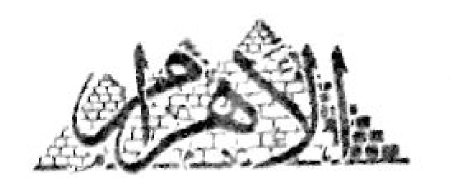
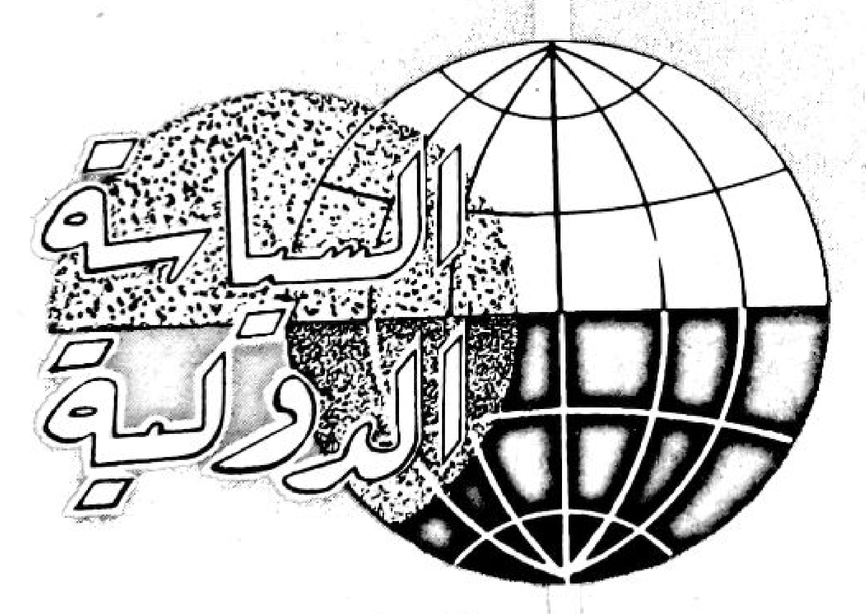
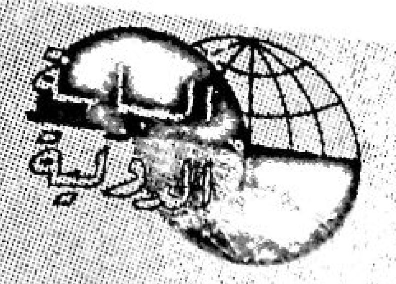




السنة الرابعة والثلاثون
العدد (١٣٣)
يوليو ١٩٩٨



رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير :
إبراهيم نافع



أسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها (١٩٦٥ - ١٩٩١)
د. بطرس بطرس غالى

السياسة الدولية

□ دورية علمية محكمة تصدر عن مؤسسة الاهرام أوائل يناير ، أبريل ، يوليو ، أكتوبر
□ صدر العدد الأول فى اول يوليو ١٩٦٥

□ تقديم الموضوعات للنشر :

- تقبل المجلة البحوث والدراسات فى قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية والفكر السياسى والقانون الدولى والتنظيم الدولى والدبلوماسية وكذلك القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية التى تتوافر فيها الأصول العلمية المتعارف عليها.
- تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات بعد إجازتها بالتحكيم .
- تنشر المجلة تقارير موجزة عن الأحداث الجارية وعن الندوات والمؤتمرات المتخصصة فى الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية .

□ المراسلات :

- ترسل الموضوعات باسم السيد رئيس تحرير المجلة إلى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - مجلة السياسة الدولية - الدور الثانى عشر بالمبنى الجديد

تليفون ٥٧٨٦٠٢٢ مباشر وتليفونات مؤسسة الاهرام : ٥٧٨٦١٠٠ ، ٥٧٨٦٢٠٠، ٥٧٨٦٣٠٠
فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣ تلكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦ - TELEX : 2-185 - 92544

□ سعر بيع النسخة :

- داخل مصر : ٦ جنيهات .
- سوريا ١٥٠ ليرة، لبنان ٥٠٠٠ ليرة ، الأردن ٢,٧٥٠ دينار ، الكويت ٢ دينار ، السعودية ٢٥ ريالا ، تونس ٦,٠٠ دينارات ، المغرب ٥٠ درهما، البحرين ٢,٥ دينار ، قطر ٢٥ ريالا ، دبى ٢٥ درهما ، أبو ظبى ٢٥ درهما ، مسقط ٢,٥ ريال ، غزة / القدس / الضفة ٣,٥٠ دولار ، الجمهورية اليمنية ٤٠٠ ريال ، لندن ٦,٠٠ جك ، الولايات المتحدة ١٥ دولاراً

□ الاشتراكات السنوية :

داخل مصر ٢٤ جنيها مصريا. فى الدول العربية واتحاد البريد العربى والافريقى ٥٠ دولارا امريكيا. فى باقى دول العالم ٨٠ دولارا امريكيا وترسل الاشتراكات بشيكات بنكية إلى إدارة الاشتراكات بمؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة .

□ الاعلانات :

إدارة الإعلانات بمؤسسة الأهرام (تليفون داخلى ٢٣٤٨)

Scanned with CamScanner

كيفية الحصول على اعداد المجلة او المواد المنشورة

* **النسخة الورقية** : تتاح الأعداد الماضية منها بسعر ٥٠ جنيها (خمسون جنيها) للسنة الواحدة - بمركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم - شارع الجلاء - القاهرة.
* **المصغرات الفيلمية** : أعداد السياسة الدولية مسجلة على مصغرات فيلمية (ميكروفيلم وميكروفيش). وتتاح السنة الواحدة من المجلة على الميكروفيش بسعر ثابت قدره ١٥٠ جنيها للسنة الواحدة، بمركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم.
* **الاسترجاع الموضوعى** : يوجد لدى مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم نظام للاسترجاع الموضوعى من أعداد مجلة السياسة الدولية يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الأعداد أو لفترة زمنية محددة نظير أجور رمزية.
* **شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)** تتاح السياسة الدولية على شبكة الانترنت على العنوان http://www.ahram.org.eg/siyassa

الاشراف الفنى : محمود طه شيحة

المحتويات



السلام ... والقوة !

وسط أجواء الذكرى الخمسين "للنكبة" فلسطين، وقيام إسرائيل، وبدء الصراع العربى الإسرائيلى أجرت الهند وباكستان فى شهر مايو الماضى، تجاربها النووية. ولذلك، فإن "استقبال" العرب لأنباء تلك التجارب النووية، تداخل مع محاولات استخلاص دروس وعبر السنوات الخمسين للصراع مع إسرائيل ! ولم يكن غريبا – فى هذا السياق – أن عقدت مقارنات بين رد الفعل الباكستانى، للتسلح النووى الهندى، وبين رد الفعل العربى للتسلح النووى الإسرائيلى ! ورأى ممثلو بعض التيارات السياسية العربية، فى رد الفعل الباكستانى , قدوة ونموذجا ، كان لابد للعرب أن يحتذوه، بدلا من تخليهم عن خيار تملك السلاح النووى، أو خضوعهم لارادة القوى الكبرى الرافضة لذلك التملك.
ومن جانب آخر، فإن ذلك الحدث أحيا التحذيرات المصرية القوية والمتكررة، بشأن ضرورة العمل الجاد نحو التزام كافة الأطراف فى العالم بمعاهدة حظر الانتشار النووى، والدعوة الى اعلان "الشرق الأوسط" منطقة خالية من الأسلحة النووية، وفق اقتراح الرئيس مبارك. وبداهة، فإن مقتضى ذلك الاقتراح هو إلزام إسرائيل بالتخلى عن التسلح النووى، كجزء من حالة السلام الشامل، التى يمكن أن تترتب على عملية التسوية الراهنة، والمتعثرة بسبب التعنت الإسرائيلى !

وهكذا ، فإن التداخل بين دروس وعبر السنوات الخمسين للصراع العربى الإسرائيلى، وبين آثار التفجيرات النووية فى آسيا ، إنما أدى ضمنيا الى طرح تساؤلين هامين :

– هل القوة الموازنة للتسلح النووى الإسرائيلى لابد أن تنطوى بالضرورة على تسلح نووى عربى ؟

– وهل الالتزام العربى بالسلام والذى يوصف بأنه "خيار استراتيجى"، ينطوى بالضرورة على ضعف عربى فى مواجهة الغطرسة الإسرائيلية ؟

إن اعتبار أن القوة النووية الإسرائيلية لا توازنها، ولا تردعها الا قوة نووية مضادة، تخفف منه حقائق أخرى سياسية واستراتيجية واقتصادية لا يمكن انكارها. فهناك أولا التكلفة الاقتصادية الباهظة، التى سوف تكون بالضرورة خصما من العناصر الأخرى للقوة الشاملة العربية، وهناك ثانيا حقيقة الرجحان الهائل للكفة العربية جغرافيا وسكانيا واقتصاديا فى مواجهة إسرائيل والتى تعوض هذا النقص "النووى"! وهناك ثالث الآفاق المفتوحة بلا حدود للتطور الكيفى العربى، فى كافة المجالات، إذا احسن استخدام الموارد العربية، فضلا عن التكلفة السياسية الباهظة، على الصعيد الدولى، التى سوف تستثيرها أى مشروعات نووية عربية فى ظل الأوضاع الراهنة للنظام الدولى .. الخ . وربما تلفت النظر هنا "حالة" الاتحاد السوفيتى السابق، الذى كان هو القوة النووية العظمى الوحيدة المكافئة للولايات المتحدة الأمريكية، والذى لم تفلح قوته النووية تلك فى منع سقوطه وتفككه على نحو نادر فى التاريخ البشرى ! وهذا كله يعنى – فى التحليل الأخير – أن عناصر القوة الشاملة، سوف تظل أشمل وأعمق من أن ترتبط فقط بالتسلح النووى !

غير أن التساؤل "الأكثر" أهمية هنا، هو المرتبط بتصور أن الالتزام العربى بالسلام (كخيار استراتيجى) إنما ينطوى بالضرورة على حالة من الضعف أو الخضوع فى مواجهة إسرائيل. إن العكس تماما فى الواقع هو الصحيح ! فأى "سلام" حقيقى لا يمكن أن يقوم على مجرد "النوايا الطيبة" لأطرافه، ولكنه يقوم على قدرة الأطراف على حمايته، ويعنى ذلك أن التزامنا بالسلام، لابد أن يتم من منطلق القوة وليس الضعف، فالضعيف لا يحصل على السلام، ولكن أقصى ما يمكن الحصول عليه هو الاستسلام والخضوع. ولذلك، لم تكن مصر قادرة على المضى قدما فى طريق السلام، إلا بعد أن أثبتت قدرتها فى أكتوبر ١٩٧٣ على الحرب، وعلى فرض ارادتها عن طريق القوة. وقبل ذلك، كان من الصعب – بل المستحيل – عمليا أن يستسيغ الشعب المصرى اتفاقية سلام فى ظل الهزيمة، ولا

أن يسلم الإسرائيليون – طواعية واختيارا – بكل شبر من أرض مصر التى احتلوها ! فالذى لا يستطيع الحرب، لا يمكن أن يحصل على السلام ! ولذلك، لم يكن مصادفة أن الرئيس مبارك عندما ذكر مؤخرا (فى ٢٦ مايو الماضى) "أن السلام هو خيارنا الاستراتيجى" فقد قال ذلك فى رحاب رجال القوات المسلحة، لأنهم هم الذين يستطيعون (الحرب) وهم الذين يدركون معنى السلام، وهم القادرون على حمايته إذا راودت الآخرين الرغبة فى النكوص عنه !

وهذا السلام لابد أن يقوم على أساس التبادلية، أو المعاملة بالمثل ! فمثلما نعلن أن السلام هو خيارنا الاستراتيجى، فلابد أن يكون السلام هو أيضا خيار إسرائيل الاستراتيجى !، أى أنها، لن تقدم فى المستقبل على ما من شأنه أن يخل بهذا السلام، وأن الأطماع الإسرائيلية التى سبق أن ظهرت فى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ .. والرغبة فى التوسع والاستيلاء على مزيد من الأراضى، قد انتهت مع اختيار السلام ! وأنه آن الأوان لأن تكون لإسرائيل "حدود" واضحة، وثابتة، مثل أى دولة فى العالم، وأن تلك الحدود الثابتة لن تكون على حساب حق الشعب الفلسطينى فى دولته المستقلة، ولا على حساب أى طرف عربى آخر !

فى هذا السياق فإن التزام إسرائيل بالسلام، يعنى أيضا – بداهة – أنه سوف يكون عليها فى المستقبل، أن تتخلى عن ترسانتها النووية ! فما مبرر الاستمرار فى حيازة تلك الترسانة إذا التزم العرب بالسلام ؟ وأليس من حقنا أن نشك فى نوايا إسرائيل، إذا أصرت على عدم التخلى عن أسلحتها النووية، عندما يسود السلام الشامل ؟ وإذا قال الإسرائيليون أنهم يمتلكون ذلك السلاح للدفاع عن السلام، ولحماية أنفسهم من نوايا الآخرين العدوانية، فإن ذلك سوف ينطوى على تجاهل لحقيقة أنهم امتلكوا طوال تاريخ الصراع قدرة على أن يحموا أنفسهم بدون أن يحتاجوا للسلاح النووى ! كما أن الشك المفرط فى نوايا الآخرين يفقد حالة السلام أهم عناصرها، أى الحد الأدنى من الثقة فى الاخلاص المتبادل للسلام ! ولا ينبغى إلا أن نشك فى نواياهم، إذا لم يعلنوا التزامهم ببرنامج واضح للتخلى عن الأسلحة النووية !

يبقى بعد ذلك التساؤل الأخير والمهم، أى : هل التزامنا بالسلام، يحافظ على مصالحنا القومية الحيوية وينسجم مع الأهداف والمطالب العربية التاريخية بعيدة المدى ؟ وبصياغة أخرى : ألا ينطوى التسليم بقبول إسرائيل، واقامة علاقات عادية معها فى اطار الاختيار الاستراتيجى للسلام على التخلى عن أهدافنا التى أعلناها طوال خمسة عقود فى التخلص من "الجسم الصهيونى الدخيل"، واعادة كافة حقوق الشعب الفلسطينى ؟ والاجابة ببساطة : إن التخلى عن الصراع المسلح، والانتقال للسلام، لا يعنى اطلاقا انتهاء الصراع وإنما يعنى انتقاله الى أشكال أخرى اقتصادية وعلمية وتكنولوجية. وذلك هو مغزى اصرار جمال عبد الناصر، ثم أنور السادات، ثم حسنى مبارك على تأكيد أن الصراع مع إسرائيل هو فى التحليل النهائى صراع حضارى بعيد المدى، وليس مجرد معركة عسكرية ! وإذا كانت إسرائيل قد تعايشت مع الصراع العسكرى، وتماسكت اجتماعيا وسياسيا، فى ظل أجواء القتال والعنف المسلح، فهل سوف تتعايش وتتماسك فى ظل أجواء السلام ؟ تلك أسئلة أكبر وأهم مطروحة للإجابة ! ولدى الإسرائيليين ثقة فى قدراتهم "الكيفية" و "النوعية" على الصراع والمنافسة السلمية. فهل نمتلك نحن العرب، نحن الملايين المنتشرة على البقعة الواسعة من الخليج الى المحيط .. مثل تلك الثقة فى أنفسنا ؟! ذلك هو جوهر التحدى الذى ينطوى عليه التزامنا الاستراتيجى بالسلام !

د . أسامة الغزالى حرب

لقاء العدد

فى سياق تطوير مجلة السياسة الدولية، تضيف – بدءا من هذا العدد (يوليو ١٩٩٨) – خدمة جديدة لقارىء السياسة الدولية، وهى باب (لقاء العدد). وسوف يتضمن هذا الباب – فى كل مرة – مقابلة معمقة مع إحدى الشخصيات السياسية البارزة، مصريا أو عربيا أو دوليا، فى حوار حول القضايا الكبرى المطروحة على صعيد السياسة الدولية. وتأمل أسرة تحرير (السياسة الدولية) أن يوفر هذا الباب نافذة جديدة، لها طابعها الخاص، وتسهم فى تعريف قارئنا الكريم بكل ما يموج به عالمنا المعاصر من تيارات وأفكار وحقائق جديدة. وكان من المنطقى، أن يكون الضيف الأول لذلك الباب الجديد هو الدكتور بطرس بطرس غالى، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، والأمين الحالى لمنظمة الفرانكفونية، ومؤسس "السياسة الدولية"!

الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط

دراسة استشرافية حول آفاق العلاقات الدولية فى المنطقة



د. حسن عبدالله احمد جوهر — مجلس الامة الكويتى
د. عبدالله يوسف سهر محمد — قسم العلوم السياسية
كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت

تركز هذه الدراسة على بيان استمرار الأهمية المتعاظمة لمنطقة الخليج استراتيجياً واقتصادياً فى ظل الترتيبات الانتقالية فى هيكل النظام العالمى، خصوصاً بعد انقشاع سحابة القطبية الثنائية ودخول حقبة جديدة من التغييرات الهيكلية المحتملة فى المنظومة الدولية. وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها بأن النفط، واستخداماته والسياسات المرتبطة به، سوف يحتل مركزاً متقدماً فى توزيع معايير القوة العالمية. وبالنتيجة فإن من يتحكم بهذا المورد الحيوى استراتيجياً واقتصادياً وسياسياً، سوف يتمكن من ممارسة تأثيرات هامة على المستوى العالمى، ولاسيما فيما يتعلق بتحديد هيكلية النظام العالمى.

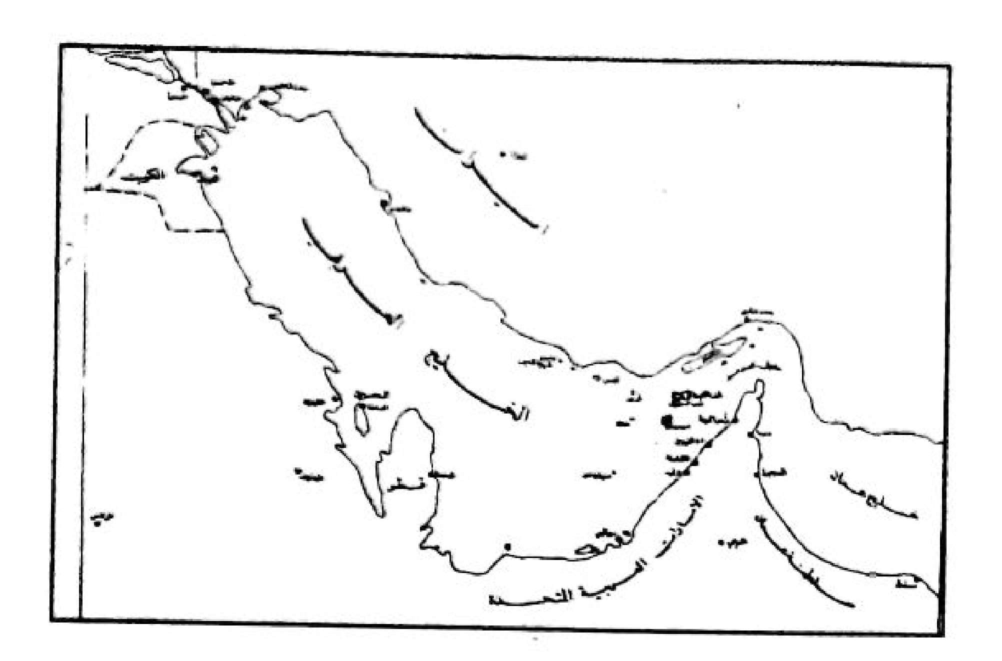
ومنذ بداية عقد التسعينيات فقد شهدت السياسة العالمية استراتيجيات مستحدثة أمسكت بزمامها الدول الكبرى من أجل فرض سيطرتها على المسرح العالمى فى ظل تعقيدات النظام الدولى وتداخل المصالح المشتركة والمتعارضة بين الدول القومية التى تحكمها ظواهر الاعتماد المتبادل المعقد وتطور نظم الاتصال والمواصلات والثورة المعلوماتية. وتقوم أهم هذه الاستراتيجيات الجديدة على مفاهيم الهيمنة وآليات تحقيقها عملياً. ومن هنا سوف يتم تسليط الضوء على أدبيات هذا المفهوم الدولى الجديد وتطبيقاته العملية فى منطقة الخليج.

ومن جهة أخرى، سوف يتم ربط أهمية النفط فى منطقة الخليج بمحاولات الهيمنة العالمية، خصوصاً فيما يتعلق بالدور الأمريكى، على ضوء السياسات الخارجية للدول الكبرى تجاه هذا الاقليم خلال السنوات الخمس الماضية وآليات تنفيذها، وكذلك استشراف مستقبل هذه السياسات وانعكاساتها على العلاقات الاقليمية والدولية فى المنطقة. وتختتم الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التى من شأنها استغلال النفط من قبل الدول الخليج وتحويل هذا المورد المهام إلى أداة رئيسية فى التأثير على هيكلية النظام العالمى لصالح دول المنطقة مشتركة.

ولابد من الاشارة إلى أن هذه الدراسة قد اعتمدت أساساً على تحليل الأرقام المتعلقة بسوق النفط والتجارة البينية بين دول الخليج العربية والدول الغربية، وهذه مؤشرات توحى عادة بوجود محاولات هيمنة دولية على هذا الاقليم. كما إن اللغة الرقمية المستخدمة تفيد فى الكشف عن التوجهات الاستراتيجية المستقبلية لدول المعسكر الغربى، خصوصاً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بما يتوافق مع تحديد أولوياتها السياسية وتعريفاتها لماهية النظام الدولى الجديد التى طالما روجت لها فى أدبيات ومنتديات السياسة الدولية فى عهد ما بعد الحرب الباردة.

١- حقائق نفطية اولية :

احتل النفط الخام، وعلى مدى العقود التى تلت وقف إطلاق



النار فى الحرب العالمية الثانية، مركز الصدارة الكونية كمصدر رئيسى للطاقة. وحتى النصف الأول من عقد التسعينيات، لا تزال هذه المادة الحيوية تمثل ما نسبته(٣٥-٣٩٪) من اجمالى الاستهلاك العالمى من الطاقة (Energy Information Administration,1994,p. 8).

ومن المرجح أن يستمر هذا الذهب الأسود كأهم مصدر على الاطلاق لتشغيل الآلة الصناعية للعالم المتقدم بالاضافة إلى استيفاء متطلبات العالم النامى المتزايدة من الوقود والطاقة حتى اكتمال الربع الأول من القرن القادم على أقل التقديرات. وتشير أحدث التقارير والدراسات المستقبلية إلى أن نسبة الاستهلاك العالمى من النفط لن تقل كثيراً عن (٣٧٪) من مجموع استخدامات العالم من موارد الطاقة المختلفة (Energy Information Administration, 1994, p. 8).

ومما يعزز الدور الرئيسى والمتعاظم للنفط الخام عالمياً خلال السنوات، وبالطبع العقود، القادمة النجاحات الجزئية والمحدودة للجهود والمحاولات الكثيرة الرامية إلى تقليص الاعتماد الكبير على النفط منذ منتصف السبعينيات. فمن ناحية فشلت معظم التجارب الغربية الحديثة فى توفير مصادر بديلة من الطاقة المستمدة من القوة الشمسية والهوائية والطاقة النووية وحتى الغاز الطبيعى وفق معايير تنافسية سواء فى الاحتياطيات المتوافرة من هذه المصادر، أو تكاليفها التجارية، أو كفاءتها الانتاجية، أو تبعاً لنسب المخاطر البشرية والبيئية الناجمة والمحتملة من جراء استخدامها على نطاق واسع (أنظر على سبيل المثال: أحمدى، ١٩٩٦، وكذلك Doran & Buck, 1991; Khavari, 1990).

ومن ناحية أخرى، لم تظفر معظم المحاولات والاستراتيجيات الوقائية التى قننتها حكومات الدول الصناعية الكبرى ومؤسساتها المتخصصة مثل الوكالة الدولية للطاقة International Energy Agency (IEA)، فى التقليل من شأن اعتمادها الحساس على النفط، وخصوصاً المستورد منه، بشكل يحصن هذه الدول المستهلكة من أية تهديدات قد تعرض امدادات النفط الخام الخارجية للاضطراب أو التوقف لأسباب عمدية أو طبيعية (السيد سعيد، ١٩٩١، ص٣٣ - ٣٤).

وعلى الرغم من محاولات وسائل الاعلام الغربية لتهميش مكانة النفط عالمياً والترويج لبعض الدراسات المتفائلة بخصوص موارد الطاقة البديلة، لا يبدو فى الأفق ما يوحى بانحسار أهمية النفط فى المستقبل المنظور والمتوسط بل على العكس تماماً، فإن مؤشرات الاستهلاك العالمى للطاقة النفطية الآنية والتوقعات المستقبلية من تزايد الطلب العالمى

على هذا المورد، واتجاهات الزيادة والهبوط فى الاحتياطات العالمية للنفط وتوزيعاتها الجغرافية تشير إلى تحول هذه المادة الخام إلى سلعة نادرة تستحق أن تنال لقب الذهب الأسود Black Gold.

فعلى صعيد الاستهلاك الفعلى الجارى من النفط، يبين الجدول (١) بوضوح استقرار الطلب المتزايد على هذا المورد خلال النصف الأول من هذا العقد. فقد بلغ اجمالى الطلب العالمى على النفط (٦٩,٦) مليون برميل يومياً فى عام ١٩٩٥ مقارنة مع (٦٦,٥) مليون برميل يومياً عام ١٩٩٠. كما شهدت هذه الفترة زيادة وقدرها (٢,٤) مليون برميل يومياً للدول الصناعية فى عام ١٩٩٥ حيث بلغ معدل طلب هذه المجموعة (٤٠,٤) مليون برميل يومياً مقارنة بـ (٣٨) مليون برميل يومياً فى بداية هذا العقد. كما شهدت الدول النامية بدورها زيادة ملحوظة فى طلبها على النفط العالمى بلغت (٣,٧) مليون برميل يومياً فى عام ١٩٩٥ مقارنة مع عام ١٩٩٠. أما الانخفاض المتدرج فى طلب الدول المتحولة، أو دول المنظومة الاشتراكية سابقاً، على النفط فيرجع إلى التحولات الكبيرة التى تشهدها تلك الدول فى بنيتها الاقتصادية والتطورات السياسية التى تعصف بها. ومما لاشك فيه فإنه بمجرد استتباب الاستقرار السياسى والاقتصادى فى تلك المجتمعات فإن الطلب على النفط سوف يزداد بصورة تلقائية تماشياً مع متطلبات التصنيع الملحة (لنش، ١٩٩٧، ص١٧٨ - ١٨٥).

ومن جهة أخرى، ارتفعت معدلات الطلب على النفط فى جميع الدول الصناعية التى تستهلك الجزء الأكبر من النفط العالمى (كوياما ٩٧ ص٨٦ - ٨٩) إذ استمرت الزيادة فى الطلب العالمى على النفط من قبل دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ودول المحيط الهادى (اليابان واستراليا ونيوزيلندا) طوال السنوات الأربع الماضية، حيث سجلت جميع هذه الكتل أعلى معدلات الطلب على النفط عام ١٩٩٥. فقد بلغت حصة هذه المجموعات مشتركة فى تلك السنة حوالى (٤٠,٤) مليون برميل يومياً (٥٨٪ من مجموع الطلب العالمى) موزعة على أمريكا الشمالية (١٩,٧٪)، أوروبا الغربية (١٣,٧٪)، ودول المحيط الهادى (٦,٦٪) مليون برميل يومياً.

وأما على الصعيد المستقبلى، فإن مؤشرات الطلب العالمى على النفط تبدو مشجعة وأكثر أهمية للدول المالكة لهذا المورد. فمن المتوقع أن يزيد الاستهلاك العالمى من النفط بنسبة (١,٣-٥ و١٪) سنوياً خلال الأعوام من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠ (أحمدى، ١٩٩٦، ص١٠ - ١١). وقد أشارت سوزان تيرنى، مساعدة وزير الطاقة فى الولايات المتحدة، فى شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى بأن الطلب العالمى على النفط الخام سوف يشهد زيادة بنسبة (٢٥٪) عن مستوى الاستهلاك العالمى فى عام ١٩٩٥ وذلك بعد أقل من عشرين عاماً ليصبح (٨٦) مليون برميل يومياً سنة ٢٠١٠ (الوطن، ٣١ مارس ١٩٩٥). وصرح نائب المدير التنفيذى فى وكالة الطاقة الدولية جون فيرتير بأن الطلب العالمى على النفط سوف يتراوح ما بين (٨٥) إلى (١٠٥) ملايين برميل يومياً فى العقد الأول من القرن القادم (الوطن، ١٦ أبريل ١٩٩٤). ولا تبدو مثل هذه الزيادة أمراً مستغرباً أو بعيداً فى ظل تواصل الثورة الصناعية وبلوغ مداها إلى الكثير من الدول النامية التى سجلت ارتفاعاً حاداً فى معدلات استخدامها من النفط بلغت ما يقارب (٣٢,٤) مليون برميل يومياً فى عام ١٩٩٤، وهو معدل يكافىء حصة شمال أمريكا وأوروبا الغربية مشتركتين فى نفس السنة (٣٣,٤ مليون برميل يومياً) (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٩٤، ص٤٢). كما حققت حصة أمريكا اللاتينية من الاستهلاك العالمى من النفط (٥,٧ مليون برميل يومياً) معدلا مساويا لمجموع معدل استهلاك دول المحيط الهادى (٦,٦ مليون برميل يومياً) فى عام ١٩٩٤. وتشير التقديرات بأن الصين سوف تتصدر قائمة المستوردين للنفط الخام وخصوصاً من منطقة الخليج. وقد أعلن ذلك بصراحة وزير الدفاع الأمريكى وليام كوهين الذى كتب فى صحيفة الهيرالد تريبيون ما مفاده بأن تحول الصين من دولة مصدرة للنفط عام ١٩٩٤ إلى دولة مستوردة له يعد مؤشراً على اعتمادها المستقبلى على النفط الخليجى (السياسة، ١٩ مايو ١٩٩٧). ومن التداعيات السريعة المؤكدة لهذا التوجه الجديد الصفقة النفطية بين بكين وطهران والخاصة بمضاعفة استيراد الصين من النفط الايرانى من (٢٠) ألف إلى (٦٠) ألف برميل يومياً فوراً. ولمثل هذه المعلومات الأولية دلالات سياسية واضحة ليس فقط على صعيد انعكاسات العلاقات الصينية - الغربية على الوضع السياسى والاستراتيجى فى الخليج، وإنما على مستوى التوسع الكبير الذى سوف تشهده أسواق النفط الخليجى خلال العقد القادم لاسيما فى ظل النمو الاقتصادى المرتقب لدول شرق آسيا والهند والصين بعد عودة هونج كونج إلى سيادة الدولة الأم (Teitelbaum, 1995, p. 88 - 104). ففى دراسة حديثة لمؤسسة راند RAND الأمريكية فإنه من المتوقع أن يتعادل الاقتصاد الصينى مع مثيله الأمريكى وضعف الاقتصاد اليابانى فى عام ٢٠١٥ (الطليعة، ٧ مايو ١٩٩٧).

وبالتأكيد، وكما أسلفنا آنفاً، فسوف يفرض الاستقرار السياسى فى دول أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وتحولها إلى النظام السوق زيادة إضافية فى معدلات الاستهلاك العالمى من النفط، حيث أن متوسط استهلاك هذه الدول المتحولة من النفط قد بلغ (١٠) ملايين برميل يومياً عشية انهيار المنظومة الشيوعية فى مطلع التسعينيات (أنظر الجدول ١).

جدول (١)

الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، ١٩٩٠-١٩٩٥ و٢٠٠٠

(مليون برميل يومياً)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	٢٠٠٠*
الدول الصناعية	٣٨.٠	٣٨.٢	٣٨.٨	٣٩.١	٤٠.٠	٤٠.٤	٤٢.٠
الدول المتحولة**	١٠.٢	٩.٧	٨.٢	٦.٩	٦.٢	٦.٠	٦.٩
الدول النامية	١٨.٤	١٩.٢	٢٠.٢	٢١.٣	٢٢.٣	٢٣.٢	٢٧.٧
إجمالي العالم	٦٦.٥	٦٧.٢	٦٧.٢	٦٧.٣	٦٨.٥	٦٩.٦	٧٦.٦
نمو الطلب على النفط	—	٪٠.٦	٪٠.١	٪٠.١	٪١.٨	٪١.٦	٪٢.٠

* بيانات عام ٢٠٠٠ تمثل توقعات الأمانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول.

** الدول المتحولة هي دول المعسكر الإشتراكي السابق في أوربا الشرقية.

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير لأمين العام السنوي الثاني والعشرون ١٩٩٥ (الكويت: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول) ص. ٥٤.

ويعتبر عامل الأسعار من أهم وأبرز دواعي استمرار النفط كبديل ومنافسا قويا للغاية حتى في ظل انتشار بدائل الطاقة الأخرى مستقبلاً. فبالاضافة إلى تكاليف الانتاج وسهولة اكتشاف الاحتياطيات الجديدة وتقدم التكنولوجيا النفطية مقارنة مع بدائل الطاقة المنافسة، تلقى الأسعار الجارية وحتى التوقعات المستقبلية لأسعار هذا المورد بظلالها على سوق الطاقة العالمى حتى الربع الأول من القرن القادم. فقد بلغ متوسط سعر البرميل الخام (٢٢,٣) دولار عام ١٩٩٠، واستمر هذا المعدل فى الهبوط ليبلغ (١٥,٥) دولار للبرميل عام ١٩٩٤ (أنظر الجدول ٢). وتعادل مثل هذه القيم (٥,٦) دولار للبرميل الواحد تبعاً للأسعار الثابتة لعام ١٩٧٣ (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٩٤، ص١٢) حيث سجلت الأسعار ثورتها العالمية الأولى. وتتوقع مصادر وكالة الطاقة الدولية أن تتراوح أسعار النفط الخام ما بين (٢٥) إلى (٣٥) دولاراً للبرميل الواحد كحد أقصى حتى نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (Energy Information Administrtion) مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية للأسعار ومعدلات التضخم وزيادة الطلب العالمى على المادة الخام. وتعتبر هذه المعدلات السعرية أرقاماً مدهشة ومتتالية خصوصاً إذا ما قورنت بأسعار الثورة النفطية الثانية فى بداية عقد الثمانينيات، وكذلك قياساً مع تنبؤات كثيرة فى السابق قدرت سعر البرميل الواحد من النفط بحوالى (٩٠ - ١٠٠) دولار فى مطلع القرن الجديد - (Mullings, 1986, p. 509 .523)

وإزاء هذه الحقائق المتعلقة بمستقبل النفط كمصدر رئيسى للطاقة لا يمكن تجاهل الدور الاقتصادى المتعاظم لهذه الثروة والمركز المالى الذى سوف تتبوأه ليس فقط على صعيد السياسات المحلية للدول المستهلكة من ايجاد فرص العمل والانتاج الصناعى والمساهمة فى معدلات النمو الاقتصادى وتحديد مؤشرات التضخم، بل وعلى صعيد الاقتصاد السياسى العالمى من خلال التجارة الدولية والتنافس الصناعى على الأسواق الخارجية وقيام التكتلات الاقتصادية وغير ذلك من مختلف قطاعات ومستويات العلاقات الدولية - (Teitelbaum, 1995, p. 88 .104). فعلى سبيل المثال، يبلغ حجم التجارة العالمية اليومية بين الدول المصدرة والمستوردة للنفط الخام فقط ما يقارب المليار دولار (فى حالة اعتبار سعر البرميل ١٥

جدول (٢)

أسعار النفط الخام الإسمية والحقيقية ١٩٧٠-١٩٩٥

(دولار/برميل)

السنوات	السعر الإسمي	الرقم القياسي* ١٩٩٥=١٠٠	السعر الحقيقي بأسعار ١٩٩٥
١٩٧٠	٢.١٠	٢٣	٩.١٣
١٩٧١	٢.٥٧	٢٥	١٠.٢٨
١٩٧٢	٢.٨٠	٢٧	١٠.٣٧
١٩٧٣	٣.١٤	٣٣	٩.٥٢
١٩٧٤	١٠.٤١	٤٠	٢٦.٠٣
١٩٧٥	١٠.٤٣	٤٥	٢٣.١٨
١٩٧٦	١١.٦٣	٤٥	٢٥.٨٤
١٩٧٧	١٢.٦٠	٤٩	٢٥.٧١
١٩٧٨	١٢.٩١	٥٥	٢٣.٤٧
١٩٧٩	٢٩.١٩	٦٣	٤٦.٣٣
١٩٨٠	٣٦.٠١	٧٢	٥٠.٠١
١٩٨١	٣٤.١٧	٦٩	٤٩.٥٢
١٩٨٢	٣١.٧١	٦٦	٤٨.٠٥
١٩٨٣	٣٠.٠٥	٦٥	٤٦.٢٣
١٩٨٤	٢٨.٠٦	٦٣	٤٤.٥٤
١٩٨٥	٢٧.٥٢	٦٢	٤٤.٣٩
١٩٨٦	١٢.٩٧	٧٢	١٨.٠١
١٩٨٧	١٧.٧٣	٨٠	٢٢.١٦
١٩٨٨	١٤.٢٤	٨٦	١٦.٥٦
١٩٨٩	١٧.٣١	٨٦	٢٠.١٣
١٩٩٠	٢٢.٢٦	٩٣	٢٣.٩٤
١٩٩١	١٨.٦٢	٩٣	٢٠.٠٢
١٩٩٢	١٨.٤٤	٩٥	١٩.٤١
١٩٩٣	١٦.٣٣	٩٠	١٨.١٤
١٩٩٤	١٥.٥٤	٩٣	١٦.٧١
١٩٩٥	١٦.٨٦	١٠٠	١٦.٨٦

* الرقم القياسي يمثل قيمة وحدة من صادرات الدول الصناعية معبراً عنها بالدولار، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير لأمين العام السنوي الثاني والعشرون ١٩٩٥ (الكويت: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول) ص. ٧٠.

دولاراً) ناهيك عن الانشطة والعوائد المالية الناتجة من مختلف أوجه استخدامات هذه المادة ومشتقاتها الصناعة والاستخراجية والاستهلاكية الكثيرة جداً.

٢- اهمية النفط الخليجي :

وفي قبال هذه الحقائق تتأكد وتتعاظم مكانة النفط الخليجي وكذلك مستقبل هذه الثروة في المنطقة، وبالتالي الاهتمام العالمي بهذا الجزء الجغرافي المهم من العالم وتتمثل أهمية نفط الخليج في بعدين بارزين هما الثقل الذي يحتله نفط المنطقة في السوق العالمية من حيث القدرة الانتاجية والأسعار التنافسية وتكلفة الانتاج، والاحتياطات الضخمة من النفط الخام التي تتمتع بها المنطقة وبشكل يضمن استمرار تدفق هذه المادة الحيوية لعقود طويلة قادمة ولربما لقرون إلى الأمام. وأن مثل هذه المميزات تجعل من منطقة الخليج محوراً ارتكازياً مهماً في الاعتماد العالمي على الطاقة المستوردة واستمرار تضاعف هذا الاعتماد مع مرور الزمن.

ففي الوقت الراهن، تبلغ حصة الأقطار المصدرة للنفط OPEC من الطلب العالمي على النفط (٢٤,٨) مليون برميل يومياً (أي ما يعادل ٣٦,٥٪ من إجمالي الطلب العالمي) حسب احصائيات ١٩٩٤. وتسجل هذه النسبة زيادة وقدرها (٢,٥) مليون برميل يومياً بالمقارنة مع الطلب العالمي على نفط الأوبك عام ١٩٩٠. وتتمتع منطقة الخليج بالسهم الأكبر من صادرات الأوبك، إذ تبلغ حصص كل من المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر بالاضافة إلى إيران والعراق حوالي (١٧) مليون برميل يومياً (أي ما يقارب ٧٠٪) من مجموع انتاج هذه المنظمة الدولية يومياً (الوطن، ٣١ مارس ١٩٩٥ - الوطن، ١٦ أبريل ١٩٩٤).

ويتزامن هذا المركز المتقدم لدول الخليج في السوق العالمية مع الاعتماد الكبير للدول الصناعية في المعسكر الغربي على النفط الخليجي. فخلال الأعوام من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٥ استوردت الولايات المتحدة (٢٤٪) من مجموع احتياجاتها الخارجية من النفط من منطقة الخليج، بينما بلغت معدلات الاعتماد الخارجي على النفط الخليجي حوالي (٤٦٪) من مجموع احتياجات دول المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية OECD و٦٧٪ من مجموع احتياجات اليابان من الطاقة المستوردة خلال النصف الأول من هذا العقد (أنظر الجدول ٣).

وتحمل السنوات القادمة مستقبلاً أكثر اشراقاً وأهمية لاقليم الخليج في السوق العالمية للطاقة حيث تعتبر هذه المنطقة من المناطق القليلة في العالم التي تشهد تزايداً ملحوظاً في حجم احتياطاتها المؤكدة من النفط وسط تراجعات حادة في المخزون النفطي للدول الصناعية الكبرى المنتجة للنفط مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا الاتحادية اضافة إلى عدد كبير من دول الأوبك غير الخليجية. وتبعاً لهذه المؤشرات فإنه من المتوقع أن تتحكم دول الأوبك ذات الغالبية الخليجية بأكثر من نصف الامدادات النفطية في العالم مع مطلع القرن القادم (٥٣ - ٥٨٪ من الانتاج العالمي) (International Energy Agency, 1995). بل وقد تزيد هذه النسبة إلى أكثر من ذلك خلال الربع الأول من القرن الجديد. ومن المؤكد أيضاً أن يتزايد حجم الاعتماد الخارجي، خصوصاً للدول الصناعية، على دول الخليج لتأمين احتياجاتها من النفط في ظل الاحتياطات المستقبلية لهذا المصدر. ويتضح من الجدول (٤) أن المخزون النفطي للخليج يمثل نحو ثلثي احتياطات العالم من النفط (٦٥,٨٪) في مقابل (٥٪) فقط من اجمالي مخزون الدول الصناعية في شمال أمريكا وأوروبا الغربية. ولا يوجد أدنى شك بأن نفط منطقة الخليج الذي يقدر بحوالي (٥٨٥) مليار برميل سوف يستمر بالتدفق في حالة جفاف منابع النفط في جميع أنحاء الكون لسنوات طويلة وأن معظم دول العالم سوف تستمر بالاستيراد من الخليج لأكثر من (١٠٠) سنة من الآن، الأمر الذي يعني تحقق السيطرة الكاملة والمؤثرة لدول هذه المنطقة ليس فقط على السوق العالمية للطاقة بل على مستوى الاقتصاد العالمي ككل (أحمدي، ١٩٩٦، ص٣٨ - ٣٩).

انطلاقاً من العرض السابق يمكن القول، وبثقة تامة، بأن النفط يمثل دوراً رئيسياً وهاماً في التعاملات الدولية بشقيها الاقتصادي - المالي والسياسي - الاستراتيجي، وسوف يتعاظم هذا الدور العالمي بالتأكيد في ظل استمرار الاعتماد الدولي على الطاقة النفطية كعصب رئيسي في الصناعة العالمية. وسوف تبقى منطقة الخليج من أهم مناطق العالم الغنية بالنفط حيث تتزايد أهمية هذا الاقليم بسبب استمرار الطلب العالمي على الطاقة من جهة وانحسار المخزون النفطي في معظم أرجاء الكون، باستثناء الخليج، من جهة أخرى. بالنتيجة، يمكن القول بأن التعامل مع دول الخليج مع زيادة أهمية هذه المنطقة في منظومة العلاقات الدولية الجديدة، وهي منظومة قائمة وفق معطيات المعايير الاقتصادية والتنافس الاقتصاد العالمي خصوصاًبين الدول الصناعية الكبرى المعتمدة على النفط والنفط الخليجي بشكل خاص (عبدالله، ١٩٩٤، ص٨ - ١٠).

٣- نفط الخليج ومفهوم النظام العالمي الجديد:

لا تكمن أهمية النفط، وبصفة خاصة في منطقة الخليج، في التأثير على المسرح الدولي من خلال العلاقات الثنائية بين الأطراف المتعاملة بهذا المورد الاقتصادي فحسب، بل تتعدى هذا الاطار الضيق، رغم أهميته القصوى، لتشمل الهيكل التنظيمي العالم وما تحتويه هذه المنظومة من مخرجات ونتائج تتحدد على ضوئها معالم السياسة العالمية في حقب تاريخية مختلفة.

جدول (٣)

واردات الدول الصناعية من النفط ونسب إعتمادها على منطقة الخليج ١٩٨٣-١٩٩٥

(مليون برميل يومياً)

	الولايات المتحدة		اليابان		منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية الأوربية (OECD)		الجموع	
السنوات	الواردات	الخليج (النسبة)	الواردات	الخليج (النسبة)	الواردات	الخليج (النسبة)	الواردات	الخليج (النسبة)
١٩٨٣	٤.٣١٢	٠.٤٣٦ (٪١٠)	٤.٢٨٤	٢.٦٣٨ (٪٦٠)	٧.٧٨١	٣.١٦٥ (٪٤١)	١٦.٤٧٧	٦.٢٢٩ (٪٣٨)
١٩٨٤	٤.٧١٥	٠.٥٠٢ (٪١١)	٤.٥٣١	٢.٧٧٣ (٪٦١)	٧.٦٧٥	٢.٩٦٨ (٪٣٩)	١٦.٩٢١	٦.٢٤٣ (٪٣٧)
١٩٨٥	٤.٢٨٦	٠.٣٠٤ (٪٧)	٤.٣٠٨	٢.٥٣٣ (٪٥٩)	٧.٢٨١	٢.٥٦٠ (٪٣٥)	١٥.٩٧٥	٥.٢٩٧ (٪٣٤)
١٩٨٦	٥.٤٣٩	٠.٩٠٩ (٪١٧)	٤.٣٩٢	٢.٥٥٧ (٪٥٨)	٧.٨٩٣	٣.٥١٣ (٪٤٥)	١٧.٧٢٤	٦.٩٧٩ (٪٣٩)
١٩٨٧	٥.٩١٤	١.٠٧٢ (٪١٨)	٤.٤١٨	٢.٦٣٧ (٪٦٠)	٧.٧٤٢	٣.٣٣٠ (٪٤٣)	١٨.٠٧٤	٧.٠٣٩ (٪٣٩)
١٩٨٨	٦.٥٨٧	١.٥٢٦ (٪٢٣)	٤.٦٨٠	٢.٦٩١ (٪٥٨)	٧.٧٧٤	٣.٤٢٨ (٪٤٤)	١٩.٠٤١	٧.٦٤٥ (٪٤٠)
١٩٨٩	٧.٢٠٢	١.٨٥٧ (٪٢٦)	٥.٠٣٥	٣.١٧٣ (٪٦٣)	٧.٩٩٤	٣.٧٥٤ (٪٤٧)	٢٠.٢٣١	٨.٧٨٤ (٪٤٣)
المتوسط	٥.٤٩٤	٠.٩٤٣ (٪١٦)	٤.٥٣٥	٢.٧١٥ (٪٦٠)	٧.٧٤٩	٣.٢٤٥ (٪٤٢)	١٧.٧٧٨	٦.٩٠٤ (٪٣٩)
١٩٩٠	٧.١٦١	١.٩٦١ (٪٢٧)	٥.٢٣٩	٣.٣٩٤ (٪٦٥)	٨.٢١٠	٣.٩٠٨ (٪٤٨)	٢٠.٦١٠	٩.٢٦٣ (٪٤٥)
١٩٩١	٦.٦٢٦	١.٨٣٥ (٪٢٨)	٥.٢٨٦	٣.٣٧٠ (٪٦٤)	٨.٥٨٨	٣.٦٦٠ (٪٤٣)	٢٠.٥٠٠	٨.٨٦٥ (٪٤٣)
١٩٩٢	٦.٩٣٨	١.٧٧٤ (٪٢٦)	٥.٤٦٤	٣.٥٨٦ (٪٦٦)	٤.٤٥٩	٣.٦٦٦ (٪٤٣)	٢٠.٨٦١	٩.٠٢٦ (٪٤٣)
١٩٩٣	٧.٦١٨	١.٧٧٥ (٪٢٣)	٥.٤٦٧	٣.٧٢١ (٪٦٨)	٨.١٢٧	٤.٠٤٨ (٪٥٠)	٢١.٢١٢	٩.٥٤٤ (٪٤٥)
١٩٩٤	٧.٩٨٦	١.٧٢٢ (٪٢٢)	٥.٧٦٦	٣.٩٤٦ (٪٦٨)	٧.٣٥٥	٣.٥٠٦ (٪٤٨)	٢١.١٠٧	٩.١٧٤ (٪٤٣)
١٩٩٥	٨.٠٣٣	١.٥٦٢ (٪١٩)	٥.٧٠٩	٣.٩٨٠ (٪٧٠)	٧.٢٤٦	٣.٣٥٧ (٪٤٦)	٢٠.٩٨٨	٨.٨٩٩ (٪٤٢)
المتوسط	٧.٢٩٤	١.٧٧٢ (٪٢٤)	٥.٤٨٩	٣.٦٦٦ (٪٦٧)	٧.٩٩٨	٣.٦٩١ (٪٤٦)	٢٠.٨٨٠	٩.١٢٩ (٪٤٤)

المصدر: Energy Information Administration, US Department of Energy, International Petroleum Statistics Report, Washington, DC: US Government Printing Office, May 1996, pp. 49-51.

جدول (٤)

الإحتياطيات التقديرية من النفط الخام في العالم حسب المناطق الجغرافية لعام ١٩٩٣

(مليارات البراميل)

المنطقة	الاحتياطي	المنطقة	الاحتياطي
منطقة الخليج	٥٨٥.٤	**أمريكا الجنوبية والوسطى**	٩٨.٢
المملكة العربية السعودية	٢٦١.٢	فنزويلا	٦٣.٣
العراق*	١٠٠.٠	المكسيك	٢٧.٤
إيران**	٦٣.٠	البرازيل	٣.٦
الكويت	٩٦.٥	الأكوادور	٢.٠
الإمارات العربية المتحدة	٥٦.٢	كولومبيا	١.٩
سلطنة عمان	٤.٧	**٪ من الإحتياطي العالمي**	١١.٠٪
قطر	٣.٨		
٪ من الإحتياطي العالمي	٦٥.٨٪	**أسيا والباسيفيك**	٤٧.٠
		الصين	٢٤.٠
الكتلة الشرقية	٥٧.٠	الهند	٥.٩
روسيا الإتحادية	٤٩.٠	أندونيسيا	٥.٨
كازاخستان	٣.٣	ماليزيا	٤.٣
أذربيجان	١.٣	اليمن	٤.٠
تركمنستان	١.٥	استراليا	١.٦
أوزبكستان	٠.٣	بروناي	١.٤
رومانيا	١.٦	**٪ من الإحتياطي العالمي**	٥.٣٪
٪ من الإحتياطي العالمي	٦.٤٪		
		أفريقيا	٥٩.٤
أمريكا الشمالية	٢٨.٨	ليبيا	٢٢.٨
الولايات المتحدة	٢٣.٧	نيجيريا	١٧.٩
كندا	٥.١	الجزائر	٩.٢
٪ من الإحتياطي العالمي	٣.٢٪	مصر	٦.٣
		تونس	١.٧
أوربا الغربية	١٣.٩	أنجولا	١.٥
النرويج	٩.٣	**٪ من الإحتياطي العالمي**	٦.٧٪
انجلترا	٤.٦		
٪ من الإحتياطي العالمي	١.٦٪	**المجموع العام**	٨٩٠.٢

* إنتاج النفط العراقي يخضع لحظر الأمم المتحدة.

** تضع وزارة النفط الإيرانية هذا الرقم عند ثلاثة وتسعين مليار برميل.

المصدر: أحمدي، هوشانج أمير. (١٩٩٦). النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة (دراسات إستراتيجية، عدد ٤). أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ص. ٧٣

فمنذ أن وضعت الحرب الكونية الثانية أوزارها، لعب النفط والسياسات المرتبطة به دوراً بارزاً على مستوى العلاقات الثنائية والمتعددة بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، وكذلك على مستوى العلاقات السياسية الدولية. ففي بداية الخمسينيات لم تتردد الدول المستهلكة في التورط بانقلابات عسكرية وإدارة التغيير السياسي في الدول النفطية كرد فعل على محاولات التأميم التي نادت بها القوى الوطنية من أجل فرض السيادة المحلية على هذه الثروة. وفي طليعة الأمثلة على ذلك الانقلاب العسكري المبرمج بواسطة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA للإطاحة بحكومة الدكتور محمد مصدق في إيران، والتغييرات السياسية المتعاقبة التي أشرفت عليها بريطانيا في العراق حتى علم ١٩٦٨ عندما وصل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة (Khavari, 1991, p. 10 - 12, 25 - 27).

وسجل النفط الخليجي نقطة إنعطاف رئيسية في تاريخ العلاقات الدولية عندما استخدم هذا المورد كسلاح سياسي في وجه الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين إثر اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣. كما أربكت الثورة النفطية الثانية عشية قيام الثورة الإسلامية في إيران وقيام الحرب العراقية الإيرانية في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وما صاحب تلك الأحداث من انقطاع جزئي لامدادات النفط وتصاعد أسعار النفط إلى معدلات خيالية بلغت (٤٠) دولاراً للبرميل، اقتصاديات الغرب وسياساتها المالية وبينت الانكشاف الاقتصادي والاستراتيجي للدول الصناعية الكبرى أمام هذه المادة الحياتية.

وطوال الحرب الباردة التي امتدت زهاء النصف قرن من الزمان، كانت منطقة الخليج بمخزونها النفطي الهائل من بين أهم مرتكزات الهيكلية العالمية القائمة على صراع الاضداد بين الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق على الصعيدين الاستراتيجي والاقتصادي. (لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع: حتي، ١٩٨٧، بللر، ١٩٩٥ وكذلك Ismael, 1986; Litwak & Wells, Jr., 1988).

واستمر النفط الخليجي كمحور محرك للاستراتيجيات الكونية بدءاً من انهيار المنظومة الدولية ثنائية القطبية ودخول العالم حقبة جديدة من الترتيبات السياسية الجديدة. فمن أهم الأسباب التي قادت صدام حسين إلى غزو الكويت واحتلالها فرض هيمنة العراق على منطقة الخليج والتحكم بأكبر مخزونات الطاقة في العالم. وكانت ردة الفعل الغربية، والولايات المتحدة تحديداً، موازية لحجم التهديدات الكامنة وراء الوصلية العراقية على الخليج. وكان اصرار الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش، على منع صدام حسين من امتلاك ربع مخزون العالم من النفط في حالة احتفاظه بدولة الكويت وسيطرته السياسية على ٤٠٪ من الانتاج العالمي من النفط من خلال منظمة الأقطار المصدرة للنفط، أوبيك، كفيلاً بحشد أكبر جيش يشهده تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية ومدجج بقمة التكنولوجيا الحربية ومطعم بتحالف دولي قوامه ٣٣ دولة لوقف صدام حسين عند حده الطبيعي الذي يتناسب ودوره لتأمين المصالح الغربية في المنطقة.

ومع سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار المنظومة الشيوعية العالمية دخل العالم حقبة جديدة من الترتيبات الدولية تغيرت إثرها موازين القوة ومعايير توزيعها وأنماط التعامل الدولي ومحاور الصراع والتعاون بين أقطاب العالم وجميع أشكال النسق الدولية المرتبطة بهيكلية القطبية الثنائية لنظام الحرب الباردة تقريباً. وعلى الرغم من عدم استقرار النظام الكوني على أسس جديدة ثابتة وقادرة على فرض اتجاهات عالمية واضحة المعالم وقابلة للاستقراء المستقبلي، إلا أن مؤشرات العلاقات الدولية الجديدة توحي بانحسار هاجس الحروب الاستراتيجية الشاملة من جهة، وبروز الدور الاقتصادي بمختلف أدواته وسياساته واستخداماته من جهة أخرى. ومن جملة ما قد تسفر عنه معطيات التحولات الجديدة في هذا المنتظم المتلاطم والمعقد تحول الأصدقاء إلى خصوم وقيام تحالفات جديدة واندثار أخرى قديمة وتغير وسائل التأثير والنفوذ العالميين (لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع: جيرتون، ١٩٩٢، ثرو، ١٩٩٥، أتالي، ١٩٩١).

ولكن، ورغم جميع التكهنات والاحتمالات التي قد تتحقق أو لا تتحقق في ظل السنوات القادمة سوف يبقى لعامل النفط وبالتالي لمنطقة الخليج دوراً محورياً وأساسياً في أية معادلات أو موازين عالمية مرتقبة. ويخطيء الكثيرون ممن يعتبرون انحسار النظام العالمي ثنائي القطبية مقدمة لفتح آفاق السلام والاستقرار الدوليين، أو بداية النهاية لمحاولات الاستقطاب العالمي للنفط كما كان عليه الحال في ظل موازين الصراع الاستراتيجي بين الكتلتين المتعاديتين إبان الحرب الباردة، بل على العكس من ذلك حيث أن تطورات السياسة العالمية الراهنة تحتم التعامل مع النفط كعامل جوهري في توجيه وربما تحديد الملامح الهيكلية للمنظومة الدولية وأقطابها الرئيسية وتوجيه نظم العلاقات المتبادلة بين الوحدات السياسية التابعة لها، وأخيراً تحديد معايير القوة والنفوذ الدوليين في كنف ذلك المنتظم المرتقب.

وليس من باب الصدفة أن يشهد العالم أحد أهم التحولات الانتقالية من عهد النظام الدولي البائد إلى وضع عالمي جديد من خلال حرب كبرى من حروب السيطرة على نفط الخليج، تمثلت في عاصفة الصحراء، تلك المواجهة التي ألقت بظلالها بقوة على المسرح العالمي عسكرياً وسياسياً واقتصادياً (سيرل، ١٩٩٢، ص١٧٧ - ١٨٩).

وعلى الرغم من عدم تبلور مفهوم النظام العالمي وعدم استقرار هيكليته القطبية أو حتى الأسس المعيارية لمثل هذا

البناء الهيكلى، وعلى الرغم من احتمالات غربلة التحالفات الاقليمية والعالمية وقيام تحالفات مضادة جديدة، وبغض النظر عن تغيير المراكز القيادية للقوى التقليدية أو ظهور قوى عالمية فعالة جديدة، سوف تحافظ الطاقة وخصوصاً النفط، على دور عالمى أقل ما يمكن وصفه بأنه دور محورى فى ظل كافة الاحتمالات والنتائج التى سوف يؤول إليها النظام العالمى الجديد. ويعود السبب فى ذلك إلى حقيقتين أساسيتين هما استمرار الأهمية النفطية على المستوى العالمى كما أوضحنا سابقاً، وتزعم القوى الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط بشكل كبير لحركة النظام الدولى القادم الذى تتفاقم فيه أهمية المفاهيم الاقتصادية فى تحقيق الزعامة الدولية. وبالتالى، تبقى أهمية النفط قائمة فى ظل أية حوارات عالمية مرتقبة سواء تمثلت تلك الحوارات بتحول حُلفاء الأمس الغربيين إلى خصوم أو أنهم استمروا فى تكتلات وترتيبات اقتصادية مشتركة حديثة. وفى كل الأحوال تبقى سمة الصراع والتنافس العالمى هى السائدة فى المرحلة الدولية القادمة.

فالمصالح القومية الضيقة فى عالم السياسة القائم على أسس الصراع والأنانية هى المحرك الأساسى الطبيعى لسلوكيات الدول الخارجية. وهذا السلوك تحدده بطبيعة الحال عوامل ومعطيات وظروف تفرضها توزيعات القوة والنفوذ فى ضوء شبكة العلاقات الدولية المعقدة والشائكة كما تراها المدرسة الواقعية سواء فى نموذجها التقليدى أم بثوبها الجديد وكما هو الحال كذلك بالنسبة للمدارس السياسية الفكرية الأخرى (Cox & Sinclair, 1996, p. 502 - 505). ومن المؤكد أن تدخل الثروة النفطية – وطرق تعظيم المصالح القومية من خلال الاستفادة من استخداماتها المتعددة بدء من الصناعة الاستكشافية والاستخراجية مروراً بصناعتها التحويلية وانتهاء بتسويقها واستخدامها فى انتاج الكم الهائل من السلع والمنتوجات – كعامل أساسى ومحورى فى اهتمامات الدول خصوصاً الصناعة الكبرى منها. وقد لا يكون النفط بمثابة العامل الوحيد أو الأكبر فى تحديد سلوكيات هذه الدول ورسم سياساتها الخارجية. ولكنه بلا شك من بين العوامل الأكثر أهمية لدى صناع القرار فى تحديد أهداف الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء فى اعداد استراتيجياتها الشاملة، ذلك كونه يتعلق أساساً بالبنى التحتية للاقتصاديات الدولية فى كافة الدول الصناعية وغير الصناعية على حد السواء.

وبمعنى أدق، يمكن القول بأن النفط سوف يشغل حيزاً هاماً فى استراتيجيات النظام العالمى الجديد، وخصوصاً فيما يختص بالابتكارات والجهود الرامية إلى بلورة نماذج مستحدثة ومعقدة من أجل فرض التحكم والاستفادة القصوى من منافع هذه الثروة الكبيرة. فقد وضعت نهاية الحرب الباردة حداً للكثير من الاستراتيجيات الدولية المتعلقة باستخدامات النفط، خصوصاً فى منطقة الخليج، فى مواصلة قواعد اللعبة العالمية فى ظل تنافس المعسكرين الشراقى والغربى. ومن أهم تلك السياسات كانت محاولات القوتين العظميين فى التوغل والانتشار السياسى فى اقليم الشرق الأوسط ومنطقة الخليج. فمن جهة، ارتكزت السياسة الخارجية للولايات المتحدة وحلفائها فى غرب أوروبا واليابان على احتواء المد الأحمر فى الاقليم لضمان استمرار الامدادات النفطية بأسعار مناسبة ومستقرة ومنع أية تغييرات سياسية فى أنظمة الحكم فى هذه المنطقة لصالح التوجهات السوفيتية (بالمر، ١٩٩٥). وفى المقابل، سعت القيادة الشيوعية فى المعسكر المعارض إلى تحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية بغية السيطرة على أهم مصادر الطاقة الحيوية للغرب.

ورغم حساسية الظروف التى ألمت بالمنطقة خلال العقود الخمسة الماضية، إلا أن التحالف الاستراتيجى القوى فى المعسكر الغربى استطاع أن يحقق نجاحات أكبر فى ذلك التنافس العالمى، وإن تخللت هذه الحقبة بعض الاضطرابات ذات التأثيرات السلبية على الدول الغربية مثل إفرازات الصراع العربى الإسرائيلى ونتائج الثورة الإسلامية فى إيران وإندلاع الحرب العراقية الإيرانية وانتهاء بحرب الخليج الثانية. ولكن الحصيلة النهائية كانت تصب فى آخر المطاف لصالح الدول الغربية بسبب الانسجام الكبير بين السياسات الخارجية فى هذا الحلف والارتباط التاريخى والاستراتيجى بينه وبين الحكومات التقليدية فى المنطقة. وكانت البدائل الاستراتيجية المتاحة للدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة من أهم العوامل المساعدة على الاحتفاظ بالهيمنة الغربية على المنطقة خلال تلك الفترة التى شهدت عدة نماذج استراتيجية مثل استخدام شاه إيران كشرطى للخليج وتطبيق مبدأ العمودين المتساندين فى كل من طهران والرياض واتباع سياسة الانتشار السريع وأخيراً الاعتماد على دول مجلس التعاون الخليجى اضافة إلى التواجد العسكرى المباشر وخوض الحروب القتالية بواسطة قوات حلف شمال الأطلسى كما حدث خلال حرب تحرير الكويت. وخلاصة القول، فإن النفط سوف يحظى بحيز كبير ومهم فى تفاعلات النظام الدولى الجديد ومكوناته الأساسية بغض النظر عن تعريف هذا النظام أو هيكليته.

٤- النفط والهيكلية المتطورة للنظام العالمى الجديد:

يمكن تعريف النظام العالمى بأنه مجموعة التفاعلات الدولية القائمة على مصالح الدول القومية الضيقة فى بيئة كبيرة تفتقر إلى القانون الموحد الصارم والتنظيم الهرمى المحكم (البدوى، ١٩٧٦، ص٤٧ – ٥٠). وبغض النظر عن مدى تطور القانون الدولى ومؤسسات التعاون الدولى، يمكن القول بأن ظاهرة الفوضى الدولية ونماذج المباريات الصفرية أو ذات الربحية النسبية هى السمة الأساسية فى هذا

النظام والمحرك الرئيسى لسلوك الدول تجاه العالم الخارجي.

وعلى الرغم من النماذج الهيكلية التى شهدها تاريخ العلاقات الدولية، والتى كانت تفرض على أقل التقديرات، أنماطاً سلوكية محددة وقابلة للتنبؤ تبعاً لتوزيعات القوة ذات الخصائص المميزة خصوصاً العسكرية منها، إلا أن ذلك لم يمنع وقع اضطرابات وتقلبات سياسية مستمرة كانت فى النهاية تصب فى هدم معالم تلك الهياكل واستبدالها بنظم ومعايير جديدة (المكاوى، ١٩٩٤، ص١٣١ - ١٦٧، السيد سليم، ١٩٩٤، ص٩٣ - ١٢٧).

وليس من المبالغة القول بأن المرحلة الراهنة من تاريخ العلاقات الدولية هى الأعقد والأصعب على التنبؤ بافرازاتها المستقبلية أو حتى استقراء المعالم التنظيمية الخاصة بها بوضوح، الأمر الذى يعنى بطبيعة الحال تعسر التوقعات المرتبطة بسياسات الدول الخارجية الثابتة فى الوقت الراهن. وتكمن صعوبة الاقرار بوجود أو ولادة نظام عالمى جديد فى بعدين مهمين. فمن جهة، لم يتم إرساء المعالم التفصيلية والدقيقة للهيكلية القطبية للكون بالمقارنة مع قواعد النظام العالمى فى ظل الحرب الباردة. وعلى الرغم من اقتناع بعض علماء السياسة الدولية وزعماء العالم بأن النظام العالمى يسير فى إتجاه القطبية الأحادية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن مثل هذا الادعاء يظل مقيداً بجملة من الاعتبارات الموضوعية والاجرائية (المشاط، ١٩٩٢، ص٣٨-٤٣).

ومن جهة أخرى، لا يزال الاختلاف الشديد قائم حول تحديد معايير القوى العالمية وتوزيعاتها فى ظل المرحلة الراهنة لعالم السياسة. وتتفاوت الآراء فى هذا الخصوص بين اعتبار القوة العسكرية وخصوصاً ببعدها النووى كمعيار مطلق لتحديد زعامات العالم، وبين اختيار العامل الاقتصادى والرصيد المالى كأساس لاعادة هيكلية العالم، وبين الاعتماد على الثقافة الحضارية كمركز للقوة العالمية (بدران، ١٩٩٤، ص٢٣ - ٥٩، Waltz, 1979, p. 102 - 104; Gilpin, 1981, p. 159 - 168). ومن المؤكد أن تتعدد نماذج النظم العالمية فى حالة التركيز على أحد هذه المعايير.

وبالاضافة إلى هذين البعدين المركزيين، هناك جملة من الاعتبارات والأسباب التى تساهم فى زيادة تعقيد النظام الدولى الراهن. وتتمثل أولى هذه الاعتبارات فى التحولات السريعة والمتلاحقة، وفى نفس الوقت، غير المتوقعة على المسرح العالمى فالمعسكر الشيوعى المنهار لا يزال عرضة لتقلبات سياسية حادة رغم نجاح الغرب فى غزو الجزء الشرقى من أوروبا فكرياً واقتصادياً وتحطيم مؤسساته العسكرية والاقتصادية التكاملية. وبعد قرابة نصف عقد من موجة التغيير التى عصفت بتلك المنطقة بدت علامات الردة ضد المبادىء الليبرالية الغربية تظهر فى الأفق بعدما أتخمت أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق بمشاكل التضخم والبطالة وشتى أنواع الفوضى السياسية، وهذا ما حدا إلى إعادة بروز رموز الفكر الاشتراكى وتحقيقهم لنجاحات سياسية باهرة فى الانتخابات البرلمانية والرئاسية موخراً مما يوحى ببعث جديد للاشتراكية وإن كانت مرتدية جلباب الديمقراطية.

ثانياً، تشهد المرحلة الراهنة من تاريخ البشرية عصراً يمتاز بالسرعة والازدهار والتقنية وغزو الفضاء الخارجى وتشابك المصالح بصورة معقدة فى وقت يشهد فيه العالم أكبر عدد من الدول القومية، وخصوصاً ذات الولادة الحديثة المتخمة بمشاكل التخلف والتنمية، الأمر الذى ساهم فى تفاقم الهوة العميقة بين ما يعرف بدول الشمال والجنوب. ومن الطبيعى أن تخلق المشاكل المتأصلة فى هذه الدول العديدة حالات من عدم الاستقرار السياسى وربما المواجهة بين الدول المالكة والأخرى المحرومة. كما أن عدداً من هذه الدول كما هو الحال فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق يمتلك التكنولوجيا ولربما الأسلحة الاستراتيجية ذات الدمار الشامل. وقد تضطر مثل هذه الدول إلى بيع مثل هذه الأسلحة لحكومات قد لا تتردد فى استعمالها ناهيك عن احتمال، ولو كان ضعيفاً، قيام نفس الدول المالكة لهذه الأسلحة باستخدامها بنفسها لحسم خلافاتها الموروثة مع جيرانها.

ثالثاً، دب التصادم بين دول الشمال ذاتها وبشكل سريع بعد إنهيار الخطر الجماعى الذى جمع هذه الدول فى تحالفات اقليمية ودولية مشتركة. ويعتبر التنافس الحالى بين أصدقاء الأمس القريب وخصوصاً الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان من أبرز ملامح عالم السياسة الدولية الراهنة (جيرتون، ١٩٩٣، ص٥٩ - ٩٠، ١٣١ - ١٥٧، ١٩٥ - ٢٢٤). وهذا الصراع الذى بدأ يتجسد فى شكل تكتلات اقتصادية عملاقة ومتناطحة من شأنه أن يفرض مدلولات جديدة خاصة بالهيكلية القطبية للنظام الكونى ومعايير القوة والنفوذ فى كنفه. فظاهرة الحروب الاقتصادية وحروب أسعار صرف العملات وبورصات الأسهم العالمية باتت تخيم على المسرح الدولى بشكل سافر.

رابعاً، فى وسط الاضطرابات الدولية القائمة تطل دول جديدة برأسها لتمثل تحدياً جديداً لهيمنة النظام الرأسمالى عبر الأطلسى وتحاول عرقلة اتجاهات النظام العالمى المسيرة من قبل القوى التقليدية. فمجموعة النمور الآسيوية وأندونيسيا وماليزيا والأرجنتين والبرازيل وإيران والعراق ومصر إضافة إلى روسيا الجريحة تتطلع جميعاً إلى احراز مواقع عالمية تليق بقدراتها وكثافاتها البشرية، وبما لا يمكن أن تقف معها مكبلة الأيدى أمام الزعامة المهيمنة للغرب (Beinefeld, 1994, p. 45 - 47).

خامساً، فى ظل استمرار تلاطم أمواج النظام العالمى الجديد، لا يمكن بأى حال من الأحوال تجاهل الدور الصينى

المتعلق خصوصاً بعد رجوع جزيرة هونج كونج وما قد تفرز عنه احتمالات انضمام تايون إلى الصين بصورة أو بأخرى. فقد حقق الاقتصاد الصينى نمواً تصاعدياً منذ عام ١٩٧٩ حتى سجل أعلى نسبة له فى العالم بلغت (١٣٪) عام ١٩٩٥. اضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت الصادرات الصينية إلى دول العالم من (٦٠) مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى (١٤٨.٤) مليار دولار عام ١٩٩٥. وبناء عليه، فلا غرابة بأن تشهد الصين أيضاً منافسة دولية للاستثمار الأجنبى فيها الذى بلغ ذروته فى عام ١٩٩٥ بقيمة (١٣٠) مليار دولار (أحمد، ١٩٩٧، ص١٢ - ١٥، ٣٨).

بالاضافة إلى ما سبق فإن الصين التى تمتلك ثانى أكبر احتياطى للعملة الصعبة فى العالم يبلغ قيمته (١٢١) مليار دولار (الرأى العام، ٢٢ يوليو ١٩٩٧) سوف تدخل كمتحدى اقتصادى معتد به عالمياً وقادر على مناطحة مصالح مجموعة الدول الصناعية الكبرى على مختلف الأصعدة. وهذا ما يعزز فرص تضارب المعادلات الكبرى للتنافس الاستراتيجي وما سوف يتمخض عنها من اسقاطات هامة على هيكل النظام العالمى الجديد.

وإزاء جميع هذه الاعتبارات المستمرة فى التفاعل، قد يكون من الصعوبة بمكان القول بأن نظاماً عالمياً جديداً قد وضع أوزاره فعلاً، أو حتى القول بأن ملامح هذا النظام بادية فى الأفق. فقيام النظم العالمية خلال السنن التاريخية كانت ترتبط إلى حد كبير بعمليات عسكرية كبرى تنتهى باضمحلال قوى رئيسية ومهمة وظهور أخرى بديلة وقوية قادرة على فرض إرادتها الدولية فى الحال. وعلى الرغم من أن البعض يعتبر عملية عاصفة الصحراء نموذجاً لمثل هذا العمل العسكري الضخم ومقدمة لنظام كونى جديد فى وقت تزامن مع سقوط الاتحاد السوفيتى من الداخل، إلا أن الجزم بمثل هذا الرأى يكتنفه الكثير من الغموض والشكوك.

فالنظام العالمى لا تتوقف نهاياته على تحقيق إنتصار كبير فحسب، بل يتطلب أيضاً قيام مؤسسات وترتيبات دولية قادرة على ترجمة ذلك الانتصار، ومن ثم استخدام تلك المؤسسات للمحافظة على ذلك الانتصار بشكل دائم وهذا ما قد يستغرق فترة من الزمن قد تسقط خلالها محاولة فرض هيكلية دولية معينة. وحتى النظام العالمى السابق الذى هيمن على الكون بقطبيه الثنائيين لقرابة نصف قرن لم يولد بالسرعة التى يتصورها البعض. فلم تكتمل معالم ذلك النظام إلا بعد سنوات قاربت العقد من الزمن واستمرت خلالها الاتجاهات العالمية فى طريق واحد. وبعبارة أخرى، رغم انتهاء الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥، لم تتحدد هوية نظام الحرب الباردة إلا فى النصف الأول من عقد الخمسينيات وبعد أن شطر الحائط برلين طرفى النظام العالمى ودشن كل منهما مؤسساته الاقتصادية والسياسية والعسكرية مثل نظام الكوكوم فى مواجهة نظام البريتون وودز، وحلف الناتو فى مقابل تكتل وارسو، وبعدما أكمل الاتحاد السوفيتى تجاربه الذرية بنجاح، وأخيراً بعد تقاسم النفوذ السياسى من قبل العملاقين ليس فقط على مستوى القارة الأوروبية بل على الخريطة العالمية ككل.

يتبين من العرض السابق، إذاً، أنه من الصعب جداً الجزم بداية بوجود نظام كلى جديد بالمعنى التقليدى لهذا المفهوم، وكذلك عدم وضوح الاتجاهات العامة لملامح هذا النظام من حيث تركيبه الهيكلى وتوزيعات القوة وفق معايير ثابتة فى ظله. وهذا لا يعنى بالضرورة جمود حركة العلاقات الدولية التى تشهد بالفعل مرحلة إرهاصات انتقالية حادة ومتشعبة.

وللوقوف على أهم ما قد تؤول إليه المرحلة الانتقالية فى عالم السياسة الدولية كمقدمة لنشأة نظام عالمى جديد، يجب التركيز على عدة اعتبارات. وتنصب أولى هذه الاعتبارات فى حقيقة انكماش العالم وتحوله إلى قرية صغيرة متشابكة ومتداخلة بشكل معقد من زوايا كثيرة جداً سواء على مستوى خطوط الاتصال والمواصلات، أو على صعيد الاعتماد المتبادل بين الدول فى تأمين مختلف احتياجاتها الضرورية منها أو الكمالية، أو من حيث الارتباط المتين بين مختلف المؤسسات الاقتصادية والمالية، أو فيما يتعلق ببروز ظواهر التهديد الجماعى للانسان والبيئة. وهذا ما يجعل مهمة دولة واحدة فى قيادة العالم برمته عملية شاقة وباهضة الثمن لا تستوعبها مقدرات أية قوة منفردة (كندى، ١٩٩٤، ص٧١ - ٩٤)، كما أن مثل هذا التشابك المعقد من شأنه أن يلغى احتمال تكرار الكثير من نظريات السياسة الدولية والنماذج التاريخية التى شهدتها الهياكل التنظيمية العالمية من قبيل نظريات الجغرافيا السياسة كنموذج قلب الأرض، ونظريات الاستعمار التقليدى، والتقسيمات المحورية لدول العالم وفق اعتبارات جغرافية أو أيديولوجية، أو نظريات توازن القوى وغيرها من الأدبيات والتطبيقات السياسية الغابرة.

إضافة الى ذلك ، يجب الأخذ بعين الاعتبار معايير القوة المختلفة اقتصاديا وسياسيا، وثقافيا، وعسكريا كبدائل لإحتساب نقاط القوة والضعف لدول العالم وامكانيات استغلال مثل هذه البدائل وفق اقصى مستويات الفائدة. كما يمكن اضافة دور المؤسسات الاقليمية والعالمية والترتيبات المستحدثة فى المنظومة العالمية واثرها على توجيه حركة العلاقات الدولية خصوصا بعد الانتشار الواسع والمستمر لهذه المنظمات الحكومية وغير الحكومية والتى تجاوز عددها واختصاصاتها المتنوعة عشرات الآلاف مؤسسة وتنظيم (Rourke, 1991, p. 55 - 578).

وأخيرا ، لابد من الاهتمام بمراكز القوى الحالية فى عالم السياسة الدولية حيث استفردت الدول الصناعية الكبرى بمعظم مقدرات القوة والنفوذ ودرجات التكنولوجيا

والتعليم، وتخطت الكثير من دول العالم المتخلف بمعدلات خارقة. وكنتيجة طبيعية تجد هذه الدول المتقدمة نفسها متمحورة حول قوائم شتى من المصالح المشتركة فى مقابل دول العالم الاخرى. وفى نفس دائرة الدول المتقدمة هذه تحتل الولايات المتحدة مركز الصدارة وتتفوق على حلفائها تبعا للكثير من مقومات القوة ولو فى المرحلة الراهنة. ولا تبدو هذه الدائرة الضيقة بحالة مستقرة من الانسجام والتفاهم الكاملين، بل تتخللها مشاكل وصراعات وتنافس بدأت ملامحها تبرز للعيان خصوصا فى البعد الاقتصادى، الأمر الذى قاد الكثير من علماء السياسة الدولية من مختلف الجنسيات الى الاعتقاد بحتمية انفجار دائرة المنافسة بين الشركاء الكبار فى العالم عاجلا أم آجلا . وبالتاكيد فسوف تلقى حالة انفجار هذا السلام البارد بين قوى الغرب بظلالها على ابعاد عالم السياسة الدولية المختلفة متى تحقق ذلك.

وبناء على ما تقدم ، فأن اقرب اتجاه فى مسيرة العلاقات الدولية القادمة يكمن فى الدور الرئيسى للدول الصناعية الكبرى. كما ان أقرب نموذج للنظام العالمى الواقعى قد يتمثل فى مفهوم "نظام الشراكة بين الكبار" (أبو طالب ، النجار، وثابت ، ١٩٩٤، ص. ٨٣ – ٨٤) ، بمعنى محاولة هذه الدول السيطرة على "إدارة" العالم المعقد والمتشابك بشكل يضمن لهم تحقيق مصالحهم المشتركة على المدى الطويل وبشكل ثابت. وبمعنى أدق ، سوف يكون النظام العالم الجديد أو المراحل الأولى منه، على أقل التقادير ، قائما على أساس مفاهيم الهيمنة الدولية والأطروحات النظرية والتطبيقات العملية النابعة من مفهوم الهيمنة أو القيادة العالمية للشركاء الكبار. ويتجسد المعنى الاجمالى لمفهوم الهيمنة العالمية للغرب فى محاولة ربط العالم بأقواس النظام الرأسمالى الليبرالى الغربى مع تهميش دور النظم الفرعية الاخرى فى العالم أو إعادة دمج هذه النظم الفرعية من خلال نسق جديدة مركبة بشكل معقد بالأقواس الكبيرة للنظام الرأسمالى العالمى بغية السيطرة عليها بشكل تام (أبو طالب ، النجار، وثابت ، ١٩٩٤، ص ٨٤).

ومن أوائل علماء السياسة الدولية المعاصرة استخداما لمفهوم الهيمنة Hegemony، روبرت جيلبين (Robert Gilpin, 1981, p. 29) الذى اعتبر الهيمنة (او السيطرة) كمرادف للقوة الاستعمارية Imperialism وتبعا لرأى جيلبين ، فانه فى ظل منظومة الهيمنة Hegemon Order-تقوم دولة مفردة قوية بالتحكم المطلق بالدول الأصغر منها فى ذلك النظام . أما بول كندى (Paul Kenndy, 1989) فيعتبر المهيمن Hegemon بمثابة القائد Leader المتفوق على الآخرين فى مقومات القوة وبالتحديد ، المصادر الاقتصادية منها ويعطى جاشوا جولدشتاين (Joshua Goldstein, 1988) معنى اشمل للهيمنة حيث يعرف القوى المهيمنة Hegemon بانها القوى القادرة على فرض أحكام العلاقات الدولية وتتسم الهيمنة فى رأى جولدشتاين بظاهرتين هما الهيمنة السياسية Political Hegemony بمعنى القدرة على السيطرة Domination وذلك من خلال القوة العسكرية ، والهيمنة الاقتصادية Economic Hegemony وتعنى السيطرة على الدول الاخرى باستخدام الوسائل والمصادر الاقتصادية .

فالهيمنة اذا وفق ما تقدم تتمثل فى قدرة قوة ما أو مجموعة قوى فى حفظ الاستقرار فى نظام عالمى معين ، كما انه ليس بالضرورة ان تكون للهيمنة آثار سلبية بل على العكس تماما ، فقد يكون لسقوط المهيمن نتائج سلبية فى النظام. وكما يقول جيلبين فى هذا الصدد بأن انهيار المهيمن فى النظم الدولية يتبعه فى العادة نشوب حرب عنيفة أو تغيير ثورى يسفر فى النهاية عن ظهور مهيمن جديد، وعندئذ يعود الاستقرار الى النظام الدولى مرة أخرى (Gilpin, 1981) .

وبالمثل ، يربط بول كندى (Paul kenndy, 1989) بين انهيار المهيمن الاقتصادى وزعزعة الاستقرار الدولى . وتبعا لهذا الرأى ، فإن الانهيار الاقتصادى يحدث فى الغالب عندما تتجاوز انفاقات الدولة المسيطرة على النظام قدرتها على تأمين استثماراتها فى ذلك النظام بسبب بروز منافسين جدد، عندها تلجأ القوى المهيمنة الى النزاع العسكرى لحماية مصالحه المهددة.

وفى مقابل هذه الرؤية الواقعية Realist Perspective لمفهوم الهيمنة العالمية ، ظهرت المدرسة الليبرالية - المؤسسية Liberal Institutionalism التى تحاول ربط هذا المفهوم بمنظور التعاون الدولى القسرى، وذلك من خلال استخدام نموذج القرار الرشيد Ratlonal Choice كوسيلة لتحقيق أهداف سلمية حتى فى حالة انهيار القوة المهيمنة داخل النظام الدولى. وعلى عكس المذهب الواقعى يقول روبرت كوهين (Robert Kenhane, 1984) أحد منظرى المدرسة الليبرالية – المؤسسية، بأن مبدأ الاستقرار الهيمنى Hegemonic Stability قد تحقق واستمر فى المعسكر الغربى وعلى صعيد العالم حتى بعد انحسار القوة الامريكية المهيمنة عالميا محرزا نتائج تعاونية ايجابية حتى بين الدول المتعادية خصوصا دول المعسكرين الشرقى والغربى قبل انتهاء الحرب الباردة ويرجع كوهين السبب فى ذلك الى وجود المؤسسات الدولية التى تكفل فى ظل استمرارها فرض القيود والتزامات على الدول وتمنعها من الدخول فى نزاعات مسلحة، وتسهل لهم فى نفس الوقت تحقيق مصالحهم الذاتية بنسب متفاوتة من خلال التعاون مع الآخرين وان كانوا خصومهم.

ومن جانبهما، يعتقد ليندا كورنيت وجيمس كابوراسو

بأن Linda Cornett & James Caproraso المؤسسات الدولية وما تحمل من قواعد اجرائية ونسق مشتركة تركز على توفير الوسائل والطرق التى يتم من خلالها تحقيق مصالح الدول القومية (Mohammad, 1993 , p. 5-6) ففى ظل هذه المؤسسات تتحدد قوة الدول من خلال قدرتها على العمل وليس ضد العديد من القوى المنافسة للتأثير فى عالم السياسة.

ومن جانبه، قدم أنطونيو جرامشى Antonio Gramsci نموذجا أخر لمفهوم الهيمنة من المنظور الماركسى. وتعتمد نظرية جرامشى على البعد الثقافى لمفهوم الهيمنة Cultural Hegemony والذى انكب على شروحاته بالتفصيل فيما بعد روبرت كوكس (Robert Cox, 1993, p. 51-52) وقدمه فى اطار العلاقات الدولية ويعتبر كوكس المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدنى المرتبطة بها مصدرا للهيمنة الثقافية حيث تمارس نفوذها وانتشارها العالميين من خلال قنوات عديدة منها تبنى هذه المؤسسات لأحكام وقواعد إجرائية تسهل انتشار نظام الهيمنة العالمية، وإصباغ الشرعية الدولية لقواعد النظام العالمى World Order واختيار اعضاء جددا من الدول المرتبطة بفلك هذه المؤسسات ، والتى عادة ماتتكون من الدول الرأسمالية، مما تجعلها بالنهاية ممتصة لأفكار النظرية الرأسمالية والليبرالية بالشكل الذى اعتاده الغرب.

وبما أن هذه المنظمات بنفسها هى نتاج نظام الهيمنة العالمية، وتعمل بالتالى على فرض الأفكار والمصالح الخاصة بالطرف أو الأطراف المهيمنة، فإن مفهوم الهيمنة الثقافية قد يعنى وفق هذا التصور جمع أكبر عدد ممكن من الدول حول مفهوم سياسى عالمى تتبناه وتعمل على الترويج له القوة المهيمنة فى النظام الدولى. ويمكن الحديث فى هذا السياق التنظيرى عن مفهوم الصراع الحضارى وإنعكاساته على تفاعلات النظام العالمى القادم كما يشير اليه صموئيل هانتجتون Samuel Huntington فى دراسته المشهورة صدام الحضارات (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٥، ص ١٧ – ٤١).

ويضيف جارود واينر (Jarrpd Woemer, Jime, 1995, P. 220-221) بعدا جديدا ومهما للهيمنة العالمية تتمثل فى انتزاع الشرعية الدولية وتكمن الشرعية هنا فى قدرة الدولة القائدة (المهيمنة) على اقناع الدول الأخرى فى النظام بسياساتها وذلك عن طريق التحكم بالموارد المتاحجة لإدارة المؤسسات والسياسات الدولية المرتبطة بها. ويشارك واينر روبرت كوهين الرأى فى هذا الصدد بأن ميزة هذه السياسة العالمية تكمن فى قدرة الطرف المهيمن، أو كما يسميه القائد ، على توجيه العمل داخل هذه المؤسسات حتى بعد انحسار قوته ودوره القيادى ، وذلك من خلال تأثيراته السابقة التى تتحول الى قواعد وأحكام سلوكية دولية فى تلك المؤسسات بالأنساق الدولية وعبر جارود واينر Jarrod Wiener عن هذا المفهوم بالاستقرار بعد الهيمنة.

ويختلف نمط الزعامة المتحكمة فى ظل الهيمنة على أشكال القيادة القهرية القائمة على فرض الدولة القوية قواعد سلطوية تهدف الى تحقيق فوائد عامة للجميع. وفى ظل هذه القيادة فإن الدول الخاضعة للنظام المهيمن سرعان ما تعمل على التحرر من سيطرة القوة الرئيسية فور انهيار قدرة هذا القائد والتوجه نحو تحقيق مصالحها الخاصة، تماما مثلما حدث من تفكك للمؤسسات الشيوعية فى أوربا الشرقية عندما خارت قوى الاتحاد السوفيتى مباشرة. وانطلاقا من هذا المعنى فإن الهيمنة تتطلب قوة رئيسية اضافة الى موارد ضخمة ومؤسسات لها القدرة عل خلق انماط سلوكية توجهها تلك القوة الكبرى فى النظام. ولابد من ترسيخ هذه القواعد السلوكية حتى تستمر فى تحريك سلوكيات عناصر المنتظم حتى بعد تراجع قوة الدول المهيمنة عليه فى المستقبل .

وفى الحقيقة ، يبدو المنظور النظرى لمفهوم الهيمنة من أهم وأبرز المداخل العلمية المعاصرة لتحليل التطورات العالمية الراهنة، وبالتالى التنبؤ ببعض ملامح واتجاهات النظام العالمى الجديد. ومن خلال هذا المنظور يمكن التركيز على مجموعة دول الشراكة العالمية وهى الولايات المتحدة وحلفائها السابقين – رغم الاختلافات التى بدت تتفشى فى صفوفها – بالاعتبار أن هذه المجموعة هى التى تملك اكبر رصيد من القوة والتأثير الدوليين تبعا لمعايير القوة المختلفة، كما تحتل الولايات المتحدة فى الفترة الحالية مركز الصدارة فى اطار هذه المجموعة. والأهم من ذلك ، فإن قوة الولايات المتحدة كزعيم عالمى، التى قد بدأت بالتراجع لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية فى بداية السبعينيات ، مستمرة فى الانهيار البطئ ، الأمر الذى يوحى للكثير من منظرى العلاقات الدولية بدأ العد التنازلى لانهيار قوة واشنطن على غرار لما حدث لقوة موسكو فى بداية التسعينيات (فيجى وسوانسون، ١٩٩٥، ص . ٧٤ – ٩٣).

ومن هنا فقد يكون المخرج الوحيد للولايات من أجل المحافظة على مصالحها الاستراتيجية والمتنوعة عبر أقاليم العالم على المدى البعيد متمثلا فى فرض نظام هيمنة عالمية يضمن لها تحقيق تلك المصالح حتى بعد تقهقر قواها العسكرية والاقتصادية مستقبلا.

وتعتبر المرحلة الانتقالية الحالية التى تعصف بالعالم بمثابة الفرصة الذهبية للولايات المتحدة لخلق منظومة الهيمنة العالمية بأبعادها العسكرية والاقتصادية والاستراتيجية ، فالولايات المتحدة ، برزت كقوة عسكرية عملاقة بعد سقوط وانحلال الاتحاد السوفيتى ومازالت رغم مشاكلها الاقتصادية قوة عظمى مقارنة مع حلفائها فى أوربا واليابان. وقد بدأت الولايات المتحدة بالفعل الانخراط

بقوة فى المؤسسات الاقليمية والعالمية كزعيم وموجه لهذه المنظمات مع محاولة احياء المبادئ العامة والمفاهيم المرتبطة بها أو خلق أهداف اخرى تتمشى مع مصالحها القومية. فعلى الرغم من القطيعة كمظلة شرعية لدخول الحرب ضد العراق بعد غزوه للكويت ومن بعد ذلك دخولها فى الصومال تحت شعار إعادة الأمل ، وكذلك وساطتها فى حل أزمة البلقان من خلال اتفاقية دايتون للسلام.

ومن جهة أخرى ، نجحت الولايات المتحدة فى الاحتفاظ بمؤسساتها العسكرية والاقتصادية التى يعود إنشاؤها الى عهد الحرب الباردة مع غربلة أهدافها وتعديل أنشطتها ويأتى على رأس هذه التنظيمات حلف شمال الأطلسى (الناتو NATO) الذى وسع نطاق عضويته بإرادة أمريكية وعدل ميثاقه لتشمل نشاطاته العسكرية ما بعد الحدود الأوربية، والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية GATT بعد تعديل مسماها لتصبح منظمة التجارة العالمية والتى نقحت احكامها بجولات أورجواى بما يتمشى مع متطلبات الاقتصاد الامريكى فى مقابل الحلفاء الغربيين، بالاضافة الى ذلك، فقد بادرت الحكومة الامريكية الى خلق عدد من الترتيبات التكاملية الجديدة مثل منطقة التجارة الحرة فى شمال امريكا NAFTA والدخول فى مشاريع الاستراتيجيات الأمنية عبر العالم مثل ترتيب الشراكة من أجل السلام مع دول تكتل وارسو السابق والترتيبات الأمنية الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجى GOC وتقديم اقتراح منطقة التجارة الحارة عبر الأطلسى كمعبر للانفتاح التجارى على دول جنوب البحر المتوسط على ضوء مؤتمر برشلونة ١٩٩٥، ودعم مشروع انشاء السوق أوسطية ، انتهاءً بالترتيبات الجماعية والاقليمية الخاصة بمكافحة الإرهاب والمخدرات ودعم الديمقراطية وحقوق الانسان فى جميع قارات العالم، وبما يتناسب مع رؤيتها البنيوية للعالم والتى تنسجم ومصالحها القومية.

وأن مثل هذا التوجه العالمى للويات المتحدة يخدم هدف خلق نظام الهيمنة العالمية لواشنطن وانظمة الهيمنة الإقليمية المرتبطة بذلك النظام الأم من جهتين . فمن جهة تستطيع الولايات المتحدة الإنفراد فى التحكم وإدارة هذه النظم المهيمنة أو إملاء القواعد والأحكام القانونية والاجرائية والسلوكية فيها على الأقل فى المرحلة الراهنة التى تتمتع خلالها بالهيبة والقوة العاملية. ومن جهة اخرى تستطيع الولايات المتحدة اقحام حلفائها الغربيين كشركاء تابعين فى إدارة هذه المؤسسات بشكل يضمن لها مصادر التمويل النقدى لتحمل أعباء هذه المشاريع الضخمة ويحقق لها احتواء هؤلاء الشركاء الذين قد يتحولون الى خصوم عالميين لها فى المستقبل .

وعلى ضوء امكاناتها الحالية المتاحة لتحقيق هذه الأهداف تسعى الولايات المتحدة من أجل استمرار هذه المؤسسات وقدرتها على مواجهة أية مستجدات عالمية طارئة من شأنها تقويض المصالح الأمريكية فى العالم. بما أن التحكم أو السيطرة على الموارد يعتبر من أهم نقاط الارتكاز فى خلق نظام الهيمنة العالمية، فإن أهمية النفط تأتى فى طليعة المقدمات التمهيدية لتحقيق هذا الغرض . وقد عرض زعيم الأغلبية السابق للحزب الجمهورى فى مجلس الشيوخ الامريكى ومرشحه فى الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٦، بوب دول Bob Dahl ، أهمية النفط عالميا بوضوح عندما نادى بضرورة حماية الولايات المتحدة لطرق الوصول الى الموارد الطبيعية وخصوصا المحافظة على مخزون الطاقة فى دول الخليج، وضرورة أن تكون هذه الطاقة فى ايدى شعوب مؤمنة بالديمقراطية وتحافظ على حقوق الإنسان وتحترم العلاقات الدولية ولا تشعر بالعداء لغيرها من الدول التى تملك التكنولوجيا ولا تملك الطاقة، وبالضافة الى هذه المعايير التى يشترطها دول Dahl حسب الوصفة الفكرية للولايات المتحدة ، فإنه يدعو كذلك الى ضرورة ربط هذه الثروة بالمؤسسات الدولية التى تهيمن عليها الولايات المتحدة . يقول دول Dahl فى هذا الصدد .

(يجب) أن تخرج هذه الدول (النفطية) عن النظرة المتغطرسة وحب التملك للمال والأنانية المغرضة وذلك عن طريق مساهمتها فى المؤسسات الدولية التى تحافظ على استقرار العالم وأن تدرك أنها دول تملك خزانات للنفط ولكنها لا تستطيع بمفردها الاستفادة منها دون تعاون دولى تكنولوجى ودون غطاء عسكرى واقتصادى عالمى لتطوير هذه الطاقة (الطليعة ، ١٥ نوفمبر ١٩٩٥).

ويمكن القول فى هذا الخصوص بأن السيطرة على موارد النفط فى منطقة الخليج تكتسب أهمية محورية فى محاولات فرض الهيمنة العالمية للولايات المتحدة ، وخصوصا فى ظل وجود تنامى القوة الاقتصادية لحلفائها (مثل أوربا الغربية واليابان) وأندادها (مثل الصين وروسيا الإتحادية) فالتحكم الاستراتيجى فى هذه المنطقة الغنية لا يخدم فقط ربط دول أوربا الغربية اليابان بفلك الولايات المتحدة فى إطار استراتيجية شراكة بقيادة الأخيرة، بل يمنح لها القدرة على استخدام النفط كسلاح لكبح جماح هؤلاء الحلفاء اذا ما تحولوا الى خصوم فى المستقبل. وقد جاء تصريح وزير الخارجية الأمريكى السابق، جيمس بيكر بعد حرب الخليج الثانية مباشرة دقيقا فى التعبير عن هذه الاستراتيجية الأمريكية . ففى حديث أمام معهد بروكنغز فى مايو ١٩٩١ . حدد بيكر الرؤية الأمريكية تجاه التطورات الدولية بأربعة محاور رئيسية هى (١) انتهاء الحرب الباردة (٢) زوال القلق الامريكى من إحتمالات التوسع السوفيتى فى المنطقة العربية (٣) استخدام أزمة الخليج كاداة لتطوير نظام عالمى لمرحلة مابعد الحرب الباردة (٤) ظهور أطراف جديدة تمثل خطرا شديدا فى المدى المتوسط والبعيد على المصالح

الاقتصادية الأمريكية وعلى رأسها أوربا الغربية واليابان . وضرورة السيطرة على نفط الخليج لصون هذه المصالح الأمريكية (الوطن ، ١٧ ديسمبر ١٩٩٢).

وبعبارة أخرى ، يكن القول بأن السيطرة الأمريكية على نفط منطقة الخليج تمكن هذه الدولة من مواصلة هيمنتها على حلفائها السابقين ، ناهيك بالطبع عن استمرارها في قطع الطريق عن خصومها التقليدين وربما القادمين، من تحقيق درجات تنافسية تضر بمصالحها على المدى القريب أو البعيد، فمن ناحية يمكن ربط النفط بشبكات دولية ذات الشراكة الغربية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ليجد حلفاء واشنطن انفسهم منخرطين معها بقوة كما هو الحال بالنسبة لمشروع ضريبة الكربون والطاقة ، والاستثمارات البترولية ، والعمل المشترك من أجل المحافظة على أسعار معتدلة من النفط الخام ، وتأمين تدفق النفط عبر المظلة الأمنية للولايات المتحدة ومكافحة الإرهاب الدولي وفق المنظور الأمريكي (الوطن ١٤ مارس ١٩٩٣).

ومن جهة أخرى ، وعلى المدى البعيد ، يمكن للولايات المتحدة استغلال النفط كسلاح اقتصادي وسياسي في المؤسسات الغربية ذات الشراكة الغربية أيضا عندما تتحول الى مسارح للمعركة بدلا من كونها أطرا لحل المشكلات بسبب ما قد تصبو اليه المصالح والضغوط المتباينة بين القوى العملاقة الكبرى كالولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان والصين مثل اتفاقية التجارة الدولية (الغات) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في فرض هيمنتها على إقليم الشرق الأوسط ومنطقة الخليج تحديدا، وتهميش الدور الياباني والأوربي والصيني بالتدريج ، من خلال خلق نظام اقليمي مرتبط بشكل معقد تجاريا ونقديا واقتصاديا بالنظام الرأسمالي العالمي في البداية ومن ثم إزاحة الدور المنافس لها في تلك المنظومة واستبدالها بالنموذج الأمريكي (برتس ، ١٩٩٧، ص ٨٧ - ١١٢) وقد يتطلب تحقيق مثل هذا الهدف متسعا من الوقت وخاصة بسبب عراقة التجربة الأوروبية في هذا الاقليم وتأصل الوجود الاستعماري الأوربي فيه، إلا أن ذلك لا يمنع استمرار تحقق المصالح القومية للولايات المتحدة في المنطقة طالما بقى نظام الشراكة الغربية الموجة امريكيا قائما.

وعلى الرغم من تركيز السياسة الخارجية الأمريكية على منطقة الخليج والشرق الاوسط خلال عهد مابعد الحرب العالمية الثانية وفعالية الدور الأمريكي في هذه المنطقة ، إلا أن الاستراتيجيات المتبعة كانت تنفذ دون الانخراط المباشر للولايات المتحدة نفسها. وكانت السياسية الأمريكية تمارس من خلال وسطاء وشركاء محليين وإقليميين كإسرائيل وشاه ايران واخيرا مجلس التعاون الخليجي والعراق في عهد صدام حسين قبل حرب تحرير دولة الكويت. وحالت موانع الحرب الباردة وكذلك إرهاصات المد الإسلامي ومن قبله موجة القومية دون وجود أمريكي سافر في المنطقة.

ولم تتغير هذه السياسة غير المباشرة للولايات المتحدة بشكل واضح سوى في أواخر عقد الثمانينيات عندما دخلت القوات الأمريكية المياه الاقليمية لدول الخليج عبر رفع العلم الأمريكي على بواخر النفط الكويتية والخليجية الأخرى لما إشتدت حرب الناقلات في أواخر الحرب العراقية الايرانية . وحتى في تلك الاثناء لم يكن التواجد الامريكي المباشر مقبولا أو حتى مستساغا إلا بعد الترويج الاعلامي المكثف للخطر الايراني وتصوير القوات الامريكية لمشاهد تعكس حالة العداء الايراني مثل ادعاءات زرع الألغام في مياه الخليج وجر قدم الايرانيين الى مواجهات صدامية مع الاسطول الأمريكي مع نهايات حرب الخليج الأولى .

وتجلى الدور المباشر والكبير للولايات المتحدة في الخليج بعد الغزو للكويت وبطلب رسمي من حكومات دول مجلس التعاون. ومن بعد تحرير الكويت من الإحتلال العراقي بدأت ملامح الهيمنة الغربية، والأمريكية تحديدا، تظهر بوضوح في هذا الاقليم وبالفعل، كانت عاصفة الصحراء المدخل الرئيسي لاعادة ترتيب النظام الشرق أوسطي وفق معايير السياسة الأمريكية الجديدة لعهد ما بعد الحرب الباردة. ويمكن تحديد ملامح السياسة الأمريكية الجديدة في هذا الإقليم وفق ثلاثة نظم هيمنة هي :الهيمنة السياسية والهيمنة الثقافية، والهيمنة الأمنية التي تصب جميعا في نهاية المطاف في تحقيق الهيمنة على النفط .

أولا : الهيمنة السياسية :

تتمثل الهيمنة السياسية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والخليج بالسيطرة على توازنات القوة المناهضة لمصالح الغرب والسيطرة على الاستقرار بشكل يحفظ تدفق امدادات النفط الى العالم الخارجي ويحول دون تكرار استخدام النفط .

كسلاح من قبل دول المنطقة. وتتطلب الهيمنة السياسية ايضا تهميش الدور الإقليمي الفعال للقوى الرئيسية في المنطقة ، وإعاقة هذه الدول عن إحداث أية تغييرات سياسية أو ممارسة نفوذ إقليمي في توجيه السوق النفطية من حيث الانتاج والتسعير. ولعل الأهم من ذلك، تسعى الولايات المتحدة الى احتواء محاولات حلفائها الخاصة باقامة شبكة علاقات قوية مع الدول غير المرغوب فيها في منطقة الخليج ، مثل علاقة ايران بالدول الأوروبية أو بين ايران ودول اسيا الصناعية، حيث قد تتطور هذه العلاقات الى صداقات سياسية واقتصادية أو ربما تحالفات استراتيجية في المستقبل . ومن السياسات العملية التي اتخذتها واشنطن بهذا الصدد الضغط على دول أوربا في تقليص علاقاتها التجارية مع ايران عن طريق تدويل قانون "داماتو" الذي يحظر على الشركات العالمية التي لها مصالح في امريكا بأن

تقوم بعمليات تجارية مع ايران تفوق (٤٠) مليون دولار سنويا (Gerges, 1996-97, p. 7-9)وتتزامن تطبيقات هذه الهيمنة السياسية مع عدة ترتيبات تكميلية منها المحافظة على حماية وبقاء اسرائيل فى ظل تطويق اسباب قيام صراعات عسكرية جديدة فى المنطقة وذلك من خلال اتفاقيات السلام بين اسرائيل وخصومها من دول المواجهة العربية من جهة، وتطبيع العلاقات بين الكيان الصهيونى وسائر الدول العربية من جهة اخرى (بيريس ، ١٩٩٤) كما تسعى الولايات المتحدة ، فى الوقت اذى تضغط فيه بقوة على الأطراف العربية للهرولة نحو السلام، الى الاحتفاظ بالتفوق العسكرى الاقليمى لصالح اسرائيل وخصوصا فى البعد الاستراتيجى مع تشديد الرقابة التسليحية على أطراف الشرق الاوسط الأخرى سيما العراق وإيران (Moller, 1997, p . 20-24, 30)

وبالاضافة الى ذلك ، تسعى الحكومة الامريكية الى تفكيك السلاح العراقى وخاصة أنظمة الدمار الشامل الجرثومية والكيماوية والنووية مع المحافظة على النظام العراقى فى الوقت نفسه وذلك للتلويح بخطورته بين الفينة والأخرى لأجل تبرير وجودها العسكرى وضمان هيمنتها السياسية فى المنطقة. كما تعزز هذه السياسة ايضا تقليص احتمالات تكرار الغزو العراقى للكويت وتهديد دول مجلس التعاون الأخرى، أو تضمن على أقل تقدير الدخول فى مواجهات عسكرية مستقبلية مع القوات العراقية دون تعريض القوات الأمريكية لأخطار الاسلحة الفتاكة إذا ما تكررت تلك التجربة .

وفى أثناء الرقابة على العراق ، تركز الإدارة الأمريكية عينها الأخرى على ايران فى إطار سياسة الاحتواء المزدوج فى محاولة جادة لإضعاف الدولتين الخليجتين القويتين وعزلهما عن المنطقة بل وعن العالم الخارجى فى ان واحد (Siakal, 1993-94, p. 646-649) وفى تصعيد واضح لزيادة مستوى هذا الاحتواء الثنائى أحبطت واشنطن جميع المحاولات الأوربية والفرنسية تحديدا، لرفع العقوبات الدولية عن العراق (فيما عدا القرار الأخير الخاص بالنفط مقابل الغذاء والدواء) ، كما قامت بإعلان المقاطعة الشاملة لايران والضغط على حلفائها لاتباع نفس النهج. ومن الواضح جدا ان هدف الولايات المتحدة من تضييق الحصار الاقتصادى على ايران لا يرمى الى اضعاف هذه الدولة وحسب ، بل عدم إتاحة الفرصة لاوربا واليابان والصين لملأ منطقة الفراغ التى تركتها السياسة الأمريكية فى هذا الاقليم .

وعلى صعيد آخر، انصبت السياسة الأمريكية منذ تحرير الكويت عام ١٩٩١ على ربط دول مجلس التعاون الخليجى بدوائر سياستها الخارجية وبخاصة فيما يتعلق بالسلام مع اسرائيل ومحاربة المد الاسلامى ودمج هذين الموضوعين فى ملف محاربة الارهاب (Drake, 1996) فعلى صعيد الصراع العربى الاسرائيلى ، أرغمت دول الخليج على المساهمة فى انشاء الميزانية المالية الخاصة باقامة السلطة الفلسطينية المحدودة رغم مواقف حكومات مجلس التعاون الرسمية من منظمة التحرير الفلسطينية بسبب موقفها العدائى من دول الخليج إبان الاحتلال العراقى لدولة الكويت من جهة وإرغام سلطة ياسر عرفات فى تحطيم البنية التحتية للجماعات الاسلامية فى الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى كما نجحت الضغوط الامريكية فى تطبيع ميع دول الخليج عدا الكويت ، لعلاقاتها الدبلوماسية مع الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، رغم كونهما من أشد المؤيدين لصدام حسين فى أزمة الخليج الثانية، فور توقيعهما اتفاقيات سلام مع اسرائيل . وعلى نفس هذا المحور، فقد الغت جميع دول مجلس التعاون المقاطعات التجارية غير المباشرة مع اسرائيل ، فى حين دخل بعض أعضاء المجلس الخليجى فى حوار مباشر مع تل أبيب وتبادلوا الزيارات الخاصة وشبه الرسمية مع المسؤولين الاسرائيليين . كما أبدت كل من سلطنة عمان وقطر استعدادهما للتفاوض مع الدولة العبرية بشأن صفقات تجارية كبرى خصوصا فى قطاع النفط والغاز. وأخيرا أرغمت الدوحة على استضافة المؤتمر الاقتصادى الرابع للسوق الشرق أوسطية فى نوفمبر عام ١٩٩٧ رغم المقاطعة العربية الواسعة لهذا الملتقى وتوقيته وما آلت إليه العلاقات العربية من انقسام وتوتر بسببه .

وفيما يتعلق بمقاومة المد الإسلامى ، فقد شهدت دول الخليج تضييقا رسميا واضحا ضد النشطاء الاسلاميين شمل اعتقالات واسعة النطاق ومحاكمات ومضايقات ونفى فى كل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والبحرين (هاردى ، ١٩٩٤ ، ص ٢٩-٤٣). وفى الكويت ، الدولة الخليجية الديمقراطية الوحيدة، بادرت الحكومة الى ما يمكن وصفه بتقليم أظافر الجماعات الاسلامية خاصة تلك التى تعارض سياسات واشنطن فى الشرق الاوسط . واشتملت اجراءات الحكومة فى هذا الصدد على عزل ممثلى التيارات الاسلامية من التشكيل الحكومى فى عام ١٩٩٤ وقيامها بمنع عدد كبير من نواب هذه الجماعات الدينية فى البرلمان الكويتى من الدخول فى لجان مجلس الأمة المهمة مثل اللجنة المالية ولجنة الداخلية والدفاع ، حيث يملك الوزراء الذين يشكلون ثلث اعضاء مجلس الأمة حق التصويت فى مختلف نشاطات المجلس ومنها اختيار اعضاء اللجان الدائمة فيه. وبإيعاز مباشر من الرئيس الامريكى بيل كلينتون أقدمت حكومات دول الخليج على منع أو تحجيم مشاريع جمع التبرعات والأنشطة الثقافية والإجتماعية الممولة بواسطتها من قبل اللجان الخيرية الدينية ، وأخضعت جميع هذه الأنشطة للرقابة والإدارة المباشرة لوزارات الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارات الشؤون الإجتماعية فى هذه الدول .

ثانيا، الهيمنة الثقافية :

تتمثل الهيمنة الفكرية أو الثقافية ، وكما أشرنا آنفا ، في قدرة الدولة الكبرى في أي نظام على تجميع بقية أعضاء النظام حول مفاهيم سياسية موحدة ومحددة بما يخدم مصلحة تلك الدولة الكبيرة. وتسعى الولايات المتحدة ، وحلفائها الغربيون إلى حد ما ، الى بسط الهيمنة الثقافية الغربية في منطقة الخليج عبر مسلكين هامين. يتمثل المسلك الاول في محاربة أو تطويق ايديولوجية الإسلام السياسي ومحاولة الصاقها بالأصولية والتطرف والإرهاب ومعاداة الديمقراطية والتخلف. وفي نفس الوقت تحاول أدبيات السياسة الغربية تسفيه فكرة الوحدة العربية في الصف أو في الكلمة (اسماعيل ، ١٩٩٥ ، ص ٤-٢٦) ومن المؤكد ان هاتين العقيدتين ، العروبة والإسلام، هما اساس تكامل واتحاد دول المنطقة وتشكلان في الوقت نفسه اكبر الاخطار الموجهة للمصالح الغربية. وقد شهدت تجربة المنطقة مثل هذه التهديدات سواء في عهد المد القومي الناصري أو في عهد المد الديني التعبوي الذي يشهده العالم الاسلامي منذ بداية عقد الثمانينيات.

أما المسلك الآخر لفرض الهيمنة الثقافية الغربية فيتمثل في ترويج بعض الأفكار ذات المحتوى الحشوي أو أحادي المعنى بما يتناغم مع الرؤية الغربية - الامريكية . وتتجسد أمثلة هذه المفاهيم في أطروحات العالمية والليبرالية والثقافة العلمانية التي بدأت تغزو بالفعل صفوف المجتمعات العربية والإسلامية. وتسعى الهيمنة الثقافية الجديدة الى تحديد دور المفاهيم العلمانية والمتحررة في اطار السلوك الفردي والمتبنيات الفكرية النظرية دون انتشار هذه الايديولوجية في نسيج الحياة الاجتماعية والسياسية لهذه المجتمعات فتوغل مثل هذه الافكار على نطاق واسع يتطلب قيام مجتمعات مدنية وانظمة ديمقراطية قادرة على تنظيمها وترجمتها الى واقع يومي معاش، وهذا ما لا ترتضيه الدول الغربية في الوقت الحاضر رغم دعمها لمسيرة الديمقراطية في العالم. فالديمقراطية في دول الشرق الأوسط ومجتمعات الخليج تعني مزيدا من التنظيم والنجاح للقوى الاسلامية والقومية المعارضة للتوجهات الرسمية في هذه البلدان. وللخروج من هذا المأزق تحاول الحكومات الغربية تبرير منع الديمقراطية في مجتمعات الشرق الأوسط بحجة أن لهذه المجتمعات خصوصيات ثقافية تتطلب عدم الاضرار باستمرار الانظمة السياسية فيها في السلطة. ولهذا نجد التأييد المطلق من قبل الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات الغربية لإنشاء مجالس شورى صورية فارغة من آليات الاختصاص الرقابي أو التشريعي في معظم دول الخليج (Bahgat, 1997, p. 18-28). وفي نفس السياق ومن أجل احتواء المد الديني في المجتمعات الاسلامية تعمد الدول الغربية وبتنسيق مع الحكومات المحلية الى خلق خطوط اسلامية اخرى ، لهذه الحكومات تعمل على تبرير سياساتها وتوجهاتها سيما تلك الخاصة بفصل الدين عن السياسة ، وإبعاد الدين عن مقاومة الانتشار الغربي بكافة صوره في المجتمعات المسلمة.

وقد سعت جميع الانظمة السياسية في الشرق الأوسط وغيرها من دول العالم الاسلامي الى خلق نموذجها الاسلامي الخاص والذي يرتبط في الغالب باسم الحكام الرسميين ويسقط بسقوطهم . ومن الامثلة العديدة على هذا النوع من الاسلام الرسمي أو الحكومي كما يعبر عنه جيمس بيل James Bill (1984) ، إسلام ضياء الحق في الباكستان واسلام أنور السادات في مصر ، وإسلام جعفر النميري في السودان ، وإسلام الحبيب بورقيبة في تونس ، وإسلام صدام حسين في العراق، مرورا بمعظم الحكومات الاخرى في الخليج والشرق الاوسط ، الأمر الذي حدا بالزعيم الايراني الراحل آية الله الخميني تسمية جميع هذه النماذج من الاسلام الحكومي "بالاسلام الامريكي" نسبة الى العلاقة الوثيقة بين هذه الانظمة والولايات المتحدة وسعيها من اجل تبرير السياسات الغربية في المنطقة. ومن الطبيعي اذا ، أن يساهم هذا التحكم الفكري الثقافي في فرض الارضية المناسبة لتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة في اهم مناطق العالم حيوية ، وهي منطقة الخليج، خصوصا بعد الاستحقاق السياسي والفضل الجميل الذي اسدته واشنطن لهذه الدول في هزيمة ودحر الخطر العراقي عن المنطقة وشعوبها والذي لابد وأن يبرز اعلاميا وسياسيا عند كل ملتقى فكري أو أي حادثة سياسية حتى تترسخ جذور ما يسمى بسياسة رد العرفان Politics of Obligation .

ثالثا: الهيمنة الأمنية :

تتمثل الهيمنة الأمنية للقوى الغربية في الخليج في قدرة هذه الدول على تحديد مفهوم الامن في المنطقة والتحكم في إختيار الترتيبات والسياسات اللازمة لتحقيق هذا الامن. وهذا ما يعني بدوره ان القوة المهيمنة هي التي تقيم مستويات الخطر وتتحكم بمصادره وطرق مواجهته ، وتقوم كذلك باختيار الوقت المناسب للتدخل وتحديد موعد وقف العمليات بما يتمشى مع مصالحها وإن تعارضت تلك المصالح مع أولويات دول المنطقة المعنية نفسها. ومثال حرب عاصفة الصحراء خير دليل على مثل هذه الهيمنة الأمنية . ففي حين كانت مجاميع الشعوب الخليجية، بما في ذلك الشعب العراقي، تتطلع الى قيام دول التحالف باقتحام العاصمة بغداد واسقاط نظام صدام حسين، أعلن الرئيس الامريكي جورج بوش وقف العمليات العسكرية ، الأمر الذي كان يعني بكل وضوح المحافظة على السلطة البعثية التكريتية في العراق وعودة تهديداتها لعرب الخليج بين حين وآخر، الأمر الذي اكدته الازمات المتلاحقة خلال السنوات السبع الماضية وكان النظام العراقي هو الطرف الاساسي

ثانيا: الهيمنة الثقافية :

تتمثل الهيمنة الفكرية أو الثقافية ، وكما أشرنا آنفا ، في قدرة الدولة الكبرى في أي نظام على تجميع بقية أعضاء النظام حول مفاهيم سياسية موحدة ومحددة بما يخدم مصلحة تلك الدولة الكبيرة. وتسعى الولايات المتحدة ، وحلفائها الغربيين إلى حد ما ، الى بسط الهيمنة الثقافية الغربية في منطقة الخليج عبر مسلكين هامين. يتمثل المسلك الاول في محاربة أو تطويق ايديولوجية الإسلام السياسي ومحاولة الصاقها بالأصولية والتطرف والإرهاب ومعاداة الديمقراطية والتخلف. وفي نفس الوقت تحاول أدبيات السياسة الغربية تسفيه فكرة الوحدة العربية في الصف أو في الكلمة (اسماعيل ، ١٩٩٥ ، ص ٤-٣٦) ومن المؤكد ان هاتين العقيدتين ، العروبة والإسلام، هما اساس تكامل واتحاد دول المنطقة وتشكلان في الوقت نفسه اكبر الاخطار الموجهة للمصالح الغربية. وقد شهدت تجربة المنطقة مثل هذه التهديدات سواء في عهد المد القومي الناصري أو في عهد المد الديني التعبوي الذي يشهده العالم الاسلامي منذ بداية عقد الثمانينيات.

أما المسلك الآخر لفرض الهيمنة الثقافية الغربية فيتمثل في ترويج بعض الأفكار ذات المحتوى الحشوي أو أحادي المعنى بما يتناغم مع الرؤية الغربية - الامريكية . وتتجسد أمثلة هذه المفاهيم في أطروحات العالمية والليبرالية والثقافة العلمانية التي بدأت تغزو بالفعل صفوف المجتمعات العربية والإسلامية. وتسعى الهيمنة الثقافية الجديدة الى تحديد دور المفاهيم العلمانية والمتحررة في اطار السلوك الفردي والمتبنيات الفكرية النظرية دون انتشار هذه الايديولوجية في نسيج الحياة الاجتماعية والسياسية لهذه المجتمعات فتوغل مثل هذه الافكار على نطاق واسع يتطلب قيام مجتمعات مدنية وانظمة ديمقراطية قادرة على تنظيمها وترجمتها الى واقع يومي معاش، وهذا ما لا ترتضيه الدول الغربية في الوقت الحاضر رغم دعمها لمسيرة الديمقراطية في العالم. فالديمقراطية في دول الشرق الأوسط ومجتمعات الخليج تعني مزيدا من التنظيم والنجاح للقوى الاسلامية والقومية المعارضة للتوجهات الرسمية في هذه البلدان. وللخروج من هذا المأزق تحاول الحكومات الغربية تبرير منع الديمقراطية في مجتمعات الشرق الأوسط بحجة أن لهذه المجتمعات خصوصيات ثقافية تتطلب عدم الاضرار باستمرار الانظمة السياسية فيها في السلطة. ولهذا نجد التأييد المطلق من قبل الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات الغربية لإنشاء مجالس شورى صورية فارغة من آليات الاختصاص الرقابي أو التشريعي في معظم دول الخليج (Bahgat, 1997, p. 18-28) . وفي نفس السياق ومن أجل احتواء المد الديني في المجتمعات الاسلامية تعمد الدول الغربية وبتنسيق مع الحكومات المحلية الى خلق خطوط اسلامية اخرى موالية لهذه الحكومات تعمل على تبرير سياساتها وتوجهاتها سيما تلك الخاصة بفصل الدين عن السياسة ، وإبعاد الدين عن مقاومة الانتشار الغربي بكافة صوره في المجتمعات المسلمة.

وقد سعت جميع الانظمة السياسية في الشرق الأوسط وغيرها من دول العالم الاسلامي الى خلق نموذجها الاسلامي الخاص والذي يرتبط في الغالب باسم الحكام الرسميين ويسقط بسقوطهم . ومن الامثلة العديدة على هذا النوع من الاسلام الرسمي أو الحكومي كما يعبر عنه جيمس بيل (1984) James Bill ، إسلام ضياء الحق في الباكستان واسلام أنور السادات في مصر ، وإسلام جعفر النميري في السودان ، وإسلام الحبيب بورقيبة في تونس ، وإسلام صدام حسين في العراق، مرورا بمعظم الحكومات الاخرى في الخليج والشرق الاوسط ، الأمر الذي حدا بالزعيم الايراني الراحل آية الله الخميني تسمية جميع هذه النماذج من الاسلام الحكومي "بالاسلام الامريكي" نسبة الى العلاقة الوثيقة بين هذه الانظمة والولايات المتحدة وسعيها من اجل تبرير السياسات الغربية في المنطقة. ومن الطبيعي اذا ، أن يساهم هذا التحكم الفكري الثقافي في فرض الارضية المناسبة لتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة في اهم مناطق العالم حيوية ، وهي منطقة الخليج، خصوصا بعد الاستحقاق السياسي والفضل الجميل الذي اسدته واشنطن لهذه الدول في هزيمة ودحر الخطر العراقي عن المنطقة وشعوبها والذي لابد وأن يبرز اعلاميا وسياسيا عند كل ملتقى فكري أو أي حادثة سياسية حتى تترسخ جذور ما يسمى بسياسة رد العرفان Politics of Obligation .

ثالثا: الهيمنة الأمنية :

تتمثل الهيمنة الأمنية للقوى الغربية في الخليج في قدرة هذه الدول على تحديد مفهوم الامن في المنطقة والتحكم في إختيار الترتيبات والسياسات اللازمة لتحقيق هذا الامن. وهذا ما يعني بدوره ان القوة المهيمنة هي التي تقيم مستويات الخطر وتتحكم بمصادره وطرق مواجهته ، وتقوم كذلك باختيار الوقت المناسب للتدخل وتحديد موعد وقف العمليات بما يتمشى مع مصالحها وإن تعارضت تلك المصالح مع أولويات دول المنطقة المعنية نفسها. ومثال حرب عاصفة الصحراء خير دليل على مثل هذه الهيمنة الأمنية . ففي حين كانت مجاميع الشعوب الخليجية، بما في ذلك الشعب العراقي، تتطلع الى قيام دول التحالف باقتحام العاصمة بغداد واسقاط نظام صدام حسين، أعلن الرئيس الامريكي جورج بوش وقف العمليات العسكرية ، الأمر الذي كان يعني بكل وضوح المحافظة على السلطة البعثية التكريتية في العراق وعودة تهديداتها لعرب الخليج بين حين وآخر، الأمر الذي اكدته الازمات المتلاحقة خلال السنوات السبع الماضية وكان النظام العراقي هو الطرف الاساسي

فى افتعالها. وكذلك الحال بالنسبة لايران التى طالما هولت واشنطن من خطورة ترسانتها العسكرية والنووية ونواياها الثورية علي الرغم من التغير النوعى الحادث فى ايران بعد انتخاب الرئيس محمد خاتمى وبوارد الانفراج السريع على مختلف الاصعدة بين ضفتي الخليج خلال الاسابيع الاولى من العهد الايراني الجديد.

وقد لا تتحقق الهيمنة الامنية الا من خلال قيام الدولة المهيمنة بربط مصير الدول الضعيفة فى انظام الدولى بمصالحها الخاصة، ولاشك بان مثل هذا الارتباط الوثيق هو الكفيل باخضاع الدول الصغيرة لشروط الدولة المهيمنة ليس فقط فى البعد الامنى بل فى جميع الابعاد السياسية والاقتصادية الاخرى. ولهذا دأبت الولايات المتحدة على ربط كل هذه الابعاد بشبكة متداخلة يتجسد وجودها بمقولة الأمن ، ذلك الأمن الذى ترتبط وشائجه بالمحصلة النهائية للمنظور الامريكي تجاه النظام الدولى الجديد (Cordesman, 1997,p. 1-3). ويعكس هذا المنظور بدوره مخرجات السوق السياسى الداخلى فى الشارع الامريكي الذى يهيمن عليه سماسرة الافكار وجماعات الضغط المتضامنة مع اسرائيل الامر الذى يجعل مفهوم الأمن الاقليمى والعالمى مرتبط بأمن اسرائيل بشكل أو بآخر.

يتضح من العرض السابق بان دوائر الهيمنة الغربية، والامريكية تحديدا، قد اكتملت الى حد كبير بعد أزمة الاحتلال العراقى للكويت. وقد ساهمت التغييرات العالمية فى بداية التسعينيات على نجاح هذه المهمة. كما يتضح من نفس العرض بان المراحل الاولى والأساسية لاشكال الهيمنة المتعددة فى منطقة الخليج، وربما على مستوى الشرق الاوسط عموما، تتطلب شراكة غربية وان لم تتمتع مثل هذه الشراكة بالانسجام التام أو المتكافئ بين اعضائها. ويتبين ايضا التفوق الامريكى فى إطار هذه الشراكة ومحاولة واشنطن تزعم نظام الهيمنة العالمية وتطبيقاتها الاقليمية فى منطقة الخليج الغنية بالنفط . وأخيرا يمكن القول بأن اشكال الهيمنة السياسية والثقافية والأمنية تمثل المثلث الاستراتيجى الذى يحتوى الهيمنة الغربية على النفط فى المنطقة. وبما أن النفط يمثل العنصر الاساسى للطاقة التى تدير عجلة الاعمال والصناعة العالمية فإن الهيمنة النفطية هى الغاية التى تتطلع الولايات المتحدة وحلفائها الى تحقيقها خصوصا فى ظل تنامى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لهذا المورد فى المستقبل كما أشرنا فى الجزء الأول من هذه الدراسة .

٥ - السياسة الخارجية الامريكية ومؤشرات الهيمنة النفطية :

يتبين من الاستعراض السابق بأن الهيمنة النفطية ، وخاصة فى منطقة الخليج سوف تشغل حيزا كبيرا فى سياسية الولايات المتحدة الخارجية تجاه هذا الاقليم . وتتطلع السياسة الامريكية الى الاستقراد فى التحكم بشؤون الكون حتى بعد انحسار قوتها العالمية أو ظهور قوى منافسة لها من بين حلفائها على الارجح . ومن اجل استمرار سيطرتها على هؤلاء الحلفاء أو حتى الحاق الضرر الاقتصادى بهم فى حالة الضرورة ، عمدت الولايات المتحدة الى التحكم بالمخزون النفطى الذى يشكل العصب الرئيسى لاقتصاديات العالم والدول الصناعية فيه على وجه التحديد. وهذا ما يعنى ربط منطقة الخليج استراتيجيا واقتصاديا كمركز اقليمى فى شبكة المصالح القومية للولايات المتحدة . نظرا لأهمية المنطقة القصوى لحلفاء الولايات المتحدة كسوق استهلاكية ضخمة ومخزن كبير لجمع السلاح ومصدر مالى هام للاستثمارات الخارجية وأخيرا ولعل الأهم فبما أن نفط الخليج يعتبر منبعا رئيسيا لامدادات الطاقة ، فلن تجازف واشنطن فى الدخول فى مواجهة مكشوفة وسريعة مع اصدقائها الكبار للاستحواذ أو الاستفراد بالمنطقة . بل تحتاج الولايات المتحدة الى دعم وتأييد حلفائها سياسيا وماليا وحتى عسكريا لتحقيق مصالحها فى هذا الاقليم بجميع الوسائل الممكنة. ولهذا فمن المتوقع أن تعتمد واشنطن على استراتيجية "الشراكة بين الكبار" فى المدى القصير لترسيخ مبادئ سياستها الخارجية طويلة الاجل ، وفى نفس الوقت العمل على إزاحة التواجد الاوربى والياباني تدريجيا من منطقة الخليج وذلك فى اطار لعبة الأدوار المتداخلة كما يسميها جورج سيبلس George Tsebelis .

تعتمد نظرية الأدوار المتداخلة على امكانية ايجاد علاقة واضحة بين علاقات الصراع والتعاون من خلال توضيح مدى اعتماد الأخير على الاول. ويقتضى منطق الأدوار المتداخلة لفهم سلوك طرف ما فى منظومة معينة من العلاقات الدولية ضرورة النظر الى المحيط الذى يتم فيه اداء هذا الدور ككل. وبعبارة أدق، يجب الاهتمام بالتأثير المحتمل للأطراف الموجودة خارج إطار نشاط معين على الأطراف الذين يقومون بممارسة هذا النشاط أو الدور فى الداخل (Tsebelis, 1990, p. 239-240) . وفى حالة تطبيق هذا النموذج النظرى على "لعبة الكبار" فى منطقة الخليج ، يمكن القول بأن الولايات المتحدة سوف تسمح فى الوقت الحاضر لحلفائها الغربيين تحقيق بعض المنافع المرتبطة بالنفط الى ان يتم لها تطويق المنطقة بالكامل على المدى البعيد من خلال منظومة استراتيجية قد تختلجها بعض التناقضات الظاهرية ولكنها تفرز فى النهاية مصفوفة مصلحية موحدة لمبدأ الشراكة بين الكبار بقيادة واشنطن. فالسياسة الأمريكية إزاء منطقة الخليج يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مواقف الدول الاقليمية الكبيرة مثل ايران والعراق التى لا يمكن احتواؤها سياسيا على الاقل دون دعم وتأييد من جانب الحلفاء كما قد تراهن الاستراتيجية الأمريكية على الانتشار فى الجزء العربى من الخليج من خلال مجموعة الحلفاء حتى تتمكن من التفرد بالهيمنة على هذا الجزء فى

حالة تحول السياسة الأوربية واليابانية نحو الانفتاح أو التحالف مع ايران والعراق في المستقبل.

وحتى في حالة حدوث مثل هذا الاستقطاب الدولي للمنطقة تكون الولايات المتحدة في موقف اقوى لاستغلال الموارد النفطية لدول مجلس التعاون في حرب الاسعار ومعدلات الانتاج بسبب الوفرة النفطية والاقتصاديات المالية القوية لهذه الدول بالمقارنة مع ايران والعراق اللتان يجب تطويقهما امريكيا عبر دول الخليج جنوبا واسرائيل غربا وتركيا واسيا الوسطى من الشمال. فالشراكة الغربية المؤقتة ليست سوى إحدى اقواس الهيمنة التي تسعى الولايات المتحدة تحقيقها اقليميا وعالميا. كما انها أحد البدائل الكثيرة والمتنوعة التي تحاول الولايات المتحدة استغلالها كآلية لتنفيذ سياستها الخارجية في هذا الجزء من العالم . ويشير المستشار الامريكي السابق للأمن القومي ومخترع نظرية الاحتواء المزدوج الذي عين مؤخرا مساعدا لوزيرة الخارجية لشؤون الشرق الاوسط ، مارتن انديك الى ضرورة اعتماد الولايات المتحدة على منظومة اقليمية ودولية واسعة النطاق ومتعددة الاطراف لتأمين مصالحها في المنطقة . ويحذر انديك من خطورة الرهان على دولة اقليمية كبرى مثل العراق وايران لمواجهة الدولة الاخرى للولايات المتحدة خوفا من سقوط هذه الدول المفاجئ مثلما حدث لشاه ايران، أو تمردها غير المتوقع كما هو الحال بالنسبة للعراق، أو حتى قيام تحالف استراتيجي بينهما لمواجهة سياسة الاحتواء المزدوج . وبالمقابل ، يدعو إنديك الى الاعتماد على مجموعة من الدول في وقت واحد مثل مصر وتركيا واسرائيل ودول مجلس التعاون اضافة الى الاصدقاء في حلف . وفي مثل هذه الحالة، تأمن الولايات المتحدة احتواء الخليج من خلال دول الجوار، كما تضمن وجود بدائل متنوعة ومتاحة تحت كافة الظروف والاحتمالات. والأهم من ذلك ، فأن التفوق الامريكي يضمن لها الإشراف المباشر والتحكم بسهولة في إدارة مثل هذا النظام الإقليمي (Indyk, 1993).

وتلعب السياسة الخارجية للولايات المتحدة في منطقة الخليج دورا مهما وأساسيا في فرض سيطرتها بالكامل على القطاع النفي وعوائده المالية كخطوة استراتيجية في إستغلال هذه الثروة بالأساليب الاقتصادية التي يتزايد دورها في إدارة عالم مابعد الحرب الباردة .

وتحاول الهيمنة النفطية على منطقة الخليج تحقيق هدفين استراتيجيين للولايات المتحدة على المدى الاستراتيجي يكمن الهدف الأول في استنزاف قدرة المنطقة واعاقتها عن القيام بأي دور عالمي بسبب تعاظم الأهمية العالمية للنفط في المستقبل من خلال التحكم في الانتاج وتحديد الأسعار. وتتجسد الامثلة التطبيقية لهذه الاستراتيجية في اغراق المنطقة بالسلاح وربط تجارتها الخارجية بالمراكز الرأسمالية الغربية والحد من الفوائض المالية الناجمة عن ارتفاع الأسعار حتى لا تستثمر دول المنطقة في أنشطة ومشاريع اقتصادية ومالية في الغرب (السعدون ، يوليو ١٩٩٢، ص ١٤-١٨).

ويتمثل الهدف الاخر من الهيمنة النفطية في استمرار التفوق الاقتصادي للمعسكر الغربي في ظل النظام العالمي الجديد القائم على معايير القوة الاقتصادية، التي تستمد قوتها بدورها من استمرار التدفق النفطي دون اضطراب وبأسعار معتدلة. وقد بدأت مؤشرات هذه الهيمنة تلوح في الافق بشكل واضح خلال السنوات القليلة التي تلت ازمة الخليج الثانية. ومن الاهمية بمكان تسليط الضوء على البعض منها سيما في قطاع التسلح والتجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي في المنطقة .

اولا : مؤشرات العلاقات التسليحية :

من الناحية الأمنية يمكن القول بأن المنطقة اخذت تسير باتجاه السيطرة الامريكية الواضحة. وعلى الرغم من عدم استكمال الأرقام الرسمية لعقود التسلح، إلا ان التقارير الصادرة عن مؤسسات رصد التجارة العالمية للسلاح تؤكد هذا الاتجاه فمثلا، وعلى الرغم من انحسار تجارة السلاح في العالم بعد انهيار النظام العالمي القائم على التنافس الامريكي – السوفيتي ، فقد استعادت الولايات المتحدة مركز الصدارة في حجم صادرات العالم من السلاح . وبلغت الصادرات الامريكية ما نسبته (٥٠٪) من مجمل صادرات العالم من المعدات الحربية طوال سنوات مابعد الحرب الباردة . ويقدر اجمالي مبيعات الأسلحة الامريكية للعالم خلال الأعوام من ١٩٩٢ الى ١٩٩٦ حوالي (٦١,٧) مليار دولار، أي ما يعادل ثلاثة اضعاف مبيعاتها للفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٢ والتي بلغت (٢٠) مليار دولار (أنظر الجدولين ٦,٥) ويفوق هذا الرقم مجموع مبيعات رواد تجارة السلاح في العالم بما في ذلك روسيا الاتحادية وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا والصين خلال النصف الاول من هذا العقد. ومن جهتها تعتبر منطقة الخليج اكبر سوق عالمية للسلاح منذ بداية التسعينيات وحتى الآن حيث بلغت الموازنات العسكرية لدول مجلس التعاون وحدها ما قيمته (٢٤,٤) مليار دولار في عام ١٩٩٤ فقط، في حين بلغ مجموع ما أنفقته هذه الدول على الشؤون العسكرية خلال السنوات من ١٩٩٠ – ١٩٩٤ اكثر من (١٨١) مليار دولار (أنظر الجدول ٧) وهذا بالطبع رقم خيالي من شأنه أن يستنزف القدرات المالية لهذه الدول الغنية والضئيلة من ناحية الكثافة السكانية . وقد بدأت انعكاسات هذا الانفاق الضخم على العسكرة تلوح بشكل سافر حيث بلغت عجوزات الموازنة الحقيقية لدول مجلس التعاون مشتركة (٤٠) مليار دولار في سنة ١٩٩٤ وحدها (الأنباء ١٩٩٥/٤/٦). وتمثل هذه الظاهرة مشكلة عامة لجميع دول المجلس تقريبا.

جدول (٥)

مبيعات الدول الغربية من الأسلحة التقليدية لدول العالم الثالث. ١٩٨٨-١٩٩٢

(ملايين الدولارات بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٠)

السنوات	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٢-٨٨
الولايات المتحدة	٤٤٩٤	٣٦٦٢	٤٦٢٢	٤١٤٧	٣٠٧٥	٢٠٠٠٠
فرنسا	١٦٦٨	٢٠٥١	١٧٩٤	٧٢٤	٣٥١	٦٥٨٨
بريطانيا	١٥٠٥	١٩٩٣	١١٦٣	٦٩٧	٦٥٨	٦٠١٦
ألمانيا	٢٨٤	٢٠٨	٨٥٧	٤٢٥	٢٩٦	٢٠٧٠
إيطاليا	٥٥٠	١٣٩	١٦٢	٤٩	٤٧	٩٤٧
م. أوربا الغربية	٤٠٠٧	٤٣٩١	٣٩٧٦	١٨٩٥	١٣٥٢	١٥٦٢١
إجمالي العالم	٢٣٦٨٨	٢١٦٢٣	١٧٦٨٢	١٣٢٤٠	٩٣٢٠	٨٥٥٥٣

المصدر:

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). (1993). World Armaments, Disarmaments, SIPRI Yearbook 1993. Oxford: Oxford University Press.

ففى عام ١٩٩٥ وصل عجز الموازنة فى دولة البحرين الى (١٢٢) مليون دينار بحرينى (٣٢٥ مليون دولار) مسجلا زيادة واضحة عن العجز المقدر عام ١٩٩٣ والبالغ (٧٢) مليون دينار (١٩٢ مليون دولار). وفى دولة قطر بلغ عجز الموازنة للسنة المالية ٩٤/١٩٩٥ حوالى (٣ر٥) مليار ريال قطرى (٩٦٠ مليون دولار) أى بزيادة قدرها (٢٨٪) عن عجز السنة السابقة (صبحى، ١٩٩٥، ص ٣٣٤). وتعتبر البحرين وقطر من أصغر دول الخليج التى يربو عدد سكان كل منها نحو نصف مليون نسمة. وفى سلطنة عمان قدرت إيرادات الدولة لعام ١٩٩٥ بحوالى (١٨٤٧) مليون ريال عمانى فى مقابل مجموع ما تم إنفاقه (٢١٩٥) مليون ريال وهو مجموع ما تم صرفه فى نفس السنة، أى بعجز وقدره (٣٤٨) مليون ريال عمانى (الدولار = ٣٨ر. ريال عمانى).

أما دولة الامارات العربية المتحدة التى تشهد نشاطا اقتصاديا ملحوظا مقارنة بدول المجلس الأخرى فقد عانت بدورها عجزا كبيرا فى موازنة عام ١٩٩٤ بلغ (٤ر١) مليار درهم (الدولار = ٦٧ر٣ درهم) (صبحى، ١٩٩٥، ص ٣٣٤). وتعتبر الكويت والمملكة العربية السعودية من أكثر الدول الخليجية معاناة فى هذا الخصوص. ففى الكويت سجل العجز فى موازنة الدولة رقما قياسيا فى السنة المالية ٩٤/١٩٩٥ بلغ (٦ر٢) مليار دولار بزيادة وقدرها (١ر٢) مليار دولار عن عجز السنة السابقة ٩٣/١٩٩٤ (صبحى، ١٩٩٥، ص ٣٣٦). أما عجز الموازنة فى المملكة العربية السعودية فهو الأكبر على الاطلاق، فعلى الرغم من انخفاض نسبة العجز الى النصف تقريبا فى عام ١٩٩٥، إلا أن قيمة العجز (٥ مليارات دولار) لاتزال تشكل هاجسا مهما للمملكة. وكان عجز الموازنة لعام ١٩٩٤ أكثر من (١٠) مليارات دولار (صبحى، ١٩٩٥، ص ٣٣١).

وكان من تداعيات هذه العجوزات المالية توصية صندوق النقد الدولى لدول الخليج بضرورة تخفيض المصروفات الحكومية تحت مسمى "ترشيد الانفاق" (الطليعة، ١٣/١٠/١٩٩٣). كما أجبرت هذه الدول على اتخاذ

جدول (٦)

مبيعات أكبر الدول المصدرة للأسلحة التقليدية إلى العالم الثالث، ١٩٩٢-١٩٩٦

(ملايين الدولارات بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٠)

السنوات	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٦-٩٢
الولايات المتحدة	١٤١٨٧	١٤٢٧.	١٢.٢٩	١.٩٧٢	١.٢٢٨	٦١٦٨٦
روسيا الإتحادية	٢٩١٨	٣٧٧٣	٧٦٣	٣٥.٥	٤٥١٢	١٥٤٧١
ألمانيا	١٥٢٧	١٧٢٧	٢٤٤٨	١٥٤٩	١٤٦٤	٨٧١٥
بريطانيا	١٣١٥	١٣..	١٣٤٦	١٥٦٨	١٧٧٣	٧٣.٢
فرنسا	١٣.٢	١٣.٨	٩٧١	٧٨٥	٢١.١	٦٤٦٧
الصين	٨٨٣	١٢٣٤	٧١٨	٩٤٩	٥٧٣	٤٣٥٧
إيطاليا	٤٣٤	٤٤٧	٣٣.	٣٧٧	١٥٨	١٧٤٦
إجمالي العالم	٢٤٨٤.	٢٦٤٤٤	٢١٨٢.	٢٣١٨٩	٢٢٩٨.	١١٩٢٧٣

المصدر:

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). (1997). <u>World Armaments, Disarmaments and International Security, SIPRI Yearbook 1997</u>. Oxford: Oxford University Press.

اجراءات اقتصادية قاسية لتعويض النقص فى الموازنة من خلال تقليص الانفاق فى بعض القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم، وفرض رسوم اضافية أخرى جديدة على الخدمات العامة كالكهرباء والوقود واستخراج الوثائق الرسمية (الوطن، ١٩٩٥/١/٩). والأكثر من ذلك، فقد فقدت هذه الدول الجزء الأكبر من استثماراتها الخارجية التى كانت تقدر بحوالى (٤٠٠) مليار دولار وأصبحت دولا مدينة للبنوك الأجنبية (السيد سعيد، ١٩٩١، ص ٢٣).

وفى المقابل، حرصت دول مجلس التعاون على عدم المساس بمصروفاتها العسكرية أو حتى ترشيدها تبعا لظروفها الاقتصادية، الأمر الذى يؤكد خضوع برامج التسلح والإنفاق الحربى لمعايير سياسية صرفة ناشئة عن ضغوطات خارجية سيما من قبل الولايات المتحدة. ففى سلطنة عمان مثلا، كما يشير مجدى صبحى (١٩٩٥)، احتل الانفاق العسكرى المرتبة الأولى فى موازنة الدولة لعام ١٩٩٢ عند نسبة (٣٤٫٧٪) وزادت هذه النسبة لتصل الى حد (٤١٪) (٨٨٥ مليون ريال عمانى) فى عام ١٩٩٥ (ص ٣٣٥). وشهدت المملكة العربية السعودية زيادة كبيرة فى نفقاتها العسكرية بلغت فى عام ١٩٩٥ فقط (٤٩٫٥) مليار ريال سعودى (١٣٫٢ مليار دولار) وبنسبة (٣٣٪) من اجمالى الانفاق الحكومى لتلك السنة. وكان مجموع ما صرفته المملكة على الشئون العسكرية فى السنة السابقة (٥٣٫٥) مليار ريال سعودى (صبحى، ١٩٩٥، ص ص ٣٣١ - ٣٣٢) . وفى دولة الكويت رصدت الحكومة ميزانية اضافية خاصة لتعزيز القوات المسلحة بلغت (٣٫٣) مليار دينار (١٠ مليارات دولار). ولاشك بأن الدول الغربية هى المستفيدة الأكبر من تجارة السلاح التى لاقت رواجا واستمرارا بعد انهيار الحرب الباردة بسبب أحداث الخليج، وظهور

جدول (٧)

الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون وايران والعراق ١٩٨١-١٩٩٤

	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
البحرين												
الإنفاق (مليون دولار)	٢١٥	٢٣٢	٣١٩	١٥١	١٣٥	١٤٣	٩٣	١٠١	٢٢٣	٢٣٨	٢٥١	٢٤٦
متوسط الفرد الواحد	٧٩٨	٨٧٥	٥٩٦	٣٦٢	٤٦٨	٤٨١	١٩٨	٢٠٧	٤٥٢	٤٦٦	٤٧٥	٤٣٩
٪ الناتج القومي الإجمالي	٥.٢	٦.٣	٢.٥	٣.٥	٩.٢	٩.٦	٤.٦	٥.١	٥.٤	٥.٦	٥.٥	٥.٥
الكويت												
الإنفاق (مليون دولار)	١٥٩٤	١٣٦٦	١٦٣٨	١٧٩٦	١٣٨١	١٤٠٠	١٢٢٦	١١٨٤٨	١٢٨١٥	١.١٨٥	٣١١٠	٣٠٠٩
متوسط الفرد الواحد	١.٨٤	٨٢٨	٩٦٣	١.٥٠	١٩٩٥	١٩٥٠	٦٧٣	٥٨١٦	٦٥٠٠	٥٠٠٠	٢.٣٣	٢.١٩
٪ الناتج القومي الإجمالي	٦.٦	٧.٦	١٢.٤	٩.١	٩.١	١١.٦	٦.٣	٥١.٧	١٤٩.٧	٦٣.٤	١٣.١	١٢.٢
عمان												
الإنفاق (مليون دولار)	١٦٨٥	١٩٦٠	٢١٣١	٢١٥٧	١٧٣١	١٥٠٨	١٣٣٥	١٣٢١	١٤٩٨	١٣٢٨	١٩٢٠	١٨٥٤
متوسط الفرد الواحد	١٦٣٦	١٧٣٥	١٨٣٧	١٧٣٧	١٩١٩	١٥٩٦	٩٢٦	٨٨٥	٩٤٣	٨٧٤	٩٥١	٩٩١
٪ الناتج القومي الإجمالي	٢٣.٢	٢٤.٢	١٤.٥	٢٠.٨	٢٥.٦	٣٦.٠	١٦.٣	١٥.٢	١٧.٥	١٦.٣	١٦.٧	١٥.٩
قطر												
الإنفاق (مليون دولار)	٨٩٦	١٦٦	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	٧٨١	غ م	٣٣٠	٢٩٤
متوسط الفرد الواحد	٣٤٤٥	٦٢٦	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	١٨٣٠	غ م	٦٨٥	٥٥٩
٪ الناتج القومي الإجمالي	١٣.١	غ م	٩.٧	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	١٤.٠	غ م	٤.٣	٣.٨
العربية السعودية												
الإنفاق (مليون دولار)	٢٤٤٠٠	٢١٩٢١	٢٢٦٧٤	١٧٦٩٣	١٧٣.٦	١٦٢٣٥	١٣٤٩٠	٣٣٠٤٥	٣٥٤٣٨	١٤٥٣٥	١٦٤٧٣	١٣٩١٧
متوسط الفرد الواحد	٢٥٣٤	٢١.٤	٢.٩٦	١٥٣٣	٢٥٩٩	٣٦٣٧	٩٩٥	٢٣٨٦	٣٢٨٥	١٣٧١	١٣٣٩	١١.٩
٪ الناتج القومي الإجمالي	١٥.٩	٢٠.٩	٥١.٧	١٩.٦	٤٦.٩	٣٥.٨	١٥.٤	٣٦.٢	٣٢.٥	١١.٨	١٣.٢	١١.٢

تابع جدول (٧)

الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون وايران والعراق. ١٩٨١-١٩٩٤

	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الامارات العربية												
الإنفاق (مليون دولار)	٢٢٧.	٢٤٢٢	٢٣٤٣	٢.٤٣	١٨٨.	١٥٨.	١٣.١	٢١٢١	٢٢٩١	٤٢٤٩	٢١١.	٥.٥٥
متوسط الفرد الواحد	٢١٤٢	١٩٣٨	١٨.٢	١٤٨٧	١٤٤٦	١٢١٥	٨١٢	١٢٧٨	١٣٦٣	٢٤١٨	١٢٤١	١١٤٩
٪ الناتج القومي الإجمالي	٧.١	٨.٣	٤٢.٥٠	٧.٦	٤٩.٢	٦٤.٤	٥.٤	٧.٧	٧.٧	١٤.٦	٥.٩	٥.٧
ايران												
الإنفاق (مليون دولار)	٨.٤٣	١٤٩.٣	٢.١٦٢	١٤٢٢٣	٥٩.٤	٨٩٥٦	٤٢١٥	٣٨١.	٤٢٧.	غ م	١٩٧٧	٢٢٢٧
متوسط الفرد الواحد	٢.٣	٣٤٧	٤٦٣	٣١٩	١٢٤	١٧٩	٨٣	٧٣	٨.	غ م	٣٤	٣٧
٪ الناتج القومي الإجمالي	٧.٦	١٢.٣	١٩٥..	٨.٦	١١.٩	١٥.٨	٣.٣	٢.٦	٧.١	غ م	٣.٤	٣.٨
العراق												
الإنفاق (مليون دولار)	٧٩٥٨	١٣٩٩٢	١٣٨٣١	١٢٨٦٨	١١٥٨٣	١٣٩٩٦	غ م	٤٧٩٩	٧٤٩.	غ م	٢٦..	٢٦٢٨
متوسط الفرد الواحد	٥٨٢	٩٦٥	٩٢٨	٨.٩	٧٥٢	٨٨.	غ م	٧٩١	٣٨١	غ م	١٤١	١٣٢
٪ الناتج القومي الإجمالي	٤..١	٥١.١	٢٥٢.٣	٢٥.٩	غ م	غ م	غ م	١٣..	٢١.١	غ م	١٤.٤	١٤.٦

المصدر:

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). (1993). World Armaments, Disarmaments, SIPRI Yearbook 1993. Oxford: Oxford University Press. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). (1997). World Armaments, Disarmaments and International Security, SIPRI Yearbook 1997. Oxford: Oxford University Press.

المؤشرات على افلاس شركات التصنيع الحربى فى هذه الدول وتحول موظفيها الى عاطلين عن العمل. فتبعا لإحصائيات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولى -SI PRI. شهدت السوق العالمية للسلاح تراجعا واضحا فى مبيعاتها لدول العالم الثالث منذ عام ١٩٨٨ وحتى منتصف هذا العقد (أنظر الجدول ٥). ففى عام ١٩٨٨ بلغت مشتريات دول العالم الثالث من السلاح نحو (٢٤) مليار دولار، ثم بدأ هذا المؤشر فى الانخفاض المستمر حتى وصل الى (٩) مليارات دولار فى عام ١٩٩٢. وكما يبين الجدول (٥) فإن دول أوروبا الغربية مجتمعة هى الخاسر الأول فى السوق الدولية للسلاح حيث تراجعت مبيعاتها من (٤) مليارات دولار عام ١٩٨٨ الى (٤ر١) مليار دولار عام ١٩٩٢. وتعانى الولايات المتحدة من نفس المشكلة حيث انخفضت مبيعاتها الحربية من (٥ر٤) مليار دولار الى (١ر٣) مليار دولار بين عامى ١٩٨٨ و١٩٩٢ على التوالى.

وقد أدت هذه التطورات السلبية للسوق الاستهلاكية من السلاح فى العالم الثالث الى زيادة دائرة المنافسة الغربية على منطقة الخليج فى عهد ما بعد الحرب الباردة. ويعتبر قطاع التسلح من أقوى وأبرز المؤشرات على وجود تحول واضح فى منحنيات التبعية الخليجية ليس فقط نحو المعسكر الغربى بل باتجاه الدائرة الأمريكية تحديدا. فقد شهدت جميع دول مجلس التعاون، باستثناء قطر، تحولا مهما فى درجة الاعتماد على الولايات المتحدة فى مجال التسلح. ففى دولة البحرين قفزت واردات السلاح الأمريكى من (٢) مليون دولار خلال عقد السبعينيات الى (٨٩٥) مليون دولار فى النصف الأول من هذا العقد. وخلال نفس الفترة تضاعفت واردات السلاح الأمريكى الى دولة الكويت ثلاث مرات من (٧٩٨) مليون دولار فى عقد السبعينيات الى (٢٣٩٨) مليون دولار فى الفترة من عام ١٩٩٠ الى عام ١٩٩٥. كما شهدت الصادرات الأمريكية لدولة الامارات العربية المتحدة زيادة كبيرة بنسبة (٤٠٠٪) بين الفترتين المذكورتين وبقيمة اجمالية من (٧٥) الى (٢٩٦) مليون دولار على التوالى. وتضاعفت قيمة المعدات الأمريكية لكل من سلطنة عمان (من ٣٣ الى ٥٩ مليون دولار) والمملكة العربية السعودية (من ٣٢٢٣ الى ٦٠٨٤ مليون دولار) خلال الفترتين السابقتين (أنظر جدول ٨).

كما يلاحظ من الجدول (٨) أن مجموع مبيعات الولايات المتحدة لدول المنطقة قد تضاعف من (٤١٤١) مليون دولار خلال الفترة ما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٩ الى (٩٧٣٢) مليون دولار خلال السنوات الخمسة الأولى من العقد الحالى. ومن المحتمل أن يتضاعف هذا الرقم مع نهاية هذا القرن. وبالاضافة الى الزيادة الملحوظة فى حجم المبيعات التسليحية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون فإن ثمة مؤشرات واضحة توحى بتنامى التبعية الخليجية للسوق الأمريكية، الأمر الذى يعنى المزيد من النفوذ الأمريكى فى سياسات المنطقة واستراتيجياتها الأمنية. فقد بلغت قيمة التدفقات التسليحية لكل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية على دول مجلس التعاون الخليجى نحو (١٥) مليار دولار خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٥. وتقدر بعض المصادر المتخصصة أن يصل حجم الاستهلاك التسليحى الى حوالى (٩٠) مليار دولار حتى عام ٢٠٠٠، ناهيك عن التكاليف الباهظة للمناورات الميدانية وأجور الصيانة والتدريب. وإذا كانت دول أوروبا الغربية تشاطر الولايات المتحدة حتى عهد قريب فى مجال التسلح الخليجى فإن معالم الهيمنة الأمريكية على هذا الاقليم بدأت تطفو نحو السطح بكل وضوح. ويعد هذا التوجه الجديد تحولا سياسيا واستراتيجيا خطيرا فى المنطقة. فدول الخليج العربية كانت تحذر دائما من آثار الانفتاح العسكرى على الولايات المتحدة حتى على صعيد مشتريات السلاح من واشنطن (Johar, 1989, pp. 294-295).

ولكن وفى أعقاب الغزو العراقى لدولة الكويت وحرب الخليج أصبح الانفتاح الأمريكى على المنطقة ومعالم التحالف العسكرى سمة بارزة فى العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون. وتؤكد منحنيات العلاقة التسليحية بين الجانبين هذه الحقيقة. فمن خلال تحليل البيانات الخاصة بالجدول (٨)، يمكن ملاحظة التحول الجذرى فى درجة الاعتماد الخليجى على السلاح الأمريكى فى العقد الحالى مقارنة مع عقدى السبعينيات والثمانينيات. فعلى سبيل المثال أصبحت البحرين وهى أصغر دول الخليج على الاطلاق معتمدة تماما على السلاح الأمريكى من عام ١٩٩٠، حيث بلغت نسبة وارداتها من السوق الأمريكية (٦ر٩٨٪) مقارنة مع (٤ر٧٪) فى حقبة السبعينيات و (٧ر٣٠٪) فى حقبة الثمانينيات. وشهدت دولة الكويت تحولا مشابها ومثيرا نحو السوق الأمريكية فى أعقاب تحريرها من الاحتلال العراقى. فبينما كانت هذه الدول تستورد أكثر من نصف مخزونها الحربى من أوروبا الغربية منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٩، أصبح السلاح الأمريكى يشكل (٨ر٦٥٪) من مجموع مشترياتها الحربية خلال النصف الأول من هذا العقد. وتجدر الاشارة الى أن نسبة السلاح الأمريكى فى الترسانة الكويتية لم تتجاوز نسبة (١٩٪) طوال فترة التازم السياسى والعسكرى فى الخليج (١٩٨٠ - ١٩٨٩). وفى حين حافظت المملكة العربية السعودية على مستوى اعتمادها الكبير على السلاح الأمريكى منذ بداية السبعينيات، إلا أن نسبة وارداتها من السوق الأمريكية شهدت زيادة ملحوظة من (٥٣٪) خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٩ الى (٦٥٪) فى النصف الأول من عقد التسعينيات. ويعكس الاعتماد الكبير للثالوث البحرينى - الكويتى - السعودى على السلاح الأمريكى مدى التقارب السياسى والأمنى لهذا التكتل داخل المنظومة الخليجية وإنحسار

جدول (٨)

توزيع واردات دول مجلس التعاون من السلاح بحسب المناطق ١٩٧٠-١٩٩٥

(ملايين الدولارات بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٠)

	٧٠-١٩٧٩	٨٠-١٩٨٩	٩٠-١٩٩٥
الكويت			
أوربا الغربية	١٠٥٣ (٥٣.٦٪)	١٢٠١ (٦١.٤٪)	٣٤١ (٩.٤٪)
الولايات المتحدة	٧٩٨ (٤٠.٦٪)	٣٧٢ (١٩٪)	٢٣٩٨ (٦٥.٨٪)
الدول الأخرى	١١٣ (٥.٨٪)	٣٨٤ (١٩.٦٪)	٩٠٢ (٢٤.٧٪)
المجموع	**١٩٦٤**	**١٩٥٧**	**٣٦٤٧**
البحرين			
أوربا الغربية	٢٥ (٩٢.٦٪)	٦٤٤ (٦٤.٩٪)	٥ (٠.٦٪)
الولايات المتحدة	٢ (٧.٤٪)	٣٠٥ (٣٠.٧٪)	٨٩٥ (٩٨.٦٪)
الدول الأخرى	. (٠٪)	٤٤ (٤.٤٪)	٨ (٠.٩٪)
المجموع	**٢٧**	**٩٩٣**	**٩٠٨**
سلطنة عمان			
أوربا الغربية	٨٢٥ (٨٥.١٪)	١٠٢١ (٨٣.٢٪)	٢٥٩ (٦٦.١٪)
الولايات المتحدة	٣٣ (٣.٤٪)	١٧٨ (١٤.٥٪)	٥٩ (١٥.١٪)
الدول الأخرى	١١٢ (١١.٥٪)	٢٨ (٢.٣٪)	٧٤ (١٨.٩٪)
المجموع	**٩٧٠**	**١٢٢٧**	**٣٩٢**
قطر			
أوربا الغربية	٢١٥ (٩٤.٧٪)	١٦٢١ (٩٩.٩٪)	١١٧ (٧٤.١٪)
الولايات المتحدة	.. (٠٪)	.. (٠٪)	.. (٠٪)
الدول الأخرى	١٢ (٥.٣٪)	١ (٠.١٪)	٤١ (٢٥.٩٪)
المجموع	**٢٢٧**	**١٦٢٢**	**١٥٨**

تابع جدول (٨)

توزيع واردات دول مجلس التعاون من السلاح بحسب المناطق. ١٩٧٠-١٩٩٥

(ملايين الدولارات بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٠)

	١٩٧٠-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٩	١٩٩٠-١٩٩٥
السعودية			
أوربا الغربية	١١٩٩ (٢٦.٧٪)	٧٢٣٨ (٣٦.٦٪)	٢٦٦٦ (٢٨.٥٪)
الولايات المتحدة	٣٢٣٣ (٧٢٪)	١٠٥٣٦ (٥٣.٣٪)	٦٠٨٤ (٦٥.١٪)
الدول الأخرى	٦٠ (١.٣٪)	١٩٩٣ (١٠.١٪)	٦٠١ (٦.٤٪)
المجموع	**٤٤٩٢**	**١٩٧٦٧**	**٩٣٥١**
الإمارات المتحدة			
أوربا الغربية	١٢٢٠ (٩٠.٢٪)	١٩٦٦ (٧١.٦٪)	١٦٨٦ (٦٢٪)
الولايات المتحدة	٧٥ (٥.٥٪)	٥٨١ (٢١.٢٪)	٢٩٦ (١٠.٩٪)
الدول الأخرى	٥٧ (٤.٢٪)	١٩٧ (٧.٢٪)	٧٣٥ (٢٧.١٪)
المجموع	**١٣٥٢**	**٢٧٤٤**	**٢٧١٧**
إجمالي مجلس التعاون			
أوربا الغربية	٧٣.٨٪	٦٩.٦٪	٤٠.١٪
الولايات المتحدة	٢١.٥٪	٢٣.١٪	٤٢.٦٪
الدول الأخرى	٤.٧٪	٧.٣٪	١٧.٣٪

المصدر:

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Data Base, 1996.

علاقاتها الاستراتيجية التقليدية عن أوروبا بشكل ملفت للنظر لم يسبق له مثيل.

وتعتبر سلطنة عمان من أكثر الدول الخليجية حيادية وتحررا وأقربها من المعسكر الأوروبي. وعلى الرغم من عدم تركيز السلطنة على السلاح الأمريكي منذ استقلالها إلا أن حصة الواردات الحربية من الولايات المتحدة قد وصلت الى نسبة (١٥٪) فى التسعينيات مقارنة مع ما نسبته (٤ر٣٪) فى حقبة السبعينيات. ومن الملاحظ أن زيادة حصة السلاح الأمريكى فى الجيش العمانى كان مصاحبا لإنخفاض الاعتماد على السوق الأوروبية الغربية من أكثر من (٨٠٪) فى عقدى السبعينيات والثمانينيات الى (٦٦٪) خلال هذا العقد. ولعل دولة الامارات العربية المتحدة هى العضو الوحيد فى مجلس التعاون الذى سجل اعتماده التسليحى على الولايات المتحدة انخفاضا ملحوظا فى عقد التسعينيات بلغ (١١٪) من مجموع وارداتها الحربية مقارنة مع (٢١٪) خلال عقد الثمانينيات. ولكن تظل هذه النسبة عالية إذا ما قورنت بالحجم المتواضع لمبيعات السلاح الأمريكى لدولة الامارات العربية خلال فترة السبعينيات. كما أنه من المرجح أن ترتفع حصة المبيعات الأمريكية لهذه الدولة خلال النصف الثانى من هذا العقد أسوة ببقية دول الخليج.

ومن جانب آخر، تؤكد بيانات الجدول (٨) وجود توجه عام فى منحنيات التجارة العسكرية لدول الخليج مع الولايات المتحدة الزيادة المفرطة فى قيم الصادرات الأمريكية من السلاح لدول مجلس التعاون مشتركة من (٤١٤١) مليون دولار للفترة الممتدة من ١٩٧٠ - ١٩٧٩ الى ١١٩٧٢ مليون دولار فى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٩ وأخيرا الى (٩٧٣٢) مليون دولار خلال النصف الأول فقط من هذا العقد. كما زادت نسبة اعتماد دول مجلس التعاون مجتمعة على السلاح الأمريكى من (٨ر٤٥٪) و (٣ر٤٢٪) خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات على التوالى الى ٧ر٥٦٪ خلال العقد الحالى. وللتأكد من مصداقية هذا التوجه الفعلى وبعيدا عن تأثير الأرقام العالية لبيانات المملكة العربية السعودية فقد تم حساب متوسط نسب اعتماد دول الخليج الستة على السلاح الأمريكى. ويبين التحليل الإحصائى فى هذه الحالة تضاعف متوسط نسبة الاعتماد الخليجى على السوق الأمريكية خلال النصف الأول من عقد التسعينيات (٦ر٤٢٪) بالمقارنة مع ما نسبته (٥ر٢١٪) و (١ر٢٣٪) فى حقبتى السبعينيات والثمانينيات على التوالى.

إن أى تقارب أمريكى - خليجى فى قطاع التسلح وما قد يتبع ذلك من اسقاطات سياسية وتبعات اقليمية ودولية لاشك أنه سوف يكون على حساب المصالح السياسية والاقتصادية ليس فقط للخصوم التقليديين لهذين الطرفين بل حتى أصدقائهما، وبالتحديد دول أوروبا الغربية. وهذا الرأى تعكسه مؤشرات التدفق التسليحى على المنطقة قبل وبعد أحداث الغزو العراقى للكويت. ويبين الجدول (٨) أيضا وبوضوح تراجع حصة السوق الأوروبية بقيادة أكبر مصدرى السلاح فى هذه القارة (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، وإيطاليا) فى منظومة مجلس التعاون. فقد انعدمت تقريبا نسبة السلاح الأوروبى من مجمل مشتريات دولة البحرين من (٦ر٩٢٪) فى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٩ الى (٥ر٠٪) خلال السنوات الأولى من هذا العقد. وتراجعت حصة الدول الأوروبية مجتمعة فى الترسانة الحربية الكويتية من (٦ر٥٣٪) و (٤ر٦١٪) فى السبعينيات والثمانينيات على التوالى الى (٤ر٩٪) فى الوقت الحاضر. وسجلت حصيلة السلاح الأوروبى لكل من دولة الامارات العربية وسلطنة عمان أدنى مستوى لها (٦٢٪ و ٦٦٪ على التوالى) خلال العقد الحالى. وأخيرا، انخفض اعتماد المملكة العربية السعودية وقطر على السلاح الأوروبى فى التسعينيات بمعدل (١٠٪) و (٢٥٪) على التوالى عن العقدين الماضيين.

كما يعكس التوجه العام لدول مجلس التعاون تقهقر الاعتماد الخليجى على أوروبا الغربية فى القطاع التسليحى. فقد بلغ مجموع واردات دول المنطقة من السلاح الأوروبى ما نسبته (٥٠٪) من مجمل الواردات، خلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٧٩. وحافظت هذه النسبة على معدلها بقيمة (٤٨٪) خلال عقد الثمانينيات، إلا أنها تراجعت بقوة عند نسبة (٣٠٪) خلال العقد الحالى. وتتأكد هذه النتيجة عند تحليل متوسط نسب اعتماد كل دولة خليجية على حدة. فقد انحسر متوسط نسب اعتماد دول مجلس التعاون الخليجى على السلاح الأوروبى من (٧٤٪) و (٧٠) فى عقد السبعينيات والثمانينيات على التوالى الى (٤٠٪) خلال النصف الأول من عقدنا الحالى. ومن الطبيعى أن يقابل هذا الانحسار الأوروبى زيادة فى الميزان الأمريكى. فبمقارنة سريعة نجد أن المتوسط السنوى لحجم الصادرات الأوروبية لجميع دول مجلس التعاون كان يفوق قيمة مبيعات الولايات المتحدة لنفس الدول خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات. ففى الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٧٩ كان متوسط مشتريات الخليج من السلاح الأوروبى والأمريكى يعادل (٤٥٤) و (٤١٤) مليون دولار سنويا على التوالى. وفى حقبة الثمانينيات بلغ المتوسط السنوى لمبيعات أوروبا الغربية من السلاح لدول الخليج حوالى (٤ر١) مليار دولار مقابل (٢ر١) مليار دولار للولايات المتحدة. ولكن المعادلة تغيرت كلية فى عقد التسعينيات حيث أخذت الصادرات الأمريكية لدول الخليج العربية (٦ر١ مليار دولار) تسجل متوسطا سنويا مضاعفا لمثيلاتها الأوروبية الغربية (٨٥٠ مليون دولار).

ثانيا: مؤشرات العلاقات التجارية والاستثمارية:

وفى قطاع التجارة البينية والاستثمارات الخارجية، تشير معدلات الصادرات والواردات بين دول الخليج ودول المعسكر الغربى الى تنامى التبعية الاقتصادية للغرب أكثر

من أى وقت مضى. وفى ظل هذه التبعية، يشهد هذا القطاع تنافسا دوليا بين دول المعسكر الغربى نفسه الأمر الذى يترجم بوضوح محاولات الولايات المتحدة للاستفراد بالمنطقة على حساب حلفائها. والجداول (٩، ١٠، ١١) تبين معدلات التجارة الدولية فى الصادرات والواردات بين دول الخليج والدول الصناعية الغربية. فقد زادت نسبة التجارة المتبادلة بين الجانبين من مجموع تجارة الخليج مع العالم. كما بدأت حصة الولايات المتحدة ترتفع على حساب حلفائها فى حجم التجارة الخارجية لدول الخليج وخصوصا الدول الأكثر غنى فى المنطقة كالمملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة. وبدأت الحكومة الأمريكية، وبشكل سافر الضغط على دول المنطقة للحصول على المشاريع الاقتصادية فيها. ومنذ حرب الخليج، استطاعت الولايات المتحدة أن تستفرد بأكبر المشاريع الاقتصادية والاستثمارية فى المنطقة الى حد لم تخف خصومها فى أوروبا واليابان تذمرها من هذا التدخل السياسى (الوطن، ١٩٩٥/٢/٢٨). ووصلت حصة الولايات المتحدة الى (٤٣٪) من اجمالى الاستثمارات الأجنبية فى العربية السعودية، الأمر الذى يوفر (٢٥٠) ألف وظيفة فى الاقتصادى الأمريكى المحلى كما عبر وزير التجارة السعودى (الوطن، ١٩٩٥/١٠/٣٠). فعلى سبيل المثال، لا الحصر، كسبت شركة شيفرون الأمريكية أكبر مشروع فى القطاع الخاص لانتاج المشتقات البتروكيماوية بمبلغ (٥٥٠) مليون دولار. كما حصلت الشركة نفسها على نحو (٦٦٠) مشروع استثمارى آخر فى مختلف الأنشطة والقطاعات الانتاجية (الوطن، ١٩٩٥/١٠/٣٠). ويبلغ عدد الشركات الأمريكية فى دولة الامارات العربية المتحدة حوالى (٣٠٠) شركة حتى عام ١٩٩٤، تعمل معظمها فى قطاع الاستثمار والتصنيع (الوطن، ١٩٩٥/٢/٢٨). وفى الكويت، حصلت الشركات الأمريكية على حصة الأسد من عقود إعمار البنية الأساسية للدولة بعد الاحتلال والتى تقدر تكاليفها بنحو (١٠٠) مليار دولار.

ومن أجل فرض المزيد من السيطرة على القطاعات الاقتصادية من خلال الاستثمار الأجنبى، تمارس الولايات المتحدة ضغوطا كبيرة على دول المنطقة لإلغاء سياساتها الحمائية مثل لزوم الشريك المحلى أو الوكيل المحلى لأى مشروع أجنبى، وحجز نسبة معينة من تكلفة المشاريع لضمان التنفيذ. كما تدفع هذه الحكومات دول المنطقة باتجاه سياسة الخصخصة، رغم عدم كونها البديل الأمثل للنهوض باقتصاديات دول الخليج المعتمدة على مورد واحد فى ظل وجود اقتصاديات قومية مركزية، وذلك لتزايد فرص الشركات الغربية للاستحواذ على هذه المشاريع التى يتم تحويلها الى القطاع الخاص (Bahgat, 1993, pp. 435-438). وفى هذا الاطار فإن الحديث عن الحوار الأمريكى – الخليجى لا يكاد يخرج عن كونه آلية تصبو فى نهاية المطاف الى تقنين الاستثمار الأمريكى فى منطقة الخليج تحت مسميات عدة من قبيل نقل التكنولوجيا ونظام الأوفست وغير ذلك من الاجراءات العملية الممهدة لتكريس التبعية السياسية ومن ثم الهيمنة الاستراتيجية على الاقليم برمته.

وترتيبا على ما سبق فإن أخطر صور الهيمنة النفطية على منطقة الخليج تتمثل فى المحاولات الجارية، من قبل الشركات الأمريكية خصوصا، فى الدخول فى مشاركات نفطية الأمر الذى يعنى المشاركة المستقبلية فى تملك جزء من هذه الثروة وهى فى باطن الأرض الخليجية (الوطن، ١٩٩٣/٣/١٤). وتعتمد هذه المشاريع بالدرجة الأولى على مشاركة هذه الشركات فى التنقيب عن آبار جديدة والعمل على زيادة القدرة الانتاجية من النفط الخام. فقد رصدت بعض الاحصائيات الأمريكية حجم استثمارات بلادها المتوقعة فى برامج النفط الخليجى بمبلغ وقدرن (٨) مليارات دولار إضافة الى (٢) مليار دولار ما بين معدات ومنشآت وقواعد وسكنات لموظفين أمريكيين فى مجال صناعة البتروكيماويات. وسوف تكون هذه الاستثمارات فى مقابل تزويد الولايات المتحدة بنحو (٧) ملايين برميل من النفط يوميا، أى أن هذه الاستثمارات ليست مقابل نقل تكنولوجيا متقدمة أو إنشاء مصانع لتطوير المواد النفطية فى المنطقة ولكنها فقط للمساهمة فى نقل وارداتها النفطية وضمان إمداداتها من الخليج (الوطن، ١٩٩٣/٨/١٢). وهذا ما يوحى بوجود نظرة استراتيجية أمريكية بإدارة القطاع النفطى عالميا وقدرتها على استخدام هذا المورد كسلاح ضد خصومها المحتملين حتى من بين حلفائها الحاليين.

وبالاضافة الى ذلك، فإن أقوى موشرات التقارب بين دول الخليج والولايات المتحدة فى أعقاب حرب الخليج الثانية تكمن فى معدلات التجارة البينية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار بيانات الجداول (٩، ١٠، ١١) نجد أن هذا التقارب لا ينعكس فقط على المستوى الاقليمى بل وأيضا على مستوى العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكل دولة خليجية على حدة.

فقد بلغ متوسط صادرات دولة الكويت الى الولايات المتحدة خلال حقبة الثمانينيات (٤٣٣) مليون دولار فى السنة وتضاعف هذا المعدل الى حوالى (٩٠٠) مليون دولار فى النصف الأول من عقد التسعينيات. ومما يؤكد وجود تقارب حقيقى قد يلغى أسباب الزيادة الطبيعية أو ارتباط هذه الزيادة بتقلبات أسعار النفط تقدم مركز الولايات المتحدة كشريك تجارى مع دولة الكويت. فبينما كان صادرات الكويت للولايات المتحدة تمثل (٩٪) من مجموع صادراتها للعالم الصناعى وحوالى (٥ر٤٪) من مجموع صادراتها للعالم فى الثمانينيات ارتفعت هذه النسب الى نحو (٢٢٪) و (١٢٪) على التوالى. بل ووصلت هذه النسبة الى أرقام قياسية خلال هذا العقد مثل (٣٥٪) من مجموع

جدول (٩)

المتوسطات السنوية لصادرات دول مجلس التعاون إيران والعراق ١٩٨٣-١٩٩٤

(ملايين الدولارات بالأسعار الجارية)

	الولايات المتحدة	اليابان	فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	بريطانيا	العالم الصناعي*
دولة الكويت							
١٩٨٩-٨٣	٤٤٢ (٪٩)	١٦٢٧ (٪٣٤)	١٧٣ (٪٤)	١٥٦ (٪٣)	٧٦٢ (٪١٦)	١٤٢ (٪٣)	٩٨٩٩ (٪٤٩)
١٩٩٤-٩٠	٨٩٩ (٪٢٢)	١١٤٤ (٪٢٣)	١١١ (٪٨)	٥٩ (٪١)	٥٥ (٪٦)	٢١٨ (٪٩)	٣١٧٧ (٪٥٣)
العربية السعودية							
١٩٨٩-٨٣	٤٨٥٦ (٪٢٥)	٧٤٩٦ (٪٣٧)	١٥١٨ (٪٧)	٥٤٠ (٪٣)	١٤٠٥ (٪٧)	٥٥٩ (٪٣)	١٩٨٩٢ (٪٦٤)
١٩٩٤-٩٠	٩١٤٧ (٪٣٣)	٧٦٥٥ (٪٢٧)	٢١٨٧ (٪٨)	٥٣٨ (٪٢)	١٨٩٠ (٪٧)	١٠٦٦ (٪٤)	٢٨٠١٩ (٪٦٠)
سلطنة عمان							
١٩٨٩-٨٣	٣٠٢ (٪١٤)	٧٩٣ (٪٣٤)	٩٨ (٪٦)	٩٩ (٪٥)	٣٤ (٪٣)	١١١ (٪١٣)	١٦٧٤ (٪٤٣)
١٩٩٤-٩٠	٢٥٨ (٪١٢)	١٧١٥ (٪٧٩)	١١ (٪٠)	١١ (٪٠)	٣ (٪٠)	١١٨ (٪٦)	٣١٦٧ (٪٤٤)
دولة الإمارات							
١٩٨٩-٨٣	٦٠١ (٪٨)	٥٤٩٢ (٪٦٩)	٤١٠ (٪٥)	١٥٨ (٪٢)	٣١٢ (٪٤)	٢٢٧ (٪٣)	٧٩٥٢ (٪٥٣)
١٩٩٤-٩٠	٦٥٨ (٪٦)	٨٩٧٥ (٪٨٠)	٢٣٨ (٪٢)	١٤٤ (٪١)	١١٩ (٪١)	٣٨٩ (٪٣)	١١٣٢٣ (٪٥٢)
دولة قطر							
١٩٨٩-٨٣	٢٥ (٪١)	١٣٣٨ (٪٦٧)	٢٢٤ (٪٧)	٣٠ (٪١)	١٧٩ (٪٧)	١٢ (٪١)	٢٢٥٤ (٪٦٩)
١٩٩٤-٩٠	٦١ (٪٣)	١٩١٦ (٪٩١)	١٣ (٪١)	١٠ (٪٠)	١٣ (٪١)	١٦ (٪١)	٢١٠٨ (٪٦٧)
دولة البحرين							
١٩٨٩-٨٣	٢١٧ (٪٣٧)	٢٧٤ (٪٤٥)	٥ (٪١)	٢ (٪٠)	٣ (٪١)	١٣ (٪٣)	٥٧٢ (٪٢١)
١٩٩٤-٩٠	١٠١ (٪١٦)	٣٣٩ (٪٥٣)	١٣ (٪٢)	٢٣ (٪٤)	١٦ (٪٣)	٦٣ (٪١٠)	٦٣٦ (٪١١)
إجمالي مجلس التعاون							
١٩٨٩-٨٣	٦٣٣٣ (٪١٧)	١٧٠٢٠ (٪٤٥)	٢٤٢٧ (٪٦)	٩٨٥ (٪٣)	٢٦٩٥ (٪٧)	١٠٦٣ (٪٣)	٣٧١٦٦ (٪٥٦)
١٩٩٤-٩٠	١١١٢٣ (٪٢٣)	٢١٧٤٤ (٪٤٦)	٢٥٧٢ (٪٥)	٧٨٥ (٪٢)	٢٠٩٦ (٪٤)	١٨٧٠ (٪٤)	٤٧٤٣٠ (٪٥٤)
إيران والعراق							
١٩٨٩-٨٣	١٦٧٨ (٪١٢)	٢٩٢٨ (٪٢٠)	١٢٧٨ (٪٩)	١١٢٠ (٪٨)	٢٠٤٤ (٪١٥)	٦٧٥ (٪٤)	١٤٢٨٩ (٪٦٠)
١٩٩٤-٩٠	٩٦٨ (٪٨)	٢٤٦٢ (٪٢٥)	٨٠٩ (٪٩)	٩٢٥ (٪٩)	١٠٣٧ (٪١٠)	٨٣٤ (٪٧)	١٠٢٠٦ (٪٥٢)
إجمالي منطقة الخليج							
١٩٨٩-٨٣	٨٠١١ (٪١٦)	١٩٩٤٨ (٪٣٨)	٣٧٠٥ (٪٧)	٢١٠٥ (٪٤)	٤٧٣٩ (٪٩)	١٧٣٨ (٪٣)	٥١٤٥٥ (٪٥٧)
١٩٩٤-٩٠	١٢٠٩١ (٪٣١)	٢٤٢٠٦ (٪٤٣)	٣٣٨٠ (٪٦)	١٧٩ (٪٣)	٣١٣٣ (٪٥)	٢٧٠٤ (٪٥)	٥٧٦٣٧ (٪٥٤)

* حصة العالم الصناعي من إجمالي الصادرات لدول العالم

المصدر

International Monetary Fund. (1990). Direction of Trade Statistics, Yearbook 1990. Washington, DC: Auther.
International Monetary Fund. (1995). Direction of Trade Statistics, Yearbook 1995. Washington, DC: Auther.

جدول (١٠)

المتوسطات السنوية لواردات دول مجلس التعاون إيران والعراق ١٩٨٣-١٩٩٤

(ملايين الدولارات بالأسعار الجارية)

	الولايات المتحدة	اليابان	فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	بريطانيا	العالم الصناعي*
دولة الكويت							
٨٣-١٩٨٩	٦٧٥ (٪١٦)	١٢١٩ (٪٢٧)	٣٠٠ (٪٧)	٥٢٩ (٪١٣)	٣٦٤ (٪٩)	٤٣٠ (٪١٠)	٤٢٧١ (٪٦٩)
٩٠-١٩٩٤	١٣٣١ (٪٢٩)	٩٧٥ (٪١٧)	٤٦٨ (٪١٠)	٥١٣ (٪١١)	٣٠١ (٪٦)	٤٥٦ (٪١٠)	٤٤٧٩ (٪٧٦)
العربية السعودية							
٨٣-١٩٨٩	٤٨٥٦ (٪٢٥)	٧٤٩٦ (٪٣٧)	١٥١٨ (٪٧)	٥٤٠ (٪٣)	١٤٠٥ (٪٧)	٥٥٩ (٪٣)	١٩٨٩٢ (٪٦٤)
٩٠-١٩٩٤	٩١٤٧ (٪٣٣)	٧٦٥٥ (٪٢٧)	٢٦٨٧ (٪٨)	٥٣٨ (٪٢)	١٨٩٠ (٪٧)	١٠٦٦ (٪٤)	٢٨٠١٩ (٪٦٠)
سلطنة عمان							
٨٣-١٩٨٩	١٩٠ (٪١٢)	٤٤٦ (٪٢٧)	٨٤ (٪٥)	١٧٨ (٪١١)	٦٤ (٪٤)	٣٧٧ (٪٢٣)	١٦٣٧ (٪٦٥)
٩٠-١٩٩٤	٢٦٩ (٪١٢)	٧٩٠ (٪٣٤)	٢٥٣ (٪١٠)	١٩٠ (٪٩)	٦٨ (٪٣)	٣٩٩ (٪١٧)	٢٣٤٤ (٪٥٩)
دولة الإمارات							
٨٣-١٩٨٩	٨٣٣ (٪١٥)	١٧١٨ (٪٣١)	٣٤٥ (٪٦)	٦١٦ (٪١١)	٤٠٣ (٪٧)	٨٢٦ (٪١٥)	٥٣٨٤ (٪٦٧)
٩٠-١٩٩٤	١٦١٠ (٪١٥)	٢٥٨٥ (٪٢٤)	٨٢٩ (٪٨)	١٣٧٩ (٪١٣)	١٠١٢ (٪٩)	١٤٩٢ (٪١٤)	١٠٨٨٣ (٪٥٩)
دولة قطر							
٨٣-١٩٨٩	١١٤ (٪١٢)	٢٣٠ (٪٢٥)	٦٥ (٪٧)	١٠٢ (٪١١)	٧٧ (٪٨)	١٩٢ (٪٢١)	٩٣٣ (٪٣٧)
٩٠-١٩٩٤	١٩٨ (٪١٥)	٢٥٩ (٪١٩)	١٤٦ (٪١٠)	١٨٠ (٪١٣)	١٠٦ (٪٨)	٢٢٠ (٪١٦)	١٣٥٣ (٪٧١)
دولة البحرين							
٨٣-١٩٨٩	٢٣٣ (٪١٨)	٢٥٣ (٪١٩)	٥٤ (٪٤)	١٠٩ (٪٨)	١٢٢ (٪٩)	٢٥٣ (٪٢٠)	١٢٧٧ (٪٤١)
٩٠-١٩٩٤	٥٧٤ (٪٣٠)	٢١٥ (٪١١)	١٣٩ (٪٧)	١٧٩ (٪٩)	٩٢ (٪٥)	٢٧٨ (٪١٥)	١٨٨٣ (٪٤٤)
إجمالي مجلس التعاون							
٨٣-١٩٨٩	٦٤٦١ (٪١٩)	٨٢٩٨ (٪٢٥)	٢٢٢٩ (٪٧)	٣٥٩٤ (٪١١)	٢٧٤٨ (٪٨)	٣٩٨٤ (٪١٢)	٣٣٢٤٦ (٪٧١)
٩٠-١٩٩٤	٩٩٢٠ (٪٢٣)	٨٣٨٩ (٪٢٠)	٣٠٦١ (٪٧)	٤٦٠٦ (٪١١)	٢٩٦٠ (٪٧)	٥٨٣١ (٪١٤)	٤٢٨٢٥ (٪٦٨)
إيران والعراق							
٨٣-١٩٨٩	٩٠٩ (٪١٦)	٢٣٠٨ (٪١٦)	٨٨٤ (٪٦)	٣١٥٨ (٪٢٣)	١٣٢٣ (٪٩)	١٣٨٧ (٪١٠)	١٩٣٢٣ (٪٦٥)
٩٠-١٩٩٤	٦١٢ (٪٥)	٢٠٦٤ (٪١٦)	٨٩٠ (٪٨)	٣٦٥٢ (٪٢٧)	١٦٠٠ (٪١٢)	٨٨١ (٪٧)	١٢٨٩٣ (٪٦٨)
إجمالي منطقة الخليج							
٨٣-١٩٨٩	٧٣٧٠ (٪١٦)	١٠٦٠٧ (٪٢٢)	٣١١٣ (٪٧)	٦٧٥٢ (٪٩)	٤٠٧٢ (٪٩)	٥٣٧١ (٪١٢)	٤٧١٦٩ (٪٦٩)
٩٠-١٩٩٤	١٠٥٣٣ (٪١٩)	١٠٤٥٣ (٪١٨)	٣٩٥١ (٪٧)	٨٢٥٨ (٪١٥)	٤٥٥٩ (٪٨)	٦٧١٢ (٪١٢)	٥٥٧١٨ (٪٦٨)

* حصة العالم الصناعي من إجمالي الواردات من دول العالم

المصدر

International Monetary Fund. (1990). Direction of Trade Statistics, Yearbook 1990. Washington, DC: Auther.

International Monetary Fund. (1995). Direction of Trade Statistics, Yearbook 1995. Washington, DC: Auther.

جدول (١١)

المتوسطات السنوية لحجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون إيران والعراق ١٩٨٣-١٩٩٤

(ملايين الدولارات بالأسعار الجارية)

	الولايات المتحدة	اليابان	فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	بريطانيا	العالم الصناعي*
دولة الكويت ٨٣-١٩٨٩ ٩٠-١٩٩٤	١١.٨ (٪١٢) ٢١٢٩ (٪٢٩)	٢٨٤٦ (٪٣١) ١٩٣٩ (٪٢٤)	٤٧٢ (٪٥) ٥٧٩ (٪٧)	٦٨٦ (٪٧) ٥٧٢ (٪٨)	١١٢٧ (٪٧) ٣٥٦ (٪٤)	٥٧٣ (٪٤) ٦٧٤ (٪٩)	٩.٩٣ (٪٥٦) ٧٦٥٦ (٪٦٩)
العربية السعودية ٨٣-١٩٨٩ ٩٠-١٩٩٤	٩٢٨٣ (٪٢٤) ١٥١٨٦ (٪٣٠)	١١٩٢٨ (٪٢٩) ١١٤.. (٪٢٣)	٣٩.. (٪٧) ٣٤٢٣ (٪٧)	٣٦.١ (٪٦) ٣٧.٣ (٪٥)	٣١٢٤ (٪٨) ٣٢٧. (٪٧)	٢٤٦٥ (٪٦) ٤.٥٢ (٪٨)	٣٩٦٥٤ (٪٧٠) ٤٩٩.٢ (٪٦٦)
سلطنة عمان ٨٣-١٩٨٩ ٩٠-١٩٩٤	٣٩٢ (٪١٣) ٥٣٧ (٪١٢)	١٣٣٩ (٪٣٣) ٢٥.٥ (٪٥٦)	١٨٢ (٪٦) ٢٦٤ (٪٥)	٢٧٧ (٪٥) ٢.١ (٪٤)	٩٨ (٪٢١) ٧١ (٪٢)	٤٨٨ (٪٦) ٥١٧ (٪١١)	٣٣.٢ (٪٥١) ٤٥١١ (٪٥٠)
دولة الإمارات ٨٣-١٩٨٩ ٩٠-١٩٩٤	١٤٢٣ (٪١١) ٢٢٦٨ (٪١٠)	٧٢١١ (٪٥٤) ١١٥٦. (٪٥٢)	٧٥٥ (٪٦) ١.٦٧ (٪٥)	٧٧٣ (٪٦) ١٥٢٣ (٪٧)	٧١٥ (٪٥) ١١٣١ (٪٥)	١.٥٢ (٪٨) ١٨٨١ (٪٨)	١٣٣٣٦ (٪٥٨) ٢٣٢.٦ (٪٥٥)
دولة قطر ٨٣-١٩٨٩ ٩٠-١٩٩٤	١٣٨ (٪٥) ٢٥٩ (٪٧)	١٥٦٨ (٪٥٢) ٢١٧٥ (٪٦٢)	٢٨٩ (٪٨) ١٤٩ (٪٤)	١٣٢ (٪٤) ١٩. (٪٥)	٢٥٦ (٪٨) ١١٩ (٪٤)	٢.٤ (٪٧) ٢٣٦ (٪٧)	٣١٨٧ (٪٧٠) ٣٤٦١ (٪٦٨)
دولة البحرين ٨٣-١٩٨٩ ٩٠-١٩٩٤	٤٥. (٪٢٤) ٦٧٥ (٪٢٧)	٥٢٧ (٪٢٧) ٥٥٥ (٪٢٢)	٥٨ (٪٣) ١٥٣ (٪٦)	١١١ (٪٦) ٢.٢ (٪٨)	١٢٤ (٪٧) ١.٨ (٪٤)	٢٦٦ (٪١٥) ٣٤١ (٪١٤)	١٨٤٩ (٪٣١) ٢٥٢. (٪٢٤)
إجمالي مجلس التعاون ٨٣-١٩٨٩ ٩٠-١٩٩٤	١٢٧٩٤ (٪١٨) ٢١.٤٢ (٪٢٣)	٢٥٣١٩ (٪٣٦) ٣.١٣٣ (٪٣٣)	٤٦٥٦ (٪٦) ٥٦٣٣ (٪٦)	٤٥٧٩ (٪٦) ٥٣٩١ (٪٦)	٥٤٤٤ (٪٨) ٥.٥٥ (٪٧)	٥.٤٧ (٪٧) ٧٧.. (٪٩)	٧.٤١٢ (٪٦٢) ٩.٢٥٦ (٪٦٠)
إيران والعراق ٨٣-١٩٨٩ ٩٠-١٩٩٤	٢٥٨٧ (٪٩) ١٥٨. (٪٦)	٥٢٣٦ (٪١٨) ٤٥٢٦ (٪٢٠)	٢١٦٣ (٪٨) ١٦٩٨ (٪٨)	٤٢٧٨ (٪١٥) ٤٥٧٦ (٪١٩)	٣٣٦٨ (٪١٢) ٢٦٣٧ (٪١٢)	٢.٦١ (٪٧) ١٧١٥ (٪٧)	٢٨٢٩٢ (٪٦٢) ٢٣.٩٩ (٪٦٠)
إجمالي منطقة الخليج ٨٣-١٩٨٩ ٩٠-١٩٩٤	١٥٣٨١ (٪١٦) ١٣٦٢٣ (٪٢٠)	٣.٥٥٤ (٪٣١) ٣٤٦٥٩ (٪٣١)	٦٨١٨ (٪٧) ٧٣٣١ (٪٧)	٨٨٥٧ (٪٩) ٩٩٦٧ (٪٩)	٨٨١١ (٪٩) ٧٦٩٢ (٪٧)	٧١.٩ (٪٧) ٩٤١٦ (٪٨)	٩٨٦٢٤ (٪٦٢) ١١٣٣٥٥ (٪٦٠)

* حصة العالم الصناعي من إجمالي التجارة البينية مع دول العالم

المصدر

International Monetary Fund. (1990). Direction of Trade Statistics, Yearbook 1990. Washington, DC: Auther.
International Monetary Fund. (1995). Direction of Trade Statistics, Yearbook 1995. Washington, DC: Auther.

صادرات هذا البلد فى عام ١٩٩٣ و (٢٩٪) فى عام ١٩٩٤ (أنظر الجدول ٩).

وبالمثل، فقد شهدت الواردات الكويتية من السوق الأمريكية بدورها تطورا ملحوظا فى أعقاب تحرير البلاد من الاحتلال حيث تضاعفت مشتريات الكويت من البضائع الأمريكية فى التسعينيات مقارنة بعقد الثمانينيات من (٦٧٥) مليون دولار سنويا فى المتوسط الى (١٢٣١) مليون دولار منذ بداية التسعينيات. كما تقدمت الولايات المتحدة على جميع الدول فى كونها الشريك التجارى الأول للكويت وبنسبة (٢٨ر٥٪) من مجمل وارداتها من العالم الصناعى فى التسعينيات ومحافظتها على المركز الأول أيضا كشريك تجارى على مستوى العالم بنسبة (٢٢٪) (أنظر الجدول ١٠).

وفى مجمل التجارة البينية أصبحت الولايات المتحدة الشريك الأول للكويت فى عقد التسعينيات، حيث بلغ متوسط حصتها من مجموع التجارة الكويتية مع العالم الصناعى (٢٩٪) أى بمعدل ضعفين ونصف عن حصتها فى العقد السابق (١٢٪). واحتلت الولايات المتحدة بذلك الترتيب الأول كشريك تجارى لدولة الكويت بعد تحرير البلاد بعدما كانت فى المركز الثالث بعد اليابان وبريطانيا فى حقبة الثمانينيات. وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة فى ميزان التجارة الكويتية مع العالم الصناعى خلال النصف الأول من هذا العقد (٦٩٪ من مجمل تجارتها مع العالم مقارنة مع ٥٦٪ فى الثمانينيات)، فقد سجل معظم هذه الزيادة لصالح الولايات المتحدة بينما انخفضت حصص الدول الغربية الأخرى خصوصا اليابان من (٣١٪) الى (٢٤٪) وإيطاليا من (١٢٪) الى (٤٪) مع زيادة طفيفة لصالح فرنسا من (٥٪) الى (٧٪) وبريطانيا من (٦٪) الى (٩٪). وتكشف هذه الأرقام حقيقة أساسية تفيد بأن انعكاسات المشاركة الدولية فى تحرير الكويت أخذت طريقها الى الواقع على شكل حقائق غير قابلة للتغيير (أنظر الجدول ١١).

وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية فقد بلغ متوسط صادرات أكبر دول الخليج الى الولايات المتحدة سنويا نحو (٤٨٥٦) مليون دولار فى المتوسط خلال عقد الثمانينيات، وتضاعفت هذه الصادرات تقريبا فى النصف الأول من التسعينيات لتبلغ فى المتوسط (٩١٤٧) مليون دولار فى السنة الواحدة. كما أن حصة الولايات المتحدة من الصادرات الأمريكية كنسبة من اجمالى الصادرات السعودية الى العالم الصناعى قد ارتفعت بدورها من (٢٥٪) تقريبا فى الثمانينيات الى (٣٢٪) فى التسعينيات. وبالمثل، زادت حصة الولايات المتحدة من اجمالى الصادرات السعودية الى العالم بشكل طفيف من (١٦٪) الى (١٩٪) خلال الحقبتين المشار اليهما، الأمر الذى يعكس مدى تأثير هذا التقارب التجارى على حساب حلفاء واشنطن فى العالم الصناعى. فقد انخفضت نسبة الصادرات السعودية لليابان من حوالى (٣٧٪) من اجمالى التجارة مع العالم الصناعى فى الثمانينيات الى (٢٧٪) فى التسعينيات ومن (٢٣٪) من مجموع صادرات السعودية للعالم الى (١٦٪). وفى نفس السياق تقهقرت الصادرات السعودية لكل من فرنسا ألمانيا وبريطانيا بدرجات متفاوتة (أنظر الجدول ٩).

وفى المقابل، زادت الصادرات الأمريكية الى السعودية فى المتوسط من (٤٤٢٧) مليون دولار سنويا خلال الثمانينيات الى (٦٠٣٨) مليون دولار فى التسعينيات. وبينما تراجعت نسب واردات كل من اليابان ودول أوروبا الغربية الى السعودية فإن حصة الولايات المتحدة كمصدر رئيسى للسعودية قد ارتفعت سواء على مستوى العالم من (١٧٪) الى (٢١٪) أو على مستوى العالم الصناعى من (٢٢٪) الى (٢٨) فى الحقبتين الزمنيتين المشار اليهما على التوالى (أنظر الجدول ١٠).

أما عن مجمل التجارة البينية بين المملكة ودول العالم الصناعى فقد انخفضت معدلات هذا النشاط أو أنها بقيت ثابتة عند حدود ضئيلة بين السعودية وجميع دول أوروبا الغربية واليابان وذلك على الرغم من انتعاش التجارة الخارجية للسعودية من (٩٢٨٣) مليون دولار سنويا فى الثمانينيات الى (١٥١٨٥) مليون دولار منذ بداية العقد الحالى. إلا أن المستفيد الأكبر من هذا الانتعاش كان الولايات المتحدة التى أصبحت الشريك التجارى الأول للمملكة حاليا، إذ بلغ متوسط حصتها من التجارة السعودية مع العالم الصناعى (٣٠٪) فى التسعينيات مقارنة مع (٢٣٪) لليابان، (٧٪) لفرنسا، (٥٪) لألمانيا، (٨٪) لبريطانيا، و (٧٪) لإيطاليا. ومما يعزز القول بأن الولايات المتحدة هى أكثر الدول الغربية المستفيدة من اجمالى التجارة البينية مع المملكة انخفاض متوسط حصة التجارة السعودية مع العالم الصناعى من (٧٠٪) فى الثمانينيات الى (٦٦٪) فى التسعينيات (أنظر الجدول ١١).

وبالنسبة لسلطنة عمان، فقد بلغ متوسط صادرات هذه الدولة الى الولايات المتحدة إبان حقبة الثمانينيات حوالى (٢٠٢) مليون دولار سنويا مقابل (٢٥٨) مليون دولار فى التسعينيات أى ما نسبته (١٤٪) من مجموع متوسط صادرات السلطنة للدول الصناعية، وقد تراجعت هذه النسبة فى التسعينيات الى (١٢٪). ولكن عمان حافظت على صادراتها الى العالم الصناعى فى كلتا الحقبتين عند مستوى (٤٣٪) و (٤٤٪) على التوالى. كما إنها تكاد تكون الدولة الخليجية الوحيدة التى شهدت تطورا تجاريا مهما مع اليابان التى لم تحافظ على موقعها كأول دولة مستوردة من السلطنة فى الثمانينيات وبنسبة (٣٤٪) من مجموع صادراتها الى العالم الصناعى بل زادت هذه النسبة الى (٧٩٪) فى التسعينيات. ولكن هذه الزيادة لم تكن على حساب الولايات المتحدة بل على دول أوروبا الغربية وخاصة بريطانيا والتى تراجعت حصتها من الصادرات العمانية من (١٣٪) فى الثمانينيات الى (٥ر٥٪) فى التسعينيات. وكذلك الحال بالنسبة الى فرنسا وألمانيا وإيطاليا التى تراجعت حصصها مجتمعة الى (١٪) فقط بعدما كانت (١٥٪) فى الثمانينيات (أنظر الجدول ٩).

وفى الوقت الراهن أصبحت الولايات المتحدة الشريك التجارى الثانى لسلطنة عمان ومن المتوقع أن ترتقى الى المرتبة الأولى إذا ما سارت الأمور على نفس هذا المنوال المبرمج. ولا تختلف حركة الواردات العمانية من البضائع الأجنبية عن مؤشرات صادرات الدولة للخارج حيث أن صادرات الولايات المتحدة الى السلطنة قد ارتفعت فى المتوسط الى (٢٦٩) مليون دولار سنويا أى بزيادة وقدرها (٦٨) مليون دولار فى السنة الواحدة عن الحقبة السابقة، بينما بقيت نسبتها من مجموع الصادرات الصناعية الى عمان ثابتة خلال العقدين المذكورين عند معدل (١٢٪)، فى حين حافظت اليابان على مركزها كشريك أول للسلطنة وبزيادة ملحوظة لحصتها التى بلغت (٢٤٪). ورغم تنامى متوسطات الصادرات الأوروبية الى عمان فى التسعينيات إلا أن حصص معظم هذه الدول الصناعية كنسب مئوية قد تراجعت (أنظر الجدول ١٠).

وعلى صعيد اجمالى التبادل التجارى فى النصف الأول من هذا العقد حققت الولايات المتحدة المرتبة الثانية كشريك تجارى مع سلطنة عمان على حساب دول أوروبا الغربية وذلك لإستحواذها على (١٢٪) من مجموع التجارة البينية بين عمان والعالم الصناعى. وتأتى اليابان فى المركز الأول (٥٦٪) مع تراجع ملحوظ لحصص دول أوروبا الغربية الكبرى فى هذا الميزان (أنظر الجدول ١١).

ولا تخرج عن نفس السياق دولة الامارات العربية المتحدة التى بقيت قيد صادراتها للمعسكر الصناعى ثابتة فى حقبتى الثمانينيات والتسعينيات عند مستوى (٥٢٪) من مجمل صادراتها للعالم (أنظر الجدول ٩)، بينما تراجعت وارداتها بشكل طفيف من (٦٧٪) فى الثمانينيات الى (٥٩٪) فى التسعينيات (أنظر الجدول ١٠). ولكن التجارة البينية مع الولايات المتحدة تحديدا تضاعفت كسوق استهلاكية للبضاعة الأمريكية من (٨٢٣) مليون دولار سنويا فى الثمانينيات الى (١٦١٠) مليون دولار فى المتوسط خلال عقد التسعينيات. وبقيت حصة الولايات المتحدة فى التجارة البينية مع دولة الامارات العربية المتحدة عند مستوى (١٠٪) من مجموع التجارة مع العالم الصناعى وبفارق كبير عن جميع دول أوروبا الغربية (٢٪)، وأصبحت بذلك الشريك الثانى بعد اليابان التى حافظت على موقعها المتميز المحتكر لأكثر من نصف حجم التجارة البينية لدولة الامارات مع العالم الصناعى منذ بداية الثمانينيات (أنظر الجدول ١١).

كما شهدت التجارة الأمريكية - القطرية تحسنا ملحوظا فى مجال الصادرات والواردات معا. فقد تضاعف حجم الصادرات القطرية ثلاث مرات تقريبا من (٢٥) مليون دولار الى (٦١) مليون دولار فى الثمانينيات والتسعينيات على التوالى. وأصبحت الولايات المتحدة الشريك الثانى لها بعد اليابان التى حافظت على موقعها المتميز (أنظر الجدول ٩). أما فى مجال الواردات فظلت الولايات المتحدة فى المركز الثالث (١٥٪) وبفارق بسيط عن بريطانيا (١٦٪) ولكن على حساب اليابان التى حافظت على المركز الأول رغم تراجع حصتها من مجمل صادرات العالم الصناعى الى دولة قطر من (٢٥٪) فى الثمانينيات الى (١٩٪) فى العقد الحالى (أنظر الجدول ١٠).

وفى مجمل التجارة البينية ارتقت الولايات المتحدة كشريك تجارى مع قطر الى المرتبة الثانية فى التسعينيات بعد اليابان وذلك على حساب كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا أيضا، حيث تراجعت نسبة تجارة العالم الصناعى مع دولة قطر من (٧٠٪) فى الثمانينيات الى (٦٨٪) فى التسعينيات (أنظر الجدول ١١).

وأما بالنسبة للبحرين ، الدولة الأقل غنى بين أعضاء مجلس التعاون، فقد شهدت تجارتها الخارجية انحسارا واضحا مع المعسكر الصناعى فى التسعينيات (٢٤٪ من مجموع تبادلاتها التجارية مع العالم) مقارنة مع حقبة الثمانينيات (٣١٪)، ولكن الولايات المتحدة أصبحت شريكها التجارى الأول بعدما كانت فى المرتبة الثالثة بعد كل من اليابان وإيطاليا فى العقد السابق (أنظر الجدول ٩). وتركز معظم الزيادة فى مجال واردات البحرين من العالم الصناعى (١٢٧٧) مليون دولار سنويا فى المتوسط خلال فترة الثمانينيات الى (١٨٨٣) مليون دولار فى التسعينيات لصالح الولايات المتحدة التى تضاعف حجم مبيعاتها لهذه الدولة الخليجية الصغيرة خلال نفس العقدين من (٢٣٣) مليون دولار سنويا الى (٥٧٤) مليون دولار على التتابع (أنظر الجدول ١٠).

وإذا أخذنا مجلس التعاون الخليجى كمنظومة إقليمية واحدة نجد أن مؤشرات تجارتها الخارجي تصب لصالح الولايات المتحدة التى تعتبر المستفيد الأكبر من تحولات عقدى الثمانينيات والتسعينيات. فالولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى تضاعفت معدلات تجارتها البينية مع دول الخليج مجتمعة من (١٣) مليار دولار سنويا فى المتوسط فى الثمانينيات الى (٢١) مليار دولار فى التسعينيات، واحتلت بذلك المركز الثانى بعد اليابان. ومن الطبيعى أن يكون هذا التحول على حساب الدول الصناعية الأخرى. فقد انحسرت حصة التجارة الخليجية مع العالم الصناعى بشكل طفيف من (٦٢٪) الى (٦٠٪) خلال فترتى الدراسة، الأمر الذى يجعل نتيجة التحولات داخل هذه الكتلة لصالح الولايات المتحدة فى مقابل جمود حصص كل من اليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا (أنظر الجدول ١٠). وبذلك أصبحت السلع والخدمات الأمريكية هى الأكثر رواجا فى منظومة مجلس التعاون. فقد احتلت الواردات الأمريكية فى الخليج أكبر نسبة من مجموع واردات الدول الصناعية (٢٣٪) فى التسعينيات بعدما كانت تشكل (١٩٪) فى الثمانينيات مقابل انحسار حصة اليابان من (٢٥٪) الى (٢٠٪) مع بقاء نسب الدول الأخرى ثابتة تقريبا خلال هاتين الفترتين (أنظر الجدول ١٠).

ومن الدلالات الهامة فى هذا الصدد أن منظومة مجلس التعاون قد عوضت الخسائر الناجمة عن سياسة الاحتواء المزدوج والحصار الاقتصادى المفروض من قبل الولايات

المتحدة على العراق وإيران خصوصا بعد حرب الخليج الثانية التى تركت تراجعا واضحا على منحنيات التجارة البينية (بفرعيها الصادرات والواردات) بين العالم الصناعى مع إيران والعراق بمقدار نصف مليار دولار سنويا تقريبا بل أن خسائر السوق العراقية وحدها تجاوزت (١٠) مليارات خلال التسعينيات وبسبب الحصار الأمريكى على إيران والحصار الدولى على العراق استفادت دول العالم الصناعى خصوصا أوروبا الغربية من إيران تحديدا بينما كانت الولايات المتحدة هى الخاسر الأكبر فى هذه المعادلة باعتبارها الشريك الثانى بعد اليابان للعراق وإيران مجتمعين فى الثمانينيات وهذا ما حدا بواشنطن السعى الى تعويض خسائرها التجارية مع إيران والعراق عبر دول الخليج العربية الأخرى (أنظر الجدول ١١).

وتتبين استراتيجية التعويض هذه فى حالة اعتبار اقليم الخليج (الذى يضم كل من مجلس التعاون والعراق وإيران) كوحدة واحدة للتحليل. ففى هذه الحالة نجد أن معدلات التجارة بين دول هذا الإقليم والعالم الصناعى شهدت زيادة كبيرة بمقدار مليار ونصف المليار دولار سنويا خلال العقد الحالى (١١٣ مليار دولار فى المتوسط) مقابل (٩٨) مليار دولار سنويا فى الثمانينيات.

وإذا رصدنا تحولات منحنى التجارة المتبادلة بين الخليج ودول العالم الصناعى نجد أن الولايات المتحدة ليس فقط لم تتضرر من التحولات السياسية والعسكرية فى المنطقة بل إنها خرجت منتصرة اقتصاديا على شركائها الغربيين بمن فيهم اليابان وخاصة فى كسب منطقة الخليج كسوق استهلاكية كبرى. فقد شهدت مبيعات الولايات المتحدة لدول الخليج مجتمعة زيادة مهمة بلغت (٣ر٣) مليار دولار سنويا مقابل زيادات أقل بكثير لبقية شركائها الغربيين. وهذه الزيادة جعلت من الولايات المتحدة المصدر التجارى الأول وبلا منازع للمنطقة فى عقد التسعينيات (١٩٪ من مجموع الصادرات الصناعية) مقابل (١٨٪) لليابان، (١٥٪) لألمانيا، (١٢٪) لبريطانيا، (٨٪) لإيطاليا، و (٧٪) لفرنسا (أنظر الجدول ١٠). كما أصبحت الولايات المتحدة الشريك الثانى للمنطقة على صعيد التجارة البينية فى التسعينيات وبثقل تجارى واضح (٢٠٪) بعدما كانت حصتها من مجموع تجارة منطقة الخليج مع العالم الصناعى لا تتجاوز (١٦٪) خلال عقد الثمانينيات، فى حين تراجعت حصص معظم الدول الصناعية الأخرى (أنظر الجدول ١١). وهذه النتائج تنسجم تماما مع عرضنا السابق بالتوجهات الأمريكية الرامية الى تحقيق هيمنتها فى هذه المنطقة الحيوية من العالم من خلال مبدأ الشراكة مع الكبار.

ثالثا: مؤشرات العلاقات النفطية:

يتزامن نمو العلاقات التسليحية والتجارية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية مع زيادة اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد من هذه المنطقة. فقد بلغ متوسط الواردات الأمريكية من النفط الخام خلال عقد الثمانينيات حوالى (٥ر٥٪) مليون برميل يوميا. ووصل متوسط ما استوردته الولايات المتحدة من منطقة الخليج (٩٤٠) الف برميل يوميا، أى ما نسبته (١٦٪) من مجموع وارداتها من النفط. وفى النصف الأول من هذا العقد تضاعف متوسط الواردات الأمريكية من النفط الخليجى لتصل الى حقبة (١ر٨) مليون برميل يوميا وزادت نسبة الاعتماد على هذه المنطقة الى حوالى (٢١٪) (أنظر الجدول ٣).

وهذا الموقف هو الوحيد تقريبا على مستوى الدول الغربية المستهلكة للنفط حيث بقيت قيمة ونسبة الاعتماد الأوروبى على النفط الخليجى ثابتا خلال العقدين قيد الدراسة دون وجود أية تغييرات تذكر على مؤشرات التجارة النفطية عالميا. وعلى الرغم من الاعتماد الكبير لأوروبا الغربية على النفط الخليجى إلا أن هذه النسبة أو معدلات التجارة النفطية بين الجانبين لم تتغير بشكل ملفت. فقد بلغ متوسط واردات الدول الأوروبية OECD من النفط الخليجى (٣ر٢) مليون برميل يوميا أى ما نسبته (٤٢٪) تقريبا خلال عقد الثمانينيات. وعلى الرغم من تذبذب أسعار النفط الخام فيما بعد (أنظر الجدول ٢) لم تزد أوروبا من وارداتها النفطية الخليجية كما هو متوقع ضمن معادلات العرض والطلب. فخلال النصف الأول من عقد التسعينيات بقى هذا المتوسط يتراوح عند مستوى (٧ر٣) مليون برميل يوميا وبنسبة اعتماد تبلغ (٤٦٪). وأما بالنسبة لليابان، فعلى الرغم من تنامى الواردات النفطية لهذه الدولة من منطقة الخليج بمقدار مليون برميل يوميا خلال سنوات العقد الحالى، إلا أن نسبة الاعتماد اليابانى على النفط الخليجى قد ارتفعت قليلا (٦٪) عن العقد السابق (أنظر الجدول ٣).

وبناء عليه، فإن النتيجة التى يمكن أن نخلص اليها فى هذا المقام توحى بوجود ميل واضح فى العلاقات الخليجية باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية. وأن مثل هذا الميل سوف ينسحب بالتأكيد على جملة المصالح والعلاقات الخليجية مع الدول الغربية بالاضافة الى الدول الآسيوية الكبرى.

الخلاصة:

مما تقدم، يبدو جليا إزدياد أهمية منطقة الخليج فى عالم اليوم، كما سيكون عليه الحال فى ظل النظام العالمى الجديد. وكما أسلفنا الحديث خلال هذه الدراسة فإن صراع القوى العظمى سوف تتفاعل اسقاطاته بدرجة كبيرة فى هذا الاقليم الحيوى. ولهذا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، تحديدا، سوف لن تدخر جهدا فى محاولاتها الرامية الى احتواء دول المنطقة برمتها بشكل استراتيجى منظم حتى يتسنى لها تكملة مشوار الدولة العظمى فى نظام عالمى "وحيد القطبية". وعلى هذا النحو دأبت واشنطن على ادخال دول المنطقة بشبكة من العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية المتداخلة من شأنها تعزيز وتمويل بقاء الولايات المتحدة على دفة القيادة الكونية.

وللتدليل على عزم الولايات المتحدة على أخذ زمام المبادرة القيادية المهيمنة تم التعرض بالتحليل الى مؤشرات

العلاقات الاعتمادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة والمتمثلة في تنامي معدلات التجارة البينية بين الجانبين، وبخاصة خلال فترة التسعينيات، بالاضافة الى ازدياد العلاقات التسليحية التي أحكمت واشنطن السيطرة عليها بالمقارنة مع شركائها من الدول المصدرة للسلاح الى دول المنطقة.

أن مثل هذه المؤشرات تدعو الى الوقوف بعناية على تداعياتها ونتائجها المحتملة وخاصة فيما يتعلق بولوج المجتمعات الخليجية، وليس فقط حكوماتها، في متاهات التبعية الثقافية. فهناك دلائل تشير الى تكريس تبعية دول الخليج العربية بنطاقيها الحكومي والشعبي مما يعني أن مفهوم الأمركة لم يعد محصورا في الأدبيات المعارضة للسياسة الأمريكية في المنطقة. ولكنه أصبح ذا دلالة حقيقية جديرة بالدراسة من قبل الباحثين والمهتمين بالشأن الخليجي. فمع مطلع عقد التسعينيات، نجد توسعا ملحوظا لحركة السياحة الأمريكية عند أهل الخليج حيث أصبح سوق السفر للولايات المتحدة رائجا بشكل لم يسبق له مثيل. وتقول شركة "سي . تي. إن. تورز" السياحية الكبرى أن شعوب دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت ثاني أكبر مصدر للسياحة في الولايات المتحدة بعد ألمانيا (القبس، ١٠/٢/١٩٩٧). ويعني هذا الانتقال النوعي أن النموذج الأمريكي أصبح أكثر قبولا أو بالأحرى اقتباسا من النموذج الأوروبي في ذهنية المواطن الخليجي. ناهيك الانتشار السريع والمفاجيء النماذج التصورية الأخرى في منطقة الخليج بين صفوف أبناء شباب المنطقة مثل أغاني الراب والماكدونالد وغيرها من معبرات الحلم الأمريكي (Barber, 1996, pp. 59-61) The American Dream . وإن كان الموضوع قيد البحث لم يتعرض لمثل هذه الشواهد والظواهر إلا أن نتائج هذا البحث كفيلة بفتح آفاق جديدة لمتخصصين آخرين للخوض في غمار مفهوم الهيمنة الأمريكية وتداعياتها الثقافية في منطقة الخليج العربية.

وتؤكد هذه الدراسة من جهة أخرى على مقولة "من يسيطر على النفط سوف يسيطر على العالم" نظرا لأهمية هذا المصدر في الوقت الحاضر وتعاظمها المستمر، خصوصا في الوقت الذي يشهد العالم مرحلة انتقالية مهمة لتوزيع مراكز القوة وتحديد معاييرها حيث يبرز النفط كأحد أهم مقومات تدشين معالم هذا النظام الكوني الجديد.

وإن ما يدعو للأسف هو بدء الحرب الصامتة والخفية على الاستيلاء على أكبر مخزون عالمي من الطاقة في منطقة الخليج في وقت تمر به دول هذه المنطقة بأشد الأزمات الأمنية والاقتصادية. وعلى الرغم من قدرة دول المنطقة على التحول الى قوة عظمى عالميا. إذا ما استغلت امكانيات نفطها الوفير وربطها بسياسة نقدية وصناعية، إلا أنها تحولت مع ثروتها الطبيعية الى قطاع خاص تسعى الولايات المتحدة الى تدوير رحاه كمحور ارتكازي لإقتصاديات الغرب. ومازالت عجلة التبعية تدور في تلك اللعبة الدولية دون أن تجني منها الدول الغنية بالنفط أية ثمار تذكر. ولكن الوقت ليس متأخرا بعد سيما في ظل التنافس العالمي المرتقب بين أصدقاء الأمس من الدول الصناعية حيث يبدو بصيص الأمل للدول النفطية بإعادة حساباتها وترتيب علاقاتها مع العالم الخارجي.

وتجدر الاشارة في خاتمة هذه الدراسة الى أن دول الخليج يجب ألا تدع مؤشرات الهيمنة الأمريكية تتصاعد على النحو الذي تمت الاشارة اليه وذلك لسبب رئيسي يتعلق بمصالحها القومية. فالدول الأوروبية، وكما تعبر صحيفة الواشنطن بوست، تتحسس بل وتتوجس خيفة من هذه المؤشرات الخطرة مما حدا بها الى التفكير في التوجه الى أقاليم أخرى لتزويدها بالنفط، خصوصا حول منطقة بحر قزوين (القبس، ٢٨/١١/١٩٩٧). فقد انخرطت دول الاتحاد الأوروبي اضافة الى روسيا الاتحادية في عدد من الاتفاقيات الاستراتيجية المتعلقة بالنفط والغاز الطبيعي من أجل كسر الطوق الأمريكي لهذا السوق، وخاصة أن روسيا وبعض الأطراف الأوروبية يراودها التوقع بأن منطقة بحر قزوين تتمتع بمخزون هائل من النفط والغاز الطبيعي قد يفوق احتياطيات بعض دول الخليج، الأمر الذي قد يمكنها من تطوير أعمالها المشتركة للتخلص من ورطة الاعتماد على النفط الخليجي (القبس، ٥/١٠/١٩٩٥). وعلى الرغم من ضعف احتمالات تحول الاهتمام الأوروبي بالنفط الخليجي على المدى القريب، إلا أن توجهات دول المنطقة التي تطلق العنان ليد الولايات المتحدة في بسط هيمنتها على اقتصادياتها المحلية سوف لن تصب في مصلحة هذه المنطقة على المدى البعيد. فلو سارت معدلات القوة العالمية على ما هي عليه الآن فإن دول الخليج لن تخسر اقتصاديا فحسب ولن تبقى مشكلتها محصورة في إضعاف قدرتها على دفع عمليات التنمية الآخذة في الصعوبة والتعقيد، بل قد يصل بها الأمر الى حد شل حركتها الدبلوماسية مستقبلا.

إن فقدان التوازن المصلحي بين الدول الكبرى والفاعلة في النظام الدولي المرتقب سوف يولد معضلة دبلوماسية كبيرة لدول الخليج تتمثل في محدودية إن لم يكن تلاشي أوراقها السياسية على موائد المفاوضات، مما قد تبرز معه ظاهرة الاختناق الدبلوماسي حيث لا يكون بمقدور المفاوض الخليجي الحركة إلا من خلال استنشاق ما يقدمه له نظيره الأمريكي على شكل جرعات تأمنه فقط الحد الأدنى من الحياة. ولذلك فإنه من الأهمية بمكان أن تتبنى الدبلوماسية الخليجية قواعد جديدة وأن تستشرف آفاقا مستقبلية مؤهلة للتعامل الدولي بصورة أكثر اتزانا تجعلها مرنة وقادرة على المناورة السياسية حين يستدعي الأمر ذلك خاصة على طاولة المساومات السياسية وبما يكفل تحقيق المصلحة المشتركة للجميع في النظام الدولي الجديد. وعليه، فإن التأكيد على مقولة ضرورة إعادة حسابات دول المنطقة لسياساتها النفطية وهياكلها الاقتصادية ومعادلاتها الاستراتيجية جدير بالتكرار ثانية في نهاية مطاف هذا البحث.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

أبو طالب، حسن، السيد النجار، أحمد وثابت، أحمد (١٩٩٥). "الإتجاهات الرئيسية في النظام الدولي". التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٤، ص ٨٣-٨٨). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام.

أتالي، جاك (١٩٩١). آفاق المستقبل أحدث وأدق استشراف للسياسات المتصارعة على الساحة الدولية في مستهل القرن الحادي والعشرين (ترجمة: محمد زكريا اسماعيل). بيروت: دار العلم للملايين.

أحمد، جعفر كرار. (١٩٩٧، يونيو). "الصين بعد رحيل دينج شياو بنج: دراسة حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل". السياسة الدولية، (٣٣) ١٢٨، ص. ٧-٣٨.

أحمدي، هوشانج أمير. (١٩٩٦). النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة (دراسات إستراتيجية، عدد ٤). أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

إسماعيل، محمد زكريا. (١٩٩٥، يونيو). "النظام العربي والنظام الشرق اوسطي". المستقبل العربي، ١٩٦، ص. ٤-٢٦.

بالمر، مايكل. (١٩٩٥). حراس الخليج: تاريخ توسّع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣-١٩٩٢ (ترجمة نبيل زكي). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

بدران، ودودة. (١٩٩٤). "الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد". في محمد السيد سليم (محرر)، النظام العالمي الجديد. (ص. ٢٣-٥٩). القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

البدوي، محمد طه. (١٩٧٦). مدخل الى علم العلاقات الدولية. القاهرة: المكتب المصري الحديث.

برتس، فولكر. (١٩٩٧). نظام الصراع في الشرق الأوسط: المخاطر الملازمة لعملية التسوية. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق.

بيريس، شمعون. (١٩٩٤). الشرق الأوسط الجديد (ترجمة محمد حلمي عبدالحافظ). عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع.

ثرو، لستر (١٩٩٥) المتناطحون المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان واوربا وامريكا (ترجمة محمد فريد) أبوظبي مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

جيرتون، جيفري (١٩٩٣) السلام البارد أمريكا واليابان والمانيا والنضال من أجل البقاء (ترجمة حسن صبري) القاهرة مدبولي الصغير

حتي، ناصيف (١٩٨٧) القوى الخمس الكبرى والوطن العربي بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

راضي، أشرف (١٩٩٥) "التفاعلات العربية والتحولات الإقليمية: التفاعلات في إطار التجمعات العربية: أزمة المجلس الخليجي والإتحاد المغاربي". التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٤، ص ٢٠٣-٢١٤. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

السعدون، جاسم (١٩٩٢، يوليو). "المستقبل الإقتصادي في الخليج العربي". المستقبل العربي، ١٦١، ص ١٤-٢٨.

السيد سعيد، محمد. (١٩٩١، يناير). "نحو نظام عربي جديد بعد أزمة الخليج". كراسات إستراتيجية (عدد ٤). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

السيد سليم، محمد. (١٩٩٤). "الأشكال التاريخية للقطبية الواحدية". في محمد السيد سليم (محرر)، النظام العالمي الجديد (ص. ٩٣-١٢٧). القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

سيرل، مارسيل (١٩٩٢). أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد (ترجمة حسن نافعة). القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

صبحي، مجدي (١٩٩٥). "تعديل السياسات المالية لدول مجلس التعاون". التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٤، ص. ٣٣١-٣٣٦. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

فيجي، هاري وسوانسون، جيرالد. (١٩٩٣). الإفلاس ١٩٩٥: الإنهيار القادم لأمريكا (ترجمة محمد محمود دبور). عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع.

عبدالله، عبدالخالق (١٩٩٤، مارس). "النفط والنظام الإقليمي الخليجي". المستقبل العربي، ١٨١، ص. ٤-٣٨.

كنيدي، بول. (١٩٩٤). الإستعداد للقرن الواحد والعشرين (ترجمة مجدي نصيف). القاهرة: مكتبة مدبولي.

كوياما، كن. (١٩٩٧). "زيادة الطلب على الطاقة في الدول الآسيوية: الفرص والقيود أمام دول الخليج المصدرة للنفط". في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطاقة في الخليج: تحديات وتهديدات (ترجمة خليل حمّاد). (ص. ٧٣-١٠١). أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

لنش، مايكل. (١٩٩٧). "اقتصاديات النفط في الإتحاد السوفيتي السابق". في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطاقة في الخليج: تحديات وتهديدات (ترجمة خليل حمّاد). (ص. ١٣٥-١٨٨). أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق (شؤون الأوسط). (١٩٩٥). صدام الحضارات. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق.

مركز دراسات العالم الاسلامي. (١٩٩٢). حرب الخليج الثانية: النتائج والآثار. مالطا: مركز دراسات العالم الاسلامي.

المشاط، عبدالمنعم. (١٩٩٢). "أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي". في مركز دراسات العالم الإسلامي، حرب الخليج: النتائج والآثار. (ص. ٣٧-٨٧). مالطا: مركز العالم الإسلامي.

المكاوي، نهى. (١٩٩٤). "الدور الامريكي في النظام العالمي الجديد". في محمد السيد سليم (محرر)، النظام العالمي الجديد. (ص. ١٣١-١٦٧). القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول. (١٩٩٤). تقرير الأمين العام السنوي الحادي والعشرون. الكويت: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول.

منظمة الاقطار الغربية المصدرة للبترول. (١٩٩٥). تقرير الأمين العام السنوي الثاني والعشرون. الكويت: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول.

هاردي، روجر. (١٩٩٤). الجزيرة العربية بعد العاصفة: الإستقرار الداخلي لدول الخليج (ترجمة حسين موسى). بيروت: دار الكنوز الأدبية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Bahgat, Gawdat. (1993, Winter). "Privatization and Democratization in the Arab World: Is there a Connection?" The Journal of Social, Political, & Economic Studies. 18 (4), pp. 427-444.

Bahgat, Gawdat. (1997). The Future of the Gulf. Washington, DC: Scott-Townsend Publishers.

Barber, Benjamin. (1996). Jihad vs. Mc World. New York: Ballantine Books.

Bienefeld, Manfred. (1994). "The New World Order: Echoes of a New Imperialism". Third World Quarterly, 15 (1), pp. 31-48.

Bill, James. (1984, Fall). "Resurgent Islam in the Persian Gulf". Foreign Affairs. 63 (1). pp.

Bromley, Simon. (1991). American Hegemony and World Oil. University Park, PA: The Pennsylvania State University Press.

Cordesman, Anthony. (1997). US Forces in the Middle East: Resources and Capabilities. Boulder, CO: Westview.

Cox, Robert. (1993). "Gramsci, Hegemony and International Relations: An Essay in Method". In Stephen Gill (Ed.) Gramsci, Historical Materialism and International Relations (pp. 259-289). Cambridge, England: University of Cambridge Press.

Cox, Robert & Sinclair, Timothy. (1996). Approaches to World Order. Cambridge: Cambridge University Press.

Doran, Charles F. & Buck, Stephen W. (Eds.). (1991). The Gulf, Oil, & Global Security: Political & Economic Issues. Boulder & London: Lynne Rienner Publishers.

Drake, Laura. (1997, March). Hegemony and its Discontents. United States Policy Toward Iraq, Iran, Hamas, the Hezbollah and their Response. Toronto, Canada: Paper Presented at the 38th Annual Meeting of the International Studies Association, March 18-23, 1997.

Energy Information Administration (1994). International Energy Outlook. (Pittsburgh, PA: U.S. Govenment Printing Office).

Energy Information Administration (1995). International Energy Outlook. (Pittsburgh, PA: U.S. Govenment Printing Office).

Energy Information Administration, US Department of Energy. (1996, May). International Petroleum Statistics Report. Washington, DC: US Government Printing Office.

Gerges, Fawaz. (1996-97, Winter). "Washington's Misguided Iran Policy". Survival, 38 (4), pp. 5-15.

Gilpin, Robert (1981). War & Change in World Politics. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Goldstein, Joshua. (1988). Long Cycles: Prosperity and War in the Modern Age. New Haven, CN: Yale University Press.

Indyk, Martin. (1993, May 18). Address to the Soref Symposium. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy.

International Energy Agency. (1995). World Energy Outlook, 1995. Paris: Organization for Economic Cooperation and Development (OECD).

International Monetary Fund. (1990). Direction of Trade Statistics, Yearbook 1990. Washington, DC: Auther.

International Monetary Fund. (1995). Direction of Trade Statistics, Yearbook 1995. Washington, DC: Auther.

Ismael, T. (1986). International Relations of the Contemporary Middle East: A Study in World Politics. Syracuse, New York: Syracuse University Press.

Johar, Hasan A. (1989). West Erupoean Foreign Policy in the Arabian Gulf, 1971-1987: An Interdependence View. Tallahassee, FL: PhD Disserdation at The Florida State University.

Kennedy, Paul. (1989). The Rise and Fall of Great Powers. New York: Vintage Books.

Keohane, Robert. (1984). After Hegemony. Prinecton, NJ: Prinecton University Press.

Khavari, Farid A. (1990). Oil & Islam: The Ticking Bomb. Malibu, CA: Roundtable Publishing, Inc.

Lake, Anthony. (1994, March/April). "Confronting Backlash States". Foreign Affairs, 73 (2), pp. 45-55.

Litwak, R. & Wells, Jr., S. (Eds.). (1988). Superpower Competition and Security in the Third World. Cambridge, MA: Ballinger Publishing Company.

Mohammad, Abdullah. (1993, October). Hegemony and the Islamic World. Montgomry, AL: Paper Presented at the 1993 Annual Meeting of the International Studies Association-South, October 15-17, 1993.

Moller, Bjorn. (1997). Resolving the Security Dilemma in the Gulf Region. (The Emirates Occosinol Papers No. 9). Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research.

Mullings, Thomas. (1986, November/December). "The Security of Oil Supplies". Survival, 26 (8), pp. 509-523.

Rourke, John T. (1991). International Politics on the World Stage. Guilford, CN: The Dushkin Publishing Group, Inc.

Saikal, Amin. (1993-94, Fall/Winter). "The U.S. Approach to the Security of the Persian Gulf". The Iranian Journal of International Affairs. 5 (3/4), pp. 640-671.

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). (1993). World Armaments and Disarmaments SIPRI Yearbook 1993 . Oxford: Oxford University Press.

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). (1997). World Armaments, Disarmaments and International Security, SIPRI Yearbook 1997. Oxford: Oxford University Press.

Teitelbaum, Richard. (1995). "Your Last Big Pay in Oil". Fortune, 132 (9), pp. 88-104.

Tsebelis, George. (1990). Nasted Games: Rational Choice in Comparative Politics. Berkeley, CA: University of California Press.

Waltz, Kenneth. (1979). Theory of International Politics. New York: McGraw-Hill Publishing Compony.

Wiener, Jarrod. (1995, June). "Hegemonic Leadership: Naked Emperor of the worship of False Gods?" European Journal of International Relations, 1 (2), pp. .

ثالثاً: الصحف والمجلات:

صحيفة الأنباء، يومية، دولة الكويت.

صحيفة القبس، يومية، دولة الكويت.

صحيفة الرأي العام، يومية، دولة الكويت.

صحيفة الوطن، يومية، دولة الكويت.

صحيفة السياسة، يومية، دولة الكويت.

مجلة الطليعة، أسبوعية، دولة الكويت

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

النشاط والأهداف :

أنشىء المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الاهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية ، ثم امتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة . ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية ، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا ، وايضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر .

الدوريات والمطبوعات :

- **التقرير الاستراتيجي العربي** : تقرير سنوى برأس تحريره د. محمد السيد سعيد ، بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦ . وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢ ، ويشترك فى إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز . وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية : النظام الدولى والإقليمى ، النظام الإقليمى العربى ، جمهورية مصر العربية ، إلى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية .

- **كراسات استراتيجية** : سلسلة برأس تحريرها د. طه عبد العليم . صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥ . وتتوجه الكراسات إلى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى ، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها .

- **« ملف الأهرام الاستراتيجي »** ، شهرياً باللغة العربية .
- **« مختارات إسرائيلية »** ، شهرياً باللغة العربية .
- **الكتب والكتيبات** : أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية .

الإصدارات الجديدة :

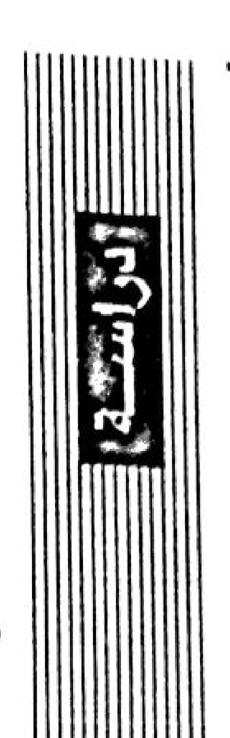
- **مجلة « الاقتصاد الدولى »** ، ربع سنوية باللغة العربية (تحت الإعداد) .
- **النشرة الإخبارية للمركز** ، باللغتين العربية والإنجليزية (تحت الإعداد) .

عضوية المركز :

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز ، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات ، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى ، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها . قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئات وخمسة آلاف جنيه للأفراد) .

هل هو حق فيتو جديد؟

دراسة فى الاتفاق المعدل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢



د. صلاح عبدالبديع شلبى

أستاذ القانون الدولي العام المساعد ورئيس قسم القانون العام

كلية الشريعة والقانون بدمنهور

في الوقت الذى يبحث فيه المجتمع الدولى عن مخرج من مشكلة الفيتو فى مجلس الأمن بالسعى نحو تعديل ميثاق الأمم المتحدة، للحد من تسلط الدول الكبرى أو بعضها على الأقل فى توجيه السياسة الدولية والتأثير على عمل الأمم المتحدة، فى هذا الوقت تفاجئنا الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنها تتبنى قرارا بتعديل الجزء الحادى عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة ١٩٨٢، بما يتيح للدول الكبرى ما قد يعد "حق فيتو جديد" فما حقيقة هذا الموضوع ولماذا تتبنى الجمعية العامة مثل هذا القرار؟

إن الجزء الحادى عشر من اتفاقية الأمم المتحدة يتعلق "بالمنطقة" الدولية لقاع البحر، وهى المنطقة التى قررت الاتفاقية أنها تراث مشترك للبشرية، وجعلت ثرواتها شركة فى المجتمع الدولى، وأقامت جهازا دوليا لاستخراج الثروات واقتسامها بين الدول جميعا، ولقد جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة ١٩٨٢ بأحكام تفصيلية عديدة فى هذا الشأن، ثم جاء الاتفاق الأخير الصادر بقرار الجمعية العامة رقم ٤٨/٢٦٣ ليعدل كثيراً من هذه الأحكام، ويجعلنا أمام سيطرة جديدة للدول الكبرى، ويضعنا أمام تساؤل هل هو حق فيتو آخر؟ وذلك بعد نظام التصويت الذى اتبعه مجلس السلطة الدولية، وإفراغ الجزء الحادى عشر من الاتفاقية من كثير من محتواه الذى كان يميل إلى جانب الدول النامية، وبصفة خاصة فى مسائل اتخاذ القرارات ونقل التكنولوجيا وعقود الاستثمار وتقديم المساعدات إلى الدول النامية.

والواقع أن المسألة التى تعالجها هذه الدراسة ذات أبعاد اقتصادية وقانونية وسياسية، ولعل أبرز تلك الأبعاد هو الاقتصادى، ففى الوقت الذى ظنت فيه الدول النامية أنها فى سبيل تحقيق نظام اقتصادى دولى جديد، يتيح لها المشاركة فى اقتسام الثروات الدولية العامة وفى مقدمتها الثروات الموجودة فى البحار، وذلك بتوقيعها لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة ١٩٨٢، وبصفة خاصة ما ورد فى الجزء الحادى عشر من الاتفاقية المتعلق "بالمنطقة الدولية لقاع البحر"، وبعد أن شعرت تلك الدول بنشوة النصر بتوقيع الاتفاقية، فوجئت بإحجام الدول الكبرى عن توقيعها أو التصديق عليها(١)، بل والخروج السافر على أحكامها، ثم جاء هذا الاتفاق الأخير المعدل ليصفى كثيرا من تلك

١- ورغم أنه وقع على الإتفاقية ١١٦ دولة فإن معظم هذه الدول كان من الدول النامية، ويدل على ذلك أن نصيبها من ميزانية الأمم المتحدة لا يتجاوز ٣٥٪.

راجع، اتفاقية قانون البحار والنظام الدولى الجديد، رينيه جان ديبوى، ترجمة محمد سيد عزب، مجلة العلم والمجتمع، =



المكاسب.

وفيما يلى نتناول دراسة الأحكام المتعلقة بالمنطقة فى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة ١٩٨٢، وما جاء به الاتفاق الجديد الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : أحكام المنطقة في اتفاقية ١٩٨٢.

المبحث الثانى : التطورات الجديدة .

المبحث الثالث : مضمون الاتفاق الجديد.

المبحث الأول

احكام المنطقة فى الاتفاقية

اولا. تعريف:

تعنى المنطقة The Area كما وردت فى المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة ١٩٨٢، قاع البحر والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية.

وفى عبارة أخرى، يمكن القول أنها تلك المساحات البحرية الموجودة فى أعالى البحار والتى ليست مياها داخلية أو بحرا إقليميا(٢) أو منطقة ملاصقة أو منطقة اقتصادية خالصة أو جرفا قاريا.

وقد كانت الدول حتى منتصف القرن العشرين تستخدم المحيطات بصفة أساسية لأغراض الصيد والملاحة، غير أنها بدأت فى الستينيات تقوم باستكشاف قاع البحر والمحيطات، ووجدت على أعماق بعيدة صخورا من الفوسفات وخام الحديد والمنجنيز والذهب والزيت والغاز الطبيعى(٣) والفحم وما يقارب ثلاثين معدنا وبتركيز يفوق المخزون الأرضى منها.

ومنذ سنة ١٩٧٩ كان تركيز العلماء على المخزون من الزنك والفضة والنحاس التى اكتشفت فى البحر الأحمر

=العدد ٥٣، السنة الرابعة عشرة، ديسمبر ١٩٨٣ فبراير ١٩٨٤، عن مجلة رسالة اليونسكو، ص ص ٩٤ – ٩٥.

٢- ويستبعد كذلك المياه الأرخبيلية والممرات والمضائق البحرية والقنوات.

٣- وفقا لأقل تقدير يوجد ١٣٪ من احتياطات الزيت والبترول فى المنطقة فضلا عن العديد من المعادن الهامة ذات القيمة الاستراتيجية والإقتصادية، د. أحمد أبو الوفا محمد، القانون الدولى للبحار، على ضوء أحكام المحاكم الدولية والوطنية وسلوك الدول واتفاقية ١٩٨٢، القاهرة: الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ١٩٨٩، ص٤١٧.

وشرق المحيط الهادى، وإن كانت الأبحاث قد أثبتت أن استخراج هذه المعادن يصادف مصاعب كبيرة، خاصة أن التقنية المستخدمة لاستخراج المعادن التى تكون على أعماق تزيد على ٥٠٠٠ متر تتطلب استثمارات ضخمة.

وقد بدأت منذ السبعينيات شركات كبرى - الكونسترتيوم الدولية - التى تمولها إلى جانب الولايات المتحدة دول أخرى مثل إنجلترا وألمانيا واليابان وكندا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا أو بعض الدول العربية، وذلك للقيام بعمليات تعدين فى قاع البحر.

وقد واكب ذلك المبادرة التى قام بها Arvid Pardo ممثل مالطة، مطالبا بإدراج بند فى جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة يتعلق بالاستخدامات السلمية لقاع البحر وسطح المحيط خارج حدود الولاية الوطنية، واقترح نظاما للإشراف الدولى على قاع البحر واعتباره "تراثا مشتركا للبشرية"، وأن يستخدم للأغراض السلمية دون غيرها.

ومفهوم "البشرية" هنا يسمو على المكان والزمان، فهو لا يميز بين البشر بسبب أوطانهم أو جنسياتهم، كما لا ينظر إلى جيل دون آخر فكما ينظر إلى الأجيال الحاضرة فإنه يتطلع إلى المستقبل، حيث يجب أن تصان وتدار الثروات الموجودة فى المنطقة لمصلحة هؤلاء جميعا(٤).

وقررت الجمعية العامة فى دورتها الثانية والعشرين سنة ١٩٦٧ إنشاء لجنة خاصة للاستخدامات السلمية لقاع البحر، وكانت مهمتها بصفة أساسية الإعداد لمؤتمر دولى جديد للأمم المتحدة لقانون البحار، وكان من ثمار ذلك أن صدر القرار رقم ٢٥٧٤ فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٩، الذى طالب الدول وهيئاتها والأشخاص التابعين لها بالإقلاع عن أى نشاط لاستغلال موارد قاع البحر خارج حدود الولاية الوطنية، حتى يتم إقامة نظام دولى لذلك، و عدم الاعتراف بأى اعتداء على أى جزء من هذه المناطق أو مواردها.

وقد جاءت هذه المبادىء(٥) فى الإعلان الذى أصدرته الجمعية العامة فى دورتها الخامسة والعشرين بالقرار رقم ٢٧٤٩ فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٠، وتقرر على أساس هذه المبادىء، أن النظام الدولى المطبق على المنطقة بما فى ذلك الآلية الدولية المناسبة لتنفيذ نصوصه، يجب أن يتم من خلال معاهدة دولية ذات صفة عالمية، إلا أن الخلاف بين أعضاء اللجنة لم يمكنهم من صياغة هذه الاتفاقية، فقد رأت الدول الكبرى التى تملك الإمكانيات ولديها التكنولوجيا اللازمة لاستكشاف واستغلال قاع البحر، أن يكون لها احتكار الوصول إلى هذه الموارد، فادعت أن مبدأ "التراث المشترك للبشرية" يتضمن حرية الوصول إلى موارد قاع البحر واستغلالها على أساس حرية أعالى البحار.

وفى الوقت ذاته قررت الدول النامية أنه وفقا لمفهوم التراث المشترك، فيجب أن تستغل موارد قاع البحر تحت إشراف منظمة دولية خاصة تقوم باستخراج الموارد وبيع المنتجات من خلال جهازها الإنتاجى، المؤسسة En-terprise، وتوزع الناتج مع إيلاء أهمية خاصة لمصالح الدول النامية، وهو ما يعد أساسا لقيام نظام اقتصادى دولى جديد.

وقد تصارعت هاتان النظريتان فى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، وانتهى الأمر مؤقتا، بتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢ التى وضعت قواعد جديدة لاستكشاف واستغلال الموارد فى المنطقة.

ثانيا. المبادئ العامة لاستغلال المنطقة :

نعرض هنا بإيجاز لأهم تلك المبادىء :

أ- تجرى التفرقة بين المنطقة التى تشمل قيعان البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية وبين المياه التى تعلو المنطقة أو الحيز الجوى فوق تلك المياه، حيث يبقى لتلك المياه نظامها القانونى الخاص بها والحريات التقليدية المقررة فى أعالى البحار(٦).

ب- المنطقة ومواردها تراث مشترك للبشرية(٧)، وكان الفقه قد انقسم بشأن قيعان البحار والمحيطات إلى وجهتى نظر، تقرر إحداهما أن قيعان البحار والمحيطات ليست إلا مالا مباحا، لا مالك له Res Nullius بينما تقرر وجهة النظر الثانية، أنها مال مشترك Res Comunis ومقتضى التكييف الأول أن الاستيلاء على أجزاء من تلك القيعان لا يتعارض مع مبدأ حرية أعالى البحار، بينما يقتضى التكييف الثانى عكس ذلك، واستنادا إلى أن فرض السيادة الوطنية يجب أن يقترن بحيازة فعالة لتلك الأجزاء على نحو ما هو مطلوب بالنسبة للأقاليم اليابسة.

جـ- ليس لأى دولة أن تدعى أو تمارس السيادة أو

٤- رينيه جان دبيوى، المرجع السابق، ص٩٠.

٥- راجع، د. أحمد أبو الوفا محمد، القانون الدولى للبحار على ضوء أحكام المحاكم الدولية والوطنية وسلوك الدول واتفاقية ١٩٨٢، القاهرة : الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ١٩٨٨-١٩٨٩، ص ص٤١٧ - ٤١٩.

٦- م ١٣٥.

٧- م ١٣٦.

الحقوق السيادية على أى جزء من المنطقة أو مواردها، وليس لأى دولة أو شخص طبيعى أو اعتبارى الاستيلاء على ملكية أى جزء من المنطقة، ولن يعترف بأى ادعاء أو ممارسة من هذا القبيل للسيادة أو الحقوق السيادية ولا بمثل هذا الاستيلاء(٨).

د- جميع الحقوق فى موارد المنطقة ثابتة للبشرية جمعاء التى تعمل السلطة بالنيابة عنها، وهذه الموارد لا يمكن النزول عنها.

هـ- تهيىء السلطة لاقتسام الفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من المنطقة اقتساما منصفا عن طريق آلية مناسبة(٩).

و- تلتزم الدول بأحكام القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة وهذه الاتفاقية، المتعلقة بصيانة السلم والأمن والنهوض بالتعاون الدولى والتفاهم المتبادل(١٠).

ز- تجرى الأنشطة فى المنطقة لصالح الإنسانية جمعاء بصرف النظر عن الموقع الجغرافى للدول، ساحلية كانت أم غير ساحلية، مع إيلاء أهمية خاصة لمصالح واحتياجات الدول النامية والشعوب التى لم تنل استقلالها الكامل أو غيره من أوضاع الحكم الذاتى التى تعترف بها الأمم المتحدة، وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د-١٥) وسائر قراراتها الأخرى ذات الصلة(١١).

ح- تكون المنطقة مفتوحة لاستخدامها للأغراض السلمية دون غيرها من قبل جميع الدول، ساحلية كانت أم غير ساحلية دون تمييز(١٢)، ويثير ذلك مسألة وضع الأسلحة فوق قاع المنطقة أو بمياه أعالى البحار، فإذا كان الأمر قد حسم بالنسبة للمنطقة حيث لا يجوز التسليم للدول بحق وضع الأسلحة التقليدية على سبيل المثال فوق قاع المنطقة أو فى باطن تربتها، إلا أنه فيما يتعلق بأعالى البحار فقد أثيرت المناقشات حول تخصيصها للأغراض السلمية وعدم وضع الأسلحة وتحريم المناورات البحرية وتجارب إطلاق الصواريخ فى أعالى البحار، بينما يذهب الرأى الذى نرجحه أن مقتضى ذلك هو تحريم استخدام أعالى البحار مسرحا للعمليات الحربية أو ميدانا للمناورات البحرية، نظرا لتخصيصها للأغراض السلمية(١٣).

ط- تجرى الأنشطة فى المنطقة، فيما يتعلق بالموارد الممتدة عبر حدود الولاية الوطنية، مع إيلاء المراعاة الواجبة للحقوق والمصالح المشروعة لأى دولة ساحلية تمتد تلك المكامن عبر ولايتها(١٤).

ى- تجرى مع الدول المعنية مشاورات تشمل نظاما للإخطار المسبق، بغية تفادى التعدى على تلك الحقوق والمصالح، وفى الحالات التى يمكن أن تؤدى فيها الأنشطة فى المنطقة إلى استغلال موارد واقعة داخل الولاية الوطنية، يشترط الحصول على موافقة مسبقة من الدول الساحلية المعنية.

وقد جرى الربط بين استغلال موارد المنطقة والتنمية الاقتصادية الدولية بوجه عام، ويتضح ذلك من ديباجة المعاهدة ومن نص المادة ١٥٠ والتى تقضى بأن يتم القيام بالأنشطة فى المنطقة على نحو يدعم التنمية السلمية للاقتصاد العالمى والنمو المتوازن للتجارة الدولية، وينهض بالتعاون الدولى من أجل التنمية الشاملة لجميع البلدان وبخاصة الدول النامية

ثالثا، الجهاز الدولى لاستغلال المنطقة (السلطة وأجهزتها) :

"السلطة" هى الجهاز المنظم الذى يقوم الأطراف عن طريقه بتنظيم الأنشطة ورقابتها بصورة خاصة بغية إدارة موارد المنطقة، وتكون الدول الأطراف جميعا أعضاء فيها بحكم الواقع، ومقرها جامايكا، ولها أن تنشىء من المراكز أو المكاتب الإقليمية ما تراه لازما لممارسة وظائفها(١٥).

أ- وتحدد الاتفاقية وظائف السلطة بحيث تكون لها صلاحيات طارئة تنسجم مع وظائفها الرئيسية(١٦).

ب- تقوم السلطة على مبدأ المساواة فى السيادة بين الأعضاء وعليهم الوفاء بحسن نية بالالتزامات التى تحملوا بها، من أجل ضمان تمتعهم جميعا بالحقوق والفوائد الناجمة عن العضوية.

جـ- وتتكون هذه "السلطة" التى أنشأتها الاتفاقية للإشراف على استغلال ثروات قاع البحر فى المنطقة من الأجهزة التالية :

٨- م ١/١٣٧.
٩- م ٢/١٤٠.
١٠- م ١٣٨.
١١- م ١/١٤٠.
١٢- م ١٤١.
١٣- م ٨٨.
١٤- م ٢،/١٤٢
١٥- م ١/١٥٣، م ١٥٦، م ١/١٥٧.
١٦- م ٢/١٥٧.

١-جمعية ٢- مجلس ٣- أمانة ٤- المؤسسة

د- كما منحت الاتفاقية حق إنشاء لجان أو هيئات فرعية حسبما يلزم لتأدية أعمال السلطة .

(١) الجمعية :

وهى الجهاز العام للسلطة وتتكون من كافة الدول الأعضاء فى الإتفاقية، ولها وضع السياسة العامة بشأن أى مسألة أو أمر يقع فى اختصاص المنظمة، ولها كذلك الإشراف على كافة الأجهزة الأخرى فى المنظمة، ويمثل كل دولة ممثل واحد فى الجمعية ويجوز أن يرافقه ممثلون مناوبون ومستشارون.

وتعقد الجمعية دورة عادية سنوية، كما تعقد دورات استثنائية إذا رأت ذلك أو بناء على طلب المجلس أو أغلبية السلطة وبناء على دعوة الأمين العام، وتكون اجتماعات الجمعية صحيحة إذا حضرها نصف عدد الأعضاء.

وتقوم الجمعية على مبدأ المساواة فى التصويت بين جميع الدول الأعضاء، وقد ميزت الاتفاقية بين المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية فيما يتعلق بالنصاب اللازم لاتخاذ القرارات، فالأولى يلزم لها ثلثا عدد الأصوات وتكفى الأغلبية البسيطة بالنسبة للثانية، ولم تضع الجمعية معيارا للتفرقة بين الأمور الإجرائية والأمور الموضوعية، وترك تحديد ذلك لقرار من الجمعية بأغلبية الثلثين.

(٢) المجلس :

وهو الجهاز التنفيذى فى السلطة ويتألف من ٣٦ عضوا ينتخبون بمعرفة الجمعية على النحو التالى :

أ- ثمانية عشر عضوا ينتخبون على أساس التوازن بين عضوية الدول النامية والدول المتقدمة، وضمان التوزيع الجغرافى العادل للمقاعد فى المجلس ككل، وعلى أساس تمثيل كل منطقة جغرافية بعضو واحد على الأقل، والمناطق الجغرافية المحددة هنا هى، آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية، وأوروبا الغربية ودول أخرى(١٧).

ب- أربعة أعضاء يتوافر فيهم أحد شرطين، استهلاك أكثر من ٣٪ من مجموع الاستهلاك العالمى من السلع الأساسية المنتجة من فئات المعادن التى تستخرج من المنطقة، أو استيراد أكثر من النسبة ذاتها من مجموع المستهلك العالمى من هذه السلع(١٨)

جـ- أربعة أعضاء من بين أكثر ثمانى دول لها أكبر استثمارات فى التحضير للأنشطة فى المنطقة وفى إجرائها إما مباشرة أو عن طريق رعاياها، ويجب أن تكون منها دولة من دول ما كان يعرف وقتئذ بدول أوروبا الشرقية على الأقل(١٩).

د- أربعة أعضاء من بين الدول التى تعتبر - على أساس الإنتاج فى المناطق الواقعة تحت ولايتها - مصدرة رئيسية صافية لفئات المعادن التى تستخرج من المنطقة، بما فيها على الأقل دولتان ناميتان يكون لصادراتها من هذه المعادن تأثير كبير على اقتصادياتها(٢٠).

هـ- ستة أعضاء من بين الدول النامية التى تمثل مصالح خاصة، وهى الدول ذات الأعداد الكبيرة من السكان، الدول غير الساحلية أو المتضررة جغرافيا والدول المستوردة الرئيسية لفئات المعادن التى تستخرج من المنطقة، والدول التى تعد منتجة محتملة لهذه المعادن، والدول الأقل نموا(٢١).

- ومدة العضوية فى المجلس أربع سنوات، ويجوز إعادة انتخاب من انتهت عضويتهم، ويعقد المجلس ثلاثة اجتماعات كل عام فى مقر السلطة بجاميكا وتشكل أغلبية الأعضاء نصابا قانونيا للاجتماع، ويكون لكل عضو صوت واحد.

- ويجوز لأى عضو فى السلطة غير ممثل فى المجلس أن يرسل مندوبا عنه فى اجتماعات المجلس ولا يكون له حق التصويت.

- ونظام التصويت فى المجلس يقوم على التفرقة بين المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية، حيث يكفى الأغلبية البسيطة فى المسائل الإجرائية، أما الموضوعية فتختلف الأغلبية المطلوبة باختلاف الموضوع المطروح على المجلس حيث تكون الثلثين فى بعض المسائل وثلاثة أرباع فى مسائل أخرى، كما تصدر القرارات فى بعض المسائل بتوافق الآراء، فى غضون ١٤ يوما، وإلا تشكل فى غضون ثلاثة

١٧- وهذه الدول هى: الارجنتين، النمسا، كوبا، مصر، ايطاليا، كينيا، ماليزيا، ناميبيا، هولندا، براجواى، الفلبين، بولندا، جمهورية كوريا، السنغال، جنوب إفريقيا، السودان، تنزانيا، أوكرانيا.
راجع . Press Release SEA/1542, 24 March 1997

١٨- ويرجع فى ذلك إلى الإحصائيات خلال السنوات الخمس الأخيرة، ويشترط فى كل الأحوال أن تكون من بين هذه الدول دولة واحدة على الأقل من أوروبا الشرقية، وهذه الدول هى فى الوقت الحاضر: اليابان، روسيا الاتحادية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة. المرجع السابق ، نفس الموضع.

١٩- وهذه الدول هى: الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند. المرجع السابق، ص٢.

٢٠- هذه الدول هى فى الوقت الحاضر :استراليا، شيلى، اندونيسيا، زامبيا. المرجع السابق، نفس الموضع.

٢١- وهذه الدول هى فى الوقت الحاضر: بنجلاديش، البرازيل، الكاميرون، نيجيريا، عمان، ترينداد وتوباجو.

أيام لجنة توفيق تتألف مما لا يزيد عن ٩ أعضاء من المجلس برئاسة رئيسه حيث تقوم بعملها في غضون ١٤ يوما(٢٢).

(٣) الأمانة :

وهي تقوم بالعمل الإداري في السلطة ويرأسها أمين عام ومعه مجموعة من الموظفين يتمتعون بالصفة الدولية والحصانات والمزايا الدولية.

(٤) المؤسسة :

هي الهيئة التي تقوم بالأنشطة في المنطقة بصورة مباشرة، كما تقوم بنقل المعادن المستخرجة من المنطقة وتجهيزها وتسويقها.

والمؤسسة هيئة مستقلة، بمعنى أن الأعضاء في السلطة لا يتحملون المسئولية عن أعمال هذه المؤسسة أو التزاماتها، وهناك إدارة خاصة للمؤسسة تتكون من مجلس إدارة ومدير عام والجهاز اللازم لممارسة وظائفها من الموظفين.

(٥) مجلس الإدارة :

يتألف مجلس الإدارة من ١٥ عضوا تنتخبهم الجمعية بناء على توصية المجلس، ويراعى في الانتخاب مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، والحاجة إلى أعلى مستوى من الكفاءة من أجل ضمان استمرار قيام المؤسسة بعملها بنجاح، ومدة العضوية في مجلس الإدارة أربع سنوات ويحظر إعادة انتخاب من انتهت عضويتهم، ويفضل التناوب في شغل العضوية بين الدول، ويتصرف أعضاء المجلس بصفتهم الشخصية، لذا يحظر عليهم أن يلتمسوا أو يقبلوا تعليمات حكومية في قيامهم بواجباتهم.

ومجلس الإدارة جهاز دائم الانعقاد حتى يتسنى له مزاولة أعمال السلطة، ويكفي توافر ثلثي الأعضاء لصحة الاجتماع، ولكل دولة صوت واحد وتصدر القرارات بالأغلبية ويقوم مجلس الإدارة بتوجيه عمل المؤسسة ويعمل على تحقيق مقاصدها.

وإذا كانت الاتفاقية قد راعت الاعتبار الجغرافي والمصالح المختلفة في تكوين المجلس، وهو الجهاز التنفيذي للسلطة كما لاحظنا فيما سبق، إلا أنه يقال بحق (٢٣) أن النص أعطى وجودا أكبر للدول الكبرى في المجلس بحكم كونها هي الأكثر استهلاكا واستيرادا وإنتاجا، مما يعني احتمال التحيز لصالحها في المجلس، بينما تقرر الدول الكبرى أن هذه النصوص لا تضمن وجودا دائما لها في المجلس.

المبحث الثاني

التطورات الجديدة

أولا. تأجيل تطبيق الاتفاقية :

كنا قد أشرنا إلى الخلاف الذي ثار بين الدول النامية والدول المتقدمة حول مفهوم التراث المشترك، وتأثير ذلك على مصالح الدول النامية ورغبة الدول المتقدمة في السيطرة على موارد قاع البحر خارج نطاق الولاية الوطنية، تحت دعوى حرية أعالي البحار، وأن الأمر قد انتهى مؤقتا - بانتصار وجهة نظر الدول النامية، حيث تم توقيع الاتفاقية في ١٠ ديسمبر ١٩٨٢. وقد تضمن الفصل الحادي عشر منها قواعد جديدة لاستكشاف واستغلال الموارد في المنطقة التي تخرج عن ولاية أي دولة، وعلى النحو الذي أشرنا إليه من قبل.

ولكن الاتفاقية وقعت بموافقة ١٣٠ دولة وكيان من غير الدول وصوت ضدها أربعة أعضاء فقط هم : الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وفنزويلا وإسرائيل ، وامتنعت عن التصويت سبع عشرة دولة من الدول الصناعية ، وإذا كانت الدول المعترضة قليلة العدد ، إلا أنها بثقلها العلمي والتكنولوجي وما لديها من إمكانيات مادية قد هددت فعالية الاتفاقية وجدواها .

وقد ظلت الاتفاقية موضع اعتراض من الدول الصناعية المتقدمة، على الرغم من أن مكاسب الدول النامية لم تكن كبيرة، وأصرت الدول المتقدمة على موقفها، وحتى فبراير ١٩٨٧ كانت هناك ٣٢ دولة فقط قد صدقت على الاتفاقية من بين ١٥٩ دولة وقعت عليها، مما حال دون نفاذها، وأعلنت دول عديدة من بينها فرنسا واليابان وإيطاليا وهولندا وبلجيكا رفضها التصديق عليها.

وبينما رفضت بعض الدول تطبيق مفهوم التراث المشترك على قاع البحر(٢٤)، رغبت بعض الدول المتقدمة أن يكون لها أولوية في استكشاف واستغلال ثروات المنطقة، وأن يكون لها كذلك وضع مميز في "السلطة" التي تتولى الإشراف على قاع البحر وإصدار القرارات في "المؤسسة" وهي الجهاز العامل في السلطة، وبصفة خاصة بعد التطورات الهامة التي حدثت في النظام الدولي في حقبة الثمانينيات والتسعينيات .

ثانيا. اللجنة التحضيرية والأنشطة الرائدة :

منذ البداية كانت الأمم المتحدة قد لاحظت أنه ستمر سنوات طويلة حتى يتم نفاذ الاتفاقية، مع مراعاة أن دولا

٢٢- د. أحمد أبو الوفا محمد، المرجع السابق، ص ٤٥٨.

٢٣- أ.د. جعفر عبد السلام، مبادىء القانون الدولي العام، ط ٢، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٦، ص ٥٩٤.

24-Robert A. Goldwin"Le Droit De La Mer: Senscommun Contre Patrimoine Commun "R.J.D.I.P.,Tome 89, 1985/3,P.737.

عديدة أنفقت ثروات ضخمة فى أنشطة قاع البحر خارج الجرف القارى، لذا فقد أصدر مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار قرارين فى ديسمبر ١٩٨٢.

- القرار الأول يتعلق بإنشاء لجنة تحضيرية لسلطة قاع البحر ومحكمة قانون البحار.

- القرار الثانى يتعلق بالاستثمار التحضيرى فى الأنشطة الرائدة ٠

ووفقا للقرار الأول عدلت اللجنة التحضيرية من بعض نصوص السلطة، كما حدد القرار الثانى جدولا للأنشطة الرائدة فى المنطقة لاستكشاف مخزون المعادن واستغلالها، ليس للأغراض تجارية ولكن بهدف إيجاد تكنولوجيا خاصة، ويعطى القرار الثانى لثلاث مجموعات من الدول فرصة اشتراك مؤسساتها الحكومية وأشخاصها الطبيعية أو المعنوية فى الأنشطة الرائدة وهذه المجموعات الثلاث هى :

المجموعة الأولى وتشمل فرنسا، الهند، اليابان، الاتحاد السوفيتى ٠

المجموعة الثانية وتشمل أربع هيئات دولية ذات تمويل بلجيكى، بريطانى، كندى، ألمانى، إيطالى، أمريكى، هولندى، وياباني.

المجموعة الثالثة وتشمل أى دولة نامية.

ويمكن أن يمارس هذا الحق أو فرصة المشاركة المشار إليها بشرطين :

أ- أن تكون الدولة المعنية موقعة على الاتفاقية.

ب- أن تكون قد أنفقت فيما قبل يناير ١٩٨٣، ٣٠ مليون دولار على الأقل في الأنشطة الرائدة ٠

وكان الموعد النهائى للدول النامية فى أول يناير ١٩٨٥، ولكن الدورة الرابعة للجنة التحضيرية جعلت هذا الموعد هو نفاذ الاتفاقية ٠

ثالثا : الاتفاق السرى :

وفى ربيع ١٩٨٣ بدأت اللجنة التحضيرية عملها واشترك فيها حوالى ١٠٠ دولة وعشرة مراقبين من الدول والمنظمات الدولية التى لم تكن وقعت الاتفاقية، وكان بين المسائل الأكثر أهمية فى هذا الشأن، وضع قواعد تسجيل المستثمرين الرواد وتناول البيانات وسريتها، وفى هذه الأثناء توصلت تقارير تفيد أن بعض الدول الغربية وصلت إلى اتفاق سرى مع شركات أمريكية لتقتسم معها المناطق الواعدة فى قاع البحر، وانطلاقا من هذا الاتفاق، فإن سبع دول مشتركة فى عمل اللجنة التحضيرية هى بريطانيا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، وهى دول لم تكن وقعت الاتفاقية بالإضافة إلى اليابان وفرنسا وهولندا وهى دول موقعة عليها، قامت جميعا بالاعتراض على مشروع قواعد تسجيل المستثمرين الرواد وتناول البيانات.

رابعا. التفاهم المؤقت والأمر الواقع :

فى ٣ أغسطس ١٩٨٤ وقعت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا واليابان وهولندا، اتفاقا سمى "التفاهم المؤقت" وهو يهدف إلى إضفاء المشروعية على اتفاقى مايو وديسمبر ١٩٨٣ السريين لهذه الدول لاقتسام مناطق قاع البحر بينها، وكذلك عملية الاستغلال غير المنضبط لموارد قاع البحر من جانب التكتلات الدولية Consortiums التابعة لهم.

وعقب ذلك قامت الولايات المتحدة بإعطاء تصاريح فى سنتى ١٩٨٤، ١٩٨٥ لأربع تكتلات "كونستيريوم" تضمن لها حقوقا خالصة في مناطق قاع البحر في المحيط الهادى ويسمح الاتفاق لها بالبدء فى الاستغلال الصناعى لهذه المناطق في سنة ١٩٨٨ ، وهى بذلك تحاول وضع المجتمع الدولى أمام أمر واقع جديد مخالف للاتفاقية ٠

وقد أدانت دول مجموعة السبع والسبعين هذا التفاهم المؤقت فى أغسطس سنة ١٩٨٤، وأصدرت اللجنة التحضيرية فى أغسطس ١٩٨٥ وفى إبريل ١٩٨٦ إعلانين(٢٥) بعدم الاعتراف بأى دعاوى أو اتفاقات أو تصرفات تتعلق بقاع البحر وموارده، إذا لم تكن طبقا للاتفاقية وخارج نطاق اللجنة التحضيرية، بما فى ذلك إصدار التصاريح المشار إليها، والاعتراض على أى دعوى أو اتفاق أو تصرف يجعل تلك الحقوق مشروعة، وإبطالها جميعا.

خامسا. تراجع الدول النامية :

تمثل الحرب العراقية الإيرانية ووصول جورباتشوف إلى الحكم سنة ١٩٨٥ وإعلانه سياسة المصارحة وإعادة البناء وتخلى الاتحاد السوفيتى عن مناصرة حلفائه، وانتهاء الحرب الباردة وانهيار سور برلين فى ٩ نوفمبر ١٩٨٩ وتفكك الاتحاد السوفيتى نفسه وزيادة مديونية العالم الثالث، العوامل التى تلك جميعا قد غيرت بطريقة جوهرية من أوضاع القوة فى العالم، وظهرت السيادة لمبادىء اقتصاديات السوق وتفتت وحدة دول عدم الانحياز أو الدول النامية، وأصبح العالم لا ينقسم إلى معسكرين شرقى وغربى، ولكن ينقسم إلى دول متقدمة وأخرى نامية أو شمال وجنوب، و بينما استطاعت دول الشمال أن تجمع شملها فى اتحادات سياسية واقتصادية، فإن دول الجنوب قد تفرقت

25- Documents, LOS/PCN /72 of sept. 2 1985 ; LOS /PCN /L /29 of April 4, 1986.

شيما وأحزابا، وثبت أنها ستفقد كل ميزة حصلت عليها أو كان المأمول أن تحصل عليها فى قانون البحار، وإزاء ذلك وجدت الأمم المتحدة أنه من الضرورى أن تتدخل.

سادسا، مبادرة الأمين العام:

ففى يوليو ١٩٩٠ أعلن بيريز دى كويلار سكرتير عام الأمم المتحدة الأسبق مبادرته بإجراء مشاورات غير رسمية تهدف إلى تحقيق مشاركة عالمية فى اتفاقية قانون البحار، وفى ١٩٩٢ وافق السكرتير العام السابق بطرس غالى على استمرار المشاورات، وعقدت الدول المشاركة فيما بين ١٩٩٠ - ١٩٩٤ خمسة عشر اجتماعا، وتم التعرف على تسع مسائل هامة لمجموعة الدول المتقدمة، تم الوصول إلى حلول تفصيلية فى ستة منها ، واكتُفى بمبادىء عامة فى ثلاثة موضوعات، ويعد هذا الاتفاق الأولى بين الدول المتقدمة والدول النامية تم توسعة المشاورات فى ١٩٩٢ لكل أعضاء الأمم المتحدة، حيث شاركت فى الاجتماعات الباقية ما بين ٧٥ إلى ٩٠ دولة.

وبعد مداولات ومشاورات مكثفة اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٨ يوليو ١٩٩٤ وأصدرت القرار رقم ٤٨/٢٦٣ بأغلبية ١٢١ صوتا لصالح القرار وعدم المعارضة وامتناع سبع دول عن التصويت(٢٦)، ووافق القرار على الاتفاق التنفيذى، واتفاق شبكة عمل مع ملاحق مساعدة، والإجراء المقترح لتسهيل قبول الدول التى صدقت بالفعل أو انضمت إلى الاتفاقية، وخول السكرتير العام سلطة إجراء الترتيبات اللازمة، وقد فُتح الاتفاق للتوقيع عليه في ٢٩ يوليو، وتم التوقيع عليه من ٥٠ دولة بما فى ذلك ١٨ دولة نامية سبق لها التوقيع والتصديق على الاتفاقية، ١٨ دولة متقدمة منها الولايات المتحدة الأمريكية وكل دول الاتحاد الأوروبى واليابان وكندا واستراليا، ووقعت الدول المتقدمة على الاتفاق بشرط التصديق عليه، وهكذا أجلت تنفيذه.

ومع ذلك، فإن الاتفاق يسرى مؤقتا طبقا لترتيبات تمت الموافقة عليها فى الجمعية العامة.

سابعا: نفاذ الاتفاق:

أعاد قرار الجمعية العامة رقم ٤٨/٢٦٣ التأكيد على أن موارد المنطقة تراث مشترك للبشرية، وأن التغيرات الجوهرية الاقتصادية والسياسية والاعتماد المتزايد على مبادىء السوق قد استلزمت إعادة تقييم بعض جوانب نظام "المنطقة" ومواردها، وقد تبنى القرار المبادىء الآتية :

أ- أن الاتفاق سوف يفسر ويطبق مع الجزء الحادى عشر من الاتفاقية(٢٧) باعتبارهما وحدة واحدة - كوثيقة منفردة، وفى حالة النزاع بينهما يرجح الاتفاق على الجزء الحادى عشر(٢٨).

ب- أن تصديق الدول فيما بعد أو انضمامها أو التأكيد على الاتفاقية من المنظمات الدولية (مثل الجماعة الأوروبية) سوف يعنى موافقة على الالتزام بالاتفاق(٢٩).

جـ- أن الدول والهيئات يمكن أن تعبر عن الالتزام بالاتفاق ما لم تكن قد عبرت من قبل أو تعبر الآن عن التزامها بالاتفاقية(٣٠).

د- أن الدول التي توافق على إصدار الاتفاق سوف تقلع عن أى تصرف يؤثر على الهدف أو الغرض منه.

هـ- يمكن أن تمول النفقات الإدارية للسلطة الدولية لقاع البحر من خلال ميزانية الأمم المتحدة وحتى نهاية السنة التالية للسنة التى يدخل الاتفاق فيها حيز التنفيذ(٣١).

و- وحثت الجمعية العامة للأمم المتحدة كل الدول والهيئات المؤهلة للتوقيع على الاتفاقية أن توافق على التطبيق المؤقت للاتفاق منذ ١٦ نوفمبر ١٩٩٤ وهو تاريخ نفاذ الاتفاقية، وأن تعبر عن الالتزام بالاتفاق فى أقرب فرصة ممكنة(٣٢).

ز- ويشترط لدخول الاتفاق حيز النفاذ مرور ثلاثين يوما على موافقة ٤٠ دولة على الالتزام به، ويشرطين :

١- أن تشمل هذه الدول سبع على الأقل، وهى بلجيكا وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإيطاليا واليابان وهولندا والاتحاد الروسى والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، ولحقها فيما بعد دول مجموعة شرق أوربا ودول أخرى.

٢- أن تكون من بينها خمس دول على الأقل من الدول متقدمة النمو (قادرة على دفع نسبة كبيرة من النفقات

٢٦- هى كولومبيا ونيكاراجوا وبنما وبيرو وروسيا الإتحادية وتايلاند وفنزويلا.
I.L.M.Vol.33-5, September 1994, p1309.

٢٧- الجزء الحادى عشر من الاتفاقية يشمل المواد من ٣٠٩-٣١٩.

٢٨- م ١/٢.

٢٩- م ١/٤.

٣٠- م ٢/٤.

٣١- الملحق، قسم ١٤/١.

٣٢- من الجدير بالذكر أن مصر انضمت إلى الاتفاقية فى ٢٦ أغسطس ١٩٨٣ وإلى الاتفاق فى ٢٢ مارس ١٩٩٥ بينما وقعت الولايات المتحدة على الاتفاق فى ٢٩ يوليو ١٩٩٤ وتتمتع بعضوية مؤقتة فى السلطة حتى ١٦ نوفمبر ١٩٩٨.
LAW OF THE SEA , Bulletin No. 34 , U N - New York - 1997 .

للسلطة الجديدة).

ثامنا: النفاذ المؤقت:

ينص الاتفاق(٣٣) على تطبيقه ونفاذه المؤقت بين الدول التي تستوفى الشروط الآتية :

١- أى دولة وافقت على إصدار الاتفاق فى الجمعية العامة ما لم تخطر السكرتير العام للأمم المتحدة قبل ١٦ نوفمبر ١٩٩٤ أنها سوف لا تطبق الاتفاق أو تعلق ذلك التطبيق على التوقيع أو الإخطار الكتابى.

٢- أى دولة وقعت الاتفاق ما لم تخطر السكرتير العام للأمم المتحدة كتابة فى ذلك الوقت أنها لن تطبق الاتفاق مؤقتا.

٣- أى دولة وافقت على التطبيق المؤقت للاتفاق بإخطار السكرتير العام للأمم المتحدة كتابة.

٤- أى دولة تنضم للاتفاق.

وهكذا فيمكن للدول أن تصبح طرفا مؤقتا فى الاتفاق ببساطة بالتصويت لصالحه فى الجمعية العامة أو توقيعه أو إرسال إخطار إلى السكرتير العام للأمم المتحدة أو الانضمام إليه بدلا من التوقيع.

وينتهى النفاذ المؤقت عند النفاذ النهائى أو فى ١٦ نوفمبر ١٩٩٨ أيهما أقرب(٣٤).

وحتى بعد نفاذ الاتفاق فإن الدول التى تطبقه مؤقتا قد تستمر فى المشاركة كعضو مؤقت فى السلطة، بمجرد إخطار السكرتير العام للأمم المتحدة أنها ترغب فى استمرار عضويتها المؤقتة، وهذه العضوية تنتهى فى ١٦ نوفمبر ١٩٩٦ أو قبل ذلك إذا أصبحت الدولة ملزمة بالاتفاق والاتفاقية.

وحتى هذا الموعد ليس نهائيا، حيث أن المجلس يستطيع أن يمد العضوية المؤقتة لفترة أخرى أو فترات لا تزيد فى مجموعها عن سنتين إذا اقتنع المجلس أن الدولة المعنية بذلت جهدا بحسن نية لتصبح عضوا فى الاتفاق والاتفاقية، ويمكن فى ظروف مشابهة أن تمتد العضوية المؤقتة بمعرفة المجلس إلى ١٦ نوفمبر ١٩٩٨ إذا دخل الاتفاق حيز النفاذ بعد ١٦ نوفمبر ١٩٩٦.

ويلتزم الأعضاء المؤقتون بتطبيق الجزء الحادى عشر من الاتفاقية والاتفاق طبقا لقوانينهم وأنظمتهم الداخلية، ويكون لهم نفس حقوق رعاية الاستكشافات والالتزام بالمساهمة فى الميزانية الإدارية للسلطة، وإذا لم يساهموا فإن عضويتهم المؤقتة تنتهى، وينتهى عقد الاستكشاف عندما تنتهى هذه العضوية .

المبحث الثالث

مضمون الاتفاق الجديد

يتكون الاتفاق الجديد الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٨/٢٦٣ من ديباجة وعشر مواد وتسعة ملاحق على النحو التالى :

اولا: استعراض عام لمضمون الاتفاق:

أ- الديباجة:

تنص الديباجة على تأكيد واعتراف الدول الأطراف بأهمية مساهمة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة ١٩٨٢ فى حفظ السلم والعدل والتقدم لكل شعوب العالم.

وتعيد التأكيد على أن قيعان البحار والمحيطات خارج حدود الولاية الوطنية والثروات الموجودة بها هى تراث مشترك للبشرية.

كما تذكر بأهمية الاتفاقية فى حماية وحفظ البيئة البحرية والاهتمام المتزايد بالبيئة العالمية.

وعلى ذلك فإن الديباجة تؤكد على ثلاثة مبادىء رئيسة هى(٣٥) :

١- عدم التملك : وهو المبدأ الذى عبر عنه إعلان المبادىء الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سنة ١٩٧٠ والسابق الإشارة إليه، وكذلك فى المادة ١/١٣٧ من اتفاقية ١٩٨٢.

٢- الاستخدام السلمى بمعنى عدم استخدام المنطقة بمعرفة أى دولة أو كيان بما يخالف ميثاق الأمم المتحدة أو قواعد القانون الدولى الأخرى، وكذلك عدم مخالفة اتفاقية ١١ فبراير ١٩٧١ والتى دخلت حيز النفاذ فى ١٨ مايو ١٩٧٢ والتى تحظر وضع أو تجهيز أسلحة ذرية أو أى نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل على قاع البحار والمحيطات أو باطن تربتها، خارج حدود الـ ١٢ ميلاً بحرياً من خط الأساس والتى تعالجها اتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨ للبحر الإقليمى والمنطقة الملاصقة، أو وضع تجهيزات لإطلاق أو استخدام أو وسيلة لتخزين أو إجراء تجارب لتلك الأسلحة، ويجب عليها ألا تساعد أو تشجع أو تؤيد أى دولة فى تنفيذ أنشطة مخالفة لغرض هذه الاتفاقية.

٣٣- م ٧.

٣٤- م ٣/٧.

35 - Nguyen Quoc Dinh, DROIT INTERNATIONAL PUBLIC, Patrick Daillier, Alain Pellet, 5 (dition, DELTA,L.G.D.I., 1994, Paris 75005, L.S.B.N.:2,275,004025 .PP.118,1120,1121.

٣- أن يكون استغلال المنطقة لصالح الإنسانية.

ب- المادة الأولى :

وتتعهد فيها الدول الأطراف في الاتفاق بتنفيذ الجزء الحادى عشر، وأن الملاحق تشكل جزءا لا يتجزأ من الاتفاق.

جـ-المادة الثانية :

تنص على العلاقة بين هذا الاتفاق والاتفاقية واعتبارهما معاً أداة واحدة، وفى حالة الخلاف بينهما يرجح الاتفاق على ما ورد فى الجزء الحادى عشر من الاتفاقية، وعلى انطباق المواد من ٣٠٩ إلى ٣١٩ من الاتفاقية على الاتفاق أيضا(٣٦).

د- المادة الثالثة :

تتحدث عن التوقيع على الاتفاق حيث يظل متاحا لمدة إثنى عشر شهرا من تاريخ إصداره بسكرتارية الأمم المتحدة.

أما المواد الرابعة والخامسة والسادسة فتتحدث عن الموافقة على الالتزام بالاتفاق والإجراء المبسط للموافقة ونفاذ الاتفاق، أما المادة السابعة فتتحدث عن التطبيق المؤقت، كما تتحدث المادة الثامنة عن المقصود بالدول أطراف الاتفاق والكيانات التى وافقت على الالتزام به، أما المادة التاسعة فتعين السكرتير العام للأمم المتحدة باعتباره مودعا لديه وتشير المادة العاشرة إلى أن النصوص الموثقة لهذا الاتفاق تكون باللغات العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والأسبانية ذات قيمة رسمية واحدة ويجب أن تودع لدى السكرتير العام للأمم المتحدة.

أما الملاحق فتشمل تسعة أقسام :

يتعلق القسم الأول منها بنفقات الدول الأطراف والترتيبات التنظيمية أما القسم الثانى فيتناول المؤسسة (Enterprise) ويتناول القسم الثالث عملية اتخاذ القرارات أما القسم الرابع فيتناول مؤتمر المراجعة، ويتناول القسم الخامس مسألة نقل التكنولوجيا بينما يتناول القسم السادس سياسة الإنتاج، ويتناول القسم السابع المساعدة الاقتصادية ويتناول القسم الثامن الشروط المالية للعقود، و يتناول القسم التاسع اللجنة المالية الفرعية.

ثانيا. المسائل الهامة :

ويهمنا هنا تناول المسائل الهامة التى عدلها الاتفاق على النحو التالى :

(١) اتخاذ القرارات(٣٧) :

إذا تناولنا مسألة التصويت على قرارات المنظمات الدولية، فإننا نجد أن القاعدة التى كانت سائدة عند نشأة المنظمات الدولية، هى اشتراط الإجماع كقاعدة عامة كما سادت قاعدة المساواة بين الدول الأعضاء.

وقد اتجه التطور إلى التحرر من هاتين القاعدتين تدريجيا(٣٨) فالأغلبية الساحقة من المنظمات الدولية اتجهت للاكتفاء بالأغلبية البسيطة خاصة إذا ما تعلق الأمر بمسألة على جانب كبير من الأهمية، وأما الاتجاه الثانى فيرمى إلى التحرر من قاعدة أن لكل دولة صوتاً واحداً وإدخال الأهمية النسبية لكل دولة فى الاعتبار عند التصويت.

ويقوم نظام وزن الأصوات على فكرة بسيطة مقتضاها ضرورة إعطاء كل دولة عضو فى المنظمة عدداً من الأصوات يتناسب مع أهميتها، وبالرغم من وجاهة ومعقولية فكرة وزن الأصوات والتمييز بين الدول عند التصويت، إلا أن تطبيق هذه الفكرة يصطدم بمشكلة أساسية قوامها صعوبة الاتفاق على معيار عادل ومنضبط تتحدد على أساسه الأهمية النسبية لكل دولة عضو، ولهذا لم يؤخذ بنظام وزن الأصوات إلا فى المنظمات ذات الطابع الاقتصادى أو المالى البحت حيث يسهل وزن الصوت بالنظر إلى مقدار ما تنتجه الدولة من سلعة معينة أو نصيبها فى رأس مال المنظمة.

وإذا ما طبقنا القواعد السابقة على عملية اتخاذ القرارات فى السلطة الدولية لقاع البحر، و كما رأينا فيما سبق أن سلطة قاع البحر التى أقامتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢ تتكون من جمعية تمثل فيها كل الدول الأعضاء، ويكون لكل دولة صوت واحد، ومجلس محدود العضوية (٣٦ عضوا) بالإضافة إلى الأمانة العامة والمؤسسة واللجان والأجهزة الفرعية والمتخصصة.

وقد أنيطت السلطات التنظيمية فيما يتعلق بالتعدين فى قاع البحر بالجمعية بطريقة خالصة أو مشتركة مع المجلس، فتعطى للجمعية سلطة وضع السياسات العامة، وتتمتع فى هذا الشأن باستقلال كامل ولها الحرية فى إتباع أو رفض

٣٦- تتعلق المادة ٣٠٩ بالتحفظات والاستثناءات، والمادة ٣١٠ بالإعلانات والتصريحات، والمادة ٣١١ بالعلاقة بين الاتفاقية والاتفاقات والاتفاقيات الدولية الأخرى، والمادة ٣١٢ بالتعديلات، والمادة ٣١٣ بالتعديلات بالإجراء المبسط، والمادة ٣١٤بتلك المتعلقة بصفة خالصة بالأنشطة فى المنطقة، أما المادة ٣١٥ فتتناول التوقيع والتصديق والانضمام والنص الموثق للتعديلات، والمادة ٣١٦ بنفاذ التعديلات والمادة ٣١٧ الانسحاب من الاتفاقية، والمادة ٣١٨ الوضع القانونى للملاحق، ٣١٩ الجهة المودع لديها.

٣٧- القسم الثالث من الملحق.

٣٨-أ.د. محمد سامى عبد الحميد، أصول القانون الدول العام، الجزء الاول، الجماعة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، ١٩٩٦، ص٢٩١ - ٢٩٤.

توصيات المجلس، وتشمل السياسة العامة التى يمكن أن تضعها الجمعية كافة المسائل التى تدخل فى اختصاص السلطة بغض النظر عما إذا كانت الاتفاقية تعهد بهذه المسائل إليها أم لا.

وتختص الجمعية كذلك بمناقشة أى مسألة أو أمر من اختصاص السلطة(٣٩)، ولاشك أن هذه المناقشة ليست هدفا فى حد ذاتها، لذلك فإن للجمعية أن توجه إلى الأطراف أو الهيئات الأخرى للسلطة توصيات بشأن المسائل والأمور محل المناقشة، كما تتخذ الجمعية القرارات المتعلقة بتحديد الجهاز الذى يعالج أية مسألة أو أمر من هذا القبيل لم يعهد بها بصورة محددة إلى هيئة بذاتها.

وكانت سلطات الجمعية بالشكل السابق موضع الاعتراض من جانب الولايات المتحدة وبعض الدول المتقدمة الأخرى، حيث اعتبرت أن ذلك سوف يؤثر على مصالحها.

وفى هذا الخصوص نجد اتفاق عام ١٩٩٤ الجديد قد تضمن مشاركة المجلس للجمعية فى وضع السياسات، وفى أى مسألة إدارية أو مالية تختص بها الجمعية، يكون قرارها مبنيا على توصية من المجلس(٤٠).

كانت الولايات المتحدة تعترض على الاتفاقية الموقعة عام ١٩٨٢ لأن المجلس التنفيذى الذى يتخذ القرارات اليومية المؤثرة ليس به تمثيل دائم مضمون للولايات المتحدة، مما يؤثر على مصالح رعاياها القائمين بالتعدين فى قاع البحر.

وفى المجلس المكون من ٣٦ عضوا يتم التصويت بتوافق الآراء فى بعض الأمور مثل اقتراح تعديلات على الاتفاقية وإصدار قواعد ونظم وإجراءات وتوزيع الفوائد المالية وتحديد المساعدات الاقتصادية(٤١)، بينما يتم التصويت على قرارات المجلس الأخرى إما بموافقة الثلثين أو الثلاثة أرباع.

وقد رأت الولايات المتحدة أن هذا النظام لا يحقق لها التأثير الفعال على قرارات المجلس الحيوية لمصالحها السياسية والاقتصادية، ويجب أن يكون باستطاعتها منع صدور القرارات التى لا ترغب فيها.

ومن جهة أخرى فقد أقام الاتفاق قاعدة عامة يجب بمقتضاها أن تتخذ القرارات فى أجهزة السلطة بتوافق الآراء، كما أقام الاتفاق غرفا فى المجلس تتكون من الدول ذات المصالح، وكل غرفة تتكون من أربع دول تسيطر عليها دول صناعية رئيسية، بما فى ذلك الولايات المتحدة التى ضمنت مقعدا فى إحدى هذه الغرف، وتتخذ القرارات بأغلبية الثلثين للأعضاء الحاضرين والمشاركين فى التصويت بشرط ألا يعترض على تلك القرارات أغلبية الأصوات فى إحدى تلك الغرف، وذلك فيما عدا المسائل التى تتخذ فيها القرارات بتوافق الآراء.

وهكذا فإن أى ثلاث دول فى أى غرفـة يمكن أن توقف المجلس عـن إصدار قراره، وإذا لاحظنا أن الأخذ بنظام الصوت الموزون، أو الأغلبية الموصوفة فى المنظمات ذات الطابع الاقتصادى أمرا مقبولا بصفة عامة، فإننا نلاحظ أيضا أن التنافس بين الدول فى مجال استغلال الثروات الموجودة فى المنطقة ليس عادلا، فهو بين دول متقدمة علميا وتكنولوجيا وماليا وأخرى لا تملك بل وتعانى فقرا وجوعا ومرضا، بينما الموارد الموجودة فى المنطقة مهما عظمت فهى محدودة ويجرى استنفاذها لصالح الأغنياء ومن يتاجر بها، ولما كانت هذه الدول المتقدمة قد اتحدت مصالحها كما رأينا عندما عقدت اتفاقات سرية بينها، وعندما تكتلت لوقف نفاذ الجزء الحادى عشر من اتفاقية ١٩٨٢، فإن المؤكد أنها ستكون جبهة واحدة عند التصويت على أى قرار فى السلطة الدولية لقاع البحر وبصفة خاصة فى الغرف التى تملك الاعتراض على القرارات، فهو حق فيتو جديد تتمتع به هذه الدول الكبرى.

وقد أضاف الاتفاق، أن القرارات المتخذة بمعرفة الجمعية أو المجلس ولها تأثير مالى أو على الموازنة، يجب أن تبنى على توصية اللجنة المالية الفرعية، وللدول الكبرى ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية مقاعد دائمة فى اللجنة المذكورة، وهى تعمل بتوافق الآراء، وهكذا يمكن للدول الكبرى أن تعترض على أى قرار يؤثر على مصالحها.

٢- قيود الإنتاج :

ترى الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة، أن الاتفاقية تتبنى قواعد حماية سوف تؤثر على تطوير وتنمية استغلال موارد قاع البحر المعدنية، وبصفة خاصة تفرض المعاهدة قيودا صناعية على إنتاج المعادن من قاع البحر، وسوف تسمح للسلطة بإصدار قرارات تمييزية للقضاء على المنافسة لحساب السلطة.

وحيث أن هذه الدول تتبنى أساساً قواعد اقتصاد

٣٩- م ١٦٠/٢/ق.

٤٠- الملحق رقم ٣، الفقرات ١، ٤.

٤١- م ٨/١٦١ من الإتفاقية.

٤٢- The Provisions of the General Agreement on Tariffs and Trade; its relevant codes and successor of supeseding agreement shall apply with respect to activities in the Area ،، قسم ٦ من الملحق، الفقرة ١/ب.

السوق وتشجع المنافسة، فإن مسألة تقييد الإنتاج غير مرغوبة من جانبها كمسألة مبدأ، كما أن تصاريح البحث عن المعادن تعد مصدرا هاما للمعاملة التمييزية حيث أنها تعوق وصول المؤهلين للتعدين بطريقة مضمونة.

ووفقا للاتفاق الجديد(٤٢)، فإن النصوص المتعلقة بحدود الإنتاج والمساهمة فى اتفاقات البيئة وتصاريح الإنتاج، والاختيار بين المتقدمين، لن تطبق إذ حل محلها اتفاق الجات المتعلق بمبادىء السوق واتفاق الدعم ومنع التفرقة بين المعادن المستخرجة من قاع البحر ومن مصادر أخرى، وأن تكون أسعار المعادن المستخرجة من البحر فى نطاق أسعار المعادن الأخرى المماثلة. وإذا كانت المنافسة بين الدول فى نطاق الثروات الموجودة على سطح الأرض وفى حيازة الدول تعد غير عادلة لكونها بين دول تختلف ظروفها اختلافا كبيرا وسوف تكون الغلبة فيها بلا شك للأقوى، وإذا أضفنا إلى ذلك أن الموارد الموجودة فى المنطقة تراث مشترك للبشرية فإن هذه المنافسة ستحولها إلى مال مباح تتخذ منه الدول الكبرى ما تشاء، بما يلغى حقوق الأجيال القادمة فضلا عن حقوق الشعوب النامية.

٣- نقل التكنولوجيا:

وفقا لنصوص اتفاقية ١٩٨٢(٤٣)، فإن القائمين على التعدين من القطاع الخاص يخضعون لشروط إلزامية لنقل التكنولوجيا إلى المؤسسة والدول النامية، وقد أعتبرت هذه النصوص ثقيلة العبء ومجحفة بحقوق الملكية الفكرية ومعوقة من وجهة نظر الدول المتقدمة.

وقد أعلن الاتفاق الجديد أن تلك النصوص لن تطبق ويحل محلها التزام عام من الدول الراعية لعمليات التعدين بتسهيل حيازة المؤسسة والدول النامية لتكنولوجيا التعدين فى أعماق البحر، بما يتوافق مع الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية. إذا كانت المؤسسة أو الدول النامية غير قادرة على الحصول على تلك التكنولوجيا من السوق المفتوحة، أو من خلال اتفاقات الاستثمار، مما يمثل انتكاسة كبيرة لجهود الدول النامية.

٤- الوصول إلى المعادن:

لا ضمان فى نصوص اتفاقية عام ١٩٨٢ للراغبين فى التعدين من دولة معينة وترعاهم هذه الدولة بالحصول على عقود من السلطة للقيام بعمليات التعدين(٤٤)، ويتوقف الأمر على استيفاء معايير موضوعية للاختيار بين المتقدمين وهو ما يعطى السلطة فرصة الموازنة بين المتقدمين لتحقيق أكبر عائد لمصلحة السلطة وبالتالى مصلحة الدول النامية.

وقد ألغى الاتفاق الجديد النصوص المتعلقة بالاختيار، ويكون الوصول متاحا لمن يأتى أولا مستوفيا الشروط والمؤهلات المطلوبة التى يجب أن تتحدد مقدما فى قواعد ونظم وإجراءات يصدرها المجلس بتوافق الآراء.

ويجب أن تكون هذه الشروط أو المعايير متصلة بالكفاءة المالية والفنية للمتقدمين فى أى عقود سابقة، وعلى ذلك فإذا كان المتقدم مؤهلا وسدد رسوم الطلب واستوفى الشروط والمتطلبات الإجرائية والبيئية ولم تكن المنطقة المطلوبة موضوعا لعقد سابق أو طالبين أخرين، ولم تستنفد الدولة

٤٣- م ١٤٤ من اتفاقية عام ١٩٨٢ تلزم الدول التى تملك التكنولوجيا والمعرفة العلمية بإتاحتها للمؤسسة بشروط تجارية، وإذا استطاعت المؤسسة اثبات عدم قدرتها الحصول على التكنولوجيا من السوق المفتوحة. فعليها عرض شرائها من متعهد شريطة أن يكون هو المالك لها، وفى حالة التكنولوجيا التى يملكها طرف ثالث ويستخدمها المتعهد بإذن أو اتفاق مماثل، سيكون هذا المتعهد ملزما بالحصول عليها .. لنقلها إلى المؤسسة، كما يتعين أن يكون هذا الأختيار متاحا لدولة نامية أجازت لها السلطة استغلال منطقة محجوزة من قاع المحيط، ويجب أن تظل الالتزامات نافذة المفعول طوال عشرة أعوام من بدء المؤسسة الانتاج التجارى.

٤٤- تقوم عملية الوصول إلى المعادن على أساس "حجز المواقع" بأن تقوم دولة أو شركة خاصة أو عامة فى نطاق اختصاصها بتهيئة منطقة السلطة تعتبر ذات امكانات تجارية، وتستطيع السلطة أن توزع نصف هذه المنطقة للإستثمار عن طريق الطرف الراغب المشتغل بالتعدين بموجب عقد مع السلطة، وتستطيع الأخيرة أن تحجز الباقى لاستخدام المؤسسة أو دولة نامية، وتبنى السلطة قرارها على أساس بيانات يقدمها الطالب عن وجود المعادن فى كل موقع من الموقعين.

وإذا ما تم تحديد موقع لهذا الغرض ، فيلزم استيفاء الطالب للشروط الآتية :

أ- تقديم خطة عمل ترخص له أن يكشف عن موقع منجم.

٢- ترخيص بالانتاج يجيز له أن ينتج مقدارا معينا من المعادن فى ذلك الموقع كل عام.

ويتعين على المجلس أن يصدق على خطة العمل، على هيئة عقود بين السلطة والمشتغل بالتعدين بشرط أن يكون الطالب مؤهلا فنيا وماليا، ويجب أن يصدق على هذه الخطة من اللجنة الفنية والقانونية للمجلس، وإذا رفض المجلس هذه الخطة فيلزم أن يكون قراره بالاجماع، وقد وضع هذا النص لملاءمة مصالح الدول الصناعية.

"المنطقة الدولية لقاع البحر" مستخرج من سجل الأمم المتحدة، مجلد رقم ١٩ عدد ٦ يونيو ١٩٨٢ ترجمة الدكتور محمد محمود السلاموني، مجلة العلم والمجتمع، عدد ٥٣ سنة ١٤ ٩٨٣-١٩٨٤ (رسالة اليونسكو)، ص ١٠٠.

الراعية الحد الأقصى الموضح فى الاتفاقية، فإن السلطة يجب أن توافق، ويخضع رفضها - إذا حصل - للتحكيم أو القضاء(٤٥).

ويحوى الاتفاق الجديد نصوصا تتعلق بالتصويت لتسهيل الموافقة على طلبات استخراج المعادن واستغلالها، ففى اللجنة الفنية القانونية تلزم الأغلبية البسيطة فقط لإصدار التوصية بالموافقة، وعندما تصل التوصية إلى المجلس يكون الطلب مقبولا ما لم يتم رفضه خلال الفترة المحددة - ستين يوما فى العادة - ويتم التصويت كما هو الشأن بالنسبة للقرارات الجوهرية، وهكذا فإن أى ثلاث دول صناعية فى غرفة من أربعة أعضاء قد تمنع عدم الموافقة.

ويتضمن الاتفاق ميزة للشركات الأمريكية وغيرها التى أقامت بالفعل استثمارات لموارد قاع البحر، وتعتبر أنها استوفت المؤهلات الفنية والمالية الضرورية إذا شهدت الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها كدولة راعية، أنها قد أنفقت النفقات الضرورية.

٥- تحديد أنواع المعادن :

وفقا لنصوص الاتفاقية، فإنه لا يمكن استخراج معادن أخرى خلاف المنجنيز إلا بعد إقرار قواعد ونظم تسمح باستغلال تلك المعادن.

وقد اعترضت الولايات المتحدة والدول الأخرى المتقدمة على هذه النصوص لأنها لا تحقق مصالحها.

وقد طلب الاتفاق الجديد من مجلس السلطة أن يصدر القواعد الضرورية والتعليمات والإجراءات ذات الصلة خلال سنتين من طلب الدولة التى ينوى رعاياها التقدم لاستغلال موقع تعدين، وينطبق هذا الأمر على معدن المنجنيز أو أى موارد أخرى، وإذا فشل المجلس فى إنهاء العمل فى الوقت المحدد فيجب أن يوافق مؤقتا على الطلبات المقدمة وفقا لكل من الاتفاقية والاتفاق الجديد، بغض النظر عن حقيقة أن تلك القواعد والنظم لم يتم إصدارها.

٦- الميزات الخاصة بالمؤسسة :

وفقا لنصوص معاهدة ١٩٨٢ فإن للمؤسسة ميزة تنافسية ونظاما للمزايا على القطاع الخاص، وقد ذهبت الدول المتقدمة إلى أن فرصة الاختيار أمام القطاع الخاص محدودة للغاية، فهو إما أن يدير عملياته من خلال الاستثمار المشترك مع المؤسسة أو الدول النامية، وإما أن يتخلى عن الاستثمار، حيث يمكن أن تقيم المؤسسة نوعا من احتكار الموارد المعدنية لقاع البحر.

وينص الاتفاق الجديد على أن تطبق على المؤسسة الالتزامات المطبقة على العقود المبرمة مع المقاولين (القطاع الخاص) وتطلب من المؤسسة أن تدير عملياتها من خلال الاستثمار المشترك المتفق مع مبادىء حرية التجارة، وتأجيل التشغيل المستقل للمؤسسة حتى يقرر المجلس استيفائها للمعايير، ولا تلتزم الدول الأطراف بتحويل أحد مواقع التعدين إلى المؤسسة ولا بالاستثمار المشترك معها، على عكس ما كان مقررا فى نصوص اتفاقية ١٩٨٢ ويمكن للقطاع الخاص أن يساهم فى طلب المنطقة المحفوظة للمؤسسة، فى الوقت الذى يكون له حق خالص فى استكشاف منطقة محددة، وله حق أولوية على المنطقة المحفوظة للمؤسسة إذا لم تطلب المؤسسة نفسها حقوق استكشاف أو استغلال هذه المنطقة خلال مدة محددة.

٧- التمويل :

تفرض المعاهدة أعباء مالية على الدول والمؤسسات والأفراد الذين يشتغلون فى التعدين فى قاع البحر، كما تفرض أوضاعا مالية تقرر الدول الصناعية أنها سوف تزيد بطريقة كبيرة من نفقات إنتاج المعادن(٤٦).

٤٥- مواد الإتفاقية ١٨٧، ١٨٨، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٠، الملحق رقم ٣ فقرة ١٢.

٤٦- كان موضوع وحجم وطبيعة المدفوعات التى يتعين على المتعاقد دفعها للسلطة والوقت الذىيتم فيه ذلك محل خلافات واسعة بين الوفود المشاركة فى المؤتمر الثالث لقانون البحار، وقد جاءت المادة ١٣ من المرفق الثالث تقرر أن على المتعاقد دفع المبالغ الآتية :

- رسم قدره ٥٠٠ ألف دولار أمريكى لكل طلب للموافقة على خطة عمل ويخصص للتكاليف الإدارية، فإذا كانت أقل من ذلك رد الباقى إلى مقدم الطلب.

- رسم سنوى ثابت قدره مليون دولار أمريكيا عتبارا من تاريخ نفاذ العقد، واعتبارا من تاريخ الشروع فى الإنتاج التجارى يدفع المتعاقد إما رسم الإنتاج أو الرسم السنوى الثابت أيهما أكبر.

ويختار المتعاقد فى غضون سنة من تاريخ الشروع فى الانتاج تقديم مساهمته المالية للسلطة إما.

أ- عن طريق دفع رسم الإنتاج فقط.

ب- أو عن طريق الجمع بين دفع رسم انتاج وحصة من صافى العائدات.

Ronald S. Katz. Financial Arrangements For Sea-Bed Mining Companies: A New International Economic Order Case Stud١٩٧٩..P.209 . 0

ويقرر الاتفاق الجديد تخفيض الرسوم إلى النصف (٢٥٠ ألف دولار بدلا من ٥٠٠ ألف) ويرد ما يزيد عن التكاليف الفعلية لتنفيذ طلب الاستكشاف أو الاستغلال، وألغى الالتزامات المالية التي ورد النص عليها في اتفاقية عام ١٩٨٢ بما في ذلك الرسم السنوي (مليون دولار). وقرر الاتفاق أن يتم وضع التفاصيل المالية بقواعد ونظم وإجراءات يتبناها المجلس بتوافق الآراء، على أساس معيار عام.

وألغى الاتفاق التزام الدول بالمساعدة في تمويل المؤسسة أو توفير مساعدات اقتصادية محددة إلى الدول النامية، كما يهدف الاتفاق الجديد إلى تقليل النفقات إلى أدنى حد، وتخضع التقديرات، لتوافق الآراء في اللجنة المالية وموافقة كل من المجلس والجمعية.

٨- توزيع الفائض :

تخول اتفاقية عام ١٩٨٢ اقتسام فائض الإنتاج من التعدين بطريقة عادلة تأخذ في الاعتبار بصفة خاصة مصالح وحاجات الدول النامية والشعوب التي لم تنل الاستقلال الكامل بعد أو الحكم الذاتي(٤٧).

وتقرر الدول الكبرى، أن الاتفاقية تسمح بتمويل حركات التحرر الوطني مثل منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة شعب جنوب غربي إفريقيا، ومع أهمية ذلك إلا أن التطورات السياسية في إفريقيا والشرق الأوسط قد تخطت هذه المسألة، علاوة على أن مساعدة هذه المجموعات أصبحت مستحيلة من الناحية العملية، حيث يأتي ترتيبها متأخرا بعد أن تستوفي سلطة قاع البحر من المعادن ومن المؤسسة النفقات الإدارية وتساعد القائمين على التعدين على سطح الأرض الذين تأثروا سلبيا من أعمال المؤسسة، ويمكن بعد ذلك بقرار يصدر بتوافق الآراء أن توجه المساعدات من فائض الإنتاج إلى تلك المجموعات، وهو يخضع أيضا لتوافق الآراء في اللجنة المالية.

٩- نصوص المراجعة :

وفقا لنصوص اتفاقية عام ١٩٨٢ يمكن لمؤتمر المراجعة فرض تعديلات على المعاهدة، ولا يحق للدول الصناعية من بينها (الولايات المتحدة) أن ترفضها(٤٨).

ووفقا للاتفاق الجديد، لا تطبق نصوص الجزء الحادي عشر من الاتفاقية المتصل بمراجعة نظام التعدين في قاع البحر، ولا يمكن أن يعدل هذا النظام دون موافقة هذه الدول(٤٩).

وهكذا، فإن الاتفاق الجديد الذي صدر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٨/٢٦٣ قد قضى على عديد من الميزات التي كان يؤمل أن تتحقق للدول النامية من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢.

خاتمة :

وهكذا، فإن الاتفاقية التي وقعتها الدول النامية سنة ١٩٨٢ لتحكم البحار وكان أملها أن تسهم في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، هذه الاتفاقية قد أفرغت تقريبا من كل محتوى لصالح الدول النامية، وجاء الاتفاق الأخير منحازا تماما إلى وجهة نظر الدول الكبرى المتقدمة، وقد شهد بذلك شاهد من أهلها، ففي خطابه إلى مجلس النواب Senate بشأن التصديق على الاتفاقية والاتفاق، يقرر الرئيس الأمريكي(٥٠) في ٧ أكتوبر ١٩٩٤: أنه رغم تلك المزايا التي وفرتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة ١٩٨٢ فإن الولايات المتحدة رفضت التوقيع عليها بسبب العيوب في النظام الذي كانت تقيمه لإدارة وتطوير الموارد المعدنية في قاع البحر خارج حدود الولاية الوطنية، وكان لابد من إصلاحه وقد تحقق هذا الإصلاح الآن.

ولاشك عندي في أن الإصلاح من وجهة نظر الرئيس الأمريكي يعد انحيازا لمصالح الدول الكبرى على حساب الدول النامية، بينما كانت العيوب في نظره هي تلك المكاسب التي قررتها الاتفاقية للدول النامية والسلطة الدولية لقاع البحر.

٤٧- م ١٦٠، م ١٧٢.

٤٨- طبقا للمادة ١٥٥ من اتفاقية عام ١٩٨٢ يطبق في عملية اتخاذ القرارات في مؤتمر المراجعة ما طبق في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ويجب أن يبذل المؤتمر كل جهده للوصول إلى توافق آراء على أي تعديلات ولا يجب أن يتم أي تصويت على تلك المسائل مالم تستنفد الجهود لهذا الغرض، وإذا لم يصل المؤتمر إلى اتفاق بعد خمس سنوات من بدايته حول نظام استكشاف واستغلال موارد المنطقة، فقد يقرر خلال الإثني عشر شهرا التالية بأغلبية ثلاثة أرباع أن يصدره ويعرضه على الأطراف للتصديق او الانضمام إلى تلك التعديلات التي تغير أو تعدل النظام حسبما يتقرر أنه ضروري ومناسب.

وتسري هذه التعديلات على كل الدول الأطراف بعد ١٢ شهرا من ايداع أداة التصديق أو الانضمام من ثلاثة أرباع الدول الأطراف.

والتعديلات التي يعتمدها مؤتمر المراجعة وفقا لهذه المادة لا يجب أن تؤثر على الحقوق المكتسبة وفقا للعقود القائمة .

٤٩- قسم ٤ من الملاحق.

50-Contemporary Practice of The United States, Law of the sea ,A.J.I.L ,Vol.89.1995,PP.112-113

فقد فتح الاتفاق الأخير الباب على مصراعيه لتطبيق مبادىء السوق وحرية التجارة التى جاءت بها اتفاقيات دورة أورجواى، ولكن فى مجال كان الأمل أن توزع خيراته على شعوب العالم جميعا، وتبخرت آمال إقامة نظام اقتصادى دولى تستفيد منه هذه الشعوب وتراعى فيه مصالح الضعفاء، كما تبخر مبدأ التراث المشترك للبشرية.

فإلى جانب المقاعد الدائمة لهذه الدول فى أجهزة السلطة الدولية التى لها تأثير فعال فى عملية الاستغلال والاستكشاف للثروات (المجلس والغرف) فإن لهذه الدول أيضا ميزة فى تنفيذ الاتفاق ذاته، حيث يلزم أن يكون من بين الأغلبية المطلوبة سبع دول منها، ولى كل الأحوال السابقة تملك هذه الدول حق الاعتراض على أى إجراء أو قرار لا يتفق ومصالحها، ومن ناحية أخرى فقد عدلت النصوص المتعلقة بنقل التكنولوجيا والمتعلقة بالاختيار والمفاضلة بين المتقدمين للاستثمار فى المنطقة وتوزيع الفائض، بما يحرم الدول والشعوب النامية بل والسلطة الدولية من أى ميزة كانت لها، كما أزالت كل عائق أمام المواطنين والشركات والتكتلات الدولية التابعة للدول الكبرى، فى أن تمارس عمليات الاستكشاف والاستغلال لثروات المنطقة، من حيث تقليل النفقات، وإلغاء الالتزام بالمساعدة الاقتصادية فى تمويل المؤسسة أو توفير مساعدات محددة للدول النامية، والمساواة بين المؤسسة والقطاع الخاص فيما يتعلق بشروط التعاقد رغم اختلاف الظروف والإمكانات، كما أزال الاتفاق كل قيد يتعلق بنوع المعادن التى يمكن استخراجها، وكذلك القواعد التى تحمى إنتاج المؤسسة من المعادن.

ولكن هل كان يمكن أن نحافظ على المزايا التى جاءت بها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة ١٩٨٢؟

لاشك أن الذى حدث إنما كان نتيجة تراجع الدول النامية وتفكك وحدتها.





التنميـة واوهـام خمسـة

د. محمد عبدالشفيع عيسى

تركز هذه المقالة على تبديد بعض الأوهام أو الأغلاط أو الأباطيل الأيديولوجية التى انتشرت فى السنوات الأخيرة، وخاصة بعد ١٩٩٠، ١٩٩١. وقد أحدثت هذه الأوهام والأباطيل نوعا من التشويش والتشويه الفكرى، ليس فى اطار المثقفين التقليديين فقط، وإنما أيضا فى اطار المثقفين الوطنيين والقوميين التقدميين. فالملاحظ أن الكثيرين ممن كانوا يتحدثون عن الاستقلال الوطنى، وعن الاتجاه القومى وعن الاشتراكية والعدالة الاجتماعية، إذا بهم الآن يتحدثون حديثا مختلفا تماما، عن الليبرالية والانفتاح والعالمية أو الكونية أو الكوكبية الى غير ذلك، وبطريقة أفسدت الحياة الثقافية المصرية والعربية إفسادا جما. وبالتالى فقد يكون من المناسب أن نسهم اليوم فى محاولة تبديد بعض الأوهام والأباطيل الأيديولوجية. وقد يتساءل البعض لماذا نقول أنها أوهام وأباطيل أيديولوجية، ولماذا لا نقول أنها أوهام ثقافية أو أباطيل فكرية وكفى؟

فى الحقيقة أن الحياة السياسية تعانق كافة أبعاد المجتمع ولها بعد عقائدى يرتبط بالممارسة الاجتماعية، ومن ثم فالعلم الاجتماعى يقوم على انتماء أو انحياز أيديولوجى أو عقائدى محدد، بمعنى الوقوف مع من، وضد من. ولكن ما هى الأيديولوجية السياسية؟

الأيديولوجية السياسية هى مجموعة منظمة من الأفكار الموجهة اجتماعيا والفعالة سياسيا. وبالتالى فإن كل ما نقرأه فى الصحافة وفى الكتب، وكل ما نراه ونستمع اليه فى الأجهزة الإذاعية والمتلفزة، كل ذلك له فى النهاية محصلة عقائدية أو أيديولوجية، بمعنى تأكيد انتماءات فكرية محددة، والبعض يحاول أن يوهمنا حين يبدى رأيا معينا بأنه لا يتحدث فى الأيديولوجية، ولا فى العقائد. وإنما يتحدث فى العلم فقط، وهذا ما نواجهه دائما فى حقل الاقتصاد بالذات، فحينما يتحدثون فى مسائل الخصخصة وبيع القطاع العام الى القطاع الخاص، يقولون أن هذا هو ما يمليه علم الاقتصاد، ويأتون ببعض الحجج الاقتصادية وفحواها أن القطاع الخاص أكفأ من القطاع العام وأن السوق أفضل من الخطة. وعندما تتمعن فى هذا الحديث نجد أن تقرير أفضلية السوق أو قوى العرض والطلب على الخطة، وأفضلية الملكية الخاصة على الملكية العامة، هذا فى حد ذاته ليس أكثر من أيديولوجية وهو ليس علما خالصا.

ونلاحظ هنا من الناحية الأكاديمية، ومن منظور علم الاقتصاد، أن العديد من علماء الاقتصاد قد أثبتوا أن نوعا من التطبيق الاشتراكى يمكن أن يكون أكفأ اقتصادية من الرأسمالية، ومنهم مثلا المفكر الاقتصادى البولندى الشهير أوسكار لانج الذى قدم نموذجا كميا أثبت من خلاله أن التخطيط يستطيع أن يقوم بوظيفة تخصيص الموارد، وتوزيع الدخول بالمعنى الاقتصادى بطريقة أكفأ مما يمكن أن يحدث فى ظل اقتصاديات السوق. وأثبت العديد من المفكرين الاقتصاديين الآخرين أن القطاع العام يمكن أن يكون أكفأ من

(*) الكاتب أستاذ بمعهد التخطيط القومى

القطاع الخاص، ولا نتكلم فقط عن المفكرين الاقتصاديين ذوى النزعة الاشتراكية الواضحة.

ونخلص من هذا كله الى أن الذين يقولون بأنهم يتكلمون فى العلم، لا يتكلمون دائما فى العلم، وإنما يتكلمون فى الأيديولوجية، وهم لا يتحدثون فى الفكر المحض، وإنما يتحدثون فى العقائد. بل أكثر من ذلك حينما ننتقل الى العلوم الطبيعية، نجد أنها ليست خالية من الاتجاهات الفكرية. وأكد العديد من الكتاب فى فلسفة العلوم أن التحيزات القيمية، بمعنى انحياز المفكر أو العالم لقيمة معينة تؤثر فى أبحاثه فى العلوم الطبيعية. ونحن نعلم أن جدلا دائرا الآن فى فلسفة العلم الطبيعى حول مسائل مثل الضرورة والحتمية، والاختيار والفوضى، وما يسمى الآن بالكاوس (Chaos) أو عدم الانتظام فى الطبيعة. وهذا كله لا يمكن أن يكون علما محضا، وإنما هو علم مخلوط بالقيم، بمعنى تحيزات الانسان القيمية فى مجال معين، وقد يكون التحيز فى العلم الطبيعى غير مباشر وغير ظاهر، ولكنه موجود بصورة خفية أو جانبية. وإنما يصبح هذا الانحياز القيمى أكثر وضوحا فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية أو فى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ومن ثم فحينما نستمع الى أى باحث أو مثقف يتكلم فى مجال الاقتصاد أو المجتمع أو السياسة أو الثقافة. فيجب أن نعلم أنه يتكلم انطلاقا من انحيازاته الفكرية والقيمية. كيف تشكلت هذه الانحيازات؟ هذه قضية أخرى، قد تكون انحيازاته هذه تشكلت نتيجة أصوله الطبقية، فلا ريب، بل ومن الطبيعى جدا أن أصحاب رأس المال يدافعون بصورة عامة عن أفضلية النظام الرأسمالى، هذا تفسير أول. والتفسير الثانى، هو الانتماءات الفكرية، قد يكون الشخص غنيا أو رأسماليا بالمعنى الطبقى، ولكنه يدافع عن الاشتراكية، أى قد يكون منبته الطبقى رأسماليا ولكن أفكاره الأيديولوجية ليست كذلك، ونجد أمثلة عديدة من الحزب الشيوعى المصرى المثقفين وممارسين سياسيين من ذوى الأصول الثرية أو الأغنياء، كانوا خير مدافعين عن الاشتراكية. وبالتالى هنا نجد أن الانتماء الفكرى أو العقائدى يتغلب على الانتماء الطبقى. وهناك عامل ثالث وهو المشاعر أو المدركات النفسية. ولعلنا نذكر أيام العلاقة الخاصة مع السوفيت، أن بعض المثقفين المصريين الذين عملوا مع الخبراء الروس والسوفيت عموما فى المشروعات الاقتصادية والصناعية والعسكرية، كانوا يحملون مشاعر سلبية للغاية تجاه الروس وتجاه السوفيت من واقع المعاملات اليومية والاحتكاكات الشخصية فتكون لديهم نوع من المدركات الذاتية المعادية للاتحاد السوفيتى وربما للفكرة الاشتراكية ذاتها، وشىء قريب من ذلك حدث مع بعض المبعوثين المصريين فى أوروبا الشرقية وفى الاتحاد السوفيتى، حيث أن مدركاتهم الخاصة أو الشعورية قادتهم لموقف معاد للنظام الاجتماعى الاشتراكى، وربما نتيجة الخلط بين النظام والنظرية. ورغم أن النظام ليس حجة على النظرية، فالحقيقة أن النظام الاقتصادى والاجتماعى السوفيتى لم يكن بالدقة نظاما اشتراكيا بالمعنى الحقيقى، وكما يقول سمير أمين، فقد يكون نوعا من رأسمالية الدولة، أو قد يكون نوعا من اشتراكية الدولة، ولكنه ليس بالضرورة تمثيلا نقيا لفكرة الاشتراكية كما نفهمها، أو كما يفهمها الكثيرون.

وبالتالى، فالانتماءات الطبقية والانتماءات الفكرية والمدركات الشعورية والحسية، هى التى تخلق نوعا من الفهم أو الاقتناع الأيديولوجى. وهكذا فإن من يتحدثون فى مصر الآن فى المنتديات الثقافية والسياسية وفى الصحافة والأحزاب وجماعات الضغط والمصالح، إنما يتكلمون انطلاقا من قناعات أيديولوجية، تعبر عن مصالحهم الطبقية تارة، أو عن تحيزاتهم العقائدية تارة، أو عن مدركاتهم الشعورية الذاتية تارة ثالثة.

ولذلك ينبغى ألا نأخذ كل كلامهم مأخذ الجد دائما، بل ينبغى أن نواجههم بكل قوة بما نعتقد أنه صحيح، لأنهم إنما يتكلمون فى الأيديولوجية، يعنى فى العقائد السياسية، ونحن أيضا لا بأس أن نتكلم فى الأيديولوجية، ولا بأس أن ندخل عليهم بقوة ونواجههم تحت راية تبديد الأوهام، والأغلاط والأباطيل.

ولنتناول الآن بعد هذه المقدمات تلك الأوهام أو الأباطيل التى نريد أن نرد عليها.

الوهم الأول : العولمة :

لقيت العولمة اهتماما شديدا على كافة المستويات : الدولية، بما فيها والإقليمية والمحلية وتداولها المفكرون والمثقفون من كل اتجاه. وقد ظهرت لأول مرة باعتبارها ترجمة للكلمة الانجليزية (Globalisation) وإن كانت هناك ترجمات مختلفة لها مثل الكوكبية والكونية والكوكبة، ولكن بغض النظر عن هذه الاختلافات، فإن العولمة قصد بها ظهور اتجاه جديد لصبغ الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالصبغة العالمية، فأى مجتمع قومى لا يستطيع الانكفاء على ذاته اليوم، وإنما لابد أن يدخل فى علاقات مفتوحة يسمونها متعددة الأطراف مع بقية دول العالم. وحينما يدخل المجتمع القومى فى تعاون مفتوح مع كافة الأطراف، فإنه يجسد هذه الظاهرة العالمية الجديدة، ويقولون أن العالمية بهذا المعنى تنفى مفهوم التبعية. وكثيرا ما تحدث المفكرون سابقا عن التبعية، وتكونت مدرسة اقتصادية اجتماعية سياسية تسمى بمدرسة التبعية، ولكن دعاة العولمة يقولون أن التبعية فكرة باطلة، لأنها كانت تحد وتحصر العلاقات التعاونية والتكافلية بين مختلف المجتمعات، وبالتالى ينبغى من وجهة نظرهم أن نتخلص من فكرة أو مفهوم التبعية، وننطلق الى مفهوم العالمية. فالتبعية كانت تعنى أن مجتمعا معينا ينبغى أن يفك ارتباطه التابع بمجتمع آخر – كما كان يقول الدكتور سمير أمين. وكان المقصود بفك الارتباط أن تقوم الدول النامية والمتخلفة، بإنهاء علاقات التبعية التى تربطها تقليديا بالدول الصناعية المتقدمة فيما يتعلق بالتجارة، وفيما يتعلق بحركة رؤوس الأموال أو تدفقات التكنولوجيا. وينبغى أن تكون علاقات الدول النامية بالدول الصناعية فى أضيق نطاق

ممكن، وحينما تكون فى أضيق نطاق ممكن، فمعنى هذا أنها لابد أن تتسع بين أبناء أو أجزاء المجتمع القومى الواحد أو الاقليم. فمثلا، على المستوى العربى ينبغى أن تطبق استراتيجية الاعتماد الجماعى على النفس، بمعنى أن تتبع مجموعة الأقطار العربية سياسة للاعتماد المتبادل أو للتكامل أو للتكافل تكون بديلا للاندماج فى العالم، وبالتالى لابد أن نفك ارتباطنا بالعالم ونعمق اندماجنا القومى. هكذا كنا نقول فى ظل مفاهيم التبعية، أو بمعنى أصح، نفى التبعية. ولكن المنادين بالعولمة الآن يقولون أن فكرة التبعية فكرة فاسدة، فليست هناك تبعية، وإنما هناك على وجه التحديد، ارتباط متبادل، واعتماد متبادل بين كافة مجتمعات العالم. فنحن نأخذ ونعطى، ونحن نتشارك مع بعضنا البعض، وأن القول بالتبعية يحد من حركة التكنولوجيا ورؤوس الأموال والتجارة، وبالتالى ينبغى - من وجهة نظرهم - أن نقبل على علاقات اقتصادية مع غيرنا من المجتمعات دون أن نحصر أنفسنا فى القول بأن هذه العلاقات قد تكون نوعا من التبعية، ودون أن نسجن أنفسنا فى أفكار بالية، مثل القول بأن الدول الصناعية الرأسمالية، هى بالتحديد وبالضرورة دول ذات نزعة استعمارية. هكذا يقولون، وبالطبع فإن فكرة العولمة بهذه الصورة تنفى نفيا قاطعا ومطلقا فكرة الاستعمار، فليس هناك فى ظل العولمة ما يمكن أن يسمى استعمارا، إذ ماذا يكون الاستعمار؟ الاستعمار من وجهة نظرهم - هو الاستعمار القائم على الاحتلال العسكرى وقدى انتهى الاحتلال العسكرى، فلماذا نبقى على مفهوم الاستعمار؟ هكذا يقولون.

وفى الحقيقة فإن هذا نوع من التضليل الأيديولوجى فالاستعمار الذى كان يقوم على الاحتلال، نسميه الاستعمار القديم، والذى كان يقوم على ما نسميه بالالحاق، بمعنى أن تقوم دولة مهيمنة بضم أو الحاق بلد آخر أو منطقة أخرى، بالقوة السياسية والعسكرية المجسدة، ذلك هو الاستعمار القديم. وقد تلى الاستعمار القديم نوع آخر يسمى الاستعمار الجديد حينما تنسحب الأعلام وتنسحب الجيوش، ويحل محل الأعلام والجيوش نوع من السيطرة الاقتصادية، يقابلها نوع من التبعية الاقتصادية. فهذا هو ما نسميه بالاستعمار الجديد. إذن فلم يجل الاستعمار، وإنما تغيرت صورته، بل عندما نفكر أكثر، يمكن أن نصل الى أن الاستعمار يتلون ويغير جلده، فكما أن هناك ما يمكن أن يسمى الاستعمار الجديد رقم واحد، أو الاستعمار الاقتصادى، فهناك أيضا الاستعمار الجديد "رقم اثنين"، وهو الذى يقوم على طمس الهوية الثقافية. وهذا هو الاستعمار الجديد الذى تمثله الولايات المتحدة الأمريكية حاليا، حيث لا تكتفى بمجرد السيطرة الاقتصادية، ولا تكتفى بفرض التبعية الاقتصادية، وإنما تصل الى محاولة تمييع وربما نسف الجذور الاجتماعية، أى فك الرابطة التى تصل الشعب بماضيه وبأصول هويته، والهوية غالبا ما تكون هوية قومية دينية. ولذلك نلاحظ فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، أن نفوذها الجديد، لا يرتبط فقط بالاقتصاد، ولا يرتبط فقط بالسياسة، وإنما هو يتوسل بالدرجة الأولى بالاجتماع والثقافة، ومن ثم نجد أن أجهزة الاتصال العالمية، وأجهزة الثقافة والفنون كلها من صحافة وإذاعة وتلفزة فضائية، وأفلام سينمائية، وفيديو وتسجيلات، كلها تنشر نوعا من الثقافة العالمية الجديدة، هى الثقافة الأمريكية بالتحديد. وحينما يتأمل المرء أنماط الثقافة السائدة، ابتداء من الموسيقى الى الغناء، الى الفنون السينمائية والبصرية، الى آخر تيارات الموجات الأدبية، حينما ننظر الى هذا كله، فإننا نجد بصمة واضحة للثقافة الأمريكية. زد على ذلك العادات الاجتماعية التى ندخلها فى التعريف الواسع للثقافة. فلاشك أن عادات المأكل والمشرب والملبس كلها تنشر نمطا ثقافيا اجتماعيا جديدا، هو النمط الثقافى الأمريكى بالتحديد.

وعلى ذلك، فإن محو الهوية الثقافية والاجتماعية، إنما يمثل أوضح تمثيل، نوعية الاستعمار الجديد "رقم اثنين". وهو ليس مجرد استعمار قائم على الثقافة، إنما هو استعمار يستفيد من الاستعمار الجديد "رقم واحد" والقائم على الاقتصاد، بل ويستفيد من الاستعمار القديم القائم على القوة السياسية والعسكرية. ولذلك نجد أن السيطرة الأمريكية الآن سيطرة سياسية عسكرية اقتصادية ثقافية. ولننظر مثلا الى ما يحدث فى منطقة الخليج، فالسيطرة السياسية العسكرية واضحة من خلال الوجود المباشر للقوات الأمريكية، والسيطرة الاقتصادية واضحة من خلال الحصول المباشر على إمدادات النفط والطاقة الرخيصة. والهيمنة الثقافية واضحة بدون لبس من خلال نشر الأنماط الثقافية والعادات الاجتماعية التى تعممها الأجهزة الثقافية الأمريكية الجبارة. وبالتالى، فإن الاستعمار بهذا المعنى مقولة حقيقية، تجسد الواقع من وجهة نظرنا، ولذلك، فإن ما يحدث الآن، ليس نوعا من العولمة المجردة، وإنما هو نوع - كما قلنا - من فرض الطابع الاستعمارى على العلاقات الدولية.

أما كيف يتم ذلك؟ أو ما هى الأدوات التى يتوسل بها؟ أى ما هى أدوات العولمة الجديدة أو المستجدة؟ أستطيع أن أقول، أن هناك ثلاث أدوات أساسية للعولمة هى: الرسملة، والغربنة، والأمركة. وسوف نركز هنا على الرسملة. فماذا يقصد بالرسملة؟ فلنعد قليلا الى الوضع الذى كان سائدا قبل سنة ١٩٩١، حينما كان هناك نظامان اقتصاديان فى العالم، النظام الاقتصادى الرأسمالى الذى تقوده دول التحالف الغربى، وعلى قمته الولايات المتحدة الأمريكية. والنظام الاقتصادى المسمى بالاشتراكى والذى كان يتمثل فى المنظومة الاشتراكية الأوروبية من خلال الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية، بالاضافة الى النظام الاشتراكى فى الصين. وكان هناك فى الوسط، ما يسمى بالعالم الثالث الذى يحاول أن ينتهج الطريق الثالث بدرجات متفاوتة من النجاح أو الاخفاق. وعندما انهار الاتحاد السوفيتى، انهارت معه دعوة أيديولوجية، سواء كان يعبر عنها حقيقة، أولا يعبر، ولكنها ارتبطت به، وهذه الدعوة الأيديولوجية أو العقائدية هى الدعوة الاشتراكية،

والتى كانت تحمل نوعا من النزوع الى تطبيق النظام الاجتماعى الاشتراكى.

حدث آخر مهم، تمثل فى النتائج التى تمخضت عنها حرب الخليج الثانية، إذ أن التدمير الاقتصادى والعسكرى للعراق، لم يكن مجرد تدمير لجهاز أو آلة عسكرية عربية، أو آلة عسكرية فى العالم الثالث أو الجنوب، وإنما كان حدثا رمزيا، افتتح مرحلة جديدة تماما فى العلاقات الدولية، ترافقت مع انهيار الاتحاد السوفيتى، ودشنت مرحلة الهيمنة الكاملة، وإن شئت قل المطلقة للتحالف الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وباختصار، فإن انهيار الاتحاد السوفيتى وهزيمة العراق فى حرب الخليج، وتدميره سياسيا وعسكريا، افتتحت مرحلة جديدة لها مغزى اقتصادى واجتماعى، هذا المغزى الاقتصادى الاجتماعى يتمثل فيما يلى:

لقد ذهب عصر الاشتراكية، ولن يعود، وقد ولى النظام الاجتماعى الاشتراكى ولن يسمح له أن يعود أيضا، هذا هو منطق النظام العالمى الجديد، وبالتالى فقد أصبح الاتجاه الأساسى للدول الرأسمالية الصناعية، هو قطع أو اجتثاث كافة جذور النظام الاشتراكى وامتداداته فى العالم الثالث، ثم العمل على صبغ العالم كله، بالصبغة الرأسمالية.

وهكذا أصبح التوجه الجديد للنظام الرأسمالى الدولى ممثلا فى العالم الصناعى هو إكمال رسملة العالم غير الرأسمالى. ففى المرحلة السابقة، كان هناك عالم رأسمالى وعالم غير رأسمالى، بل كان هناك عالم ضد الرأسمالية، أما الآن فيراد أن يكون هناك عالم واحد فقط، هو العالم الرأسمالى، وهذا يعنى بتعبير موجز استكمال رسملة العالم.

والآن .. ماذا تعنى الرسملة ؟

إنها تعنى عدة أمور :

الأمر الأول، نشر علاقات الملكية الخاصة الرأسمالية. ومن المعلوم أن هناك عدة أنماط للملكية بالمفهوم الاقتصادى. هناك الملكية العامة، أو دعنا نقل ملكية الدولة، وهناك الملكية الخاصة الفردية، الممثلة فى المنشآت الشخصية والعائلية، وهناك الملكية الخاصة الرأسمالية التى تقوم على الشركات الخاصة، الشركات المساهمة، وهناك الملكية التعاونية التى تتمثل فى تجمعات معينة، تملك الأصول الانتاجية، ملكية متساوية، كما كان موجودا فى الكولخوز السوفيتى، وكما كان موجودا فى بعض التعاونيات الصهيونية، ولكن لم يتم تطبيقه فى مصر، ففى مصر لا توجد ملكية تعاونية، وإنما يوجد تنظيم تعاونى للانتاج. والمهم أن الرسملة بالمفهوم الجديد تعنى القضاء على جذور كافة أشكال الملكية غير الملكية الرأسمالية. فليس مسموحا بملكية عامة للدولة، وليس مسموحا بملكية تعاونية حقيقية بل إن الملكية الخاصة الفردية تنمحى، وهى تصبح مستلبة لصالح الملكية الخاصة الرأسمالية ملكية الشركات وبالتالى فإن أول بعد من أبعاد الرسملة، هو إقامة نظم اقتصادية اجتماعية جديدة، تقوم على نمط واحد من أنماط الملكية، هى الملكية الخاصة الرأسمالية، بدعوى أن الملكية الخاصة الرأسمالية، أكفأ من كل أنواع الملكيات الأخرى، وقد رأينا أن هذا وهم باطل، وهم أيديولوجى فاسد.

الأمر الثانى : هو نشر الاعتماد على آليات السوق، وما هى آليات السوق؟ هى ما نسميها فى علم الاقتصاد بجهاز الأسعار أو جهاز الثمن أو العرض والطلب. فبدلا من أن يكون هناك جهاز يقوم بالادارة الاقتصادية الكلية من خلال الضبط الاجتماعى بواسطة الخطة - سواء كانت خطة مركزية أو خطة لامركزية، أو حتى تخطيط تأشيرى أو برمجة، فإنهم يقولون أن هذا كله مرفوض، فلا يوجد تخطيط ولا حتى توجد برمجة تأشيرية، وإنما يدعون الى اطلاق العنان لقوى العرض والطلب. وما هى قوى العرض والطلب؟ قوى العرض والطلب هى قوى طبيعية تتمثل فى كل الأحوال فى أن هناك جانبا يقدم الانتاج أو يعرض، وجانب آخر يطلب أو يمثل قوة الاستهلاك ومن التلاقى بين العرض والطلب، كما يقولون يحدث التوازن الاقتصادى بصفة تلقائية أو أوتوماتيكية. وكان أول من قال بذلك المفكر البريطانى آدم سميث مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكى، وكان يقول بنظرية تسمى (اليد الخفية) أى فليفعل المنتجون ما يريدون، ويتصرف المستهلكون كما يشاؤون ولكن هناك نوعا من اليد التى لا نراها تقوم بالتوفيق بين المنتجين والمستهلكين، أى بين العرض والطلب، فيحدث التوازن الاقتصادى الكلى. وهذا ما يسمى بسياسة (دعه يعمل، دعه يمر). وقد ثبت أن هذا الحديث ليس أكثر من (فانتازيا) ولم يقدر لها أن تتحقق، بدليل أن الفكر الاقتصادى الرأسمالى أنجب مدرسة أخرى مختلفة تماما أثناء الكساد العالمى الكبير الذى استمر من ١٩٢٩ الى ١٩٣٣ من خلال اللورد كينز البريطانى، والذى قال بمذهب تدخل الدولة، إذ أن القطاع الخاص، إذا ترك وحدة، فلن يحقق التوازن الاقتصادى وإنما هو يخلق دائما موجات متعاقبة من التضخم والانكماش، فالتضخم يتلوه الركود، والركود يتلوه تضخم، والتضخم يتلوه كساد. هذه موجات متعاقبة تؤدى بصفة مستمرة الى تعطيل الجهاز الانتاجى، والى تعطيل دورة الاستهلاك والاستثمار. ولكى يحدث التوازن، لابد من قوة تتدخل فتستعيد التوازن الى هذا الجهاز غير المتوازن، وهذه القوة ليست إلا الدولة بواسطة الانفاق العام، ومن خلال الموازنة العامة. ولابد للدولة من خلال سياسة النفقات العامة وسياسة الايرادات العامة أن تتدخل لتصحيح الخلل الاقتصادى الذى أوجدته قوى العرض والطلب. هكذا قال كينز. وقد مضت الاقتصادات الرأسمالية على خطى كينز سنوات طويلة من ١٩٣٠ وحتى سنة ١٩٨٠ تقريبا، لمدة خمسين سنة، ومن هنا وجدنا أن الدول الرأسمالية انتقلت بعد الحرب العالمية الثانية الى لون جديد تماما للاقتصاد الرأسمالى هو ما يسمى باقتصاد دولة الرفاهة، حيث تدخلت الدولة الرأسمالية بسياسات الانفاق والايرادات لصياغة نموذج اقتصادى اجتماعى جديد، وخاصة من خلال التأمينات الاجتماعية المتنوعة (التأمين الصحى والتأمين ضد البطالة)

والمساعدة المباشرة للفقراء، مثل ما يسمى بإيصالات الغذاء، وما إلى ذلك. بل وكان هناك قطاع عام في فرنسا وفي بريطانيا، وأما في ألمانيا وفي الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت هناك سياسة تدخلية نشطة. إذن فإن الرأسمالية القديمة، القائمة على دعوى الحرية المطلقة، لم تعد قائمة، وإنما حلت محلها ما تسمى بالليبرالية الجديدة، الليبرالية الاجتماعية، التي تراعي الفئات الاجتماعية الفقيرة، فقد اعتبروا أن هذا يطيل أمد النظام الرأسمالي والذي لو ترك على عواهنه، فسوف يؤدي إلى تفاقم الصراعات الطبقية، وحينئذ تحدث الأزمة العامة للرأسمالية التي تنبأ بها كارل ماركس منذ مائة عام

وهكذا عملت الرأسمالية بذكائها التاريخي المعهود على أن تصادر على إمكانية حدوث الأزمة الاقتصادية العامة والعالمية عن طريق الحد من الصراعات الطبقية والحيلولة دون تفاقمها من خلال سياسات النفقات العامة، والايرادات العامة، أي من خلال سياسة تدخل الدولة. ولكن الحقيقة لم يكن تدخل الدولة هو السياسة الوحيدة، فقد اتبعت الدول الرأسمالية سياسات أخرى أهمها العسكرة ونفقات التسلح للانعاش الاقتصادي الرأسمالي بشكل مستمر. وكان القطاع العسكري في الاقتصاد الأمريكي هو القاطرة التي تجر بقية الاقتصاد. ونلاحظ هنا أن عقود الدولة مع القطاع الخاص للتكنولوجيا العسكرية والابتكارات العسكرية، كانت هي دائما القاطرة التي تجذب عملية الابتكار التكنولوجي على المستوى الاقتصادي الكلي. وكانت أهم ميزة للاقتصاد الأمريكي بالمقارنة مع الاقتصاد السوفيتي. أن الأمريكيين استطاعوا أن ينشروا التكنولوجيا العسكرية في أرجاء التكنولوجيا المدنية، أي أن الصناعة المدنية إستفادت من التكنولوجيا الحربية. بينما نجد في الاتحاد السوفيتي أن التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ، والتي كان يتفوق السوفيت على الأمريكيين على المستوى العالمي، أصبحت في واد، والصناعات المدنية في واد آخر، ومن ثم كنا نلاحظ أن الاتحاد السوفيتي ينتج الصواريخ الباليستيه متعددة الرؤوس النووية عابرة القارات، وفي نفس الوقت، ينتج أحذية غير متطورة، وملابس ومنسوجات غير متطورة كذلك، بل وصناعات ثقيلة عفى عليها الزمن، تتمثل في معدات ضخمة، لا تستطيع أن تتواكب بالقدر اللازم مع المستجدات التكنولوجية، وخاصة فيما يتعلق بالثورة الالكترونية، ولهذا وجدنا أن بين الأسباب الأساسية لانهيار الاتحاد السوفيتي، ذلك التباطؤ التكنولوجي النسبي في القطاع الصناعي المدني، بينما في الاقتصاد الأمريكي كانت القاطرة العسكرية تشد بقية القطاعات المدنية فالعسكرة كانت آلية أساسية، هذا إلى جانب تدخل الدولة الاجتماعي لانعاش الاقتصاد الأمريكي. ويرتبط بالعسكرة أيضا التدخل الاستعماري النشط في العالم من خلال سياسة الحروب المحدودة والتدخل العسكري مثل حرب فيتنام والتدخل بالأحلاف.

والخلاصة إذن، أن الرأسمالية لم تعد رأسمالية حرة، وإنما أصبحت رأسمالية تدخلية، تتوسل بالموازنة العامة، وبالنفقات العسكرية وبالحروب المحدودة والتدخل الخارجي، ومن ثم نستطيع أن نتساءل أية رأسمالية حرة هذه؟ ليس هناك رأسمالية حرة، وإنما هناك تدخل الدولة، أو إن شئت فقل رأسمالية تدخلية، أو كما قال بول باران وبول سويزي (رأسمالية الدولة الاحتكارية) وحقا أن الدول الرأسمالية ابتداء من سنة ١٩٨٠ دخلت مرحلة جديدة يسميها الاقتصاديون المتخصصون بمرحلة (الاتجاه المحافظ الجديد) بحيث لم تعد تهتم كثيرا بالبعد الاجتماعي، ولا بالليبرالية الاجتماعية، وإنما أصبحت تدير ظهرها للفقراء، وتخفض النفقات الاجتماعية، تزيد من النفقات العسكرية، وتعطي الأولوية للقطاع الخاص الكبير والشركات العملاقة، ومن خلال تشجيع الاستثمارات بالتخفيضات الضريبية والحوافز الاستثمارية وإعادة تنظيم الهيكل الصناعي، وبالتالي أصبحت الأولوية في السياسة المحافظة الجديدة، ليس لتدخل الدولة الاجتماعي، ولا لسياسات الرفاهة، وإنما محاباة القطاع الخاص الكبير جداً والعملاق، وللنفقات العسكرية، وتمثل ذلك فيما كان يسمى (الاقتصاد الريجاني) نسبة إلى رونالد ريجان الرئيس الأمريكي وما كان يسمى بالتاتشرية نسبة إلى مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة. وهذا كله أدى إلى نشر موجة في كافة أركان العالم الرأسمالي بحيث حدثت ردة كاملة من الرأسمالية الاجتماعية، إلى رأسمالية محافظة عدوانية تجدها في ألمانيا. (من خلال الاخفاق الانتخابي للحزب الاشتراكي الديمقراطي وصعود الحزب المسيحي الديمقراطي) ونجدها في بريطانيا من خلال صعود حزب المحافظين لمدة سبع عشرة سنة تقريبا، ونجدها في فرنسا. وصحيح أنه كانت هناك نزعة اشتراكية (في ظل ميتران) ولكن حتى في ظل الحكومات الاشتراكية كانت هناك ردة إجتماعية، وحينما جاء الديجوليون، فإنهم طبقوا السياسة المحافظة، ونجدها في أسبانيا رغم بعض فترات الحكم الاشتراكي، ونجدها طبعا في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى في ظل الإدارة الديمقراطية لكلينتون والذي أصبح يتبنى السياسات المحافظة إلى حد كبير، وإن كان يحاول أن يجري تعديلات جزئية في هذا المجال أو ذاك، ويلقى مقاومة عنيدة من الكونجرس الأمريكي.

الخلاصة إذن أنهم في مصر يدعون إلى الرسملة، ولكنها ليست الرسملة الحقيقية، وإنما رسملة زائفة تقوم على حرية اقتصادية مطلقة مزعومة، وأن تطبيقها في مصر والمسمى بالخصخصة (أي بيع مشروعات القطاع العام إلى القطاع الخاص) ليس أكثر من تطبيق نوعي لسياسة الرسملة على الصعيد العالمي، وبالتالي فإن الخصخصة في مصر في حقيقتها، هي دعوة ايديولوجية تستهدف إقامة نظام مرتبط بالرأسمالية. وهنا لابد أن نوضح جانبا هاما: إذ ليس هدف الخصخصة الحقيقي إقامة نظام رأسمالي في مصر، بل ولا يمكن أن يقوم نظام رأسمالي في مصر أصلا - ففي البلاد

المتخلفة والمتأخرة إقتصاديا، لا يمكن إقامة نظام رأسمالى على النسق الذى كان موجودا فى أوروبا الغربية وفى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان - فللرأسمالية شروط إجتماعية وسياسية وثقافية وتاريخية ليست متوفرة فى البلاد التخلفة والمتأخرة إقتصادياً. وهذا مثار نقاش كبير، إذ حتى فى البلاد حديثة التصنيع مثل كوريا الجنوبية وتايوان لا تستطيع القول بأن هذه نظم رأسمالية وقد يمكن القول بأنها نظم شبه صناعية، أو أنها دول نصف صناعية ولكنها ليست دولاً رأسمالية بالمعنى الحقيقى. وإذا كان هذا يصدق على مجموعة البلاد حديثة التصنيع، فماذا نقول عن البلاد التى لم تدخل فى سلك هذه المجموعة أصلا ومن بينها مصر؟ إن مصر لن يقوم فيها نظام رأسمالى فى الأفق المنظور وإنما التوصيف الدقيق أنه نظام تابع للرأسمالية. أن هدم القطاع العام وتوسيع القطاع الخاص ليس أكثر من تطبيق لمقولات أيديولوجية زائفة. والدليل على ذلك ما نراه من جهد اقتصادى إرادى مخطط لتقليص القطاع العام، بل لتدميره ولتوسيع القطاع الخاص وتضخيمه. وحينما ننظر إلى أرقام الخطط الخمسية المتتالية. وخاصة الخطة الخمسية الجارية التى تبدأ هذا العام وتنتهى سنة ٢٠٠٢، نجد أنها تستهدف إرادياً تحجيم القطاع العام، وتضخيم القطاع الخاص، فهى لا تقوم على تقييم الدور الاقتصادى الفعلى للقطاع العام، فالقطاع العام لم يثبت فشله اقتصاديا، والقطاع الخاص لم يثبت نجاحه اقتصاديا. وقد يستغرب البعض أن نقول أن القطاع العام لم يثبت فشله اقتصاديا، ولكن نقول، نعم .. القطاع العام لم يثبت فشله اقتصاديا، ولم يخسر، وإنما خسر وأفشل لسياسات متعددة سياسات إرادية مقصودة، فلقد كان القطاع العام يتحمل ثمن السياسات الاقتصادية المتبعة، فلسنوات طويلة، كان هو الذى يتحمل سياسة التشغيل الاجبارى للخريجين، ويتحمل سياسة دعم السلع الموجهة للجماهير، ثم أن القطاع العام ومنذ ١٩٧١ لم يشهد عملية تحديث تكنولوجى واقتصادى حقيقى، فقد ترك فى ركن معزول، وجرت عليه عوادى الزمن. وصحيح أنه فى فترة الثمانينات، كان يتم القيام بعمليات الاحلال والتجديد والاستكمال، ولكن حينما اشتد الضغط الرأسمالى العالمى من خلال صندوق النقد الدولى فى السنوات الاخيرة، وأطلق العنان لسياسات الخصخصة الرأسمالية بالمعنى الحقيقى توقفت تلك العمليات، ثم أعطيت أوامر مباشرة مؤخرا بعدم السماح لشركات القطاع العام بالتوسع عن طريق القيام باستثمارات جديدة. وما لنا نذهب بعيدا، فإن البرنامج المعلن هو بيع كافة مشروعات القطاع العام بالتدريج عبر جدول زمنى، سواء كانت رابحة أو خاسرة، وتعطى الأولوية للشركات الرابحة ومن ثم فإن الاتجاه القائم، هو القيام بجهد ارادى مصمم وواعى للقضاء على القطاع العام بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية. وإذا عدنا إلى موضوع افشال القطاع العام (تخسيره) فقد تحدثنا عن أنه قد تحمل العبء الاجتماعى المتمثل فى العمالة والدعم، وأشرنا إلى عدم التحديث التكنولوجى.

وهنا نقول أن عملية الرسملة الجارية وتطبيقها فى مصر المتمثل فى الخصخصة هى تطبيق لدعوى عقائدية أو ايديولوجية قوامها تصفية القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص لإقامة نظام اقتصادى اجتماعى تابعا للرأسمالية، فهذا هو الركن الأول من أركان العولمة. أى الرسملة التى تتمثل مصريا فى الخصخصة. وبالتالى نحن نشهد فى مصر الآن تطبيقا نوعيا اقليميا لظاهرة عالمية هى اتجاه النظام الرأسمالى العالمى لتدمير مظاهر الوجود غير الرأسمالى والمضاد للرأسمالية على المستوى العالمى، وليس هذا فى الحقيقة لمصلحة الانسانية. هو لا يستطيع أن يكون نظام الانسانية أو النظام الذى تتمناه البشرية، فهو نظام عابر تدفع الانسانية ثمنا باهظا مقابل بقائه، والمهم أن النظام الرأسمالى العالمى يدير أزمته بمنطق تصدير الأزمة ولكنه لا يحل الأزمة وبالتالى، فإن ما يقوم به فى مصر من خلال الخصخصة ليس حلا للأزمة، وليس حلا للمشكلة الاقتصادية المصرية، وإنما هو نوع من إدارة الأزمة الاقتصادية المصرية.

أن المشكلة الاقتصادية لن تحل من خلال الخصخصة، ولا من خلال إقامة نظام تابع للرأسمالية، أنهم فقط يديرون الأزمة، بمعنى حل مشكلات خانقة، تأخذ بخناق النظام الاقتصادى الاجتماعى، ويحاولون الحد من تأثير هذه الأزمة المتفاقمة من خلال المصادرة على امكانيات تفاقم الصراعات الاجتماعية والسياسية، هذه المصادرة تتم من خلال سياسات معينة، بعضها محاولات للانعاش الاقتصادى الجزئى، وبعضها من خلال معونات أجنبية، أو من خلال تدفقات استثمارية من مصادر كثيرة ليس هدفها أكثر من ادارة الأزمة، فالأزمة قائمة، وهم يديرونها وقد يصدرونها للفئات الطبقية الفقيرة، والفئات التى تعانى اجتماعيا، وإذن فالرسملة والخصخصة لون من ألوان إدارة الأزمة فى المجتمع المصرى، وليس حلا للمشكلة الاقتصادية المصرية.

الوهم الثاني: الحرية:

أنهم يدعون أن النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى الحالى، وهو يقيم نظاما عالميا جديدا، إنما يقيمه على قاعدة الحرية الكاملة على المستوى الدولى، بمعنى حرية تدفقات التجارة والاستثمارات والتكنولوجيا والبشر والأفكار، وأن هذه التدفقات الحرة كفيلة بأن تحقق لكل مجتمعات العالم، أقصى قدر ممكن من الرفاهية، عن طريق ما تنتجه من قدر أعلى للنمو الاقتصادى، وأن سياسات الحماية والقيود، وما يسمى بالاكتفاء القومى أدت وتؤدى دائما إلى انقاص مستوى الرفاهية الاقتصادية. هكذا تقول الدعاية الأمريكية والغربية حاليا. وبمناسبة عقد اتفاقات الجات واقامة منظمة التجارة العالمية يقولون أن هذه المنظمة هدفها الانتقال من عهد القيود إلى عهد الحرية الاقتصادية، وأن العالم الصناعى المركزى لا يسعى إلى أكثر من نشر راية الحرية والتقدم وعلى البلاد

المتخلفة والأقل نموا أن توائم نفسها مع جو ومناخ الحرية الجديدة لكي تستفيد من ثمار النمو الاقتصادي المرتقب على مستوى العالم. هذا هو فحوى الدعوى العالمية القائمة على مقولة الحرية الاقتصادية. ولكن في الحقيقة، إذا نظرنا إلى الواقع الاقتصادي، فإننا نجد أن ما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية بالذات إلى تشييد نظام تجاري واقتصادي جديد قائم على الحرية الاقتصادية له أسباب أخرى عميقة. فالحرية الاقتصادية المقصودة هنا هي هدم الأسوار القومية في تفكيك أنماط الحماية القومية السابقة وبالتالي القضاء على نوازع المنافسة لدى القوى المعادية للولايات المتحدة. ولكي نوضح هذه الحقيقة نقول، أن المرحلة السابقة، وخاصة السبعينيات والثمانينيات، وأوائل التسعينيات، كانت تكبد الولايات المتحدة الأمريكية تكلفة باهظة على المستوى الاقتصادي الدولي .. كيف؟

إن الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قائدة الصراع الطبقي ضد الاتحاد السوفيتي السابق، كانت تخوض هذا الصراع على كافة الجبهات في أوروبا وفي آسيا وفي أمريكا اللاتينية وفي أفريقيا، وكانت تخوض الحروب المحدودة من كل لون، وتستعين في هذه الحروب بقوى عديدة ومتنوعة. وفي سبيل النجاح والظفر في هذه الحروب، وفي الحرب الباردة العالمية وفي الصراع القطبي، كانت تبادل الاقتصاد بالسياسة، بمعنى أنه لم يكن لديها مانع من أن تعطي مزايا ومنافع اقتصادية لشركائها الكبار والصغار وتوابعها وللتبع في سبيل أن يقوم كل هؤلاء بمجاراتها سياسيا وعسكريا في معركتها العالمية "المقدسة"، ولمواجهة ما كانت تسمى "امبراطورية الشر".

وفي سبيل ذلك، حاولت الولايات المتحدة في منطقة شرق آسيا أن تشجع وأن تحث تجربة للنمو قائمة على الصادرات الصناعية، وأعطت لبلدان هذه المنطقة إستثمارات ومزايا تجارية ومعونات وتكنولوجيا متطورة نسبيا، وفتحت لهم الأسواق الأمريكية على مصراعيها وقدمت لهم من أجل ذلك التفضيلات والاعفاءات والمزايا من كل لون .. ودخلت السلع الآسيوية إلى عقر دار السوق الأمريكية، من الأجهزة الالكترونية والكهربائية إلى المنسوجات إلى أجهزة الحاسب الآلي إلى السيارات فأصبحت السوق الأمريكية سوقا مفتوحة أمام السلع الآسيوية كما أصبحت التكنولوجيا الأمريكية متاحة على أوسع نطاق ممكن، ولكن وفي لحظة من اللحظات شعرت الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة عندما قاربت حربها مع الاتحاد السوفيتي على الانتهاء، شعرت بأنها قد تحملت ثمنا غير مبرر من الناحية الاقتصادية، لقد كانت له مبرراته السياسية والعسكرية، ولكن ليس له مبرر اقتصادي، بعبارة أخرى فإنه مع اقتراب نهاية المعركة السياسية الضارية والعالمية مع الاتحاد السوفيتي ارتأت الولايات المتحدة أنه قد آن الأوان لها لكي تسترد ما دفعته أضعافا مضاعفة، وبالتالي بدأت في انتهاج سياسة الحماية، ولكن كيف تحمي أسواقها في وجه شركاء وحلفاء يطالبونها بفتح الأسواق، ويقدمون لها مزايا سياسية وعسكرية جمة؟ ولكن مع النهاية الفعلية والتامة لما يسمى بالحرب الباردة، أي بانهيار الاتحاد السوفيتي، بصريح العبارة، انتهى مبرر الاستعانة بهؤلاء الحلفاء والشركاء، أصبح من الممكن لها ومن المرغوب أن تجرب سياسة جديدة ليست قائمة على الحماية، وليست قائمة على فتح أسواقها هي، وإنما قائمة على فتح الأسواق عموماً، أسواق الآخرين أمامها، فكان لابد لها أن تجرب السياسة الاستعمارية القديمة، المسماة بسياسة فتح الأسواق، وذلك بأن تغزو كافة أسواق العالم، تغزو السوق الأوروبية أولا. ومن هنا كان الخلاف الكبير بينها وبين الاتحاد الأوروبي حول الدعم وحول السياسة الزراعية وحول منتجات الملكية الفكرية، وانتهت بأن أرغمت الاتحاد الأوروبي على قبول تحرير الزراعة وتحرير المنتجات الفكرية أمام الانتاج الأمريكي هذا في مواجهة أوروبا أقوى حليف. أما في مواجهة آسيا الشرقية ممثلة في اليابان - أكثر الدول هناك تصنيعا، ثم الصين، ثم الدول حديثة التصنيع، فكان لابد لها أن تفتح أسواقها جميعا. تفتح السوق اليابانية أمام قطع غيار السيارات وأجزاء السيارات الأمريكية، وأمام منتجات الحاسبات الأمريكية، وأمام البرامج الحاسوبية الأمريكية، وأن تكافح في سبيل ذلك ما تسمية عمليات التزوير والتقليد، وأن تجعل من السوق الآسيوية، في النهاية سوقا مفتوحة على مصراعيها أمام السلع والخدمات الأمريكية. وكل هذا باسم الحرية. إن الحرية في هذا السياق هي تعبير كودي عن حقيقة جديدة. هي حقيقة فتح الأسواق. وفتح الأسواق هنا لا يتوسل الا بشعار الحرية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية الأمريكية ولو على حساب أقرب الأقربين، وهم حلفاؤها وشركاؤها التابعون. وإذن، فلا يوجد حرية حقيقية، وإنما يوجد فتح للأسواق عنوة، وإذا كان ذلك يحدث مع أوروبا واليابان وشرق آسيا، فما بالك بالبلدان الضعيفة منخفضة الدخل المتخلفة والمتأخره اقتصاديا في بقية آسيا وفي افريقيا وفي أمريكا اللاتينية؟ - إن السياسة الموجهة إلى هذه البلاد، ليست قائمة بالقطع - في جوهرها الحقيقي - على الحرية الاقتصادية، وإنما المقصود اخضاعها وادماجها في دورة الحرية الاقتصادية والأمريكية المزعومة، أي فتح أسواق أمام السلع والخدمات الأمريكية، والحصول على الموارد الطبيعية من هذه البلدان لإدامة دورة تكرار الانتاج الرأسمالي.

ونأتي هنا للوهم الثالث المنتشر في مصر وسائر الوطن العربي وهو:

الوهم الثالث : الكوكبية - الانسانية :

ونبدأ بالشق الأول، وهو الكوكبية .. وليس المقصود بها العالمية Globalism ولكن (الكوزمو بوليتانية) وفحواها أن العالم كوكب واحد، فينبغي أن يكون له سياسة واحدة .. وانطلاقا من هذه النزعة الكوكبية تدعو الولايات المتحدة إلى كنس كافة العلاقات والروابط العالمية السابقة، وأولى هذه

الروابط، الرابطة التى يمكن أن نسميها من ناحية علم العلاقات الدولية برابطة أوراسيا، أو أوروبا – أسيا والتى كانت تتمثل فى العلاقة الخاصة بين روسيا وأوروبا الشرقية، إذ لابد من فصم هذه الرابطة الأوراسية، فلا مجال ولا محل لعلاقة خاصة بين روسيا بالذات وبين أوروبا الشرقية، ومن هنا يأتى مد مظلة حلف الاطلنطى العسكرية إلى أوروبا الشرقية، بل ومحاولة توظيف روسيا نفسها عسكريا لكى تسير كرديف لذلك الحلف.

وخلاصة القول أن العلاقة القطبية القديمة فى الشرق، وهى العلاقة الأوراسية ينبغى أن تنتهى – من وجهة النظر الأمريكية، ثم تأتى العلاقة (العالم ثالثية)، حيث لا مجال ولا محل – من وجهة النظر الأمريكية أيضا، فالعالم ثالث من ناحية نشأته الاقتصادية الاجتماعية السياسية، كان عبارة عن رابطة اقتصادية موجهة ضد النظام الرأسمالى العالمى .. إذ حين نستعيد أحداث السبعينات، فسنرى أن مفهوم العالم الثالث قد ظهر أصلا من أجل الدعوة إلى تقاسم الثروة، والحصول على نصيب متكافىء وعادل، منها. وإذن فلا محل للعالم الثالث، ولا محل للجنوب، فالجنوب يقابل الشمال، والحقيقة كما تقول (الدعاية الغربية والأمريكية) ليس هناك شمال ولا جنوب، وإنما هناك عالم واحد وكوكب مشترك لا محل فيه لمثل تلك الاختلافات التى تمزق العالم. وبالاضافة إلى الدعوة إلى نسف رابطة العالم الثالث أو الرابطة العالم ثالثية ورابطة الجنوب، يدعون ويعملون من أجل القضاء على ما يسمى بعدم الانحياز والذى هو موجود الآن من الناحية الشكلية. وتعقد الاجتماعات باسم عدم الانحياز، ولكن أى سياسة لعدم الانحياز إذا كان القطب الآخر قد إختفى وإذا كانت بلدان عدم الانحياز الأساسية أصبحت مندمجة فى النظام الرأسمالى العالمى. وعلى هذا الأساس يحاول الغرب والأمريكيون، أن يكنسوا بقايا عدم الانحياز، ثم يريدون أن يكنسوا بقية العلاقات الاقليمية وأظهرها القومية العربية، إذ لا محل للقومية العربية، لأنها نزعة عنصرية – كما يقولون – وتؤدى إلى تفتيت المنطقة الشرق أوسطية، وإثارة المرارات العدوانية سواء على المستوى الاقليمى من خلال العداء مع إسرائيل أو على المستوى العالمى من خلال جر نوازع العداء للعالم الصناعى وللدول الغنية الكبرى وللغرب والحضارة الغربية، خاصة وأن القومية العربية لديها نزعة اسلامية بمعنى الانتماء الى عالم اسلامى حضاريا .

والخلاصة ، أن الدعوة الكوكبية تقتضى كنس الروابط التقليدية : رابطة اوراسيا بأوربا الشرقية، رابطة العالم الثالث ، رابطة عدم الانحياز ، رابطة القومية العربية . ومن ثم فهم يدعون الى كوكبية ، كوبية فارغة خالية الا من رابطة واحدة ، هى رابطة الخضوع للولايات المتحدة الامريكية ، والنظام الراسمالى العالمى. إذن فلا نسميها كوكبية، وانما نسميها علاقة الخضوع للرأسمالية العالمية والامريكية. والكوكبية ترتبط بها مقولة اخرى ، هى الانسانية (Humanitarianism) ممثلة فى دعوة حقوق الانسان وحماية البيئة ، فهم يدعون ، أن المناخ العالمى اصبح مهيئا لمواجهة الدعاوى القديمة الطبقية والاجتماعية، والتركيز مقابل ذلك على رعاية الانسان كانسان من خلال الحفاظ على حقوق الانسان ومن خلال حماية وصيانة البيئة. وهذا كله حق يراد به باطل. فنحن ايضا من دعاة حقوق الانسان "الحقيقية" ، الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وحقوق لافراد والشعوب والامم.

هذا مبدأ اساسى، ولكن ايه حقوق للانسان يدعو اليها الغرب ؟ انها ليست اكثر من سلاح سياسى تستخدمه الدعاية الديماجوجيا الغربية لمحاولة القضاء على حركات اجتماعية معينة، وعلى نوازع استقلالية ، بل حتى على بعض النظم السياسية التي قد تكون تابعة لامريكا ، ولكن تستخدم حقوق الانسان كذريعة لجعلها خاضعة خضوعا كاملا للولايات المتحدة الامريكية.

وإذن فحقوق الانسان فى هذه الحالة، ليست اكثر من ذريعة سياسية وليس مقصودا بها انسانية خالصة. وقل مثل ذلك بالنسبة لحماية البيئة. نحن ايضا مع حماية البيئة وصيانتها ، ومع التنمية المستدامة أو التنمية المتواصلة، ولكن ضمن مفهوم انسانى حقيقى. أما هم فيستخدمون معايير حماية البيئة كذرائع للقضاء على الصناعات الوطنية، وعلى التنمية الاقتصادية. واذا تابعنا اعمال مؤتمر سنغافورة الذى انعقد فى العام الماضى لمتابعة اتفاقيات الجات فسنجد ان من اهم البنود التى حاولوا الوصول الى اتفاق بشأنها، هى اقامة معايير بيئية تحد من فرص السلع الخاصة بالبلاد المتخلفة للوصول الى اسواق الدول المتقدمة ، وقد وضعوا الاشتراطات تلو الاشتراطات فيما يتعلق بالمنسوجات القطنية مثلا، وفيما يتعلق بالصناعات الغذائية، وجعلوا هذه الاشتراطات سدا مانعا يشكل نوعا من الحماية الجديدة التى تحجم الصادرات الخاصة بالبلاد المتخلفة وتمنعها من الوصول الى اسواق الدول المتقدمة سيما اوربا والولايات المتحدة الامريكية. وليس هذا مجال الحديث المسهب عن دور الاشراطات البيئية فى القضاء على دعوى الحرية الاقتصادية فى ظل الجات. ولكن المهم ان الانسانية الممثلة فى حقوق الانسان وحماية البيئة، ليست اكثر من شعار ديما جوجى يقصدون منه فى النهاية تأكيد تفوق العالم الصناعى مقابل العالم غير الصناعى وخاصة البلاد المتخلفة والمتأخرة اقتصاديا. وإذن، فإن الوهم الايديولوجى الثالث الذى حاولنا ان نبدده ونلقى الاضواء عليه، وهو الوهم الذى تكلمنا عنه ممثلا فى النزعة الكوكبية الانسانية ليس كوكبيا فى حقيقته وليس انسانيا ، وانما هو نزعة لتأكيد العنصرية الغربية الامريكية ، والتفوق الخاص بالرأسمالية العالمية.

ونأتى للدعوى الرابعة أو الوهم الايديولوجى الرابع وهو :

الوهم الرابع : الاقليمية الجديدة.

فقد قرأنا واستمعنا الى دراسات وابحاث متعددة فى العالم الغربى وفى منظمات الامم المتحدة ، تدعو الى مايسمى بالاقليمية الجديدة (New Reginalism) بمعنى ان العالمية

ليست عالمية مجردة ، وانما ينبغى ان تقوم على عدة دعائم وفى مختلف مناطق العالم واقاليمه، فلكى يقوم نظام عالمى جديد، ينبغى ان تكون هناك ايضا هياكل اقليمية متفرعة عن هذا النظام العالمى ومساندة له . وفى مقابل النظم الاقليمية القديمة التى كانت تتجسد مثلا فى حلف وارسو فى اوربا الشرقية، ورابطة الاسيان فى جنوب شرق أسيا ، ورابطة جامعة الدول العربية فى المنطقة العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية فى القارة الافريقية ومجموعة قرطا جينا مثلا فى امريكا اللاتينية ، مقابل كل هذه المنظمات الاقليمية العتيدة التى نشطت فى مرحلة الستينات والسبعينات، فى ظل القطبية الثنائية ينبغى ان تقام امريكا ترتيبات اقليمية جديدة، تقضى على كافة الانظمة الاقليمية القديمة ا، ويجب كنسها مع باقيا النظام القديم فلا محل لنظم اقليمية شبه مستقلة، كانت تتوسل بالقطبية الثنائية وبالدعم السوفيتى . لا محل مثلا لنظام اقليمى عربى يقوم على الجامعة العربية، ولا محل لنظام اقليمى افريقى يقوم على منظمة الوحدة الافريقية ، ولا محل حتى لنظام اوربى مستقل، ولو تحت راية الاتحاد الاوربى. ان كل ذلك ينبغى ان يخلى المجال الى نوع من الهشاشة الاقليمية تتمثل في ما يسمى Arrangements لا تأخذ صورة التنظيمات المحكمة، وانما هى ترتيبات هشة ، وفى كل منها يوضع (مسمار جحا) الامريكى لكى يجعل هذه الترتيبات الاقليمية مرتبطة ارتباطا عضويا وثيقا بالترتيب الامريكى العام للهيمنة . فمثلا فى المنطقة العربية يحل محل المنظمة الاقليمية العربية، ترتيب شرق اوسطى غير قومى التمركز، وانما اسرائيلى الوجه والقلب، وتكون اسرائيل بهذه المثابة عبارة عن (مسمار جحا) الامريكى الذى يكفل ربط العجلة العربية بالآلة الامريكية . وفى هذه الحالة ، وبهذا المنظور تكون الاقليمية الجديدة التى يدعون انها من اعمدة النظام العالمى الجديد، عبارة عن ترتيبات اقليمية ضمن الترتيب العام الامريكى للهيمنة ، ومثاله الشرق اوسطية فى المنطقة اذن ينبغى ان نبدد وهم الاقليمية ، فهى ليست اقليمية جديدة خالصة ، وهى لا تستهدف فى الحقيقة زيادة مرونة النظام العالمى وانما هى اقليمية مستبدة تخدم هيكل الهيمنة الغربى الامريكى .

الوهم الخامس :

وناتى للوهم الخامس والأخير وهو : وهم (التنمية والسلام) فى مصر

فيما تيعلق بمصر ، هناك وهم ايديولوجى مركب يقوم على شقين هما التنمية والسلام . يقولون ان مصر تدخل معراج التنمية من خلال التكيف الهيكلى، وتدخل معراج السلام من بوابة العلاقة مع اسرائيل ، والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية .

ولنحاول ان نفحص هاتين الحجتين، لنرى هل هما من قبيل الحقيقة؟ أم قبيل الوهم الايديولوجى؟

ونبدأ بالتنمية ، هل تحدث تنمية حقا فى مصر ؟ ونلاحظ بداية ان الحديث عن التنمية هو حديث جديد نسبيا ، إذ فى السبعينات لم يكونوا يتكلمون عن التنمية وانما كانوا يتكلمون عن الانفتاح وحينما جاءت المرحلة الجديدة بعد ١٩٨١ قالوا ان الانفتاح كان انفتاحا استهلاكيا ، وأنه لابد من تغييره الى انفتاح انتاجى ثم فى مرحلة ثانية ، قالوا ان الانفتاح الانتاجى يستدعى الدخول فى علاقة محددة مع المنظمات الدولية ، وخاصة صندوق النقد الدولى . فدخلت مصر فيما يسمى بالتكيف الهيكلى وبعد تجربة الانفتاح الانتاجى من سنة ١٩٨١ الى مايو ١٩٩١ عقد فى مايو ١٩٩١ اتفاق سمى اتفاق التثبيت مع صندوق النقد الدولى ، الذى نص على اشتراطات معينة فيما يتعلق بالنظام الاقتصادى المصرى . وبموجبها يتحتم على هذا الاقتصاد ان يلبى متطلبات معينة تمثل (الوصفة الاقتصادية) لصندوق النقد الدولى .

ولسنا هنا اليوم فى محل الحديث التفصيلى عن(وصفة) التكيف الهيكلى، وإنما يكفى ان نقول فى عجالة ان التكيف الهيكلى ليس نهجا للتنمية ، ولا يدعى احد ، حتى دعاته الاصليون فى صندوق النقد الدولى ان التكيف الهيكلى بهج تنموى وانما يقولون ان التكيف الهيكلى عبارة عن سياسة اقتصادية لعبور ازمة اقتصادية مؤقته . ونحن نعلم فى الحقيقة ايضا ان التكيف الهيكلى عبارة عن سياسة لتعويم الاقتصاديات الغارقة فى البلاد المدينة فهو كما يقول (سمير امين) ليس اكثر من وصفه لادارة الدين هذا هو جوهره ، ومن هذه الوصفة تتفرع مجموعة سياسات نقدية ومالية تركز على التوازنات الاسمية التى تسمى فى علم الاقتصاد بالتوازنات النقدية – المالية انه اذن التوازن الاسمى (Nominal) وليس التوازن الحقيقى (Real) فهو توازن على مستوى الموازنة العامة، وميزان المدفوعات ، وليس توازنا اقتصاديا كليا على مستوى العرض والطلب ، أى الانتاج والاستهلاك القومى. ومن ثم ، فان سجل التكيف الهيكلى الذى يباهون به ، يتمثل اساسا فى خفض العجز فى الموازنة العامة ، وخفض العجز فى ميزان المدفوعات ، ولكنهم لا يستطيعون المباهاة ، ولا يقدرون على القول بان التكيف الهيكلى يقضى على الاختلالات الهيكلية الرئيسية فالاختلالات الهيكلية تقتضى سياسة تنموية ومن ثم ، فإن ما يحدث فى مصر الان هو عبارة عن سياسة لتعويم الاقتصاد ، او لحل مشكلات خانقة (Problem Solving) وأن من شان هذه السياسة ان تدرج النظام الاقتصادى بصورة اعمق فى سلك التبعية، ثم الخضوع للراسمالية العالمية، وقد يتحول من سلك (التبع) الى سلك (التابعين) ولكنه فى النهاية يبقى جزء لا يتجزأ من منظومة الراسمالية العالمية فى داخل السوق الراسمالية العالمية وتقسيم العمل الدولى الرأسمالى.

واذا اردنا الانتقال من التجريد الى التجريب، فلدينا ارقام عديدة نكتشف منها ان السجل الاقتصادى الناجح للتكيف الهيكلى هو سجل شكلى متمثل فى خفض عجز الموازنة اساسا وفى خفض معدل التضخم (وإن كنا لا نعرف معدل التضخم الان على وجه التحديد) وخفض العجز فى ميزان المدفوعات .

ونلاحظ ان هناك فارقا جوهريا بين الميزان التجارى وعجز ميزان المدفوعات فبرغم حدوث عجز متواصل فى الميزان التجارى ، الا ان ميزان المدفوعات يحقق فائضا لانه يأخذ فى الاعتبار ميزان الخدمات وميزان التحويلات وكذلك التدفقات الراسمالية الاجنبية من قروض واستثمارات وخاصة منها استثمارات الحافظة المالية . واذن فان المشكلة تكمن فى الميزان التجارى وهو ميزان الصادرات والواردات السلعية ، ويرتبط الخلل الهيكلى فى الميزان التجارى بخلل هيكلى على صعيد القطاعات السلعية ، وخاصة قطاعات الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى بالاضافة الى القطاعات الخدمية الرئيسية وخاصة الخدمات المرتبطة بالعلم والتكنولوجيا. وهذا الاختلال الهيكلى الرئيسى لا يجدى فيه ضبط التوازنات الاسمية، وإنما يقتضى سياسة تنموية حقيقة ، لا تكتفى بالنمو الاقتصادى وانما لابد ان تكون سياسة موجهة للقضاء على الفقر. وفى الحقيقة ان ما يحدث من خلال السياسات المرتبطة بصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، ليس قضاء على الفقر ، وإنما كما يسميه البنك والصندوق (تخفيف حدة الفقر) او تلطيف حدة الفقر ، اذ لا تملك سياسة التكيف الهيكلى القضاء على الفقر، وإنما القضاء على الفقر يتكفل به فقط دعاة التنمية الاقتصادية وانما يمكن تلطيف حدة الفقر حتى يمكن التعايش مع جو الصراعات الطبقية . وحتى التصريحات الرسمية نفسها ، تقول ان الاولوية فى سياسات الاستثمار للاغنياء والاثرياء ، ولكن مع مراعاة محدودى الدخل.

وإذن فإن التكيف الهيكلى لا يستطيع ولا يمكن له ، بل ولا يدعى ان يحقق تنمية متكاملة او قضاء مبرما على الفقر أو الاملاق ، وانما أقصى ما يفعله هو نوع من التوازن الإسمى ، كما قلنا، ونوع من التلطيف لحدة الفقر. ولكن قد يثور نقاش هنا حول تدفقات الاستثمارات المالية التى حدثت فى الفترة الماضية فى البورصة وما يقال عن نمو اقتصادى كبير مزعوم مصاحب لها . إن هذا له مجال أخر ، ولكن لاشك انه قد حدث نمو فيما يتعلق باستثمارات الحافظة المالية، وهذا يستدعى الفحص الدقيق لطبيعة استثمارات الحافظة ، وماهى الاوجه والمجالات التى تمت فيها وهل تم توظيفها انتاجيا؟ وما نسبه حصة الاجانب الى حصة الاطراف المحلية ؟ وما حصة الافراد الى حصة الشركات ؟ وماهو دور الاحتكارات والصناديق المالية المتخصصة ؟ وما هو دور الخصخصة وبيع الشركات العامة فى تنشيط سوق الاوراق المالية؟ وهل هى دفعة مؤقتة أم دفعة لها ان تستمر؟ واذا كانت ستستمر فما هو افقها الانمائى ؟ كل هذه اسئلة تستدعى نقاشا موسعا ، ولكن المهم انه لم توجد تنمية حقيقية متكاملة وانما وجد ويوجد تطبيق لوصفة التكيف الهيكلى من خلال ابعاد اجتماعية معينة ادت الى اصطفاف اجتماعى ، وقد تم ذلك على حساب اعادة تشكيل وظيفة الدولة بحيث تحولت من دولة منتجة وحامية الى دولة تعمل فى خدمة رأس المال واذا لم يكن هناك تنمية ، فما ذا هناك؟ فى افضل الاحوال ، واذا حدث نوع من النمو الاقتصادى، فسوف يحدث ما يمكن ان نسميه بالنمو الاقتصادى المحكوم . اذ هناك سقفا لا يمكن ان يتجاوزه النمو الاقتصادى فى مصر . لماذا يوجد مثل هذا السقف ؟ هذا يعود الى ارادة القوى الدولية المتحكمة والتى تتبعها مصر اقتصاديا فحقيقة الامر ان الولايات المتحدة الامريكية والقوى الغربية ، لا يمكن ان تسمح لمصر بأن تتحول الى قوة حقيقية قائمة اقتصاديا واجتماعيا على تنمية صحيحة، وعلى قاعدة الارتباط بالامة العربية وعلى النهج المعادى لاسرائيل. وهناك عدة عوامل تؤدى بالولايات المتحدة الامريكية وبالتحالف الغربى الى وضع سقف للنمو المصرى (سقف محكوم فعلا) وهى اربعة عوامل بالتحديد:

اولا: القومية العربية :

فمصر شاؤوا أم أبوا جزء من الامة العربية ، ومن كانو يتصورون أن مصر سوف تتحول الى ترس يدور فى الفلك الامريكى واهمون ، بل لقد تصور البعض مثلا ، أنها يمكن ان تنضم الى حلف الاطلنطى فى لحظة ما فى السعبينات. ان فى مصر قوى اجتماعية حقيقة على مستوى "الجذور" لا يمكن ان تقبل بالاندراج فى سلك التحالف الغربى اطلاقا ، وبالتالى فان مصر مصيرها مرتبط بالامة العربية ، القومية العربية.

ثانيا - الهوية :

والعامل الثانى الذى يدفع الغرب وامريكا لمحاربة نمو مصر هو ما يتعلق بالهوية ، أو الاسلام المؤتلف مع القبطية والمسيحية الشرقية. اذ يرى الامريكيون فى التيار الاسلامى قوة مضادة بشكل كامل للمشروع الغربى الامريكى بأصوله المسيحية الغربية .

ثالثا: النفط :

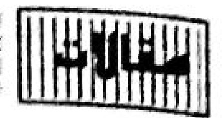
والعامل الثالث هو النفط، البترول العربى . اذ ان مصر لا يمكن ان يسمح لها باقامة اقتصاد عربى متمركز حول ذاته يوظف النفط فى دورة الانتاج العربى ، وبالتالى يمنع وصول واردات النفط والطاقة الرخيصة الى الغرب والولايات المتحدة الامريكية .

رابعا: اسرائيل :

اما العامل الرابع فهو اسرائيل فإسرائيل ضمن المشروع العام الامبريالى تمثل جزءا لا يتجزأ من بنية هذا المشروع ، وأن مصر هى اكبر ند فى المدى الطويل ، وفى الأفق المستقبلى يمكن ان يواجه اسرائيل عسكريا وسياسيا واقتصاديا .

لهذه العوامل الأربعة ، يكون النمو المصرى الاقتصادى نموا محكوما بسقف معين من وجهة النظر الأمريكية .

وبعد قضية التنمية نأتى للنقطة الثانية، وهى السلام . هل يوجد سلام؟ وأظن ان الجميع يتفقون على انه لا يوجد سلام، وانما توجد عملية يقولون أنها عملية التسوية السلمية، وهى تجرى من المنظور الاسرائيلى وفى افضل الاحوال، هى عبارة عن مسار تفاوضى متقطع ، حافل بالقلق وبنوازع القوى العدوانية والعنصرية الاسرائيلية ، وإذن فلا يوجد سلام حقيقى وبالتالى ، فان الدعوى التى تقول أن مصر تحقق التنمية والسلام ليست اكثر من دعوى أيديولوجية .



هل تتجه حركة اربكان الى التشدد ؟

د . محمد حرب

حركة نجم الدين أربكان (الأربكانية) (AR-BAKANIZM) نسبة الى البروفيسور نجم الدين أربكان (أرباقان) مؤسس فكر الإسلام السياسى فى ظل الديمقراطية فى تركيا. وهى حركة دائمة مستمرة ومتطورة، سواء كان نجم الدين فيها أو خارجا عنها لأى سبب من الأسباب. إنه دخل معترك الحياة السياسية منذ ثلاثين عاما. فى ذلك الوقت قال : إن التركى إذا دخل المسجد وأدى عبادته والتزم بشعائر دينه لا يجد من يعترض عليه، لكن هذا التركى إذا جعل من الإسلام مادة حياة، هنا يبدأ الاعتراض وقد صدق بتجربته مع الحكم فى هذه النظرة.

الأربكانية منذ ميلادها عام ١٩٧٠ تتحرك فى إطار "حليم سليم" كما التعبير التركى بمعنى تحركها فى إطار الإسلام السنى الصوفى النقشبندى الرقيق. وكل من اصطلاح الإسلام السنى بمعنى اسلام أهل السنة والجماعة التى يهتم الأتراك - أقصد مسلمى تركيا - بمدلوله أيما اهتمام، فالاسلام السنى كما يراه الإسلاميون فى تركيا يعنى فيما يعنى عدم جواز التعامل مع "ولى الأمر" أى الحاكم فى شدة وأن الإسلام السنى - لديهم - يعنى عدم جواز الثورة على الحاكم الظالم إذا أدت هذه الثورة الى الاخلال بأمن البلاد أو أدت الى الفتنة - يلاحظ القارىء المراقب هنا أن كلمة الثورة فى اللغة التركية كلمة عربية هى (اختلال) بالخاء وليس بالحاء - والمعروف أن الطريقة النقشبندية ذات التأثير الأكبر والأقوى على طول مساحة العالم التركى بما فيه تركيا، طريقة صوفية تميل الى الهدوء والتأنى في كل شىء، ومن هنا كان "الذكر" فيها أى ذكر الله فى حلقات النقشبنديين غير جهرية، عكس الطريقة الشاذلية المنتشرة فى العالم العربى، وعكس الطريقة الخلوتية الواسعة الانتشار، من أنهما جهريتان وحلقات الذكر فيها عالية الصوت كما فى جامع الحسين وجامع العدوية فى القاهرة.

اطلعت الأربكانية على الفكر الإسلامى من خارج حدود تركيا أيضا لكنها لم تأخذ أفكار الإسلام المعاصر غير التركى - إذا جاز التعبير - قضايا مسلمة، بل استفادت منها دون الاضرار ببنيتها الأساسية. وعلى سبيل المثال اطلاع حركة نجم الدين أربكان على حركة الاخوان المسلمين فى مصر. لقد بدأ اتصال حركة الاخوان بالإسلامية السياسية فى تركيا عندما وصل سعيد رمضان المصرى الاخوانى الى استانبول فى طريقه الى سويسرا ثم إطلاع الأتراك على فكر سيد قطب عند ترجمة كتابه العدالة الاجتماعية فى الاسلام، ثم قيام الشيخ ماهر ايز، أستاذ التصوف فى المعهد العالى الإسلامى فى استانبول الذى تحول الى كلية الالهيات فى جامعة مرمرة فى استانبول الآن، بقراءة فى ظلال القرآن لسيد قطب وترجمته شفاها الى حلقة من مريدى الشيخ محمد زاهد أفندى شيخ الطريقة النقشبندية فى استانبول، وهو الشيخ الذى ينتمى اليه نجم الدين أربكان وصحبه. وكانت هذه الترجمة بأمر من الشيخ زاهد أفندى الذى لم ير بأسا من اطلاع مريديه على "فى ظلال القرآن". وترجمت رسائل حسن البنا الى اللغة التركية وأحدثت تأثيرا واسعا أيضا. لكن التركى حذر بطبعه استفاد لكنه وضع هذه الاستفادة فى اطاره الشخصى يخضعها لبنيته هو. تماما كما يحدث فى عالم الصناعة والتجارة. دنيا الأعمال فى العالم العربى التى تعامل رجالها مع الأتراك يعرفون أن العقل التركى الصناعى

(*) الكاتب رئيس مركز بحوث العالم التركى .

يستوعب الانتاج الغربي ويطوره لمصلحته ولبنيته والذين يتلقون البضاعة التركية في خارج تركيا.

كان لكاتب هذه السطور لقاءات شخصية متعددة مع الشيخ زاهد أفندي وقلت – كما أذكر – في أوائل السبعينات من هذا القرن العشرين، قلت لفضيلته في مسجد اسكندر باشا في حي الفاتح في استانبول – وكان الشيخ اماما هناك. ما مصير حركة نجم الدين أربكان – وكانت في بداية انطلاقها – فقال إن المسألة تستلزم وقتا لنضج الحركة وانتشارها وستقوى وتنتشر في اطارها النقشبندي. وقد حدثت نبوءة أو توقعات الشيخ الذي يعتبر بالمفهوم الحديث الأب الروحي للحركة الإسلامية الحديثة في تركيا حركة نجم الدين أربكان وغني الآن عن البيان عن مدى اختلاف حركة نجم الدين أربكان (الأربكانية) عن فكر الاخوان المسلمين – الآن – في أساسيات الفكر الإسلامي وتطوره مثل مفهوم الديمقراطية مثلا، ليس هناك اتفاق بين الحركتين فالأتراك رغم تقديرهم واحترامهم لفكر الاخوان المسلمين لكنهم يرون أن حركة الاخوان تتمسك بالكلاسيكيات دون مراعاة لتطور العصر واحتياجاته في المفهوم الأساسي للديمقراطية، الديمقراطية تعني للفكر التركي مدى استفادة المسلمين في البلاد لها وقبولهم بها أو رفضهم أو رأيهم في تعديل مفهومها إنما يتعلق بمدى المصلحة المستجلبة منها.

أما ما يشاع من "عالمية" حركة أربكان فليس لهذا موقع في فكر أربكان اللهم إلا ما كان يقترحه في محاضراته من اتحاد جامعات إسلامية ومجلس أمن إسلامي وأمم متحدة إسلامية، فهذا كله كان من الخطاب السياسي الأربكاني في البداية وهو يدل على حسن النية أكثر وكسب الرأي العام الإسلامي في تركيا ومحاولة "تعاطف" المسلمين مع حركته، كما يرى كاتب هذا المقال. إن حركة نجم الدين أربكان حركة سياسية محدودة بحدود الوطن التركي الذي حدد أتاتورك قبل سبعين سنة حدوده بأنه الأراضي التي دافع عنها الأتراك أثناء حرب الاستقلال التركية والتي نتج عنها وطن بحدود تركيا كما نعرفها اليوم ويكفي للدلالة على ذلك أن ليس في فكر الأربكانية مفهوم "الخليفة" وهو اصطلاح سياسي إسلامي عام. مع أن النورسية في تركيا سبقت وحددت مفهوم الخليفة كما ورد في الاصطلاح الإسلامي، وأضاف بديع الزمان سعيد النورسي مؤسس النورسية في تركيا أن مجلس الشعب يمكن أن يحل محل مقام الخلافة. وإن كانت النورسية تحاول أن تنتشر عالميا فإن حركة الأربكانية تحاول أن تنتشر محليا فقط. النورسيون يحاولون نشر النورسية في العراق وفي ماليزيا وأخيرا في مصر بعد أن أسس فتح الله خوجه النورسي مركزا لنشر الدعوة النورسية في مدينة نصر بالقاهرة، ويبدو أنه أيضا يحاول جذب الطلاب الأتراك الدارسين في مصر – وأغلبهم متعاطف مع أربكان – الى النورسية ورسائل بديع الزمان سعيد النورسي.

خلت حركة نجم الدين أربكان من العنف بكل صوره، وعندما كان العنف السياسي هو المسيطر على مجريات الأمور في تركيا قبيل ثورة الجيش التركي بقيادة كنعان باشا، وعندما تورطت أغلب الأحزاب المسيطرة على تيارات السياسة في تركيا، خرج حزب السلامة الوطني بقيادة أربكان بعيدا عن هذا العنف السياسي. وكان أربكان ومايزال حريصا على ألا تؤثر الثورة الإسلامية في ايران على شباب حركته. وكان نجم الدين بك (أربكان) حازما في إعاقة نشاط إتباع جمال الدين قابلان وأدى أربكان دورا قويا في تقلص نفوذ قابلان وانفضاض أغلب مؤيديه، بعدما وجد أربكان، قابلانا يقوم بزيارة إيران تلبية لدعوة من آية الله الخميني وعاد ليروج بين الأتراك – في ألمانيا – فكرة الثورة ضد الحكومة التركية.

لقد كان جمال الدين قابلان عضوا نشطا في حزب السلامة الوطني وسافر الى ألمانيا للدعوة بين الأتراك هناك عام ١٩٨١، وكان مرضيا عنه في دوائر الأربكانية لكنه عندما سافر الى إيران في يوليو ١٩٨٤ واستفحل أمره حتى كان ٨٠٪ من أتراك ألمانيا المؤيدين لأربكان قد تحولوا الى تأييد قابلان، كان دور أربكان في اسقاط قابلان مدعاة لعودة مؤيدي الأربكانية الى صف التعقل.

في ظل الأربكانية، كان نجم الدين أربكان هو المؤسس والمفكر والقائد والأمين العام أي رئيس الحزب أيا كان : النظام – السلامة – الرفاه. ولولا الحظر الرسمي على نشاطه لكان رئيسا لحزب الفضيلة، الجديد. وكان ذلك على مدى الثلاثين عاما الأخيرة. ورغم اعتراف ثورة الجيش في ١٩٨٠ ببراءة أربكان من كل أنواع الشدة والعنف، إلا أن قادة الجيش بكل أسلحته لم يتقبلوا نجم الدين. والسبب واضح علمانية الجيش، وفي مقابل هذا مناداة نجم الدين أربكان بحرية أكثر للمسلمين وهؤلاء عانوا في فترة صدارة الجمهورية من العنت السياسي ومن تفسير الحكومة، الخاطيء – في نظرهم – لمفهوم العلمانية. وكان نجم الدين أربكان قد عبر بصراحة في كتابه المشهور النظرة الوطنية الذي صدر في سبعينات هذا القرن والذي قال فيه أن الحركة الإسلامية في تركيا تقبل بالعلمانية بمفهومها الغربي والتي تحتل مكانها المرموق في الدستور التركي، بشرط أن تطبق بمفهومها الغربي الصحيح على المسلمين مثلما تطبق على غير المسلمين، وبشرط ألا تفسر العلمانية بأنها اضطهاد للمسلمين في تركيا.

نضجت الأربكانية على مدى حياتها حتى الآن عبر ثلاثين سنة. وكان من دواعي نضجها أنها اعتبرت القوات المسلحة من أبناء الأمة ولم تنظر بعداء الى الجيش حتى عندما أسقط الجيش نظامها. لكن الدليل الأكبر على نضج الإربكانية ذلك الشعار الذي طرحته في العام الأخير لحزب الرفاه وبالذات في المؤتمر العام للحزب في أنقره. فقد بدا واضحا تغير خطاب حركة نجم الدين أربكان وتغير شعاره ذلك لأنه منذ هذا المؤتمر والحركة قد خرجت من دائرة المسجد يعني خرجت من دائرة خدمة المسلمين وخدمة الإسلاميين، الى خدمة المجتمع التركي كله بكل ما في المجتمع في تركيا من معقدات عرقية (أتراك – أكراد – جركس – عرب – مهاجرون) ومعقدات عقائدية (مسلمون : أهل السنة والجماعة والشيعة والعلويون، ونصارى ويهود) ومعقدات اجتماعية (غنى حي أرن كوى وفقر حي السليمانية في استانبول وغنى أحياء في أنقره جنبا الى

جنب مع فقر أحيائها العشوائية، وغنى مدينة قونية وفقر مرعش وماردين وأورفة).

صاحب نضج الأربكانية فى خدمة "كل المجتمع التركى" أو كل الشعب فى تركيا نجاح نجم الدين أربكان وهو فى الحكم من تخفيض الديون المتراكمة على بلاده من ٣٨ مليار دولار الى ١٥ مليار دولار. وتأكيد أربكان فى مجلس الأمة التركى مطمئنا الجيش قائلا بأن تركيا لن تكون الجزائر ولن تكون إيران. وبعد حل الرفاه رد أربكان على إحدى الصحفيات بقوله أننا سكان نفس البيت وكيف يمكن لسكان البيت تدميره، وفى موضع آخر قال أن ليس من المعقول أن يحطم السكان بيتهم الذى يأويهم، وهل يمكن لأحد أن يحطم زجاج بيته ؟! وكان ذلك ردا على سؤال مؤداه هل يلجأ الحزب رغم كل التضييق عليه الى الشدة ؟

كان كل ما فعله أربكان أن قدم الى محكمة حقوق الانسان الأوروبية مذكرة بشأن قيام المحكمة الدستورية التركية بارتكاب ٢٨ خطأ قانونيا فى الغائها لحزب الرفاه. وقال أن هذا الالغاء استند فى الأساس الى أسباب سياسية أكثر منها حقوقية.

كثرت الاتهامات الموجهة الى نجم الدين أربكان باتخاذه الإسلام أداة للسياسة وكثر اتهام أعضاء من حزب الرفاه الملغى للمحكمة الدستورية بأنها ألغت حزبهم تعنتا وهى تستند الى وضع سياسى أكثر منه قانونيا.

كثر اتهام الصحافة التركية لإربكان بأنه ظل ثلاثين عاما رئيسا لأحزاب الأربكانية : النظام والسلامة والرفاه. وكثر الاتهام لمجلس الأمن القومى التركى بأنه يصدر أوامر واجبة التنفيذ مع أن الدستور يعطى هذا المجلس الحق فى اصدار توصيات فقط يوجهها الى الحكومة.

وإذا كان شباب الأربكانية مثل الدكتور عبدالله كول وزير الدولة للشئون الخارجية فى الحكومة التركية السابقة - حكومة أربكان. ونائب أربكان فى رياسة حزب الرفاه قد صرح وقت أزمة الجيش مع الحكومة بأن نجم الدين أربكان انسان كبير يستشرف رويا آفاق المستقبل وهو الذى "يرفع روحنا المعنوية عندما تضيق رؤيتنا لبعض الأمور (مليت ٢٥ يناير ١٩٩٨) وهو بذلك يريد القول أنه رغم اعتراضات تصدر من أفراد من الحزب موجهة ضد أربكان إلا أن هذا يستطيع امتصاص الغضب.

ولكن ليس كل شباب الأربكانية مثل الدكتور عبدالله كول هناك شباب فى الحزب الملغى كانوا يعترضون ولا يقتنعون بكل ما يقوله أربكان.

ينبغى القول هنا - والقول لعبدالله كول - أن أربكان كان متفائلا أكثر من اللازم عندما أحسن الظن بالمحكمة الدستورية لأنه لم يكن يتصور أبدا أن هذه المحكمة يمكن أن تلغى حزب الرفاه وعندما ألغته أحدثت بين بعض أعضاء الحزب الأساسيين نوعا من المباغتة وأفسحت الحديث عن قيادة أربكان تساؤلات كثيرة. قال الدكتور عبدالله كول فى اللقاء الصحفى المشار اليه هنا : إن المقياس الوحيد فى الغرب لإلغاء حزب من الأحزاب هو قيامه بحركات ارهابية. وطالما أن حزب الرفاه، ومن قبله حزب السلامة ومن قبل السلامة حزب النظام. لم يفعل هذا، فالغاؤه غير ممكن ومادامت السلطة فى تركيا تسير على أسس أوروبية، فلماذا صدر القرار بحل حزب الرفاه فى الوقت الذى لم يلغ فيه حزب فى أوروبا منذ عام١٩٤٥م ؟

بعد ذلك وجدنا "مظفر دوغان"، وهو اسم سيبرز على مسرح السياسة التركية فى الأيام القليلة المقبلة، يأخذ منحى جديدا بين شباب الأربكانية.

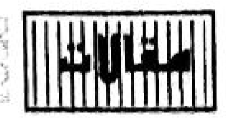
مظفر دوغان، كان رئيسا لبلدية حى مشهور من أحياء استانبول هو حى "شيرين ايفلر" (شيرين أولر) وهو حى ضخم فى المساحة وعدد السكان والميزانية. تولى مظفر دوغان رئاسة بلدية هذا الحى ممثلا لحزب الرفاه. وهو رجل عفيف حتى قيل رئيس بلدية فقير فى بلدية غنية. عاش شريفا وخرج من رياسة البلدية بعد انقضاء مدته شريفا. وكان يمتهن مهنة التدريس فى المدارس الثانوية.

فى شهر يناير الماضى ١٩٩٨ التقيت بمظفر دوغان فى استانبول. حدثنى عن همومه السياسية والأوروبية والفكرية. حدثنى عن أدب نجيب فاضل رائد الأدب فى تركيا وأحد الأعمدة الفكرية فى الحركة الإسلامية التركية والذى ترجم له الى العربية كاتب هذه السطور مسرحيته الشهيرة "خلق انسان" التى غلبت الجانب الإيمانى على الجانب المادى فى الحياة"، حدثنى أيضا عن وحشية الهجمة الفكرية الأوروبية فى تركيا. ثم حدثنى عن الأزمة السياسية فى تركيا وموقف المحكمة الدستورية من حزب الرفاه وفاجأنى بأنه ينوى اقامة حزب جديد إسلامى أيضا باسم "بلدى تركيا" -TUR KIYEM ويمكن ترجمته ترجمة أخرى هى "تركينى". قال لى هذا بعزم وجدية وانفعال بدت واضحة فى ملامح وجهه الشرقية القوية. أوضح لى مظفر دوغان أن هذا الحزب الذى يخطط لقيامه سيمثل نوعا من النظرة الواقعية للأمور فى تركيا. حدثنى أيضا عن أن نجم الدين أربكان ظل ثلاثين عاما يسيطر على مجريات الأمور فى أحزابه الثلاثة ويسيطر على رئاسة الحزب ولم يتح التجربة السياسية الكاملة لكل شباب الحزب. وأنه غير مقتنع بكل ما يقوله نجم الدين أربكان.

تطرق مظفر دوغان فى حديثه ذاك معى الى اعتزامه وضع ثلاثة مبادىء مكتوبة فى برنامج حزبه المزمع إقامته حزب (بلدى تركيا) وهى :

١- النص على عدم اتخاذ الدين وسيلة للسياسة.
٢- المطالبة بالغاء المحكمة الدستورية.
٣- الغاء مجلس الأمن القومى.
٤- الغاء محكمة أمن الدولة.
٥- لرئيس الحزب الرئاسة لدورتين فقط لا يجدد له بعدهما.

وقد نشرت الأهرام فى هذا الشهر (مايو ١٩٩٨ - المحرم ١٤١٨) نبأ يقول بقيام حزب فى تركيا باسم "تركينى" ووصفته بأنه متشدد، وما هو بمتشدد وأساسه الفكرى والتاريخى هو ما ذكرنا .



النظرة الامريكية لاستراتيجية المياه فى الشرق الاوسط

مريم السلماني

تركزت الرؤية الاستراتيجية الامريكية عند رسم سياستها في الشرق الاوسط على حصر الخطر الذي تشكله الدول "المنبوذة" (العراق - إيران) على مصالحهما وعلي استتباب الاستقرارالذي فرضته بعد حرب الخليج. وقد تمحورت استراتيجيتها في المنطقة حول مفهوم القوة االعسكرية، والدبلوماسية والجيواقتصادية، كأساس لتدعيم بقائها فى المنطقة .

ولقد حققت حرب الخليج للولايات الامريكية اهدافها الاستراتيجية في المنطقة، والتي تتلخص في الحفاظ على موارد البترول وأمن اسرائيل.

لكن الرؤية الأمريكية تجاه المنطقة مهددة بالعديد من القضايا التي لازالت تشكل مصدرا للتوترات بالرغم من ادراجها في المفاوضات مثل المياه التى تعد من اهم الملفات التي تحظى بدراسات خبراء الاستراتيجية الامريكية والتي ينصب عليها اهتمام الادارة الامريكية لمدى حساسيتها إذ تعاني أغلب دول الشرق الاوسط من ندرة المياه، التي تتفاقم نتيجة احتياجات وتزايد السكان في المنطقة، ولانعكاسها على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن النظرة الأمريكية لهذه القضية تعتمد بالذات على معادلتي المياه /الحرب والمياه /التعاون. ولأن تقسيم وتنظيم المياه بين دول المنطقة يشكل أهم العوائق التي تعترض دول حوض النيل، والأردن، والفرات، فرؤية الولايات المتحدة لهذه القضية تنطلق من محورين أو نقطتين أساسيتين :

- الأولى ترى المياه عاملا من عوامل الصراع فى منطقة غير مستقرة وإدارة استعمالها لا زالت مشوبة بالخطر .

- والثانية تعتمد على رؤية جيو - اقتصادية ترى أن قضية المياه يمكن أن تعالج على أساس التعاون الإقليمى ، هذا التعاون يتطلب ليبرالية تتخطى الحدود بحيث تصبح المياه سلعة تباع وتشترى بين دول المنطقة .

اولا : معادلة المياه والصراع :

إن مفهوم المياه يأخذ بعدا استراتيجيا فى السياسة الخارجية الأمريكية، فالتقرير السنوى الأول للبيئة والسياسة الخارجية الأمريكية(١) اعتبر أن ندرة المياه تعد تهديدا للإستقرار والتنمية ، وتطرق هذا التقرير إلى أن ندرة المياه والإستعمال السيء لها في الشرق الأوسط يشكل أحد الأسباب التى تعرقل التنمية بين دول المنطقة . وأشارت دراسة أجريت تحت رعاية قسم الطاقة إلى أن هذه القضية هي أحد أسباب زيادة الحروب والتوترات مما أدى بأصحاب القرار إلى إدراجها ضمن مسائل الأمن القومي.

إن السياسة المائية معقدة وليست مستقلة عن القضايا الاستراتيجية بل إن لها علاقة وطيدة بالثقافة والسياسة(٢) لأن المنطقة ذات ثقافة مائية وحتى شرعية الحكم واستقراره

(*) الكاتبة باحثة فى مجموعة سوسيولوجيا الدفاع ، المدرسة العليا لدراسات العلوم الاجتماعية ، باريس .

اعتمدا على هذه الثقافة المائية لبناء حضارتها. فمعادلة الماء والحرب أثارت اهتمام العديد من مراكز البحوث والدراسات الامريكية وذلك لانعكاسها على الأمن القومي. ففيما يتعلق بهذا المفهوم، يعد الشرق الاوسط من أهم المناطق بالنسبة للاستراتيجية الامريكية، وكل توتر من شأنه أن يفضي الى تهديد الوضع الذي أقامته الولايات المتحدة بعد حرب الخليج. إن الماء كعنصر حرب يندرج في هذه السياسة وذلك من خلال الصراع الذي يمكن أن ينبثق عن تقسيم واستعمال المياه. فقد عبر ريشارد هولمز Richard Helms (٣)، المدير السابق لوكالة المخابرات الامريكية عن افتراضية الصراع المائي "اذا ما أخذنا باحتمالية الصراع، يظل الشرق الاوسط من المناطق الاكثر التهابا في العالم. وهنا نواجه خطر انفجار يهدد بتدمير المنطقة ... وفي حالة اذا ما اندلعت حرب في المنطقة فسيكون احد أهدافها السيطرة على المياه". طرح مشكلة المياه كأحد عوامل الصراع يعني تخوف الولايات المتحدة من فرضيات حرب تهدد الوجود الامريكي في الشرق الاوسط . ففي نفس الوقت تتابع وزارة الدفاع الامريكية عن قرب تطور المشاريع المائية في المنطقة ومدي انعكاسها على الاستقرار الاقليمي. أما وكالة المخابرات العسكرية DIA (٤) فتتابع الاتجاهات السياسية الخاصة بالسيطرة علي منابع المياه في المنطقة. وتتطرق لدراسة ثلاثة مواضيع رئيسية : ندرة المياه كعامل اساسي للنزاع، وتداعيات ندرة المياه على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، وكذلك تداعياتها على توفير المياه للقوات الامريكية في حالة نزاع مسلح في تلك المناطق الجافة. إذن فاهتمام واشنطن ناتج عن العلاقة الوثيقة بين الماء والصراع في التفكير الامريكي والتي تجد جذورها في تاريخ المنطقة.

فالادارة الامريكية تدرك أن السيطرة والهيمنة على المياه لازالت تشكل تهديدا على مصالحها في الشرق الاوسط. وأن جدلية الماء هي التي تهيمن على موازين القوى في الشرق الاوسط.

إن التزايد السكاني، والتوجهات الاقتصادية والتكنولوجية تدفع بالدول الي اتخاذ قرارات سياسية لها تاثير علي محيطها القومي والاقليمي وحتي علي الصعيد الدولي. فكثير من القرارات السياسية المائية أدت الي صراعات كان الماء هو العنصر المهيمن فيها وهي(حروب ١٩٦٧، ١٩٧٨، ١٩٨٢) (*). إن معادلة حرب المياه كانت اساس الزيارة التي قام بها مبعوث الرئيس الامريكي بوش للشرق الاوسط ريشارد ارميتاج نائب سكرتير الدفاع في زيارة سرية الي عمان لتهدئة الاوضاع خوفا من ان تؤدي احتياجات الاردنيين المؤيدين للنظام العراقي الى المياه والتي ازدادت نتيجة نزوح اللاجئين من كل من العراق و الكويت، الي حرب مع اسرائيل(٥).

لقد انصب التخوف الامريكي على امكانية الانتقال من حرب مع العراق الى حرب شاملة تقضي على التحالف العربي الامريكي المنبثق عن حرب الخليج. فقضية المياه اذا نشبت لن تنحصرفي دولتين، بل تتعدى ذلك الى دول مجاورة تنتج عنه حرب شاملة وذلك لتشابكها وارتباطها بعدة دول من جهة، وانعكاساتها على قضايا استراتيجية، سياسية، واقتصادية من جهة اخرى. ففي تحليل "توماس ناف" لمسألة المياه في الشرق الاوسط، يذكر انه "لا يمكن ان يكون هناك سلام من غير حل مشكلة المياه، لان الماء هو الذي سيظهر مستقبل الاراضي وكذلك السلام او الحرب. فاذا لم تحل هذه الازمة فسينتج عنها احتمال كبير لصراع مابين الاردن وإسرائيل والذي سيدفع بدول عربية اخرى الى الصراع" (٦).

بالاضافة الى ان النظرة الامريكية في حل قضية المياه سلميا تصطدم برؤية الدولة، لأن المياه هي أساس تكوين المجتمعات الشرق الاوسطية وتلعب دورا رئيسيا في تثبيت سلطة النظام الحاكم وذلك بالاعتماد على مفاهيم الأمن القومي وتوازن القوى او الندرة التي تشكو منها اغلب دول المنطقة، لذا لابد ان نثير الانتباه الى ان هذه المفاهيم تكون الأساس لاحتمالات الصراع المائي ، مما يجعلها ذات بعد عسكري، وهذه المفاهيم حسب الرؤية الامريكية تزيد من شبح الحرب، حيث يشتد الصراع للقوى الفاعلة الرئيسية والتي تتحكم في مسار المياه بالاعتماد على هذه المفاهيم والتي تتلخص في :

أ- ندرة المياه :

الاهتمام الذى تحوزه قضية المياه في الشرق الاوسط، يعود لاعتبارها الأساس الذى تدور حوله الحروب المقبلة، وهذا جعلها قضية سياسية بالدرجة الأولى، مما دفع الدولة الى إحكام سيطرتها على الموارد المائية.

يعاني الشرق الاوسط من ندرة المياه وذلك يرجع أساسا الى وقوعه في المنطقة الجافة وشبه الجافة، مما يجعله من المناطق المهددة في السنين المقبلة، اذ تصل حصة الفرد من المياه في بعض الدول الى ما دون مستوى خط الفقر العالمي

(*) ١٩٦٧ الحرب بين العرب واسرائيل ، ١٩٧٨ الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان، ١٩٨٢ الغزو الاسرائيلي لبيروت .

اي ٥٠٠ متر (٣ أمتار للفرد سنويا) ويتمثل هذا في دول نهر الاردن.

ومما يؤدي الي تفاقم الازمة الزيادة في ا ستهلاك المياه والناتجة عن النمو الديموغرافي الذي يرتفع بمعدل ٣٪ سنويا في الدول العربية والتي تشكل اغلبية دول المنطقة، بالاضافة الي ارتفاع مستوي المعيشة لدي المواطنين والتقدم الصناعي والسياحي والزراعي ، كل هذه العوامل تجعل من الموارد المتاحة غير كافية لتلبية احتياجات السكان.

اذن السؤال المطروح هو : كيف يمكن لدول المنطقة الوصول الى حل امام نقص المياه و كذلك في ظل هيمنة الدولة على استعمال المياه كعامل استراتيجي.

فكل دولة في المنطقة اعتمدت سياسة وطنية بحتة لا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الدول المجاورة، و حلول تقسيم المياه افضت الى الفشل، وبدلا من المشاريع المشتركة، عكفت الدول علي تنمية سياستها المائية داخليا، ومما زاد من حدة الأزمة أن المياه في المنطقة أصبحت تتداخل فيها مشاكل أخرى مثل الحدود والصراع العربي الاسرائيلي.

ب - الماء والأمن القومي:

إن تعريف مفهوم الأمن لاينحصر في الترجمة التقليدية التي تتلخص في القدرة العسكرية والاقتصادية، فقد صار يشتمل علي عوامل اخرى لها تاثير قوي علي الأمن والاستقرار وتنمية المجتمع وأغلب هذه العوامل لها علاقة وثيقة بالماء كالزراعة وتزايد السكان والاقتصاد والبيئة (٧). فحسب تعريف ايلمان Richard H. Ullman (٨) للمعني الأوسع للأمن والذي يتلخص في أن كل حدث معين يصبح مصدر تهديد للأمن القومي حين يهدد على مدى قصير من الوقت مستوى معيشة مواطني دولة، وعندما يهدد بتقليص الخيارات السياسية المتوافرة للحكومات او الكيانات الخاصة أو غير الحكومية داخل الدولة" . اذن من خلال هذا التعريف يتجلي لنا جيدا ان مشاكل البيئة عامة والمياه خاصة لها تاثير علي حياة المواطنين ولها علاقة بالأمن القومي، فالماء من اهم العوامل لاستتباب الامن فاذا ما امتنعت دولة او غيرت مجرى النهر فذلك من شانه الاضرار بمصالح واحتياجات مواطني الدولة المتضررة. اذن فمفهوم الأمن المائي هو مرادف للأمن القومي كما هو متعارف عليه في دول الشرق الاوسط. فالقرارات التي تتخذها الدولة في استعمال وتنظيم المياه هي من ضمن الاجراءات الهامة اوالاستراتيجية التي ينتهجها النظام للحفاظ على موارده المائية وتنميتها.

ان تنمية واستعمال المياه في دول الشرق الاوسط تعد من الاهتمامات الاستراتيجية والدفاعية التي تنتهجها دول المنطقة وقد غلبت عليها الهيمنة والسيطرة مما ادي بعلاقات الدول الي التدهور و عدم الثقة، فكل مشروع مائي او حركة داخل بلد ما تترجم على انها اعتداء على مصالح دول الحوض الاخرى مما يؤدي الى تصريحات كلامية كما هو الحال بين مصر واثيوبيا.

جـ - موازين القوى:

تلعب موازين القوى دورا أساسيا في ترجمة نظرية المنبع والمصب، هذه النظرية التي لا يتحكم فيها القانون الدولي وقد اعتمدت علي ان دول المنبع هي التي تملي ارادتها على دول المصب كقوة مائية لكن موازين القوى هي التي تتحكم في ادارة المياه في المنطقة، فالقوة العسكرية والاقتصادية هي التي تتحكم وتسيطر على تسيير واستعمال المياه، فمثلا اسرائيل اصبحت الدولة المسيطرة على مياه نهر الأردن، فقد اعتمدت حتى قبل تاسيسها على استراتيجية مائية ادت بها في وقت لاحق الى الاستيلاء على اهم منابع أنهار الأردن وبنى ياس والدان ومياه والضفة الغربية والجولان . اما فيما يخص مصر، فقد احتفظت بالحصة التي قررتها لها معاهدة ١٩٥٩، وذلك راجع لقوتها العسكرية ودورها الاقليمي بالرغم من الضغوط الكثيرة التي مورست من طرف الولايات المتحدة واثيوبيا. اما بالنسبة لتركيا فهي البلد الوحيد الذي يجمع بين القوة المائية والقوة العسكرية، مما نتج عنه هيمنتها المطلقة على مياه دجلة والفرات. هذه الترتيب الاستراتيجي للقوة ترجم بانشاء مشروع الكاب (GAP project) وبناء سدود على نهر الفرات مما نتج عنه الإضرار بمصالح دولتي المصب، سوريا والعراق. اذن فمسالة المياه في المنطقة تتعدى استعمال وتنظيم المياه الي استغلالها كورقة ضغط سياسية تستعملها بعض الدول ضد اخري، فقد استغلت الولايات المتحدة مياه النيل كورقة سياسية للضغط على مصر ابان انشاء السد العالى وذلك من خلال احتمالات تمويلها لعدة مشاريع فى اثيوبيا .

الماء فى السيناريوهات الامريكية :

في تحليل Luttwak ان العامل الاقتصادى هو الذى يسيطر على السياسة الخارجية وان القوة الاقتصادية لابد وأن تحل محل القوة السياسية والعسكرية فى ممارسات السياسة الدولية .هذا الخطاب الجيو – اقتصادى يفترض ان الاستقرار الاقليمى فى الشرق الاوسط لابد ان ينشأ عن طريق التنمية الليبرالية وحرية التبادل بحيث ترتبط مصالح الدول بعضها البعض، مما يصعب حدوث اصطدامات وتوترات بين الدول. والمدافعون عن هذا المذهب يرون ان الاقتصاد هو الذى سيحل محل السياسة فى حل المشاكل وذلك من خلال رجال الاعمال

والقطاع الخاص الذين اصبح لهم دور فعال في تنمية الاستقرار وأصبحوا يشكلون بالتالي ضغطا على الدولة.

هذه الاستراتيجية التي تدعمها الولايات المتحدة، ومابرحت تدافع عنها من خلال المؤتمرات الاقتصادية في منطقة الشرق الاوسط، ومن خلال المحادثات الثنائية ومتعددة الاطراف . هذه الاخيرة التي تغطي عددا كبيرا من القطاعات الحيوية كقضية المياه ، التنمية ، السياحة، وكذلك اقامة بنك التنمية للشرق الاوسط .

ويتم التعامل مع قضية المياه في البيت الابيض بحيث يمكن استثمارها سياسيا واستراتيجيا وإراجها في اطار الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط وذلك من خلال استغلالها لخلق تعايش بين دول المنطقة. لذا فاستثمار الماء كأساس للتعاون يغلب اليوم على الرؤية الامريكية للشرق الاوسط وتعتمد الادارة الامريكية في تحقيق هذه السياسة على حلفائها في المنطقة.

ثانيا: معادلة الماء والتعاون:

ان النظرية الامريكية تعرف التعاون في قضية المياه، بأنه الحل الوحيد لهذه المشكلة في الشرق الاوسط، فالتعاون حسب هذه الرؤية يترجم عن طريق اقامة مشاريع اقليمية تتطلب ادخال جميع احواض الشرق الاوسط داخل نظام واحد حيث يمكن استثمارها من جميع دول المنطقة أي مصادر المياه اي النيل والفرات والأردن ومن ناحية ثانية تهدف هذه النظرة الى خصخصة وبيع المياه كسلعة(٩). هذا المنطق التجاري يهدف الى الحد من سيطرة الدولة في استعمال هذه المادة ويؤدي بالتالي الى إزالة الحدود وخلق منطقة حرة تطغى عليها الآن ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية لتشجيع حرية التجارة وتكنولوجيا المياه، وذلك عن طريق التعامل مع المراكز الامريكية المختصة بالمياه لتحقيق مشاريع مائية.

هذا الاتجاه الاقتصادي يعتمد على الاقتصاد اكثر منه على السياسة، لكن آثاره وخيمة على مصالح الدولة، وهذا ما تهدف اليه السياسة الأمريكية من خلال هذا البرنامج وذلك للقضاء نهائيا على الدولة الأم من خلال ادخال مؤسسات اقتصادية يكون لها دور فعال في يد رجال الاعمال والقطاع الخاص للتاثير على القرار السياسي. هناك بعض الباحثين يرون ان المشروع الامريكي في الشرق الاوسط هو رد فعل على الدولة الأم التي مازالت تحتفظ بتعريفها القديم وكذلك للقضاء على الهوية العربية، وذلك بادخال شركاء اخرين كاسرائيل وتركيا، وأخيرا لكبح جماح التهديد الذي تشيعه الدول المنبوذة ، هذه النظرة الشمولية حسب رأي Alain Joxe (١٠) تتزعمها الولايات المتحدة وهي تدفع الى التدهور والقضاء على الدولة ومن خلال هذه النظرة يتبين ان مشروعها الكبير للعالم يهدف الى إضعاف المؤسسات الوطنية ودمج الهوية السياسية والثقافية فيما يسمى بالشرق أوسطية

ثالثا: الماء في ظل استراتيجية التحالفات:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي طرحت مسألة التحالفات القديمة بالنسبة لحلفاء الولايات المتحدة بحيث لعبت كل من اسرائيل وتركيا دورا كبيرا في تأكيد السياسة الامريكية خلال الحرب الباردة، ويشغلان اليوم دورا اساسيا بالنسبة لقضية المياه. بالنسبة لقضية المياه تعتمد الولايات المتحدة على الوظيفة الصناعية والعسكرية والثروة المائية لتركيا، وعلى الوظيفة التقنية والعسكرية والاقتصادية لاسرائيل .

هذا النمط الجديد في التحالف مع تركيا يعتمد بالأساس على الدورالمنوط بها في الشرق الاوسط والذي يتعلق بالمحافظة على الامن في الخليج (١١) وكبح الخطر الذي تمثله الدول "المنبوذة" المجاورة لأنقرة (تركيا) أي العراق وإيران. بالاضافة الى ان هذا البلد يمتلك عدة مؤهلات للقوة فهو يستضيف قوة الردع الامريكية على ارضه ويسيطر على ٨٠٪ من الموارد المائية في الشرق الاوسط مما يتيح له امكانية الضغط على العراق وسوريا من خلال مياه الفرات ودجلة.

أما التحالف التاريخي الذي يربط بين اسرائيل والولايات المتحدة، فان له ابعاده الاستراتيجية والأيديولوجية والعسكرية والاقتصادية، فواشنطن على علم قوي بمدى انعكاسات وتاثيرات قضية المياه على حليفتها اسرائيل .

ان النقص الذي يعرفه هذا البلد ليس ببعيد عن اتجاهات استراتيجية واشنطن، التي ما برحت تدعم اغلب المشاريع المائية في الدولة العبرية . لكن المشكلة الرئيسية للنظرة الامريكية للسلام المائي تصطدم اليوم بالواقع المائي الذي تعرفه الأردن فاكثر من ٦٥٪ من المياه في إسرائيل تأتي من الدول العربية، وخصوصا من الأراضي العربية المحتلة . لذا فالولايات المتحدة تعتمد الطابع المائي التركي والذي يظهر في المشاريع المائية الاقليمية التي تعرضها كل من اسرائيل وتركيا. فحسب قول شمعون بيريز عن مشروع الشرق اوسطية إن "بترول دول الخليج + اليد العاملة المصرية + مياه تركيا + الادمغة الاسرائيلية" (١٢) ان حل مشاكل المياه اقليميا كما نرى يتمشى مع الرؤية الاسرائيلية المدعمة من طرف الولايات المتحدة بحيث أن كثيرا من البحوث والدراسات الامريكية والاسرائيلية تدعو الى حل اقليمي لقضية المياه مابين دول الأحواض الثلاث مما يؤدي اصلا الى خرق القانون الدولي .

فكثير من الدول العربية تعتمد على ٦٧٪ من استهلاكها للمياه التي توجد منابعها في دول غير عربية، مما يؤدي الى اضعافها استراتيجيا كدول مصب . هذ الضعف مستغل من قبل دول التحالف بحيث تستغله كوسيلة ضغط على دول الحوض، ففي الخمسينيات وبداية الستينيات عرضت الادارة الامريكية على اثيوبيا بناء ٢٦ سدا على النيل الازرق(١٣) مما كان سيؤدي الى نقص حصة كل من مصر والسودان بمقدار ٥,٤ مليار متر مكعب، ولكن هذه المشاريع لم تر النور لكنها كانت بمثابة تحذير من الولايات المتحدة الى عبد الناصر إبان بنائه للسد العالي ولتذكيره بهشاشه الوضع في مصر امام حبس مياه النيل. لذا فأصحاب القرار المصريون يراقبون بحذر التواجد الامريكي في البحيرات العظمى ويتساءلون عن مصالح امريكا واهتمامها المفاجيء بهذه المنطقة وخصوصا باثيوبيا.

أما في حرب الخليج فقد عرضت فكرة الماء كسلاح ضد العراق من طرف الباحث Schweizer Peter (١٤) في مجلس السياسات الخارجية الامريكية، والذي عرض اقفال السدود التركية التي تسيطر على مياه دجلة والفرات للضغط مائيا على العراق .

إن هذه التحالفات في السياسة الامريكية تهتم اولا بالحفاظ على مصالحها الاساسية في الشرق الاوسط، لكن بالرغم من ذلك فهذه النظرة تصطدم في نفس الوقت بنظرة الدولة ومصالحها القومية وذلك حتى بالنسبة لحليفاتها، ونرى أن هذا الاختلاف في المصالح يتباين من خلال رفض كل من اسرائيل وتركيا التعاون مع جيرانها في قضية المياه مما يجعل الوضع قابلا للانفجار.

فوجهه النظر التركية تهدف الى استغلال ثروتها المائية اقتصاديا واستراتيجيا، وذلك من خلال عرضها لمشروع انابيب السلام والذي يتلخص في تزويد دول الشرق الاوسط بفائض مياه نهري سيحان وجيحان اللذين ينبعان ويصبان داخل الاراضي التركية. وفي نفس الوقت رفضت تركيا الاقتراح الامريكي بادخالها في المفاوضات الثنائية للسلام بحيث اقترحت الولايات المتحدة أن تعوض تركيا سوريا عن مياه الجولان ، فقد اشار احد الدبلوماسيين الأتراك الى رفض هذا الاقتراح بقوله : "يطلب منا ان نعوض سوريا عن مياه الجولان التي ستتركها لاسرائيل، هذا اقتراح مرفوض".

أما بالنسبة لاسرائيل ففي نفس الوقت الذي تدعم فيه كل المشاريع الاقليمية التي من شانها ان تأتي بالفائدة عليها، ترفض ان تتفاوض على مياه نهر الاردن مع كل من سوريا ، والفلسطينيين، فقد ذكر احد المفاوضين الاسرائيليين في مجموعة المياه للمفاوضات متعددة الاطراف في فيينا ١٩٩٢ (إذا كان أحد يقصد السلام فينبغي ألا يجادل بشأن المياه، وعليه ان يجلس لمحاولة البحث عن حلول تقنية". هذا التباين والاختلاف في المصالح بين الدول المتحالفة، يؤكد مدي اصطدام الرؤية الامريكية بمفهوم الدولة في الشرق الاوسط، وبالاعتبارات والاتجاهات السياسية والاستراتيجية التي تحكم قرارات ومصالح الدولة وليس مصالح الولايات المتحدة، وهذا التباين يظهر جليا في مسار السلام في الشرق الأوسط حيث اصبح تعنت اسرائيل يهدد مصالحها ويفشل مشروعها السياسي في المنطقة.

العوائق التي تواجه الاستراتيجية الامريكية :

إذن فالوجهة الاقتصادية لا يمكن ان تزيح الخطر الذي تشكله قضية المياه في المنطقة، فالاتجاه الجيو اقتصادي البحت لا يتماشى مع الاتجاهات السياسية والاستراتيجية لدول الشرق الاوسط . فالنظرة الامريكية لا تأخذ بعين الاعتبار رؤية الدولة كما هو معترف بها في الشرق الاوسط، سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية او الثقافية . فالعوائق التي تعترض هذه الرؤية تاتي اصلا من قصر نظرها للاتجاهات القومية والتطلعات السياسية لدول المنطقة .

فاستعمال وادارة المياه يعتمد على ثقافة الدولة في محيطها السياسي والاقتصادي وداخل ارضها . فدور الدولة حاضر بشكل قاطع في ادارة تنظيم المياه ويرفض اطلاقا تبني النظرة الأمريكية التي تهدف الى تشبيه الدولة بشركة تتماشى مع الليبرالية الجديدة بحيث تضيع منها سيطرتها على مقاليد الحكم .

هذه النقلة من نظام تحكمه الجيوسياسية الى نظام تسيطر عليه الجيواقتصادية، ليس بالغريب على السياسة الامريكية ، بعد الحرب العالمية الثانية كان الاتجاه الاقتصادي يغلب على الرؤية السياسية الأمريكية فمثلا مشروع مارشال لبناء أوروبا ومشروع جونستون المائي في الشرق الأوسط كانا يمثلان النمط البحتي للاتجاه الليبرالي للادارة الامريكية في الخمسينيات، هذا البعد نجح في اوروبا لكنه فشل في الشرق الاوسط لانه لا يتوافق مع نظرة الدولة في هذه المنطقة. ففي العالم العربي اعتمد الاتجاه على نظرية واقعية للعلاقات الدولية . فالسلطة هي ضد فكرة التخلي عن سيطرتها وخصوصا فيما يخص قضية المياه التي لعبت دورا اساسيا في تكوين مجتمعات الشرق الاوسطية، وكذلك للحفاظ على النظام بحيث تبرز الدولة هيمنتها على المياه، وذلك من خلال الاعتماد على

بعض المفاهيم كالسيادة والامن المائى التى توطد قوة النظام .

هذه المفاهيم هى أصلا منحدرة من قراءة خاصة للمجتمعات الشرق الاوسطية ولازالت لم تندثر بالرغم من التغيرات التى عرفتها الساحة الدولية ، فالأنهار الثلاثة ، النيل والفرات والأردن شكلت الأساس لتكوين الحكم بالنسبة لدول المنطقة وساعدت على بلورة المثال الحى (المجتمع المائى) مع الصين . منطق الدولة – الأم فى الشرق الاوسط يعتمد على التنمية الاقتصادية والامن القومي، بالاضافة الى أن المركزية السياسية لعبت دورا فى تقوية دور النظام وتهميش دور رجال الاعمال والقطاع الخاص الذين لازالوا يعملون تحت ادارة الدولة . وخير مثال على ذلك رفض رجال الاعمال المشاركة فى مؤتمر الدوحة عندما رفضت دولهم المشاركة فيه . بالاضافة الى ان مشروع المياه على الصعيد الاقليمى فشل فى الخمسينات (مشروع جونستون)، وذلك راجع للنظرة الامريكية الاقتصادية البحتة التى لم تاخذ بعين الاهتمام الجانب السياسى، والذى يتلخص فى الصراع العربى السياسى وقضية اللاجئين . فلا يمكن لأمريكا أن تتحدث عن المشاريع الاقليمية دون أن تكون هناك أرضية للسلام ، فالاقتصاد بغير سلام لا يمكن ان يتحقق لأن العلاقات الاقتصادية بين الدول تتطلب جوا من الاستقرار السياسى والثقة، وليس كما هو عليه الحال فى الشرق الاوسط بحيث أن المبدأ العربى فى المفاوضات مع اسرائيل ينطلق من مبدأ الارض مقابل السلام عكس الرؤية الاسرائيلية والامريكية التى ترى فيه أن الاقتصاد ضرورة ملحة للسلام .

خلاصة :

من هنا يمكن القول ان العلاقة بين المياه والسياسة والثقافة متداخلة ومتشابكة الى حد كبير. فالصراع المائى يجد حتى الآن جذوره فى الصراع العربى الإسرائيلى والعلاقات العربية - التركية، وحتى العلاقات العربية العربية، ومن خلال تحليل بعض القضايا المرتبطة بدول انهار الشرق الأوسط نجد أنها ترجع فى الأصل الى خلافات ومنافسات سياسية، بالاضافة الى مشاكل الحدود وانعدام الثقة فالسياسة الامريكية لابد ان توجد ارضية للسلام حتى يمكنها ان تطرح المشاريع الاقتصادية في هذه المنطقة، وتعثر عملية السلام، وفشل المؤتمرات الاقتصادية لخير دليل على عدم واقعية المشاريع الامريكية، فكيف بالأحرى قضية المياه التي تشكل اساس الحياة.

فالادارة الامريكية فشلت اساسا فى سياستها فى الشرق الاوسط بعد حرب الخليج، حيث راهنت على الاقتصاد ولم تاخذ بعين الاعتبار المشاكل الاساسية لاستقرار المنطقة، وهو ما يكشف عن ضيق الرؤية الكونية التى اخذتها كنظام جديد للعالم. وقد اصطدمت برؤية دولة ومصالحها القومية التى مازالت قوية وتتمسك بها عديد من الدول .

المراجع :

-١Environmental Diplomacy, "The Environment and U.S. Foreign policy". The U.S. Department of states's, le premier rapport sur l'Environnement et la politique étrangère, Water Resources, p. 12. http:/www.com/government/politics/U_S__Foreign_policy/.

2. Lowi Miriam, "Rivers of Conflict, Rivers of Peace". Journal of International Affairs 45 : 1, 1995, p. 123-144. Hillel Daniel, "Rivers of Eden, The Struggle for Water and the Quest for Peace in the Middle East, New York : Oxford University Press, 1994.

3. Richard Helms, Jeune Afrique le 24-30/9/1992,p.62

4. Starr R. Joyce & Stoll C. Daniel , "U.S.Government Policy Structure" in Starr R. Joyce & Stoll C. Daniel. "The Politics of Scarcity- Water in the Middle East, Center for Strategic & International Studies, Westview Press, London and Boulder, 1988, p. 125-142.

5. Majzoub Tarek. " Les fleuves du Moyen-Orient". L'Harmattan, 1994, p.120.

6. T. Naff "Economic and socio-demographic factors of instability in the middle-East, and their relations to water issue" lors du "Southwest Asia and the middle-east strategy development seminar", National Defence University's et institute for National Strategic Studies 12-13 décembre 1989 éd. RA. COSSA et Ph. MARR. Washington. p.52.

7. Naff Thomas, "Sécurity and conflict" in Peter Rogers and Peter Lydon, "Water in the Arab World : Perspectives and Prognoses" , The Division of Applied Sciences : Harvard University, 1994, p p. 387-430.

8. Ullman, Richard H. "Redefining Security". International Security 8 : 1 (1983) : pp. 129-153.

9. Lors du Sommet des ministres de l'Agriculture et de l'Eau des États arabes, tenu au Caire du 29 au 30/4/1997, ces derniers ont déclaré qu'ils refusent catégoriquement le projet américain de monétariser et de créer des banques pour l'achat et la vente de l'eau. Ils considèrent que ce projet transgresse le droit international. Hayat, 3/5/1997,

10. Joxe Alain, "Nouvelle pratique d'alliances". Cahiers d'Études Stratégiques , N.20, 1996.

11. Mahmut Ali Aykan, "Turkish perspectives on Turkish-US relations concerning Persian Gulf security in the post-cold war era : 1989-1995". The Middle East Journal, Middle East Institute, volume 50, N 3, Summer 1996.

١٢. Abdel-Fadil Mahmoud, "Les projets économiques pour le Moyen-Orient", Revue d'Études Palestiniennes, N 50, hiver 1994, p.35.t.

13. Centre d'Etudes Politiques et Stratégiques d'Al-Ahram, le Rapport Stratégique Arabe 1988, le Caire 1989.

14. Schweizer Peter, "By water : close the Taps", in International Herald Tribune et New-York Times, 12/11/1990.





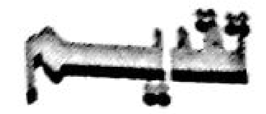
إعداد : انور الهوارى

خمسون عاماً من الصراع العربى - الاسرائيلى
مراجعات نقدية .. ورؤى مستقبلية

إشراف : د . أسامة الغزالى حرب







جاءت احتفالات اسرائيل بالذكرى الخمسين لقيامها فى ظرف دولى وإقليمى وعربى يساعد على إحياء التساؤلات العربية الرئيسية حول الوجه الآخر لتلك الاحتفالات. وهو مرور خمسين عاما على نكبة فلسطين ، وما انبثق عنها من صراع عربى اسرائيلى ممتد فى الزمان والمكان معا .

والملاحظ ، أن الاحتفالات / النكبة ، بدت كما لو كان الصراع يولد أول مرة، ويواجه كل الأطراف بما عليهم ان يفعلوا فى مواجهته ، كأنهم يواجهونه لأول مرة.

فرغم دهشة إسرائيل مما رأته على الجانب العربى الذى لم يتفق على شئ مثل إتفاقه على إعتبار أن هذه الذكرى ليست إلا نكبة ، ورغم ما توحى به الدهشة ، التى تعد استثناء خارجاً على الأصل المستقر ، إلا أن الواقع الحقيقى ان صخب آلات الزمر والطبل ، وتخدير كؤوس الشراب من كل صنف ، لم يغطيا على ما يدور ويهجس فى الأعماق الاسرائيلية من شكوك مغطاة ومخفية يجاهد العقل الباطن الاسرائيلى فى إزوائها وابعادها فى أركانه البعيدة لعلها تهدأ وتخفو ، إلا أن هذه الهواجس تململت وتحركت فى ضمائر وأعماق أصحاب الفرح ، حتى كادت تفسد عليهم لذة الانتصار ونشوة الإحتفال، فلم يشفع لهم كل مقومات الدولة الحديثة بدءا من برلمان ديمقراطى وإنتهاء بترسانة نووية. وبدلا من أن يحل عليهم الإطمئنان المفترض وجوده بعد مرور خمسين عاما من الانتصار الاسرائيلى حربيا وسلما، حل قدر كبير من القلق التاريخى الذى لازم الوجود الاسرائيلى وولد معه يوم إعلان تأسيس الدولة قبل خمسين عاما.

وعلى الجانب العربى ، ورغم مرور خمسين عاما أليمة من الإنكسار فى الحرب والسلم، ورغم هشاشة الواقع العربى وعدم ملاءمة الواقع الدولى ، إلا أن الإحساس بالحق المسلوب بدا طازجا وساخنا ، وكأن الأرض لم تسلب إلا الليلة البارحة ، وكأن اسرائيل لم تعلن قيامها إلا هذا الصباح .

نحن الآن أمام تساؤلين :

فالاسرائيليون يتساءلون فى دهشة أما زال العرب يسمون قيام اسرائيل بالنكبة؟

والعرب يتساءلون : هل حقا تحتفل اسرائيل بالذكرى الخمسين لقيامها ؟

ومن هذين التساؤلين ، يستشف المراقب ان أوانى الصراع لم تزل منصوبة على مواقد النار .

وعربيا ، فإن ذلك معناه أن إسرائيل سوف تظل تحديا ماثلا أمامنا، مثلما كانت طوال نصف قرن مضى.

وعلى هذا الأساس ، وإستشرافا لمستقبل الصراع ، كان لابد من إجراء مراجعات نقدية لأساليبنا فى إدارة الصراع وما آلت إليه من مكاسب قليلة وخسائر كثيرة .

وكان لابد أن تقدم - بعد هذه المراجعات - رؤى تكشف طرفا من المجهول القادم، وتبدد حيزا من الظلام القائم.

والمجال الذى تجرى حوله المراجعات ونستمد منه الرؤى هو خبرتنا العملية- طوال نصف قرن - فى ادارة الصراع . فقد مارسنا أسلوب الحرب على قاعدة "صراع الوجود". ومارسنا أسلوب التفاوض على قاعدة "الضرورة". ومن هنا، فإن هذ الملف يبحث عن اجابات لتساؤلات تشغل كل عربى من المغرب الى البحرين .

مثل : - لماذا وقعت هذه النكبة ؟

- ولماذا لم نقدر على حسمها حربيا؟
- ولماذا هزلت نتائج التفاوض؟
- ولماذا لا نكف عن الحرب طالما لا تتوفر شروطها، ونكف عن التفاوض طالما ظل غير مواتٍ، ونؤسس لحالة من اللاسلم واللا حرب نهئ خلالها أقدرانا؟
- وهل يستطيع الاصلاح الديمقراطى لأنظمة الحكم العربية أن يقدم بديلا أفضل لادارة الصراع فى المستقبل؟
- وما دمنا نقف على مفترق طرق فأيهما أقرب الى المنال : حرب مستأنفة ام تسويات نهائية ؟
- وهل يمكنا أن نرسم تصورات (سيناريوهات) عقلانية لمستقبل الصراع؟

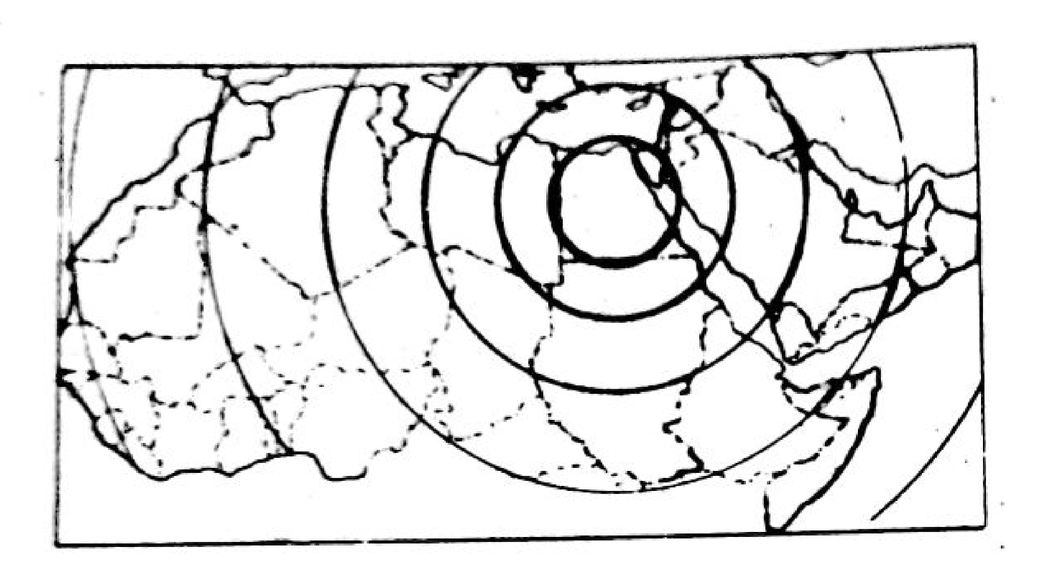
هنا نخبة من علماء الاجتماع والسياسة والعسكرية ، يجتهدون فى البحث عن جواب، هو خليط من المراجعات النقدية لما كان من أمرنا وأمر الصراع مع اسرائيل فى نصف قرن مضى، ويقدمون رؤى لما هو متوقع من أمرنا وأمر الصراع مع اسرائيل فى القادم من الأيام .

أنور الهوارى





١ علم النكبات العربية ..دروس وعبر!



د. سعدالدين ابراهيم

فى ٢٩ اغسطس ١٨٩٧ انعقد المؤتمر الصهيونى الاول فى مدينة بازل السويسرية . وفى أعقاب المؤتمر الذى استمر ثلاثة ايام قال تيودور هرتزل "أننى فى مؤتمر بازل قد خلقت الدولة اليهودية ... ولكنى لم أجرؤ أن أقول ذلك علنا وإلا ضحك العالم ساخرا منى ، بما فى ذلك اغلبية اليهود .. ربما فى خلال خمس سنوات، وبالقطع خلال خمسين سنة سيدرك العالم وأغلبية اليهود ، أننى لم أكن اهزل ... ولن يضحكوا ساخرين منى عندئذ ".

وبالفعل قبل ان تكتمل المدة الزمنية القصوى التى حددها هرتزل وهى خمسين عاما كانت الدولة اليهودية قد ولدت بالفعل حيث اعلن هذا الميلاد رسميا فى قرار تقسيم فلسطين بواسطة الامم المتحدة عام ١٩٤٧ (القرار ١٨١) ان الجدية التى اخذ بها الصهيونيون الاوائل حلمهم – تخطيطا وعملا وتنفيذا – كان يقابلها غفلة عربية– اسلامية عامة .. كانت اغلبية العرب والمسلمين أما تغط فى نوم عميق ، أو كانت تشغلها امور اخرى فلم يتنبه العرب والمسلمون للمخطط الصهيونى الا مع وعد بلفور البريطانى فى نوفمبر ١٩١٧، للحركة الصهيونية العالمية بمساعدة اليهود بإنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين وحتى عندئذ كانت الاغلبية العربية ، شعوبا وحكاما منشغلة بالآثار الوخيمة للحرب العالمية الاولى ، من تقسيم أو انتداب واستعمار ، أو بمقاومة الاحتلال الاجنبى الذى بليت به عدة اقطار عربية اخرى منذ القرن التاسع عشر– مثل الجزائر ومصر وتونس والسودان وبلدان الخليج .

على اى الاحوال ظل العرب غافلين ، أولاهين ام موزعين .. وحتى الاقلية الواعية الجادة بينهم ، لم تكن قادرة على نشر هذا الوعى او تلك الجدية بين بقية ابناء شعوبهم .. حتى حدث ما حدث من انتصارات يهودية – صهيونية وهزائم عربية اسلامية فى فلسطين اولا (١٩٤٧ / ١٩٤٨) ثم فيما حولها (مصر ١٩٥٦ ، ومصر وسوريا والاردن عام ١٩٦٧).

مع مرور مائة عام على بداية المشروع الصهيونى تحول حلم هرتزل الى "قوة اقليمية عظمى" ، هى اسرائيل التى تحتل اراضى ثلاث بلدان عربية ، وتفرض شروط الصلح معهم

ومع بقية بلدان الوطن العربي ، كما يحلو لها وتمتلك من وسائل واسلحة الردع الشامل ما يجعلها تتغطرس ، وتدير ظهرها لقرارات الامم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات العالمية .

علم النكبة :

كتب المفكر العربي الكبير قسطنطين زريق في منتصف عام ١٩٤٨ دراسته بعنوان "معنى النكبة" بعد ان هاله قيام اسرائيل وتهجير العرب الفلسطينيين والعجز الفادح الذي بدا من الدول العربية وجيوشها ، وحاول فيه ان يحلل الاسباب البعيدة والقريبة لتلك الواقعة في ضوء الامتحان الداخلي والنقد الذاتي، وان يتلمس سبل الخلاص من الضعف الذي كان يعانيه العرب، ورصد قسطنطين زريق الوسائل التي يتحتم على العرب التجهز بها للظفر في المعارك التالية : أو على الاقل للدفاع عن النفس من الخطر المتفاحل لاسرائيل . فبعكس التفكير الشائع والغوغائية العربية في الاربعينيات التي هونت من الوجود الصهيوني في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ أو ذلك الذي استهان باسرائيل عند اعلانها في ١٥ مايو ١٩٤٨، أو ظل يطلق عليها "اسرائيل المزعومة" كان قسطنطين زريق واعيا منذ ثلاثينيات القرن وهو يدرس للدكتوراه في الغرب الى حجم الاخطار التي تنطوي عليها الحركة الصهيونية .

كانت خلاصة الكتيب النحيل (أقل من مائة صفحة) معنى النكبة ان هزيمة العرب وانتصار الصهيونية في تلك المعركة الاولى (١٩٤٨) يرجع الى غياب ثلاثة اشياء عندنا وحضورها عندهم وهي العقلانية والعلم والتكنولوجيا، والديموقراطية والوحدة العربية والعوامل الثلاثة مرتبطة ومتداخلة ، سواء في حضورها وفعاليتها أو غيابها وسلبياتها وقد ذاع شأن الكتيب المذكور، بل واصبح ضمن القراءات الاجبارية لحركة القوميين العرب التي اسسها د. جورج حبش ، ولحزب البعث العربي ، الاشراكي ، الذي كان قد أسسه ميشيل عفلق واكرام حوراني. وكانت كل الانقلابات او تلك التي سمت منها نفسها بثورات في الاربعينيات والخمسينيات قد تاثرت بما ورد في كتيب قسطنطين زريق .وفي الواقع اصبح اسم "النكبة" او "نكبة فلسطين" هو الاسم الذائع لما حدث عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، لقد حاول " الانقلابيون" والثوريون" ان ياخذوا بمعظم ما جاء في كتيب قسطنطين زريق "وصايا" الا وصية واحدة من وصاياه الثلاث الكبرى ، و هي "الديموقراطية".

وحين وقعت هزيمة ١٩٦٧ وكانت لا تقل فداحة عما حدث عام ١٩٤٨ كتب قسطنطين زريق كتيبا اخر ، اعطاه عنوان "معنى النكبة مجددا" وقد اعاد فيه للاذهان ما كان قد كتبه قبل عشرين عاما تقريبا اضاف اليه المستجدات التي جعلت من هزيمة ١٩٦٧ هولا اكبر واعمق حيث اصبحت اسرائيل في الفناء الامامي لكل الدول العربية الرئيسية وعلى مقربة من قلبها مباشرة . كذلك اعاد الرجل الى الاذهان وصاياه الاربع: العقلانية ، والعلم والديموقراطية والوحدة العربية . وعدم الاخذ بهذه الوصايا مجتمعة هو المسئول عن التخلف الحضاري العربي في مواجهة الكيان الصهيوني المغتصب، وقد سجل قسطنطين زريق من "معنى النكبة مجددا" مقولة اضافية غاية في الاهمية وهي الفارق بين "الحق" و "الاستحقاق".

فالحق الفلسطيني العربي واضح وعادل ومطابق للمبادئ التي اقرتها الانسانية ومعترف به من قبل منظمة الامم المتحدة وصدرت في تاكيده من القرارات الدولية ما لم يصدر بشأن اي قضية عالمية اخرى بالتاريخ . ومع ذلك فقد انتهك هذا الحق كما لم ينتهك اي حق في هذا القرن . فقد انتهكته اسرائيل مرات متتالية وبشكل سافر مفضوح امام الدنيا باسرها وذلك طبعا بسبب تفرق الفلسطينيين والعرب عموما، وعدم اخذهم باسباب القوة المطلوبة والمعروفة لكل دارس أو مراقب في القرن العشرين – العقل والعلم والديموقراطية والوحدة القومية .

ويعترف زريق بان الاستحقاق" هو ذلك الحق الذي يدافع عنه اصحابه ، او يضحون في سبيل استرجاعه بعد اغتصابه او ضياعه ويقومون بالسهر على صيانته بجهودهم الذاتية التطوعية المستمرة . فالحق وحده لا يكفي للحصول على العدالة والانصاف في هذا العالم ان الدفاع عن هذا الحق هو الذي يحوله الى استحقاق ومغزى ذلك واضح . فحقوق العرب لن تتحول الى استحقاقات الا اذا كانوا مستعدين قولا وعملا وليس قولا فقط للنضال بجدية للدفاع عما في ايديهم ولاسترجاع ما فقدوه .

علم النكبات العربية :

نشر قسطنطين زريق في صحيفة الحياة اللندنية في ٢٥ يناير ١٩٩١ مقالا اثناء حرب الخليج ، آثار في نفسي تساؤلات "معنى النكبة" (١٩٤٨) و"معنى النكبة مجددا" (١٩٦٧) وكما يقول هو اوشك ان يطلق على حرب الخليج المشتعلة وقتها وما تنطوي عليه من خسائر محققه للعرب "معنى النكبة مثلثا". وكما يقول الرجل ، وكان قد تجاوز الثمانين من العمر وقت كتابة المقال ، انه أقلع عن اختيار "معنى النكبة مثلثا" فالواقع ان هذه النوائب ليست محصورة في الحروب ، وهزائمها وخسائرها بل تمتد الى غيرها من نواحي الحياة " .

ولذلك اقترح المؤرخ الكبير ان يؤسس العرب علما جديدا يسمونه "علم النكبة" ولم يكن شيخ المؤرخين العرب يهزل في اقتراح هذه التسمية لعلم عربي جديد . فالعرب دون باقي الامم الحية لا يبدو انهم يتعلمون من اخطائهم او اثامهم فالدروس والعبر من اول نكبة في التاريخ الحديث عام ١٩٤٨ واضحة جلية وقد تحدث الرجل وكثيرون غيره عن هذه العبر والدروس . وكان المأمول فيه ان تتعلم القيادات والحكومات والقوى الحية الاخرى في الوطن العربي من هذه العبر والدروس . ولكنها لم تفعل ذلك خلال العقدين التاليين لانشاء اسرائيل (١٩٤٨ – ١٩٦٧) ولم تتعلم بما فيه الكفاية العبر والدروس طوال العقود الثلاثة التالية للنكبة الثانية عام ١٩٦٧ وكانت النتيجة ان من سماهم بعض المزايدين العرب في

الاربعينيات "العصابات" قد تحولوا فى التسعينيات الى قوة اقليمية نووية كبرى . وتحولت العصابات من "الاستجداء" من الدول العظمى فى النصف الاول من هذا القرن الى "الاستخفاف" بهذه الدول وبقراراتها فى الربع الثالث من هذا القرن الى "الاستهزاء" بهذه القوى ، بما فيها تلك التى رعتها ومازالت تدعمها ماديا ومعنويا ودبلوماسيا الى الوقت الحاضر ومن لديه شك فى ذلك ، فما عليه الا مراجعة سريعة لاحداث الشهر الاخير من اوائل ابريل الى اوائل مايو ١٩٩٨ فقد ضربت بضغوط كل من الولايات المتحدة وبريطانيا عرض الحائط فى محاولتهما احياء عملية السلام مع الفلسطينيين والعرب . أى اننا اصبحنا العرب والعالم – فى حالة "الاستجداء" للسلام مع اسرائيل .

من الاندلس الى فلسطين الى الخليج :

لقد كان الاستخدام العربى المبكر لتعبير "النكبة" هو بمناسبة ضياع الأندلس بعدما يقرب من ثمانية قرون (٧١١ – ١٤٩٢) واصبحت "النكبة" تعنى مصيبة جارفة ، مصدرها قوة خارجية، بينما ظل مصطلح "الفتنة" يعنى مصيبة جارفة ايضا، ولكن ذات مصادر داخلية مثل الانقسام والتشرذم وقد خلد عميد الادب العربى طه حسين مصطلح "الفتنة" ورسخة فى تناوله " للفتنة الكبرى" فى القرن الهجرى الاول ، حينما استعر الخلاف فى ولاية الخليفة الراشد عثمان بن عفان ثم تحول الى صراع مسلح بين الخليفة الراشد على بن ابى طالب ومنافسيه على السلطة فى الامبراطورية الاسلامية الوليدة .

وقد مثلت كل من الاندلس وفلسطين والخليج مصائب جارفة على العرب والمسلمين ، وكل منها ذات مصدر مذدوج داخلى وخارجى . اى ان كل منها انطوى على "فتنة" بالمعنى الذى استخدمه طه حسين، و " نكبة" بالمعنى الذى استخدمه قسطنطين زريق ففى الاندلس كان الانقسام ثم التشرذم الداخلى بين ملوك الطوائف من العرب المسلمين وقد بدأ الإنقسام بسيطا بين القبائل العربية المضرية واليمنية الذين استوطنوا الاندلس فى القرن الثامن ولكنه تفحل تدريجيا وغزاه المتنافسون من بنى امية انفسهم ثم تعاظم باعتناق كثير من البربر المسلمين الذين وفدوا مع طارق بن زياد، فاتح الاندلس لمذهب "الخوارج" ، بينما كان حكام الاندلس الامويين يعتنقون المذهب السنى وقد استفحلت بذور الخلافات هذه الى درجة متصاعدة مع بداية الالفية الثانية ثم وصلت الى انقسام الاندلس الى عدة أمارات عربية اسلامية مستقلة عن بعضها البعض، ومتنافسه ثم متصارعة مع بعضها البعض وكانت هذه هى عناصر "الفتنة" الداخلية. وكانت اخطر مظاهر هذه الفتنة هى استعانة بعض الامراء او الملوك العرب "بالفرنج" من غير العرب المسلمين ضد الاخوة وأبناء العمومة من الامراء والملوك الامويين انفسهم ، وقد شجع ذلك بالطبع بعض حكام الفرنجة المجاورين على التفكير والتدبير وتنفيذ الخطط للغارة على الممالك العربية فى الاندلس حتى سقطت "غرناطة" اخر هذه الممالك العربية فى يناير عام ١٤٩٢. أى أن "الفتنة" تلتها نكبة، وهذا ماحدث فى فلسطين ، التى انقسم وتشرذم اهلها والعرب من حولها ، اى حدثت "الفتنة" وهو الامر الذى سهل وقوع "النكبة" وحدث نفس الشئ فيما يتعلق بالخليج فقد انقسم العرب اولا بشأن الحرب العراقية .. الايرانية (١٩٨ – ١٩٨٨) التى شنها صدام حسين ثم انقسموا وتشرذموا مرة اخرى بعد غزو صدام حسين للكويت (١٩٩٠) اى حدثت "الفتنة" اولا ثم جاء بعد ذلك التدخل الاجنبى الذى قادته الولايات المتحدة فكانت "النكبة" ثانيا وهذه الاخيرة فى نظر مؤرخنا الكبير قسطنطين زريق لا تقل عن نكبات العرب الكبرى فان تدمير العراق واستنزاف موارد الامة العربية ، هو الذى يجعل من اسرائيل قوة طاغية كبرى تستأثر وتستحوذ وتامر وتتحكم لا فقط فى فلسطين وما تبقى منها، ولكن ايضا فى الوطن العربى والشرق الاوسط بأسرهما.

الجدل والهزل فى ادارة الصراع :

يقال انه بينما كان موكب محمد ابو عبد الله اخر سلاطين غرناطة ينصرف عن المدينة بعد ان سلمها لفردناند وايزابيل ملكى كاستيل المنتصرين لاحت منه نظرة اخيرة على عاصمة ملكة من ربوة صخرية عالية ، وجرت الدموع فى عينيه فنهرته امه قائلة "يحق لك ان تبكى كالنساء ، ملكا لم تدافع عنه كالرجال". ولا تزال هذه الربوة الصخرية الشاهقة التى اطل السلطان من قمتها على مملكته الضائعة قائمة الى يومنا هذا ويطلق عليها الاسبان "التمو سيرو دل مورو" وترجمتها " زفرة العربى الاخيرة" تذكرت هذه الواقعة التاريخية وانا فى مسجد الصخرة فى القدس الشريف بعد صلاة العصر يوم الاحد ٣ مايو ١٩٩٨ فقد كانت اسرائيل قد فرغت على التو من الاحتفال بعيد ميلادها الخمسين فى اول مايو طبقا للتقويم العبرى يوشك العرب على احياء ذكرى "النكبة" يوم ١٥ مايو وهو تاريخ دخول "الجيوش" العربية الى فلسطين لانقاذها من الضياع .

وتذكرت ما كنت قد سمعته طفلا فى التاسعة ، فى تلك الايام من مايو ١٩٤٨ سواء من الراديو او الاهل والاقارب او مظاهرات المدارس فى المنصورة قبل ان الجيوش العربية على وشك الذهاب الى فلسطين فيما يشبه "النزهة العسكرية" لعدة ايام او لعدة اسابيع على الاكثر لتاديب العصابات الصهيونية او اقتلاعها تماما ومنع ولادة الدولة اليهودية "الحرام" او "السفاح" واذكر من طفولتى كيف كان حماسنا وهتافنا يخرق عنان السماء فى تلك الايام من ربيع ١٩٤٨.

بعد ان كبرت ووعيت ودرست اتضح لى انه فى مثل هذا اليوم من خمسين عاما ، كان ميزان القوى المتحاربة عشية المعركة كالاتى :

الجانب الصهيونى – الاسرائيلى :

– ٦٠٠,٠٠٠ مستوطن يهودي حشدوا ٦٧,٠٠٠ مقاتل اى بنسبة ١١ فى المائة من السكان لديهم ٦٧,٥٠٠ بندقية

حديثة و ٢١,٣٠٠ رشاش و ٦٧٥ مدفعا مضادا للطائرات و ٢٥٠ مدفع ميدان و ٢٤ مليون رصاصة و ٢٥ طائرة "مسر شميت" بعتادها وذخيرتها لعشرة طلعات وكان ثلث القوات الصهيونية (٢٠,٠٠٠ مقاتل) قد تدربوا مع الجيش البريطاني فى الحرب العالمية الثانية وخاضوا معارك قتالية بالفعل ، وخاصة فى ايطاليا .

– كانت القيادة موحدة وذات هدف استراتيجي واضح وهو الدفاع عن الارض التى حددها قرار التقسيم للدولة اليهودية والاستيلاء على اى اراضى اخرى للدفاع الوقائى عن الدولة اليهودية.

الجانب العربى :

– ٥٠ مليون عربى من سبع دول (مصر العراق ، سوريا ، الاردن ، لبنان ، السعودية، اليمن) حشدوا ٢١,٠٠٠ مقاتل ، اى بنسبة اقل من نصف فى المائة من السكان واقل من ثلث القوة الصيهونية التى كانوا يواجهونها .

– كانت القوات المصرية (لواءين) والعراقية (لواءين) ومجهزين تجهيزا متوسطا من حيث عدد البنادق والذخائر ، ولديها معا حوالى اربعين طائرة مروحية قديمة ، أما القوات العربية الاخرى فقد كان تجهيزها بدائيا، وبعضها مثل القوات السورية لم يكن لديها ذخيرة تكفى لأكثر من أسبوع.

– كانت هناك خمس قيادات عربية مختلفة (حيث انضمت القوة السعودية الى القوات المصرية، وانضمت القوة اليمنية الى القوات العراقية)، لها هدف استراتيجي واحد معلن وهو منع ولادة الدولة اليهودية، وأهداف قطرية أخرى غير معلنة، منها اقتطاع أجزاء من فلسطين وضمها الى دول عربية مجاورة!

وهكذا أرسيت قواعد ادارة الصراع العربى – الإسرائيلى منذ عام ١٩٤٨: كثرة عددية عربية هائلة، وحشد عسكرى هزيل (أقل من نصف فى المائة) وتسليح متخلف، وانعدام أو محدودية الخبرات القتالية، وانقسام استراتيجى، وتشرذم فى القيادات، مقابل أقلية عددية إسرائيلية، وحشد عسكرى إسرائيلى هائل (١٠٪ من السكان)، وتسليح متقدم، وخبرات قتالية غزيرة، وهدف استراتيجى موحد، وقيادة موحدة.

لذلك كانت نتيجة المواجهات العسكرية العربية – الإسرائلية دائما محتومة ومعروفة للمراقبين العسكريين المحايدين، وقد كان الاستثناء الوحيد فى أربع مواجهات عربية – إسرائيلية عسكرية نظامية (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٣، ١٩٧٣) هو حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فقد كان الحشد والاستعداد والتدريب والهدف والقيادة بنفس مستوى الجانب الإسرائيلي. لذلك كان أداء الجانب العربى فيها رفيع المستوى. فيما عدا ذلك فقد أدار العرب صراعهم مع الصهيونية على امتداد قرن من الزمان، ومع إسرائيل على امتداد نصف قرن بهزل يشبه الجد. لقد اداروه مثلما ادار ملوك الطوائف فى الأندلس صراعهم مع الفرنجة، فجاءت نكبة الأندلس. وقالت أم محمد ما قالته لابنها، آخر ملوك الطوائف، وهو يزفر زفرته الأخيرة على غرناطة "يحق لك أن تبكى كالنساء، ملكا لم تدافع عنه كالرجال" فهل لنا فى النصف قرن القادم أن ندير صراعنا مع إسرائيل بنفس الجدية التى أدرناه بها فى لحظة أكتوبر ١٩٧٣؟! أو بنفس الجدية التى أدار بها "أطفال الحجارة" انتفاضتهم ١٩٨٧ – ١٩٩٠)؟! أو بنفس الجدية التى يدير بها "حزب الله" مقاومته الباسلة للاحتلال الإسرائيلى فى جنوب لبنان طوال السنوات العشر الأخيرة؟. لقد دعوت الله فى صلاتى من صخرة الأقصى، ألا تكون صخرة زفرة العربى الأخيرة فى الأندلس، وليكن عهدنا وتواصينا فى الذكرى الخمسين لنكبة فلسطين، أن نكف عن الفتن، وأن نأخذ بأسباب القوة التى أوصى بها شيخ المؤرخين العرب قسطنطين زريق، وأهمها العقلانية والعلم والديمقراطية والوحدة العربية، إن ذلك وحده هو الذى يجنبنا النكبات المستجدة.

وهذه هى المعانى التى نبه اليها المفكر العربى قسطنطين زريق منذ أواخر الثلاثينيات، أى بعد عودته من الدراسة فى الغرب مباشرة. فبحكم الاهتمام والاطلاع أدرك الشاب المؤرخ وقتئذ (أى منذ ستين عاما) وقبل ولادة إسرائيل بعشرة سنوات كاملة كان الخطر الصهيونى أوسع وأعمق وأشمل مما يتصور العرب حينذاك. ولكن أحدا لم يستمع اليه كما كان ينبغى الاستماع. وفى يوليو ١٩٤٨، أى بعد دخول الجيوش العربية فلسطين بحوالى ستة أسابيع دراسة صغيرة الحجم ولكنها عميقة المضمون، بعنوان "معنى النكبة" (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٨).

العرب من الغفلة الى الاذعان :

– بين غفلة العرب وادراكهم لبداية المشروع الصهيونى كان قد مر عشرون عاما (١٨٩٧ – ١٩١٧).

– وبين ادراك العرب لجدية المشروع الصهيونى ومحاولة احتوائه، كان قد مر ثلاثون عاما (١٩١٧ – ١٩٤٧).

– وبين هزيمة العرب الأولى وهزيمتهم الساحقة، كان قد مر عشرون عاما (١٩٤٨ – ١٩٦٧).

أى أنه الى عام ١٩٦٧ كان العرب والمسلمون إما غافلين أو متغافلين عما يقوم به الصهاينة على أرض فلسطين العربية وبشعبها، كان اليهود فى نظر العرب خلال تلك الفترة "عصابات"، أو "شذاذ الآفاق". وكان الكيان الذى خلقوه باعتراف دولى، وهزم جيوش سبع دول عربية، هو "إسرائيل المزعومة"!

– ولكن مع الهزيمة العربية الساحقة، واحتلال أراضى الدول العربية المحيطة بإسرائيل، ونقل التليفزيونات العالمية لذلك، لم يعد أمام الزعماء العرب بد من وقف "إنكار الواقع" والاعتراف المر بالحقيقة والانخراط فى طريق التسوية، وقد مر هذا التحول الرسمى والشعبى الجماعى بثلاث مراحل:

– المرحلة الأولى : ١٩٦٧ – ١٩٧٣، وهى مرحلة "الرفض" للهزيمة وللتفاوض مع، وللاعتراف بإسرائيل. وقد كان عليها ما يشبه الاجماع، وعرفت "بلاءات" قمة الخرطوم. ولكن مع هذا الرفض العلنى والفعلى، كانت خلفيات المسرح الرسمى العربى، فى بعض البلدان إن لم يكن كلها، تتداول فى شروط التعامل مع العدو الإسرائيلى الذى وقر فى الذهن الجماعى، إنه "خلق ليبقى" ولكن حتى أنظمة تلك البلدان كانت من الضعف المعنوى والسياسى الداخلى بحيث تقدم على أى خطوة سياسية جريئة، وبات الرفض هو أسلم المناهج بالنسبة لها.

– المرحلة الثانية : ١٩٧٤ – ١٩٩٠، وهى مرحلة "الواقعية النصفية"، ويرمز لها باستعداد مصر للتفاوض المباشر مع العدو الإسرائيلى، وعلنا، بدءا بمحادثات "خيمة الكيلو ١٠١" (١٩٧٣) على طريق القاهرة – الإسماعيلية، ومحادثات جنيف (١٩٧٤)، وانتهاء بزيارة السادات للقدس (١٩٧٧)، وكامب ديفيد (١٩٧٨)، ومعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية (١٩٧٩). وما كان لهذه الواقعية المصرية أن تظهر بهذا الشكل العلنى إلا بعد حرب أكتوبر، الذى اعتبرتها مصر ردا للاعتبارالوطنى المصرى والقومى العربى، أى أنها اعتبرت الأداء العربى فى تلك الحرب بمثابة التئام للجراح، وردم للهوة السحيقة التى فصلت بين المنتصر الإسرائيلى فى حرب يونيو، والمنتصر العربى فى حرب أكتوبر، أو هكذا صور الأمر للرأى العام المصرى. ورغم معارضة عدد كبير من المثقفين والقوى السياسية المصرية والعربية، ورغم العقاب الرسمى العربى بتعليق عضوية مصر فى جامعة الدول العربية، إلا أنه يبدو من استقصاءات الرأى العام المحدودة والمستقلة فى مصر، أن الأغلبية كانت تؤيد السادات فى نهجه الواقعى فى التعامل مع إسرائيل.

– المرحلة الثالثة : ١٩٩١ – ١٩٩٧، الواقعية العربية، وهى المرحلة التى أعقبت تطورين عربيين هامين، وتطورا عالميا فاصلا. فعلى الساحة العربية، حدثت الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧) واستمرت بأكثر مما توقع الإسرائيليون والعرب والعالم. وكان تأثيرها الإيجابى واضحا فى كسر حاجز الخوف، والخسارة الإعلامية والمعنوية لإسرائيل فى الغرب والعالم. وبهذا المعنى كانت الانتفاضة بالنسبة للشعب الفلسطينى مثل حرب أكتوبر بالنسبة للشعب المصرى، أى أنها ردت الاعتبار للمهزوم أو المهضوم فى مقابل غطرسة القوة الإسرائيلية، وبالتالى أصبح هناك استعداد فلسطينى – إسرائيلى للاعتراف المتبادل والتفاوض حول شروط التعايش على أرض فسطين، وهو ما كان يرفضه الفلسطينيون الى عام ١٩٦٧، وما كان يرفضه الإسرائيليون الى عام ١٩٩٠. ثم جاءت أزمة الخليج بعد الغزو العراقى للكويت، كتطور آخر على الساحة الاقليمية، أضعف العرب كثيرا، عسكريا واقتصاديا وسياسيا، مزقهم نفسيا، وجعل بعض البلدان العربية لا فقط مستعدة، بل وراغبة فى التفاوض المباشر مع إسرائيل للوصول الى تسوية سلمية للصراع العربى – الإسرائيلى.

وباختصار أصبح العرب فى المرحلة الثالثة (الحالية) واقعيين تماما، ومستعدين للتفاوض مع والاعتراف بإسرائيل، والخلاف بينهم هو فقط حول الشروط.

ورغم مرور خمسين عاما، فمازال العرب يدفعون فواتير هزائمهم فى ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧. وربما سيستمر دفع هذه الفواتير لعدة سنوات أخرى فى المستقبل. إن الوجه الآخر للهزيمة العربية هو الانتصار الصهيونى. وقد جاء كلاهما مباغتا لأصحابه، فقد ذهل العرب من حجم وعمق واتساع هزائمهم، وذهل الإسرائيليون من حجم وعمق واتساع انتصاراتهم. وجمد الذهول صانعى القرار فى كلا الطرفين لمدة طويلة. فلا العرب استطاعوا ادارة الهزيمة ولا الإسرائيليون استطاعوا ادارة النصر. وكان لابد لموقف الذهول هذا من انكسار أو انفراج، وهو الأمر الذى لم يحدث إلا مع حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ولكن هذه الأخيرة، أى حرب أكتوبر، لم تغير الأمور كيفيا أو كميا إلا بقدر محدود، وإن كان مهما، فقد أشعرت العرب أنهم "قادرون"، إذا أخذوا الأمور مأخذ الجد. وأشعرت الإسرائيليون أن لقوتهم حدودا، مهما عظمت. ولأن إسرائيل ومن يقفون معها أكثر تقدما من العرب ومن يقفون معهم، فقد استوعبت إسرائيل دروس النصر والهزيمة بأسرع ما استوعب العرب دروس الهزيمة والنصر. فما هى أهم هذه الدروس؟

الدرس الأول : العقلانية فى ادارة الصراع :

إذا كانت العقلانية مطلوبة فى ادارة كل الأمور الإنسانية، فإنها مطلوبة بشكل أكثر الحاحا فى أمور الصراع، فهذه الأخيرة هى أمور حياتية وجودية. وهى تقتضى الدقة فى حساب قوة الخصم وقوة الذات، ولا تحتمل هذه الحسابات ولا يدخل فيها موازين الحق والعدالة والانصاف إلا بقدر محدود للغاية. كما لا تحتمل هذه الحسابات الشعوذة والسحر والدجل. ولا تحتمل الغوغائية والشعارات الطنانة والرنانة. والأساس فى حسابات القوة فى الصراع مع الغير هو الإرادة، وقوة النيران، والحشد البشرى، والقدرة على التعبئة، واستخدام أفضل العناصر الإنسانية المتاحة فى مواقع القيادة، وهذا ما تحرص عليه إسرائيل دائما فى قياداتها العسكرية، فرئاسة الأركان تتغير كل أربع أو خمس سنوات على الأكثر، وذلك للتأكد من تجديد دماء القيادة، والدفع بأمهر وأفضل العناصر الى الصفوف العليا. هذا، ناهيكم عن التدريب والتطوير المستمر لكل الكوادر، التى تفرز القيادات العليا، وهو تدريب يتم بعضه فى الداخل ويتم بعضه فى أرقى المعاهد العسكرية فى الخارج. والتدريب فى الخارج له ميزات تجل عن الحصر، منها تعلم اللغات واكتساب المهارات، وتوسيع الاطار المرجعى، والتوليف المستمر لأنظمة وانساق مغايرة. وحينما أتت حرب ١٩٦٧، كانت كل القيادات العسكرية العليا فى مصر، مثلا، قد مر عليها فى مواقعها إحد

عشر عاما على الأقل (أى منذ حرب السويس ١٩٥٦)!

الدرس الثانى : المجتمع الديمقراطى كسياج للقوات المسلحة :

من الدروس التى لم يتعلمها العرب الى الآن هو أنه في كل مرة تصادمت فيها بلدان تحكمها أنظمة ديمقراطية مع أخرى تحكمها أنظمة غير ديمقراطية، فإن الأولى هى الرابحة والثانية هى الخاسرة فى النهاية. والحديث هنا هو ليس للتفضيل الفلسفى للديمقراطية، ولكن لما تنطوى عليه الديمقراطية من مزايا فى الادارة الحديثة للصراع، والذى تلعب فيه "المعلومات" و "المعرفة" والمساءلة و"المحاسبة" أدوارا هامة للغاية. فالحرب الحديثة تعتمد في القدر الأكبر منها على المعلومات والمعارف، وما لم يتوفر هامش كبير من الحرية، فإنه يصعب استقبال، وتداول، وتنوير هذه المعلومات. وهناك نزعة فى الأنظمة غير الديمقراطية لاعتبار أشياء كثيرة فى عداد "الأسرار" الحساسة للغاية. فأنظمة السلاح، وميزانياتها، وقوتها، ومقارنتها بما لدى الجيران، كانت وماتزال طلاسم يصعب معرفتها أو تداولها فى البلدان العربية، بدعوى حماية "الأمن القومى". هذا رغم أن معظمها معروف للخارج، وخاصة فى البلدان المصدرة للسلاح، والتى تخضع فى معظمها لمراقبة البرلمانات، بل وهى متاحة فى التقارير السنوية للمعاهد والمراكز الاستراتيجية فى العالم، وفى مقدمتها تقرير المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن، وعدم تداول المعلومات فى المجتمع هو نوع من فرض الوصاية على الشعب بواسطة القيادة – أى نظرة هذه الأخيرة للشعب على أنه "قاصر" لا يستطيع "الفهم" أو "تحمل المسئولية" أو "حفظ الأسرار". لذلك لم نعرف أبدا حقائق حربى ١٩٤٨ و ١٩٥٦. كانت هذه الحقائق محجوبة، أو كانت تعرض مشوهة، وهو ما يؤدى بنا الى الدرس الثالث.

الدرس الثالث : عدم التهوين أو الاستخفاف بالعدو :

ربما لا تذكر الأجيال الصاعدة، وخاصة تلك التى ولدت بعد عام ١٩٦٧، وهى أكثر من نصف سكان الأمة العربية، أن الجيل العربى الذى كان يحكم أو يتحكم وقت الهزيمة، قد درج على وصف إسرائيل "بالمزعومة"، أو "دولة العصابات"، أو "شذاذ الآفاق"، أو "الكيان الصهيونى" أو "الكيان المصطنع"، وغير ذلك من الأوصاف التى تقلل من شأن الخصم، وتستهين بالعدو. وقد درج جيلى وأجيال أخرى سابقة على اعتبار أن أمر إسرائيل يهون، وأن العرب قادرون، بل ومصر وحدها قادرة على هزيمة تلك العصابات فى ساعات أو أيام، لولا أن الظروف الدولية "لا تسمح"، وكان ترويج هذا الاعتقاد يعنى أنه من حيث "القوة الذاتية" وحدها فإن العرب قادرون على سحق العدو فى أى منازلة حرة لا يتدخل فيها الغرب "حماية" لإسرائيل. وقد تعمق هذا الظن بسبب اشتراك بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، وهو عدوان هزمتنا فيه إسرائيل نحن العرب عسكريا، وإن كنا بالقطع قد انتصرنا فيه سياسيا ومعنويا. ومقياس الهزيمة أو النصر عسكريا لا تحتاج الى طلاسم فهى تعنى احتلال أرض الخصم أو إجباره على الاستسلام أو وقف اطلاق النار. وهذا ما حدث فعلا عام ١٩٥٦: انسحب الجيش المصرى من سيناء (التى احتلتها القوات الإسرائيلية) ومن بورسعيد وبورفؤاد (التى احتلتها القوات البريطانية والفرنسية). ولكننا فى مصر، مثلا، ظللنا بين عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٧، بل وإلى الآن (١٩٩٧)، نخلط بين الهزيمة العسكرية والانتصار السياسى فى معركة السويس، ونحتفل "بعيد النصر" فى ديسمبر من كل عام (التاريخ الذى انسحبت فيه قوات إسرائيل وبريطانيا وفرنسا من الأراضى المصرية عام ١٩٥٦). وقبل ذلك، وفى أول حرب عربية إسرائيلية عام ١٩٤٨، هزم العرب عسكريا بنفس المعيار. فهم ذهبوا الى أرض فلسطين لتحريرها من "العصابات الصهيونية". وبعد عدة شهور عادت الجيوش العربية أدراجها دون تحرير أى جزء من الأراضى التى كانت تحتلها تلك "العصابات". أنكى من ذلك، خسرت الجيوش العربية كثيرا من الأراضى التى كانت ماتزال فى أيدى المقاومة الفلسطينية (قوات فوزى القاوقجى)، وتلك التى كانت مخصصة لإقامة دولة فلسطينية بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧. كذلك كان عدد الضحايا العرب ثلاثة أمثال عدد الضحايا اليهود. بل وتم اقتلاع معظم أبناء الشعب الفلسطينى من ديارهم وتحويلهم الى لاجئين خلال تلك الحرب الأولى. ولكن حقائق حرب ١٩٤٨ طمست عن الرأى العام العربى. وسميت "الهزيمة" "نكبة"، وفسرها من فسرها وقتها، أو بعدها بقليل، بأنها ترجع إما "للخيانات" العربية أو "للأسلحة الفاسدة". وهكذا أرسيت منذ ذلك الوقت الممارسات العربية فى خداع الذات، وتغيير المسميات، وحجب الحقائق والاستهانة بالعدو.

الدرس الرابع : عدم التهويل أو المبالغة فى قوة العدو :

الدرس الرابع هو عكس الدرس الثالث تماما، فبعد الهزيمة الساحقة الماحقة لجيوش ثلاث بلدان عربية فى ستة أيام، وبشكل لا يمكن اخفائه أو التستر عليه، كما حدث فى حربى ١٩٤٨ و ١٩٥٦، فقد أنصرف العقل الجماعى العربى من الاستخفاف والاستهانة بالعدو الى المبالغة والتهويل فى قوته. وساهم العدو الإسرائيلى فى تغذية النزعة الأخيرة فى الوجدان العربى بعد هزيمة ١٩٦٧. فقد دأب على اشعار العرب "بالدونية" وتكريس "عقدة النقص" فيهم من ناحية، والفخر والمبالغة فى قدراته واقتداره من ناحية أخرى. وساعد العدو على ذلك الحقائق المادية من ابتلاعه لكل فلسطين، واحتلاله لأراضى ثلاث دول عربية، واستباحته للسماوات والمياه العربية فى كل مكان، وقيامه دوريا بعمليات "استخبراتية"، أقرب إلى أفلام مغامرات الجاسوسية، بل وساعدته هوليوود فى هذا الترويج، بتحويل هذه العمليات، فعلاً إلى أفلام، كما حدث فى عملية مطار "عنتيبى" فى أوغندا، والتى تدخل فيها الكوماندوز الإسرائيليون لتخليص رهائن طائرة ركاب إسرائيلية لشركة العال، وهى العملية التى قتل فيها قائد العملية، شقيق بنيامين

نيتانياهو، رئيس وزراء إسرائيل الحالي. وقد استغل نيتانياهو مقتل شقيقه في تلك المغامرة سياسيا، في كل دعاياته الانتخابية منذ ذلك الوقت، وربما يفسر هذا أيضا كراهية نيتانياهو للعرب عموما والفلسطينيين خصوصاً بشكل مرضي. فقد كان شقيقه الأكبر هو أيضا مثله الأعلى.

على أي الأحوال، لم تكتف إسرائيل بالاستعراض والزهو المادي لاشعار العرب بالدونية والنقص، وإنما أضافت إلى ذلك سيلاً من الكتب والدراسات التي تبدو علمية أكاديمية، حول "العقل العربي"، و"الشخصية العربية"، و"الثقافة العربية" و"أنظمة الحكم العربية"، لاثبات مقولة التخلف العربي شبه الأبدي. فالعرب لا يتعلمون من تجاربهم، ويخدعون أنفسهم، وتستهويهم الشكليات اللفظية، ولا يستطيعون استيعاب العلم والتكنولوجيا الحديثة، ولا يستطيعون التخطيط طويل الأمد، ولا يستطيعون العمل معاً بروح الفريق (Team Work).. وهكذا. وكان المؤلم في هذا السيل من الكتابات الإسرائيلية والغربية أن بعضها (وليس كلها) صحيح! وأن بعض العرب (وليس كل العرب) صدقوه، وروجوه هم أنفسهم. وكان لابد من حرب ١٩٧٣ ليثبت عدم صحة ما روجه الإسرائيليون، وصدقهم فيه معظم العالم، بل وبعض العرب.

والذي نتعلمه من الدرسين الثالث والرابع هو أنه من المهلك والمدمر، أن نستهين بالخصم أو نهول من قوته ومقدرته. فمن يعرف تاريخ العرب واليهود والأمم والشعوب الأخرى! يدرك تماماً أن مقاليد "القوة"، والقدرات العسكرية والحربية، هي جميعا متغيرات يمكن اكتسابها وتوظيفها توظيفا أمثل، إذا أخذها أي من أطراف الصراع مأخذ الجد. وهذا ما جربه العرب فعلا في عدة لحظات تاريخية من صراعهم مع إسرائيل، وقبلها مع الفرنسيين في الجزائر، وقبلها بقرون مع الصليبيين والتتار في المشرق.

الدرس الخامس: مصر وسوريا والسعودية:

الدرس الخامس لهزيمة يونيو ١٩٦٧ هو إدراك أولويات المتناقضات في الحياة العربية العامة. ففي السنوات الأولى من الستينيات أنقسم الوطن العربي على نفسه إلى معسكرين، أحدهما تقوده مصر الناصرية، ويسمى نفسه "بالمعسكر الثوري التقدمي الاشتراكي"، وكان يضم مع مصر كل من سوريا والعراق والجزائر واليمن. وأطلق هذا المعسكر على البلدان الملكية بعد أن وضعها في سلة واحدة، "المعسكر الرجعي – الاقطاعي – الرأسمالي – العميل"! وأشتدت المعارك الكلامية والاعلامية والمؤامراتية والتخريبية بين المعسكرين، فيما سماه عالم السياسة الأمريكي مالكوم كير "بالحرب الباردة العربية"! فكان هناك صراع "مصري – عراقي"، وآخر "عراقي – سوري) وثالث "مصري – سوري". وحينما دهمت حرب ١٩٦٧ العرب، كانت الصراعات العربية – العربية على أشدها، إعلاميا وعسكريا، حيث كانت هناك قوات مصرية كبيرة تحارب مع "الثوار الجمهوريين" في اليمن ضد "القوات الملكية الرجعية" التي تدعمها السعودية!

وكان أحد دروس الهزيمة التي تعلمها عبدالناصر ومصر والعرب بسرعة، هو أن التناقض الأساسي في المنطقة هو التناقض العربي – الإسرائيلي! وإن ما عداه هو تناقضات ثانوية أو فرعية للغاية، وأن الزمن والتفاعلات الداخلية هي الكفيلة بتسويتها. وتعلم عبدالناصر ومصر والعرب، أن تفاهما مصريا – سوريا – سعوديا هو الذي يمكن أن يقود الوطن العربي وأن يخرجه من نكباته وهزائمه. وهو درس تعلمه وورثه ووعاه الرئيس أنور السادات، وكان نبراسه في الاستعداد لحرب تحرير الأرض العربية، والتي وقعت بالفعل في أكتوبر ١٩٧٣. ومصر وسوريا والسعودية تستطيع أن تقود معا أي نظام عربي لأسباب موضوعية جيوبوليتكية ولأسباب نفسية معنوية فأحدهم وأكبرهم وهي مصر، تقود وادي النيل، وسوريا تقود المشرق العربي، والسعودية تقود الجزيرة والخليج. وثلاثتهم معا يملكون من المقومات البشرية والمادية ما يمكنهم من الحشد الداخلي والاقليمي والدولي، وما يجعلهم يؤدون اداء حسنا أو مبهراً في أي معركة إقليمية أو دولية، إذا تعاونوا ونسقوا أو تحالفوا بنوايا خالصة.

لقد عرف الفلسطينيون والعرب الإسرائيلي القبيح منذ اليوم الأول للمشروع الصهيوني، لقد عرفنا نماذج للإسرائيلي القبيح في العقدين الأخيرين في أشخاص مثل مناحم بيجين، واريل شارون، ومائير كاهانا، وشيمون، وشامير. ولكن الأكثر قبحا من هذه الشخصيات على الأطلاق هو بنيامين نيتانياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي. وهو الأشد قبحا، لأنه الأشد "استذكاء"، والأشد "استعداء" والأشد "استظرافاً"!

إن "الإسرائيلي القبيح" يشترك مع الأمريكي القبيح في تدني مستوى الحساسية لآلام البشر ومبادىء العدالة، ويشترك معه في احترام القوة والتخايل بها، وفي الاعتقاد بأن هذه "القوة" مساوية "للحق". والتعبير الانجليزي الأمريكي عن هذه المقولة هو (Might Makes Right) ويشترك الأمريكي القبيح مع الإسرائيلي القبيح في عنصريتهما الشديدة، سواء كانت معلنة أو مستترة، نحو "غير الأمريكي" أو "غير الإسرائيلي" أو بتعبير أدق "غير اليهودي".

غير أن الإسرائيلي القبيح – من أمثال بيجين، وشارون وشامير – عادة ما كانت تنقصهم خفة الظل والقدرة على التواصل مع الرأي العام العالمي عموماً، والغربي خصوصا. فعنصريتهم وتعصبهم ليهوديتهم يأتيان عادة بصورة صارخة، وأكثر كثيراً مما يمكن أن يتستر عليه الرأي العام الغربي. أي أنه حتى لو كانت هناك قواسم عنصرية مشتركة بين الأمريكي القبيح والإسرائيلي القبيح، فإن الأول "يتستر" عليها، ويحاول الادعاء بغيرها، أكثر مما يفعله الثاني. أي أن الأمريكي القبيح، مثلا، يجيد فن العلاقات العامة والدعاية والتمويه من زميله الإسرائيلي القبيح.

ولكن السيد بنيامين نيتانياهو يجمع صفات الأمريكي

القبيح والإسرائيلى القبيح. فهو رغم "يهوديته" و"إسرائيليته" و "صهيونيته"، إلا أنه نشأ وتربى فى الولايات المتحدة. فقد قضى ثلثى عمره فى الولايات المتحدة، بما فى ذلك فترة الدراسة الثانوية والجامعية. كما عمل فى وفد إسرائيل فى الأمم المتحدة عدة سنوات بعد ذلك. أى أنه اكتسب من هذه الخبرة الأمريكية الطويلة كل ما يؤهله أن يكون "سياسياً أمريكياً" بارعاً. ولكنه فى نفس الوقت أنضم إلى صفوف حزب الليكود الإسرائيلى الصهيونى المتشدد، وخدم فى حكومات الليكود المتعاقبة منذ أواخر السبعينيات. وأهم من ذلك أنه أشتغل مساعداً، ثم متحدثا باسم اتزاك شامير، وزير الخارجية ثم رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق. واتزاك شامير، كما ذكرنا أعلاه، هو أحد نماذج القبح فى الحياة السياسية العامة فى إسرائيل. هذا معناه أن بنيامين نيتانياهو قد تشرب أقوى ما تنطوى عليه الثقافة الأمريكية، من فنون العلاقات العامة والدعاية والتمويه. وتشرب من الثقافة الإسرائيلية الصهيونية اليهودية أشد ما تنطوى عليه من شوفينية وعنصرية واستعلاء.

نظرة اليمين الإسرائيلى القبيح للعرب:

منذ بداية الحركة الصهيونية، وعلى إمتداد مائة عام، كانت تضم أجنحة مختلفة، وتتفاوت فى عداوتها نحو العرب عموما والفلسطينيين خصوصا، فهناك جناح عمالى اشتراكى ليبرالى كان وما يزال أقل عداوة للعرب، ويرغب فى التعايش معهم والاعتراف ببعض، وليس كل، حقوقهم فى فلسطين. فى مقابل ذلك كان وما يزال هناك جناح يمينى متشدد ومتعصب، ينكر وجود الفلسطينيين، وبالتالى ولا يعترف لهم بأى حقوق. وإذا جوبه هذا الجناح بحقيقة وجود "فلسطينيين"، فإنه ينكر عليهم كونهم "شعبا" أو "أمة" ويعتقد أن الطريقة المثلى للتعامل معهم، هو نفس طريقة التعامل مع الأفاعى والثعابين والعقارب والحشرات السامة الأخرى، التى كانوا يصادفونها فى أرض فلسطين عند أوائل القرن. وتعنى هذه الطريقة فى التعامل "الابادة" الفردية أو الجماعية. لقد كان أول وأبرز رموز هذا الجناح جابوتنسكى، والذى تتلمذ فى مدرسته كل من مناحم بيجين وأتزاك شامير وهؤلاء هم الذين قادوا عصابات الارهاب الصهيونية التى ارتكبت حوادث الاغتيال ضد الشخصيات الغربية التى حاولت أن تجد حلولا وسط، مثل اللورد موين البريطانى فى القاهرة، ومثل مبعوث الأمم المتحدة الكونت برنادوت (السويدى). كما نسفت فندق الملك داود فى القدس، والذى كان مقرا للقيادة البريطانية فى الأربعينيات، حينما أحست بأن بريطانيا تفكر، مجرد التفكير، فى أخذ مواقف أكثر حيادية بين العرب واليهود، بعد طوال تحيز لليهود. هذه هى نفس عصابات "الأرجون" التى ارتكبت المذابح ضد الفلسطينيين فى دير ياسين، وكفر قاسم، وقبية، لترويعهم، حتى يتركوا قراهم ومدنهم فى فلسطين. وذلك هو نفس الجناح التى تتلمذ عليه نيتانياهو مع فارق هام. هذا الفارق هو أنه بينما جاء جابوليسكى وبيجين وشامير من بولندا وأوروبا الشرقية فى الثلاثينيات والأربعينيات، ومن تجربة "الجيتو" المعتمة فى ضيق أفقها .. أتى نيتانياهو من خلفية غربية أمريكية، تعتنق نفس الأفكار والمعتقدات، ولكنها على استعداد لاستخدام أساليب أكثر مقبولية لدى الرأى العام الأمريكى. من ذلك أن الرجل يستعين بخبراء العلاقات العامة الأمريكيين، ويظهر بملابس وتسريحة شعر تتوافق مع المذاق الأمريكى، ويستخدم من الالفاظ والعبارات الشائعة والمقبولة، فى المجتمع الأمريكى الشىء الكثير، والتى يشعر معها المستمع أوالمشاهد الأمريكى، أنه يتعامل مع أمريكى مثله، من بوسطن أو فيلادلفيا. ومن هنا الاستقبال الحافل لخطابه فى الكونجرس الأمريكى بعد انتخابه رئيسا للوزراء، بأسابيع قليلة. لقد استخدم نيتانياهو فى خطابه بالكونجرس كل الشعارات والكلمات الطنانة (Buzz Words) التى يطرب لها الأمريكيون - من قبيل أن إسرائيل هى الديمقراطية الوحيدة فى المنطقة، وأنها ترغب فى "السلام مع الأمان"، وأنها تنوى الاستغناء عن المساعدات المالية الأمريكية، وأنها لن تطلب ابدا أن يموت الشباب الأمريكية من أجل الدفاع عنها .. كل ما فى الأمر أنهم يطلبون الدعم التسليحى والدبلوماسى من الصديق الاستراتيجى الأمريكى.

ويوحى اليمين الإسرائيلى المتشدد للساسة الأمريكيين أنهم (أى اليمين الإسرائيلى) يعرفون الفلسطينيين والعرب جيداً، ويعرفون أكثر من غيرهم كيف يتعاملون معهم. فقط دعوهم وشأنهم.

أن القاعدة العامة هى إنقسام الدول العربية، وأن الاستثناء هو توحدهم على رأى واحد. وحتى عندئذ فهم قلما ينفذون ما ينطوى عليه هذا الرأى من قرارات عملية.

أن العرب حتى إذا ثاروا وغضبوا، فإن ذلك يكون "لحظيا"، سرعان ما ينسون سبب الثورة أو الغضب فى غضون أيام أو أسابيع، فالعرب فى النهاية "أغبياء".

أن العرب فى النهاية لا يفهمون إلا لغة "القوة"، وأن المشكلة فى الماضى هو أن هذه "القوة" أو اليد الغليظة لم تستخدم مع العرب بما فيه الكفاية، وأنه - أى اليمين الإسرائيلى - كفيل باستخدام هذه القوة بالشكل المناسب. وأن العرب فى النهاية "جبناء".

أن المهم هو ألا يتسبب العرب، أو يتصورون أنهم يمكن أن يحدثوا "فجوة" أو "وقيعة" أو "تباعدا" بين أمريكا وإسرائيل. فقط عندئذ، فإن العرب سيذعنون ويستكينون، فهم فى النهاية "متخلفين" و"جبناء".

هذه النظرة أو العقيدة النمطية التى يحملها اليمين الإسرائيلى المتشدد حيال العرب، هى التى تجعل شخصاً مثل نيتانياهو لا يصدق أن ثورة الغضب العربى فى فلسطين وخارجها يمكن أن تستمر .. وهو يذكر للخاصة فى مجالسه أو مقابلاته فى الولايات المتحدة أنه بعد غضب العرب بسبب فتح "نفق البراق" فى سبتمبر ١٩٩٦، تحت المسجد الأقصى، فإنهم

أذعنوا وأستكانوا للأمر الواقع، وهو يعتقد أن نفس الشيء، سيحدث فيما يتعلق ببناء المستوطنة الجديدة على جبل أبوغنيم، والطريف أن الاسم العبرى لهذه المستعمرة هو "راح حوماه" أى "الحائط الواقى" أو "السور العازل"، وربما القصد هو الوقاية أو العزل ضد البرابرة المتخلفين أو المتوحشين العرب!

إن نصف الشعب الإسرائيلي يؤمن بالتعايش مع الفلسطينيين والعرب، ويريد سلاماً معقولاً معهم. ويشعر نصف المجتمع الإسرائيلى بأن البقية الباقية من قيمة "الليبرالية" بات مهدداً بسبب غطرسة اليمين الإسرائيلي المتشدد، ومعه الأحزاب الدينية المتعصبة. وهذه الأخيرة بالذات أصبح لها نفوذ يفوق حجمها العددى، بسبب إضطرار نيتانياهو للتآلف معه فى الوزارة، حيث لا يملك حزبه (الليكود) أغلبية، ولا أكثرية فى الكنيست وإذا كان لحكومة هذا اليمين الليكودى المتشدد، ومعه الأحزاب الدينية المتعصبة، أن تسقط فلابد أن يكون ذلك بفعل الضغط الإسرائيلى الداخلى أساساً. فإسرائيل، شئنا أم أبينا، تتبع نظاماً ديموقراطيا، تنشأ فيه الحكومات وتسقط بواسطة أغلبيات فى الكنيست (برلمان إسرائيل). لذلك لابد للفلسطينيين والعرب وكل قوى السلام العالمية أن تضغط من أجل أن تشتد وتضغط قوى السلام الإسرائيلية بدورها وتسقط حكومة نيتانياهو العنصرية. لذلك لابد من إستمرار "الانتفاضة" و"المقاومة" و"المقاطعة". لا ينبغى للفلسطينيين والعرب أن يرفضوا "التفاوض" أبداً. وفى نفس الوقت لا ينبغى أن يوقفوا الانتفاضة الشعبية فى الأراضى المحتلة، أو المقاومة فى جنوب لبنان، أو المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل. فكل الأسلحة، ما عدا الحرب، ينبغى أن تشهر فى وجه نيتانياهو، فهو أقبح القبحاء!

أن لحظات الجديدة العربية فى إدارة الصراع مع إسرائيل ارتبطت دائما بالمشاركة الشعبية الكثيفة، فثورة القسام كانت عملاً شعبياً خالصاً. والمقاومة اللبنانية هى عمل شعبى خالص، والانتفاضة الفلسطينية هى عمل شعبى خالص. حتى لحظات الجدية القصيرة التى قادت فيها الحكومات العربية هذا الصراع مع إسرائيل، كان النجاح حليفها فيه، مثلما كان فى حرب أكتوبر، بسبب المشاركة الشعبية الكثيفة، والالتفاف الجماهيرى العربى حول المعركة. ولعل لنا فى ذلك كله عبرة فى إدارة الصراع مستقبلاً، سواء حربا أو سلماً. إن الشعب هو مستودع العبقرية الحقيقية فى إدارة السلام، والمقاومة والحرب. من هنا الالحاح على الانتفاضة الفلسطينية وعلى المقاومة اللبنانية فليتفاوض من الحكومات من يريد التفاوض، وليتحاور من المثقفين من يريد التحاور. ولكن فى كل الأحوال علينا أن نشجع وندعم المقاومة مع المفاوضة، والانتفاضة مع الحوار، والمقاطعة الاقتصادية مع حديث السلام. لابد أن يشعر نيتانياهو واليمين المتشدد، أن العرب جادون فى إدارة الصراع هذه المرة، وفى المستقبل. وأنهم قد تعلموا حقاً أن يستخدموا كل الأسلحة المتاحة حرباً وسلماً.

إن المرجعيات الحقوقية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والذى يتمسك بها العرب، تبدأ بقرار "التقسيم" عام ١٩٤٧ (١٨١)! وقرار "الانسحاب" عن الأراضى العربية المتحلة فى حرب ١٩٦٧ (٢٤٢)! وقرار "الانسحاب والاعتراف بالفلسطينيين مقابل السلام والاعتراف بإسرائيل" (٣٣٨)، وقرار "الجلاء عن جنوب لبنان" (٤٢٥) ولكن هذه المرجعيات والمبادىء، بما فيها إعلان مدريد (١٩٩١) واتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين (١٩٩٣) لن تطبق إلا إذا صاحبتها مقاومة عربية، وبناء قوة ردع عربية. ودروس لحظات الجدية العربية فى إدارة الصراع، على قلتها وندرتها، هى الدروس الوحيدة المستفادة، إذا كان للعرب أن يديروا الصراع إدارة أكثر كفاءة فيما تبقى من سنوات القرن العشرين.

توقعات مستقبلية : سيناريو العملية السياسية السلمية :

أتوقع لسيناريو التسوية السلمية أن يستمر، رغم الهبوط والصعود، الذى نلمسه فى المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، والسورية – الإسرائيلية، أو اللبنانية – الإسرائيلية.

ولا أرى أن دول المنطقة، بما فيهم إسرائيل، فى مزاج للحرب، فإسرائيل من القوة عسكريا واقتصاديا، بحيث تستطيع املاء معظم شروطها بلا حرب. فهى تدرك جيدا أن ما لديها من مهاجرين سوفييت واستيعابهم هو التحدى الأكبر طوال العقد القادم. ثم أن حربا جديدة من شأنها تقويض فرص النمو الاقتصادى الذى يسير بشكل غير مسبوق فى إسرائيل التسعينيات، وحيث تضاعف الدخل القومى والفردى فى أقل من سبع سنوات. ومجرد مجىء رئيس وزراء متشدد، يهدد (مجرد تهديد) بالقوة قد أدى بالفعل خلال عامى ١٩٩٦ و١٩٩٧ إلى تباطؤ هذا النمو الاقتصادى وانكماش الاستثمارات الأجنبية. إن إسرائيل تريد "إستقراراً" أعمق، و"سوقاً" أكبر، و"قبولاً" أوسع، والحرب بالنسبة لها تعنى تقويضا لهذه المطالب الثلاثة. ناهيكم أنها لا تريد مزيدا من أراضى الغير حاليا. بل أن ما لديها من أراضى الغير، هو الذى يتم التفاوض للجلاء عنه، أو عن بعضه.

والدول العربية هى من الضعف العسكرى والاقتصادى، بحيث يعتبر خيار الحرب بالنسبة لها يمثل مزيدا من الخسائر والدمار، ومزيدا من الأخطار على الأنظمة الحاكمة. وبالتالى فليس لديها إلا التفاوض، وحشد مصادر جديدة للقوة للمساومة بها مع إسرائيل.

هذا، عن الدول أو الحكومات. ولكن يظل على المسرح وفى الأفق، قوى أخرى غير الحكومات. وهى التنظيمات السياسية المسلحة أو التى يمكن تسليحها، والتى يمكن أن تفجر الأوضاع فى المنطقة وتجر الدول إلى حرب لا تريدها. ومن تلك التنظيمات التى نعرفها: حزب الله فى لبنان، وحماس والجهاد الإسلامى فى فلسطين. وتبقى هذه التنظيمات المسلحة علامات استفهام كبيرة. والمد أو الانحسار فى شعبيتها وقوتها يتوقف

على ما تحرزه الحكومات من تقدم فى العملية السلمية. وتظل هذه التنظيمات تمثل قوة ضغط متوسطة على كل صناع القرار فى الجانبين.

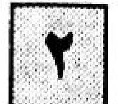
ولا نتوقع كثيرا من التقدم فى العملية السلمية فى ظل حكومة بنيامين نيتانياهو. ومن ثم فهناك احتمال كبير فى بقاء الأوضاع الفلسطينية والعربية - الإسرائيلية على ما هى عليه دون تقدم يذكر.

ولكن السيناريو الأكثر تفاؤلا، فهو سقوط حكومة نيتانياهو أو اضطرارها لانتخابات مبكرة، يعود بها حزب العمل إلى الحكم بقيادته الجديدة (أيهودا باراك) والذى أقر بمبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وقيام دولته المستقلة. ومن ثم فهو الأقدر على المضى بالعملية السلمية إلى الأمام. كل هذه التوقعات، أو سيناريو التشاؤم وسيناريو التفاؤل هو للأجل القصير، أى للسنوات العشر التالية. أما بعد ذلك، فإن احتمالات إدارة الصراع مع إسرائيل ستكون أفضل، لسببين رئيسيين، أولهما، إستكمال مسيرة الإصلاح الإقتصادى فى مصر وعدد من الأقطار العربية الأخرى، وظهور فئات وطبقات جديدة. وثانيهما، إستكمال مسيرة الاصلاح السياسى، ودخول الفئات والطبقات الجديدة ساحة العمل العام، أن الاصلاح الاقتصادى والاصلاح السياسى معاً، سيعنيان قوة عربية إجتماعية - اقتصادية - ثقافية كبرى، تدير العلاقات مع إسرائيل وغيرها إدارة رشيدة، سواء حربا أو سلماً. مع عام ٢٠١٠، ستتوقف إسرائيل والولايات المتحدة والغرب عموماً عن الاستهانة والاستخفاف بالعرب.

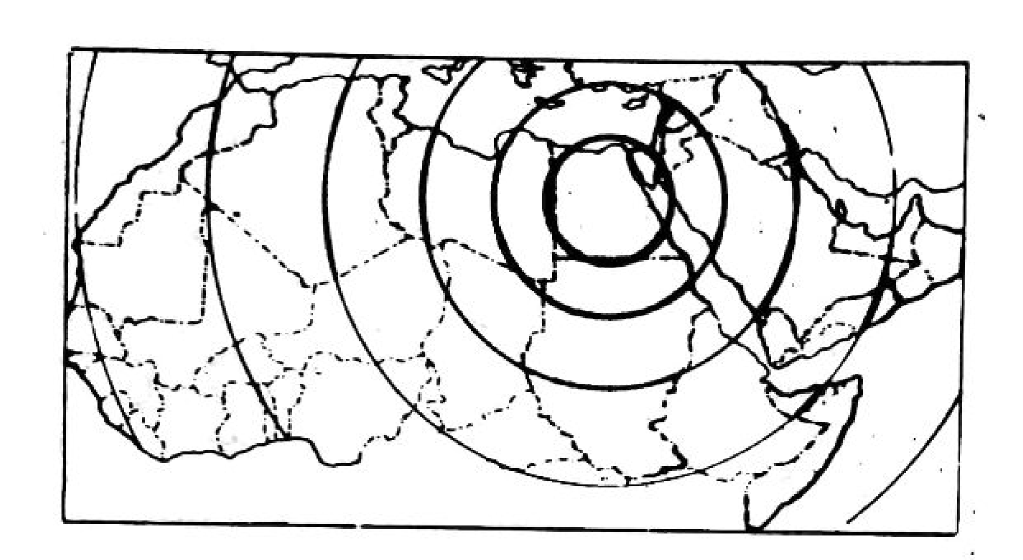








٢ الخبرة العربية في الحرب: الدروس والنتائج



د. احمد عبدالحليم

حكمت توجهات مصر السياسية والعسكرية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى، اضافة لضوابط وقيود الالتزام العربى والإسلامى، ضرورة الحفاظ على أمن مصر القومى وحماية حدودها الدولية. وقد تراوحت الاعتبارات الحاكمة لهذا الاتجاه بين محاولة سرعة مواجهة مواقف تنشأ قسرا فى محاولة لإزالة الأخطار الحالية، وبين الإعداد الجيد المبكر لإزالة عدوان واقع عليها بالفعل نتيجة لظروف متعددة، مرورا باعتبارات دولية وإقليمية، وأيضا محلية، فرضت على مصر الدخول فى صراعات مسلحة مع العدو الإسرائيلى، عرفت فى مجملها بجولات الصراع المسلح. كما تراوح اشتراك مصر فى هذه الجولات بين اطار عربى غير مؤهل سياسيا وعسكريا لاحتضان إحدى جولات الصراع المسلح (حرب ١٩٤٨)، وبين رفضها لأى اشتراك عربى نتيجة لإدراكها لابعاد ما هو مخطط (حرب ١٩٥٦)، وبين خداعها دوليا وخذلانها عربيا فى صراع لم تكن مستعدة له عسكريا، على الأقل من زاوية الاستعداد العسكرى والتوزيع الاستراتيجى لقواتها المسلحة فى ذاك الوقت (حرب ١٩٦٧)، وبين أسلوب علمى اتبعته فى أعقاب هزيمة لم تكن مقدرة لبناء قوات مسلحة جديدة لإزالة آثار العدوان (حرب الاستنزاف)، وبين - أخيرا - جولة عسكرية استعدت لها كما ينبغى لها الاستعداد فحصلت على مكاسب توقعتها وتنبأت بها (حرب ١٩٧٣). وفى كل من هذه الجولات كان هناك مفهوم واستراتيجية لتحقيقه، كما كان هناك اسلوب لادارة الحرب والصراع المسلح فى منحنى كامل تراوحت النتائج فيه بين نقيضه : فشل كامل (١٩٦٧)، ونجاح كامل (١٩٧٣). وبين هذا وذاك دارت جولات الصراع المسلح العربى الإسرائيلى.

والمبدأ الحاكم الذى فرض نفسه على كل جولات الصراع العربى الإسرائيلى، ومازال قائما حتى الآن، هو اعتبار الصراع مع إسرائيل عملية شاقة معقدة بعيدة المدى، ولا تقتصر على جولة بمفردها، أو على أداة بعينها. فرغم أهمية الأداة العسكرية فى كل جولات الصراع، إلا أن الأداة الحاكمة كانت ومازالت وستظل هى أدوات القوة الشاملة. فالصراع

حضارى فى جوهره، شامل فى أبعاده. وهو أمر لزم التنويه عنه منذ البداية، حتى توضح الأمور فى نصابها. فالخيار العسكرى لا يتم من فراغ، وإنما فى مناخ كامل لأدوات القوة التى تستخدم فى الصراع.

وتعتبر حرب فلسطين عام ١٩٤٨، حدثا فاصلا فى التاريخ العربى، وتاريخ منطقة الشرق الأوسط بكاملها. وهى فى الوقت نفسه جولة الصراع الأولى بين العرب وإسرائيل، والتى كان جوهرها الاعتداء على فلسطين العربية، وحيث لم تكن أبعادها قد توسعت بعد لتشمل البعد العربى، وهو الأمر الذى تم فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧، حينما احتلت إسرائيل، اضافة لفلسطين، أرضاً عربية أخرى. وقد خلفت الحرب آثارا واضحة فى كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، كما حملت بين طياتها ارهاصات الثورة العربية، والتى كان أبرزها ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر.

وقبل أن نغوص فى قراءة اجمالية لأسلوب ادارة الحرب، علينا أن نعرف أن حرب ١٩٤٨ جسدت أمرين بصورة واضحة: الأول، عدم قدرة العرب على التنسيق فيما بينهم ولو مرحليا حتى أمام عدو مشترك. والثانى، أن الدول العربية دفعت بجيوشها فى الحرب بأهداف متباينة - فى اطار مصالحها الذاتية - وحيث لم تتبين هذه الأهداف إلا خلال سير الحرب، وبعد أن وضعت أوزارها. وقد نتج عن هذين الأمرين عدم قدرة الجيوش العربية على تحقيق أى من الأهداف القومية أو العسكرية، بل ونتج عنها فقدان الجزء الأكبر من فلسطين، ثم الاعتراف الدولى بدولة إسرائيل.

بعد ظروف سياسية داخلية فى مصر، وأخرى نشأت فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، طلبت بريطانيا فى الثانى من أبريل عام ١٩٤٧، عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورة خاصة لبحث ما أسمته "مسألة فلسطين". وفى ذلك الوقت كان اليهود قد تمكنوا من بناء معظم مقومات الدولة اليهودية، فى الوقت الذى أضيرت فيه مصالح السكان الأصليين فى فلسطين. وقد انتهت اجتماعات الجمعية العامة فى تلك الدورة الخاصة، والتى عقدت فى الفترة من ٢٨ أبريل، وحتى ١٥ مايو ١٩٤٧، الى تشكيل لجنة دولية خاصة، انتهت أ هم قراراتها فى تقريرها الذى نشر فى ٣١ أغسطس، والذى وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك، الى تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين يجمع بينهما اتحاد اقتصادى، وتبقى القدس منطقة دولية خاصة، وذلك بعد فترة انتقالية مدتها عامان تبدأ فى سبتمبر ١٩٤٧. وفى اطار ذلك تباين الاستعداد السياسى لطرفى الصراع. ففى الوقت الذى كان اليهود مستعدين فيه للمضى قدما لانشاء الدولة، لم يكن العرب قد استوعبوا بعد اسلوب العمل السياسى، وكيفية الاستعداد سياسيا لادارة الصراع، ذلك اضافة للدعم البريطانى والدولى لليهود لإقامة دولتهم الموجودة. وقد أعطى قرار التقسيم الدولة اليهودية حوالى ٥٥٪ من أرض فلسطين، فى الوقت الذى لم يكن اليهود يملكون فيه أكثر من ٦٪ من الأراضى. وكان من أهم فقرات قرار التقسيم الأخرى انهاء الانتداب البريطانى على فلسطين، وجلاء القوات البريطانية تدريجيا منها، وقد أعلنت بريطانيا فيما بعد أن الانتداب البريطانى سينتهى فى ١٥ مايو ١٩٤٨، وهو الموعد الذى أعلن فيه قيام دولة إسرائيل.

وما أن أعلن قرار التقسيم، حتى بدأت حرب العصابات فى فلسطين، وذلك فى محاولة عربية لمقاومة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. واجتمع رؤساء الحكومات العربية بمقر وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة فى منتصف ديسمبر ١٩٤٧، وأعلنوا استنكارهم لقرار التقسيم. وبدء المقاومة المسلحة الشعبية فى فلسطين لمناهضة هذا القرار. إلا أنه فى مواجهة التسليح الحديث لليهود، كان عرب فلسطين يتسلحون ببنادق قديمة محدودة العدد والذخائر. ولم يكن "جيش الانقاذ العربى"، المكون من متطوعين من البلدان العربية، بأفضل حالا. وتنفيذا لقرارات الجامعة العربية، نظمت الخطة العسكرية على أساس تحويل المدن والقرى العربية فى فلسطين الى جزر دفاعية، تستطيع الصمود لفترة زمنية محددة لحين وصول الدعم العربى لها، إذا ما اتخذ قرار بذلك. وفى غضون ذلك نشأت معركة التسليح، والتى كان لليهود فيها اليد الطولى، وحيث انعكس ذلك على تطورات الحرب الأهلية فى فلسطين، والتى كانت نتائجها لصالح العمل العسكرى اليهودى.

وخلال الفترة من أول ديسمبر ١٩٤٧ الى ١٤ مايو ١٩٤٨، نشبت حرب غير رسمية بين العرب واليهود، اشتملت على مرحلتين. الأولى، مرحلة النشاط العربى غير المنسق بهدف الحفاظ على عروبة فلسطين، وقد استمرت حوالى أربعة أشهر (من أول ديسمبر ١٩٤٧ وحتى الحادى والثلاثين من مارس ١٩٤٨). والثانية، مرحلة العمل اليهودى المضاد بهدف استكمال انشاء الدولة اليهودية (من أول أبريل ١٩٤٨ وحتى الرابع عشر من مايو من نفس العام). ومن عيوب ادارة الصراع فى هذه المرحلة، عدم الدفع بقوة عربية يعتد بها لحسم الموقف، مما ترتب عليه اعطاء حصانة للقوات اليهودية، وإعطاؤها الفرصة الكافية لاستكمال البناء الاستراتيجى لقوة جيش الدفاع الإسرائيلى. ويرجع السبب فى ذلك لغياب الارادة السياسية العربية الموحدة، وعدم وجود قرار سياسى واضح لبدء الصراع المسلح وشن الحرب، بل وتباين المصالح العربية وتضاربها فى كثير من الأحيان.

وبذا انفجر الصراع فى حرب غير معلنة، وازداد النشاط السياسى فى الخارج مع تصاعد العمليات العسكرية فى داخل فلسطين. واعترت الرأى العام المصرى وقتئذ موجة عارمة تطالب بالاشتراك فى حرب فلسطين، وتدخل الجيوش العربية فورا فى القتال الدائر لانقاذ الأرض العربية. ومن ثم تدفقت جموع المتطوعين من شباب الضباط الأحرار وباقى قوى الشعب المختلفة، وذلك قبل نشوب الحرب النظامية. وقد انعكس

الموقف المصرى فى عديد من العواصم العربية الأخرى، فبدأت الحكومات العربية تفكر جديا فى اعلان الحرب رسميا، بل وقرر بعضها ذلك. وأصدر مجلس الأمن فى ١٧ أبريل ١٩٤٨ قرارا يدعو فيه الطرفين المتنازعين الى وقف كل نشاط عسكرى وأعمال العنف وعدم دخول قوات مسلحة الى فلسطين ووقف كل نشاط سياسى قد يؤثر على حقوق الطرفين، كما قرر مجلس الوصاية يوم ٣ مايو ١٩٤٨ عقد هدنة فى مدينة القدس القديمة تجرى المفاوضة بشأنها بين الطرفين باشراف المندوب السامى البريطانى.

وفى مصر، بدأت الضغوط على النقراشى باشا رئيس الوزراء المصرى، للتحول عن موقفه بقصر التدخل فى فلسطين على التأييد المادى والمعنوى وبالمتطوعين، دون اشراك القوات النظامية، للتماشى مع قرار الأمم المتحدة فى هذا الشأن. كما كانت وجهة نظر النقراشى باشا أنه لا يمكن أن تصدر الأوامر للجيش المصرى بدخول الحرب قبل اتخاذ كل الوسائل الكفيلة لضمان تحقيقه للمهام التى تخصص له، وحيث كان الجيش المصرى ينقصه الكثير من الأسلحة والعتاد. فى نفس الوقت، تلقى حيدر باشا وزير الحربية أمرا من الملك فى ١١ مايو بتجهيز الجيش المصرى لدخول أرض فلسطين، فنفذ الأمر دون ابلاغ رئيس الوزراء. ثم قرر مجلس الشيوخ فى ١١ مايو ١٩٤٨ دخول القوات المصرية لفلسطين باجماع الآراء، وأرسل رئيس المجلس لرئيس الوزراء كتابا بهذا المعنى. كما أرسل رئيس مجلس النواب فى اليوم التالى كتابا مشابها. وكان موقف الملك خفيا وراء كل ذلك.

وفى مساء يوم ١٣ مايو ١٩٤٨، وعلى أرض فلسطين، احتل أحمد عبد العزيز قائد المتطوعين المصريين "العوجة" ووصلت هيئة المستشارين العسكريين المصريين الى عمان لتنسيق التعاون بين القوات المصرية والأردنية، كما أعلنت الأحكام العرفية. وبحلول ليلة ١٥ مايو أعلن عن قيام دولة إسرائيل. وفى نفس اليوم، بعثت الخارجية المصرية الى الدول الأجنبية بمذكرة تعلن فيها بدء دخول القوات المصرية الأراضى الفلسطينية، بهدف اعادة الأمن والسلام الى ربوعها. وهكذا بدأت العمليات العسكرية فى فلسطين.

ورغم تفوق الجيوش العربية عدديا على الجيش الإسرائيلى، إلا أن هناك عوامل عدة أدت الى تفوق العمليات العسكرية الإسرائيلية. ومن أهم هذه العوامل وحدة القرار السياسى والعسكرى على الجانب الإسرائيلى، وتعدد المصالح السياسية وتفاوت الأداء العسكرى بين القوات العربية. كما تفوقت إسرائيل أيضا فى نظم السلاح والنظم المعاونة، اضافة للتأييد السياسى الخارجى (خاصة من بريطانيا والولايات المتحدة)، والذى انعكس فى دعم عسكرى واقتصادى، زاد من قدرة إسرائيل على ادارة الصراع، وعلى مدد زمنية مناسبة. ولم يقتصر الأمر على مشاكل التعاون والتنسيق بين الدول العربية، بل امتد ليشمل داخل كل دولة، وهو الأمر الذى انعكس فى النهاية على أداء القوات المسلحة لوظائفها ومهامها. ولم تكن هناك على الجانب العربى أهداف سياسية واضحة أو أهداف عسكرية محددة، وضاعف من هذا الأمر القصور الشديد فى أداء القيادتين السياسية والعسكرية وأسلوب ادارتهما للصراع، وتضارب الأوامر الصادرة للقوات المحاربة. هذا فى الوقت الذى كانت تخضع فيه القوات الإسرائيلية لقيادة مركزية رئيسية، تتبعها قيادات اقليمية ذات سلطات واسعة فى اطار التخطيط الاستراتيجى العام المتفق عليه، اضافة لتوفر وسائل النقل الاستراتيجية والعملياتية اللازمة للمناورة الاستراتيجية، وتوفر المخابرات الاستراتيجية، والقيادة الاستراتيجية المناسبة لقيادة أعمال القوات. وعلى عكس الموقف العربى، كان هناك على الجانب الإسرائيلى أهداف سياسية واضحة، وأهداف عسكرية محددة. اضافة الى التدريب العالى الذى كانت عليه القوات الإسرائيلية.

ونحن هنا لا نتعرض لتفاصيل العمليات العسكرية التى خاضتها القوات المتحاربة، وإنما نشير فقط لأهم مراحل الحرب. فكانت المرحلة الأولى من بدء الحرب النظامية حتى نهاية الهدنة الأولى (١٥ مايو – ٨ يوليو ١٩٤٨)، ثم حرب الأيام العشرة وقيام الهدنة الثانية (٩ – ١٨ يوليو ١٩٤٨)، ثم أحداث الهدنة الثانية والعودة للقتال وحصار الفالوجا(١٩ يوليو – ٥ نوفمبر ١٩٤٨)، ثم محاولة فك الحصار والهجوم العام على جبهة الجيش المصرى (١٦ نوفمبر – ١١ يناير ١٩٤٩)، ثم المرحلة الخامسة والأخيرة وهى معركة الحرب الأخيرة ومفاوضات الهدنة الدائمة فى رودس وقيامها فى (٢٤ فبراير ١٩٤٩). وخلال هذه المراحل، كان أداء الجيش المصرى، فى حدود امكاناته المتاحة، مشرفا. إلا أن العوامل السياسية والعسكرية التى كانت خارج إرادته أدت الى النتائج المعروفة فى نهاية الحرب. ويبدو أن الجيش المصرى كان دائما ضحية العمل السياسى، حيث تكرر ذلك بصورة ما بعد ذلك، وبصورة جلية فى حرب ١٩٦٧ وهو ما سنراه لاحقا. ولم يفلت الجيش المصرى من هذا المصير إلا فى عمليات رمضان (أكتوبر) المباركة فى ١٩٧٣.

لقد كانت حملة فلسطين سياسية فى المقام الأول، وبذا كانت قراراتها فى مجملها خروجا على العديد من مبادىء الحرب. وحتى فى جانبها السياسى، فقد كان هناك تباين واضح بين موقف الملك وموقف رئيس وزرائه، وحيث استطاع الملك استقطاب وزير الحربية والتأثير على مواقف وقرارات مجلس الشيوخ والنواب. وبذا كان الرأس السياسى للحرب، رغم كونها سياسية فى المقام الأول، متعدد مراكز التفكير. وقد تجسد ذلك كله بصورة أوضح على المستوى العربى، الذى تباينت خلاله الأهداف السياسية والعسكرية للدول العربية المشتركة فى الحملة. وفى نفس الوقت، لم تكن حرب فلسطين حربا كباقى الحروب، ولم تكن صراعا حرا تستخدم فيه القوة لآخر مداها، ولكن تخللتها فترات هدنة ووقف لاطلاق النار مفروضة من الخارج، كانت فى مجملها لصالح القوات

الإسرائيلية المحاربة، ورغم أن الحرب استمرت رسميا ما يقرب من ثمانية شهور، إلا أن القتال الحقيقى استمر حوالى ربع هذه المدة فقط، وعلى فترات متقطعة، وهو الأمر الذى انعكس سلبيا على أداء القوات المسلحة فى مسرح العمليات، اضافة لأسباب أخرى داخلية وخارجية.

وما أن وضعت حرب فلسطين عام ١٩٤٨، أوزارها، وتم عقد الهدنة بين أطراف النزاع، حتى ظهر شكل جديد لمنطقة الشرق الأوسط، جاء فى اطاره دولة جديدة لم تكن فى الحسبان، هى دولة إسرائيل. وكان مجىء هذه الدولة، وظروف تكوينها، بمثابة متغير جديد فى المنطقة العربية، أدى الى سلسلة من جولات الصراع المسلح، مازالت قائمة حتى الآن. ثم جاء متغير آخر جوهرى، هو قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر، والذى انجرف بمسارات الصراع الى مناطق لم تكن فى الحسبان. وكان أول اختبار حقيقى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، هو حرب العدوان الثلاثى على مصر فى خريف عام ١٩٥٦.

وكان السبب الظاهرى للعدوان هو تأميم قناة السويس، حيث أعلن جمال عبد الناصر فى مساء السادس والعشرين من يوليو عام ١٩٥٦ قراره التاريخى بتأميم شركة قناة السويس. وبعد خمسة وتسعين يوما من هذا الحدث، شنت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عدوانا ثلاثيا على مصر. وكافة الأهداف الحقيقية للعدوان ثلاثة. دار الهدف الأول حول ضرورة ايقاف العمل السياسى لعبد الناصر ووأد أفكاره السياسية التى كانت تهدف لبناء العمل العربى الموحد، وهو ما اعتبرته أطراف العدوان معاديا لسياستهم فى المنطقة ومعوقا لاستكمال بناء الدولة اليهودية فى الشرق الأوسط. وسعى الهدف الثانى الى تحطيم القوات المسلحة المصرية شرق القناة، لحرمان مصر من أهم أدوات القوة، وبالتالى استبعاد احتمال استخدام القوة المسلحة ضد إسرائيل، وهى مازالت بعد فى مرحلة التكوين والبناء. بينما كان الهدف الثالث هو دخول مصر واحتلالها، دون مقاومة بعد تطيم قواتها المسلحة، وإعادة احتلال قاعدة قناة السويس، الأمر الذى يضع مصر - من وجهة نظر المعتدين - فى حجمها الطبيعى الذى يتوام مع إعادة تشكيل المنطقة طبقا لرؤية القوى الغربية المشتركة فى العدوان.

وتشكلت هذه الأهداف كلها نتيجة لمقاومة عبد الناصر لكافة الأحلاف الغربية فى المنطقة (حلف بغداد - الحلف المركزى ... الخ) والتى كانت تسعى لحصر واحتواء الاتحاد السوفيتى، وسعيه لكسر احتكار السلاح فى المنطقة والذى كلل بالنجاح أثناء مؤتمر باندونج فى أبريل عام ١٩٥٥ والذى حصلت مصر فى أعقابه على صفقات سلاح من الكتلة الشرقية، وانهاء اتجاهات القومية العربية التى تبناها عبد الناصر وإيقاف نشاط مصر السياسى الحيادى المؤيد لحركات التحرر فى العالم، وإيقاف دعم عبد الناصر لثورة الجزائر، واحباط محاولات مصر لبناء السد العالى لتحجيم قدرتها على بناء القوة الاقتصادية، وحسم الموقف السياسى والعسكرى فى المنطقة لصالح إسرائيل، وغير ذلك من الأعمال الوطنية العظيمة التى قادتها مصر منذ قيام الثورة.

وقد بدأ تكوين محور العدوان (لندن - باريس - تل أبيب) بعمل ثنائى سابق لإعلان جمال عبد الناصر لتأميم قناة السويس. ففى الحادى عشر من مارس ١٩٥٦، سافر جى موليه رئيس وزراء فرنسا الى لندن، واجتمع بالسير انتونى ايدن رئيس وزراء بريطانيا للاتفاق على "انتهاج سياسة فرنسية بريطانية مشتركة تتسم بالشدة ضد مصر". وبعودة جى موليه من لندن، تم اجتماعه بالسفير الإسرائيلى فى باريس "يعقوب تسور". وبذا اتصلت حلقات محور العدوان، الذى شكل جى موليه همزة وصله. وفى أعقاب تأميم عبد الناصر للقناة، واستنادا الى هذا المحور الثلاثى، بدأ رسم أول خطوط خطة العدوان يوم ١١ سبتمبر ١٩٥٦، وجرى الاستعداد والتجهيز لها على امتداد نيف وثلاثة أشهر، حتى بدأت الحرب على مصر يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٦.

احتوى خطاب عبد الناصر لتأميم قناة السويس على حقيقتين هامتين: قرار التأميم نفسه، وسببب هذا القرار. فقد أعلن الرئيس أن سحب الولايات المتحدة عرضها للمساهمة فى تمويل مشروع بناء السد العالى، والطريقة التى تم بها بالاتفاق مع البنك الدولى وبريطانيا، هو سبب قراره بتأميم شركة القناة. فكما شكل قرار سحب عرض تمويل السد ضربة سياسية لمصر، فإن قرار التأميم هو الضربة المضادة.

وانقسمت الفترة الحرجة بين قرار التأميم وبدء العدوان الى أربع مراحل رئيسية: المرحلة الأولى، مرحلة العمل الثنائى المباشر بين بريطانيا وفرنسا، واستغرقت كل شهر أغسطس وبضعة أيام من سبتمبر، وحيث تبينت خلالها الدولتان عدم مساندة الولايات المتحدة للعمل العسكرى. المرحلة الثانية، مرحلة التواطؤ الثلاثى المشترك، واستغرقت باقى شهر سبتمبر، وتم خلالها قبول فكرة اشتراك اسرائيل، ورسم الخطط لخلق ذرائع التدخل. المرحلة الثالثة، وهى مرحلة اخفاق مخططات افتعال أحداث على الحدود الأردنية الإسرائيلية تقوم مصر فى اطاره بدعم الأردن مما يوجد ذريعة لضرب مصر، واستغرقت النصف الأول من شهر أكتوبر. المرحلة الرابعة، مرحلة تحمل إسرائيل مسئولية تدبير هجوم مباشر ضد مصر، واستغرقت النصف الأخير من شهر أكتوبر وحتى بدء العدوان.

وقد وضعت خطط العدوان الثلاثى على مصر ودارت معاركها، وفقا لعقيدة الحرب المحلية المحدودة للمدرسة العسكرية الغربية، التى تضع فى الاعتبار الأول عاملى السرعة والحسم، لحصر الحرب فى نطاق محلى محدود، بتطبيق مبدأ الحشد فى أشمل صوره. وكان عدم تأييد الولايات المتحدة - لظرف مختلف - للعدوان العسكرى المسلح على مصر، سببا رئيسيا وراء مخططى الخطة فى التركيز على مبدأى السرعة والحسم. واشتملت مراحل الحرب طبقا لخطة الهجوم على

المرحلة التمهيدية، ومرحلة خلق ذريعة الهجوم، ومرحلة التمهيد الجوى المركز، ومرحلة الاقتحام والاستيلاء على رأس الشاطئ، فى منطقة بورسعيد، ومرحلة حسم الحرب.

إلا أن تنفيذ الهجوم لم يتم طبقا الخطة الموضوعة. وتبلورت مراحل التنفيذ فى أربع مراحل المرحلة الابتدائية، وتمت فيها الجهود السياسية والعسكرية التى مكنت من بدء الحرب، ومرحلة الصراع لتحقيق الاتزان الاستراتيجى، وتمت خلالها محاولة كل طرف أن يدفع خصمه لتصرفات استراتيجية خاطئة. ومرحلة القتال، وحيث لم يتمكن أطراف العدوان من تحقيق الاستراتيجية الموضوعة. والمرحلة الختامية للحرب، والتى انتهت بعدم تحقيق أهداف الخطة، وانسحاب القوات المعتدية من الأراضى المصرية.

ونحن لسنا فى مجال تحليل المعارك العسكرية التى دارت، ولكن يمكن أن نتعرض إجمالا لمراحل العملية الهجومية للعدوان، ومراحل العملية الدفاعية المصرية. فقد بدأت الحرب بشن هجوم إسرائيلى ثانوى ضد منطقة سيناء، فى الوقت الذى تأخر فيه الهجوم البريطانى الفرنسى على بورسعيد، لإعطاء صورة أن ذلك أمر محلى تتدخل فيه الدولتان تحت مبرر تهديده للسلام العالمى. تلا ذلك مرحلة التمهيد الجوى المركز لتحقيق هدفين: مساعدة الهجوم الإسرائيلى الثانوى فى مرحلته التالية (مرحلة تحقيق المهمة الأساسية)، والتمهيد لمرحلة الاقتحام البحرى فى منطقة مدينة بورسعيد. وبانتهاء التمهيد الجوى المركز، بدأت مرحلة الاقتحام البحرى الأولى بالوصول الى أرض بورسعيد، بينما لم تتمكن القوات المهاجمة من تحقيق هدفها التالى، وهو التقدم والوصول الى مدينة الإسماعيلية. وكان هذا الموقف العسكرى هو بداية التحول فى الموقف السياسى لأطراف العدوان، وتبين فشل أهدافه.

وقد مرت العملية الدفاعية المصرية بثلاث مراحل: مرحلة حصر العدوان الإسرائيلى، وتم فيها نقل مركز الثقل الدفاعى من غرب قناة السويس الى سيناء شرقها لمواجهة الهجوم الإسرائيلى. ومرحلة تبين أبعاد المخطط الثلاثى، حيث أعيد نقل مركز الثقل الدفاعى مرة أخرى الى غرب القناة، وتجهيز دفاعات تعطيلية لمنع القوات البريطانية والفرنسية من الوصول الى مدينة الإسماعيلية (كان للمقاومة الشعبية المصرية دور كبير فى تحقيق أهداف هذه المرحلة). ثم مرحلة صد وحصر الغزو البحرى، وإعادة تنظيم الدفاع الاستراتيجى عن مصر بتنظيم الدفاع على الاتجاهات والمناطق المختلفة، مع إعادة تجميع القوات المسلحة وتوزيعها استراتيجيا بما يتناسب مع مطالب تحقيق الأهداف الدفاعية الاستراتيجية الجديدة.

ورغم أن الظروف السياسية الدولية، وبخاصة الموقف الأمريكى المعارض للعدوان والموقف السوفيتى المؤيد لمصر، كانت أحد الأسباب الرئيسية لفشل العدوان الثلاثى على مصر، إلا أن المقاومة المصرية كانت الأساس الذى بنى عليه الموقف الدولى. وأدت فطنة الرئيس عبد الناصر بعد تبينه لأبعاد المؤامرة، الى طلبه عدم تدخل اى اطراف عربية اخرى فى المعركة . وكانت ادارته السياسية للموقف غاية فى الكفاءة ، واستطاع استغلال تناقضات الموقف الدولى لصالح قضية مصر. هذا فى الوقت الذى انحصر دور اسرائيل فى خدمة العدوان فى شن الحرب على الاتجاه الثانوى تاركة بذلك العمل الرئيسى للقوات البريطانية والفرنسية ، التى اساءت اختيار قطاع الهجوم (وربما توقعت انهيارا سياسيا وعسكريا سريعا للقيادتين السياسية والعسكرية المصرية)، وفشلت فى تحقيق اهداف التخطيط الاستراتيجى للعملية.

وفى التحليل النهائى ، فقد ترتب على فشل العدوان رسوخ عبد الناصر والنظام السياسى المصرى، وسقوط مخططى العدوان فى بريطانيا وفرنسا، وبدء الانطلاق الحقيقى نحو فكرة القومية العربية ، وهو ما كان سببا، ضمن اسباب اخرى، لقيام حرب يونيو ١٩٦٧.

• • •

أود فى البداية ان اعطى تحليلا شخصيا لى - اضافة للأسباب الموضوعية التى سيرد ذكرها - لاسباب حرب يونيو ١٩٦٧ . جزء منها خاص بأسباب اسرائيلية بحتة ، والجزء الآخر نتج عن بعض الأحداث الهامة التى قامت بها مصر .

وتتركز الاسباب الاسرائيلية حول ثنائية الهجرة وعلاقتها بأراض جديدة مكتسبة . ويعتمد التطبيق الاسرائيلى لهذه الفكرة على بعض العلوم الحديثة، منها العلوم المستقبلية . ففى اطار التخطيط الاستراتيجى طويل المدى وعلم المستقبليات قد تحدث الازمات ضد الدولة بواسطة قوى وعوامل خارجية او داخلية كما قد تكون مفاجئة أو من المتوقع حدوثها لوجود مؤشرات دالة عليها . كما قد يكون حدوث الازمة فى اطار سلسلة من الازمات المخططة لتحقيق غاية أو هدف قومى، أى تقرر دولة ما ، أن تحدث ازمة ما، فى توقيت ما ، لتحقيق هدف ما .

وعند قرار الدولة احداث ازمة أو سلسلة من الازمات فى مواجهة دولة ما أو مجموعة من الدول ، يتم أعداد سيناريوهات مسبقة لذلك طالما أنها هى التى سوف تحدثها وترغب فى تحقيق اهداف محددة من ادارتها ، وبالتالى يتطلب الامر استمرار السيطرة عليها لضمان تحقيق الأهداف المحددة منها. وبالطبع لا تقرر الدولة ذلك بناء على قرارات عفوية ، وانما يتم ذلك فى اطار التخطيط الاستراتيجى طويل المدى، وعند دراسة المستقبليات البديلة ومطابقتها مع أهداف سياسات الدولة.

والمثال الواضح على ذلك هو أسباب قيام حرب عام ١٩٦٧ بين اسرائيل والدولة العربية .

ففى تحليل اسباب قيام هذه الحرب، استنادا على ثنائية العلاقة بين الهجرة والأرض ، يمكن أن يكون أحد أسباب الازمة التصور التالى :

* نتيجة لتحليل الموقف السياسى والعسكرى ، قررت اسرائيل ان عام ١٩٦٧ ضرورى لنشوء ازمة مع الدول العربية ، تؤدى الى حرب تستخدم فيها القوات المسلحة ، لتحقيق هدف الاستيلاء على مزيد من الاراضى العربية، لتأمين الدولة ، واعدادها لاستقبال المهاجرين اليهود الجدد .

* قررت اسرائيل أن الوسيلة الرئيسية لتحقيق اهدافها هى استخدام القوة العسكرية – بعد إعدادها لذلك من جميع النواحى – وان القوات المسلحة هى أداء تنفيذ هذه الوسيلة .

* جندت اسرائيل كافة امكانيات الدولة لدعم قواتها المسلحة لتنفيذ العمليات العسكرية لتحقيق الهدف القومى المطلوب ، وهو هزيمة القوات العسكرية العربية ، والاستيلاء على المزيد من الاراضى .

* مهدت اسرائيل المسرح السياسى الدولى والعالمى لقبول قيامها بالاعمال العسكرية المطلوبة، ولضمان السيطرة على الازمة طوال فترة حدوثها لضمان تحقيق الغايات والاهداف المحددة . وقد تكون الاسباب التى استخدمتها فى ذلك متعددة ومتنوعة ، وليس بالضرورة السبب الاصلى لذلك ، وهو الاستيلاء على مزيد من الاراضى استعدادا لموجات هجرة جديدة .

وبالطبع لم تكن اسرائيل لتفعل ذلك مالم تكن قد وضعت مثل هذه الازمة ضمن اطار تخطيطها الاستراتيجى طويل المدى. ولذا توضع حرب ١٩٦٧ فى منظور جديد وضعت على أساسه : السياسة الخارجية وسياسة الدفاع الاسرائيلى ، وخطط اعداد وتدريب القوات المسلحة الاسرائيلية ، والخطط الاستراتيجية والمهام الاستراتيجية للقوات المسلحة ، واعداد خطط الخداع السياسى والاستراتيجى . وقد نجحت اسرائيل تماما فيما خططت له ، وحققت جميع اهدافها السياسية والعسكرية من الحرب .

هذا على الجانب الاسرائيلى ، أما على الجانب المصرى ، فقد كان هناك اربعة احداث رئيسية مؤثرة على اوضاع استراتيجية وجيوبولتيكية وجيوستراتيجية لم يكن من الممكن الافلات بها من التأثيرات الدولية والاقليمية ، كما كان رابعها مؤثرا على استعداد مصر العسكرى على الدخول فى صراع مسلح أو حرب جديدة تنشب فى الشرق الاوسط . وهذه الاحداث الأربعة هى :

(١) حرب اليمن: وحيث كانت المردودات السياسية والاستراتيجية لتحرك مصر عسكريا تجاه اليمن تتعدى بكثير حدود مسرح العمليات اليمنى. فالتحرك المصرى كان يعنى محاولة لتغيير أوضاع سياسية واستراتيجية وعسكرية فى منطقة الشرق الاوسط ، واخلال بالتوازنات الاستراتيجية والعسكرية الحافظة للمصالح الغربية ، ومصالح الولايات المتحدة بشكل خاص . فبالنسبة لمصر ، كان هذا التحرك يعنى امتداد دوائر الاهتمام الاستراتيجى لدوائر جديدة، لم يكن مسموحا لها بالوصول اليها . كما كان يعنى للاتحاد السوفيتى ، صديق مصر فى هذه الفترة ، امتداد نفوذه بشكل عملى الى منطقة حركة نقل النفط العربى الى منطقة المصالح الغربية ، وتعديلا لمعادلات التوازن فى هذه المنطقة الحيوية مع الولايات المتحدة لصالح الاتحاد السوفيتى . وكان هذا التحرك ايضا يمثل تهديدا لدول المنطقة التى كانت فى علاقات تقليدية مع الولايات المتحدة ، وهو الامر الذى ترتب عليه نتائج حالة وبعيدة على مصالح اطراف التوازن. وبالطبع يعود ذلك كله بشكل ما على معدالات القوة بين مصر واسرائيل، خاصة فى منطقة المضايق الاستراتيجية المتحكمة فى حركة الملاحة فى البحر الاحمر الموصلة الى ميناء ايلات الاسرائيلى .

(٢) اقتحام النقطة الرابعة الامريكية فى مدينة تعز اليمنية . ففى أواخر عام ١٩٦٦، اختلقت القوات المصرية فى اليمن اسبابا لاقتحام النقطة الرابعة (إطلاق طلقتين من مدفع بازوكا تجاه مدينة تعز) . وقد ترتب على هذا السبب اقتحام القوات المصرية للنقطة الرابعة الامريكية ، وتحت شعار الاعتداء بالبازوكا تم التحقيق مع الامريكيين الموجودين بالنقطة (ومعظمهم من عناصر المخابرات المركزية الامريكية)، واكثر من هذا تم الاستيلاء على كل الوثائق الموجودة هناك . وقد أشار الامريكيون خلال التحقيق معهم الى خطورة هذا الامر ، وعدم جواز اطلاع غير المسئولين الامريكيين على هذه الوثائق (التى كانت بها نشاط المخابرات الامريكية فى الشرق الاوسط وأسماء عملاء الولايات المتحدة فى المنطقة) ونتيجة لانكشاف الخطط الامريكية تجاه المنطقة ودولها ، كان من الضرورى تغيير شكل خريطتها بالكامل ، وكان الحماس الامريكى لدعم عمليات اسرائيل العسكرية تجاه مصر فى سيناء، وايضا تجاه الاردن فى الضفة الغربية وسوريا فى الجولان .

(٣) دعم أعمال عسكرية ضد المملكة السعودية من أراضى اليمن. والحقيقة ان مصر لم تفعل ذلك بوازع من نفسها، وانما دعما لبعض الاطراف السعودية المهمة التى كانت ترغب فى العودة لمكانتها السابقة فى المملكة . وهذه الاعمال لم تتم بالفعل ، وانما بدأ الترتيب لها بوصول بعض افراد هذه الطائفة السعودية الى اليمن ومعهم كميات كبيرة من الذهب لتجنيد بعض القبائل اليمنية للقيام بالمهمة . وانتهى الأمر عند هذا الحد ، حيث لم يتابع هؤلاء الافراد هذه العملية بعد ذلك . الا ان تهديد السعودية . فى ذلك الوقت وفى اطار التواجد المصرى فى اليمن باثاره السابق الاشارة اليها ، كان عملا جادا وخطرا تجاه المصالح الامريكية والغربية عموما فى منطقة المادة الاستراتيجية الاولى فى العالم . وهو الامر الذى زاد من دوافع الولايات المتحدة لدعم اسرائيل فى عملياتها العسكرية ضد مصر فى سيناء .

(٤) التوزيع الاستراتيجى للقوات المسلحة المصرية . وحيث كانت خيرة تشكيلات ووحدات القوات المسلحة موجودة فى مسرح عمليات اليمن ، وخيرة قواتها المدرعة فى بغداد

بالعراق، ولم يتبق فى مسرح العمليات السيناوى بعد ذلك الا قلة من القوات المسلحة وافراد الاحتياط. وقصة تواجد جزء من القوات المسلحة فى اليمن معروفة ، نتيجة لعظم الحدث، وتركيز الحوار والدراسات حوله . بينما قصة تواجد القوات المدرعة فى بغداد ربما لا تكون معروفة حتى الان، رغم اشارتى اليها فى مواضع اخرى من قبل . وقد بدأت القصة بمرور الرئيس العراقى عبد السلام عارف بالقاهرة اوائل عام ١٩٦٤ ومقابلته مع الرئيس عبد الناصر ، وطلب دعم القاهرة بقوات مسلحة مصرية لخطورة الاوضاع بالعراق . وقد استمر تدفق هذه القوة المصرية (أفراد فقط على معدات عراقية) خلال الفترة من سبتمر وحتى ديسمبر ١٩٦٤. وكانت هذه القوة بعددها وكفاءتها النوعية تمثل ما بين ٤٠ الى ٤٥٪ من حجم القوات المدرعة المصرية فى ذلك القوت . وقد بقيت هذه القوة فى بغداد الى مابعد انتهاء عمليات ١٩٦٧ العسكرية . وبالطبع فان مثل هذا التوزيع الاستراتيجى للقوات المصرية كان ضارا بامكانات الدفاع عن الدولة وحدودها الدولية، وهو الامر الذى كان يجب وضعه فى الاعتبار عن اتخاذ قرارات مايو ١٩٦٧ السياسية ، والتى ترتب عليها سحب قوات الطوارئ من سيناء ، وايقاف الملاحة الاسرائيلية فى خليج العقبة، وهى الامور التمهيدية التى أدت الى بدء الحرب .

واضافة لهذه الاحداث الاربعة كان الموقف السياسى المصرى يخضع لعاملين الصراع بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية فى مصر - خاصة فى اعقاب احداث انفصال دولة الوحدة مع سوريا - واستقلال القيادة العسكرية الى حد بعيد دون الاستعداد الكافى للحرب، والتفكير فى الحرب وادراتها على نمط الازمة السابقة لها (حرب ١٩٥٦ واعتبار انها فرصة جديدة للحصول على مكاسب سياسية دون توقع نشوب صراع مسلح بالفعل . وهو تقدير سياسى غريب للحرب ، التى هى فى مضمونها "اقصى درجات العنف" فحتى لو كان الهدف مكسبا سياسيا، فان الامر كان يتطلب إعداد القوة العسكرية الداعمة للقرار السياسى تحسبا لتطور الامور لغير التقدير الموضوع مسبقا.

بعد ذلك يمكن لنا احصاء الاسباب المعلنة للحرب ، بدءا من مد القومية العربية وتأثيراتها السلبية على المصالح الغربية واسرائيل ، وتهديد الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الامريكية فى المنطقة ، ورغبة اسرائيل فى عمل مضاد بعد نتائج اشتراكها السلبية فى العدوان الثلاثى على مصر ، وتطبيق القوانين الاشتراكية فى مصر كنموذج مهدد لانظمة اخرى فى المنطقة ، وحدوث ثورة اليمن وتاثيراتها الاستراتيجية على معدلات القوة فى الشرق الاوسط ، وبدء الاهتمام العربى بمياه المنطقة وعقد قمة عربية خصيصا لهذا الموضوع (١٣- ١٧ يناير ١٩٦٤) ، وغير ذلك من الاسباب التى نعرفها جميعا .

غير ان افضل ما تحتم به هذا الحدث التاريخى هو التغير فى علاقة القوتين العظميين فى ذلك الوقت : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . فرغم العلاقات السوفيتية المصرية الوثيقة فى ذلك الوقت، فقد جاء اتفاق الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على خداع مصر فى هذا الامر . فالبيانات الاولى عن الحشود العسكرية ضد سوريا جاءت من موسكو، وثبت انها غير صحيحة . والدعوة الامريكية لزكريا محيى الدين نائب الرئيس المصرى لزيارة واشنطن يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ لحل الازمة عن طريق الوسائل السياسية والدبلوماسية جاءت من واشنطن ، وفى اليوم المحدد لذلك بدأت اسرائيل الحرب. ولكن فى كل الاحوال ، فنحن لا نعفى انفسنا من مسئولية النتائج التى تمخضت عن الحرب .

• • •

تعتبر حرب الاستنزاف من أشرف ما مارسته القوات المسلحة المصرية ، فى فترة كانت معنوياتها منخفضة نتيجة لهزيمة لم يكن لها يد فيها ، واعتقد العالم انها انتهت لعقود قادمة ولن تقوم لها قائمة ، وأن القوة السياسية لمصر فى أدنى مستوياتها . وقد دار حوار جدلى على المستوى القومى والعسكرى عن مكان حرب الاستنزاف فى اطار الجولات العربية الاسرائيلية . هل هى امتداد لجولة سابقة ؟ أم هى مقدمة لجولة قادمة ؟ أم هى شئ بين جولتين؟ . ولم يستغرق الامر كثيرا بين العسكريين ، حيث اعتبرت جولة مستقلة قائمة بذاتها ، وإن كانت ذات طابع خاص تلتها حرب رمضان العظيمة ، التى كانت ثمار نجاح حرب الاستنزاف.

وبداية المأساة كانت حرب ١٩٦٧ ، وشعور القوات المسلحة انها ورطت فيها ، وخدعت من أطراف من اطراف دولية عديدة وخلال الحرب تبين بوضوح ضرورة دخول القوات حربا اخرى، تستعد لها ، وتختار مكانها وزمانها . وكان ذلك واضحا فى الشعار الذى اطلقه الرئيس عبد الناصر : " ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة". وحددت ثلاث مهام رئيسية للقوات المسلحة . أولى ، اعادة بناء القوات المسلحة . والثانية ضرورة ازالة الحاجز النفسى من نفوس ضباط وجنود القوات المسلحة . والثالثة الاستعداد لحرب ١٩٧٣ ، التى لم تكن القوات المسلحة قد عرفت توقيتها بعد . وكانت حرب الاستنزاف هى الاجابة الواقعية لتغطية هذه المهام الثلاث .

وتحت غطاء حرب الاستنزاف امكن اعادة بناء القوات المسلحة - وتدريبها فى نفس الوقت - فى ظروف القتال الفعلى. كما دربت تدريجيا على مواجهة القوات الاسرائيلية ، وبدا اكتسبت ثقتها بنفسها . وفى اطار ذلك رفعت الكفاءة القتالية للقوات المسلحة ودرجة استعدادها للقتال . وحفلت الفترة بين يونيو ١٩٦٧ واكتوبر ١٩٧٣ بالجهود المشرفة لاستعادة التوازن، والاستعداد لجولة مقبلة مع اسرائيل . كما امتلأت بالاعمال العظام، واشتملت على الكثير من البطولات والتضحيات والعمل الصامت الدؤب . وأعادة القوات المسلحة البناء من الاساس نفسيا ومعنويا وماديا ، وواصلت التدريب

الشاق والتخطيط الجاد لخوض المعركة الحتمية . كل ذلك وأعمال القتال نشطة بين قوات اسرائيل التي حاولت ايقاف أعمال البناء، وقواتنا التي صممت على اعادة بناء قوتها الذاتية.

ومن واقع السجل التاريخي والاحداث الموضوعية لفترة مابين الحربين، كانت هناك أربع مراحل واضحة . مرحلة الصمود (يونيو ١٩٦٧ - أغسطس ١٩٦٨) ومرحلة الدفاع النشط (سبتمبر ١٩٦٨ - فبراير ١٩٦٩) ، ومرحلة الاستنزاف (مارس ١٩٦٩ - أغسطس ١٩٧٠) ، ومرحلة ايقاف اطلاق النيران (سبتمبر ١٩٧٠ - اكتوبر ١٩٧٣).

وكان الهدف الرئيسي من مرحلة الصمود هو الالتزام بنوع من الهدوء لاتاحة الفرصة لاعادة البناء وتجهيز الدفاع عن جبهة القناة . ورغم ذلك شهدت الفترة بعض أعمال القتال المصرية البطولية . فكانت معركة "رأس العش" في اول يوليو ١٩٦٧ هي باكورة المواجهة الحقيقة بعد يونيو ١٩٦٧ ، حيث تصدت قوة صغيرة من القوات الخاصة لقوة مدرعة اسرائيلية وتمكنت من ايقاف هجومها وأجبرتها على الانسحاب. وكانت المعركة الجوية الشهيرة في الرابع عشر من يوليو ١٩٦٧ ، حيث قصفت القوات الجوية المواقع الاسرائيلية في سيناء، ثم اشتبكت في معركة جوية مع طائرات اسرائيل وأجبرتها على الفرار. وفي البحر كان اغراق المدمرة "ايلات" في الحادي والعشرين من اكتوبر ١٩٦٧ بواسطة أحد لنشات الصواريخ المصرية.

واتسم الصراع في مرحلة الدفاع النشط بالتراشق بالنيران لفترات طويلة وبكثافة عالية ، وأثمر ذلك تقييد حرية العدو في التحرك والمناورة والاستطلاع ، كما تكبد خسائر جسيمة. ثم بدأت معارك المدفعية في سبتمبر ١٩٦٨ حيث زادت خسائر الاسرائيليين، واستخدم العدو كافة امكاناته الجوية والمدفعية ، ولكنها لم تحرز نتائج كبيرة، فبدأ في انشاء خطه الدفاعي الذي عرف فيما بعد باسم "خط بارليف".

وبدأت حرب الاستنزاف في الثامن من مارس ١٩٦٩ بتركيز شديد من المدفعية المصرية على المواقع الاسرائيلية . وتوجه الفريق عبد المنعم رياض - رئيس اركان حرب القوات المسلحة - ليرقب عن كثب نتائج هذا القصف، وسقط شهيدا وهو في أقصى المواقع الامامية ، ضاربا بذلك مثلا فريدا في الشجاعة والاقدام. ثم بدأت عمليات الاغارة على المواقع الاسرائيلية في الضفة الشرقية للقناة لتنمية الروح الهجومية لدى افراد القوات المسلحة وتدريبهم على العبور. وبدأ ذلك بمجموعات صغيرة ثم تحولت الى اغارات كبيرة الحجم والهدف . وبرز نشاط القوات الخصاة وجماعات الاستطلاع والكمائن ، وتصاعدت الانشطة القتالية ليلا ونهارا . وزج العدو بقواته الجوية بتركيز شديد ضد مواقع الدفاع الجوي في يوليو ١٩٦٩، كما حاول مهاجمة بعض مواقع قواتنا المنعزلة . وفي مواجهة ذلك قامت القوات المصرية بتنفيذ بعض اعمال القتال الخاصة، واشتركت قواتنا البحرية والجوية ببعض عمليات القصف البحري والجوي . والعجز الشديد الذي ظهر به العدو اتجه الى قصف الاهداف المدنية لعل ذلك يخفف من ضغط قواتنا عليه ، وفشل في ذلك لظهور مارد مصري جديد هو شبكة الصواريخ المضادة للطائرات . وبدأت فترة استنزاف قوات وطائرات اسرائيل ، مما كان له اكبر الاثر في قبوله مبادرة "روجرز" - وزير الخارجية الامريكي. وبدأت مرحلة ايقاف النيران التي استمرت حتى بدء حرب اكتوبر ١٩٧٣.

لقد مرت عملية ارسال الدوريات الى شرق القناة خلال حرب الاستنزاف بعدة مراحل على سلم التصعيد. فبدأ الامر بارسال دوريات استطلاع عبر قناة السويس لغرس روح المبادأة في عناصر الاستطلاع ، ثم ارسال دوريات الاستطلاع ودوريات القتال في اطار خطة عامة للحصول على المعلومات اللازمة للتخطيط الاستراتيجي ، والقيام ببعض العمليات العسكرية الخاصة ، ثم انتهت - قبل بدء حرب اكتوبر بفترة قصيرة - بارسال دوريات مختلفة ومتعددة من وحدات الاستطلاع ومن تشكيلات ووحدات القوات المقاتلة . وكانت مهام هذه الدوريات الاخيرة - دون ان تعلم - التعرف على مناطق تمركزها شرق القناة عند بدء الحرب . وتمت كل هذه المراحل تحت قصف الطيران والمدفعية الاسرائيلية الكثيف.

لقد بدأ التفكير بشكل عام في ضرورة الاستعداد لجولة اخرى مع اسرائيل في أعقاب انتهاء حرب يونيو ١٩٦٧ مباشرة ومع بدء تماسك القوات ، كان لابد من تنفيذ بعض العمليات العسكرية التي تصاعدت فيما بعد الى ما سمى "حرب الاستنزاف" وكانت البداية تلقائية ، حيث دارت معركة رأس العش والمعركة الجوية ومعركة تدمير المدمرة "ايلات" التي أثبتت مهارة فائقة من القوات المنفذة، واحكاما في القيادة والسيطرة من القيادة العامة للقوات المسلحة واستمرت حرب الاستنزاف لمدة قاربت العامين ونصفا تمكنت خلالها القوات المسلحة من تنفيذ المهام المكلفة بها . اضافة لمهمة خطيرة اخرى هي انشاء دشم الصواريخ أرض جو ، التي أثبتت وحدة الصف والتعاون الوثيق بين المهندسين والعمال المدنيين مع رجال القوات المسلحة ، وكان لها دورها الفعال خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ . لقد كانت حرب الاستنزاف مقدمة ضرورية لحرب اكتوبر المجيدة .

كما بدأ التفكير الاستراتيجي للحرب - في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ - مع الرئيس عبد الناصر ، وتطور هذا التفكير وبدأت خطوات الاعداد الفعلي والتنفيذ خلال فترة الرئيس السادات . فالعملية الاستراتيجية كانت متصلة ومتكاملة . وضبط التخطيط الاستراتيجي خلال حرب الاستنزاف، ووصل الى شكله النهائي قبل الحرب مباشرة .

وقد كان لي تجربة خاصة في هذا الاطار، وكنت شاهدا على واقعة محددة . فحينما قام الرئيس عبد الناصر بجولة التقى خلالها بالقوات المسلحة لاول مرة بعد حرب ١٩٦٧ -

وكان ذلك في اواخر العام - اصطحب معه ضابطين مرافقين من القوات المسلحة كنت احداهما. واستغرقت الجولة يومين وليلة . واستمعت خلالها لما قاله لضباط الجيش الثالث، ثم الثاني اكثر من مرة وفي اكثر من موقع . واستعرض عبد الناصر مع الضباط اسباب ما حدث وتصوره للمستقبل ، وأوضح ضرورة وضع القوات المسلحة في اطارها الصحيح ضمن البناء السياسي للدولة حتى تتفرغ للاعداد للجولة المقبلة . وشرح بالتفصيل المهام الثلاث التي ذكرتها من قبل . وخلال الليلة التي قضيناها في الاسماعيلية ، كانت لي فرصة الاستماع عن قرب لبعض افكاره وتصوراته التي هي في مجملها بداية التفكير الاستراتيجي المنظم للاستعداد لجولة اخرى قادمة مع اسرائيل .

صحيح أن ما حدث في فترة الرئيس عبد الناصر لم يتعد مرحلة بلورة الفكر الاستراتيجي للعمليات التعرضية المتصورة، وبدء الاستعداد للتخطيط واستكمال مرحلة الدفاع ، ولكنه كان البداية الحقيقية لكل عمليات التخطيط والتطوير التي تمت بعد ذلك خلال فترة الرئيس السادات . ولا يضيف هذا الكلام شيئا لعبد الناصر، أو يسلب شيئا من السادات ، ولكنها الحقيقة التي عاصرتها خلال جميع مراحل تطورها - حيث أنني كنت مشاركا في إحدى مجموعات التخطيط لحرب اكتوبر قبل بدئها بعام - وخلال الحرب . رحم الله عبد الناصر، ورحم الله السادات، كان كلاهما بطلا قوميا عظيما .

* * *

بانتهاء حرب يونيو ١٩٦٧ ، بذلك العديد من الجهود السياسية والدبلوماسية لتهيئة الظروف المواتية لارساء قواعد السلام في الشرق الاوسط. وصاحب هذه الجهود عدة محاولات دولية لايجاد تسوية للصراع العربي الاسرائيلي . وتحطمت كل هذه الجهود وتلك المحاولات على صخرة الرفض الاسرائيلي .

واستمرت مصر في بذل الجهود السياسية لتحقيق السلام العادل في المنطقة ، طبقا للقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، والتنبية الى ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسئوليته تجاه السلام العالمي. وفي نفس الوقت كان القرار السياسي المصري بضرورة الاستعداد لجولة تالية قد اتخذ ، وحيث تمثل ذلك في شعار عبد الناصر : " ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة" . وفي اصرار السادات على المضئ قدما في اعداد القوات المسلحة للحرب المؤكدة القادمة .

ونتيجة لفشل الجهود السياسية في التوصل إلى حلول سلمية للمشكلة وتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، قررت مصر بدء حرب الاستنزاف اعتبارا من عام ١٩٦٩. وقام الرئيس المصري بمبادرة سلام في ٤ فبراير ١٩٧١ لم يقبلها الجانب الإسرائيلي وهو الأمر الذى إدى إلى اعلان الرئيس السادات بأن عام ١٩٧١ سيكون عام الحسم. إلا أن العالم انتهى دن أي تحرك في الموقف نتيجة قيام الحرب الهندية الباكستانية في باكستان الشرقية (تأثير المناخ السياسي الدولي)، وعدم التزام الاتحاد السوفيتي ببرنامج إمداد القوات المسلحة المصرية بنظم التسليح السابق الاتفاق عليها (تأثير العلاقات الدولية على القرار المحلي). وعلى الرغم من تطوير الأهداف العربية واقتصارها على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ بدلا من تدمير إسرائيل، إلا أن جميع الجهود السياسية والدبلوماسية لحل المشكلة باءت بالفشل، بل وازداد العناد الإسرائيلي في التمسك بالأراضي المحتلة وفي موقفها السياسي بشكل عام، خصوصا وأن الوفاق الدولي الذى بدأت ملامحه في الظهور بين القوتين العظميين قد أسفر عن اتفاقهما بضرورية فرض الاسترخاء العسكري في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي لم يعد هناك بد من خوض حرب جديدة ضد إسرائيل.

وكانت الملامح العامة للخطة المصرية أن تكون الحرب محدودة على جبهتين (المصرية والسورية) بهدف تغيير موازين القوى في المنطقة وهدم نظرية الأمن الإسرائيلية، وأن تمتد الحرب إلى الفترة التي تكفي لمشاركة عربية بما يسمح باستخدام القوى العربية الشاملة، مع ضرورة عمل خطة خداع سياسي واستراتيجي واخفاء الاستراتيجية المصرية للاستعداد للحرب وشنها لمنع إسرائيل من القيام بعملية مضادة أو ضربة إحباط كما حدث في عام ١٩٦٧ عقب إعلان التعبئة العامة في مصر. وعلى ضوء الامكانيات العسكرية والاقتصادية لمصر وإسرائيل، قام خبراء السياسة والاستراتيجية المصريون والذين تم اختيارهم على ضوء خبراتهم العالية في تخصصاتهم، بتحديد بدائل القرار المصري، ينتج عن اتخاذها عدد من النتائج للاستخدام، كما يسفر عنها فوائد استراتيجية وتكلفة استراتيجية. وبذا، ولأول مرة منذ فترة طويلة، تعمل القيادتان السياسية والعسكرية المصرية طبقا لأساليب علمية حديثة، وطبقا لحسابات سياسية واستراتيجية دقيقة، تدخل في حسبانها تأثيرات المناخ الدولي والاقليمي، والمناخ المحلي لاطراف الصراع.

وبنيت خطة الهجوم المصري على أساس ثلاث مراحل تغطي الاحتمالات المختلفة:

* أن تهاجم مصر إسرائيل، وأن يتم التنفيذ تحت ستار عمليات خداع سياسي واستراتيجي، وعلى اعتبار أن هذا هو برنامج المناورات العادي. وكان أمام المخطط السياسي والاستراتيجي المصري ثلاثة احتمالات:

(١) أن تقوم إسرائيل بالتعبئة العامة قبل أول أكتوبر، سواء كان ذلك بدافع الحرص أو بعد الحصول على معلومات المخابرات بالنوايا الحقيقية لمصر. وفي هذه الحالة سيؤجل الهجوم وتكمل المناورات، وربما يتبع نفس الأسلوب في موعد لاحق.

(٢) ألا تقوم إسرائيل بالتعبئة العامة، وفي هذه الحالة يتم

الهجوم فى السادس من أكتوبر المحدد من قبل.

(٣) أن تقوم إسرائيل بالتعبئة العامة بين أول أكتوبر والسادس منه. وفى هذه الحالة ستكون مصر مستعدة للقيام بالهجوم قبل أن يتم الانتهاء من التعبئة التى تحتاج بين ٤٨ - ٧٢ ساعة. وهذا يعنى أن قيام إسرائيل بالتعبئة فى هذه الفترة سوف يبكر بموعد الهجوم.

• مع قيام هجوم مصرى سورى مشترك، فإن إسرائيل ستضطر للقتال على جبهتين، وإذا لزم الأمر ستقوم مصر للهجوم بمفردها، على أساس أن إسرائيل لن تقوم بالتعبئة العامة قبل أول أكتوبر.

• فى حالة استطاعة مصر أن تحصل على نتائج إيجابية فى الحرب، تقوم الدول العربية المنتجة للبترول باستخدام سلاح المقاطعة البترولية للدول الغربية التى تدعم إسرائيل كما يستخدم سلاح البترول لمحاولة اثناء الولايات المتحدة عن تقديم مساعدة عسكرية لإسرائيل، والتى قد تمكنها من الهجوم الشامل. وقد تم التجهيز لهذا الاحتمال خلال زيارة الرئيس السادات إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى فى أغسطس ١٩٧٣.

وخلال التخطيط الاستراتيجى للعملية الهجومية الاستراتيجية بواسطة القيادة العامة للقوات المسلحة، كانت القيادة السياسية تعمل من خلال الأدوات السياسية والدبلوماسية فى المجال الدولى، ومجال الأمم المتحدة، وفى المجال الافريقى، وفى مجال دول عدم الانحياز، وفى المجال الأوروبى، وأيضا فى المجال العربى، لتمهيد المناخ السياسى لشن الحرب، وتنفيذ خطة الخداع السياسى والاستراتيجى المواكبة لخطة العمليات. وفى نفس الوقت عملت القيادة العسكرية فى عدة اتجاهات رئيسية لخطة الهجوم المصرى، من أهمها: حرمان العدو من تفوقه الجوى بواسطة نظام الدفاع الجوى الحديث الذى تمكنت من بنائه خلال حرب الاستنزاف وتوفير ضمانات عمل القوات الجوية المصرية، وحرمان العدو من التمتع بمزايا توجيه الضربة الأولى وذلك عن طريق مفاجأته وسبقه فى توجيهها، وحرمان العدو من القدرة على توجيه ضربات مضادة قوية بقواته المدرعة فى المراحل الأولى للهجوم بفرض المعركة عليه قبل اتمام استعداد قواته واستكمال حشدها، وقفل الشريان البحرى لإسرائيل عن طريق اغلاق البحرية المصرية لمضيق باب المندب، وغير ذلك من الأعمال الأخرى. واستكمال التخطيط المصرى للعمليات بالتنسيق مع الجبهة السورية.

وفى سرية بالغة وهدوء تام، أتمت القوات المسلحة الفتح العمليات طبقا لخطة دقيقة، نفذت خلال فترة زمنية طويلة، كان هدفها إحداث تغيير فى أوضاع وتجميع الجيوش الميدانية تدريجيا، وبأسلوب لا يثير شكوك العدو. وانتهى ذلك باتخاذ القوات أوضاعها الملائمة لشن الهجوم. وفى الساعة الثامنة صباحاً يوم أول أكتوبر رفعت درجة استعداد القوات المسلحة المصرية إلى الحالة الكاملة، وتم احتلال جميع مراكز القيادة والسيطرة على مختلف المستويات. وتحددت الساعة السادسة صباح يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٣ لتمام الاستعداد للهجوم، حيث بدأت آله الحرب فى الدوران، وأصبح من المستحيل ايقافها. وفى الساعة الثانية بعد ظهر يوم السادس من أكتوبر بدأت العملية الهجومية الاستراتيجية بعبور القوات المصرية لقناة السويس.

وقد أدى الهجوم المصرى ضد القوات الإسرائيلية المتمركزة فى سيناء المصرية إلى التعجيل بالموقف الذى أدى إلى استخدام سلاح البترول وفرض الحظر البترولى. فبعد مضى أسبوع من القتال ونجاح القوات المصرية فى تحقيق المهام المكلفة بها، فقدت إسرائيل أعداداً كبيرة من الدبابات والطائرات ومعظم الذخائر التى كانت لديها. وكانت الخسائر جسيمة بالدرجة التى جعلت الحكومة الإسرائيلية توجه نداء عاجلا إلى الولايات المتحدة لنقل الأسلحة جوا لتمكين القوات الإسرائيلية من تجنب الهزيمة الشاملة. وقد أمر الرئيس الأمريكى نيكسون وزارة الدفاع الأمريكية بتنظيم عمليات النقل الاستراتيجى على أساس اعطاء الأولويات المطلقة لتلبية احتياجات إسرائيل العسكرية خلال الأزمة. وبناء على التنسيق المصرى السعودى فى هذا الاطار، والذى تم فى مرحلة التمهيد للحرب، أنذرت الحكومة السعودية الولايات المتحدة من خلال القنوات الدبلوماسية أنها ستنظر إلى المعونة العسكرية الأمريكية لإسرائيل على أنها تحيز إلى جانب إسرائيل، وأنها بناء على ذلك ستقوم بايقاف شحنات البترول إلى الولايات المتحدة، ومن الممكن أن تقوم بذلك أيضا تجاه أوروبا الغربية. إلا أن الرئيس نيكسون صرف النظر عن هذا الانذار، وخلال أيام قليلة قامت كل الدول العربية المصدرة للبترول بفرض حظر على شحنات البترول إلى الولايات المتحدة. ولم يقم العرب بايقاف البترول للولايات المتحدة فقط، بل قامت منظمة الأوبك برفع أسعار البترول الخام بنسبة ٤٠٠٪ خلال الستة أشهر التالية. وقد سبب هذا العمل الجرىء والمفاجىء من الدول العربية المصدرة للبترول عدم الرضاء فى الولايات المتحدة، وتسبب فى ظهور بعض الاقتراحات لفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية ضدهم. وفى مارس ١٩٧٤، أسفرت دبلوماسية المكوك التى قام بها هنرى كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة فى ذلك الوقت عن اتفاق وقتى على كل من الجبهة المصرية الإسرائيلية والحدود الإسرائيلية السورية. وبناء على ذلك رفعت الدول العربية الحظر البترولى، إلا أن نتائج الأزمة كانت واضحة للعالم أجمع: فقد نجحت الدول العربية فى استخدام السلاح البترولى ضد الولايات المتحدة، استغلالا للنصر العسكرى الذى حققته القوات المسلحة المصرية فى حرب أكتوبر/ رمضان الخالدة.

وقد حققت حرب أكتوبر ١٩٧٣ نتائج كثيرة يأتى على رأسها: أنها كانت سببا فى وحدة عربية شاملة وموقف عربى

موحد لم يحدث من قبل، أنها عززت الوحدة الوطنية بصورة لم تشهدها مصر سابقا، أنها أعادت إلى قوات مصر المسلحة ثقتها بنفسها وأعادت لشعب مصر ثقته فى قواته المسلحة، أنها قضت على أسطورة جيش إسرائيل الذى لا يقهر، أنها غيرت الاستراتيجية العسكرية وقلبت الموازين العسكرية فى العالم، أنها حركت أزمة الشرق الأوسط بدرجة لم تحدث فى أى وقت مضى. وبذا أمكن تلافى وجهى القصور الرئيسيين اللذين سادا الجولات العربية الإسرائيلية السابقة، وهما: ايجاد الاطار العربى الملائم للعمل العسكرى لاحراز النصر، واعتماد الاساليب العلمية فى التخطيط السياسى والاستراتيجى وتناسق العمل بين القيادتين السياسية والعسكرية. وكان هذا هو السبب الرئيسى للنصر.

* * *

وفى التحليل النهائى، نجد أن مصر قد انشغلت طوال الخمسين عاما الماضية بقضية فلسطين، والصراع العربى الإسرائيلى عموما. وقد ترتبت على ذلك آثار سياسية واقتصادية واجتماعية واستراتيجية وعسكرية كانت سلبية فى معظمها. حيث استنزفت موارد الدولة، وحيث تحملت مصر العبء الأكبر من هذا الصراع، رغم قدرة العرب على المشاركة ايجابيا، وترددهم فى معظم الأحيان فى عمل ذلك.

منذ جولة الصراع الأولى (فلسطين ١٩٤٨) تجسد أمران بصورة واضحة، ومازال تأثيرهما حتى الآن، بل ضاعف منهما نتائج أزمة الخليج الثانية. الأول، عدم قدرة العرب على التنسيق فيما بينهم ولو مرحليا حتى أمام عدو مشتركة وأخطار حالة. والثانى، عدم وجود حد أدنى من الاتفاق بين الدول العربية على الأهداف القومية، بل تباين وتضارب هذه الأهداف فى معظم الأحيان. وكان الصراع العربى الإسرائيلى سياسيا فى جوهره، دون بناء أدوات القوة – وخاصة المسلحة – اللازمة لإدارة هذا الصراع بنجاح. وتميزت إسرائيل عن الدول العربية فى كل جولات الصراع بوحدة القرار السياسى والعسكرى، ووجود إدارة سياسية واضحة لتنفيذ غايات وأهداف الدولة اليهودية، وتناسق عمل القيادتين السياسية والعسكرية خاصة فى مواجهة الأخطار الخارجية، وهى الأمور التى افتقدها الطرف العربى إجمالا وتفصيلا. وتحضرنى هنا واقعة تاريخية كان بطلها عبدالرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية. فحينما سئل فى أعقاب انتهاء حرب فلسطين لغير صالح العرب: "كيف تتفوق إسرائيل وهى دولة واحدة على الجيوش العربية لخمس دول؟". فأجاب ببساطة: "لأن إسرائيل دولة واحدة والعرب خمس دول". وتصور هذه الاجابة البسيطة، عميقة المغزى، حال العرب منذ حرب فلسطين ١٩٤٨ وحتى الآن.

لقد خاضت مصر – والعرب – جولات الصراع العربى الإسرائيلى فى اطار توازنات سياسية واستراتيجية وعسكرية صعبة، يعود جزء منها للدعم الخارجى لإسرائيل، إلا أن الجزء الأعظم يعود لتقصير الدول العربية فى بناء معادلات القوة اللازمة، والتى حانت فرصها للعرب أكثر من مرة. بل ورغم وجود التهديد الإسرائيلى المستمر، خلق العرب فرصا للنزاعات والصراعات الداخلية فيما بينهم، والتى كانت لها مردودات سلبية كثيرة على مجمل نتائج جولات الصراع.

ورغم وجود خطوط عامة تجمع بين جولات الصراع العربى الإسرائيلى، إلا أن لكل منها خصائص متميزة. فتفرق العرب وعدم قدرتهم على التوحد أمام الخطر المشترك مع تباين وتضارب أهدافهم، كانت الخصائص المميزة لجولة ١٩٤٨، واستمر ذلك حتى الآن. أما جولة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، فقد جسدته أبعاد مؤامرة خارجية على دولة اقليمية، وتحمل هذه الدولة لأبعاد الصراع مع إبعاد أطراف عربية أخرى عن الاشتراك بعد تبين كل جوانب المؤامرة. كما كانت هذه الجولة تعبيراً حقيقيا عن مناسبة استخدام أداة السياسة والدبلوماسية لاستغلال أوضاع دولية قائمة، مع بروز أهمية استخدام أدوات الاتصال والاعلام لدعم مواقف الدولة السياسية والعسكرية. وقد أبرزت جولة يونيو ١٩٦٧ أمرين هامين هما: سلبية الاعتماد على قوة خارجية (الاتحاد السوفيتى) لدعم مواقف وحروب وطنية، وعدم تطور الفكر السياسى والاستراتيجى للقيادتين السياسية والعسكرية وحيث تم بناء القصور السياسى والاستراتيجى على أساس جولة سابقة (يونيو ١٩٦٧ حينما حصلت مصر على مكاسب سياسية بناء على موقف استراتيجى عسكرى). وقد كان من الدروس الهامة لهذه الجولة: مراعاة عدم التوسع السياسى والاستراتيجى لدوائر اهتمام استراتيجى جديدة دون بناء القوة "الذاتية" اللازمة لتأمين ذلك، ومدى خطورة الانقسام فى المعسكر العربى (نتيجة لتدخل مصر العسكرى فى اليمن، وبعد ذلك نتيجة لاحتلال العراق للكويت فى مرحلة أخرى)، وعدم اتصاف التحالفات الخارجية بالديمومة وحيث هناك دائما احتمالات تغير مواقف الأطراف الدولية حتى الصديقة منها، وخطورة انفصال القيادتين السياسية والعسكرية فى تقديرهما للموقف السياسى والعسكرى وفى اتخاذ القرارات المواكبة لذلك، ثم تبين أن آثار الهزيمة العسكرية لا تزول سريعا وإنما تحتاج لوقت كبير وجهود مثابرة مكثفة.

وأبرزت حرب الاستنزاف أهمية الاعداد السياسى والاستراتيجى السليم والكامل، مع ضرورة الاعداد التدريجى للقوات خاصة فى أعقاب هزيمة لها تأثيرات مادية ومعنوية ونفسية. كما أبرزت ضرورة مواكبة العمل السياسى لاعداد وبناء القوة المسلحة، وأهمية اجراء تدريب القوات فى ظروف المعركة، وأهمية التخطيط الاستراتيجى السليم واختباره وتعديله فى ظروف الاشتباك مع العدو. وجسدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ أهمية اتباع الأسلوب العلمى فى إعداد القوات ورفع كفاءتها القتالية ودرجة استعدادها للقتال، وأهمية ايجاد

العلاقة الصحية بين القيادتين السياسية والعسكرية. كما أبرزت الحرب أهمية البعد العربي في الصراع (إغلاق مضيق باب المندب، واستخدام سلاح البترول)، وأهمية اعداد المناخ الدولي والاقليمي والداخلي لاستخدام أداة القوة المسلحة، وأهمية التعاون والتنسيق في العمليات العسكرية المشتركة بين الدول العربية، وأهمية توفير المناخ الملائم لعمل القوة العسكرية.

وتحرص مصر في الوقت الحالي على الاستفادة التامة من نتائج جولات الصراع العربي الإسرائيلي، وتحاول ايجاد ولو حد أدنى من التضامن العربي من خلال محاولاتها الدائمة الدؤوب على حل التناقضات العربية، وتقوم في نفس الوقت بازالة آثار هذه الجولات عن طريق إعادة بناء الاقتصاد القومي وعمليات الاصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وهي الأساس اللازم لاعادة بناء القوة الشاملة. فمشكلة الأمن القومي اقتصادية في جوهرها، سياسية في أبعادها. وفيما يتعلق بالصراع والتسوية السياسية الجارية حاليا في المنطقة، تحرص مصر على تحقيق التوازن الصعب بين مقتضيات السلام مع إسرائيل، وبين دعم الحق العربي سعيا إلى تحقيق السلام الشامل.

* * *

ومن أهم مردودات عملية التسوية السياسية (عدم الحرب) هو الانتقال من حالة الصراع المسلح (مؤقتا) إلى حالة من الصراع الحضاري/ الاقتصادي/ الثقافي، وهي حالة مناسبة للأطراف العربية إذا ما أحسن استغلالها. إلا أن الذي يدعو إلى إعادة صياغة الفكر السياسي والاستراتيجي ثلاثة متغيرات أساسية حادثة في المنطقة وفي العالم، والتي تمثل في نفس الوقت تغيرات مناخية سياسية اقليميا وعالميا. وهذه المتغيرات هي: تغير خريطة العالم والقوى السياسية والاقتصادية فيه في إطار ما يطلق عليه "النظام العالمي الجديد"، وعمليات التسوية السياسية في الشرق الأوسط والتي تلت حل أزمة الخليج الثانية (وتأثير ذلك على العلاقات الاقتصادية والتجارية وعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الاقتصادي الاقليمي والدولي)، والتغيرات الداخلية لدول المنطقة (وتأثير ذلك على عمليات الاصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع استمرار بناء القوة المسلحة في ظل متغيرات اقتصادية ووجود اضطرابات داخلية في بعض الدول).

كما أن نتائج التفاوض في التسوية السياسية الحالية، وبالتالي مواقف الأطراف فيها، هي نتاج لمعادلات القوة الحالية بين الأطراف، ومعادلات التوازن الاستراتيجي والعسكري اضافة للسياسي والاقتصادي في المنطقة، وتأثير القوى الخارجية (الفاعل الخارجي وخاصة الولايات المتحدة) على مثل هذه المعادلات وغيرها. وفي اطار ذلك فإن مرحلة السلام أو عدم الحرب الحالية هي إحدى مراحل الصراع العربي الإسرائيلي وحتى الوصول إلى السلام العادل والشامل المنصوص عليها في مرجعيات السلام المعروفة. وخلال ذلك، وبمسئولية إسرائيل، فإن التوتر، والصراع المسلح، والحرب، هي احتمالات قائمة رغم كل حسن النوايا والحسابات، وتهديدات إسرائيل في هذا المجال كثيرة. ومن الناحية النظرية، فإن الظروف الحالية دوليا واقليميا لا تسمح بشن حرب شاملة، إلا أنها توجد مساحة لنوعية معينة من الصراع المسلح. ويلاحظ في ذلك أمران: أن التحالف الإسرائيلي التركي الحالي واحتمالات تطوره في المستقبل هو من عوامل دفع المنطقة في فترات قادمة إلى نوع من الصراع المسلح، كما أن قيام إسرائيل بشن عدوان مسلح على سوريا هو من عوامل ايقاف التسوية السياسية وتدهور الموقف السياسي والأمني في المنطقة، وقد يكون تمهيدا لانفجار الموقف وبدء الحرب. كما يلاحظ أن استمرار اتباع وسائل وأساليب "الدبلوماسية القهرية" وحل الصراع على أساس توازنات القوة الحالية لا يعني سلاما بالمعنى المفهوم، وتبقى احتمالات قيام الصراع المسلح ونشوب الحرب على المديات المتوسطة والبعيدة قائمة.

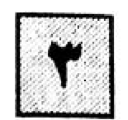
على أية حال، فإن التقديرات السابقة هي نظرية في أفضل الأحوال، وإن كان من الضروري وضعها في الاعتبار. وفي إطار المرحلة الانتقالية الحالية يراعى استمرار الاستعداد لمواجهة أية تطورات سلبية في الموقف السياسي والعسكري مع تجنب الدخول – في نفس الوقت – في صراعات مسلحة نحن غير مستعدين لها في الوقت الراهن، مع ضرورة الحفاظ على العلاقات الدولية في إطارها الحالي مع العمل على تعديل عناصر هذه العلاقة لصالحنا وبناء علاقات جديدة تواجه مجموعات الاختلالات الحالية، والعمل المستمر لبناء اقتصاد قومي قوي جديداً للدولة يكون أساسا لبناء قوتها الشاملة.

وفي النهاية تبقى إسرائيل هي مفتاح السلاح والحرب في المنطقة، وما علينا إلا الاستعداد لمواجهة أي من الأمرين. فقد أدت تحالفات إسرائيل الخارجية، والدعم المطلق لها، إلى ردة إسرائيل عن الاتفاقات الموقعة، الأمر الذي ترتب عليه عدم التقدم في الحل السياسي وفشل التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط. كما تتبع إسرائيل سياسة فرض الأمر الواقع ثم التفاوض اللاحق بعد ذلك، وهي سياسة خطرة في أبسط التعبيرات. والمعادلة بهذا الشكل لن تمثل سلاما بأي مقياس، وإنما قد تشكل سلاما مفروضا أو هدنة مسلحة، يهددان باحتمالات سلبية على المدين المتوسط والبعيد، خاصة إذا ما تغير المناخ الدولي، وتبدلت علاقات القوى على المستوى الاقليمي. أما القول بأن هذه الحرب أو تلك هي آخر الحروب، فهو قول مجازي، كان يناسب ظروفا سياسية معينة. أما الواقع والحقيقة فيفتحان كل الاحتمالات، وهي احتمالات لا تتحملها منطقة الشرق الأوسط بأي حال من الأحوال.

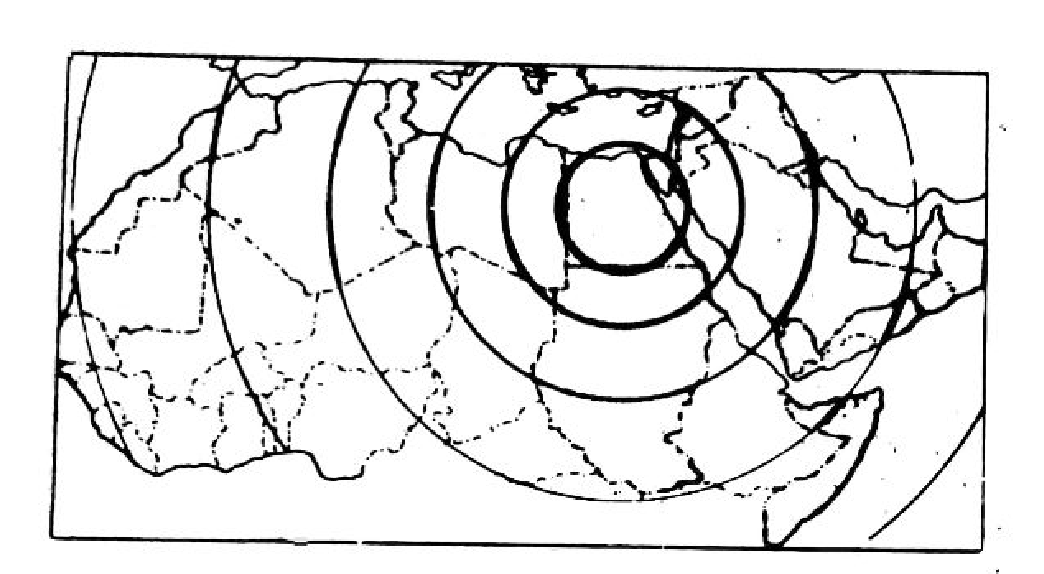








خبرة التفاوض العربى مع اسرائيل [ملاحظات عامة]



د. صلاح سالم زرنوقة

من الصعوبة بمكان تقويم خبرة التفاوض العربى مع اسرائيل، بمعنى تحديد ايجابياتها والسلبيات ، أو رصد عناصر النجاح ومواطنى الاخفاق التى اتسم بها اداء الجانب العربى فى المفاوضات مع اسرائيل ، فتلك مسألة صعبة لاسباب عديدة منها : أن طبيعة الصراع العربى - الاسرائيلى قد إقتضت مفاوضات من نفس نوع هذا الصراع اى مفاوضات ممتدة تتم على مدى فترة زمنية طويلة متعددة الاطراف (اقليمية ودولية ، مباشرة وغير مباشرة) متعددة المستويات (ثنائية جماعية ، علنية ، سرية) متعددة الابعاد (عسكرية ، سياسية ، اقتصادية ..) متعددة القضايا الارض ، اللاجئون الادارة ، الأمن ، القدس ، المياه ...)

ومنها ايضا ان التقويم بحد ذاته قضية جدلية تخضع للعديد من الاعتبارات ويمكن النظر اليها باكثر من منظور واختلاف النظرة مع تباين المدى الزمنى قد يعطى احكاما متباينة أو متناقضة فى بعض الاحيان ، فما يعد نجاحا فى وقت معين ، ومن منظور معين قد لا يعد كذلك فى وقت آخر، أو من منظور آخر ، والعكس صحيح ومنها كذلك ان مراجعة الادبيات المتعلقة بالمفاوضات عموما لا تسعف الباحث على العموم فهى تقدم احكاما على قدر كبير من العمومية بخصوص عوامل النجاح او الفشل كما ان اعتبارها للنجاح أو الفشل قد يرتبط بقيم عامة تهم المجتمع الدولى دون اطراف النزاع ، أو ترتبط بمواقف أيديولوجية . والواقع ان الصراعات الدولية تختلف فيما بينها اكثر مما تتفق بحيث يصعب التعميم فكل صراع يشكل فى النهاية "حالة فريدة فى ذاتها" ثم ان هذه الادبيات تطرح العديد من الاطر النظرية المستخدمة فى تحليل المفاوضات فهناك من يركز على قرار البدء بالتفاوض ، أو على عناصر العملية التفاوضية ، أو على مراحل هذه العملية ، أو ادارتها ، أو على اداء اطراف التفاوض على مائدة المفاوضات . وهناك من يعطى اهمية للسباق الذى تتم فيه المفاوضات ، أو على دور الوسيط (الطرف الثالث) أو على النتائج ، والقائمة طويلة .

إن ذلك يقتضى الكثير من التحرز أو التحفظ المسبق ازاء

كل ما يمكن ان يقال خصوصا وان الموضوع ذا طبيعة ايديولوجية يصعب معها التجرد التام، وأن التقويم – بحكم طبيعة المفاوضات – لابد ان يسفر عن حساب ختامى : إما مكسب واما خسارة ، بمعنى ان السلبيات تخصم من الايجابيات أو العكس ، ومن هنا قد تبدو عملية التقويم فى النهاية وكأنها مجرد قائمة من السلبيات لدى الجانب العربى قد تكون مرفوضة على المستوى النفسى، لكن ذلك لا يفترض تجاهل الجوانب المضيئة او الايجابيات ، والتى لا تحظى بالضرورة بما تستأهل من اهتمام فى هذه الورقة .

فى ضوء هذه الاعتبارات يبدو انه من الاوفق مناقشة اهم عناصر العملية التفاوضية بشكل عام بحيث يمكن ابداء مجرد ملاحظات على الاداء العربى فيها، ومن ثم لا يمكن الزعم ان هذه الورقة سوف تقدم كشف حساب شاملا عن خبرة التفاوض العربى مع اسرائيل ، وإنما مجرد قراءة اولية . من اهم هذه العناصر : اهداف التفاوض ، صياغة اطر المفاوضات ادارة العملية التفاوضية والمقصود بأهداف التفاوض هو ماذا كان يبغى العرب من وراء الدخول فى مفاوضات مع اسرائيل ، وبالتالى الى اى حد استطاعوا ادراك اللحظة المناسبة لبدء التفاوض . وصياغة اطر المفاوضات تعنى الاسس او القواعد التى تحكم عملية التفاوض ، بينما يقصد بادارة العملية التفاوضية السلوك العربى او التفاعلات العربية – الاسرائيلية على مائدة المفاوضات . ويلاحظ ان لهذا الترتيب مغزى ، فكل عنصر من هذه العناصر مبنى على العنصر السابق له ومحكوم به بحيث يمكن اعتباره نتيجة منطقية او تحصيل حاصل لسابقة ، فاذا كان هناك اخفاق عربى فى ادارة المفاوضات، فان ذلك يعد امتدادا لأطر التفاوض ، كذلك فإن الفشل فى تحديد هذه الاطر يعتبر محصلة تلقائية للاخفاق فى تحديد الهدف او اللحظة المناسبة لبدء التفاوض ، وهكذا. لكن كل ذلك كان محكوما بعملية ادارة الصراع ومن ثم تعالج هذه الورقة موضوعها فى اربع نقاط هى : ادارة الصراع ، اهداف التفاوض ، صياغة اطر التفاوض ، ادارة العملية التفاوضية ، وذلك على النحو التالى :

أولا: ادارة الصراع :

الصراع العربى الاسرائيلى من النوع الممتد الذى ارتفعت فيه درجة المخاطرة او الرهان فقد استمر الى مايقرب من نصف قرن ، هذه الفترة تخللتها بعض الحروب التى اختلفت من حيث مداها وحدتها ، حتى بدا الصراع فى بعض الاوقات غير قابل للحل Unresalvable رغم ذلك فقد شهد نوعا من التحول التدريجى فى طبيعته من حيث هو صراع خارج على امكانية السيطرة او التحكم فيه ، الى صراع من النوع الطيع القابل للحسم Tractable فقد تم الحسم على المستوى المصرى – الاسرائيلى ، ثم جرت اشكال من التسوية بين اسرائيل وكل من الاردن والفلسطينيين ، والبقية تأتى .

لقد كان انجاز بعض الاتفاقيات والتحرك نحو تسوية مع باقى الاطراف نتيجة طبيعية لادارة الصراع وامكانية التحكم فيه ، تلك الادارة التى امسكت اسرائيل بزمامها او التى كانت فى صالح اسرائيل وفشل فيها العرب ، وهى التى حددت لها بعد طبيعة المفاوضات ووضعت الكثير من القيود على الجانب العربى فيها . وقد مرت عملية ادارة الصراع بثلاث مراحل هى : (١) مرحلة الصلابة العربية ، حيث ظل الصراع خارج دائرة التحكم . (٢) مرحلة التحكم فى الصراع وذلك من خلال ثلاث وسائل هى : اخضاع الصراع ، تقييد الصراع، تحجيم الصراع . (٣) مرحلة حسم الصراع أو السعى نحو التسوية

ويلاحظ ان الانتقال من مرحلة لاخرى او من اسلوب الى آخر فى داخل المرحلة الثانية كانا نتيجة مباشرة لما اطلق عليه البعض "التكيف" و "التعليم" والتكيف هنا يشير الى التحول عن الصلابة من قبل الجانب العربى ، حيث نجحت اسرائيل والقوى الدولية فى حمل العرب على اعادة النظر فى اهدافهم العسكرية والسياسية وفى امكانياتهم من حيث نقص هذه الامكانيات والقيود التى وردت عليها ، هكذا نجحت اسرائيل فى اشعار العرب بان امكانياتهم محدودة وبان ثمة قيودا عليها . والتعليم هنا يشير الى تغير رؤية العرب للصراع وبالتالى التحول الى استراتيجية مختلفة لتحقيق الاهداف التى سبق ان تغيرت ايضا بمعنى اوضح نجحت اسرائيل والقوى الدولية فى اقناع العرب بان تخفيض او تحجيم الصراع، ثم تسويته هى افضل استراتيجية يمكن تبنيها .

فى المرحلة الاولى (مرحلة الصلابة العربية) استهدف العرب حسم الصراع من خلال ابادة اسرائيل او القضاء عليها وحاولوا تنفيذ ذلك فى حرب ٤٨ – ١٩٤٩ لكنهم فشلوا وكان رفضهم لخطة التقسيم التى قدمتها الامم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ دليلا على ذلك ، ودليلا على سعيهم لحسم الصراع عن طريق الحرب الشاملة مما ابعد الصراع عن دائرة التحكم . وكان فشلهم فى حرب ٤٨ – ١٩٤٩ ايضا بداية انتهاج التكيف من قبل الجانب العربى صحيح ان هدف تدمير اسرائيل لم يتغير على المستوى النظرى او على صعيد الشعارات الرسمية ، لكن لم يكن هناك برنامج او خطة أو استراتيجية لتحقيق ذلك بسبب غياب الارادة العربية الموحدة ، ونقص الامكانيات .. الخ باختصار كان الفشل العربى فى هذه الحرب بداية مرحلة جديدة هى مرحلة التحكم فى الصراع .

فى هذه المرحلة تم استخدام ثلاثة اساليب الاول هو اسلوب الردع أو الاخضاع والذى عنى كل صيغ او اشكال منع أو عرقلة العرب من شن حرب ضد اسرائيل وذلك من خلال السيطرة على التسلح فى المنطقة ، أو بالاحرى على امداد اطراف النزاع بالاسلحة ، ويبدو ان ذلك لم يتحقق بسبب الخلافات بين القوى الدولية الكبرى الحليفة لأطراف النزاع فقدم الاتحاد السوفياتى الاسلحة لمصر وسوريا (نتذكر صفقة الاسلحة المصرية – التشيكية فى سبتمبر ١٩٥٥ كمثال

وقدمت الولايات المتحدة – وكذلك فرنسا – الأسلحة لاسرائيل ، حتى تطور الامر الى سباق تسلح اقليمي ، وأصبح التفكير في الضربة المباغتة والضربة الوقائية هو البديل للسيطرة على التسلح باختصار فشل هذا الاسلوب ولم يحل دون نشوب حروب عربية – اسرائيلية .

الأسلوب الثاني في هذه المرحلة هو التقييد بمعنى الحيلولة دون نشوب حرب شاملة وأنه اذا كان لابد من الحرب فيجب ان تكون محدودة وقد كان ، فكل الحروب التي نشبت بعد ١٩٤٨ كانت بهذه الصفة . وكانت القيود التي فرضتها القوى الكبرى على العرب خصوصا في غضون الحرب من اهم العوامل في تحقيق ذلك فلولا القوى الكبرى ما كان ممكنا في بعض الاحيان انهاء الحرب او استبعادها او الحد عنها، أكثر من ذلك ان هذا الدور للقوى الكبرى قد جعل نتائج الحروب التي نشبت بين العرب واسرائيل – عدا حرب ١٩٧٣ – في صالح اسرائيل ، وحتى في هذه المستثناة كانت هناك جهود لإجهاض نتائجها لقد ادى ذلك الى حدوث نوع من التكيف العربي او التنازل عن الصلابة العربية فقد ادرك العرب وعلى وجه اليقين ان تحقيق اهداف عسكرية وسياسية من خلال الحرب قد بات مرهونا بالقوى الدولية فحدود استخدام القوة وما يمكن تحقيقه من خلال الحرب بات رهنا بالقيود الدولية ، وأصبح مفهوما ان الولايات المتحدة الامريكية لن تسمح بهزيمة اسرائيل .

بالتحديد يمكن القول ان التكيف العربي قد حدث في اعقاب ١٩٦٧ ، حيث تغيرت اهداف الجانب العربي – خصوصا مصر وسوريا – بسبب التفوق الاسرائيلي وتدهور الامكانات العربية والحاجة الى تحرير الارض التي احتلتها اسرائيل في ١٩٦٧ كل ذلك ادى الى تبني استراتيجية مختلفة ، فلم يعد الهدف تدمير اسرائيل ، وإنما استعادة الارض المحتلة ، وأصبحت الحرب – المحدودة بالطبع – ليست الا مجرد وسيلة للضغط على اسرائيل والقوى الكبرى لقبول الحل السياسي ولعل الحل السياسي في هذه المرحلة كان يعني استعادة الارض دون توقيع اتفاقيات سلام مع اسرائيل ، وكانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ توظيفا لهذا التوجه .

اما الاسلوب الثالث الذي استخدم في هذه المرحلة ، فهو اسلوب تحجيم الصراع ، فبعد حرب اكتوبر قبل العرب فكرة ان الحرب لم تعد الوسيلة المناسبة لحسم الصراع سواء كان هذا القبول صريحا او ضمنيا وترجمت مصر – وكذلك سوريا – هذا الشعور في قبول البدائل والمعايير التي تمنع نشوب الحرب (اتفاق النقاط الست او فض الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية) ، أو معايير بناء الثقة بين الجانبين ، من امثلة اقامة مناطق عازلة تحت اشراف الأمم المتحدة أو مناطق محدودة التسلح . بعبارة اخرى كانت اتفاقيات فض الاشتباك بمثابة اولى اتفاق رسمي بين اطراف عربية واسرائيل يقوم على التعاون الضمني وتبادل المصالح (وإن كان مقصورا على الجوانب العسكرية والأمنية) وتعبيرا عن التنازل الفعلي عن بديل الحرب ، وخطوة عملية في سبيل تحجيم الصراع، فلم يعد هناك عقبات ايدلوجية أو سياسية للتفاوض مع اسرائيل كما كان من قبل أو بنفس الدرجة التي كانت او على الاقل أصبح لدى الجانب العربي استعداد لقبول البدائل التي تمنع الحرب.

وهنا تأتي المرحلة الثالثة وهي مرحلة حل الصراع او تسويته بعد تحجيمه ، فقد كان هناك ربط واضح في ادارة الصراع من جانب الولايات المتحدة واسرائيل بين تحجيم الصراع وإحراز تسوية او السعي الى حل الصراع ذلك انه بدا للعرب انه لا جدوى لهم من تحجيم الصراع ، وانه لم – ولن يحقق اهدافهم ، رغم انه على العكس قد حقق اهداف اسرائيل وانه لابد – من ثم – من التحرك نحو الحل ومعنى ذلك انه من الضروري اعادة النظر الى طبيعة الصراع بل وإعادة النظر في ترتيب الاولويات فقد ايقنت مصر – على سبيل المثال – ان كل ما يمكن تحقيقه هو استعادة سيناء ، وأن ذلك لن يتحقق الا بالدخول في معاهدة سلام مع اسرائيل ، وحيث رفض العرب الدخول في مفاوضات مع اسرائيل في هذا الوقت ، فقد عنى ذلك عزل مصر وكان عزل مصر بمثابة زوال احتمال نشوب حرب جديدة بدت مستحيلة بغير مصر ، وقد مكن ذلك اسرائيل من الهجوم على المفاعل العراقي في ١٩٨١ وشن حرب على لبنان في ١٩٨٢ ، أي تحقيق مزيد من التفوق الاسرائيلي ومزيد من المكاسب لإسرائيل مقابل خسائر للجانب العربي .

لكن التوجه نحو حل الصراع قد تعاظم لدى باقي الاطراف في اعقاب حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفياتي وهو ما ترجم في مدريد ١٩٩١ وواشنطن ١٩٩٢ فقد تعلم العرب من حرب الخليج التكنولوجيا والاسلحة غير التقليدية يعني ان الحرب مدمرة وانه ليس هناك ضمان لمحدوديتها وان الولايات المتحدة لن تسمح لهم بتحقيق مكاسب عسكرية أو سياسية من جراء الحرب خصوصا مع انفرادها بقيادة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، الى جانب الضغوط التي مارستها على العرب والتي كانت تعني ان عدم الاستجابة لها يعد مرادفا لاحراج دولي ، بل وعقوبات لا تحمد عقباها .

من هنا يلاحظ ان الاداء العربي في المفاوضات – كما سيتضح فيما بعد – كان محصلة مباشرة للفشل العربي في ادارة الصراع وبغض النظر عن اسباب هذا الفشل ، فقد تجلى في الغياب التام للدور العربي في ادارة الصراع الذي كان – بشكل او بآخر – لصالح اسرائيل، والذي انطوى على نوع من التخبط العربي ، والتدهور المستمر في الامكانيات كما في الموقف العربي .

ثانيا : اهداف التفاوض :

كما يتضح من ادارة الصراع ، لم يكن للعرب هدف واضح او محدد ، ولم تكن هناك بالتالي استراتيجية متفق عليها بل لم يكن بوسع الجانب العربي تبني مثل هذا الهدف

الثابت او تلك الاستراتيجية المبلورة . فقد تراوحت الاهداف العربية ما بين القضاء التام على اسرائيل ومجرد الحصول على بعض الحقوق وظل الهدف العربي غامضا فى كثير من الاحيان متدهورا على الدوام يفتقر الى الاتفاق او الارادة الموحدة فى اغلب الاحيان غير قابل للتطبيق او التنفيذ فى بعض الاحيان .

يرتبط بذلك او يترتب عليه ان الجانب العربى قد اخفق فى ادراك طبيعة الصراع فى فهم مسار الصراع منذ البداية خصوصا مع عدم القدرة على ادارته لصالحهم بحيث كان مرور الوقت دائما فى صالح اسرائيل، فكان يعنى المزيد من التدهور فى الموقف العربى وفى الامكانيات العربية . وبالتالى المزيد من التمكن الاسرائيلى ، ومن الخلل الاستراتيجى بين الجانبين ويصدق ذلك سواء بخصوص الوضع الاقليمى او الموقف الدولى لذلك نجد بصفة عامة مقولة " لو ان العرب تفاوضا قبل ذلك لكان افضل لها مصداقيتها على كل مراحل الصراع، فتلك المقولة بدت صالحة فى اى وقت .

هذا التخبط فى تحديد الهدف ، وذلك الفشل فى ادراك طبيعة الصراع قد اديا الي فشل عربى واضح او فاضح فى تحديد الحظة المناسبة للبدء فى التفاوض ولعل البعض يعتبر هذه الخطيئة الكبرى فى مجمل المواقف العربية من الصراع ، والتى اصبحت سمة لازمة او خاصية ملازمة لكل حالات التحرك العربى سواء على المستوى الاستراتيجي أو التكتيكي ، فبصفة عامة نلاحظ نوعا من التخبط فى التحرك العربى نحو التسوية فقد تارجح ما بين التحرك السريع والمفاجئ، أو السريع فقط ، أو المفاجئ فقط ، وما بين التصلب أو التحرك الجامد أو البطئ .. الخ .

على المستوى الاستراتيجي فشل الجانب العربى – عدا مصر – فى تحديد ما يسمى لحظة " نضج الصراع" Con-flict Pipeness – وهى اللحظة التى يمكن فيها قبول الدخول فى المفاوضات بناء على ادراك الاحداث والسياق المحيط بها – فثمة لحظة او مرحلة زمنية فى مسار الصراع يصل فيها الى مستوى النضوج بحيث تصبح امكانية الحل متاحة على نحو اكبر من اى لحظة اخرى ، اى تتعاظم فيها إمكانية الحل . ويرى البعض ان تسوية الصراع تتوقف على تحديد او تشخيص أو تعيين هذه اللحظة ، وهى اللحظة التى تبدو فيها الظروف باعثة على نجاح التدخل من جانب طرف ثالث ، كما تنطوى على خسارة متبادلة للطرفين (وبنفس المنطق على مكاسب متبادلة) فهى تعكس موقفا وسطا بين التفوق الساحق لطرف من اطراف النزاع ، والجمود الناجم عن التوازن الكامل Asituation of Deadlacr and Deadline، اذ تنتفى فيه محاولة اى طرف لفرض الحل من جانب واحد وتتسع فرصة الحل الوسط .

وبغض النظر عن شروط هذا الموقف اوهذه الحظة ، مثل توافر رغبة مشتركة فى التوصل الى حل ، وادراك مشترك لماهية الحل الوسط وقدرة القيادات – لدى اطراف النزاع – على انجاز اتفاق ، وموافقة الاطراف على اجراءات مقبولة للمضى قدما فى سبيل حسم الصراع، بغض النظر عن الاختلاف حول هذه الشروط . فثمة اتفاق على ضرورة شعور أطراف النزاع بحاجتهم الى الاتفاق، وان الاوضاع سوف تكون اسوأ – لهم جميعا – بدون احراز مثل هذا الاتفاق الذى لابد ان يحقق مصلحة الطرفين .

بأى معيار قد نتفق على ان هذه اللحظة قد توافرت فى اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣، تلك اللحظة التى استثمرتها مصر ، وفوقها العرب . وهنا نلاحظ انه رغم نجاح مصر فى اقتناص اللحظة فانها على ما يبدو – ووفق رأى البعض – لم تستثمرها على النحو المطلوب ، وان بقية الدول العربية والتى رفضت الدخول فى مفاوضات مع اسرائيل فى ذلك الوقت ، قد قبلت الدخول فى مثل هذه المفاوضات فى ظل ظروف اسوأ . بعبارة اخرى فان رؤية الجانب العربى عموما لعامل الزمن ، أو بالاحرى لتأثير عامل الوقت على مسار الصراع لم تكن صحيحة فى مجموعها، فغالبا ما رفض العرب شروطا افضل للتفاوض وقبلوا بعدها بما هو اقل ، وبقدر ما كانت حدة الرفض لما هو افضل ، كانت سرعة الاستجابة والقبول بهذا الاقل . فلم يشعر العرب – أو على الاقل لم يترجم هذا الشعور الى واقع – أن استمرار الصراع ليس فى صالحهم الا فى ١٩٩١ (مؤتمر مدريد) فى نفس الوقت الذى شعرت فيه اسرائيل – وربما لاول مرة – بالعكس لقد رأى العرب قبول الحل الوسط "الارض مقابل السلام" لاول مرة فى ١٩٩١ ، فى حين رات اسرائيل ان استمرار الصراع لا يؤثر بطريقة سلبية على مصالحها وبالتالى لم يكن لديها مايدعو لقبول هذا الحل الوسط ، ففى الثمانينات والتسعينات شهدت اسرائيل سيادة التيار الدينى المتشدد الذى يؤكد على اولوية الارض ، وعلى ان هدف اسرائيل هو الحصول على الارض والسلام معا ، بمعنى – على الاقل – انه يقدم الارض علي السلام ، خاصة وان اوائل التسعينات قد شهدت زيادة عدد المهاجرين الذين تم استيعابهم فى الاراضى المحتلة ، فكان من مصلحة اسرائيل الاستمرار فى السيطرة على هذه الاراضى ، لاسيما وانه لم يعد هناك تهديد عسكرى عربى ، ولا عاد للعرب تأييد جدى فى الساحة الدولية .

لقد كان الوقت بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ اكثر ملاءمة ، فقد كان بمثابة اللحظة المناسبة المشار اليها بعكس الوضع بعد حرب الخليج الثانية والتى لا يمكن ان تصنف كلحظة "نضوج الصراع" ، وإنما هى لحظة أو موقف متدهور أو منهار ، فثمة خلل استراتيجى فادح ، وثمة وساطة دولية متحازة ، وثمة موقف دولى ليس فى صالح العرب ، فضلا عن سوء الاوضاع العربية ، وتلك الحيثيات ليست بحاجة الى اثبات أو تأكيد .

ويمكن القول إن تفويت اللحظة المناسبة للدخول فى المفاوضات (١٩٧٣) وقبول الدخول فى هذه المفاوضات فى ظل

سياق مختلف (١٩٩١)، أو الفشل فى قرار البدء بالمفاوضات، قد ترتب عليه العديد من السلبيات وأهمها:

(١) تراجع قدرة العرب على منع إسرائيل من تحقيق أهدافها، هذه القدرة كانت أكبر فى السابق خصوصاً بعد حرب ١٩٧٣. صحيح أن إسرائيل ظلت لديها القدرة على منع العرب من تحقيق أهدافهم طوال الوقت وبدرجات متفاوتة، لكن ثمة فارقا فى حالة توافرها لدى الجانب العربى والعكس، أى أن وجود هذه القدرة لدى الطرفين (القدرة المتبادلة -Dou ble Veto) يحسن من إمكانية التفاوض. ومن الواضح أنه بعد عام ١٩٩٠ لم يعد للعرب مثل هذه القدرة التى إنفردت بها إسرائيل فى مواجهة الجانب العربى، ومن ثم فلم تعترف بأن الطرف الآخر مساو لها، ولم تقبل بمنطق المساواة مع العرب فيما يتعلق بالقضايا المحورية (كالأرض، والقدس، والدولة الفلسطينية ...). وأيقنت إسرائيل بعدم قدرة العرب على تحديها فى السيطرة على الأراضى، هذا الايقان ما كان له وجود فى ١٩٧٣، ولم يكن موجوداً بنفس الدرجة من قبل.

(٢) فى ظل السياق الذى ساد فى ١٩٩١ ولم يزل، اعتقد العرب أن الأوضاع فى سبيلها إلى التدهور ما لم يتم التوصل إلى تسوية، ومن هنا سارعت بعض الدول العربية إلى انجاز أشكال من التسوية إنطوت على تقديم تنازلات ما كان تقديمها ممكنا من قبل. وسواء كان هذا الاعتقاد مجرد هاجس نفسى أو حقيقة واقعة فإن كليهما قد جاء نتيجة الخطأ فى إختيار اللحظة المناسبة للتفاوض. لكن أغلب المؤشرات ترجح صدقية هذا الشعور، صحيح قد يكون هذا الشعور مبالغا فيه، لكن الواقع يشهد بأن الأوضاع فى سبيلها إلى التدهور بالفعل سواء على المستوى الدولى أو الاقليمى. لكن يجب التأكيد على أن تضخم الشعور بهذا التدهور ليس إلا نوعا من التدهور النفسى، ذلك أن التعجيل بالتسوية على حساب الحقوق، أو التسرع بتقديم التنازلات لن يقى الأوضاع من التدهور، ولن يعنى سوى المساعدة فى تدعيم عوامل التدهور. ما يهمنا أن ذلك كان نتيجة تلقائية للفشل فى قرار البدء بالتفاوض.

(٣) أن النظام الدولى القائم لم يعد يقبل ما كان يقبل به من قبل، ومن ثم فقد أفرز وساطة دولية منحازة لإسرائيل وضد العرب، بعكس نفس الوساطة فى المفاوضات المصرية - الإسرائيلية بعد ١٩٧٣ والتى كانت تبدى قدراً من الحياد. وعلى سبيل المثال يمكن الإشارة فقط إلى الموقف الأمريكى تجاه كل من سوريا وإسرائيل فى الفترة السابقة على إنعقاد مؤتمر مدريد (١٩٩١)، ففى مايو ١٩٩١ أوضح السوريون لبيكر تحفظهم إزاء فكرة المؤتمر الإقليمى، وطالبوا بدور فعال للأمم المتحدة وأوروبا فى المؤتمر، مع تقديم ضمانات أمريكية لسوريا تتعلق بالتسوية السياسية الشاملة، إلا أن بيكر ألمح إلى إمكانية إنعقاد المؤتمر بدون سوريا، وذلك من قبيل الضغط عليها لتغيير موقفها، هذا فى حين تعهدت الإدارة الأمريكية بعدم إجبار إسرائيل على التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو أى طرف لا ترغب فى التفاوض معه، كما أوضحت عدم تأييدها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وأن إسرائيل لها تفسيرها الخاص بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وأنها - أى الولايات المتحدة - تعترف بمخاوف الأمن الإسرائيلى وبالأهمية التى تعطيها إسرائيل للجولان. كذلك تعهدت الولايات المتحدة فى مذكرة كشف عنها أمام الكنيست الإسرائيلى بالعمل على إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل، وإلغاء قرار الأمم المتحدة الذى يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال النازية. بإختصار أصبح الموقف الدولى لصالح إسرائيل وبشكل علنى، وضد المصالح العربية.

(٤) فى ظل السياق السائد بعد ١٩٩١ لم يعد لدى العرب القدرة على طرح حلول جديدة أو طرق جديدة لتعريف القضايا محل النزاع، وذلك عكس ما كان سائداً أو ممكناً فى إعقاب ١٩٧٣ (مبادرة الرئيس السادات)، فلم يكن العرب فى ١٩٩١ أصحاب مبادرة، ولم يكن زمام الأمور بيدهم، وبالتالى لم يكن لديهم القدرة على تعريف القضايا وتحديدها وتحديد الحلول الجديدة التى يمكن القبول بها، وربما كان ذلك متاحاً لإسرائيل، سواء مارسته بشكل مباشر أو من خلال الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما إنعكس على صياغة أطر التفاوض.

ثالثاً: صياغة أطر التفاوض:

بصفة عامة يلاحظ عدم وجود إطار محدد ومتفق عليه للمفاوضات، بمعنى أن المفاوضات بدأت بعد مؤتمر مدريد دون وجود أسس أو قواعد أو خطوط عامة محل إتفاق، وناهيك عن ضمانات من أى نوع للجانب العربى. بعبارة أخرى لم تكن هناك إمكانية للتوصل إلى صياغة عامة ومقبولة من الطرفين، ويتضح ذلك من مراجعة التفاعل بين الأطراف فى مؤتمر مدريد (١٩٩١)، والمؤتمر الإقليمى (١٩٩٢)، والمفاوضات الثنائية التى جرت بعد ذلك. ففى مؤتمر مدريد بدت الفجوة متسعة بين الأطراف إلى الحد الذى دعا البعض إلى القول بأنه كان بمثابة مؤتمر إفتتاحى لم يضع إطاراً للتفاوض، فلم تعرب إسرائيل عن نيتها فى الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة، وركزت سوريا على المشاكل التى يمكن أن تترتب على عدم تنفيذ إسرائيل لقرارات مجلس الأمن وعدم الإنسحاب، كما أكدت الأردن على ضرورة الإنسحاب من الأراضى العربية وعلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وركز الجانب الفلسطينى على معاناة الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، وطالبت لبنان بالانسحاب الإسرائيلى من الجنوب ومن الأراضى العربية، فكان بمثابة ملتقى إفتتاحياً لم يبحث فى عملية السلام ولم يحدد الأطر التى على أساسها سوف يتم التفاوض.

أما المؤتمر الإقليمى (١٩٩٢) والذى تغيب عنه الفلسطينيون، كما تغيبت كل من سوريا ولبنان، فلم يكن إجتماعاً تنظيمياً للمفاوضات أو للقضايا محل التفاوض، وإنما كان مجرد إجتماع هدفه بحث كيفية العمل ومنهجه، ودون الدخول فى مشاريع محددة أو طرح أفكار بعينها. بعبارة

أخرى كان حلقة من حلقات البحث عن السلام من خلال مناقشة إطار البحث فى إحتمالات التعاون الإقليمى وإمكانياته بعد إقرار السلام.

وإن يكن هناك إطار عام للمفاوضات فإنه يتمثل فى مجموعة القواعد التى حكمت الجانب الشكلى من المفاوضات، والتى تضيف أو تضاف إلى قائمة السلبيات التى لحقت بالأداء العربى فى التفاوض مع إسرائيل، ومن أهم هذه القواعد أو عناصر هذا الإطار:

(١) الترتيب الخاطىء أو المعكوس لأولويات أو مراحل التفاوض، ويلاحظ أن هذا الترتيب ليس مجرد مسالة شكلية بقدر ما هو قضية إستراتيجية من الدرجة الأولى، فمن المعروف أن المفاوضات ينبغى أن تبدأ بالجوانب العسكرية، تليها القضايا السياسية، ثم قضايا التعاون الاقتصادى والثقافى. هنا نلاحظ أن إسرائيل أصرت على أن يكون التفاوض أولاً حول قضايا التعاون الإقليمى قبل التفاوضى حول مسائل الأرض وما يرتبط بها من قضايا سياسية جوهرية، وتعللت فى ذلك بأن بحث مسائل الأرض والقضايا السياسية الهامة (الدولة الفلسطينية، القدس ...) سوف يصل بالمفاوضات إلى طريق مسدود، ورفضت أن تعطى لقضايا الصراع المحورية أولوية، وركزت على المفاوضات التى من شأنها تحديد "طبيعة السلام" وخلق الظروف التى تتيح الاحتفاظ بهذا السلام، ومن ثم فقد بنى الإسرائيليون إستراتيجيتهم التفاوضية على النحو الذى يضمن إحداث تحول جذريا فى الاتجاهات العربية، على المستويين الاقتصادى والثقافى، ويؤمن استحقاقات ما يعتبرونه "سلاماً" قبل إعادة الحقوق لأصحابها. باختصار فقد تم القفز على القضايا العسكرية، وأهمها إمتلاك إسرائيل لأسلحة نووية، وكذلك القفز على القضايا السياسية التى تمثل جوهر الصراع، إلى قضايا ليست جوهرية، وليست جزءاً من قضايا النزاع وإنما هى بطبيعتها يجب أن تكون ثمرة السلام. أى أن إسرائيل تريد أن تحصل على ثمار السلام دون تقديم شروطه أو إستحقاقاته، وليس خافياً - بالطبع خطورة تأجيل بحث القضايا الجوهرية أو إعطاء أولوية لمسائل التعاون على حساب القضايا الأساسية.

(٢) الخطأ فى قبول الطابع الثنائى للمفاوضات بمنأى عن أى إطار دولى، فقد رفضت إسرائيل التفاوض مع العرب مجتمعين، كما رفضت التفاوض تحت مظلة دولية تملك إمكانية التأثير على مسار عملية التفاوض. فالمفاوضات الثنائية المباشرة والتى تنطوى على إنفراد إسرائيل بكل طرف عربى على حدة إنما تعنى تشتيت الإمكانيات العربية أو تجزئتها، وتحمل معنى الاعتراف المتبادل، والذى عندما يتم مع طرف واحد، إنما يجهض هذه الورقة فى يد باقى الأطراف العربية، وتعنى أيضاً وضع القدرات الإسرائيلية أمام كل دولة عربية على حدة مما يرجح بالضرورة كفة الميزان لصالحها، فضلاً عن أنها تعطيها فرصة أكبر فى المساومة، وفى تمزيق وحدة الصف العربى وإذكاء الخلافات بين الدول العربية. كذلك رفضت إسرائيل قبول إطار دولى للتفاوض قد يتحول إلى "محاكمة دولية" لها، وقد يؤدى إلى إرغامها على قبول تسويات لا تلبى مطالبها. ولعل قبول العرب بهذين الشرطين - إن صراحة وإن ضمناً - يعد من قبيل الفشل فى التفاوض.

(٣) غياب مرجعية قانونية محددة للمفاوضات، فقد رفضت إسرائيل الإحتكام إلى قرارات الأمم المتحدة خصوصاً الصادرة عن الجمعية العامة، وعندما قبلت الاستناد إلى قرارات مجلس الأمن أصرت على تأكيد حقها فى طرح تفسيرها الخاص لهذه القرارات، ودأبت على إعتبار أى محاولة لايجاد مرجعية قانونية للمفاوضات، فيما عدا ذلك، بمثابة فرض لشروط مسبقة.

(٤) تجنب مشاركة الأمم المتحدة فى المفاوضات بإعتبارها - من وجهة نظر إسرائيل - منحازة للجانب العربى، وبغض النظر عن الشعور بعدم الثقة من جانب إسرائيل فى المنظمة الدولية، فإنها تدرك أن مشاركة الأمم المتحدة سوف تكون لصالح الحل العادل، وبالتالى لصالح الجانب العربى. ولعل ذلك منطقى إلى حد كبير، ذلك أن تنازل الجانب العربى عن ضرورة مشاركة الأمم المتحدة فى المفاوضات سوف يعنى تلقائياً التنازل عن بعض الحقوق العربية فى سبيل انجاز تسوية لأنه سوف يترك الجانب العربى مكشوفاً، وسوف يترك المفاوضات عرضة لمجرد توازنات القوى وترجمة عملية لهذه التوازنات بما تنطوى عليه من خلل واضح.

رغم هذه السلبيات أو الاخفاقات فثمة جانب إيجابى - فيما يتعلق بأطر التفاوض - يجب الإشارة إليه وهو تحويل الموقف التفاوضى من مباراة صفرية إلى مباراة متعددة البدائل، وهو ما تحقق فى مبدأ "الأرض مقابل السلام" ذلك أن النزاع على الأرض وحدها يعد من قبيل المباراة الصفرية. ومن المعروف أنه كلما أمكن تقسيم القضايا محل التفاوض إلى عناصر بحيث تكون قيمة البعض أكبر من الأعباء المترتبة عليها بالنسبة للطرف الآخر، والعكس، زاد إحتمال التوصل إلى تسوية. بعبارة أخرى يقوم منطق المفاوضات على إكتشاف نقاط أو قيم يمكن التبادل بخصوصها، فإذا كان هناك طرف يريد الحصول على شيء من الطرف الآخر، فلابد أن يبحث عن بديل يقدمه له فى المقابل، مادام لا يملك القدرة على تهديد هذا الطرف أو ردعه وحمله على التنازل عن هذا الشيء.

رابعاً: إدارة العملية التفاوضية:

والمقصود هنا هو السلوك العربى على مائدة المفاوضات، أو التفاعلات العربية مع الجانب الإسرائيلى فى إطار عملية المساومة من أجل الوصول إلى تسوية مقبولة. وهنا تبدو قائمة السلبيات العربية أكبر، لكنها فى النهاية محصلة أو نتيجة تلقائية ومباشرة لجوانب الإخفاق فى العناصر السابقة والتى لا يمكن معها توقع إدارة جيدة لعملية التفاوض من قبل

الجانب العربي:

أول ما يلاحظ في هذا الصدد هو تبعثر الإمكانات العربية وعدم القدرة على إستثمارها سواء كانت هذه الإمكانيات ذاتية أو دولية، بل وتعطيل العديد من الأوراق التي يملكها العرب. وقد يكون ذلك بسبب حالة التمزق العربي، أو الضغوط الدولية التي تمارس على العرب، أو التفوق الإسرائيلي في إدارة المفاوضات قياساً إلى الجانب العربي، أو كل ذلك معاً، لكن السبب الرئيسي والمباشر هو ما أخفق فيه العرب من قبل وهو ما يتعلق بوضع قواعد هذه المفاوضات. ولعل الأمثلة في هذا المقام كثيرة، يأتي في مقدمتها غياب موقف عربي موحد، أو مجرد تنسيق عربي في مواجهة التعنت الإسرائيلي، والتراخي في إستخدام العديد من الأسلحة كالمقاطعة أو التطبيع (أو الاعتراف بإسرائيل من قبل) أو إفقادها قيمتها، وعدم القدرة على إستثمار السياق الدولي والسعي إلى إشراك قوى دولية أخرى في عملية السلام وحملها على الاضطلاع بدور ملموس، وعدم القدرة على إستثمار الأوضاع السياسية التي تستجد على الساحة.

النقطة الثانية تتمثل في العجز العربي إزاء تفتيت إسرائيل العملية التفاوضية والتلاعب بالمسارات الثنائية بهدف إذكاء الشكوك المتبادلة القائمة بين الأطراف العربية وتعظيم أزمة الثقة بينها وعزلها عن بعضها البعض، حتى أصبحت إسرائيل مقتنعة تماماً بأن تماسك الموقف العربي - إذا حدث - لا يرجع إلى توافر نوع من الصلابة الذاتية لدى العرب، بقدر ما يرجع إلى عجزها هي عن إيقاع التكتيك التفتيتي.

هناك أيضاً عجز عربي واضح إزاء ما تتبعه إسرائيل من سياسة الإغراق في التفاصيل الجزئية أو الهامشية بهدف تحويل الاهتمام عن القضايا الجوهرية، وتضييع الوقت في المسائل الجانبية. ولعل ذلك يعد قاسماً مشتركا في كل المفاوضات التي دخلتها إسرائيل مع كل الأطراف العربية، رغم ذلك فإن العجز العربي لا يقتصر فقط على غياب خطة للمواجهة، بل قد يصل في بعض الأحيان إلى تهيئة الفرصة أو تقديم الذرائع لإسرائيل لكي تمعن أو تتمادى في هذا المسعى.

يضاف إلى ما سبق تقديم الجانب العربي، ممثلاً في بعض أطرافه تنازلات لإسرائيل وبدون مقابل، ورغم أن مثل هذه التنازلات قد تبدو من النوع "الدبلوماسي - أى المتعلق بإجراءات التفاوض، إلا أنها لا تخلو من مدلول سياسي، أو مضمون سياسي في بعض الأحيان، ومن أهم هذه التنازلات على سبيل المثال:

* التسليم بالأمر الواقع، فقد درجت إسرائيل على تعطيل المفاوضات وخلق واقع جديداً من شأنه تغيير مسار عملية التفاوض ونتائجها، ويبدو أن العرب درجوا أيضاً على قبول ما تصنعه من واقع جديد.

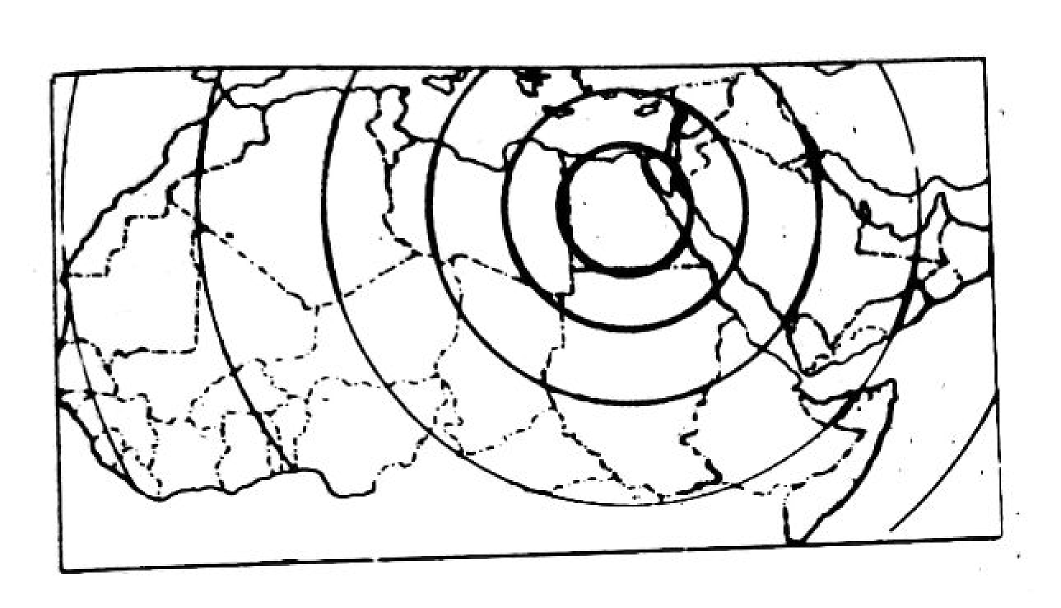
* قبول ما تصكه أو تصيغه إسرائيل من مفاهيم ومصطلحات جديدة، هذه المصطلحات تخفي وراءها دلالات هامة وخطيرة، ومثال ذلك التسمية المغلوطة لمجموعة العمل الخاصة بالمياه في المفاوضات الجماعية، والتي يطلق عليها "لجنة تقاسم المياه" بما يوحي أن من مهام المجموعة إعادة تقسيم أو توزيع جميع الموارد المائية المتاحة في المنطقة على أساس مثالي يحقق المساواة بغض النظر عن مبدأ سيادة كل دولة على مصادر مواردها الطبيعية، وعن الحقوق المكتسبة لكل من هذه الدول .. إلى آخر، والصحيح أن اللجنة تنظر في الأسس العادلة التي يجرى بناء عليها إقتسام المياه بين دول المنطقة التي تشترك في مورد مائي واحداً. وهناك مثال آخر وهو سعي إسرائيل - وقد نجحت في إقناع الإدارة الأمريكية بذلك - إلى استخدام مصطلح أراض متنازع عليها، بدلاً من مصطلح "الأراضي المحتلة"، والقائمة طويلة.

* يرتبط بالنقطة السابقة قبول الجانب العربي الصياغات يكتنفها الغموض أو الابهام المقصود من جانب إسرائيل فيما يتعلق بالاتفاقيات التي يتم إبرامها، فالعقلية اليهودية تمتلك قدرة فائقة على المعالجة الحرفية للنصوص، ومن ثم فهي تستخدم مفردات تحتمل أكثر من معنى، حتى تضمن لنفسها حرية التفسير بعد ذلك، وبالتالي التحلل من الالتزام.

* قبول القنوات السرية في التفاوض، والحقيقة أن نطاق السرية هنا خاص بالجانب العربي فقط سواء على مستوى الدول الشقيقة، أو على مستوى جماهير الدولة التي تمارس التفاوض، ومن ثم مدعاة للشك أو الاشتباه في أن هذه السرية يصعب تفسيرها دون الاشارة إلى تقديم تنازلات جوهرية.

وأخيراً يمكن القول إن رفع العرب لشعار "السلام خيار استراتيجي" قد مثل قيداً على الجانب العربي - ولو نظرياً - في إستخدام مختلف البدائل، ولعل أبسط دليل على ذلك هو الانزلاق إلى إدانة أعمال العنف التي تمارس من قبل الكفاح المشروع. وقد يعتبر البعض أن الوقوع في هذا القيد يعد خطأ إستراتيجيا، لكن حتى لو كان مجرد تكتيك فإن مخاطره لا يمكن التغاضي عنها.

٤ هل يمكن رد الاعتبار لحالة اللاحرب واللاسلم؟



د. مصطفى علوى

اولا : خبرة اللاحرب - اللاسلم فى الصراع العربى الإسرائيلى :

الصراع العربى -الصهيونى هو صراع اجتماعى قومى أيديولوجى. وهو بهذا المعنى قد نشب بين قوميتين متناهضتين أيديولوجيا واجتماعيا وذلك منذ ما قبل قيام دولة إسرائيل فى عام ١٩٤٨. ولكنه بعد ذلك التاريخ اكتسب بعدا استراتيجيا - أو تبلور فيه ذلك البعد - ليس فقط لانه أصبح أيضا صراعا عربيا إسرائيليا يدور بين الدول العربية والدولة الإسرائيلية ولكن لأن نتائجه وانعكاساته الإستراتيجية أضحت شديدة التأثير - بل والوطأة - على الأوضاع والسياسات الأمنية والاستراتيجية ليس لأطراف المباشرين وحدهم بل أيضا لقوى اقليمية ودولية هامة أخرى.

إن التركيبة الناتجة عن الجمع بين الأبعاد الاجتماعية والقومية والاستراتيجية جعلت الصراع العربى الإسرائيلى صراعا ممتدا لا يسهل حله من ناحية وأدت الى النزوع الى استخدام القوة فى ادارته سواء اتخذ ذلك الاستخدام شكل الحرب أم أشكالا أخرى لا ترقى الى مستواها. ومن هنا فإن الجزء الأكبر من تاريخ ذلك الصراع يندرج تحت عمليات ادارة الصراع وليس تحت عملية حل الصراع. كما أن عملية ادارة الصراع اشتملت كثيرا على استخدام الحرب كأداة فى التعامل معه وإن كانت التجربة قد أثبتت أن الحرب لم تستطع حل الصراع العربى الإسرائيلى على غير ما انتهت اليه خبرة صراعات أخرى.

إن البداية الحقيقية لمحاولات تسوية الصراع العربى الإسرائيلى تتمثل فى عقد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى عام ١٩٧٩. أما خلال المرحلة من ١٩٤٨ الى ١٩٧٩ فقد تواترت حروب عربية إسرائيلية رئيسية وقعت فى أعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٦٩ - ١٩٧٠، ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣. بل إن توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لم تحل دون نشوب الغزو الإسرائيلى للبنان فى يونيو ١٩٨٢. والواقع أن الفترات الفاصلة بين كل حربين من الحروب العربية الإسرائيلية لم تكن فترات سلام ولم تكن فترات حرب كذلك. فقد كانت تحمل معها بعض عناصر الأزمة التى ميزت خبرات

تلك الحروب، ومن ثم فإنها – أي تلك الفترات الفاصلة – كانت أشباه أزمات تسيدتها حالة اللاحرب – واللاسلم في العلاقة العربية الإسرائيلية. ولقد كان ذلك طبيعيا ومنطقيا قبل عام ١٩٧٩، إذ كان مجمل التفاعلات الصراعية بين أطراف تلك العلاقة سرعان ما يمهد المسرح من جديد لحرب أخرى فيما بينهم. فقد كانت تلك مرحلة التصاعد في الصراع العربي الإسرائيلي. ولكن بعد أن بدأت مرحلة انخفاض الصراع وهبوطه في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وبخاصة بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في ١٩٧٩، فقد كان المأمول نظريا أن ينتقل الصراع الى مرحلة جديدة من التسوية التي تقود الى الحل حيث تختفي علاقة الحرب وتحل محلها علاقة سلام حقيقي. لكن ذلك لم يحدث. فإسرائيل لم تقلع عن سياساتها ومخططاتها التوسعية العدوانية تجاه الفلسطينيين والعرب. وقد كان لبنان هو الميدان الذي اختارته لتنفيذ تلك السياسات في عام ١٩٨٢ فشنت حرب غزو استهدفت اخراج عناصر المقاومة الفلسطينية من آخر معقل عربي متاح لها. والى جانب حرب الغزو الإسرائيلي للبنان قامت إسرائيل بأعمال عدوانية همجية أخرى تمثلت في تدمير مفاعل الأبحاث النووي العراقي أوزايرك في ١٩٨١، وضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في ١٩٨٥، فضلا عن عمليات التصفية الجسدية لبعض أهم زعماء منظمة التحرير الفلسطينية. وبالاضافة الى ذلك لم تكن الأطراف العربية المعنية مهيأة للانضمام الى عملية التسوية التي بدأتها مصر مع إسرائيل منذ عام ١٩٧٧، وبذلك لانشغال البعض منها بالتورط في الحرب الأهلية اللبنانية أو بالتورط لاحقا في حرب العراق – إيران التي جعلت من الصراع العربي الإسرائيلي قضية من المرتبة الثانية على جدول أعمال منطقة الشرق الأوسط، أو لعدم قدرة بعضها على الانخراط في عملية التسوية بسبب توازنات داخلية حرجة، أو لرغبة آخرين في أن يكونوا آخر من يوقع اتفاقات سلام مع إسرائيل أو أن يأتي توقيعهم تاليا لتوقيع الفلسطينيين، أو لحرج التوازنات العربية – العربية وتأثيره على مواقف بعض الأطراف التي لم تكن تعارض مبدئيا التسوية السلمية لكنها خشيت من التداعيات والآثار المحتملة لتأييدها المعلن لتلك العملية في ذلك الوقت.

ورغم أن مصر كانت معنية بأن لا تكون التسوية مع إسرائيل تسوية ثنائية منفردة وعنيت بمعالجة القضية الفلسطينية في اطار كامب ديفيد الثاني الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني والمرحلة الانتقالية، وانخرطت في مفاوضات واتصالات مع إسرائيل بشأن كيفية وضع ذلك الاطار موضع التنفيذ وذلك فيما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣، إلا أن غياب الفلسطينيين عن تلك المفاوضات، بالاضافة الى التوازن الدولي القائم آنذاك – وبخاصة التوازن الأمريكي السوفيتي – والمعارضة العربية القوية لتلك العملية قد أدت كلها الى نهاية غير ناجحة لتلك المفاوضات والمناقشات. ومن ثم فإن التسوية المصرية الإسرائيلية في ١٩٧٩ لم تؤد الى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي من حيث أن قضية فلسطين، التي هي جوهر ذلك الصراع وقلبه، قد بقيت دون حل.

خلاصة القول أن التسوية المصرية الإسرائيلية قد أدت بالقطع الى غياب الحرب كبديل رئيسي في ادارة الصراع العربي الإسرائيلي. ففي غياب مصر يصبح ذلك البديل ذو فرص محدودة للغاية. بيد أن تلك التسوية لم تخلق حالة سلام في العلاقات العربية الإسرائيلية ولا حتى في العلاقات الثنائية المصرية الإسرائيلية. فالسلام ليس فقط مرادفا لغياب الحرب وإن نزع البعض الى تعريفه على ذلك النحو. بل أنه حالة تتمتع في ظلها الشعوب والدول بغياب الحرب وبعلاقات طبيعية تقوم على التفاهم والتعاون غير المفروض. ولم يكن بمقدور المعاهدة المصرية الإسرائيلية أن تخلق مثل هذه الحالة في ظل سياسة إسرائيلية متغطرسة وعدوانية تعذب الشعب الفلسطيني وتقمعه وتطرده خارج أرضه وتدمر منازله وتصادر أراضيه وتنزل به أبشع صور العقاب الجماعي اللاإنساني.

وقد استمرت حالة اللاسلم – اللاحرب في العلاقة العربية – الإسرائيلية حتى لاحت في الأفق فرصة لعملية تسوية سياسية شاملة لكل القضايا وكافة الأطراف وذلك في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. وقد تم في هذا الاطار عملية مدريد منذ أكتوبر ١٩٩١ وعلى أساس من شروط مرجعية مشجعة تتمثل في مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وبخاصة القرارات ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ و ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ و ٤٢٥ لسنة ١٩٧٨. وإذا كانت عملية مدريد قد أدت الى مزيد من الاستبعاد لبديل حرب عربية إسرائيلية كبرى في المستقبل المنظور فإنها – في المقابل – لم تؤد الى خلق حالة بديلة من سلام حقيقي بين العرب وإسرائيل. فلماذا ذلك؟ وهل نحن بصدد عودة حالة اللاسلم – اللاحرب من جديد؟ وهل يمكن احتمال هذه الحالة مجددا، والى متى؟

ثانيا: لا حرب، فلماذا؟

سبق القول بأن التسوية المصرية الإسرائيلية قد أدت الى اضعاف كبير لفرص قيام حرب عربية – إسرائيلية كبرى وإن لم تمنع استخدام العنف على نطاق أقل وأصغر من مثل هذه الحرب. تأتي الانجازات الأخرى في اتجاه تسوية عربية إسرائيلية أشمل لتزيد من فرص استمرار اللاحرب في العلاقات العربية الإسرائيلية. تتمثل تلك الانجازات في معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية الموقعة في أكتوبر ١٩٩٤ واتفاقات أوسلو (١) وأوسلو (٢) وبروتوكول الخليل التي وقعت بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ثم بين حكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. لقد أنشأت الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية واقعا جديدا شديد الاختلاف عما كان سائدا في العلاقات بين الطرفين من قبل. فقد تضمنت تلك الاتفاقات اعترافا متبادلا بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتحولت الأخيرة الى سلطة وطنية فلسطينية قائمة على أرض الواقع على جزء من أرض فلسطين

فى غزة وأجزاء من الضفة الغربية، وبذرت بذلك بذور كيان فلسطينى مستقل من المفروض أن يتحول الى دولة فلسطينية مستقلة. وأصبح قطاع مهم من النخبة فى إسرائيل يتحدث علنا عن تلك الدولة بل طور حزب العمل الإسرائيلى موقفه من المسألة بحيث أصبح يقبل علنا قيام تلك الدولة وهو ذات الموقف الذى تتبناه أصلا أحزاب اليسار الإسرائيلى. بل أن المجتمع الدولى - بما فى ذلك قوى كبرى مثل الاتحاد الأوروبى ودوله الأعضاء الرئيسية - يعلن تأييده الرسمى لحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم وحقهم فى اقامة دولتهم المستقلة. وفى الولايات المتحدة ذاتها هناك أصوات ذات ثقل خاص - مثل السيدة الأولى هيلارى كلينتون - تحدثت علنا وبوضوح عن دولة فلسطينية مستقلة. فى ظل هذا المناخ السياسى والنفسى الذى خلقته الاتفاقات العربية الإسرائيلية الرامية الى التسوية السلمية للصراع - وبخاصة تلك التى وقعت بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية - سيكون من الصعب توقع عودة بديل الحرب كخيار رئيسى فى ادارة الصراع العربى الإسرائيلى.

إن أى حرب عربية - إسرائيلية قادمة ستكون هى الأكثر تكلفة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى. يرجع ذلك الى عدم ارتفاع تكلفة منظومات التسلح بل أيضا الى الزيادة الهائلة فى القدرة التدميرية لتلك المنظومات، خاصة المتطورة منها، وبالأخص تلك التى تنتمى الى فئات أسلحة الدمار الشامل. ومن المعروف أن أطرافا مختلفة بالمنطقة تحوز تلك القدرات والمنظومات المتطورة عالية التدمير مما يشكل قيدا ذاتيا على هذه الأطراف عند وضع بديل الحرب الكبرى موضع النظر والاعتبار.

كذلك فإن القوى الاقليمية الرئيسية الهامة لا تجد مصلحة لها الآن فى خوض حرب كبرى ضد بعضها البعض. فجميعها - أو على الأقل أكثرها - يرى فى الوضع القائم بكل مشاكله واحباطاته بديلا أفضل لا ينبغى تغييره بالسعى الى مثل تلك الحرب. ينطبق ذلك، وإن يكن بدرجات متفاوتة، على الدول العربية وإسرائيل. حقا إن ثمة اختلاف جوهرى من حيث التوجه العام بين إسرائيل والدول العربية. فمن حيث تسعى هذه الأخيرة الى بناء الاستقرار الاقليمى فى منطقة الشرق الأوسط ودعمه من خلال علاقات سلام حقيقية فإن إسرائيل لا تنشغل كثيرا بمسألة الاستقرار وربما تعمل فى اتجاه مختلف أو مناقض يزعزع ذلك الاستقرار الاقليمى. ولكن ليس من المرجح أن تكون حربا عربية إسرائيلية كبرى هى أداة إسرائيل لزعزعة الاستقرار أو لإبقاء المنطقة فى حالة من الاضطراب بما يخدم المصالح الإسرائيلية. يصدق ذلك التحليل خاصة إذا كان فى الجعبة عدد من الأدوات الأخرى البديلة الأقل تكلفة من الحرب التى تستطيع إسرائيل توظيفها فى اطار سياستها تلك.

ومن ناحية أخرى، وفى ظل اختلاف الأولويات فيما بين الدول العربية فى مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية والتى لاتزال قائمة، فإن من غير المرجح أن تلتقى ارادات الدول العربية على اللجوء الى بديل الحرب كحل للصراع العربى الإسرائيلى.

إن انتهاء الحرب الباردة والتحولات العميقة الحاصلة فى بنية النظام العالمى وعلاقات القوة فيها والدور المتعاظم للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ورغبة واشنطن فى خلق حالة من علاقات الاستقرار فى المنطقة هى عوامل دولية تعزز فرص اللاحرب فى العلاقة العربية - الإسرائيلية فى الوقت الحاضر وفى المستقبل المنظور.

كذلك فإن خبرة الحرب فى الصراع العربى الإسرائيلى يفترض أن تكون قد خلقت احساسا متبادلا لدى كل من إسرائيل والعرب بأن الحرب ليست هى الخيار الذى يمكن أن يحسم الصراع بينهما لصالح أى منهما. فقد جربت إسرائيل بديل الحرب أكثر من مرة وانتصرت عسكريا أحيانا (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٨٢) ولكنها عانت معاناة شديدة فى بعض تلك الحروب (حرب الاستنزاف ١٩٦٩ - ١٩٧٠) وهزمت عسكريا خلال الأسبوع الأول من حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث حققت مصر انجازا عسكريا باهرا بكافة المقاييس آنذاك. وحتى حرب غزوها للبنان فى ١٩٨٢ والتى وصلت فيها الى حد احتلال بيروت قد انتهت بالتراجع والانسحاب وعدم تحقيق أهدافها كاملة فضلا عن تكبدها لأفدح الخسائر فى الجنوب اللبنانى. كما ثبت أن النصر العسكرى فى ١٩٥٦ قد تحول الى هزيمة سياسية كبرى. ومن ناحية أخرى فإن انتصار ١٩٦٧ العسكرى لم يتحول الى نصر سياسى بل أنه فجر طاقة وارادة المقاومة والرفض التى بلغت ذروتها فى حرب الاستنزاف. ويفترض أنه قد ثبت لإسرائيل أن بمقدور العرب امتصاص وتحمل عدة حروب دون هزيمة. يساعدهم فى ذلك أنهم اصحاب هذه المنطقة الاصليين وانهم أمة ذات حضارة لا يمكن الحاق الهزيمة السياسية النهائية او التامة بهم بسهولة . كما ان الاختلالات الهيكلية سواء من حيث اعتبارات الحجم الجغرافى والعمق الاستراتيجى والحجم السكانى والقدرة والموارد البشرية والتى تلعب لصالح العرب فى المدى الزمنى الطويل هى كلها عوامل من شأنها ان تعلى من قدرة العرب على احتمال بديل الحرب ونتائجها حتى لو ترتب عليها احيانا هزيمة عسكرية اما بالنسبة لإسرائيل فإنها لا تستطيع احتمال هزيمة عسكرية حاسمة فى حرب كبرى واحدة ضد العرب هذا الادراك المتبادل بأن الحرب الكبرى ليست هى اداة حسم الصراع العربى الاسرائيلى يغذى الاتجاه الى قبول بديل اللا حرب فى العلاقة بين اطراف ذلك الصراع .

على ان غياب الحرب الكبرى لا يعنى غياب صور اخرى من صور استخدام العنف فى ادارة الصراع العربى الاسرائيلى بما فى ذلك حروب محدودة جزئية أو ثنائية قد تقع بين دولة عربية واحدة واسرائيل أو بالاحرى قد تخطط لها

اسرائيل لكسب نقاط او لممارسة الاجبار على تلك الدولة . كذلك فانه ينبغى الاحتراز إذ ان التحليل السابق لضعف فرص حرب عربية اسرائيلية كبرى يجب ان يؤدى الى استبعاد قيام مثل تلك الحرب بسبب خطأ او خطيئة كبرى او فى اطار تطورات مستقبلية فى بنية المجتمع الاسرائيلى قد يصعب قراءتها حاليا . فالمخطط الاستراتيجى يجب ان يقيم تخطيطه دائما على سيناريو الحالة الأسوأ التى قد تضمن نشوب مثل تلك الحرب .

ثالثا : لا سلم ؟

سبق القول بان ثمة انجازات هامة قد تحققت علي طريق التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى . ومع ذلك لا يمكن الاطمئنان الى القول بان ثمة علاقة سلام قامت او تقوم او تتشكل بين اطراف ذلك الصراع . فرغم كافة الجهود المبذولة تواجه عملية التسوية لحظة تحول ومأزقا حرجا . فالحكومة الاسرائيلية الحالية لا تريد الالتزام بتنفيذ تعهداتها المنصوص عليها فى اتفاقات اوسلو وبروتوكول الخليل . وهى تتنصل من عمليات اعادة انتشار قواتها فى الضفة والمقررة بموجب تلك الاتفاقات ، وتواصل نشاطها الاستيطانى المحموم وبخاصة فى القدس الشرقية و تصادر اراضى الفلسطينيين وتقيم عليها مساكن ومستوطنات لليهود ، وهى تساعد المستوطنين اليهود والعنصريين وتتحالف معهم وتمدهم بالمال والسلاح ، وتشجع اعتداءهم على الفلسطينيين اصحاب الارض ، وتضرب المتظاهرين الفلسطينيين - بما فيهم وزراء واعضاء المجلس التشريعى الفلسطينى بقسوة واهانة بالغين ، وترفض ما سمى المبادرة الامريكية رغم هزالها وضعف وعدم استجابتها للمطالب الفلسطينية المشروعة او للتعهدات الواردة فى الاتفاقات الموقعة بين الطرفين ، وتتحدي فى صلف وغرور الادارة الامريكية وتهدد بحرق واشنطن على من فيها وتستعدى الكونجرس ذا الاغلبية الجمهورية على الادارة الديمقراطية وتعبئ انصارها من قوى اللوبى والضغط الصهيونية وتوظفهم لخدمة اغراض مخططاتها الدنيئة وتفعل كل ما من شانه تدمير عملية السلام ودفنها بوقاحة وصلف غير مسبوقين .

وفى ذات الوقت فإن الاحزاب الصغيرة والقوى الدينية واليمنية المتطرفة فى اسرائيل تزداد قوة ونفوذا على حساب الحزبين الكبيرين العمل والليكود ، وهى قوى ترفض اصلا مفهوم السلام وعملية التسوية وتعمل على مواراتها التراب، يحدث ذلك فى الوقت الذى لاتزال قوى السلام واحزاب اليسار بل وحزب العمل يعانون من حالة من الضعف لا تمكنهم من خلق اللحمة مع القوى الشعبية المؤيدة مبدئيا للسلام خاصة وأن هذه الاخيرة تتلقى خطابا ايديولوجيا ديماجوجيا من رئيس الحكومة الاسرائيلية مفاده انه بمكنته تحقيق الامن والسلام معا للمواطن الاسرائيلى ودون دفع أى ثمن مقابل .

إن المجتمع الاسرائيلى يعانى الآن من حالة انقسام خطيرة بشان مستقبل عملية التسوية . وقد فشل قادة اسرائيل فى التوصل الى اجماع أو وفاق وطنى حول ضرورة السلام لاسرائيل والمنطقة. وثمة تصوران يتنازعان المجتمع الاسرائيلى فى هذا الشأن . تصور يقول إن السلام فى مصلحة اسرائيل وانه لابد من السماح بقيام دولة مستقلة "منزوعة السلاح" للفلسطينيين وإن ذلك من شانه ان يؤدى الى فصل الفلسطينيين عن الاسرائيليين ومن ثم منع الاحتكاك الصراعى أو العنيف وتحقيق الامن والسلام للطرفين. وهذه هى وجهة نظر حزب العمل. اما التصور الآخر فيقول بان الضفة هى ارض اسرائيلية وان من حق الفلسطينيين ان يعيشوا فيها ولكن تحت سيادة الدولة الاسرائيلية وإن تمتعوا بادارة ذاتية لشئون حياتهم اليومية. ومن ثم فإن دولة فلسطينية مستقلة هى امر مرفوض كما ان انسحابا اسرائيليا كاملا من الضفة هو كذلك امر مرفوض. يقوم هذا التصور البديل على أن امن اسرائيل يجب دائما ان يسمو على السلام ويسبقه ، وعلى ان امن اسرائيل هو امن مطلق لا يقبل المساومة أو الحلول الوسط او النسبية وانه يجب ان يتحقق كأمن مطلق ولا حساب وجود ولا أمن مطلق للفلسطينيين والعرب . ان السلام الذى يفهمه اصحاب هذا التصور هو فقط سلام الردع والقوة وليس سلام الحقوق المشروعة والمصالح المتبادلة او المشتركة .

إن النزاع هو بين تصورين إحداهما يدعو الى شرق اوسط جديد تكون فيه اسرائيل مقبولة ومندمجة فى النسيج الاجتماعى - الاقتصادى - والامنى للمنطقة ، والآخر يرفض فكرة الشرق اوسطية ويدعو الى استمرار انتماء اسرائيل الى الحضارة الغربية وعيشها فى هذه المنطقة كامتداد لتلك الحضارة دون اندماج فى "بحر التخلف" الذى تسبح فيه بلاد المنطقة .انه تصور عنصرى استبعادى يقوم على استبعاد الآخرين . والمشكلة المضاعفة هنا فى هذا الصدد هى ان التصور الاول القائم على دولة فلسطينية مستقلة فى اطار بنية جديدة للشرق الاوسط هو فى حالة ضعف مستمر بعد صعود نتنياهو الى الحكم واسرائيل وبعد سقوط بيريز من زعامة حزب العمل فإذا كان حزب العمل لا يزال يؤيد خيار الدولة الفلسطينية فإنه ينحو الآن الى رفض فكرة الشرق اوسطية كما انه يلتقى مع الائتلاف المتطرف الحاكم فى شأن قضايا القدس والمستوطنات والمياه والمسألة النووية .

وفى المقابل فإن الطرف العربى غير قادر على فرض تصوره المنطقى والطبيعى والمشروع للسلام، وذلك رغم ما يحظى به ذلك التصور من تأييد عام وقوى على مستوى المجتمع الدولى . يقوم التصور العربى على انسحاب اسرائيل من كافة الاراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ارض الضفة وغزة وقيام علاقات سلام طبيعية بين كافة اطراف الصراع العربى الاسرائيلى . وربما امكن نسبة العجز العربى عن فرض اختياره للسلام الى ان الطرف العربى المنخرط مباشرة فى المفاوضات الرامية الى تحقيق ذلك التصور هو

الطرف الفلسطيني، وهو بمعايير القوة المادية اضعف كثيرا فى اللحظة الراهنة عن ان يفرض السلام كاختيار استراتيجي متبادل ، ولكنه قد يكون مستقبلا وبمعايير القوة غير المنظورة ، أقدر كثيرا على طرح وفرض ذلك الاختيار على الاطراف الاخرى وبطريقة تجعله اختيارا ممكن التطبيق. كذلك فإن توقف المفاوضات على المسارين السورى واللبنانى منذ حوالى العامين ونصف العام وغياب التنسيق العربى العام بين الاطراف العربية المعنية والمنخرطة فى مفاوضات التسوية، فضلا عن الخلل الظاهر فى التوازن العسكرى لصالح اسرائيل فى المرحلة الراهنة ، قد ساهمت جميعها فى اضعاف فرص التوصل الى سلام حقيقى.

إن اسرائيل لا تريد ان تغير جلدها وتنتقل الى دولة عادية طبيعية تحيا مع الدول الاخرى بالمنطقة فى علاقات طبيعية متكافئة وعادية انها تريد الاستمرار فى التمتع بالوضع الخاص الذى تتصور قيادتها الحالية أنه يعطيها تميزا وسموا على من عداها بالمنطقة وهو السمو الذى لاتزال تتصور انه مرغوب ومسنود دوليا وبخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية .

إن اسرائيل تريد ان تجمع فى يديها كل مصادر القوة من قدرة عسكرية تقليدية وغير تقليدية وتفوق كاسح على العرب فى هذا المجال ، واراض واسعة محتلة، ومياه العرب التى تعيش عليها بظلم ، والتفوق الاقتصادى والتكنولوجي، وفى نفس الوقت علاقات سلام هى اقرب الى مفهوم الاستسلام والخضوع لرغبات واهواء ونزوات حكام اسرائيل المنحرفة، وتلك توليفة مستحيلة ولا يمكن لدولة واحدة مهما أوتيت من اسباب القوة المادية ان تجمعها فى ايديها فى ذات الوقت . تلك هى المعضلة الحقيقية التى تواجه عملية السلام الآن.

إن العرب يريدون السلام ويعتبرونه بوابه الامن . سلام للجميع يقود الى أمن للجميع . ولا بأس لديهم ايضا من تزامن السعى لتحقيق كل من السلام والامن . أما الاسرائيليون فهم يريدون امنا اسرائيليا مطلقا ولا يعنيهم أمن العرب فى شئ . وهم يؤمنون انه بدون ذلك فلن يتحقق سلام. والحق انه مع مثل هذا التصور الشاذ فلا مكان لسلام ولا لأمن ليس فقط للعرب بل ولاسرائيل كذلك .

جزء من هذه المعضلة يتمثل فى ان الولايات المتحدة غير قادرة على القيام بمسئوليات رعاية العملية التي اطلقتها فى مدريد ١٩٩١. واسرائيل تلعب على التوازنات الداخلية الدقيقة والحرجة فى الولايات المتحدة وتتلاعب بها. ومن ثم ورغم تأييدها لاسس ومرجعية عملية مدريد التى صاغتها بنفسها قد اصبحت فى وضع العاجز عن اخراج عملية التسوية من أزمتها الحالية .

وفى النهاية فإن حرج المأزق الذى تواجهه العملية السلمية يتضاعف اذا علمنا اننا مقبلون على عملية انتخابات لدى طرفين رئيسيين من اطراف عملية السلام هما الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل . ففى نوفمبر القادم تعقد الانتخابات النصفية للكونجرس الامريكى. وخلال عام ١٩٩٩ تبدأ الحملات الانتخابية للانتخابات العامة للرئيس والكونجرس فى الولايات المتحدة ولرئيس الوزراء والكنيست فى اسرائيل. والإنتخابات العامة فى الدولتين من المقرر لها ان تنعقد فى نوفمبر من عام ٢٠٠٠. ويعنى ذلك ضمن ما يعنى ان انعكاسات تلك الانتخابات والانشغال بحملاتها وادارتها سيخصم من الجهد والوقت والموارد والتركيز الذى يتطلبه العمل على ايصال عملية السلام الى نهاية ناجحة .

رابعا: هل يمكن رد الاعتبار لحالة اللاسلم واللاحرب ؟ :

هل يمكن احتمال حالة اللاسلم واللاحرب بعد أن دخلت اطراف الصراع المعنية عملية تسوية لم تكتمل وأغلب الظن انها سوف تفضى الى حالة من اللاسلم ؟ ان صعوبة الموقف تتمثل فى ان اطرافا - أو أطرفا بالاحرى - ستجد نفسها فى منتصف المسافة أو فى ربعها أو ثلثها الموصلة الى هدف السلم ، ولكنها نفسها لن تكون قادرة على العودة الى خيار الحرب. ذلك هو حرج الموقف . فهل سيكون بمقدور الاطراف العربية - وبخاصة الطرف الفلسطيني التعايش مع ذلك الوضع الصعب واحتماله؟ هل بمقدورنا ان نرد الاعتبار لخيار اللاسلم - اللاحرب ، على الاقل خلال زمن منظور يمتد حتى عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١؟ هذا هو السؤال المحورى فى هذا المقال .

قد لا تكون ثمة صعوبة كبيرة في تعايش كل من سوريا ولبنان ومصر مع بديلاً للاحرب واللاسلم.

فسوريا ولبنان لم تدخلا بعد إلى عمق عملية التسوية ولم ترتبطا باتفاقات تعاقدية مع إسرائيل، ومن ثم لم تدخل أى منهما دوامة التنفيذ الناقص لتلك الإتفاقات وإستمرت فى مأمن من المأزق الحرج الذى كان يمكن أن يؤدى اليه ذلك التنفيذ المنقوص والمشوه للاتفاقيات وما فيها من تعهدات أمنية وسياسية دقيقة.

كما أن التطور الإقتصادى والسياسى داخل سوريا، ومنذ النصف الثانى من الثمانينيات، يتجه إلى تعزيز الشرعية السياسية للنظام السورى فمعدلات النمو الإقتصادى إرتفعت ووصلت إلى مستويات معقولة. والأزمة الإقتصادية الخانقة التى عانتها سوريا فى النصف الأول من الثمانينيات لم تعد قائمة الآن، وثمة عمليات تغيير فى بعض المناصب الكبرى وبالمؤسسات الأمنية والعسكرية والرئاسية، وفى الهياكل الاقليمية لحزب البعث الحاكم أسهمت فى خلق مناخ أفضل لعلاقات القوى داخل النظام وبالاضافة، فقد نجح النظام السورى فى خلق علاقة مصالح متبادلة فيما بين النخبة العسكرية العلوية من ناحية ورجال الأعمال السنيين من ناحية أخرى كما زادت فرص تولى ضباط سنية لمواقع عملياتية قيادية الأمر الذى زاد من درجة الانسجام والتلاحم السياسى بين عناصر النظام السياسى السورى.

وفى الوقت الذى تحرص فيه سوريا على الإحتفاظ بعلاقات جيدة مع الإتحاد الأوروبى وقوى دولية أخرى مثل الصين واليابان، فإنها تحرص أيضا على عدم الصدام مع الولايات

المتحدة والغرب، وتستعيد ببطء وبالتدريج بعض جوانب العلاقة الاستراتيجية مع روسيا الاتحادية.

ولقد أثبتت السياسة السورية قدرة على الاحتفاظ بشبكة علاقات اقليمية جيدة - أو حتى وثيقة - مع كل من مصر والسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، بل ودول المغرب العربي والسودان، وربما العراق بقدر. ورغم توتر العلاقة مع تركيا وتوترها المكتوم مع الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، فإن بمقدور سوريا الاعتماد على شبكة علاقاتها الإقليمية والدولية في احتمال حالة اللاسلم - اللاحرب وفي مقاومة الطروحات الإسرائيلية أو الدولية التي لا تتفق مع منطلقات سياستها ومصالحها. وليس أدل على ذلك من القدرة على مقاومة اقتراح الانسحاب الإسرائيلي المنفرد مقابل شروط وترتيبات إعتبرتها سوريا ولبنان غير مقبولة. وأخيراً، وليس أخراً، فإن قدرة الردع السورية تساعد سوريا كثيرا على إحتمال تكاليف حالة اللاحرب - واللاسلم بل وربما احتمال تكاليف ضربة أو معركة محدودة قد تشاء إسرائيل توجيهها إلى سوريا خلال الفترة القادمة.

وفي لبنان يسهل رصد تعافي الدولة اللبنانية وانتشار سيادتها وسيطرتها على كثير من أقاليم الدولة اللبنانية ونمو قدرة جيشها على السيطرة الأمنية، وإستمرار - بل وتعزز - صيغة التوازن الداخلي الجديدة الى أنشأتها إتفاقية الطائف. ومن ناحية ثانية، فإن العلاقة الوثيقة للبنان مع كل من سوريا والسعودية ومصر والولايات المتحدة وفرنسا يعزز فرص الدولة اللبنانية في احتمال تكاليف حالة اللاسلم - اللاحرب. والأهم من ذلك فإن استمرار وتنامي قدرة المقاومة الوطنية اللبنانية المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودي في الجنوب اللبناني - وهي المقاومة التي كبدت العدو الإسرائيلي أعلى الخسائر في مسار الصراع العربي الإسرائيلي - لهي الضمان الأقوى لرفع مقدرة لبنان على التعايش مع تلك الحالة.

أما مصر، فإنها قد استطاعت أن تطور علاقة تعايش براجماتية مع إسرائيل، علاقة قادرة على تجنب الأزمات أو إحتواء هذه الأخيرة حال حدوثها. بحيث تحتفظ بالحد الأدنى من علاقة السلم مع إسرائيل كما تتطلبه معاهدة السلام. لقد عاشت العلاقات المصرية الإسرائيلية مرحلة صعبة استطاعت فيها أن ترسي أسس سلام رسميا بين الدولتين، وأن تتجاوز مشكلات صعبة وأزمات معقدة ترتبت على السلوك الاستراتيجي والسياسي الإسرائيلي العدواني تجاه أطراف عربية أخرى. وليس من المستحيل أن تتمكن تلك العلاقات، في ضوء ما أكتسبته من خبرة التعايش والتوفيق على مدى السنوات العشرين الأخيرة، من أحتمال تكاليف حالة اللاحرب - اللاسلم في العلاقات العربية الإسرائيلية.

يمكن أن يساعد مصر في ذلك نمو قوتها الاقتصادية في ظل نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، وبدء الانفتاح على عمليات تطوير تكنولوجي في مجالات ذات أهمية، والاحتفاظ بقدرة عسكرية دفاعية متطورة تخدم الاستقرار والأمن في المنطقة، وتتمتع السياسة الخارجية بدرجة عالية من الوفاق الوطني حول أهدافها ومصالحها يكفل لها الاحترام داخلياً واقليمياً ودولياً، خاصة وأنها سياسة تتسم بالاعتدال والمرونة والعقلانية، ودور إقليمي مركزي يزداد ترسخاً وقبولاً لدى القوى العربية وربما الدولية، فضلا عن الاحتفاظ بعلاقة استراتيجية وثيقة مع الولايات المتحدة وعلاقات قوية مع الاتحاد الأوروبي، وعلاقات جيدة مع القوى الدولية الأخرى مثل اليابان والصين وروسيا والهند والأرجنتين ودول أخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

أما الأردن فقد يكون حلقة ضعيفة في شبكة العلاقات الأقليمية في حالة اللاحرب واللاسلم خلال السنوات القليلة القادمة. ومرد ذلك يعود إلى الضغوط المتعارضة التي يمكن أن يتلقاها الأردن في تلك الحالة. مصدر تلك الضغوط المتعارضة قد يكون البنية الديموجرافية والسياسية والداخلية الخاصة للأردن والوضع الصعب نسبياً بين قوى اقليمية أكبر، وذات أهداف متعارضة قد تجد في الحلقة أو الحلقات الأضعف في شبكة العلاقات الاقليمية منفذاً لمباشرة الصراع، أو قد تنتقل آثار ذلك التعارض في الأهداف والتناقض في المصالح والتحركات إلى تلك الحلقات الأضعف. فماذا يحدث مثلا لو انفجرت الأوضاع في الضفة الغربية وغزة إستخدم الفلسطينيون والإسرائيليون العنف المنظم أو غير المنظم بمعدلات عالية ومتكررة، والتهبت الأرض الفلسطينية المحتلة بتيار من العنف الشامل، ماذا يحدث في الأردن أو له. إن من المتصور أن يكون ذلك موقفاً حرجاً وصعباً للأردن. لكن يخفف من ذلك الاحتمال على أية حال الخبرة التي طورها الأردن أو اكتسبها خلال خمسين عاما على الأقل في التعامل مع مثل هذه الضغوط الداخلية أوالاقليمية المتعارضة والافلات من آثارها السلبية أو العنيفة. وهنا تبرز قدرة عالية للغاية على المناورة السياسية للأردن وقيادته السياسية. كذلك فإن الوضع الخاص للعلاقة الإسرائيلية الأردنية وبخاصة بعد معاهدة السلام، وكذلك الوضع الخاص للعلاقة الفلسطينية الأردنية التي يكتنفها التفاهم والحساسية في ذات الوقت، ربما يؤدي كل ذلك إلى تخفيف آثار وترتيبات حالة اللاسلم - اللاحرب على الأردن. كذلك فإن العلاقة الخاصة للأردن مع الولايات المتحدة والغرب يمكن أن يساعد على مقدرة الأردن على عبور تلك الحالة بسلام أو بأقل الخسائر الممكنة.

خامساً: فلسطين وحالة اللاحرب - اللاسلم: هل يمكن النضال بوسائل أخرى:

رغم أن فلسطين وقضيتها هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي وقلبه، فإنها قد ظلت - إلى حد ما - خارج حسابات المعارك العربية - الإسرائيلية. فالحروب كانت دائما تصب في خانات المكسب أو الخسارة بالنسبة للشعب الفلسطيني ولتنظيماته النضالية أو القيادية. ولكن الشعب الفلسطيني لم يكن طرفاً فاعلاً في تلك الحروب بالمعنى الدقيق، وهذا هو المقصود بالقول بأن فلسطين لم تكن داخل حسابات الفعل في حالة الحرب بين العرب وإسرائيل - ولقد عاش الشعب الفلسطيني مرحلة حالكة من تاريخه المعاصر في ظل

حالة الحرب العربية - الإسرائيلية. وكاد البعض يتوهم ضياع قضية ذلك الشعب وهويته الوطنية. غير أنه فاجأ الجميع - الواقعيين والواهمين معا - بعودة بروز هويته الوطنية، وبارتفاع قضية الوطنية إلى مرتبة عالية في سلم الاولويات الاقليمية بل والدولية. حدث ذلك رغم توالي حالة الحرب وحالة اللاحرب - اللاسلم على العلاقات العربية الإسرائيلية.

ثم انخرط الشعب الفلسطيني في عملية التسوية التي دشنتها السياسة الأمريكية منذ مدريد ١٩٩١. ووقع طرفاً على بعض الاتفاقيات مع إسرائيل وتحقق انجاز على طريق النضال الوطني الفلسطيني لا ينكره إلا مكابر. غير أن ذلك الانجاز اضحى يبدو كما لو كان في مهب الريح، بسبب سياسات إسرائيل التي سبق التفصيل في ايضاحها. وبدأ كما لو كانت الانجازات التي تحققت على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي قابلة للتراجع أو الارتداد والانتكاس. ومن شأن ذلك إن حدث أن يخلق وضعاً بالغ الحرج للسلطة الوطنية بخاصة التي قد يصعب عليها أن تكون طرفاً في علاقة حرب نظامية صريحة لعوامل كثيرة، أهمها ضعف احتمالات حرب عربية - إسرائيلية كبرى وافتقادها هي ذاتها إلى قدرات ومقومات خوض حرب نظامية. وقد كان كل مسعى السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني منصرفاً إلى إقامة علاقة سلام حقيقية تجسد الحقوق الوطنية المشروعة لذلك الشعب بما في ذلك إقامة دولته المستقلة على جزء من أرضه التاريخية - هي الأرض المحتلة في الضفة وغزة. غير أن البادي الآن هو تقلص احتمالات تحقق حالة السلم تلك. فهل يستطيع الطرف الفلسطيني أن يتحمل قواعد اللعبة الجديدة القائمة على حالة لاسلم - لاحرب، إن فلسطين هي أهم الحلقات، ولكنها أيضا هي أضعفها وأخطرها، في بنية العلاقات الاقليمية في الشرق الأوسط. ومن شأن حالة اللاسلم - اللاحرب أن تنشيء وضعا حرجاً للسلطة الوطنية الفلسطينية، ليس فقط في علاقتها بجماعات المعارضة المنظمة الفلسطينية بل وأيضا في علاقتها بالشعب الفلسطيني. إذ كيف يمكنها السيطرة على مشاعر الغضب التي قد تؤدي إلى انفجار العنف وبخاصة في ظل مشكلات اقتصادية حادة مزمنة طويلة الأمد يعيشها الشعب الفلسطيني على مدى الأعوام القليلة الماضية؟ وكيف يمكن الحيلولة دون وصول الشعب الفلسطيني إلى حالة تمزق ناتجة عن التعارض بين الطموحات والأماني والحقوق والتطلعات الوطنية المشروعة في الاستقلال السياسي وتقرير المصير، وبناء الدولة الفلسطينية، وثمار التنمية من ناحية، وبين القهر اللا إنساني غير المسبوق من جانب السلطة الإسرائيلية التي تحتل أرضه، وكذلك اعتبارات الأمن التي يفرضها وجود السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء محدود من الأرض المحررة؟

على أن التعايش الفلسطيني مع حالة اللاسلم - اللاحرب ليس أمراً مستحيلاً، بل قد يمكن التفكير فيما هو يتجاوز التعايش ورد الفعل إلى القدرة على الفعل المؤثر الذي قد يسهم في دفع الأحداث من هذه الحالة إلى حالة وعملية استكمال بناء السلام. هل يمكن مواصلة النضال الفلسطيني بوسائل أخرى غير الاستخدام غيرالمنظم للعنف؟ بالطبع نعم. إن عودة الانتفاضة الوطنية الباسلة هو إحدى أهم الأوراق في يد اللاعب الفلسطيني، لكي يفرض العودة إلى مسار العملية السلمية. على أن التحدي الذي يجب مجابهته في هذه الحالة هو كيف يتم العمل على أن لا تتحول أعمال الانتفاضة، أو تمتد إلى أنفجار للنعف خارج حدود الأرض الفلسطينية المحتلة بما قد يضر بفرض الكفاح الفلسطيني وبفرض استعادة عملية السلام معاً.

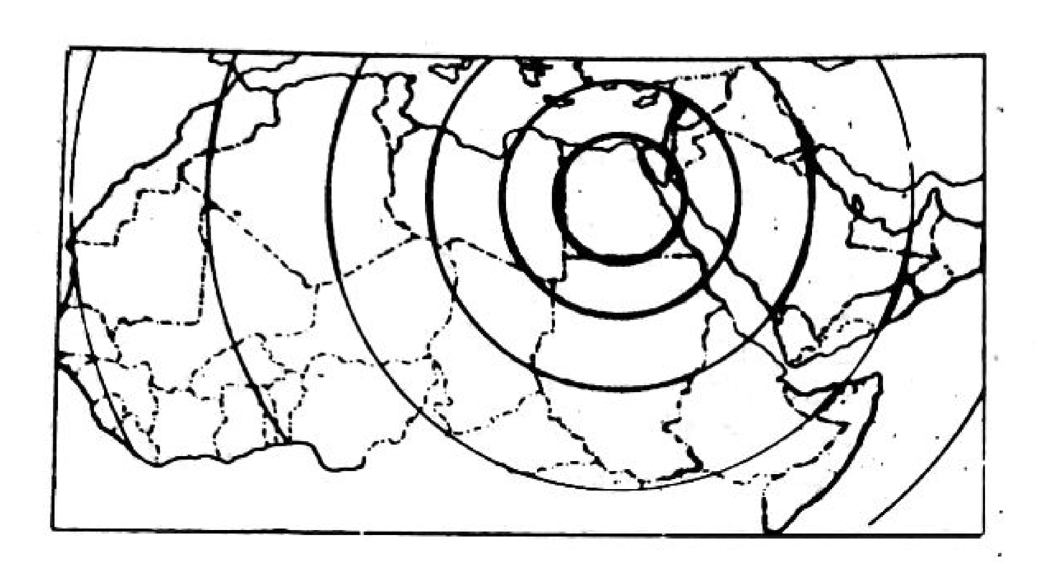
وبالاضافة إلى ذلك، فإن مواصلة العمل التمهيدي من أجل إعلان قيام الدولة الفلسطينية في مايو ١٩٩٩ - أي بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ اتفاق أوسلو - وضمان أكبر وأوسع تأييد اقليمي ودولي لقيام تلك الدولة الفلسطينية المستقلة، لهو أحد أكثر أساليب النضال تأثيراً وفعالية. وعلى السلطة الوطنية الفلسطينية أن تواصل السعي الدؤوب - وفق تخطيط محكم - لتحقيق ذلك الهدف المعلن بعد أقل من عام من الآن، وهو الأمر الذي سوف يخلق واقعاً سياسياً جديداً من شأنه أن يغير من المفاهيم والمواقف، وربما الوقائع الخاصة بالعلاقة الإسرائيلية العربية.

وفي هذا الاطار يمكن أن تكتمل دعائم النضال الفلسطيني بالمقاومة أو العصيان المدني ، ومقاطعة إسرائيل - على ما في ذلك من مشقة بالغة - اقتصاديا وحياتيا وسياسيا وأمنيا، وفي كافة المجالات الأخرى بحيث تكون تلك رسالة ذات أثر ليس فقط للشعب الإسرائيلي، بل وأيضاً للمجتمع الدولي وحتى يتم الاختيار بين حالة السلم أو حالة اللاسلم واللاحرب على أساس واقعي وسليم.

على أن النضال الوطني الفلسطيني ينبغي أن يدعم باجراءات وتحركات فعلية عربية. ويمكن اخضاع مقترحات معينة لفحص ومراجعة دقيقة من قبيل تقديم دعم اقتصادي عربي هام يتقرر كنسبة من الناتج القومي أو من الانفاق العام، بالاضافة إلى إحكام المقاطعة الاقتصادية من جديد على إسرائيل إلى مراجعة سياساتها، ومواقفها. فمن شأن ذلك نقل رسالة إلى إسرائيل والعالم بأن العرب وإن ارادوا السلام، فإنهم ليسوا على استعداد لقبول "سلام إسرائيلي" أو "سلام بأي ثمن".

وفي النهاية يجب التأكيد على ضرورة عدم تسرب روح اليأس إلى الفلسطينيين أو العرب. فهم أصحاب هذه الأرض الحقيقيون وهم يزدادون وعياً وإدراكاً لحقائق الأمور، ويتعلمون باطراد اصول إدارة الصراع، ويحققون تقدماً اقتصادياً وأن كان غير محسوس، ويملكون البشر والجغرافيا والتاريخ والموارد. ولم يكن السلام وحدة أو القوة العسكرية وحدها أداة حسم لأي صراع معقد كالصراع العربي الإسرائيلي. التوازنات القائمة قد تتغير. فإما القبول بدولتين مستقلتين متجاورتين متعاونتين (فلسطين وإسرائيل)، وإما القبول بدولة ديمقراطية واحدة لليهود والعرب على أرض فلسطين، أو سيكون البديل هو حالة من اللاحرب - واللاسلم التي سيكون بمقدور الأطراف المعنية احتمالها أو التعايش معها، وربما عبورها إلى حالة جديدة مختلفة قد لا تكون هي الافضل للمتعجرفين، ولا تكون هي الأسوأ بالضرورة للمظلومين

٥ اسرائيل والعرب : الفجوة الديمقراطية الكبرى



د . وحيد عبدالمجيد

بالكاد ، وبعد خمسين عاما على تأسيس اسرائيل وفى هذه المناسبة تحديداً ، اكتشف قليل من المثقفين العرب أهمية الديمقراطية فى مسار الصراع العربى – الاسرائيلى .

وكان أكثرهم وضوحا الاستاذ محمود أمين العالم الذى تحدث عن أن الديمقراطية هى قنبلة العرب الذرية المفتقدة حتى الآن (الأهالى – ١٣ مايو ١٩٩٨).

غير أن هذا "الاكتشاف "مازال غائبا عن معظم المثقفين والسياسيين ، وعن نظم الحكم العربية التى يحول طابعها – على اختلافه – دون ادراك أهمية الديمقراطية وأثرها فى ما آل اليه الصراع من تفوق دولة صغيرة على عدة دول تفوقها مساحة وسكانا وإمكانات .

والأخطر من عدم الادراك ، هنا ، هو الميل الى مقاومته، والى تقليل أهمية الديمقراطية أو حتى نفيها .ويرتبط ذلك ، فى بعض الأحيان ، بميل الى التعمية من خلال انكار ديمقراطية اسرائيل امتداداً لعقلية لاتتصور وجود أى محاسن لدى العدو .والذريعة الشائعة ، فى هذا الانكار، والمتكررة هى أن اسرائيل ليست ديمقراطية لأنها اغتصبت وانتهكت حقوق الشعب الفلسطينى ، أو لأنها كيان استيطانى استعمارى .

ويعرف القائلون بذلك أن الدول الاستعمارية الكبرى فى التاريخ الحديث كانت هى نفسها الدول الاكثر ديمقراطية ، باستثناء الولايات المتحدة التى يدرجها بعضهم فى عداد الاستعماريين ايضا .وهم يعلمون أن بريطانيا التى لم تكن الشمس تغيب عن مستعمراتها كانت من اكثر الدول ديمقراطية ، ومازالت .

فليس هناك تعارض بين أن تكون اسرائيل دولة استعمارية استيطانية عدوانية ، وبين أن تكون ديمقراطية .واكثر من ذلك ، وأهم ، كان نجاح اسرائيل فى ممارساتها الاستعمارية الاستيطانية وسياساتها العدوانية ، ومازال ، راجعا الى كونها ديمقراطية .ولاينبغى أن نخجل من الاعتراف بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة فى المنطقة .فما يدفع الى الخجل فعلا هو أن دولا عربية عريقة لم تصبح ديمقراطية بعد .

فلا يحتاج القول بأن اسرائيل ديمقراطية الى دليل .ومع ذلك ، فليكن .ولنضرب مثلا بمشكلة نتحدث عنها يوميا تقريبا فى مصر ، وهى الطعون فى الانتخابات النيابية والتى اقرتها محكمة النقض ، ويرفض مجلس الشعب الاعتراف بها .فى انتخابات الكنيست الثانية عشرة فى العام ١٩٨٨ ، تم الغاء النتائج للمرة الاولى فى تاريخ اسرائيل فى لجنتين من لجان الاقتراع فى بنى باراك ورامات جان ، بسبب الكشف عن وجود أسماء عدد من الموتى والمسافرين فى جداول الناخبين . والمهم أن هذا العدد لم يكن يتجاوز بضع عشرات .

وليس هذا مثيرا للاستغراب فى انتخابات تعتبر واحدة من اكثر العمليات الانتخابية حرية ونزاهة وتمثيلا للتيارات المختلفة فى العالم .وما الانتخابات الا مشهدا واحدا من مشاهد الممارسة الديمقراطية التى أتاحت لشتات جاء من شتى بقاع الارض تفوقا على دول راسخة فى المنطقة يضم بعضها شعوبا ذات حضارة قديمة .

ان مناقشة ما اذا كانت اسرائيل ديمقراطية هى تضييع للوقت ، فضلا عن أنها تدل على اننا لا نعرف عم نتحدث .ما تجدر مناقشته هو السؤال التالى :هل اثرت الديمقراطية فى مسار الصراع العربى - الاسرائيلى، وهل جعل النظام الديمقراطى ادارة اسرائيل لهذا الصراع اكثر كفاءة من العرب الذين افتقدوا الديمقراطية ؟

ولغرض هذه المناقشة ، نحتاج الى التفكير فى عدد من النقاط أهمها ثلاث :

*التمييز بين كفاءة ادارة صراع طويل المدى ، وبين الاداء فى معركة عسكرية أو فى ادارة ازمة سياسية محددة .

*التغير الذى حدث فى بعض النظم العربية ، وخصوصا فى مصر ، على مدى خمسين عاما .ويثار ، هنا ، سؤالان : ألم يكن نظام الحكم فى بعض الدول العربية ديمقراطيا خلال الجولة العسكرية الاولى فى العام ١٩٤٨ ؟ وهل حدث تغير فى النظام السياسى المصرى بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ؟

*مدى استفادة اسرائيل من نظامها الديمقراطى فى ادارة الصراع .وهنا سنضطر الى قدر من التفصيل لاغنى عنه .

اولا: بين صراع طويل المدى وازمة سياسية او عسكرية :

يخطئ من يظن أن للديمقرطية قوة السحر ، أو انها كفيلة بضمان أداء جيد فى كل لحظة .وارد أن يخفق النظام الديمقراطى فى ادارة ازمة أو اخرى فى لحظة معينة بسبب فشل صانعى القرار فى تقدير الموقف .ووارد أن تنتج الديمقراطية احيانا صانعى قرار او منفذين لايتمتعون بالكفاءة ، خضوعا لتوازنات سياسية أو حزبية بعينها ، أو لجموح الرأى العام.

ولكن فائدة الديمقراطية هى أنها تتيح تصحيح الاخطاء ومساءلة المخطئين ومحاسبتهم ، وتدارك الاخفاقات .ولذلك يظهر تاثيرها فى المدى الطويل وليس القصير .وتزداد أهميتها فى الصراعات الممتدة التى تستمر زمنا طويلا مثل الصراع العربى - الاسرائيلى ، وكذلك الصراع الامريكى - السوفيتى مثلا .

فكان من بين عوامل هزيمة السوفيت وانهيار دولتهم اخفاء الاخطاء والخطايا ، فظلت تنخر فى جسد النظام والمجتمع وتاكله من داخله .

ومعنى ذلك انه لاتصح المجادلة مثلا بأن الديمقراطية غير مهمة لأن ادارة مصر لازمة السويس فى العام ١٩٥٦ كانت افضل من ادارة اسرائيل لها .فحتى اذا ما وافقنا على هذه المجادلة ، لايجوز الاعتداد بها وصولا الى القول بانه ليس هناك فرق بين نظام ديمقراطى وغير ديمقراطى .فالعبرة ليست بادارة ازمة سياسية فى لحظة معينة ، وانما بإدارة الصراع فى مجمله وعلى امتداد مساره الطويل .

أما موضوع الحرب فهو ، هنا ، خارج السياق لأنه لا يرتبط بطابع النظام السياسى .فنتائج الحرب تحددها عوامل متعددة أهمها يتعلق بالقوة العسكرية وكيفية استخدامها .وقد انتصرت دول دكتاتورية على اخرى ديمقراطية فى حالات عدة .وفى بعض الاحيان يكون الاستبداد عاملا مساعدا على سرعة او فاعلية التعبئة لغرض الحرب .وفى احيان أخرى تكون معنويات الجندى الحر ، وشعوره بأنه يقاتل دفاعا عن وطن حر ، عاملا مساعدا فى تحقيق النصر .ولكن هذا لايعنى وجود علاقة ثابتة بين الديمقراطية والأداء العسكرى .

العلاقة الأكثر احتمالا هى بين طابع النظام السياسى وبين الميل او عدم الميل الى الحرب العدوانية .فالأرجح أن النظام غير الديمقراطى يكون اكثر استعداداً للتورط فى نزاعات مسلحة خارجية غير ضرورية من منظور المصلحة القومية ، ولتوتير الأجواء مع دول مجاورة .وقد يكون هذا من آليات تحقيق التماسك الداخلى وراء نظام تسلطى ، أو لتهدئة توترات أو الهروب من ازمات داخلية ، أو صرف الانظار عن اخفاقات ، أو تعويض غياب الشرعية .

وهنا ، يجوز أن نذكر حالة سوريا عشية حرب ١٩٦٧ . فقد قام النظام الدكتاتورى الراديكالى الذى استولى على السلطة فى فبراير ١٩٦٦ بدور تحريضى على حرب عربية لم تكن مقوماتها متوافرة ضد اسرائيل .وارتبط ذلك التحريض بسعى النظام الى اكتساب شرعية لم يكن هناك اسهل من المزايدة على قضية فلسطين سبيلاً لها ، والى وضع حد للصراع الداخلى المتفاقم الذى أنتج عدة انقلابات عسكرية.

ومما يساعد على وجود علاقة مرجحة، ولكنها ليست مؤكدة دائما ، بين النظام الاستبدادى وبين الميل الى المغامرات العسكرية أن مثل هذا النظام لايعتمد على مؤسسات وانما يسوده حاكم فرد لاتحده أى قيود سياسية .حاكم تتيح

سلطاته غير المحددة اتخاذ قرار الحرب دون رقابة عليه أو مسائلة له ، الامر الذى يجعل احتمال الجموح أعلى منه فى حال النظام الديمقراطى .

ولكن هذا امر يختلف عن الاداء العسكرى فى الحرب ، والذى لايرتبط بنوع نظام الحكم ديمقراطيا كان او غير ديمقراطى .

ثانيا: تحولات النظم العربية :

شهدت دول عربية رئيسية تحولات واسعة فى نظمها السياسية بعد سنوات قليلة على تأسيس اسرائيل .وصارت فى وضع أسوأ من المنظور الديمقراطى .ولكنها لم تكن فى وضع افضل بكثير قبل تلك التحولات .ولنأخذ مصر نموذجا. كان نظام الحكم قبل ١٩٥٢يعانى اختلالات حادة فرغت شكله الديمقراطى من المضمون .وحتى لو كانت ديمقراطية فعلا ، فالعبرة ليست بلحظة قصيرة فى تاريخ صراع طويل كما سبق توضيحه ولايجوز الاعتداد بأنه كانت هناك ديمقراطية فى مصر ، بافتراض أنها كذلك ، لمدة أربع أو خمس سنوات عقب تأسيس اسرائيل .

كما لم تكن مصر حرة الارادة بالكامل .كانت مقيدة ببقايا الأغلال الاستعمارية .وفضلا عن ذلك ، لم يكن الصراع قد تحول الى قضية العرب المركزية. وكان الوعى كثيراً عما صارت عليه بعد ست او سبع سنوات عقب حرب ١٩٤٨. كان الاهتمام الاساسى فى مصر منصرفا الى اجلاء الانجليز ، فى الوقت الذى تصاعد الصراع الاجتماعى عقب الحرب العالمية الثانية واستقطب قدراً متزايدا من الاهتمام العام . كانت مصر فى حالة غليان حين صدر قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ليفرض قضية فلسطين على جدول أعمال سياسى مضطرب .

وفى مثل تلك الاجواء لا موضع للديمقراطية فى تقييم الاداء المصرى .وهذا فضلا عن أن الحكومة القائمة فى ذلك الوقت لم تتول السلطة عبر انتخابات حرة ، ولم تكن مؤهلة لاتخاذ قرار الحرب الذى ناقشه برلمان لايمثل الأمة .وفضلا عن ذلك ، قام الملك الذى لعب دورا بارزا فى انتهاك الديمقراطية بتحريك الجيش دون ادنى استعداد بأمر مباشر الى وزير الدفاع قبل موافقة البرلمان .

وعموما ، سبقت الاشارة الى عدم وجود علاقة بين الديمقراطية وبين ارتفاع او انخفاض مستوى الاداء فى المعارك العسكرية .وحين نبحث فى اسباب انتصار او هزيمة هذا الطرف او ذاك فى حرب أو أخرى ، ينبغى أن نلتفت الى اعتبارات ليس من بينها ، أو على الاقل ليس فى موقع الصدارة بينها ، نوع النظام السياسى .

ومع ذلك ، يثير بعض من ينكرون أهمية الديمقراطية فى مسار الصراع العربى /الاسرائيلى نقطة تجدر مناقشتها ، ويطرحونها فى صورة سؤال على النحو التالى :كيف يمكن تفسير هزيمة مصر فى العام ١٩٦٧ ثم انتصارها فى العام ١٩٧٣ رغم عدم حدوث تغيير فى هيكل النظام السياسى؟ ومغزى السؤال ، من وجهة نظرهم ، ان الديمقراطية لا علاقة لها بالصراع برمته رغم أن سؤالهم وما ينطوى عليه من مجادلة يتناول فقط العلاقة بين الديمقراطية وبين معركتين محددتين زمانا ومكانا .

ونكرر الاشارة الى اننا نستبعد وجود علاقة مباشرة بين نوع النظام السياسى وبين اداء قواته فى الحرب . فهذا يختلف عن المجادلة المحورية فى هذا المقال وهى وجود علاقة وثيقة بين نوع النظام وبين ادائه فى صراع طويل المدى.

ومع ذلك ، لا بأس من مناقشة مغزى اختلاف الاداء العسكرى المصرى بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ . فقد أدت صدمة الهزيمة الى مراجعة جوهرية لهذا الأداء بعد تغيير القيادة العسكرية برمتها .وكان هذا هو العامل الاكثر اهمية وراء تحسين الأداء .ولكن ساهم فى ذلك ، بقدر ما، التغير الذى حدث فى الاجواء السياسية ، وليس فى هيكل النظام .

وهذا تغيير بدأه الرئيس جمال عبد الناصر بمبادرة منه ، فى جانب ، ونزولا على ضغط اول تحرك شعبى منذ العام ١٩٥٤ من جانب آخر، وهو حركة الطلاب التى اندلعت فى فبراير ١٩٦٨ وتواصلت بعد ذلك فى ١٩٧٢ ، كان تغييرا محدودا ولكنه لم يخل من مغزى وهو الحد من سطوة اجهزة الأمن على المواطنين .وهى سطوة كانت تسلطت عليهم فأسكتتهم وأقعدتهم من اى مشاركة التماساً للامان الشخصى .كما دمرت معنوياتهم ، لأنه حين يتسلط الخوف على الانسان يهبط به الى مجرد حزمة من احاسيس رد الفعل :يخشى أن يوشى به ، ويخاف أن يتعرض لأذى .وفى هذه الاجواء تنحسر ليس فقط القيم المتحضرة والعلاقات السوية ، ولكن أيضا القوة المعنوية اللازمة لخوض صراع مصيرى .انه الخوف الذى يأخذ بتلابيب الروح فيدمرها ، ويحول دون تحقيق انجاز فى مثل هذا الصراع .

صحيح أن النظام السياسى وضع خططاً للتنمية واتخذ اجراءات اجتماعية وسعت نطاق الطبقة الوسطى وعوضت ابناءها عن حرمانهم من المشاركة ، وسعى الى بث الحماسة الوطنية فيهم من أعلى .ولكن لم يكن هذا كافيا لتعويض الاثر السلبى لاستبعادهم، وقمع كل من يحاول المشاركة فى العمل العام .

وفضلا عن ذلك ، حال غياب الديمقراطية دون ايجاد حل للصراع الذى نشب بين الرئيس عبد الناصر وبين عبد الحكيم عامر ، وانعكس سلبيا على القوات المسلحة وساهم بقدر وفير فى إضعاف أدائها فى حرب ١٩٦٧ .لم تكن هناك آليات ولا قنوات تسمح بحل هذا الصراع بشكل سلمى ، ولا بمحاسبة عامر على تجاوزاته التى كانت معلومة .

وهل نحن فى حاجة الى مقارنة مع ما أتاحته الديمقراطية

من فرص للاسرائيليين لحل خلافاتهم، الى حد أن ينسحب دافيد بن جوريون صاحب الفضل الاول فى تاسيس دولتهم من الحياة السياسية حين صار هذا ضروريا للمصلحة العامة ؟ . وسنعود الى استفادة اسرائيل من نظامها الديمقراطى لاحقا . ولكن نشير ، هنا ، الى أنه حين بدأ الرئيس عبد الناصر فى مراجعة الموقف بعد هزيمة ١٩٦٧ ، وشرع فى تصحيح جزئى لم يكن فى امكانه الاعتراف بأن الديمقراطية هى احد أهم عوامل تفوق اسرائيل ونكستنا .لقد فعل اقصى ما كان ممكنا فى ظل طبيعة نظامه .تحمل المسئولية امام شعبه .ولكنه لم يصارح بأن استبعاد الشعب والاكتفاء له بدور المصفق من بعيد اضعف قدرة النظام الوطنى على خوض الصراع .

ومع ذلك ، كان عبد الناصر اكثر ادراكا لوجود مشكلة سياسية فى ادارة الصراع مقارنة بحكام سوريا فى ذلك الوقت .كان هؤلاء محصنين ضد أى فهم سليم . ولم يستخلصوا أى درس من الهزيمة ، وواصلوا سياستهم التى ادت الى توريط العرب فى حرب خاسرة .فساهموا فى تصعيد الصراع الاردنى - الفلسطينى ، وكادوا ان يصلوا به الى مستوى يفرض دخول اسرائيل على خطه لتحقيق مكاسب اضافية .وفى غياب من يحاسبهم ، ولأن الآلية الوحيدة للتغيير فى غياب الديمقراطية هى القوة العسكرية ، اطيح بهم فى انقلاب اختار قائده الرئيس حافظ الاسد ان يطلق عليه الحركة التصحيحية .

والأرجح أن الرئيس انور السادات تاثر بذلك الوصف حين اختاره شعاراً للمعركة السياسية التى تخلص عبرها من اركان النظام ، ولكنه اعتبرها ثورة لا حركة .وفى غياب معارضة، وبعيدا عن الديمقراطية ، يفعل الحاكم ما يريد . فرغم أن التصحيح الذى جاء به السادات كان اعمق مما احدثه الاسد فى سوريا ، فقد قصر كلاهما عن وضع أسس تطور ديمقراطى حقيقى ينهى تفوق اسرائيل فى هذا المجال .

ثالثا : فائدة النظام الديمقراطى لاسرائيل :

أى فائدة اكثر من أن يوفر النظام السياسى آليات وقنوات لحل الخلافات والصراعات سلمياً، وبالتالي توجيه طاقات كلها لكسب الصراع مع العرب الذين انهكتهم صراعات داخلية فى مختلف بلادهم .

نشأت اسرائيل الدولة منقسمة على اكثر من محور .ولكن نظامها الديمقراطى أتاح لها امكانات هائلة لادارة الصراعات الناجمة عن هذه الانقسامات سلمياً .ولناخذ الانقسام الثقافى - الحضارى بين العلمانيين والمتدينين نموذجا .كان هذا الانقسام ملازما لاسرائيل منذ نشاتها ، أى قبل أن يتصاعد فى بعض الدول العربية ومنها مصر مع ظهور حركة الاحياء الاسلامى فى السبعينيات .ولولا النظام الديمقراطى ، وما يرتبط به من تقاليد الحوار والمساومة والحلول الوسط ، لكان ذلك الانقسام فعل فعله فى إضعاف الدولة الناشئة كما حدث بعد ذلك لدول عربية، ومازال .

ولكن جرى التعامل مع ذلك الانقسام فى اسرائيل من خلال توافق عام على ان تكون الدولة ديمقراطية تحترم الدين ، دولة لا هى علمانية كاملة ولا هى دينية .وتحت هذا العنوان العريض، حدثت مجموعة من المساومات والحلول الوسط جعلت التعايش ممكنا دون مواجهات عنيفة رغم وجود مشكلات تنفجر حينا وتهدأ حينا آخر .وهذا هو ما لايعرفه بعضنا ممن يتناولون هذه المشكلات بخفة وفى غياب معرفة بآليات النظام الديمقراطى .ولذلك نقرأ فى بعض مطبوعاتنا موضوعات تثير الضحك عن (اسرائيل فى مهب الرياح الدينية)، أو عن (قرب تحول اسرائيل الى الخومينية اليهودية).

لقد أدت المساومات ، التى هى احد أهم خصائص النظام الديمقراطى ، الى تنازلات متبادلة .وطبيعى أن يسعى البعض من الطرفين الى مراجعة ماتم التوافق عليه .ولكن لايعنى ذلك أن التوافق ، الذى تم على أساس تلك التنازلات ، سينهار . قدم المتدينون المتشددون تنازلا كبيرا حين قبلوا اعلان الدولة قبل)عودة المسيح المخلص (، وان تكون دولة ديمقراطية لا دولة تحكمها التوراة .وكان ذلك فى مقابل اطلاق يدهم فى الشئون الدينية والاحوال الشخصية ، فضلا عن منحهم مزايا كثيرة صارت موضع جدل الآن حيث يضغط فريق من العلمانيين المتشددين لالغاء بعضها وتقليص البعض الآخر .

ومن أهم هذه المزايا اعفاء المتدينين الذين يدرسون فى معاهد دينية أو يتولون وظائف دينية من التجنيد ، ليس لانهم (جبناء يريدون لغيرهم أن يدافع عنهم) مثلما كتب أحد الكتاب العرب عن غير علم ، وإنما لأن اتفاقاً على ذلك تم منذ نصف قرن فى اطار مساومات ديمقراطية .وهؤلاء يصعب عليهم الالتحاق بجيش دولة لايعتبرونها دولتهم التى يسعون اليها . ولكن المهم ، هنا ، هو أنهم لايناصبونها العداء ولايرفعون السلاح ضد حكومتها أو شعبها ، عكس ما يفعل متطرفون اسلاميون .وهذا فرق يرجع ، فى أهم جوانبه، الى أن وجود النظام الديمقراطى اتاح ذلك التعايش فى اسرائيل ، بينما أدى غياب مثل هذا النظام فى العالم العربى الى انتهاج العنف.

وتشمل مزايا المتدينين فى اسرائيل ، كذلك ، اعانات حكومية أدى ازديادها فى السنوات الاخيرة فى اطار المساومات الائتلافية الى اشتداد الجدل حولها . وليس العلمانيون المتشددون وحدهم هم الذين يطلبون تقليصها ، وانما جهات رسمية ايضا أهمها هيئة مراقبة حسابات الحكومة التى تضمن تقريرها الاخير الصادر فى ابريل الماضى أن (اليهود الاصوليين يتلقون اعانات حكومية متزايدة فى ارتفاعها بشكل لايتسم بالانصاف وخصوصا فى مجال التعليم) . ورفض التقرير اعتبار الاحياء التى يقطنها يهود متدينون (مناطق ذات اولوية وطنية يحق تقديم منح خاصة لها). وطلب ان يكون تخصيص مناطق ذات افضلية معتمدا على معايير موضوعية موحدة ومتكافئة .

وهذا دليل اضافى على أن النظام الديمقراطى قادر على تصحيح نفسه .وقد أثار التقرير المشار اليه جدلا واسعا تم خلاله التعبير عن مختلف الآراء بحرية .وفى مجرى مثل هذا الجدل، تحدث ضغوط وضغوط مضادة ، وتجرى مساومات ومناورات شتى .

وكان الجدل حول مغزى اعفاء المتدينين من الخدمة العسكرية الالزامية مظهرا واضحا لذلك .فقد اتخذ فريق من العلمانيين خطوة غير مسبوقة ، ورفعوا دعوى امام المحكمة العليا طلبوا فيها تحديد نسبة معقولة لا يجوز تجاوزها لإعفاء طلاب المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية. ولاحظ ، هنا ، أنهم لم يطلبوا الغاء هذه الميزة كلية ، ولم يدعوا الى القاء المتدينين فى البحر أو احراقهم. فالنظام الديمقراطى يعلم المواطنين الاعتدال فى تعاملهم مع بعضهم البعض ، مهما يكن حجم الخلاف .

وازاء وصول الخلاف الى المحكمة العليا ، رأت الحكومة الحالية تشكيل لجنة لدراسته فى مايو الماضى .ولكن كادت هذه الخطوة ان تؤدى الى انهيار الائتلاف الحكومى ، حيث اعلن حزب "يهودات هتوراه " الدينى رفضه وانسحابه من الائتلاف ، الامر الذى هدد بفقدانه الأغلبية الطفيفة التى يتمتع بها ، حيث يمتلك هذا الحزب اربعة مقاعد فى الكنيست . واضطر نتانياهو، الذى كان موجوداً فى واشنطن ، الى الغاء قرار تشكيل اللجنة ، واكد لقيادة "يهودات هتوراه" ان لجنة من هذا النوع لن يتم تشكيلها قبل التشاور بشأنها .

ورغم مثل هذه الخلافات ، التى تأخذ طابعا حادا فى بعض الاحيان ، مازالت التقاليد الديمقراطية فاعلة فى تهدئة النزاعات وايجاد حلول وسط لها تحافظ على التسويات التى قامت على أساسها الدولة ، ووفرت اشباعا رمزيا للمتدينين ووضعا مريحا للعلمانيين فى الوقت نفسه.

ولنأخذ مثالا على ذلك من احتفالات الذكرى الخمسين لقيام اسرائيل ، والتى شهدت خلافات عدة على البرنامج كان أشهرها الخلاف على حفلة للفرقة الراقصة "بات شيبع" . فقد رفض المتدينون ادراج هذه الحفلة فى البرنامج لانها تتضمن مشهداً يظهر فيه الراقصون وهم يخلعون ثيابهم ليكملوا الرقصة بالثياب الداخلية .ورغم ان المحكمة العليا رفضت التماسا لالغاء هذه الحفلة ، أجريت اتصالات بين الفرقاء وتم التوصل الى حل وسط يقضى باستبعاد ذلك المشهد أو ادخال تعديل علية. وكان هذا دليلا على عقلانية العلمانيين الذين شاركوا فى الاتصالات وحرصهم على التراضى العام .غير ان الفرقة المذكورة أثرت الاعتذار عن الحفلة.

ويعنى ذلك أن التقاليد والآليات الديمقراطية مازالت فاعلة فى تهدئة حادة الصراع الدينى - العلمانى ، وغيره من الصراعات التى تنطوى على انقسامات حدة ، مثل الصراع على موضوع الهوية اليهودية والذى تصاعد مجدداً بين التيارات الدينية اليهودية الثلاثة "الارثوذكسى "والاصلاحى" و"المحافظ".

وتعود جذور هذا الصراع ، باختصار ، الى القرن الماضى حين تكيف حاخامات اليهود فى بعض الدول الاوربية وخصوصا ألمانيا مع متطلبات العصر خشية ابتعاد الشباب عن اليهودية .فصاروا يصلون ، مثلا ، بالألمانية الى جانب العبرية، وسمحوا بان تكون المرأة حاخاما ، ولم يتمسكوا بقدسية يوم السبت ، وما الى ذلك من مظاهر المرونة.

وكانت هذه بداية التيار اليهودى الاصلاحى ، الذى دخل فى صراع حاد مع المتشددين اليهود الذين رفضوا الاعتراف بأى طقوس دينية يقوم بها الاصلاحيون بما فى ذلك طقوس التهويد .وفى مجرى هذا الصراع ، ظهر تيار وسط بينهما أطلق عليه التيار المحافظ سعى الى التجديد ولكن عند مستوى اقل مما اعتبره "انفلات "الاصلاحيين .وتنامى التياران الجديدان بين يهود العالم ، وخصوصا فى الولايات المتحدة حيث ينتمى اليهما نحو ٧٥ %من اليهود الامريكيين ، مقابل ٢٠ %فقط من يهود اسرائيل .

وبسبب اختلال التوازن على هذا النحو فى اسرائيل ، كان سهلا ان يسيطر المتشددون على المؤسسات الدينية وأن يفرضوا تقاليدهم فى شروط اعتناق اليهودية وبالتالى تحديد من هو اليهودى .ولكنهم ، عملا بتقاليد الممارسة الديمقراطية ، قبلوا حلا وسطا .ففى مقابل هيمنة المؤسسة الدينية الارثوذكسية واختصاصها وحدها باجراءات اعتناق اليهودية اذا تمت فى داخل اسرائيل، تم الاعتراف بعمليات الاعتناق التى تتولاها الحركات الاصلاحية والمحافظة فى الخارج وقبول المهاجرين المعتمدين من هذه الحركات .

غير أنه لاسباب لا مجال للخوض فيها هنا ، اتجه المتشددون الى مراجعة هذا الوضع ومحاولة تغييره عبر مشروع قانون قدم للكنيست .ورغم أن هذه الخطوة تعكس تراجعا عن توافق ديمقراطى ، الا ان أثرها محدود للغاية فى اسرائيل ، التى يدرك يهودها المنتمون الى التيارين الاصلاحى والمحافظ حدودهم كأقلية.ولكنهم يعتمدون ، فى الحد من غلواء المتشددين، على دعم العلمانيين الذين لن يسمحوا بتمرير مشروع القانون الجديد فى الكنيست .

وحتى اذا كان هذا الطور من النزاع على شروط اعتناق اليهودية مرشحا للتصاعد ، سيخلق ازمة بين اسرائيل ومعظم يهود الولايات المتحدة ، اكثر مما يحدث مشكلة داخل الدولة نفسها .ولكن الارجح ان يصير هذا النزاع ، فى المستقبل ، متغيرا مرتبطا بالانقسام الدينى - العلمانى، وليس متغيرا مستقلا الا فى ابعاده الخارجية وتأثيره على علاقة اسرائيل مع يهود العالم، وخصوصا يهود الولايات المتحدة الاكثر نفوذا . ولايجوز أن ننسى أن التيار اليهودى الارثوذكسى ليس واحدا موحدا .ففى داخله تباينات شتى ، حيث يصل فريق فيه الى تكفير الاصلاحين والمحافظين ، بينما يقبل فريق أخر التعاون

معهم فى كثير من الأمور. وهناك ظلال كثيرة بين هذين الموقفين.

أما التوترات التى تحدث من وقت الى أخر، على خلفية النزاع بين التيارات الثلاثة، فهى مما يسهل تهدئته واحتواء أثاره عن طريق المساومات الديمقراطية. كما أن النظام الديمقراطى يتيح أساليب كثيرة فى التحايل على بعض التوترات بهدف تهدئتها.

ولنأخذ مثالاً على ذلك ما حدث فى اغسطس ١٩٩٧ حين اقدم حزب ميرتس العلمانى المتشدد على خطوة اثارت جنون الاصوليين. فقد دعم انتخاب امرأة من التيار الدينى الاصلاحى عضوا فى المجلس الدينى لمدينة ناتانيا. ووجد المتشددون أنفسهم امام امرأة، وحاولوا منعها من حضور اجتماعات المجلس، ولكنها ذهبت إلى المحكمة العليا وحصلت على حكم فى صحالها. وكانت هذه مشكلة اكبر، لا بسبب الحكم نفسه ولكن لأن الاجراءات المرعية تقضى بإرسال الحكم الى وزير الاديان ليوقعه، وهو أصولى ومتشدد من حزب شاس الدينى. فرفض الوزير ايلى سوسا التوقيع، الامر الذى هدد بإثارة ازمة حادة بين الحكومة والمحكمة العليا لولا توافر القدرة على المناورة فى اطار التقاليد الديمقراطية والخبرات الائتلافية. فكان أن اتفق نتانياهو مع قيادة حزب شاس على أن يقيل وزير الاديان ويتولى هو صلاحياته لمدة ساعة واحدة فقط يوقع خلالها قرار المحكمة العليا حتى لا يتحمل الوزير المتدين "وزر" "هذا التوقيع" "أمام الله"، ثم يعيد تعيينه مجدداً.

وكثيرة هى المظاهر الدالة على استفادة اسرائيل من نظامها الديمقراطى فى حل الخلافات وتهدئة الصراعات الداخلية فى مجتمع منقسم. ولاتقل عنها الدلائل على استفادة اسرائيل من نظامها الديمقراطى فى التأثير على مسار المفاوضات السلمية مع العرب منذ أن بدأت. وكثيرا ما تحدث مثقفون وسياسيون عرب عن استثمار اسرائيل خلافاتها الداخلية لدعم مركز مفاوضيها. ولكن معظم من يقولون ذلك لايريدون الاعتراف بأن هذا الاستثمار هو مظهر من مظاهر نجاح نظام ديمقراطى فى مواجهة نظم تسلطية. فنحن نقر ضمنيا بأهمية ديمقراطية اسرائيل، حين نقارن بين اداء مفاوضيها ومفاوضينا.

ولنأخذ مثالا واحداً من ادارة الخلافات الداخلية فى كل من مصر واسرائيل خلال مفاوضات السلام بينهما، والتى قادت الى توقيع معاهدة ١٩٧٩. ولاننا نعرف ما حدث فى مصر فى ذلك الوقت من تضييق على معارضى زيارة الرئيس انور السادات الى القدس، فلننظر الى ما حدث على الجانب الآخر كما سجله وزير الخارجية موشى ديان فى كتابه "الاختراق": "رؤية شخصية للمحادثات المصرية - الاسرائيلية".

كانت هذه المحادثات دخلت مرحلة حاسمة فى الاسبوع الثانى من مارس ١٩٧٩ حين توجه الرئيس الامريكى جيمى كارتر الى اسرائيل بعد أن زار مصر، فى جولة كان لها اكبر الاثر فى حل الخلافات التى كانت باقية. وكان مقررا أن يتحدث، ومعه رئيس الوزراء مناحم بيجين وزعيم المعارضة شيمون بيريز، أمام الكنيست. فكيف كانت الاجواء؟.

فلنترك ديان يروى ": طال أمد الجلسة بسبب المقاطعات التى لم تتوقف خلال خطابى بيجين وبيريز. لم تكن تلك افضل ساعات الكنيست. بمجرد أن وقف بيجين استقبلته جئولا كوهين وموشى شامير بصيحات تطالب باسقاطه، اعتقادا فى انه تنازل عن الكثير."

وهكذا كان المشهد يعبر ليس فقط عن ممارسة ديمقراطية ولكن ايضا عن إفراط فيها يدعم مركز المفاوض ويتيح له ان يتمرس قائلاً: أنا مغلول اليدين أمام المعارضة، ولا أملك تقديم أى تنازل. وكان ذلك أمام الرئيس الأمريكى نفسه. ولكن لنلحظ أن ديان وجد المشهد ماساً بكرامة الكنيست لأن ما حدث فيه كان اكثر مما تحتاجه الحكومة لدعم مركزها. ففى الديمقراطية لاتستطيع أن ترسم حدوداً لما تصل اليه الممارسة.

ولذلك يستطرد ديان ": حقيقة كانت هذه علامة على ديمقراطيتنا الحية مثلما قال بيجين لكارتر. ولكن هناك ديمقراطيات اخرى فى العالم تحرص كافة الاحزاب فيها على التمسك بكرامة برلماناتهم. ولم تكن هذه هى الحال معنا، حيث كان مشهداً حزينا. شعرت بالاسف والحزن. كان يتعين علينا أن تظهر الجانب الحسن فينا وان نتصرف بكياسة حتى لو كان هذا من اجل احترام مقتضيات الضيافة المتحضرة."

أما جلسة مناقشة معاهدة السلام، التى عقدت فى يوم ٢٠ مارس، فقد اعتبرها ديان "أطول جلسة وربما اكثر الجلسات التى شهدت انتقادات فى تاريخ الكنيست". اين ذلك مما حدث فى مجلس الشعب فى مصر، وما حدث له بعد ذلك حيث تم حله لمجرد أن ١٥ عضوا فيه من أصل ٣٦٠ عضوا عارضوا المعاهدة.

ولكن رغم حدة الانتقادات للمعاهدة فى الكنيست، فقد اسفر التصويت عن تمريرها بأغلبية كبيرة ٩٥ : مؤيداً، و١٨ معارضا، وامتناع عضوين، وإعلان ثلاثة عدم اشتراكهم فى التصويت، وغياب اثنين عن الجلسة. ولكن الاغلبية المؤيدة فى الكنيست لاتقارن بمثلها فى مجلس الشعب. فى الكنيست اعترض ١٨ من أصل ١٢٠، أى بنسبة ١٥٪ وفى مجلس الشعب اعترض ١٥ فقط من أصل ٣٦٠، أى بنسبة حوالى ٤٪ ومع ذلك أكمل الكنيست مدته فى اجواء ديمقراطية، فى حين تم حل مجلس الشعب وإجراء انتخابات جديدة خسر فيها جميع معارضى المعاهدة مقاعدهم فيما عدا الراحل العظيم ممتاز نصار الذى حالت قوة عصبيته دون تزوير الانتخابات فى دائرته.

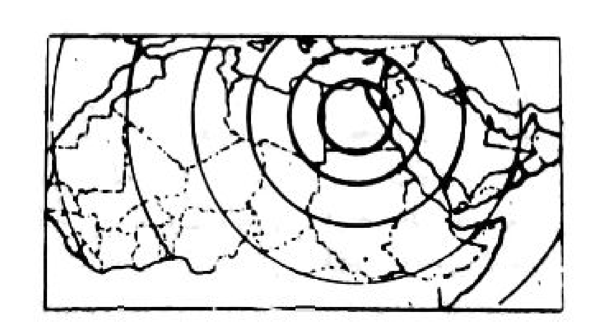
اين نحن .. واين هم ؟

إحدى ميزات النظام الديمقراطى هو انه يجعل المواطن مواطنا بحق .والارجح أن هذا هو ما يجعل الغلبية الاسرائيليين راضين حسب ما أكده استطلاع مهم اجرى يوم ٢٧ ابريل الماضى، وأظهر أن المزاج العام مرتفع للغاية . لان درجة الرضا عالية .ولا أحسب أن مثل هذه النتيجة، أو نتيجة قريبة منها ، يمكن أن تتحقق فى أى بلد عربى اذا اتيحت فرصة لإجراء استطلاع حر من هذا النوع .

كان السؤال الاساسى فى الاستطلاع، الذى نختم به ، حسب مانشرته جريدة هآرتس فى ٣ مايو الماضى هو " : ماهو مزاجك العام قبل يوم الاستقلال الخمسين للدولة "." أجاب ٤٩٪ بأن مزاجهم جيد جدا ، واجاب ٣٦٪ بأنه جيد بما فيه الكفاية ، و١٠٪ بأنه سئ ، و٥٪ فقط بانه سئ جداً .

وحين طلب من المستطلعين تقدير مزاج الشعب عموما ، قدر ٨٥٪ أن المزاج الوطنى جيد جدا أو جيد بما يكفى ، فى مقابل ١٤٪ فقط أعتبروه سيئاً ، ولم يجب الباقون .وفيما يتعلق بالسؤال عن تقييم الانجاز فى مجال استمرار النظام الديمقراطى ، كان تقدير ٧٦٪ ان هذا انجاز جيدا جداً .

هذا السؤال ، تحديدا ، هو الذى لا يمكن أن يتضمنه أى استطلاع للرأى العام فى أى بلد عربى .ألا يكفى ذلك دليلا على حجم الفجوة ؟ ومتى ندرك أن عبور هذه الفجوة هو أهم ما ينبغى علينا عمله اذا اردنا وضع حد للتفوق الاسرائيلى علينا ، أو حتى لتجنب الحرج الذى تواجهه وفودنا الرسمية فى منتديات شتى لها صلة بالديمقراطية وحقوق الانسان حين تحدث مقارنات بين العرب واسرائيل . كما حدث فى مؤتمر رؤساء برلمانات الدول المتوسطية فى باليرمو فى مطلع يونيو الماضى (١٩٩٨)؟

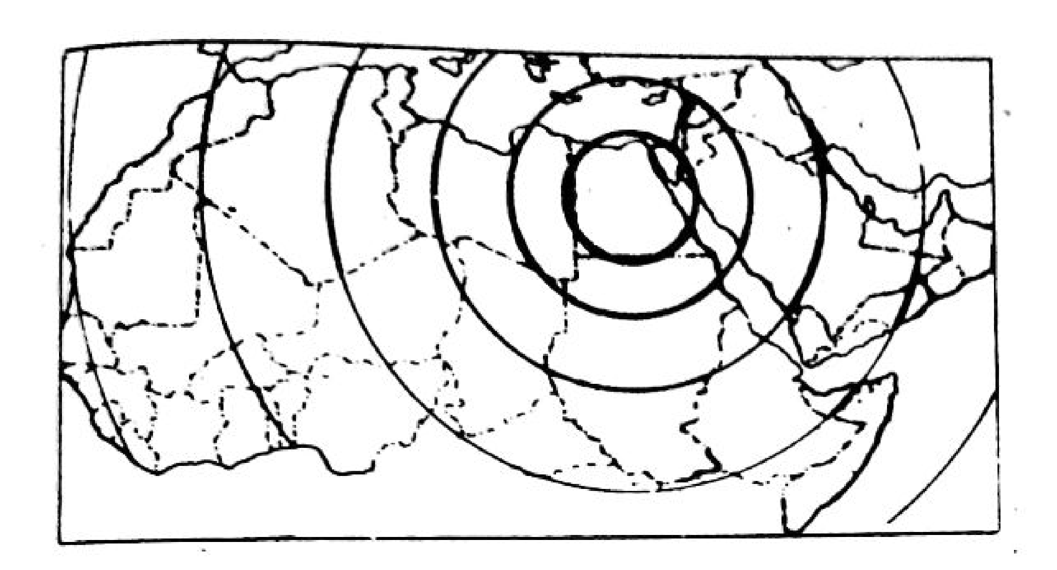








٦ حرب ام سلام : الصراع فى مفترق الطرق



د . محمد قدرى سعيد

قبل أن يصل نتنياهو وحلفاؤه من اليمين المتطرف إلى السلطة فى إسرائيل ، كان الظن أن جواد الصراع العربى الإسرائيلى قد لوى عنقه عند مفترق الطرق صوب طريق السلام ، لكنه وبرغم جهود مضنية سقط متعثرا قبل أن يصل إلى هدفه بلا أمل قريب فى النهوض والانطلاق من جديد .إن وصول جهود السلام إلى طريق شبه مسدود بعد خمسين سنة من الكر والفر لابد وأن يطرح أسئلة كثيرة حول المستقبل. مستقبل صراع مرير اختلطت فيه أساطير الدين والتاريخ بحقائق القوة ، وتحولت فى ظله تلك المنطقة المهمة من العالم إلى ميدان دائم للقتال ، ومسرح للعنف ، وموطن للكراهية. والشرق الأوسط - كما نراه اليوم - يعكس صورا عبثية لبقايا متناثرة من جسد المشكلة مختلطة بمحاولات الحل ، ولنتائج لم تكتمل لسعى متردد نحو السلام ،والموقف مزدحم بصور كثيرة: أرض محتلة فى الجولان وجنوب لبنان ، سلطة فلسطينية محاصرة ، مستوطنات يهودية ، معارك استنزاف ، عمليات اغتيال وإرهاب وانتقام متبادل ، اتفاقيات سلام متعثرة ، ومشاريع تطبيع متوقفة فى منتصف الطريق .الجزء الوحيد من الصورة الذى يغلب عليه التماسك نلحظه على الجبهة المصرية حيث انتهى الأمر بشق الأنفس إلى توقيع معاهدة بين مصر وإسرائيل أسفرت عن جلاء القوات الإسرائيلية من سيناء وسط أجواء سلام بارد مازال متأثرا بتداعيات الأزمة على باقى الجبهات ويأتى سؤال "ما العمل؟ "!على رأس قائمة الأسئلة المطروحة حول المستقبل ، ويتفرع منه بالضرورة أسئلة كثيرة متنوعة ، من بينها سؤال يبحث فى احتمالات العودة إلى ميدان القتال بعد أن وصلت المفاوضات والجهود الدولية إلى نهاية الطريق.

وفى الحقيقة ، وعلى امتداد سنوات الصراع ، كان حوار السلاح هو الممكن الوحيد المتاح لأطراف الأزمة ، وقبل مبادرة الرئيس السادات فى نوفمبر ١٩٧٩ وزيارته إلى القدس ، لم تحتو دفاتر الأزمة إلا على جولات حروب متتابعة ، تخللتها على استحياء شديد ووسط ضباب كثيف من السرية ، محاولات فاشلة للحوار والبحث عن نقطة ضوء فى نهاية النفق المظلم. وبرغم نجاح جهود السلام المصرية فى فرض الحوار والدبلوماسية كنمط جديد للتعامل بين العرب وإسرائيل إلا أن

غزو إسرائيل بعد ذلك للبنان ، وضربها للمفاعل النووى العراقى ، واستمرار أعمال المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال ، والغارات الإسرائيلية شبه اليومية على الجنوب..كل ذلك احتفظ للعمل العسكرى بدوره خيارا متاحا للجميع.

والسؤال عن احتمالات اشتعال الحرب مرة أخرى فى المنطقة برغم أنه معقد ومركب وله أكثر من مدلول ومعنى وأيضا أكثر من إجابة ، إلا أنه بديهى ، يأتى ويفرض نفسه بدون استدعاء ، فما الذى يمكن أن نتوقعه من أطراف صراع دام عندما يتعثر الحوار بينهم إلا أن يتحسس كل منهم سلاحه وكما قال يهود باراك رئيس الأركان الإسرائيلى السابق ورئيس حزب العمل حاليا فى سياق جدل مماثل يدور حاليا فى إسرائيل حول نفس السؤال "يجب أن يبدأ العد التنازلى للحرب بمجرد توقف عملية السلام "(١) والبحث عن إجابة مقنعة لهذا السؤال فى الظروف الراهنة للصراع العربى الإسرائيلى ليس بدرجة السهولة البادية عند طرحه لعدة أسباب.

السبب الأول : أن أطرافا أساسية فى الأزمة -مثل مصر-لم يعد لها مطالب وطنية بعد أن استردت أرضها كاملة برغم أنها مازالت طرفا فاعلا فى حل الأزمة بسبب انتمائها القومى ومصالحها الإقليمية.

السبب الثانى: أن مصر والأردن قد وقعتا معاهدتى سلام مع إسرائيل ، يشرف على تنفيذها ويضمنها أطراف دوليون لحفظ السلام ومراقبة تطبيق البنود العسكرية فى تلك المعاهدات .والملاحظ أن الحضور الدولى فى المنطقة يتسم بالكثافة والتنوع .فهناك قوات دولية لحفظ السلام على الجبهة المصرية-الإسرائيلية ، وقوات أخرى للأمم المتحدة فى جنوب لبنان وفى المنطقة الفاصلة بين سوريا وإسرائيل ، وهناك شكل من التمثيل الدولى لمراقبة الوضع فى الخليل ، وجماعات من المخابرات الأمريكية لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات الأمنية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ، ومندوب دائم عن الاتحاد الأوربى ، ومسئول أمريكى عن ملف الأزمة لا يغادر المنطقة حتى يعود إليها فى حركة مكوكية لا تهدأ.

السبب الثالث : أن القوى الدولية التى شاركت فى الماضى بشكل مباشر وغير مباشر فى الحروب العربية-الإسرائيلية ، ونعنى بها الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة الأمريكية قد تغير بهما الحال بصورة درامية انتهت باختفاء الأول وتقلص دور ما تبقى منه ، وحلول الثانى بجسده العسكرى الثقيل وبدعوة من أهل المنطقة فى مياه الخليج على بعد مئات قليلة من الكيلومترات جهة الشرق ، بالإضافة إلى حضوره الدائم والمستمر جهة الغرب فى مياه البحر الأبيض المتوسط .

السبب الرابع : أن مشوار السلام مع إسرائيل برغم التقلصات العنيفة والمؤلمة التى عانى منها الجسد العربى والإسرائيلى ، قد أفرز - ولأول مرة فى تاريخ الصراع - قوى جديدة على الجانبين داخل النخب السياسية والثقافية وأيضا العسكرية .هذه القوى وبرغم ما تواجهه من صعوبات ، سوف يكون لها دورها فى التصدى لصيحات الاحتكام إلى السلاح على الجانبين.

السبب الخامس : أن ميزان القوى العسكرى يميل كثيرا ناحية إسرائيل نتيجة امتلاكها لترسانة سلاح ضخمة تقليدية ونووية ، يدعمها تحالف استراتيجى مع الولايات المتحدة الأمركية يوفر لها مددا مستمرا من التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة .

السبب السادس :والمهم أن الطرف الفلسطينى ممثلا فى سلطته الوطنية وقوى المقاومة الأخرى لم يعد يحتل مكانا على محيط الصورة بعيدا فى تونس أو قريبا فى بيروت ، لكن أصبح له أكثر من موضع قدم داخل الأسوار يمكن بها أن يتحول فى الحساب النهائى ، ووفقا لعوامل كثيرة ، إما إلى حصان طروادة يخدع الوحش الإسرائيلى وينخر فى جسده ويهزمه ، أو يتحول إلى فريسة فى المصيدة يظفر بها الإسرائيليون بعد أن أفلتت منهم منذ سنوات قليلة فى حصار بيروت.

والأسباب السابقة لا يعنى ذكرها أننا وصلنا إلى إجابة مبكرة للسؤال باستحالة الحرب أو صعوبة حدوثها ، لكن المقصود أن تغيرات كثيرة قد طرأت على مستوى العالم وفى المنطقة وفى جسد الصراع نفسه وفى تصورات الحل يجب أن تؤخذ فى الحسبان عند محاولة البحث عن تصور لدور السلاح فى المستقبل .كذلك فإن بعضا من النقاط السابقة تمثل فى حقيقتها نوعا من الأوتاد وعوامل الثبات للوضع الراهن تعيق انزلاقه ناحية الحرب وتصحح جهود السلام ، وتجعل حركة بندول الصراع بقوانين الاتزان المعروفة تعود به إلى موضع الرشد.

وإذا عدنا قليلا إلى الوراء نجد أن الأزمة قد بدأت فى أعقاب وصول نتنياهو وخطه المتشدد إلى السلطة فى مايو ١٩٩٦بعد سلسلة من التطورات الدامية التى بدأت بعمليات انتحارية نفذتها الجماعات الإسلامية خلال مارس وإبريل من نفس العام أسفرت عن مقتل ٦٢ إسرائيليا ، تلاها فى إبريل عملية "عناقيد الغضب "التى شنها شيمون بيريز على الجنوب اللبناني وحتى مشارف بيروت لمدة ١٦ يوما ، انتهت بمصرع ١٠٠ لبناني، فى قانا وأدت فى نهاية الأمر إلى عدم إعادة انتخاب بيريز ووصول اليمين الليكودى إلى السلطة . وبعد أن اعتلى نتنياهو كرسى السلطة بدأ فى تنفيذ استراتيجيته التى تقوم على الاستفادة القصوى من عناصر التفوق الإسرائيلى للتملص من الاتفاقيات التى وقعتها حكومة حزب العمل مع الفلسطينيين و محاولة إعادة التفاوض بشأنها. وخلاصة سياسته أنه ضد إقامة الدولة الفلسطينية ، وضد إزالة المستوطنات ، ولا يوافق على عودة الجولان إلى سوريا ، وأن القدس ستبقى عاصمة موحدة لإسرائيل(٢) ومع توقف

المفاوضات على المسار السورى ، وتعثره على المسار الفلسطينى ، ترددت همسات الحرب ، وبدأ الحديث عن سيناريوهاتها المحتملة ولاشك أن وصول عملية السلام إلى أزمتها الحالية يعد كافيا لتبرير التفكير فى احتمالات الحرب ، لكنه ليس شرطا كافيا لحدوثها .فالتفكير فى الحرب تكفيه حدوث تداعيات معينة تنذر بالصدام ، لكن من الصعب أن نجد طريقة مضمونة وقواعد موحدة يمكن التعويل عليها للجزم بحتمية اندلاعها (٣).

أولا : تصورات الحرب القادمة :

فى أعقاب كل حرب من الحروب العربية-الإسرائيلية تبدأ عادة محاولات نشطة لوضع تصورات لطبيعة الجولة القادمة. والسبب أن أيًا من هذه الحروب لم يمنح طرفا من الأطراف نصرا حاسما يمكنه من فرض إرادته بصورة كاملة . لكن الملاحظ أن تلك المحاولات والاجتهادات كانت فى معظم الأحوال تخرج متأثرة بنمط وأحداث الحرب التى مضت فتأتى تصوراتها عن الحرب القادمة أسيرة أفكار قد تغيرت بعامل الزمن .ففى حرب يونيو ١٩٦٧ ، لم ترتفع التصورات قبلها لما حدث من تطور فى أسلوب الاستخدام العميق والشامل للقوة الجوية فى تدمير إمكانات الخصم ، فقد كانت معركة ١٩٥٦ هى النمط والنموذج الذى اعتقدت الأغلبية أنه سوف يتكرر عسكريا وسياسيا .ثم جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى أعقاب تصورات كثيرة سادت خلال السنوات التى سبقتها ففاجأت المحللين بفكر استراتيجى يقوم على عناصر أساسية لم يكن من المتصور نجاحها فى التطبيق الفعلى .فبرغم أن محاولة تحقيق المفاجأة الاستراتيجية ، وشن الحرب على جبهتين ، من الأساليب التقليدية المعروفة فى الحرب الهجومية ، إلا أن مجرد التفكير فى قدرة الجانب المصرى والسورى على تحقيق ذلك بنجاح على مسرح الشرق الأوسط المكشوف كان ضربا من الخيال .أضف إلى ذلك مفاجآت أخرى خرجت من القبعة العربية وأصبحت من السمات المميزة لتلك الحرب ، مثل الاستخدام الكثيف للصواريخ فى معارك المشاه والدبابات ، وولادة سلاح الدفاع الجوى كقوة مستقلة فى معركة الأسلحة المشتركة.

أ- تصورات الحرب :

عندما نستعرض ما يطرح حاليا فى إسرائيل من تصورات عن الحرب القادمة فى الصحافة ، وداخل الدوائر الرسمية للجيش والحكومة ، سوف نلمس بوضوح تأثرها بما حدث فى أكتوبر١٩٧٣ :

1- فى الصحافة الإسرائيلية :يقول آبيه نانور فى جريدة معاريف (٤) إن الجانب العربى يعانى الآن من الإحباط واليأس..واليأس يمكن أن يؤدى به إلى استخدام القوة .هذه هى الخلفية العميقة لحرب عيد الغفران ، وسوف تكون أيضا خلفية الحرب القادمة ."أما إيتمار رابينوفيتش البروفيسور بجامعة تل أبيب والسفير السابق لإسرائيل فى الولايات المتحدة فيقول فى جريدة يديعوت أحرونوت(٥) تحت عنوان "هل يمكن أن يحدث هذا ثانية ؟" !إن فشل المخابرات الإسرائيلية فى رؤية هجوم محتمل مثلما حدث فى أكتوبر ١٩٧٣ مازال واردا ، والدليل على ذلك أن أحدا لم يتنبأ بأن صدام حسين سيغزو الكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ، وأنه فى شتاء ١٩٩١ ستسقط صواريخ سكود على مدن إسرائيل.إن حدوث هجوم سورى مباغت مع تدهور الأوضاع فى الأرض المحتلة وحدوث اشتباكات مسلحة بتدبير من السلطة الفلسطينية احتمال ممكن ."أما روبن بن يشاى فيستبعد فى جريدة يديعوت احرونوت (٦)حدوث مفاجأة استراتيجية مرة أخرى لسبب بسيط "أن المخابرات العسكرية تقول حاليا بوضوح وصراحة للقادة والجمهور :احتمال الحرب قائم ، ومؤشر هذا الاحتمال فى حالة ارتفاع "بعكس ما حدث فى ١٩٧٣ عندما اعتمدت المخابرات النظرية السائدة بأن العرب لن يخوضوا الحرب لعدم وجود مساندة من دولة كبرى لهم ، وافتقادهم للوحدة والتنسيق ، وليس لديهم ردا مناسبا لقدرة سلاح الطيران الإسرائيلى ويذكر روبن بن يشاى الأسباب وراء الاعتقاد أن إسرائيل يمكن أن تتعرض لهجوم :

* استمرار حالة الجمود السياسى التى يمكن أن تدفع بالعرب من أجل تحطيمها إلى اللجوء للحرب.

* تقارير المخابرات التى تقول أن سوريا ومنذ توقيع الاتفاق مع الأردن فى أكتوبر ١٩٩٤تعد لهجوم مفاجئ على نمط الهجوم المصرى فى حرب يوم الغفران ، وأن هذا الإعداد قد وصل لمراحل متقدمة ، بهدف إحراز مكسب محدود على الأرض ثم الدفاع عنه بعد ذلك تحت التهديد باستخدام الصواريخ أرض-أرض.

* أن منظمات الإرهاب (حزب الله وحماس) لديها القدرة على إشعال حرب خطيرة بين إسرائيل من ناحية وسوريا والسلطة الفلسطينية والأردن ومصر من ناحية أخرى حتى لو لم تكن هذه الدول فى نيتها من البداية الدخول فى حرب مع إسرائيل.

١ - داخل الدوائر الرسمية: فى إسرائيل أصبح مسموعا فى بعض الدوائر الرسمية الهامة ومنها الجيش أصوات تتحدث عن الاستعداد للحرب بعد تعثر مفاوضات السلام . رئيس الأركان الإسرائيلى الجنرال أمنون شاحاك شكا أثناء اجتماع للقادة مع نتنياهو فى ٢ إبريل ١٩٩٧ فى تل أبيب من وجود ثغرات لا يمكن السكوت عليها فى الاستعداد العسكرى وأن الميزانية العسكرية يجب أن تزيد ، وأضاف رئيس الأركان فى نفس الاجتماع "أن فكرة الاستعداد للحرب يجب أن تصبح أكثر تحديدا ووضوحا حتى لو لم يكن هناك معلومات كافية عن نوايا الجانب الآخر ."اللواء أموس جيلاد مدير إدارة الدراسات الاستراتيجية فى المخابرات العسكرية الإسرائيلية تكلم أيضا فى نفس المقابلة عن شواهد للحرب القادمة ، وأن سوريا برغم رغبتها فى الحل السلمى تضع

بتصورات لخيار عسكري ضد إسرائيل يمكن في أي وقت أن يتحول إلى حقيقة .يهود باراك رئيس الأركان السابق ورئيس حزب العمل الحالي أيد رئيس الأركان وقال أننا لا نملك ما يكفي من الأسلحة والذخيرة وأن العد التنازلي للحرب يجب أن يبدأ مع توقف عملية السلام (٧) ويركز الإسرائيليون كثيرا على التهديد القادم من سوريا وإيران وخصوصا من الصواريخ والأسلحة الكيماوية .وبالفعل اتهم إسحاق موردخاي وزير الدفاع الإسرائيلي سوريا في إبريل ١٩٩٧ بأنها تطور غاز الأعصاب VX وتزود به صواريخها بعيدة المدى SS-21، و Scud-C، وحذر وزير الخارجية في ذلك الوقت ديفيد ليفي سوريا بأن إسرائيل تمتلك من القدرات للرد على ذلك أبعد كثيرا مما يمكن أن تتخيله في إشارة خفية للأسلحة النووية(٨)

ب - السيناريوهات المحتملة للحرب :

من الواضح أن إسرائيل ، الشعب والحكومة ، تتحدث كثيرا عن الحرب من واقع أن هناك أوضاعا لم تسو بعد مع عدد من أطراف المشكلة الذين يشكلون نتيجة لذلك مصادر ساخنة لانطلاق التهديد .ومن هنا بدأ بعض المحللين يضعون سيناريوهات للحرب بين إسرائيل وسوريا ، وإسرائيل والفلسطينيين ، وإسرائيل وإيران يتسم بعضها بالسطحية وتجاهل أوضاع كثيرة إقليمية وعربية ودولية ، لكنها في كل الأحوال مؤشرات للمستقبل ولمحاور الصراع المحتملة ، وفي ما يلي أربعة سيناريوهات محتملة (٩) .

١- حرب محدودة بين سوريا وإسرائيل :تشن سوريا الحرب بغرض تحريك عملية السلام ، وربما تستغل في ذلك هجوما من حزب الله في الجنوب اللبناني يعقبه رد إسرائيلي يتم تصعيده .والنتيجة سوف تتوقف على مدى المفاجأة التي يمكن أن يحرزها الجانب السوري باستخدام فرقهم الخمس المتقدمة ، ورد الفعل الإسرائيلي الذي لن يتوفر له أكثر من ١٢-٢٤ ساعة كفترة إنذار مبكر .ربما يؤدي ذلك إلى قيام الجانب الإسرائيلي بعمليات جوية متعجلة قبل أن يسبقها تنفيذ الخطط الخاصة بتحييد الدفاعات الأرضية المضادة للطائرات. هذا الهجوم المفاجئ يمكن أن يعطي سوريا ميزة استخدام صواريخها الأرض–أرض مسببة خسائر كثيرة للمدنيين والبنية الأساسية .وأفضل ما تراهن عليه سوريا هو إيقاف الحرب بتدخل من الأمم المتحدة بعد تحقيق مكاسب محدودة. بالنسبة لإسرائيل فإنها تمتلك قوة لا يستهان بها لاحتواء الهجوم المفاجئ على منطقة الجولان ، من نيران الدبابات المباشرة وطائرات الهليكوبتر الهجومية المسلحة بالصواريخ المضادة للدبابات .ومن الممكن أن تلجأ إسرائيل لضربة إجهاض مبكرة لتدمير وحدات الصواريخ السورية وتحقيق السيطرة الجوية فوق الأرض السورية.

٢- حرب فلسطينية–إسرائيلية :تقوم إسرائيل بمحاولة احتلال أراضي الضفة الغربية وغزة الواقعة تحت سيطرة السلطة الوطنية في أعقاب أعمال إرهابية أو انتفاضة مسلحة واسعة .من المتوقع أن تواجه تلك المحاولة بمقاومة شديدة من حوالي ٢٥٠٠٠-٥٠٠٠٠ فرد مسلح بتسليح خفيف من الفلسطينيين .هذا الهجوم ربما يكلف إسرائيل عددا كبيرا من القتلى والجرحى ، ويمكن أن يؤدي إلى تداعيات سياسية واسعة في المنطقة ربما تهدد علاقات إسرائيل الدبلوماسية مع مصر والأردن خصوصا في حالة وجود ضغط شعبي متفجر. هذا السيناريو ربما يؤدي أيضا إذا لم تتدخل أطراف دولية إلى اشتعال حرب شاملة.

٣- ضربة إجهاض ضد إيران :تشن إسرائيل ضربة جوية ضد المنشآت النووية الإيرانية مستخدمة في ذلك الطائرات F-15C/D ، F-16C/D، F-15I التي تستطيع الوصول إلى طهران بدون إعادة التزود بالوقود في الجو . القوات الجوية الإسرائيلية تستطيع أن تنفذ ٣٠٠ طلعة جوية طويلة المدى في اليوم الواحد مع استخدام إمكانات التزود بالوقود في الجو ، والحرب الإلكترونية ، والاستطلاع الإلكتروني ، وأجهزة السيطرة والإنذار المبكر .والطائرات يمكنها أن تحمل الصواريخ الموجهة POPEYE، والقنابل الموجهة GBU-15، والصواريخ المضادة للرادار .الرد الإيراني يمكن أن يركز على استخدام الصواريخ الباليستية بعيدة المدى أو طائرات SU-24. وبالنسبة لإسرائيل فيمكنها الوصول إلى إيران عن طريق شمال سوريا أو العراق أو استخدام المجال الجوي لتركيا.

٤- حرب عربية–إسرائيلية شاملة: هذا السيناريو احتمالات حدوثه منخفضة جدا ، لكنه ليس مستحيلا أن يتصاعد واحد من السيناريوهات السابقة إلى حرب شاملة بين العرب وإسرائيل .وفي كل الأحوال فإن مصر وسوريا والأردن والسعودية والعراق وإيران وتركيا ستكون معنية بشكل مباشر على المستوى الثنائي أو الجماعي في حالة تصاعد نزاع مسلح واسع المدى في المنطقة .الوضع الحالي للقوات الإسرائيلية يتلخص في وجود فرقتي دبابات منخفضة الاستعداد في مواجهة الجبهة المصرية ، وثلاث فرق على درجة عالية من الكفاءة والاستعداد في مواجهة الجبهة السورية والأردنية ولبنان .وفي حالة حدوث تحركات كبيرة الحجم من القوات المصرية في اتجاه سيناء ، ربما يصبح ضروريا بالنسبة للإسرائيليين شن ضربة إجهاض ضد القوات المتقدمة تبدأ بعملية جوية واسعة لتحقيق التفوق الجوي فوق سوريا والأردن وسيناء ، وسوف يعقب ذلك غارات عميقة على الأنساق العربية الخلفية لتدمير بطاريات الصواريخ أرض–أرض ، ووحدات الدفاع الجوي ، والقواعد الجوية التي يتمركز فيها الطائرات المتقدمة مثل F-16, F-15, MIG-21, SU-24، وتدمير باقي الطائرات الأخرى الأقل أهمية خلال الأربع والعشرين ساعة التالية ، ثم التفرغ بعد ذلك لضرب الأنساق العربية التالية ومنعها من دعم قوات النسق الأول.

وبصرف النظر عن مدى واقعية السيناريوهات السابقة إلا أنها تطرح أمام المخطط المصرى والعربى الدبلوماسى والعسكرى الاستعداد للإجابة عن أسئلة من نوع "ماذا لو؟"! ، مثلا فى حالة ضرب إيران ، أو انفجار الوضع على الجبهة السورية ، أو إعادة احتلال غزة ومناطق الحكم الذاتى فى الضفة أو محاولة احتلال سيناء.

ثانيا: مشاريع تحديث القوة العسكرية :

بداية يمكن القول أن جهود السلام فى منطقة الشرق الأوسط لم تمنع دول المنطقة من تحديث قواتها والارتفاع بكفاءتها الفعلية .ربما حدث بعض الانكماش فى حجم القوة من الأفراد فى بعض الدول لكن تعويض ذلك بالتكنولوجيا المتقدمة كان هو الغالب .وعلى سبيل المثال فإن قيمة ما أنفق على تطوير القوة العسكرية الإسرائيلية خلال السنوات الخمس الماضية يصل إلى أكثر من ٢٥ بليون دولار ، فمعظم الأطراف المتصلة بعملية السلام كانت على قناعة بأهمية أن تتم المفاوضات فى وجود توازن عسكرى مقبول حتى يمكن الوصول إلى نتائج مقبولة .ولقد استأنفت العملية السلمية خطواتها فى مؤتمر مدريد بعد انتهاء حرب الخليج الثانية بهزيمة العراق وخروجه من معادلة القوة العربية .وأعادت الحرب التى دارت فى قلب الشرق الأوسط صياغة التوازنات السياسية والعسكرية فى المنطقة بشكل كامل .سياسيا خرج العراق من معادلة القوة العربية ، وخرجت روسيا من معادلة القوة الدولية ، وضعفت الوكالة الإسرائيلية لأمريكا فى المنطقة

وتم بناء علاقات تحالف جديدة بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية .عسكريا أحدثت الحرب صدمة تكنولوجية لمعظم المشاركين فى عاصفة الصحراء وكل المشاهدين لها ، بعد أن قامت الولايات المتحدة باستعراض ما كانت تختزنه من أنواع الأسلحة الحديثة التى تم تطويرها خلال الثمانينات كهيكل جديد للردع التقليدى بديلا عن الردع النووى .وبرز فى حرب الخليج الاستخدام المكثف للصواريخ أرض-أرض بعيدة المدى ، والصواريخ الكروز ، والذخيرة الذكية ، ونظم إدارة المعركة بعناصرها الأرضية والجوية والفضائية ، والحرب الإلكترونية ، ونظم الدفاع ضد الصواريخ .ويمكن القول أن حرب الخليج ، بجانب ما أنتجته من مجال سياسى نشطت فى ظله عملية السلام ، فإنها أيضا أعادت تشكيل الفكر العسكرى فى المنطقة ، وأصبح القاسم المشترك بين دولها تبنى برامج متفاوتة الطموح لتحديث قواتها المسلحة .هذه البرامج يتم تنفيذها حاليا وفقا لخطط محددة فى كل من إسرائيل ومصر والسعودية والأردن وسوريا وتركيا وإيران .وفى إيجاز سوف نستعرض الملامح الأساسية لتلك العملية الهامة فى مصر وإسرائيل والسعودية والأردن ، وسوف نفرد فقرة خاصة لسوريا فى نهاية الدراسة لأهمية موقفها باعتبارها إحدى جبهات الصدام المحتملة فى المستقبل.

١- مصر :

تقوم مصر بتحديث قواتها المسلحة وفقا لخطة لها أهداف محددة .ومن خلال تصريحات الرئيس مبارك وخطبه أمام مجلس الشعب وفى زياراته المتكررة للقوات المسلحة أكد أن السلام لا يعنى تخفيض القوات المسلحة أو عدم تحديثها ، وأن خطط التحديث تسير بخطى طيبة ولاشك أن مناخ السلام قد أعطى القوات المسلحة الفرصة للتحول إلى نظم التسليح الحديثة وتبنى أساليب تدريب تجعلها قوة عصرية محترفة ، الأمر الذى ظهر جليا فى مشاركة القوات المسلحة المصرية لست دول عربية وأوربية وغربية فى تدريب النجم الساطع ٩٧ ، وأجرت مصر فى سبتمبر ١٩٩٦ المناورة "بدر ٩٦ " أكبر مناورة فى زمن السلم منذ سنة ١٩٧٣ ، اشتركت فيها عناصر وتشكيلات من الأسلحة الرئيسية الثلاثة (١٠) ومن أهم برامج التسليح التى يجرى تنفيذها :

* تحديث القوات البحرية بشراء فرقاطتين من طراز بيرى من الولايات المتحدة ، تم الاحتفال بدخولها الخدمة فى ١٣ يوليو ١٩٩٧ ، والمخطط أن يتم وصول فرقاطتين آخرين فى ١٩٩٨ (١١)

*الانتهاء من إنتاج ٥٥٠ دبابة M1A1 ودخولها الخدمة بالقوات المسلحة(١٢)

* شراء وحدات صواريخ هوك Phase III (١٣).

* شراء وإنتاج مشترك لعربات قتال مدرعة للمشاة. سيتم الإنتاج فى مصر فى وزارة الإنتاج الحربى (١٤).

*استلام الصفقة الرابعة من الطائرات إف ١٦ سى دى والصفقة الأولى من طائرات الأباتشى وطائرات الهليوكبتر البحرية SH2G وتطوير القدرات القتالية والنيرانية لطائرات القوات الجوية بتزويدها بنوعيات حديثة من الصواريخ والقنابل وأجهزة الملاحة والتنشين التى تمكنها من إصابة أهدافها ليلا.

ولقد أوضح المشروع التدريبى "إعصار-٤ "الذى نفذته تشكيلات الجيش الثالث الميدانى فى١٨ إبريل ١٩٩٨ الاهتمام بأعمال القتال الليلى واستخدام أجهزة الرؤية الليلية واشتراك الطائرات الهليكوبتر بالذخيرة الحية ، وتنفيذ مهام قتال فى وجود احتمالات التهديد باستخدام العدو لأسلحة الدمار الشامل (١٥).

وذكرت جريدة معاريف الإسرائيلية فى ٢٣ ابريل ١٩٩٨ أن هناك قلقا فى إسرائيل نتيجة تقرير للمخابرات الإسرائيلية العسكرية بالتعاون مع سلاحى الجو والبحرية يتضمن أن مصر هى القوة العسكرية الثانية فى الشرق الأوسط وأن أسلحتها تهدد التفوق العسكرى الإسرائيلى فى المنطقة . وأضاف التقرير أن مصر لاتزال تعتبر إسرائيل رغم اتفاقيات السلام الموقعة معها عدوها المحتمل ، وأنها أنفقت مليارات الدولارات فى السنوات الأخيرة لشراء الطائرة إف-١٦ من الولايات المتحدة مزودة بصواريخ متطورة من طراز "أمرام" ودبابات وزوارق سريعة قادرة على إطلاق صواريخ

هاربون(١٦)

ب- إسرائيل :

*تحصل إسرائيل على مساعدة عسكرية من الولايات المتحدة قيمتها ١.٨بليون دولار سنويا ، بالإضافة إلى تمويل مشروع الصاروخ "أرو" ، كما تحصل على أسلحة من برنامج "فائض المعدات العسكرية الأمريكية ."ومن هذا البرنامج تم تزويد إسرائيل حتى الآن بإجمالي ٧٥ طائرة مقاتلة ، ٢٦ طائرة هليكوبتر ، ٥٥٠ دبابة ، ٤٠ مدفع ذاتي الحركة ، ٣ غواصات ، وبطارية صواريخ باتريوت.

* القوات الأرضية مجهزة بدبابات ميركافا وعربات الهجوم المدرعة أخزاريت ومدافع الهاوتزر وقواذف الصواريخ المتعددة ،ومعظم المركبات مجهزة بنظم الرؤية الليلية.

* الطائرات الإسرائيلية تمتلك قدرات عالية فى التعامل مع الأهداف المدرعة Hard Targets مثل الدبابات المتحركة فى أقوال باستخدام القنابل الموجهة "أوفير" ، وتستطيع تحقيق أعلى معدل طلعات فى المنطقة (متوسط ٤ طلعات / طائرة /يوم)، وتمتلك إمكانيات متعددة إلكترونية لاختراق دفاعات العدو وتدمير راداراته ، وصواريخ جو-جو بعيدة المدى (١٧).

*امتلاك برنامج فضائى للاستطلاع، وبرنامج نووى وصواريخ باليستية بعيدة المدى.

وهناك بعض التقارير المنشورة تشير إلى أن الكفاءة القتالية للقوات الجوية الإسرائيلية ضد الأهداف الحصينة والمساحية أعلى بنسبة سبعة إلى ثمانية مرات من كفاءة القوة العربية الجوية التى يمكن نشرها مجتمعة .وتقول نفس التقارير عن موقف القوات الأرضية أن كفاءة الفرق الإسرائيلية الثلاث تماثل قدرات القوة الأردنية والسورية ، ومن المتوقع بعد ثلاثة أيام من بدء العمليات أن يتحقق التفوق لإسرائيل من خلال استدعائها لوحدات الاحتياط ، لكن هذا التفوق -طبقا لنفس المصدر- سوف يتآكل فى حالة تقدم القوات المصرية فى سيناء والقوات العراقية من الشرق(١٨) ، (١٩).

ج-السعودية :

فى أعقاب حرب الخليج وفى ضوء الخبرة المكتسبة منها قامت السعودية بتنفيذ برنامج تحديث ضخم لقواتها المسلحة ، يمكن أن نشير إلى أهم ملامحه فى الآتى :

* تزويد قواتها الجوية بطائرات متقدمة مثل F-15E، والتورنادو ، وركزت فى الفترة الأخيرة على برنامج طموح لزيادة الكفاءة القتالية عن طريق الارتفاع بمستوى التدريب والصيانة .البرنامج تكلف ٢و٥ بليون دولار ويستمر تنفيذه على مراحل من يونيو ١٩٩٧ إلى مايو ٢٠٠٢ .

* دعم نظام الدفاع الجوى المتطور بالمملكة بنظام حديث عملاق للقيادة والسيطرة ، مكون من قيادة مركزية ، وقواعد إقليمية ، و١٧ رادار بعيد المدى ، وتنفيذ برنامج للتدريب والصيانة مع شركة هيوز الأمريكية بتكلفة ٢٦٢ مليون دولار(٢٠).

*قامت السعودية مؤخرا باختبار أول صاروخ أرض-أرض تم تطويره محليا فى المجمع العسكرى الجديد بمدينة الخارج على بعد ١٠٠ كم من الرياض .يصل مدى الصاروخ إلى ٣٥-٦٢ كيلومتر .تمتلك السعودية ٤٠ صاروخ صينى أرض-أرض CSS-2 يحمل رأس تقليدية ، وتمتلك أيضا النظام الصاروخى البرازيلى ASTROS II الذى يطلق صواريخ مداها يصل إلى ٦٠ كيلومترا (٢١).

د-الأردن :

تمتلك الأردن قوة عسكرية قوامها مائة ألف فرد وتعتمد حاليا على دعم الولايات المتحدة لتحديث قواتها المسلحة وإمدادها بالمعدات المختلفة .فى نوفمبر ١٩٩٦ حصل الأردن على وضع "الدول الحليفة خارج الناتو-Major non NATO ally " مثل إسرائيل ومصر واستراليا واليابان وكوريا الجنوبية ،ويتيح له ذلك الحصول على معدات عسكرية من "فائض المعدات العسكرية الأمريكية ."وصل إلى الأردن فى إطار المساعدة الأمريكية فى ديسمبر ١٩٩٦ خمسون دبابة M 60، و ١٨ طائرة هليكوبتر UH-1H، و٢٥٠ عربة عسكرية وزوارق أفراد MK4، وأجهزة رؤية ليلية ومعدات اتصال ، ولقد حصلت من قبل فى ١٩٩٤ على ١٢ طائرة F-16A، و٤ طائرات F-16B، وطائرة C-130، ويمتلك الأردن ١٢ بطارية هوك للدفاع الجوى .موقف الأردن كان دائما مثيرا للجدل فقد مر بتحولات كثيرة من تأييد للعراق ، وعودة بعد ذلك للتأييد الأمريكى ثم توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل ، وأخيرا التعاون مع كل من إسرائيل وتركيا فى عدد من الأنشطة العسكرية (٢٢).

ثالثا: جيش الدفاع الإسرائيلى : تحديات المستقبل وخيار الحرب والسلام:

أ- تغير مكانة الجيش فى المجتمع الإسرائيلى :

برغم أهمية جداول المقارنة العددية للأسلحة والمعدات والأفراد للحكم على درجة التفوق النسبى بين القوى العسكرية المختلفة ، إلا أنها فى معظم الأحوال لا تقود إلى الحكم السليم ،والتاريخ ملئ بأمثلة كثيرة لجيوش جرارة دخلت الحرب وخرجت منها محطمة مهزومة ،وفى إطار هذه الدراسة كان لابد أن نعبر فوق الأرقام ونلقى نظرة من الداخل على موقف الجيش الإسرائيلى من خيار الحرب والسلام . فالجيش الإسرائيلى كان ومازال الفاعل الأول فى بقاء الدولة العبرية وحمايتها من أخطار محتملة لدوائر عداء متداخلة امتدت إلى مسافات بعيدة عن الدولة نفسها ،ومنذ نشأة الدولة العبرية احتل جيش الدفاع مكانة محورية كقوة موحدة لكل عناصر

الكيان اليهودى ، واكتسب من وراء ذلك نفوذا يعلو فوق قوى الدين والسياسة ولكن التغيرات العميقة التى حدثت فى المجتمع الإسرائيلى منذ حرب ١٩٧٣ تركت أثرها على مكانة الجيش وسمحت للرأى العام أن يناقش بشكل علنى مظاهر القصور والفشل فى أدائه العسكرى وتجاوزاته فى مجال حقوق الإنسان داخل الأراضى المحتلة .ولاشك أن الجيش الإسرائيلى مازال من أفضل الجيوش فى المنطقة استعدادا وتسليحا ، إلا أن العديد من مؤشرات التغيير أصبح من الممكن رصدها بسهولة ، معظمها يعكس رؤية أفراده وقادته لطبيعة المهمة الموكلة إليهم ، والتى أصبحت فى ظل السياسات المعادية للسلام لا تعنى إلا حربا بلا نهاية .إن آفاق السلام قد جعلت الشباب الإسرائيلى أقل رغبة فى قضاء معظم حياته داخل الجيش ، وجعلت كل واحد فيهم يفكر فى ألا يكون آخر الضحايا .ومن ناحية أخرى قل الاهتمام بالجيش داخل المجتمع الإسرائيلى ، ولم يعد سجل الأداء داخله عاملا هاما فى الحصول على الوظائف المدنية مما قلل الحماس والرغبة فى الخدمة فيه وفى هذا يقول الصحفى دان مارجاليت فى جريدة هآرتس "إن انفتاح الجنرالات على النموذج الغربى فى الحياة ، والطموح إلى شواطئ كاليفورنيا وأسرار تايلاند ، لم يترك لأحد منهم شيئا يمكن أن يقدمه لأوحال لبنان "(٢٣) كذلك فإن تتابع الهجمات الانتحارية ضد الإسرائيليين وأعمال المقاومة التى لا تتوقف فى جنوب لبنان ، والقصف الصاروخى المستمر ضد المستوطنات فى الشمال ، أثارت كثيرا من الشك فى قدرة الجيش الإسرائيلى على حماية الدولة ضد تلك النوعية من حروب الاستنزاف الطويلة .وطبقا لمارتين فان كريفيلد أستاذ التاريخ العسكرى فى الجامعة العبرية والمحاضر فى كلية القادة والأركان "يتحول الجيش الإسرائيلى حاليا إلى جيش لزمن السلم ، يركز أكثر على التكنولوجيا المتقدمة والنزاعات والأزمات الصغيرة أكثر من التركيز على الحروب الشاملة ، وهذا بطبيعته يضعف دور الجيش كبوتقة لصهر الجنسيات "(٢٤) ، لذلك وضعت إدارة التخطيط فى الجيش الإسرائيلى التحولات الاجتماعية ضمن أهم خمسة عوامل مؤثرة فى التخطيط للأمن القومى على المدى الطويل (٢٥) ولقد أثارت العديد من التقارير مشكلة انخفاض الروح المعنوية بين الجنود والضباط ، وانعدام روح المبادأة ، والرغبة فى عدم الاستمرار فى الخدمة .وفى أغسطس ١٩٩٦ واجه وزير الدفاع المشكلة عندما سأل ١٠٠ متطوع فى أحد مراكز التأهيل على وشك الالتحاق بالمدفعية والوحدات المدرعة عن "من منهم يحب الانضمام إلى وحدات مقاتلة؟ "فلم يرد بالإيجاب إلا ثلاثة ، والباقى اختار الانضمام إلى الوحدات الخلفية .وعلق موردخاى على ذلك بأن هناك كثيرا من الجهد يجب عمله بواسطة الحكومة والمدرسة والجيش لدعم الرغبة فى الخدمة العسكرية (٢٦) وهناك أكثر من تقرير هام لإدارات الجيش وضعت حالة الجنود المعنوية والنفسية تحت الضوء:

* تقرير مقدم إلى لجنة الدفاع فى الكنسيت فى فبراير ١٩٩٦ من العميد أهارون دورون المسئول عن مكتب الشكاوى فى الجيش يسجل أن هناك ٥٠ %زيادة فى عدد الجنود المحتاجين إلى مساعدة نفسية .وذكر تقرير سنوى آخر قدم عن نفس الفترة "أن الجيش يعانى من انخفاض الروح المعنوية والمبادأة ، وأن المجتمع قد أصبح يعطى قدرا من الشرعية والقبول لظاهرة التغيب عن خدمة الاحتياط .وأن نسبة التخلف قد ارتفعت فى الفترة من ١٩٩٢–١٩٩٥ بنسبة ٥٤ %، مع انتشار ظاهرة تناول المخدرات بين من يستجيبون لذلك الواجب .وبشكل عام فقد ارتفعت نسبة الزيادة فى المخالفات التى لها علاقة بالمخدرات داخل الجيش من ٨٠ %سنة ١٩٩٤ إلى ٢٤٠ %سنة ١٩٩٥(٢٧).

ومن ناحية أخرى زادت معدلات حوادث التمرد والهرب والإهمال (٢٨).

*لأول مرة فى ديسمبر ١٩٩٥تتمرد وحدة كاملة مكونة من ٣٢ مظليا على قائدها وتترك موقعها الحصين على الحدود اللبنانية .واتهم الجنود قائدهم أثناء المحاكمة العسكرية بعدم الكفاءة والطيش وسوء المعاملة.

* وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٩٤ هرب مجموعة من أربعة جنود ينتمون لأحد تشكيلات المشاة المتميزة من موقعهم المتقدم أثناء الاشتباك مع جماعات حزب الله بدون أن يطلقوا طلقة واحدة ، وفى افتتاحية لجريدة معاريف فى نوفمبر من نفس السنة ذكرت "أن ذلك لم يعد شيئا نادرا."

* الفشل المتكرر فى جنوب لبنان والوقوع المتكرر فى الكمائن .وفى تقييم لأحد القادة الإسرائيليين فى أعقاب مقتل أربعة جنود وإصابة ثمانية آخرين فى٢٠ يونيو ١٩٩٦ ، قال القائد ساخرا من وقوعهم فى الكمين "لم يكن ينقصهم إلا لافتة تخبرهم أنهم فى طريقهم إلى الكمين."

* موت ٥ جنود نتيجة إهمال جسيم فى إحدى قواعد التدريب الخاصة وفى حضور عدد كبير من القادة فى ٥ نوفمبر ,١٩٩٢ كان التدريب بالذخيرة الحية لاغتيال أحد قادة حزب الله كما قالت بعض التقارير.

ثم بدأت فى إسرائيل موجة من الاعترافات لضباط متقاعدين تتحدث عن جرائم إعدام أسرى عزل خلال الحروب الإسرائيلية السابقة .بدأها فى أغسطس ١٩٩٥ العميد أرى بيرو الذى اعترف بقتل ٤٩ أسيرا مصريا أثناء قيادته لسرية مظلات فى حرب ١٩٥٦ ، وتبعه اعتراف من أحد المؤرخين المرموقين عن قيام إحدى وحدات الاستطلاع بقتل ٣٠٠–٤٠٠ أسير مصرى فى حرب ,١٩٦٧ ونشرت معاريف أن الوحدة ٨٩٠ مظلات بقيادة إيتان قد قتلت ١٥٠ أسيرا مصريا فى حرب ١٩٦٧ بأوامر مباشرة من إيتان .وقصص أخرى عن إجبار الأسرى على حفر قبورهم بأنفسهم قبل إعدامهم. كل تلك الروايات أثارت موجة من البحث عن الذات فى إسرائيل وصدمة فى صميم الاعتقاد القديم أنهم ضحية تدافع عن

بقائها وسط محيط من الأعداء وأن دينهم وثقافتهم وتاريخهم يضعهم فى تصنيف أكثر نبلا فى ممارسة الحرب من غيرهم. ويعد أن مست تلك الاتهامات أبطال حرب إسرائيليين ، وشخصيات عامة مرموقة ، صرح أريل شارون الذى كان قائدا لبيرو أثناء حرب ١٩٥٦أن تلك الاعترافات تمثل انتحارا قوميا وأنها تلطخ صورة الجيش الإسرائيلى(٢٩).

ب-اليمين الدينى داخل الجيش:

ومن ناحية أخرى نرى المد الدينى اليمينى داخل الجيش وقد انتفض عندما شاهد مشروعه الاستيطانى الصهيونى يفلت من بين يديه نتيجة اتفاقيات أوسلو مع الفلسطينيين ، فقام باغتيال إسحاق رابين رئيس الوزراء فى نوفمبر ١٩٩٥ بواسطة المتطرف إيجال أمير الذى خدم لفترة فى لواء الجولان ولقد بدأت المواجهة تأخذ أبعادا جديدة عندما أصدرت الجمعية العبرية فى ١٢ يوليو ١٩٩٥، وتتكون من مجموعة من الحاخامات المرموقين ، مرسوما أو فتوى تستند إلى التوراة ، أن الانسحاب من الضفة الغربية ممنوع ومحرم دينيا ، وأن على الجنود عدم إطاعة أوامر الانسحاب طبقا لاتفاقات أوسلو، أو المشاركة فى إزالة المستوطنات .وبعدها بدأت حملة جمع توقيعات بين الجنود والضباط بقيادة عقيد احتياط موشى ليشيم للحصول على ٢٠٠٠٠ توقيع .ولقد ناشد الرئيس الإسرائيلى عيزرا وايزمان الحاخامات العدول عن فتواهم لتجنب صدع خطير بدأ يتسع داخل كيان الدولة يمكن أن يؤدى إلى حرب أهلية .ومنذ وصول الحكومة اليمينية إلى السلطة ونفوذ الجماعات الدينية المتطرفة يزداد داخل إسرائيل ، ومن جانبها أخذت تخطط بإصرار لإرساء نظام دينى داخل الجيش .وقد لاحظ المعلق الإسرائيلى المعروف إسرائيل شاهاك أن نسبة كبيرة من الرتب الصغيرة والمتوسطة من الضباط ينتمون إلى النزعة القومية الدينية ويلبسون أغطية الرأس المعروفة .هذه التنظيمات تحاول أن تجعل أغلبية الجيش من أعضائها وطبقا لشاهاك فإن تلك المجموعات تخطط لانقلاب بواسطة الجيش عن طريق زرع أعضائها فى العديد من الوحدات الخاصة المتميزة .وفى الضفة الغربية أنشئ نظام من المدارس الدينية "المدارس الدينية العسكرية" يلتحق طلبتها فى النهاية بالجيش بعد إعدادهم نفسيا للتضحية من أجل الدين ، وتعلمهم أن الدولة العلمانية يمكن أن تنتهى بإسرائيل إلى التفكك والانحلال (٣٠) وفى هذه الأجواء نشأت فجوة واسعة بين الجيش ونتنياهو ، وأرسل له مجموعة من ضباط وجنود المشاة يبلغونه أنهم لا يستطيعون معنويا الدفاع عن سياساته بالنسبة للعملية السلمية ، وأنه من وجهة نظرهم يبذل كل جهد ممكن لدفع البلاد إلى الحرب (٣١) كل هذه التطورات دفعت زيف مواز رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية فى جامعة تل أبيب أن يتوقع احتمال حدوث انقلاب داخل الجيش ، وصرح "أن الانقلاب أصبح خطرا يواجه العسكريين والمدنيين يجب أن يأخذه الجميع لأول مرة بعين الاعتبار "(٣٢) ولن نكون مغالين لو قلنا أن احتمالات نشوب الحرب مع الدولة العبرية سوف تزداد فى حالة نجاح تلك الجماعات المتطرفة فى السيطرة على أمور الجيش والدولة فى إسرائيل.

ج-أثر التغيرات الاستراتيجية فى العقيدة القتالية للجيش

مع تطور العملية السلمية أصبح واضحا أن المناخ الاستراتيجى المحيط بإسرائيل سوف يتغير ، وسوف يؤدى ذلك بالضرورة إلى تحولات فى العقيدة القتالية للجيش . فالانسحاب من الضفة الغربية وغزة وسيناء والجولان وجنوب لبنان يعنى التخلى عن عمق استراتيجى تكون منذ سنة ١٩٦٧. ومن هذا المنطلق أصبح رأى الجيش أساسيا فى كثير من النقاط المثيرة للخلاف والجدل المصاحبة لعملية السلام ، وخصوصا ما يتصل بالانسحاب من مناطق معينة مثل مرتفعات الجولان التى يعتقد بعض القادة فى أهميتها لأمن إسرائيل .وهناك تحولات أخرى نشأت من عقدة الأمن الإسرائيلية التى تزداد حساسيتها مع كل تطور فى العملية السلمية ، فدائرة الأمن الإسرائيلية امتدت إلى دول أبعد من دائرة الدول القريبة التى تنجز معها عملية السلام ، فوصلت إلى إيران وليبيا وباكستان .وفى هذا الإطار يقول الجنرال ماتان فيلانى نائب رئيس الأركان فى يونيو١٩٩٦ أن الجيش الإسرائيلى يجب أن يستعد لثلاثة سيناريوهات للحرب . السيناريو الأول للحرب اليومية ضد الإرهاب ، والثانى للحرب النظامية التقليدية القادمة ، والثالث لحرب الدائرة البعيدة ضد إيران وليبيا .!!.ويضيف "أننا عندما أنفقنا ٢ بليون دولار لنحصل على الطائرة F-15I كانت للتأثير حتى حدود الدائرة البعيدة ، ونحتاج أيضا للدبابة ميركافا الجديدة للحرب التقليدية القادمة ، كما نحتاج أيضا لأسلحة تناسب الحرب ضد الإرهاب ."ومن هنا كان الاهتمام الاسرائيلى ببناء درع من الصواريخ المضادة للصواريخ مزود بنظام إنذار فضائى بعد أن أصيبت مدنها لأول مرة منذ حرب ١٩٤٨ بالصواريخ العراقية .ومن التحولات البارزة التركيز على استعمال التكنولوجيا المتقدمة فى الجيش بشكل مكثف وحل مشاكل صلاحية قادة الألوية والفرق لهذا التطور .وعلى مستوى السياسة الإقليمية ، نجحت إسرائيل فى إقامة علاقة استراتيجية مع تركيا سوف يكون لها قيمتها فى أية مواجهة عسكرية قادمة فى المنطقة (٣٣).

رابعا :مستقبل المواجهة العسكرية فى جنوب لبنان:

جنوب لبنان هو الجبهة الساخنة الوحيدة فى المواجهة مع إسرائيل ، ويجرى على امتداده عمليات عسكرية تتراوح بين مواجهات محدودة وعمليات واسعة باشتراك المدفعية والدبابات والطائرات .وتتميز المنطقة الأمنية التى تحتلها إسرائيل فى الجنوب البنانى باتصالها الجغرافى والاستراتيجى بمرتفعات الجولان ، المطلب الأول لسوريا فى العملية السلمية .لهذا السبب توجد علاقة محورية بين جنوب لبنان وعملية السلام ،

العملية السلمية.

فما يحدث فيه يؤثر ويتأثر بمدى التقدم فى العملية السلمية، وهو بجانب ذلك بؤرة تجمع ساخنة لكل أطراف الأزمة ، حيث نجد حضورا لسوريا ولبنان وإيران وإسرائيل وأطراف أخرى عربية ودولية بصورة ظاهرة أو خفية .وبرغم أنه أصبح ساحة القتال الوحيدة الباقية إلا أن درجة التصعيد فيه تتم تحت سيطرة كل الأطراف حتى لا تتحول الأزمات إلى مواجهة شاملة .فى عملية عناقيد الغضب التى أطلقها شيمون بيريز فى ١١ إبريل ١٩٩٦، وصلت العمليات إلى أطراف بيروت واقتربت من المواقع السورية ، وقتل عدد من الجنود السوريين وبرغم إعلان الطرف الإسرائيلى أن ذلك قد تم بطريق الخطأ إلا أن بعض المصادر رأت فى ذلك رسالة تحذير موجهة للسوريين .ويبقى الخوف دائما فى المستقبل أن تفلت واحدة من تلك المواجهات خارج سيطرة الأطراف وتتصاعد إلى مواجهة شاملة .يقود المقاومة جماعات الشيعة الإسلامية "حزب الله "بدعم من إيران وبموافقة السوريين وإذعان اللبنانيين .أكثر من ١٠٠٠ جندى وضابط إسرائيلى أصيب أو قتل فى جنوب لبنان منذ سنة ١٩٨٥ ، وبرغم تفوق الإسرائيليين التكنولوجى فإنهم لم يستطيعوا منع حزب الله من إطلاق صواريخ كاتيوشا على مستوطنات الجليل ، ومازالوا يستخفون بقرار مجلس الأمن ٤٢٥ الذى صدر فى إبريل ١٩٧٨ بالانسحاب غير المشروط .أعاد حزب الله تنظيم نفسه فى سنة ١٩٩١ ، فأصبح له هيكل قيادة محترف وكوادر أساسية تصل إلى ٥٠٠-٦٠٠ مقاتل يتم تدريبهم فى سهل البقاع بواسطة الحرس الثورى الإسلامى ، وأدخلت تحسينات كثيرة على أساليب التخطيط والتنظيم وجمع المعلومات . يستخدم حزب الله فى عملياته صواريخ كاتيوشا ، وصواريخ م/د ، وألغاما أرضية وشراك خداعية ، وقنابل متنوعة ، وقوارب ، وغواصات صغيرة بدائية تصلح لرجل واحد .وبرغم نجاح الإسرائيليين فى الوصول لزعمائهم فإنهم يجدون صعوبة شديدة فى تحديد أماكن المقاتلين أنفسهم بسبب ما يتخذونه من إجراءات صارمة فى إخفاء تحركاتهم ، وفى ليلة واحدة فى فبراير١٩٩٧ استطاعوا مهاجمة ٢١ موقعا متقدما فى نفس الوقت داخل الشريط الحدودى .فيعملية عناقيد الغضب قامت إسرائيل بشن٧٥٥ غارة جوية ، وأطلقت ٣٢٠٠٠ طلقة مدفعية ، فى مقابل ١١٠٠ صاروخ كاتيوشا من حزب الله .عدد القتلى منذ ١٩٨٥ من الجانب اللبنانى حوالى ١٠٠٠ شهيد ، ومن الجانب الإسرائيلى ٢٦٠ قتيلا و٨٠٠ جريح بالإضافة إلى ١٤٠ قتيلا آخرين نتيجة لحوادث أخرى لها علاقة بالنشاط العسكرى فى الجنوب ، من بينها حادث ٤ فبراير ١٩٩٧ الذى قتل فيه ٧٣ جنديا نتيجة تصادم طائرتى هليكوبتر كانتا فى طريقهما إلى الجنوب(٣٤).

مع تصاعد الخسائر الإسرائيلية بدأ فريق واسع من العسكريين الإسرائيليين يقلل من قيمة المنطقة الأمنية ويبحث عن حل للخروج من تلك الورطة والخلاص من النزيف المستمر. الصقور مثل إريل شارون ورفائيل إيتان مهندسى غزو لبنان عام ١٩٨٢ ، يرون توسيع المنطقة الامنية إلى نهر الليطاني حتى لا تطول الصواريخ مستوطنات الجليل ، ويعنى ذلك تحمل عبء السيطرة على ٢٥٠٠٠٠ لبنانى فى المنطقة الجديدة بالإضافة إلى ٢٠٠٠٠ يعيشون حاليا فى المنطقة الأولى واحتمال اشتعال المزيد من حرب العصابات .الحل الثانى يدور حول القيام بعملية واسعة لسحق قوات وقواعد حزب الله ، والعمل على توريط النظام السورى فيها حتى لا يظن انه يستطيع إلى ما نهاية تحريك الأمور من وراء الستار .عيب هذا الحل أنه يعيد إلى الذاكرة الإسرائيلية عملية غزو لبنان وأخطائها المروعة التى كانت وراء ظهور حزب الله والفكر الانتحارى فى المقاومة، ثم فى النهاية الإضرار بعملية السلام. الحل الأخير والذى لا يتم الحديث عنه علنا ، توجيه ضربة مباشرة قوية ولكن محدودة إلى سوريا التى توجه حزب الله ، لكن العواقب فى تلك الحالة ستكون مأساوية بالنسبة للمنطقة (٣٥) القيادة الإسرائيلية تفكر أيضا فى إنشاء قوة عسكرية كبيرة مخصصة فقط للقتال فى جنوب لبنان ، لها هيكل قيادة مستقل مخصص أساسا لحرب العصابات .عقيد احتياط صمويل جوردون يقول فى جريدة يديعوت أحرونوت "المشكلة تكمن فى أن الجيش الاسرائيلى غير مدرب على هذه النوعية من حروب العصابات ، وأنه مدرب أساسا للحروب التقليدية الكبيرة التى لم يخسر واحدة منها حتى الآن ."ويبقى بعد ذلك مشكلة جيش جنوب لبنان العميل لإسرائيل الذى يشعر حاليا أنه على وشك أن يصبح ورقة مقايضة فى عملية السلام الجارية ولا يعرف مصيره فى المستقبل .ونتيجة لانخفاض روحه ارتفع عدد أفراد القوة الإسرائيلية من ١٢٠٠ إلى ٢٠٠٠ وأصبحوا بذلك أكثر تعرضا لنيران المقاومة (٣٦).

الجنوب اللبناني من أكثر النقاط الساخنة التي يمكن أن تندلع منها شرارة المواجهة المسلحة في أكثر من اتجاه .وإذا قدر للمواجه العسكرية أن تشتعل مرة أخرى بين إسرائيل وسوريا ، فالجنوب اللبناني بكل التحالفات الموجودة داخله لن يكون بعيدا عنها.

خامسا: الموقف على الجبهة السورية:

أ- خط المواجهة:

تمثل سوريا بالنسبة لإسرائيل "التهديد التقليدى الرئيسى "، فهى الطرف الباقى من هزيمة ١٩٦٧ الذى لم يسترد أرضه ، بعد أن وقعت مصر والأردن على معاهدات تسوية مع إسرائيل .وتتركز استحكامات الجيش السورى فى الركن الجنوبى الغربى من البلاد بالقرب من مرتفعات الجولان يفصله عن القوات الإسرائيلية المنطقة الفاصلة التى تكونت فى أعقاب فك الاشتباك بين الجيشين فى سنة ١٩٧٤ ، طولها حوالى ٨٠ كم وعرضها يتراوح بين ١٤ كم وعدة مئات من الأمتار فى بعض المناطق. على كل جانب من المنطقة الفاصلة بين البلدين تم إنشاء منطقة محدودة السلاح مكونة من شريحتين الأولى بعمق ٢٠ كيلومترا والثانية بعمق ١٠

كيلومترات التسليح فى الشريحة الأولى لا يزيد عن ١٦٢ قطعة مدفعية بمدى أقل من ٢٤ كم ، و٤٥٠ دبابة ، وغير مسموح بوجود صواريخ بمدى أكبر من ٢٥ كم .التسليح فى الشريحة الثانية لا يتعدى ٣٦ قطعة مدفعية ، و٧٥ دبابة يسمح لكل طرف بما لا يزيد عن ٦٠٠٠ جندى داخل المنطقة واتفق على وجود قوة من الأمم المتحدة فى حدود ١٠٥٠ فردا لمراقبة وقف إطلاق النار (٣٧).

ب-الجيش السورى :

يصل تعداده إلى ٤٠٠,٠٠٠ فرد ، بالإضافة إلى ٥٠٠,٠٠٠ احتياط ، ومليون آخرين يمكن استدعاؤهم فى حالة التعبئة العامة .فى سوريا أعلى نسبة تجنيد فى العالم بالنسبة لعدد السكان(٢٨,٥ لكل ١٠٠٠ من السكان)، وميزانية الدفاع تصل إلى ٢,٦ بليون دولار ، حوالى ٢٥% من الميزانية العامة .يمتلك الجيش السورى حوالى٤٦٠٠ دبابة من أنواع T-54, T-55, T-62, T-72 و٥٠٠٠ عربة مدرعة و٦٠٠ طائرة مقاتلة من أنواع MIG-21, MIG-23, MIG-25, MIG-29, . التقديرات الإسرائيلية تتحدث عن وجود٨٠ قاذف صاروخى أرض–أرض ، وأكثر من ١٠٠٠ صاروخ أرض–أرض .SCUD-C, SS-21, M9 الأسلحة السورية معظمها روسى الصنع ، وليس معروفا تماما حالتها الفنية ومدى توفر قطع الغيار لها بعد التحولات التى جرت فى الاتحاد السوفيتى ، والسوريون يقولون أنهم يحتفظون بأعداد كبيرة من الأسلحة فى حالة جيدة بعيدا عن الجبهة .وتواجه سوريا بوجه عام مشكلة الحصول على أسلحة متقدمة لظروفها الاقتصادية الصعبة ، ونتيجة للموقف الأمريكى التى يعتبرها من الدول الراعية للإرهاب فشلت جهودها فى الحصول على نظم إدارة نيران متقدمة من جنوب إفريقيا للحرب الليلية نتيجة تدخل الولايات المتحدة وإيقافها الصفقة التى وصلت قيمتها إلى ٦٤٠ مليون دولار (٣٨)

ج-الموقف السياسى والعسكرى:

تجنى سوريا حاليا نتيجة موقفها المتصلب بالنسبة من مشاريع السلام التى بدأت فى ١٩٧٩ بمبادرة الرئيس السادات .ونتيجة لظروف وعوامل متعددة لم تنجح على الصعيد العسكرى فى إقامة الجبهة الشرقية ضد إسرائيل ، ولم تنجح سياسيا فى إدارة تحرك مرن للسلام كما فعل الفلسطينيون .على المستوى العسكرى يعتقد كثير من المحللين أن قدراتها العسكرية لم تزد كثيرا إلا فى مجال الصواريخ أرض–أرض بعيدة المدى ، فلم تكن المواجهات الأخيرة مع إسرائيل بشكل عام مطمئنة وكان آخرها تدمير عدد كبير من بطاريات الدفاع الجوى فى وادى البقاع وإسقاط عدد كبير من الطائرات السورية .ومع توقف المفاوضات مع إسرائيل منذ فبراير ١٩٩٦ وتجدد الحديث حول الحرب ، بدأت التحركات السورية تثير كثيرا من القلق خوفا من هجوم مفاجئ على غرار ١٩٧٣. وعلى سبيل المثال راقب الإسرائيليون فى سبتمبر ١٩٩٦ إعادة انتشار الفرقة ١٤ قوات خاصة فى شرق لبنان بترقب شديد ، وبرغم التأكيدات السورية أن تلك التحركات لأسباب دفاعية ، إلا أنها كانت تماثل بصورة ما التحركات التى سبقت الهجوم المصرى–السورى على إسرائيل فى ١٩٧٣ (٣٩) وتنشر سوريا حاليا ثلاث فرق فى مواجهة الجبهة الإسرائيلية لكنها تواجه عددا من المتغيرات الاستراتيجية والعسكرية سوف تشكل فى مجملها التحرك السورى فى المستقبل (٤٠).

*التعاون الاستراتيجى بين تركيا وإسرائيل الذى يحاصر دمشق من الشمال والجنوب خصوصا فى ظل الاتهام التركى لسوريا بالتعاون مع حزب العمال الكردستانى.

* الدعم العسكرى والتكنولوجى الأمريكى لإسرائيل خلال الخمس سنوات الماضية جعلها تمتلك قوة جوية حديثة مزودة بقوة نيران هائلة مع مرونة عالية فى الاستخدام ، بالإضافة إلى المشروع أرو المضاد للصواريخ والمنتظر بعد نشره فى عام ١٩٩٩ أن يحد من تأثير القوة الصاروخية السورية.

* التقارب السورى العراقى وفتح الحدود بين البلدين فى ٢ يونيو ١٩٩٦ بعد أن ظلت مغلقة منذ أبريل ١٩٨٢ ، وزيارات الوفود المتبادلة فى ١٩ مايو و١٣ يونيو١٩٩٧ والحديث عن إحياء الجبهة الشرقية .

الموقف على الجبهة السورية –الإسرائيلية ينذر باحتمالات كثيرة مادامت المشاكل الرئيسية بدون حل .رئيس الأركان الإسرائيلى يقول مشيرا إلى بعض التحركات العسكرية "هناك تغير فى السلوك السورى ، ونحن نعلم أنهم فى سوريا يتحدثون عن الهجوم المفاجئ. (٤١)" ومن الصعب أن نحدد من منهم ، سوريا أم إسرائيل ، سوف تسبق الأخرى بالتحرش ، إسرائيل لتغيير وضعها المتأزم فى الجنوب ، أم سوريا لكسر الجمود وتحرير الجولان ؟

سادسا : توقعات المستقبل : السؤال والاجابة :

عودة مرة أخرى إلى السؤال الذى بدأنا به هذه الورقة عن احتمالات اشتعال الحرب فى المنطقة بسبب تعثر عملية السلام. والسؤال كما ذكرنا من قبل معقد ومركب، لذلك فالاجابة المنتظرة عليه فى ضوء ما سبق طرحه، تتحرك أفقيا لتغطى جوانب متعددة من الموضوع، ورأسيا لتعالج أكثر من مستوى :

(١) فى خلفية الصورة نجد كل الأطراف المباشرة وغير المباشرة المشتركة فى العملية السلمية تتبنى برامج تحديث وتطوير لقواتها المسلحة لتصبح أفضل مما كانت عليه إبان حرب ١٩٧٣ أخر حرب كبيرة بين العرب وإسرائيل. ومن المتوقع أن تكون أية حرب قادمة أكثر شراسة فى ظل الانتشار الواسع للصواريخ والقذائف الموجهة.

(٢) التصورات المرتبطة بالحرب وسيناريوهاتها المتوقعة

أصبحت تتردد علنا فى الصحف وتناقش فى مراكز البحث، ومن المتوقع أيضا أنها موضع النظر فى مراكز اتخاذ القرار خلف الأبواب المغلقة.

(٣) جذوة الصراع المسلح مشتعلة بالفعل فى جنوب لبنان وداخل الأرض المحتلة فى فلسطين، ولا يمضى يوم بدون قتلى وجرحى من الجانبين، وهذا المستوى المحدود من الاشتباك ينذر بالاتساع والتفجر والافلات من آليات السيطرة السياسية المحلية والدولية فى حالة شيوع اليأس من التقدم إلى حل مقبول.

(٤) سوريا لن تستطيع الانتظار أكثر من ذلك لتحرير الجولان، واستمرار الجمود الحالى سوف يعنى ارتداد الضغوط السياسية إلى الداخل. والخيارات العسكرية المطروحة أمامها ليست سهلة ولابد أن تحسب بدقة عالية، لكن سوريا ستكون مضطرة للتعامل معها بمستوياتها المختلفة، من التلويح باستخدام القوة، مرورا بالهجوم المفاجىء المحدود، انتهاء إلى تسخين الجبهة اللبنانية. وسوف تحاول فى سبيل ذلك تقوية تحالفاتها من إيران وتقوية بنائها مع العراق وحل مشاكلها مع السلطة الفلسطينية، وإيجاد أسلوب للدعم العسكرى من دول الخليج والسعودية ومصر فى إطار دول إعلان دمشق أو القمة العربية.

(٥) لن تستطيع إسرائيل تحمل حرب استنزاف طويلة فى الجنوب اللبنانى، أو على الجبهة السورية، أو فى الداخل بواسطة المقاومة الفلسطينية، خصوصا فى ظل نمو قوى اجتماعية سئمت الحرب وأصبحت تميل ناحية السلام.

(٦) إعادة احتلال كامل الضفة وغزة، محاولة هدم المسجد الأقصى، توجيه ضربة إجهاض لسوريا، ضرب المنشآت النووية فى إيران ... أمثلة لأحداث يمكن أن تتطور إلى حرب واسعة فى المنطقة.

(٧) سيطرة التطرف العنصرى على أمور السياسة والجيش فى إسرائيل يرشحها أيضا أن تكون البادئة بإشعال الحرب. فلا خلاص للمستوطنين واليمين المتطرف أمام ضغوط السلام إلا نسف الموقف من أساسه بمغامرة عسكرية لن يكون صعبا العثور على مبرر لها. فبرغم التشاؤم العربى فإن الفكر والكيان الصهيونى فى طور التراجع والانكماش، ويرى حاخاماته أنهم يحاربون معركتهم الأخيرة. لقد كانت إسرائيل هى البادئة بالحرب فى معظم الجولات السابقة، بدءا من غارات الحدود على غزة، ومرورا بمؤامرة العدوان الثلاثى فى الخمسينات، حتى ضرب العراق وغزو لبنان فى الثمانينيات. وكان ذلك فى عصر التوسع فكيف بهم وهم يتركون كل يوم قطعة من الأرض، وظهورهم إلى الحائط وعرفات على بعد أمتار منهم.

خاتمة :

الجمود الذى أصاب جهود السلام فى الشرق الأوسط دفع بالصراع العربى-الإسرائيلى بعد خمسين سنة من بدايته إلى مفترق طرق ربما يقود مرة أخرى إلى ميدان القتال. فبدون انفراج للأزمة سوف تتفاعل عوامل كثيرة تراكمت مع الزمن لتحدث فرقعة فى موضع ما من جسد الشرق الأوسط العليل. الموقف الحالى لعملية السلام بكل ملابساتها قد بدد كثيرا من الثقة فى المنطقة وبدلها بحديث الحرب ، وتطور الأحداث فى اتجاه الحرب أو السلام سوف يتحدد طبقا لعوامل كثيرة متداخلة. العامل الأول نتيجة ما يجرى من تفاعلات مهمة داخل المؤسسة العسكرية فى إسرائيل وقدرة القوى العاقلة داخلها على مواجهة تيار اليمين المتطرف ومنعه من توريط الجيش فى حماقات عدوانية طائشة. العامل الثانى الموقف على جبهة الجنوب اللبنانى ومدى قدرة الأطراف الفاعلة داخله على التحكم فى سخونة خط المواجهة بالدرجة التى تمنع الانزلاق إلى التصعيد. العامل الثالث تطورات الأحداث فى الأرض المحتلة وانعكاساتها على العالم العربى والإسلامى ، وتحركات الجانب الفلسطينى وقدرته على اللعب بمهارة بأوراقه القليلة سياسيا وعسكريا بالصورة التى تجعل ثمن العودة إلى الوراء باهظا بالنسبة للجانب الإسرائيلى. العامل الرابع قدرة المجتمع الدولى على فرض حلول فعالة لدفع عملية السلام إلى الأمام واستخدام ما يملكه من أدوات سياسية واقتصادية لتنفيذ الاتفاقيات. ثم أخيرا الموقف العربى ومدى قدرته على إدارة إمكانياته السياسية والعسكرية الواسعة بكفاءة وإبداع.

المراجع :

(1) Ed Blanche, "Middle east fears new conflict as peace process takes a back seat", Jane's Defence Weekly, May 14, 1997, Vol. 027, P. 20.

(2) James Wyllie, "Netanyahu's strategic design", Jane's Intelligence Review, Vol. 8, Dec. 1, 1996, P. 545.

(٣) جرج كاشمان ، "لماذا تنشب الحروب What causes war ? "، الجزء الأول والثانى، ترجمة أحمد حمدى محمود ، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب ، الألف كتاب الثانى رقم ٢٤٢ ، ٢٤٣.

(٤) أبيه نائور "حرب ١٩٧٣ هل هى نهاية الحروب؟ "جريدة معاريف ١٧ أكتوبر ١٩٩٧، عن مختارات إسرائيلية ، القاهرة: مركز الدراسات بالأهرام ، السنة الثالثة ديسمبر ١٩٩٧ ، العدد ٣٦ ، ص٤٠.

(٥) إيتمارر رابينوفيتش "هل يمكن أن يحدث هذا ثانية؟ "، يديعوت أحرونوت ١٧ أكتوبر ١٩٩٧، عن مختارات

إسرائيلية ، القاهرة : مركز الدراسات بالأهرام ، السنة الثالثة ديسمبر ١٩٩٧ ، العدد ٣٦ ، ص. ٤١.

(٦) روبن بن يشاي "ثمانية أسباب لوقوع هجوم مفاجئ ، وثلاثة أسباب يوقفونه "يديعوت أحرونوت ١٧ أكتوبر ١٩٩٧ ، عن مختارات إسرائيلية ، القاهرة : مركز الدراسات بالأهرام ، السنة الثالثة ديسمبر ١٩٩٧ ، العدد ٣٦ ، ص٤٢ . .

(7) See Ed Blanche, Note(1)

(8)Jane's Defence Weekly, "Israel claims that Syria is making VX nerve gas", , May 7, 1997, Vol. 27, P. 6.

(9) Jane's Intelligence Review, "War Scenarios" , Mar., 1 1997, P. 5.

(10)James Bruce, "Egyptian forces launch Badr 96 manoeuvres", Jane's Defence Weekly, Vol. 26, Sept. 18, 1996.

(11) Ed Blanche, "Ex-US frigates transfer bolsters Navy", Jane's Defence Weekly, Vol. 28, P.17.

(12)Jane's Defence Weekly, "Global support deal for Abrams signed", Oct. 1, 1996, P.2.

(13)Jane's Defence Weekly, "$206 m Hawk rebuild for Egypt", Feb. 5, 1997, P. 17.

(14)Christopher F. Foss, "Egypt's prototype IFV marries new and old", Jane's Defence Weekly, Vol. 27, P. 27.

(١٥) الأهرام ٢٣ إبريل ١٩٩٨ .

(١٦) الحياة ٢٤ إبريل ١٩٩٨ .

(17) Jane's Intelligence Review, "Israel's Arsenal", Mars 1, 1997, P. 14.

(18) Jane's Intelligence Review, "The current military balance", Mars 1, 1997, P. 16.

(19) Jane's Intelligence Review, "The importance of technology", Mars 1, 1997, P. 10.

(20) James Bruce, "Saudi air force seeks C3 training support", !ane's Defence Weekly, Nov. 1, 1996, P.9.

(21) Jane's Defence Weekly, "Saudi missile test marks new military base", Vol. 28, Guly 30, 1997, P. 17.

(22)Ed Blanche, "US support is key to force modernization", Jane's Defence Weekly, Vol. 27, Jan. 15, 1997, P. 18.

(23)Ed Blanche, "Is the myth fading for the Israeli Army?-Part 1, Jane's Intelligence Review, Vol. 8, Dec. 1, 1996, P. 547.

(24)Ed blanch, "Is the myth fading for the Israeli Army? - Part 2", Jane's Intelligence Review, Jan. 1, 1997, Vol. 9, P. 25.

(25) See Ed Blanche, Note(24), P.27.

(26) See Ed Blanche, Note(24), P.29.

(27) See Ed Blanche, Note(23), P.548.

(28) See Ed Blanche, Note(23), P.549.

(29) See Ed Blanche, Note(23), P.550.

(30) See Ed Blanche, Note(24), P. 26.

(31) See Ed Blanche, Note(24), P. 30.

(32) See Ed Blanche, Note(24), P. 30.

(33) See Ed Blanche, Note(24), P. 28.

(34)Ed Blanche, "A bizarre yet bloody conflict dragson in south Lebanon" , Part 1, Jane's Intelligence Review, Vol. 9, Sep. 1, 1997, P. 411.

(35)See Ed Blanche, Note(34), P.416.

(36)Al J Venter, "Israel last line of defense shows signs of strain", International Defense Review, Vol. 29, Nov. 1, 1996, P. 59.

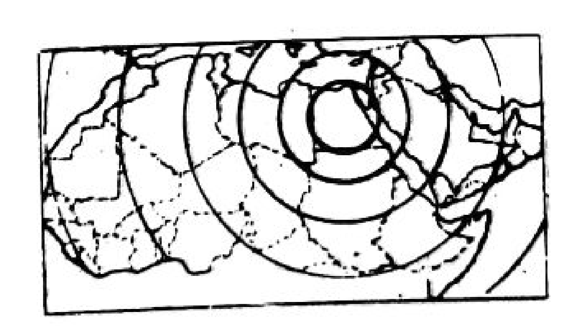
(37) Al G Venter, "On the brink: Syria considers its next move", International Defense Review, Vol. 30, May 1, 1997, P. 55.

(38) Ed Blanche, "Syrian, Israeli posturing offers little hope for peace process", Jane's Defense Weekly, Vol. 27, July 2, 1997, P. 17.

(39) James Bruce, "Syrian forces redeploy as tensions deepen", Jane's Defence Weekly, Sept. 25, 1996, Vol. 26, P. 26.

(40) Ed. Blanche, "Syria's agreement with Iraq is opening a new eastern front", Jane's Defense weekly, Vol. 27, June 25, 1997, P. 15.

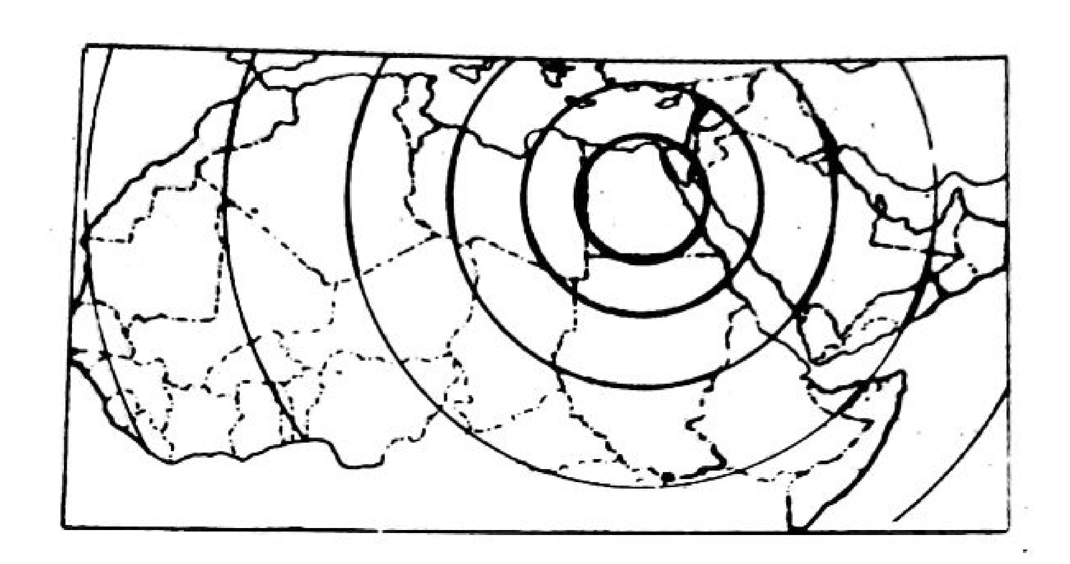
(41)James Wylli, James Bruce, "Syria finds itself in a strategic quandary", Jane's International Review, Vol. 8, Oct. 1, 1996, P. 462.







٧ سيناريوهات المستقبل



د. على الدين هلال

تمثل محاولة استشراف المستقبل عملاً محفوفاً بالمخاطر والمزالق. ورغم أن كثيراً من نتائج بحوث الاستشراف لم توفق فى رصد عدد من الأحداث الهامة التى جاء بها المستقبل، الا أن هذه الجهود تظل مطلوبة. فهى من ناحية «مران» عقلى وعلمى ضرورى، وهى من ناحية أخرى، تفيد فى التنبيه إلى احتمالات وتوقعات ممكن حدوثها. واذا كان ذلك صحيحا بصفة عامة، فإنه يصبح أكثر صحة بالنسبة لمنطقة ولموضوع تتسع فيه دائرة «اللاعبين»، وتتعدد فيه الاطراف الاقليمية والدولية. كما تتسع فيه المساحة بين «المواقف المعلنة» و «المواقف الحقيقية».

ولما كان أى استشراف للمستقبل ينطلق من تشخيص الواقع، فإن نقطة البداية الطبيعية تتمثل فى تحديد سمات المرحلة الراهنة، من منظور مسار عملية التسوية السلمية للصراع العربى/الاسرائيلى والقضية الفلسطينية.

ومن هذه الزاوية يمكن أن نصف المرحلة الراهنة بالسمات التالية:

(١) ابرام مجموعة اتفاقيات سلام بين اسرائيل وبعض الدول العربية مثل المعاهدة المصرية/الاسرائيلية (١٩٧٩)، والمعاهدة الاسرائيلية/الاردنية (١٩٩٤). وقد ترتب على هذه الاتفاقيات انهاء حالة الحرب وقيام علاقات دبلوماسية فى اطار القانون الدولى العام.

(٢) ابرام اتفاق اعلان المبادئ الفلسطينى/الاسرائيلى (أوسلو) فى سبتمبر ١٩٩٣ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذى بموجبه اعترف كل طرف بالآخر، وتأسست السلطة الوطنية، وبدأت عملية اعادة انتشار القوات الاسرائيلية فى غزة والضفة الغربية. وأعقب ذلك توقيع اتفاق القاهرة أغسطس ١٩٩٥، ثم توقيع الاتفاق الثانى لاعلان المبادئ فى الشهر التالى فى واشنطن، ثم توقيع اتفاقية الخليل فى ١٩٩٧.

(٣) انه إنطلاقاً من مرجعية مؤتمر مدريد (أكتوبر ١٩٩١)، بدأت مفاوضات اسرائيلية/ سورية، توقفت من الناحية العملية منذ وصول حكومة ائتلاف الليكود إلى السلطة فى مايو ١٩٩٧.

(٤) انه فى إطار مرجعية مؤتمر موسكو (يناير ١٩٩٢)، تم تدشين المفاوضات متعددة الأطراف فى مجالات: الأمن

الاقليمى، والتنمية الاقتصادية والتعاون الاقليمى، والمياه، والبيئة، واللاجئين. والتى توقفت، ايضا، من الناحية العملية منذ وصول حكومة الليكود إلى السلطة.

(٥) مبادرة المنتدى الاقتصادى بدافوس لعقد مؤتمر القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى الدار البيضاء ١٩٩٤، وعمان ١٩٩٥، والقاهرة ١٩٩٦، والدوحة ١٩٩٧. ثم اعلان المنتدى عدم الدعوة لعقد المؤتمر فى عام ١٩٩٨، وذلك بسبب الظروف السياسية فى المنطقة وتوقف عملية التسوية.

(٦) ان بعض الدول العربية، كقطر وعمان وتونس، وافقت على اقامة نوع من التمثيل التجارى مع اسرائيل . ولكن بسبب التطورات السياسية فقد أصيبت هذه المبادرات بالتوقف والجمود.

من هذا العرض لأهم ملامح المرحلة الراهنة، يتضح أننا إزاء صورة مختلطة. فهناك اتجاه عام فى المنطقة إلى تسوية هذا الصراع من خلال الأساليب السلمية، وقد أكد الطرف العربى ذلك فى بيان القمة العربية فى يونيو ١٩٩٦. لكن الوجه الآخر للصورة يتمثل فى الأطروحات الجديدة التى عبرت عنها حكومة الليكود، والتى أحدثت أفكار رئيس وزرائها، والسياسات التى اتبعها، انتكاسة لعملية التسوية وتوقفا لها.

ومن أبرز مظاهر ذلك، تشجيع الهجرة والاستيطان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، والانكار المستمر لحق الفلسطينيين فى تقرير المصير وتأسيس دولتهم، وعدم الوفاء بالتعهدات التى سبق للحكومة الاسرائيلية الالتزام بها فى ظل حكومة ائتلاف حزب العمل، والرغبة فى إعادة التفاوض بشأن هذه الالتزامات.

وهكذا، فإن المرحلة الراهنة هى مرحلة مضطربة، تختلط فيها سمات الاستمرار فى عملية التسوية بسمات التراجع عنها، أو على الأقل إعادة النظر فيها وفى شروطها.

انطلاقا من هذا التشخيص، فإنه يمكن الاشارة إلى ثلاثة مسارات أو سيناريوهات محتملة، هى:

(١) مسار استمرار الأوضاع الراهنة: الجمود
(٢) مسار التدهور
(٣) مسار عودة الحيوية لعملية التسوية

أولاً: مسار استمرار الأوضاع الراهنة: الجمود:

تتمثل أهم عناصر تلك الصورة فيما نشهده من ملامح الوضع الراهن لعملية التسوية، والتى تتمثل فى: استمرار المراوغة من قبل رئيس الوزراء الاسرائيلى نيتانياهو، بإعلان التزامه بالتسوية السلمية، وفقا لشعار: «السلام مقابل السلام» أو: «الأمن مقابل الأمن». وهذه الصيغة رغم أنها، فى شكلها العام، قد يبدو منها أنها تفرض على أطراف التسوية التزامات متساوية، إلا أنها تضرب عملية التسوية فى الأساس، لأنها تتجاهل أصل القضية، وهو احتلال الأراضى الفلسطينية والعربية.

وفى ظل هذه الصورة، فإن رئيس الوزراء الاسرائيلى سوف يواصل تذرعه بأن موقفه هو ما يجمع عليه تحالف اليمين الاسرائيلى المتشدد، وأنه لايستطيع أن يقدم على خطوة قد تؤدى إلى انسلاخ أحد اطراف التحالف وسقوط الحكومة.

وفى ظل هذا الوضع، من المتوقع استمرار عمليات الإستيطان الاسرائيلى وتكريس أمر واقع سواء فى الضفة الغربية أو فى القدس. ومن ثم، يتم تدمير أسس التفاوض حسب مرجعية مؤتمر مدريد، ولاتتم عملية إعادة الانتشار على المراحل التى تم الاتفاق عليها فى اتفاقيات أوسلو والخليل سواء تلك التى كانت مع رئيس الوزراء الاسرائيلى الأسبق رابين، أو مع نيتانياهو نفسه.

وفى هذه الصورة أيضاً، تستمر جهود دولية محدودة لاتلبث أن تتحطم على صخرة التعنت الاسرائيلى. وهذه الجهود أو المبادرات سوف تنطلق حسب الحاجة والظروف، فعندما تخشى الأطراف الدولية، (الطرف الأمريكى خاصة) أن الهوة بين مواقف الأطراف تهدد بتدهور الأوضاع، فإنه يتم اطلاق مبادرة لامتصاص حدة الغضب، على الجانب العربى والفلسطينى، ولاختبار موقف حكومة اسرائيل. هذا ما كان تحديداً مع مبادرة الـ ١٣.١٪ الأمريكية. فعندما كانت العملية السلمية أمام حائط، هدد بتفجر الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية، أطلقت واشنطن مبادرتها. وهى مبادرة لاتحقق الحد الأدنى من مطالب الطرف الفلسطينى، ولكن بالرغم من ذلك، فهى مفيدة لكل أطرافها. انها تشعر الكل بأن عملية السلام لازالت حية، وأن جهود واشنطن لازالت مستمرة، وأن المياه ليست راكدة تماماً. كما أنها توجد سلسلة من الجدل والنقاش تنتهى إلى أن يصبح الأساس الأصلى للتباحث ليس ذا مرجعية واحدة، وتتوارى تدريجيا مرجعيتا مدريد وأوسلو.

كما أن هذه المبادرات – من جانب آخر – لها قيمة ازاء الرأى العام الداخلى، سواء فى الدول العربية، أو فى واشنطن، واسرائيل: فهى على المستوى العربى، تهدف إلى «تبريد» الاجواء فى داخل الأراضى المحتلة من أجل امتصاص غضب الفلسطينيين الخاضعين لسلطة الاحتلال الاسرائيلى، أو لتلطيف الوضع بعد حادث مأساوى يموت فيه بعض الفلسطينيين، أو بعد انتهاك لحرمة الأماكن المقدسة، المسجد الأقصى مثلا.. فضلاً عن تأثيرات ذلك على الرأى العام فى الدول العربية الأخرى.

وهى، فى داخل الولايات المتحدة، تعطى الانطباع باستمرار الدور الأمريكى الراعى لعملية التسوية. ثم أنها ذات أهمية كبيرة للرأى العام الاسرائيلى، حيث تظهر الحكومة الاسرائيلية بمظهر الحريص على أمن شعبها وسلامته، وأن مواقفها لاتتقرر فى واشنطن، وان نيتانياهو حريص على استقلالية القرار السياسى الاسرائيلى، فى الوقت الذى يطمئن فيه إلى عدم قيام الادارة الأمريكية بممارسة ضغوط جادة على اسرائيل لتغيير مواقفها.

وفى ظل تلك المبادرات الجزئية، فإن الامر يتطلب وقتاً يتم استنفاده فى: مباحثات، واجتماعات، ولقاءات، وجولات بين

مختلف الأطراف، وزيارات مكوكية، بما يصاحب كل ذلك من تغطية اعلامية كبيرة، تحمل إلى الرأى العام: تصريحات وبيانات مشتركة، واعلانات مواقف... إلى غير ذلك. وحصيلة كل هذا «ضجيج بدون طحين».

إن استمرار هذا الوضع الراهن يوجد من «الأسباب» أو «الأحلام» أو «الأوهام» عند كل نقطة تفاوضية، أو عند كل مرحلة، بما يشعر الأطراف بأن العملية مستمرة، على نحو قد يبشر بشيئ، ومن ثم ينبغى الاستمرار فيها، وهذا ما قد يستشعره الفلسطينيون والعرب عموما، أو أن العملية مستمرة ولكن من دون تحقيق شيئ، وأن الوضع «محلك سر»، وهو يبشر بتآكل الأهداف الفلسطينية، وهذا ما قد يستشعره الاسرائيليون.

إن خلاصة هذا الوضع، أن يشعر كل طرف بأنه لازال هناك شئ ما ايجابيا بالنسبة إليه لم يتحقق بعد، وأن بعد الغيم مطر. وأن الوضع الراهن - برغم كل سـوءاته - هو أفضل مما كان عليه قبل انطلاق المسيرة، وهو أيضاً أفضل بكثير مما يمكن تخيله لو انهارت، أو لو أعلن هو نفسه انهيارها. وفى ظل التفسيرات التى تقدم من أجل «ارضاء الذات»، فإن الطرف المتضرر، الفلسطينيون والعرب، سوف يعبرون عن أن الوضع مهما طال، فهو لايعنى الرضا به، وأن الأوضاع لن تدوم بأى حال. ومعنى كل ذلك، أن يستمر الحديث عن التسوية، باعتبارها نهجاً استراتيجيا قبل به العرب، وهم لا ولن يتحللوا منه. أما الاسرائيليون، فإن بمقدور حكوماتهم أن تقول أنها أدخلت الفلسطينيين فى نفق مظلم، لا يستطيعون فيه التراجع إلى الوراء، وليس بمكنتهم الوصول إلى منتهاه.

ولكن استمرار سيناريو الوضع الراهن يفترض عدة أمور: أنه يفترض ثبات مواقف الحكومة الاسرائيلية، وأنها قد انتهت - فى تحليلها للوضع الراهن - إلى أنه يحقق لها أقصى استفادة، أو أنه الوضع الأمثل الذى حققت عنده أهدافها. وبمعنى آخر، أن الحالة الراهنة للسلام والأمن فى المنطقة، وبوجه عام، الوضع الحالى لعلاقات اسرائيل والعرب، هو الوضع الذى تتحقق فيه مصالحها.

وقد يكون الوضع الراهن - بالفعل - وضعاً مفضلا من وجهة نظر حكومة الليكود، على أساس أنه يحقق تعبئة داخلية وتأييداً واسعاً لنيتانياهو يمكنه من الفوز فى الانتخابات القادمة فى عام ٢٠٠٠، كما أنه، على المدى البعيد، قد يحدث خلافات وانقسامات داخل الساحة الفلسطينية والعربية، وهذا هو مجال آخر للرهان. ولكن، وعلى الجانب الآخر، فإن من المتصور أن حكومة اسرائيلية أخرى قد يكون من بين أهدافها انجاز تسوية شاملة، تنهى أوضاع الارتياب والقلق فى المنطقة، وتضع حداً للصراع، هذا فضلاً عما لذلك من قيمة من ناحية علاقتها مع واشنطن، إذا أخذنا فى الاعتبار المردودات السلبية، على المدى البعيد، لاستمرار الرفض الاسرائيلى لمبادرات الادارة الأمريكية.

ويثور السؤال، حول المدى الذى يمكن فيه للولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة فى عالمنا، الاستمرار فى القبول بالرفض العلنى لمقترحاتها من جانب اسرائيل، بما لذلك من تاثيرات على وضعها العالمى. ومن مظاهر ذلك حالة «البرود» التى اصابت العلاقات بين البلدين فى فترة أو أخرى. من ذلك ما تردد مرة عن رفض كلينتون استقبال نيتانياهو فى البيت الابيض، ومن ذلك أيضاً، النقد العلنى الذى وجهته الخارجية الامريكية لمشروع توسيع مدينة القدس الذى اقره نيتانياهو فى نهاية شهر يونيو ١٩٩٨.

ثم أن استمرار الوضع الراهن يفترض استمرار عدم اتفاق الدول العربية على حد أدنى من المواقف العملية ازاء التعنت الاسرائيلى. ومع أن هذا تصور محتمل، إلا أنه من المحتمل أيضاً، أن يزداد ضغط الرأى العام الداخلى فى هذه الدول، وذلك بسبب ما تقوم به اسرائيل من اجراءات، خصوصا اذا قامت بعض العناصر الفلسطينية بعمليات عسكرية أو استشهادية، تترتب عليها اجراءات انتقامية عسكرية واقتصادية ضد الشعب الفلسطينى.

اضف إلى ذلك، إن استمرار هذا الوضع، وامتناع اسرائيل عن تنفيذ بنود اتفاقيات أوسلو، سوف يؤثر على التوازنات السياسية داخل المحيط الفلسطينى، وسوف يعطى للأطراف الداعية إلى التشدد، وتلك التى شككت منذ البداية فى سلامة الخط السياسى الذى انتهجته قيادة منظمة التحرير، فرصة لترويج وجهة نظرها. وسوف يكون المناخ النفسى والسياسى محبذا لها.

لقد استطاعت القيادة الفلسطينية حتى الآن أن تجمع الجزء الأكبر من الشعب الفلسطينى حولها، وأن تضبط سلوك حماس. ولكن إلى متى تستطيع أن تفعل ذلك بنجاح، وخصوصاً فى ضوء المطالب الاسرائيلية بمطاردة النشطاء من المعارضين، وتدمير «البنية التحتية للارهاب»، بحيث تصبح هذه السلطة آداة معاونة لضمان أمن اسرائيل.

ثم إن استمرار هذا الوضع، وإذا أخذنا فى الاعتبار ما يحدث فى جنوب لبنان، والتفاعلات بين حماس وحزب الله، وأيضاً أعمال العنف التى قد تصدر من المتطرفين اليهود، فإنه، من المتصور أن تحدث عمليات انتحارية فى قلب اسرائيل، على غرار ما حدث فى بداية عام ١٩٩٦ فى القدس وتل أبيب. وسوف يؤدى ذلك إلى ردود فعل اسرائيلية تقود بدورها إلى مزيد من تدهور الأوضاع السياسية والعسكرية.

وأخيراً، فإن استمرار هذا الوضع سيتوقف بقدر كبير على مدى الانطباعات المتولدة لدى المجتمع الاسرائيلى بشأن مغانم السلام ومغارمه، والخسائر التى يمكن أن تلحق باسرائيل من جراء استمرار هذه الأوضاع.

ان الوضع الراهن لعملية السلام يعبر عن مأزق حقيقى، فالحكومة الاسرائيلية لاتستطيع الاستمرار فى سياسة كسب الوقت إلى ما لا نهاية، كذلك، فإن القيادة الفلسطينية، وبالمثل الدول العربية، لاتستطيع الاستمرار فى تبرير الشعور بأن

عملية التسوية لازالت مجدية، خوفاً من مواجهة البديل. لكن، بأى حال، فإن استمرار الوضع الراهن يعنى مزيداً من اليأس والاحباط العربى والفلسطينى. ومن ثم، احتمال انبعاث أعمال العنف من جديد، بأشكاله المختلفة.

ومجمل ما تقدم يشير إلى أن حالة الجمود، أو استمرار الوضع الراهن، ليس امرا ميسورا وأن هذه الحالة تمثل «قنبلة موقوتة» يمكن أن تنفجر فجأة وفى أى وقت.

ثانياً: مسار التدهور:

وهو يعنى احتمال أن تطرأ بعض المستجدات، خارج السياق الراهن، ولكن من داخل أزمة المسار الفلسطينى بشكل غير متوقع. وهذا يمكن أن يحدث من خلال تعمق الإدراك السلبى لدى طرف، أو أكثر، بأن الأمور لم تعد فى صالحه. وفى حقيقة الأمر، فإن استمرار السيناريو الراهن، يعنى الانتقال تدريجيا إلى سيناريو التدهور. أى أن استمرار الوضع الراهن لفترة أطول هو أحد مصادر السيناريو الثانى.

ومن مصادر التدهور ما يلى:

(١) اعلان فشل المحادثات : ليس بمعنى اعلان فشل جولة أو مبادرة، أو زيارة، وانما أن يعلن الطرف الفلسطينى، على نحو كامل وصريح، أن طريق مدريد وأوسلو قد فشل، وأنه سوف يعيد تحديد اختياراته لينهج بديلاً آخر. وهذا، ان اعلن، فسوف يكون له وقع الصدمة، لأنه يعنى أن أحد الأطراف قد أعلن أن الطريق الذى تبناه منذ سنوات قد ثبت فشله.

ولاشك أن اعلاناً من هذا القبيل ليس مسألة سهلة؛ فمن هو الطرف الفلسطينى الذى يستطيع أن يتحمل نتائج مثل هذا الاعلان؟ وحتى الآن، يبدو أن الرئيس عرفات، والسلطة الفلسطينية، مدفوع إلى الحفاظ على نهج التسوية الراهن = ليس توقعا لمكاسب محتملة، ولكن - خوفا من تداعيات البدائل الأخرى.

ان اعلان الرئيس عرفات فشل العملية يتطلب، أن يوازن الزعيم الفلسطينى بين عدة أمور، وأن يزن حساباته بميزان من ذهب؛ إن عليه أن يحدد البديل أو البدائل المتاحة، فى ضوء الأوضاع الراهنة، وعليه أن يطمئن إلى أن هناك قوى عربية ودولية ستؤيده.

(٢) اعلان الدولة الفلسطينية : اذا كان اعلان فشل العملية هو أحد شقى الخطوة التى قد تقدم عليها القيادة الفلسطينية، فإن اعلان الدولة هو الشق الآخر. وهو اجراء طالما أعلنت عنه القيادات الفلسطينية، وهذا الاجراء على نفس مستوى أهمية إعلان الفشل، ويثير قضايا هامة:

فأولاً، ماذا سيكون موقف اسرائيل، خاصة إذا أقدم نيتانياهو على عمل طائش، ونفذ تهديداته بإعادة السيطرة على الأراضى التى أعيد الانتشار فيها؟، وثانياً، ما هو الضمان أن ينال اعلان الدولة فى مايو ١٩٩٩ استقبالا عربيا ودوليا أفضل مما ناله اعلان الدولة فى ١٩٨٨؟، ثم ثالثاً، ماذا يضيف هذا الاعلان إلى ما هو قائم فعلا من خلال السلطة الفلسطينية؟

كما أنه يجب على القيادة الفلسطينية أن تستعد لمواقف وردود فعل على الجانب الاسرائيلى. مثلاً، فإن نيتانياهو قد يربط بين موقفه من الانسحاب وموقف الفلسطينيين من الدولة. وفى هذه الحالة، فهل ترجئ القيادة الفلسطينية اعلان الدولة من أجل الابقاء على العملية. وما الموقف فيما لو تحول الاهتمام الدولى - بفعل اجهزة الإعلام الأمريكية والاسرائيلية - عن الفلسطينيين، من اعتبارهم أصحاب حق لايزال مغتصبا، إلى اعتبار اعلان الدولة معبراً عن اكتمال حصولهم على هذا الحق.

(٣) تجدد أعمال العنف : وذلك على النحو الذى اتخذته أعمال العنف فى سنوات ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦، من قبل جماعات وحركات غير راضية عن مسيرة عملية التسوية، أو معارضة للتعنت الاسرائيلى. وهذه الأعمال الانتحارية تكون رد فعل على استمرار الاستيطان بالقدس، ورفض اعادة الانتشار، ومصادرة الأراضى، أو الاعتداء على حرمة الأماكن المقدسة.

وبالطبع، فإن ازدياد حدة العنف، واتساع نطاقه، قد يتمثل فى قيام فلسطينيين محبطين بأعمال انتحارية فى داخل اسرائيل، أو اطلاق النار من جانب المستوطنين المتطرفين. وقد يتضمن أيضاً احياء الانتفاضة المنظمة من جانب الشعب الفلسطينى، وان كانت الأمور، فى هذه الحالة، تتضمن بعض الترتيبات الأخرى. فهل تكون انتفاضة تغض السلطة الطرف عنها؟ أم تقوم بعد أن تنهار السلطة الوطنية، وتفقد قدرتها على ضبط شئون الأمن، وبعد أن يزداد الانطباع - من أثر الاحباط- برجاحة منطلقات أنصار "الجهاد"، من جماعتى حماس والجهاد... وغيرهما؟

وفى هذا السياق، قد يكون من المحتمل أن تشهد منظمة التحرير الفلسطينية تحولاً هاماً فى توجهاتها السياسية والتنظيمية، كأن يبرز جيل جديد من النخبة السياسية الفلسطينية، على نحو ماحدث عندما انتقلت قيادة المنظمة من أحمد الشقيرى إلى ياسر عرفات.

واذا كان الاحتمال الأرجح أن يؤدى تصاعد عمليات العنف إلى مزيد من التشدد داخل المجتمع الاسرائيلى، والقيام بأعمال انتقامية، عسكرية واقتصادية، ضد الفلسطينيين، فإنه من الممكن أيضاً أن يؤدى ذلك، بما يحدثه من خسائر داخل اسرائيل، إلى تنامى قوى السلام، ودعم وضع حزب العمل فى الانتخابات القادمة، باعتباره الاكثر تأهيلاً للاستمرار فى عملية التسوية السلمية، وبحكم ما سوف يحدثه ذلك فى داخل المجتمع الاسرائيلى من عملية موازنة ما بين: «ثمن السلام» و «ثمن استمرار الصراع».

وهناك مصدر آخر لتزايد أعمال العنف، وهو تدهور الموقف فى جنوب لبنان، بسبب تصاعد العمليات العسكرية للمقاومة اللبنانية وحزب الله، الأمر الذى قد يدفع اسرائيل للقيام بعملية عسكرية كبيرة، مثل عملية عناقيد الغضب، التى تمت قبل الانتخابات الاسرائيلية فى عام ١٩٩٦. الأمر الذى قد يؤدى

إلى تدخل عسكري سوري. ولكن من الأرجح استبعاد هذا الاحتمال، ذلك أن سورية سوف تكون حريصة على عدم الزج بقواتها المسلحة بشكل مباشر، وبما قد يعطي اسرائيل الذريعة لتوجيه ضربة ضدها. والأكثر احتمالاً، أن سورية سوف تركز جهدها على الجبهة الدبلوماسية والسياسية وتعبئة الموقف العربي لصالحها، دون أن تتورط مباشرة في عمل عسكري.

(٤) انسحاب الولايات المتحدة من العملية. وقد يتخذ هذا الانسحاب نمط الانسحاب الكامل، أو المحدود. وقد هددت الادارة الأمريكية بذلك مراراً، في سياق فشل جهودها. وهذا الاحتمال يعني أن تبقى عملية التسوية بلا راع، وأن يبدو للمجتمع الدولي، وكأن الطرفين مسئولان عن فشلها. ومن شأن ذلك بالطبع، أن تزداد أعمال العنف، وان يزداد الشعور باليأس والاحباط. وان كان حدوث مثل هذا الانسحاب الامريكي امرا صعباً، لأنه لايتصور أن تنفض الادارة الأمريكية يدها، فهي حتى إن عزفت عن القيام بعمل، فإنها سيكون عليها أن تتعامل مع الموضوع في مجلس الأمن.

ماذا عن مواقف الدول العربية إزاء مسار التدهور؟

في حالة التدهور نتيجة تصاعد اعمال العنف، من الأرجح أن تسعى أغلب الدول العربية، وخصوصاً تلك المجاورة لمنطقة الصراع، إلى أن تنأى بنفسها عن التدخل العسكري، ولكن سوف تنشط جهودها الدبلوماسية والسياسية لحصار اسرائيل عالميا، والضغط عليها لعدم توسيع عملياتها العسكرية.

ولكن حالة التدهور، سواء تلك الناتجة عن مصادر عسكرية أو سياسية (اعلان فشل المفاوضات أو اعلان الدولة)، سوف تضع ضغوطاً هائلة على الحكومات العربية التي تحتفظ بعلاقات سياسية أو اقتصادية مع اسرائيل. وسوف تضع استراتيجية السلام، التي يدافع عنها الطرف العربي، موضع التساؤل والتشكيك. وسوف تعطي هذه الحالة للقوى المعارضة في داخل هذه الدول زخماً سياسياً ومعنوياً، الأمر الذي قد يفرض على حكوماتها اتخاذ إجراءات وخطوات محددة في علاقتها مع اسرائيل.

ثالثاً: مسار عودة الحيوية لعملية التسوية:

يتضمن هذا المسار استرداد عملية التسوية السلمية لعافيتها، ودخول اسرائيل في مفاوضات جادة للتسوية السلمية على الجبهات العربية المختلفة. وحدوث مثل هذا المسار يرتبط بحدوث تغير في الموقف الأمريكي والاسرائيلي.

أما بالنسبة للموقف الأمريكي، فإن هذا المسار يتطلب استعداد الولايات المتحدة لممارسة قدر من التأثير، واستخدام نفوذها لتغيير موقف الحكومة الاسرائيلية الذي أوصل عملية التسوية السلمية إلى طريق مسدود، وأدى بالمبادرة الأمريكية الأخيرة، والتي أخذت فيها الادارة الأمريكية وجهة النظر الاسرائيلية بعين الاعتبار، إلى الاخفاق. ولكن القدرة الأمريكية على ممارسة ذلك تكتنفها صعوبات شتى، سوف تتزايد تدريجيا مع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية في عام ٢٠٠٠، والتي يصبح أثناءها لاعتبارات السياسة الداخلية الأمريكية «الصوت الأعلى».

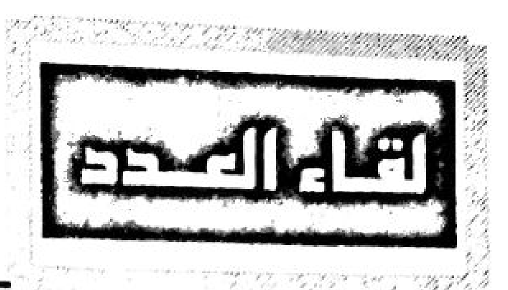
وقد تقبل الولايات المتحدة، كأسلوب لكسب الوقت، بمبادرة دولية، لاتتجاوز مرجعيتي مدريد وأوسلو، مثل عقد مؤتمر دولي، على النحو الذي طرحه الرئيسان مبارك وشيراك، بما يوفر مظلة دولية، تعطي للدبلوماسية الأمريكية الفرصة للتحرك في سياق جديد، دون أن تفقد واشنطن دورها المتميز في عملية التسوية. ولعل ذلك ما يفسر رد الولايات المتحدة «الغامض» تجاه الاقتراح، فلا هي قبلته، ولا هي رفضته.

أما بشأن التغير في الموقف الاسرائيلي، فهو أيضاً من الأمور غير المرجحة في اطار المعطيات الراهنة؛ فرئيس الوزراء نيتانياهو يمارس في الحكم ما وعد به خلال حملته الانتخابية. ولايبدو أن هناك ما يدعوه إلى تغيير مواقفه. وان كان من المحتمل، وفقاً لاسلوبه التفاوضي، الذي يحرص فيه على الحصول على مكاسب «مقابل أي خطوة يتخذها في مجال التسوية السلمية»، أن يقبل بالمبادرة الأمريكية (١٣.١٪)، مقابل موافقة الحكومة الأمريكية والسلطة الفلسطينية على خطته بشأن القدس، والتي تعتبر الحلقة الأخيرة في تهويد المدينة وضمها.

وفي هذا السياق، يكون من التجاوز التركيز على موقف نيتانياهو، واعتبار أن مواقفه الشخصية هي المسئولة عن تعثر عملية السلام، بما يترتب على ذلك من تصور أن هزيمة الليكود في انتخابات قادمة سوف يكون من شأنها حل كل المشاكل. فنيتانياهو – في نهاية الأمر – تولى منصبه من خلال صناديق الانتخاب. وفي عديد من القضايا، فإن الفارق بين الليكود والعمل هو اختلاف في التفاصيل وليس في المضمون، مما يعني أنه حتى لو أتت نتائج انتخابات الكنيست الاسرائيلي في عام ٢٠٠٠ بحكومة أخرى، فإن ذلك لايعني تلقائياً تغيراً كاملاً في مواقف الحكومة الاسرائيلية.

وهكذا، فإن احتمالات التغير في الموقف الاسرائيلي محدودة، ولكن بالقدر الذي يمكن ان توجد فيه، فإنها تنبع من عدة مصادر: أولها، الموقف الأمريكي، ومدى تجاوبه مع توجهات السياسة الاسرائيلية، أو انتقاده لها. وثانيها، الموقف الاقتصادي داخل اسرائيل، ومدى تراجع معدلات النمو الاقتصادي كنتيجة لحالة التوتر السياسي. وثالثها، قدرة السلطة الفلسطينية على الاحتفاظ بدرجة معقولة من الوحدة الوطنية الفلسطينية. ورابعها، الموقف العربي، وربط الدول العربية لعلاقتها باسرائيل بموقفها في عملية التسوية.

والقارئ لهذا التحليل لن يخرج منه بصورة واضحة، أو بإجابات قاطعة. وهو محق في ذلك، لأن الصورة العامة في المنطقة اليوم مختلطة وملتبسة. فعملية التسوية السلمية أصابها التوقف والجمود، بسبب مواقف حكومة الليكود. ولكن ذلك حدث أيضاً بسبب الاقتراب من القضايا الأكثر صعوبة في القضية الفلسطينية. وبينما تتراجع عملية التسوية، فإن خيار الحرب، من جانب الاطراف العربية، ليس وارداً، لأسباب عدة تتضمن: الاختلال الاستراتيجي القائم في المنطقة، وغياب الاتفاق العربي حول مثل هذا الخيار، وتعدد وجهات نظر الدول العربية بشأنه. وبين هذا وذاك، يبدو المأزق الذي تعيشه المنطقة، والذي تبدو فيه وكأنها تدور في حلقة مفرغة.





د. بطرس بطرس غالى :

هدف الفرانكفونية الدفاع عن التعددية الثقافية

إعداد : سوسن حسين

الدكتور بطرس غالى . يختلف حوله الكثيرون، ولكنهم يتفقون على جوهر شخصيته : فهو صاحب رسالة وذو إرادة. هذا الجوهر طبع شخصيته أكاديميا كأستاذ تولى تدريس العلوم السياسية، وكمثقف يملك رؤى متجددة لمسائل السياسة العالمية، وكسياسى تولى وزارة الشؤون الخارجية فى مصر، وكأمين عام للأمم المتحدة ثم أمينا عاما لمنظمة الفرانكفونية .

ففى كل تلك المراحل وفى كل تلك المهام، كان الدكتور بطرس غالى يؤمن إيمانا عميقا أن هناك رسالة عليه أن يؤديها، تحركه لتأديتها إرادة متحفزة لا يملك لها ردا ولا كبحا.

وهذا ما تلمسه فى هذا الحوار . ذلك أنه يكشف اللثام عن حقيقة ودور المنظمة الفرانكفونية . وهى منظمة غير عالمية . ويتوقع المراقبون أن تلعب دورا ملموسا فى العلاقات الدولية، فى ولاية د . بطرس بطرس غالى، الذى لا يتردد فى إعلان أن الهدف الأول للمنظمة هو الدفاع عن التعددية الثقافية، بما يعنى إستعداده لخوض واستئناف معاركه السياسية والفكرية على جبهة جديدة . سيجد الكثيرون من ينتظرونه عليها، ما بين مؤيد، ومعارض !

وفيما يلى نص الحوار .

■ ■ ■

● سوسن حسين : د. بطرس غالي .. نحن نعلم أن اختياره لرئاسة منظمة الفرانكوفونية، قد جاء استجابة لرغبة قوية في تحديث هذه المنظمة ومؤسساتها، وإضفاء بعد جديد عليها، وهو البعد السياسي .. ولكن قبل الحديث عن خطط هذا التطوير، نريد توضيح نقطة بالغة الأهمية : لقد قلت في حديث أخير لك إن الفرانكوفونية لم تبدأ من فرنسا، بل تبلورت هذه الفكرة خارج فرنسا. كيف تفسر ذلك علما بأن الفرانكوفونية هي إحدى الأدوات الهامة في السياسة الخارجية الفرنسية، ووجود هذه المنظمة يخدم المصالح الفرنسية أولا قبل مصالح أية دولة أخرى عضو فيها .. وعلما أيضا بأننا نعيش عصر التجمعات والخوف من العزلة وفقدان الهوية ؟

●● د. بطرس غالي : إن فكرة الفرانكوفونية قد بدأت فعلا خارج فرنسا .. فقد كانت هناك مجموعة من القيادات الأفريقية .. أذكر منها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والرئيس السنغالي ليوبولد سنجور، والرئيس النيجيري ديوري هاماني .. هؤلاء هم الذين نادوا بضرورة إقامة منظمة دولية تجمع بين الدول التي تشترك في اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية .. ولم تكن فرنسا متحمسة في ذلك الوقت لإنشاء مثل هذه المنظمة .. فقد كان لديها وقتئذ مشاكل داخلية كثيرة، وكان اهتمامها منصبا على قضايا أخرى، مثل انضمامها الى الوحدة الأوروبية، وعلاقاتها بألمانيا وبحلف الأطلنطي .. لذلك لم تكن تهتم بإقامة علاقات خاصة بينها وبين مجموعة من الدول خارج القارة الأوروبية..

إذن لم تكن الفكرة فرنسية في الأصل .. هي فكرة سنغالية تونسية نيجيرية .. ثم تطورت الأمور فيما بعد ، وبدأت القيادات الفرنسية تهتم بالفرانكوفونية، وتم انشاء وكالة المساعدات الاقتصادية والفنية، وبدأ التفكير في عقد مؤتمرات على مستوى القمة .. وعقد أول مؤتمر قمة في باريس فور تولي الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران الحكم عام ١٩٨٦ ، وقد انعقد هذا المؤتمر في قصر فرساي لإعطائه صبغة تاريخية .. وطلبت مصر حينئذ الانضمام الى مجموعة الفرانكوفونية، وقبلت، وكان لمصر فضل عظيم في تأسيس هذه المنظمة وتطويرها.

ثم انعقد المؤتمر الثاني في كويبك رغم عدم وجود علاقة استعمارية بين فرنسا وكندا، وكان هذا هو أول توسع للفرانكوفونية، التي كانت في بدايتها قاصرة على فرنسا والدول التي استعمرتها فقط، أي كانت صورة من الكومنولث البريطاني، ثم تطورت لتشمل دولا لم تستعمرها فرنسا، ولكنها تشترك معها في اللغة والثقافة، وأخيرا زاد الاهتمام الدولي بهذه الحركة، وزاد عدد الدول التي طلبت الانضمام اليها، وانضمت بالفعل بغض النظر عن الاشتراك في اللغة والثقافة.

وانعقد المؤتمر الثالث في داكار، والرابع في باريس مرة أخرى، والخامس في جزيرة موريشيوس، والسادس في كوتونو، والسابع في هانوي.

● بمناسبة مؤتمر كوتونو، ما هي حقيقة الشائعات التي انتشرت وقت انعقاد هذا المؤتمر عام ١٩٩٥، وكنت وقتها مازلت أمينا عاما للأمم المتحدة، والتي أكدت اختياره لترأس منظمة الفرانكوفونية ... ؟!!

●● لقد دعيت بصفتي أمينا عاما للأمم المتحدة لحضور هذا المؤتمر كضيف، وتم الاتفاق خلال هذا المؤتمر على اعطاء ركن ثالث للفرانكوفونية، الى جانب الركن الثقافي، أي الدفاع عن اللغة والثقافة الفرنسية، والركن الاقتصادي. أي التعاون بين الدول المنتمية الى هذه المجموعة، وهذا الركن الثالث هو الركن السياسي .. أي اعطاء الفرانكوفونية دورا سياسيا بحيث تصبح منظمة سياسية، وهذا يستلزم تعيين أمين عام للفرانكوفونية.

وقد اتصل بي بعض الصحفيين، وأكدوا لي أن منصب الأمين العام لهذه المنظمة سيخصص لي .. وقد ضايقني ذلك كثيرا .. لأني كنت أفكر في إعادة ترشيحي لمنصب أمين عام الأمم المتحدة .. ولو انتشرت مثل هذه الشائعة، فإن ذلك سيشكل عقبة جديدة في سبيل إعادة انتخابي .. ومرت الأيام، ولم يتم انتخابي لمنصب أمين عام الأمم المتحدة بسبب المعارضة الأمريكية .. واتصلت بي بعض القيادات .. وفي مقدمة تلك القيادات رئيس وزراء كندا، ورئيس وزراء السنغال، ورئيس وزراء ساحل العاج، ورئيس وزراء فرنسا وكثير من المسئولين في بلجيكا وفرنسا ليؤكدوا استعدادهم التام لانتخابي كأول أمين عام لهذه المنظمة، لكي أتولى تطويرها بحيث تصبح منظمة سياسية دولية.

وقد اتصلت بالرئيس حسنى مبارك الذى وافق على ترشيح مصر لى، وأرسل بذلك الى حكومات الدول الأفريقية، وقد أجريت مجموعة من الاتصالات مع تلك القيادات. وتم انتخابى فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٧ فى هانوى عاصمة فيتنام من قبل جميع رؤساء الحكومات الذين شاركوا فى هذا المؤتمر وعددهم ٥٢ دولة.

● ما هى بالتحديد المهام التى كلفت بها فور توليك هذا المنصب ؟

●● عندما توليت هذا المنصب كلفت بأمرين، أو ثلاثة أمور على الأصح :

الأمر الأول : أن أكون المتحدث الرسمى للمنظمة .

الأمر الثانى : أن أتولى الجانب السياسى للعمل المشترك داخل هذه المنظمة .

الأمر الثالث : أو التكليف الثالث : هو العمل على تنسيق وربط الوكالات المتخصصة التى تتولى الاشراف على العمل المشترك الداخلى للمجموعة الفرانكوفونية.

● ما هى تلك الوكالات، وما هو عملها ؟

●● لقد وجدت أن المنظمة تتكون من أربع وكالات : الوكالة الأولى، هى وكالة التعاون الاقتصادى .. وهى أهم وكالة، فهى التى تتولى تقديم المساعدات للدول الأعضاء .. وهذه المساعدات تتخذ صورة منح دراسية .. تعاون اقتصادى وثقافى .. مؤتمرات وندوات .. اجتماعات، وإن كانت الصبغة التربوية والثقافية هى الغالبة فى هذه المساعدات .

الوكالة الثانية، وهى وكالة التعاون الجامعى، وهى بمثابة منظمة تجمع بين مختلف الجامعات التى تستخدم اللغة الفرنسية فى التدريس، وتستطيع أى جامعة أن تنضم الى هذه الوكالة حتى لو كانت فى دولة غير عضوة فى الفرانكوفونية، شريطة أن تكون الدراسة فيها أو حتى جزء من الدراسة باللغة الفرنسية، وهناك تعاون بين كليات الطب والهندسة والحقوق والآداب فى مجالات تبادل الأساتذة وتبادل المعلومات وتبادل المنح الدراسية. وهناك شبكة من الانترنت لنقل المعلومات بين هذه الجامعات. كما يتم عقد اجتماعات منتظمة بين المسئولين فى هذه الجامعات لإيفاد طلبة من جامعة الى جامعة، وإيفاد أساتذة يتولون التدريس .. مثلا أساتذة من جامعة داكار يتولون التدريس فى جامعة ساحل العاج، أو جامعة مدغشقر تبادل أساتذة بين جامعات كندية وجامعات فرنسية .. وهكذا.

الوكالة الثالثة، هى وكالة التعاون التليفزيونى وتسمى الـ TV.5، وهذه الوكالة تربط بين مختلف شبكات التليفزيون الناطقة بالفرنسية فى العالم، وهذه الشبكة تبث لمدة أربع وعشرين ساعة مثل الـ C.N.N.، وتجمع بين التليفزيون الفرنسى والبلجيكى والسويسرى والكندى والسنغالى .. اذن هذه المحطة هى خليط لمختلف تليفزيونات العالم التى تستخدم اللغة الفرنسية، وهذه رابطة جديدة فى شكل وكالة تابعة للفرانكوفونية.

الوكالة الرابعة هى وكالة التعاون بين المدن، وهذه الوكالة تربط بين المدن، وبالذات بين عمد هذه المدن ولها ميزانيتها الخاصة، واجتماعاتها الخاصة، وتبادلها الخاص فى مجال المساعدات الفنية مثل ادارة المدينة .. ادارة المرافق العامة .. الخ.

والأمين العام يشرف على هذه الوكالات، وإن كان لكل وكالة مدير وميزانية خاصة، وله سكرتارية يتولى بموجبها العمل السياسى للمنظمة من جهة، والإشراف على تلك الوكالات من جهة أخرى.

وهذه الوكالات تعتبر وكالات دولية بمعنى أن المشرف عليها موظف دولى، ولها ميزانية مستقلة. وتساهم الدول فى هذه الميزانيات .. ولكن بنسب مختلفة نظرا لأن المساهمات اختيارية .. والدول التى تقع فى الشمال هى التى تساهم عادة بالنصيب الأكبر مثل كندا وكويبيك ونيوبرانشويك وبلجيكا وفرنسا وسويسرا.

● هل هناك منظمات دولية أخرى ترتبط بالفرانكوفونية ؟

●● هناك عشرات من المنظمات الدولية غير الحكومية التى ترتبط بالفرانكوفونية، وقد تأخذ منها مساعدات مالية مثل

رابطة الكتاب الناطقين باللغة الفرنسية، رابطة الأطباء، رابطة المهندسين، رابطة أساتذة التاريخ .. هناك عشرات وعشرات من الرابطات التي تعتمد على المساعدات الفرانكوفونية.

● **هل ينطبق نفس الوضع على جمعيات الصداقة ؟**

●● لا .. الفرانكوفونية ليس لها علاقة بجمعيات الصداقة .. فهذه علاقة ثنائية بين فرنسا والدولة التابعة لها الجمعية .

● **ما هى اوجه التشابه والاختلاف بين الفرانكوفونية، والمنظمات الاخرى المشابهة مثل الكومنولث البريطانى والكومنولث المستقل ومنظمة الوحدة الافريقية وغيرها .**

●● نستطيع أن نقول أن هناك قاسما مشتركا أكبر بين كافة المنظمات الدولية غير العالمية كالجامعة العربية، أو منظمة الوحدة الأفريقية، أو منظمة الكومنولث البريطاني. والقاسم المشترك الاكبر هو أنها منظمات غير عالمية، أى منظمات قاصرة على عدد محدد من الدول . فالأمم المتحدة أو اليونسكو، هما منظمتان عالميتان بمعنى أنهما تشملان كافة دول العالم .. ان عدد الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ١٨٥ دولة .. وعدد الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية ٥٠ دولة .. فى منظمة الفرانكوفونية ٥٠ دولة .. فى منظمة الكومنولث ٥٠ أو ٦٠ دولة .. القاسم المشترك الثانى، هو أن كافة هذه المنظمات الدولية خاضعة لمبادىء وأهداف الأمم المتحدة، ومن أهدافها التعاون مع الأمم المتحدة.

القاسم المشترك الأكبر الثالث، هو أنها تملك امكانيات محدودة وميزانيات محدودة لا تقارن بامكانيات وميزانيات بعض المنظمات الأخرى مثل البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى. هذه هى السمات المشتركة بين كافة هذه المنظمات .. ولكنها تختلف .. تختلف من الناحية التاريخية، فجامعة الدول العربية أنشئت عام ١٩٤٥، والكومنولث قديم أنشىء فى القرن الماضى، وكذلك منظمة الدول الأمريكية ، أما منظمة الفرانكوفونية، فقد اتخذت صورتها النهائية فى نوفمبر الماضى .. هناك فروق تاريخية بين هذه المنظمات بكل ما يستتبعه ذلك .

الاختلاف الثانى هو أن بعض هذهالمنظمات تهتم بالجانب الاقتصادى فقط مثل مجموعة الـ CEAO فى أفريقيا، وبعضها يهتم بالجانب العسكرى فقط مثل حلف الأطلنطى .. بعضها يهتم بالجانب الثقافى فقط مثل الفرانكوفونية، قبل انتخاب الأمين العام .. إذن تختلف هذه المنظمات من الناحية التاريخية، لها تاريخ مختلف وتطور مختلف، ونشاط مختلف واهتمامات مختلفة.

ولكن الترابط الأكبر بين هذه المنظمات الدولية غير العالمية يرجع الى عضوية الدولة فى أكثر من منظمة .. على سبيل المثال كندا عضو فى الكومنولث وفى الفرانكوفونية، موريشيوس عضو فى الكومنولث وفى الفرانكوفونية، مصر عضو فى الجامعة العربية، وعضو فى المؤتمر الإسلامى وعضو فى الفرانكوفونية وعضو فى منظمة الوحدة الأفريقية، ونفس الوضع بالنسبة لتونس.

هناك شبكة تربط بين هذه المنظمات من خلال بعض الدول التى لها عضوية فى أكثر من منظمة .. وبالتالى لا نخشى المنافسة أو المواجهة بين تلك المنظمات .. وأهم شىء هو أن كافة هذه الدول فى مختلف المنظمات أعضاء فى الأمم المتحدة.

● **وما هى الخاصيات التى تميز الفرانكوفونية عن غيرها من المنظمات ؟**

●● الخاصية الأولى التى تتميز بها الفرانكوفونية، هى أنها لا تجمع بين الدول فقط، ولكنها تجمع أيضا بين مجموعة من اللاعبين الآخرين مثل الجامعات أو المدن أو الاذاعات، فهى تضم الى جانب الممثلين عن الدول، ممثلين آخرين عن المدن أو عن الجامعات، أو عن قطاع من القطاعات تماما مثل هيئة العمل الدولى التى تضم ممثلا عن العمال وممثلا عن أصحاب العمل وممثلا عن الحكومات.

الخاصية الثانية هى أن الدول ذات النظم الفيدرالية لها الحق فى أن يكون لها أكثر من مقعد فى المنظمة .. فكندا مثلا لها ثلاثة مقاعد .. مقعد لحكومة كندا، ومقعد لولاية كوبيك، لأنها ولاية ناطقة بالفرنسية، ومقعد لولاية نيوبرانشويك لأنها أيضا ولاية ناطقة بالفرنسية. نفس الوضع بالنسبة لبلجيكا .. الحكومة البلجيكية ممثلة وقطاع بلجيكا الفرنسى ممثل أيضا، اذن هناك الى جانب عضوية الدولة ذاتها عضوية الولاية، أو الاقليم داخل الدولة .

الخاصية الثالثة هي أنه بعد انتهاء الحرب الباردة أرادت مجموعة جديدة من الدول الأوروبية التي لم يكن لها علاقة خاصة بفرنسا، الانضمام الى الفرانكوفونية، وانضمت بالفعل مثل رومانيا وبلغاريا وفي مؤتمر هانوى الأخير تقدمت ثلاث دول بطلب انضمام الى المنظمة هي ألبانيا ومساودنيا وبولندا .. وأعطى لها مقعد المراقب كمرحلة أولى .. وهذه الدول لها مصلحة سياسية في الانضمام قبل أن يكون لها مصلحة ثقافية، هذا بالاضافة الى انضمام ثلاث دول في آسيا هي فيتنام ولاوس وكامبوديا .. فكأن الصبغة السياسية في الفرانكوفونية تكاد اليوم أن تغلب الصبغة الثقافية، رغم أن الصبغة الثقافية كانت هي البداية. إذن الفرانكوفونية اليوم لها بعد سياسي قوي الى جانب البعد الاقتصادي والبعد الثقافي.

● هل نستطيع ان نقول ان تغليب الجانب السياسي اخيرا على الفرانكوفونية قد حدث بهدف مواجهة سيطرة القوة الواحدة على العالم وتكوين قطب سياسي او اقطاب سياسية يمكن ان تؤثر على مجريات الامور الدولية؟

●● الجانب السياسي هو أولا بهدف تمكين الفرانكوفونية من التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى .. مثل الاتفاق الذي تم في منتصف أبريل بين جامعة الدول العربية، والمنظمة من أجل التعاون بين المنظمتين . إذن الهدف من الجانب السياسي هو أولا أن تستطيع الفرانكوفونية أن تتعاون تعاون الند للند مع المنظمات السياسية الأخرى. الهدف الثاني هو أن تهتم بالقضايا السياسية الدولية. هناك توازنات جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة ويجب أن يكون لهذه المجموعة على الأقل دور في هذه التوازنات .. الهدف الثالث هو أن تستطيع الفرانكوفونية أن تلعب دور الوسيط لو وقع نزاع بين دولتين من الدول الأعضاء في المنظمة، وهو نفس دور جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية في فض المنازعات التي تقع بين الدول الأعضاء بشكل سلمي.

وأخيرا الفرانكوفونية تريد أن تتعاون مع الأمم المتحدة، إنها وفقا لميثاق الأمم المتحدة منظمة اقليمية مرتبطة بالأمم المتحدة، وتخضع لمبادئها وأهدافها. ان الفرانكوفونية تريد أن تتعاون مع الأمم المتحدة في قضايا التنمية، في قضايا حفظ السلام، في قضايا نزع السلاح، في قضايا تقنين القانون الدولي، في قضايا البيئة، في قضايا التعاون الاجتماعي. فالفرانكوفونية مثلها مثل بقية المنظمات الاقليمية بمثابة اللامركزية على الصعيد العالمي .. تماما كما هو الحال عندنا .. الحكومة في القاهرة والحكم المحلي في المحافظات. أيضا المنظمات الاقليمية تعتبر بمثابة الحكم المحلي على الصعيد العالمي.

● ما هي طموحاتك الشخصية ؟ ماذا تريد أن تحقق من خلال رئاستك لمنظمة الفرانكوفونية ؟

●● أرى أننا نستطيع أن نحقق هدفين .. الهدف الأول هو الدفاع عن التعددية الثقافية .. التعددية اللغوية، فلو سيطرت لغة واحدة على المجتمع الدولي، فإن ذلك سيؤدي الى إضعاف اللغات الأخرى .. وهذا خطأ كبير وخطير .. فاللغات هي في رأيي بمثابة التراث الإنساني .. وثراء المجتمع الدولي قائم على تلك التعددية. وكما أن هناك منظمات دولية أنشئت للدفاع عن البيئة وعن بعض النباتات وعن بعض الحيوانات، يجب أيضا الدفاع عن الحضارة وعن الثقافة، عن التعددية الثقافية والتعددية الحضارية.

● س . ح : علوا د. غالي نحن نتفق معك تماما بشأن اهمية الدفاع عن التعددية خاصة ونحن نشهد انحسار اللغة الفرنسية واكتساح اللغة الإنجليزية وتفوقها في جميع المجالات، ولكننا لا نرى رد فعل فرنسيا مناسبا لمواجهة هذا الاكتساح. فمثلا في مصر واعتقد ان هذا ينطبق على دول كثيرة اخرى هناك اعداد هائلة من المدارس الامريكية والإنجليزية التي تقام لتعليم النشء الذي يتشكل وجدانه وثقافته انطلاقا من اللغة التي يتعلمها ولا نجد منافسة فرنسية على نفس المستوى في هذا المجال. فهل اعدت الفرانكوفونية خطة تعليمية لمواجهة هذا العجز ؟

●● لا نستطيع أن نفرض على المنظمة أن تتولى هذه العملية، فهذا ليس من اختصاصاتها، فالمنظمة قائمة على دول مستقلة . هذا في الواقع من اختصاص الدول. فالدول لها أن تختار تشجيع أي لغة الى جانب لغتها الأصلية ... ولكن المنظمة

مستعدة للتعاون التام مع الدول وتقديم المساعدات فى مجال التعليم، لو طلب منها ذلك، وفى هذه الحالة تستطيع أن تضع برامج للتعاون بينها وبين هذه الدول التى ترغب فى مثل هذا التعاون.

إن الفرانكوفونية ستسعى الى التعاون مع جميع الدول لأننا نستطيع من خلال هذا التعاون أن ندافع عن لغة الدولة وحضارتها الى جانب الدفاع عن اللغة الفرنسية وعن الحضارة الفرنسية. إذن هدفى الأول هو الدفاع عن التعددية الحضارية والثقافية، لأن تلك التعددية هى التراث الحقيقى للمجتمع الدولى.

الطموح الثانى أو الهدف الثانى هو تحقيق الديمقراطية فى المجتمع الدولى، فلو سيطرت حضارة واحدة ولغة واحدة على هذا المجتمع، سيصعب تحقيق هذه الديمقراطية. فالتعددية الحضارية والتعددية الثقافية، والتعددية اللغوية، هى ركن من أركان الديمقراطية الدولية. وإذا سيطرت حضارة واحدة ولغة واحدة، فهذا سيؤدى الى نظام شمولى يحكم العلاقات الدولية .. وبالتالى سيكون لدينا على مستوى العلاقات الدولية نظام شمولى، وعلى مستوى الدولة نظام ديمقراطى.

إذن طموحى الثانى الذى أسعى لتحقيقه من خلال الفرانكوفونية هو الدفاع عن الديمقراطية الدولية وديمقراطية العلاقات الدولية ومشاركة كافة الدول فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالعولمة .. لأن العولمة هى ظاهرة جديدة ولا نستطيع أن نضع لها القواعد .. فالعولمة إما أنها ستخضع لنظام شمولى، أو ستخضع لنظام ديمقراطى ومن مصلحة المجتمع الدولى أن تخضع العولمة لنظام ديمقراطى، والذى سيساعد على تلك الديمقراطية هى التعددية الحضارية والتعددية الثقافية والتعددية اللغوية.

● إذن سيكون للفرانكوفونية دور مؤثر فى بلورة هذه الظاهرة الجديدة "العولمة" ووضعها فى اطارها السليم؟

●● بلاشك أنه سيكون للفرانكوفونية دور فى هذه العولمة عن طريق المساهمة فى ديمقراطية العلاقات الدولية، ولكن بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى .. لأنها لو انفردت بالعمل لن يكون دورها مؤثرا بدرجة كافية فهى منظمة صغيرة وامكانياتها محدودة. ولا نستطيع مقارنتها بالمنظمات الأخرى، ولكنها لو اشتركت مع المنظمات الأخرى فى عمل .. حينئذ سيكون دورها فعالا ومؤثرا، وهو ما أسعى فى الوقت الحالى لتحقيقه من أجل التعامل مع هذه الظاهرة الجديدة.

وفى الواقع أن لى ثلاث ملاحظات فيما يتعلق بظاهرة العولمة الجديدة :

الملاحظة الأولى: هى أنه لا توجد عولمة واحدة، بل لها مظاهر مختلفة وميادين مختلفة .. هناك عولمة المال .. عولمة الارهاب .. عولمة الأمراض .. عولمة المواصلات .. عولمة البيئة .. ولكل عولمة خصائص وقواعد وسرعة تختلف بعضها عن البعض الآخر .. فمن الخطأ أن نقول العولمة .. هناك مظاهر مختلفة لهذه العولمة، ولها قواعد مختلفة ولها سمات مختلفة ولها آثار مختلفة.

الملاحظة الثانية هى أن العولمة فى حاجة الى قواعد تنظمها .. فمن هو الذى سيتولى وضع هذه القواعد ؟ وهل إذا وضعت هذه القواعد ستكون لمصلحة المجتمع الدولى، أو لمصلحة دولة واحدة ؟ وبالتالى نعود الى القضية الأساسية، أى من هو الذى سيتولى الاشراف على العولمة ؟ هل سيكون نظاما شموليا أم سيكون نظاما ديمقراطيا ؟ هل ستتولى الاشراف هيئة واحدة .. أم مجموعة من الهيئات ؟ وهل ستوجد هيئة تربط بين الهيئات المختلفة التى ستتولى كل منها الاشراف على جانب من جوانب العولمة ؟ هنا يأتى دور الفرانكوفونية فى المساهمة فى ديمقراطية العلاقات الدولية بالاشتراك مع المنظمات الدولية الأخرى.

● هل تمَ تنفيذ شيء فى هذا الاتجاه لتحقيق هذه الطموحات ؟

●● مازلت فى بداية الطريق .. وأول خطوة على هذا الطريق تمت يوم ٢٠ مارس وهو "يوم الفرانكوفونية" .. فقد وجهت الدعوة الى أمناء المنظمات الدولية : الأمين العام للأمم المتحدة، الأمين العام لمنظمة اليونسكو، الأمين العام لجامعة الدول العربية، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، الأمين العام للوحدة الأوروبية، الأمين العام لمجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية .. وأمناء عدة منظمات اقليمية دولية. وكان ذلك هو أول اجتماع للاعتراف المتبادل لهذه المنظمات، ولإبراز رغبة الفرانكوفونية فى التعاون مع تلك المنظمات .. وقد وضعنا على الأقل أسس هذا التعاون.

● ما هى العقبات التى تقف حائلا امام تحقيق هذه الطموحات ؟ هل هى اساسا عقبات مادية .. ام ان هناك عقبات اخرى ؟

●● هناك بلاشك عقبات مادية .. وهى الامكانيات المالية المحدودة التى تقدم لمنظمة الفرانكوفونية .. لأن الدول التى تساهم فى ميزانية المنظمة تفضل أن تقدم مساعداتها من خلال القناة الثنائية بمعنى أنها تفضل المساعدات الثنائية على المساعدات الجماعية من خلال الفرانكوفونية.

العقبة الثانية هى أن الفرانكوفونية مازالت حديثة فى الميدان السياسي، وبالتالى يجب أن لا تتعجل .. يجب أن تنتظر .. تنتظر أن تطلب الدول منها التدخل .. ويجب أن تتجنب التدخل فى خلاف أو قضية ما عولجت من قبل منظمة أخرى .

● هل نستطيع ان نامل فى ان يكون للفرانكوفونية دور فعال فى إنقاذ عملية السلام المتدهورة فى الشرق الأوسط ؟

●● يجب أن لا نبالغ فى امكانيات الفرانكوفونية أن تلعب دورا فى قضايا السلام:

أولا، لإنها ليست منظمة للدفاع عن الوحدة الاقليمية والاستقلال السياسى للدول.

ثانيا: لأنها لا تملك قوات وليس لها سلطة عسكرية مثل الأمم المتحدة أو حلف الأطلنطى.

ثالثا: لأن امكانياتها المالية محدودة .. لكافة هذه الأسباب لا تستطيع الفرانكوفونية أن تلعب دورا، إذا وقع خلاف أو مواجهة عسكرية. ولكنها تستطيع أن تلعب دورا فى ميدان الدبلوماسية الوقائية .. بمعنى آخر، أن تتدخل قبل وقوع الخلاف وتعمل على تهدئة الأطراف وعدم تصعيد الخلاف وتستطيع أن تساعد من خلال لجنة تحقيق فى معرفة المصادر الحقيقية أو الأسباب الحقيقية لهذا الخلاف. فالفرانكوفونية تستطيع أن تلعب دورا فى المجال الدبلوماسى من أجل استتباب السلام، ولكن لا تستطيع أن تلعب دورا عسكريا أو شبه عسكرى من أجل اقرار السلام .. وعليها أيضا أن تتجنب الإزدواج فى العمل .. فإذا كانت قضية الشرق الأوسط تعالج على مستوى الأمم المتحدة أو تعالج على مستوى الدبلوماسية الأمريكية، أو تعالج على مستوى مجموعة ما .. المجموعة الأوروبية مثلا، فيجب أن لا تتدخل الفرانكوفونية لأن هناك خطورة كبيرة فى تعدد الوسطاء، فقد يؤدى الخلاف الى خلاف آخر .. فمثلا نشب خلاف بين دولتين وتدخلت مجموعة من الوسطاء لحل هذا الخلاف .. سينشب خلاف آخر بين الوسطاء حول اسلوب تسوية الخلاف بين هاتين الدولتين لذلك يجب أن نتجنب الازدواج فى العمل .. يجب أن نتجنب المنافسة بين المنظمات الدولية .. ويجب أن لا ننسى أنه فى بعض الحالات تلجأ الدول المتنازعة التى لا تريد تسوية النزاع وديا .. تلجأ الى تعدد الوسطاء من أجل عرقلة المساعى التى تبذل من أجل التسوية السلمية.

● د. غالى من المعروف انك عشت طوال حياتك تدافع عن الديمقراطية وتنادى بتطبيقها حتى فى الوقت الذى كانت فيه مصر تحكم بنظام سمى نظاما اشتراكيا .. ورغم اندفاع غالبية الطبقة المثقفة المصرية الى محاباة الاشتراكية وتعديد مزاياها .. ظللت انت ثابتا على مبداك .. ما هو شعورك الآن وانت تعيش عصر انتصار الديمقراطية وتشهد هذا الكم من الدول التى تتحول من النظام الشمولى الى النظام الديمقراطى ؟

●● حقا ان اهتمامى بالديمقراطية يعود الى سنوات طويلة ماضية، سواء من خلال تدريسى لمادة العلوم السياسية فى جامعة القاهرة، أو من خلال دفاعى عن الديمقراطية والتعددية الحزبية وكنت حينئذ عضوا فى المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى عندما تم التحول من نظام الحزب الواحد الى التعددية الحزبية فى مصر، أو من خلال المنظمات الدولية التى اشتركت فيها مثل منظمة العمل الدولى .. لجنة الخبراء فيما بعد .. لجان حقوق الإنسان، الإعلان الأفريقى لحقوق الإنسان .. إذن اهتمامى بالديمقراطية قديم .. وأذكر اننى ترجمت الى اللغة العربية الدساتير الأفريقية، وكان هدفى من ذلك هو أن أؤكد للرأى العام المصرى أن الدول الأفريقية أكثر ديمقراطية من مصر فى ذلك الوقت، وكان هذا فى الستينات.

ومما لاشك فيه أن هناك تزايدا فى عدد الدول التى اختارت النظام الديمقراطى فى السنوات الأخيرة، إن نسبة الدول الديمقراطية قد زادت من ٢٠٪ عام ١٩٧٧ الى ٤٥٪ عام ١٩٩٠ ثم الى ٦٨٪ عام ١٩٩٢، وفى السنوات الأخيرة وصل عدد الدول التى أخذت بالنظام الديمقراطى ٧٠٪ من دول المجتمع الدولى

وأذكر عندما زرت دول أمريكا اللاتينية عندما كنت وزيرا مصريا عام ١٩٨٠ وذلك من أجل ايجاد قوات تشترك فى القوات متعددة الجنسيات فى سيناء. أذكر أن جميع هذه الدول كانت خاضعة لنظام دكتاتورى .. خاضعة لنظام عسكرى. ثم زرت هذه المنطقة كأمين عام للأمم المتحدة فوجدت أهم دولها قد تحولت الى النظام الديمقراطى .. نفس الظاهرة بالنسبة للدول التى كانت تخضع لنظام شمولى شيوعى، والتى تحولت بعد سقوط حائط برلين الى النظام الديمقراطى.

ولكننا لا نستطيع أن نقول أننا نعيش عصر انتصار الديمقراطية ! حقا أن الديمقراطية موجودة الآن على مستوى الدول .. على المستوى المحلى .. ولكنها غير موجودة على المستوى العالمى ! الديمقراطية الدولية غير موجودة. لذلك يجب أن نسعى لإيجادها. الخطوة الأولى هى التوعية بأهمية الديمقراطية الدولية .. إن الرأى العام غير متنبه لهذه الحقيقة حتى الآن وغير مهتم بها !

وقد قدمت بناء على طلب مجلس الأمن تقريرا فى ٣١ يناير ١٩٩٢ عن قضايا الأمن والدبلوماسية الوقائية ، أوضحت فيه أن الديمقراطية هى وسيلة لإقرار السلام، وأن الديمقراطية مهمة داخل الدول ولكنها أيضا مهمة بين الدول. بمعنى آخر أن الديمقراطية يجب أن تتخطى حدود الدولة لكى تصل الى المجتمع الدولى .. وفى نهاية مدتى كأمين عام للأمم المتحدة أعددت وثيقة فى منتصف ديسمبر عام ١٩٩٦ وعنوانها "أجندة للديمقراطية" "Agenda for Democratization" تتناول الوسائل التى بمقتضاها نستطيع مساعدة الدول على الانتقال من النظام الشمولى الى النظام الديمقراطى، وأشرت الى أنه لا ديمقراطية إلا إذا وجدت الديمقراطية على المستوى الدولى .. وإلا فكيف تستطيع أن تنمو ديمقراطية داخل دولة إذا لم توجد خارج الدولة ؟ وكتبت تقريرا قدم الى الأمم المتحدة تحدثت فيه عن العولمة وأهمية ديمقراطية العولمة. فالعولمة يمكن أن تهدد الديمقراطية.

ولكننا مازلنا فى بداية طريق طويل، والخطوة الأولى على هذاالطريق هى أن يدرك الرأى العام أهمية الديمقراطية على المستوى الدولى. وقد ذكر هذا فى أول مؤتمر لحركة عدم الانحياز الذى انعقد فى بلجراد فى سبتمبر ١٩٦١ .. وقتها تحدث المؤتمر عن ديمقراطية العلاقات الدولية .. والأمم المتحدة يمكن أن تصبح هى الأداة لدمقرطة العلاقات الدولية. ولكن ذلك يتطلب تعديل ميثاق الأمم المتحدة، وتعديل تكوين مجلس الأمن، وإعطاء صلاحيات قوية جدا للمنظمة لكى تستطيع أن تكون أداة ديمقراطية تخدم ديمقراطية العلاقات الدولية .. ولكن الأمم المتحدة تمر فى الوقت الحاضر بأزمة .. إنها فى الواقع غير ديمقراطية .. بل تخضع لسيطرة دولة واحدة .. إو على الأقل لسيطرة مجموعة ضئيلة من الدول .

● لنتحدث الآن عن علاقة الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية .. تقول بعض الدراسات العلمية ان التنمية الاقتصادية يجب ان تسبق الديمقراطية .. اى ان الديمقراطية لا تصلح فى دولة فقيرة ومتخلفة، ما هو رأيك ؟

●● لقد كانت النظرية السائدة حتى وقت قريب هى أن النظام الديمقراطى لا يصلح فى دولة فقيرة تصل نسبة الأمية فيها الى معدلات مرتفعة، وأنه لابد من حد أدنى من التنمية حتى تستطيع الدولة أن تنتقل الى النظام الديمقراطى .. ولكن فى الوقت الحاضر هناك دراسات علمية دقيقة أثبتت أن العكس هو الصحيح، وأننا يجب أن نبدأ بالديمقراطية. فكأن الديمقراطية تصبح فى هذه الحالة وسيلة الى جانب كونها هدفا. وقد وضعت تقريرا بناء على طلب الجمعية العمومية للأمم المتحدة سمى "أجندة للتنمية" "Agenda for Development" يتضمن فصلا كاملا أؤكد فيه أن الديمقراطية هى أحد الأركان الهامة للتنمية الاقتصادية، وأنه لا تنمية بدون ديمقراطية. فمما لاشك فيه أن هناك حالات تحققت فيها التنمية فى ظل النظام الشمولى. ولكننى أرى أن الديمقراطية من العوامل التى تساعد على التنمية الاقتصادية .. وعندما وصلت الى باريس عام ١٩٩٧، طلب منى مدير اليونسكو أن أتولى الاشراف على لجنة دولية تبحث موضوع العلاقة بين الديمقراطية والتنمية.

ولى هنا ملاحظة صغيرة، وهى أنه بعد انتهاء الحرب الباردة استطاعت المنظمات الدولية وفى مقدمتها الأمم المتحدة بحرية تامة أن تقدم المساعدات للدول لكى تنتقل الى الديمقراطية، وكانت هذه المساعدات قاصرة من قبل على التنمية بالمعنى المحدود

للكلمة .. مثل بناء الكبارى .. بناء الطرق .. بناء المستشفيات .. وربما أيضا اصلاح الأداة الحكومية .. أما اليوم وبانتهاء الصراع الأيديولوجي بين أنصار الديمقراطية وأنصار النظام الشيوعى استطاعت المنظمة الدولية أن تقدم المساعدات فى مختلف المجالات من أجل انتقال أية دولة من نظام غير ديمقراطى وشمولى الى نظام ديمقراطى.

والطريف أننى كأمين عام أنشأت ادارة خاصة مكلفة بتلك المساعدات الفنية، مثل المساعدة الانتخابية للدول التى ليس لها أى تجربة فى هذا الصدد والانتخابات شيء جديد بالنسبة لها، وقبل أن تبدأ الانتخابات فى هذه الدول تذهب بعثة الى هناك تعمل على توعية الرأى العام الداخلى بماهية الانتخابات وأهميتها وكيفية التعامل معها، وتبحث عن عدد من المراقبين يتولون الاشراف على تلك الانتخابات لنتأكد من نزاهتها.

وقد أصبحت هذه الأقسام أو هذه الادارة ظاهرة جديدة فى الأمم المتحدة ونشاطا جديدا .. وأستطيع أن أقول أن هذه المساعدات التى تهدف الى تعليم الدولة كيف تصبح ديمقراطية قد أصبحت أيضا وسيلة من ضمن الوسائل الفنية التى بمقتضاها نستطيع أن نعمل على تسوية سلمية لمواجهة عسكرية. على سبيل المثال أثناء الحرب الأهلية فى كمبوديا .. أو أثناء الحرب الأهلية فى موزمبيق .. أو أثناء الحرب الأهلية فى أنجولا .. كيف نستطيع انهاء هذه الحروب ؟ بايقاف النار ؟ بنزع السلاح ؟ ولكن بعد ذلك ! ما هى الوسيلة .. لماذا الفريق الأول هو الذى يتولى الحكم .. ولماذا لا يتولى الحكم الفريق الآخر ؟ الحل يكون عن طريق الانتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة .. اذن الديمقراطية هى الحل .. لا أقول أن الديمقراطية هى الانتخابات فقط، ولكن الانتخابات هى وسيلة من الوسائل التى بمقتضاها نستطيع أن نحقق الخطوة الأولى على طريق الديمقراطية. إن تعدد الأحزاب قد أصبح وسيلة لإنهاء الحرب الأهلية، وقد ظهر ذلك فى السلفادور وفى كمبوديا وموزمبيق وأنجولا، وقد اشتركت فى هذه العملية على مدى خمس سنوات، وبالتالى أخلص من هذا الى أن الديمقراطية قد أصبحت هدفا يكاد يكون شاملا بالنسبة للجميع. هدفا نحاول أن نجعله قاسما مشتركا أعظم لكافة الدول.

● إذن الديمقراطية هى الحل بالنسبة لكافة القضايا الدولية وبالنسبة لكافة الدول ؟

●● لا يجب أن نبالغ فى الاسلوب الديمقراطى باعتباره أنه هو الذى سيحل كافة القضايا الدولية، فالديمقراطية لها مزاياها الرائعة، ولكن لها مخاطرها أيضا. ويجب أن لا ننسى أن هتلر وصل الى الحكم عن طريق نظام ديمقراطى .. ويجب أن لا ننسى أن موسولينى وصل الى الحكم عن طريق انتخابات حرة، يجب أن لا ننسى أن الحركة الأصولية فى الجزائر كانت على وشك الوصول الى الحكم عن طريق الانتخابات، وبالتالى لابد من بعض الضوابط .

إن الأحزاب أو الجماعات السياسية أو التنظيمات السياسية التى من أهدافها القضاء على الديمقراطية لا يجب أن نسمح لها أن تستخدم الديمقراطية للوصول الى الحكم. هذه هى القاعدة الأولى.

القاعدة الثانية : يجب أن نربط الديمقراطية بالتنمية .. فمثلا بعد حرب أهلية نجد ملايين من اللاجئين ومن العاطلين .. فلو لم نستطع استيعاب هؤلاء الملايين، سيصبح من العسير على الديمقراطية أن تستمر، وقد تنقلب الى نظام شمولى .. أو قد تؤدى الى حرب أخرى .. ولا ننسى أن الديمقراطية هى التى أدت الى الحرب الأهلية فى بوروندى ورواندا، والى الحرب الأهلية التى دارت أخيرا فى الكونغو.

لذلك يجب أن نقول .. أن الديمقراطية اسلوب وفكر، ولكن يجب أن يستعمل وفقا لمبادىء .

● د. غالى لقد قلت أن العولمة تهدد الديمقراطية، كيف يمكن أن تهدد العولمة الديمقراطية ؟

●● من نتائج العولمة أن اختصاصات الدولة ستنتقل من الدولة الى جهة أخرى دولية قد تكون السوق، أى العرض والطلب، قد تكون مرضا منتشرا .. بمعنى آخر: من نتائج العولمة خروج مهام أو وظائف من اختصاص الدولة لتصبح من اختصاص منظمة دولية أو مجتمع دولى أو توازن قوة، وبالتالى ستؤثر العولمة تأثيرا مباشرا على الديمقراطية .. وسيكون هناك تناقض خطير .. فالقرارات الوطنية تخضع للنظام الديمقراطى، أى للرقابة الشعبية، بينما القرارات الدولية لا تخضع للنظام

الديمقراطى بل تخضع لارادة دولة كبرى .. أو مجموعة من الدول الكبرى.

كيف تستطيع أية حكومة أن تمارس الديمقراطية، إذا كانت القرارات التى تفرض على الصعيد الدولى اتخذت بطريقة غير ديمقراطية ؟

يجب أن نوضح الفرق بين الديمقراطية المحلية والديمقراطية الدولية المنشودة. فالديمقراطية الوطنية قاصرة على الأفراد والديمقراطية الدولية قاصرة على الدول أو بعض المنظمات الدولية.

الرأى العام مهتم بالديمقراطية الوطنية، وغير مدرك لأهمية الديمقراطية الكونية .. بمعنى آخر مازالت العلاقة بين الديمقراطية الوطنية والديمقراطية الكونية غير واضحة وغير مفهومة. ان الاهتمام بالديمقراطية الوطنية لم يؤد الى اهتمام مماثل بالديمقراطية الكونية.

● كيف نستطيع اقامة الديمقراطية الكونية من وجهة نظرك ؟

●● هناك ثلاثة اقتراحات يمكن أن تساعد على اقامة الديمقراطية الكونية .. أو على الأقل تحقيق حد أدنى من ديمقراطية العلاقات الدولية وهى :

أولا : أن يزداد وعى الدول واهتمامها بالشئون الدولية.

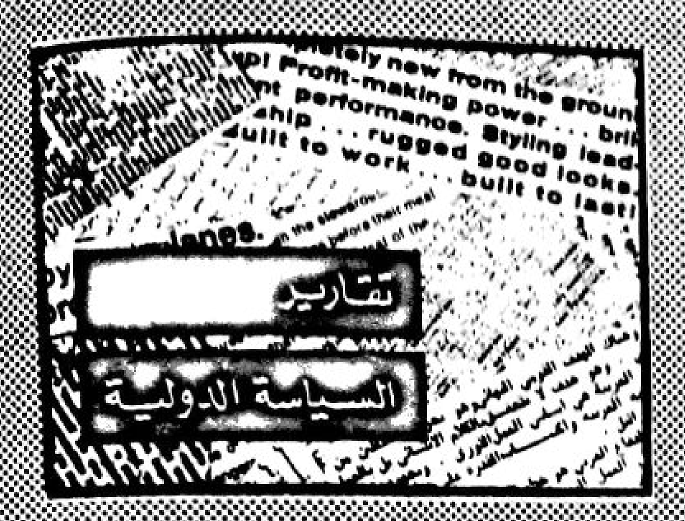
ثانيا: ادخال الديمقراطية الى الأمم المتحدة، وهذا يتطلب تعديل تشكيل مجلس الأمن، وتدعيم سلطة محكمة العدل الدولية.

ثالثا: فتح الباب على مصراعيه أمام اللاعبين الجدد فى المجتمع الدولى مثل المنظمات غير الحكومية والشركات الاقتصادية متعددة الجنسيات والبرلمانات والمدن.

كيف نستطيع أن نشرك هؤلاء اللاعبين الجدد .. هذه هى قضية الديمقراطية الكونية.

وفى نهاية هذا الحديث أقول اننى نشرت منذ أربعين عاما كتيبا عنوانه "الحكومة العالمية". إن المجتمع الدولى اليوم فى حاجة لهذه الحكومة التى ستتخذ صورة مختلفة عن الحكومات الوطنية، وسيكون لها اختصاصات يمكن تلخيصها فى الاشراف على العولمة فى مظاهرها المختلفة.

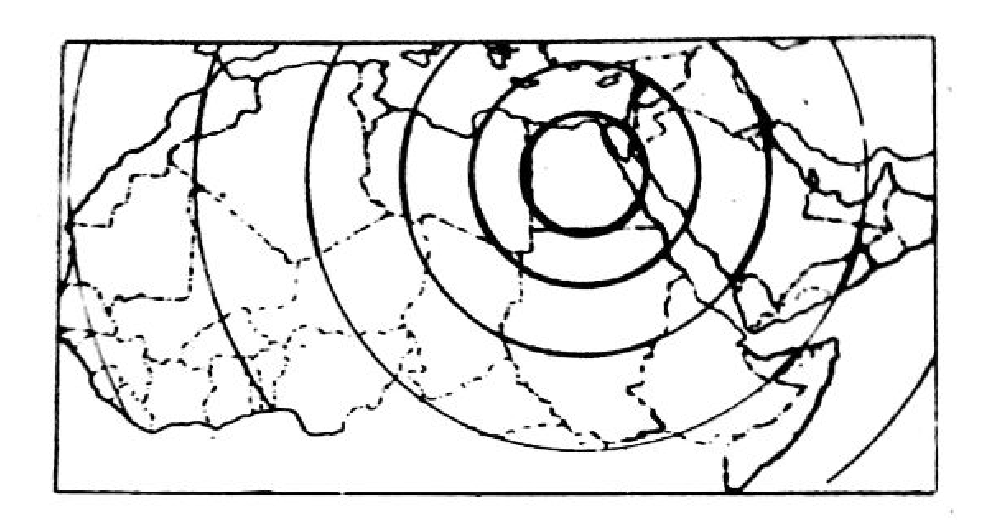
إن النداء أو المطالبة بهذه الحكومة قد يبدو فكرة خيالية، أى يوطوبيا، ولكن يوطوبيا اليوم هى حقيقة الغد .. والمجتمع الدولى سيضطر الى إنشاء جهاز دولى لادارة هذه العولمة.



تقارير
السياسة الدولية



القمة العربية .. ومسئوليتها القومية



احمد يوسف القرعى

فى إطار الدعوة إلى قمة عربية "طارئة" لمواجهة تعثر عملية السلام فى المنطقة هناك إجماع تام على أهمية الاعداد المسبق لها بالتحضير الجيد لجدول أعمالها وبالتوافق العربى العام حول بنوده حتى لا تصبح القمة مجرد رد فعل للأحداث الطارئة بقدر ما هى فى الأساس آلية هيكلية مقننة للنظام العربى العام منذ عام ١٩٦٤.

إذن الدعوة للقمة الطارئة - لا ضرر ولا ضرار منها - إذا استهدفت تعظيم وتأكيد مقررات قمة القاهرة السابقة (يونيو ١٩٩٦) من ناحية وإعادة ترتيب البيت العربى من جديد من ناحية أخرى، وليكن إحياء عمل آلية القمة العادية هو الخطورة الأولى فى عملية ترتيب البيت العربى على أن يواكب هذا بعث الروح فى عدد من المشروعات الهيكلية الأخرى التى قتلت بحثاً فى مجلس الجامعة العربية ولم تنل التوافق العربى العام لأسباب غير مفهومة.

اولا : إحياء عمل آلية القمة العادية :

من الأهمية ألا ينفض أى مؤتمر قمة عربى طارىء قادم قبل أن يحدد موعد استئناف دورة انعقاده العادية حتى لا تكون القمة الطارئة مجرد رد فعل للأحداث الساخنة فى المنطقة ويتكرر مشهد الرؤساء العرب وهم يهرولون لمحاولة المواجهة المؤقتة أو التسكين المؤقت للأزمات الطارئة وللمشكلات المعقدة والمتفاقمة.

وكانت مسألة تحديد الموعد الشهرى واليومى للقمة العربية مثار مناقشات عديدة سابقة، وأول مرة تحدد فيها موعد للانعقاد الدورى جاء فى قمة الجزائر السادسة عام ١٩٧٣ وتحدد شهر أبريل من كل عام ولم يتم الالتزام بذلك. وفى القمة السابعة عام ١٩٧٤ تقرر عقد القمة الثامنة فى يونيو ١٩٧٥ بمقديشيو - الصومال ولم يتم الالتزام بذلك أيضاً، وفى القمة العاشرة "نوفمبر ١٩٧٩" تم التأكيد مرة أخرى على عقد القمة بصفة دورية خلال نوفمبر من كل عام، كما تحدد أساس اختيار المكان تبعا للترتيب الهجائى للدول الأعضاء. وهذا القرار التزم به وعلى أساسه عقدت القمتان اللاحقتان ثم يجىء تعطيل القمة العادية الثالثة عشرة والتى كان مقررا عقدها فى الرياض "نوفمبر ١٩٨٣" ليدل مرة أخرى على عقد الالتزام العربى الجماعى - أيا كانت المبررات - بمثل هذا القرار. ووفقا لقرار القمة العربية الطارئة فى يونيو ١٩٩٠ أصبح شهر نوفمبر هو الشهر المحدد لانعقاد القمة العربية العادية سنويا.

والتساؤل المطروح حاليا إلى أى حد تستطيع قمة القاهرة القادمة توفير كل عناصر نجاح القمة مستقبلا فى إطار الاجراءات التى تجرى لمحاولة إعادة ترتيب البيت العربى من جديد.

ولتكن لنا فى القمة الأفريقية قدوة وبالدراسة المقارنة نجد أن عام ١٩٦٤ قد شهد انعقاد كل من مؤتمر القمة العربى الأول بالقاهرة "يناير" ومؤتمر القمة الأفريقى الأول بالقاهرة أيضا "يوليو"، ومنذ ذلك الوقت وطوال ٣٢ عاما انعقدت ٣١ قمة أفريقية عادية و ثلاث قمم طارئة مقابل ١٢ قمة عربية و٦ قمم طارئة. معنى هذا أن القمة الأفريقية قد حافظت على استمراريتها العادية سنويا "باستثناء قمة ١٩٨٠" حتى انعقاد مؤتمر أديس أبابا فى يونيو ١٩٩٥ بينما فقدت القمة العربية العادية منذ عام ١٩٨٢ استمراريتها منذ انعقاد مؤتمر القمة العربى الثانى عشر فى فاس "سبتمبر ١٩٨٢" وبدأت القمة العربية منذ عام ١٩٨٥ تعقد دورات طارئة على فترات غير منتظمة كما يلى:

- مؤتمر القمة العربى الطارىء فى الدار البيضاء "أغسطس ١٩٨٥" لمواجهة العمليات الارهابية على المخيمات الفلسطينية فى لبنان.

- مؤتمر القمة العربى الطارىء فى عمان "نوفمبر ١٩٨٧" وخصص للحرب العراقية الايرانية.

- مؤتمر القمة العربى الطارىء بالجزائر "يونيو ١٩٨٨" بشأن المؤتمر الدولى للشرق الأوسط وتأكيد الحقوق الفلسطينية.

- مؤتمر القمة العربى الطارىء فى الدار البيضاء "مايو ١٩٨٩" لمواجهة تداعيات الأزمة اللبنانية.

- مؤتمر القمة العربى الطارىء فى بغداد "يونيو ١٩٩٠" ودعا اليه الرئيس العراقى صدام حسين أساسا فى محاولة مكشوفة لتتويجه زعيما عربيا على الأمة بعد مزاعم "قادسية صدام".

- مؤتمر القمة العربى الطارىء فى القاهرة "أغسطس ١٩٩٠" لادانة الاجتياح العراقى للكويت.

- مؤتمر القمة العربى الطارىء بالقاهرة "يونيو ١٩٩٦" لمواجهة تعثر عملية السلام إثر نجاح الليكود فى تولى الحكم داخل إسرائيل.

والقضية ليست قضية توقيت. فحسب، وإنما أيضا مسألة تقنين لآلية مؤتمر القمة العربى على غرار مؤتمر القمة الافريقى فى ميثاق جديد أو معدل للجامعة العربية ليأخذ مكانه الطبيعى وفى الهيكل التنظيمى للجامعة مقرونا بأهداف وأساليب واضحة. ويساعد على هذا وجود اتفاق كامل فى لجان التطوير حول ضرورة النص على لقاءات القمة وتأكيد دورها فى العمل العربى المشترك.

وتختص القمة العربية فى المشروع باعتماد استراتيجيات العمل الشمولية منها والقطاعية، وضمان التنسيق داخل النظام العربى الاقليمى وبمسائل تسوية النزاعات العربية، وكذلك دفع العدوان وحرص مشروع الميثاق الجديد ايضا على تعديل نظام التصويت على ألا يعرض مشروع أى قرار على التصويت ما لم تستنفد كل الوسائل لايجاد توافق للآراء بشأنه. وأسلوب التوافق هذا أو التراضى أصبح أسلوب العصر فى أخذ القرار، وتم ادراجه كحكم قانونى ملزم فى الأنظمة الداخلية لعدة مؤتمرات دولية وكذلك فى مواثيق بعض المنظمات.

وينص مشروع الميثاق على الاحتفاظ بالاجماع كقاعدة عامة لأخذ القرار الملزم للجميع على أن يكون الإجماع فى المستقبل الاجماع حاصلا ما لم تعترض احدى الدول صراحة على القرار عند اتخاذه.

ومن الأهمية تقديم المشروع النهائى لتعديل ميثاق الجامعة العربية والأنظمة الداخلية لتكون أمام مؤتمر القمة العربى المقبل حتى نخطو الخطوة الأولى على طريق الألف ميل، وحتى لا تكون قمتنا العربية مجرد رد فعل لكل طارىء.

ثانيا: بعث الروح فى المشروعات القومية الاخرى:

والقمة القادمة - وحيث يجرى حاليا التحضير لها - من الأهمية ألا تثقل بجدول أعمال مكتظ بالقضايا الفرعية، فالقمة الناجحة من سماتها اقرار صياغة الاستراتيجيات والمبادىء العامة المرجعية - بالتوافق العام - لكى تتحرك الدول العربية مجتمعة ومنفردة على هداها.

ومن ثم فإننى أحسب أن على القمة القادمة إقرار أربع استراتيجيات عربية مع البيان الختامى الخاص بتطورات خيار السلام الدائم والعادل وكيفية تصحيح مساره.

والوثائق الأربع المعنية هى: (١) مشروع ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربى، (٢) ومشروع آلية الجامعة العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها بين الدول العربية، (٣) ومشروع محكمة العدل العربية، (٤) ومشروع الأخ العقيد معمر القذافى للاتحاد التعاهدى العربى.

والوثائق الثلاث الأولى تمت دراستها من قبل مختلف الأجهزة واللجان الرئيسية للجامعة العربية، وسبق أن أقرتها من حيث المبدأ قمة القاهرة السابقة "يونيو ١٩٩٦"، حيث طالبت وزراء الخارجية العرب باستكمال الصيغ النهائية الخاصة بكل منها.

ومشروع ميثاق الشرق للأمن والتعاون العربى يستهدف فى صياغته التوفيقية المقترحة من قبل مجلس الجامعة العربية الالتزام بعدد من المبادىء والاحكام العامة فى مقدمتها: الانتماء القومى إلى الأمة العربية وتراثها الحضارى، والحفاظ على الهوية القومية باعتباره واجب قومى، والإيمان بمصيرها المشتركة وحتمية ثقافتها فى وجه التحديات دفاعا عن وجودها

ومستقبلها.

أما مشروع آلية الجامعة العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها بين الدول العربية فينص فى صياغته التوفيقية المقترحة من قبل الأمانة العامة للجامعة العربية على أن تتكون من أربعة أجهزة: الجهاز المركزى – بنك المعلومات – نظام الانذار المبكر – هيئة الحكماء. ويعنى هذا أن مثل هذه الآلية تعمل بأسلوب الدبلوماسية الوقائية الذى استحدثه د. بطرس بطرس غالى فى الأمم المتحدة.

ويأتى المشروع الثالث (محكمة العدل العربية) وتستهدف أساساً تقنين نظام عربى لتسوية المنازعات تسوية سلمية تجنب الدول العربية اللجوء إلى استخدام القوة.

والحقيقة أنه يمكن اختزال الوثائق الثلاث السابقة فى الوثيقة الرابعة الأخيرة فقط وهى مشروع الاتحاد العربى بحكم كونه مشروعا عربياً متكاملا يجُبُ المشروعات الثلاثة الأولى فى إطار مؤسسى متكامل وشامل ويتضح ذلك فيما يلى:

أولاً: يعد المشروع الليبى لانشاء اتحاد تعاهدى عربى من أقوى المشروعات الاتحادية والوحدوية فى العصر الحديث. فهو يقنن مؤتمر القمة العربى فى آلية حديثة دائمة تدعى "المجلس الاتحادى الأعلى" وينعقد مرة كل ستة أشهر لمواكبة الأحداث والمستجدات ويكون له وغيره سلطة اصدار القوانين والقرارات المتعلقة بالسياسة العربية العليا واعتماد استراتيجيات العمل العربى المشترك واقرار سياسة الدفاع العربى المشترك وتأمين منطلقاته.

ثانياً: يوفر المشروع الليبى للمرة الأولى الشق الشعبى فى البنيان أو الهيكل التنظيمى للاتحاد العربى بإضافة المؤتمر القومى العام كآلية تشريعية شعبية ويتألف المؤتمر من عدد متساو من الأعضاء من كل دولة عضو يتم اختياره من الهيئات التشريعية فيها أو وفقا للنظم الداخلية لكل منها. ويبدى المؤتمر رأيه فيما يحيله إليه المجلس الاتحادى الأعلى، كما أن له اقتراح ما يراه من مشاريع وتوصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه ويتولى المؤتمر أيضا متابعة أداء المجالس التنفيذية المتخصصة ومساءلتها عن أعمالها.

ثالثاً: يشرك المشروع الليبى امناء اللجان الشعبية العامة ورؤساء وزراء الدول الأعضاء للمرة الأولى حيث يشكلون آلية جديدة تدعى "المجلس التنفيذى الاتحادى" وكثيرا ما اغفلت مشروعات الاتحاد العربى وضع هؤلاء رغم كونهم السلطة التنفيذية سواء على المستوى القطرى أو القومى مما يقوى جسور الاتصال والتنسيق بين القمة (المجلس الاتحادى الأعلى) والمجالس التنفيذية المتخصصة التى يشكلها الوزراء المعنيون كل فى مجال مسئولياته، حيث اقترح المشروع الليبى انشاء ١٤ مجلسا تنفيذيا متخصصا تغطى القطاعات السيادية والاستراتيجية والاقتصادية والعلمية والخدمية المختلفة وهى مجالس "الشئون الخارجية – الدفاع – الاقتصادية – الثقافية والتعليم – البحث العلمى – الداخلية والعدل – الاجتماعية والعمل – الصحة – الاعلام – المواصلات والاتصالات – الشباب والرياضة – الزراعة والمياه والصناعة.

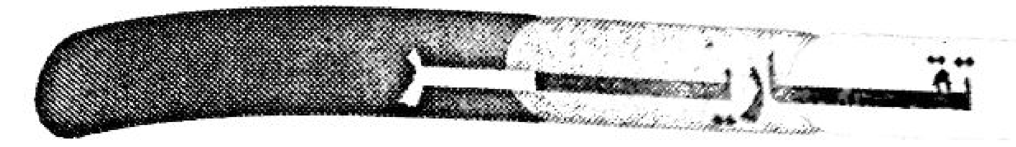
رابعاً: استحدث المشروع الليبى للمرة الأولى انشاء مصرف مركزى اتحادى يستهدف توحيد السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية للدول الأعضاء وصولا إلى دمج مؤسسات الاصدار فيها وتكوين احتياطى نقدى عربى والعمل على توحيد وحدات النقد وإصدار عملة عربية واحدة والاسهام فى دعم الاقتصاد العربى وتنظيم تكامل السياسات المصرفية بين الدول الأعضاء والتنسيق بين المصارف المركزية للدول الأعضاء وبينها وبين مؤسسات التمويل العالمية.

خامساً: وإدراكا للمصلحة الاقتصادية العربية العليا واستكمالا لمشروع المصرف المركزى الاتحادى بادر المشروع الليبى بإنشاء صندوق التنمية العربية لهيئة مالية عربية ذات شخصية قانونية مستقلة يعمل على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى ويتولى الاسهام فى مشروعات الانماء الاقتصادى والاجتماعى فى الدول الأعضاء والعمل على تشجيع توظيف الأموال العامة والعمل على توفير الخبرات الفنية لمشروعات التنمية فى الوطن العربى.

سادساً: يؤمن المشروع الليبى عمل مختلف آليات الاتحاد التعاهدى العربى المنشود بإنشاء محكمة العدل العربية باعتبارها الجهاز القضائى الرئيسى وتشمل ولايتها الفصل فى النزاعات التى تنشأ بين الدول الأعضاء والنزاعات التى تنص اتفاقيات عربية ثقافية أو متعددة الأطراف على إحالتها إليها والنزاعات التى تتصل بتفسير هذا الميثاق الاتحاد التعاهدى العربى ووفقا لمبادىء العدالة والانصاف والمصلحة العربية العليا، وأحكام المحكمة نهائية وغير قابلة للطعن. ولكم عانى الوطن العربى الكثير نتيجة غياب مثل هذه المحكمة.

وسوف تبدو أهمية وضرورة اقرار مثل هذ المشروع من قبل القمة العربية القادمة إذا تذكرنا أننا لسنا مطالبين فقط باسترداد حقوقنا المشروعة فى إطار عملية خيار السلام الدائم والعادل داخل حدود المنطقة. فنحن مطالبون أيضا بالبحث عن حقوقنا فى عالم متغير أو بمعنى آخر بالبحث عن الموقع المناسب للوطن العربى على خريطة العولمة الجديدة سياسيا واقتصاديا.

ولن نستطيع استرداد حقوقنا المشروعة على مستوى المنطقة أو البحث عن حقوقنا على الصعيد "العولمى" إلا عبر بوابة "الاتحاد التعاهدى العربى" ومن هنا أجدد دعوتى لمراكز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية فى عالمنا العربى بطرح مثل هذا المشروع للبحث والدراسة قبل وبعد انعقاد القمة باعتباره المشروع القومى الأعظم .. ونستطيع به استشراف آفاق القرن الجديد بكل ثقة فى النفس.



الانسحاب الإسرائيلى من جنـــوب لبنان : منــاورة أم حقيقة ؟!

احمد تهامى عبدالحى

أعلنت الحكومة الإسرائيلية فى أبريل ١٩٩٨ موافقتها، للمرة الأولى منذ عشرين عاما، على تطبيق القرار ٤٢٥، ولكنها وضعت شروطا لهذا التنفيذ، أهمها اجراء مفاوضات مع الحكومة اللبنانية حول الانسحاب والتوصل الى ترتيبات أمنية تكفل حماية شمال إسرائيل، وتفكيك قواعد حزب الله العسكرية، إضافة الى التفاوض حول مستقبل عناصر جيش لبنان الجنوبى. وهو ما سارعت الحكومة اللبنانية الى رفضه، قائلة أن القرار ٤٢٥ يطالب بالانسحاب بدون شرط أو قيد مسبق، وأن القرار ليس بحاجة الى مفاوضات بين الجانبين بغية تطبيقه.

وقامت إسرائيل بحملة دعائية وإعلامية مكثفة، وعلى مختلف المحاور من أجل الترويج لقرار الانسحاب، وجلب التأييد والدعم له.

وترمى الحملة الإسرائيلية الى اظهار إسرائيل بمظهر من يعرض على لبنان الانسحاب من أرضه عملا بالقرار ٤٢٥، فى حين أن لبنان لا يقبل، أو لا يقدر أن يقبل، هذا العرض نتيجة الضغط السورى عليه. ومما لا ريب فيه أن القيادات الإسرائيلية تتقن مخاطبة الرأى العام العالمى، لاسيما العقل الغربى منه، وقد نجح الإعلام اليهودى والصهيونى فى تحويل مأزق إسرائيل فى لبنان الى مخرج لها من أزمة الشرق الأوسط، وأفظع ما فى الحملة الإسرائيلية أنها تبدو قريبة من المنطق والمعقول، حين تعلن عزم حكومة الليكود على تنفيذ القرار ٤٢٥ وتدعو لبنان الى التفاوض لوضع ترتيبات الانسحاب.

وهكذا ترمى الحكومة الإسرائيلية لتحقيق عدة أهداف :

١- امتصاص الغضب الشعبى الداخلى بعد سلسلة النكبات العسكرية، والخسائر المتوالية فى الأرواح والمعدات، مما أثار حالة عارمة من القلق فى أوساط الشارع الإسرائيلى، برزت تجلياتها على السطح السياسى عقب تشكيل "يوسى بيلين" أحد أبرز قيادات حزب العمل المعارض حركة سياسية من أجل الضغط على الحكومة للانسحاب.

٢- تبنى رؤية استباقية لاحتواء ردود الفعل الدولية خاصة الأمريكية من تعثر عملية التسوية على المسار الفلسطينى، واقتناع جميع الأطراف أن الحكومة الإسرائيلية هى المسئولة عن النكسة على مسار التسوية.

٣- استخدام سياسة اللعب على التناقض بين المسارات

المختلفة لعملية التسوية، وهي سياسة إسرائيلية مستمرة، حيث تزيد من سرعة أحد المسارات في ظروف معينة من أجل الضغط على الطرف الآخر. فأثناء مفاوضات واشنطن التي سبقت توقيع اتفاق أوسلو ١٣ سبتمبر عام ١٩٩٣، كان يبدو أن المسار السوري أكثر تقدما من نظيره الفلسطيني، مما يدفع الطرف الآخر لتقديم مزيد من التنازلات.

٤- إحداث ارتباك بالساحة اللبنانية عبر تحقيق اختراق سياسي لبعض القوى اللبنانية لتقبل العرض الإسرائيلي بصورته الحالية، مما ينال من حالة الاجماع العام بشأن المقاومة.

٥- فك علاقة الشراكة والتحالف الاستراتيجي بين سوريا ولبنان، ومبدأ تلازم مساريهما، ومحاصرة الموقف السوري وتجريده من أحد أهم عناصر الضغط الاستراتيجي التي يمتلكها وهي المقاومة.

٦- اجهاض أي مبادرة أوروبية، وتقليص الضغوط بشأن دور أوروبي متميز خاصة في شأن المسارين السوري واللبناني، في ظل الرغبة الفرنسية الشديدة في القيام بدور أوروبي في عملية التسوية.

التحرك اللبناني وأسسه القانونية:

أعلنت الحكومة اللبنانية رفضها للشروط الإسرائيلية التي وردت مع قرار الحكومة الإسرائيلية، وأصرت على ضرورة تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي الشامل والفوري من كل الأراضي اللبنانية دون قيد أو شرط. وأن لبنان على استعداد لحفظ الأمن في الجنوب وضمان أمن الحدود مع إسرائيل فور تحقيق الانسحاب الذي يترتب عليه وقف المقاومة.

ويستند موقف الحكومة اللبنانية الى تفسير القرار ٤٢٥ الذي لا يتضمن شروطا للانسحاب، وبالتالي رفض نظرية التفاوض المباشر لوضع ترتيبات أمنية، وتقوم الحكومة بالتفريق بين القرار ٤٢٥ والقرار ٢٤٢، فالقرار الأخير يتعلق بكل الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧، أما القراران ٤٢٥ و ٤٢٦ فيتعلقان خصيصا بالأراضي اللبنانية المحتلة إثر اجتياح ١٩٤٨، والفارق كبير بين هذه القرارات صياغة ومضمونا وآلية. فعلى النقيض من القرار ٢٤٢ الذي يحتمل تفسيرات مختلفة بشأن الانسحاب من "أراض" أم "الأراضي". فالقراران ٤٢٥ و ٤٢٦ يؤكدان بكل اللغات بوجوب الانسحاب الإسرائيلي الكامل الى "الحدود المعترف بها دوليا".

ومن جهة أخرى تطرح لبنان تمييزا مهما من جهة المضمون، فالقرار ٢٤٢ يقر بمبدأ "الأرض مقابل السلام"، أما القراران ٤٢٥، ٤٢٦ فيقران بمبدأ "الأرض مقابل الهدنة"، والمفاوض اللبناني اشترك في مؤتمر مدريد ١٩٩١، وأكد عدم سريان القرار ٢٤٢ عليه، فإذا كان القرار ٢٤٢ ينص على ضرورة التفاوض لإنهاء حالة الحرب، وعقد معاهدات سلام، والاعتراف المتبادل، فإن القرار ٤٢٥ - الذي وضعه كورت فالدهايم، يحدد آلية تنفيذية توكل الى قوات الطوارئ الدولية مهمة وضع الترتيبات الأمنية اللازمة لانسحاب الجيش الإسرائيلي، دون الحاجة الى تفاوض مباشر، والعودة الى اتفاقية الهدنة الموقعة بين البلدين في عام ١٩٤٩ من دون الحاجة الى اعتراف لبناني بإسرائيل، وتوقيع معاهدات سلام معها.

ويلفت لبنان الانتباه الى تعبير ورد في القرار ٤٢٦ يقول فيه "قد يكون من الضروري وضع ترتيبات مع إسرائيل ولبنان كتدبير أولي لتطبيق قرار مجلس الأمن". فتؤكد وجهة النظر الرسمية أن الترتيبات تخص فقط تطبيق الانسحاب، لا ترتيبات بالمعنى الشامل والعام كما تطالب إسرائيل، كما أن هذهالترتيبات ليست بين لبنان وإسرائيل بقدر ما هي بين الأمم المتحدة وإسرائيل، والأمم المتحدة ولبنان لتنفيذ ومتابعة الانسحاب، دون الدخول في مفاوضات.

ويرى بعض المراقبين أن الموقف اللبناني أقوى نسبيا مما يبدو عليه، فمن الناحية السياسية والأمنية يملك لبنان ثلاث أوراق ميدانية: المقاومة المسلحة، وصمود الجنوبيين وتضامن اللبنانيين معهم، وحضور الجيش اللبناني الذي يصل تعداده الى ٧٠ ألف جندي، على استعداد لضمان الأمن في العشرة في المائة التي تقع تحت الاحتلال إذا انسحب الجيش الإسرائيلي.

كما تملك الحكومة ثلاثة أوراق تفاوضية: التنسيق اللبناني - السوري، والدعم العربي، والقراران ٤٢٥ و ٤٢٦.

ولكن في الواقع العملي بدت الحكومة اللبنانية مرتبكة ومترددة، وضعيفة الحجة في وجه الهجوم الإعلامي الإسرائيلي القوي، بل كادت أن تدخل مع مواجهة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، الذي أشار في تصريح له أن هناك تغييرات في الواقع يجب مراعاتها عند تطبيق القرار، وقد فسر البعض هذه التصريحات بأنها تتضمن تأييدا لوجهة النظر الإسرائيلية التي تطالب بالتفاوض من أجل التوصل الى ترتيبات تراعي التغيرات في الواقع مثل وجود جيش لبنان الجنوبي.

وأثناء لقاء كوفي عنان مع نيتانياهو في الولايات المتحدة في ١٤ مايو ١٩٩٨، صرح مسؤول رفيع المستوى في الأمانة العامة بالقول "لا يمكننا إلا أن نرحب بموافقة إسرائيل على القرار ٤٢٥ بعد رفض استمر ٢٠ سنة". واعتبر الشروط الإسرائيلية "مواقف تمهيدية" وجزء منها موجه الى الرأي العام الإسرائيلي، وفسر نوع "الترتيبات العملية" المقصودة في نص القرار ٤٢٦ بأنها على نمط "محادثات الناقورة" بين العسكريين، أو إجراء محادثات عبر الأمم المتحدة، أو تكليف مسؤول في المنظمة الدولية جولة على الدول المعنية لوضع الترتيبات من دون استبعاد جولة "مكوكية".

حزب الله وخيار المقاومة :

أعلنت قيادة حزب الله أن الحزب لن يكون بديلا عن الجيش اللبناني في حال انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني، ويرى الحزب أن مبدأ انسحاب العدو الصهيوني دون قيد أو شرط، يشكل انتصارا معنويا لمنطق المقاومة، وأن المقاومة هي الخيار الوحيد لتحرير الأرض بشكل كامل".

ويوافق حزب الله على انتشار الجيش اللبناني والجنوب اللبناني، فحزب الله ليس سلطة أمنية، ويعتبر ذلك التزاما وطنيا، ولكنه يرفض أن يقوم الجيش بتدابير أمنية كجزء من تعهد والتزام أمام إسرائيل.

ويرفض الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله التطرق الى مستقبل المقاومة إذا انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان، ويقول "إن الاحتفاظ بالاجابة وإخفاءها سلبا أم ايجابا، قوة للبنان ولنا ولسوريا .. ولتبقى هذه الورقة فجأة لأن العدو الإسرائيلي لا يقول كل شيء يقوم به في المستقبل .. هذه النقطة مخيفة للإسرائيليين، وإلا لما كان يبحث لها عن حل، ولما كان ثمنها غاليا الى هذا الحد".

ويميز نصر الله بين منظورين: المنظور اللبناني وهو ينتهي بانسحاب إسرائيل من لبنان، أو المنظور القومي، فهو مستمر باحتلال الأراضي العربية في فلسطين. ويؤكد أن التزام حزب الله بوقف المقاومة إذا انسحبت إسرائيل "ستقابله أثمان سياسية، وغير سياسية كبيرة جدا تسيل لعاب أى حزب لبناني بسببها". وهو يشير بذلك الى نظرية المراحل، فهناك مرحلة من المقاومة تستهدف انسحابا إسرائيليا من لبنان، وهنا مرحلة تالية تتعلق بما هو أوسع من ذلك من منظور قومي. ولذلك فإنه يفسر تصريحات وزير الثقافة الإيراني من خلال ذلك التصور" فإذا قال أن المقاومة تتوقف عند الحدود لا يعني أنه غير رأيه في القضية الفلسطينية". وأن "المعركة تصبح داخل فلسطين، والجهد اللبناني والعربي سينصب على دعم الشعب الفلسطيني وعدم القتال بالنيابة عنه، فليقاتل هو ونحن نبقى ندعم، قد يكون هذا وقد لا يكون.

وبدون شك فعمليات حزب الله ضد القوات الإسرائيلية دفعت إسرائيل لأن تفكر جديا في الخروج من لبنان، فحرب العصابات التي يشنها حزب الله أدت الى استنزاف القوات الإسرائيلية، وتوقع قتلى وجرحى فيها بصورة تكاد تكون يومية. والقوة العسكرية الإسرائيلية عاجزة عن التعامل معها بكفاءة، وعندما حاولت الرد عليها من خلال عملية انزال كوماندوز في منطقة أنصارية - الزهراني كانت النتيجة مقتل اثنى عشر جنديا إسرائيليا وجرح ثلاثة من خاصة الجنود والضباط. ويتبنى حزب الله استراتيجية "الإيلام المتبادل" بسبب استحالة تطبيق استراتيجية "التدمير المتبادل"، على أساس أن القدرة الصغيرة على الإيلام يمكنها ردع وبث الذعر في القدرة الكبيرة على الإيلام والتدمير.

وبالتأكيد، سيرى حزب الله في الانسحاب الإسرائيلي المقترح نصرا معنويا هائلا، وسيعمل مع مؤيديه على نشر خيار المقاومة، واعتباره الخيار الوحيد في مواجهة إسرائيل ولكن إسرائيل لن تسمح بذلك، لأنه يعني هزة قوية لنظرية الأمن القومي التي تتبناها، وتراجعا في هيبة جيشها تثير طمع الآخرين.

سيناريوهات المستقبل :

السيناريو الأول : التوصل الى تسوية توفر انسحابا إسرائيليا، في مقابل توسيع القوة الدولية مع انتشار الجيش اللبناني في الجنوب، ووقف المقاومة ضد إسرائيل، وتبدو فرنسا الجهة الوحيدة القادرة على تحقيق تلك التسوية والتي لن تتضمن التوصل الى اعتراف لبناني بإسرائيل، ولكن في اطار التوصل الى هدنة. ويعني ذلك أن كلا من لبنان وإسرائيل ضحيا بقدر من مطالبهما الأساسية. ولكن ذلك يعني سحب ورقة المقاومة من يد سوريا، والتي تعد الورقة الأقوى في التجاذب الإسرائيلي - السوري، لما قد يفرض استئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية بالتزامن مع ذلك، فالجولان هو مفتاح الحل والتعقيد في آن معا، والحد الأقصى لهذا السيناريو هو الوصول الى اتفاق سلام شامل سوري - إسرائيلي، وهو مستبعد حاليا.

السناريو الثاني : ممارسة ضغوط عسكرية متبادلة ومتصاعدة، فإسرائيل قد تلجأ الى ضربة عسكرية، قد تصل الى ضرب المصالح السورية في لبنان خاصة المصالح الاقتصادية التي يبلغ حجمها ما يعادل ثلاثة بلايين ونصف بليون دولار سنويا، كما يرى افراييم سنيه أحد قيادات حزب العمل. وفي المقابل تقوم سوريا بدفع المقاومة لتتوسع كما وكيفا ضد إسرائيل، ولتشترك فيها فئات عديدة من بينها أعداد ضخمة من الفلسطينيين المقيمين في لبنان.

والحد الأقصى لهذا الخيار هو الوصول الى الحرب الشاملة بين سوريا وإسرائيل وهي مستبعدة حاليا.

السيناريو الثالث : بقاء الوضع كما هو عليه، فهناك عمليات مقاومة مستمرة بوتيرة مرهقة للجيش الإسرائيلي، ولكنها لا تجبره على الانسحاب أحادى الجانب، وفي المقابل غارات وهجمات إسرائيلية مستمرة ضد اللبنانيين سواء مدنيين أو مقاومين.

السيناريو الرابع : انسحاب إسرائيلي من طرف واحد من دون اتفاق على أن ترد إسرائيل على أى عمل عسكرى ضدها بكل شدة، فتطاول بردها سوريا والعمق اللبناني.

المبادرة الأمريكية والأمن الإسرائيلى

اشرف محمد ياسين

يبدو أن تعبير "مأزق السلام العربى الإسرائيلى" سوف يظل هو التعبير الأكثر صلاحية لوصف المرحلة الراهنة من عملية السلام منذ توقف المفاوضات الأسرائيلية الفلسطينية فى شهر مارس ١٩٩٧، رغم بعض المحاولات لاستئنافها بين الحين والآخر.

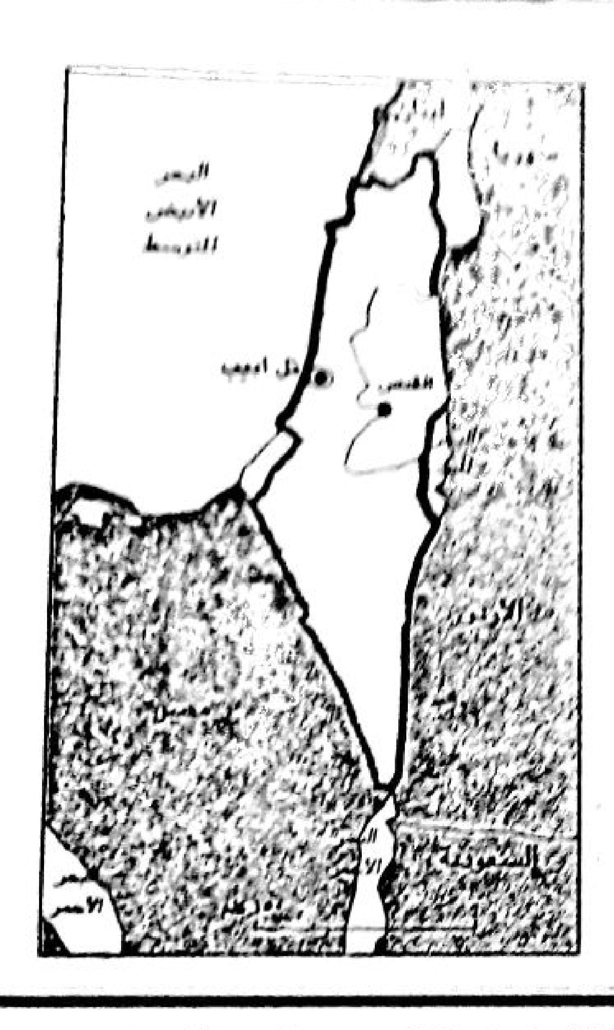
وجوهر ما يطبع الوضع الحالى، هو أنه لا يتعلق بوجود مشكلات عملية أو تطبيقية محددة، ولكن يتعلق برفض الأسس والمبادىء التى تقوم عليها تلك العملية، والتى يقع على رأسها "مبدأ الأرض مقابل السلام"، وبالتالى ليست خطورة سياسات رئيس الوزراء الإسرائيلى الراهنة فى أنها تعطل عملية السلام، وتمنع التقدم الى الأمام، ولكنها أيضا تدمر ما تم تحقيقه بالفعل طوال العقدين الماضيين.

كما أن هذا المأزق الراهن لعملية السلام فى الشرق الأوسط يتعلق بموقف الولايات المتحدة الأمريكية حيث اتضح الانسحاب الأمريكى فى الشهور الأخيرة من عملية التسوية، سواء من خلال تغيب المبعوث الأمريكى لعملية السلام عن المنطقة، أو من خلال تراجع قضية السلام على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية.

وفى ظل جمود وتعثر عملية السلام فى الشرق الأوسط، لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية أن تترك عملية السلام تنهار، ولذلك حاولت كسر هذا الجمود وإحداث تقدم بطرح مبادراتها الجديدة لتسوية مأزق المسار الإسرائيلى الفلسطينى.

أولا: المبادرة الأمريكية:

وسط ما تمر به عملية السلام فى الشرق الأوسط من تعثر وجمود، طرحت الولايات المتحدة الأمريكية فى شهر مارس ١٩٩٨ مبادرة جديدة لتقدم التسوية السياسية، حيث كلفت



المنسق الأمريكى لعملية السلام فى الشرق الأوسط دينيس روس بالقيام بجولة فى الشرق الأوسط لطرح هذه المبادرة على الأطراف المعنية.

ووفقا لما تردد حول هذه المبادرة، فهى تتضمن انسحاب اسرائيل من ١ر١٣٪ من الضفة الغربية، وأيضا تشكيل لجنة فلسطينية أمريكية إسرائيلية مشتركة لتحديد القضايا المقرر بحثها خلال مفاوضات الحل النهائى، كما أن المبادرة تدعو الى وقف الأعمال الأحادية الجانب، دون المطالبة صراحة بوقف الإستيطان الإسرائيلى بالأراضى المحتلة.

وعقد المنسق الأمريكى اجتماعات مطولة مع الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى حول هذه المبادرة.

واتضح موقف السلطة الوطنية الفلسطينية منذ البداية باعلان الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات قبول المبادرة الأمريكية، انطلاقا من موقفه الإيجابى والاستراتيجى حتى لا تكون هناك فرصة أمام رئيس الوزراء الإسرائيلى للتهرب من تنفيذ عملية إعادة الانتشار، رغم أن الأفكار الأمريكية تمثل ضغطا على السلطة الوطنية الفلسطينية لأن ما يريده الفلسطينيون هو الانسحاب من أكثر من ٢٠٪.

وبالتالي قبلت السلطة الوطنية الفلسطينية المبادرة الأمريكية باعتبارها تمثل حلا وسطا بين النسبة التي تريدها فلسطين، والنسبة التي تريدها إسرائيل، وهي الانسحاب من أقل من ١٠٪. وعلى الجانب الإسرائيلي ورغم قبول السلطة الوطنية الفلسطينية رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي الاقتراح الأمريكي بالانسحاب الإسرائيلي بنسبة ١ر١٣٪ من الضفة الغربية، وأرجع هذا الرفض الى:

١- وجود اختلافات داخل الائتلاف الحاكم في إسرائيل فيما يتعلق بقضية الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية، وتدور الاختلافات حول تحديد نسبة الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية.

٢- رفض بعض أعضاء الكنيست الإسرائيلي للانسحاب، حيث هدد بعض الأعضاء في الكنيست الإسرائيلي بسحب الثقة من الحكومة الإسرائيلية واسقاطها في حالة تخلي نيتانياهو عن أراض في الضفة الغربية.

٣- لا تستطيع الحكومة الإسرائيلية تقديم تنازلات عندما يتعلق الأمر بأمنها، حيث أن المبادرة الأمريكية لا تلبي الحاجات الأمنية لإسرائيل بالكامل، وأن إسرائيل وحدها هي التي تحدد نسبة وشروط انسحابها من الضفة الغربية، وأن من يبت في قضايا أمن إسرائيل هي إسرائيل، بل وصل هذا التعنت والرفض الى زعم رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن اتفاق أوسلو ينص على أن إسرائيل هي التي تقرر مساحة الأرض التي تنسحب منها.

٤- في ظل تصاعد أعمال العنف وحدته في الأراضي الفلسطينية، لا يمكن لإسرائيل أن تقدم أي تنازلات.

ويتضح من المبررات الإسرائيلية لرفض المبادرة الأمريكية أن إسرائيل لا تريد إحداث تقدم في عملية السلام، وذلك لتذرعها بأعمال العنف واحتياجات الأمن الإسرائيلي، رغم أن تصاعد أعمال العنف ترجع الى تعثر عملية السلام، وأن الاحتياجات الأمنية لإسرائيل لا يمكن أن تتحقق بدون تقدم عملية السلام، وإن احتفظت إسرائيل بالأراضي الفلسطينية. ولقد حذرت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل من فشل المبادرة، وأعلنت أنها ليست معنية بالمشاركة في مرحلة سلمية مزيفة، وإذا استمر التعنت الإسرائيلي فإنها سوف تنسحب من عملية السلام، ولكن رفضت إسرائيل هذه التحذيرات، وقامت بتعبئة اليهود الأمريكيين ضد المبادرة الأمريكية باعتبارها تمثل ضغطا على إسرائيل وحاولت الخارجية الأمريكية إحباط هذه التحركات الإسرائيلية، وذلك بما أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت أمام مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية بأن دور واشنطن في عملية السلام كوسيط هو التقدم بأفكار متوازنة وعادلة لا تهدد أمن إسرائيل وتسمح بالتوصل الى قرار نهائي في القضايا العالقة بين الأطراف، وإن المبادرة المطروحة وضعت في الحسبان المطالب الأمنية الإسرائيلية، وإن عدم إحداث تقدم في المسار الفلسطيني – الإسرائيلي هو الذي سوف يهدد أمن إسرائيل، وطالبت زعماء اليهود بدعم المبادرة الأمريكية ومساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على اقناع إسرائيل بقبولها.

ولكن هذه الجهود الأمريكية لم تؤثر على الموقف الإسرائيلي الرافض لإحراز أي تقدم في عملية السلام، والذي يريد أن تخضع طبيعة العلاقات مع دول الجوار للاحتياجات الامنية.

ولقد أدى هذا الموقف الإسرائيلي الى فشل واشنطن في تقريب الفجوة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وبالتالي الى فشل واشنطن في اقناع إسرائيل بقبول المبادرة الأمريكية للانسحاب من ١ر١٣٪ من الضفة الغربية المحتلة.

وفي ضوء اصرار الولايات المتحدة على احراز تقدم في عملية السلام وكسر الجمود، وأيضا اصرارها على أن تقبل إسرائيل مقترحاتها حول نسبة الانسحاب من الضفة الغربية، كلفت دنيس روس المنسق الأمريكي لعملية السلام في الشرق الأوسط ومارتن لندك مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط بالقيام بجولة في الشرق الأوسط لاقناع إسرائيل بالمقترحات الأمريكية، ولكن نتيجة لاصرار إسرائيل على رفض المقترحات الأمريكية، فشل دنيس روس بعد جولتين في المنطقة في اقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي بقبول المقترحات الأمريكية وزيادة حجم الانسحاب، حيث أكدت إسرائيل مرة أخرى أنها الوحيدة التي تحدد احتياجاتها الامنية.

وبهذا تكون عملية السلام في مأزق خطير، وحملت السلطة الوطنية الفلسطينية إسرائيل مسئولية فشل مهمة روس، وأعلنت أنها سوف تقوم باعلان قيام الدولة الفلسطينية في الميعاد المحدد.

وفي ظل هذا التعثر والجمود، حشدت الادارة الأمريكية قياداتها وأكبر مساعدي الرئيس وهم نائب الرئيس الأمريكي آل جور، ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، ومارتن انديك، ودنيس روس، ولكن انتهت هذه الجهود بالفشل واتفاق الأطراف المعنية على استئناف المحادثات بينهما في لندن يوم ٤ مايو ١٩٩٨.

ثانيا: مؤتمر لندن لدفع عملية السلام:

بدأت اجتماعات لندن تحت رعاية أوروبية – أمريكية مشتركة، وعلى أساس المقترحات الأمريكية وذلك لدفع عملية السلاح وإحداث تقدم باقناع إسرائيل بقبول هذه المقترحات. والأطراف الرئيسية وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، ورئيس الوزراء الإسرائيلي نيتانياهو، وياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وعقد رئيس الوزراء البريطاني اجتماعين مع نيتانياهو وعرفات في حضور وزير الخارجية البريطاني والمبعوث الأوروبي للسلام في الشرق الأوسط، وتلا ذلك اجتماع أولبرايت مع نيتانياهو وعرفات، وعقدت اجتماعات مطولة بين أولبرايت ورئيس الوزراء الإسرائيلي وهنا يعكس أمرين:

الأول : التعنت الإسرائيلي والإصرار على رفض المقترحات الأمريكية.

الثاني : قبول الجانب الفلسطيني للمقترحات الأمريكية ورفض التفاوض حول نسبة ١ر١٣٪. ورغم الجهود التي بذلت في دفع هذه المفاوضات لحدوث تقدم في عملية السلام، إلا أن وضع فشل مفاوضات لندن في كسر جمود عملية السلام، حيث انتهت المحادثات المكثفة التي أجرتها مادلين أولبرايت دون التوصل الى أي اتفاق.

وأعلن نيتانياهو رفضه للمقترحات الأمريكية الخاصة بعملية السلام والانسحاب من نسبة ١ر١٣٪ من الضفة الغربية حيث أنه ليس لديه تفويض من حكومته لاتخاذ قرارات وأنه يتعين عليه العودة الى إسرائيل للتشاور قبل أن يعلن الكلمة الأخيرة حول

ما إذا كان سيقبل المبادرة الأمريكية أم لا. كما وضع قائمة جديدة من الشروط فى حالة قبول المقترحات الأمريكية وهى:

أ- اسقاط أى اشارة لوقف الاستيطان ولو بشكل مؤقت، والدليل على ذلك التصريحات الإسرائيلية فيما يتعلق بجبل أبو غنيم، حيث أعلن نيتانياهو أن منع إسرائيل من البناء فى منطقة جبل أبو غنيم يمثل بالنسبة لبريطانيا فرض حظر على البناء فى أجزاء من لندن، وهو بذلك يشير الى أن القدس بشطريها أرض إسرائيلية كما يدعى.

ب - عدم قيام الفلسطينيين باعلان الدولة الفلسطينية عندما يحل الموعد المحدد لذلك يعكس هذا الموقف الإسرائيلى حقيقة أن إسرائيل لا تريد إحداث تقدم فى عملية السلام. فكيف يحدث تقدم ورئيس الوزراء الإسرائيلى يشترط عدم منع الاستيطان، ويشترط عدم قيام السلطة الوطنية بالاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية.

وفى ظل هذا الجمود، وفى محاولة لمنع انهيار المفاوضات، وجهت أولبرايت الدعوة الى الأطراف المعنية - إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية - لعقد جولة مفاوضات جديدة فى واشنطن. ولقد قبل ياسر عرفات حضور قمة واشنطن، ولكن للاتفاق على قاعدة الأفكار الأمريكية وليس للتفاوض حولها. واتضح فشل واشنطن فى اقناع نيتانياهو حيث تأجل موعد عقد القمة عدة مرات.

ويرى كثير من المحللين السياسيين أن نيتانياهو لم يرفض بشكل نهائى حضور أو عقد قمة واشنطن لأنه لا يستطيع المجازفة بدفع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية الى نقطة المواجهة، وانما ما أراده هو تأخير عقد القمة الى زيارته للولايات المتحدة الأمريكية لحضور المؤتمر السنوى لمنظمة إيباك (اللوبى اليهودى الأمريكى) لكى يستفيد بتاييدها ودعمها فى لقائه مع كلينتون. ولكن المعلن من جانب إسرائيل فى عدم حضور القمة استحالة تسوية القضايا الخلافية العالقة فى هذه الفترة القصيرة، وبالتالى يجب تأجيل القمة. وفى محاولة أخرى لإحياء ما يمكن إحياؤه من عملية السلام عقد لقاء بين أولبرايت ونيتانياهو فى واشنطن بهدف تسوية المشكلات التى تحول دون عقد قمة واشنطن. إلا أن الاجتماع لم يسفر عن شىء، وهذا وضح من خلال ما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلى بأن إسرائيل لابد وأن تحتفظ بمساحات من أراضى الضفة الغربية تكون بمثابة عازل لحماية أمنها والتفاوض عليها فى المرحلة النهائية.

وفى ضوء هذه الجهود والتحذيرات الأمريكية، يعتقد الكثير أن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغطا على إسرائيل، ولكن التطورات اللاحقة فى الموقف الأمريكى وفى ظل التعنت الإسرائيلى تشير الى ما يناقض ذلك حيث أنه :

١- حدث تراجع أمريكى عن التهديد بإعادة النظر فى العملية السلمية إذا رفضت إسرائيل مقترحاتها بالانسحاب من ١ر١٣٪ من الضفة الغربية، وهذا يمكن استنتاجه من اعلان مستشار الأمن القومى الأمريكى صامويل برجر بأن بلاده ستستمر فى لعب دورها كوسيط لعملية السلام فى الشرق الأوسط. ويرى كثير من المحللين أن هذا يرجع الى نجاح إسرائيل فى حمل الكونجرس الأمريكى لممارسة ضغوط على الادارة الأمريكية، بالاضافة الى المنظمات اليهودية، والمؤشر على ذلك هو طلب رئيس مجلس النواب من وزيرة الخارجية التراجع عن موقفها بممارسة ضغوط على إسرائيل.

٢- تعهد آل جور نائب الرئيس الأمريكى فى مؤتمر الإيباك بأمن إسرائيل وصداقتها، مؤكدا أن الدعم الأمريكى سوف يزيد، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم إسرائيل الآن والى الأبد وأن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية لا تقوم فقط على أساس عملية السلام وإنما تتجاوزها وأنها لن تتخلى عن إسرائيل حتى فى حالة فشل عملية السلام، وذلك لأن الخلافات بينها وبين إسرائيل تتعلق بالوسائل وليس بالغايات.

وأعلنت إسرائيل موقفها من عملية السلام على لسان المستشار السياسى لرئيس مجلس الوزراء ديفيد بار إيلان بأن إسرائيل لن تفعل أى شىء تعتبره يشكل خطورة على أمنها.

ويعكس هذا أن الجهود الأمريكية لم تضغط على إسرائيل، حيث لو أرادت الولايات المتحدة الأمريكية ممارسة ضغط على إسرائيل ما تعهدت بأمنها وصداقتها وزيادة الدعم الموجه اليها فى أكثر الأوقات تعنتا واصرارا من جانب إسرائيل على رفض مقترحات أمريكية.

وانتهت مجمل هذه الجهود الأمريكية على الجانب الإسرائيلى بطلب إسرائيل مهلة زمنية للرد على الأفكار الأمريكية، حيث يوجد مشاكل فى الائتلاف الحاكم، ووافقت واشنطن على إمهال إسرائيل اسبوعين بعد أن طلبت إسرائيل شهرين. أما على الجانب الفلسطينى، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تقبل الأفكار الأمريكية منذ البداية، وإن أعلنت فيما بعد عدم التزامها بهذه المقترحات الأمريكية بعد رفض إسرائيل لها.

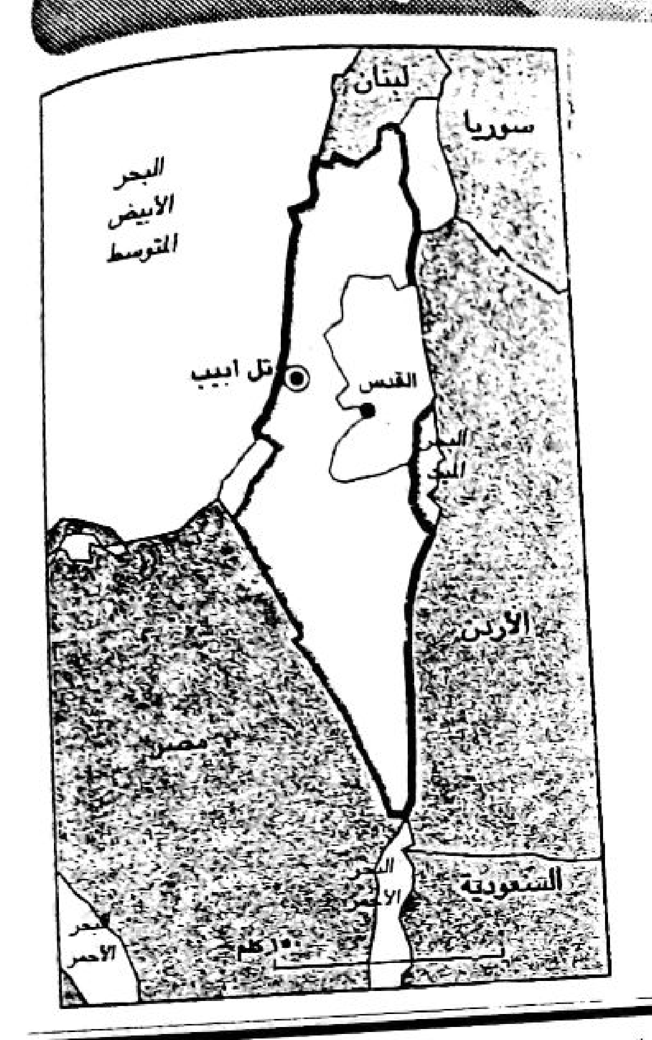
وهكذا وصلت المبادرة الأمريكية الى طريق مسدود نتيجة رفض الجانب الإسرائيلى لها حتى بعد موافقة الجانب الفلسطينى عليها رغم اجحافها وتحيزها الواضحين لإسرائيل. وعلى الرغم من حرص الولايات المتحدة الأمريكية على عدم طرح مبادرتها فى صورة علنية استجابة لضغوط المجتمع اليهودى الأمريكى فإنها سربتها كلها مع ابراز القبول الفلسطينى لها والرفض الإسرائيلى.

كما أن الاشارات الأمريكية الى ضرورة مراعاة الأوضاع الداخلية فى فلسطين والمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط شكلت ضغطا ناعما على إسرائيل، وأدت الى تشجيع نيتانياهو على المضى فى سياساته الرافضة للسلام وأكثر من ذلك أنه مضى الى شن هجوم مضاد على الادارة الأمريكية بدفع المنظمات اليهودية لكى تعبىء قواها فى الكونجرس بالتوقف عن الضغط على إسرائيل.

***

ويمكن القول أن الطريق الأمريكى لدبلوماسية الشرق الأوسط قد وصل الى نهايته، وربما كان المكسب الوحيد الذى تحقق خلال ذلك، هو أنه أوضح بما لا يدع مجالا للشك أن الحكومة الإسرائيلية تمثل الآن العقبة الرئيسية أمام السلام فى الشرق الأوسط، وأنها تعرض الاستقرار الإقليمى والأمن الدولى لأخطار أعظم.

وهنا تأتى المبادرة المصرية - الفرنسية لكى تنقل دبلوماسية السلام فى الشرق الأوسط الى مرحلة جديدة بدعوتها الى عقد مؤتمر دولى للسلام، ولكن يبقى الوضع مرتبطا بالموقف الإسرائيلى من هذه المبادرة.



أزمة الموساد: الأبعاد المهنية والدلالات السياسية

عبد الحليم محمود المحجوب

يخطئ من يظن أن دور منظمات المخابرات يقتصر على التجسس فقط أي جمع المعلومات عن الآخرين، بل تتنوع هذه المهام وتتشعب إلى آفاق عديدة يمكن بلورتها في ثلاث مهام رئيسية:

المهمة الأولى: جمع وتحليل المعلومات، ووضع التقديرات القومية، والخروج بتنبؤات صادقة قدر الإمكان عن نوايا الطرف الآخر، أو ردود الفعل المتوقعة للسياسات القومية مع اقتراح السياسات الواجبة للتعامل مع الآخر وفقا لأولويات واحتياجات الأمن القومي للدولة.

المهمة الثانية: مقاومة حصول الآخرين على المعلومات الحيوية في الدولة، أو ممارسة أي نوع من الأنشطة الاستخبارية ضدها وهو ما يطلق عليه في أدبيات المخابرات "بالمخابرات المضادة".

المهمة الثالثة: تنفيذ العمليات التي تستهدف التأثير على الأوضاع في دول أخرى، أو تحويل اتجاهات و عناصر موقف ما لصالح الدولة الأصلية دون إظهار الدور الفعلي للأخيرة أو الاعتراف به صراحة.

وبرغم أن المهمة الأخيرة تعد مهمة استثنائية، إلا أنها تحظى باهتمام كبير من مختلف منظمات المخابرات وغالبا ما تشكل العامل الأهم في تقييم نجاح أو فشل هذه المنظمات، ذلك أن المهمة الأولى وهي جمع وتحليل المعلومات تصطدم دائما بتسارع التطورات التكنولوجية وسقوط العديد من القيود التي تحصر نطاق المعلومات في أضيق حجم ممكن كما أن التنبؤ هو دائما اجتهاد يخطئ ويصيب برغم ارتكازه على أساليب علمية دقيقة، وكذلك الأمر بالنسبة للمهمة الثانية ، ففي ظل المجتمعات المفتوحة، فإن وسائل الاختراق تتعدد وتتزايد باستمرار وبنفس القدر فان سقوط شبكات جمع المعلومات واعتقال أفرادها هو احتمال وارد باستمرار.

وخلال الشهور القليلة الماضية كشفت مصادر الأنباء عن مواجهة جهاز المخابرات والخدمة السرية في إسرائيل المعروف باسم الموساد في ثلاث حفر عميقة عبرت عن أزمة مؤكدة يعاني منها هذا الجهاز من الداخل ، ويمكن اعتباره في الوقت نفسه امتداداً للأزمة الخاصة بالقرار السياسي الإسرائيلي ككل.

أول هذه الصدامات ظهر نتيجة فشل عناصر الموساد الإسرائيلي في اغتيال المناضل الفلسطيني خالد مشعل داخل العاصمة الأردنية عمان في ٢٥ سبتمبر ١٩٩٧ ونجاح حارسه وعناصر من الأمن الأردني في القبض على أعضاء الموساد، وتحولت القضية الى صفقة ضخمة نشرت أغلب تفاصيلها، ولكن الأزمة السياسية التي فجرتها في العلاقات الأردنية الإسرائيلية لم يكتمل احتواؤها الا بعد استقالة رئيس الموساد ، ولقاء الملك حسين مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في أبريل الماضي بعد فترة قطيعة "علنية" امتدت أكثر من ثمانية شهور.

ومع ذلك فقد أعلن اريل شارون وزير البنية التحتية في إسرائيل - في تحد سافر - تصميم بلاده على اغتيال خالد مشعل في أي موقع وفي أي وقت .

وجاءت الصدمة الثانية تحمل فى طياتها مفهوم "الخيانة المهنية" ويقصد بها تقديم أحد العاملين السابقين فى الموساد ويدعى "يهودا جيل" للمحاكمة بتهمة تلفيق معلومات استند فيها الى مصادر سورية مزعومة وتوحى بوجود نوايا سورية لشن هجوم عسكري على هضبة الجولان، الأمر الذى كاد يؤدى الى نشوب الحرب، لولا أن التقدير المشترك مع المخابرات الأمريكية وتأكيد الأخيرة بعدم وجود أية دلائل على حشود أو تحركات سورية تعكس هذه النوايا، كان له دوره فى تحجيم رد الفعل الإسرائيلي تجاه هذه المعلومات المزيفة .

وكانت الصدمة الثالثة ممثلة فى فشل عملاء الموساد فى تركيب أجهزة تنصت فى مقار قيل أنها تابعة لحزب الله أو السفارة الإيرانية في العاصمة السويسرية برن .

وقد لحق بهذا الفشل أيضا أنباء عن فشل عملية مماثلة فى لندن كشفتها المخابرات البريطانية، وان لم يطل تناولها فى أجهزة الإعلام لأسباب معروفة .

فإذا أضفنا لهذه العمليات ما تم الكشف عنه من قضايا تجسس فى كل من واشنطن وموسكو والقاهرة، علاوة على انشقاق عضو آخر بالموساد زعموا أنه كان مجرد ضابط تحت الاختبار، والقبض على أربعة من أعضاء الموساد أثناء محاولتهم تركيب أجهزة تنصت على التليفونات بالسفارة الإيرانية فى قبرص عام ١٩٩١، فيمكن استنتاج أن الجهاز الإسرائيلي يواجه قصورا أكيدا فى داخله فى نفس الوقت الذى يعانى فيه القرار السياسي فى إدارة عمليات المخابرات خللا واضحا يستلزم البحث فى حقيقة أبعاده وتأثيراته وأساليب التعامل معه .

أولا : مصادر القوة والضعف فى منظومة المخابرات الإسرائيلية :

يميل فلاسفة اليهود الى إرجاع كل أمر من أمور الحياة الى التوراة وتعليمات الرب ، ويرون أن النشاط التجسسى قد جرت ممارسته بناء على أوامر من الرب الى نبى الله موسى ، ودليلهم على ذلك ما ورد فى "سفر العدد" - الإصحاح الثالث عشر - ونصه "فأرسلهم موسى ليتجسسوا فى أرض كنعان ..وقال لهم اصعدوا من هنا الى الجنوب ، واطلعوا الجبل وانظروا الأرض ..ما هى ؟ والشعب الساكن فيها .. أقوى أم ضعيف ؟ قليل عدده أم كثير؟ ..ويرون أن موسى عليه السلام قد وضع أسس العمل لأطقم التجسس التى كانت تضم اثنى عشر رجلا ، ومنهم أنشأ أول مخابرات إسرائيلية إيجابية .

وبغض النظر عن المرجعية الدينية التى يفسر بها اليهود كل سلوكياتهم الأخلاقية وغير الأخلاقية فإنه يمكن القول بأن المخابرات الإسرائيلية قد حظيت بعدد من عناصر القوة لم تتح لأى منظمة شبيهة أخرى ومن أبرز هذه العناصر ما يلي:

١-الخبرات الاستخبارية التى أمكن الحصول عليها فى فترة الشتات نتيجة تعاون اليهود مع أجهزة المخابرات فى كل الدول التى عاشوا فيها، حيث أظهروا براعة فائقة فى التعامل مع أكثر من جهة فى وقت واحد ، وسعوا الى احتراف الجاسوسية كمهنة وليست كواجب وطني. ومن أبرز الأمثلة على ذلك روسيا القيصرية حيث انضمت أعداد منهم الى الحركات السرية الثورية هناك فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بينما انضم البعض الآخر الى المنظمات الأمنية القيصرية ، واتجه البعض الثالث للعمل على الجبهتين فى نفس الوقت ، وكانت حصيلة ذلك كله خبرات متنوعة استفاد بها المؤسسون الأوائل للمنظمات الأمنية فى الحركة الصهيونية .

٢-ما وفرته الأجهزة الغربية من مصادر دعم مؤكدة للمخابرات الإسرائيلية خلال الحرب العالمية الثانية ردا على الخدمات التي قدمها زعماء الوكالة اليهودية للحلفاء ، ثم في فترة الحرب الباردة التي اعتبرت إسرائيل خلالها أحد الأذرع القوية الداعمة للغرب في المواجهة مع المعسكر الشرقي ، وأخيرا في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وفي ظل حالة الاضطراب السياسي التي شهدتها مناطق الشرق الأوسط وأسيا الوسطى.

٣-وحدة المرجعية العقائدية التي استندت إليها كل المنظمات الأمنية الإسرائيلية في فترة ما قبل قيام الدولة و الفترات التالية ، و التي ساهمت في بلورة وضوح كامل للرؤية ، واضحة حدودا واضح في التعامل مع السلطات البريطانية ما بين الاستفادة منها كمصدر أساسي للدعم ، أو اعتبارها سلطة احتلال يجب مقاومتها و ملاحقة رموزها .

٤-امتلاك فرصة فريدة لتوظيف كل الأجناس و الألوان و الثقافات بما وفر لأنشطة المخابرات إمكانية الانتشار والاختراق واختيار الغطاء المناسب في كل الظروف والمجتمعات، المعادي منها والصديق.

٥-يمثل عامل السرية و الأمن أكثر العناصر حسما في نجاح منظومة المخابرات الإسرائيلية والتي حرص رؤساء الأفرع التابعة لها علي التدقيق في اختيار معاونيهم وتطبيق أنظمة صارمة تحد من احتمال خروج هذه العناصر على قواعد الأمن والسرية .

٦-امتلاك الأجهزة الاسرائيلية لقدرات متفوقة فى شن الحروب النفسية والحملات الدعائية التى تجسد نجاحاتها وتؤكد تفوقها ، وقد عبر بن جوريون عن ذلك صراحة عندما تعاون الموساد مع المنظمات الكردية فى شمال العراق فى أوائل الخمسينات حيث قال "انه يرغب فى تقديم اسرائيل كقوة أمنية كبرى فى المنطقة ."

وتلعب هذه الحملات دورها إما فى إشعار الأجهزة المضادة باليأس ، او دفع البعض منها لطلب العون من الموساد الإسرائيلي كما حدث مع إيران فى عهد الشاه، وما يحدث حاليا مع تركيا .

هذه العوامل وغيرها وفرت - ولفترة طويلة - قوة دفع كبيرة لمنظومة المخابرات الإسرائيلية ، وكانت سببا فى الوقت نفسه فى اتساع نفوذ رئاسة الموساد حتى على حساب القيادة السياسية ، ويوضح ذلك دان مؤلف كتاب "الموساد - خمسون عاما من الحروب السرية" حيث يقول "انه كلما كان العمر يتقدم بين جوريون ويزداد إرهاقه ، كلما كانت تتعاظم قوة وسلطة ايسير هاريل رئيس الموساد والمشرف العام على كل الأجهزة الاستخبارية ، وتزداد بالتالى مخاوف الجميع من وزراء وجنرالات الجيش وكبار الموظفين لعلمهم بأنه يمتلك سلطات بلا حدود ..فقد كان متاحا له وضع أجهزة التنصت أينما شاء و إلقاء القبض على من يرغب والتحقيق مع من يريد."

لكن المنظمات الاستخبارية تبقى أسيرة لخلفيات ذهنية معينة تحد من فرص استجابتها للتطورات التى تلحق بالمجتمع

، كما أن ردود فعل بعض الأزمات الحادة التى قد تواجه الدولة أو تواجه المخابرات يمكن ان تاتى فى شكل عكسي بعيدا عن المنطق السليم خاصة اذا كانت هذه الأزمات قد انتهت بفشل فى إدارتها ، حيث قد يلجأ المخططون والمحللون - فى أزمات لاحقة - الى ترجيح أكثر الاختيارات المطروحة تطرفا ليس بحكم توافقها مع المصلحة القومية وانما فى ضوء ما قد توحى به من حلول سريعة وحاسمة تحد من فرص التجريب لاختيارات أكثر مرونة وإيجابية .

وبتطبيق هذا التحليل على المخابرات الإسرائيلية يمكن أن نوضح ما يلى :

١-ان دروس حرب عيد الغفران التى يرددها كل من رجال السياسة ومحللى المخابرات ورجال الإعلام تركز على ان أيا من أصحاب القرار لم يحذر بحسم من احتمالات الحرب ولم يطرق بقبضته على المنضدة، ويؤكد عاموس جلبوع فى مقالته بصحيفة معا ريف يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٩٧ أنهم جميعا سقطوا فى خطيئة اللامبالاة بل إن هناك من أكد قبل اندلاع الحرب أن رئيس الأركان لا يستطيع الاستمرار فى منصبه لأنه يعارض تقليل مدة الخدمة الإلزامية ..إن رد فعل هذا الموقف هو إصابة إسرائيل كلها بحالة من الخوف: الخوف من الانفجارات ، الخوف من حماس ، الخوف من حزب الله ، الخوف من سوريا ، الخوف من السلام ، الخوف من الحرب ..ان هذا الخوف بقدر ما يحدث من تشويش فى الفكر فانه يدفع الى مزيد من اللجوء للعنف واستخدامه لأهون الأسباب"

٢- كان لنجاح الثورة الإسلامية فى إيران آثار مشابهة على أجهزة التحليل والتقدير فى كل من إسرائيل والولايات المتحدة بحكم علاقاتهما المتطورة مع أجهزة الشاه السابق ، وجعل من ترجيح عنصر الشك فى كل معلومة والميل الى أسوأ الاختيارات منهجا فى التفكير والتحليل .

٣-ان فرض أطروحة السلام على المجتمع الإسرائيلي بتاثير عوامل خارجية فى الغالب ، وفى مرحلة بدا انه لم يعد نفسه للتعامل معها بواقعية ، قد أحدث شرخا فى الوحدة الفكرية لهذا المجتمع، فبينما تظهر الأصوات المنادية بضرورة تحمل ثمن السلام ضمانا لاستمراره ، تقف تيارات منغلقة تتحدى تطورات الزمن وترفض تقديم هذا الثمن ولكلا الاتجاهين امتداد داخل الموساد أكده فيكتور أستروفسكى فى كتابه "الوجه الآخر للخداع "حيث أشار إلى أن الانقسام بين يمين ويسار داخل الموساد يدور أساسا حول التمسك بالأرض وإخلائها من سكانها الفلسطينيين .

٤-دخول شرائح جديدة فى المجتمع الإسرائيلي مثل يهود الفلاشا الذين يظهرون حتى الآن قدرة محدودة فى التكيف والاندماج فى المجتمع ، والمهاجرين الروس الذين يعتبرون أنفسهم أكثر نقاءً فى يهوديتهم من باقى فئات المجتمع ويتبنون اتجاهات موغلة فى التطرف .

ثانيا :المخابرات الإسرائيلية والعنف السياسى :

نشأت أجهزة المخابرات الإسرائيلية من رحم ظاهرة العنف التى صاحبت الترتيب لقيام الدولة ، ومن ثم كان منهج العنف يمثل خطا ثابتا فى كل عملياتها، مستفيدة فى ذلك من كوادر تفوق فى تعصبها أولئك القادة الذين خططوا لقيام الدولة ، ومستعينة بصلاحيات تفوق أى حد متعارف عليه .

والحقيقة التى يجب التنبيه إليها هى أنه لا يجب أن يغيب عن شخص ما أن هذه الأجهزة يمكن أن تتصرف وفق إرادتها الخاصة عند ممارستها للمهمة الثالثة أى العمليات الأجنبية فى الخارج، فرئيس الوزراء الإسرائيلي وبصفته الرئيس الأعلى للموساد هو الذى يوجه بتنفيذ عمليات محددة أو يصدق على مقترحات تعرضها رئاسة المخابرات فى هذا المجال .

وقد أكدت عشرات العمليات التى نفذها جهاز الموساد الإسرائيلي بناء على تصديق رئيس الحكومة مدى سيطرة فكر العنف على أساليب المخابرات وهو ما يمكن إرجاعه الى عدة عوامل يتمثل أهمها فى الآتى :

١-ارتكاز الثقافة السياسية الموجهة لصانع القرار السياسي الإسرائيلي على مفهوم العنف والرغبة فى تحقيق الهدف بأية وسيلة وبأى ثمن، مما يحصر البدائل المطروحة فى أضيق مساحة ممكنة ويقدم أسلوب العنف بوصفه أقصر الطرق وأكثرها فعالية .

٢-حجم النفوذ الذى يتمتع به قادة الأجهزة الأمنية لدى القيادة السياسية، أو على مستوى الدولة عامة،والذى قد يسمح لهم بفرض آرائهم الخاصة على رئيس الحكومة وتأمين موافقته بعيدا عن تأثير القوى السياسية الأخرى الفاعلة فى الدولة .

٣-نوعية التهديدات التى تتعرض لها الدولة وأسلوب رئيس الوزراء ورئاسة الموساد فى صياغة هذه التهديدات فى مواجهة المؤسسات الأخرى والرأى العام ، ولا شك أن إصرار نتنياهو على تقديم المشكلة الأمنية على أية قضايا أخرى يساعد على اللجوء للأساليب العنيفة والمواجهات الحادة فى معالجة أى موقف طارئ .

٤-تقدير ردود فعل الخصم وما يمكن أن يقدم عليه من عمليات انتقامية ، وغالبا ما يكون هذا العامل فى صالح اللجوء لمزيد من العنف توقعا لمحدودية تحمل إسرائيل دفع ثمن باهظ مقابل اختياراتها .

وقد أدى تبنى إسرائيل وأجهزتها لهذه السياسة الى تعدد مستويات العنف واتجاهاتها بما يمكن توضيحه فى الآتي :

١-اتجاه يستهدف الخصوم بصورة مباشرة وهو الذى ظهر منذ اللحظة الأولى بقيام الدولة بانتهاج سياسة تستهدف إخراج السكان الفلسطينيين من قراهم ومحاولة تعديل التوازن السكاني لصالح اليهود ، ثم توالت بعد ذلك عشرات العمليات التى استهدفت الزعامات الفلسطينية فى عديد من العواصم العربية والعالمية .

٢-اتجاه يستهدف المحافظة على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل وحرمان الدول العربية من أية فرصة لموازنة هذا التفوق ، ويندرج تحت هذا الاتجاه عملية مطاردة العلماء الألمان فى مصر بالرسائل الملغومة ومحاولات الاغتيال (يذكر أن رئيس الوحدة المسئولة عن هذه العملية داخل الموساد فى هذا الوقت كان إسحاق شامير)، ووقف البرنامج النووي العراقي سواء بواسطة عمليات الاغتيال (العالم المصري د . المشد) أو التدمير المباشر للمفاعل فى عام ١٩٨١ .

٣- أما الاتجاه الثالث فقد عمل على إفساد العلاقة بين بعض القوى العربية وأصدقاء إسرائيل، ومن أبرز أمثلتها عملية لافون التى استهدفت تنفيذ عدة تفجيرات ضد المصالح

الأمريكية فى مصر سعيا لإفساد العلاقة بين ثورة يوليو والولايات المتحدة الأمريكية .

٤-ويتضح الاتجاه الرابع من خلال مطاردة إسرائيل وأجهزتها لكل القيادات التى عملت فى حكومة هتلر بهدف محاكمتها والتخلص منها أو اغتيالها فى مواقع تواجدها دون إعلان، ومن أشهر هذه العمليات أدولف ايخمان فى أحد شوارع العاصمة الأرجنتينية بيونس ايرس .

٥-أما الاتجاه الأخير، فقد تمثل فى استخدام قدرات الموساد وخبرته لصالح بعض الأصدقاء، وهنا يؤكد ماريل رئيس الموساد الأسبق أن الجنرال أو فقير مستشار الملك الحسن الذى انتحر على أثر فشل محاولته الانقلابية ضد الملك فى عام ١٩٧٣ ، قد حصل على معونة مباشرة من أصدقائه فى الموساد لتنفيذ اغتيال المهدى بن بركة ، وأن مائير أميت خليفته فى رئاسة الموساد هو الذى قدم هذه المساعدة لصالح أو فقير، ردا على معاونة الأخير له فى تهريب اليهود المغاربة فى الخمسينات ، واستعانته بالخبرة الإسرائيلية فى تدريب حرسه الخاص .

وقد بلغ استخدام الأجهزة الإسرائيلية لأساليب العنف حد الاستعانة بقاتل أجير لم تتمكن الشرطة الإسرائيلية من الإمساك بأى دليل ضده رغم تعدد جرائمه مما دعا المخابرات العسكرية للاستعانة به فى تنفيذ عملية اغتيال ضد الرئيس عبد الناصر ، وقد بدأت بالفعل فى اعداد هذا القاتل وكان اسمه "موردخاى كيدار" ، وقد أشار يوري دان فى عرضه لتفصيلات هذه القصة أنها انتهت بإقدام المذكور على اغتيال مليونير يهودى وسرقة أمواله ، كان يعيش فى الأرجنتين ويتعاون مع الموساد وكلف باستضافة كيدار والمساعدة فى بناء الساتر المناسب له قبل دفعه الى مصر أو بلاد عربية أخرى.

ثالثا: دلالات العمليات الفاشلة الأخيرة:

إن اللافت للنظر فى متابعة ردود فعل المحاولة الفاشلة لاغتيال خالد مشعل هو أن الجميع فى إسرائيل قد انشغلوا بتحليل أسباب فشل العملية ولم يسأل واحد منهم عن جدواها

وكان ذلك سببا فى تساؤل إحدى الصحف الأمريكية فى دهشة "لماذا يطرح الإسرائيليون عشرات الأسئلة فى موضوع الفشل، ولم يطرح واحد منهم التساؤل الأول والبارز للغاية : هل هناك ضرورة فى الأساس لأن تنشغل دولة بالقتل؟

إن الإجابة على هذا السؤال أوردها يورى أفنيرى فى مقاله بصحيفة معاريف ٢٠ أكتوبر ١٩٩٧ عندما قال "أن إسرائيل تتصرف كالمافيا ورئيس الحكومة يتصرف مثل دون كورليونى بدعوى مقاومة الإرهاب على الرغم أنه من الممكن تحقيق الانتصار على الإرهاب، بوسائل سياسية ، وأن استخدام جهاز المخابرات ليس إلا هروبا من التفكير السياسي الجدي الذى يؤدى فقط للانتصار على الإرهاب".

ونستطيع أن نؤكد فى ظل دولة "انشغلت بالقتل"، أن هذه العمليات الفاشلة لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة فلقد سبق أن أحبطت العديد من عمليات التجسس والمخططات التخريبية ومحاولات الاغتيال التى دبرها الموساد فى مصر ودول عربية أخرى، كما أن خيانة يهودا جيل قد سبقها انشقاقات لبعض عناصر الموساد وآخرين تولوا مواقع حساسة مثل فانونو خبير الذرة الإسرائيلي، وفيكتور استروفسكي عضو الموساد الذى أشار فى كتابه "الوجه الآخر للخداع" الى يهودا جيل بوصفه "الرجل الذى كان طرفا فى كل عملية تقريبا تتطلب التخطيط الدقيق .

لكن الثابت أن العمليات الأخيرة بما يحيط بها من متغيرات سياسية أو مهنية تطرح سؤالين هامين من الضرورى مناقشاتهما ، يتعلق أولهما بأسباب تكرار الفشل فى عمليات الموساد و يتطلب السؤال الثاني البحث فى كيفية تصرف العرب تجاه الظواهر الجديدة التى تعبر عنها عمليات الموساد.

أسباب تكرار الفشل فى عمليات الموساد :

نشير بداية الى عنصرين مهمين فى تناول العمليات الأخيرة :

١-أن العمليات الثلاث محور هذا المقال إضافة الى عملية لندن ، قد انتهت باعتقال أعضاء عاملين فى الموساد إما بمعرفة سلطات أجنبية أو بواسطة الموساد نفسه ، وإذا كان الاعتقال بمعرفة السلطة الأجنبية يعكس نقصا مؤكدا فى الكفاءة سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ ، فان مبادرة الموساد بالاعتقال يفجر قضية أكثر خطورة من الناحية المهنية، وهى قضية الولاء ووحدة المرجعية العقيدية .

٢ -أن أخبار عملية سويسرا قد تسربت من داخل إسرائيل، وليس بواسطة السلطات الأمنية السويسرية بما يعنى وجود إخلال خطير بمبدأ السرية والأمن ، ويفسر موشيه ايشون هذا الموقف الخطير فى مقاله بصحيفة "هاتسوفيه" بتاريخ ٣ مارس ١٩٩٨، عندما يشير لوجود صراع داخلي فى الموساد نتيجة لوجود تيار يعمل على إقالة دانى ياتوم رئيس الموساد وتوجيه ضربة جديدة له بهدف تحقيق مكاسب وظيفية وأنه أصبح يوجد من يحرص على كشف الأسرار من أجل تصفية حسابات شخصية ، ويضيف ايشون "أن هناك كثيرين من القريبين من مصادر المعلومات والأسرار فى جهاز المخابرات يقومون بتسريبها ، وليس من الصعب رصد هؤلاء، فهم معروفون على وجه العموم ، إلا أنه يجب ألا نتجاهل صعوبة التخلص من هؤلاء المسربين" ، معنى ذلك أنهم ربما يحتلون مراكز مهمة داخل المنظمة أو يحتفظون بارتباطات سياسية خارجها .

إذاً فالأمر المؤكد هو وجود قصور داخل الموساد يرتبط اما بالثقة الزائدة عن الحد ، أو بالصراعات الوظيفية الداخلية ، أو بمحاولات التسييس التي تأتى من خارجها .

ولقد جاء تقرير اللجنة التى شكلت فى ٦ أكتوبر ١٩٩٧ للتحقيق فى فشل عملية اغتيال خالد مشعل، ونشر ملخصه فى الصحف الإسرائيلية ، موضحاً العديد من جوانب القصور داخل الموساد وبما يتضح فى الآتى :

١-أشار التقرير إلى أن احتمال فشل العملية لم يخطر على بال الذين خططوا وصدقوا فى الموساد على تنفيذها، ووجد لديهم اعتقاد راسخ بأنهم يملكون من الوسائل ما يضمن تنفيذ "عملية هادئة" تخلو تماما من الأخطار ..هكذا بلغت الثقة بالنفس حدا غاية فى الخطورة .

بل إن رئيس الوزراء لم يثر هذه النقطة على الإطلاق ، أى احتمال الفشل، ولم يلفت أحد نظره إليها .

٢-أكد التقرير أن التنسيق بين أفرع المخابرات بشأن هذه العملية كان مفتقدا ومعيبا مما دفع اللجنة الى طرح سلسلة من التوصيات فى هذا الشأن ، كما ناقشت فكرة تشكيل مجلس للأمن القومي ، لكنها فضلت بدلا من ذلك اقتراح تعيين

مساعد خاص لرئيس الوزراء لشئون المخابرات والأمن يكون حلقة اتصال بينهم وبين أجهزة المخابرات كما يشارك بصورة مستديمة فى الجلسات المشتركة لرؤساء أفرع المخابرات.

٣-كذلك أكد التقرير أن كلا من رئيس الموساد ، ورئيس الشعبة المسئولة عن التنفيذ يتحملان مسئولية أكبر من تلك التى يتحملها المنفذون ، فمن المؤكد أن هناك عيوبا كثيرة شابت التخطيط والبروفات ، وأن كبار المسئولين الذين اشتركوا فى التصديق كانوا من بين العناصر الأساسية لفشل العملية ، ونفس الأخطاء ارتكبها أيضا قائد شعبة المقاتلين والعناصر المسئولة عن التنفيذ .

هذا عن الجوانب الفنية فماذا عن الأبعاد السياسية ؟

إن أخطر المشكلات التى تواجه أى جهاز أمنى هى تورطه فى تبنى مواقف سياسية تؤثر على موضوعية استنتاجاته وتقديراته ، إلا أنه من الثابت ووفقا لما شرحه أستروفسكى علاوة على ما أشار اليه موشيه ايشون ، أن الموساد الإسرائيلي قد وقع فى مطب التسييس والانتماء لاتجاهات حزبية تؤثر على تجرد المنظمة .

وقد أشارت التحليلات التى نشرت فى أعقاب القبض على يهودا جيل أن دوافعه تتراوح ما بين تحقيق مكاسب مالية قدرت بحوالي مائتي ألف دولار ، وبين تغليب اتجاهاته باعتباره عضوا فى حزب موليديت أكثر الأحزاب تطرفا فى إسرائيل وتشددا فى معالجة قضية الأرض ، وهو ما يتفق تماما مع ما أورده أستروفسكى عن يهودا جيل فى كتابه "الوجه الآخر للخداع" الذى نشره قبل خمس سنوات .

معنى ذلك أيضا أن الموساد الحالي لم يعد هو نفسه موساد بن جوريون من حيث الالتزام والانضباط ..ذلك أن الخلل فى الالتزام العقيدى قد يدفع فرد المخابرات لإعادة ترتيب الأولويات بما ينسجم مع اتجاهاته الخاصة، وليس بحكم توافقها مع المصلحة القومية .

وعلى المستوى السياسي أيضاً، يظهر اتجاهان يتجاذبان عملية التخطيط والتنفيذ داخل الموساد .

يتمثل الاتجاه الأول فى النقلات النوعية الكبيرة التى أحدثتها العملية السلمية وخاصة فيما يتعلق بقيام تعاون مباشر بين عناصر الموساد وجهاز الأمن فى السلطة الفلسطينية الذى يلعب دورا مهما فى وقف تصعيد العنف ، ومن ثم فلابد أن يحدث أثره فى البنية الثقافية لأعضاء الموساد إما بمزيد من الشعور بالتفوق والاستهانة بالخصم ، أو الميل الى تعديل الاتجاه السياسي ، وكلا الاحتمالين وارد بنفس القدر.

وتأكيدا لذلك نشير الى تزامن عملية اغتيال خالد مشعل مع إرسال الملك حسين رسالة لرئيس الحكومة الإسرائيلية يعرض فيها وساطته بين إسرائيل وحركة حماس لكن الرسالة ووفقا لما نشرته صحيفة معاريف فى ١٣ أكتوبر ١٩٩٧، وصلت متأخرة ٢٤ ساعة من محاولة الاغتيال، رغم أن توقيت إرسالها كان سابقا للتنفيذ، ولكن تأخر عرضها باعتبار أنها لا تتضمن جديدا ، وأن الموساد هو الذى قدر ذلك ..فهل كان التأخير متعمدا لإتاحة الفرصة لتنفيذ العملية ؟ .

أما الاتجاه الثاني فينبع من طبيعة التوجه السياسي للقيادة الحاكمة في إسرائيل، ذلك أن التطرف الذي يبديه نتنياهو اقترن في الوقت نفسه بمظاهر فساد تظهر على السطح من وقت لآخر في سلوكه السياسي أو في إدارة لشئون الدولة، فضلاً عن تصرفات بعض وزرائه.

ويبدو فساد سلوكه السياسي في عدم التزامه بأية تعهدات يقدمها لقادة الدول الأخرى ولجوئه إلى استخدام أساليب متغيرة قد لا تتفق وانضباط رجل الدولة.

ويبدو في مجال إدارة الدولة في قضية اختيار المدعي العام التي ما زالت ماثلة في الأذهان وما يثار عن تصرفات وزير العدل التي دفعت إلى التحقيق معه بتهمة الاحتيال والرشوة و خيانة الثقة.

فإذا كان ذلك هو حال قيادة الدولة، الرئيس الأعلى للموساد، فكيف يكون حال الموساد نفسه.

إن الأمر المنطقي هو أن يتجاهل القائمون على تخطيط عمليات الموساد أية ضوابط قد تفرضها سيادة الدول الأخرى، و الفصل بين أية مبادرات تعبر عن صداقة هذه الدول، وبين توجهات وأنشطة الموساد بصفة عامة، ومن ثم التورط في الأخطاء والتسبب في إثارة الأزمات.

ومما يؤكد أن هذه الاتجاهات تشكل منهجاً سياسياً في إسرائيل أن لجنة التحقيق الخاصة بعملية خالد مشعل لم تناقش بأي قدر جدوى العملية بل ودافعت بحرارة عن ضرورة استمرار هذا الخط أي الاغتيالات والعنف في سلوكيات إسرائيل.

وطبيعي أيضاً أن يواجه أعضاء الموساد قدراً متزايداً من البلبلة الفكرية والسياسية طالما انشغلوا بما يجري خارج منظمتهم بعيداً عن الالتزام المهني، وهم أولاً وأخيراً مواطنون إسرائيليون يتعرضون لما يتعرض له مجتمعهم من اختلالات و صراعات.

وقد يكون من نتيجة ذلك كله أن يقع الجهاز في أيدي مجموعة من المتطرفين الذين يدركون تماماً ما يريدون ، ويضعون أنفسهم في خدمة قيادة مثل نتنياهو بكل ما يحمله من تطرف، ورغبة في السلطة.

الموقف المطلوب من العرب:

قد يكون من الضرورة البحث أولاً في مبررات طرح هذا السؤال من واقع ما تثيره عمليات الموساد من دلالات تخص العرب و التي يمكن تلخيصها في الآتي:

١-إذا سلمنا بأن عمليات الموساد لا تتم إلا بتصديق مباشر وصريح من رئيس الحكومة الإسرائيلية ،فإنه يتأكد أمامنا على الفور أن ظاهرة انتهاك السيادة و التي درج عليها الموساد في ممارساته لأنشطته في كل دول العالم تجد في الدول العربية – التي ارتبطت بمعاهدات دولية مع إسرائيل أو سمح لها بالتواجد في أي شكل من الأشكال – مساحة ملائمة لتوسيع أنشطته دون أية قيود أو تحسب لأية محاذير قد تفرضها التعاملات الرسمية مع هذه الدول، ومرة أخرى فإن تقرير لجنة التحقيق الخاصة بعملية مشعل قد أكد حق إسرائيل في هذه الممارسات بدعوى مطاردة الإرهاب في أي بقعة و أى مدينة و لم يشر من قريب أو من بعيد إلى حقوق السيادة الأردنية أو الالتزامات المفروضة على دولة إسرائيل.

٢-إن التصريحات الرسمية وغير الرسمية التى تعقب كل عملية ينفذها الموساد تحمل فى طياتها مفهوم (إرهاب الدولة) بوضوح شديد حيث تعكس هذه التصريحات اعترافاً صريحاً أو ضمنياً بأن إسرائيل هى المدبرة، لكن أن تصل هذه

التصريحات إلى حد التعهد بتنفيذ القتل لأحد كوادر حماس وهو ما جاء على لسان أريل شارون ،فإن الأمر لابد أن يستلزم وقفة من جانب العرب أولاً ثم نطالب العالم الخارجي بعد ذلك بمثل هذه الوقفة.

٣- على أن الأخطر من كل ذلك هو التهديدات التي أثارتها تقارير يهودا جيل الملفقة حول نوايا سوريا العدوانية، والتي كادت تقود إلى شن حرب وقائية إسرائيلية ضد سوريا.

وقد صدرت في إسرائيل بعض التعليقات التي تقول أن التقييم السلبي لهذه التقارير قد جاء من داخل إسرائيل وبخاصة من جانب المخابرات العسكرية، والتي قالت بعدم احتمال نشوب الحرب، ولكن المتابع لتصريحات المسئولين الإسرائيليين في صيف ١٩٩٧، وهو الوقت التقريبي لبحث هذه المواقف على المستوى القومي وبخاصة تصريحات رئيس الأركان أمنون شاحاك سوف يلحظ تصاعد نغمة الحرب بدرجة تفوق كل الفترات السابقة، وبما يعكس دخول إسرائيل بالكامل في حالة من التعبئة النفسية لتقبل فكرة العمل العسكري . أي أن القيادة الإسرائيلية قد أخذت هذه التقارير بالفعل على محمل الجد.

ولكن ولأن كل التجارب السابقة قد أكدت عدم استطاعة إسرائيل اتخاذ قرار الحرب منفردة ودون تأمين مواقف القوى الكبرى في كل عصركما أكدت ذلك حروب ٥٦ ، ٦٧ و ٨٢ في لبنان أيضاً، فقد جرى التشاور مع الإدارة الأمريكية التي أكدت وبناء على تقارير مخابراتها أيضاً بعدم وجود أية تحركات سورية عدوانية في مواجهة جبهة الجولان، ولأن التقديرات الأمريكية تبنى دائماً على حسابات أمريكية في الأساس فلابد أن نتساءل ماذا يمكن أن يحدث لو أن مزاج الإدارة الأمريكية وحساباتها اختلفت مثلما كان عليه الحال مع إدارة جونسون في ١٩٦٧ أو إدارة ريجان في ١٩٨٢ . هل كنا نتوقع أن تندلع الحرب استناداً إلى تقارير ملفقة.

إن الموساد وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية تمثل رأس الحربة دائماً في الإعداد لأية عمليات عسكرية إما بجمع المعلومات، أو بعرض التقدير الاستراتيجي، وتقديم التوصيات، وبالطبع تقديم المساعدات اللازمة في مسرح العمليات، وفي مناخ كذلك الذي تفرضه قيادة نتنياهو فإن اختيار الحرب يصبح هو الاختيار الأرجح في تقديرات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية باستمرار.

ويكفي أن نشير فقط إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية قد رفض تقدير المخابرات عندما حاول الربط بين استعداد عرفات لمساعدة إسرائيل في مقاومة الإرهاب، وبين تطور المسيرة السلمية، حيث أن هذا التقدير الذي أشارت إليه صحيفة هآرتس في ٢٦ سبتمبر ١٩٩٧ أوضح أن عرفات لن يقدم هذه المساعدة طالما أن إسرائيل لا تفي بالتزاماتها في اتفاقيات أوسلو ، وكان ذلك سبباً في إثارة رئيس الحكومة ونائبه موشيه كاتساب الذي وصف تقرير المخابرات بأنه يطرح خياراً بين تغير النظرية الثابتة التي تؤمن بها الحكومة أو تقدم استقالتها .

هكذا فإن أسلوب التعامل مع تقديرات المخابرات يحمل في طياتها معنى الإرهاب حتى لقيادة المخابرات.

لكل ذلك فإننا نطرح السؤال حول موقف العرب الذين عليهم ألا يتوقعوا أية مرونة أو تعديل في السلوكيات الإسرائيلية سواء على مستوى الحكومة أو على مستوى الأجهزة الأمنية، وعليه فإننا نضع مجموعة من المحددات التي قد تشكل من وجهة نظرنا أساساً للتعامل مع ممارسات الموساد في الفترة القادمة :

١-التوجه المباشر لكل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة - والتي رأت في مطالبة الإمام الخميني بإعدام سلمان رشدي إرهاب دولة - لتطبيق نفس النهج في ازدراء إرهاب الدولة الذي أعلنه شارون صراحة، هل يرون أن من حق إسرائيل ملاحقة الكوادر الفلسطينية الذين يشاركون في عمليات المقاومة ، وهل لو تواجد خالد مشعل على أرض بريطانيا مثلاً ستقوم بتسليمه إلى إسرائيل ، إنها أسئلة لابد من إثارتها بتوسع مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وفي أجهزة إعلامها أيضاً حتى يمكن أن تبرئ هذه الحكومات نفسها من تهمة تجاهل أو حتى مناصرة إرهاب الدولة الإسرائيلية . وهي قضية يجب أن تحظى باهتمام كل الدول العربية في حواراتها واتصالاتها مع الغرب على مستوى الحكومة والرأي العام.

٢- إن القيادة الإسرائيلية لابد أن تتلقى رسالة واضحة بأن معاهدات السلام الموقعة معها أو الاتفاقات الثنائية المحددة الهدف (تبادل مكاتب التمثيل، التعاون الفني) لا ترتب على الجانب العربي أية التزامات قانونية تحول دون اتخاذ إجراءات صارمة وحادة معها كلما ارتكبت مخالفات جسيمة أو تجاوزت حدود السيادة القومية، وقد سبق لمصر مثلاً أن رفضت هذا المنطق وقامت بسحب سفيرها من تل أبيب بسبب غزو إسرائيل للبنان، ورفض الرئيس حسني مبارك زيارة إسرائيل طالما تواصل سياستها المتعنتة تجاه العملية السلمية، وترفض القاهرة أيضاً الإفراج عن الجاسوس الإسرائيلي عزام رغم محاولات الابتزاز التي تمارسها إسرائيل وجهات عديدة أخرى .

٣-من المأمول أن تكون ممارسات الموساد الأخيرة على أرض الأردن وضد عناصر حزب الله في سويسرا وبريطانيا قد أقنعت الدول العربية بعدم جدوى الاقتراب من الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أو إقامة أية صلات معها في ظل انعدام احترام هذه الأجهزة لأية التزامات دولية وقد يكون إغلاق مكاتب الموساد في العاصمة الأردنية الخطوة الأولى في هذا المجال. وما تنذر به من تجدد المواجهات العسكرية في أي وقت.

٤- نشير أخيراً إلى أن الموساد وبرغم كل ما يرتكبه من انتهاكات يلقى دعماً متزايداً من الأجهزة الغربية عامة والأمريكية بوجه خاص، وهو ما يقتضي تعاوناً على نفس المستوى بين الدول العربية حتى يمكن التصدي ليس فقط لهذه التصرفات وإنما للأخطار التي يمثلها نشاط الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بوجه عام.

وأخيراً فإنه من الأهمية بمكان أن نبعد عن القرار السياسي العربي - في مثل هذه المشكلات - الظن بأن الظروف الراهنة وانفراد الولايات المتحدة بالسلطة العالمية وتهديدها المستمر باستخدام أوراق الضغط المتاحة لها لا تسمح للطرف العربي بحرية التصرف في مواجهة هذه التجاوزات.



المغرب : السياسة الخارجية لأول حكومــة معارضــة

احمد مهابة

لأول مرة منذ أربعين عاما تدخل التجربة الديمقراطية للمغرب منعطفا جديدا يلقى ارتياحا وتأييدا من الشعب المغربى، حيث كلف العاهل المغربى أحد زعماء المعارضة البارزين والاشتراكيين المعروفين، وهو السيد عبد الرحمن اليوسفى الأمين العام للحزب الاشتراكى المغربى بتشكيل أول حكومة تمثل الكتلة الديمقراطية المعارضة، فيما يطلقون عليه (التعددية)، أو (التناوب)، بل إن هذا التطور الجديد لقى تعاطفا ملحوظا وتأييدا كاملا من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، التى أكدت جميعها على دعم حكومة السيد عبد الرحمن اليوسفى لتنفيذ برنامجها الاصلاحى، الذى يمثل تحولا سياسيا فى الحياة الديمقراطية في المغرب، ويعكس حرص العاهل المغربى على الدخول بشعبه فى مرحلة جديدة للنظام الديمقراطى المغربى، الأمر الذى تم بما يصفونه (بالتراضى) بين الأحزاب السياسية والنظام الملكى.

ويضيف السيد محمد العربى المسارى، وزير الاتصال وممثل حزب الاستقلال فى الحكومة، بأن هذا النوع من التراضى اصطلاح مغربى يعبر عن خصوصية الوضع المغربى، لأنه نشأ من خلال حركة سياسية متطورة تدعمت بالانتخابات والتعديلات الدستورية المتتالية، وانشاء برلمان من مجلسين لأول مرة بالمغرب، وأن التراضى يعنى هنا التوافق حول القضايا الأساسية وفى مقدمتها سيادة المغرب ووحدة أراضيه، وفى ظل نظام الملكية الدستورية، حيث لوحظ أن العاهل المغربى حرص فى بعض الأحيان على أن يكلف رؤساء الأحزاب المعارضة بنقل رسائل ملكية الى رؤساء الدول، وهو أمر غير مسبوق فى البلاد العربية.

ولقد عرض السيد عبد الرحمن اليوسفى الوزير الأول المغربى على البرلمان برنامج حكومته الذى تعرض فيه لكافة القضايا الجوهرية الداخلية والخارجية، ذلك البرنامج الذى وصفه العاهل المغربى خلال اجتماعه بالمجلس الوزارى الجديد، بأنه برنامج طموح يشرف البلاد، وابتكار يكرم الحكومة، والتزام سيجعل الجميع أمام ميثاق لحسن التدبير.

ولقد رأينا أهمية التركيز على ما يتعلق فى هذا البرنامج الحكومى بالسياسة الخارجية للمغرب، والتى تتعلق بعلاقات المغرب الإقليمية والدولية، وهى كثيرة ومتشعبة، ولكننا سنركز على القضايا الجوهرية منها، والتى تشغل بال الرأى العام المغربى، وهى على النحو التالى:

أولا : وحدة الأراضى المغربية :

وهو ما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية وقضية استعادة مدينتي سبتة ومليلية والجزر المواجهة لها، وقد وضعها البيان الحكومى على رأس أولوياته، لأنها تحظى بإجماع وطنى يشمل كافة الأحزاب والقوى السياسية فى المغرب، وقد أكد السيد عبد الرحمن اليوسفى حرص حكومته على إغلاق ملف الصحراء الغربية بصفة نهائية وذلك بتكريس السيادة الوطنية من خلال استفتاء (تقريرى)، يؤكد مغربية هذا الاقليم، لأن ذلك ما تمليه حقائق الجغرافيا والتاريخ، وإرادة السكان المعنيين الذين تربطهم بالوطن الأم أواصر الانتماء والبيعة للعرش المغربى، كما أكد اليوسفى أن حكومته ستعمل على تطبيق مخطط التسوية المتفق عليه تحت سلطة الأمم المتحدة دون تحريف أو مماطلة، وضمان الحق الشرعى فى المشاركة فى الاستفتاء لكل المواطنين الصحراويين بدون استثناء.

وتعد قضية الصحراء المغربية من القضايا المعقدة، التى مضى عليها أكثر من عشرين عاما وهى تراوح مكانها، حين عجز حتى الآن ثلاثة من أمناء الأمم المتحدة أن يخرجوا بها من الدائرة المفرغة منذ توقيع اتفاقية مدريد عام ١٩٧٥ وحتى الآن، حيث عجز الجميع عن إجراء الاستفتاء طبقا لخطط التسوية الذى وضعه (بيريز دى كويلار) سكرتير عام الأمم المتحدة، ووافق عليه جميع أطراف المشكلة، لكنها خضعت لمسلسل من العقبات المصطنعة والتلاعب والمناورة من جانب البوليساريو والقوى المؤيدة لها، التى نجحت فى فرض الجمهورية العربية الصحراوية على منظمة الوحدة الأفريقية، وهو ما أدى الى انسحاب المغرب منها احتجاجا على قبول دولة ليس لها أرض، ومنظمة تحرير غير معترف بها من وبالمصادرة المسبقة لنتائج الاستفتاء التى من المفروض أن تكون هى الفيصل فى قيام دولة مستقلة فى الصحراء الغربية، أو أن تصبح جزءا من الأراضى المغربية.

ثم لعبت البوليساريو ومؤيدوها بورقة المفاوضات المباشرة بين المغرب والبوليساريو بحجة الاتفاق بين الطرفين المعنيين على ترتيبات وقف اطلاق النار، بالرغم من وجود لجنة من الحكماء الأفارقة كانت هى المكلفة بذلك، وقد اعتبر المغرب أن تلك المفاوضات المباشرة تعنى اعترافا بالجمهورية الصحراوية قبل أن تعطيها نتيجة الاستفتاء صفة الدولة المستقلة، وحرصت المغرب لفترة طويلة على رفض هذا الأمر، واعتبار الملك الحسن أن أى لقاء مع البوليساريو لا يعنى الإعتراف بها، وإنما هو لقاء مع بعض أبناء الشعب المغربى الذين عادوا الى وطنهم الأم، أو أن يتم اللقاء بين ممثلى البوليساريو وصحراويين عادوا الى المغرب مستفيدين من الشعار الذى رفعه العاهل المغربى، وهو أن (المغرب غفور رحيم)، وأبرز هؤلاء العائدين هو (ابراهيم حكيم(وزير خارجية البوليساريو الأسبق، والذى عينه الملك الحسن سفيرا متجولا للمغرب يتصدى للرد على مزاعم البوليساريو وحججها.

وإذا كان قد تم الالتفاف أو التعامل الدبلوماسى من جانب المغرب مع فكرة المفاوضات المباشرة، فإن العقبة الكأداء التى أحسنت (البوليساريو) استخدامها لتعطيل المسيرة هى عقبة (تحقيق الهوية) للصحراويين الذين يرغبون فى الاشتراك فى الاستفتاء على مصير الشعب الصحراوى، حيث وضعت البوليساريو العديد من العقبات واصطنعت الكثير من الأعذار، واعترضت على تسجيل آلاف الأشخاص وتخلف ممثلوها عن حضور اللجان، واعترضوا على المعايير الخمسة لتحديد الهوية التى وضعتها الأمم المتحدة، واعترضوا على ما تم التوصل اليه فى مدينة (هيوستن) الأمريكية بوساطة (جيمس بيكر) ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، الأمر الذى توقفت معه عجلة الاستفتاء ودارت حوله كثير من علامات الاستفهام التى ألقت عليها صحيفة (الشرق الأوسط) الضوء، نقلا عن أوساط دبلوماسية فى الأمم المتحدة ذكرت أن (جيمس بيكر) المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، والمكلف بقضية الصحراء، قد وجه الدعوة لكل من (المغرب) و (البوليساريو) لحضور جولة جديدة من المفاوضات المباشرة فى مدينة (هويستن) الأمريكية، وذلك فى نهاية أغسطس أو أوائل سبتمبر المقبلين، وأهم من ذلك ما أوضحته صحيفة الشرق الأوسط، نقلا عن نفس المصادر الدبلوماسية فى الأمم المتحدة، من أن لدى (جيمس بيكر) تصور جديد بإمكانية التوصل الى (حل سياسى دبلوماسى) لمشكلة الصحراء الغربية خارج اطار الاستفتاء الذى قد لا يكون استمرار الإعداد له حاليا أكثر من مجرد تاكيد لما يتم استيضاحه حول قوة الطرفين، وأن (جيمس بيكر) عندما قبل هذه المهمة فى أوائل العام الماضى، كان يرغب فى التوصل الى هذا الحل السياسى، ولكنه واجه مواقف ملتزمة بعملية الاستفتاء.

ولقد كان رد المغرب على هذه التكهنات الخاصة بمحاولة (جيمس بيكر)، ردا يتسم بالتحفظ ويركز على الالتزام بإجراء الاستفتاء، إذ يرى أنه لا يمكنه الحضور إلا إذا كان الهدف من الجولة الجديدة تحديد هوية كافة الذين يمكن لهم أن يصوتوا، ودون أى استثناء، وأنه إذا كانت عملية الاستفتاء ستكون حرة ونزيهة، فإنه يجب السماح لهؤلاء الصحراويين الحقيقيين الذين ثاروا أصلا ضد الاستعمار الأسبانى ولجئوا الى المغرب، بتحقيق هويتهم والاشتراك فى الاستفتاء.

ويقول السيد محمد العربى المسارى وزير الاتصال فى حديث لجريدة (الحياة) اللندنية أن المغرب عندما توصل الى اتفاق مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة (بيريز دى كويلار) سنة ١٩٨٩، أصبح من الصعب عليه التراجع الى غير ذلك الحل، فليس هناك إلا خطة واحدة هى خطة الأمم المتحدة، وليس هناك شروط تطبق بها هذه الخطة غير الشروط المنصوص عليها فى اتفاقية (هيوستن)، وهو ما ينتظر المغرب تطبيقه وفق المواعيد المحددة.

وهكذا تتعقد الأمور وتتضح النوايا التى تستهدف تجاوز الاستفتاء وخطة الأمم المتحدة واستبدال كل ذلك بحلول

دبلوماسية وسياسية.

قضية سبتة ومليلية :

وفي نطاق اهتمام بيان الحكومة المغربية الجديدة بمشكلة وحدة الأراضي المغربية، أو كما يسميها المغاربة (الوحدة الترابية)، اهتم كذلك بمشكلة استعادة مدينتي (سبتة) و (مليلية) والجزر المجاورة لهما من يد أسبانيا التي احتفلت بمرور خمسمائة عام على احتلالها لهما، حيث أكد الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي أن حكومته ستعمل على استعادة هاتين المدينتين والجزر المواجهة لهما، واقناع أسبانيا بهذا الأمر للحفاظ على علاقات الصداقة وحسن الجوار بين المغرب وأسبانيا.

كما دعا وزير الاتصال المغربي محمد العربي المسارى الحكومة الأسبانية للدخول في مفاوضات مع المغرب لبحث مستقبل المدينتين، معبرا عن استغرابه إزاء دوافع الإبقاء على قوات عسكرية فيهما، في الوقت الذى لا يطرح احتلال أسبانيا للمدينتين أى احتمال لمواجهة عسكرية، سواء بالنسبة للمغرب، أم بالنسبة لأسبانيا، الأمر الذى يصفه العربي المسارى بأنه نوع من العبث، وأن المغرب يرفض سياسة الأمر الواقع، وبالتحديد من خلال إقامة أسلاك شائكة عند معابر المدينتين، الأمر الذى يعتبره وزير الاتصال مناقضا لضرورة البحث عن حل ودى وتفاوضى لهذه المشكلة.

والمعروف أن العاهل المغربي الملك الحسن الثاني، كان قد اقترح على الجانب الأسباني تكوين (خلية مشتركة) للتفكير لإيجاد حل لمشكلة الاحتلال الأسباني للمدينتين بحيث يعودان الى المغرب، مع الاحتفاظ لأسبانيا بمصالحها الاقتصادية والأمنية فيهما، وهو الأمر الذى لم تستجب له حكومة أسبانيا حتى الآن، ويرجع وزير الاتصال المغربي العربي المسارى الموقف الأسباني الى جماعات الضغط الأسبانية، التى تحاول تعكير صفو علاقات المغرب وأسبانيا، لأن هذه الجماعات هى المستفيدة من عمليات التهريب وغسل الأموال وعن الأوضاع المتردية التى تعيشها مدينتا سبتة ومليلية فى ظروف استثنائية.

وقد أتت هذه التصريحات قبيل الزيارة التى قام بها رئيس وزراء أسبانيا السيد (خوسيه ماريا) يومى ٢٦، ٢٧ أبريل الماضى على رأس وفد وزارى هام الى المغرب، والتقاء الوزير الأول المغربي مع الصحافة الأسبانية المعتمدة بالرباط قبيل بدء الزيارة، وقد تم تداول العديد من المشاكل التى تعكر صفو العلاقات بين البلدين سواء كانت اقتصادية أم سياسية، وخاصة الاحتلال الأسباني لمدينتى سبتة ومليلية، وموقف أسبانيا من قضية الصحراء المغربية، حيث ينتقد المغرب موقف أسبانيا المتعاطف مع البوليساريو، خاصة وأن (محمد عبد العزيز) رئيس الجمهورية الصحراوية قام بزيارة لجزر الكنارى الأسبانية أثناء زيارة رئيس وزراء أسبانيا للمغرب، حيث يطالب المغرب بأن يكون حياد أسبانيا فى مشكلة الصحراء حيادا مفيدا.

أما بالنسبة للموقف الأسباني من احتلال مدينتى سبتة ومليلية، فإن المغاربة يرون أن مختلف التقارير السياسية الأسبانية سواء منها الداخلية أو المعلنة، تؤكد أن أسبانيا تغمض عينيها أمام مشكلة المدينتين والجزر التابعة لهما، وكذلك عن اقتراح العاهل المغربي الخاص بتشكيل خلية للتفكير لحل مشكلة المدينتين بالحوار المشترك بين المغرب وأسبانيا، وتنسب صحيفة (الاتحاد الاشتراكى) وهى صحيفة الحزب الحاكم، الى الشخصيات السياسية والعسكرية فى الحكومة الأسبانية، قولها بإمكانية أن تلعب المدينتان دورا محركا من أجل تنمية أقاليم الشمال المغربية، بناء على مشروع يقوم على مسئوليات ادارة مشتركة، إلا أن هذه الشخصيات الأسبانية، لا تشير بوضوح الى المضمون السياسى والضوابط القانونية لهذا المشروع ولا نوعيته، وعما إذا كان مجرد مشروع انتقالى مدته محدودة من أجل إعادة السيادة على المدينتين والجزر الملحقة بهما الى المغرب، مع ضمان مصالح الطرفين المغربي والأسباني، أم أن المشروع المشار اليه يمثل وجها آخر للاحتلال الأسباني للمدينتين.

ويفسر الجانب المغربي مخاوفه تلك من مشروع الشخصيات الأسبانية، بسبب علم الجانب المغربي أنه يوجد فى مدينتى سبتة ومليلية أكثر من (لوبى) استعمارى يعمل جاهدا من أجل اقناع السلطات المغربية بإقامة محطات جمركية منظمة، تقام فى سبتة وتطوان ومثيلات لها فى مدينتى مليلية والناضور، وذلك من أجل تنظيم العلاقات التجارية بين المدينتين المحتلتين، وباقى المدن المغربية بالمنطقة المجاورة، ويرى الجانب المغربي أن هذا المخطط، مخطط استعمارى يرمى فى أبعاده البعيدة المدى الى محاولة نزع الاعتراف المغربي بالسيادة الأسبانية على المدينتين المحتلتين، ومحاولة بتر المدينتين المحتلتين عن السيادة المغربية من خلال الغرف التجارية التى يريدون انشاءها بين مدينتين سبتة ومليلية من جهة، وباقى مدن شمال المغرب من جهة أخرى، وهو ما يعنى تأييد الاحتلال الأسباني لهما.

وينتهى المغاربة الى القول بأن الحل الوحيد الملائم هو الاقتراح الملكى المغربي بإنشاء خلية للتفكير والحوار فى شأن المدينتين.

ويعبر الوزير الأول المغربي عن ذلك فى لقائه بالصحافة الأسبانية، بأن المغرب واع ومدرك للصعوبات التى تعترض حل مشكلة سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما حلا ابداعيا وبناء، لأنه فى هذا الأثناء يقوم البرتغاليون بإعادة مستعمرة (ماكاو) الى مالكيها الحقيقيين وأعاد الانجليز مستعمرة (هونج كونج) الى الصين.

عودة المغرب الى منظمة الوحدة الافريقية :

من المعروف أن مشكلة الصحراء الغربية كانت قد انعكست على علاقة المملكة المغربية بمنظمة الوحدة الأفريقية،

وقد انسحبت المغرب من المنظمة في بداية الثمانينات على إثر قبول المنظمة للجمهورية العربية الصحراوية كعضو كامل العضوية بتدبير من السكرتير العام للمنظمة (أدم كودجو)، وعدد من الدول الأفريقية الأخرى التي استخدمت الجزائر نفوذها عليها لتأييد انضمام الجمهورية العربية الصحراوية للمنظمة. فقد اعتبر المغرب أن هذا الانضمام للجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الأفريقية خروجا على أحكام الميثاق لقبول تلك الجمهورية التي ليس لها أرض، كما أن منظمة البوليساريو التي انبثقت عنها هذه الجمهورية لم تكن في قائمة منظمات التحرير الأفريقية المعتمدة . وفي النصف الأول من شهر أبريل ١٩٩٨ صدر بيان رئاسي في (بوركينا فاسو) عن عزم رئيسها القيام بزيارات لكل من ليبيا والمغرب، وذلك بمناسبة احتضان بوركينا فاسو مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي عقدت في أوائل شهر يونيو الماضي، وقد صرح رئيس بوركينا فاسو (بليز كونباوري) بأنه يرغب في الحصول على عودة المغرب الى حظيرة منظمة الوحدة الأفريقية.

ويأتي ذلك في الوقت الذي سحبت فيه دول أفريقية عديدة اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية، الأمر الذي ان اتسع نطاقه يخل بالاعتبارات القانونية والسياسية التي جعلت من الجمهورية العربية الصحراوية عضوا بالمنظمة، وكان طبيعيا أن يجرى التساؤل عن موقف الحكومة المغربية الجديدة من هذا التطور، لاسيما وأن حزب الاتحاد الاشتراكي الذي يرأسه الوزير الأول الحالي كان غير موافق على إجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية باعتباره جزءا من الأراضي المغربية.

وقد علقت جريدة (الاتحاد الاشتراكي) على هذا الاحتمال بأنه لا خيار للأفارقة إلا بتصحيح ذلك الخطأ التاريخي في حق المغرب الدولة ذات التاريخ العريق والعميق في أفريقيا، والتي لعبت دورا أساسيا في بناء هذه المنظمة، وبناء على قول الصحيفة، فإن المغرب لن يعود الى منظمة الوحدة الأفريقية، إلا إذا سحبت الأخيرة اعترافها بتلك الجمهورية المزعومة، على حد تعبير الصحيفة المغربية، وإن هذا الأمر سيحدد مسئولية الأفارقة في إعادة الأمور الى نصابها باحترام مقتضيات القانون الدولي، لأنه لا يمكن لمنظمة الوحدة الأفريقية أن تحتضن جمهورية اسمية، بينما تقوم منظمة الوحدة الأفريقية برعاية مخطط يتعلق بالاستفتاء في الصحراء الغربية، الأمر الذي يصمها بالتناقض الذي يجردها من المصداقية والشعور بالمسئولية، وأنه آن الأوان لأفريقيا بعد أن تحررت من الحرب الباردة، وسياسة الاستقطاب الدولي التي فرضها الصراع بين الشرق والغرب، وأن تجث عن سياسة مستقلة تجعلها بعيدة عن كل أشكال التبعية أو المنافسة بين الأقطاب الدولية، في حين أن السياسة الأفريقية للمغرب كانت تقوم على الدوام على التوازن والتضامن، سواء في دعم حركات التحرر الأفريقية، أم في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، وأن المغرب كان وسيظل هو الجسر الذي يربط بين أفريقيا وأوروبا وبين أفريقيا والعالم العربي والإسلامي، ولهذا فإن المغرب ينتظر تصحيحا لهذا الخطأ التاريخي القاتل، الذي وقعت فيه منظمة الوحدة الأفريقية، وتطالب بطرد الجمهورية العربية الصحراوية كجسم غريب يضر بالجسد الأفريقي ويمس بمصداقية الأفارقة داخل المنظمات الدولية. وسيظل المغرب أفريقيا. كما كان، رغم كل المناورات اليائسة التي تحاول النيل من وحدته الأفريقية، وبهذا المنطق سيتعامل الوزير الأول المغربي مع هذه القضية.

المغرب العربي الكبير في برنامج الحكومة :

لقد جعل السيد عبد الرحمن اليوسفي الزعيم الاشتراكي والوزير الأول المغربي موضوع (المغرب العربي الكبير) على رأس أولويات برنامجه الاصلاحي، لدور المغرب التاريخي في محاولات بناء المغرب العربي الكبير، ففي عام ١٩٥٨ شهدت مدينة (طنجة) أول اجتماع للأحزاب الرئيسية الثلاثة في كل من المغرب والجزائر وتونس، كما تأسس على أرض المغرب في مدينة (مراكش) اتحاد المغرب العربي عام ١٩٨٩ وتقوم على أرضه في الوقت الراهن، الأمانه العامة للاتحاد، كما أن المغرب بذلت جهودا متواصلة لإقامة هياكله وتأسيس لجانه، فبالإضافة الى الأمانة العامة التي تقوم على أرض المغرب، يقوم مجلس الشورى بالجزائر والهيئة القضائية بتونس وتكوين اللجان الكبرى للبنيات التحتية والأمن الغذائي والموارد البشرية والاقتصادية.

لكن كل هذه المؤسسات والهياكل للاتحاد المغاربي تعرضت للإهمال والنسيان بسبب المشاكل الناشبة بين دول الاتحاد بعضها وبعض، وخاصة ما بين الجزائر والمغرب بسبب مشكلة الصحراء الغربية، حيث تتهم المغرب الجزائر بتدخلاتها الى جانب البوليساريو وتحريضها لها لتعطيل إجراء الاستفتاء، واتهام المغرب للجزائر بأنها تخلت عن حيادها في مشكلة تخص المغرب والبوليساريو فقط بحيث أصبحت المغرب تعتبر أن الجزائر هي الطرف الحقيقي في قضية الصحراء، وقد وصل الأمر بالمغرب حدا من الاستياء جعلها تطلب وقف نشاط الاتحاد المغاربي ولجانه وهياكله، في الوقت الراهن.

كذلك كان من المعوقات التي ساهمت في تعطيل مسيرة الاتحاد المغاربي، نشاط العناصر الإسلامية المتطرفة في الجزائر وانشغال الحكومة الجزائرية بها، واتهام الجزائر للمغرب بإيواء عناصر إسلامية متطرفة تقوم بتهريب السلاح الى الجزائر عبر الأراضي المغربية، الأمر الذي نفاه المغرب بشدة.

كل ذلك مضافا الى قضية (لوكيربي) التي أحكمت الحصار حول حول ليبيا، حيث تعذر على الرئيس الليبي أن يطير الى أي دولة من دول الاتحاد المغاربي لاحترام دول الاتحاد لقواعد الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا احتراما للشرعية الدولية، حيث كان العقيد القذافي يطالب ومازال، دول الاتحاد المغاربي بأن تنهض للدفاع عن ليبيا وفك الحصار عنها، حتى تتخلص من المشكلة وفقا للشرعية الدولية،

وحتى تزول إحدى العقبات المهمة فى طريق الاتحاد المغاربى.

كل ذلك أدى الى تجميد وتعطيل مسيرة الاتحاد المغاربى بين الدول الخمس، على الرغم من الأهمية القصوى لقيام هذا الاتحاد، والتى تنعكس على قضاياه الوطنية والاقليمية والدولية من اقتصادية وثقافية وغيرها، خاصة فى اتفاقيات الشراكة مع أوروبا، تلك الاتفاقات التى ستؤدى الى اندماج كامل فى منظمة التجارة العالمية، واهدار التكامل الضرورى، الزراعى والصناعى والسياحى، وفى مجال الخدمات وغيرها من القضايا التى يؤدى تضافر دول المغرب العربى للاستفادة منها فى ظل اتحاد قوى ومتكامل لكى يحل جانبا من مشاكل شعوب المغرب العربى كالبطالة والفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وتضارب المشاريع الصناعية فى كل قطر من أقطاره، وضعف سوق الاستهلاك وعدم القدرة على المنافسة الخارجية التى تغرق أسواق كل بلد مغاربى، وذلك على حد تعبير صحيفة (العلم) المغربية، وأنه كان يمكن تجنب كل هذه الخسائر والمصاعب من خلال قيام اتحاد مغاربى على النوايا الحسنة والرغبة الأكيدة فى انجاحه لصالح شعوب المنطقة، ولذلك كان من الطبيعى، أن يحتل ملف المغرب العربى أولوية هامة وساخنة فى برنامج حكومة السيد عبد الرحمن اليوسفى، وهو ما حظى بالأولوية فى تصريحاته الصحفية وبرنامج حكومته.

ويوجه (حامد القروى) رئيس وزراء تونس، أصابع الاتهام الى ما وصفه (بالأيدى الخفية الخارجية) التى تحول دون قيام الاتحاد المغاربى، والتى يصفها بأنها أياد أجنبية استعمارية، تثير القضايا والمشاكل حتى لا يقوم اتحاد المغرب العربى، كما يحدث بالنسبة لقضية الصحراء وظروف الجزائر، إلا أنه يؤكد أنه مهما طال الزمن، فإنه سيأتى اليوم الذى يتحقق فيه المغرب العربى الكبير.

وتؤيد جريدة (العلم) المغربية اتهامات رئيس وزراء تونس فى وجود أيد أجنبية تقف خلف الستار، والتى أثارت قضية (لوكيربى) فى وجه ليبيا وأدت الى حصارها منذ خمس سنوات لإخضاع ليبيا وثرواتها البترولية للسيطرة الأجنبية، وتناشد جريدة العلم المغربية دول الاتحاد المغاربى غير الفعالة فى مشاكل الصحراء والوضع فى الجزائر، وهى تونس وليبيا وموريتانيا، التحرك لتصفية قضية الصحراء دفاعا عن الاتحاد وعن مصالحها هى بالذات، واسهاما منها لتسهيل مهمة المغرب والجزائر حتى ينتصران معا على الأيدى الخفية التى تسخر بعض عملاء الاستعمار للعمل سرا على تحطيم العلاقات الجزائرية - المغربية، أولا، وتحطيم اتحاد المغرب العربى ثانيا، وأن ينهضا أيضا للدفاع عن ليبيا وفك الحصار عنها.

العلاقات بين المغرب والاتحاد الاوروبى :

تعتبر العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبى من القضايا الجوهرية التى تواجه حكومة السيد عبد الرحمن اليوسفى، وتحتل مكانا بارزا فى سلم أولويات برنامجه الاصلاحى، فى مجال السياسة الخارجية لحكومته، حيث شهدت هذه العلاقات فى فترات عديدة مدا وجزرا، وذلك بسبب تمسك الاتحاد الأوروبى بمفهوم تقليدى قائم على تكريس نظرية (الحقوق المكتسبة) لدعم الافتراضات التى تعتبر فى صالح أوروبا دون اهتمام يذكر بالمصالح المشروعة للمغرب، باعتباره بلدا ناميا، والجار الاقتصادى للاتحاد الأوروبى، حيث يعتبر مدخلا فيه وإليه الى دول المغرب العربى التى ترتبط بالاتحاد الأوروبى بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والتجارية فى مجالات تسويق المنتجات الزراعية المغربية والصيد البحرى والمشاريع المشتركة، مع تدفق آلاف المغاربة للهجرة نحو الشمال بحثا عن العمل، فى وقت أخذت فيه أوروبا تضع حدا لتلك الهجرة بعد تفاقم موجة البطالة بين العمال الأوروبيين أنفسهم.

ورغم كل الجهود التى تبذلها الدول الأوروبية المتعاطفة مع دول المغرب العربى للدفاع عن السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبى، فإن محور الشمال، المتعاطف أساسا مع أوروبا الشرقية، يقف عقبة فى هذا السبيل ويدعو الى انتهاج سياسة أمنية متشددة تهدد بتحويل أوروبا الى قلعة معزولة عن محيطها المتوسطى وعمقها الاستراتيجى، وذلك بسبب الخوف من الهجرة السرية ومن شبح الزحف البشرى من الجنوب الى الشمال نتيجة الفقر والتخلف وعدم الاستقرار، وذلك على حد تعبير السيد (أحمد عصمان) رئيس حزب التجمع الوطنى للأحرار، والذى كان من قبل رئيسا للوزراء، وذلك تعليقا على رسالة علمية أعدها الأمير محمد ولى عهد المغرب عن (التعاون بين الاتحاد الأوروبى وبلدان المغرب العربى) حيث يثير الأمير محمد سؤالا هاما فى هذه الرسالة، عما إذا كانت مصلحة الاتحاد الأوروبى ترتكز على الاستثمار المكثف فى مجال الأمن، وهى سياسة ذات النتائج غير المضمونة، أم على العكس من ذلك ترتكز سياسة الاستثمار الأوروبية بالدرجة الأولى على المساهمة فى دفع وتيرة التنمية المغاربية بكل امكانياتها، ويطالب الأمير محمد فى رسالته العلمية تلك، بالمنطق العقلانى الذى يجب أن يجعل رهانه على مساندة أوروبية قوية لجهود التنمية فى دول المغرب العربى وفى المغرب الأقصى بصفة خاصة، وذلك من خلال بلورة استراتيجية مشتركة سياسية واقتصادية بين الطرفين على أسس عادلة ومتكافئة، يمكن أن تتحول إذا توافرت الارادة السياسية الصادقة، الى نموذج للتعاون فى العلاقات بين دول الشمال والجنوب، فى الوقت الذى يتجه فيه العالم الى ارساء وتقوية التكتلات الاقتصادية الاقليمية القوية، ودفع مسيرة اتحاد المغرب العربى، الذى يعتبر السبيل الوحيدة لإسماع صوت دول المغرب العربى وفرض هيبتها ومصالحها فى مواجهة التكتلات الاقليمية، وفى مقدمتها الاتحاد الأوروبى.

ومن المعروف أن المغرب بصفة خاصة تعرضت لمصاعب اقتصادية بعد توسيع المجموعة الاقتصادية الأوروبية لنطاقها، حين ضمت اليها كلا من دول (اليونان، وأسبانيا، والبرتغال)، وهو ما يعنى غلق أبواب المجموعة الاقتصادية الأوروبية

أبوابها شيئا فشيئا أمام المنتجات والسلع المغاربية، الأمر الذى يجب أن يستأثر باهتمام المغرب والاتحاد المغاربى، لأن هذا الاتحاد المغاربى يمر الآن بفترة ركود، جعلت كل دولة من دوله تواجه منفردة سياسة الاتحاد الأوروبى التى تقوم فى كثير من الأحيان، كما يقول المغاربة، على الابتزاز وممارسة الضغوط وفرض الشروط.

ولقد تميزت علاقات المغرب ودول الاتحاد الأوروبى بحالة تراوحت بين التوتر والانفراج، بحيث وضعت علاقات الجانبين فى بعض الأحيان على حافة الخطر وتبادل الطرفان لغة التهديد والتحدى، والتلويح بالانتقام، أو فرض العقوبات على نحو ما حدث مع المغرب خلال المفاوضات التى جرت مع الاتحاد الأوروبى لتجديد اتفاقية الصيد البحرى المعقودة بين المغرب والاتحاد الأوروبى فى عام ١٩٩٢.

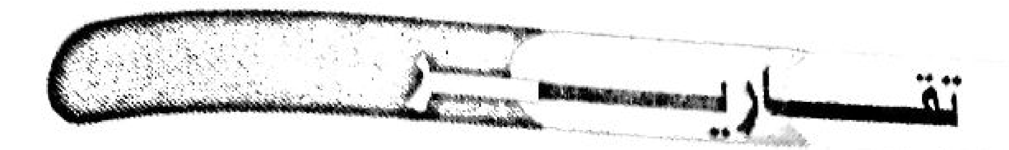
ومن المعروف أن العلاقات التجارية فى مجال الصيد البحرى بين الاتحاد الأوروبى واتحاد المغرب العربى لا تقوم إلا بين الاتحاد الأوروبى وكل من المغرب وموريتانيا أن أسبانيا هى المستفيد الأول فى هذا المجال من بين دول الاتحاد الأوروبى، ولذلك يقع الصدام بين المغرب وأسبانيا كلما انتهى تاريخ اتفاقية الصيد البحرى بين المغرب وأسبانيا، وشرع الجانبان فى عقد اتفاقية جديدة، وكان كل من الطرفين يمارس على الطرف الآخر ضغوطا وشروطا، كأن تحاصر مجموعة اللوبى الأسبانى الجزيرة الخضراء، كما حدث عند تجديد اتفاقية الصيد البحرى فى مارس ١٩٨٨، وأعاد التاريخ نفسه عند تجديد الاتفاقية سنة ١٩٩٢.

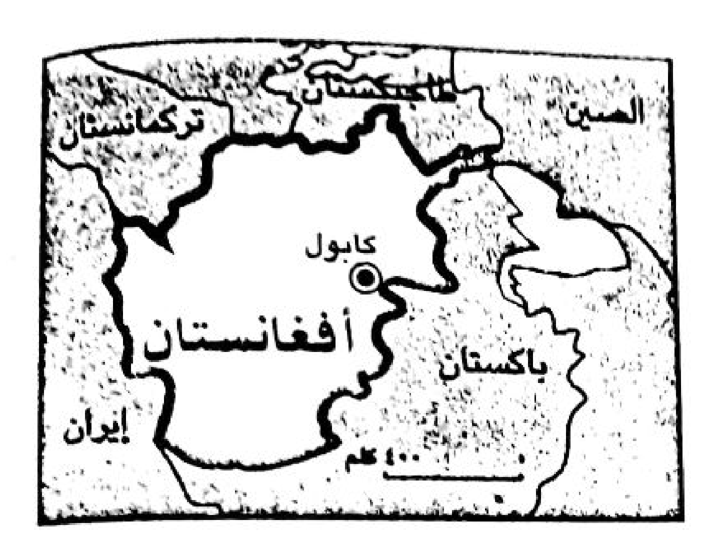
وتتهم الصحافة المغربية (العلم) أسبانيا بأنها منذ وضعت قدميها فى منطقة العضوية الكاملة للاتحاد الأوروبى، وهى تستهدف تسخير (نظام الأفضليات) الجماعية السياسية والزراعية المشتركة لصالح احتكار السوق الأوروبية للمنتجات الزراعية على حساب المنافس المغربى، وجعل هذا الأخير ينسحب بصورة فعلية من السوق أمام عدم تكافؤ الفرص، وحتى يفقد المغرب الأسواق الأوروبية، الشمالية التى تتجه الآن نحو الاندماج فى المجموعة الأوروبية الموحدة، وأن يواجه المغرب المنتجات الزراعية الأسبانية المدعمة أوروبيا خارج المجال الأوروبى.

ومن المرجح أن يكون الوزير الأول المغربى قد عالج هذه القضايا مع نظيره الأسبانى، الذى زار المغرب يومى ٢٦، ٢٧ أبريل الماضى، وكانت تصريحات الوزير الأول الأسبانى تتسم بالرغبة فى اعطاء العلاقات المغربية - الأسبانية دفعة جديدة وتطورا مرغوبا فيه، ووصف نفسه بالمتحمس للعلاقة بين أسبانيا والمغرب، وأكد حياد أسبانيا فى مشكلة الصحراء، ومساندة مخطط التسوية وأنه يرحب باستخدام المملكة المغربية لكل الفرص التى تراها ممكنة من أجل تمكين الشعب الأسبانى أن يعرف بعمق كل الحجج التى يبنى عليها المغرب موقفه بخصوص قضية الصحراء فى مواجهة من يخالف موقفه من الصحافة الأسبانية التى تعمل فى ظل الديمقراطية، لكن المسئول الأسبانى رفض أن يعطى رأيا صريحا فى اقتراح الملك الحسن الثانى بشأن خلية التفكير والحوار من أجل تنمية اقاليم الشمال، وقال أننا متضامنون فى قضية تنمية مدن الشمال فى المغرب ولكن لا يجب خلط الأمور.

أما السيد عبد الرحمن اليوسفى، فقد أكد فى تصريحاته أن العلاقات المغربية - الأسبانية تعرف تطورا مرضيا يجسد ارادتنا السياسية المشتركة بتعزيزها، وأن علاقات بلدينا تتميز برصيد من الصداقة والاحترام المتبادل الذى يجمع بين جلالة الملك الحسن الثانى وصاحب الجلالة الملك خوان كارلوس، وأن توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين المغرب وأسبانيا عام ١٩٩١ يعد مكسبا أساسيا لتقوية الروابط التى تجمع بين بلدينا.

ويتضح من كل ما تقدم أن مهمة أول حكومة تعددية من المعارضة المغربية ليست بالمهمة السهلة، بل ستكون بمثابة امتحان لأول تجربة تعددية ديمقراطية هى الأولى من نوعها، وأن نجاحها سيكون يوما له ما بعده فى تاريخ الديمقراطية المغربية.





المصالحة الافغانية : الفــرص والقيــود

السيد صدقى عابدين

بعد سنوات من الانسحاب السوفيتى من افغانستان ، ثم سقوط نظام نجيب الله عام ١٩٨٩ مازالت افغانستان تعانى من حرب اهلية مدمرة وطوال هذه الفترة، لم تكن هناك حكومة واحدة تحاربها فصائل معارضة ، وإنما يتولى الحكم من يتمكن من فرض سيطرته ونفوذه على العاصمة كابول وماحولها من أراضى قلت مساحتها أو زادت ، وما يتحكم فى ذلك هو ميزان القوة . وبناء عليه، فإن من كانوا فى سدة الحكم بالأمس، مثل "برهان الدين ربانى "ومن قبله" صبغة الله مجددى" و"أحمد شاه مسعود وغيرهم هم اليوم خارج السلطة ويشكلون ما يعرف بتحالف المعارضة الشمالى ، الذى مازال يقاوم حركة طالبان التى باتت تسيطر على اكثر من ثلثى مساحة البلاد.

وفى ابريل الماضى، عقدت اول مباحثات تضم جنبا الى جنب ممثلين عن حركة "طالبان" وتحالف المعارضة الشمالى" فى اسلام أباد برعاية الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامى، مما خلق جوا من التفاؤل . حول امكانية التوصل الى صيغة للمصالحة بين الجانبين، ووقف القتال، ولكن سرعان ما توقفت المباحثات واستؤنف القتال الذى لم توقفه حتى الكوارث الطبيعية مثل الزلزال الاخير الذى ضرب افغانستان .

لماذا المفاوضات الاخيرة ؟ :

لقد شهدت الشهور الخمسة السابقة على عقد المفاوضات سلسلة من التحركات من اكثر من طرف لحث الاطراف المتحاربة على الدخول فى مفاوضات ، حيث كانت باكستان قد استقبلت فى ديسمبر الماضى الرئيس السابق" برهان الدين ربانى" الذى ابدى استعداد التحالف المعارض لتوقيع إتفاق سلام مع "طالبان" ومن جانبها اعلنت حركة "طالبان" عن موافقتها على التباحث مع تحالف المعارضة بشرط ان تتم المباحثات بين علماء الدين من الجانبين . وبناء على ذلك تقدم تحالف المعارضة بقائمة من خمس وأربعين شخصية، اعترضت "طالبان" على بعضها، فى حين لم تتقدم هى بقائمتها .

ومن ناحية اخرى، فإن الولايات المتحدة بذلت بعض الجهود من اجل اجراء هذه المفاوضات ، حيث عرج مندوبها الدائم لدى الامم المتحدة على افغانستان فى اطار جولته فى عدد من دول جنوب أسيا والذى اعلن من افغانستان أن الاطراف المتحاربة وافقت على وقف اطلاق النار ، وبدء حوار مباشر قبل نهاية شهر ابريل .

وحثت الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامى ، كعادتهما الاطراف المختلفة على الدخول فى حوار وأيدتا اقتراح تشكيل

- لجنة تنسيق مشتركة" بين "طالبان" و"التحالف الشمالي" للاعداد لبدء الحوار .

وهنا يثور تساؤل عن الاسباب الكامنة وراء الجهود المكثفة من الاطراف المختلفة لعقد المفاوضات فى هذا التوقيت ، والاسباب التى دعت الاطراف المتحاربة الى الاستجابة لتلك الجهود؟

بخصوص الأطراف التى بذلك جهودا لعقد المفاوضات ، فإن الباكستان الحليف الاساسى لطالبان، تدرك ان هناك حدودا لقوة طالبان فى ظل تكتل فصائل المعارضة فى الشمال مما جعل انتصارات طالبان تتوقف منذ فترة، ولا يخفى ان استمرار الحرب يشكل عبئا على الاقتصاد الباكستانى الذى يعانى مشاكل عدة ، كما أن الباكستان كانت تتخوف من أن تكون جولات الربيع والصيف فى غير صالح "طالبان" ، نظرا لحصول تحالف المعارضة على مساعدات من دول مثل : إيران والهند وروسيا وتركيا، والتى اذا اجتمعت جهودها ودخلت بثقل فى دعم تحالف المعارضة ، فإن موازين القوى من الممكن ان تتغير لصالح تحالف الشمال، لا سيما ان الموقف الامريكي من حركة طالبان على الاقل على المستوى الرسمى قد شهد بعض الفتور وباكستان تدرك تماما أن تحول الموقف الامريكى لصالح تحالف الشمال من شأنه ان يقلب الامور رأسا على عقب، ومن ثم كانت محاولة باكستان لاقناع طالبان بالتباحث مع تحالف المعارضة لاسيما ان القبول بالتفاوض لا يعنى تقديم تنازلات ، فى ظل الموقف القوى لحركة طالبان زد على ذلك انه اذا أدت المفاوضات الى توقف الحرب وحدوث المصالحة فى افغانستان فى ظل هذه الاوضاع ، فإن باكستان مستفيدة لا محالة على الأقل من ناحية توفير جزء من المساعدات المقدمة لطالبان. وعلى المدى البعيد ، فإن استقرار الاوضاع فى افغانستان من شأنه تمهيد الطريق لامكانية مد خطوط انابيب البترول والغاز عبر افغانستان وباكستان .

أما الولايات المتحدة ، فإن جهودها ترمى الى الحد من تجارة المخدرات التى تنتجها أفغانستان ومن ناحية ثانية وبصورة غير مباشرة ، فإن الولايات المتحدة مهتمة بما يسمى الافغان العرب والملياردير السعودى أسامة بن لادن الذى يمول العديد من الحركات الاسلامية من أجل مساعدتها فى الوصول الى السلطة فى عدد من الدول العربية، مما قد يشكل تهديدا للمصالح الامريكية ، كما أن الولايات المتحدة تريد قطع الطريق على دول اخرى لا تريد لها الولايات المتحدة ان يتعاظم دورها فى المشكلة الافغانية بصفة خاصة وفى منطقة آسيا الوسطى بصفة عامة مثل ايران وروسيا .

أما منظمة المؤتمر الاسلامى والامم المتحدة ، فإنه من المفهوم دور أى منهما فى مثل هذه الحالات ، وحدود ذلك الدور وان كانت الاخيرة تريد على الاقل الاتفاق على تنظيم عمليات الاغاثة التى كانت تتعرض دائما للسرقة أو التوقف بسبب العمليات الحربية .

اذا كانت تلك هى دوافع الاطراف الخارجية التى لعبت دورا مباشرا فى محاولة جمع الطرفين ، فما هى الاسباب التى أدت الى استجابة الطرفين ؟ بادئ ذى بدء فإن تحالف المعارضة لم يكن يرفض من قبل مثل هذه المباحثات، بل إن فصائله كانت قد اجتمعت فى مؤتمر دعت اليه طهران فى يناير من العام الماضى (١٩٩٧) فى حين قاطعته طالبان ، متهمة ايران بأنها وسيط غير محايد، كما قيل انها اشترطت لحضورها ان يتم استقبال ممثليها استقبالا رسميا، وهو الأمر الذى رفضته ايران باعتبار ان ذلك يعد بمثابة اعتراف بالحركة. وكان هذا المؤتمر قد طالب بوقف اطلاق النار وتبادل الاسرى واشتراك جميع اطراف النزاع فى حكومة وحدة وطنية، وهو ما رفضته طالبان معتبرة ان الحكومة التى شكلتها تمثل كل أقاليم البلاد، وأنه يمكن لاى شخص لم يرتكب جرائم ان يشارك فيها . وهذا ما يعنى استبعاد قادة المعارضة الذين دأبت الحركة على اتهامهم بارتكاب جرائم حرب أما بخصوص وقف اطلاق النار فإنها كانت تطالب بهدنة يعقبها تبادل للأسرى.

وفى هذا الاطار كانت زيارة "ربانى" الى كل من باكستان وايران وطاجيكستان للتمهيد لعقد محادثات سلام بين مختلف الفصائل فى افغانستان ، أما طالبان، فإنها رأت ان الموافقة على الدخول فى مباحثات مع التحالف الشمالى من شأنه ألا يظهرها بمظهر المعرقل لجهود المصالحة، وكذلك حتى لا يفرض عليها حلول من الخارج ، لاسيما بعد ان برزت اقوال حول خطة امريكية لحل الازمة الافغانية فى الداخل والخارج وامكانية عودة الملك المخلوع ، وانشاء نظام فيدرالى بين المقاطعات الافغانية التى سوف تقسم على اسس عرقية . ومن هنا حاولت طالبان الظهور بمظهر المؤيد لمفاوضات السلام واتهام تحالف المعارضة بالتردد فى المشاركة .

وبناء على ذلك ، كانت مبادرة الطرفين بالافراج عن عدد من الاسرى تحت اشراف الامم المتحدة ، ثم كانت موافقة الطرفين على اجراء محادثات حول تشكيل لجنة مشتركة من العلماء لبحث انهاء الصراع. والمشكلة ان الطرفين لم يتوصلا الى تعريف محدد للمقصود بعلماء الدين او الشريعة ، والذين سوف يتفاوضون حول التسوية النهائية ، كما ان الطرفين لم يتوصلا الى اتفاق حول وقف اطلاق النار او تبادل الاسرى، او ازالة العوائق امام المساعدات الانسانية، حيث كانت المعارضة تطالب برفع حصار حركة طالبان عن منطقة هاذا رجات وسط افغانستان ، وهو ما رفضته طالبان، واقترحت مرورا آمنا للامدادات الطبية التى تقوم بها الامم المتحدة الى المنطقة.

لماذا فشلت المفاوضات ؟

يمكن ارجاع فشل المفاوضات الاخيرة وماقبلها الى سببين أولهما التعارض : بين اهداف كل من الجانبين من المفاوضات وثانيهما : التعارض بين اهداف الاطراف الخارجية ، وهى المسألة التى تفسر استمرار الحرب الافغانية حتى الآن ولعل فى مقولة ممثل الامم المتحدة ان مهمته قد تكون اسهل مائة مرة اذا وافقت الدول المجاورة وخاصة ايران وباكستان على وقف المساعدات العسكرية للفصائل الافغانية خير دليل على ذلك . وهنا نجد ان هناك تداخلا بين السببين الأول والثانى ، حيث ان طالبان ترفض مناقشة اقتسام السلطة فى حين يطالب التحالف بذلك ، ويطالب برفع الحصار عن بعض

الناطق فى حين ترفض طالبان ذلك وحتى فيما يتعلق بتعريف العلماء الذين سوف يشكلون المجلس الذى اقترحته طالبان ووافق عليه التحالف، فإنه لم يتم الاتفاق على معايير الانضمام اليه .

اما عن التعارض بين اهداف الاطراف الخارجية ، وخاصة باكستان وايران ، فإننا نجد ان باكستان تؤيد حركة طالبان وكانت اول من اعترف بها، أما ايران فانها تدعم التحالف الشمالى لاسيما انه يضم حزب الوحدة الشيعى.

ايران من جانبها عارضت منذ البداية حركة "طالبان" واتهمتها فى البداية بالاتجار فى المخدرات وتهريبها عبر الحدود معها . وعندما قامت طالبان باعتقال عبد العلى مزارى زعيم حزب الوحدة الشيعى السابق وقتله دفعت ايران الحزب باتجاه التعاون مع برهان الدين ربانى بعد ان كان الحزب يأخذ موقفا مناوئا له وحثت حكمتيار على اتخاذ نفس النهج وقد ادى ذلك الى اتهام "طالبان" لايران بانها تشعل نيران الحرب الاهلية فى افغانستان من خلال مساندتها لبعض الاطراف ، ومن ثم كان رفضها لحضور المؤتمر الذى دعت اليه ايران ، متهمة اياها بعدم الحياد . وتصاعدت حدة التوتر بين طالبان وايران فى يونيو الماضى (١٩٩٧) حيث اعلنت الأولى عن اغلاق سفارة الثانية فى كابول ، وطردت الدبلوماسيين الايرانيين، مبررة ذلك بتدخلهم فى الشؤون الداخلية الافغانية ، وقيام ايران بارسال مستشارين عسكريين للقتال الى جانب تحالف المعارضة، واعقب ذلك قيام ايران باغلاق حدودها مع افغانستان والتهديد بتلغيمها ، مبررة ذلك بمكافحة تهريب المخدرات ، وهو الأمر الذى اعتبرته طالبان" بمثابة دليل جديد على العداء الايرانى لأفغانستان ، ثم اعلنت "طالبان انها عثرت على متفجرات ومعدات ايرانية مخبأة على الحدود مع ايران . وقد بلغ التصعيد بين الجانبين مداه فى يناير من هذا العام عندما هددت حركة "طالبان" بمساندة المعارضة الايرانية مالم تقم ايران بتسليمها الجنرال الاوزبكى عبد المالك " الذى تتهمه طالبان بارتكاب مذابح جماعية ضد اسراها فى مدينة مزار الشريف".

وفى الجانب الآخر من الصورة نجد ان التحالف الشمالى وباكستان يدور بينهما نفس مايدور بين ايران وطالبان، حيث كانت العلاقات قد توترت بين باكستان من ناحية و"ربانى" وانصاره من ناحية اخرى منذ ان كانوا فى السلطة، ووصل الامر الى تبادل اطلاق النار على الحدود ، كما تعرضت السفارة الباكستانية فى كابول لاكثر من حادث كان اخطرها قيام مجموعة من المتظاهرين بإشعال النيران فيها، وهو الامر الذى حملت مسئوليته باكستان للرئيس "ربانى" وطالبته بتقديم اعتذار علنى وتقديم تعويضات وهددت بنقل سفارتها خارج مناطق سيطرة "ربانى" مما يعنى سحب اعترافها به ، كما قامت باكستان بطرد عدد من الدبلوماسيين الافغان لديها. ومن جانبه ، فإن "ربانى" اتهم المخابرات الباكستانية بالمشاركة فى التخطيط والتنفيذ لعمليات طالبان ، بل ومشاركة طائرات باكستانية فى قصف قواته ووصل الامر الى تقدم حكومة " ربانى " بشكوى الى مجلس الامن تطالبه فيها ببحث التدخل الباكستانى فى الشؤون الداخلية لافغانستان وإذا كانت طهران مازالت تعترف بحكومة الرئيس "ربانى" فإن باكستان كانت اول من اعترف بنظام طالبان .

والواقع ان الاطراف الافغانية المختلفة تتحمل جزءا كبيرا من مسئولية تلاعب الاطراف الخارجية بها ، نظرا لأن قادتها لا يهمهم الا الوصول الى السلطة ، ولو كان ذلك على حساب آلاف الضحايا من الشعب الافغانى ، ومن ثم فان تغير نمط التحالفات بين هذه الاطراف ، خير دليل على ذلك ، بل انه قد تنشأ صراعات داخل نفس الفصيل كما حدث مثلا داخل الميليشيات الاوزبكية ، ودوستم الذى كان قد خرج على الرئيس "ربانى" عاد وتحالف معه ، وكان دوستم قد قال صراحة ان كلا من اوزبكستان وايران وروسيا تمارس عليه ضغوطا لاقناعة بالانضمام لقوات ربانى، كما ان بعض القوى التى كانت تعارض نظام ربانى حاولت التنسيق مع طالبان ولكنها امام رفض طالبان بدأت الاتصال بربانى والتحالف معه ضد الحركة .

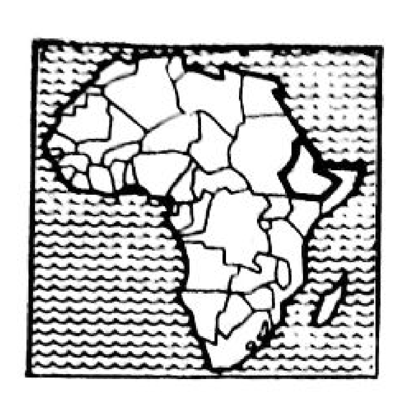
شروط المصالحة فى افغانستان :

يمكن القول ان هناك شرطين اساسيين ينبغى توافرهما من اجل اتمام المصالحة فى افغانستان ، أولهما توقف التدخل الخارجى وثانيهما ايقاف القتال ، والوهلة الأولى ، فإن امكانية توفر هذين الشرطين تبدو صعبة للغاية، ولكنها ليست مستحيلة . وفى هذا الاطار تبدو الدعوة الباكستانية لايقاف توريد الاسلحة للاطراف المتحاربة خطوة أولية بشرط ان ينتقل تنفيذ هذه المسألة الى مجلس الأمن الدولى . وهنا قد يقال انه طالما ان الصراع لا يهدد مصالح الدول الكبرى، فإنهما لن تتدخل بجدية لايقافه ، كما انها حتى لو تدخلت ، فإن هناك صعوبات جمة تواجه تنفيذ اقتراح منع توريد الاسلحة نظرا لطبيعة الحدود الجبلية واتساعها مع اكثر من دولة. ولكن الامر المؤكد انه اذا اتفقت الدول المجاورة على مثل هذه الخطوة، والتزمت بها، فإن ذلك يعد خطوة جيدة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فإن وجود الصعوبات لا يعنى ترك المسألة وانما يعنى ضرورة البحث عن سبل للتغلب على هذه الصعوبات من جانب المنظمة الدولية وليست مجرد متابعة عمليات الاغاثة .

ويبقى الشرط الثانى وهو ايقاف القتال بين الاطراف المتحاربة، اذ انه من الصعب الحديث عن مصالحة فى ظل استمرار القتال، ومن هنا فإنه وإن كان قد تم تعليق المفاوضات ، فإنه يجب تشجيع استئنافها ، على ان يكون هدفه الاول هو الوقف النهائى للقتال واطلاق سراح المعتقلين لدى كل الاطراف. ومن الممكن بعد ذلك ان يتم بحث مسألة تكوين حكومة وحدة وطنية لفترة انتقالية يتم خلالها حل الميليشيات ، وتجميع سلاحها على ان يكون هو نواة سلاح جيش الدولة الافغانية، الذى يضم افرادا من الميليشيات المختلفة بعد ان يتم تنظيمها بشكل مركزى ، ومن الممكن ان يتوازى مع ذلك عودة اللاجئين واعادة توطينهم بمساعدة دولية وبعد انتهاء الفترة الانتقالية ، يتم اجراء انتخابات فى البلاد بعد ان يكون قد تم وضع دستور ينظم عمليات تداول السلطة والممارسة السياسية .

مصـــر والأســـواق الافريقية





عزمى محمود عبدالفتاح

إن التوجه المصرى نحو الأسواق الافريقية يعد واحدا من السياسات التى اتخذتها الحكومة المصرية لتقوية الاقتصاد المصرى، لكون مصر جسما عضويا فى القارة الافريقية، بالاضافة الى كون القارة عمقا استراتيجيا للأمن المصرى. فهل من الممكن ان تكون جذور اقتصادنا هى الأخرى مثل نهر النيل ضاربة بجذورها فى الأسواق الافريقية، وأن تكون هذه الاخيرة منبع خير لا ينضب لمصر ؟

لماذا الأسواق الافريقية ؟ :

احتلت افريقيا الدائرة الثانية، من بين ثلاث دوائر تدور على مستواها الدبلوماسية المصرية، وهى الدوائر العربية والافريقية والإسلامية. ومن ثم وضعت اجهزة صنع السياسة الخارجية المصرية - عند مراجعة الأهداف والسياسات المصرية تجاه القارة اهدافا جديدة تتمشى مع المرحلة الجديدة، والتى من بينها : دعم عملية التبادل التجارى، وتشجيع الاستثمار المصرى فى دول القارة، وفتح اسواق جديدة للمنتجات المصرية بها، فى اطار تطوير الآليات اللازمة لتغليب المصالح التجارية المصرية .

اما لماذا الأسواق الافريقية ؟ ذلك لأن لأسواق الافريقية يمكن ان تحقق معدلات نحو كبيرة فى التجارة معها، وهى تأتى فى المقدمة نتيجة لاعتبارات عديدة منها : كبر حجم هذه الأسواق إذ أن فيها مايقرب من ٧٠٠ مليون مستهلك هم سكان القارة الى جانب توافر الكثير من المواد الخام اللازمة للصناعة المصرية، فى هذه الدول بالاضافة الى كون الاسواق الافريقية هى الامتداد الطبيعى للأسواق المصرية.

واذا نظرنا الى تطور التجارة مع افريقيا ، نجد أن بيانات التمثيل التجارى تؤكد ان مصر ترتبط بأفريقيا بنحو تسع وعشرين اتفاقية تجارية ، بالاضافة الى مايجرى التفاوض حوله حاليا، كما ترتبط بحوالى اثنتى عشرة اتفاقية تعاون اقتصادى وفنى، بالاضافة الى ثلاثين اتفاقية تعاون فنى اخرى بين جهات مختلفة، وتشير بيانات منظمة التجارة الدولية الى ان اجمالى الصادرات المصرية لإفريقيا حققت قفزات خلال الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩٦، حيث ارتفع من مليونى جنيه، الى حوالى ١٦١ مليون جنيه، كما قفز اجمالى حجم التجارة مع دول القارة من ٢٣ مليون جنيه عام ١٩٨٠ الى ٦٨٥ مليونا عام ١٩٩٦.

ولكن على الرغم من هذه القفزات، الا انها على المستوى الكمى تعطى مؤشرا بان علاقاتنا الاقتصادية مع افريقيا فى وضع سيئ . حيث ان الميزان التجارى يحقق عجزا فى غير صالح مصر، فالصادرات المصرية لأفريقيا لاتشكل فقط سوى ١,٤٪ من اجمالى الصادرات للخارج، كما لا تمثل الواردات فيها سوى ٢٪ من اجمالى الواردات المصرية، وبالتالى فان

الاحصائيات والأرقام تشير الى ان حجم التبادل والمعاملات التجارية بين مصر والدول الافريقية تعكس صورة سلبية لدى ما وصلت اليه العلاقات الافريقية المصرية من تدهور وانحسار على مدى العقدين الماضيين فوفقا لهذه الأرقام لم يتجاوز حجم التبادل التجاري بين مصر والبلدان الافريقية التي زارها وزير الخارجية عمر موسى مؤخرا في سبع دول في الغرب والوسط الافريقي ، من ٦٠٠ ألف دولار (٣ مليون جنيه) ، من اجمالي حجم العلاقات والمعاملات التجارية بين مصر وكل من النيجر والسنغال وكوت ديفوار ومالي وغانا وتشاد وغينيا

الأشد مرارة في هذه المعادلة ، ان حجم ما تستورده الدول السبع هذه من الخارج يتجاوز ٢٠ مليار دولار، ليس للاقتصاد المصري ومنتجاته سوى ٣ مليون جنيه منها .

مؤشرات ايجابية :

ادركت اجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية مدى الخطورة التي قد تتعرض لها مصر في علاقاتها مع افريقيا وعلى وجه الخصوص العلاقات الاقتصادية . خصوصا اذا علمنا أن مصر كانت الدولة الافريقية الوحيدة من بين الـ ٥٤ دولة الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية التي لم تنضم الى احد التجمعات الاقتصادية دون الاغلبية ، مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا أو الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا او مجموعة التنمية لدول الجنوب والشرق الافريقي (كوميا) لأن هذه التجمعات هي النواة للجماعة الاقتصادية الافريقية فان عدم انضمام مصر الى أي منها وضع غير طبيعي .

ومن ثم كان لابد من اتخاذ خطوات ايجابية وفعالة بشأن التوجه المصرى نحو افريقيا اقتصاديا، وظهرت فعاليات هذا التوجه في اتخاذ عدد من الخطوات والتي تجلت في عدة موشرات ايجابية.

المؤشر الاول : قيام السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى بثلاث جولات في الدول الافريقية ، الاولى في ابريل ١٩٩٧ في شرق القارة، والثانية في اغسطس ١٩٩٧ في منطقة الجنوب الافريقي والثالثة في مارس الماضي في وسط وغرب القارة ، وهي الجولات التي اصحب فيها عددا من رجال الاعمال والمستثمرين المصريين، حيث التقوا برؤساء دول وحكومات ووزراء هذه الدول وتم فيها توقيع عدد من الاتفاقيات.

المؤشر الثاني: تشكيل مجموعة عمل فنية وزارية في شهر اغسطس الماضي بناء على توجهات من مجلس الوزراء ، لبحث سبل تعزيز العلاقات مع افريقيا وهي المجموعة التي تضم احدى وعشرين وزارة معنية وعقدت ثلاث دورات اعتمدت عددا من التوصيات ، تحول بعضها الى قرارات تستهدف في النهاية تعزيز الوجود المصرى في القارة الافريقية .

المؤشر الثالث : عقد في شهر ابريل الماضي اجتماع الدورة الثانية للجماعة الاقتصادية الافريقية بالقاهرة وبحضور وفود ٥٤ دولة افريقية .

المؤشر الرابع : انضمام مصر لدول السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (كوميا) فهذا يعتبر من افضل الانجازات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التي حققتها مصر في السنوات الاخيرة من منظور الانفتاح على العالم الخارجي، فمصر بقدراتها الاقتصادية والبشرية ستكون مكسبا للدول الاعضاء في "الكوميا" وسوف يحقق انضمام مصر لعضوية الكوميا ميزة تنافسية خطيرة للسلع المصرية ، عند دخولها اسواق الدول الـ ١٩ ، كما ستستفيد من التخفيضات الجمركية بين الدول الاعضاء والتي وصلت حتى الآن الى نحو ٧٠٪ كما ستصل بحلول ٢٠٠٠ الى ١٠٠٪ .

المؤشر الخامس : يجرى حاليا التفاوض بشأن انضمام مصر لعضوية تجمع وتنمية الجنوب الافريقي "السادك" SADC، والذي يضم ١٤ دولة، ويهدف الى التكامل الاقليمي والوطني بين دول منطقة الجنوب الافريقي.

التحديات :

وهذا التوجه المصرى نحو الأسواق الافريقية فرض جملة من التحديات التي تواجه هذا التحرك .

فعلى الرغم من الفرص الكبيرة لزيادة الصادرات وانتعاش التعاون الاقتصادى مع الدول الافريقية ، فانه مازالت هناك التحديات التي تواجه من يرغب في الدخول الى السوق الافريقية.

وأهم هذه التحديات يكمن في الآتي :

* مشكلة النقل والتي تتمثل في عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة تربط الموانى المصرية بالدول الافريقية .

* نقص البيانات والمعلومات عن الاسواق الافريقية .

* تقلبات اسعار العملات المحلية، وندرة العملات الاجنبية والتعقيدات الادارية ونقص رؤوس الأموال المحلية.

* ارتفاع تكلفة بعض المنتجات المصرية في الأسواق الافريقية نتيجة لعدم تمتعها باعفاءات جمركية بالمقارنة ببعض السلع المثيلة المستوردة من الدول الأخرى، بالاضافة الى عدم التزام المورد المصرى بالمواصفات الفنية والأسعار.

* الارتباط التقليدى للمستوردين الافارقة بالمنتجين في الدول الغربية، في الوقت الذى لا يوجد تعريف كاف بالامكانيات التصديرية لمصر.

* المنافسة للسلع المصرية من المنتجات الغربية وغيرها من الدول المنافسة .

ومعظم هذه المشكلات في الامكان حلها، وإن كان البعض منها في طريقه الى الحل في حالة التعاون الجماعي والمؤسسي بين دول القارة ولكن كل ذلك لا يقلل من الأهمية الكبيرة للتوجه المصرى نحو الاسواق الافريقية، والذى يعتبر من السياسات الاقتصادية ، الناجحة والتي تتمشى مع التوجهات المصرية الاقتصادية في الوقت الحاضر فجولة وزير الخارجية المصرى لعدد من الدول الافريقية في مارس الماضي، بالاضافة الى انضمام مصر لدول السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الافريقي (كوميا) يعتبر من أفضل الانجازات الاقتصادية والتجارية التي حققتها مصر في السنوات الأخيرة.

العلاقات المصرية السودانية والدور الإقليمى المصرى

[الرؤية السودانية]





جلال الدين عزالدين على

شهدت العلاقات المصرية السودانية مؤخرا عددا من التطورات الايجابية كان من أبرزها: تبادل السفراء بين القاهرة والخرطوم، وعودة الملاحة النهرية بين أسوان ووادى حلفا، وإعادة فتح الحكومة السودانية الجامعات والمعاهد العليا المصرية فى السودان، وتكوين لجان مشتركة بين البلدين لتسوية مشكلاتهما ودفع التعاون فى المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والتعليمية. وتبادل زيارات المسئولين المصريين والسودانيين فى هذا الاطار، وتعزية مصر السودان رسميا فى وفاة الزبير محمد صالح (نائب الرئيس السودانى)، والاعلان عن زيارة مرتقبة للرئيس السودانى إلى مصر، وتصريحات القيادات المصرية برفض مصر أية تهديدات تمس أمن السودان ووحدته، وترحيب القيادات السودانية الرسمية وغير الرسمية بالدور المصرى فى حل مشكلة الجنوب السودانى، والنزاع بين الحكومة والمعارضة، والنزاع السودانى الاريترى.

وفيما يلى استعراض موجز للرؤية السودانية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالى ١٩٩٨، للعلاقات المصرية - السودانية والدور المصرى الذى تتطلع إليه السودان، من خلال متابعة التصريحات السودانية التى تناقلتها وسائل الاعلام العربية.

اولا : اهداف السودان من تحسين العلاقات المصرية - السودانية :

أبرزت متابعة التصريحات السودانية أن أهداف السودان من تحسين العلاقات مع مصر تتلخص فى تحقيق ثلاث مجموعات من المصالح، وهى:

(ا) المصالح الاستراتيجية :

الحفاظ على الوحدة الترابية للسودان :

أكد الرئيس السودانى فى هذا المجال على أن كلا من مصر والسودان تمثلان عمقا استراتيجيا كل للأخرى، وأن حدود السودان الشمالية تمتد إلى الاسكندرية، وحدود مصر الجنوبية تمتد إلى غولى، وأن مصير السودان مرتبط بمصير جارته مصر، وأن الدولتين تشكلان أمة واحدة، وشعبا واحدا،

ومصيرا واحدا، وأرضا واحدة، وهدفا واحدا.

ومن جانبه صرح الدكتور حسن الترابي بأن التقارب المصرى السودانى أملاه الوعى بالخطر الاستراتيجى على البلدين من جراء احتمالات انفصال الجنوب.

الحفاظ على النظام السياسى القائم :

تعددت تصريحات المسئولين السودانيين بشأن محاولات أطراف خارجية (أمريكية، وأوغندية، وإريترية) للإطاحة بالنظام السياسى السودانى. ومن ذلك تصريح وزير الداخلية بأن واشنطن تدعم الدول المجاورة للسودان - وخاصة أوغندا وإريتريا - بكل الامكانيات من أجل قلب نظام الحكم فى الخرطوم.

كما حذر السفير عنايت عبدالحميد (رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس الوطنى السودانى) من أن "أمريكا عازمة على تنفيذ مخططاتها بعد أن حققت مكاسب فى أوغندا ورواندا وزائير، وأن زيارة أولبرايت لافريقيا فى هذه الظروف تأتى فى اطار تأمين هذه المكاسب وتقوية ودعم بعض الأنظمة الافريقية لتسقط واشنطن الحكومة السودانية".

الاستقرار والسلام الداخليان :

وفى هذا المجال أوضح الرئيس السودانى أن خطة اضعاف السودان لا تتم عن طريق الحرب وحدها، فالمخطط يرمى داخليا لاثارة النعرات القبلية والعنصرية. ومن جانبه صرح وزير الخارجية السودانى على عثمان محمد طه، بأن البلدين على قناعة مشتركة بأن أمن كل منهما واستقراره يكمل أمن الأخر واستقراره. كما صرح وزير الحكم الاتحادى الدكتور على الحاج محمد بأن الشعب السودانى يتطلع إلى دور ايجابى لمصر فى عملية تحقيق السلام والاستقرار فى السودان.

تأمين مصادر المياه :

وفى هذا المجال كشف وزير الحكم الاتحادى السودانى عن أن الولايات المتحدة وإسرائيل تسعيان إلى خلق دويلات فى منطقة البحيرات العظمى بما فيها السودان لتصبح مياه النيل بيد إسرائيل.

(ب) المصالح الاقتصادية :

أعرب الدكتور حسن الترابى عن أن مصلحة العالم العربى تأتى فى تكتل مصر والسودان، خاصة وأن التكتلات الاقتصادية والسياسية تحيط بالعالم العربى شرقا وغربا، بينما العالم العربى تسوده الفرقة.

ومن جانبه، أكد وزير التجارة السودانى فى أوائل يناير ١٩٩٨ أن مباحثاته مع المسئولين فى القاهرة ستنصب على تنشيط البروتوكول التجارى ودفع العلاقات التجارية، واحياء اللجنة التجارية المشتركة، ومجالات الاستثمار بين البلدين.

(جـ) المكانة الاقليمية :

وذلك من خلال الارتباط بالدور المصرى المتميز - حسب الرؤية السودانية - والعمل معا على تحقيق المصالح المشتركة والمصالح العربية العامة. ومن ذلك قول الفريق عبدالله عويضة رئيس لجنة الأمن والدفاع بالمجلس الوطنى السودانى: إن مصر تمثل رأس الرمح فى العلاقات العربية، وإنه من المتوقع أن تضطلع السودان ومصر خلال المرحلة التى تعقب تطبيع العلاقات بينهما بدور رائد فى المنطقة العربية والإسلامية، نظرا إلى إمكانات البلدين الهائلة فى كافة المجالات الفكرية والبشرية والاقتصادية والعسكرية.

ثانيا : الرؤية السودانية لمصالح مصر من تحسن علاقاتها بالسودان :

عكست تصريحات المسئولين السودانيين أهمية تحسن العلاقات المصرية - السودانية بالنسبة إلى مصر من خلال التركيز على الجوانب الاستراتيجية لهذه العلاقات، والمخاطر المحتملة على مصر من جراء احتمالات انفصال الجنوب السودانى. وذلك كما أكدته التصريحات السابق ذكرها عن ارتباط الأمن القومى المصرى بالأمن القومى السودانى. وكذلك تصريح الرئيس السودانى بأن "القضية السودانية بالنسبة لمصر قضية مهمة"، وأن "ما يحدث فيه تتأثر به مصر، وخاصة فى جنوب السودان، فاذا قامت دولة هناك (فانها) ستؤثر على احتياجات مصر والسودان من المياه". وما صرح به رئيس لجنة الأمن والدفاع بالمجلس الوطنى السودانى من أن الكونفيدرالية التى دعا اليها جون جارنج فى نيروبى لا تخدم المصالح المصرية، وأن الاستراتيجية العسكرية المصرية تدرك المخططات الصهيونية التى تدبر بالنسبة لمنطقة البحيرات العظمى، منبها بذلك إلى تشابك المسألة السودانية مع الصراع العربى - الإسرائيلى والتهديدات الإسرائيلية لمصر عن طريق الجنوب.

ومن ناحية أخرى، أبرزت التصريحات السودانية أهمية تحسن العلاقات المصرية السودانية لشعبى البلدين، وتعزيز قدرات البلدين على لعب "دور رائد" على المستوى الاقليمى كما سبق توضيحه.

ثالثا : الرؤية السودانية لدور مصر الاقليمى ومكانتها :

أقر المسئولون السودانيون بوجود دور مصرى متميز اقليميا ودوليا، يمكن أن يساهم فى حل المشكلات السودانية.

- على المستوى الاقليمى العربى، صرح الفريق عبدالله عويضة (رئيس لجنة الأمن والدفاع بالمجلس الوطنى السودانى) بأن مصر تمثل رأس الرمح فى العلاقات العربية.

- على مستوى القرن الافريقى، أكد وزير الخارجية السودانى أن مصر - رغم أنها تقع خارج نطاق مجموعة "الايجاد" - فإن هذا لا يعنى أنه ليس لها تأثير، لكنها تؤثر وتتأثر بما يجرى فى السودان، باعتبار أن أمنها القومى مرتبط

بالأمن القومى السودانى. وأن مصر مدركة تماما لدورها فى الحفاظ على أمن واستقرار السودان. كما اعتبر عبدالعزيز شدو (نائب رئيس المجلس الوطنى السودانى) أن مشاركة مصر فى مفاوضات "الايجاد" ستساعد كثيرا فى تحقيق التوازن داخل "الايجاد". وأضاف أن العلاقات المصرية – السودانية هى أساس للعلاقات العربية – الافريقية.

على المستوى الدولى، أعتبر الدكتور عصام أحمد البشير (عضو المجلس الوطنى السودانى) أن نفى الرئيس مبارك عن السودان صفة الارهاب خلال تعليقاته على حادث الأقصر شهادة لها قيمتها الكبرى فى الميزان الدولى.

رابعا : الرؤية السودانية لمجالات مساهمة الدور المصرى فى حل مشاكل السودان :

رحبت القيادات السودانية بدور مصر فى الوساطة داخليا بين الحكومة والمعارضة الشمالية، والوساطة بين الحكومة والحركات الانفصالية فى الجنوب، وخاصة حركة جارنج، والوساطة بين السودان وإريتريا. وعلى حين رحب الرئيس السودانى بجهود مصر (وليبيا) فى الوساطة بين السودان وإريتريا، تركزت معظم التصريحات السودانية فى مشكلتى المعارضة والجنوب على النحو التالى:

على الرغم من تفضيل الرئيس السودانى إجراء حوار بين حكومته والمعارضة السودانية فى الخرطوم، بدون قيد أو شرط، فقد أعلن أنه لا مانع من أن تكون مصر أو ليبيا مسرحا لتلك الجهود. ومن جانبه رحب الفريق الزبير بدور مصر وليبيا فى هذا المجال، وقال: "إن القيادتين المصرية والليبية مؤهلتان حاليا للقيام بدور الوساطة بين الحكومة والمعارضة السودانية". كما أعلن مساعد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس تنسيق الولايات الجنوبية فى السودان أنه يتوقع أن تقوم مصر بدور هام فى المصالحة بين الحكومة والمعارضة الشمالية بزعامة المهدى والميرغنى، وأكد أنه واثق من أن التقارب السودانى – المصرى سيدفع بعملية السلام فى جنوب السودان البلاد إلى الأمام.

وحول مشكلة الجنوب خاصة، قال محمد الأمين خليفة (الأمين العام للمجلس الأعلى للسلام): "لاشك أن قضية الجنوب ليست قضية السودان فحسب، بل قضية كل عربى وكل مسلم وكل افريقى، لذلك نقبل أى مسعى حميد من أى شخص مسئول، ومن هنا يأتى دور مصر المستقل".

خامساً : الرؤية السودانية لمعوقات تحسين العلاقات المصرية - السودانية :

اعترض العلاقات المصرية – السودانية نوعان من المعوقات: أحدهما نابع من العلاقات الثنائية بين الطرفين، وأهم هذه المعوقات النزاع الحدودى على منطقة "حلايب"، وإيواء القاهرة لأطراف من المعارضة السودانية، واتهام مصر السودان بالتورط فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا وإيواء إرهابيين، ومصادرة السودان لبعض الممتلكات المصرية فى السودان ومنها جامعة القاهرة فى الخرطوم، والخلاف فى التوجهات بين النظامين السياسيين فى الدولتين، والديون المصرية على السودان. والنوع الآخر نابع من الضغوط الدولية المعوقة لتطوير علاقات تعاون بينهما، وبخاصة الضغط الأمريكى، واعتبار الولايات المتحدة السودان دولة إرهابية.

ومن بين هذه المعوقات تناولت التصريحات السودانية مؤخرا ما يلى:

١- النزاع الحدودى على منطقة حلايب :

أكد الرئيس السودانى أن مشكلة حلايب لن تقف حائلا دون عودة العلاقات مع مصر إلى مجراها الطبيعى. ومن جانبه أوضح وزير الخارجية السودانى أن هناك انفراجا نسبيا فى قضية الحدود مع مصر، وأنه من الممكن حل هذه القضية بالحوار. وقال وزير الداخلية السودانى: "قضية حلايب تبرز إلى السطح عندما تكون العلاقات بين مصر والسودان فى حالة من التوتر الشديد. وأعتقد أن هذه القضية ليست مشكلة، فى حد ذاتها، وأنه يمكن الوصول إلى صيغة من التفاهم والمعالجة كما هو الحال بين دول الجوار، ونحن فى السودان على استعداد للقبول بأية صيغة من صيغ الحل".

٢- العلاقات المصرية بأطراف المعارضة السودانية :

تحولت النظرة السودانية من إدانة القاهرة لايوائها أطراف المعارضة السودانية، إلى الاعتراف بحق مصر فى التعرف على وجهات نظر هذه الأطراف، نظرا إلى أهمية الأوضاع السودانية بالنسبة إلى مصر، وظهر هذا الاتجاه جليا فى أعقاب زيارة جون جارنج للقاهرة، حيث قال الرئيس السودانى: "إن كل ما يدور فى السودان يؤثر فى مصر، وإن مستقبل السودان وأمنه يؤثر على مستقبل وأمن مصر. ومن هذا المنطلق لا مانع من أن تتعرف مصر على كل وجهات النظر، وأن تلتقى بكل الأطراف لكى تقف على حقيقة الأوضاع فى السودان".

٣- تبادل المجرمين :

ردا على سؤال حول مدى استعداد السودان لعقد اتفاق مع مصر يقضى بتبادل المجرمين، قال الرئيس السودانى: "سنعمل على إحياء كل الاتفاقات المعطلة، ولا نرى مانعا من عقد اتفاقات فى كل المجالات".

٤- الضغوط الخارجية :

ركز المسئولون السودانيون فى هذا المجال على الولايات المتحدة وإسرائيل، وحذر وزير الحكم الاتحادى السودانى من أن "واشنطن وتل أبيب ستلعبان دورا خبيثا للوقيعة بين مصر والسودان، وعرقلة التعاون بين البلدين".

سادساً : الرؤية السودانية لوسائل تحسين العلاقات المصرية - السودانية والتغلب على العقبات :

يطرح السودانيون مجموعة من الوسائل للتغلب على العوائق التى تعترض تحسين العلاقات المصرية السودانية، ولرفع مستوى التعاون المصرى - السودانى فى المجالات المتنوعة. وفى هذا السياق تم بالفعل تبنى بعض هذه الوسائل. ويمكن رصد أهم الدعوات والاقتراحات السودانية فيما يلى:

(أ) الدعوة إلى توقيع اتفاقيات دفاعية مشتركة :

دعا عبدالعزيز شدو (نائب رئيس المجلس الوطنى السودانى) إلى توقيع اتفاقات دفاعية مشتركة بين البلدين. وأوضح الفريق عبدالرحمن سرفى (المتحدث العسكرى باسم القوات المسلحة) أن "أى تعاون عسكرى بين مصر والسودان يبدو أنه أمر طبيعى، ولا غرابة فيه، إذ إن علاقة البلدين علاقة أمنية واستراتيجية، فضلا عن كونها علاقة حميمة وأزلية". كما أعرب عن تطلع السودان إلى "التعاون العسكرى بين البلدين بصورة فعالة، الأمر الذى يعتبر الأساس لمصلحة عليا للبلدين على المستوى الاستراتيجى".

(ب) رفع مستوى التنسيق الدبلوماسى :

وذلك من خلال الدعوة إلى زيادة اللقاءات بين مسئولى البلدين، حيث اعتبر الفريق الزبير أن اللقاءات التى عقدت بين مسئولين مصريين وسودانيين أنعشت العلاقات بين البلدين، وأن هذه الجهود ستتوج بزيارة البشير لمصر.

(جـ) رفع مستوى التكامل الاقتصادى سلطة :

وذلك من خلال التكتل بين مصر والسودان كما اقترح الدكتور حسن الترابى، وإقامة منطقة حرة بين البلدين فى حلايب تكون نواة لسوق عربية مشتركة، كما اقترح (بابكر) محمد توم (رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس الوطنى السودانى).

★ ★ ★

ويكشف الاستعراض السابق لاتجاهات الرؤية السودانية للعلاقات المصرية - السودانية عن مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلى:

١- أن هناك حاجة ملموسة للجانب السودانى إلى تحسين العلاقات مع مصر، مصدرها الشعور بخطر التفكك والانقسام، وتكاثف الضغوط الداخلية والخارجية على السودان، حكومة وشعبا وأرضا، بما يهدد وجوده ومصالحه العليا.

٢- أن هناك استعدادا حقيقيا من جانب المسئولين السودانيين لتسوية كافة المشكلات التى تعترض تحسين العلاقات المصرية - السودانية، والعودة بها إلى مسارها الطبيعى باعتبار أن البلدين يمثلان وحدة واحدة من حيث المصالح الاستراتيجية العليا، والميراث الحضارى والاجتماعى.

٣- أن هناك إدراكا سودانيا لأهمية سلامة السودان الاقليمية بالنسبة إلى مصر، باعتبار ذلك مصلحة استراتيجية مصرية، وتعمل الحكومة السودانية فى هذا المجال على تعميق هذا الإدارك لدى الجانب المصرى، ورفع مستوى التكامل بين الطرفين فى مختلف الميادين، وخاصة الدعوة إلى التعاون الدفاعى والأمنى باعتباره الأكثر إلحاحا ضمن حاجات السودان الحالية لمواجهة مشكلاته.

٤- أن الفرصة مهيأة لرفع مستوى التعاون والتنسيق بين مصر والسودان فى مختلف المجالات لتحقيق المصالح ومواجهة التحديات المشتركة. وهو الأمر الذى يمكن أن يزيد من ثقل الدولتين فى تفاعلاتهما الاقليمية والدولية، ويعزز قدرتيهما على تحقيق الاستقرار والرخاء فى الداخل.

٥- تتكامل التوجهات السودانية نحو استقطاب مصر وتنشيط دورها فى تسوية المشكلات السودانية، مع نشاط الدور المصرى فى تسوية المشكلة الصومالية، والدور المصرى فى عملية تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، والدور المصرى فى تحقيق المصالحة العربية - وهى كلها ميادين بالغة الحيوية للأمن القومى المصرى - لتدفع بهذا الدور إلى مستوى أرقى من النشاط والفاعلية. ويعتبر نجاح مصر فى أى من هذه المجالات مصدرا للنجاح فى المجالات الأخرى، ورصيدا هاما لمكانتها الاقليمية والدولية، التى كانت باستمرار أحد عوامل قوتها، وقدرتها على مواجهة تحديات الداخل والخارج. كما يعتبر ذلك أساسا لتدعيم التضامن فى العالم العربى لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق رفاهية أبنائه.



الدستور الجديد ومستقبل الديمقراطية فى السودان

عبد الله صالح

أثار الدستور السودانى الجديد ، وما أدخلته الحكومة عليه من تعديلات، جدلاً واسع النطاق داخل السودان ،بين الجبهة القومية الاسلامية من جهة ، وممثلى الأحزاب المحظورة والليبراليين المستقلين وبعض جماعات الحركة الاسلامية غير المنضوية تحت مظلة الجبهة من جهة أخرى ، حول ما اذا كان هذا الدستور يمثل تطوراً ملموساً فى الجانب المؤسسى والقانونى للنظام السياسى يؤهل البلاد للعودة للعمل بنظام التعددية الحزبية الذى تم حظره منذ وصول الفريق عمر البشير الى السلطة فى يونيو ١٩٨٩ ، أم أنه مجرد اجراء شكلى اضطرت الحكومة اليه فى ظل الضغوط الداخلية والخارجية دون أن يكون لديها اقتناع فعلى بجدوى التحول الديمقراطى القائم على التعددية السياسية والانتقال السلمى للسلطة ، وذلك فى ضوء موقف الجبهة الاسلامية المعادى لمبدأ التعددية الحزبية ، والظروف الصعبة التى تواجهها البلاد ، والمتمثلة فى استمرار الحرب فى الجنوب، وزيادة وطأة التدهور الاقتصادى.

وكان الرئيس السودانى عمر البشير قد شكل لجنة قومية تضم ٥٠٠ عضو لوضع مشروع الدستور الدائم ، وأنجزت اللجنة مهمتها بعد جلسات مطولة امتدت خمسة أشهر ، رفعت بعدها المشروع الى الرئيس البشير ، الذى أدخل عليه بعض التعديلات ثم أحاله الى المجلس الوطنى لمناقشته واقراره ثم إجراء استفتاء عام عليه ، وبالفعل ، تمت دعوة الناخبين للاستفتاء على الدستور الجديد فى ٣٦ مركز اقتراع موزعة على ولايات السودان التى يبلغ عددها(٢٦) ولاية ، وقد استمرت عملية الاستفتاء طوال شهرى مايو ويونيو الماضيين ، وقد تم تسجيل حوالى ١٠ ملايين ناخب على لوائح الاقتراع ،وقد سخرت الحكومة كل امكاناتها البشرية على أعلى المستويات ، وجندت كل أجهزتها الاعلامية لحث المواطنين على المشاركة فى الاستفتاء وإجازة مشروع الدستور ، الذى وصفه الاعلام الحكومى بأنه الحدث السياسى الأبرز بعد استقلال السودان عام ١٩٥٦ ، فيما نشطت دوائر المعارضة فى الدعوة الى رفض الاستفتاء ومقاطعته، استناداً الى أن مشروع الدستور تم اعداده دون اجماع سياسي ، ودعا الاخوان المسلمون أنصارهم الى رفض مشروع الدستور ، لأنه جاء خالياً من السمات الاسلامية من أجل ارضاء الجنوبيين ، مشيرين الى أن الدستور نوه الى الاسلام فى خمسة مواضع غامضة المعنى ضبابية المضمون ، ولم يحدد هوية البلاد أو يحسم أمر الدولة الاسلامية ، كما أعطى الديانات الأخرى شرعية دستورية فى أول سابقة من نوعها فى السودان ، فى الوقت الذى حسمت فيه دول كثيرة هذه المشكلة بجعل الاسلام دين الدولة الرسمي. وقد تم تعيين ٣٠ من قضاة المحكمة العليا والمستشارين لمراقبة الاستفتاء الذى تكلف نحو ١,٥ مليون دولار ولم يشهد سوى إقبال ضعيف ومحدود من جانب الناخبين.

ملامح الدستور الجديد:

أهم ما جاء به الدستور السوداني الجديد فيما يتعلق بالتوجه الديمقراطي، مادتين مهمتين في الباب الذي يتناول الحقوق والحريات ، تنص أولاهما على أن للمواطنين الحق في التجمع وانشاء التنظيمات السياسية والثقافية والنقابية والعلمية ، وتنص المادة الثانية على أن يمارس هذا الحق وفقاً للتدابير القانونية السلمية . وقد أدخلت الرئاسة السودانية على هاتين المادتين تعديلاً اعتبره كثيرون جوهرياً ، فيما أكد أنصار حكومة الانقاذ أن التعديل شكلي ويتعلق بالصياغة ولايمس الجوهر .

وقد شكك البعض في مغزى عبارة "وفقاً للتدابير القانونية السليمة "، على الرغم من وضوحها ، وعلى الرغم أيضاً من أن تجمع المعارضة السودانية في وثائق أسمرا ١٩٩٥ ووثائق لندن ١٩٩٢ ومقررات الأمانة العامة للحزب الاتحادي الديمقراطي كلها نصت على صدور قانون لتنظيم الأحزاب والمطبوعات والنشر ، بل أن وثيقة الصادق المهدي التي قدمها مؤخراً لتطوير التجمع الوطني الديمقراطي نصت في البند الرابع على قانون تشكيل الأحزاب بحيث تكون ديمقراطية ومفتوحة لكافة المواطنين ومتمشية مع النظام الدستوري للبلاد ومعرضة للمحاسبة على اية تجاوزات ، وفي داخل البلاد الآن لجنة تابعة للجنة الفكر الوطني التي يرأسها الشريف زين العابدين ، حددت مهمتها في وضع قانون لتنظيم الأحزاب بالاستفادة من الموروث السوداني في هذا الخصوص.

ويلاحظ أيضاً أن المادة ٣٣ من المسودة القديمة التي تتحدث عن حق المواطنين في الأمن والطمأنينة وعدم التعرض للتعذيب تم حذفها جملة وتفصيلاً ولم يستعض عنها بأي مادة بديلة ، أما المادة ٣٥ التي تتحدث عن ضمانات الاعتقال والتي تقول "يتوجب ابلاغ كل شخص يتم توقيفه أو اعتقاله بأسباب ذلك كتابة ويجب اخطاره باسم الشخص الذي قام باعتقاله ومكان الاعتقال ، ويجب ابلاغه سريعاً بأي تهمة توجه اليه ، وأن يقدم خلال ٢٤ ساعة للمحاكمة أو يتم الافراج عنه ، ولا يجوز اعتقال الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة ، بل يجوز اطلاق سراحهم بضمانات معقولة وغير مرهقة "هذا النص الذي يتوافق مع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان السياسية والمدنية تم استبداله بنص فضفاض يقول "الانسان حر لا يعتقل أو يقبض عليه أو يحبس الا بقانون بشرط بيان الاتهام وتيسير الافراج واحترام الكرامة في المعاملة ".

وفي مجال الحقوق الأساسية ركز مشروع الدستور على حق المواطنة ، اذ اعتبرها أساساً للحق والواجب ، هذا الحق تضمنته بصورة مجملة المادة ١٧ من الدستور الانتقالي لعام ١٩٨٥ ، اذ نصت هذه المادة في البند الثاني منها على أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات وفي فرص العمل والكسب ، وذلك دون تمييز بسبب المولد أو العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي ، كما ساوت هذه المادة بين المواطنين أمام القانون ، فنصت على أن "جميع المواطنين في جمهورية السودان سواسية أمام القانون " وقد توسع الدستور الجديد في هذه المادة وجعلها أكثر تحديداً بالنص على أن "تحترم الدولة الحقوق المنصوص عليها في الدستور ، وتكفل هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في اقليمها والداخلين في ولايتها ، دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً كان أو غير سياسي ، أو الأصل أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب ولذلك فإن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات .

وعلى الرغم من أن الدستور الانتقالي لعام ١٩٨٥ حوى الكثير من المضامين الممتازة للحريات ، الا أن بعض مواده تضمنت بعض القيود من تعديلات دستور ١٩٧٣ والمتعلقة بحماية الخصوصية الشخصية ، وجاء الدستور الجديد ليتجاوز هذه القيود بالنص على أنه "لا يجوز تعرض أي شخص على نحو تعسفي لأي تدخل في خصوصياته أو شئون أسرته أو بيته أو مراسلاته ، أو أي مهمات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته".

وحوى الدستور الجديد أيضاً مفاهيم جديدة في نصوصها ومحتواها ، تحرم التعذيب أو المعاملة القاسية للانسان ، أو إجراء التجارب الطبية على الاشخاص ، وأقر كذلك حقاً دستورياً لكل شخص في المستوى المعيشي الكافي له ولأسرته الذي يوفر ما يفي باحتياجاته من الغذاء والكساء والمأوى ، كما نص على حماية الحقوق والحريات "توفر الدولة سبيلاً فعالاً للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المدنية والسياسية المعترف بها في الدستور حتى ولو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية "كما نص أيضاً على أنه "يجوز لكل شخص متضرر أن يعترض على قانون أو قرار يتعارض مع الدستور وذلك أمام المحكمة الاتحادية العليا ". كما تضمن الدستور الجديد مضامين في الحرية والحقوق الأساسية تجاوزت في سعتها الارث الدستوري السوداني في الدساتير الديمقراطية المؤقتة السابقة ، ولا تشوبها شائبة ، سوى الغموض الذي صاحب المادة (٢٧ - ٢) وما أدخل عليها من تعديل في رئاسة الجمهورية مضافاً اليها مبدأ الفصل التام بين السلطات واستقلال القضاء وسيادة القانون ، وهي مضامين كان مجرد الحديث عنها يعد من المحرمات ، ورغم أن الدستور الجديد لم يشر من قريب أو بعيد الى القوانين الرئاسية المقيدة للحريات ، الا أن تطبيق الدستور الجديد سيجب ما قبله ويبطل مفعول كل الأوامر الدستورية المؤقتة.

التطور الديمقراطي في السودان .. المخاطر والتحديات :

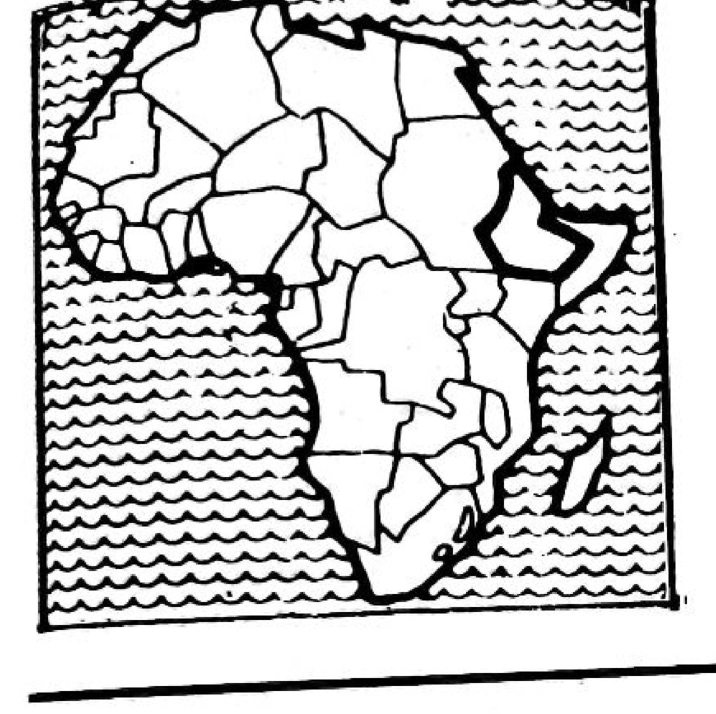
لعل التطور الدستوري الحثيث في السودان نحو اقرار الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين ، ومنحهم قدراً من حرية التنظيم السياسي - وأن كان مقيداً - يعد خطوة على طريق التحول الديمقراطي العسير ، الذي تواجهه الكثير من المخاطر والتحديات ، في مقدمتها موقف شريكي الحكم في السودان ، وهما حسن الترابي ممثل الجبهة القومية الاسلامية ، والرئيس عمر البشير قائد انقلاب عام ١٩٨٩ الذي قاد الجبهة الى سدة الحكم ، من فكرة التعددية السياسية، حيث يتمسك الترابي بموقف متشدد ضد العودة الى نظام التعددية ، في حين يتخذ الرئيس البشير موقفاً أقل تشدداً .

ففى لقائه مع قادة الأجهزة الاعلامية ورؤساء تحرير الصحف السودانية أكد حسن الترابى أن ما يحدث فى السودان باسم التعددية أو الديمقراطية الغربية هو أقرب الى الديماجوجية أو الفوغائية ، التى تقود حفنة من الأفراد أو البيوتات الى السلطة ، بدون ممارسة الشورى الحقيقية ، لا فى داخل الحزب نفسه ، ولا فى داخل القطر عامة ، مشيراً الى أن التحزب والتشيع يؤدى الى الفرقة والشتات ضد عقيدة الأمة على المستويين القطرى والقارى ، ويقود الى الحروب والمنازعات التى يستفيد منها أعداء الأمة الاسلامية .

لقد كان التزام الجبهة القومية الاسلامية بالديمقراطية قبل ذلك مجرد تكتيك يمكنها من حرية العمل السياسى ، الذى يوصلها الى السلطة ، ومن هنا عملت على تخريب الديمقراطية من الداخل ، أو وأد الديمقراطية باسم الديمقراطية ، فمنذ البداية وخلال انتخابات ١٩٨٦ مارست الجبهة قدراً كبيراً من الأساليب المؤثرة فى الانتخابات . فقد كانت الجبهة هى الحزب الأغنى والأكثر مالاً ونفوذاً ، حيث استطاعت بعد مصالحة ١٩٧٧ أن تسيطر على القطاع المصرفى ، كما كان للجبهة قدرة أكبر على التحرك على ٥١ مقعداً فى انتخابات ١٩٨٦، لتحتل بعد ذلك الموقع الثالث فى الخريطة البرلمانية ، فى حين حصل حزب الأمة على ١٠١ مقعد والحزب الاتحادى الديمقراطى على ٦٣ مقعداً ، وقد عمل نواب الجبهة الاسلامية داخل البرلمان على تعطيل القرارات بقصد اتهام الجمعية التأسيسية بالعجز ، من خلال الغياب المتعمد وطرح نقاط النظام ثم تطويل النقاش ، ومن جهة أخرى ، سيطرت الجبهة الاسلامية، بامكانياتها المادية الهائلة على الصحف، وبدأت فى العمل على تهيأة الأجواء للانقلاب ، ثم استولت على السلطة بنجاح فى صباح ٣٠ يونية ١٩٨٩ ، وبدأت خطوات الحفاظ على السلطة ، فعطلت قوانين الأحزاب والنقابات والصحافة ، وحلت كل التنظيمات القائمة ، وتم اعتقال كل السياسيين والنقابيين القياديين ، وركز الخطاب الاعلامى على أن الديمقراطية والتعددية الحزبية لا يصلحان للسودان ، وكأن عجز الأحزاب التقليدية يعادل فشل الديمقراطية كطريقة حكم وثقافة أيضاً.

وهكذا فإن الديمقراطية ليست أولوية للجبهة القومية الاسلامية فى السودان ، فهى تجعل الديمقراطية معادلة للفوضى أو الفتنة ، وبذلك فإن زعيم الجبهة الدكتور حسن الترابى يغلق الباب تماماً أمام العودة للعمل بنظام التعددية الحزبية . واذا كان البشير يتخذ نفس الموقف الرافض للتعددية فإن انتقاده الأساسى ينصب فى اطار محدد ، وهو تجربة التعددية السابقة على عام ١٩٨٩ ، التى شهدت البلاد فى ظلها تدهوراً كان الانقلاب إحدى نتائجه ، وهو يدرك أن شرعيته لا يمكن أن تستمر فى الاعتماد على القوة ، ولذلك أعلن فى المرسوم الدستورى الخامس فى نهاية عام ١٩٩١ عن انشاء المجلس الوطنى الانتقالى ، وهو بمثابة برلمان للنظام، واستمر هذا الوضع حتى مارس ١٩٩٦ ، حيث تقرر اجراء انتخابات ولكن بدون أحزاب ، وقد قاطعت الأحزاب والقوى السياسية هذه الانتخابات ، والتى فازت بها عناصر الجبهة الاسلامية ، وتم اختيار الدكتور حسن الترابى رئيساً للمجلس الوطنى ، ولكن هذا المجلس لا يملك أية صلاحيات ، إذ يمكن لرئيس الجمهورية الغاء قراراته بعد الموافقة عليها من جانب النواب ، ورغم ذلك فقد اعتبر النظام هذه الخطوات بمثابة انتقال من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية ، ولكن النظام يستعمل نفس تبريرات النظم العسكرية حيث يقوم بقمع واضطهاد وانتهاك الحريات ، وهو يرفض التعددية الحزبية ، وان كان يسمح بالتعددية الفكرية فى حدود معينة ، ولذلك يجب أن نفهم مغزى التغيرات الجديدة التى أتى بها الدستور السودانى الجديد -بعد تعديله - فى هذا الاطار، حيث اضطرت الحكومة السودانية فى ظل الضغوط الداخلية والخارجية عليها الى اصدار الدستور الجديد ، دون أن يكون لديها اقتناع فعلي بجدوى التحول الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والانتقال السلمي للسلطة ، وعلى ذلك فإن أقصى ما يمكن أن يسمح به النظام السودانى هو الاقرار بنوع من التعددية الحزبية الشكلية و المقيدة .

ولهذا يجب التأكيد على أن التطور الدستوري للنظام نحو الديمقراطية والتعددية السياسية ، وإن كان هاماً وضرورياً ، فإنه غير كاف ، ولاسيما في ظل الظروف التي تمر بها السودان من أزمة اقتصادية طاحنة (وتكفي الاشارة الي أن المجاعة تهدد ٢٥٠ ألفاً في الجنوب) وحرب أهلية سوف تقضي علي الأخضر واليابس ، في حال استمرارها ، وفي هذا الصدد نشير الى أنه رغم اتفاق الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في ٦ مايو الماضي على اجراء استفتاء لتقرير مصير الجنوب ، فإن قضيتين هامتين لم يتم الاتفاق بشأنهما وهما (١) تحديد علاقة الدين بالدولة (٢) وتعريف حدود جنوب السودان التي سيجري الاستفتاء داخلها ، كما أنتهت الاجتماعات دون تحديد موعد للاستفتاء ، ورغم أن الدستور الجديد أكد حق مواطنى الجنوب في استفتاء عام بعد فترة انتقالية قدرها أربع سنوات لاتخاذ قرار في شأن تقرير المصير ، فإن المعارضين اعتبروا موافقة الحكومة على الاستفتاء اجراء تهدف من ورائه الى زرع الشقاق بين قوى المعارضة . وبالاضافة الى التحديات السابقة التى تعوق التحول الديمقراطي في السودان ، وهي (١) موقف الحكومة ، (٢) والأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد (٣) والحرب الأهلية ، (٤) يمتلك السودان ميراثاً تاريخياً يتميز بنمط دائرى ، بحيث أن التطورات السياسية كانت تعيد انتاج نفسها مرة كل بضع سنوات في تبادل رتيب للحكم بين المدنيين والحكم الديمقراطي من ناحية ، والعسكريين بحكمهم الاستبدادى من ناحية أخرى ، وقد تكررت دورة تبادل السلطة بين المدنيين والعسكريين هذه عدة مرات وكانت سنواتها الفارقة هى ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٩ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٩ ، واذا كانت التطورات التى يشهدها السودان على المستوى الداخلى هذه الأيام تنبىء بامكانية حدوث تقدم حثيث باتجاه نوع من التعددية السياسية المقيدة ، المطبقة فى العديد من الدول العربية والأفريقية ، فإن التحديات التى يواجهها النظام فى الداخل والخارج تشكل عقبة كبيرة أمام هذا التحول وتجعل النظام أسيراً لميراثه السياسى بصورة يصعب معها انكسار هذه الحلقة المفرغة ، على الأقل فى المستقبل المنظور.



أهداف جولة كلينتون في أفريقيا

الشيماء على عبدالعزيز

تعكس الجولة التى قام بها الرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى أفريقيا والتى استغرقت اثنى عشر يوما زار خلالها ست دول أفريقية اقتناعا أمريكيا بأن أفريقيا على أعتاب نهضة حقيقية، ومحاولة لتوجيه وتشكيل هذه النهضة بما ينسجم والمصالح الأمريكية فى القارة السمراء.

تطور الاهتمام الأمريكى بالقارة:

فى بداية النصف الثانى من القرن العشرين، انحصر اهتمام أمريكا بشئون القارة فى اطار محاولتها احتواء النفوذ الشيوعى ولم تر أمريكا فى أفريقيا سوى "بيادق على رقعة الحرب الباردة" ولم تتوان السياسة الأمريكية عن دعم أنظمة ديكتاتورية فاسدة مثل نظام موبوتو سيسيكو السابق فى زائير أو نظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا.

وبخلاف الزيارة التى قام بها فرانكلين روزفلت للقارة إبان الحرب العالمية الثانية وتوقفه فى جامبيا فى طريقه لحضور مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٤٣، وتوقفه بها مرة أخرى فى طريق العودة والزيارة غير الرسمية لليبريا - بخلاف هذه الزيارة القصيرة لم تطأ قدم أى رئيس أمريكى أرض أفريقيا حتى جاءت زيارة جيمى كارتر بعد ٣٥ عاما لنيجيريا وليبيريا عام ١٩٧٨. ومن هنا جاء اعتذار الرئيس الأمريكى خلال جولته لمضيفيه عن إهمال الادارات الأمريكية المتعاقبة إبان الحرب الباردة وتجاهلها لأفريقيا.

إلا أن انتهاء الحرب الباردة أثار موجة من التشاؤم حول مستقبل أفريقيا على أجندة السياسة العالمية، وأكد محللون وسياسيون أمريكيون أن مصير أفريقيا مظلم بعد نهاية الحرب الباردة. فقد فقدت القارة القيمة الاستراتيجية الوحيدة لها ولم يعد هناك مبرر للاهتمام بها لاسيما وأن أوضاعها الاقتصادية منهارة حيث بلغ حجم الدين الخارجى ٢٧٢ مليار دولار أمريكى فى نهاية عام ١٩٩١ وزاد عدد البلدان الأقل نموا فى القارة من ١٧ دولة عام ١٩٨٠ الى ٣٢ دولة عام ١٩٩٢، وفقدت القارة ثلث ايرادها من الصادرات بسبب انخفاض أسعار السلع وانخفضت حصتها فى التجارة العالمية من ٤ر٧٪ الى ٢ر٢٪ ما بين ١٩٨٠-١٩٨٩. فضلا عن الفساد وعدم الاستقرار السياسى وتكرار الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية.

وقد انعكس كل ما سبق فى صورة انخفاض حجم المساعدات الأمريكية للقارة الى ٧٠٠ مليون دولار وهو أدنى مستوى لها منذ عشر سنوات وهى لا تقارن بالمعونة الأمريكية لدولة مثل إسرائيل والتى تحصل وحدها على ثلاثة مليارات دولار سنويا.

وخلال هذه الفترة التى شهدت أدنى مستوى من الاهتمام

الأمريكي بالقارة اقتصرت أهداف الزيارة التى قام بها جورج بوش للصومال عام ١٩٩٢ على تفقد أوضاع القوات الأمريكية المرابطة هناك. ولهذا لم يبالغ الرئيس الأمريكي الحالى عندما قال أنه سيزور دولا لم تطأها قدم أى رئيس أمريكي.

وجاءت الجولة كتتويج للاهتمام الذى أبدته الادارة الحالية بأفريقيا منذ عام ١٩٩٤ عندما أكد كلينتون على الحاجة لسياسة جديدة تجاه أفريقيا ثم الجولة التى قام بها وزير الخارجية السابق وارين كريستوفر عام ١٩٩٦ وتلتها جولة أولبرايت.

اهداف الجولة الأمريكية:

حاول الرئيس الأمريكي من خلال جولته أن يبدد الصورة التقليدية عن أفريقيا فى ذهن الرأى العام الأمريكي لتحل محلها صورة جديدة تعكس معالم النهضة الأفريقية.

فأفريقيا اليوم قارة واعدة نجحت فى رفع معدل نموها الاقتصادى الى ٤٪ سنويا ليتجاوز لأول مرة معدل النمو السكانى الذى يتراوح ما بين ٢ر٨ الى ٣٪، وهى سوق واعدة تضم نحو ٧٠٠ مليون مستهلك. وبالإضافة لاتساع رقعتها لتشغل ٢٠٪ من مساحة الكرة الأرضية فهى قارة غنية بالثروة المعدنية كالنحاس والكوبالت واليورانيوم وتتعدد بها مصادر الطاقة وعلى رأسها النفط الذى أنقذ أمريكا أثناء حظر تصدير البترول العربى الى الغرب عام ١٩٧٣. هذا بالاضافة الى أن حجم صادرات أمريكا لأفريقيا تتجاوز حجم صادراتها الى دول الاتحاد السوفيتى السابق بنسبة ٢٠٪ وتوفر هذه الصادرات فرص عمل لمائة ألف أمريكي.

وأخيرا ولكى تكتمل الصورة، فإن ٣٠ دولة أفريقية من اجمالى ٤٨ دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء أخذت بالاصلاح الاقتصادى وفق شروط البنك الدولى والصندوق الدولى، و ٢٥ دولة أفريقية خاضت انتخابات ديمقراطية خلال السنوات القليلة الماضية.

أولا: الأهداف المعلنة للجولة:

ويضاف للهدف السابق أربعة أهداف حددتهم الادارة الأمريكية للجولة وهى:

١- تشجيع الديمقراطية حيث أكدت الادارة الأمريكية عزمها على دعم الديمقراطيات الوليدة فى أفريقيا وإن لم تكن تلك الديمقراطيات على المستوى المطلوب، ومن هنا جاءت زيارة كلينتون للقارة لتشجيع ومكافأة جيل جديد من القادة الأفارقة فى رواندا وأوغندا وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية يسعون - من وجهة نظر واشنطن - الى تحقيق السلام والاستقرار بعد سنوات من القهر. وترى أمريكا أن هذا الجيل الجديد من القادة قد قدم الكثير لبلاده وإن لم تصل تلك الديمقراطيات الوليدة للمستوى المطلوب بعد، إلا أنها تستحق التشجيع من وجهة نظر واشنطن.

٢- تعزيز التجارة والاستثمار فقبل أيام من زيارة كلينتون لأفريقيا وافق مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ٢٣٣ صوتا مقابل ١٨٦ صوتا على قانون التجارة الجديد مع أفريقيا والذى جاء منسجما مع السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا والرامية الى بناء شراكة جديدة مع القارة تهدف الى تحقيق النمو واقتناص الفرص.

فى إطار فكرة "التجارة وليس المعونة" - التى تروج لها واشنطن ويدعمها الجمهوريون - ينظر لأفريقيا كشريك وليس كمجرد متلق للإعانة.

وهذه الشراكة تخدم المصالح الأفريقية من وجهة نظر سوزان ريس مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية - فهى تساعد فى تسريع عملية دمج أفريقيا فى الاقتصاد العالمى، فضلا عن أنها تساهم فى حماية الولايات المتحدة من التهديدات الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وارهاب الدولة الذى تتهم به السودان وتهريب المخدرات وتفشى الأوبئة.

ويسير القانون الجديد على نفس الدرب، فينص على رفع الرسوم الجمركية عن صادرات الدول الواقعة جنوب الصحراء والتى تشرع فى إجراء اصلاحات اقتصادية وتحترم حقوق الانسان.

ويتضمن القانون إلغاء نظام الحصص المفروض على صادرات المنسوجات الموريتانية والكينية للسوق الأمريكية ويدعو الى انشاء منتدى اقتصادى شبيها بمنتدى التعاون الاقتصادى الباسيفيكى - الأسيوى (APEC) .

وترى الادارة الأمريكية أن هذا التشريع وغيره، يتيح للدول الأفريقية المؤهلة الفرصة للوصول للأسواق الأمريكية بما يساهم فى تعزيز التجارة وفرص الاستثمار بين الجانبين فى اطار صيغة التجارة وليس المعونة خاصة وأن المعونات لم تحقق على مدار عقود الأهداف المنشودة منها وتحولت الى أرقام فى حسابات ديكتاتوريات فاسدة مثل موبوتو ولم تستفد منها الشعوب الأفريقية.

٣- التصدى للمنازعات والحد منها: تهدف الادارة الأمريكية من خلال تأكيدها على الاصلاح الاقتصادى واهتمامها بتشجيع الديمقراطية الى تجنب الأزمات التى عانت منها القارة كالمجاعات والحروب الأهلية وبالتالى تلافى الحاجة للتدخلات الدولية المكلفة بشريا وماديا.

ولكن إذا ما اقتضت الضرورة التدخل لوضع حد لما قد ينشب من أزمات فليكن عن طريق قوة حفظ سلام أفريقية. وشرعت الادارة الأمريكية منذ فترة فى الترويج للفكرة وحاول الرئيس الأمريكي خلال جولته اقناع مانديلا بالفكرة التى سبق ورفضها ابان زيارة وارين كريستوفر عام ١٩٩٦.

٤- أما الهدف الأخير المعلن للجولة فهو التصدى للتدهور البيئى.

ثانياً: الأهداف غير المعلنة للجولة:

بالاضافة للأهداف المعلنة يمكن الحديث عن أهداف غير معلنة للجولة يأتي على رأسها:

١ - استرضاء الأمريكيين من ذوي الأصول الأفريقية واستمالتهم خاصة وأنهم ينظرون للقارة باعتبارها موطن الأجداد ويعدون أحد ركائز دعم كلينتون في الوقت الذي زادت حاجته لمن يؤيده ويدعمه بعد تراجع مصداقيته كرئيس الى أدنى معدلاتها منذ توليه الرئاسة بعد سلسلة الفضائح الأخلاقية والتحقيقات القضائية حوله.

٢- حاولت الولايات المتحدة من خلال هذه الجولة تأمين مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في القارة وملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن انسحاب فرنسا وإزالة ما تبقى لها من نفوذ بعد تدهور أسهمها في أفريقيا نتيجة تقليص وجودها العسكري بعد خفض ميزانية الانفاق على القوات الفرنسية العاملة في أفريقيا، وفقدانها ولاء النخب الجديدة في دول أفريقية فرانكوفونية لعلاقاتها الوثيقة ودعمها للنخب القديمة في رواندا وزائير (الكونغو الديمقراطية حاليا).

٣- وكذلك حاول الرئيس الأمريكي من خلال توثيق علاقات أمريكا وأفريقيا وقف اندفاع قوى النظام العالمي الجديد مثل الصين وألمانيا واليابان لسوق أفريقيا وتحسين وضع بلاده في السوق حيث مازالت تحتل المرتبة الثالثة من حيث حجم المبادلات مع أفريقيا بنسبة ٧ر٦٪ بعد اليابان ٢ر٧٪ والاتحاد الأوروبي ٣٠٪.

٤- كما سعت أمريكا لتقوية نفوذها حول الممرات المائية المتحكمة في حركة التجارة الدولية مثل منطقة القرن الأفريقي وضمان وجود دول حليفة لها عند منابع المياه بحيث تضمن الاحتفاظ باليد العليا في توجيه مستقبل التنمية بدول المصب وفق رؤية أحد المحللين.

وكانت سوزان رايس قد صرحت قبل الجولة بأن الولايات المتحدة لن تنتظر من أفريقيا تحقيق الكمال وإنما ستتدخل في محاولة لتشكيل وجه أفريقيا في المستقبل.

خط سير الجولة:

زار الرئيس الأمريكي خلال جولته في أفريقي ست دول هي غانا وأوغندا ورواندا وجنوب أفريقيا وبوتسوانا والسنغال وحددت الادارة الأمريكية ثلاث معايير تم على أساسها اختيار الدول الست وهي:

١- راعت الادارة الأمريكية في الدول المختارة أن تكون ملتزمة بالنظام الديمقراطي كصيغة للحكم والاصلاح الاقتصادي وفق معايير صندوق النقد الدولي وأكدت رايس أن الدول المختارة حققت في المتوسط معدلا للنمو بلغ ٥٪ العام الماضي.

٢- أوضحت رايس أن الجولة روعي أن تخدم التنوع الجغرافي وتضمن وصول الرسالة للجميع وليس فقط الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية.

٣- هذا بالاضافة لاعتبارات عملية كتوافر القدرة والامكانات اللازمة لاستقبال الرئيس الأمريكي ومرافقيه الذين بلغ عددهم نحو ١٠٠٠ شخص.

غانا: كانت غانا هي المحطة الأولى في الجولة حيث استقبله الرئيس جيري راولينجز - أحد رموز أفريقيا الجديدة.

كان راولينجز أحد مؤيدي الاشتراكية وعسكريا سابقا وسبق أن دبر انقلابا للوصول للحكم وتمتع بفترة بحماية الرئيس الليبي معمر القذافي ثم تحول لاقتصاد السوق والديمقراطية ليلحق بركب المعسكر الغربي ويصبح أحد الزعماء الأفارقة المفضلين لدى واشنطن.

وتمتع كلينتون باستقبال حافل في غانا وأعلن بها شراكة جديدة مع أفريقيا وأكد على ضرورة الدفاع عن الديمقراطية.

أوغندا: تعد أوغندا أحد حلفاء واشنطن الأساسيين في القارة بوجه عام ومنطقة البحيرات العظمى بشكل خاص، ويمثل يوري موسيفيني الماركسي السابق الذي نجح عام ١٩٨٦ في الوصول للسلطة بعد سنوات من التمرد المسلح الذي راح ضحيته ٥٠٠ ألف شخص - يمثل أحد أقطاب الجيل الجديد من الزعماء الأفارقة من وجهة نظر واشنطن - وكان موسيفيني قد خاض انتخابات رئاسية عام ١٩٩٦ فاز فيها بعد حصوله على ٥ر٧٢٪ من الأصوات إلا أن مسألة التزامه بالديمقراطية أصبح مثار جدل، وإن كان موسيفيني يعد التلميذ النجيب للبنك الدولي وحققت أوغندا في عهده معدل نمو مرتفعا بمتوسط ٩ر٦٪ منذ بداية التسعينيات.

وفي أوغندا اعتذر كلينتون عن اهمال وتجاهل أفريقيا وأعلن عن المبادرة الأولى وهي العلم من أجل الديمقراطية ونزاهة الحكم وتهدف المبادرة الى الارتفاع بمعدلات تعليم الأطفال في أفريقيا وهي من أقل المعدلات على مستوى العالم.

رواندا: توقف الرئيس الأمريكي في كيجالي لساعات التقى خلالها وستة من الناجين من مذابح عام ١٩٩٤ التي راح ضحيتها نحو مليون قتيل من التوتسي والهوتو المعتدلين. وباسم المجتمع الدولي اعتذر كلينتون عن اخفاق المجتمع الدولي في التعامل مع هذه الأزمة وأعلن عن المبادرة الثانية والتي خصص لها ٦٧ مليون دولار توجه الى تدريب رجال الشرطة في كل من بوروندي ورواندا والكونغو الديمقراطية، ويخصص لهذا الغرض ٣٠ مليون دولار، واختيرت هذه الدول لأنها تعرضت مؤخرا لنزاعات داخلية مسلحة أسفرت عن غياب شبه تام للأجهزة القضائية في هذه الدولة. كما يخصص ٣١ مليون دولار لمحاكمة وملاحقة المتورطين في المذابح و ٤ ملايين دولار لقوات الأمم المتحدة التي تتولى مهمة منع انفجار أعمال قتل جديدة و ٢ مليون دولار كمساهمة في صندوق الناجين من المذبحة.

قمة عنتيبى : انطلاقا من اهتمام أمريكا بوسط أفريقيا ومنطقة البحيرات العظمى ونظرا لضيق الوقت، واهتمام واشنطن بمتابعة التطورات فى دول المنطقة عقدت قمة عنتيبى لبحث التحولات الاقتصادية فى دول المنطقة والتأكيد على أهمية الديمقراطية.

وكانت واشنطن قد وجهت الدعوة لعشر دول هى الكونغو الديمقراطية وكينيا ورواندا وتنزانيا وإثيوبيا وزيمبابوى وزامبيا وأرتيريا وجيبوتى وأوغندا، واستبعدت السودان باعتبارها دولة راعية للإرهاب من وجهة نظر واشنطن كما استبعدت بوروندى لان رئيسها بيير بويويا استولى على السلطة فى انقلاب دبره فى يوليو ١٩٩٦ ومازال رافضا لفكرة اقتسام السلطة مع الهوتو.

وحضر القمة زعماء ست دول أفريقية ووزير مالية زيمبابوى وتخلف عن الحضور زعماء أريتريا وجيبوتى وزامبيا. واجتمع الرئيس الأمريكى عقب القمة وكل من دانيال آراب موى رئيس كينيا ولوران كابيلا.

جنوب أفريقيا : أعلن الرئيس الأمريكى المبادرة الثالثة فى جنوب أفريقيا وتتعلق المبادرة بالتجارة والاستثمار لتكون تتمة لقانون التجارة الجديد وأعلن كذلك عن عزم ادارته انشاء ثلاثة صناديق برأس مال ٧٥٠ مليون دولار كتعاون اقتصادى مع أفريقيا. وخلال الزيارة أكد كلينتون على حاجة أمريكا لجنوب أفريقيا قوية خاصة وأن جنوب أفريقيا فى نظر بلاده قاطرة النمو الاقتصادى الأفريقى. وأثنى كلينتون على تجربة جنوب أفريقيا فى التحول عن نظام الفصل العنصرى وزار السجن الذى قضى فيه مانديلا ١٨ عاما.

ووعد كلينتون باقناع الكونجرس برفع المعونة الأمريكية المقدمة لأفريقيا بمقدار ٣٠ مليون دولار لتصل الى ٧٣٠ مليون دولار ، كما أعلن عن مشروع لتخفيض الديون الأفريقية.

بوتسوانا : أعلنت المبادرة الرابعة والأخيرة فى بوتسوانا وتدور المبادرة حول حماية البيئة وتوفير الأمن الغذائى واستغرقت الزيارة يومين، وخلالها قام الرئيس الأمريكى بجولة فى سفارى أفريقيا.

ووعد الرئيس كلينتون أن يطلب من الكونجرس الموافقة على معاهدة للحد من التصحر ودعوة ناسا لاستخدام أقمارها الصناعية لإجراء مسح بيئى لمنطقة الجنوب الأفريقى لمكافحة التصحر.

السنغال : تعد زيارة كلينتون للسنغال بمثابة رسالة موجهة لفرنسا ومضمونها أن عهد مناطق النفوذ قد ولى.

ووصفت رايس زيارة كلينتون للسنغال بأنها زيارة للتاريخ نظرا للعلاقة بين الشعبين الأمريكى والسنغالى الذى يعتقد أن أغلب الأمريكيين من أصول أفريقية ينحدرون من أصول سنغالية لاسيما وأن جزيرة جورى السنغالية ظلت لمدة ٤٠٠ سنة المحطة الأخيرة قبل شحن الأفارقة على يد تجار الرقيق للمساهمة فى تعمير العالم الجديد.

وقد زار كلينتون سجن العبيد على متن الجزيرة وقام بزيارة قاعدة تدريب قوة فض المنازعات الأفريقية.

عثرات على طريق الجولة :

صادفت جولة كلينتون مشاكل وتعرض كلينتون لانتقادات من قبل بعض مضيفيه، كما وجهت انتقادات من داخل الولايات المتحدة للرئيس الأمريكى.

أولا : وجهت انتقادات داخلية للادارة الأمريكية للدعم المفرط لما تسميه واشنطن بالجيل الجديد من القادة فى أفريقيا على غرار "موسيفينى" الذى يثير رفضه لتأسيس أحزاب سياسية شكوكا حول مدى التزامه بالديمقراطية لدى الغرب.

ورغم محاولات واشنطن اقناع كابيلا بالافراج عن تشيسكيدى وتهديده بعزل نظامه فإن كابيلا لم يتوان عن انتقاد أمريكا لمقالاتها فى مطالبها من وجهة نظره مذكرا إياها بأن بلاده واحدة من أكبر الدول الأفريقية المتعاونة مع أمريكا.

ويرى المراقبون أن الولايات المتحدة لا تريد التضحية بعلاقاتها مع أوغندا أو الكونغو الديمقراطية باعتبارهما دولتين هامتين فى تطويق النظام السودانى.

يضاف لما سبق أن الرئيس الأمريكى لا يمانع فى أن يخوض الجنرال النيجيرى سامى أباتشا الانتخابات الرئاسية القادمة كمدنى – وهو ما سبق أن رفضته الادارة الأمريكية على لسان سوزان رايس قبل اسبوع واحد – نظرا لأن نيجيريا دولة ذات موارد هائلة على حد تعبير الرئيس الأمريكى. ويلاحظ أن الانتقادات السابقة تمس جوهر التزام واشنطن بفكرة تشجيع الديمقراطية.

ثانيا : تعرض قانون التجارة الجديدة لانتقادات أمريكية على أساس أنه يهدد ١٠٠ ألف أمريكى بفقدان وظائفهم ويخشى الأمريكيون من خطر اغراق السوق الأمريكى بمنتجات أسيوية تحت ماركات أفريقية. كما انتقد مانديلا ومبيكى القانون الأمريكى مؤكدين على حاجة أفريقيا للتجارة والمعونة معا لأن أفريقيا فى حاجة لأن تقف أولا على قدميها لتصبح قادرة على المنافسة فى السوق الدولية خاصة وأن أفريقيا وفق بيانات الأمم المتحدة أقل المستفيدين الى اليوم من عولمة الاقتصاد، ووصف البعض القانون بأنه استعمار جديد.

ثالثا : لم يكن قانون التجارة الجديدة نقطة الخلاف الوحيدة بين جنوب أفريقيا وواشنطن. فقد رفض مانديلا بشدة محاولات أمريكا للتدخل وتوجيه علاقات جنوب أفريقيا مع الخارج وبالتحديد تجاه ليبيا وكوبا وإيران. وأكد مانديلا على تقدير بلاده لهذه الدول التى ساندت الكفاح ضد نظام التفرقة العنصرية فى الوقت الذى اكتفى فيه آخرون بالحديث.

كما رفض مانديلا فكرة اشتراك بلاده فى أى تنظيمات عسكرية تحت قيادة غيرة أفريقية وإن أكد دعمه لفكرة اقامة

قوة حفظ سلام أفريقية كمبدأ.

كما تعارض دول أفريقية أخرى مثل نيجيريا تدخل القوات الغربية فى عمليات حفظ السلام. وأثناء جولة كلينتون فى أفريقيا أعلنت بوركينا فاسو استعدادها لاستضافة أول مناورات عسكرية أفريقية بدون أدنى مساعدة خارجية ويشارك فى المناورة ثلاثة آلاف جندى أفريقى من ثمانى دول هى بينين وكوت ديفوار وغانا والنيجر ونيجيريا وتوجو وتشاد وبوركينا فاسو.

وأخيرا، ورغم محاولات إزاحة فرنسا من القارة مايزال الأمر حلما بعيد المنال. ففرنسا مرتبطة بالقارة برباط مقدس لأسباب عديدة اقتصادية - باعتبار القارة مصدرا هاما للنفط وسوقا ضخمة - واستراتيجية. ولايزال وجود فرنسا فى القارة قويا ويفوق حجم ما تملكه من شركات وبنوك ١٢٧ شركة و ٦٨ بنك - ما تملكه أمريكا حوالى ٤٨ شركة و ١٢ بنك. وتتفوق فرنسا على أمريكا من حيث حجم المعونة المخصصة لأفريقيا.

وفى حين تنظر أمريكا للقارة السمراء كإحدى المناطق الاستراتيجية فى السياسة الأمريكية ضمن مناطق أخرى كالشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية، فإن فرنسا تنظر لأفريقيا كأهم وربما الامتداد الاستراتيجى الوحيد لها. وكان ميتران قد أكد أنه بدون أفريقيا فلن يكون لفرنسا ذكر فى القرن المقبل.

وترى فرنسا أن أهداف أمريكا فى القارة آنية - كتطويق النظام السودانى وزيادة حصة أمريكا فى السوق الأفريقى - فى حين أن مصالحها اقتصادية وسياسية وثقافية وهى أكثر خبرة فى شئون القارة من أمريكا.

★★★

ورغم الاهتمام الإعلامى المكثف الذى أحاط بالجولة يبقى التساؤل هل تعبر هذه الجولة عن نقطة تحول فى السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا أم أنها تعبير عن اندفاع مؤقت؟ وإلى أى مدى تعد هذه الجولة تعبيرا عن اهتمام واشنطن بمصالح القارة؟ خاصة وأن الكثيرين يعتقدون أن جولة الرئيس الأمريكى فى أفريقيا جاءت لتخدم مصالح رجال الأعمال الأمريكان وليس مصالح القارة.



الصراع الإريترى - الاثيوبى على الحدود



مختار شعيب

شهد القرن الأفريقي بؤرة توتر جديدة تضاف إلى ما يشهده منذ سنوات من حروب أهلية مهلكة بسبب النزاع الذى تفجر مؤخراً على الحدود بين أثيوبيا إريتريا، وجاء تفجير وتصعيد الصراع فى مناسبة احتفال البلدين بالعيد الوطنى السابع لكل منهما والذى يوافق الإطاحة بنظام منجستو هيلى ماريام، ومازال التوتر العنيف على الحدود المشتركة يهدد بتطور القتال الحدودى إلى حرب شاملة خاصة فى ظل اصرار الطرفين كل على موقفه وبما يهدد الأمن والاستقرار ليس فقط فى القرن الأفريقى وإنما أيضاً فى منطقة أعالى النيل والبحر الأحمر.

ويتناول هذا التقرير تطورات هذا الصراع وأسبابه والموقف الدولى منه ومستقبله.

تطور الصراع وأسبابه :

تتنازع أثيوبيا واريتريا السيادة على عدد من الجيوب الواقعة عند حدودهما المشتركة وذلك منذ استقلال اريتريا، وقد فشلت اللجنة المشتركة فى حسم هذا الخلاف، الذى سرعان ما تطور فى ٦ مايو الماضى إلى نزاع مسلح باحتلال القوات الإريترية للأراضى المتنازع عليها وبما أدى إلى تفجير صراع مسلح بين البلدين حيث اندلعت معارك طاحنة بينهما كان أكثرها حدة معارك ١٩ مايو الماضى، وأخذ الصراع منحنى آخر بإغلاق السلطات الاريترية ميناء عصب على البحر الأحمر فى وجه السفن التجارية الأثيوبية حيث تمر عبره ٧٥٪ من تجارة الترانزيت الأثيوبية فى ٢٢ مايو الماضى، وذلك لفرض حصار اقتصادى اريترى على أثيوبيا على اثر ذلك حدوث أثيوبيا بحرب شاملة إذا لم تنسحب القوات الاريترية من الأراضى المتنازع عليها.

وبعد فشل جهود الوساطة الدولية فى ٤ يونية الماضى اندلعت معارك طاحنة على طول الحدود بين الدولتين استخدمت فيها الدبابات والمدفعية الثقيلة، ونتيجة لعدم كفاءة القوات الأثيوبية ألحقت بها القوات الاريترية خسائر فادحة، أجبرت السلطات الأثيوبية على شن عدة غارات جوية واستخدام سلاح الجو الاثيوبي في ضرب أهداف فى العمق الاريترى مثل العاصمة أسمرة ومطارها، وبعد ذلك تبادلت الدولتان طرد الرعايا والدبلوماسيين، وفرضت أثيوبيا بفضل تفوقها في سلاح الجو وفي البحرية حظراً جوياً وبحرياً على اريتريا فى ١٠ يونيه الماضى لاجبارها على التخلى عن موقفها من النزاع، وعلى الرغم من الوساطة الأمريكية التى طلبها الجانبان منذ البداية ومناشدة الأطراف المعنية لها باللجوء إلى التفاوض لتسوية المشكلة وقبول الطرفين للوساطة والمساعى الحميدة، فإن القتال اتسع نطاقه بشكل درامى لدرجة قيام الطائرات بقصف الأهداف الحيوية مدنية وعسكرية، وبعد قبولهما للمبادرة الأمريكية الخاصة بوقف الغارات الجوية على الأهداف المدنية تحولت ساحة الصراع إلى معارك شرسة على الأرض.

ومنذ انفصلت اريتريا وأصبحت دولة مستقلة أثيرت نزاعات

حدود دولية في منطقة القرن الأفريقي كانت اريتريا أحد أطرافها ومن صراعها مع أثيوبيا تهدف أسمرة إلى المطالبة بترسيم الحدود التي خططها الاستعمار الايطالي خاصة وأن هذه المناطق تضم امتدادات سكانية لشعب اريتريا في أثيوبيا ومن هؤلاء القومية التيجرية التي فرض أسياسي أفورقي لغتها "اللغة التيجرية" لغة رسمية لبلاده بدلاً من اللغة العربية، وكان ذلك أحد مبرراته لاحتلال هذه الأراضي والتي كانت الحكومة الأثيوبية في عام ١٩٩٧ قد نشرت خرائط تظهرها مضمومة إليها، فهناك من ٥ - ٦ مناطق متنازع عليها منها منطقة زالامبسا (١٦٠كم شمال ميكي عاصمة ولاية تيجراى الأثيوبية) ومنطقة بورى قرب جبل موسى على بعد ٧٥ كم جنوب غرب ميناء عصب الاريتري المطل على البحر الأحمر، ومنطقة بادمى جنوب غرب اريتريا ومنطقة شيرارو على الحدود الغربية للبلدين، ومنطقة مثلث برجا والحميدة شمال غرب أثيوبيا وهو مثلث من الأراضي الصخرية مساحته ٤٠٠كم تؤكد كل من الدولتين أنه جزء من أراضيها، اضافة إلى مناطق اليتينا، وأنداكيدا وعفر، وتيجراى خاصة مدن ميكيلى عاصمة ولاية تيجراى، وأبيجى، ومنطقة بورو، ومنطقة أردى ماتيوس، وهذه الأقاليم تخضع للسيادة الأثيوبية لكن يخضع معظمها الآن لسيطرة القوات الاريترية ويبدو أن حكومة اريتريا تريد عودة الحدود إلى ما كانت عليه إبان الاستعمار الايطالى فى الفترة من نهاية القرن التاسع عشر وحتى استيلاء بريطانيا عليها عام ١٩٤١ حيث تم تعديل الخريطة عام ١٩٥٢ الأمر الذى أدى إلى النزاع الحالى خاصة وأن هذه الحدود غير محددة وتحتاج إلى الترسيم، وبالنسبة لأثيوبيا فإن وضعها الجغرافى الحالى وحرمانها من المنافذ البحرية ورغم مساحتها الشاسعة يعد سبباً قوياً لهذه الحرب نظراً لأنها تعتمد حالياً على ميناء جيبوتى كمنفذ بحرى وحيد لوارداتها ومنها النفط ومن ثم تسعى للحصول على ميناء عصب الاريترى أو أى منفذ لها على البحر الأحمر يخضع لسيطرتها.

اضافة إلى الخلاف الحدودى هناك مصادر أخرى لهذا الصراع على الرغم من العلاقات الشخصية التاريخية الوطيدة بين أسياسى أفورقى وملس زيناوى اللذين جمعتهما حرباً واحدة واستطاعا سوياً أن يغيرا ما رفضه المجتمع الدولى خلال أكثر من ٤٠ عاماً، كما رتبا معاً كل المسائل المتعلقة باستقلال اريتريا ومستقبل علاقاتها مع أثيوبيا وذلك فى اتفاقيتى أغسطس ١٩٩١، وأغسطس ١٩٩٣ واللتان أكدتا على التعاون فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورفع العقبات أمام تنقلات السكان فى البلدين ومنحهم الجنسية المزدوجة وعدم تدخل كل منهما فى الشئون الداخلية للطرف الآخر والتعاون فى مجالات الدفاع والأمن والنقل والمواصلات ومنح أثيوبيا تسهيلات فى الموانىء الاريترية، ومن هذه المصادر اصدار اريتريا عملة وطنية خاصة بها (ناكفا) لتحل محل العملة الأثيوبية (البر) التى كانت تستخدمها أسمرة لدعم استقلالها الاقتصادى، فبدأت العلاقات تسوء بين الدولتين، حيث رفضت أثيوبيا الموافقة على إصدار هذه العملة، ورفضت مساعى اريتريا لمساواة قوتها الشرائية بالعملة الأثيوبية بحجة اختلاف السياسات المالية والاقتصادية المتبعة فى البلدين، وقامت أديس أبابا بوقف استخدام الموانىء الاريترية ماعدا ميناء عصب والتحول إلى ميناء جيبوتى الأمر الذى حرم الاريتريين من حصيلة الجمارك ومصاريف الشحن وغيرها من الخدمات، كما جعلت التحويلات بين البلدين بالعملات الأجنبية ولم تعترف بالعملة الاريترية لتسوية تعاملاتها مع أسمرة، وألغت رحلات شركة الطيران الأثيوبية إلى أسمرة، وطالبتها بتسديد ديونها بالدولار الأمر الذى رفضته الأخيرة، اضافة إلى خلافات تجارية بين البلدين بشأن التجارة عبر الحدود والرسوم على البضائع التى يتم انتاجها بصورة مشتركة أو تنتجها أثيوبيا فقط، علاوة على التنافس بينهما على النفوذ فى منطقة القرن الأفريقى وقيادة المنطقة ومجموعة القادة الجدد التى تشكلت من أثيوبيا واريتريا وأوغنده ورواندا. اضافة إلى سبب خاص بالرئيس الاريترى ذاته الذى يبدو من خلال قراءة سياساته أنه سيظل بحاجة مستمرة إلى أثارة المنازعات مع جيرانه - على الرغم من تخلصه من خصومه السياسيين - بهدف تأمين بقائه فى الحكم، والحفاظ على تماسك اريتريا التى تتنازعها مجموعة فصائل مختلفة، كما يساهم هذا النزاع فى ارجاء الانتخابات الديمقراطية التى كان من المقرر عقدها هذا العام لأجل غير مسمى وبما يساهم فى تحقيق أهداف أفورقى.

آثار هذا الصراع :

فإذا انتقلنا إلى الآثار السلبية التى ستترتب على استمرار هذا الصراع محلياً واقليمياً نجد أنها لن تكون بسيطة فعلى الصعيد المحلى ستلحق الحرب باقتصاد البلدين ضرراً بالغاً يتمثل فى استنزاف مواردهما الشحيحة لتمويل المجهود الحربى بدلاً من مشروعات التنمية التى انتظرها الشعبان طويلاً، فالدولتان من أكثر دول العالم فقراً واحتياطهما من العملة الصعبة يكاد يكون منعدماً وقد خسرت اريتريا بذلك عائدات تدفق ٧٥٪ من تجارة أثيوبيا عبر أراضيها وموانئها، وكان من المقرر اجراء انتخابات عامة فى اريتريا هذا العام لتتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الديمقراطية ولكن الحرب ألقت بظلال من الشك حولها، أما على المستوى الإقليمى فإن الحرب لن تسمح بعودة مئات الآلاف من اللاجئين الأثيوبيين والاريتريين فى الدول المجاورة وتشريد الآلاف فى الداخل وهروب الآلاف إلى الخارج بما فى ذلك هجرة العقول والأموال والاستثمارات اللازمة للتنمية واعادة بناء ما دمرته الحرب ضد منجستو، واضعاف موقف كل من أسمرة وأديس أبابا فى مواجهة كل من الخرطوم ومقديشيو، وعلى الصعيد الاقليمى - الدولى يعد النزاع شرخاً كبيراً فى الحائط الذى أرادت الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً اقامته فى المنطقة لمواجهة ما تصفه بالتطرف الإسلامى ودعم الاستقرار الاقليمى من منظورها حيث أدت الأزمة إلى تفكك مجموعة القادة الجدد الأفارقة التى تضم الرئيس الاريترى أسياسى أفورقى، ورئيس وزراء أثيوبيا ملس زيناوى، والرئيس الرواندى والرئيس الأوغندى، وأيضاً يمكن لهذا الصراع تهديد الأمن والاستقرار فى منطقتى البحر الأحمر وأعالى النيل وبما يؤثر على الأمن القومى المصرى والعربى.

الموقف الدولى :

يمكن استعراض الموقف الدولى من النزاع والصراع الأثيوبى - الاريترى كالتالى :

أولا : الجهود الجيبوتية فبمجرد نشوب الأزمة بين اريتريا وأثيوبيا وفى محاولة لاحتواء الموقف أسرع فى ١٥ مايو الماضى الرئيس الجيبوتى حسن جوليد الذى يرأس الدورة الحالية لمنظمة حكومات شرق أفريقيا للتنمية ومكافحة التصحر (ايجاد) التى

تضم فى عضويتها أريتريا وأثيوبيا ورافقه فى جولته المكوكية بين أديس أبابا وأسمرة أمين عام المنظمة الاريترى الجنسية "بتسكتى جبرى" وعلى الرغم من فشل جهوده لتسوية النزاع إلا أنه جددها فى ٢٥ من الشهر ذاته لكنه فشل فى اقناع أريتريا بسحب قواتها من المناطق الحدودية المتنازع عليها مع أثيوبيا والذى تعتبره أديس أبابا شرطا مسبقا للدخول فى مفاوضات حل النزاع.

ثانيا : الجهود الأمريكية – الرواندية حيث قامت سوزان رايس مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية بجولة فى المنطقة فى ١٧ مايو الماضى لم تحقق نتائج ايجابية أعقبها فى ٣٦ من نفس الشهر زيارة وفد أمريكى للمنطقة وضم الوفد بيفيد دان المسئول عن شرق أفريقيا بدائرة الشئون الأفريقية بالخارجية الأمريكية، وروبرت هوك السفير الأمريكى السابق فى أريتريا. كما توسطت رواندا فى النزاع بالتنسيق مع الولايات المتحدة حيث قام نائب رئيس رواندا بول كاجامى بجولة بين أديس أبابا وأسمرة وذلك عقب زيارة أسياس أفورقى الى كيجالى وأوغندا ولقائه بالمسئولين هناك، وأخرى فى ١١ يونية السابق، وقد أسفرت هذه الجهود عن مبادرة أمريكية – رواندية مشتركة أعلنت فى أول يونية الماضى من أربع نقاط هى: انسحاب القوات الاريترية من الأراضى المتنازع عليها، ونزع سلاح المناطق المتنازع عليها، واخضاع تلك المناطق لمراقبة وسطاء دوليون مع عودة الادارة المدنية اليها، وبدء مفاوضات ترسيم الحدود، وتستجيب الخطة لمطلب أثيوبيا سحب القوات الأريترية، كما تستوعب اقتراح أريتريا الداعى الى نزع السلاح فى المناطق المتنازع عليها وبدء المفاوضات، وفى ٨ يونية الماضى أجرى الرئيس الأمريكى اتصالات هاتفية بكل من أسياس أفورقى وميلسى زيناوى لوضع حد للقتال بينهما، فى الوقت نفسه قامت الولايات المتحدة بالاشتراك مع إيطاليا فى ١٤ من نفس الشهر بتقديم اقتراح بوقف الغارات الجوية على الأهداف المدنية فورا وقبلته أسمرة وأديس أبابا.

ثالثا : الجهود الأفريقية، والتى بدأت بادانة منظمة الوحدة الأفريقية لاستخدام الخيار العسكرى فى تسوية النزاع ودعت الطرفين لاستخدام الوسائل السلمية لتسويته وقام سالم أحمد سالم السكرتير العام للمنظمة بجولة مكوكية بين الدولتين فى ٢٦ مايو الماضى ورفضت أديس أبابا وساطة المنظمة. وتدعيما لهذه الجهود أجرى العقيد الليبى القذافى ورئيس تجمع دول الساحل والصحراء فى ٢٢ من نفس الشهر اتصالات هاتفية بكل من أسياسى أفورقى، وملس زيناوى لتسوية النزاع وكلف الأمين العام والأمين العام المساعد متابعة هذه الجهود، وفى ٢ يونية قدمت ليبيا اقتراحا بارسال قوة فصل أفريقية فى المنطقة الحدودية المتنازع عليها، وفى ٦ يونية السابق تبنى مجلس وزراء خارجية دول منظمة الوحدة الأفريقية اقتراحا مصريا يقضى بوقف الأعمال العدائية بين الدولتين فورا والقبول بالمبادرة الأمريكية – الرواندية كأساس للمفاوضات. وقد احتل هذا النزاع مكانا بارزا فى مباحثات قمة الدول الأفريقية الـ ٣٤ فى واجادوجو ببوركينافاسو حيث دعا البيان الختامى الى ضرورة وقف الأعمال العدائية بين البلدين واللجوء الى الحوار لتسوية الأزمة، واتفق القادة على مبدأ الوساطة لحل هذا النزاع وتشكيل لجنة خاصة بذلك يترأسها الرئيس البوركينى بليز كامباورى ورحبت أريتريا بوساطة منظمة الوحدة الأفريقية لكن أثيوبيا تحفظت، وضمت اللجنة عضوية رئيس رواندا ورئيس زيمبابوى ووزير خارجية جيبوتى، وسالم أحمد سالم الأمين العام للمنظمة، والتى قامت بزيارات مكوكية بين أديس أبابا وأسمرة على أساس الدفع بالمبادرة الأمريكية – الرواندية. وفشلت جهود المنظمة لرفض أسمرة سحب قواتها الى حدود ما قبل ٦ مايو الماضى، واعلانها موت المبادرة الأمريكية – الرواندية، وأعلنت المنظمة فى ٢٠ يونية الماضى أنها ستشكل لجنة من عدد من الخبراء والسفراء لبحث خرائط المنطقة والمعاهدات المبرمة خلال العهد الاستعمارى مع جميع الوثائق التاريخية ذات الصلة بهدف تحديد حق أى من الدولتين فى المناطق المتنازع عليها.

رابعا : موقف الأمم المتحدة، أصدر مجلس الأمن فى اجتماع طارئ فى ٥ يونية الماضى بيانا طالب بوقف فورى لاطلاق النار بين البلدين منددا بنشوب النزاع المسلح وداعيا الى اللجوء للوسائل السلمية لتسوية النزاع. وحاولت الأمم المتحدة القيام بوساطة بين الدولتين عن طريق أمينها العام إلا أن أريتريا رفضت تدخل الأمم المتحدة فى النزاع خاصة "مجلس الأمن" وأعلنت أن اللجوء الى الأمم المتحدة مضيعة للوقت فى الوقت الذى رحبت فيه أثيوبيا بوساطة المنظمة الدولية، وتدعم الأمم المتحدة محاولات الوساطة التى تقوم بها الأطراف المعنية خاصة المبادرة الأمريكية – الرواندية، وجهود منظمة الوحدة الأفريقية.

خامسا : الموقف الأوروبى والذى التزم بادانة اللجوء للوسائل العسكرية لحل النزاع ودعا الى وقف اطلاق النار والتفاوض لتسويته فى بيان صدر عن وزراء خارجية الاتحاد بلوكسمبورج فى ٨ يونية الماضى، وقامت إيطاليا بجهود للوساطة بين الجانبين حيث أرسلت مبعوثا إيطاليا للمنطقة. وفى ١٦ يونية ١٩٩٨ أعرب زعماء الاتحاد الأوروبى فى قمة كارديف عاصمة ويلز عن تأييدهم لجهود الوساطة الأمريكية – الرواندية كأساس لإنهاء النزاع.

سادسا : الموقف العربى والمصرى، حيث شددت الدول العربية على ضرورة حل الدولتين للنزاع الحدودى بينهما بالطرق السلمية وتجنب استخدام القوة، فمن ثوابت السياسة الخارجية المصرية أن القرن الأفريقى يعتبر الحزام الجنوبى للأمن القومى العربى والمصرى، وأن هذا الأمن يدور فى واقع الأمر حول قضية أمن البحر الأحمر وقضية حماية مياه النيل، وفى هذا الاطار بمجرد نشوب الأزمة دعت مصر الدولتين لحلها بالطرق السلمية واستبعاد الخيار العسكرى، إذ أن الاستقرار فى منطقة القرن الأفريقى يؤثر على الاستقرار العام فى البحر الأحمر وأعالى النيل، وتؤكد مصر على أن موقفها من النزاع هو جزء من الموقف الأفريقى ولا توجد مبادرة مصرية لحل النزاع بين الدولتين ولكنها مبادرة أفريقية ومصر جزء منها وتتحرك مصر فى هذا الاطار الذى يدعو للوقف الفورى لاطلاق النار، وبدء حوار فورى بين الجانبين ودعم الأطراف التى تقوم بعملية الوساطة وجهود منظمة الوحدة الأفريقية التى تؤيد المبادرة الأمريكية – الرواندية، وعدم تعدد المبادرات الذى لن يكون فى صالح القضية.

وفى هذا الاطار استقبل الرئيس مبارك فى ١١ يونية وزير الخارجية الأثيوبى سيوم ميسفين الذى سلمه رسالة من رئيس وزراء أثيوبيا ميلس زيناوى بشأن هذا النزاع، وكان قد سبقه فى ١٠ يونية استقبال الرئيس مبارك لوزير الحكومات المحلية الأريترى والذى سلم الرئيس مبارك رسالة من الرئيس أفورقى

حول جزر حنيش، كما تقدم أرتيريا [illegible] رسالة من [illegible] أفورقي إلى [illegible] موجهة [illegible] وزير خارجية أرتيريا [illegible] الموقف [illegible] مصري [illegible] من [illegible] أفورقي [illegible] موقف مصري [illegible] الجهود [illegible] منظمة الوحدة الأفريقية.

ومن ثم تتسم مواقف الدول من هذا النزاع بالآتي:

١- مسارعة [illegible] القطر العربي [illegible] الجامعة العربية [illegible] النزاع بمسارعة التشاور الدولي [illegible] من قبل [illegible] مصالح كبيرة في تسوية النزاع [illegible] منظمة الوحدة الأفريقية [illegible] الاستقرار في القارة ومن منطقة القرن الأفريقي [illegible] المستويات الدولية.

٢- [illegible] الدولية [illegible] العسكري في تسوية النزاع وضرورة [illegible] وقف القتال والعودة للوسائل السلمية لتسويته باستخدام الوسائل السياسية كالوساطة والمساعي الحميدة أو المفاوضات أو من خلال الوسائل القضائية كالتحكيم.

٣- على الرغم من تعدد جهود الوساطة إلا أنها اتسمت بالتنسيق فيما بينها والتنسيق مع الجهود الأمريكية - الرواندية والتي أفرزت مبادرة من أربع نقاط تعد أساساً لتسوية الأزمة وتقوم الجهود الأخرى على أساس دعم هذه المبادرة التي تطرح أسس تسوية الصراع سلمياً.

٤- فشلت جميع الجهود الدولية للوساطة أو التوفيق بين الطرفين في تسوية الصراع عدا مبادرة الأمريكية - الإيطالية الخاصة بوقف الغارات الجوية المتبادلة.

رؤية كل من أرتيريا وأثيوبيا لتسوية الصراع:

مع بداية النزاع طالبت أرتيريا بحل المشكلة بين البلدين من خلال مواصلة مفاوضات اللجنة المشتركة وإشراك طرف ثالث بصفة مراقب وفي حالة عدم التوصل إلى حل تحال القضية إلى محكمة دولية للبت في النزاع. وأرادت أرتيريا فيما يبدو إثارة نزاع يتطور إلى اشتباكات يسارع البعض إلى الوساطة لاحتوائها وتجميد الوضع على ما هو عليه حتى يوافق الطرفان على إحالته للتحكيم الدولي وهو ما حدث بالضبط مع اليمن حول جزر حنيش. غير أن هذا الموقف الأرتيري يتناقض مع مبدأ أساسي في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية يقضي بعدم السعي لتعديل الحدود الموروثة عن الاستعمار بين الدول الأعضاء حتى لا تفتح أبواب الجحيم وتنشب الحروب لأن دولاً لا حصر لها تدعي حقوقاً تاريخية لها في دول مجاورة. والمفهوم لمعنى كلمة الاستعمار هو آخر مستعمر احتل البلاد وهم الانجليز لكن يبدو أن الأرتيريين يفسرونها على أنها الاستعمار الإيطالي وبالتالي اعتبرت أسمرة أن قواتها لم تحتل أراضي أثيوبيا وفقاً لترسيم الحدود إبان الاستعمار الإيطالي وتصر أرتيريا على أن الأراضي المتنازع عليها جزء لا يتجزأ منها.

وقد اقترحت أرتيريا إطار عمل من خمس نقاط لحل المشكلة يشمل الدعوة للوساطة الدولية، ونزع سلاح المنطقة المتنازع عليها وتحييدها بوضعها تحت إشراف دولي، وتمركز قوات لحفظ السلام على الحدود المشتركة تساهم فيها إيطاليا والولايات المتحدة، وتسوية القضية سلمياً من خلال الحوار بإجراء مفاوضات مباشرة مع أثيوبيا وقبول الوساطة الدولية على [illegible] بموجب معاهدات ثنائية وثلاثية [illegible] الاستعمار الإيطالي [illegible] أثيوبيا في [illegible] القرن. وترى أرتيريا أنها تقبل بوساطة منظمة الوحدة الأفريقية وترفض [illegible] الأمم المتحدة في النزاع وتتحفظ على المبادرة الأمريكية - الرواندية لتسوية النزاع وترى أن هناك نقاطاً كثيرة تحتاج إلى معالجة.

من ناحية أخرى تؤكد أثيوبيا أن أرتيريا ارتكبت خطأ [illegible] القوة لحل هذا النزاع الحدودي وترى أثيوبيا أنه لابد من انسحاب القوات الأرتيرية من الأراضي المتنازع عليها [illegible] قبل [illegible] أي مفاوضات [illegible] ومن ثم ترفض أثيوبيا [illegible] الوساطة [illegible] المفاوضات المباشرة وتعتقد أن المبادرة الأمريكية - الرواندية تشكل أساساً لحل [illegible] وتصر أثيوبيا على أن هذه الأراضي جزء منها وفقاً للحدود التي تركها الاستعمار البريطاني.

مستقبل الصراع:

وبالرغم من تعدد جهود الوساطة الاقليمية والدولية إلا أن الجانبين لا يزالان يتمسكان بموقفيهما. ومن ثم يبدو أن هذا الصراع لن يجد حلاً في المستقبل القريب في ضوء مواقف الطرفين وتوازن القوى القائم حيث هناك تعادل في ميزان القوى العسكري بين الجانبين سواء من حيث العدد البشري للقوات أو في العتاد. فالأسلحة الأرتيرية معدات ضخمة جزء كبير منها غنمتها من الجيش الأثيوبي وعددت أرتيريا مصادر تسليحها بعد حصولها على الاستقلال في ١٩٩٣ خاصة من الولايات المتحدة وإسرائيل وإيطاليا من دبابات وصواريخ ومدافع طويلة المدى وبطاريات المضادة للطائرات وأنشئت سلاحاً للبحرية وسلاحاً جوياً بمساعدات إيطالية وأمريكية وإسرائيلية. وتعتمد أرتيريا أساساً في حربها الحالية مع أثيوبيا على استخدام الدبابات والمدافع الأرضية والصواريخ.

ويضم الجيش الأرتيري ٢٣٠ ألف مقاتل منهم ٦٠ ألف جندي عامل، ٤٠ ألف في الاحتياط، و ١٣٠ ألف متطوع لعدد سكان يصل إلى ٣ ملايين نسمة. أما أثيوبيا فمعظم أسلحتها ورثتها عن نظام منجستو هيلي مريام وهي أسلحة سوفيتية ومن دول اشتراكية سابقة، لكنها قديمة ومتهالكة ولم تجدد أثيوبيا قواتها ومعداتها. وسلاح الجو الأثيوبي يضم ٤٠٠ طائرة غالبيتها من طراز ميج وقدرات أثيوبيا على الأرض ضعيفة مقارنة مع أرتيريا. وتعتمد أثيوبيا على سلاح الجو في معاركها مع أرتيريا للتأثير على القدرات القتالية للقوات الأرتيرية الأكثر تمرساً والأكفاء. ويصل تعداد جيش أثيوبيا ١٥٠ ألف علماً بأن عدد سكانها يصل إلى ٥٨ مليون نسمة وتواجه أثيوبيا مشكلة تعدد العرقيات إذ تضم قوميات عدة منها الأمهرا والأوروموا والعفر، وتغلب عليها قومية التيجراي وتعتبر هذه القوميات أن الحرب الحالية هي حرب قومية التيجراي نظراً لأن مسرحها الأساسي يدور في المنطقة التي تسكنها هذه القومية، وهذه العوامل تشجع على استمرار الصراع في ضوء ضعف الموقف الدولي وعدم وجود موقف حاسم للوساطة وتسوية الصراع والذي لن يتم حسمه إلا بالوسائل السلمية ولكن بعد أن تعيش البلدان جولات أخرى من الصراع العسكري.

مستقبل التعاون الفرنسى - الروسى - الألمانى







رضا محمد هلال

عقد قادة فرنسا وروسيا وألمانيا اجتماعا يوم الخميس ٢٦ مارس ١٩٩٨ فى العاصمة الروسية موسكو ، وكانت هذه القمة بمثابة بداية التحول - حسب رأى بعض الخبراء - فى ترتيب البيت الأوربى سياسيا من خلال أطرافه بعيدا عن مظلة وهيمنة الولايات المتحدة ، وأيضا حجر البداية والأساس فى التفكير فى كسر سيطرة الولايات المتحدة بمفردها على أمور وقضايا السياسة الدولية ، مما أضر بمصالح وعلاقات الدول الثلاث الخارجية .

أولا : التحديات الداخلية للقادة الثلاثة :

واجهت كل من الدول الثلاث عدة تحديات فى الداخل ، على الرغم من تنوع وتفرد كل دولة بتحدياتها عن الدولتين الأخريين ، إلا أنه يمكن تبويب وتصنيف هذه التحديات ضمن التحديات السياسية والاقتصادية والمجتمعية .

١ - روسيا : تعانى روسيا - فى توقيت القمة - من أزمة فرض الرأى بين كل من الرئيس الروسى ومجلس الدوما ، حيث أصر الأول على إقصاء رئيس وزرائه - فيكتور تشيرنوميردين لأسباب تتعلق بفشله فى معالجة الأزمة الاقتصادية الطاحنة وبطء عملية الخصخصة وضعف معدل جذب الاستثمارات الأجنبية لروسيا ، وترشيح سيرجى كرينكا - وزير الطاقة فى حكومة تشيرنوميردين - رئيسا للوزراء بدلا من تشيرنوميردين وهو الترشيح الذى أثار عاصفة من الاحتجاج والرفض فى مجلس الدوما الروسى نظرا لقلة خبرته وصغر سنه وضعف شخصيته أمام الرئيس الروسى .

وقد أثار رفض مجلس الدوما فى المرحلة الأولى الموافقة على ترشيح كيرينكا رد فعل حازما من الرئيس الروسى الذى هدد بحل مجلس الدوما فى حالة عدم الموافقة على ترشيحه ، وكان هناك نوع من الحنكة من قبل الرئيس الروسى للتوجه إلى الدعوة للقمة فى ظل هذه الأزمة لاطلاع واكتساب موافقة الدول الأوروبية المحيطة على سياساته فى الداخل .

بالاضافة إلى تحد سياسى آخر واجهه يلتسين فى الداخل ، تمثل فى زيادة شعبية الأحزاب الشيوعية والمتطرفة على حساب شعبيته وسياساته ، بل وقامت هذه الأحزاب أكثر من مرة بتنظيم عدد من الاضرابات فى بعض الهيئات والمراكز الحيوية فى البلاد نظرا لتأخر صرف الأجور والمرتبات خاصة للعسكريين والخبراء ، لذا اتجه يلتسين إلى طلب المساعات الاقتصادية والمالية من أصدقائه فى القمة التى تعهدوا بتقديمها لبرامج الاصلاح الاقتصادية الروسية ، دون مقابل سياسى كبير بعكس ما تفرضه عليه الولايات المتحدة فى مجالات الأسلحة والتكنولوجيا النووية ، وقضايا السلام فى

الشرق الأوسط لقاء تقديمها المساعدات المالية والاقتصادية لبلاده .

وبدأت بالفعل بعد انتهاء القمة اتصالات فرنسا والمانيا غير الرسمية بمسئولي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتقديم مساعداتهما العاجلة للاقتصاد الروسي الذي يسير - في رأيهما - في طريق الاصلاح الاقتصادي الذي رسمته له المؤسسات المالية الدولية . ودفع صندوق النقد الدولي بقروض تصل قيمتها إلى ٦٧٠ مليون دولار كمرحلة أولى تعقبها مرحلة ثانية يحدد توقيتها الجانب الروسي .

وهناك عامل آخر يتمثل في احساس المواطنين الروس بمرارة ضعف مكانة روسيا على الساحة العالمية ، بعد أن كانت أحد قطبي هذه السياسة ويشارك في إدارة القضايا الدولية الساخنة في كافة المناطق الاقليمية . لذا اتجه الرأي العام الروسي الى الضغط على حكومته لاستعادة وتأكيد دورها على المسرح الدولي ، سواء بالمشاركة مع الدول الأوروبية مثل المانيا وفرنسا والدول الأسيوية مثل الصين واليابان أو بالتنسيق مع الولايات المتحدة .

٢ - المانيا :يواجه المستشار هيلموت كول عددا من التحديات السياسية والاقتصادية المتشابكة والتي يصعب فصلها عن بعضها ، ففي ٢٧ سبتمبر ١٩٩٨ ستجرى انتخابات عامة في المانيا ، وموقف الحزب المسيحي الديمقراطي الحاكم بزعامة المستشار ليس على ما يرام حتى الآن ، فقد مُني الحزب بهزيمة ثقيلة في الانتخابات المحلية بولاية سكسونيا فلم يحصل سوى على ٢٢ ٪ من أصوات الناخبين ، واكتسح الحزب الاشتراكي بزعامة جير هارد شرودر هذه الانتخابات وحصل على ٤١ ٪ من إجمالي أصوات الناخبين ، وانتزع شرودر بهذا الفوز ترشيح حزبه له لتحدي المستشار كول في الانتخابات العامة القادمة .

ومنذ اجراء الانتخابات المحلية وترشيح الحزب الاشتراكي للسيد شرودر ، يتوالى انخفاض نسبة التأييد للمستشار كول في مقابل زيادة نسب التأييد لمنافسه القوى السيد شرودر .

وهناك علاقة ارتباطية إيجابية بين انخفاض نسبة شعبية كول وبين اخفاقه في تنفيذ وعوده بتحقيق الرخاء في شرق المانيا ، ذلك أن ما حدث في الشرق منذ أن توحدت المانيا في اكتوبر ١٩٩٠ وحتى الآن ينطوي على عكس ما وعد به المستشار ، فاستشرت البطالة في شرق المانيا بسبب عمليات التحول السريع نحو اقتصاد السوق ، وبلغ عدد العاطلين عام ١٩٩١ نحو ١,٢ مليون شخص وقفز الآن إلى نحو ٦,٥ مليون شخص .

وتزامن مع ذلك تزايد عدد المهاجرين إلى المانيا خلال عقد الثمانينات وبلغ عدد الذين وصلوا إلى المانيا عام ١٩٩١ نحو ١,١ مليون شخص ، زاد إلى ١,٥ مليون شخص خلال ١٩٩٢ ، ويبلغ عدد الأجانب الآن نحو ٧,٢ مليون شخص مما أثار حالة من الاستياء في البلاد خاصة عندما وصلت نسبة البطالة إلى ٢٠ ٪ ، وأدى إلى ظهور حركات العنف اليميني المتطرف ضد الأجانب أو ما يطلق عليه "جماعات النازية الجديدة" .

لذا اتجه المستشار كول إلى موسكو ولديه عدة مقترحات لتعميق التعاون الاقتصادي بين الدول الثلاث من قبيل تنفيذ مشروعات مشتركة في مجال النقل والاتصالات والتجارة وتنظيم انتقال العمالة الأجنبية بينهم مما يخفف من نسبة البطالة في المانيا . بالاضافة إلى رغبة كول في التلويح بالورقة الأوروبية في الانتخابات العامة القادمة من منطلق أن استمرار وجوده في السلطة في هذه المرحلة الجديدة والحاسمة هو الضمان لاستقرار العملة الجديدة ، وضرورة دمج المانيا اندماجا كاملا في كل المؤسسات الاقتصادية والسياسية والدفاعية الأوروبية .

٣ - فرنسا : تتعرض فرنسا لعدة تحديات داخلية مشابهة لما تتعرض له المانيا ، حيث تعاني من تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٤,٨ ٪ إلى ٢,١ ٪ ، وتؤكد احدى الدراسات الاكاديمية تراجع فرنسا عن ترتيبها في قائمة أفضل دول العالم اقتصاديا من المركز السادس إلى المركز الحادي والعشرين بعد ماليزيا ، وقد اعتمدت الدراسة في تقرير مركز الدولة في قائمة أفضل الدول ذات القدرات التنافسية على ٨ معايير أهمها : قوة الاقتصاد المحلي ودرجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي ، والنظام المالي الحكومي ، والبنية التحتية ، والادارة ، والعلوم والتكنولوجيا ، وكفاءة البشر .

علاوة على تزايد نسبة البطالة التي وصل معدلها إلى ١٨ ٪ ، وهي نسبة لم يصل إليها الاقتصاد الفرنسي في ظل حكومة فرنسوا ميتران ، وزاد الأمر سوءا بتزايد حركة المهاجرين واللاجئين إلى فرنسا ، إذ وصل عددهم إلى ٥ ملايين شخص بنسبة تقدر بين ١٢ - ١٣ ٪ من إجمالي عدد سكان فرنسا ، مما تسبب في زيادة شعبية الأحزاب اليمينية المتطرفة وأبرزها حزب الجبهة الوطنية بزعامة جان ماري لوبان ، وانخفاض شعبية الرئيس شيراك التي وصلت إلى ٢٢ ٪ وهي أدنى نسبة تأييد له منذ وصوله للسلطة . بالاضافة إلى انتشار بعض حالات الفساد السياسي لمسئولين سابقين مقربين من الرئيس شيراك .

وهناك عامل يرتبط بالهوية الأوروبية في سياسة شيراك ، فشيراك يمثل قيادة تاريخية هي شارل ديجول التي ركزت على التحالف والتنسيق بين فرنسا والدول الأوروبية بدلا من الولايات المتحدة ، لذا تعد سياسة شيراك الأوروبية بمثابة امتداد لسياسة وضعها مثله السياسي الأعلى . بالاضافة إلى رغبة شيراك في تخفيف الشعور النفسي السلبي التاريخي للفرنسيين تجاه الشعوب المجاورة خاصة المانيا عدوهم التاريخي .. ولذلك كانت هذه التحديات جميعها بمثابة الدوافع الداخلية القوية التي توجه بها شيراك لقمة موسكو الثلاثية .

ثانيا : التحديات الخارجية المشتركة :

تشترك الدول الثلاث في توافق وترابط التحديات الخارجية المشتركة لديها :

١ – فأبرز التحديات التي تواجه ثلاثتهم هي الهيمنة المفرطة للولايات المتحدة على أمور السياسة العالمية والتي لا تترك إلا دورا هامشيا لهم ، بل وسعي الولايات المتحدة في أوقات عدة إلى تقويض أي تحرك مضاد لهم أو إجهاضه بشكل مباشر أو غير مباشر لدرجة أضحت معه المصالح الخارجية المباشرة لهـذه الدول مهددة بالانهيار

وكانت ابرز مناطق الهيمنة الامريكية في :

أ) ايران : حيث سعت الولايات المتحدة إلى حصارها دوليا بتحجيم علاقات القوى الأوروبية وروسيا بها سواء اقتصاديا أو سياسيا ، عبر فرضها قيودا اقتصاديا على التعامل معها (قانون داماتو والذى حظر على الشركات الأجنبية التعامل مع ايران ، وإلا تعرضت لفرض عقوبات اقتصادية ومالية عليها من قبل الحكومة الأمريكية) . الأمر الذى تضررت منه الشركات الفرنسية والالمانية التى تتعامل مع ايران . علاوة على ممارسة الولايات المتحدة ضغوطا على روسيا لوقف تعاونها الفني والعسكري والتكنولوجي مع دول مثل ايران وسوريا ، مما أثر بلا شك على مبيعات الأسلحة والتكنولوجيا الروسية للدولتين ، وفي المقابل لم تعوض الولايات المتحدة روسيا ماليا عن التزامها بالتوجهات الأمريكية في هذا الصدد .

(ب) الشرق الأوسط : مارست الولايات المتحدة ضغوطا هائلة على روسيا وفرنسا للموافقة على مقترحاتها بضرورة تحجيم قدرات العراق حتى ولو بشكلها الحالي من خلال توجيه ضربة عسكرية اجهاضية لقدراته ، إلا أن روسيا وفرنسا رأت في المقترحات الامريكية تعسفا وسوء استخدام لسلطات مجلس الأمن، وأكدتا على ضرورة تبني الوسائل السلمية في انهاء الأزمة العراقية مع أجهزة التفتيش الدولية . وأكد يفجيني بريماكوف أن واشنطن لا تملك حقا يجيز لها استخدام القوة العسكرية ضد العراق. وأن روسيا ترفض محاولات املاء معايير النظام العالمي الجديد على الطريقة الامريكية . بالاضافة إلى رفض الولايات المتحدة السماح لفرنسا أو روسيا بممارسة أي دور أو مجهود في شأن تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، مما أضر بمكانة وهيبة الدولتين في هذه المنطقة الحيوية لهما .

(ج) افريقيا : تواكب انعقاد القمة الثلاثية مع زيارة الرئيس الأمريكي كلينتون لأفريقيا ، وهي الزيارة التي استمرت اثنى عشر يوما أعاد فيهـا التأكيد على الدور الأمريكي المهيمن والمسيطر على شئون القارة الافريقية ، والذى سعى من خلاله إلى تقويض مكانة ودور كل من فرنسا وروسيا في الشئون الافريقية ، سواء في الجزائر التي شهدت تزايدا في الحصة السياسية والاقتصادية لصالح الولايات المتحدة مقابل تراجع فرنسي ملحوظ على مختلف الأصعدة . وما ينطبق على الجزائر ينطبق على دول أخرى أبرزها الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) والسنغال .

٢ – ضرورة احتواء أو دمج روسيا في الجسد الأوروبي : أصبحت روسيا بعيدة ومنعزلة عن التحالفات الأوروبية والعالمية بعد توسيع حلف شمال الأطلنطي وقبول ضم دول أوروبا الشرقية إليه ، وكذلك موافقة الجماعة الأوروبية على قبول عضوية هذه الدول ايضا فيها . لذا رأت فرنسا والمانيا ضرورة التنسيق مع روسيا في الشئون الأوروبية خوفا من تزايد نزعات التطرف داخلها تجاه أوربا والغرب عامة . علاوة على ما تتمتع به روسيا من امكانات عسكرية ضخمة خاصة النووية منها وهو الأمر الذي يمكن أن تستفيد منه فرنسا والمانيا في تدعيم حماية أوروبا بدلا من الاعتماد على المظلة النووية الامريكية . وتتواكب رغبة فرنسا والمانيا في احتواء روسيا أوروبيا مع تزايد تأكيد الرئيس الروسي يلتسين أن أهم الأولويات عنده تنحصر في تحويل روسيا إلى مجتمع مفتوح وجعلها جزءا من أوربا العظمى على المسرح الدولي .

وتوافقت اراء القادة الثلاثة على مبدأ جعل روسيا جزءا من أوروبا ، على أن يسبق ذلك مساعدات اقتصادية ومالية تمنحها الدولتان لروسيا لتقوية اقتصادها الضعيف .

٣ – الصراعات العرقية في أوربا : شددت الدول الثلاث على أن خطر انتشار الصراعات العرقية في أوربا هو أمر قائم إذا لم تتم مواجهتها في مراحلها الأولية ، خاصة مع اعلان عدة أقاليم ضمت قسرا في فترات تاريخية سابقة إلى دول تختلف عنها في اللغة والدين التمرد على الأوضاع السائدة ، ومن أبرز هذه الأقاليم اقليم كوسوفا الذى ضمه جوزيف تيتو إلى يوجوسلافيا ، ويطالب الأن باستقلاله عن جمهورية الصرب التى شردت منه الآلاف من اللاجئين ، وأسهم في تزايد حدة المشكلة، تدخل بعض الأطراف الخارجية مثل روسيا في مساعدة الجمهورية الصربية في ابادتها وتشريدها لمواطني كوسوفا . لذا يسعى قادة الدول الثلاث إلى طرح حل أوروبي لمشكلة كوسوفا قبل أن تستفحل وتمتد إلى الأقليات الأخرى في الدول الأوروبية ، أو تجدد الحرب الأهلية في البوسنة التى أوقفها اتفاق دايتـون للسلام .

ثالثا : القضايا والموضوعات التي ناقشتها القمة :

لم تكن هناك أجندة محددة ومسبقة لأعمال القمة ، فقد كانت هناك قضايا وموضوعات تم التداول بين القادة الثلاثة بشأنها وتمثلت هذه القضايا في :

١ – الهيمنة والسيطرة الأمريكية على ادارة قضايا السياسة العالمية ، وكيفية تخفيف قادة الدول الثلاث من هذه الهيمنة ، وقد تباينت في القمة مواقف القادة الثلاث . ففي حين أكد الرئيس الروسي بوريس يلتسين على أن الهدف الأساسي لهذه القمة هو « البحث في انطلاقة موفقة يبدأ منها عالم الأقطاب المتعددة ، وذكر أن هذا العالم لا يبدأ من دولة واحدة بل من ثلاث دول ، وأن على الجميع أن يعرفوا ويفهموا ذلك » وهي الاشارة التي فسرها المراقبون على أن المعنى بها هو الولايات المتحدة بالأساس » ، وتقارب الرئيس الفرنسي جاك شيراك مع يلتسين في رؤيته حيث أكد على أن القمة رسمت رؤية مشتركة لمستقبل أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة وتجاوز التقسيمات التي فرضتها اتفاقات يالطا كنتيجة للحرب العالمية الثانية ، ثم الانتقال بهذه الرؤية فيما بعد إلى مناطق أخرى من العالم .

وتبنى المستشار كول موقفا مغايرا عن شيراك ويلتسين حيث أعلن أكثر من مرة بعد انتهاء هذا اللقاء أنه لم يكن موجها ضد أحد ، وإذا اقتضى الأمر توسيع دائرة المشاركين فإن التوسع ليس مشكلة ، ولاقت تصريحات المستشار كول ارتياحا كبيرا فى الولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا التى أعربت عن قلة ارتياحها لاستبعادها عن اللقاء أو على الأقل احاطتها علما به قبيل انعقاده .

٢ - الدور الروسى المستقبلى فى أوروبا : ناقش القادة مستقبل دور روسيا فى أوروبا ، وأكد القادة الثلاثة فى هذا الصدد على حيوية وأهمية الدور الروسى فى القارة الأوروبية ، وأنه لا يمكن عزل روسيا بعيدا عن المجريات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية الأوروبية ، وعرض يلتسين امكانات روسيا فى شأن تعاونها مع الشركاء الأوروبيين فذكر أن انضمام روسيا إلي أوربا يجعل من هذه القارة الطرف المهيمن والجسد الجبار الذي لا يفوقه أحد في جبروته . وطمأن كل من المستشار كول والرئيس شيراك الرئيس الروسى على أن توسيــع حلف الناتو شرقا لن يكون فى حالة إتمامه على حساب المصالح الروسية وليس موجها إلي روسيا . وحصل يلتسين على وعد من المانيا وفرنسا بمعارضة وإعاقــة قبــول بلدان البلطيــق فى حلف شمال الأطلسى .

٣ - مشكلة كوسوفا : تعد هذه المشكلة الأكثر اثارة للجدل فى لقاء القمة نظرا لتباين مواقف الأطراف الثلاثة من المشكلة ، حيث تتفق روسيا مع الموقف الأمريكي من الأزمة الذى أعطى الرئيس الصربى سلوبودان ميلوسفيتش ضوءا أخضر عندما وصفت الولايات المتحدة حركة تحرير جيش كوسوفا بأنها حركة ارهابية ، ومن الواضح أن هناك تفاهما غير معلن بين ميلوسفيتش من جانب والولايات المتحدة وروسيا من جانب أخر يقضى باستمرار ميلوسفيتش فى اتفاق دايتون للسلام بالبوسنة والذى يمثل ضرورة أساسية للصورة الامريكية فى المنطقة مقابل اطلاق يد الرئيس الصربي في كوسوفا . وتعارض روسيا - التي تؤيد الصرب - المطالب الفرنسية والالمانية الخاصة بفرض عقوبات اقتصادية شاملة على الصرب .

٤ - التعاون الاقتصادي والمشروعات المشتركة : قد تكون هذه القضية هى الوحيدة التى اتفق الزعماء الثلاثة عليها ، نظرا للتحديات الاقتصادية التى تقابل كلاً منهم فى الداخل بالاضافة إلي رغبتهم فى البدء فى تخفيف مشاعر الخوف والتوجس الدفينة فى نفوس شعوب الدول الثلاث . لذا أدرك القادة أن الوسيلة المثلى لتحقيق ذلك تبدأ فى اقامة وتأسيس مشروعات اقتصادية خاصة الخدمية المشتركة ، فاتفق القادة على انشاء « طائرة نقل القرن الحادي والعشرين » ، بالاعتماد على الطائرة الروسية الاوكرانية « انطونوف ٧٠ » ، وجرى الاتفاق أيضا على بدء تنفيذ مشروع اقامــة خط مواصــلات باريس - برلين - وارسو - موسكو ، على أن يستمر لاحقا ليصل إلي يكاترينبورج فى منطقة الأورال ، وكذلك الموافقة على تدعيم العلاقات الثقافية والتعليمية خاصة بين جامعات الدول الثلاث ، وتبادل البعثات الطلابية والتعليمية ، وتنظيم زيارات للخبراء والمتخصصين بين الدول الثلاث بعضهم البعض .

رابعا : تقويم القمة ، ومستقبل التعاون الثلاثى :

من ناحية أولى، ضعف التركيز الاعلامى على القمة وأعمالها - نظرا لتواكب انعقادها مع بدء زيارة كلينتون لافريقيا ، واستمرار الأزمة الأسيوية اللتين جذبتا انتباه وسائل الاعلام - ألا حيث فرضت القمة نفسها على اهتمامات الباحثين لأنها قد تكون البداية نحو تخفيف الهيمنة والسطوة الامريكية على إدارة السياسة العالمية فقد ايقن خبراء السياسة الامريكية بعد القمة بأن « القوة والنفوذ الامريكى فى العالم لهما حدود يجب على الولايات المتحدة أن تدرسها وتعترف بها حتى يمكن لها أن تحتفظ بأكبر قدر ممكن من مصداقيتها وبالتالى لنفوذها الدولى" .

ونجحت القمة تماما في توصيل هذه الرسالة للولايات المتحدة بقوة .

كذلك يضاف إلى نجاح هذه القمة قيامها بطمأنة المخاوف الروسية من العزلة - خاصة بعد التفكير الأمريكي في توسيع عضوية حلف « الناتو » وهو الأمر الذى زاد من المخاوف الروسية - وحصل يلتسين فى هذا الشأن على وعد من المانيا وفرنسا بمعارضة وتعويق قبول بلدان البلطيق فى حلف شمال الأطلنطى، علاوة على اتاحة القمة فرص التعاون الاقتصادى عبر اقامة مشروعات مشتركة بين الدول الثلاث ، وهو الأمر الذى يدعم من العلاقات بينها ويدفعها للامام ، ويقضى على الهواجس والمخاوف الدفينة لدى الشعوب الدول الثلاث بعضهم البعض . ولكن على الرغم من تحقيق القمة لبعض الانجازات والتى ذكرناها سابقا إلا أنها واجهت الفشل في معالجة بعض القضايا وأبرزها . مشكلة كوسوفا فنظرا لتعارض المصالح والسياسات بين الدول الثلاث لم يتم التوصل إلي حلول يتوافق عليها الجميع.

كذلك أخفقت القمة فى تحديد الاطار أو المسمى الذى ستتم فيه هذه اللقاءات مستقبلا إذا ما استمرت أصلا ، فعلى الرغم من عرض الرئيس الفرنسي جاك شيراك استضافة لقاء القمة القادم - المقرر عقده فى مايو ١٩٩٩ - فى باريس إلا أن التوقيت قد لا يسمح بوجود اثنين من القادة الذين شاركوا فى هذا الاجتماع ، وهما كول ويلتسين اللذان يشكو ان من اعتلال الصحة السياسية والبدنية ، وقد يكون هذا الاجتماع هو اجتماع الوداع لهما ، مما يثير التساؤلات حول التزام القادة الجدد بهذه اللقاءات الثلاثية .

من ناحية أخرى، مدى التنسيق بين القادة الثلاثة أثناء حضورهم لقمة الدول الصناعية السبع مضافا اليها روسيا ، فلم يلاحظ وجود مشاورات مسبقة بين الدول الثلاث قبيل عقد القمة ، كذلك لم تحدث أية اجتماعات بينهم على هامش القمة الصناعية، لذلك يصعب رسم سيناريو مستقبلى لتطور هذه اللقاءات الثلاثية، إلا أنه مع ذلك يجب الوقوف على مغزى انعقادها ونوعية التحديات الداخلية والخارجية التى عالجتها



كوسوفا صراع الطموحات القومية

مالك عونى

فى حلقة جديدة من حلقات التوتر المتفجرة بشكل متواصل منذ نهاية الحرب الباردة فى منطقة البلقان، شهدت الأزمة الممتدة فى إقليم كوسوفا - أحد أقاليم جمهورية صربيا التى تشكل مع جمهورية الجبل الأسود جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية الحالية - تصعيداً خطيراً للعنف الدموى المتبادل بين قوات الشرطة والميليشيات الصربية شبة المسلحة من ناحية والعناصر الانفصالية من الأغلبية الألبانية فى الاقليم من ناحية أخرى. وتزايدت خلال ذلك مخاوف المجتمع الدولى من تحول الإقليم إلى ميدان لمأساة وحرب إثنية جديدة مثل تلك التى شهدتها البوسنة لمدة أربع سنوات (١٩٩٢ - ١٩٩٥)، وخاصة مع تزايد الاتهامات الموجهة للسلطات الصربية باتباعها سياسة تطهير عرقى واسعة ضد الألبان فى الإقليم. ذلك فضلاً عما يثيره تفاقم ذلك الصراع من احتمالات تهديد الاستقرار الإقليمى نتيجة التداخل الإثنى الواسع بين دول الإقليم. فى هذا السياق فسوف تحاول هذه الورقة استكشاف جذور الأزمة وانعكاساتها واحتمالات تطورها، بالاضافة إلى رصد وتفسير ردود الفعل الدولية وتأثيراتها المحتملة على مسار تطور الصراع.

جذور الأزمة:

تكمن جذور أزمة إقليم كوسوفا فى الارتباط بين عاملين، أولهما، التداخل الإثنى المرتبط بميراث تاريخى صراعى يمتد إلى الغزو العثمانى للاقليم وهزيمة الصرب أمامهم فى معركة كوسوفا ١٣٨٩ والتى كان بمثابة بوابة دخول القوات التركية إلى أراضى صربيا وقد بدأ الاحتلال العثمانى عملية تغيير للأوضاع الديموجرافية على نحو يجعله المسئول عن معظم ملفات الأقليات فى غالبية البلدان البلقانية. أما العامل الثانى، فيتمثل فى تنامى ظاهرة الشوفينية القومية أو ظاهرة التعبير المفرط عن الشعور الذاتى القومى وما يترتب عليه من ازدراء الأمم الأخرى واحتقارها فى إطار عام من الممارسات الإمبريالية وسياسات التمييز العنصرى. ويمكن رد هذا العامل إلى سببين: أولاً، تراجع معدلات التنمية السياسية والاقتصادية وتطبيق النظم الحاكمة أنماطا سياسة خارجية هجومية Of-fensiue تغلب البعد الذاتى للأهداف القومية على البعد الموضوعى كوسيلة لاكتساب الشرعية السياسية.

ثانياً، الخلل فى توزيع القيم السياسية والاقتصادية بين الجماعات الإثنية المختلفة، وبالتالى العجز عن تحقيق التكامل القومى الذى يضمن الاستقرار الاجتماعى والسياسى والتسوية السلمية للمنازعات.

سوف نحاول فيما يلى تتبع تطور الصراع فى الاقليم منذ بداية هذا القرن.

عاد إقليم كوسوفا إلى السيادة الصربية فى مرحلة تصفية الوجود العثمانى فى منطقة البلقان خلال ما يعرف "بالحروب

البلقانية" التى سبقت الحرب العالمية الأولى وبالتحديد عام ١٩١٢. ورغم عودة الإقليم إلى السيادة الصربية، فقد كانت تركيبته السكانية قد تغيرت، حيث صار الألبان يمثلون العنصر الغالب. وقد أخذ هذا الاتجاه يتأكد ويتزايد بعد ذلك (أنظر الجدول رقم ١)، حتى صار الألبان يشكلون حالياً نحو ٩٠٪ من عدد سكان الإقليم البالغ نحو ٢ مليون نسمة.

وهكذا ففى حين ظل إقليم كوسوفا قيمة معنوية ورمزية فى التراث الصربى باعتباره رمز مقاومة الاحتلال العثمانى ومهد الأرثوذكسية الصربية، فقد تغيرت على أرض الواقع معطياته الديموغرافية والثقافية. وقد تضخم التاريخ العدائى الصراعى بين الصرب وألبان كوسوفا إبان الحرب العالمية الثانية، إذ تعاون ألبان الإقليم مع قوات النازى الأمر الذى ولد موجة من الانتقام الصربى بعد الحرب العالمية الثانية.

وعقب استقلال يوغسلافيا وتأسيس جمهورية يوغسلافيا الشعبية الفيدرالية، فقد تم التمييز فى إطار الهيكل الفيدرالى بين نوعين من الوحدات القومية: أولاً: الأمم التى تم تعريفها باعتبارها جماعات إثنية تعيش جميعها أو الجزء الأكبر منها فى أقاليم تقع داخل حدود يوغسلافيا. وهذه تم منحها وضع جمهوريات اتحادية فى إطار الاتحاد الفيدرالى، ثانياً: القوميات أو الأقليات القومية، وهى تلك التى تمثل جزءاً من وحدة قومية أكبر يعيش الجزء الأكبر منها خارج حدود الجمهورية الاتحادية. وتلك تم منحها وضع مناطق الحكم الذاتى.

وهكذا ففى حين اعتبر البوسنيون فى البوسنة والهرسك أمة، وأضحت البوسنة والهرسك الجمهورية السادسة بعد سلوفينيا، صربيا، كرواتيا، الجبل الأسود ومقدونيا فى إطار الاتحاد الفيدرالى، فقد اعتبر الألبان فى كوسوفو قومية، وأضحى الإقليم منطقة حكم ذاتى للأقلية الألبانية مثلما أضحى إقليم فوفودينا منطقة حكم ذاتى للأقلية المجرية فى شمال صربيا.

وفى عام ١٩٧٤، تم توسيع نطاق الحكم الذاتى الممنوح للإقليم مباشرة بينه وبين الاتحاد اليوغسلافى، وأصبحت علاقته مباشرة بالسلطة الاتحادية وليس الجمهورية الصربية، وهو الأمر الذى جعل الألبان يشعرون بقدر من التكافؤ مع جمهوريات الاتحاد الأخرى. ورغم ذلك فقد استمرت بعض القلاقل القومية تثور من حين لآخر - أعوام ١٩٦٨، ١٩٧٥، ١٩٨٠ - فى الإقليم.

تطورات أزمة كوسوفا منذ مطلع الثمانينيات .

تشير بعض التحليلات إلى أن الحرب فى يوغسلافيا السابقة بدأت فى كوسوفا. ويمكن فهم هذه العبارة فى إطار فهم تطور الأوضاع فى الإقليم والاتحاد اليوغسلافى منذ مطلع الثمانينيات فقد تصاعدت التوترات الإثنية فى يوغسلافيا عقب وفاة الرئيس تيتو عام ١٩٨٠، وخاصة بين الصرب والكروات والسلوفانيين. الأمر الذى يرجع فى جزء منه إلى الخوف من تنامى وهيمنة القوميات الأخرى.

وفى هذا الإطار كانت الاضطرابات التى شهدها إقليم كوسوفا أحد أهم عوامل تنامى القومية الصربية المتطرفة. فقد اندلعت خلال شهرى مارس - إبريل ١٩٨١ المظاهرات احتجاجاً على الظروف السيئة فى جامعة بريشتينا. إلا أن المطالب سرعان ما اتسعت لتشمل المطالبة إما بأن يصبح الإقليم الجمهورية اليوغسلافية السابعة، وإما بأن يتم ضمه إلى ألبانيا. وأسفرت هذه المظاهرات عن مقتل ثمانية متظاهرين ورجل شرطة واحدا وجرح ٢٥٧ منهم ١٣٣ رجل شرطة فضلاً عن سجن ٥٠٦ آخرين، كما هاجر آلاف من المنتمين للصرب والجبل الأسود من الإقليم. وتجددت المظاهرات فى مارس ١٩٨٢، والتى أعقبها سجن مئات من الألبان. وقامت السلطات الفيدرالية بعزل رئيس الحزب فى كوسوفا، محمود بكالى، فى (مايو ١٩٨١)، ورئيس الأمن، مصطفى سفدينى، (سبتمبر ١٩٨١)، بالاضافة إلى ١٢ عضواً من أعضاء المجلس الرئاسى للإقليم.

وتجدر فى هذا الإطار الإشارة إلى أنه من الخطأ الإدعاء بأن تلك الاضطرابات التى شهدها الإقليم كان مصدرها دينيا (الإسلام) أساساً، حيث لاحظ العديد من المراقبين مشاركة عناصر متباينة الاتجاهات (مسلمون غير ممارسين وملحدون وماركسيون لينينيون) يجمعهم الانتماء القومى الذى يعد الدين أحد عناصره أكثر مما توحدهم أى عقيدة أخرى.

كذلك، فإنه لا يمكن قصر أسباب التوتر السياسى فى الإقليم على مجرد العداء القومى بين الألبان والصرب. بل والعداء القومى ذاته يرتبطان بدرجة كبيرة بالأوضاع الاقتصادية المتردية فى الإقليم. فرغم أنه كان يعد أحد أغنى مناطق يوغسلافيا السابقة بموارده الطبيعية، إذ يحتوى على نحو ٥٠٪ من احتياطيات يوغسلافيا من الفحم ونحو ٦٠٪ من احتياطياتها من الرصاص والزنك، فإنه كان أقل أقاليمها نمواً. فمع نهاية الثمانينيات، لم يتجاوز عدد المشتغلين بشكل منتظم ١١,٥٪ من إجمالى عدد سكان الإقليم، مقارنة بنحو ٢٦٪ فى مناطق يوغسلافيا السابقة الأخرى. كذلك فإن متوسط الدخول فى الأقليم كان يمثل مجرد ثلث متوسط الدخول على المستوى القومى، ونحو سدس متوسطها فى سلوفينيا، التى كانت تعد أغنى مناطق يوغسلافيا السابقة. كما كان نصيبه فى الناتج المحلى الاجمالى ليوغسلافيا السابقة نحو ٢٪ رغم أنه كان يضم نحو ٨٪ من عدد سكانها.

رغم إجراءاتها القمعية فقد عجزت القيادتان الصربية والفيدرالية عن وقف الاضطرابات أو الحد من مطالب القومية الألبانية. ونتيجة لذلك نظم الصرب والمنتمون للجبل الأسود فى الإقليم حملة معارضة واسعة امتدت إلى العاصمة الفيدرالية بلجراد حيث تم تنظيم مسيرة كبيرة خلال شهر مارس ١٩٨٧. وأدت هذه الحملة إلى إقالة إيفان ستامبوليتش السكرتير الأول للحزب الشيوعى الصربى "LCS" (الفرع الصربى للحزب

جدول رقم (١) التوزيع الإثني لسكان كوسوفا (كنسبة مئوية) من عدد السكان الإجمالي

	١٩٦١	١٩٧١	١٩٨١
صرب	٢٧,٢	٢٠,٥	١٤,٤
إلبان / مسلمون	٦٧,٤	٧٤,١	٧٨,٣

المصدر: Turnock D., Eastern Europe: an Economic and Political Geography (London : Ronteldge, 1989)., p95.

الشيوعي اليوغسلافي League of Communists of Yugoslavia (LCY) واستبداله بسلوبودان ميلوسوفيتش ذى الاتجاه المتشدد، فى سبتمبر ١٩٨٧. وتعهد ميلوسوفيتش بإيقاف هجرة الصرب من الإقليم بل وعكسها ووقف أنشطة القوميين الألبان. واستمرت المظاهرات الصربية المنادية بتعديل الدستور الصربى مستوى الحكم الذاتى الممنوح لإقليم كوسوفا وإقليم فوفودينا فى الشمال، وبمنح صربيا مزيداً من الإشراف المباشر على السياسات الأمنية والمالية والاجتماعية.

شرعت السلطات الصربية منذ ذلك الحين فى اتخاذ عدد من الإجراءات التى تستهدف قمع الحركة القومية الألبانية فى الإقليم، وتأكيد عدم قبولها أية مطالب انفصالية أو زيادة نطاق الحكم الذاتى الممنوح للإقليم. فقامت فى ٢٧ فبراير ١٩٨٩ بإعلان حالة الطوارىء، وفى ٢٣ مارس ١٩٨٩ ألغت وضع الحكم الذاتى الذى يتمتع به الإقليم منذ عام ١٩٧٤، وفى شهر يوليو ١٩٩٠ قامت بحل المؤسسات السياسية الألبانية فى الإقليم، فتم حل مجلس الأقليم فى ٥ يوليو ١٩٩٠، وأقيلت أعداد ضخمة من الموظفين الألبان وتم استبدالهم بآخرين من الصرب، كما منعت السلطات الصربية استخدام اللغة الألبانية فى تليفزيون وراديو بريشتينا، وفى أغسطس ١٩٩٠ أوقفت جريدة ريلندجا - (Rilindja) الجريدة الرئيسية التى تصدر باللغة الألبانية فى بريشتينا - لأجل غير مسمى. وفى ٢١ أكتوبر ١٩٩١، تم إيقاف التعليم باللغة الألبانية فى مدارس كوسوفا لفترة غير محددة كذلك. كما أدان تقرير لاتحاد هلسنكى الدولى لحقوق الإنسان فى نوفمبر ١٩٩٣ ما أسماه سياسة "إعادة الهيكلة الديموغرافية" أو الصربية فى كوسوفا. وبحلول منتصف العام ١٩٩٦ كان نحو ٢٠ ألف لاجىء صربى من جمهورية كرايينا الصربية - التى أعلنها الصرب فى كرواتيا - قد تم توطينهم فى كوسوفا رغم المعارضة الشديدة من قبل الأغلبية الألبانية فى الإقليم.

سياسة المقاومة غير العنيفة :

فى مواجهة قمع النظام الصربى وسياسة الأبارتيد التى بدأ تطبيقها تجاه الأغلبية الألبانية فى الإقليم، قام الألبان تحت قيادة "تجمع كوسوفا الديموقراطى" وزعيمه إبراهيم روجوفا باتباع سياسة "المقاومة غير العنيفة"، واستهدفت هذه السياسة تأسيس مؤسسات إجتماعية وسياسية موازية لتحل محل مؤسسات الدولة التى حرمت الألبان من حقوقهم السياسية.

وهكذا فقد أعلن قيام جمهورية كوسوفا - التى نالت اعتراف ألبانيا - فى استفتاء أجرى فى الإقليم، رغم معارضة السلطات الصربية، فى سبتمبر ١٩٩١، وقد شارك نحو ٨٧,٠١٪ من إجمالى عدد الألبان المؤهلين للانتخاب والذى قدر أنذاك بـ ١,٠٥١,٣٥٧ ناخب، صوت منهم نحو ٩٩,٨٧٪ لصالح إعلان جمهورية مستقلة ذات سيادة فى الإقليم. وانتخبت حكومة إقليمية برئاسة د. بوجار بوكوشى وكان قد سبق هذا الإعلان إعلان آخر بقيام جمهورية كوسوفا خلال اجتماع سرى عقده ثلثا نواب مجلس كوسوفا الذى كانت السلطات الصربية قد حلته فى ٥ يوليو ١٩٩٠، فى مدينة كاشانك، فى ٧ سبتمبر ١٩٩٠. وفى مايو ١٩٩٢، أجريت انتخابات لانتخاب مجلس تشريعى للإقليم يتكون من ١٣٠ عضواً. وحصل تجمع كوسوفا الديموقراطى على أغلبية مقاعد المجلس، كما تم إنتخاب رئيسه إبراهيم روجوفا، رئيساً لجمهورية كوسوفا. ومن جانبها، أعلنت السلطات الصربية عدم قانونية هذه الانتخابات، ورفضت الاعتراف أو التعامل مع أى من نتائجها. كما منعت قوات الأمن الصربية المجلس المنتخب من عقد جلسته الافتتاحية. وخلال السنوات التى تلت إعلان الجمهورية جرت محاولات عديدة لوضع قواعد مؤسسات إجتماعية تتيح للمجتمع الألبانى إدارة شئونة وتوفير الخدمات لمواطنيه. وتم فى هذا الإطار تأسيس نظام تعليمى متكامل باللغة الألبانية مواز للنظام الصربى فى الإقليم.

وراهنت سياسة "المقاومة غير العنيفة" على حدوث تدخل دولى يسهم فى التوصل إلى تسوية للصراع السياسى فى الإقليم، ويضمن للألبان تحقيق مطامحهم القومية سواء بالانفصال أو على الأقل الارتقاء بالوضع الدستورى إلى الوضع الجمهورى فى إطار الفيدرالية وهكذا، فرغم استمرار التوتر السياسى الحاد فى الإقليم عقب إجراءات السلطات

الصربية القمعية فى ١٩٨٩ - ١٩٩٠ من ناحية وتدهور أوضاع الاتحاد اليوغسلافى الذى تفكك تحت نير الحرب الأهلية الشاملة والتى استمرت حتى نهاية العام ١٩٩٥، مع توقيع اتفاقات دايتون لتسوية الصراع فى البوسنة من ناحية أخرى، فإن الوضع فى إقليم كوسوفا لم يصل إلى مرحلة الانفجار، ولم يشهد انتفاضة قومية كانت متوقعة للأغلبية الألبانية فى ظل سياسة "المقاومة غير العنيفة". وهكذا تم تأجيل انفجار الصراع فى كوسوفا طوال النصف الأول من التسعينات الذى شهد تصاعد الأزمة اليوغسلافية بشكل عام.

إلا أنه مع نهاية عام ١٩٩٥، برزت عدة حقائق أثبتت عدم فاعلية سياسة "المقاومة غير العنيفة"، إن لم يكن فشلها التام فى تحقيق أهدافها. فمن ناحية، تمت تسوية الصراعات الإثنية فى يوغسلافيا السابقة، والتى اختتمت بتوقيع اتفاقات دايتون للسلام فى البوسنة فى ١٤ ديسمبر ١٩٩٥، دون أن يتم الالتفات إلى وضع الأغلبية الألبانية فى كوسوفا. وهكذا تأكد أن التدخل الدولى الذى راهنت عليه قيادات تجمع كوسوفا الديموقراطى حتى ذلك الحين لم يتحقق أبداً. ومن ناحية ثانية، استمرت سياسة القمع الصربية، دون أن تبدو أية بادرة على قبول السلطات الصربية للتفاوض مع الأغلبية الألبانية أو الاعتراف بأية حقوق سياسية لهم.

وأخيراً، فقد عجزت المؤسسات والتنظيمات البديلة التى أسسها الألبان عن الوفاء ببعض الوظائف الهامة والحيوية لإدارة شئون مجتمعهم. فلم يكن من الممكن للشباب العثور على فرصة عمل إلا بالهجرة إلى الخارج وخاصة إلى ألمانيا أو سويسرا. كذلك فإن هذه التنظيمات والعلاقات العشائرية التى تميز المجتمع الألبانى فى كوسوفا لم تتوافر لها أية قدرة قمعية، وبالتالى كانت قدرتها محدودة فى الحد من انتشار الفوضى والأنشطة غير المشروعة وخاصة فى مجال الجريمة المنظمة فى الإقليم الذى أصبح محور التقاء أنشطة المافيا الإيطالية - الألبانية والسلافية.

وهكذا بدأت سياسة المقاومة غير العنيفة وتتعرض لانتقادات واسعة من جانب العديد من القوى السياسية الألبانية أمثال السيد آدم وماكى والسيدة لوليتا جولا بكيرى رئيسة حزب كوسوفا الاجتماعى الديموقراطى، والذين وصفوا هذه السياسة بالسلبية. وبشكل عام فقد تراجعت العناصر الأكثر اعتدالاً فى مقابل صعود عناصر راديكالية تفضل الخيار العنيف والمسلح سبيلاً لتحقيق الطموحات الألبانية. وفى هذا السياق برز إلى الوجود ما يعرف بجيش تحرير كوسوفا والذى أعلن عن وجوده منذ فبراير ١٩٩٦ - عقب أقل من ثلاثة أشهر من توقيع اتفاقيات دايتون - وقد أعلن عن هذا الوجود من خلال حملة من التفجيرات استهدفت معسكرات اللاجئين الصرب الذين تم توطينهم فى الإقليم ومخافر الشرطة. وفى الواقع لم يكن هذا التحول إلا النتاج المباشر لاستمرار سياسة القمع الصربية والرفض المطلق للاعتراف بواقع الوجود المتميز للأغلبية الألبانية فى الإقليم وبداية حقوق سياسية لها.

وهكذا اتخذ الصراع فى كوسوفا منحى جديداً يتميز بطابعه العنيف والدموى. وفى هذا الإطار، أخذت أعمال العنف المتبادل بين قوات الأمن الصربية وعناصر جيش تحرير كوسوفا فى التصاعد منذ مطلع العام ١٩٩٨، حتى انفجر الوضع فى الإقليم مع نهاية شهر فبراير ١٩٩٨ حين بدأت قوات الأمن الصربية تدعمها ميليشيات شبه مسلحة مثل تلك التى انتشرت فى البوسنة خلال سنوات الحرب الأهلية، فى شن حملة كبيرة تستهدف كما هو معلن - عناصر جيش تحرير كوسوفا وقد بدأت هذه الحملة عقب مقتل أربعة من رجال الشرطة الصربية فى كمينين بالإقليم فى نهاية شهر فبراير، إلا أن هناك عدداً من العوامل تثير الشك فى أن يكون هذا هو الهدف الوحيد أو حتى الأول لتلك الحملة:

أولاً: حجم العملية حيث استخدمت فيها الطائرات المروحية والمدفعية والمدرعات، ومدتها حيث أنها مازالت مستمرة رغم مرور ثلاثة أشهر ونصف على بدئها، ذلك رغم ما أثبتته المواجهات منذ البداية من ضعف القدرة التنظيمية والتسليحية لجيش تحرير كوسوفا.

ثانياً: طبيعة العملية التى تتضمن ممارسات تطهير عرقى واسعة وخاصة مذابح القتل الجماعى حيث تجاوز عدد القتلى من الألبان خلال ثلاثة أشهر ونصف من بداية الحملة الأمنية ثلاثمائة قتيل، رغم أن التقديرات تشير إلى العدد الإجمالى للنشطين فى جيش تحرير كوسوفا يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ مقاتل فقط، هذا بالاضافة إلى حرق وتدمير قرى بأكملها وتشريد الآلاف وخاصة من النساء والأطفال، حيث يقدر عدد اللاجئين بنحو ٢٠ ألف لاجىء.

ثالثاً: استمرار العملية رغم ردود الفعل الدولية الرافضة لاستخدام العنف أساساً كوسيلة لتسوية الأزمة فى الإقليم، والتى تدرجت من فرض عقوبات اقتصادية إلى التهديد الصريح باستخدام القوة العسكرية لردع القوات الصربية وإجبارها على وقف عمليات الإبادة الجماعية ضد ألبان الإقليم.

يتضح من عرض هذه العوامل أن أهداف العملية تتجاوز ما هو معلن فعلاً، ويبدو أن النظام الصربى يسعى للوصول بالأزمة والمواجهة مع المجتمع الدولى إلى "حافة الهاوية" وهنا يثور التساؤل حول أسباب هذا التصعيد؟

وفى هذا الإطار، فقد طرحت بعض الافتراضات التى تتفاوت من حيث درجة رجحانها، ويمكن تحديدها فيما يلى:

أولاً، الافتراض الذى طرحه المؤرخ الصربى ميلان بروتيتش ويقول بأن سلوبودان ميلوسوفيتش يسعى لتصعيد التوتر لتأهيل الرأى العام الصربى لقبول تنازلات كبيرة، ربما خسارة كوسوفا ذاتها. ويرتبط بهذا الافتراض افتراضان آخران أولهما، بما يطرح فى بلجراد من أن لآخر حول تقسيم الإقليم

كحل للصراع الإثني المستمر فيه بين الصرب والألبان، بحيث يحتفظ الصرب بالمناطق التاريخية الهامة في ميتوهيجارى بك وديكان، ويترك باقى الاقليم للألبان. أما ثانيهما، فيتمثل في افتراض إمكانية عقد صفقة بين ميلوسوفيتش يتم بمقتضاها ضم إقليم كوسوفا إلى ألبانيا مقابل ضم جمهورية صرب البوسنة إلى صربيا.

إلا أن هذه الافتراضات التي تقوم على أساس إعادة ترسيم الحدود في منطقة البلقان تواجه تحديات هامة، تحد من إمكانية تطبيقها على أرض الواقع. فبداية، نلاحظ الأهمية التاريخية والمعنوية الكبيرة لإقليم كوسوفا في التراث القومى الصربى، ولذلك فإن أى تفريط في الإقليم أو أجزاء منه سوف يؤدى إلى تذمر قوى يهدد شرعية النظام وخاصة عقب إخفاقه في ضم إقليمى سلافونيا وكرايينا الكرواتيين وجمهورية صرب البوسنة. كذلك فإن استقلال الإقليم أو انفصاله لا يحظى بتأييد أى من دول العالم، وخاصة دول منطقة البلقان، بما في ذلك ألبانيا. حيث يتوافر إدراك عام بخطورة مثل هذه الخطوة على استقرار منطقة البلقان ككل. إذ أن الإقرار بحق أية أقلية عرقية في الانفصال عن الدولة التي تضمها حالياً يعنى بداية مرحلة انفراط عقد كل دول البلقان.

ثانياً: خيار التطهير العرقي، وهو ما يرجحه ظاهر سياسات السلطات الصربية. إلا أن هذا الخيار يواجه صعوبات جوهرية من ناحية لأن الألبان يمثلون أكثر من ٩٠٪ من عدد سكان الإقليم، ومن ناحية أخرى لأنه لن يؤدى إلا إلى ازدياد حدة الصراع واتساع نطاقه وإطالة أمده، إذ سيترتب عليه صعود العناصر الأكثر تطرفاً وراديكالية على كلا الجانبين، وهو ما أوضحه أحد الأكاديميين الألبان، ركهب إسماعيلى، ولقد فقد السياسيون كل قدرة على ضبط الوضع. والشباب لا ينتظرون سوى إمتلاك السلاح للمقاومة، بالاضافة إلى أنه قد يؤدى إلى تدخل أطراف إقليمية أو دولية في الصراع سواء بشكل مباشر - الناتو - أو غير مباشر - ألبانيا - عن طريق تدعيم الألبان في الإقليم بما يهدد استقرار دولة صربيا واستمرار النظام الحاكم ذاته.

ثالثاً: وهو الافتراض الأرجح، وهو أن يكون ميلوسوفيتش يستهدف استخدام التصعيد في كوسوفا لفتح باب التفاوض حول شكل الدولة الاتحادية ذاته بما يدعم سلطته السياسية. فميلوسوفيتش يواجه تحديات هامة نتيجة الوضع المتساوى الذى تتمتع به جمهورية الجبل الأسود في مواجهة صربيا. في هذه الحالة سيكون أمام ميلوسوفيتش أحد خيارين، إما (١) منح الإقليم وضع جمهورية اتحادية بحيث تتمتع الأقلية الصربية بوضع متميز في إطارها بحيث تحد من الوزن النسبي لجمهورية الجبل الأسود في إطار الاتحاد اليوغسلافي، أو طرح خيار (٢) تأسيس دولة موحدة غير مركزية. وهنا قد يثار تساؤل جوهرى حول إمكانية قبول جمهورية الجبل الأسود بالتخلى عن وضع الدولة ذات السيادة لتصبح مجرد إقليم تابع لدولة صربيا كما كان عليه الحال حتى عام ١٩٤١.

ومهما كان السبب الحقيقى وراء هذا التصعيد الأخير، فمن المؤكد أن الألبان في الإقليم لن يقبلوا بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه، الأمر الذى قد يؤدى إلى تفاقم الصراع على الصعيدين الداخلى والإقليمى، أو الجلوس إلى مائدة المفاوضات للتوصل إلى حلول وسط تضمن الاشباع المتوازن للطموحات القومية للطرفين ومراعاة اعتبارات الاستقرار الإقليمى في المنطقة. ويتطلب تفعيل هذا البديل الأخير صياغة موقف دولى واضحا وقويا يجبر الصرب على الجلوس إلى مائدة المفاوضات.

الانعكاسات وردود الأفعال الاقليمية والدولية:

من شأن أزمة مثل أزمة اقليم كوسوفا في منطقة مضطربة ومعقدة التركيب الإثنى مثل منطقة البلقان أن تولد تداعيات هامة وأن تثير ردود أفعال واسعة على الصعيدين الاقليمى والدولى. وسوف نحاول الآن أن نعرض بشكل موجز لأهم هذه التداعيات وردود الأفعال وتأثيراتها المحتملة على تطور الأزمة.

فعلى الصعيد الاقليمى، نلاحظ أن التداخل الإثنى وتشابة وضع إقليم كوسوفا مع العديد من أقاليم البلقان يجعل تطور الأزمة الحالية وما ستؤول إليه من اهتمام الأقليات الإثنية المختلفة في المنطقة والدول التي تضمها. ومن ناحية أخرى فهناك عدد من الدول التي تعتبر معنية بشكل مباشر بالصراع الدائر حالياً وإن تباينت احتمالات تورطها فيه. ولعل أهم هذه الدول ألبانيا وهى الدولة التي تنتمى إليها الأقلية موضوع الأزمة، حيث يستند النظام الحاكم إلى الدعاوى القومية كأساس لبناء شرعية وخاصة منذ أزمة كوسوفا عام ١٩٨١، لذلك فقد تدفع الأزمة الحالية، وخاصة في حال استمرارها لفترة طويلة تدهور أوضاع اللاجئين الذين يتدفقون عبر الحدود، النظام إلى التورط في دعم ألبان الاقليم بشكل مباشر أو غير مباشر، وإن بدرجة مكثفة حفاظاً على مصداقيته وشرعيته، إلا أن مثل هذا التورط تحد منه ظروف النظام المتدهورة اقتصادياً وسياسياً فضلاً عن إدراكه لوجود موقف إقليمى ودولى رافض لأى حلول انفصالية من شأنها أن تهدد استقرار منطقة البلقان. وعلى هذا فيبدو أن التسوية السلمية للأزمة الحالية بما يراعى الحقوق السياسية لألبان الاقليم تمثل الحل المناسب، للنظام في ألبانيا على الأقل في المرحلة الحالية. كذلك فإن مقدونيا تعتبر معنية بشكل مباشر بالأزمة حيث تتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين عبر حدودها من ناحية، فضلاً عن أنها تضم أقلية ألبانية كبيرة تتراوح بين ٢٥٪ إلى ٤٠٪ وفقاً للتقديرات، من ناحية أخرى. إلا أن العلاقات الإثنية تبدو أكثر استقراراً في مقدونيا عنها في إقليم كوسوفا عدا بعض الاضطرابات القليلة التي تثيرها من حين لآخر عناصر قومية متشددة ومحدودة. فيشارك الحزب الألبانى الرئيسى حزب الرفاه الاجتماعى في السلطة منذ الحصول على الاستقلال عام ١٩٩١، كما يتقلد عدد من الألبان مناصب تشريعية وتنفيذية

هامة مثل أحد النواب الثلاثة لرئيس الجمهورية ونائب رئيس البرلمان بالاضافة إلى عدد من الوزارات مثل وزارة التنمية ووزارة العلوم ووزارة الاقتصاد وغيرها. تتيح هذه المشاركة المرتفعة درجة مرضية من التمثيل والتعبير عن مصالح الأقلية الألبانية تجعلها أكثر تقبلا وإندماجاً فى النظام السياسى المقدونى وتحد من احتمالات تمردها السياسى. لذا فإن الآثار السلبية سوف تتركز بدرجة أكبر كما أوضحت خبرة الحرب فى البوسنة على الجانب الاقتصادى، حيث يتم تصنيف مقدونيا كبلد مرتفع المخاطر، الأمر الذى يحد من فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية، بالاضافة إلى أن الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية التى تفرض على يوغسلافيا وهى الشريك التجارى الأول لمقدونيا.

وأخيراً، فإن اليونان تسعى لأن تلعب دور الوسيط فى أية تسوية محتملة للصراع، فى إطار سعيها العام تحصل على دور قيادى فى منطقة البلقان بشكل عام.

أما على صعيد الموقف الدولى، فرغم وجود اتفاق معلن حول ضرورة تسوية الأزمة سلمياً ورفض انفصال الإقليم، يلاحظ أن اختلاف الأطراف الدولية الفاعلة حول شكل التسوية الممكنة وسبل تحقيقها أجهض حتى الآن جميع الجهود المبذولة لتسويتها. فمن ناحية تصر كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى على ضرورة انسحاب القوات الصربية من الإقليم والعودة إلى مائدة المفاوضات كسبيل وحيد لحل الأزمة مع مراعاة منح الإقليم وضع متميز يرضى الطموحات القومية للألبان.

وقامت فى هذا السبيل بفرض عقوبات اقتصادية جديدة على دولة يوغسلافيا تشمل وقف أية استثمارات جديدة فيها وتجميد أرصدتها المالية فى الخارج. كما هددت من خلال حلف شمال الأطلنطى بتوجيه ضربات جوية ضد القوات الصربية فى الإقليم. وقد نظم الحلف فى هذا الإطارمناورات جوية يوم ١٥ يونيو ١٩٩٨ تحت اسم "الصقر العنيد"شاركت فيها مجموعة من مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) تأكيداً لجدية تهديده بالتدخل لوقف الهجمات الصربية على المدنيين فى الإقليم. ومن ناحية أخرى ترفض كل من روسيا والصين أى استخدام للقوة ضد يوغسلافيا. كما أعلنت روسيا يوم ٢٢ يونيو ١٩٩٨ رفضها أى انسحاب للقوات الصربية من الإقليم حيث يمكن أن يترتب على ذلك نزوح جماعى للأقلية الصربية من الإقليم، واتهمت فى هذا السياق الدبلوماسيين الأمريكيين، على لسان وزير خارجيتها "يفجينى بريماكوف"، بالتحيز فى الصراع الدائر فى كوسوفا. ويمكن فهم الموقفين الروسى والصينى فى ظل ما تواجهه الدولتان من اضطرابات فى مناطق تركز الأقليات المسلمة فيهما.

هذا الانقسام فى الموقف الدولى، فضلا عن أنه يفقد الجهد الدولى جماعيته وفاعليته، فمن شأنه أن يؤدى إلى إطالة أمد الأزمة وبالتالى احتمال انفجارها إقليمياً، الأمر الذى تحمل نزره تصاعد التوتر على الحدود اليوغسلافية - الألبانية حيث يتركز القتال بين القوات الصربية وعناصر جيش تحرير كوسوفا وحيث يستمر تدفق المزيد من القوات الصربية.

ايرلندا الشمالية : إتفاق السلام بين النظرية والتطبيق



ريمون ماهر كامل

رغم الترحيب العالمى واسع النطاق الذى استقبل به العالم اتفاق السلام التاريخى الذى وقع فى ايرلندا الشمالية فى ١٠ ابريل الماضى، إلا أنه - فى حقيقة الأمر - لا يمثل سوى مشهد من سلسلة مشاهد يجب أن تتلوها حتى يتم تحويل الاتفاق من حيز الحبر على الورق إلى واقع حقيقى ملموس تشهد الاجيال القادمة بانه كان اتفاقاً تاريخياً غير شكل الخريطة العرقية بقطبيها: البروتستانت والكاثوليك، وخلق اجواء نقية تتنسم فيها هذه العلاقة انفاسها بشكل طبيعى من خلال النجاح فى تغييب العنصر الطائفى الذى كان لب الصراع طيلة ثلاثين عاماً مضت.

تطورات الأحداث :

بدأت الجولة الأخيرة من محادثات السلام - المؤدية للاتفاق - فى ايرلندا الشمالية يوم ٣٠ مارس الماضى وسط ضغوط الحكومتين البريطانية والايرلندية مع الأطراف المشاركة. وقد شهدت هذه الجولة معاناة تفاوضية من خلال عدة عوائق من أهمها:

١- استمرار رفض الحزب الاتحادى "الستر" المشاركة كلياً فى المحادثات.

٢- الخلاف بين رئيس الوزراء البريطانى ونظيره الإيرلندى الشمالى حول إصرار الجمهوريين الكاثوليك - فى ايرلندا الشمالية وجمهورية ايرلندا - على أن تمتلك الهيئات المقترح تشكيلها - لدعم العلاقة بين الشطرين - سلطات تنفيذية وأن تستقل عن الجمعية الوطنية المقرر اقامتها فى ايرلندا الشمالية وهو ما كان يرفضه الاتحاديون. ولكن رغم هذه العوائق تم التوصل إلى الاتفاق.

محتويات الاتفاق :

جاء فى ٦٧ صفحة متضمناً عدة بنود أهمها:

١- اقامة جمعية وطنية "برلمان" مؤلفة من ١٠٨ أعضاء يتم انتخابهم بطريقة التمثيل النسبى.

٢- تشكيل مجلس وزارى لدعم العلاقة بين شطرى ايرلندا.

٣- اقامة مجلس ايرلندى - بريطانى جديد يضم مسئولين من الجمعية الوطنية فى ايرلندا الشمالية ومن حكومتى بريطانيا وايرلندا ومن ويلز واسكتلندا.

٤- تقوم الحكومة الايرلندية - بمقتضى الاتفاق - بتعديل المادتين ٢ و ٣ اللتين تؤكدان سيادة جمهورية ايرلندا على ايرلندا الشمالية فى مقابل قيام بريطانيا بالغاء قانون ايرلندا لعام ١٩٢٠حول سيادة بريطانيا على ايرلندا الشمالية.

وقد نصت الاتفاقية على تشكيل لجان لمعالجة المسائل

الرئيسية المتعلقة بنزع سلاح المجموعات المسلحة والافراج عن المعتقلين واصلاح جهاز الشرطة.

رغم التفاؤل بمستقبل الاتفاق، إلا أن المخاوف من العودة إلى نقطة البداية من جديد كانت مصدر قلق للمراقبين والمحللين لان ممارسة الجمعية التشريعية لمهامها فى الحياة اليومية لشعب ايرلندا ليس بالأمر الهين، هذا فضلاً عن الخوف من محاولات العناصر المنشقة على جانى الصراع من تحطيم أساس الاتفاق.

وفى بوادر لحسن النوايا - بعد توقيع الاتفاق - أفرجت حكومة دبلن عن تسعة من سجناء الجيش الجمهورى، كما اعلنت موملام - وزيرة شئون ايرلندا الشمالية فى الحكومة البريطانية - عن استعدادها للالتقاء بجماعة الاورانج الاتحادية المتشددة التى رفضت تأييد الاتفاق.

ولكن فى عواقب سيئة أكدت صحة المخاوف السابقة وقعت عدة حوادث طائفية: ففى ١٩ أبريل - أى بعد توقيع الاتفاق بتسعة أيام - لقى مواطن كاثوليكى مصرعه فى غرب بلفاست، ثم لحقه مواطن كاثوليكى آخر فى ٢٢ أبريل أثر اطلاق النار عليه بمقاطعة "ارمان" ثم فى ٢٦ أبريل تعرض مطعم وملهى يملكه كاثوليكى فى مدينة "ارمان" للانفجار.

وفى خطوة تنفيذية لأحد بنود الاتفاق، حذر تونى بلير من امكانية حرمان الشين فين من المشاركة فى حكومة ايرلندا الشمالية المقبلة اذا لم يبدأ الجيش الجمهورى نزع أسلحته. وقد جاء ذلك رداً على بيان اصدره الجيش الجمهورى فى أوائل مايو الماضى - أعلن فيه رفضه تسليم أسلحته إلا بعد انسحاب بريطانيا من الاقليم.

المواقف الداخلية من اتفاق السلام :

١- الحزب الاتحادى البروتستانتى (الستر) :

فى منتصف أبريل، عقد الحزب اجتماع ضم ٨٠٠ عضو للتصويت على اتفاقية السلام فجاءت الموافقة باغلبية ٥٤٠ عضوا ضد ٢١٠ بنسبة ٧٢٪.

وحينما صوت ستة من إجمالى عشرة نواب للحزب فى مجلس العموم البريطانى ضد الاتفاق وقف ديفيد تريمبل - زعيم الحزب - مع الاقلية وساند الاتفاق ودعا الناخبين للتصويت الايجابى فى استفتاء ٢٢ مايو، بل وشارك فى حملة موحدة لتأكيد هذه الدعوة مع جون هيوم زعيم حزب العمال الاشتراكى الديمقراطى - أكبر الأحزاب الكاثوليكية - قبيل موعد الاستفتاء بثلاثة أيام.

٢- الجيش الجمهورى الايرلندى وجناحه السياسى (الشين فين) :

مع تضمين الاتفاقية بند ينص على ضرورة نزع سلاح المجموعات المسلحة لم يسلم الجيش الجمهورى به معتبراً أن الاتفاق تناول فقط مسألة التسليم وليس التسليم الفورى مما يعرض الاتفاق - وفقاً لهذا التفسير - إلى مخاطر عديدة خاصة وإن الاتحاديين الموالين للتاج البريطانى لم يوافقوا على الاتفاق إلا بعد تعهد كتابى من بلير بحل مشكلة الأسلحة خلال شهرين من تاريخ توقيع الاتفاق.

وفى خطوة ايجابية وافق الجيش الجمهورى على مشاركة جناحه السياسى (الشين فين) فى الجمعية العامة التى سيتم انشاؤها فى ايرلندا الشمالية، وذلك بأن عدل دستوره بالغاء البند الذى يمنع مشاركة أى من أعضاء الجيش فى برلمان لا يكون معبراً عن ايرلندا الموحدة، ومن ثم يسمح لاعضاء الشين فين بترشيح أنفسهم فى الانتخابات المقبلة والمشاركة فى الجمعية العامة فى حالة فوزهم، كما يمكن لجيرى ادامز أن يتولى منصباً فى الحكومة المرتقبة للاقليم.

وفى اللقاء الذى عقد بين بلير وادامز فى ١٠ داوننج ستريت فى أواخر أبريل الماضى، مارس الأول ضغوطاً على الثانى لحث الكاثوليك على التصويت بنعم فى استفتاء ٢٢ مايو من أجل مستقبل أفضل لايرلندا الشمالية.

٣- الحزب الديمقراطى الاتحادى البروتستانتى :

قاد زعيمه القس ايان بيزلى حملة مضادة للاتفاق لحث البروتستانت على رفضه خلال الاستفتاء وذلك من خلال نشر الاعلانات المعارضة للاتفاق فى الصحف.

وفى خطوة اخرى على طريق هذه المعارضة، أكد ايان بيزلى أنه يمتلك وثيقة سرية تظهر أن الحكومة البريطانية تعتزم سحب الجيش البريطانى من ايرلندا الشمالية اعتباراً من أكتوبر القادم.

وتشير الوثيقة المزعومة إلى أن الانسحاب سيعتمد على التصويت الايجابى فى الاستفتاء وهو ما سيؤدى إلى ظهور واقع جديد قد لا تكون هناك حاجة فيه لوجود الجيش البريطانى فى الاقليم.

المواقف الخارجية الداعمة للاتفاق :

لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية ايرلندا أدوار مارسوها من أجل دعم عملية السلام والوصول إلى اتفاق أبريل الماضى.

١- بريطانيا :

لبريطانيا دور راع، وداعم على طول الخط للمسيرة السلمية منذ أن بدأها جون ميجور واستكملها تونى بلير وقد اتضح من ملامح سياسة الأخير مدى اصراره على ضرورة التوصل إلى اتفاق - خلال فترة رئاسته للحكومة البريطانية - ينهى سنوات الصراع الطويلة بين قطبى الحياة فى ايرلندا الشمالية.

وبعد أن تم التوصل إلى الاتفاق كانت الخطوة التالية أصعب وهى حشد أصوات الناخبين ايرلندا الشمالية لتأييد الاتفاق فى استفتاء مايو الماضى وذلك من خلال عدة خطوات:

أ- قاد تونى بلير حملة ضخمة شارك فيها جون ميجور فى أوائل مايو الماضى - فى واقعة فريدة من نوعها فى التاريخ

السياسى البريطانى الحديث - حيث قام الاتفاق بزيارة مشتركة للاقليم بهدف دعم موقف ديفيد تريمبل زعيم حزب الستر - أكبر الأحزاب الاتحاديين هناك - خاصة وأن تريمبل قد تعرض فى تلك الفترة لمحاولات من المتشددين داخل الحزب للاطاحة به بسبب موقفه الداعم لاتفاق السلام هناك كما سبق الذكر.

ب- قام جوردون براون وزير المالية البريطانى بزيارة بلفاست فى مايو الماضى - قبل اجراء الاستفتاء - قدم خلالها مساعدات تقدر بنحو ١٥٠ مليون جنيه استرلينى (٢٤٥ مليون دولار) تخصص للاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية كالطرق وخطوط السكك الحديدية، بالاضافة إلى مشروعات أخرى فى مجالات السياحة والابحاث والتنمية وتدريب العاطلين عن العمل.

وقد جاءت الزيارة فى هذا التوقيت لحث الناخبين على تأييد الاتفاق واقناعهم بجدوى السلام وما سيعم عليهم من خير اذا جاء تصويتهم ايجابى.

جـ- فى الفترة من ١٤ - ٢٠ مايو الماضى، قام بلير بزيارة بلفاست ثلاث مرات بغية تعزيز الاتفاق واقناع الناخبين بأهمية التصويت الايجابى.

٢- الولايات المتحدة الأمريكية :

فضلاً عن أن السيناتور الأمريكى السابق جورج ميتشيل هو الذى رأس المحادثات منذ يونيو ١٩٩٦ إلا أن الرئيس الأمريكى كان مسانداً للقضية وداعماً لها فى كل مراحلها.

وفى المرحلة الأخيرة بعد توقيع الاتفاق قام الرئيس الأمريكى بعدة ادوار:

أ- التقى بعدد من القادة السياسيين وقادة الأحزاب وعلى رأسهم بيرتى اهيرن رئيس الوزراء فى ايرلندا الشمالية وحثهم على ضرورة اغتنام الفرصة الأخيرة لتحقيق السلام.

وقد كشفت مصادر بريطانية عن أن الرئيس الأمريكى لعب دوراً كبيراً فى التوصل لاتفاق السلام خاصة خلال الجولة الأخيرة التى أدت إلى الاتفاق حيث كادت المباحثات تبوء بالفشل، حينما ناشد تونى بلير الرئيس كلينتون - فى اتصال هاتفى - لتدخل لانقاذ الاتفاق بعد أن أثار الاتحاديون الموالون للتاج البريطانى مشكلة تسليم أسلحة الجماعات شبه العسكرية، وقام كلينتون بالاتصال بزعماء الأحزاب المشاركة وأعطى تأكيدات بانه سيتم التعامل مع هذه القضية بجدية رغم عدم تضمينها فى الاتفاق.

ب- أعلن استعداده لعمل أى شىء يمكن أن يساعد فى نجاح الاتفاق بما فى ذلك القيام بزيارة قصيرة لبلفاست على هامش قمة الدول الصناعية الكبرى التى عقدت فى برمنجهام ببريطانيا فى مايو الماضى.

جـ- تعهد بتقديم المساعدات تقدر بنحو ١٦٥ مليون دولار للاقليم خلال السنوات الخمس المقبلة.

٣- جمهورية ايرلندا :

وقع زعماء الأحزاب الرئيسية الستة فى جمهورية ايرلندا مذكرة برلمانية يؤكدون فيها دعمهم لاتفاق السلام فى منتصف أبريل الماضى.

ورغم أن ثلاثة من الاعضاء البروتستانت فى البرلمان الايرلندى اعلنوا معارضتهم للاتفاق - لانه يقضى بتشكيل برلمان جديد يسمح بمشاركة الاقلية الكاثوليكية فى السلطة مع الاغلبية البروتستانتية كما يسمح للبرلمان بالتعاون مع جمهورية ايرلندا فى بعض المجالات السياسية - إلا أن التوجه العام فى جمهورية ايرلندا جاء مؤيداً للاتفاق وهذا ما ظهر من خلال استفتاء ٢٢ مايو الماضى.

نتائج استفتاء ٢٢ مايو :

فى ايرلندا الشمالية، صوت ٦٧٦٩٦٦ لصالح الاتفاق بنسبة ٧١,١٢٪ بينما عارضه ٢٧٤٨٧٩ بنسبة ٢٨,١٨٪ (أى بنسبة ١ : ٢,٥).

فى جمهورية ايرلندا، شهدت تأييدا ساحقا للاتفاق بنسبة ٩٥٪ فى مقابل ٥٪ معارضة.

ويدلل الخبراء على ارتفاع نسبة الاقبال على الاستفتاء بهذا المعدل إلى أنه إشارة جيدة لتخلى البروتستانت عن قلقهم ازاء بنود الاتفاق.

وقد رحب المجتمع الدولى من أدناه إلى اقصاه بالموافقة الشعبية الكاسحة على الاتفاق.

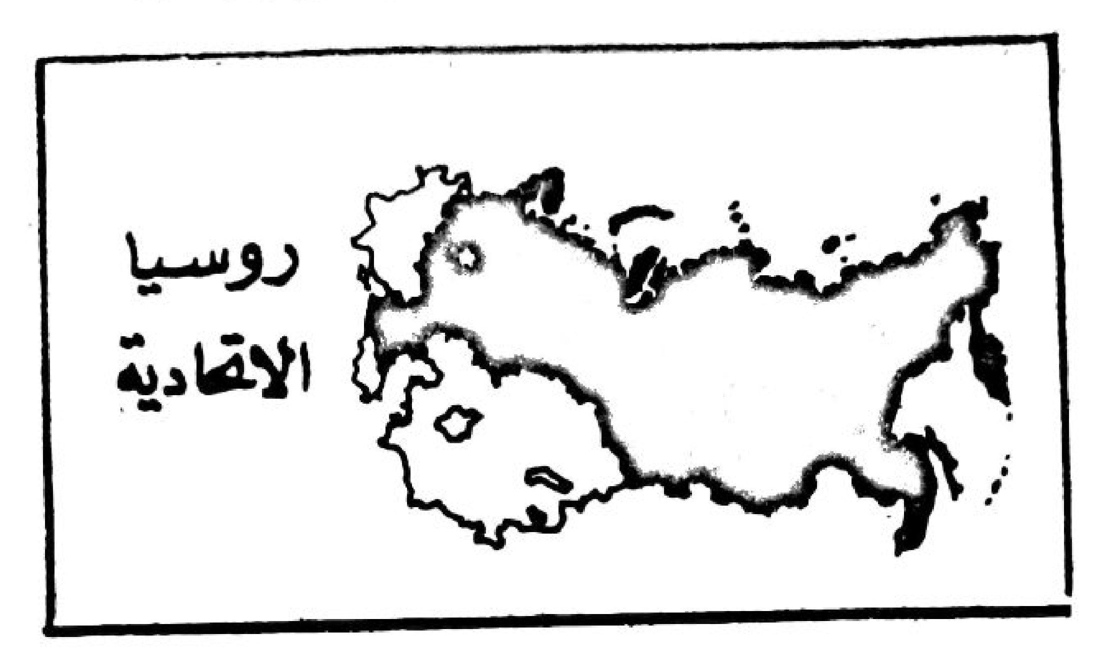
ورغم ذلك، انفجرت قنبلة يدوية الصنع فى العاصمة الايرلندية الشمالية بلفاست بعد ساعات من ضبط نصف طن متفجرات على متن سيارتين فى بلدة على الحدود من ايرلندا الجنوبية، كل ذلك بعد ساعات من اعلان نتائج الاستفتاء مما جعل المراقبين يلقون بظلال من الشك مرة أخرى حول مستقبل عملية السلام.

* * *

ومما لاشك فيه أن اتفاق السلام التاريخى فى ايرلندا الشمالية أضاء بنود قوى طريق الصراع المظلم فى الاقليم الذى راح ضحيته نحو ٣٦٠٠ شخص خلال ثلاثون عاماً، كما أن نتيجة الاستفتاء التى جاءت مؤيدة للاتفاق من الشعب الايرلندى أكدت رغبة دفينة لديه للسعى الحثيث نحو السلام.

ولما كان الاستفتاء بمثابة عنق الزجاجة لنجاح اتفاق السلام فإن الخطوات القادمة - التى نص عليها الاتفاق - ستتوالى بفضل الارادة الشعبية وبفضل الدعم البريطانى - الأمريكى، فها هى الانتخابات التشريعية قد جرت فى ٢٥ يونيو الماضى، ومنتظر فى يوليو الحالى بدء عمل اللجنة الدولية بشأن نزع الأسلحة ويتوقع أن يستمر عمل اللجنة الدولية عامين ... الخ، كل ذلك حتى يتم الوصول إلى حالة سلمية كاملة يعيشها الشعب الايرلندى مع حلول القرن الحادى والعشرين على أن تصاحب هذه الخطوات السياسية خطوات اقتصادية ناجحة من خلال خطط تنموية طموحة.

حكومة كيرينكو وتحديات المستقبل فى روسيا الاتحادية



نبية الاصفهانى

عبرت روسيا الاتحادية النصف الأول من عام ١٩٩٨، وقد ازدادت تخمة بالمشاكل العويصة التى أفرزتها مرحلة تحولها من نظام شيوعى تهاوى الى نظام رأسمالى يتطلع الى مواكبة تيار العولمة وحرية الأسواق. فقد دأب المعلنون الذين يتابعون مرحلة التحول هذه أن يبرزوا على السطح الخصائص الذى اتسم "النظام الديمقراطى" الذى وضعه الرئيس بوريس يلتسين لهذا البلد العملاق، ليؤكدوا بأن ما تمر به روسيا هو أشبه بالولادة العسيرة، إن لم تكن بالخطرة المثيرة للقلق. فبالنظر الى المشاكل العويصة التى تتوالى عليها، فإن المتابع الحذر للشئون الروسية لابد وأن تنتابه الحيرة الشديدة كلما أراد الإمساك ببداية الخيط، محاولا استخلاص العلة من المعلول. إذ يجد نفسه أمام حبكة معقدة من المشاكل ذات علاقة جدلية، لتصبح كل منها فى آن واحد السبب والنتيجة للأخرى.

ومما لاشك فيه هو أن توالى "الوعكات الصحية" التى أصبحت تلازم الرئيس يلتسين مع تكاثر تكرارها قد أدت الى تزايد حدة انعكاساتها على السياسة الروسية سواء فى الداخل أو فى الخارج.

أولا : ففى الداخل كان أهم انعكاس لهذه الوعكات الصحية هو : أولا تفشى القرارات الرئاسية المفاجئة والمتناقضة التى كانت تلى كل وعكة، وذلك على حساب الثقة التى دأب الرئيس يلتسين على بنائها طوال السنوات الماضية من فترتى رئاسته، وثانيا تنشيط السباق بين المرشحين الذين يتطلعون الى خلافته على رأس الكرملين.

على سبيل المثال، عندما عاد يلتسين فى ١٩ يناير الماضى الى ممارسة نشاطه بعد أن قضى ما لا يقل عن ٦ أسابيع فى المستشفى، اتسمت القرارات التى اتخذها بالتراجع الملموس للنفوذ الذى كان قد منحه للاصلاحيين الشبان الذين كان قد سمح لهم فى مارس من العام الماضى بأن يتولوا أهم الوزارات. فقد كان قد عين "بوريس نيمتسوف" الاصلاحى الشاب نائبا لرئيس الوزراء، وكلفه بالاشراف على وزارة البترول، و "بتطبيق الأخلاقيات على الرأسمالية الروسية الصاعدة" فى أهم قطاع لها. وفى الوقت نفسه كان قد عين "أناتولى تشوبايس" فى منصب النائب الثانى لرئيس الوزراء، ليتولى الاشراف على حسابات وزارة المالية، وهو المكلف الرئيسى بتطبيق برامج الخصخصة الروسية. وقد استنتجت وسائل الإعلام بأن الشاب نيمتشوف سيكون المرشح الأول لخلافة يلتسين، الذى أكد بأنه لن يرشح نفسه لفترة رئاسة

جديدة فى عام ٢٠٠٠. ولكن الرياح لم تأت بما تشتهيه السفن. فلم ينصرم العام حتى كان النائبان قد اقيلا عن مهمة الاشراف على الوزارتين. ثم فى يناير من هذا العام جاءت قرارات الرئيس معلنة عن تعاظم تأييده لصالح رئيس الوزراء، ممثل التيار الوسط "فيكتور تشيرنوميردين" الذى بدا هذه المرة المرشح الأول لخلافة الرئيس المريض.

ثم فى ٢٣ مارس الماضى بعد وعكة صحية جديدة وغياب لمدة ١٠ أيام، عاد الرئيس يلتسين ليطلق قرارات جديدة ومفاجئة وصفها البعض بأنها "عملية إعادة ترتيب أوراق اللعبة السياسية". فقد أعلن فجأة اقالة ثلاثة من أهم ركائز الحكومة وهم : رئيس الوزراء "فيكتور تشيرنوميردين"، ونائب رئيس الوزراء "أناتولى تشوبايس"، ووزير الداخلية "أناتولى كوليكوف". واكتفى فى بادىء الأمر بتكليف "سيرجى كيرينكو" الشاب المجهول تماما برئاسة الوزارة بالنيابة، وإن كان أقرب من الاصلاحيين. فقد أقيلت الحكومة ولكن مؤقتا، إذ أن معظم الوزراء باقون فى مناصبهم حتى يقوم الرئيس بتأكيد تعيين كيرينكو أو باختيار شخص آخر لرئاسة الوزارة.

بهذه القرارات المفاجئة اراد الرئيس يلتسين أن يفند كافة الاشاعات بقرب نهاية حكمه وأنه مازال ممسكا بجميع أوراق اللعبة السياسية.

ثانيا : يجمع المراقبون على أن نظام الحكم المطبق فى روسيا خلال المرحلة الانتقالية هذه هو أشبه بتأرجح مستمر بين الرغبة فى التشبع بالمفاهيم الديمقراطية المعمول بها فى الغرب، وفى الوقت نفسه بالتورط الدائم فى ممارسة أحكام أوتوقراطية ترجع البلاد الى عصور القياصرة. وقد نجد هذا التأرجح بين نقيضين فى أصدق تعبير له، ممثلا فيما يجرى داخل البرلمان الروسى أو بصفة أدق فى الدوما، أو مجلس النواب حيث تتمتع المعارضة الشيوعية واليمينية المتطرفة بأغلبية ملموسة :

فى النصف الثانى من العام الماضى عند طرح موازنة عام ١٩٩٨ على "الدوما" للموافقة عليها. وهى إحدى الصلاحيات القليلة التى تركها الدستور الذى وضعه يلتسين لممثلى الشعب منذ أحداث ١٩٩٣ عندما تمرد البرلمان عليه - أثار موضوع الموازنة الجديدة جدلا اتسم بالعنف فى صفوف النواب. وعلى هذا رفضت الموازنة فى أكتوبر الماضى. فجاء رد فعل الرئيس يلتسين فى شكل المطالبة بإعادة صياغتها من قبل لجنة ثلاثية الأطراف ضمت اثنين من ممثلى الحكومة واثنين من كل من مجلسى البرلمان (مجلس النواب ومجلس الشيوخ)، ثم اعيد طرح الموازنة للاقتراع عليها، ولكن النواب المعارضون (وهم يشكلون الأغلبية البرلمانية من الشيوعيون التابعون لزيوجانوف والأحزاب اليمينية المتطرفة التابعة لجيرينوفسكى) اصروا على رفضها. وكان على يلتسين أن يتدخل من جديد "لمساعدة النواب فى التوصل الى الاختيار السليم" وكانت النتيجة أن اعتمدت الموازنة إذ حصلت على ٢٣١ صوتا مقابل ١٣٦.

فى ٢٣ مارس ١٩٩٨ قامت أزمة جديدة بين يلتسين والدوما عندما أصدر مرسوما عن اقالة رئيس الحكومة "فيكتور تشيرنوميردين" وقراره تعيين "سيرجى كيرينكو" الشاب رئيسا لوزارة جديدة. وقد بررت وسائل الإعلام هذا القرار المفاجىء بأن الرئيس يلتسين قد استاء عندما تبين فشل الوزراء فى تنفيذ ما التزموا به من وضع حد للتأخيرات فى تسديد الأجور والمعاشات. وكان النواب قد رفضوا المرشح الجديد لرئاسة الوزارة. ومرة أخرى هدد يلتسين بحل الدوما إذا صمم النواب على موقفهم ثم عقد اجتماعا لمائدة مستديرة فى الكرملين لم تكن فى الحقيقة سوى وسيلة تسمح للمعارضة بانقاذ ماء الوجه. وقد انتهى الاجتماع باعلان ممثلى ثمانى مجموعات من المحافظين الإقليميين عن موافقتهم على الترشيح المقترح. ولكن المعارضة الشيوعية داخل الدوما وحزب "يابلوكو" الصغير تمسكا بعدم الموافقة فى حين اشترط الليبراليون - الديمقراطيون التابعون "لجيرينوفسكى" وأيضا الحزب الوسط الذى يتبع "تشيرنوميردين" المشاركة فى الحكومة الجديدة مقابل موافقتهم.

وزادت حدة الصراع الى أن قرر يلتسين كعادته فتح باب المساومة والتعهد بتشكيل لجنة تضم رؤساء المجلسين البرلمانيين ورئيس الوزارة بالنيابة وذلك من أجل دراسة المقترحات المقدمة حول تشكيل الوزارة الجديدة. وبعد مرور ثلاثة أسابيع دون حكومة جديدة، وبينما راجت فى الصفوف البرلمانية فكرة تقديم ملتمس بسحب الثقة من الرئيس يلتسين وبدأت عملية جمع الأصوات لصالح هذا الملتمس، دعا يلتسين فى حديث اذاعى الشعب الى الهدوء وقال بأن اقالة رئيس الحكومة قد تمت وفقا لما نص عليه الدستور، وفى نفس الوقت كان "كيرينكو" قد بدأ فى تهدئة النفوس التى تعيب عليه عدم خبرته لتولى منصب رئيس الوزارة، وأخيرا فى ٢٨ أبريل وافقت الدوما على ترشيح سيرجى كيرنكو ليكون رئيسا للوزارة الجديدة فشكل الحكومة الجديدة. فقد أبقى على معظم الوزراء فى مناصبهم، كما عين الليبراليين الشبان "فيكتور كريسينكو" و "بوريس نيمتسوف".

هكذا بعد أن أقال يلتسين من السلطة ممثلى التيارين الرئيسيين المتنافسين اللذين تميزت بهما هذه المرحلة الانتقالية وكأنه يريد بأن يؤكد أنه على الرغم من ضعف صحته، فإنه الوحيد الذى يملك بين يديه زمام الأمور فى البلاد. وبهذا يكون قد رد على تصاعد السباق المحموم حول من سيخلفه كلما أصابته وعكة صحية. فإن روسيا اليوم يحكمها مريض يرفض الاستسلام ويحرص أكثر من أى وقت مضى على أن يمارس سلطات الرئاسة التى حددها لنفسه وأدرجها ضمن الدستور الروسى الجديد الذى يحكم به منذ ١٩٩٣، وبالطبع فإن هذه الممارسة السلطوية كان لابد وأن تؤدى الى تزايد القرارات المتناقضة التى تصدر بعد كل وعكة وتنعكس على التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

وثمة ما يواكب تزايد التناقض فى القرارات وهو الحرص

الشديد لدى الرئيس الروسى الى اخفاء حقيقة حالته الصحية، وهو أمر عادى فى روسيا، فطالما أحيطت الحالة الصحية للزعماء الروس بالسرية التامة. أما الجديد فهى الأساليب التى يلجأ اليها المحيطون به فى الكرملين لكى يبدو فى صحة أحسن مما هى حقيقة، إذ تنشر وسائل الإعلام صورا له وهو حامل معدات التزحلق على الجليد، وغيرها من الخدع التصويرية.

هذه التصرفات فى مجموعها لم تحد من تطلع البعض الى الخلافة الرئاسية :

– فى منتصف شهر مارس، قام فيكتور تشيرنوميردين بزيارة الى الولايات المتحدة حيث حرص على تلميع صورته كخليفة "للقيصر" المريض ليؤكد للأمريكيين بأنه أقدر من غيره على ضمان الاستقرار فى روسيا. وخلال لقاء أجراه مع نائب الرئيس "البرت جور" بدا واثقا من نفسه ومقنعا للغاية.

ومن المعروف بأن تشيرنوميردين يعتمد على شركة "جازبروم" العملاقة التى يستمد منها ثراؤه وقوته فهو يديرها بمعاونة رجال كانوا فى العهد الماضى يحتلون مراكز هامة. ومع ذلك فإن ردود فعل "جازبروم" كانت أكثر بطئا وأقل مهارة فى سباق الرئاسة من ردود فعل ما أصبح يطلق عليها تسمية "امبراطوريات الاوليجاركيلين الجدد" الذين سرعان ما انتهزوا لحظة عدم ارتياح يلتسين من رئيس وزارته لكى يعملوا على سقوطه. ومن المعروف بأن تشيرنوميردين بمجرد أن خرج من رئاسة الوزارة قد رشح نفسه لخوض الانتخابات البرلمانية فى ١٩ ديسمبر ١٩٩٩ لخطوة أولى فى سباق الرئاسة والذى سيجرى فى عام ٢٠٠٠.

أما المرشح الثانى للخلافة الرئاسية فهو الجنرال "الكسندر ليبيد" الذى بدأ فى مايو الماضى بخوض الانتخابات ليفوز فى منطقة "كرازنويارسك" (سيبيريا) بمنصب المحافظ إذ حصل على ٦٥٪ من مجموع الأصوات مقابل ٤٠٪ لصالح المحافظ القديم "فاليرى زوبوف". وللجنرال ليبيد تطلعات طموحة فلم يخفى خلال حملته الانتخابية نيته فى دخول حلبة السباق من أجل الرئاسة. ومن المعروف بأن رجل الأعمال المالى "بوريس بريزوفسكى" هو الذى مول حملته. وفى نظر وسائل الإعلام تعتبر التجربة الانتخابية التى جرت فى "كرازنويارسك" مؤشرا مصغرا لما سيكون عليه الأمر عند انطلاق السباق فى عام ٢٠٠٠ حول الخلافة الرئاسية. وكانت آخر كلمات أصدرها المحافظ الجديد لهذه المنطقة الغنية من سيبيريا هى بأنه لن يرشح نفسه للرئاسة الروسية إلا إذا تأكد تماما بأنه سيفوز بها. وبهذا فإن الجنرال ليبيد يعمل بصبر على جمع الأصوات المعارضة للحكم القائم من الشيوعيين والقوميين وغيرهم، كما يجتهد فى تهدئة الدوائر الأجنبية لتشجيع الاستثمارات. وفى هذا يعتمد الجنرال ليبيد على ما يتمتع به من شعبية ترجع الى حرب الشيشان ومن "كاريزما" جماهيرية. وحتى الآن، فإنه قد نجح فى دخول "مجلس الشيوخ الروسى".

وبصفة عامة فإن أهمية هاتين التجربتين اللتين خاضهما يلتسين مع "الدوما" تفصحان عن الملامح الرئيسية لنظام الحكم الذى خصصه يلتسين لروسيا. فهو النظام الذى أفرزه الدستور الجديد الذى سنه فى ١٩٩٣ والذى، فى جوهره، يمنحه سلطات واسعة ويفيد تماما السلطة التشريعية. وفى الوقت نفسه يسمح له هذا النظام بالحفاظ على توازن القوى الذى يحكم هذه المرحلة الانتقالية، إذ يحدد الجرعة المقوية لأى من التيارين اللذين يتحكمان فى سير الأمور. وهكذا فإن السلطات الواسعة التى يتمتع بها الرئيس يلتسين تخول له القدرة على ممارسة سياسة "الجزرة والعصا" التى بها يقف دائما فى موقف الحكم بين الأطراف المتصارعة.

والملاحظ أيضا بأن هذه المرحلة الانتقالية قد نتجت عنها حركة تدهور متواصلة فى الأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها روسيا الاتحادية، مع تجلى مدى الصعوبة التى ستواجهها الحكومة الجديدة فى معالجة الأزمات التى تعانى منها وتتراكم، بل وتزداد حدتها كلما مر الوقت.

١- تشكيل الحكومة الجديدة :

فى ٢٨ أبريل أعلن سيرجى كيرينكو أسماء ثلثى أعضاء حكومته الجديدة. وقد سجلت التعيينات تأرجحا ملحوظا لصالح تيار الاصلاحيين الشبان كما جاءت لتؤكد مدى استقلالية رئيس الوزارة الجديد، وعدم رضوخه لمطالب المعارضة البرلمانية، فلم يتم اقصاء "بوريس نيميتسوف" من الحكومة الجديدة، بل عينه نائبا له وبهذا أصبح هذا الأخير "الرجل الثانى" الحقيقى فى التشكيل الوزارى الجديد. أما "أناتولى تشوبايس" المسئول الأول عن برامج الخصخصة والاستقرار المالى فى الحكومة السابقة، فقد رأى يلتسين من الحكمة عدم اشراكه فى الحكومة الجديدة، ارضاء صوريا للمعارضة البرلمانية، التى كانت تطالب بابعاده عن السلطة، ولكنه فى المقابل عين تشوبايس فى منصب استراتيجى محوريا وهو مدير "الشركة الوطنية للطاقة" وهى إحدى الهيئات الاحتكارية للدولة ليقوم بدور الحكم فى أهم المشاكل الاقتصادية على أعلى مستوى. أما التعيين الثالث فى الحكومة الجديدة فهو يخص نائب وزير المالية فى الحكومة السابقة، وهو "فيكتور خريستينكو" الذى أصبح مسئولا عن توزيع الاعتمادات المالية على أقاليم الاتحاد.

من خلال هذا التشكيل الوزارى الجديد، يتأكد دأب الرئيس يلتسين خلال فترة رئاسته فى الحفاظ دائما على توازن القوى السياسية. وفى الوقت نفسه، فإن الطاقم الحكومى الجديد الذى يقدمه كيرينكو يدعم الطابع الاصلاحى الذى لابد وأن يحظى بارتياح الممول الرئيسى لروسيا الاتحادية وهو : صندوق النقد الدولى.

تحديات الحكومة الجديدة :

ولكنه فى المقابل، فإن هذا التغيير الوزارى المتواضع لن

يحد من ظهور التصدعات فى هيكل نظام الحكم الروسى، وذلك تحت وطأة عوامل داخلية وخارجية الى حد قد يصعب تصور كيفية معالجتها. فإن حكومة كيرينكو ستواجه عدة تحديات ناتجة أساسا عن تردى الأوضاع فى روسيا.

ففى بداية عام ١٩٩٨، اتضح فشل الحكومة السابقة فى تنفيذ سبع نقاط أساسية ضمن البرنامج الوزارى الذى طرح فى بداية العام الماضى، وبالتالى تقرر إعادة طرح هذه النقاط ضمن البرنامج الجديد، إذ كانت ستتضمن للحكومة ميزانية عامة أكثر كفاءة لحل المشاكل الراهنة. وتستهدف هذه النقاط : الحد من التهرب الضريبى والانتظام فى دفع الأجور والمعاشات المتأخرة وإعادة هيكلة القطاع العسكرى والصناعى وقطاع الصناعة وخفض رسوم الاحتكارات وتنشيط عملية بناء المساكن للعسكريين وتطبيق الاصلاح الزراعى والادارى وتشريعات العمل وحقوق المواطن الاقتصادية. وقد قرر يلتسين مع اضافة هذه النقاط ضمن البرنامج الحكومى الجديد تشديد المراقبة فى نهاية كل شهر حول كيفية تنفيذها.

١- جاءت أولى نتائج هذا التردى فى الأوضاع فى شكل اشاعات راحت حول نية الحكومة فى خفض جديد لقيمة العملة. وفى الوقت نفسه أدى التأخير فى دفع المرتبات والأجور الى قيام عمال المناجم بحركة اعتصام واضراب دام أكثر من ستة أيام احتجاجا على ظروف العمل السيئة فى مناجم سيبيريا.

٢- يعد التهرب من دفع الضرائب إحدى الآفات الرئيسية التى ستعرقل جهود الحكومة الجديدة. لهذا فى ٥ يونيو ١٩٩٨، وجه الرئيس يلتسين نداء الى "فئة الأغنياء الروس" لكى يبادروا بأداء ما عليهم من ضرائب متراكمة، وفى الوقت نفسه جرت مشاورات مع المولين الدوليين حول : كيفية تفادى أزمة كبرى فى روسيا. إذ بلغت قيمة الديون ذات الأجل القصير الواجب سدادها خلال عام ١٩٩٨ ما لا يقل عن ٣٥ مليارا من الدولارات فى حين لا تملك روسيا من الاحتياطى العام سوى ١٤٫٧ مليارا بما فى ذلك الاحتياطى من الذهب. وفى أول خطاب القاه الرئيس يلتسين اعترف بأن الأسباب وراء الأزمة المالية التى تعانى منها البلاد لا ترجع فقط الى عوامل خارجية وعالمية مثل العواقب الناتجة عن الأزمة الأسيوية أو الانخفاض الذى طرأ على أسعار البترول عالميا، بل وأيضا الى تهرب الأغنياء الجدد فى روسيا من تأدية ما عليهم من ضرائب، مما أدى الى إحداث خلل خطير بين الموارد المالية المتاحة والتى ستعتمد عليها الموازنة الجديدة، وبين تعاظم الالتزامات التى تقع على عاتق الحكومة الجديدة، وخاصة من حيث دفع الأجور والمرتبات والمعاشات المتأخرة فى القطاع العام. وبالتالى أصبحت عملية وضع ميزانية عامة أكثر توافقا مع الأهداف المطروحة عملية عسيرة للغاية. وقد أكد يلتسين حرصه على أن تحصل الحكومة الجديدة على مستحقاتها من الضرائب، وأن تلجأ فى سبيل ذلك الى مقاضاة المتخلفين فى الدفع. ولهذا الغرض، أعلن المسئول الأول عن مصلحة الضرائب بأنه قد وضع خطة قائمة على انشاء "بنك للمعلومات" يتولى عملية مراقبة الدخول والمصروفات الخاصة بالموسرين الروس. وبالفعل تم وضع قائمة أولى لهؤلاء تضم أسماء ألف من المطلوبين بدفع ما عليهم من ضرائب.

٣- كذلك ستواجه الحكومة الجديدة صعوبات فى مجال برنامج الخصخصة بعد أن فشلت فى ايجاد مشتر لشركة البترول "روزنيفت" والتى كانت تعتمد عليها لدعم مواردها المالية للميزانية الجديدة. وكان لهذا الفشل صدى هام فى البورصة حيث أدى الى انخفاض ملحوظ فى قيمة الأوراق المالية. وعلى هذا قرر كيرينكو إعادة طرح مناقصة جديدة "لروزنيفت" بسعر أقل.

٤- أكد كيرينكو علنا بأن "لدى حكومته احتياطى مالى قيمته ١٤٫٥ مليار من الدولارات وهو ما يغنى عن طلب معونة جديدة"، أما فيما يتعلق بالقروض فإن الحكومة قد نشطت أخيرا جهودها على الساحة الدولية المالية. ففى الوقت نفسه تقوم دول مجموعة السبع (التى انضمت روسيا اليها أخيرا لتصبح مجموعة الثمانية) بالتشاور فيما بينها منذ أول يونيو ١٩٩٨، ومع "المؤسسات الدولية من أجل تحديد الاصلاحات المالية الجديدة التى ستحتاجها روسيا، ولكن شريطة أن تمر هذه المعونة المالية عبر النظام المالى متعدد الجنسيات. ومن المعروف بأنه حتى هذه اللحظة تحاول مجموعة من المصارف الخاصة الغربية منح روسيا قرضا جديدا، على أن يتم ذلك أيضا بمساندة المنظمات المالية الدولية. ولكن صندوق النقد الدولى قد التزم حتى هذه اللحظة بموقف الترقب عندما تقدمت اليه روسيا بطلب قرض جديد.

٥- ومن العوامل المعرقلة أيضا التى ستواجه حكومة الاصلاحيين الشبان الجديدة، ما يشكل السلاح الفعال الذى تمتلكه "فئة بارونات الاقتصاد" الذين صعدوا على الساحة السياسية والذين يلجأون الى أساليب أشبه بأساليب "المافيا" التى أصبحت حقيقة ملموسة فى روسيا اليوم. كما أصبحت تشكل نقطة سوداء فى الاقتصاد والسياسة.

ومن خلال أهم التحديات التى ستواجه الحكومة الجديدة فلابد وأن نتساءل : هل سيكون رئيس الوزارة الشاب، الذى لا ينتمى الى أى من التيارين المتصارعين على الساحة السياسية، هل سيكون قادرا على اخضاع رجال المال الأقوياء مثل بيريزوفسكى وغيره ليمتثلوا للقانون الذى يجعل الدولة هى الحكم بين الأطراف المتصارعة.

إن الشكوك تتصاعد فى صفوف المراقبين السياسيين لما يجرى فى روسيا فى قدرات رئيس الوزارة الشاب الذى يفتقد الخبرة اللازمة للتحرك على الساحة السياسية. فيقول البعض بأن الاقتصاد الروسى لم يصل بعد الى درجة النضوج الكافية التى قد تجعله قادرا على الصمود أمام أزمة مثل تلك التى عانت منها الحكومة الجديدة عندما لم تجد شركة "روزنيفت

مشتريا مناسبا، فكانت النتيجة أن اهتزت الأسواق المالية بعنف.

ثم أن روسيا لا تعرف حتى هذه اللحظة ما هو نوع "اقتصاديات السوق" التى تحتاج اليها ويتساءل البعض الأخرون ما هى الخطة التى يفكر فى تطبيقها الليبراليون الشبان للقضاء على آفات كثيرة مثل نزعة الإجرام التى امتدت الى دوائر عديدة من المجتمع الروسى ؟ ثم كيف سيقضون على حركة هروب رؤوس الأموال الى الخارج التى بلغت سنويا ما لا يقل عن تسعة مليارات من الدولارات ؟ هذا بالاضافة الى أن التراكم العشوائى للرأسمال الذى تشهده روسيا الاتحادية طوال السنوات الماضية لم يستفد منه حتى الآن سوى فئة ضئيلة جدا من المجتمع الروسى انقضت بنهم بلى فترة طويلة من الحرمان على موارد البلاد.

إن الأمل فى أن تتحول روسيا الى مجتمع تحكمه "دولة القانون" مازال بعيد المنال.

وجميع هذه الأسئلة المطروحة مازالت دون اجابات وافية عن مدى هشاشة النموذج الروسى المطبق منذ أن تولى يلتسين مقاليد الحكم.

الخلاصة :

من خلال هذا السرد للمتاعب السياسية والمالية والاجتماعية التى تشكو منها روسيا الاتحادية، يمكن أن نستخلص بعض الوقائع :

أولا : أن البعض قد يرى فى هذه المتاعب تعبيرا متجددا لنظام حكم رئاسى اتسم بالتعسف والتحكم يقفان حجر عثرة فى وجه قيام أى نظام ديمقراطى حقيقى فى المستقبل القريب وخاصة أن الدولة اليوم تبدو فى حركة تراجع مستمر عن القيام بمهامها الأساسية.

ثانيا : لا يمكن اليوم اجراء قياس مباشر لمدى التردى فى الأوضاع الذى تعيش فيه روسيا الاتحادية. فإن الانهيار الخطير فى الانتاج الذى أصاب الوحدات الانتاجية العملاقة التى ورثتها البلاد من العهد السوفيتى قد يعطى صورة عن مدى الأزمة الرديئة والخطيرة التى أصبح يعانى منها الاقتصاد الروسى. كما أنه يفصح عن وضع فئات كاملة من السكان تم اقصاؤها عن حركة سوق العمل ولكنه فى الوقت نفسه ادخلها فى قطاع نشاط اقتصادى غير رسمى قائم على الخدمات مما يضاعف من صعوبة قياسه.

ثالثا : ولكن على الرغم من ضخامة المشاكل التى تواجه روسيا فإن عملية إعادة الهيكلة التى بدأت فى سنة ١٩٨٥ قد وصلت اليوم الى وضع طبيعى نسبيا. أى أن حركة التحول الذى شرعت فيه البلاد قد أصبحت حقيقية، وإن كانت محملة بمشاكل عويصة.

فبدلا من وصف القرارات الرئاسية بالسلطوية والتحكم غير الديمقراطى فإن المناقشات السياسية التى تتبعها تنم عن تزايد قدرة الأحزاب السياسية فى التعبير عن مطالبها، وتؤكد رسوخها داخل الحركة السياسية الروسية من خلال الحوار وتبادل الآراء.

رابعا : ما من شك فى أن أشد ما يقلق الغرب هو موضوع من سيخلف يلتسين الذى تدهورت صحته الى حد اعلانه فى بداية هذا العام بأنه "لن يرشح نفسه لفترة رئاسية جديدة فى عام ٢٠٠٠" ويأمل فى أن يسلم مقاليد الحكم الى "شاب ديمقراطى نشط وديناميكى". ولكن لدى وسائل الإعلام فى روسيا اليقين الراسخ بأن يلتسين لن يتخلى عن الرئاسة طالما بقى فيه "رمق من القوة" وأن الدليل على ذلك هو تولى أعوانه السيطرة على المحكمة الدستورية ليقرروا هذا الأمر فى نهاية هذا العام. والمعروف بأن الدستور الروسى يحدد لكل رئيس فترتين، ولكن من المحتمل أيضا بأن ترى المحكمة الدستورية بأن وصول يلتسين الى الرئاسة من خلال الانتخابات التى جرت فى يونيو ١٩٩١ قد حدث قبل انهيار الاتحاد السوفيتى، وبالتالى يمكن أن لا يؤخذ فى الاعتبار. هذا يعنى بأن يلتسين لن يترك مقعد الرئاسة إلا مضطرا ولأسباب صحية بحتة.

خامسا : هذا التمسك بالحكم يعد فى حد ذاته مؤشرا مطمئنا للأوساط المالية والاستثمارية الغربية. فبالرغم من كافة وعمق المتاعب التى تعانى منها روسيا الاتحادية، فلن يتخلى المستثمرون الغربيون عن الأسواق الروسية ذات الامكانيات الهائلة فى عصر العولمة وحرية الأسواق. إن هذا التصور يفسر السباق المحموم القائم بينهم على مستوى الشركات وأيضا المؤسسات المالية متعددة الجنسيات مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لكى يهبوا لتقديم المعونات فى سبيل ابقاء روسيا الاتحادية فى عملية التحول التى شرعت فيها ولتضمن وجودها على مشارف طريق الاستقرار فى ظل العولمة وحرية الأسواق.

دلالات القمة اليابانية - الروسية





د. السيد عوض عثمان

استضاف منتجع كوانا، على المحيط الهادى، وعلى بعد مائة كيلومتر جنوب غرب العاصمة طوكيو، فى ١٨ أبريل الماضى، قمة غير رسمية، وليوم واحد، بين الرئيسين الروسى، بوريس يلتسين، ورئيس الوزراء اليابانى، ريوتارو هاشيموتو. وكان مقررا انعقادها خلال الفترة من ١١ - ١٤ من الشهر نفسه، غير أن عدم استقرار الأوضاع السياسية فى روسيا بسبب الخلاف الداخلى حول تشكيل الحكومة الجديدة، كان سببا فى إرجاء هذه القمة. وتمثل هذه القمة إضافة مهمة فى رصيد جهود تحسين العلاقات الثنائية، وانطلاقة مؤثرة على صعيد جهود تطبيع العلاقات بين البلدين، واستمرارية لمسعى اليابان لإبرام معاهدة سلام مع روسيا، بحلول عام ٢٠٠٠، بعد حل القضايا العالقة فى العلاقات الثنائية.

اولا: فى خلفية الأزمة :

بمقدور المراقب للتفاعلات السياسية بين طوكيو وموسكو الخلوص إلى أن قضية جزر أرخبيل الكوريل، شمال شرق جزيرة هوكايدو، فى أقصى الشمال، مثلت عاملاً أساسياً فى فتور العلاقات بين البلدين، وعقبة رئيسية حالت دون تطويرها. ومن المقطوع به أن روسيا واليابان لا تزالان فى حالة حرب، بالمعنى الدقيق للكلمة، فهما لم توقعا رسمياً، على الاطلاق، أية معاهدة سلام تنهى الصراع بينهما، حول جزر ايتوروفو، كونا شيرى، شيكوتان، وهابوماى، والتى تعنى فى اللغة اليابانية "اراضى الشمال".

ودون الابحار بعيداً فى استدعاء وقائع التاريخ، فثمة علامات ومحطات بارزة فى قراءة موروث العداء التاريخى، والذى تسبب فى نشوب الحروب والنزاعات المتواصلة:

١- كانت هذه الجزر موضع نزاع منذ عهد القياصرة، باستثناء عام ١٨٧٥، بعد توقيع اتفاق روسى - يابانى جعل جزيرة ساخالين بالكامل تحت سيادة روسيا، فيما نقلت كل جزر الكوريل إلى ملكية اليابان. بيد أن نشوب الحرب اليابانية - الروسية (١٩٠٤ - ١٩٠٥) والتى انتهت بهزيمة روسيا وتوسيع معاهدة بورتسموث للسلام، أجبر روسيا على التنازل عن جنوب ساخالين لليابان، واعترفت بحقوقها فى الكوريل. وأصبحت الجزر الأربع تابعة للامبراطورية اليابانية، سياسيا واداريا وحدوديا، لأنها كانت الحدود الشمالية لليابان حتى يوليو عام ١٩٤٥.

٢- فى الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد عشية مؤتمر يالطا لزعماء الائتلاف المعادى للهتلرية، أعلن الاتحاد السوفيتى استعداده للمشاركة فى الحرب ضد اليابان. ونص اتفاق يالطا على نقل ملكية جزر الكوريل إلى الاتحاد

السوفيتي. وفي ٢ سبتمبر من العام نفسه، ونتيجة الهزيمة، وقعت اليابان وثيقة الاستسلام غير المشروط، وتولى الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين إعادة تسكين هذه الجزر بالعائلات التي ترجع إلى الشعوب والقوميات المشكلة للاتحاد السوفيتي وتهجير سكانها اليابانيين.

٣- تضمن الاعلان السوفيتي - الياباني المشترك عام ١٩٥٦، وموافقة الحكومة السوفيتية، في عهد ليونيد بريجنيف على تسليم اليابان جزيرتي هابوماي وشيكوتان - أي قرابة ٧٪ من المساحة الاجمالية للجزر - بصورة فورية، وتعهد البحث في مستقبل الجزيرتين الأخريين بعد توقيع معاهدة السلام غير أن الحكومة السوفيتية عادت وتراجعت، ورفضت عام ١٩٦٠ تسليم الجزيرتين على خلفية الاعتراض بسبب توقيع معاهدة الأمن اليابانية - الأمريكية.

٤- حاولت القمة التي عقدت بموسكو عام ١٩٧٣، بين الزعيم السوفيتي بريجنيف ورئيس الوزراء الياباني، تاناكا، تحريك حالة الجمود في العلاقات، بالاتفاق على مواصلة التفاوض في شأن معاهدة السلام. وضمن مسعى تنقية الاجواء، تم الاتفاق في قمة ١٩٨٥، بين جورباتشوف ورئيس الوزراء الياباني، ناكاسوني، على تنشيط العلاقات، وتبادل وفود على مستوى عال.

ثانياً: نحو معادلة "لا صفرية":

لم يفتر عزم الحكومات اليابانية المتعاقبة وتصميمها على استرجاع "أرض الآباء والأجداد". وأدى النزاع حول ملكية الجزر وأيلولتها إلى إهمال تنميتها، فأصبحت جرداء وصعبة للحياة وغير متطورة. كما لا تشكل الجزر قيمة اقتصادية مرتفعة، باستثناء أن مياه البحر المحيطة بالأرخبيل غنية بمصائد الاسماك، اضافة إلى ثروة محدودة من المعادن، مثل الكبريت والذهب والفضة.

ومن الثابت أن قضية الجزر أصبحت رهينة للرأى العام في البلدين، وهو الأمر الذى يجعلها المشكلة الأكثر صعوبة وتعقيداً أمام تطبيع وتنمية علاقات البلدين. ففي اليابان يضغط الرأى العام، بفعل موروث الكراهية والعداء لروسيا، في اتجاه رهن مستقبل هذه العلاقات باعتراف موسكو بسيادة اليابان على هذه الجزر وحقوقها عليها وعدم التفريط فيها. وبالمثل، تبرز الاتجاهات المتشددة من جانب الشيوعيين والقوميين والعسكر في روسيا، باتجاه الضغط بعدم اجراء صفقة بهذا الشأن. وتذهب هذه الاتجاهات بعيداً، إلى حد افتراض أنه إذا وافقت موسكو على إعادة كل هذه الجزر، أو بعضها، فإن دولا أخرى ستتقدم بمطالب اقليمية أو حدودية من روسيا، خاصة وأنه لا يوجد أى سند قانوني في دستور البلاد، أو في أى قوانين محلية أخرى، لمنح تفويض بإعادة الجزر ومن هنا تتبدى صعوبة "المعادلة الصفرية"، وضرورة عدم تمسك أى طرف بموقف الفوز الكامل. ومع انتهاء مرحلة الحرب الباردة، وتفكك وزوال الامبراطورية السوفيتية، وبروز الميل العام لحل كافة المنازعات الدولية، والاقليمية منها، بالطرق السلمية وعبر آلية الحوار والتفاوض المباشر، والبحث في إمكانية التوصل إلى تسوية تاريخية، بحل وسط، لحلحلة عقدة الأزمات المستعصية. وادركت بالفعل قيادتا البلدين هذه الحقيقة، وأهمية تجاوز أزمة الجزر الأربع لانطلاقة قاطرة العلاقات الثنائية إلى فضاءات واسعة، تتواكب مع التطورات الراهنة وترتيبات العولمة الاقتصادية.

ويمكن رصد اشارات متعددة تجسد تحولات نوعية في مواقف البلدين بالانتقال من مرحلة المواقف المتصلبة والمتشددة باتجاه البحث عن صيغ لحل وسط. فاليابان أبدت اشارات جلية عن نيتها تقديم اغراءات اقتصادية، في صورة مساعدات واستثمارات لاحداث اختراق في الموقف الروسي المتشدد، والرافض للتنازل عن الجزر، التي تمثل منطقة استراتيجية مهمة، لانها تشرف على المنفذ الذى تعبر منه قطع البحرية والغواصات الروسية المتمركزة في فيلادنيوستوك. وفي الظروف الصعبة، في مرحلة جورباتشوف، واثناء زيارته لطوكيو، في منتصف أبريل ١٩٩١، أعطى إشارة غير مسبوقة، عندما عبر عن استعداده لبحث جميع القضايا التي تعيق تقدم العلاقات بين البلدين، مما فسره المراقبون بانه يعكس ليونة جديدة، حيث كانت موسكو، إلى عهد قريب، ترفض حتى مناقشة هذه المسألة مع اليابان.

وفي ضوء التبدلات في بنية وطبيعة الصراع الدولي، فقدت هذه الجزر الكثير من أهميتها الجغرافية والاستراتيجية لروسيا. ومن ناحيتها، حاولت اليابان محاكاه التجربة الألمانية، وما دفعته بون لموسكو من مساعدات بهدف إعادة توحيد ألمانيا وانسحاب الجيش الأحمر من برلين. وبالفعل وعدت اليابان بتقديم معونات وقروض قد توازى ٥٠ مليار دولار، وأبدت استعدادها لتوقيع معاهدة سلام مع روسيا تنهى رسميا حالة الحرب، شرط إعادة الجزر إليها. ومن شأن هذه المعاهدة فتح الباب أمام تدفق المساعدات اليابانية التي يحتاجها الاقتصاد الروسي لمعاودة النمو والازدهار. وبالتداعي، التمهيد لقيام منطقة اقتصادية تجارية في جنوب شرق آسيا، وزيادة حجم التجارة اليابانية مع روسيا، ودول الاتحاد السوفيتي السابق، واستغلال الثروات الطبيعية من سيبيريا الشرقية.

ويمكن القول أن علاقات البلدين، خاصة في ظل قيادة يلتسين وهاشيموتو قد قطعت شوطا كبيراً، وبروز شعور متزايد بالعلاقة الحميمة والثقة المتبادلة، خاصة بين زعيمي البلدين. وهنا تتبدى أهمية ما عرف "بمبادرة هاشيموتو" في يوليو ١٩٩٧، والتي تتأسس على دعامات، أبرزها: الثقة، والمنفعة المتبادلة، والرؤية البعيدة المدى. ويجمع الخبراء على أنها تمثل تحولاً بارزا في السياسة اليابانية تجاه روسيا، والتي كانت ترتكز على الربط ما بين الخلاف بشأن الجزر، ومد جسور التعاون بين البلدين، أى عدم الفصل بين السياسة والاقتصاد، وهو ما شكل حجر الزاوية للدبلوماسية اليابانية تجاه روسيا.

وتعبيراً عن هذه التحولات، جاءت أهمية قمة سيبيريا، ١ -

٢ نوفمبر الماضى، والتى تمخضت عن ما عرف باسم "مشروع يلتسين - هاشيموتو"، لتفعيل العلاقات ودمج الاقتصاد الروسى فى النظام الاقتصادى العالمى ومساندة الاصلاحات الاقتصادية الروسية. اضافة لتنشيط التجارة وتشجيع الاستثمارات المشتركة فى العمل فى الغابات واستخراج النفط والغاز الطبيعى، والتنقيب عن الفحم وصيد الاسماك، وتوظيف رؤوس الأموال اليابانية فى روسيا، ومد خط غاز روسى إلى اليابان كخطوة أولى للتعاون، وبناء محطة كهربائية مشتركة. وأعلنت اليابان عن توقيع عقد مع روسيا، بقيمة عشرة مليارات من الدولارات، لتطوير حقوق الغاز الطبيعى فى منطقة ايروكوتسل الروسية، وبناء خط انابيب عبر منغوليا والصين وكوريا الجنوبية.

وفى ضوء هذه الأجواء الايجابية، كف الاسطول الروسى المرابط قرب الجزر عن اطلاق النار على الصيادين اليابانيين الذين يدخلون إلى مياهه الاقليمية، فى ضوء الاتفاق على رسم حدود مياه الصيد، بالسماح لقوارب الصيادين اليابانية بالصيد على بعد ١٢ ميلا بحريا من الجزر، من دون الانتقاص من ادعاء حق السيادة على المنطقة للدولتين. وثمة فضاء واسع للتعاون العسكرى، مثل تطوير المقاتلات، ودعوة مسئولى قوات الدفاع الذاتى اليابانية للدراسة فى كلية الدفاع الروسية، وإقامة خطوط اتصالات بين قواعد هذه القوات فى جزيرة هوكايدو والقوات الروسية فى الشرق الأقصى، فضلا عن امكان قيام اليابان بشراء معدات عسكرية من روسيا.

وتأسيسا على ما تقدم، اسفرت قمة كوانا عن عدة مخرجات هامة، مثل البحث عن شراكة اقتصادية فاعلة، وانشاء هيئة للاستثمارات المشتركة، واقتراح يلتسين بناء منشأة يابانية روسية مشتركة كبيرة لصيد وتربية الاسماك بجزر الكوريل، تعهدت طوكيو بدراسته بعناية. كما تعهد هاشيموتو بتقديم قروض لروسيا بقيمة ٦٠٠ مليون دولار قبل نهاية العام الحالى، ضمن قرض سبق التعهد به فى نوفمبر الماضى، بإجمالى مليار ونصف المليار دولار. وأبدى يلتسين حالة من الاستياء من العمل البطيء للغاية للجنة المكلفة بإعداد معاهدة السلام بين البلدين، وضرورة تفعيل وتنشيط دورها. ولخص هاشيموتو موقف بلاده الحالى بانه يرتكز على:

١- إشاعة الثقة والاحترام المتبادل بين البلدين. ٢- مراعاة أهمية المصالح الاقتصادية والاستثمارات المشتركة. ٣- إبقاء جزر الكوريل وقضيتها معلقة حاليا، خاصة بعد رفض الناطق الرسمى باسم الكرملين "صيغة السيادة المؤجلة - أى أن يكون للكوريل وضع شبيه بهونج كونج وتحديد موعد لإعادتها إلى اليابان، على أن تبقى حتى ذلك الحين تحت إدارة روسية. واعتبر أن هذا الاقتراح غير مقبول لبلاده.

ثالثا: من موروث الماضى إلى آفاق المستقبل:

بعد مرور أكثر من نصف قرن على نهاية الحرب العالمية الثانية، بات من الضرورى توقيع معاهدة سلام وحسن جوار بين العملاقين الروسى والياباني. بل معاهدة للصداقة والتعاون والسلام، والإقدام على خطوة سياسية كبرى للأمام، بتهيئة الرأى العام المحلى للقبول بحل لهذه المسألة الجوهرية. ونقطة الانطلاق وقاعدة الأساس تكمن فى التطلع نحو المستقبل وعدم البقاء فى أسر أحقاد الماضى وموروثه. ويمكن التأسيس على نقاط الاتفاق والمنفعة المتبادلة. فروسيا تعيش حاليا مرحلة إعادة اكتشاف لجذورها الآسيوية التى باتت من مجالها الحيوى، خاصة بعد توسيع حلف الناتو باتجاه شرق أوروبا لاستيعاب دول الكتلة الشرقية السابقة تحت مظلته، مما يحرم روسيا من البقية المتبقية للنفوذ الغابر فى الجزء الشرقى من أوروبا. عطفاً على ذلك، تبرز خشية روسيا من تنامى قوة الصين، الاقتصادية والعسكرية، ومن ثم يمكن أن يمثل التقارب الروسى - اليابانى عنصر توازن وعامل الردع فى مواجهة التنين الصينى، خاصة أنه لم يقلل توقيع اتفاقية المشاركة الاستراتيجية بين روسيا والصين، العام الماضى، من التوجس الروسى. إضافة إلى أن اليابان، بثقلها الاقتصادى، على المستوى الدولى، ستكون خير عون يدعم طلب روسيا الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية. ومن ناحية اليابان، تحدوها اعتبارات الاستفادة من استغلال مصادر الطاقة فى الشرق الأقصى الروسى، اضافة على احتياجها لتعضيد موسكو لمطلبها الدائم للفوز بمقعد دائم داخل مجلس الأمن الدولى.

وتفرض صيغة الحل الوسط، أن تتحمل روسيا مسئوليتها بشأن الاعتراف بالحقوق التاريخية لليابان على جزر الكوريل، ومواصلة التفاوض على وضع جدول زمنى لترتيبات عودة هذه الجزر، خاصة فى ظل قيادة يلتسين، وقبيل عام ٢٠٠٠، حيث موعد إجراء الانتخابات العامة الروسية، وبروز خليفة للرئيس القوى فى الكرملين وعلى القيادة اليابانية أن تدرك أن قراراً بمثل هذه الصعوبة والتعقيد بحاجة إلى قوة دافعة، يمكن أن تتمثل فى ضخ قروض ومساعدات واستثمارات كبيرة فى شرايين الاقتصاد الروسى، تساعد على حيويته وعافيته، بما يولد مردودات ملموسة وسريعة، تنعكس ايجابيا على مستوى معيشة الفرد الروسى الذى يعانى من أوضاع صعبة وقاسية، ربما تدفعه إلى معاودة التفكير، بواقعية وبراجماتية، بشأن الفضاءات الرحبة للعلاقات بين بلاده واليابان، وما تمثله من أهمية حيوية، لا يتوجب أن تشكل مسألة الجزر عقبة تاريخية باتجاه تنميتها وتفعيلها، وللمصالح المتبادلة للشعبين.

وثمة تحركات دبلوماسية مرتقبة، للمضى قدما فى تنمية العلاقات الثنائية: من زيادة رسمية لرئيس الوزراء اليابانى، للعاصمة الروسية، أواخر العام الجارى، سوف تعقبها زيارة مماثلة للرئيس الروسى للعاصمة اليابانية، العام القادم اضافة لاستمرارية الاتصالات والمشاورات على مستويات عدة.

ويبقى التساؤل عما إذا كان بمقدور قيادتى البلدين اتخاذ القرارات الصعبة لحل عقدة مسألة الجزر، وتجاوز وضعية وضع العربة أمام الحصان !!، أم انهما سيواصلان العزوف، نتيجة لاعتبارات داخلية معقدة، عن الإقدام على خطوة دراماتيكية فاصلة، وترحيل هذه القضية وتركها لعامل الزمن لتقرير مصير جزر الكوريل بصفة نهائية.

أندونيسيا بين ارتباطات الماضى وتطلعات المستقبل



نزيرة الأفندى

وضعت استقالة الرئيس سوهارتو وانسحابه من قصر الرئاسة فى مايو ١٩٩٨ النهاية لفترة حكم استمرت منذ عام ١٩٦٦. إلا أن تأثيره على مسار الأحداث فى أندونيسيا لم ولن ينته حتى تكتمل ملامح النظام الجديد، ويقطع الجذور التى تربطه بالنظام الأندونيسى السابق، حيث أن استقالة "سوهارتو" وتولى "بحر الدين يوسف حبيبى" للمنصب خلفا له، جعل تداول السلطة فى أندونيسيا فى اطار الأصدقاء، وليس نتيجة تولى حبيبى لمنصب نائب الرئيس الأندونيسى وبما يعطيه الحق فى الرئاسة طبقا للمادة الثامنة من الدستور الصادر عام ١٩٤٥.

كما أن تولى الرئيس الجديد لأندونيسيا لمهام منصبه الجديد، وكذلك توليه منصب نائب الرئيس منذ عدة أشهر مضت كان نتاج الأزمة السياسية والاقتصادية التى احتدت فى البلاد، وبحيث تنطبق المقولة المأثورة "بيدى لا بيد عمر"، ومن هنا جاء اختياره من جانب الرئيس السابق "سوهارتو". وكذلك تأييد الجيش له ممثلا فى اعلان الجنرال "ديرانتو" عن الالتزام بحماية الرئيس الأسبق وتأييد الرئيس الجديد حفاظا على استقرار البلاد.

وقد أدت هذه التطورات الى ترجيح كفة إجراء انتخابات مبكرة قبل أن تنتهى الفترة الرئاسية فى عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من رفض الرئيس حبيبى للمقولة التى تطلق على رئاسته باعتبارها فترة انتقالية - حيث أن كافة القوى السياسية والشعبية طالبت بهذا الإجراء حتى تتحقق للتغيير السياسى جديته ويأخذ الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى مجراه، -إلا أنه أعلن رضوخه لهذا المطلب.

كما فرضت هذه التطورات على الرئيس الأندونيسى الجديد ضرورة الموازنة بين ارتباطات الماضى وتطلعات المستقبل، انطلاقا من الواقع الراهن الذى تعيشه أندونيسيا. فالأمر المؤكد أن جاكارتا حققت انجازات اقتصادية تدخل فى نطاق الطفرات، ولا يمكن لأى سياسى أن يراهن بها رغبة فى الاستحواذ على السلطة. وتزداد درجة الوعى والحساسية بهذا الواقع لدى الرئيس "بحر الدين حبيبى" باعتباره شريكا أساسيا وفعالا فى تشكيل ملامح هذا الواقع، ذلك بغض النظر عن السلبيات السياسية والاقتصادية التى تؤخذ عليه. كما أن الحفاظ على الانجازات مطلب شعبى ودولى فى ذات الوقت.

والمتتبع للأحداث فى أندونيسيا عبر سنوات، سوف يجد

أن دور الجيش قد تباين فى نهاية التسعينات مقارنة بما كان عليه فى الستينات. فقد كان الرئيس سوهارتو يتولى منصب قائد القوات المسلحة الأندونيسية فى منتصف الستينات، وانتقل الى قصر الرئاسة بعد الاطاحة بالرئيس السابق أحمد سوكارنو واعتقاله فى منزله حتى وفاته عام ١٩٧٠. بينما أعلن قائد القوات المسلحة ديدانتو، عن التزام الجيش بحماية وأمن الرئيس الأسبق سوهارتو، وهذا كان من شأنه وضع علامات استفهام وتساؤلات حول الجيش ومستقبل الحياة السياسية فى أندونيسيا.

كما أن رصيد التحرر الوطنى الذى استند اليه أحمد سوكارنو، ورصيد الانجاز الاقتصادى والهيمنة اللذين استند اليهما "سوهارتو"، لم تعد أرصدة قابلة للصرف لدى الشعب الأندونيسى فى الوقت الحالى. فقد انطوت صفحات النضال ضد الاستعمار، كما أن رصيد الانجاز الاقتصادى شاب الكثير من التجاوزات السياسية والاجتماعية، بل والاقتصادية. والأمثلة عديدة فيما يتعلق بفترة الحكم الأخيرة، فاحتلال "تيمور الشرقية" فى عام ١٩٧٥ حقق هدفا سياسيا يجتمع حوله أفراد الشعب الأندونيسى فى تأييدهم "لسوهارتو"، إلا أن الوضع لم يظل كما هو عليه فى ظل تصاعد حركة المقاومة المعارضة للاحتلال الأندونيسى، وقد ترجم هذا التطور فى المظاهرات العنيفة التى شهدتها أندونيسيا وتحديدا جاكارتا من جانب مواطنى تيمور الشرقية.

كما أن قوة الشعب تعاظمت وترجمت فى أحداث الشهور الأخيرة، بحيث تضاءلت الى جانبها كافة الانجازات الاقتصادية التى كان يستند اليها "سوهارتو" فى دعم أسس حكمه، ذلك أن الشعب تحول من مستفيد بالتبعية من هذه الطفرة الاقتصادية الى حكم متشدد إزائها. فقد فتحت ملفات المحاكمات العلنية للفساد السياسى والتربح من السلطة والثراء لأفراد الأسرة الحاكمة وأتباعها. وقد كانت وجهة نظر أفراد الشعب، وبخاصة الجماعات الطلابية تنصرف الى أن ثروات الشعب نهبت من جانب الآخرين، ولاشك أن وجهة النظر هذه مثل العملة المعدنية ذات وجهين، أحدهما يمثل جزءا من الحقيقة، والآخر يمثل الجزء الآخر على الصعيد الاقتصادى، إلا أن الواقع السياسى يشير الى صدق وجهة النظر الشعبية بصفة قاطعة حيث أن دور الأحزاب السياسية كان هامشيا، فى حالة السماح بها.

الطموحات والتحديات :

أعلن الرئيس الأندونيسى الجديد "بحر الدين يوسف حبيبى" عن التزامه بعدة نقاط فى الأيام الأولى لتوليه السلطة وقد تمثلت فى الآتى :

- تنفيذ برنامج الاتفاق مع صندوق النقد الدولى لانقاذ الاقتصاد الأندونيسى من أزمته، ويعد التنفيذ الشرط الأساسى لإنسياب التدفقات المالية التى تقدر بأكثر من ٤١ مليار دولار.

- الالتزام بطموحات الشعب من أجل الاصلاح السياسى على جميع المستويات وزيادة مساحة الديمقراطية.

- تحديث قوانين الانتخابات فى البلاد.

- إعادة الحياة الى طبيعتها فى كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

أولا : تنفيذ هذه الالتزامات سوف يقتضى من المناورة والقدرات الشخصية ما قد يشكل صعوبة أمام الرئيس الأندونيسى، ليس نتيجة افتقاره لهذه القدرات ولكن نتيجة ارتباطه بإرث الماضى، وهو الفرق الأساسى الذى يفصل بينه وبين الرئيس الأسبق سوهارتو، حيث تولى السلطة فى منتصف الستينات، فقد سعى سوهارتو الى تشكيل مناخ سياسى واقتصادى، بالاضافة الى سند عسكرى، يقطع كل صلة بينه وبين الماضى ممثلا فى "أحمد سوكارنو"، أما الرئيس "حبيبى"، فيعد لاعبا أساسيا على مسرح الحياة الاقتصادية والسياسية خلال فترة حكم الرئيس سوهارتو.

لقد تولى "حبيبى" العديد من المناصب الوزارية منذ عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٩٨. بل إن موجة الانتقادات تشمله فيما يتعلق بالمشروعات الضخمة التى نفذتها أندونيسيا، وأدت الى زيادة عبء المديونية المالية العامة والخاصة على حد سواء.

لقد وجهت اليه انتقادات من خلال المؤسسات المالية الدولية، وكان يمثل أحد مجالات الخلاف بين الرئيس سوهارتو، وهذه المؤسسات تحديدا صندوق النقد الدولى فيما يتعلق بضرورة الفصل بين المهام السياسية والأعمال الاقتصادية. والدليل على ذلك، أن التعديل الوزارى الذى أجراه سوهارتو واختياره "بحر الدين يوسف حبيبى" نائبا له، لم يشفعا له سياسيا واقتصاديا، حيث اعتبر الأخير امتدادا للأول، وتصاعدت حدة السخط الشعبى وكذلك توقف تنفيذ الاتفاق مع صندوق النقد الدولى، وتوالى تدهور قيمة الروبية.

وقد ترجم هذا الوضع مرة أخرى فى أعقاب الإعلان عن توليه السلطة الرئاسية، فقد انخفضت قيمة الروبية الأندونيسية بنسبة ٣٦٪، اضافة الى ما هى عليه من تآكل، لقد بلغ معدل تبادلها أمام الدولار ١١٫٦٥٠ ألف وحدة فى بداية شهر يونيو ١٩٩٨، وقد كان المعدل لا يتجاوز ٢٫٤٢٨ ألف روبية مقابل الدولار فى ذات الشهر من عام ١٩٩٧.

ثانيا : وجود مائتى مليون نسمة موزعة على أكثر من ١٧ ألف جزيرة، ليس بالأمر الهين، سياسيا واقتصاديا. فقد أدت موجة التدمير والاضرابات التى اجتاحت البلاد الى ارتفاع الأسعار بأكثر من ٢٠٪ منذ منتصف مايو ١٩٩٨، وولدت أزمة

فى المواد الغذائية. كما أنها أفرزت ٤ر١٥ مليون متعطل، وبما يعادل ١٧٪ من اجمالى حجم القوة العاملة والتى تبلغ ٩٠ مليون عامل. بالاضافة الى انخفاض اجمالى الناتج المحلى بنسبة ٢١ر٨٪ فى الربع الأول من العام الحالى (١٩٩٨)، مقارنة بذات الفترة من عامك ١٩٩٧. ثم ازدادت الأوضاع تأزما بعد توليه السلطة، حيث يقتضى الأمر انفاق أكثر من مليار دولار لإعادة بناء شبكة توزيع المواد الغذائية فى البلاد.

كما أن الاحتياطى الرسمى من العملات الدولية انخفض الى أقل من الرقم المعلن من جانب الحكومة والذى قدر بـ ١٤ر٧ مليار دولار، وهذا يعكس حجم الأزمة فى ظل معرفة رقم مديونية القطاع الخاص والذى قدر بـ ٨٠ مليار دولار.

ثالثا : إذا كان الرئيس الأسبق قد اتهم بتكوين ثروة ضخمة قدرت بثمانين مليار دولار، قبل انهيار قيمة العملة الأندونيسية، وتزايد المطالبة بضرورة محاكمته عسكريا، فإننا نجد فى ذات الوقت أنه يمتلك أو يشارك فى مجموعة من الشركات العملاقة التى يقدر عددها بثمانين شركة، ومن ثم يواجه بانتقادات شعبية وسياسية، ويعانى من ذات نقاط الضعف التى عانى منها سلفه - ولو الى حد ما - وإن كان قد لجأ الى اجبار أقاربه للتخلى عن مراكزهم الحساسة.

رابعا : التعديلات التى أجراها على الحكومة الأندونيسية أبقت على العديد من الوجوه التقليدية، وإذا كانت قد استعانت ببعض الشخصيات الاقتصادية التى أخذت مواقف معارضة للرئيس الأسبق "سوهارتو"، إلا أن استمرارها فى مناصبها يرتبط بتوافر المناخ السياسى والاقتصادى الملائم. حيث يلاحظ أن واحدا من هذه الشخصيات هو وزير تنسيق الشئون الاقتصادية والمالية فى الحكومة الجديدة "كارتاسامينا"، قد طالب بضرورة إجراء انتخابات جديدة مبكرة حتى يكون لدى الحكومة تفويض من الشعب.

خامسا : وفق أبرز الانتقادات التى وجهت الى نظام حكم "سوهارتو" ضعف النظام الحزبى فى أندونيسيا، فقد استمر حزب الحكومة "جولكار" فى السيطرة على الحكم طيلة السنوات الماضية، بينما الأحزاب الأخرى هامشية أو غير مسموح لها بممارسة نشاطها فى ظل القوانين السياسية التعسفية.

ومن ثم فإن قرار "حبيبى" بتخفيف القيود على الأحزاب والصحافة، يعنى الوفاء بجزء من الالتزامات والتعهدات. ولكن يبقى تساؤل واقعى وهام، هو : هل سطوة رأس المال سوف تسمح للحياة السياسية ولمناخ الديمقراطية أن يأخذ طريقه الى التبلور والنضوج ؟!

وهذا يفضى بنا الى الحديث عن حزب المعارضة الرئيسى والذى يتولاه "أمين ريس" والذى يضم ٢٨ مليون فرد، ويحمل اسم المحمدية، ويوصف بأنه حزب إسلامى. فقد أظهرت التطورات، أن زعيم الحزب الإسلامى واع بأهمية عدم الصدام بين الشعب والجيش، ومن هنا كانت دعوته لموقف مسيرة المليون مواطن وإمهاله لحبيبى فترة من الوقت لإجراء اصلاحاته السياسية واستقرار الأوضاع الاقتصادية.

وإذا كان التقارب فى رفع "شعار الدين" بين "حبيبى" و "أمين ريس" سوف يؤجل الصدام بينهما الى حين، إلا أن ذلك مرهون بجدية الاصلاحات والقدرة على التوازن فى لعبة التنوع الدينى والإثنى فى أندونيسيا.

سادسا : هناك ظلال من الماضى تطارد الصينيين فى أندونيسيا. فقد لصقت بهم أحداث الستينات التى صعدها الجيش بقيادة "سوهارتو" لإقصاء سوكارنو عن الحكم، وذات الوضع شهدته الأيام الماضية خلال الأزمة المالية الخانقة التى أمسكت بأندونيسيا، حيث تم مهاجمة العديد من الممتلكات والوحدات الاقتصادية المملوكة للصينيين مما دفع بالعديد منهم الى مغادرة البلاد والفرار الى الدول المجاورة.

ومن ثم يكون أمام الرئيس حبيبى تحد آخر، يتمثل فى كيفية استعادة هؤلاء المواطنين من ذوى الأصول الصينية للعودة الى البلاد والمساهمة فى إعادة البناء واستعادة الثقة الدولية فى الاقتصاد الأندونيسى. لقد استطاع الرئيس السابق "سوهارتو" أن يلعب هذا الدور بمهارة، فهل ينجح "حبيبى" على الرغم من الذكريات الماضية التى تطارد الأقلية الصينية فى أندونيسيا.

النجاح ممكن تحقيقه إذا استطاع الرئيس الأندونيسى الجديد أن يلعب دوره بتوازن شديد بين كافة القوى المؤثرة فى الساحة السياسية الأندونيسية، إن الاعتماد على تأييد الجيش له، لم يمنعه من تقديم المسئولين عن قتل الطلبة فى حوادث العنف والاضطرابات الأخيرة. كما أن الثقافة حول فساد الحكم وإثراء "سوهارتو" بتحويل الأمر الى المدعى العام للبلاد، سوف يلقى المهمة على أعباء الآخرين، ولكن يظل عليه اتخاذ القرار الأخير، فهل يملك القدرة على فصل وشائج علاقاته بالماضى بحثا عن المستقبل ؟!

مصلحة الوطن ممثلة فى أندونيسيا، تقتضى اتخاذ هذه الخطوة فى ظل اصلاح سياسى يشمل النظام الانتخابى والحياة النيابية المكونة من مجلسين، بحيث يكون انتخاب الرئيس من قبل كل أفراد الشعب، وليس من قبل النخبة المستفيدة التى يجتمع مجلسها مرة كل خمسة أعوام لانتخاب الرئيس نائبه. وذات الوضع يتعين أن يأخذه قادة الجيش فى الاعتبار، حيث أن عجلة الأحداث لن تعود الى الوراء، والانجاز الاقتصادى الذى تحقق فى الماضى، والمهدد فى الحاضر يقتضى تضافر جميع الأحداث من أجل الخروج من ورطة التحديات التى تواجه الطموحات من جانب الشعب والرئيس الأندونيسى على حد سواء.

محادثات السلام بين شطرى كوريا [النتائج والدلالات]



سامح غالى

إن مناقشة قضية احلال السلام الدائم فى شبه الجزيرة الكورية تتطلب تتبع مراحل الحوار بين الكوريتين لمعرفة الخطوط والاتجاهات الرئيسية للسياسات التفاوضية التى تنتهجها الكوريتان، ومن ثم التعرف على المبادىء الحاكمة للمنطلقات الفكرية والتفاوضية لكل منهما.

مراحل الحوار بين شطرى كوريا:

تشير الأحداث الى ايمان كوريا الجنوبية بضرورة تحقيق الوحدة بين شطرى كوريا بصورة تجسد ارادة نحو ٧٠ مليون مواطن كورى، وبطريقة خالية من العنف تماما. ولذلك فهى تسعى لإزالة معوقات التوحيد بطريقة سلمية، وهو ما يتطلب اتخاذ خطوات عديدة من بينها إزالة التوتر وخطر المواجهة العسكرية وانفتاح كلا المجتمعين على الآخر، وتوسيع آفاق التعاون فى المجالات المختلفة. ولعل أبرز الجهود الكورية الجنوبية لفتح باب الحوار مع الشمال خلال عقد الثمانينات، مطالبة الرئيس (شون دو هوان) بعقد مؤتمر بين الجنوب والشمال، إلا أن رد الفعل الشمالى لم يكن إلا مزيدا من التجاهل لهذه المبادرة، الى أن بدأت بالفعل محادثات بشأن القضايا الاقتصادية الإنسانية عام ١٩٨٥، ولكنها توقفت بالغاء كوريا الشمالية جدول الاجتماعات فى بداية عام ١٩٨٦ احتجاجا على المناورات العسكرية الكورية الجنوبية - الأمريكية السنوية. ومع تولى الرئيس (روه)، بدأت خطوات جادة نحو استئناف الحوار من جديد، حيث أفسح الاتجاه نحو الديمقراطية المجال للكشف عن رغبة شديدة واسعة النطاق للوحدة مع الشمال. حيث عرض الرئيس (روه) فى يوليو ١٩٩٨ سياسة جديدة بشأن الحوار مع كوريا الشمالية، وفى ضوء هذه السياسة تم عقد ثمانى جلسات تمهيدية قبل جلسة المحادثات التى جمعت بين رئيسى الوزراء فى البلدين، والتى عقدت فى ٤ سبتمبر ١٩٩٠ فى سول، ومثلت أول محادثات تجرى على هذا المستوى بين الدولتين منذ الحرب الكورية. وقد تم استئناف المفاوضات فى أكتوبر ١٩٩١ فى بيونج يانج، وفى ديسمبر ١٩٩١ فى سول، ونتج عنها توقيع اتفاق التسوية وعدم الاعتداء والتبادل والتعاون بين الشمال والجنوب. وبنهاية ذات العام تمكن الطرفان من التوصل الى الاعلان المشترك الخاص باخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وفى ٣٠ يناير ١٩٩٢ وقعت كوريا الشمالية اتفاق الأمان النووى والذى سمح بالتفتيش الدولى على جميع التسهيلات، وذلك عقب اعلان

أمريكى – كورى جنوبى بإرجاء التدريبات المشتركة. ولكن فى غضون شهور قليلة أخذ هذا التقدم الايجابى اتجاها عكسيا تماما حتى وصل الى طريق مسدود. فقد سمحت بيونج يانج للمفتشين الدوليين بزيارة المواقع، ولكنها وضعت قيودا عديدة على عملهم، مما دعا الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان الى اعتبار أن هذه الاجراءات غير كافية، وتعرضت بيونج يانج لضغوط دولية شديدة ولكنها فى النهاية أعلنت فى يناير ١٩٩٣ مقاطعة أية محادثات نووية مستقبلية بين الكوريتين، وعقب ذلك أعلنت انسحابها من معاهدة حظر الانتشار النووى.

وقد شهدت العلاقات الكورية – الكورية مزيدا من التدهور فى النصف الأول من عام ١٩٩٤، عندما أعلنت الأمم المتحدة أنها تدرس فرض عقوبات اقتصادية على كوريا الشمالية التى هددت بدورها باعلان الحرب على كوريا الجنوبية. أما الولايات المتحدة، فقد أكدت بشكل متكرر أنها سوف تستمر فى محاولة فرض نوع من العقوبات على كوريا الشمالية ما لم تقبل الاجراءات الكافية للتفتيش، وبالفعل أعلنت كوريا الشمالية فى يونيو ١٩٩٤ استعدادها لقبول مجموعة من الأمور من بينها استئناف عملية التفتيش من جانب وكالة الطاقة الدولية، والعودة الى معاهدة حظر الانتشار النووى فى مقابل انهاء حالة العداء التى تسود العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة. وقد فسر هذا المطلب بأنه يمثل اشارة واضحة الى الرغبة فى اقامة علاقات دبلوماسية رسمية. وبالفعل بدأت المفاوضات بين الجانبين فى جنيف فى أغسطس ١٩٩٤. ولم يشتد عود الأزمة بين الكوريتين بشكل واضح إلا مع وفاة الرئيس الكورى الشمالى (كيم ايل سونج) فى يوليو ١٩٩٤، وقد أحدثت وفاة كيم ايل سونج نوعا من التخبط والاضطراب الداخلى لدى القيادة السياسية، خاصة إذا ما أخذ فى الاعتبار البدء فى مرحلة فتح قنوات الاتصال والتفاوض السلمى التى بدأت تتسع بين الكوريتين خلال الفترة السابقة على وفاة كيم ايل سونج.

وإثر تردى الأوضاع فى شبه الجزيرة الكورية، ووصول الأزمة الناشبة بين شطرى كوريا الى معدلات عالية حيث سعت كوريا الشمالية الى حشد قواتها على حدود منطقة الهدنة الفاصلة بين البلدين كعمل استفزازى دعا حكومة سول الى الرد بمثله، بل والى مزيد من التسلح واجراء المناورات والتدريبات العسكرية الفردية والمشتركة مع حليفتها الولايات المتحدة، مما صعد التوتر فى شبه الجزيرة الكورية خاصة بعد سعى القيادة السياسية لبيونج يانج لمحاولة ابرام اتفاق جديد للهدنة، ولكن بشكل منفرد مع الولايات المتحدة بهدف تهميش واستبعاد كوريا الجنوبية تماما، وما استتبع ذلك من محاولات خرق اتفاق الهدنة المبرم عام ١٩٥٣. ولا يمكن اغفال المؤشرات الدالة – برغم هذا التوتر فى علاقات الكوريتين – إن المناخ السياسى الجديد فى كوريا الشمالية بدأت تهب عليه رياح جديدة تصالحية وإن كانت غير جارفة منذ تولى (كيم جونج ايل) مقاليد السلطة. إلا أنه إزاء هذا الوضع المتردى سعت الولايات المتحدة الى احتواء الأزمة باقتراح اجراء محادثات سلام رباعية تضم الى جانبها كلا من الكوريتين والصين، وذلك بهدف دفع الحوار بين شطرى كوريا. إلا أن حكومة بيونج يانج اشترطت فى مقابل موافقتها على هذا الاقتراح أن تسحب الولايات المتحدة قواتها فورا من كوريا الجنوبية، إلا أن حكومة سول رفضت هذا المطلب.

وأدت تطورات الأوضاع الى البدء فى مساع جادة من أجل التوصل لإبرام اتفاق سلام دائم يحل محل اتفاق الهدنة القائم، بما ينهى حالة اللاحرب واللاسلم القائمة. وعلى ذلك اتفقت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية على عقد اجتماع مع ممثلى كوريا الشمالية فى ٥ مارس ١٩٩٧ بهدف بحث اقتراح اجراء المحادثات الرباعية، وقد جاءت هذه الخطوة إعمالا لاقتراحات واشنطن وسول بعقد محادثات رباعية للسلام فى أبريل ١٩٩٦. وبدأت تلك المساعى تؤتى ثمارها باعلان كوريا الشمالية استعدادها للمشاركة فى محادثات السلام التمهيدية، والتى أعلن عنها فى فبراير ١٩٩٧ – والتى كان مقررا لها أن تعقد فى نيويورك فى مارس ١٩٩٧.

وبالفعل عقدت الكوريتان جلسة محادثات تاريخية فى نيويورك فى موعدها فى مارس ١٩٩٧، بحضور الولايات المتحدة، وهو ما اعتبر تنازلا ضخما من الجانب الكورى الشمالى، الذى رفض الدخول فى مفاوضات مباشرة مع حكومة سول على مدى سنوات، بحجة عدم شرعية حكومة سول وعدم الاعتراف بها، واعتبار حكومة بيونج يانج الممثل الوحيد للأمة الكورية.

وكانت كوريا الشمالية قد بدأت مفاوضات أبريل ١٩٩٧ بالاعلان عن موافقتها على المحادثات الرباعية، إلا أنها عادت واشترطت الحصول مقدما على مساعدات غذائية، إلا أن واشنطن وسول رفضتا التعهد بأية مساعدات مسبقة حتى لا يفهم أنهما يكافئان بيونج يانج نظير الموافقة على الدخول فى المحادثات الرباعية. وكان الرئيس الأمريكى بيل كلينتون قد وجه دعوة الى كوريا الشمالية للمشاركة فى محادثات السلام الرباعية واعادة النظر فى موقفها، وأنه يتعين على كوريا الشمالية أن تتحرك وتتخذ خطوة جديدة، وأن تعمل على حل جميع خلافاتها مع كوريا الجنوبية بطريقة تسمح للمجتمع الدولى بأن يقدم ليس فقط المساعدات الغذائية العاجلة ولكن أيضا مساعدتها على اعادة بناء اقتصادها المنهار وتوفير مستقبل أفضل للشعب الكورى. إلا أن التعنت الشمالى بخصوص تلبية مطالبها الخاصة بالحصول على المواد الغذائية مقدما أدى الى تأجيل هذه المحادثات.

وقد تعرضت كوريا الجنوبية على الجانب الآخر – للضغوط الداخلية لاتخاذ خطوات ايجابية نحو تحسين العلاقات مع كوريا الشمالية، فضلا عن تحسين العلاقات مع القوى التى تؤيدها كروسيا والصين. إلا أنه واحقاقا للحق فإنه رغم المحاولات العديدة التى قامت بها كوريا الجنوبية لتحسين

علاقاتها مع كوريا الشمالية إلا أنها لم تجد تجاوبا من كوريا الشمالية حسبما سبق، ورغم بعض العلاقات مع الشطر الشمالي المشجعة في مجال التجارة التي وصل حجمها بين البلدين في عام ١٩٩١ الى ٩٥ مليون دولار، إلا أن هذه العلاقات لا تشبع الطموحات الكورية الجنوبية.

وإثر الضغوط السياسية الدولية التي تعرضت لها كوريا الشمالية، بالاضافة الى الأوضاع الداخلية المتردية الناتجة عن انتشار المجاعة في جميع أنحاء البلاد، أبدت حكومة بيونج يانج موافقتها لاستئناف المحادثات بشأن اقتراح محادثات السلام الرباعية شريطة أن تجتمع أولا مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية قبل انضمام الصين للمحادثات. وبدأت المحادثات التمهيدية بنيويورك في أغسطس ١٩٩٧ بمشاركة ممثلين من كوريا الجنوبية والشمالية والولايات المتحدة والصين. وهدفت هذه المباحثات الى تحديد موعد ومكان وجدول أعمال محادثات السلام الرامية الى الوصول الى صياغة آلية لاحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية، إلا أن فشل هذه المحادثات التمهيدية حدا بحكومة بيونج يانج الى تحذير الولايات المتحدة من ممارسة ضغوط سياسية عليها لتحقيق مكاسب سياسية بالمفاوضات، بل وصل الأمر الى اتهام كوريا الشمالية للولايات المتحدة بمحاولة التدخل في الشئون الداخلية لها. ويرجع سبب فشل هذه المحادثات الى اصرار كوريا الشمالية على مطالبها واصرار الولايات المتحدة على رفض تلك المطالب خاصة تلك المتعلقة بالحصول على مساعدات اقتصادية غير مشروطة وانسحاب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية البالغ عددها نحو ٣٧ ألف جندي.

وقد أوضح (كيم جاي جوان) رئيس وفد كوريا الشمالية أن فشل المفاوضات يرجع الى طلب بلاده ادراج وضع القوات الأمريكية المرابطة على الحدود بين كوريا الشمالية والجنوبية في برنامج مفاوضات السلام النهائية، إلا أنه لم يتم التوصل الى جدول أعمال يرضي الأطراف المعنية. والمعروف أن كوريا الجنوبية ترتبط مع الولايات المتحدة بمعاهدة صداقة وحماية منذ أغسطس ١٩٤٥، وتجري الدولتان سنويا مناورات عسكرية تسمى (روح الفريق)، هذا الى جانب القوات الأمريكية المرابطة في كوريا الجنوبية ومستودعات الأسلحة النووية التي أقامتها الولايات المتحدة والتي يبلغ عددها ٣٦ مستودعا. ويعد التواجد العسكري الأمريكي عنصرا هاما للغاية في إبراز الالتزام الأمريكي بالدفاع عن جمهورية كوريا الجنوبية وتقديم رادع رئيسي للهجوم الكوري الشمالي المحتمل. ولعل الخطر الأمني الذي يتعرض له أمن كوريا الجنوبية، والذي مثل محددا هاما لسياستها الخارجية، كان دافعا أساسيا وراء اتباعها سياسة النورد بوليتيك، والتي أنصب هدفها الأساسي على إضعاف كوريا الشمالية من خلال عزلها وتجريدها من حلفائها لإجبارها في النهاية الى قبول التفاوض مع الجنوب.

ومما سبق، يمكن فهم الاصرار الكوري الشمالي على المطالبة بتلبية المطالب الخاصة بادراج وضع القوات الأمريكية المرابطة على الحدود بين الكوريتين في برنامج مفاوضات السلام النهائية وتمسكها بهذه المطالب.

جهود حكومة كيم داي جونج في محادثات السلام الكورية:

بعد فوزه في الانتخابات العامة في كوريا الجنوبية اقترح الرئيس كيم داي جونج في ديسمبر ١٩٩٧ أن تستأنف سول وبيونج يانج مفاوضاتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية على أساس الاتفاق الثنائي الموقع بين البلدين في عام ١٩٩٢. وقد أعلن في مؤتمره الصحفي الأول الذي عقد بصفته رئيسا منتخبا للبلاد أنه سيتابع الحوار المباشر بين الشمال والجنوب. وقد ازدادت التكهنات بتوقع عقد لقاء قمة بين زعيمي الكوريتين خلال عام ١٩٩٨. وتأتي هذه الخطوة دليلا واضحا على استمرار السياسة المرنة التي انتهجتها القيادة الجنوبية منذ حكومة الرئيس السابق كيم يونج سام.

فقد عملت الحكومة الجديدة في سول على تبني الخطوط الرئيسية لسياسة الحكومة السابقة، ومحاولة تفعيلها على أرض الواقع للتوصل الى نتائج ملموسة. ففي خطوة تستهدف إنجاح عمليات دفع مساعي السلام في شبه الجزيرة الكورية قررت الكوريتان والولايات المتحدة والصين في يناير ١٩٩٨ عقد اجتماع في العاصمة الصينية في فبراير من ذات العام تمهيدا للمحادثات الرباعية، وذلك لمناقشة جدول أعمال المحادثات الرباعية التي بدأت في منتصف مارس ١٩٩٨ في جنيف، وتشكيل اللجان الفرعية بهدف دفع الجهود الرامية لابرام اتفاق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية. وقد صاحب تولي الحكومة الجديدة في سول مقاليد السلطة في البلاد، اعلان بيونج يانج في فبراير ١٩٩٨ استعدادها لبدء حوار مع سول فيما وصف بأنه تحول سياسي خطير في سياسات بيونج يانج. وهو الاجراء الذي رحبت به القيادة الكورية الجنوبية، إلا أنه بعقد اجتماعات جولة المحادثات الرباعية بجنيف في مارس الماضي، لم يتم التوصل لإحراز أي تقدم فعلي، نظرا للصعوبات التي اعترضت سير المباحثات التي تمثلت بالأساس في اصرار القيادة الكورية الشمالية لتضمين جدول المباحثات مسألة انسحاب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية. ولاشك أن مخاوف الشطر الشمالي من تواجد القوات الأمريكية على الأراضي الجنوبية يمثل هاجسا رئيسيا يحكم الرؤية الشمالية ومنطلقاتها التفاوضية لمحادثات السلام في المنطقة.

وفي هذا الاطار ليس خافيا أن اتجاه كوريا الجنوبية على المدى القصير على الأقل الى الحرص على استمرار الروابط الأمنية مع الولايات المتحدة في اطار صيغة التحالف الكوري - الأمريكي كآلية رئيسية للحفاظ على الأمن القومي الكوري الجنوبي في اطار استمرار التهديد الكوري الشمالي، والاتجاه على المدى البعيد الى الاعتماد على تطوير استراتيجيات دفاعية وطنية، وبناء وتحديث قدراتها العسكرية الذاتية. ويأتي حرص كوريا الجنوبية على أهمية استمرار التحالف الكوري

الجنوبي - الامريكي، واستمرار التواجد العسكرى الأمريكى بناء على تاكيد الدبلوماسية الكورية الجنوبية من جانبها على استمرار النظام الكورى الشمالى كمصدر خطير لتهديد الاستقرار الأمنى الاقليمى. وتسوق كوريا الجنوبية عدة مبررات فى هذا الاطار :

١- استمرار تمسك النظام الكورى الشمالى بتصوراته حول فكرة "تحرير الجنوب الكورى".

٢- أنه لا يجب التعويل كثيرا على التدهور الاقتصادى لكوريا الشمالية كعامل من العوامل التى قد تحول كوريا الشمالية دون القيام بهجوم على الجنوب، فقد يؤدى تردى الأوضاع الاقتصادية ذاتها الى تشجيع النظام الشمالى على شن هجوم ضد كوريا الجنوبية لمحاولة الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية مما يصعب معه التنبؤ، أو التكهن بسلوكيات النظام الكورى الشمالى.

٣- استمرار التفوق الكورى الشمالى فى الميزان العسكرى بين الكوريتين، فالنظام الشمالى يركز تواجده العسكرى حول المنطقة المنزوعة السلاح، إذ ينتشر حوالى ٦٥٪ من حجم القوات المسلحة حول حدود هذه المنطقة، وفى المقابل تتركز الأهداف الحيوية فى كوريا الجنوبية فى العاصمة سول، وتأتى خطورة هذا من أنه يوفر للقوات الشمالية ميزة نسبية فى حالة اقدامها على الهجوم على كوريا الجنوبية، خاصة وأن العاصمة سول لا يفصلها سوى ٢٥ ميلا فقط عن حدود المنطقة المنزوعة السلاح.

ولعل ما سبق ليس بخاف على القيادة السياسية فى الشطر الشمالى، وهو ما تحاول الالتفاف حوله ومحاولة الحصول على أية مكاسب دبلوماسية فى هذا الصدد لتعزيز قدراتها التفاوضية مستقبلا.

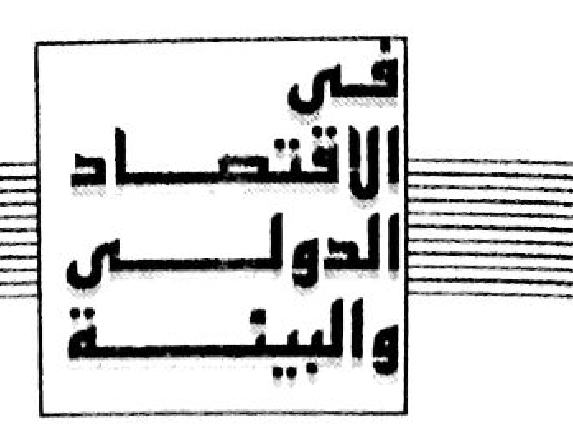
وفى أعقاب فشل جولة جنيف الثانية كما سبقت الاشارة، اقترحت حكومة بيونج يانج عقد لقاء بين الكوريتين على مستوى نائب وزير لبحث القضايا الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك فى بكين فى أبريل الماضى، وهو ما اعتبر مؤشرا هاما على الكبير المبكر الذى طرأ على العلاقات الثنائية بين الكوريتين، نظرا لكونه أول حوار ثنائى مباشر بينهما، بعد قطيعة استمرت أربع سنوات فى أعقاب المباحثات الرسمية التى عقدت فى عام ١٩٩٤ للتحضير للقمة الرئاسية فى بيونج يانج، إلا أن المباحثات توقفت بعد وفاة الزعيم الشمالى كيم ايل سونج، واقتصرت الكوريتين على استمرار الحوار من خلال الصليب الأحمر ومباحثات السلام الرباعية.

وبرغم أهمية هذه الخطوة إلا أن فشل الجانبين فى تضييق هوة الخلاف فيما بينهما فى خصوص جمع شمل ملايين الأسر التى تفرق أفرادها منذ الحرب الكورية، نظرا لربط حكومة بيونج يانج تلبية مطالبها المتعلقة بالمعونات الغذائية والأسمدة بقبولها لقضايا لم شمل العائلات، أدى فى النهاية الى فشل المباحثات كلية. وقد رفضت كوريا الجنوبية استئناف المفاوضات مع كوريا الشمالية لحين استعداد بيونج يانج لقبول التوصل لحلول وسط بشأن تسوية قضايا إعادة جمع شمل الأسر الكورية.

واستمرارا للنهج المرن الذى تنتهجه حكومة سول إزاء قضايا الوحدة ومباحثات السلام، فقد أعلنت فى أبريل الماضى عن استعدادها لتزويد الشطر الشمالى ببعض آلات المصانع التى لا تعمل بسبب الأزمة المالية التى تمر بها البلاد. وأوضح (كانج ان دوك) وزير شئون الوحدة فى كوريا الجنوبية أن بلاده يمكن أيضا أن تؤجر هذه المصانع المعطلة بسبب الأزمة المالية للجارة الشمالية.

ويأتى هذا الاجراء الجديد لتشجيع بيونج يانج على ابرام اتفاق سلام دائم. وكانت سول فى وقت سابق قد رفعت كل القيود على استثمارات رجال أعمالها فى كل قطاعات الاقتصاد الكورى الشمالى باستثناء المجالات العسكرية، وذلك تنفيذا لاعلان الرئيس كيم داى جونج بأنه سيعمل على تنشيط الاتصالات الاقتصادية مع الشمال، وهو ما يعد استمرارا لسياسة سلفه.

وفى النهاية يمكن القول بأنه بعد مرور هذه السنوات الطويلة على الحرب الكورية، فإن بوادر حل القضية مازال فى حكم الغيبيات ويحتاج الاقتراب الصحيح من القضية الى الحذر الشديد على طريق الخطوة خطوة، بما يتضمنه من اجراءات بناء الثقة والبناء عليها. وختاما فإن طريق السلام المنشود طريق شاق وطويل يتعين على جميع الأطراف المعنية بذل مزيد من الجهود للوصول لتحقيق الأمن والسلام فى منطقة شبه الجزيرة الكورية.



إعداد : نرمين السعدنى

موارد المياه العذبة فى العالم بين واقع العرض وإحتياجات الطلب

عمرو الشربينى

يعتبر الماء مصدراً أساسياً لا غنى عنه لكافة أنشطة التنمية الإجتماعية الإقتصادية، فضلاً بالطبع عن حياة الإنسان والحفاظ على صحة وسلامة النظم البيئية فى العالم. وقد أدى الضغط المتزايد على قاعدة الموارد المائية، وما صاحب ذلك من توقعات باحتمالات تعرض ثلثى سكان العالم بحلول عام ٢٠٢٥ لأزمة مائية تحد من جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية إلى تعالى الأصوات المطالبة بأهمية التحرك السريع والجاد من جانب المجتمع الدولى لمواجهة مثل هذه الأزمة المحتملة، والعمل على تفاديها من خلال الإدارة الفعالة للموارد المائية. ولم يكن القلق الدولى من هذه المشكلة بجديد فقد سبق وأن أعرب عنه مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالمياه فى ماردلابلاتا بالأرجنتين عام ١٩٧٧، واستمر التصدى لهذا الموضوع بعد ذلك من خلال عدد آخر من المحافل الدولية كان أبرزها المؤتمر الدولى للمياه والبيئة فى دبلن عام ١٩٩٢، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) بريو دى جانيرو فى البرازيل عام ١٩٩٢، والمؤتمر الوزارى الخاص بمياه الشرب فى هولندا عام ١٩٩٤، وأخيراً المؤتمر الدولى للمياه والتنمية المستدامة الذى عقد بباريس فى مارس ١٩٩٨.

وتشكل المياه العذبة نسبة بسيطة من المجموع العام للمياه الموجودة على سطح الأرض الذى يقدر بنحو ١,٤ مليون كيلو متر مكعب، فحوالى ٩٧٪ من هذه الكمية المائية الموجودة على سطح الأرض مياه مالحة غير صالحة للإستخدامات البشرية. وبجانب عامل الندرة هذا الذى يميز موارد المياه العذبة، فإنها موزعة على الأقاليم الجغرافية فى العالم بصورة تتسم بالتفاوت بين مناطق صحراوية ومناطق ممطرة على مدار العام ومناطق أخرى شبه قاحلة تمثل حوالى ٤٠٪ من الكتلة البرية للأرض. وحتى بعض المناطق التى تتمتع بتدفقات نهرية كبيرة تقف أحياناً الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية عائقا أمام الإستغلال الأمثل لهذه الموارد على نحو ما هو موجود فى حوض نهر الكونغو الذى من المتوقع أن تظل نصف كمية مياهه غير مستغلة على الأقل خلال السنوات العشر القادمة، بالرغم من أنها تشكل نسبة ٣,٥ ٪ من مصادر المياه العذبة فى العالم وتروى نحو ١,٣ ٪ من مجموع سكان العالم.

من ناحية أخرى فاقت نسبة الزيادة فى الإستهلاك العالمى للمياه خلال القرن الحالى ضعفى نسبة الزيادة السكانية، ومن المتصور أن يزداد سكان العالم من ٥,٧ مليار نسمة حالياً إلى ٨,٣ مليار نسمة سنة ٢٠٢٥، مما قد يؤدى إلى زيادة التنافس على إستغلال الموارد المائية فى القطاعات المعيشية والإقتصادية المختلفة. وتشير بعض السيناريوهات إلى أن حاجة العالم من المياه العذبة للإستخدامات الزراعية والصناعية والبلدية والمنزلية ستفوق بحلول عام ٢٠٢٥ كمية المياه المتوفرة بنسبة ٥٪، وذلك فى حالة التوسع فى إستغلال المياه الجوفية العميقة. وقد يزداد هذا الوضع تفاقماً بفعل مواسم الجفاف وإرتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة ظاهرة تغير المناخ. وبدأ الحديث حول سيناريوهات مستقبلية لحروب المياه وتحول الماء إلى عامل محفز للصراع والنزاع خاصة بين الدول المشتركة فى مورد مائى واحد.

وفى إطار الجهود الدولية للتعرف على الأزمة وإستكشاف طرق التعامل معها طلبت الأمم المتحدة ممثلة فى لجنة التنمية المستدامة التابعة للمجلس اللإقتصادى والإجتماعى للمنظمة الدولية بإعداد تقرير شامل عن حالة وأوضاع المياه العذبة فى العالم تشارك فيه كافة وكالات وأجهزة الأمم المتحدة المعنية بالموضوع، وبالفعل تم إنجاز هذا التقرير خلال ثلاثة أعوام، ليصدر عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية نيابة عن الوكالات المتخصصة المشتركة فى إعداده وبالتعاون مع معهد إستكهولم للبيئة عام ١٩٩٧، بمناسبة مرور خمس سنوات على إنعقاد مؤتمر قمة الأرض، وذلك تحت عنوان "التقييم الشامل لموارد المياه العذبة فى العالم".

وقد خلص هذا التقرير الذى قدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الإستثنائية التاسعة عشرة إلى أن ما يقرب

من ثلث سكان العالم يعيشون حالياً فى بلدان تعانى من إجهاد مائى متوسط إلى مرتفع، ويمكن أن تصل هذه النسبة إلى الثلثين عام ٢٠٢٥, ويتوقع التقرير أن تكون الدول النامية من أكثر المناطق تعرضاً لهذه الأزمة المائية نظراً لوجود ثلاثة أرباع السكان الذين يعيشون فى ظل ظروف إجهاد مائى متوسط إلى مرتفع - حوالى ٢٦٪ من مجموع سكان العالم - فى الدول المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلاد متوسطة الدخل، ويتوقع أن تشكل هذه البلدان التى تعانى من تلك المستويات من الإهدار المائى وإنخفاض مستوى الدخل نسبة ٤٧٪ من مجمع سكان العالم عام ٢٠٢٥ . كذلك تناول التقرير المشكلات المائية الناجمة عدم إستدامة أساليب إستعمال المياه نتيجة سوء الإستخدام والإسراف فيه، والإفتقار للتدابير الإدارية اللازمة للوفاء بهذا الفرض، وهو ما تواكب مع إزدياد الطلب على المياه بصورة مطردة خلال القرن الحالى بأكثر من ضعف معدل الزيادة السكانية، وأنعكس فى صورة حالات من الإجهاد المائى تتراوح شدتها بين المتوسط والمرتفع فى عدد من الإقاليم الجغرافية.

حلول المشكلة : الإدارة الفعالة للموارد المائية :

تعتمد دول العالم على حلول مختلفة للحفاظ على إستمرارية ونمو مواردها المائية وذلك عن طريق الإدارة الفعالة لموارد المياه المستخدمة فى القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة، ويتم ذلك عن طريق التحكم فى جانبى العرض (كمية المياه المعروضة)والطلب (كمية المياه المطلوبة للقطاعات المختلفة)، ويستدل على فاعليتها من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية هى :

- الصحة البشرية وما يرتبط بها من أمراض تنقلها إمدادات المياه الملوثة.

- الصحة البيئية المرتبطة باستخدام المياه والتخلص من التلوث.

- إنتاج الأغذية وارتباطه بتوافر المياه الكافية بتكاليف مناسبة.

وتتم هذه العملية على النحو التالى :

١- إدارة جانب العرض :

ويقصد بها التحكم فى كمية المياه المتاحة وتنميتها من خلال مشاريع تنمية المياه مثل السدود والخزانات وشبكات القنوات والأنابيب وحقول الآبار، وعادة ما يؤدى تناقص فرص الحصول على موارد جديدة للمياه السطحية والتكلفة المرتفعة لمشروعات تنمية هذه المسطحات المائية إلى الاتجاه نحو الاعتماد على المخزون فى باطن الأرض من مياه جوفيه. وعندما تصبح الموارد التقليدية من مياه سطحية وجوفية بأكملها مستهلكة، فإن أهمية المصادر غير التقليدية مثل مياه الصرف المعاد استخدامها والمياه المحلاة ترتفع كمورد رئيسى لإمدادات المياه. وتتم عملية إدارة العرض من خلال عاملين رئيسيين هما زيادة إمدادات المياه الموجهة للقطاعات المختلفة، وإعادة توزيع إمدادات المياه على كل قطاع وفقاً لاحتياجاته ولأهميته. وتتم هذه العملية من خلال طريقتين هما :

أ- زيادة موارد المياه (للرى والصناعة والاستخدامات البلدية) وتتم عن طريق الأساليب الآتية :

- استخدام مياه الصرف الصحى فى الرى بما يمكن من توجيه المياه العذبة المستخدمة أصلاً فى هذا القطاع إلى قطاعات خدمية أخرى على أن يعاد تدويرها بعد ذلك لاستخدامها فى رى المزروعات.

- تحلية المياه الجوفية المالحة لرى المحاصيل المزروعة فى التربة الرملية، وعادة ما يتم إتباع هذا الأسلوب فى إطار جهود مكافحة التصحر واستصلاح التربة الرملية فى المناطق الصحراوية، ويحتاج الاعتماد على هذه المياه فى الرى الدقة فى اختيار أنواع المحاصيل القادرة على تحمل الملوحة.

- تحلية مياه البحر، ويتصل أتباع خيار تحلية مياه البحر بالقدرة الاقتصادية للدولة وإمكانية تحملها للتكلفة المرتفعة لعملية إزالة الملوحة وتوافر الأيدى العاملة المدربة والتكنولوجيا اللازمة، وتصل تكلفة تحلية المتر الواحد من المياه لحوالى دولار أمريكى. وعادة ما يمثل هذا الأسلوب خياراً لمستعملى الكميات الصغيرة من المياه فى الصناعة والقطاع المنزلى وذلك نظراً لارتفاع التكلفة المالية لمثل هذه المشروعات وهو ما يقف مانعا حتى الآن أمام التوسع فى إستغلال هذه المياه فى قطاع الزراعة، إلا أن ذلك لا ينفى إعتماد عدد من البلدان الغنية على هذه المياه فى رى محصولاتها الزراعية على غرار ما هو متبع فى دول مجلس التعاون الخليجى.

- تحويل ونقل المياه فيما بين أحواض الأنهار بواسطة شبكة للأنابيب، وقد حظى هذا الأسلوب باهتمام ملحوظ خلال السنوات العشر الماضية إلا أنه لم يتم تنفيذه حتى الآن ومازال يمثل نوعا من الأفكار المطروحة نظراً لوجود صعوبات مالية وسياسية عادة ما تقف عائقا أمام مثل هذه المشروعات.

- مستجمعات مياه الأمطار، وهى عبارة عن مجموعة من المشاريع المائية الصغيرة النطاق لتجميع مياه الأمطار والثلوج الذائبة الجارية فوق سطح الأرض. وتساعد هذه الطريقة فى تحسين رطوبة التربة وإنتاج الغذاء.

ب- إعادة توزيع الإمدادات المائية، وتتم هذه العملية بإعادة هيكلة خريطة استخدامات المياه فى القطاعات المختلفة وتحويلها من قطاع إلى قطاعات أخرى، مثل إعادة توزيع المياه المخصصة للرى التى عادة ما تحظى بالنسبة العظمى من استعمالات المياه للاستفادة بها فى قطاعات إنتاجية أخرى. وتحرص الحكومات عند إتباعها لمثل هذا الأسلوب على الدقة المتناهية والتحليل المسبق للظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تحسباً لما قد ينتج عنه من آثار سلبية على القطاع الزراعى مثل تقليص المساحة المزروعة، والهجرة من الريف إلى المدن، وارتفاع نسبة البطالة بين المشتغلين بالقطاع الزراعى، وصعوبة خلق فرص عمل بديلة لهم فى القطاعات الإنتاجية الأخرى. ويجد عدد كبير من البلدان النامية صعوبة فى تطبيق هذا الأسلوب نظراً لتركز غالبية الأيدى العاملة للمجتمع فى هذا القطاع الذى عادة ما يتسم بالفقر ويكون عرضه للمشكلات الإجتماعية التى سبق إيضاحها.

٢ - إدارة جانب الطلب :

ويقصد بها مجموعة التدابير الرامية لزيادة كفاءة استخدام المياه، وتنقسم هذه التدابير إلى إجراءات مباشرة تتعلق بمراقبة الاستخدام، وأخرى غير مباشرة تهدف إلى التأثير على سلوك

الجمهور المستهلك. وتحتاج عملية تنظيم الطلب على المياه إلى الاهتمام بطرق صياغة الاستراتيجيات، وإيجاد الآليات المؤسسية اللازمة، فضلاً عن البحث والدراسة المسبقة. ويتم التحكم فى جانب الطلب من خلال الإجراءات التالية:

الإجراءات المباشرة وتتحقق بواسطة التدخل المباشر للسلطات المختصة فى إدارة الطلب على المياه لخفض الكميات المهدرة منها فى القطاعات المختلفة من خلال الآتى :

أ- خفض الهدر فى مجال الرى عن طريق التدخل الفنى بإعادة تخطيط القنوات وتحسين التكنولوجيا المستخدمة لتحقيق وفورات مائية قد تصل نسبتها إلى ٣٠٪ وإتباع أسلوب الرى بالتنقيط الذى يمكن له أن يساهم فى توفير من ٣٠ إلى ٥٠٪ من مياه الرى السطحى.

ب - الحد من التسرب فى أنظمة الإيصال الحضرية التى تصل نسبة الفاقد فيها أحياناً إلى نحو ٥٠٪، و تشمل إعادة التأهيل هنا برامج اكتشاف التسرب وإصلاحه، وإستبدال الشبكات القديمة، وخفض الضغط عليها.

اما الإجراءات غير المباشرة فتتحقق عن طريق :

أ - توعية الجمهور بواسطة الحملات الإعلامية لتغيير سلوكياتهم المتصلة بحفظ المياه واستخدامها، وتعد التكلفة المالية لهذه الحملات منخفضة إذا ما قورنت بالاستثمارات فى مشاريع تنمية الموارد المائية.

ب - إستخدام آليات السوق (تسعير المياه)، ويشمل ذلك تكلفة التشغيل والصيانة واستنفاذ الموارد والضرر البيئى وغير ذلك من تكاليف رأسمالية. ويتم التدخل بالوسائل المالية وفقاً لمبدأ دفع ثمن الاستهلاك أو إتباع مبدء تغريم المتسبب فى التلوث The Principle Pays Polluter وعادة ما توضع رسوم المياه - فى حالة إتباع هذا الأسلوب - بصورة أقل من المستويات اللازمة لاستعادة التكلفة المالية للخدمة أو تغطية قيمتها الحقيقية، وذلك نظراً للطبيعة الإجتماعية للماء كحاجة أساسية لحياة الإنسان لايمكنه الإستغناء عنها. بالإضافة إلى ذلك يصعب على الدول النامية إتباع هذا الأسلوب خاصة فى قطاع الزراعة نتيجة لإنخفاض دخول المزارعين، فضلاً عن أهمية الحد من ارتفاع أسعار المزروعات الغذائية، والحفاظ على سوق العمل الزراعى.

وبجانب عملية التحكم فى العرض والطلب التى تتم على مستوى السياسات الوطنية لكل دولة، عادة ما تلجأ دول الإقليم الواحد للتعاون فيما بينها فى حالة إشتراكها فى مورد مائى عادة ما يكون مجرى مائيا دوليا، ويتم ذلك فى صورة إتفاقيات أو بروتوكولات منظمة لضبط إستخدام المجرى المائى وحصص الدول المشتركة فيه وكيفية تنمية موارده المائية بصورة تحقق الإستفادة الكاملة للدول الواقعة أعلى وأسفل النهر. ويلاحظ أن أغلب أطر التعاون هذه قد اقتصرت على الجانب الخاص بكمية تصريف مياه النهر دون أن تتطرق الى التعاون حول نوعية هذه المياه على الرغم من أهمية النوعية كعامل أساسى فى الحفاظ على إستدامة المورد المائى وتجدده بصورة مستمرة.

اثر المشكلات البيئية على نوعية المياه :

بجانب الدور الاقتصادى والاجتماعى للماء، فإنه يعتبر وسطا بيئيا حيويا بالنسبة لصحة الإنسان.، ويأتى التلوث من مصادر عديدة مثل مياه الصرف غير المعالجة، وتصريفات المواد الكيميائية، وتسربات النفط، وإلقاء النفايات الصلبة، والمواد الكيماوية الزراعية التى تجرفها المياه أو ترشحها التربة من المزارع. وعادة ما يؤثر التدهور البيئى للمياه على المورد المائى ذاته، فنادراً ما تتجدد المياه الجوفية فى حالة تلوثها كذلك الحال بالنسبة للأنهار رغم قيامها بعملية تنظيف ذاتية من خلال تدفقاتها السنوية. ويحد تلوث المياه الجوفية أو السطحية من إمكانية الاستفادة بها فى القطاعات المختلفة، ويرفع من تكلفة معالجتها خاصة فى حالة المواد السامة، وهو ما ينعكس بدوره على تكلفة استهلاك الفرد للمياه.

كذلك يؤثر تصريف نفايات المياه العذبة فى البحار على النظم البيئية الساحلية، فحوالى ٨٠٪ من التلوث البحرى ناجم عن أنشطة بشرية أرضية. وتتفاوت هذه المشاكل البيئية حسب الكثافة السكانية، وحجم التنمية الصناعية والزراعية، وكفاءة النظم المستخدمة لمعالجة النفايات، وحجم الطلب فكلما ارتفعت معدلات الطلب ازدادت فرص حدوث الظواهر البيئية السلبية.

وتجدر الإشارة فى هذا السياق إلى أن البنك الدولى فى تصوراته حول كيفية التعامل مع أزمات المياه المحتمل حدوثها على المستويين المحلى والإقليمى خلال السنوات الثلاثين القادمة حدد آليات السوق كوسيلة للسيطرة على الجانب الخاص بالتلوث، وأوضح إمكانية تحقيق ذلك من خلال خفض المساعدات الحكومية أو فرض ضريبة بيئية ورسوم على مستخدمى الموارد الطبيعية ومن بينها المياه العذبة.

التعامل مع المياه العذبة من خلال آليات السوق :

برز مؤخراً التعامل مع المياه كسلعة إقتصادية والتعامل معها من خلال آليات السوق كأحد الأساليب الممكن إتباعها عند وضع سياسة إدارة الطلب على المياه management Water ، وأخذت عدد من مؤسسات التمويل الدولية والشركات الغربية متعددة الجنسيات فى الترويج لهذا الأسلوب كوسيلة مساعدة فى توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية تكاليف المشروعات المائية من مصادر وطنية مكملة للتمويل الدولى فى هذا القطاع الحيوى. ويتعلل مروجى هذه الفكرة بطبيعة الماء كمورد طبيعى يتسم بالندرة، وعدم كفاية المستوى العام للإستثمارت الموجهة للهياكل الأساسية لقطاع المياه العذبة كحجة لهم فى هذا الشأن. ومن الطبيعى أن يترتب على إتباع هذا المنهج تغيير طبيعة دور الحكومة من كونها مقدمة لخدمات الماء إلى كونها مهيئة ومنظمة لبيئة تسمح بمشاركة القطاع الخاص فى توفير خدمات المياه والمرافق الصحية، وكذلك تنمية المياه وإستعمالاتها فى القطاعات الإقتصادية المختلفة. وعلى هذا الأساس تقسم حصص المياه على القطاعات المختلفة بالشكل الذى يحقق أكبر فائدة منها فيدفع المستهلك عن إستخدامه أو إساءة إستخدامه للماء.

إلا أنه إذا نظرنا إلى هذه التصورات المتعلقة بالتعامل مع المياه من خلال آليات السوق، سنجد أنها فى مجملها العام لا تتوافق ومصالح غالبية الدول النامية خاصة المنخفضة والمتوسطة

الدخل منها. فالماء قبل أن يكون سلعة أو موردا طبيعيا هو حاجة أساسية لحياة الإنسان وحق أساسي من حقوقه لا يمكنه الإستغناء عنها، كما أن أبعاده الإجتماعية تفوق مثيلاتها الإقتصادية. كذلك فإن مشاركة القطاع الخاص في عملية إدارة المياه لا تنفي الدور الأصيل للحكومات في هذا الشأن، كما أن الإستثمارت الخاصة الموجهة لقطاع المياه ما هي إلا عامل مكمل لمعونات التنمية الرسمية ODA التي تعد المصدر الأكثر أهمية من مصادر التمويل الخارجي في أغلب البلدان النامية، ولاسيما الأقل نمواً منها. فأسلوب التسعير لا يتوافق وظروف الدول النامية كما أنه يعد نوعا من الرفاهية غير القابلة للتطبيق بها على الأقل خلال السنوات العشرين القادمة.

خاتمة :

وفقاً للمعطيات المتوفرة حول كمية المياه العذبة المتوفرة للإستهلاك في القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة، ومن خلال التصورات الخاصة بحجم الطلب العالمي على المياه خلال العقود الثلاثة القادمة، فهناك إحتمالات واضحة لتعرض العالم لأزمة ذات آثار سلبية على التنمية اللإقتصادية والإجتماعية للمجتمعات البشرية. وقد تعددت الأساليب الفنية المقترحة لمواجهة هذا التردي إلا أن الرغبة الصادقة في إيجاد تعاون بناء بين كافة أعضاء المجتمع الدولي المتقدم والنامي على حد سواء تظل الأساس والخيار السياسي الرئيسي لمواجهة هذه المشكلة وحماية الأرض من نتائج التردي المائي. وهنا يبرز دور الدول والجهات المانحة في إثراء الجهد الدولي الهادف في هذا الشأن من خلال التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف، و كذلك تيسير عملية نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب، وتحديث الهياكل الإدارية للدول النامية التي لا تتوفر في بعضها. فمواجهة ندرة المياه لابد وأن تقوم على أساس المسئولية المشتركة والتوافق العالمي من أجل مستقبل أفضل.

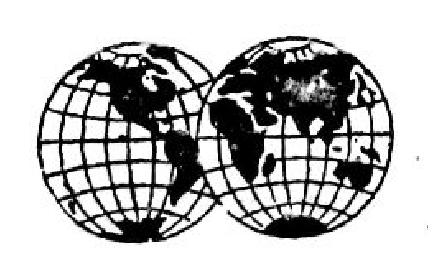
المراجع :

١ – الأمم المتحدة، سياسات الأراضي والمياه في منطقة الشرق الأوسط، نيويورك : اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ١٩٩٦.

٢– الأمم المتحدة، التقييم الشمل لموارد المياه العذبة في العالم، نيويورك : المجلس الإقتصادي والإجتماعي وثيقة رقم (E/CN.17/1997/9)، ١٩٩٧ .

٣ – الأمم المتحدة، النهج الإستراتيجية لإدارة المياه العذبة، نيويورك : المجلس الإقتصادي والإجتماعي وثيقة رقم (E/CN.17/1998/2)، ١٩٩٨,

٤ – مجلة البيئة والتنمية، الماء – العالم يغطش سنة ٢٠٠٠ ، بيروت، فبراير ١٩٩٨ .



قراءات فى الازمة الاسيوية

نيرمين السعدني

فى غضون شهور قليلة، انتقلت دول جنوب شرق آسيا من نجاح وتفوق مكنها من أن تنضم الى قائمة الدول الصناعية الكبرى، الى تدهور اقتصادى لافت للأنظار. هذا الانتقال الذى ترك العديد من الآثار السلبية، ليس على منطقة آسيا فقط، وإنما امتد الى بعض الدول ذات الارتباط الوثيق بها مثل الولايات المتحدة واليابان. ولعله ليس من المبالغة القول بأن الكثير من الخبراء الاقتصاديين قد فوجئوا - مثلما فوجىء العالم أجمع - بما حدث فى الأزمة الأسيوية. فقد اعترف الكثير منهم بأن بزوغ الأزمة وتداعياتها لم تستطع خبراتهم العلمية أو المهنية أن التنبؤ بها، بل أن البعض لم يتخيل عندما انطلقت أولى شرارات الأزمة، أن الأمور ستتفاقم، كما صارت عليه الأحداث فيما بعد.

ومن ثم، يحاول هذا التقرير أن يقدم تحليلا دقيقا للأزمة الأسيوية بكل أبعادها الداخلية من خلال قراءة بعض التحليلات الدولية التى رصدت الأزمة بعد فترة من بزوغها. وجدير بالذكر أنه حتى بدايات عام ١٩٩٨، استمرت التحليلات فى التخبط ما بين القول بأن الأزمة الأسيوية هى أزمة نقدية بمفهومها العام، أو التكهن بأنها مشكلة تمويل خارجي وتدفق للاستثمارات الأجنبية، أو أنها إفراط في منح القروض للسوق العقارى، ومن ثم تورط البنوك وتجميد أموالها، أو غيرها من الأسباب التى هى فى الحقيقة تشكل جزءا من الأزمة الأسيوية المتشعبة.

اولا : شرارات الازمة :

معظم الدراسات التى عنيت بتحليل الأزمة الآسيوية، بدأت بالقول أن السبب الرئيسى وراء اندلاع الأزمة كان تفوق الأسيويين فى حد ذاته ونجاحهم المفرط. فمعدلات النمو المرتفعة أدت الى ارتفاع المديونية الخارجية وتدفق زائد للاستثمار الأجنبى، الأمر الذى ساعد على اخفاء الضعف الهيكلى المتمثل فى عدم ملاءمة القواعد البنكية، وانعدام الشفافية وانتشار الفساد، وعجز الميزان التجارى، وارتفاع معدلات الصرف وانخفاض حجم الصادرات.

ومن ثم فمن المفيد فى تبعا لذلك تحليل بعض السياسات التى تبنتها معظم دول جنوب شرق آسيا، فساعدت على اضعاف الهيكل الاقتصادى فيها.

أولى هذه السياسات كانت تثبيت أسعار الصرف بهدف تحجيم التضخم بالرغم من أن معدلاته لم تكن مرتفعة كثيرا خلال القرن الماضى. ومع ذلك فقد ربطت تايلاند - على سبيل المثال - منذ عام ١٩٨٤ سعر صرف عملتها المحلية بالدولار الأمريكى، بهامش تذبذب ضيق جدا، حيث لم يتعد نقطتين فى كل اتجاه، الأمر الذى نتج عنه تشجيع المستثمرين على الاقتراض بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة الدين الأجنبى.

السياسة الثانية كانت تعقيم رؤوس الأموال المتدفقة Sterilization of capital inflows. تلك السياسة كانت مطبقة بهدف تحجيم سعر الصرف الإسمى، خوفا من ارتفاع أسعاره كنتيجة لتدفق رأس المال المتزايد خلال السنوات الأخيرة. ولكن معظم تلك الدول قامت بتعقيم رؤوس الأموال المتدفقة عن طريق تجميع الاحتياطى الأجنبى. ولذلك فإنه خلال السنوات من ١٩٩٤ الى ١٩٩٦، وصل حجم الاحتياطى الأجنبى الى ٢٠ بليون دولار، أو ما يقرب من خمس صافى المال المتدفق. هذا التعقيم فى النهاية أدى الى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، ومن ثم ازدادت بالتبعية الفجوة بين المعدلات المحلية والأجنبية وزاد الحافز الفردى للاقتراض من الخارج.

السياسة الثالثة كانت تحرير الميزان الرأسمالى والذى اعتبر شرطا أساسيا للتوافق مع رؤوس الأموال المتدفقة. أما السياسة الأخيرة، فكانت عدم ملاءمة النظم والقواعد المالية والاسراع بعملية التحرر الاقتصادى. نتيجة لذلك سمح للبنوك بمنح قروض خطرة دون الاهتمام بالضمانات أو أساليب المتابعة والرقابة. فعلى سبيل المثال، قامت تايلاند بتخفيض الاحتياطى لدى البنك المركزى، وسهلت الاجراءات للمؤسسات المالية غير البنكية، بجانب اهمالها لمعظم القيود على أسعار الفائدة وسمحت بالمنافسة فى مجال الخدمات المالية.

فإذا كانت هذه السياسات قد أدت الى بزوغ الأزمة الأسيوية، فإن الجزء التالى من التقرير يعنى بعرض سريع لمراحل الأزمة المختلفة.

ثالثا : مراحل الازمة :

بدأت الأزمة الأسيوية فى تايلاند عام ١٩٩٦ عندما تعرضت لعدد من الصدمات الخارجية والداخلية كشفت عن ضعف هيكلها المالى. وكما سبق الذكر، يمكن القول أن الأزمة التايلاندية كانت بسبب نجاحها المتفاقم. فقد تراوح معدل النمو حوالى ١٠٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٥. وازداد تدفق رأس المال الأجنبى بسبب الكفاءة الظاهرة للأداء الحكومى ومؤسساته. ولكن معظم هذه التدفقات اتصفت بأنها قصيرة المدى، ومع ذلك كانت تستخدم لتمويل مشروعات طويلة المدى كالاستثمار العقارى. ومع بداية عام ١٩٩٧، أعلن عدد من الشركات الكبرى فى تايلاند

افلاسها، الأمر الذى ضغط على معظم البنوك التجارية حيث كانت مسئولة عن تمويل القروض الأجنبية لتلك الشركات. وعندما ازدادت الضغوط، اضطر البنك المركزى الى استخدام معظم احتياطاته الأجنبية فى عقود مقدمة مع المضاربين الذين صدق حدسهم بأن معدل النمو المنخفض للصادرات من شأنه أنه يؤدى الى تخفيض لقيمة العملة المحلية - فى منتصف عام ١٩٩٧ تساوت قيمة صافى مبيعات الاحتياطى المقدم مع القيمة الاجمالية للاحتياطيات، الأمر الذى يعنى أن المستويات المستخدمة من الاحتياطيات قد انخفضت بشدة، فأضعفت البنوك بشكل عام. أما آخر الصدمات المالية التى تعرضت لها تايلاند، فجاءت عندما رفعت الحكومة التايلاندية مساعداتها لواحدة من أكبر الشركات المالية مما تسبب فى خسائر كبرى للدائنين الأجانب والمحليين على حد سواء. كل هذه الصدمات اجتمعت فى النهاية على نتيجة أساسية هى هروب رؤوس الأموال الى الخارج، مما أدى الى هبوط حاد فى العملة، وبدأت عملية العدوى فى الانتشار لبقية دول المنطقة.

ولعله من المفيد فى هذا السياق رصد ما جاء طبقا لتقرير صندوق النقد الدولى حول مراحل الأزمة وانتشارها :

المرحلة الأولى : بزوغ الأزمة التايلاندية : (يناير - ابريل ١٩٩٧) :

انخفضت قيمة العملة التايلاندية (البات) أواخر يناير ١٩٩٧ بسبب عجز ميزان المدفوعات، وارتفاع المديونية قصيرة الأجل، وانهيار سوق العقارات والتشكك فى سياسات تثبيت سعر الصرف. ولكن الحكومة استطاعت أن تقلل من ضغوط العملة عن طريق رفع سعر الفائدة قليلا فى السوق. هذا الاجراء لم يستطع أن يصحح الاختلالات الهيكلية الموجودة فى القطاع المالى، ومن ثم بدأت الأزمة فى الاشتعال، بل والانتقال للدول الأربع المجاورة (ماليزيا، الفلبين، كوريا وأندونيسيا) ولكن جدير بالذكر أن شدة الأزمة اختلفت من دولة لأخرى بحسب الوضع المالى فيها. فعلى سبيل المثال، لم تتأثر كوريا كثيرا، لأنها كانت تطبق سياسات مرنة لسعر الصرف مما سمح لعملتها أن تنخفض أمام الدولار فى بدايات عام ١٩٩٧، ومن ثم لم تتعرض كثيرا للمضاربات.

المرحلة الثانية : تفاقم الأزمة التايلاندية : (مايو - يوليو ١٩٩٧) :

تدخل البنك المركزى فى منتصف مايو لنفس العام، وقام بفرض قيود على حركة رؤوس الأموال وأسعار الصرف. ولكن تلك الاجراءات لم تكف لاستعادة الثقة فى القطاع المالى، ومرة أخرى ازداد الضغط على دول المنطقة. وبالرغم من محاولتهم جميعا احتواء الأزمة، إلا أن الهروب الكبير لرؤوس الأموال لم يمكنهم من ذلك وخاصة عندما قررت الحكومة التايلاندية تعويم عملتها وترك سياسات التثبيت. ومن ثم انخفض البات بحوالى ١٠٪، واستمر فى الانخفاض، مما أثار الشكوك حول السياسات المالية فى المنطقة بأسرها.

المرحلة الثالثة : توغل الأزمة فى الدول الأربع : (يوليو - اكتوبر ١٩٩٧) :

كما سلف البيان، اختلفت تداعيات الأزمة ما بين الدول بحسب النظم المطبقة فيها. ولكن الفلبين كانت من أولى الدول تأثرا بما حدث فى تايلاند بسبب تشابه نظم تثبيت أسعار الصرف. وعليه، فقد اتبعت الفلبين سياسة التقويم للبيزو (العملة الوطنية) أيضا على أمل أن تخفض المضاربات حول العملة. وانتقلت الأزمة بعد ذلك الى ماليزيا التى انخفضت العملة المحلية فيها بعد رفع أسعار الفائدة، أما أندونيسيا، فقد خفضت أيضا "الروبية" ثم تركتها للتقويم فى منتصف أغسطس فى نفس الفترة، واستمر البات التايلاندى فى الانخفاض بحوالى ١٨٪ بالنسبة للدولار ، مما عكس عجز الحكومة عن تبنى سياسات فعالة لتخطى الأزمة وتصحيح الاختلالات الهيكلية الموجودة بها. وفى أكتوبر ١٩٩٧، شهدت العملات الآسيوية أعلى معدل انخفاض لها حيث وصل الى ٣٠٪ فى تايلاند وأندونيسيا، و ٢٠٪ فى ماليزيا والفلبين.

المرحلة الرابعة : أصداء الأزمة فى السوق العالمى (منتصف اكتوبر - منتصف ديسمبر ١٩٩٧) :

استمرت العملات الآسيوية فى الانخفاض بشكل عام، وبدأت أسواق السندات والأسهم فى الانهيار بالتبعية، وازداد عبء الدين الخارجى. وتأثرت بعض الدول خارج النطاق الآسيوى مثل الولايات المتحدة واليابان بسبب زيادة حجم استثماراتها فى آسيا.

رابعا : تحليل الأزمة :

كثير من الدراسات والبحوث قد تعرضت لتحليل أسباب انفجار الأزمة الآسيوية، وكيفية انتشارها، وعدم المقدرة على التنبؤ بها من قبل. ومن خلال التحليل القادم نستعرض أهم الدراسات التى ناقشت هذا الموضوع، وحاولت الاجابة على تلك التساؤلات.

بداية، قدم بول كروجمان بحثا بعنوان "ماذا حدث لآسيا ؟" أوائل عام ١٩٩٨. ومن وجهة نظره، يرى كروجمان أن الأزمة الآسيوية تعتبر أزمة مماثلة لباقى الأزمات التى تنشأ بسبب المضاربات حول العملات وانهيارها بعد ذلك. ولكن الأمر الذى ضخم المسألة هناك هو أن "أزمة العملة" جزءا وليس كل المشكلة. فعادة ما يتم تجاهل الدور الذى تلعبه المؤسسات المالية وأسواق العقارات فى تحليل أزمة العملات. ويتم الاعتماد على تذبذب أسعار الصرف فقط. وبشكل عام، هناك وجهتا نظر لأزمة العملات : الأولى ترى أن الأزمة قد تنفجر عندما يوجد عجز حكومى مرتفع، ويتزامن معه اضطرار الحكومة الى استخدام الاحتياطيات لتثبيت سعر الصرف، والثانية تفترض أن الحكومة لديها حرية الاختيار فى أن تدافع عن تثبيت سعر الصرف عن طريق المفاضلة بين مرونة الأمد القصير، وفاعلية الأمد الطويل فى التثبيت. وهنا تنشأ الأزمة لأنها يمكن أن تحتوى على مضاربات تؤدى الى تعويم للعملة.

الأزمة الآسيوية ، فى الواقع، اختلفت عن وجهتى النظر فى العديد من النقاط :

أولا : لم تكن توجد فى دول الأزمة المشكلات التى عادة ما تطرأ قبيل بزوغ أزمة العملات مثل تفاقم عجز موازنة الدولة، أو التوسع النقدى أو ارتفاع معدلات التضخم. ثانيا، معدلات البطالة

لم تكن تذكر، ولم تكن مسألة ثبات سعر الصرف تشكل مشكلة إلا عند بداية الأزمة. ثالثا : كل الدول الآسيوية تقريبا شاهدت دورة رواج وكساد فى سوق العقارات بمعنى أن أسعار الأراضى والعقارات ارتفعت، بل وتضخمت بشدة قبل الأزمة، وانهارت عند بدايتها بنفس قوة الارتفاع، مما جعل الكثير من الاقتصاديين يطلقون عليها "اقتصاد الفقاعة" أو Bubble Economy . أخيرا، معظم المؤسسات المالية تورطت فى عملية إقراض طويلة الأجل لتمويل مشروعات استثمار عقارى - فى أغلب الأحيان - على الرغم من أن مصدر التمويل الرئيسى كان قصير المدى، وعادة ما كان بالدولار أو العملات الأجنبية الأخرى.

وعليه، فقد شخص كروجمان الأزمة الآسيوية بأنها أزمة بدأت بفائض وانتعاش اقتصادى هائل، تلاها انهيار مالى تام. فقد أدى انخفاض أسعار العقارات الى أزمة فى العملات بمعنى أن أزمة العملات تعتبر فى هذه الحالة عرضا وليست سببا للأزمة ككل. والمشكلة بدأت فى المؤسسات المالية - البنكية وغير البنكية - وخاصة التى تحظى بتأييد حكومى واسع النطاق، ذلك لأن هذه المؤسسات غالبا ما تفتقر الى التنظيم الادارى والهيكلى وتعتمد فى معظم الأوقات على مساندة الحكومة لها، ومن ثم تكون أكثر عرضة لمخاطر معنوية. Moral Hazard فقد انخرطت البنوك والمؤسسات الأخرى فى عمليات اقراض اتسمت بالخطورة، وتسببت فى رفع أسعار العقارات والأصول بأنواعها. هذه الزيادة فى الأسعار - فى بادىء الأمر - حسنت من الموقف المالى للبنوك، ودعمت ربحيتها. ولكن عندما انهارت أسعار العقارات، انكشفت ميزانيات البنوك وأظهرت مديونيتها لدرجة أجبرتهم على التوقف عن التمويل، الأمر الذى أدى الى انخفاض أكبر فى أسعار الأصول.

الدراسة الثانية التى نتعرض لها قدمها "رودى دورن بوش" بعنوان "أبعاد الأزمة الآسيوية" فى أوائل عام ١٩٩٨. وجدير بالذكر، أن دورن بوش ركز على بعد أساسى - من وجهة نظره - للأزمة الآسيوية وهو "التعرض" (Vulnerability). فأزمة تايلاند لم تنشأ بسبب ارتفاع معدلات التضخم، أو عجز الحكومة، أو انخفاض معدلات النمو. حتى عجز الميزان التجارى، والتضخم وسعر الصرف المرتفع لا يمثلون مشاكل جمة. وإنما أشار بوش الى أن السبب الأساسى للأزمة يكمن فى الضعف العام الذى شهده الاقتصاد بسبب هشاشة المؤسسات المالية والبنوك، وثبات أسعار الصرف وارتباطها بالدولار، وارتفاع المديونية قصيرة الأجل، واختفاء الشفافية وانتشار الفساد، مما جعلها أكثر عرضة للصدمات الداخلية والخارجية على حد سواء.

ففى رأيه، أن الحكومات فى جنوب شرق آسيا - بشكل عام - لم تعط الإهتمام الكافى لأداء البنوك، بالرغم من أن هذه المؤسسات تعتبر حلقة الوصل بين البورصات العالمية وأسواق المال الداخلية. ومن ثم، فإن أى دولة تعانى من عجز فى الميزان التجارى قد تتعرض لنفس الأزمة فى حالة حدوث خلل فى أى قطاع. ومن ثم قدم بوش آلية أخرى لإنتشار الأزمة، بخلاف فكرة "العدوى" التى قدمها كروجمان، إعتمدت على فكرة أن تايلاند بعدما تعرضت لهروب رؤوس الأموال، بدأت فى التخلص من المستثمرين لدفع الديون المتراكمة عليها. فانتقل هؤلاء المستثمرون إلى الدول المجاورة التى تعانى أيضاً من إختلالات هيكلية، ومن ثم بدأت الأزمة فى الانتقال من دولة لأخرى.

الدراسة الثالثة قدمها ستيفن رادلت وجيفرى ساكس أيضاً فى أوائل عام ١٩٩٨. وفيها إتفق المؤلفان مع كروجمان على أن الأزمة بدأت نتيجة لرواج اقتصادى تبعه هروب مفاجىء لرؤوس الأموال. ولكن السبب الأساسى وراء استفحال الأزمة من وجهة نظرهما كان "الذعر المالى"(Financial Panic) الذى اجتاح الأسواق عند بداية الأزمة. وفى محاولة لتفسير الأزمة تفصيلياً، تناول المؤلفان بالشرح عدة نظريات من شأنها أن تؤدى إلى نفس الأزمة فى أى دولة. فالنظرية الأولى، "سياسات الاقتصاد الكلى المؤدية لأزمة"(Macroeconomic Policy-induced crisis)، تعتمد على عجز ميزان المدفوعات الذى ينتج عن عدم توافق سياسات الائتمان للبنك المركزى مع سياسات تثبيت سعر الصرف. حيث إن النتيجة المباشرة هى الانخفاض التدريجى للاحتياطات وعدم القدرة على تمويل العجز الحكومى، ومن ثم إنهيار البنك المركزى وتعويم العملة. النظرية الثانية وهى "الذعر المالى" الذى ينشأ نتيجة لهروب رؤوس الأموال المفاجىء من سوق معينة، وغالباً ما يكون هناك ثلاثة شروط لنشأة مثل هذا الذعر. والشرط الأول هو زيادة حجم القروض قصيرة الأجل وعدم توافر السيولة الكافية لتمويلها، الشرط الثانى محدودية حجم المؤسسات المالية الخاصة، ومن ثم عدم مقدرتها على الوفاء باحتياجات المستثمرين من القروض قصيرة الأجل، وأخيراً عدم وجود "مقرض أخير" أو ما يطلق عليه "Lender of Last Resort"، وعليه، فإن الحل الأمثل أمام المتعاملين بالأسواق - فى هذه الحالة - هو سحب أموالهم بسرعة والهروب بها. ومن هنا ينشأ مبدأ "الذعر" المشار عاليه وتنتقل العدوى من مستثمر لآخر، ثم من دولة لأخرى بعد ذلك.

أما ثالث النظريات التى قد تؤدى إلى أزمة مالية فهى "انفجار الفقاعة" أو "Bubble Collapse". ذلك لأن مثل هذه الفقاعة تنشأ فى الأساس بسبب المضاربات على الأصول بافتراض ربحيتها المؤكدة، الأمر الذى يحدث فى بادىء الأمر عندما ترتفع أسعار الأصول وبخاصة الأراضى والعقارات فتعطى - أو تؤكد - على ربحية هذا النوع من الاستثمارات، فى حين أن حقيقة الأمر لا تزيد عن كون تلك الأسعار متضخمة دون وجود مبرر منطقى لارتفاعها، ويفارق عن سعرها الحقيقى فى الأسواق يصعب تفسيره. وينعكس هذا على البنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى. فالبنوك - على سبيل المثال - عندما تقوم بإقراض عميل معين، يعتمد على معدل ربحيته وأدائه فى السوق ونوعية وقيمة "الرهن" الممنوح. ومن ثم قد تنخدع البنوك فى قبول رهانات مرتفعة الثمن - كالعقارات مثلاً، لتغطية مبلغ الائتمان المطلوب. ولكن عندما تبدأ الأزمة، ويبدأ هؤلاء المتضاربون فى الانسحاب سريعاً من الأسواق، تنهار أسعار الأصول بشكل مفاجىء ويصبح البنك فى مأزق بسبب زيادة حجم القروض المتعثرة لديه، وعدم مقدرته على الوفاء بالتزاماته أمام مودعيه. فإذا ما أراد أن يسيل الرهانات الموجودة لديه، يجد صعوبة بالغة حيث إن سوقها أصبح شبه مغلق، وإن وجد، فسيجنى خسائر ضخمة بسبب انخفاض - أو إنهيار - أسعارها.

والنظرية الرابعة، ذات أهمية كبيرة على الصعيد المالى، وهى ما يطلق عليها Moral Hazard Crises او الأزمات الناتجة

عن وجود ضمانات عامة حكومية – فى أغلب الأوقات – لتدعيم البنوك وبث الثقة فيها. ومن المعروف أن مثل هذه الضمانات تؤدى إلى إستهتار المؤسسات والبنوك فى بعض الأحيان من أن تستوفى الشروط المطلوبة لرأس المال العامل، ونسبة الاحتياطيات لدى البنك المركزى، والقواعد التنظيمية بشكل عام. بل وقد يتطرق الأمر إلى إنخراط البنوك فى زيادة حجم القروض الخطرة اعتماداً على الضمان الحكومى. والنتيجة المباشرة لهذا، هى إضعاف البنوك وهشاشة الهيكل المالى للدولة. فإذا ما حدث أمر ما أو صدمة فى أى قطاع من القطاعات، حتماً ستتأثر البنوك سلباً، وقد يصل الأمر إلى إنهيار النظام بالكامل.

وفى تحليلهما للأزمة الآسيوية، يرى ستيفن وجيفرى أن معظم النظريات السابقة وجدت بشكل متداخل مع بعضها البعض فى دول الأزمة. وأكدا على أن "الذعر المالى" كان عنصراً أساسياً لانتشارها كما حدث وبرهنا على ذلك بالنقاط الآتية :

أولاً : لم يتوقع أحد حدوث أزمة بالمنطقة التى شهدت أعلى معدلات نمو لفترة طويلة، حتى تضخم أسعار الأصول لم ينظر إليها على إنها مشكلة تذكر يجب اتخاذ أمر بشأنها.

ثانياً: كثير من المقرضين لم يحظوا بضمانات الحكومة، بالرغم من الاعتقاد بأن العدد الأكبر يخضع لهذه الضمانات، وبالتالى عندما بدأت الأزمة فى البزوغ، زاد حجم القروض المتعثرة وعدم المقدرة على السداد.

ثالثاً : بعد حدوث الأزمة، لم يصبح من الممكن حتى للمستثمرين الجادين أن يحصلوا على تمويل كاف لمشروعاتهم مما زاد الأمر سوءاً.

رابعاً: أولى شرارات الأزمة، صاحبتها حركة هروب ضخمة لرؤوس الأموال وإنهيار فى قيمة الأصول.

ولعل أهم تساؤل يتطرق إلى الأذهان هو لماذا لم يكن من الممكن التنبؤ بالأزمة الآسيوية قبل حدوثها، وطبقاً لما جاء فى هذا البحث سالف الذكر، ركز الكاتبان على مسألة تدفق رؤوس الأموال إلى جنوب شرق آسيا. فقد إرتفعت قيمة الاستثمار المباشر من ١,٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى إلى ٦,٧٪ خلال العشر سنوات من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٦. وفى تايلاند – تحديداً – وصل الاستثمار المباشر إلى ١٠,٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٦، ويرجع هذا إلى زيادة حجم القروض الخارجية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى حيث وصلت إلى ٧,٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩٠، فى حين كانت أوجه الاستثمار المباشر الأخرى ١,٦٪ من نفس الناتج. ومن المعروف أن الاستثمار المباشر فى أى دولة يعتبر من أهم عناصر النمو فيها إذا ما تم توظيفه بشكل مثمر. ولكن فى نفس الوقت فإن تدفق رؤوس الأموال قد يعرقل سياسات الاقتصاد الكلى إذا ما كان ذا حجم كبير، غير مستقر وغير مستغل بدرجة كبيرة. والأثر المباشر له فى هذه الحالة هو رفع أسعار الصرف وزيادة شريحة القطاعات غير القابلة للتجارة على حساب القطاعات التجارية الأخرى، هذا بجانب خلق أنواع جديدة من الضغوط على البنوك والمؤسسات المالية التى، إن لم تكن مستقرة بشكل كاف، قد تتعرض لصدمات كثيرة تعرقلها عن مواكبة التدفق السريع والهائل لرأس المال.

وعادة عند التنبؤ بأزمة معينة، يرصد الاقتصاديون وبعض الهيئات الدولية عدة نقاط قد تثير مشاكل فيما بعد. وفى حالة آسيا لم تكن الصورة بهذه السهولة. فمعظم المؤشرات بدت صحية إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، الموازنات الحكومية – التى شكلت أزمة كبرى فى أمريكا اللاتينية خلال الثمانينيات – سجلت فائضاً فى معظم دول الأزمة حتى عام ١٩٩٦. فلم تشهد هذه المنطقة تدهوراً فى ميزانياتها إلا بعد إندلاع الأزمة بشهور – أى كنتيجة وليست كسبب لها. المؤشر الثانى وهو معدل التضخم، لم يتعد ٩٪ فى الإقليم طوال التسعينيات، والديون السيادية كانت فى مستوياتها المعتدلة، بل وبمعدلات تتناقص نسبية فى إندونيسيا والفلبين. أما معدلات الادخار والاستثمار فوصلت إلى أعلى معدلاتها، الأمر الذى لم يجعل حتى بطء تدفق رؤوس الأموال – إن وجد – بالأمر الهام. بل أكثر من ذلك، فعلى الرغم من كبر حجم عجز الميزان التجارى، إلا أن رؤوس الأموال المتدفقة استطاعت أن تعوض هذا العجز وترفع حجم الاحتياطات من النقد الأجنبى.

ولكن بالرغم من الاستقرار الظاهر فى معظم مؤشرات الاقتصاد الكلى، إلا أنه ظهرت هناك عدة عوارض للاختلال المالى خلال عام ١٩٩٦ وبدايات ١٩٩٧. ولمحدودية نطاق هذا التقرير، نركز فقط على الاختلالات فى القطاع المالى للآسيان. فعلى مدار التسعينيات شهدت البنوك أقصى ضغوط لها كى تتمكن من ملاحقة الزيادة فى معدلات الدخل وكثرة الطلب على الخدمات المالية المستحدثة والتدفق الهائل لرؤوس الأموال من الخارج. ومن ثم إزداد الائتمان للقطاع الخاص بشكل سريع، حيث تم التمويل من خلال القروض الخارجية التى تحصل عليها البنوك نفسها. وعليه فقد ارتفعت مديونية القطاع الخاص للبنوك من ١٠٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ١٤٠٪ فى ماليزيا وتايلاند وكوريا عام ١٩٩٦. ومما زاد الأمر سوءاً أن معظم تلك القروض قد وجهت فى استثمارات منتجة أو زيادة الصادرات الصناعية.

هذا الأمر رفع من قابلية البنوك للتعرض إلى الصدمات الخارجية والداخلية وذلك لسببين: الأول هو أن الاقتراض بالعملات الأجنبية ومنح الائتمان بالعملة المحلية يجعل البنوك معرضة لمخاطر التذبذب التى قد تحدث فى أسعار الصرف الأجنبى أو انخفاضها. والثانى هو عدم توافق مدة اقتراض البنوك من الخارج والتى عادة ما تكون قصيرة الأجل مع فترة الائتمان الخارجى وهى فى الأغلب تكون طويلة الأجل، فتجعل البنك عرضة لمواجهة "الذعر المصرفى" وتدافع العملاء لسحب ودائعهم. ولعل من المؤشرات الهامة فى هذا السياق نسبة الديون قصيرة الأجل إلى الاحتياطى فى النقد الأجنبى. ذلك لأنه يقارن بين الالتزامات قصيرة الأجل لأى دولة بأصولها من العملات الأجنبية التى عادة ما تستخدم فى حالة وجود ذعر. وفى آسيا وقبيل اندلاع الأزمة مباشرة، عكس هذا المؤشر ارتفاع المديونية قصيرة الأجل عن رصيد الاحتياطى الأجنبى، الأمر الذى كان من المفترض أن ينبه لاحتمالات وقوعها ولكنه أغفل كغيره من المؤشرات.

خاتمة :

ولعل الأمر الواضح الآن أن الأزمة الآسيوية بالرغم من وجود عدد من المؤشرات السلبية لم يكن من الممكن التنبؤ بها أو حتى

تقديم تفسير منطقى لها من معظم المهتمين والباحثين فى هذا المجال. فأكبر التحذيرات ظهرت فى تايلاند عندما زادت التوقعات حول تعويم العملة وانخفاض سعر البات خلال عام ١٩٩٦ وأوائل ١٩٩٧. تلى ذلك بعض المؤشرات فى كل من إندونيسيا، كوريا وماليزيا والفلبين بدءاً من عجز الميزان التجارى، إلى ارتفاع الصرف وبطء معدل نمو الصادرات. ولكن أياً منهم لم يعط الاهتمام الكافى لاتخاذ اللازم بشأنه. وأهم من هذا وذاك ظهور المخاطر المالية التى طالما تجاهلت مثل ارتفاع المديونية القصيرة الأجل للبنوك لدى المقرضين الدوليين بالنسبة للاحتياطى الأجنبى، وفى نفس الوقت ارتفعت مديونية القطاع الخاص لدى البنوك بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى بما زاد من الضغوط على الجهاز المصرفى فى معظم الدول المشار إليها.

ولكن يؤخذ فى الاعتبار أنه حتى تلك المؤشرات ما هى إلا إنذارات باحتمالات تعرض دول المنطقة إلى خطر أو صدمة مالية معينة ولكنها لا تحدد بالضرورة اندلاع أزمة. بمعنى آخر، فهى مؤشرات ضرورية للتنبؤ بأزمة ولكنها غير كافية لتأكيد حدوثها.

والخلاصة أن الأزمة الآسيوية نتجت عن التعرض للذعر المالى بجانب تطبيق بعض السياسات التى أثبتت مساوئها بمرور الوقت. وواقع الحال أنه على الرغم من شدة الأزمة إلا أن معظم الدراسات المتخصصة التى ظهرت فى هذا المجال أثبتت أنه كان من الممكن تفاديها بإجراء بعض التعديلات التى قد تبدو بسيطة فى شكلها ولكنها عميقة فى مضمونها وأبعادها.

فمعظم المشاكل جاءت من الاختلالات الهيكلية الموجودة وضعف المؤسسات المالية، بجانب إنتشار الفساد وتطبيق سياسات غير موائمة بشكل عام. وجدير بالذكر، أن هذه المشكلات كانت معروفة لسنوات ولكنها أغفلت على أساس أن قدرة الدول الآسيوية فى جذب الاستثمار الأجنبى – الذى وصل إلى ٢١١ بليون دولار بين عامى ١٩٩٤ و١٩٩٦، ومن ثم الإسراع بعجلة التنمية – من شأنه أن يحسن الأوضاع ويعالج الخلل الموجود. ومع ذلك أصبح تدفق رأس المال والزيادة المفرطة فى معدلات النمو سلاحا ذا حدين ظهرت آثاره مع أول صدمة تعرضت لها الاقتصادات الآسيوية.

المراجع:

Dornbusch, Rudi, (1998). "Asian Crisis Themes."
http:/web.mit.edu/rudi/www/saianc.html
April, 1998.

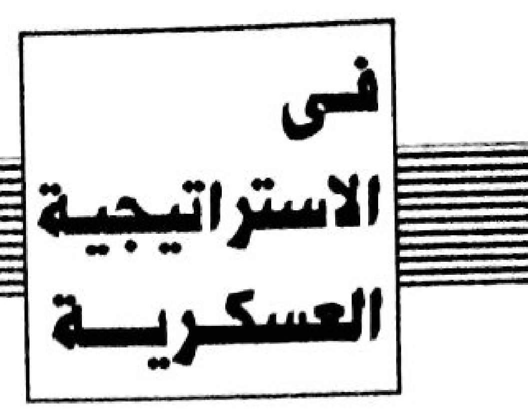
Fischer, Stanely, (1998). "The Asian Crisis View from the IMF."
http://www.IMF.org.
January, 1998.

Krugman, Paul, (1998). "What Happened to Asia?."
http://web.mit.edu/Krugman/www/DISINTER/html.
April, 1998.

"Onset of the Crisis and its Evolution", (1998).
http://www.IMF.org.
April, 1998.

Stiglity, Joseph, (1998). "The Role of International Institutions in the Current Global Economy."
http://www.Worldbank.org.
February, 1998.

Radelet, Steven and Sachs, Jeffrey, (1998). "The Onset of the Asian Financial Crisis."
http://www.Stern.nyu.edu/nroubini/asia/Asial Homepage.html#intro.
April, 1998.



التجارب النووية : بحث عن إطار تحليلى

محمد عبدالسلام

إن واحدة من الحقائق الباردة التى تشير اليها وثائق الأمم المتحدة، فيما يتصل بالتفجيرات النووية الإختبارية، هى أنه خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٤٥ - ١٩٩٠، تم تسجيل ١٨٢٠ تجربة نووية على المستوى الدولى، بمعدل تجربة واحدة كل تسعة أيام فى المتوسط. وقد إستمر هذا المعدل على ما هو عليه تقريباً بعد ذلك، فحتى عام ١٩٩٨، كان العالم قد شهد ٢٠٤٧ تجربة نووية، قبل أن تقوم كل من الهند وباكستان بإجراء ١١ تجربة إضافية خلال فترة ١١ - ٣٠ مايو (١٩٩٨) الماضى، على نحو أوضح أن القضية النووية لا تزال "معلقة"، وأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) إلى ما لا نهاية، وتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT)، مجرد تطورات تنظيمية هامة لا تستند على قاعدة استراتيجية ثابتة.

وعادة، ما تكتسب أية تجربة نووية أولى لأية دولة طورت قدرات عسكرية نووية "بعداً إستراتيجيا"، كما حدث بالنسبة لكل من الولايات المتحدة (١٩٤٥)، والاتحاد السوفيتى (١٩٤٩)، وبريطانيا (١٩٥٣)، وفرنسا (١٩٦٠)، والصين (١٩٦٤)، فالدولة تعلن من خلالها دخولها النادى النووى، بإمتلاكها سلاحا نوويا، أو قدرة مؤكدة على انتاجه، واستعداداً للمضى فى هذا الاتجاه. كما أنها - أى التجربة النووية الأولى - تحمل فى طياتها مضمون الرسالة الاستراتيجية التى تهدف الدولة إلى توصيلها "إلى من يهمه الأمر". فاستعراض القوة المتصل بالتفجير النووى هو مجرد تعبير عام عن إستخدام معقد للقدرات النووية العسكرية، يتحدد مضمونه وفقا للأهداف الاستراتيجية المحددة سلفا للدولة النووية. ولا يهم كثيرا، بالنسبة للتفجير الأول، ماهية النتائج الفنية الدقيقة لعملية التفجير، فالمهم أن القنبلة قد إنفجرت.

لكن العدد الهائل للتفجيرات النووية التى أجرتها الدول المالكة للأسلحة النووية فى العالم يشير إلى أن مسألة التفجيرات ذات أبعاد فنية - عسكرية، ترتبط بما يلى:

١- التأكد من قابلية الرأس النووية التى تم إنتاجها للانفجار، فكل نوع جديد من الأسلحة يقتضى عادة إستحداث رأس جديدة، وكان التحليل السائد هو أن معظم التفجيرات التى أجرتها الدول المالكة للأسلحة النووية تتم لإختبار رؤوس جديدة "محددة".

٢- الحصول على نتائج متوالية فى إطار تطوير نوع جديد من الأسلحة النووية، للتأكد من صلاحية التصميم، ومطابقة الطاقة التدميرية الواقعية للقوة التدميرية المفترضة، وقد أشارت مصادر مختلفة إلى أن تصميم سلاح جديد يتطلب إجراء ستة تفجيرات نووية.

٣- قياس الآثار التدميرية النوعية للأسلحة النووية، فهناك أغراض محددة تتصل بإختبار "آثار الأسلحة"، كتحديد أثر الاشعاع على المعدات العسكرية، والتحولات التى يحدثها فى مسرح العمليات، وما إلى ذلك.

٤- التأكد من إستمرار قابلية الأسلحة النووية للانفجار، وهى نوعية من الاختبارات الروتينية أو الدورية لفحص الأسلحة بعد خروجها من خط الانتاج، أو الوصول بها إلى المستودع. أو بعد تخزينها لفترات طويلة.

لكن عصر هذه السلاسل المكثفة من التفجيرات النووية قد إنتهى، فلقد أجرى هذا العدد الهائل من التجارب فى إطار إرتياد البرامج النووية لتلك الدول آفاقا مجهولة بالنسبة لها فنيا، وفى ظل مناخ الحرب الباردة الذى كان يسمح بذلك. وكانت فرنسا والصين هما الدولتين اللتين قاومتا الوقف الشامل للتجارب النووية لفترة أطول من الدول الأخرى، وقامتا بإجراء عدة إختبارات متوالية ترتبط ببرامج نووية كانت قيد التنفيذ، فى ظل إحتجاجات دولية، وحصلتا على النتائج المطلوبة، قبل أن تتوقف

البيانات / الدولة	الولايات المتحدة	"الاتحاد السوفيتي"	بريطانيا	فرنسا	الصين
أعداد التفجيرات	١.٠٣٢	٧١٥	٤٥	٢١٠	٤٤

التجارب النووية تماما، إلى أن وقعت التفجيرات النووية الهندية – الباكستانية، ليعاد فتح الملف من جديد.

إن المثير فى الحالتين الهندية – الباكستانية، هو أنهما لم يدخلا النادى النووى من خلال تفجير واحد كبير، كما حدث من قبل، فقد قررت الهند إجراء خمسة تفجيرات نووية مرة واحدة، فى إطار هدف تحقيق الأبعاد الاستراتيجية والفنية – العسكرية مرة واحدة. فقد كانت الهند تدرك أنها تتحرك خارج "حقبة التفجيرات النووية"، وأنها فى الغالب سوف تتوقف عن أعمال التفجير بعد "الاختبار الأول"، لذا قررت أن تجعله "إختبارات"، لتصل الرسالة السياسية التى تريدها، ولتحصل أيضا على النتائج الفنية المطلوبة لعمليات التطوير النووى اللاحقة. لذلك كانت هناك نوعيات مختلفة من التفجيرات النووية الانشطارية (الذرية) والاندماجية (الهيدروجينية) بعيارات وأشكال مختلفة للرؤوس المستخدمة فى التفجير. ولإعتبارات الموازين الاستراتيجية – النفسية، كان على باكستان أن ترد بنفس العدد من التفجيرات كانت واحدة منها من عيار كبير (٣٥ – ٤٠ كيلو طن)، والرؤوس الأخرى تكتيكية. ولم تتم تجربة رؤوس هيدروجينية.

فى هذا السياق، فإنه عبر عدة عقود من التجارب النووية، تبلورت إشكاليات عديدة متصلة بها، أكثرها شيوعا، مسألة أهمية أو ضرورة التجارب النووية. وترتبط "أهمية التجارب النووية" بعامل وسيط بين إمتلاك القدرات النووية التى تمثل "إمكانية استراتيجية"، وبين إمتلاك القوة النووية القادرة على التأثير فى سلوك الأطراف الأخرى، وهو عامل قابلية القوة النووية للاستخدام الفعلى فى إطار استراتيجية دفاعية متكاملة. وتعتمد هذه القابلية على بناء قوة نووية متكاملة العناصر ذات خصائص تجعلها قابلة للاستخدام، وصياغة استراتيجية ملائمة لاستخدامها، ويتضمن كل من العنصرين مجموعة من العمليات والأبعاد، بينها إجراء التجارب النووية. فوفقا لتيار من التحليلات التقليدية، لا يوجد مخطط استراتيجى أو قائد عسكرى يقبل ببساطة بناء إستراتيجية دولته على سلاح لم تتم تجربته، خاصة بالنسبة للأسلحة النووية التى تعانى أحيانا من مشكلة "الفشل فى إنتاج تفجير متكامل". ويشير العدد الكبير المشار اليه من التجارب النووية التى أجرتها القوى النووية الدولية إلى أهمية مسألة التجارب. لكن رغم ذلك، يوجد إتجاهان رئيسيان بشأن "الأهمية التكنولوجية" للتجارب النووية:

١– إتجاه يرى أنه ليس من الضرورى فى الوقت الحالى القيام بتجربة الأسلحة النووية كطريقة للتأكد من صلاحيتها للاستخدام فى أعمال القتال الفعلية، ما دام تصميم هذا السلاح وتركيبه قد تم وفقا لطرق إنتاج وتصميم الأسلحة النووية التى ثبتت صلاحيتها ودقتها. وتشير الحالة الهندية – الباكستانية عموما إلى مصداقية مقولة شائعة هى أنه "لم تفشل على الاطلاق أية تجربة نووية أولى"، بل أن قنبلة اليورانيوم الأمريكية التى أسقطت على هيروشيما لم تجرب قبل إسقاطها، وانفجرت، وما تمت تجربته هى قنبلة البلوتونيوم (ناجازاكى)، علما بأن تصميمات قنابل اليورانيوم (مثل القنابل الباكستانية) أكثر تعقيدا من قنابل البلوتونيوم. فمن الممكن إذن الاعتماد على التصميمات الدقيقة أو التقديرات النظرية. كما أن من الممكن الاعتماد عل الحاسبات الألكترونية العملاقة (السوبر كومبيوتر) فى تقدير صلاحية تصميم الجهاز النووى للانفجار، وتقدير قوة الانفجار، دون الحاجة إلى إجراء تجارب نووية فعلية.

٢– إتجاه يرى ضرورة إجراء إختبارات نووية "متعددة" للتأكد من قابلية الأسلحة النووية للإنفجار والتأكد من قوة انفجارها، واختبار صلاحية الأسلحة النووية الحديثة، كأمر ضرورى للاحتفاظ بقوة ردع ذات مصداقية. ويرتبط هذا الاتجاه عادة بقناعات بعض العسكريين فى إطار ما يلى:

– أنه يتم الحديث عن ترسانات نووية هائلة الحجم لدى الدول العظمى أو الكبرى فى العالم، كالولايات المتحدة.

– أنه يتم الحديث عن عمليات تطوير مستمرة لعيارات وأشكال متعددة من الرؤوس النووية، التكتيكية تحديداً.

فى هذا السياق، قد لا يوجد خلاف حول أهمية التجارب النووية، لكن الخلاف الحقيقى يتركز حول ما إذا كانت التجارب النووية ضرورية لكافة أنواع التسليح النووى أم لا؟ فلا يوجد خلاف تقريبا حول عدم حاجة الرؤوس الذرية الانشطارية، العيارية للاختبار، فتصميماتها شائعة، وغير معقدة، إلا إذا قررت الدولة لأسباب سياسية (وليس تكنولوجية) إجراء تجربة نووية بهدف الحصول على وضع الدولة النووية، أو استعراض القوة بقصد الحصول على تأثيرات نفسية مرغوب فيها على الخصوم والأصدقاء أحيانا، على حد سواء. لكن يوجد خلاف حول ما إذا كانت فئة الأسلحة النووية التكتيكية، والأسلحة النووية الحرارية (الهيدروجينية) تحتاج إلى إختبار أم لا؟، فتصميمات تلك الأسلحة معقدة بدرجة كبيرة، بفعل عمليات تصغير الكتلة الحرجة، وتعديل أشكال الرؤوس النووية. إلا أنه أيضا تتصاعد قوة توجهات تشير إلى إمكانية الاعتماد على التصميمات الدقيقة، ونتائج تجارب أطراف أخرى، فى إنتاج هذه النوعيات من الأسلحة أيضا، ومن الممكن إجراء اختبارات معملية عن طريق "الكمبيوتر" لها، وتشير نتائج التجارب الهندية – الباكستانية إلى أن إختبارات هذه الأسلحة قد نجحت، فلم يحدث فشل نووى. وعموما فإنها مسألة تقييمية تتوقف على مدى إستعداد

الاستراتيجيين لقبول بناء استراتيجية على أساس سلاح لم يجرب، في حالة ما إذا كانت الدولة تبنى نظريتها الدفاعية بالكامل على الأسلحة النووية.

إضافة إلى مسألة أهمية التجارب النووية، توجد العديد من القضايا المتصلة بها، والتي تمثل محاور حالية، أو مستقبلية، للنقاش حولها، أهمها:

١- قرار إجراء تجارب نووية :

حتى أواخر الستينيات، لم تكن هناك مشكلة كبيرة بالنسبة لأية دولة تمتلك قدرات عسكرية نووية في أن تتخذ قراراً بإجراء إختبار نووي، فلم يكن النظام الدولي لمنع إنتشار الأسلحة النووية قد تطور، ولم تكن معاهدة منع الانتشار قد دخلت حيز التطبيق. وكان على "الدول النووية" أن تراعي فقط بعض القيود الخاصة بالمعاهدات الموقعة لعدم إجراء التجارب في "بيئات معينة" كالجو والبحر والفضاء الخارجي والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وقد رتبت معاهدة (NPT) وضعا جامداً للخريطة النووية الدولية، بحيث أصبح إتخاذ قرار دخول النادي النووي المغلق من باب التجارب النووية يمكن أن يواجه بعقوبات دبلوماسية واقتصادية تفرض من جانب بعض الدول، أو "بشكل جماعي"، وتصاعدت أهمية التداعيات المحتملة المضادة للتجارب بعد نهاية الحرب الباردة، بفعل التحسب لرد الفعل الأمريكي تحديدا. لذا كانت هناك تساؤلات مختلفة حول الحسابات الخاصة بالهند ثم باكستان في إتخاذهما قرار إجراء تجارب نووية. ووفقاً للتقديرات الخاصة بردود الأفعال اللاحقة، فإن العقوبات لم تكن "هائلة" بالصورة التي يمكن أن تردع الدول النووية عن المضي في هذا الاتجاه. فقد كانت هناك عقوبات بالفعل، ومؤثرة إلى حد ما، لكنها يمكن أن تكون مقبولة، إلا في حالات خاصة يزداد إعتماد الدولة فيها إستراتيجيا على "الخارج"، كحالة إسرائيل، التي ستكون ردود الأفعال المعتادة بالنسبة لها قاسية، هذا بإفتراض أن آليات إتخاذ القرار الإستراتيجي في الداخل تسمح بتمرير قرار إجراء التجارب، وهي مسألة تحكمها محددات خاصة بكل حالة، فمن المؤكد أن حسابات إتخاذ الهند مثل هذا القرار أعقد بكثير من حسابات باكستان التي بدا وكأن إجراء تجارب مضادة هو الخيار الوحيد الذي يمكن قبوله بالنسبة لها، أيا كانت العقوبات الدولية المحتملة.

٢- التفجيرات النووية السلمية :

ربما تطل هذه المسألة برأسها في المستقبل رغم أنها ليست مطروحة حاليا بالحاح. فقد كانت الهند قد أجرت تفجيرها النووي الأول عام ١٩٧٤، مشيرة إلى أنه تفجير نووي سلمي. وترتبط هذه النوعية بتفجيرات إختبارية أو تطبيقية لأغراض المشاريع الهندسية الكبرى، المتصلة بالتشييد، أو التعدين، أو شق القنوات، إلا أنه لا يوجد فارق "عملي" بين جهاز نووي سلمي، وجهاز نووي عسكري، فالنظرية واحدة، والتركيب واحد. كما أن برامج الاستخدام السلمي للتفجيرات النووية التي تبنتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (قبل إنهياره) قد واجهت مشكلات مختلفة طرحت تساؤلات متعددة حول جدواها بحيث تم وقفها أو تجميدها في النهاية، بعد أن كانت الولايات المتحدة قد أجرت أثنى عشر إختبار نوويا في إطارها، وأجرى "الاتحاد السوفيتي" مائة تجربة نووية سلمية، بفعل النتائج غير المشجعة لها.

لكن المشكلة أن معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في العالم مثل (ستلاتيلولكو) قد سمحت بمثل هذه التفجيرات، وهو ما تم تداركه عند إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية مثل (بليندابا). كما أن معاهدات الحظر الجزئي أو الشامل للتجارب النووية تمنع بوضوح التفجيرات النووية العسكرية والسلمية معا. ولا تتضمن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية المشار اليها في معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية إجراء تفجيرات نووية من هذه النوعية، رغم أنها لا تقدم تعريفا محدداً "للسلاح النووي". فقد يكون من الصعب نسبيا الإلتفاف على مسألة التفجيرات النووية مستقبلا من هذه الزاوية.

٣- بناء القوة النووية :

إن التفجيرات النووية مجرد خطوة في عملية بناء القوة النووية، فالمعنى الاستراتيجي المباشر لإجراء تجربة هو أن الدولة تمتلك قدرة مؤكدة على إنتاج سلاح نووي، وأن مصداقية إستخدام هذا السلاح في حالات معينة عالية، لكن بناء قوة نووية "صغيرة" متكاملة مسألة معقدة، والأهم أنها مكلفة حاليا، بحيث ستحتاج الدولة لاتخاذ عدة قرارات أخرى بشأن نظم توصيل الرؤوس النووية، وتصميم الرؤوس النووية، وقواعد إطلاقها، ونظم القيادة والسيطرة والاتصال الخاصة بها، إضافة إلى عملية إختيار وتحديد الأهداف، وتحسين عناصر القوة النووية، وصيانتها وتأمينها مع الوقت. ويختلف مدى تعقيد مثل هذه الخطوات و"حجمها" من دولة لأخرى. لكن يبدو أن كل الدول المتوجهة نوويا مضطرة للقيام بها بمستوى أو آخر. لذا كان ثمة إنزعاج من فكرة السباق النووي داخل كل من الهند وباكستان في جنوب آسيا، بعد حدوث التفجيرات النووية، إلا أن المشكلة ستظل قائمة. ففي ظل غياب ترتيبات أمن متفق عليها بين الطرفين، وقابلة للتحقق منها، لن تتمكن أي منهما من مقاومة إغراء الاستمرار في التطوير خطوة أخرى، تتبعها خطوة تالية حتى تصل إلى ما يسمى "حد الكفاية" الذي لا يعلم أحد بالضبط أين موقعه؟

في النهاية، فإن معظم النماذج الدولية الخاصة بمراحل بناء القوى النووية، مثل "نموذج وليام كنكاد" الخاص بالقرارات النووية، يضع التجارب النووية ضمن المرحلة الأولى في "إطار" يتضمن أربع مراحل لبناء القوة النووية. فهي ليست البداية المبكرة، وليست النهاية بالتأكيد، والسؤال الأهم الذي يواجه أية دولة تسير في هذا الاتجاه، هو: ماذا بعد؟. فهل ستتوقف عند حد الإعلان عن موقفها النووي، أم أنها سوف تستمر في طريق التطوير؟، وإلى أي مدى سوف تتقدم في هذا الطريق؟، علما بأن "إستراتيجية إستخدام الأسلحة النووية" في أحوال كثيرة تتطور مع تطور قاعدتها التكنولوجية – العسكرية، فكثيرا ما تخلق الأسلحة إستخدامات لها، وهو ما تدركة بسهولة الدولة الأخرى الطرف في "التفاعل النووي"، سواء كانت تمتلك قدرات نووية، أو لا تمتلك تلك القدرات، وتجد أن عليها ألا تقف ساكنة في مواجهة مشكلة أمن تتضخم، أو قد تتضخم، فرغم أن هناك قيوداً هائلة على إستخدام الأسلحة النووية، لا يمكن تجاهل وجودها.

القدرات النووية الهندية .. وتطورها

ل٠ ا٠ح (م) ممدوح عطية

فى ظل وجود إتفاقية عدم إنتشار الأسلحة النووية N.P.T (Non - Proleferation Treaty)، تلك الاتفاقية التى تكيل بمعيارين فى قضايا هامة تتعلق بالأمن القومى، وتعجز عن الزام كل الدول بالانضمام إليها أو قبول التفتيش الدولى على منشآتها النووية، وتترك المجال لدول بعينها تملك أسلحة التدمير الشامل، وتطالب دولاً أخرى بالالتزام الصارم ببنود الاتفاقية، قامت كل من الهند وباكستان فى مايو ١٩٩٨م بتفجيراتهما النووية الأخيرة.

ومن المعروف أن إنتاج سلاح نووى يمثل بالنسبة لكل من الدولتين هدفاً إستراتيجياً فى ظل توازنات القوى فى شبه القارة الهندية، وفى ضوء ما كان بينهما من عدائيات، بدءا من إنفصال باكستان عن الهند عام ١٩٤٧م، ومروراً بصدام مسلح بينهما تكرر ثلاث مرات خلال العقود الأربعة الأخيرة، وإنتهاء بنزاع مستمر على قضية كشمير، والذى يزداد حدة وعنفاً بمرور الأيام.

وتجدر الإشارة إلى أن الدافع السياسى الرئيسى وراء تجارب الهند النووية الخمس، هو الرغبة فى الحصول على مكانة دولية تتناسب مع حجمها كبلد كبير يبلغ عدد سكانه (٩٥٠) مليون نسمة، وأن ما يقال عن الفقر الذى يسود أغلبية الهنود، لا يمنع أن تبرز الهند كقوة إقليمية عظمى فى جنوب آسيا، قادرة على أن تنافس باكستان الأقل منها حجماً وسكاناً، والصين ذات المليار نسمة والتى تمتلك قدرات نووية كبيرة. ومن ثم تتطلع الهند بعد التحاقها بالنادى الذرى أن تحتل مقعداً دائماً فى مجلس الأمن يتلاءم مع مكانتها الإقليمية والدولية.

أما على الصعيد الإستراتيجى، فإن تأكيد الهند على إمتلاكها قدرات نووية ضخمة، سوف يشكل بالضرورة رادعاً نووياً قوياً فى مواجهة كل من الصين وباكستان وهما الجارتان القويتان المتاخمتان لها.

وعلى صعيد السياسة الداخلية فى الهند، فإن الإئتلاف الحاكم يمثل إئتلافاً ضعيفاً، ويصعب عليه إدارة البلاد فى ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكثيرة التى تواجه الهند، فى الوقت التى تتمتع فيه القضية الذرية بجاذبية وشعبية خاصة لجميع أفراد الشعب الهندى، فيشعر جميع الهنود بالفخر والاعتزاز حيال قدرات بلادهم الذرية.

ومن شأن تلك التجارب النووية أن تزيد من حجم المؤيدين والمساندين لسياسة حكومة (جاناتا)، بما يمكنها من تشديد قبضتها فى الداخل فى مواجهة القوى المعارضة لها، كما تلبى التجارب أيضاً مطالب القوى المتشددة فى المؤسسة العسكرية التى تطالب بشدة أن تعلن الهند عن نفسها رسمياً كقوة نووية، ضماناً لاحتفاظها بمكانة محترمة فى مدخل القرن الحادى والعشرين، ويمكن رصد عدة نقاط بهذا الشأن:

١- التجارب النووية الهندية :

قامت الهند فى إبريل ١٩٩٨م بنشر صواريخها من طراز (برزفى - ٢) التى يبلغ مداها (٢٥٠) كم على حدودها المتاخمة لباكستان، حيث أعلن وزير الدفاع الهندى "جورج فيرناندلس" بأن بلاده تسعى لتطوير برنامجها النووى، وأن صواريخها (برزفى - ٢) تتميز بطول المدى الذى يمكنها من إصابة أى هدف داخل باكستان.

وكرد فعل مباشر، قامت باكستان باجراء تجربة على صاروخها بعيد المدى "جورى" (١٤٩٠) كم، وهو قادر على إصابة العاصمة الهندية "نيودلهى"، وأحدث إطلاق اسم "جورى" على الصاروخ الباكستانى موجة من الاستياء الشديد: حيث أن الاسم هو لأحد ملوك أفغانستان القدماء الذى تغلب على حاكم الهندوس فى قلب "نيودلهى".

وفى تطور مفاجىء أعلن "تشيد امبارام" رئيس لجنة الطاقة الذرية الهندية أن الهند قامت يوم ١١ مايو ١٩٩٨م بإختبار ثلاث قنابل نووية من أعيرة (٤٥) كيلو طن للقنبلة النووية الحرارية، وهى تماثل أكثر من ضعفى قنبلة هيروشيما، (١٠) كيلو طن للقنبلة الانشطارية، و(٢) كيلو طن للقنبلة منخفضة العيار. أما القنبلتان منخفضتا القوة اللتان تمت تجربتهما يوم ١٣ مايو فكانتا بقوة (٠،٥)، (٠،٣) كيلو طن على التوالى.

واستطرد "تشيد ابمارام" قائلاً أن التجارب النووية التى أجرتها الهند فى ولاية "راجستان" الهندية، عملت على دعم قدرة الهند على تصميم سلاح نووى جديد عن طريق المحاكاة بالحاسب الآلى، وأن التجارب هى محصلة برنامج تسليح نووى بدأ فى البلاد منذ سنوات عديدة.

أما المستشار العلمى لوزارة الدفاع الهندية، فقد أكد أن الهند أصبحت بالفعل دولة نووية، وأن برنامج التسليح الهندى مكتمل، غير أن نظام السيطرة والتحكم القائم حالياً يحتاج إلى تطوير، بالاضافة إلى أن التجارب الأخيرة وفرت معلومات حيوية تؤكد قدرة الهند على تصميم أسلحة نووية بقوى مختلفة لاستخدامات مختلفة ووسائل إطلاق متعددة، وأضاف أن هذه التجارب دعمت إلى حد كبير من قدرة الهند فى مجال المحاكاة بالحاسب الآلى لتصميمات جديدة تمكن البلاد من إجراء أى تجربة نووية بدون التفجير الفعلى.

وقد أثبتت الهند بعد قيامها باختبار قنبلة هيدروجينية بالإضافة لقنابل نووية انشطارية منخفضة القوة أنها أصبحت أول دولة من دول العالم الثالث تقترب - فى مكانتها النووية من الدول النووية الخمس الكبرى، مما يعكس تقدما تكنولوجياً كبيراً فى المجال النووى، فقد أستمرت الولايات المتحدة الأمريكية فى إجراء تجاربها لمدة ثمانى سنوات من عام ١٩٤٥م حتى عام ١٩٥٣، للوصول إلى تكنولوجيا التصغير، للحصول على رؤس نووية لتسليح الصواريخ والمدفعية بعد إجراء (٤٢) تفجيراً، وأجرت فرنسا ما يقرب من (٢٥) تفجيراً نووياً تجريبياً من عام ١٩٦٠م - ١٩٧٠م حتى وصلت إلى أول صاروخ ذى رأس نووى.

٢- البرنامج النووى الهندى :

وتجدر الإشارة إلى أنه عند تقييم القدرة النووية للهند، يلزم دراسة وتحليل العناصر الأساسية التى مكنتها من الوصول إلى تلك القدرة، ولعل من أهمها:

١- البنية الأساسية وتشمل :

أ- قاعدة بشرية علمية وتكنولوجية.

ب- مراكز الأبحاث العلمية والمعاهد والمعامل المتخصصة.

جـ- المفاعلات النووية.

٢- تدبير الخامات النووية اللازمة.

٣- القدرة الاقتصادية لتنفيذ برنامج نووى.

فى هذا الأطار، بدأت الهند برنامجها النووى منذ الأربعينيات بإعداد العلماء والمتخصصين والفنيين، بالاضافة لإقامة معهد "تاتا" للبحوث الأساسية وتكوين أول مجمع هندى فى العلوم النووية، كما قامت بتشكيل لجنة الطاقة الذرية الهندية وأنشأت مركز تدريب للعلوم النووية، وكذلك معهد البحث العلمى والتطوير، والذى يعنى بالبحث العلمى والتنمية التكنولوجية.

وفى عام ١٩٤٨م صدر قانون الطاقة الذرية الهندى، وأنشئت لجنة الطاقة الذرية التابعة لرئيس الوزراء، (وفى عام ١٩٤٩م أقامت وحدة البحث عن الخامات النادرة) مثل اليورانيوم والثوريوم. وفى عام ١٩٥٤م أنشأت مؤسسة الطاقة الذرية التى تشتمل على المفاعل النووى والمنشآت البحثية والمعملية، وسميت فيما بعد مركز "بهابوا" للبحوث الذرية.

فى عام ١٩٥٥م تم إنشاء أول مفاعل نووى بحثى بقدرة (١) ميجاوات يعتمد على وقود نووى عالى الاغناء (الإثراء) تم استيراده من كل من انجلترا وفرنسا، حيث بدأ تشغيله عام ١٩٥٦م. وفى ديسمبر من نفس العام بدأ تنفيذ برنامج التعاون بين الهند وكندا بإنشاء المفاعل النووى الكندى الصنع بقوة (٤٠) ميجاوات يتم تشغيله باليورانيوم الطبيعى.

وفى عام ١٩٥٧م تم تشغيل مصنع لإنتاج اليورانيوم المخصب من خامات محلية. وفى عام ١٩٦٠م تم تحضير الوقود النووى اللازم لتشغيل المفاعل النووى الكندى الصنع، حيث بدأت الهند تحصل على الوقود النووى منذ عام ١٩٦٤م، وبذلك تكون الهند قد أتمت إستكمال دورة الوقود النووى على المستوى البحثى والتجريبى معتمدة على الذات، وكذلك أيضاً أصبحت الهند أول دولة تمتلك التكنولوجيا النووية كاملة بعد الدول النووية الكبرى.

وفى الفترة من ١٩٦٤م - ١٩٧٤م بدأت الهند فى إجراء عمليات فصل البلوتونيوم فى مصنع إنتاج البلوتونيوم، ثم توقف العمل به لفترة حتى يتم تطويره. وقد تم تقدير طاقة إنتاج البلوتونيوم من المفاعل النووى الكندى الصنع بنحو (١٠,٥) كيلو جرام، حيث يقدر مجموع ما أنتج بحوالى (٨٠) كيلو جراماً أى ما يكفى لصنع حوالى (١٦) قنبلة نووية.

وقد تميز البرنامج النووى الهندى بدرجة عالية جداً من درجات الاعتماد على الذات والاستفادة من الخبرة والمعرفة فى تطوير التكنولوجيا لصالح هذا البرنامج. وفى عام ١٩٧٥م بدأ إنشاء مفاعل بطاقة (١٠٠) ميجاوات لانتاج البلوتونيوم، والذى بدأ تشغيله فى عام ١٩٨٥م وقد تصنيع الوقود النووى اللازم لتشغيل هذا المفاعل محلياً.

٣- وسائل توصيل الرؤوس النووية :

تمتلك الهند عدة أنواع من الصواريخ أرض - أرض لعل من أهمها:

١- الصاروخ برثيفى (PRISIVI) ويصل مداه إلى (٢٥٠) كم ويبلغ وزن الرأس المدمرة (١,٥) طن ويمكن بإستخدامه ضرب بعض الأهداف فى عمق باكستان.

٢- الصاروخ أجنى (AGNI) ويصل مداه إلى (١٥٦٠) ميلاً ووزن الرأس المدمرة (١) طن.

٣- الصاروخ (ARBM) ويصل مداه إلى (٢٥٠٠) كم.

وبذلك أصبحت الهند دولة نووية هجومية بعد إمتلاكها للصواريخ متوسطة المدى، والتى يمكنها حمل رؤس نووية ويصل مداها إلى كل أعماق الصين وباكستان، كما تقوم الهند بتطوير قدرات الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات ليصل مداها إلى

حوالى (٥٠٠٠) كم، كما قامت بتطوير برنامجها للفضاء من خلال إنتاج صواريخ الإطلاق (P.S.L.V)، (G.S.L.V) وامتلاك الهند لهذين النظامين يمكنها من انتاج صواريخ عابرة للقارات (I.B.C.M) فى عام ٢٠٠٢م.

فى هذا السياق يمكن الاشارة إلى بعض الدلالات الاستراتيجية الأساسية لإجراء التجارب النووية من جانب الهند، قياسا على الإطار التقليدى للانتشار النووى.

فالإنتشار النووى المبهم يختلف جذرياً عن نموذج الشفافية فى تطوير السلاح النووى بواسطة الجيل الأول من الدول النووية، فإذا تمت دراسة مشروع مانهاتن الأمريكى كنموذج للشفافية النووية، يمكن ملاحظة الآتى:

أ- إقامة البنية النووية الأساسية (مفاعلات - علماء وفنيون - ... الخ)

ب- تطوير بنية تحتية قادرة على إنتاج مواد نووية تدخل فى تصنيع الأسلحة النووية.

جـ- تطوير المعارف والتكنولوجيا لتصميم وتصنيع السلاح النووى.

د- إجراء التجارب للأسلحة النووية يتبعه إعلان عن إمتلاك السلاح النووى.

هـ- تطوير نظم النقل والتوصيل.

و- الإعلان عن العقيدة النووية.

ز- بناء ترسانة نووية لدعم العقيدة النووية.

ح- إنتشار عسكرى للأسلحة النووية.

٢- أما عناصر الانتشار المبهم فى الجيل الثانى من الدول النووية فليس لها ملامح واضحة مثل شفافية الجيل الأول من الدول النووية وأهم العناصر:

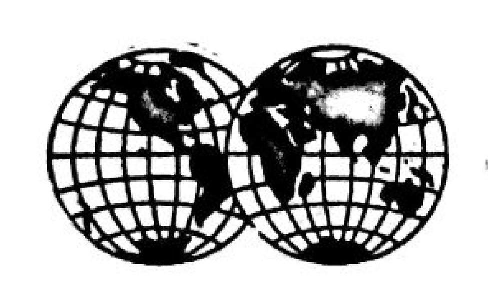
أ- لا تجارب على السلاح النووى، حيث أن الدولة التى تتبع برنامج الانتشار النووى المبهم، لا تجرى تجارب، لأنها تمثل اعترافاً صريحاً بتجاوز حدود العتبه النووية، كما أنه من الناحية الفنية والسياسية يؤدى عدم إجراء التجارب إلى خلق حالة من الفوضى تحيط بهذه الدول، غير أن الهند قد تجاوزت عن هذا العنصر، بإجراء إختباراتها النووية فى مايو من هذا العام، بينما مازالت إسرائيل تتمسك به.

ب- انكار إمتلاك السلاح النووى وهى لا تنكر قدرتها على تصنيعه سريعاً إذا دعت الحاجة، وقد تخلت الهند عن ذلك بقيامها بالتفجيرات النووية الأخيرة على العكس من إسرائيل.

جـ- لا تحديد للتهديدات التى تتطلب استخدام السلاح النووى، ولم يحدث ذلك بصورة صريحة حتى الآن.

د- لا عقيدة عسكرية تحكم استخدام السلاح النووى لأن الإعلان عن العقيدة يؤدى لإثارة نقاش داخل النخبة الأمنية الوطنية مما يؤدى لزيادة عدد المشاركين فى المسائل النووية وهذا يقلل السرية، وسوف تتضح أبعاد ذلك فى المرحلة القادمة.

فى النهاية، فإن التجارب النووية الهندية (والباكستانية) المستندة على قاعدة من القدرات النووية - العسكرية المتطورة، قد خلقت نموذجا جديد من الدول نووية، تختلف عن الدول النووية المعلنة، ودول العتبة النووية، وسوف تتضح ملامح هذا النموذج، بشكل أكبر، خلال المرحلة القادمة.



Scanned with CamScanner

القدرات النووية الباكستانية .. وتطورها

ل.١.ح (م) كمال شديد

نجحت باكستان محليا وإقليميا وعالميا فى أن تحرم الهند من الاستمتاع بفترة الزهو النووى لمدة تزيد عن أسبوعين، كنتيجة لمبادرتها بإجراء تفجيراتها النووية الخمسة فى صحراء "بوخاران" Pokharan المخصصة للتجارب النووية الهندية منذ عام ١٩٧٤، وأصرت على عدم تمكينها من تحقيق أى استفادة استراتيجية تحسب لها فى هذا الصدد فى اطار ما يعرف استراتيجيا "بالحرب الوقائية السياسية" وهى صورة مخففة كثيرا من الحرب الوقائية بمفهومها العسكرى، حيث يتم فيها استخدام الرادع العسكرى عند حده الأقصى سياسيا "التخويف"، لتحقيق أكبر فائدة استراتيجية ممكنة بمفهومها الشامل، دون خوض غمار الحرب نفسها، وقامت فى اطار ما يسمى بتبادل الحرب الوقائية السياسية بإنهاء فترة امتداد الكبرياء القومى الهندى عند هذا الحد، بعدما امتصت الهند الغضب الإقليمى والدولى وبيانات الإدانة والشجب والتلويح بالعقوبات الاقتصادية وغيرها، فى حزمة نووية واحدة على مدار يومين يفصلهما يوم واحد من إجراء ست تجارب نووية متنوعة، تكاد تعادل فى قوتها التجارب الهندية وتتفوق عليها من حيث سرعة رد الفعل الإستراتيجى المشار اليها، بحيث يمكن تصنيف الباكستان هنا بشكل يشابه الدول النووية الخمس الكبرى فى العالم، باعتبار أن فترة الاسبوعين بين التجربة الهندية الثانية والأولى - الباكستانية أى بين (١٣ مايو، ٢٨ مايو) هى فترة أساسا لا تكفى فنيا لاستكمال أى نقص فى البرنامج النووى الباكستانى، أى أن سرعة الرد تعنى استراتيجيا مدى رقى البرنامج النووى الباكستانى، (مهما كانت معلوماتنا عنه قليلة)، والذى كان جاهزا ومستعدا ومنتظرا لاستغلال أى ظروف اقليمية أو دولية ليمكنه الاعلان عن نفسه، وهذا يشبه الى حد بعيد مثلا التجارب الصينية الأخيرة عام ١٩٩٦ التى يمكن القول أنها كانت ترى ضرورة ذلك لتاكيد هيبتها مثلا فى مواجهة صدق عودة جزيرة هونج كونج الى السيادة الصينية عام ١٩٩٧ وغير ذلك، وكذا بالنسبة للتجارب الفرنسية عام ١٩٩٥ عشية تولى الرئيس جاك شيراك الحكم فى فرنسا، وهو الرجل ذو التوجه الديجولى، حيث كانت تهدف فرنسا الى تاكيد قيادتها للاتحاد الأوروبى الجديد، والخروج من تحت المظلة الأمريكية التى استمرت فوق أوروبا قرابة الخمسين عاما، من أجل أن تؤكد أن أوروبا سوف تكون لاعبا رئيسيا على مسرح السياسة الدولية فى القرن القادم والألفية الميلادية الثالثة، فى حين أن الهند قامت بإجراء تجاربها على ما يعتقد، بمجرد توصلها الى معادلات الكتلة الحرجة معمليا وحسابيا من خلال أجهزة المحاكاة "Simulators"، وقد دلل على ذلك العديد من المراكز والمعاهد والجهات النووية فى العالم، حيث أن الغرب نفسه قد شكك فى مدى تقدم البرنامج الهندى من خلال ما أشيع من اجراء تجربة أو اثنتين من التجارب الهندية لصالح إسرائيل التى تسعى قوى عديدة فى العالم، منها الصين الى محاولة الحصول على جانب من تكنولوجياتها فى هذا الصدد والمتاحة لها من جانب القوى الغربية جميعا، ولعل هذه المسألة بالذات هى ما يميز مدى رقى ورشد رد الفعل الباكستانى على المستوى الاستراتيجى من وجهة نظر الكاتب، وفى نفس الوقت مدى رشد القيادة الباكستانية التى لم تبدأ بإجراء التجارب للتعبير عن توجهاتها نحو السلام والاستقرار، وأثبتت بذلك أنها تقوم به فى اطار تأمين الدفاع عن الأمن القومى الباكستانى فى مواجهة الهند التى دائما ترفض الوساطة لحل مشكلة كشمير فى محاولة دائمة لوضع المفاوض الباكستانى فى أصعب الظروف الممكنة.

١- البنية النووية الباكستانية .. وتطورها :

بدأت البرامج النووية تتزامن فى شبه القارة الهندية والصين معا، بسبب نشوء العدائيات فى المنطقة وارتباطها معا، ففى عام ١٩٦٤ فجرت الصين قنبلتها النووية الأولى على الأراضى الصينية المترامية الأطراف، وكان طبيعيا أن الجارة الهند ستدخل فى صراع ما بين الفيل الهندى والتنين الصينى حيث أن كليهما من الدول المليارية التعداد، فقامت الهند بتفجيرها الأول عام ١٩٧٤ بتأخير عشر سنوات، وفى باكستان عقب انفصال باكستان الشرقية (بنجلاديش حاليا - ١٢٠ مليون نسمة) خلال الحرب الهندية - الباكستانية عام ١٩٧٢ بتشجيع من الهند بطبيعة الحال، الأمر الذى قلل وقزم من القوة الباكستانية الى النصف مجازا، فمضت فى تطوير برنامجها النووى بقوة كبيرة، لا من أجل العداء الهندى - الباكستانى على محور بنجلاديش فحسب، ولكن أيضا من أجل اقليم كشمير المتنازع عليه منذ تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧ بواسطة بريطانيا عشية استقلالها، والواقع أن البرنامج النووى قد بدأ من قبل ذلك بكثير، شأنه فى ذلك شأن البرنامج الهندى، حيث عين ذو الفقار على

بوتو رئيس للجنة الطاقة الذرية فى ذاك الوقت الذى قام بارسال مئات من الشباب الجامعى الباكستانى الى معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، لدراسة العلوم النووية المختلفة وتطبيقاتها، ثم أصدر قراره التاريخى ببناء معهد باكستان التكنولوجى "بينتن" فى إحدى ضواحى العاصمة إسلام أباد.

بعد ذلك، وفى اطار "حلف بغداد"، التى كانت باكستان عضوا عاملا فيه، اقتنعت الولايات المتحدة فى ذاك الوقت باهمية انشاء قاعدة علمية نووية باكستانية للأغراض السلمية، وبدأت فى دعم باكستان منذ عام ١٩٦١ فى انشاء "معهد باكستان للأبحاث النووية والتكنولوجية" به قسم للكيمياء النووية ومعمل لأشعة جاما، ومعجل كهربائى (٢٥٠ ألف ضعف) ووحدة اشعاع قدرتها خمسة ميجاوات، وكان هذا أول مفاعل نووى نجح فى اقناع أمريكا به ذو الفقار على بوتو الذى كان وزيرا للخارجية فى ذاك الوقت، ثم أقامت كندا مفاعلا نوويا آخر باسم "كاندو" Candu فى مطلع السبعينات، وكان هدفه هو الحصول على مادة البلوتونيوم ٢٣٩، حيث توقفت كندا عن الاستمرار فى ذلك البرنامج بناء على تدخل الولايات المتحدة وذلك عندما اتفقت فرنسا مع باكستان على إمدادها بمحطة نووية متقدمة وذلك طبقا للحسابات بينهما، وقد نجحت اسلام أباد مع فرنسا من انشاء محطة كهرباء تعمل بالطاقة النووية لخدمة العاصمة عام ١٩٧٦، ثم تطور الأمر لتقديم مفاعل نووى فرنسى قادرا على انتاج بلوتونيوم نقى مما يستخدم فى الأسلحة النووية انشىء فى منطقة "شازما" Chasma جنوب غرب العاصمة إسلام أباد وكان ذلك أيضا بواسطة ذو الفقار على بوتو، ونتيجة للانقلاب الذى قاده ضده الجنرال ضياء الحق فى يوليو ١٩٧٦ أطاح بذو الفقار على بوتو وخضعت فرنسا للضغوط الأمريكية والأوروبية بالتبعية، وأوقفت سريان العقد وسحبت كل الخبراء الفرنسيين من باكستان، وقد تعرضت باكستان لقطع المعونات الاقتصادية الأمريكية ومعونات القمح خاصة اعتبارا من شهر أبريل عام ١٩٧٩، وهو ذات الأمر الذى دعا باكستان لطلب معونة الدول الاسلامية والعربية (السعودية - العراق - ليبيا وإيران). وجدير بالذكر أن ليبيا كانت تمول وحدها حوالى ٦٠٪ من اجمالى الاستثمارات المطلوبة، وقد توقف الدعم الليبى عام ١٩٨٠ لخلافات بين الجانبين، وتعتبر أهم المنشآت النووية الباكستانية هى:

١- مفاعل أبحاث أمريكى يعمل منذ ديسمبر عام ١٩٦٥ بقوة خمسة ميجاوات فى اسلام أباد العاصمة.

٢- مفاعل نووى قوى كندى يعمل منذ عام ١٩٧٣ بقوة (١٢٥) ميجاوات وانتاجه السنوى من البلوتونيوم ٣٠ كيلوجراما فى كراتشى.

٣- مفاعل تشازما الفرنسى، الذى طلبته باكستان من فرنسا عام ١٩٧٥ حيث انسحبت بعد ذلك فرنسا من الصفقة فى أغسطس عام ١٩٧٨، ولم يغادر بعض الفنيين باكستان إلا فى صيف عام ١٩٧٩ ، وقد حاولت باكستان اعتمادا على امكانياتها الذاتية بناء الوحدة الأساسية الحارة بمعهد العلوم والتكنولوجيا، من الحرارة فى إسلام أباد.

٤- محطة "إغناء" رئيسية ذات قدرة غير معروفة بمنطقة "سهالا"، كما يوجد هناك منشأة نووية كبيرة فى "كاهوتا"، بها معمل لتخصيب اليورانيوم يعمل بنظرية الطرد المركزى، قادر على انتاج ٤٥ كيلوجرام من اليورانيوم ٢٣٥ كل عام (أى ما يكفى لإنتاج قنبلة عيارية ٢٠ كيلوطن كل عام)، كما أكد الدكتور عبد القادر خان كبير العلماء الباكستانيين أنه يوجد هناك منشآت نووية متعددة ومدافع عنها جيدا ضد الطيران والأعمال البرية، وقد أكد ذلك العالم البلجيكى (برابرز) على أنه يوجد معمل آخر فى مطار إسلام أباد، وأن "كاهوتا" هى مدينة علمية كبيرة تضم مجموعات كبيرة من العلماء والمهندسين والفنيين فى مجالات المعادن والطبيعة والكيمياء والالكترونيات، ويبلغ عددهم حوالى ثلاثة آلاف شخص.

٥- محطة قوى نووية قامت إيطاليا ببنائها عام ١٩٨٠ بقدرة (٦٠٠) ميجاوات.

هذا وقد أفادت تقارير الاستخبارات بأن باكستان قد قامت بإجراء تفجيرات نووية فى يونيو عام ١٩٨٣، وتفجير آخر أجرى لحساب باكستان فى الصين فى شهر يوليو عام ١٩٨٥، وتفجير ثالث عام ١٩٨٦ فى سبتمبر (غير معلوم تفصيلات أخرى عنها).

٢- القدرات النووية الباكستانية :

أ- فى مجال الوقود النووى والقنابل النووية :

تدبر باكستان الحصول على وقودها النووى من الوقود الخام من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا والنيجر والصين، فضلا عن جنوب أفريقيا كمصدر هام، واضافة لما تستخرجه من خام الفوسفات من يورانيوم كما فى الأسلوب الإسرائيلى، هذا فضلا عن توافر اليورانيوم فى منطقة "بلوشتان" الباكستانية، ولدى باكستان حوالى ٢٥٠ طنا من الوقود المحترق، فضلا عن انتاجها حوالى ٢٢ طنا سنويا، وتفيد المصادر الغربية بأن باكستان لديها القدرة على انتاج من ١٠ - ٢٠ قنبلة نووية قدرة كل منها من ٥ - ١٠ كيلوات، أو عشر قنابل عيارية ٢٠ كيلو طن.

وجدير بالذكر أن باكستان تتبع نفس الأسلوب الصينى فى تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم ٢٣٥ وليس فصل البلوتونيوم ٢٣٩، مما يسهل تماما عمليات التعاون النووى والعلمى والفنى والهندسى والكيماوى والالكترونى بينهما.

ب- فى مجال تصغير الكتلة الحرجة للقنبلة العيارية :

المعروف عسكريا أن القنبلة العيارية (٢٠ كيلوطن) كانت اطلقت على هيروشيما عام ١٩٤٥ لا تناسب الأهداف العسكرية والعسكرية الصغيرة، منشآت تكنولوجيات جديدة لتصغير الكتلة الحرجة التى تؤدى الى انفجار المادة النووية، حيث نجحت باكستان من امتلاك حواسب الكترونية فائقة القدرة تمكنها من تصغير الكتلة الحرجة حتى نصف كيلوطن بما يمكن معه وضعها على الصواريخ أرض - أرض، والمدفعيات صغيرة العيار، وهذه الحواسب يمكنها توفير اجراء تجارب نووية لتقدير قوة الانفجار

الصغيرة المطلوبة، ولعل عدد التجارب الميدانية التي تمت في الدول العظمى والكبرى للوصول الى الكتلة الحرجة قد بلغ حوالي ألفين من التجارب في كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وفرنسا وبريطانيا والصين اضافة لتجارب الهند وباكستان وإسرائيل بطبيعة الحال.

جـ- في مجال توافر وسائل الإيصال المختلفة :

١- الطائرات : يمكن للطائرات الموجودة لدى باكستان والمتعددة الجنسيات من إيصال القنابل النووية لأهدافها مثل الطائرات الروسية من طراز سوخوى والطائرات الصينية من طراز (كيو - ٥) والفرنسية من طراز ميراج بأنواعها، وكذا الأمريكية (إف - ١٦) في حالة حصولها عليها.

٢- أما في مجال الصواريخ، فلدى باكستان الصاروخ "حتف" Hatf بمدى ١٠٠٠ كيلومتر متوسط المدى والصاروخ بعيد المدى "جوري" أو "غوري" بمدى حوالي ١٥٠٠ كيلومتر، فضلا عن الصاروخ الصيني (م - ١١) M-11، أما الصاروخ جوري فهو خليط ما بين (م - ٩)، (م - ١١) الصيني.

٣- وجاري حاليا تطوير "جوري" ليصل الى نفس مدى الصاروخ "أجن" الهندي وهو ٢٥٠٠ كم ليستطيع ضرب معظم المدن الهندية الاستراتيجية.

د - في مجال الجاهزية ونشر الصواريخ :

لباكستان شبكة ممتدة على طول الحدود مع الهند من الصواريخ الميدانية من طراز (حتف ١) ذات المدى ١٠٠ كم، (حتف ٢) ذات المدى ٣٠٠ كم، وكل من النوعين يحمل رأسا مدمرة حوالي ٥٠٠ كجم، وجاري تطوير الصاروخ (حتف ٣) ليصل الى مدى ٦٠٠ كم، هذا فضلا عن منظومات كاملة من الصواريخ (م - ١١) الصينية الصنع، والتي يبلغ مداها من ٣٠٠ - ٦٠٠ كم وتحمل رأسا مدمرة ٥٠٠ كجم. وهذه الصواريخ ميدانية وتتواجد على مسافات مختلفة من خط الجبهة تزيد وتقل طبقا لمراميها ولتحقيق الأمن الكافي لها.

خاتمة :

في النهاية يمكن القول أن باكستان قد حققت لنفسها مجدا عسكريا كبيرا في مجال الردع وتبادل الردع، في مواجهة دولة كبيرة مثل الهند، بالرغم أن القوات التقليدية لباكستان تساوي تقريبا نصف القوات الهندية برغم فارق التعداد بين المليار تقريبا، وأكثر قليلا من المائة مليون نسمة، ويبقى السؤال دائما هو هل حقق السباق النووي هامشا أمنيا مناسبا لكلا البلدين؟ وهل هذا في صالح الأمن الإقليمي والدولي؟

الملاحق

ترسانة الأسلحة النووية في العالم (٤)
(وسائل معلنة)

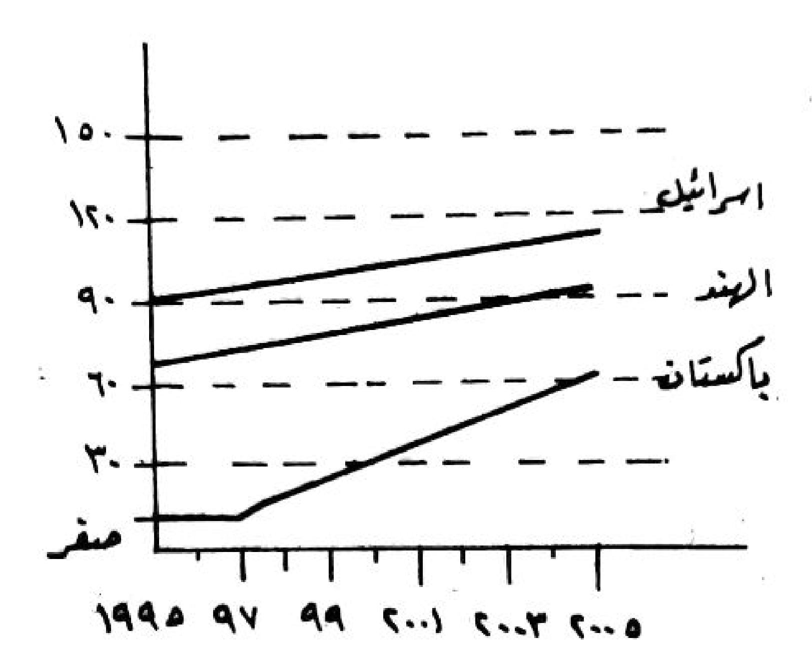
م	الدولة	اجمالي رؤوس العمليات الحربية	مقذوفات القواعد الأرضية	مقذوفات الغواصات	مقذوفات القاذفات الجوية	مقذوفات غير استراتيجية
١	روسيا الاتحادية	١٠٢٤٠	٤٨١٠ (١)	١٨٢٤	٨٠٦	٢٨٠٠ (٢)
٢	الولايات المتحدة	٨٤٢٠ (٣)	٢٠٠٠	٣٤٥٦	١٨٠٠	٩٧٠
٣	فرنسا	٤٥٠	٤٦	٣٨٤	٢٠	-
٤	الصين	٤٠٠	١١٣	١٢	١٥٠	١٢٥
٥	بريطانيا	٢٦٠	-	١٦٠	١٠٠	-
٦	اسرائيل	من ٧٠ - ١٢٥	أريحا١، أريحا٢	-	-	-
٧	الهند	حتى ٧٤	أجني ، بيرتيفن	-	-	-
٨	باكستان	حتى ١٠ (١)	حتفا١، حتفا٢ م - ١١ الصين	-	-	-

(١) تتضمن ١٢٠٠ (ABMS)، (SAMS).
(٢) بالاضافة الى عدد ١٢٠٠٠ أخرى من المحتمل ان يكونوا في الاحتياط أو في انتظار الفك.
(٣) تتضمن قطع الغيار فضلا عن ٢٣٠٠ رأس حربي في الحالة الاحتياطية.
(٤) بعد العصى عشرة.

المرجع :

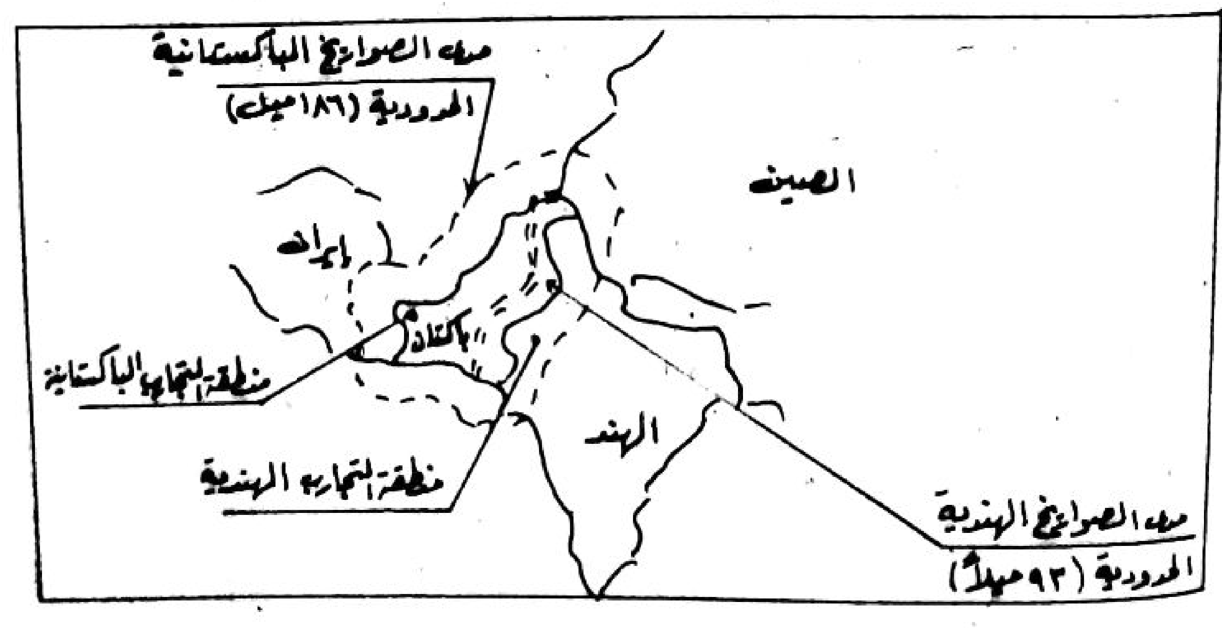
مجلة النيوزويك الاسبوعية عدد ٢٥ مايو ١٩٩٨ ، - ص ١٨ عن : كارنيجب إندومنت للسلام الدولي، والقسم العسكري بمعهد العلوم والأمن الدولي ، مصادر مجلس الدفاع.

نمو الأسلحة النووية (حديثاً) في القارة الآسيوية



المرجع : مصادر معهد العلوم والأمن الدولي ، نيوزويك ٢٥/٥/٩٨ ، ص ١٩

انتشار الصواريخ على الحدود الهندية / الباكستانية



المرجع : نفس المرجع السابق ، ص ١٩

اهم الحوادث فى جنوب آسيا والمرتبطة بالموقف النووى

١- عام ١٩٤٤ :

تأسيس لجنة الطاقة الذرية فى الهند، بالرغم من وجود الاستعمار البريطانى بها.

٢- عام ١٩٤٧ :

سقوط حوالى نصف مليون شخص ضحايا من الجانبين الهندى والباكستانى عند تقسيم شبه القارة الهندية قبيل الاستقلال.

٣- عام ١٩٤٨ :

وقوع الحرب الهندية الباكستانية الأولى بسبب اقليم كشمير.

٤- عام ١٩٤٩ – ١٩٥٨ :

– أصبحت الصين هى جمهورية الصين الشعبية.

– بدأت الهند برنامجها النووى من خلال انشاء أول مفاعل نووى لها عام ١٩٥٦.

– تعيين ذو الفقار على بوتو كأول رئيس للجنة الطاقة الذرية فى باكستان.

٥- عام ١٩٦٢ – ١٩٦٤ :

– الصين تغزو أراضى التبت على الحدود الهندية للمرة الثانية (الأولى عام ١٩٥١).

– الصين تفجر قنبلتها النووية الأولى عام ١٩٦٤.

٦- عام ١٩٦٥ – ١٩٧٢ :

قيام الحرب الأهلية الباكستانية وهزيمة الجيش الباكستانى للمرة التالية عام ١٩٧٢.

٧- عام ١٩٧٤ :

الهند تجرى تجربتها الأولى فى صحراء بوخاران.

٨- عام ١٩٨٨ :

الهند تجرى تجارب صاروخ "بيرثيفى" الذى يستطيع حمل رؤوس نووية.

٩- عام ١٩٩٦ – ١٩٩٨ :

– الهند وباكستان ترفضان التوقيع على معاهدة حظرالتجارب النووية عام ١٩٩٦.

– الهند تجرى خمس تجارب نووية تحت الأرض بعد شهر من إجراء باكستان بتجارب الصاروخ "جورى".

– باكستان ترد على الهند بإجراء ست تجارب نووية تحت الأرض يومى ٢٨، ٣٠ مايو ١٩٩٨.

دوافع التحول :

اهداف التجارب النووية الهندية والباكستانية

احمد إبراهيم محمود

ترتبط السياسة النووية لكل من الهند وباكستان بحسابات معقدة للغاية، بعضها سياسى داخلى، وبعضها الاخر عسكرى استراتيجى .وكانت هذه الحسابات واضحة بقوة لدى اقدام كل دولة من هاتين الدولتين على اجراء التجارب النووية فى شهر مايو الماضى .والحقيقة، ان الموقف الاكثر تعقيدا فى هذه المعادلة يتمثل بالاساس فى الموقف الهندى، فالسياسة النووية الباكستانية ظلت محكومة دوما بالسعى الى تحقيق التكافؤ النووى مع الهند، بينما يبدو الموقف الهندى محكوما باعتبارات شديدة التعقيد، بعضها يرتبط برغبة الحكومة الهندية المتطرفة برئاسة اتال بيهارى فاجبايى فى التصدى لما تراه تهديدا ناشئا عن التعاون الاستراتيجى - النووى بين الصين وباكستان، وهو التعاون الذى تعتبره الهند خطرا عليها، كما ان البعض الاخر من الحسابات الهندية يرتبط بمحاولة الحكومة الهندية ممارسة سياسة الترهيب ضد باكستان، علاوة على ان الحسابات الحزبية الداخلية لاتبدو بعيدة عن اقدام الحكومة الهندية على اجراء التجارب النووية، حيث يبدو ان الحكومة الهندوسية المتطرفة اقدمت على اجراء هذه التجارب فى اطار رغبتها فى تعزيز وضعها السياسى الداخلى فى ظل هشاشة وضعها فى البرلمان الهندى، وكذلك فى ظل التردى المستمر فى الاوضاع الاقتصادية فى الهند .ولذلك، سوف يركز هذا التقرير على تناول اهداف كل من الهند وباكستان من وراء اجراء التجارب النووية، بالاضافة الى احتمالات نشوب مواجهة نووية بينهما.

اولا : الهند ومحاولات احتواء التهديد النووى الصينى :

ارتبطت التجارب النووية الهندية الى حد كبير برغبة حكومة بهاراتيا جاناتا الهندوسية فى نيو دلهى فى تحقيق قدر من التكافؤ النووى مع الصين، ولاسيما ان البرنامج الانتخابى لحكومة بهاراتيا جاناتا ذاته كان يركز على تحويل الهند الى قوة نووية، من دون الاقتصار على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وعلى الرغم من ان الفترة القصيرة الماضية لم تشهد اى تصعيد فى حركة التفاعلات الهندية - الصينية، فان الملاحظ ان الحكومة الهندية اتجهت منذ توليها الحكم فى شهر مارس الماضى نحو اتخاذ مواقف متشددة تجاه الصين، وبدا ذلك واضحا فى تصريحات وزير الدفاع الهندى، جورج فيرنانديز، التى اشار فيها الى ان السياسة الهندية ظلت لفترة طويلة من الزمن تركز على التهديد الباكستانى، وتجاهلت التهديد الصينى، رغم ان الصين تمثل التهديد الرئيسى للهند من وجهة نظره .وفى الوقت نفسه، كانت التجارب النووية الهندية تمثل ايضا رسالة واضحة موجهة الى باكستان .والحقيقة، ان الوقوف على مختلف ابعاد التجارب النووية التى اجرتها الهند يستلزم التعرف اولا على مبادىء السياسة النووية الهندية، ثم الوقوف على الدوافع المختلفة الكامنة وراء اجراء التجارب النووية الهندية.

١ - مبادىء السياسة النووية الهندية :

كان تطور القدرة النووية الهندية مرتبطا على الدوام بالتطورات الجارية فى الترسانة النووية الصينية، حيث ظلت الهند تشعر دوما بالقلق من القدرة النووية الصينية منذ ان اجرت الصين اول تفجير نووى لها عام ١٩٦٤ . ورغم ان تطوير القدرة النووية الصينية كان موجها فى الاساس ضد الاتحاد السوفيتى السابق، الا ان الهند شعرت بقلق شديد من وراء ذلك، مما دفعها الى تطوير قدرة نووية ذاتية .ولذلك، ارتكزت السياسة النووية الهندية دوما على عاملين رئيسيين، اولهما يتمثل فى رغبة الهند الدائمة فى مجاراة الصين وتحقيق تكافؤ استراتيجى معها، ويتمثل ثانيهما فى رفض الهند لحالة عدم التوازن واللامساواة القائمة فى الساحة الدولية فى مجال الانتشار النووى.

وعلى اساس هذين المحددين الرئيسيين، ظلت السياسة النووية الهندية تقوم منذ الخمسينات على مبدأين متناقضين الى حد ما من الناحية الشكلية، اولهما الدعوة القوية الى نزع السلاح النووى فى العالم، وثانيهما التاكيد على حق الهند فى الاحتفاظ بخياراتها النووية مفتوحة، بحيث تستغلها كما تشاء. فقد كان جواهر لال نهرو من اوائل المنادين بنزع السلاح النووى، وكان ممن شاركوا فى وضع القرارات الدولية الخاصة بذلك فى الجمعية العامة للامم المتحدة فى الخمسينات، وكان نهرو مقتنعا باهمية هذه القرارات للامن والسلم الدوليين .وقد طالب بقوة عام ١٩٥٤ بتجميد وايقاف التجارب النووية، حتى لاتؤدى الى انتشار السلاح النووى، وحتى لاتضطر الهند بدورها الى استخدام هذه الاسلحة رغم أنفها لأسباب امنية، مما قد يضر بتطورها الاقتصادى .وقد أدت التجارب النووية الصينية عام ١٩٦٤ الى إحداث تغيير جذرى فى السياسة الهندية، حيث شعرت الهند بعد ذلك انها متخلفة عن الصين من حيث القوة والوضع

الاستراتيجي، ولاسيما ان هذا التفجير جاء بعد ان كانت الصين قد الحقت هزيمة عسكرية بالهند عام ١٩٦٢، مما دفع الحكومة الهندية وقتذاك الى بدء تنفيذ برنامج لبناء السلاح النووي.

وفي الوقت نفسه، تقوم السياسة النووية الهندية على رفض معاهدة منع الانتشار النووي عام ١٩٦٨ لاعتبارات عديدة، ابرزها ان الهند رأت ان هذه المعاهدة لا تخدم الا مصالح الدول المالكة للاسلحة النووية، كما رفضت اى اتفاقية تكرس الوضع النووى القائم الذي يقسم العالم الى فئتين هما :فئة الذين يملكون السلاح، وهؤلاء الذين لايملكونه، كما رفضت هذه المعاهدة بسبب امتناع الدول الكبرى الاخرى الالتزام بجدول زمني للتخلص من ترسانتها النووية .وقد ازداد الرفض الهندي للمعاهدة بعد الحرب الهندية - الباكستانية عام ١٩٧١، التي كشفت تبلور ما عرف بـ "محور بكين - اسلام اباد - واشنطن ."أضف الى ذلك، ان بعض التحليلات يشير الى ان هناك اسبابا عملية خفية كانت تكمن وراء رفض الهند للمعاهدة، وتتمثل في ان اى تفتيش تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمنشآت النووية الهندية سوف يوفر تقويما دقيقا للمخزون الهندي من المواد النووية، وهو ما لا تقبله الهند، حيث ترى ان الغموض يضفي قدرا أكبر من المصداقية على الرادع النووى الهندى، وسوف يحرمها من الانضمام الى معاهدة منع الانتشار النووى من هذه الميزة، كما سيمنعها من امتلاك المواد النووية. أما فيما يتعلق بالتجارب النووية، فان الحكومات الهندية السابقة ظلت فيما مضى تستبعد احتمال اجراء تجارب نووية، ولكنها كانت تؤكد ان هذا الاحتمال يمكن ان يكون مطروحا اذا دعت الحاجة اليه (١) وفي الوقت نفسه، لم تلق الهند بالا لاقتراحات انشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى جنوب اسيا، كما رفضت التوقيع على اى معاهدة لنزع السلاح النووى تستثنى الصين، حيث رأت الهند ان انضمامها الى معاهدة حظر التجارب النووية سوف يمنعها بالضرورة من اجراء التجارب اللازمة لتطوير قدراتها النووية. ورغم ان الدول النووية الكبرى تستطيع تطوير قدراتها النووية من دون الحاجة الى اجراء التفجيرات الفعلية، الا ان الهند لم تصل بعد الى هذا المستوى، كما لايتصور ان تستطيع الهند الوصول الى هذا المستوى من التطور التكنولوجي النووى خلال فترة سريان معاهدة حظر التجارب النووية (٢).

وقد بدأت قضايا التسلح النووى الهندى تأخذ حيزا كبيرا فى حركة التفاعلات الداخلية في الهند منذ اوائل التسعينات. وخلال الآونة الاخيرة، كانت المسألة النووية احدى اهم قضايا الجدل والنقاش في الحملات الانتخابية فى الهند في يناير الماضي، وهى الانتخابات التى اسفرت عن فوز حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي المتطرف، حيث تبنت الاحزاب الرئيسية المتنافسة مواقف متناقضة فى هذا الصدد .فقد أكد حزب المؤتمر في برنامجه الانتخابي انه سيكثف الجهود من اجل نزع السلاح النووى على الصعيد العالمي، وانه سيركز جهوده على الاستخدامات السلمية والتنموية للطاقة الذرية .أما حزب بهاراتيا جاناتا، فقد تعهد فى برنامجه الانتخابى بتحويل الهند الى قوة نووية بمجرد وصوله الى السلطة، كما اعلن انه سوف يتخذ كل الاجراءات اللازمة لتوفير الامن للهند، بما فى ذلك خيار السلاح النووى . وفور تشكيل الحكومة، اعلن مسئولون هنود ان اجراء تجارب فعلية بالاسلحة النووية يعتبر ضروريا للحصول على قاعدة معلومات عريضة يمكن عن طريقها بعد ذلك اجراء محاكاة عن طريق الكمبيوتر للتفجيرات النووية .وقد شكلت هذه التوجهات تطورا جديدا فى السياسة النووية الهندية، حيث كانت سياسة الحكومات الهندية السابقة تقوم على مواجهة التطورات الاقليمية والدولية من خلال تكثيف الدعوة الى النزع الشامل للسلاح النووى فى العالم، ولكن حكومة بهاراتيا جاناتا تبنت منذ البداية موقفا يقوم على مواجهة التطورات المشار اليها من خلال تعزيز القدرة النووية الهندية، فى مواجهة كل من الصين وباكستان، او فى مواجهة اى قوة دولية اخرى.

٢ - التجارب النووية واولويات الامن القومى الهندى :

اصبح التفكير الاستراتيجي النووى الهندى محكوما الى حد كبير، فى الفترة الحالية، بالتطورات الراهنة والمستقبلية فى القوة العسكرية الصينية، بالاضافة الى التعاون الاستراتيجي والنووى بين الصين وباكستان .فالمفكرون الاستراتيجيون الهنود يرون ان التهديد الخارجي الحقيقى الذى يواجه الهند فى الوقت الحالى لا يتمثل فى الصين او باكستان، اللتين توجد خلافات حدودية بينهما وبين الهند، ولكنه يتمثل فى علاقات التعاون الاستراتيجي والنووى القائمة بين هاتين الدولتين .وعلى الرغم من ان القادة العسكريين الهنود لم يطوروا عقيدة نووية متكاملة، فانهم ينظرون الى السلاح النووى الهندى باعتباره أداة لـ "ضربة انتقامية ثانية"، ردا على استخدام السلاح النووى من جانب الصين مثلا ضد الهند. ويؤكدون على ان السلاح النووى الهندى ليس مصمما لاصابة اهداف دقيقة، وانما لضرب اهداف كبيرة نسبيا، مثل المدن والتجمعات السكانية الضخمة، وهو مايعنى من وجهة نظرهم ان السلاح النووى الهندى يمكن ان يلحق أضرارا بالخصم مماثلة لتلك التى لحقت بالهند (٣).

وفى هذا الاطار، ينبع الاهتمام الهندى الجارف فى الوقت الحالي بالسلاح النووى، ليس فقط من استمرار التعاون النووى والاستراتيجي الصينى - الباكستاني، ولكن ايضا من توقعهم ان هناك تطورات هائلة يمكن ان تطرأ على هيكل القوة التقليدية والنووية الصينية خلال السنوات القادمة، وكذلك على طبيعة التوازن الاستراتيجي الدولى فى القارة الاسيوية .فعلى الرغم من ان الصين اهتمت منذ البداية بتطوير قدراتها النووية لمواجهة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق فى الاساس، فإن الهند شعرت بقلق شديد من هذه التطور، واهتمت بامتلاك السلاح النووى .ومازالت هذه المعادلة قائمة، فالصين تطور قدراتها النووية لردع الولايات المتحدة وتعزيز مكانتها الدولية، ولكن ذلك يثير قلق الهند بالدرجة الاولى. ويعتقد الساسة والمفكرون الاستراتيجيون الهنود ان ثمة تطورات ضخمة سوف تحدث فى القوة العسكرية الصينية خلال الفترة القادمة، حيث يتوقعون ان تلجأ الصين خلال الفترة القادمة الى تحسين وتطوير برنامجها النووى، ولاسيما فى مجال تحسين معدل القوة التدميرية الى الوزن بالنسبة للرؤوس النووية وتطوير مركبات متعددة للعودة وامتلاك نظم دقيقة للايصال وقادرة على البقاء فى ظروف المعركة النووية، وذلك من اجل تضييق الفجوة التى تعانى

منها القوة النووية الاستراتيجية الصينية في مواجهة القوة النووية الامريكية .ومن ناحية اخرى، يتوقع الساسة الهنود ان الصين سوف تحاول تعويض النقص الذي تعاني منه في عناصر الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية. فعلى الرغم من ان الصين حصلت من روسيا عام ١٩٩٣ على اربع بطاريات من نظام الدفاع الجوي(اس ٣٠٠)، وتكنولوجيات القيادة المرتبطة بها، فان الصين لاتملك نظاما متطورا للانذار المبكر مرتبطا بالاقمار الصناعية. ويعتقد الاستراتيجيون الهنود ان الولايات المتحدة لابد ان تقوم في المستقبل القريب بمد مظلة الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الى حلفائها في آسيا، وهو ماسوف يضطر الصين بدورها الى السعي الى امتلاك قدرات مماثلة للدفاع الصاروخي في اسرع وقت ممكن، لأن أي نظام للدفاع الصاروخي في آسيا سوف يقوض فاعلية القوة النووية الاستراتيجية الصينية(٤) ومن ثم، فان الفكر الاستراتيجي الهندي عموما، كما تعبر عنه النخبة المثقفة وصانعو القرار السياسي، اصبح ينظر بقلق شديد الى التطورات الحالية والمحتملة في البيئة الاستراتيجية الاقليمية المحيطة بالهند، لاسيما التعاون النووي والاستراتيجي بين الصين وباكستان، بدرجة اكبر من اي وقت مضى.

ومع ذلك، فمازال من غير المعروف بالضبط تأثير العامل النووي على السياسة العسكرية الهندية، وهل يمكن ان يؤدي هذا التطور الجديد الى اعتماد المذهب العسكري الهندي على فكرة الردع النووي، والتوسع في ادخال الرؤوس النووية والقذائف النووية الى مختلف افرع القوات المسلحة النووية؟ أم ان الحكومة النووية سوف تكتفي بالتجارب التي اجرتها؟ ويبدو هذا التساؤل مطروحا بقوة في الساحة السياسية والعسكرية الهندية بعد ان كان وزير العلوم والتكنولوجيا الهندي قد صرح عقب اجراء التجارب بان العلماء الهنود يمكن ان يقوموا بتركيب رؤوس نووية على الصواريخ الباليستية الهندية، وتجهيزها للاستخدام العملياتي الفعلي، اذا دعت الضرورة الى ذلك .وفي الوقت نفسه، ترافقت التجارب النووية الهندية مع بروز بعض الدعوات في الهند الى التوسع في ادخال السلاح النووي في صفوف القوات المسلحة الهندية، استنادا الى ان تصنيع قنبلة ذرية في الهند يتكلف اقل من ١٠ ملايين روبية، أي حوالي ربع مليون دولار، مما يعني من وجهة نظر الداعين الى التوسع في انتاج السلاح النووي ان تسليح القوات المسلحة الهندية بالقنابل النووية لن يمثل عبئا ماليا على الخزانة العامة للهند، إلا أنه ليست هناك مؤشرات كافية حتى الان على امكانية تبني الحكومة والمؤسسة العسكرية الهندية لهذا الخيار.

٣- التجارب النووية وقائمة الاهتمامات السياسية الهندية :

ترتبط التجارب النووية الهندية الخمس، بالاضافة الى ماسبق، برغبة الحكومة الهندوسية المتطرفة في تحقيق اهداف متعددة، بعضها داخلي، والبعض الآخر يتعلق بالبيئة الاقليمية، والبعض الثالث يتعلق بالنظام الدولي ككل .والمتصور ان الدوافع المتعلقة بالاوضاع الداخلية في الهند تعتبر الاكثر اهمية في السلوك السياسي للحكومة الهندية .وانعكس هذا المعنى في تصريحات لوزير الدفاع الهندي زعم فيها ان التجارب النووية الهندية تهدف الى التجاوب مع هواجس داخلية في مجال الامن القومي، اكثر مما ترتبط برغبة الهند في ردع الصين او باكستان. وبالتالي، فإن من الممكن ان تكون الحكومة الهندية المتطرفة قد اقدمت على اجراء هذه التجارب النووية من اجل زيادة شعبيتها في الداخل، ولاسيما انها وصلت الى الحكم باغلبية ضئيلة، وتعتبر حكومة اقلية في الهند .وكانت سياسة هذه الحكومة منذ البداية تقوم على التشدد من اجل مغازلة الشارع السياسي الهندي .وقد حققت الحكومة الهندوسية المتطرفة بالفعل نجاحا كبيرا في هذا الصدد، وانعكس ذلك بجلاء في ان شعبية الحكومة الهندية زادت بشدة عقب اجراء التجارب النووية، واصبح رئيس الحكومة اتال بيهاري فاجبايي بطلا شعبيا في الهند .ومن ثم، يتصور ان الحكومة الهندية اقدمت على اجراء التجارب النووية الخمس في اطار المناورات السياسية الداخلية، ومن اجل زيادة شعبيتها، بما يؤدي الى تمكينها من الفوز باغلبية ساحقة في اية انتخابات برلمانية قادمة.

ومن ناحية اخرى، فإن الدافع الآخر للتجارب النووية الهندية يتمثل في ان هذه التجارب تعتبر واحدة من الادوات الرئيسية للهند في صراع الادوار في جنوب شرق آسيا، بل على مستوى القارة الاسيوية كلها .فالصراع يبدو محتدما بين الهند وكل من الصين وباكستان على النفوذ والادوار الاقليمية في المنطقة . وبطبيعة الحال، فإن الطرف الذي يملك قدرات شاملة اكبر، من النواحي الاقتصادية والعسكرية والنووية، سوف يصبح أوفر حظا في اكتساب النفوذ الاقليمي في جنوب شرق اسيا .وفي هذا الاطار، فإن إقدام الحكومة الهندية على اجراء التجارب النووية الخمس لايبعد عن المسعى الهندي الدؤوب الى تعزيز المكانة الدولية للهند، سواء من حيث تعزيز وضع الهند في المنظمات الدولية او زيادة مكانتها في حركة التفاعلات الدولية، ولاسيما ان الهند اعربت دوما عن رغبتها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. ولذلك، فإن الحكومة الهندية، بل والنخبة السياسية الهندية عموما، تدرك ان الفترة الحالية تعتبر مرحلة انتقالية يعاد فيها تشكيل النظام الدولي باكمله، وتشتمل هذه المرحلة على بروز قوى دولية جديدة .وبالفعل، فإن الهند باتت تمتلك قدرا كبيرا من مقومات القوى الدولية الكبرى، ويشير العديد من الكتابات السياسية الى ان الهند اصبحت واحدة من اهم القوى الصاعدة في النظام الدولي .ولذلك، فان الحكومة الهندوسية اقدمت – تحت تأثير الضغوط التي مارسها الجناح المتطرف من حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم – على اجراء التجارب النووية من اجل ابراز الهند كقوة دولية كبرى مالكة لترسانة نووية، مثلها في ذلك مثل الدول الخمس الكبرى المالكة للسلاح النووي .وقد بدا هذا المعنى واضحا في تصريحات وزير الدفاع الهندي، جورج فيرنانديز، عقب اجراء التفجيرات النووية الخمس، حينما اشار صراحة الى ان بلاده اصبحت دولة نووية، وان على العالم ان يخاطبها على هذا الاساس.

ثانيا : باكستان وسياسة التكافؤ النووي مع الهند :

لم تكن التجارب النووية الباكستانية تطورا مفاجئا. بل كانت متوقعة بقوة، عقب اجراء التجارب النووية الهندية .وعلى الرغم

من الضغوط الدولية والامريكية التى طالبت الحكومة الباكستانية بضبط النفس والامتناع عن اجراء تجارب نووية، بل وتهديد الادارة الامريكية لباكستان من انها سوف تتعرض لعقوبات اقتصادية مماثلة لتلك التى فرضت على الهند، فى حالة اجراء تجارب نووية، فان مسالة اجراء تجارب نووية كانت تمثل ضرورة حتمية لباكستان من اجل صيانة الامن القومي ومواجهة الواقع الاقليمي الجديد الذى نشأ عن التجارب النووية الهندية .ولذلك، فان فهم مختلف ابعاد التجارب النووية الباكستانية يقتضى التعرف اولا على مبادىء السياسة النووية الباكستانية، والدوافع المختلفة وراء اجراء التجارب النووية الباكستانية.

١ - مبادىء السياسة النووية الباكستانية :

ربطت باكستان دوما سياستها النووية بالسياسة النووية الهندية، وكان اتجاهها نحو تطوير قدراتها النووية مرتبطا برغبتها فى مجاراة الهند، وتحقيق التكافؤ الاستراتيجي معها فى المجال النووى .فقد بدأ البرنامج النووى الباكستانى منذ عام ١٩٥٥ مع انشاء وكالة الطاقة الذرية الباكستانية، بهدف تمكين باكستان من الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وكان تطور البرنامج النووى الباكستانى مرتبطا الى حد كبير بتطور البرنامج النووى الهندى، وكانت معظم التطورات الجارية فى المجال النووى لباكستان بمثابة رد فعل للتطورات الجارية على الجانب الهندى .وفى نفس هذا الاطار، ربطت باكستان دوما موقفها من الانضمام الى معاهدة منع الانتشار النووى ومعاهدة حظر التجارب النووية بالموقف الهندى .فباكستان ليس لديها من حيث المبدأ اى تحفظات على الانضمام الى هاتين المعاهدتين، ولكنها تشترط ان تنضم الهند ايضا الى هاتين المعاهدتين .وقد عرضت باكستان فى العديد من المناسبات الانضمام الى هاتين المعاهدتين، ولكن شريطة ان يمارس المجتمع الدولى ضغوطا على الهند من اجل الانضمام ايضا اليهما.

وقد أدت الجهود الهندية المكثفة فى المجال النووى خلال الفترة مابين ١٩٦٥ - ١٩٧٥، الى اثارة اهتمام مماثل على الجانب الباكستانى .ولذلك، قامت باكستان فى عام ١٩٧٢ بانشاء اول محطة للطاقة النووية فى كراتشى بالتعاون مع كندا، بطاقة كهربائية سعة ١٣٧ ميجاوات .وبعد اجراء الهند اول تفجير نووى لها عام ١٩٧٤، ابدت باكستان اهتماما مماثلا، الى درجة ان رئيس الوزراء الباكستانى وقتذاك ذو الفقار على بوتو هدد بان الشعب الباكستانى سوف ينتج القنبلة النووية حتى لو اضطر الى اكل العشب .وفى عام ١٩٧٦، وافقت فرنسا على بيع باكستان مفاعل نوويا قادرا على انتاج اليورانيوم، كما قامت خلال العام نفسه بانشاء معمل ابحاث كاهوتا جنوب اسلام اباد لتأسيس وحدة لتخصيب اليورانيوم، وهو ما اتاح لباكستان ان تعلن بعد ذلك انها اصبحت واحدة من الدول المتميزة القادرة على انتاج الوقود النووى المخصب محليا، كما اعلنت منذ عام ١٩٨٤ قدرتها على انتاج السلاح النووى فى اى وقت ترغب فيه ذلك.

وفى هذا السياق، شكل التعاون بين باكستان والصين حجر الزاوية فى تطوير القدرات النووية الباكستانية، وارتكز هذا التعاون على الندية والشراكة وتبادل المنافع، ولاسيما ان باكستان كانت تمتلك خبرات نظرية وعملية هامة ومتطورة فى المجال النووى .ولذلك، امدت الصين البرنامج النووى الباكستانى بالعديد من المكونات الحيوية (٥) .ومع ذلك، فان التعاون النووى بين باكستان والصين كان غير كاف لتلبية كافة الاحتياجات الباكستانية، حيث ان القدرات النووية الصينية كانت متخلفة الى درجة لم تسمح لباكستان ببناء المفاعلات اللازمة لتحقيق الطرد المركزى او الحصول على المادة الكيماوية الخام لليورانيوم .ولذلك، اضطرت باكستان الى المزاوجة بين التعاون مع الصين والاعتماد على مصادر التوريد الاجنبية .وفى الاعوام القليلة الماضية، امتد التعاون بين باكستان والصين الى العديد من المجالات الهامة، حيث تشير بعض التقارير الى ان الصين ساعدت باكستان على انشاء مفاعل بحثى صغير، مزود بوحدة لاستخلاص اليورانيوم فى منطقة (كاسما) باقليم البنجاب، وتتراوح قوته بين ٥٠ - ١٠٠ ميجاوات، ويمكن لهذا المفاعل ان ينتج بلوتونيوم لبناء اسلحة نووية صغيرة .ويعتقد بعض المحللين ان هذا المفاعل النووى الجديد يهدف الى انتاج البلوتونيوم اللازم لانتاج السلاح النووى، كما يتردد ان الصين باعت لباكستان حوالى ٥ الاف مغناطيس حلقى لتطوير وحدات الطرد المركزى الخاص بتخصيب اليورانيوم فى مركز البحوث النووية فى كاهوتا (٦) ومن خلال هذه الجهود المتنوعة، استطاعت باكستان انشاء قاعدة دائمة للصناعة النووية.

وعلى الرغم من ان جهود التطوير النووى الباكستانى ارتبطت فى الاساس بالاوضاع الاستراتيجية فى جنوب اسيا وشبه القارة الهندية، فان الساسة الباكستانيين حاولوا فى العديد من الفترات اعطاء بعد اسلامى لمحاولة انتاج قنبلة نووية باكستانية، وكان رئيس الوزراء الباكستانى الاسبق، ذو الفقار على بوتو، قد استخدم مرات عديدة مصطلح القنبلة الاسلامية، وهو ما فسر فى العديد من الحالات على ان باكستان يمكن ان تعطى خبرتها النووية او اسلحتها النووية لدول عربية، لاستخدامها فى الصراع ضد اسرائيل .وفى هذا الاطار، اعتمدت السياسة النووية الباكستانية على الحصول على الدعم المالى من الدول العربية، مثل المملكة العربية السعودية وليبيا . وعلى الرغم من انه ليست هناك معلومات مؤكدة عن التعاون بين باكستان وهاتين الدولتين فى المجال النووى، فان الواضح ان التعاون بينهم استهدف التعويض عن نقص القدرات التمويلية الباكستانية، ولكن هذا التعاون لم يستمر طويلا، حيث تشير بعض التقارير الى ان السعودية وليبيا توقفتا عن تمويل النشاط النووى الباكستانى منذ فترة طويلة نسبيا، ولاسيما خلال الفترة التى رضخت فيها باكستان ذاتها للضغوط الامريكية والغربية، وقللت انشطتها النووية.

وعلى اية حال، فان التطورات التى اعقبت التجارب النووية الهندية والباكستانية دفعت المسئولين الباكستانيين الى التاكيد صراحة على ان هذه التجارب ارتبطت فى الاساس بالظروف الامنية والسياسية والاستراتيجية فى شبه القارة الهندية، وان باكستان لن تزود اى دولة عربية او اسلامية بالسلاح النووى .وقد رفض رئيس الحكومة الباكستانية نواز شريف صراحة تصريحات وزير الخارجية الايرانية، كمال خرازى، التى ذهب

فيها الى ان القنبلة النووية الباكستانية تقدم ضمانة لكل مسلم، وان على العالم الاسلامى ان يطمئن على امنه بعد التجارب النووية الباكستانية .ومن ناحية اخرى، اشار عدد من التقارير الى ان باكستان قدمت تطمينات قوية للادارة الامريكية والحكومة الاسرائيلية بانها لن تنقل خبرتها النووية الى اى جهة ثالثة .وقد جاءت هذه التطمينات الباكستانية عقب شيوع احتمالات بان من الممكن ان تقدم اسرائيل توجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الباكستانية .ولذلك، يبدو ان هناك صفقة ما جرى الاتفاق عليها بين هذه الاطراف الثلاثة، تلتزم بموجبها باكستان بعدم تقديم خبرتها او تكنولوجيتها النووية الى ايران او الدول العربية، فى مقابل التزام اسرائيل بعدم مهاجمة المنشآت النووية الباكستانية، رغم انه كان من غير المنطقى اصلا ان تقدم اسرائيل على مهاجمة المنشآت النووية الباكستانية لان ذلك يمكن ان يسبب كارثة بيئية مروعة فى منطقة جنوب آسيا، بل وفى القارة الآسيوية بأسرها، كما ان هذه الخطوة الاسرائيلية يمكن ان تسبب درجة عالية من التوتر وعدم الاستقرار الاقليمى.

٢ - التجارب النووية والحسابات الامنية والسياسية فى باكستان :

كانت التجارب النووية الباكستانية محكومة بدوافع امنية وسياسية معقدة، حيث خلقت التجارب النووية الهندية خللا خطيرا فى الميزان العسكرى بين الهند وباكستان، لصالح الهند. وفى الوقت نفسه، فان التجارب النووية الهندية خلقت ضغوطا شعبية هائلة من الرأى العام الباكستانى على حكومته من اجل اجراء تجارب نووية ردا على التجارب الهندية. ومن الناحية العسكرية، اندرجت التجارب النووية الباكستانية فى اطار سباق التسلح القائم بين الهند وباكستان، وهو السباق القائم تحت تأثير الخلافات القائمة بين الجانبين حول العديد من القضايا، ومن ابرزها بالطبع مشكلة كشمير .وفى ظل هذا الوضع، فان حركة التفاعلات الهندية الباكستانية تشهد حالة مزمنة من سباق التسلح بينهما، بحيث ان اى تطور تسليحى او عسكرى لدى احد الجانبين يثير عادة رد فعل مماثلا على الجانب الاخر. ولذلك، فان الحكومة الباكستانية وجدت نفسها مضطرة الى العمل بكل الطرق على تغطية وتعويض هذا الخلل.

ومن ناحية اخرى، كان اجراء التجارب النووية يمثل خطوة حتمية من جانب الحكومة الباكستانية فى ظل الاستنفار الشعبى الهائل فى باكستان، وكذلك فى ظل الضغوط العنيفة التى مارستها النخبة المثقفة ووسائل الاعلام والمؤسسة العسكرية على حكومة نواز شريف. وعلى الرغم من ان هذه الحكومة كانت قد وصلت الى الحكم باغلبية كاسحة فى عام ١٩٩٧، الا ان امتناعها عن اجراء تجارب نووية ردا على التجارب النووية الهندية كان يمكن ان يؤدى الى وقوع انقلاب عسكرى ضدها، او نشوب انتفاضة شعبية .وقد بدت هذه المؤشرات واضحة بقوة خلال الفترة الفاصلة مابين اجراء التجارب النووية الهندية والتجارب النووية الباكستانية، وهى الفترة التى وصلت الى حوالى اسبوعين، حيث شاع اعتقاد فى الاوساط الشعبية الباكستانية ان نجاح الهند فى اجراء تجاربها النووية يمكن ان يغريها على مهاجمة باكستان عسكريا، وربما باستخدام الاسلحة النووية. وعلى الجانب الاخر، كان موقف الحكومة الباكستانية محكوما بعدة اعتبارات، ابرزها :اجراء التحضيرات الفنية اللازمة لاجراء التجارب النووية، ودراسة ردود الفعل الخارجية المحتملة فى حالة اجراء تجارب نووية باكستانية، والتشاور مع الدول الصديقة لباكستان، وبالذات الصين والمملكة العربية السعودية . ولذلك، كانت حكومة نواز شريف قد امتنعت عن الاعلان عن نواياها بصورة واضحة وقاطعة، حيث ابقت الباب مفتوحا امام جميع الاحتمالات، وشدد نواز شريف على ان حكومته تحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ كافة الاجراءات التى تراها ضرورية للحفاظ على الامن القومى الباكستانى.

ولكن هذا الموقف لم يكن مرضيا وكافيا للرأى العام الباكستانى الذى شعر بتهديد شديد عقب اجراء التجارب النووية الهندية .ولذلك، فان احزاب المعارضة الباكستانية كثفت انتقاداتها للحكومة، ولاسيما من جانب السيدة بنازير بوتو، كما ان عددا من كبار القادة العسكريين الباكستانيين المتقاعدين هددوا بان القوات المسلحة الباكستانية ربما تقدم على الاطاحة بحكومة نواز شريف اذا تأخرت فى اجراء التجارب النووية. ولذلك، فان الحكومة الباكستانية وجدت نفسها مضطرة الى اجراء التجارب النووية، رغم كافة الضغوط الدولية التى دعتها الى عدم اجراء هذه التجارب .وكانت هذه الحكومة مدركة بطبيعة الحال ان اجراء التجارب النووية سوف يعرضها لعقوبات اقتصادية لاتحتملها، الا انها كانت مستعدة لتحمل هذه العقوبات، مهما كانت التكاليف والنتائج.

ثالثا : احتمالات المواجهة النووية بين الهند وباكستان :

ينطوى السباق النووى بين الهند وباكستان على مخاطر بالغة على الأمن الاقليمى فى منطقة جنوب اسيا، لان السباق النووى بين الهند وباكستان يمكن ان يتحول الى مواجهة عسكرية فعلية مدمرة بين الجانبين، ولاسيما فى ظل وجود حكومة متشددة فى الهند .والحقيقة، ان احتمالات هذه المواجهة تبدو واردة بقوة فى ظل التصعيد العسكرى الشديد بين الهند وباكستان، ولاسيما فى ظل قيامهما بنشر صواريخ باليستية متطورة فى المناطق الحدودية بين البلدين، كما تردد ان القوات المسلحة للدولتين قامت بتركيب رؤوس نووية فى الصواريخ التى جرى نشرها فى المناطق الحدودية، وقامت الحكومة الباكستانية ايضا بإعلان حالة الطوارىء فى البلاد تحسبا لأى مواجهة عسكرية مع الهند، فى الوقت الذى كثفت فيه القوات المسلحة الهندية وجودها العسكرى فى الجزء الذى تحتله الهند من اقليم كشمير. والحقيقة، ان المواجهة العسكرية يمكن ان تندلع تحت تأثير مجموعة من الاعتبارات، ابرزها المخاوف القوية لدى باكستان من امكانية اقدام الهند، منفردة او بالتعاون مع اسرائيل، على قصف منشآتها النووية .وعلى الرغم من التطمينات القوية التى حصلت عليها باكستان من الولايات المتحدة بعدم امكانية وقوع هذا الاحتمال، الا ان الحكومة الباكستانية مازالت تشعر بقلق شديد من هذا الاحتمال وفى الوقت نفسه، فان هناك احتمال ان تقدم الحكومة الهندية، فى ظل سيطرة الجناح الهندوسى الاكثر تطرفا

في الحكومة، على شن الحرب ضد باكستان، من اجل الحاق الهزيمة العسكرية بها، في ظل الخلافات الدينية والسياسية العنيفة القائمة بين الجانبين، ولاسيما ان الهند تتمتع بتفوق كاسح على باكستان في الميزان العسكري في كافة مجالات القوة العسكرية (٧) والجانب الاكثر خطورة لهذا الاحتمال يتمثل في ان تطوير القدرات النووية، الهندية والباكستانية، ووسائل الايصال الصاروخية الخاصة بها، يعني ان اي حرب جديدة بين الجانبين سوف تكون مختلفة عن الجولات الثلاث السابقة بين البلدين .فالقدرات الصاروخية للطرفين يمكن ان تصل الى اعماق بعيدة في اراضي الدولتين، لم يكن من الممكن الوصول اليها في السابق، علاوة على ان تركيب رؤوس نووية في هذه الصواريخ يمكن ان ينقل الصراع بين الجانبين الى آفاق اخرى اكثر دمارا بصورة هائلة عن اي حرب سابقة بينهما.

وحتى بعيدا عن احتمالات نشوب حرب محسوبة ومخططة بين الجانبين الهندي والباكستاني، فإن هناك احتمالات قوية لوقوع حرب نووية بينهما عن طريق الخطأ او سوء التقدير او المصادفة .ويبدو هذا الاحتمال واردا في ضوء ان التوتر الشديد الذي يخيم على العلاقات بين البلدين، وافتقار كل من الهند وباكستان الى الخبرة العسكرية والفنية الكافية، بالاضافة الى نقص التكنولوجيا اللازمة لضمان الكفاءة في تشغيل الاسلحة النووية، وعدم بلورة استراتيجيات عسكرية وعقائد قتالية واضحة لاستخدام السلاح النووي، كل ذلك يعرض المنطقة لاخطار اندلاع الحرب النووية عن طرق الخطأ او الصدفة .وبالتالي، فان الآراء التي ذهبت الى ان الردع النووي يمكن ان يضمن استقرار الاوضاع في جنوب اسيا، تبدو آراء غير سليمة .وعلى الرغم من ان هذه الاراء تستند في الاساس الى تجربة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق اثناء الحرب الباردة، فان عدم صحة هذه الاراء يعود الى ان (الردع النووي) او (توازن الرعب) الذي كان سائدا خلال فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق كان مرتكزا على وجود قدرات نووية متطورة لدى الطرفين، بالاضافة الى شبكة معقدة للانذار المبكر الفضائي والجوي، وهو ما وفر قدرا من الاستقرار في العلاقات الامريكية – السوفيتية لان كل طرف منهما كان واثقا من ان لديه القدرة على تدمير الطرف الاخر حتى بعد تلقيه ضربة اولى مدمرة .اما في حالة الهند وباكستان، فانهما لاتمتلكان قدرات نووية كبيرة، وربما لايمكنهما الصمود امام ضربة اولى مدمرة، مما قد يغري كلا منهما على المبادرة بشن الهجوم ضد الطرف الاخر، في اطار ضربة استباقية .أضف الى ذلك، ان افتقار الطرفين الى عناصر الانذار الفضائي والجوي المتطورة سوف يغريهما بابقاء اسلحتهما النووية جاهزة للاطلاق بمجرد صدور الامر بذلك .وتشير بعض التقديرات الى انه في حالتي الهند وباكستان، فان الفترة التي تفصل بين اطلاق صفارات الانذار واول انفجار نووي بعد وصول الاسلحة القذائف النووية الى اهدافها، لن تزيد عن خمس دقائق .وبالتالي، فإن هذا الوضع يمكن ان يدفعهما الى تبني مايعرف بـ (الدفاع المتأهب)، الا ان تنفيذ هذا النوع من الدفاع دون وجود اجهزة رادار متطورة وانظمة تحكم وسيطرة فعالة يعني امكانية وقوع الحرب النووية عن طريق الخطأ، لأن من الممكن في مثل هذه الحالة ان يتم اطلاق الاسلحة النووية عند بروز اية شكوك حول امكانية قيام الطرف الآخر بشن هجوم نووي، حتى لو كانت هذه الشكوك غير حقيقية.

ومع ذلك، فان هناك متغيرات اخرى قد تقلل من احتمالات نشوب مواجهة عسكرية بين الجانبين، ابرزها ان هيكلية النظام الدولي في مرحلة مابعد الحرب الباردة لم تعد تسمح بنشوب حروب واسعة النطاق، ولاسيما في المناطق الحساسة مثل جنوب اسيا .وهناك العديد من الاليات التي تستطيع الدول الكبرى، وبالذات الولايات المتحدة، استخدامها للحيلولة دون تدهور الأوضاع في اتجاه الصراع المسلح بين الهند وباكستان، ابرزها العقوبات الاقتصادية والعزلة الدولية .وتشير بعض التقديرات الى انه اذا استمرت العقوبات الاقتصادية الامريكية والغربية على الهند لمدة عامين، فان ذلك يمكن ان يصيب الاقتصاد الهندي باضرار فادحة، كما ان باكستان لاتستطيع الصمود في مواجهة اي عقوبات اقتصادية دولية .أضف الى ذلك، ان أي حرب واسعة النطاق بين الهند وباكستان سوف تتطلب تكاليف مادية هائلة، ليس بمقدور اي منهما ان يتحملها .وبالتالي، ربما كان من الجائز القول ان السباق النووي بين الهند وباكستان يرمي في نهاية المطاف الى الردع، اكثر من كونه مؤشرا على امكانية نشوب صراع مسلح بينهما في المستقبل القريب.

المراجع:

(1) Rahul Bedi, "India to keep its options open despite test treaty", Jane's Defence Weekly, Vol. 27, No. 19. 14 May 1997, p.6.

(2) M. E. Ahrari, "The Comprehensive Test Ban Treaty (C.T.B.T.) and India's Strategic Perspective', Jane's Intelligence Review - Pointer, Vol. 3, No. 12, 1 Dec. 1996, p. 10.

(3) Pravin Sawhney, "India's Nuclear Imperative", International Defence Review, Vol. 29, No. 11, Nov. 1996, p. 25.

(4) Pravin Sawhney, "India's Nuclear Imperative', Op-Cit, p. 25.

(5) Andrew Koch, " Pakistan persist with nuclear procurement", Jane's Intelligence Review, Vol. 9, No. 3, 1 Mar 1997, p. 131.

(6) Pravin Sawhney, "India's Nuclear Imperative', Op-Cit, p. 25.

(7) Ahmed S. Hashim, "The Indo - Pakistani Military Balance", Jane's Intelligence Review - Pointer, Vol. 4, No. 5, 1 may 1997, p. 9.

الآثار الاستراتيجية الاقليمية للتجارب النووية الهندية - الباكستانية

ل (م) د. زكريا حسين

أثارت التفجيرات النووية التى اجرتها كل من الهند وباكستان فى مايو الماضى العديد من التساؤلات حول آثارها الاستراتيجية فى منطقة جنوب شرق أسيا وشبه القارة الهندية . ولعل محاولة التنبؤ بالآثار المنتظرة لتلك التفجيرات فى ظل حقائق الموقف الاقتصادى والسياسى والاجتماعى المتدنى لكلتا الدولتين، وتأثير دول الجوار الفاعلة فى الصراعات والخلافات بينهما ، تفرض دراسة عدة اعتبارات ستنعكس على هذه الآثار الاستراتيجية نتيجة هذا التسابق النووى، لعل اهمها:

اولا : ان الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتردية للدولتين وحجم الازمات الداخلية بكل منهما لم تقف حائلا دون انتاج وامتلاك السلاح النووى عن قناعة بأنه السبيل الوحيد لدرء التهديدات الخارجية وحل المشاكل الحدودية والخلافية بين الدولتين.

ثانيا : أن هناك حدودا لتطوير البرامج النووية للدولتين، واستمرار اجراء التجارب للحصول على القنابل الهيدروجينية وقنابل النيوترون" والتى تعتبر مكملة لمنظومة الأسلحة النووية، الى جانب وسائل الايصال المتطورة خاصة فى مجال الصواريخ الاستراتيجية.. ، وذلك للضغوط الاقتصادية المتزايدة فى الدولتين من جانب ، والقيود الدولية المنتظر فرضها عليهما للحد من تطويرهما لتلك البرامج من جانب آخر ، وبالتالى فالمتوقع ان تكتفى الدولتان بانتاج اعداد محدوده من الرؤوس والقنابل النووية بما يكفى فقط لتدمير الاهداف ذات الطبيعة الاستراتيجية للطرف الاخر.

ثالثا : أن القيادة السياسية الباكستانية تعى المخاوف الغربية من انتشار الاسلحة النووية فى بعض الدول الاسلامية المجاورة، خاصة فى منطقة الشرق الاوسط ، وبالتالى سارعت الحكومة الباكستانية بالاعلان" أن القنبلة النووية ليست للتصدير ، وأن برنامجها النووى سيبقى فى ايد سليمة" .. اضافة الى استحالة القيام بذلك التصدير، حيث انت انتاج القنبلة النووية يتطلب مراحل فنية وتكنولوجية ومواد ومستلزمات انتاج ووسائل ايصال من طائرات مقاتلة وصواريخ ومدفعيات فى اطار منظومة متكاملة لا تسمح بتصدير السلاح النووى، ولكنها يمكن ان تسمح فقط اذا توافرت الامكانيات بفعل الخبرة التكنولوجية والفنية فقط

رابعا : ان امتلاك السلاح النووى للدولتين "الهند وباكستان" سيكون حافزا لحل الخلافات والمشاكل القائمة بين الدولتين بالوسائل السياسية والتالى فإن امتلاك القنبلة النووية لهما سيدعم موقف المفاوض السياسى لكل منهما بالحصول على أفضل النتائج والحلول لصالح قضيته.

خامسا : ان حدود استخدام القنبلة النووية من اى طرف سيكون قاصرا على الدفاع عن الدولة والرد على استخدامها من الطرف الآخر ، فما يؤكد تبنى الدولتين "لاستراتيجية الردع" والتى تعنى التلويح فقط بالاستخدام وبالتالى تمنع نشوب صراع مسلح منتظر بينهما ارتباطا بحجم التدمير الذى يمكن ان يحدثه الاستخدام الحقيقى على القدرات الاستراتيجية للدولتين.

سادسا : ان امتلاك الدولتين للقنبلة سيغير بشكل رئيسى خريطة التحالفات الاقليمية والدولية فى شبه القارة الهندية بشكل عام ولكل من الهند وباكستان بشكل خاص ، مما سيؤدى الى توازن اكثر فى القوى الاقليمية فى جنوب أسيا بالقدر الذى يشير الى ان احتمالات التوجه الى الحلول السلمية للمشاكل الاقليمية القائمة اقرب منه للحلول العسكرية .. كما يؤكد ان اى صراع مسلح قادم نتيجة فشل الحلول السياسية سيقتصر على استخدام الاسلحة التقليدية دون استخدام الروادع الاستراتيجية النووية المدمرة.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات ، فإنه يمكن تلخيص الآثار الاستراتيجية الاقليمية للتجارب النووية الهندية – الباكستانية فى الآتى :

اولا : قضية كشمير :

لعل هذه القضية هى الأخطر بين الهند وباكستان حيث تشكل خط التماس اليومى للمصادمات المسلحة بين القوات المسلحة للدولتين وايضا بين القوات الهندية والثوار من دعاة الانفصال عن الهند . كما تمثل الدافع الرئيسى وراء امتلاك باكستان بصفة اساسية لسلاح النووى ، باعتبارها تحديا رئيسيا لامكانية مواصلة مباحثات السلام بين الجانبين .. وعلى الرغم من انه قد تحقق انجازان فى هذه القضية وهما .. الاتفاق على التفاوض بشأنها دون اية شروط مسبقة، وبالتالى اعتراف الهند ولأول مرة بان كشمير متنازع عليها .. اضافة الى تشكيل لجنة مشتركة للنظر فيها من كل ابعادها ورغم ان كلا الجانبين يتمسك بموقفه المبدئى ، حيث تطالب باكستان بضرورة اجراء

استفتاء لتقرير مصير الاقليم . وفى المقابل فإن الهند ترى ان كشمير جزء لا يتجزأ من اراضيها . ومع اعتبار ان النزاع القائم بين الدولتين ادى الى اشتعال صراعات مسلحة بينهما منذ الاستقلال عام ١٩٤٧، إلا أن وجود السلاح النووى فى باكستان ونجاح حركة التمرد فى كشمير الى جانب الضغوط الدولية خاصة بعد التفجيرات النووية الاخيرة لكلا الدولتين، ستكون كفيلة بتغير الوضع الراهن ، وذلك من خلال حلول وسط اما تقترب من وجهة النظر الهندية المتمثلة فى منح ولاية كشمير الاستقلال الذاتى داخل الاتحاد الهندى ، أو منحها حق تقرير المصير استنادا الى الالتزامات الدولية التى اتخذتها الهند على عاتقها عام ١٩٤٩، والقاضية بانسحاب القوات الهندية واجراء استفتاء عام فى كشمير لتقرير المصير .

ولعل اهم الاثار الممكن ان تنتج عن امتلاك الدولتين للسلاح النووى واحتمال اشتعال مواجهة نووية فى شبه القارة الهندية ، وما قد يعكسه ذلك على مصالح القوى الكبرى والعظمى، والتى لم تكن تسعى لحل حاسم لهذا النزاع الحدودى ارتباطا بمصالحها ، قد يدفع هذه القوى الى اعادة النظر فى سياستها سواء الولايات المتحدة أو الصين أو روسيا بالقدر الذى يمكن ان يؤدى الى تسوية هذه القضية مستقبلا .

ثانيا : قضية سباق التسلح :

لعل التفجيرات النووية الاخيرة خاصة من جانب باكستان قد قللت بشكل من الفجوة العسكرية بين الهند وباكستان ، والتى كانت قد اتسعت فى اعقاب فرض واشنطن لعقوبات عسكرية ووقف بيع المعدات "لأسام أباد" الامر الذى فرض عليها الاعتماد بشكل كلى على المشروع النووى، وبصفة خاصة بعد رفض الهند التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للاسلحة النووية، وايضا فإن الضغوط الدولية سواء من مجلس الأمن والعقوبات الدولية على الدولتين ستحد بشكل قاطع من سباق التسلح الاقليمى، خاصة مع تصدع العلاقات التجارية بين موسكو ونيودلهى فى ظل الخطط الهندية لشراء دبابات (ت – ٧٢) من الجمهورية التشيكية ، هذا الى جانب احتمال التخفيض المشترك لموازنات الدفاع، والتى كانت قد تضاعفت فى الهند فى السنوات الخمس مابين اعوام ١٩٩٢ – ١٩٩٧ ، حيث ارتفعت من ٢,٢٧ بليون دولار الى خمسة ملايين دولار للسنوات الخمس من ٩٧ – ٢٠٠٢.

ثالثا : مستقبل العلاقات الهندية - الباكستانية :

ان التفجيرات الاخيرة من جانب باكستان قد تؤدى الى السعى نحو ارساء اسس ثابتة للتوصل الى حلول جذرية للقضايا الخلافية بين كل من الهند وباكستان، سواء فى مجال سباق التسلح او قضية كشمير ، خاصة مع التردى الكبير فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للدولتين. وحاجة كل منهما الى تبنى سياسات إصلاح اقتصادى وسياسى تنعكس على رفاهية مواطنى الدولتين الذين عانوا من الفقر والحاجة لسنوات طويلة، ومن مشاكل فساد لانظمة الحكم بالقدر الذى سيفرض تخفيض موازنات الدفاع لصالح رفاهية هذه الشعوب ، خاصة بعد ان ابتعد شبح الحروب والصراعات المسلحة فى اطار "استراتيجية الردع" التى كانت النتيجة المباشرة لامتلاك السلاح النووى .

هذا الى جانب فرض تغيير مواقف القوى الكبرى والتى يبدو انها كانت لا تريد توصل الدولتين الى حل لخلافاتهما باعتبار ان ذلك مرتبط بترتيب الاوضاع فى منطقة جنوب آسيا بشكل عام ، حيث ترى روسيا أهمية استقرار الاوضاع فى افغانستان ، بما يضمن امن حدود الجمهوريات الاسلامية وبتحقق مصالحها فى مشاريع انابيب النفط والغاز بين تركمستان وباكستان عبر افغانستان . كما تبدو الولايات المتحدة الامريكية غير مستعدة لرؤية سلام حقيقى بين الهند وباكستان وبالتالى تشجيع الهند على تنمية برنامجها النووى وتطوير قدراتها الصاروخية التى تمكنها من حمل رؤوس نووية للحفاظ على توازن قوى اقليميا بما يسمح بتنفيذ الاستراتيجية الامريكية فى احتواء الخطر الشيوعى الصينى حيث تقوم الهند باحتواء كل من الجغرافيا السياسية والايديولوجية للصين فى المنطقة .

رابعا : عدم فعالية الحد من التسلح النووى الاقليمى :

لقد اثبتت التفجيرات الباكستانية بشكل خاص انه رغم الخطر المفروض على استيراد الاجهزة والتقنية والمعدات المطلوبة للمفاعلات النووية ، فإن باكستان نجحت فى دخول النادى النووى، بل ووصلت الى مراحل متقدمة فى هذا المجال ورغم كل المحاولات التى بذلتها كل من الولايات المتحدة والهند واسرائيل مجتمعة لمتابعة اسرار البرنامج النووى الباكستانى ، حيث لم تتوقف اسرائيل والهند وغيرهما عن محاولات التجسس على مفاعلات باكستان، بل واكتشاف اجهزة الاستخبارات الباكستانية لاستعداد وحدة اسرائيلية – هندية خاصة تعد سربا من طائرات "ف – ١٥ " ف ١٦ لقصف مجمع "كهوته" وبالتالى اتخذت باكستان كافة الاحتياطات الامنية غير العادية تحسبا لهذا الهجوم المنسق الهندى – الاسرائيلى المنتظر . ورغم تاكيد وكالة الاستخبارات الامريكية بأن لديها تقارير كثيرة مفصلة عن نشاط باكستان النووى وانها تنتج الكميات المطلوبة من مادة "اليورانيوم المشبع" منذ عام ١٩٨٧ بما يمكنها من اطلاق ستة صواريخ نووية .

ورغم ان الولايات المتحدة وبريطانيا قد زادت نشاطهما فى مركز التنصت على الاتصالات الهندية والباكستانية من قاعدة "دييجو جارسيا" فى المحيط الهندى منذ عام ١٩٩٣ ، الا أن كل ذلك لم يمنع باكستان الدولة الاقليمية المتواضعة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، من انتاج القنبلة النووية ، مما يشير الى احتمال تكرار نفس التجربة فى اماكن اقليمية اخرى وبخاصة فى منطقة الشرق الاوسط ، فى مواجهة الانفراد الاسرائيلى بامتلاك السلاح النووى وان الازمات الاقتصادية وتواضع الامكانيات والمتابعة والرصد والتكنولوجيا المتقدمة فى هذا المجال لدى الولايات المتحدة وغيرها، لن تمنع دولة اقليمية تتوافر لديها الارادة السياسية لبناء ترسانة نووية مهما كانت المصاعب على طريق تحقيق ذلك .

وفى النهاية ، يمكن القول ان خيار انشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل فى النطاق الاقليمى ، خاصة فى المناطق التى تشهد سباقا نوويا مثل حالة الهند وباكستان ، أو حالة انفراد دولة بعينها بامتلاك تلك الاسلحة مثل حالة "اسرائيل" فى منطقة الشرق الاوسط ، تجعل من هذا الخيار الحل الواقعى الوحيد لوقف سباق التسلح النووى .

الأبعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية والباكستانية

د. فوزى حماد - عادل محمد احمد

أجرت الهند ثلاث تجارب نووية جوفية في موقع بوخران بصحرا ولاية راجستان الشمالية فى الحادى عشر من مايو الماضى، واتبعتها بتجربتين آخريين فى الثالث عشر من نفس الشهر ليصل بذلك عدد التجارب الهندية إلى خمس تجارب نووية(١). فعلى الرغم من إعلان الحكومة الهندية الجديدة التى يرأسها القوميون الهندوس فى ١٨ مارس الماضى من أنها لن تتردد إذا دعت الحاجة إلى تجهيز الهند بأسلحة نووية لضمان أمنها(٢). إلا أن الأمل كان يراود العالم فى ألا تمر السياسة الهندية بتغيير نوعى كبير يخل بالاوضاع الاستراتيجية الدولية والاقليمية، وألا تغامر الحكومة الهندية الجديدة بالتكلفة الباهظة التى عليها أن تتحملها إذا أقدمت على زيادة المخاطر النووية دوليا واقليميا.

ويذكر أن الهند كانت قد أجرت تجربة نووية فى ١٨ مايو ١٩٧٤ فى نفس الموقع أبان حكم حزب المؤتمر برئاسة السيدة انديرا غاندى، ومنذ ذلك التاريخ لم تعلن عن إجراء أية تجارب نووية أخرى حتى مايو ١٩٩٨، كما أنها أقامت الاستعدادات لإجراء اختبار نووى فى بوخران فى ديسمبر ١٩٩٥ أثناء حكومة السيد ناراسيماراو، وتم وقف اجراء تلك التجربة. وجاء الرد الباكستانى قبل نهاية الشهر، حيث أجرت خمس تجارب نووية فى ٢٨ مايو ١٩٩٨، وتجربة سادسة فى ٣٠ مايو، وكان ذلك فى موقع شاجاى بصحراء بلوخستان.

وقد أثارت التفجيرات النووية الهندية والباكستانية العديد من التساؤلات بالنسبة لدلالاتها الدولية ومنها منطقة الشرق الأوسط. وتستعرض هذه الدراسة تلك الدلالات من خلال تناول الموقفين الهندى والباكستانى من سياسات منع الانتشار النووى والأسباب التى جعلت كلا من الهند وباكستان تقدم على تبنى إعلان الخيار النووى.

أولا: الموقفان الهندى والباكستانى من سياسات منع الانتشار النووى :

ويتمثل ذلك بصفة خاصة فى موقفيهما من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١- الموقف الهندى :

أ- بالنسبة لمعاهدة منع الانتشار النووى. فلقد اهتمت الهند بمعاهدة منع الانتشار النووى منذ إعداد مشروع هذه المعاهدة عام ١٩٦٥. بل اهتمت الهند مبكراً جداً بأن يكون لها دور قوى فى الشئون الدولية النووية قبل ذلك بكثير، فلقد شاركت الهند فى لجنة من سبع دول شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٥٤ لمعاونة الأمين العام لترتيب مؤتمر علمى بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية، يكون هدفه الاستفادة من الطاقة الذرية فى الاستخدامات السلمية والذى عقد فى أغسطس ١٩٥٥ فى جنيف برئاسة الهند(٣). وكانت ضمن الدول التى حضرت المؤتمر التحضيرى لانشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى عقد فى فبراير ١٩٥٦، وتجدر الاشارة إلى أن هذا المؤتمر تناول مشكلة الضمانات على اليورانيوم الطبيعى فى الدول غير النووية ضمن أعماله، واعترضت الهند على تطبيق تلك الضمانات لانها تمييزية تسمح للقوى العظمى باستخدام اليورانيوم المغنى En-riched Uranium والبلوتونيوم، ويعتبر أول موقف هندى ضد السياسة التمييزية فى مجال منع الانتشار النووى.

وفى أكتوبر ١٩٥٦ كانت الهند ضمن إحدى وثمانين دولة اجتمعت فى الأمم المتحدة للمفاوضات النهائية على النظام الأساسى للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واقترحت الهند فى ذلك المؤتمر أن تمنح مساعدات الوكالة فقط للدول التى ليس لديها برنامج عسكرى نووى. واعترضت الولايات المتحدة على ذلك، فقد كانت تنشد وضع البلوتونيوم واليورانيوم المغنى الذى ستنتجه الدول لدى الوكالة، مع تطبيق الضمانات على اليورانيوم الطبيعى لسائر الدول، وكانت بذلك تهدف إلى تكريس وضع مميز لها حيث كانت تمتلك اليورانيوم المغنى والبلوتونيوم(٤).

وكانت الهند أيضا ضمن الدول الثمانى غير المنحازة التى كانت ضمن لجنة الثمانية عشرة لنزع السلاح التى شكلتها الأمم المتحدة فى ١٩٦٢. وتم التوصل بمعرفة تلك اللجنة إلى اتفاقية الحظر الجزئى للتجارب النووية فى أغسطس ١٩٦٣(٥). وفى عام ١٩٦٥ شكلت لجنة نزع السلاح لجنة فرعية من عشر دول للقيام بمفاوضات لإعداد معاهدة منع الانتشار النووى، وكانت الهند ضمن مجموعة الدول السبع غير المنحازة التى شاركت فى جميع مراحل التفاوض. كما كانت الهند ضمن الدول غير النووية التى حضرت مؤتمرا عقد تحت رعاية الأمم المتحدة فى ١٩٦٨ (بعد بدء التوقيع على معاهدة منع الانتشار) واتخذ ذلك المؤتمر عدة قرارات عبرت عن وجهة نظر تلك الدول بالنسبة لبعض القضايا

واشتملت على ضرورة القيام باجراءات أكثر شمولا لنزع السلاح النووى مثل انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والعمل على ايقاف انتاج المواد الانشطارية وتخفيض السلاح النووى تمهيدا لازالته وضرورة العمل على الوقف التام للتجارب النووية للأغراض العسكرية(٦). وهى القرارات التى تسعى الدول غير النووية حتى الآن لتحقيقها.

وقد أيدت الهند منع الانتشار النووى إلا أنها اعترضت دائما على السياسة التمييزية لمعاهدة منع الانتشار، شأنها فى ذلك شأن باقى الدول غير النووية، والتى حاولت أثناء المفاوضات تغييرها إلا أن ذلك لم يتحقق. ولم تنضم الهند إلى معاهدة منع الانتشار لهذا السبب.

ب- وبالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كانت الهند أول من دعا التى التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية فى عام ١٩٥٤، وشاركت كما ذكرنا فى مؤتمر للدول غير النووية عام ١٩٦٨ الذى أوصى بالتوصل إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى أن تم التوصل إلى مشروع المعاهدة فى سبتمبر ١٩٩٦ وفقا لقرار مؤتمر تمديد ومراجعة م.م.ا فى عام ١٩٩٥. كما شاركت الهند فى مراحل المفاوضات التى أدت إلى المعاهدة بصفتها عضوا فى مؤتمر نزع السلاح، وقدمت العديد من الاقتراحات منها ما يتعلق بنطاق الحظر، حيث رأت ضرورة الحظر على كل التجارب النووية تحت الأرض وفى المعامل. وكذلك قدمت اقتراحا فى يناير ١٩٩٦ بالنسبة لدخول المعاهدة حيز النفاذ مفاده أن يتم ذلك بعد أن تلزم الدول الأطراف نفسها بتحقيق هدف نزع السلاح النووى مع وضع إطار زمنى محدد جيدا لذلك وليكن ١٠ سنوات(٧). كما اعترضت الهند على وجودها ضمن الدول الـ ٤٤ التى حددتها المعاهدة بضرورة التصديق عليها حتى تدخل حيز النفاذ على أساس أن ذلك يمثل تعديا على سيادة الدول والتى تقرر وحدها دخولها فى تعهدات.

وقد اعترضت الهند على مشروع المعاهدة فى مؤتمر نزع السلاح بجنيف واستخدمت حق النقض لوقف تحويل مشروع المعاهدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة استطاعت أن تحشد الأغلبية المطلوبة لإقرار المعاهدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن تبنى وفد استراليا ودول أخرى تقديم مشروع المعاهدة(٨).

وأعلنت الهند موقفها من المعاهدة وهو نفس موقفها من معاهدة منع الانتشار النووى حيث أعلنت أن المعاهدة قائمة أيضا على أسس تمييزية لأنها تعطى الحق للدول النووية فى إجراء تجاربها معمليا باستخدام أجهزة المحاكاة والتى لا تمتلكها إلا الدول النووية ودول أخرى. وهو ما يعد تكريسا واضحا للسياسات التمييزية واستمرارا لسياسات التباينات فى نظام منع الانتشار النووى.

وتوضح هذه المواقف أن الهند اهتمت مبكرا جدا بالشئون الدولية النووية منذ عام ١٩٥٤، وفى هذا العام أيضا أعلنت المطالبة بالتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، وفى عام ١٩٥٦ بدأ يتضح موقفها ضد أى تمييز بين الدول النووية وغيرها فى مجال منع الانتشار النووى وظلت محتفظة بهذا الموقف اثناء مفاوضات معاهدة منع الانتشار ولم تنضم اليها بعد ذلك. كما رفضت الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل أيضا لهذا السبب.

فى ضوء هذه المواقف فإن الهند لم تخرق أى تعهدات. كما أوضح نائب رئيس الوزراء الهندى فى مؤتمر صحفى له فى الثالث عشر من مايو الماضى اثناء انعقاد القمة الثامنة لمجموعة الـ ١٥ فى القاهرة، كما أشار إلى ذلك مصدر أيضا فى الأمانة العامة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية(٩).

٢- الموقف الباكستانى :

لم تتضمن لجان الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح تمثيلا لباكستان بعكس الهند، وعلى الرغم من ذلك فلقد شاركت ضمن مجموعة الدول غير النووية ودول عدم الانحياز وربطت دائما موقفها من المعاهدة بالموقف الهندى، ولذلك لم توقع على معاهدة منع الانتشار النووى.

كما شاركت باكستان فى المراحل المختلفة لمفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المختلفة ولم تبادر بتقديم أى اقتراحات بهذا الخصوص، ولكنها أيدت بعض الاقتراحات مثل الاقتراح الاسترالى الذى كان يدعو إلى حظر التجارب بما فيها التجارب المعملية، كذلك الاقتراح البريطانى الذى كان يدعو إلى عدم دخول المعاهدة حيز النفاذ إلا بالتصديق عليها من الدول النووية الخمس وباكستان وإسرائيل والهند، وعارضت ذلك بشدة الصين والهند وإسرائيل.

وقد اقترحت باكستان ضرورة وجود نص يعطى الدول الحق فى الانسحاب من المعاهدة إذا اجريت التجارب النووية بواسطة أى دولة سواء كانت طرفا فى المعاهدة أم لا، وكان هذا يعنى أن باكستان تأخذ فى حسبانها إمكانية إجراء تجارب نووية فى الهند مثل ما قامت به فى عام ١٩٧٤، ولذلك ربطت دائما بين توقيعها على المعاهدة وتوقيع الهند عليها مثل موقفها من معاهدة منع الانتشار النووى. وجدير بالذكر أن الهند وباكستان هما طرفان فى معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية(١٠).

وبالرغم أن موقفها القانونى كموقف الهند، إلا أن ذلك لا يعطى مبررا للدولتين لاجراء التجارب النووية حتى ولو لم يكن هناك التزام قانونى، فهناك التزام سياسى عالمى بالعمل على منع الانتشار النووى أفقيا ورأسيا، بالاضافة إلى معارضة الرأى العام العالمى لكل التجارب النووية والتى شاهدناها فى الحركات المناهضة للتجارب النووية الفرنسية والصينية، وكذلك صدور حكم محكمة العدل الدولية فى ٨ يوليو ١٩٩٦ بأن هناك التزاما عاما بالعمل على نزع السلاح النووى والتوصل إلى نتيجة(١).

ثانيا : الأسباب التى جعلت الهند وباكستان تتبنى إعلان الخيار النووى :

١- أسباب الهند :

لقد وصفت الهند تفجيرها الأول فى عام ١٩٧٤ بأنه تفجير لأغراض سلمية واقتصادية، ولكنها فى الواقع التزمت بسياسة

نووية تؤكد قدرتها على تصنيع القنبلة النووية رغم عدم امتلاكها الفعلي لها. وقد سارت الحكومات الهندية السابقة على ذلك النهج المتمثل في عدم إعلان امتلاكها سلاحا نوويا خشية الثمن الباهظ الذي سيكون عليها أن تدفعه إذا ما أعلنت ذلك، وظلت الحكومات السابقة تؤكد عدم تخليها عن الخيار النووي. وهكذا ظل الخيار النووي قائما وان لم يتم تبنيه بصورة رسمية من قبل أي من الحكومات السابقة على الرغم من وجود دول جوار تمتلك أسلحة نووية مثل الصين أو دول تمتلك القدرة مثل باكستان.

ما الذي دفع الحكومة الهندية الجديدة إذن لتبني إعلان الهند قوة نووية معلنة؟ هناك عوامل بعضها دولية واقليمية وأخرى داخلية كانت وراء ذلك، نتناولها بإيجاز :

أما العوامل الدولية فهي تتمثل في (١) عدم تحقيق أي تقدم في نزع السلاح النووي العالمي، (٢) ورفض الدول النووية الخمس الالتزام بجدول زمني لذلك، هذا بالاضافة إلى رفض الهند للسياسات التمييزية في نظام منع الانتشار النووي، فلم تتغير السياسة التمييزية لدول السلاح النووي الخمس طيلة أكثر من أربعة عقود ويبدو أن الهند كانت تدرك ذلك فأدارت بصبر واناه برنامجا نوويا مكنها من الوصول إلى المكانة التي أخذتها في مايو ١٩٩٨(١٢).

وأما العوامل الاقليمية فتتمثل في عدة عوامل مثل (١) دافع المكانة الاقليمية خاصة في ظل تنامي القوة العسكرية الصينية وبروزها كقوى كبرى عالمية تسعى للمشاركة في ترتيب منطقة أسيا مستقبليا، خاصة بعد تحول الموقف الأمريكي تجاه الصين وإمدادها بتكنولوجيا نووية سلمية أمريكية متطورة وكذلك تكنولوجيا الصواريخ.

ويبدو أن اتجاه الولايات المتحدة لارساء إطار استراتيجي للأمن في أسيا يتجاهل الهند ويعتمد على الصين، والتي تعتبرها الهند مصدر تهديد لا يمكن تجاهله حسب تصريحات وزير الدفاع الهندي في أبريل الماضي ثم عاد وألح إليه في ٢٥ مايو ١٩٩٨، بأن الصين تمثل خطرا محتملا على الهند(١٣). وقد أشار هانز بلكس مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق إلى أسلوب معاملة الهند قائلا "أن للهند حضارة عظيمة ولكننا لم نتعامل على هذا الأساس ولم تأخذ مكانتها أو وضعها كدولة من الدول الخمس الدائمة العضوية، ثم تساءل هل القنابل النووية هي الطريق الوحيد لتوكيد العظمة والمكانة؟(١٤).

فعلى الرغم من أن القوة الاقتصادية مطلوبة إلا أنها أثبتت أنها غير كافية لصناعة القرار الدولي والذي مازال مقصورا على الدول النووية وأبرز الأمثلة على ذلك اليابان وألمانيا ومطالبتهما بمقعدين دائمين في مجلس الأمن بعد أن أصبحتا قوتين عالميتين اقتصاديا(١٥).

وأما العوامل الداخلية فتتمثل في وصول حكومة ائتلافية تتكون من ١٧ حزبا إلى السلطة في الهند التي يسيطر عليها حزب بهاراتيا جاناتا (حزب الشعب الهندي) الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى خلافات حادة داخل الائتلاف الحاكم.

ولتحقيق الحد الأدنى من الاتفاق داخل الائتلاف لابد من وجود مسائل متفق عليها نسبيا على المستوى القومي، وفي مقدمتها السياسة النووية الهندية، وهو الأمر الذي يحقق مزيدا من الاتفاق والتوحد داخل الائتلاف الحاكم، خاصة وأن القضية النووية تحظى بشعبية لدى القوميين الهنود الذين يملؤهم الفخر بامكانيات دولتهم العلمية والفنية، وقد وضح ذلك جليا في مظاهر التأييد الشعبي الهندي للتفجيرات النووية(١٦).

٢- أسباب باكستان :

هناك العديد من العوامل التي دفعت إلى الاسراع بتلك التجارب ومنها :

١- الضغط الشعبي المتزايد على الحكومة الباكستانية منذ إجراء التجارب النووية الهندية بالاضافة إلى ضغط الأحزاب السياسية وبخاصة حزب الرابطة الإسلامية الحاكم ومطالبتها الحكومة باجراء التجارب قبل نهاية شهر مايو الماضي وإلا ستخرج الجماهير إلى الشارع الباكستاني للمطالبة بذلك، وكما قال رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف للرئيس الأمريكي كلينتون في اتصال تليفوني "أنه لن يستمر في مكتبه أكثر من يومين أو ثلاثة إذا لم تجرى باكستان تجاربها"(١٧).

٢- ضغط العسكريين على الحكومة الباكستانية للعمل على إعادة التوازن الاستراتيجي المختل في جنوب آسيا.

٣- تجاهل المجتمع الدولي للخطوات التصاعدية التي اتخذتها الهند خلال الفترة الأخيرة قبل التجارب النووية، والتي حذرت باكستان منها من خلال رسالة بعثها رئيس الوزراء في الثاني من أبريل الماضي إلى الدول الخمس النووية ودول أخرى وجاء فيها "أن لدينا - باكستان - كل الأسباب التي تجعلنا نعتقد بأن إعلان السياسة الهندية يعتبر خطوة مشتركة نحو سياسة التسلح النووي للهند". وأضاف أن حدوث انتشار نووي علنيا في جنوب أسيا من شأنه نسف جهود السلام والتقدم والتطور لشعوب المنطقة، ولذلك فمن المهم لكل أعضاء المجتمع الدولي أن يمارسوا تأثيرهم لمنع الهند من تحقيق طموحاتها النووية(١٨).

٤- فشل النظام الدولي في مخاطبة الأمن الباكستاني بعدم اتخاذه اجراءات جماعية فعالة لاستعادة التوازن الاستراتيجي والعسكري بين الهند وباكستان، وخاصة الولايات المتحدة والتي لم تعط باكستان مبررات كافية لممارسة ضبط النفس(١٩) وحتى عندما طلبت باكستان مظلة نووية لم يلق طلبها استجابة، كما أنها لم تحصل على ضمانات أمن نووية ضد عدم استخدام الهند للأسلحة النووية بالاضافة إلى أنها لم تحصل على الأسلحة اللازمة لتحقيق التوازن الاستراتيجي ولم ينظر إلى تهديد الأمن الباكستاني بعين الاعتبار.

٥- عدم اتخاذ اجراءات فعالة وجماعية ضد الهند من المجتمع الدولي(٢٠) فمجلس الأمن على الرغم من أسفه للتجارب لم يصدر قرار ادانة مباشرا للهند، ولذلك فقد أضطرت باكستان لاجراء التجارب النووية "بعد أن فشل المجتمع الدولي في أن يعتبر التجارب الهندية خطرا على الوضع الأمني في اقليمنا في الوقت الذي طالبنا بضبط النفس" على حد قول رئيس الوزراء.

الباكستاني في بيانه بعد التجارب. وكانت هناك أصوات أخرى حثت على قبول الهند النووية كأمر واقع.

٦- عدم التأكد من مدى فعالية العقوبات الاقتصادية التي فرضت على الهند من بعض الدول مثل الولايات المتحدة واليابان، فلم تفرض دول أخرى عقوبات اقتصادية مثل فرنسا وروسيا الاتحادية، هذا بالاضافة إلى أنه ليس هناك تأكيد على قدرة العقوبات الاقتصادية على التأثير على الحكومة الهندية، والتاريخ السياسي مليء بفشل العقوبات الاقتصادية في التأثير الشديد على بعض الدول مثل كوبا.

ثالثا : الانعكاسات الدولية :

لقد اثارت التجارب النووية الهندية والباكستانية موجة من السخط العالمي، فقد ادانتها معظم دول العالم بالاضافة إلى فرض عقوبات اقتصادية على الهند وباكستان من بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا. بالاضافة للعديد من الانعكاسات على المستوى الدولي والتي نستعرضها فيما يلي:

١- أوضحت التجارب النووية الهندية والباكستانية أن نظام منع الانتشار النووي مازال يعاني من قصور واضح، وعلى الرغم من تدعيمه والعمل على زيادة فعاليته. لقد واجه نظام منع الانتشار النووي قصورا في بداية التسعينات باكتشاف قدرات العراق النووية، وعملت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تدعيم نظام الضمانات النووية، وهو ما تم التوصل إليه بالفعل في سبتمبر ١٩٩٧، وسمي بالبروتوكول النموذجي الاضافي(٢١). إلا أن هذا البروتوكول ينطوي أيضا على تمييزية واضحة مثل معاهدة منع الانتشار النووي، حيث أنه سيطبق فقط على الدول الأطراف في معاهدة منع الانتشار النووي ولا ينطبق على الدول التي مازالت خارج نظام منع الانشار النووي وهي إسرائيل والهند وباكستان، ولا على منشآتها الخاضعة للضمانات.

٢- أوضحت التفجيرات النووية الهندية والباكستانية أن وجود دول خارج نظام منع الانتشار النووي وتمتلك قوة نووية بصورة غير معلنة، يمكن أن تشكل تهديداً للنظام الدولي ككل وللأمن والسلم الدوليين. "فلقد وجهت الهند وباكستان بتجاربهما النووية لطمة للنظام الدولي لمنع الانتشار النووي وأنشأتا وضعا دوليا نوويا جديدا لأول مرة يمكن أن يفتح الباب لدول أخرى للاقدام على خطوات مماثلة"(٢٢). كما اثارت هذه التفجيرات مسألة "العالمية" المفقودة في سياسات منع الانتشار النووي، وهذا ما أعلنه السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصري في تعليقه على التجارب النووية الهندية بقوله "إن التجارب التي أجرتها الهند أخيراً تدل على أن معاهدة منع الانتشار النووي، والتي تم تمديدها إلى أجل غير محدد قد أصبحت معاهدة غير عالمية وغير فعالة ويجب إعادة النظر فيها لأن مصداقيتها تتآكل يوما بعد يوما"(٢٣) وهو ما أكده أيضا في تعليقه على التجارب الباكستانية بان المعاهدة في مهب الريح(٢٤).

٣- أن اجراء التجارب النووية الهندية والباكستانية ورفض الدولتين الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ودعوة الهند إلى اجراء مباحثات لابرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية تسري على الدول دون تمييز مثل معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، يكفي لوضع علامة استفهام حول مستقبل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على الرغم من أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ، فلقد مثلت التجارب النووية انتكاسة خطيرة للمعاهدة من الممكن أن تؤجل دخول المعاهدة حيز النفاذ لسنوات طويلة.

٤- ذكرت بعض التقارير أن الصين قد ساعدت باكستان فنيا في برنامجها النووي ومن أمثلة ذلك إمدادها باكستان بـ ٥٠٠٠ مغناطيس حلقيا لتطوير وحدات الطرد المركزي الخاصة بإغناء اليورانيوم ومساعدتها في تشييد وحدة استخلاص البلوتونيوم في كاسما بالبنجاب(٢٥). وجدير بالذكر أنه منذ الغزو السوفيتي لباكستان أعادت الولايات المتحدة مساعدتها لباكستان رغم مخالفة ذلك للقوانين الأمريكية، ويوضح ذلك أن البرنامج الباكستاني قد حظي بدعم دولتين نوويتين هما الولايات المتحدة والصين في أوقات مختلفة.

٥- طرح قضية الانتشار النووي على قمة جدول الأعمال الدولي، وذلك من خلال مجلس الأمن والذي اجتمع أكثر من مرة لمناقشة الموضوع وكذلك مؤتمر نزع السلاح بجنيف والذي سيطرت التجارب النووية الهندية والباكستانية على مداولاته واصدر بيانا يدعو الدولتين إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية(٢٦). هذا بالاضافة إلى اجتماع الدول النووية الخمس لبحث الموضوع واصدار بيان يدين التجارب النووية ولا يعترف بالهند وباكستان كدول نووية ويدعوهما للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي الشامل والحظر الشامل للتجارب النووية دون قيد أو شرط. وأن هذا الموقف يعد استمرارا للمواقف التقليدية لدول السلاح النووي التي تدعم السياسة التمييزية.

٦- كشفت التجارب النووية جانبا هاما من سياسات الدول الكبرى في منع الانتشار النووي، فحينما نادى الزعيم الهندي نهرو في ابريل ١٩٥٤ بالتوصل إلى اتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية، وعارضت الولايات المتحدة والدول النووية الأخرى ذلك وفضلت عنه الاتجاه نحو التوصل إلى اتفاقية للحظر الجزئي للتجارب النووية في ١٩٦٣، لان تلك الدول كانت لاتزال في مرحلة صراع الحرب الباردة وتطوير سلاحها النووي، ولم تكن قد توصلت إلى تكنولوجيا التجارب المعملية. وقد تم التوصل إلى هذه المعاهدة في عام ١٩٩٦ بعد أن توصلت إلى القدرة على إجراء هذه التجارب معمليا، مما يتيح لها الاستمرار في تطوير سلاحها النووي، لقد كانت ومازالت العقيدة النووية الأمريكية هي الاستمرار في تطوير السلاح النووي وعدم تمكين الآخرين من ذلك إلا بالقدر الذي يتفق مع مصالحها.

٧- أن التفجيرات النووية الهندية والباكستانية هي ثمرة السياسة الانتقائية وازدواجية المعايير التي تتبعها دول السلاح النووي وخاصة الولايات المتحدة. وأن استمرارها يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الانتشار النووي، هذا بالاضافة إلى عدم وجود

سياسة أمريكية فعاله لمنع الانتشار النووى تقتضى تنفيذ التزامات للدفاع عن الدول غير النووية ضد هجوم الدول غير الأطراف فى معاهدة منع الانتشار النووى. وقد عبر عن ذلك أخيراً مستشار الأمن القومى الأمريكى السابق بريزنسكى(٢٧)، كما أن عدم توافر ضمانات أمن إيجابية للدول غير النووية يعد من أسباب زيادة الانتشار النووى.

٨- تثير التجارب النووية الهندية والباكستانية القلق اليابانى ومن المعروف أن اليابان تتمتع بمظلة نووية أمريكية وتلزم نفسها بعدم امتلاك أو انتاج أسلحة نووية وذلك على الرغم من امتلاكها برنامجا نوويا سليما متطوراً ويوجد لديها مخزون كبير من البلوتونيوم، فمن ناحية امتلاك القدرة النووية فأن اليابان تمتلكها ويبقى التساؤل هو هل يمكن أن تدفع تلك التفجيرات النووية إلى محاولة للتفكير اليابانى لانتاج سلاح نووى؟ وقد رأينا تطور الموقف اليابانى سريعا تجاه الرد على التفجيرات النووية الهندية بفرض عقوبات اقتصادية سريعة، وكذلك وجهت رسالة إلى باكستان تحثها على ضرورة ضبط النفس وعدم إجراء تجارب والا ستفرض عليها عقوبات مثل الهند وهو ما سارعت اليابان بالاقدام عليه بعد التجارب الباكستانية(٢٨).

٩- إن التطورات الأخيرة بين الهند وباكستان قد تؤدى إلى سباق تسلح نووى فى شبه القارة الهندية وتتزايد احتمالات وقوع حرب نووية فى منطقة يزيد عدد سكانها عن ٢ مليار نسمة، وهو ما ينذر بخسائر بشرية هائلة فى حالة وقوعها وسوف يكون لذلك آثار عالمية واقليمية هامة. فحالة الشك العميق المتصلة بالعداء الهندى الباكستانى والتى أدت إلى حدوث أكثر من مواجهة بين الدولتين بالاضافة إلى دخولهما سباق تسلح فى مجال الصواريخ، يمكن أن تؤدى إلى سباق تسلح نوويا يزيد من عوامل عدم الاستقرار الاقليمى ويمثل خطورة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلدين ما لم يتم تداركه بالتحرك الدولى السريع لاحتواء ذلك.

١٠- تثير قضية الردع النووى الاقليمى القائم حاليا بين الهند وباكستان مسألة إدارة سياسة الردع النووى. وهل ستتمكن الدولتان من إدارة الردع بكفاءة مشابهة للردع النووى الدولى بين القوى العظمى سابقا. ومن المعروف أن إدارة الردع النووى تحتاج إلى وسائل تكنولوجية متعددة مثل الاقمار الصناعية والخطوط الساخنة وغيرها من الوسائل التى تمنع وقوع حرب نووية بطريق الخطأ وتحول دون التحول من الردع النووى إلى الاستخدام.

رابعاً : الدلالات بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط :

تنطوى التفجيرات النووية الهندية والباكستانية على دلالات هامة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، والتى يوجد بها قوة نووية بصورة غير معلنه وهى إسرائيل والتى لم تلزم نفسها بالنظام الدولى لمنع الانتشار النووى، فلم توقع على معاهدة منع الانتشار النووى. كما أنها لم تلتزم بنظام اقليمى لمنع الانتشار، فمازالت تعرقل انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط.

وكانت السياسات التميزية لمنع الانتشار النووى ابتداء من معاهدة منع الانتشار النووى وانتهاء بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية(٢٩) أحد دوافع التفجيرات النووية الهندية، وكذلك كان ضعف مستوى الرد الدولى على التفجيرات الهندية وعدم توفير مظلة أمنية أحد دوافع التفجيرات الباكستانية. واستمرار ازدواجية المعايير فى التعامل مع المسألة النووية الإسرائيلية يصيب دول منطقة الشرق الأوسط بالاحباط وخيبة الأمل تجاه سياسات منع الانتشار النووى. وهو الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى محاولة بعض الدول الخروج من ذلك النظام طالما استمر الخلل الأمنى فى المنطقة والذى لا يمكن قبوله سواء على المستوى السياسى أو الجماهيرى. وتشكل هذه الاتجاهات عوامل ضغط على حكومات دول المنطقة للخروج من ذلك النظام التمييزى الذى يكرس أوضاعا استثنائية لدولة معينه يهدد أمن باقى دول المنطقة بأسرها، وهو وضع لا يمكن معه تحقيق توازن استراتيجى الأمر الذى يدفع إلى محاولة الخروج من ذلك النظام لتحقيق التوازن على المدى الطويل.

كما تشير التفجيرات النووية الهندية والباكستانية المخاوف الغربية حول امكانية اتجاه إيران إلى محاولة السعى بجدية لامتلاك سلاح نووى، وإمكانية انتقال التجارب إلى منطقة الشرق الأوسط بقيام إسرائيل بتجربة نووية بعد التجارب الباكستانية. وترددت أخيراً تقارير غير مؤكدة بهذا الخصوص(٣٠) وجدير بالذكر أن إسرائيل تنظر دائما إلى القدرة النووية الباكستانية كمصدر تهديد منذ عام ١٩٧٢ عندما صرح ذوالفقار بوتو عما اسماه القنبلة الإسلامية، وقد أعلنت مراراً أنها لن تسمح لباكستان أو غيرها من الدول الإسلامية بامتلاك السلاح النووى(٣١)، نظراً للخوف من نقل المعرفة والتكنولوجيا النووية إلى الدول العربية.

وقد ذكرت بعض وكالات الأنباء أن باكستان حذرت الولايات المتحدة من قيام إسرائيل بشن هجوم وشيك على منشآتها النووية، وأن مسئولين باكستانيين أجروا اتصالات مع الإدارة الأمريكية والأمين العام للأمم المتحدة وابلغوهم أن طائرات إسرائيلية هبطت بالهند. وطمأن السفير الإسرائيلى بواشنطن السفير الباكستانى إلى أن إسرائيل لن تشن هجوما على المنشآت النووية الباكستانية(٣٢).

وذكرت بعض التقارير أن هناك تعاونا بين الهند وإسرائيل فى المجال النووى وهناك صحف وتقارير غربية وإسرائيلية أشارت إلى أن هناك تعاونا عسكريا بين الهند وإسرائيل، كما ذكرت صحيفة جيروزاليم بوست أن هناك محادثات استراتيجية هندية إسرائيلية فى مجال الصواريخ ومواجهة التهديدات النووية، ومن المحتمل أن يؤثر ذلك على العلاقات العربية الهندية والتى كانت تحظى بدعم الطرفين، كما أن تلك العلاقات الهندية والإسرائيلية من شأنها تعقيد الأمور وتوسيع الصراع العربى الإسرائيلى مما يعقد حل الصراع(٣٣).

إن أحد الأسباب التى جعلت الحكومة الهندية تتبنى الخيار النووى رسميا هو وصول حزب الشعب الهندى إلى السلطة،

والضغوط الشعبية على الحكومة الباكستانية بعد التجارب النووية الهندية الأمر الذى الزمها بضرورة إجراء تجاربها. ودلالات ذلك بالنسبة للشرق الأوسط هو إمكانية تكرار ما حدث بالهند فى إسرائيل إذا استطاعت الأحزاب الدينية المتطرفة الوصول إلى السلطة، هذا فضلا عن تشابه توجهات الحكومتين الحاليتين فى الهند وإسرائيل. فالحكومة الهندية تدعو إلى توحيد القومية واللغة والدين فى الهند لتكون الهندوكية متجاهلة بذلك حق أكثر من مليون مسلم كما أنها تسعى إلى الهيمنة الاقليمية فى جنوب آسيا.

وكذلك الحال بالنسبة لتوجهات الحكومة الإسرائيلية الحالية والتى تتجاهل الحقوق الفلسطينية المشروعة كما تسعى إلى السيطرة الاقليمية على الشرق الأوسط، فمنذ وصول حكومة يسيطر عليها اليمين المتطرف بزعامة رئيس الوزراء نيتانياهو وهى ترفض تطبيق كل الاتفاقات المبرمة بين الحكومات السابقة ومع السلطة الفلسطينية وهو الأمر الذى أدى إلى توقف عملية السلام.

ويؤكد ذلك ضرورة دعم المجتمع الدولى للضغط على تلك الدول لانخراطها فى السياق العام لنظام منع الانتشار النووى الدولى والاقليمى وذلك بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وكذا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والعمل على انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية فى منطقتى الشرق الأوسط وآسيا. وذلك على الرغم من امكانية أن تؤثر التجارب النووية الباكستانية على الطرح المصرى الذى يدعو إلى اخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وهى تلك المبادرة التى تلقى تأييداً متزايداً من المجتمع الدولى، فمن المتوقع أن تتمسك إسرائيل بذريعة الأسلحة الباكستانية كمبرر لاحتفاظها بقدراتها النووية، وخاصة وأنها ترى أن باكستان تدخل ضمن التحديد الجغرافى للشرق الأوسط وهو الأمر الذى سيعيق إعمال تلك المبادرة المصرية.

كما أن استطاعة باكستان التوصل إلى توازن نووى مع الهند أثارت كثيرا من الاهتمام والحماس والدعوة إلى التحرك نحو توازن مماثل فى منطقة الشرق الأوسط فى ظل عدم التوازن الاستراتيجى الحالى. وما لم يتم التوصل إلى سلام فى الشرق الأوسط وإنشاء نظام أمن إقليمى، فمن المحتمل أن تشهد المنطقة مزيدا من عدم الاستقرار وتصاعد الارهاب بما فيها امكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل ويستدعى ذلك ضرورة تطوير آلية للمتابعة فى ضوء القرارات الدولية ذات الصلة.

المراجع:

١- الهند تعلن اجراء ثلاث تجارب نووية لأول مرة منذ عام ١٩٧٤، جريدة الأهرام، ١٢ مايو ١٩٩٨، ص٤، وأيضا جريدة الأهرام ١٤ مايو ١٩٩٨.

٢- رئيس الحكومة الهندية لا يستبعد انتاج أسلحة نووية لضمان الأمن جريدة الأهرام، ١٩ مارس ١٩٩٨، ص٤.

٣- د. أحمد سرحان، قانون العلاقات الدولية. (القاهرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بدون تاريخ)، ص ص٤٢٤ - ٤٣٠.

4- Bertrand Goldschmidt, The Atomic Complex, A World Wide, Political History of Nuclear Energy. (U.S.A, The Amircan Nuclear Society, 1982) pp 258 - 280.

5- د. فوزى حماد "منع الانتشار النووى - الجذور والمعاهدة" السياسة الدولية، العدد ١٢٠، أبريل ١٩٩٥، ص ص٤٨ - ٤٩.

٦- محمود كارم، "أضواء على الموقف المصرى من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية" السياسة الدولية، العدد ١٢٠، مرجع سبق ذكره ص ص٧٦ - ٨٣.

7 - Praful Bidwai, and Achin Vanaik, Testing Times. The Global Stake in a Nuclear Test Ban. (Sweden, Dag Hammarskjold Foundation, 1996) pp25 - 30.

8- د. فوزى حماد "التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للاختبارات النووية بداية عصر نووى جديد" مجلة المصور، العدد رقم ٣٧٥٥، ٢٧ سبتمبر ١٩٩٦، ص ص٢٨ - ٢٩.

٩- تصريح صحفى لنائب رئيس الوزراء الهندى يوم ١٢ مايو ١٩٩٨ وأيضا أنظر "فى مناقشات طارئة لمنظمة حظر التجارب النووية بفيينا، الهند مصرة على دخول النادى النووى، جريدة الأهرام، ٢٦ مايو ١٩٩٨، ص٧.

10- Proful Bidwai Achin Vanaik, Testing Time. Optic. pp24 - 25.

11- The International Court of Justice, Legality of the Use by State of Nuclear Weapons in Armed Conflict Programme for Promoting Nuclear Non - Proliferation. No. 35 3rd quarter 1996 pp19 - 20.

١٣- الهند كقوة نووية .. ماذا يعود عليها من اعلانها إمتلاك تلك القدرة، ترجمة للمقال الافتتاحى لمجلة الايكونوميست البريطانية، ٢٨ مارس ١٩٩٨ ونشر فى جريدة الجرائد العالمية، الهيئة العامة للاستعلامات، السنة الثانية عشر، العدد ٥٧٧، ٧ أبريل ١٩٩٨، ص٧.

١٣- وزير الدفاع الهندى، لن نوقع معاهدة حظر الانتشار النووى بصورتها الحالية، جريدة الأهرام، ٢٥ مايو ١٩٩٨، ص٤.

14-"India's Defiant Show" Time, May 25 1998, p24.

١٥- سجينى دولرمانى "بعد التفجيرات الهندية والباكستانية - بدائل جديدة للأمن الأسيوى والعالمى"، جريدة الأهرام، ٢٩ مارس ١٩٩٨، ص٥.

١٦- قبل أداء اليمين الدستورية: رئيس الحكومة الهندية لا يستبعد انتاج أسلحة نووية لضمان الأمن، جريدة الأهرام، ١٩ مارس ١٩٩٨، ص٢.

17- By Tim Mc Girk, "Nuclear Madness" Time, June 8 1998, pp24.

18- Prime Minister's letter to Heads of State Government of U.S.A, UK, France, Russia, China, Japan, Italy, Belgim, Spain and Germany on 2 April, 1998.

19- By Manoor Ijaz and James A. Abrahamson, "U.S Needs to Give Pakistan Reasons for Restraint.

International Hearald Tribun, May 23 -24, 1998.

and By Benazir Bhutto, "A Military Tribun, Saturday - Sunday, May 16 - 17, 1998.

وكلمة السفير الباكستانى بالقاهرة السيد/ الطيب صديقى والتى ألقاها فى ندوة "الانتشار النووى فى جنوب آسيا" والتى عقدت بمركز بمركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة يوم ٢٠ مايو ١٩٩٨.

20-Statement by The Prime Minister, Mohammed Nawaz Sharif, 28 May 1998.

21- Model Protocol Additional to the Agreement (S) Between ... and the International Atomic Agency for the Application of safeguards. INFCIRC/ 540, Austria, IAEA, 1997.

٢٢- د. فوزى حماد "رغم المعاهدة ورقابة الكبار الهند اقتحمت نادى السلاح النووى"، مجلة المصور، العدد رقم ٣٨٤١، ٢٢ مايو ١٩٩٨، ص ص٣٢ - ٣٣.

٢٣- إبراهيم نافع "سباق الرعب النووى فى آسيا. ملاحظات مهمة وتداعيات خطيرة"، جريدة الأهرام، ٢٩ مايو ١٩٩٨، ص٣.

٢٤- عمرو موسى: معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فى مهب الريح، والعالم مطالب باعمال مبادرة مبارك، جريدة الأهرام، ٢٩ مايو ١٩٩٨، ص٥.

٢٥- إبراهيم نافع (سباق الرعب النووى فى آسيا. ملاحظات مهمة وتداعيات خطيرة، جريدة الأهرام، ٢٩ مايو ١٩٩٨، ص ص١ - ٣.

٢٦- المؤتمر الدولى لنزع السلاح يطالب الهند وباكستان بالانضمام لمعاهدة حظر التجارب النووية، جريدة الأهرام، ٣ يونيو ١٩٩٨، ص٤، وأيضا جلسة طارئة لمجلس الأمن لبحث السباق النووى فى آسيا، جريدة الأهرام، ١ يونيو ١٩٩٨، ص١.

27- Zbigniew Brzezinski, Selective non - Proliferation is futile, los Angeles Times, 18 May 1998, p2.

٢٨- محمد إبراهيم الدسوقى "الحساسية النووية اليابانية فى مواجهة التجارب الهندية والباكستانية"، جريدة الأهرام، بتاريخ ٣ يونيو ١٩٩٨، ص٦.

٢٩- د. عبدالجواد عمارة. "التفجيرات النووية فى جنوب آسيا. قصور النظام العالمى لمنع الانتشار، جريدة الأهرام، ٥ يونيو ١٩٩٨، ص٨.

٣٠- "إسرائيل أجرت تجربة نووية الشهر الماضى"، جريدة الأهرام، ١٨ يونيو ١٩٩٨، ص١.

٣١- أحمد إبراهيم محمود "التجارب النووية واتجاهات التفكير الاستراتيجى الهندى"، جريدة الأهرام، ٢٩ مايو ١٩٩٨، ص٨.

٣٢- باكستان تحذر من اعتداء إسرائيل على منشآتها النووية، جريدة الأهرام، ٣ يونيو ١٩٩٨، ص١.

Arieh O' Sullivan reports, "A Cloud on the horizon" The Jerusalem Post June 10, 1998, p7.

and by Yessi Melman, "Seen From Israel, the Signs point to a Nuclear Arms Race" International Herald Tribune, June 10, 1998, p10.

33- Steve Rodan, India, Israel concerned US Will stifle ties, Jorusalem Post, 13 May 1998, p5.



" مؤتمر "مستقبل مصر فى عيون شبابها

القاهرة (١٤-١٥ ابريل ١٩٩٨)

سمير محمد شحاتة

نظم مركز دراسات وبحوث الدول النامية مؤتمره السنوى حول "مستقبل مصر فى عيون شبابها" يومى ١٤ . ١٥ أبريل ١٩٩٨، وقدمت فيه مجموعة من الأبحاث تناولت بعض القضايا الهامة.

ففى الجلسة الأولى تحدثت د. شادية فتحى عن "مستقبل التحول الديمقراطى فى مصر"، إذ أشارت الى أن مصر قد شهدت تاريخيا ثلاث موجات للتحول الديمقراطى حتى الآن: الموجة الأولى للتحول الليبرالى وبدأت مع بداية الحياة البرلمانية فى عهد الخديوى اسماعيل عام ١٨٦٦، وخمدت مع الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢، والموجة الثانية تطابقت مع مرحلة الديمقراطية الليبرالية خلال الفترة من ١٩٢٤ - ١٩٥٣، والموجة الثالثة بدأت مع اعلان عودة الأحزاب السياسية فى ديسمبر ١٩٧٦، ثم صدور قانون الأحزاب السياسية فى يونية ١٩٧٧.

ثم تناولت الباحثة أهم المعوقات التى تحول دون تطور عملية التحول الديمقراطى فى مصر، والتى تتمثل فى:

١- طبيعة النظام الحزبى.

٢- طبيعة النظام الانتخابى.

٣- بنية السلطة التشريعية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية.

٤- نمط الثقافة السياسية السائدة.

وتناولت الورقة الثانية التى قدمها ايهاب الدسوقى "برنامج التخصيصية فى مصر: دراسة لكفاءة الأداء وأفاق المستقبل"، وخلص الباحث الى أن سياسة التخصيصية تعتبر مرحلة رئيسية من مراحل التحرير الاقتصادى، ومكونا أساسيا من مكونات برنامج التكيف الهيكلى، ويتطلب تنفيذ سياسة التخصيصية ضرورة تهيئة المناخ الاقتصادى واعتماد الاقتصاد على أليات السوق. كما تتميز التخصيصية بخصوصية هامة وهى إمكانية تطبيقها من خلال عدد كبير من الأساليب، مما يتيح لصانع القرار الفرصة لإختيار أنسب الأساليب بما يتلاءم مع ظروف الاقتصاد، وطبيعة المشروع.

وقد طرح الباحث تصورين: الأول يفترض استمرارية برنامج التخصيصية على حاله، وهو ما يؤدى الى عدم تحسن وضع الاقتصاد القومى، والثانى يفترض الإسراع ببرنامج التخصيصية وهو ما يؤدى الى تحسن الوضع الاقتصادى بمصر، نظرا لإكتمال عناصر النظام الاقتصادى القائم على أليات السوق.

ومن خلال بحثه عن "مستقبل السلوك السياسى لفئة رجال الأعمال المصريين" ناقش وسام فؤاد خريطة ركائز القوة المملوكة لفئة رجال الأعمال المصريين، والتى توزعت على نوعين من الركائز: ركائز خارجية تتسم بقدر عال من الثبات بسبب ضعف الدول النامية تجاهها، وهى صيغة ذات طابع اقتصادى، مما يفتح الباب أمام رجال الأعمال لتنمية دورهم السياسى، وبخاصة دبلوماسية التنمية، ومع الآلة الإعلامية الغربية الهائلة يمكن الإشارة لتكريس الثقافة الغربية، ومن ثم خلق مناخ دولى وقطرى يسمح باستمرار تنامى الدور السياسى لرجال الأعمال وتزايد قوتهم.

أما عن الركائز الداخلية فهى لاتزال مستمرة، بل ويزداد تاثيرها. فمن ناحية، لاتزال الحكومة المصرية تبغى مواكبة التوجه الاقتصادى العالمى والإقتداء به بالدول الصناعية الجديدة وفق النموذج السلطوى الجديد، ومع إعطاء مساحة فعل كبيرة لدور الدولة لتجنب الكوارث التى قد تحدث للإقتصاد مثلما حدث لدول جنوب وشرق آسيا.

تحدث بعد ذلك أحمد خليل الضبع عن "الاقتصاد المصرى والجات : دراسة حالة لصناعة المنسوجات، المخاطر وآفاق المستقبل". فاشار الى أن اتفاقية الجات أدت لوجود احتمالات لتعرض صناعة المنسوجات المصرية لمنافسة سواء فى الداخل نتيجة انخفاض التعريفة الجمركية على الواردات ورفع الحظر المفروض عليها، وكذلك فى الخارج بسبب فقدان المنسوجات المصرية للمزايا التفضيلية التى كانت تتمتع بها فى أسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والمتمثلة فى استحواذها على حصة تصديرية فى تلك الأسواق.

ثم عرض الباحث لنتائج وتوصيات هامة، فأشار الى أن حجم الاستثمارات فى الصناعة النسجية التى تعتبر من الصناعات التحويلية الهامة فى مصر يزيد على ٢٥ مليار جنيه، وعدد العاملين حوالى مليون عامل يعملون فى نحو ٢٣٤٠ شركة بخلاف المنشآت الصغيرة الأخرى. هذا بالاضافة الى أنها تمثل حوالى ٢٥٪ من صادرات مصر السنوية، لذا يجب على الحكومة فى المرحلة القادمة أن تتخذ عدد من الإجراءات كى تحافظ على هذه الصناعة من المنافسة المتوقعة من بينها:

١- إعادة النظر فى القدرة التنافسية للصناعة النسجية المصرية، وخاصة شركات القطاع العام من خلال تخفيف الأعباء الضريبية والمالية وتخفيض تكلفة الانتاج والإرتقاء بالجودة، وبعوامل المنافسة التسويقية، وسرعة الإستجابة لمتطلبات السوق وإزالة معوقات التصدير.

٢- إعادة تأهيل الصناعة المحلية وتقديم المعونات الفنية والتكنولوجية والتدريبية اللازمة، والاستفادة من اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وخاصة فى اطار برنامج دعم وتطوير الصناعة المحلية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

٣- الاستمرار فى وضع القوانين أو تعديلها لفرض تشجيع الاستثمار وتهيئة مناخ جديد للاستثمار فى مصر يحفز المستثمر المحلى والأجنبي، ومن المتوقع أن تكون الصناعات النسجية هى اكثر الصناعات جذبا للاستثمارات الأجنبية.

٤- العمل على فتح أسواق جديدة للمنتج المحلى عن طريق الدخول فى اتفاقات مناطق حرة مع الدول المستوردة الرئيسية.

ثم قدم علاء سالم ورقة بعنوان "التعليم الجامعي الخاص : فرص واحتمالات المستقبل" تناول فيها العديد من المؤشرات الموضوعية التى من خلالها يمكن بلورة رأى مبدئي حول مستقبل الجامعة الخاصة فى الساحة التعليمية فى مصر وتتمثل فى الآتى :

١- أن المقومات الأساسية للعملية التعليمية بهذه الجامعات لم تستكمل وجودها الفعال بعد على كافة المستويات المرتبطة بتلك العملية. لذا فلن تعد هذه الجامعات سوى فرصة لأصحاب المجاميع المتدنية، وأصحاب القدرات المالية المتزايدة فى الحصول على المؤهلات الجامعية.

٢- ستظل قضية اشراف الدولة على هذه الجامعات ومدى التزامها بالمعايير التأهيلية والقانونية محل تساؤل، سواء فى خبرة تعامل الحكومة مع فروع الجامعات الأجنبية فى مصر، أو فى الفساد المستشرى فى كافة أجهزة البيروقراطية الحكومية.

٣- عدم استقرار العلاقة بعد، بين خريجى تلك الجامعات الخاصة وتحديداً خريجى الكليات العملية مثل الطب والصيدلة، والنقابات المهنية المعبرة عنها.

٤- أن هذه الجامعات الخاصة بعكس ما كانت تزعم، لم تقدم تخصصات نادرة، أو غير موجودة لدى الجامعات العامة، وكل ما هنالك أن تلك الجامعات نقلت التخصصات الموجودة فى الجامعات العامة اليها بمسميات مختلفة، وعلى سبيل المثال فإن كلية الطب فى الجامعات العامة سميت باسم كلية العلوم الصحية والطبية.

وأخيرا، قدم عبد السلام نوير بحثا بعنوان "التعليم والمستقبل فى مصر" أوضح فيه أن تواصل التحسن فى الإنفاق على التعليم يظل موضعا للجدل والشك فى ضوء ما إتسم به النظام التعليمي فى مصر من مركزية مفرطة وفردية بالغة تجعل السياسة لصيقة الصلة بالوزير لا المؤسسات، فلا تحظى بالاستمرارية، وليس أدل على ذلك من الخلاف بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى والبحث العلمى بعد انفصالها مباشرة، ومراجعة قرار إلغاء السنة السادسة الإبتدائية والتفكير فى عودتها، وهذه الانقطاعات التى تحد من امكانات التراكم والتخطيط المستقبلى للتعليم فى مصر، دفعت الى القول بأن النظام التعليمى يفتقد الى فلسفة براجماتية فى الأساس الأول.

"ندوة" نحو استراتيجية مشتركة للدراسات المستقبلية العربية

القاهرة (١٤ - ١٦ ابريل ١٩٩٨)

عاصم المشرف

تتويجا للاهتمام المتزايد الذى يوليه معهد البحوث والدراسات العربية لمستقبل الوطن العربي، عقد المعهد خلال أبريل الماضى بفندق شبرد القاهرة ندوة حول الاستراتيجية المشتركة للدراسات المستقبلية العربية، وقد ناقشت الندوة ثلاثة محاور هامة عبر ثمانى أوراق بحث قيمة.

تناول المحور الأول خبرة الدراسات المستقبلية العربية وخصصت الجلسة الأولى التى رأسها د. محمد محمود الإمام لموضوع "خبرة الدراسات المستقبلية - الدروس المستفادة"، وتحدث د. ابراهيم سعد الدين عن مشروع المستقبلات العربية البديلة فى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٥، فتعرض للأنشطة التى قام بها مشروع المستقبلات العربية البديلة خلال تلك الفترة، فأشار الى السمات العامة لمشروع المستقبلات، وأوضح أن المشروع يتسم بخاصيتين رئيسيتين، الأولى هى التركيز على مجالات البحث غير المدروسة لتجنب التكرار والتداخل مع المجهودات البحثية الأخرى، والثانية هى إعطاء اهتمام خاص للدراسات المستقبلية.

أما المحور الثانى فقد تطرق الى النقلة النوعية فى الدراسات المستقبلية العربية، وفى الجلسة الثانية التى رأسها د. محمد صبحى عبد الحكيم تناول جميل مطر انحسار الدراسات المستقبلية العربية فى أعقاب الحرب الباردة، الأسباب والنتائج، وحاول من خلال الورقة طرح استنتاجات لطبيعة الخلط، وأشار لتداخل الحدود بين الدراسات المستقبلية، والهندسة المستقبلية فى العالم العربي، فأوضح أن الإنسان منذ بدء الخليقة لم يتوقف عن التفكير فى المستقبل. فكلما اشتد خوف الإنسان من المستقبل كلما اشتدت حاجته الى قوةً أقوى من كل ما يمكن أن تستجمعه شجاعته وإمكاناته التى يواجه بها هذا المستقبل. ومع زيادة ثقة الإنسان فى صنع المستقبل تزداد حاجته الى صنع مستقبل غيره من البشر، وخصوصا الملتصقين به والمقربين منه. وأشار للتجربتين الألمانية واليابانية اللتين قامت بهما الولايات المتحدة قبل منتصف هذا القرن لصنع مستقبل دولتين غربيتين كمثالين على الهندسة المستقبلية فى أوضح تطبيقاتها.

ورأس الجلسة الثالثة د. على الدين هلال، وتحدث د. أحمد نظيف عن قواعد البيانات فى الوطن العربى ومدى ملاءمتها لإحداث نقلة نوعية فى الدراسات المستقبلية العربية من خلال إقامة مجتمع المعلومات، وتعرض لملامح مجتمع المعلومات التى أجملها فى التطور الكبير فى تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات، الزيادة المطردة فى كمية المعلومات المتاحة للمجتمع، الزمن كعنصر أساسى للمنافسة.

صناعات العقول وتحقيق الاستثمار فى البشر، دخول تكنولوجيا المعلومات فى نسيج تعاملات المجتمع. وأشار الى التطلعات، الأهداف، دعم اتخاذ القرار فى قضايا التنمية، رفع كفاءة أداء الخدمات، تنمية قطاع الأعمال، التخطيط للمستقبل، هياكل المعلومات، مجتمع المعلومات، تطوير البيئة المعلوماتية.

وفى الجلسة نفسها، تحدث د. محمود عبد الفضيل عن الجوانب الاقتصادية لثورة الاتصالات والمعلومات على مستقبل المنطقة العربية، ومهد لذلك بالحديث عن الفجوة بين البلدان المتقدمة فى العالم الأول والبلدان النامية فى العالم الثالث، فأوضح أن تلك الفجوة لم تكن مجرد فجوة موارد كما كان الحال من قبل، بل أصبحت فجوة معرفية نتيجة الثورة الهائلة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتبار أن المعلومات صارت تشكل فى عالم اليوم موردا هاما للفرد والجماعة والاقتصاد الوطنى عموما. ثم تطرق للتغيرات والتحولات فى مجال العمالة وتنظيم العمل، فأشار الى أن ثورة المعلومات والاتصالات أفرزت تحولات هامة فى أنماط التوظيف وهياكل المهن وأسلوب أداء أسواق العمل، وأوضح أنا ستخدام الحاسب الآلى فى معظم أماكن العمل أدى الى تغيرات هامة فى ثلاثة مجالات أساسية، تغيرات فى التركيب المهنى والمهارى لقوة العمل، تغيرات فى مفهوم تنقلية العمل، تغير نمط العلاقة التعاقدية بين العامل ورب العمل.

وفى الجلسة الرابعة والأخيرة، والتى رأسها السفير د. مصطفى عبد العزيز، تحدث د. مصطفى كامل السيد عن الحريات الأكاديمية وأثرها على الدراسات المستقبلية العربية، فتعرض لمستقبل الوطن العربى فى مجال العلوم الاجتماعية فأوضح أن الدراسات المستقبلية فى حقل العلوم الاجتماعية تقتضى توافر طائفة واسعة من الحريات فى المجتمع العربى ككل، وليس فى المؤسسات البحثية التى تقوم بإجراء هذه الدراسات فحسب، وأشار الى أن دراسات المستقبل نشأت وتطورت فى مجتمعات توفر الحريات المدنية والسياسية لمواطنيها جميعا، ولا ينفرد الأكاديميون فيها والعاملون فى مراكز الأبحاث والجامعات بحريات خاصة، كما تطرق فى ايجاز لتاريخ الحرية الأكاديمية ومعناها، وتناول الحريات الأكاديمية بالدول الأوروبية فى التاريخ الحديث، وأشار الى أن الحريات الفكرية كانت محدودة فى الجامعات الأوروبية قبل القرن السابع عشر، فالآراء والاستنتاجات التى تعارضت مع المذاهب الدينية كانت تتعرض للإدانة، وقد دعا فلاسفة الليبرالية فى القرن السابع عشر الى الحاجة لاتباع منهج فى التعليم لا تعوقه الأفكار المسبقة ومهد بذلك للاعتراف بالحرية الأكاديمية فى معناها الحديث، وانتقل لواقع الحريات الأكاديمية فى الوطن العربى، فأوضح أن أوضاع مؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى تكشف عن انتهاكات واسعة للحريات الأكاديمية، وأشار الى أن هذه الانتهاكات أدت الى فقدان مؤسسات التعليم العالى لاستقلالها فى مواجهة السلطات التى يتوقع أن تكون مصدرا للتضييق على الحريات الأكاديمية وهى السلطات الحكومية التى توفر ميزانية تلك المؤسسات البحثية والمؤسسات الدينية التى نشأت تاريخيا فى كنفها مؤسسات التعليم العالى التقليدية، وعدد أمثلة لانتهاكات الحريات الأكاديمية فى الوطن العربى، وتطرق لتقييد الحريات الأكاديمية ودراسات المستقبل العربى، فأشار الى أن أوضاع الوطن العربى تختلف من بلد لآخر، وأن هناك قدرا من الحريات العامة والحريات الأكاديمية فى بعض البلدان العربية يفوق ما هو متاح منها فى البعض الآخر، وتظهر القيود فى حريات الفكر والتعبير والتدريس والبحث. وتظهر هذه القيود على الدراسات المستقبلية على النحو التالى : تقتضى الدراسات المستقبلية إحاطة كاملة بالواقع لتصور المستقبل "القيود على حرية تداول المعلومات" فى معظم البلدان العربية، وتقتضى الدراسة المستقبلية أيضا وجود بيئة خاصة لها تقدر أهمية العلم ودراسة المستقبل استعدادا لمواجهته. وتشمل هذه البيئة المجتمع والسلطة الحاكمة، كما تقتضى الدراسات المستقبلية الجرأة فى تصور كافة الاحتمالات للمستقبل بما فى ذلك أسوأها وذلك للاحتياط ضد وقوعها، وتقتضى الدراسات المستقبلية تمتع الباحثين بدرجة من الحرية فى الاجتماع وفى التنظيم والسفر وحضور المؤتمرات العلمية ومناقشة تصورات المستقبل وسيناريوهاته، ومناهج دراسته مع زملائهم فى الداخل والخارج.

"مؤتمر" التاريخ الاقتصادى للمسلمين

القاهرة (٢٥ - ٢٧ إبريل ١٩٩٨)

فتحى على حسين

على مدى ثلاثة أيام عقد مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى بجامعة الأزهر مؤتمرا حول "التاريخ الاقتصادى للمسلمين" شارك فيه لفيف من علماء الأزهر وأساتذة التاريخ الاقتصادى الإسلامى. وقد اتسم المؤتمر الذى افتتحه فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر، وشارك معه د. أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر بتعدد محاوره بين مناهج البحث والكتابة فى التاريخ الاقتصادى للمسلمين، وتاريخ الادارة المالية والرقابة عليها، وتاريخ النشاط الزراعى والبيئة، وتاريخ النشاط الصناعى، ثم تاريخ النشاط التجارى والعلاقات التجارية. وفى هذا السياق قدم د. عصام الدين الفقى دراسة تحليلية لبعض مصادر التاريخ الاقتصادى للمسلمين، أشار فيها الى كتاب "آثار دمشق" لابن عساكر الذى تناول معلومات هامة عن التاريخ الاقتصادى بشأن ملكية الأرض الزراعية فى القرن الأول الهجرى، وكيف أن عمر بن الخطاب أمر بوقف الأراضى الزراعية للمسلمين، ومن يأتى بعدهم، ومنع الجند من امتلاك الأرض الزراعية فى البلاد المفتوحة مثل مصر والشام والعراق وبلاد ما وراء النهر، وتبقى الأرض فى أيدى أهلها يزرعونها ويؤدون خراجها.

وفيما يتعلق بتنظيم الحياة الاقتصادية للمدينة المنورة فى عصر الرسالة، أوضح الدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد أستاذ الاقتصاد

بتجارة الأسكندرية أن البناء الاقتصادى للمدينة خلال الفترة التى عاشها الرسول "ص" كان مستمرا على حد سواء مع عملية البناء الأخلاقى والاجتماعى والسياسى فى إطار الإسلام.

ولقد توطدت دعائم نظام عادل لتوزيع الدخل والثروة فى المدينة المنورة بأمور عدة من أهمها الزكاة والتى تعتبر ضريبة من وجهة نظر الاقتصاد الوضعى، ولكنها فى العقيدة ركن أساسى من أركان الإسلام الخمسة. وظل النظام الاقتصادى فى المدينة المنورة قائما على التكافل والتماسك الاجتماعى، وخال تماما من الصراعات والأحقاد الطبقية أو العنصرية.

ويشير الدكتور شوقى الساهى الى أن التاريخ المالى والاقتصادى للمسلمين قد عرف مراقبة مالية الدولة منذ نشأته الأولى، وأحاط بكلياتها، ومظاهرها فى شمول وفاعلية، لم تصل اليها أنظمة وحضارات وضعية قديمة أو معاصرة، وهو الأمر الذى يخص ذاتية التاريخ الإسلامى.

ثم قدم الدكتور سعيد مغاورى المشرف على البرديات العربية بدار الكتب القومية بحثا عن صناعة ورق البردى وتجارته فى مصر الإسلامية أوضح فيه أن المصريين ظلوا يحتكرون صناعة ورق البردى وتصديره كسلعة تجارية الى جميع أنحاء العالم القديم لمدة تزيد على ثلاثة آلاف عام. ونظرا لأهمية ورق البردى وغلاء سعره كان الاقتصاد فى استعماله أمرا واجبا. ولقد نبه الى ذلك الخليفة الأموى عمر بن عبدالعزيز فتوقف توسع الخاصة والدواوين فى استعمال ورق البردى فترة طويلة حتى كان يكتب أحيانا على ظهر الورقة.

أما الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث فى تاريخ الفكر الاقتصادى الإسلامى، فقد أوضح الزميل محمد يونس ،الصحفى بالأهرام أن ذلك يعتبر أحد العوامل الأساسية فى اتخاذ العديد من الاجراءات والتنظيمات ذات الطابع الاقتصادى فى التاريخ الإسلامى. فقد كانت حماية البيئة من التلوث أحد الدوافع لإنشاء وتنظيم المؤسسات والوحدات الاقتصادية والتجارية، كما كان هذا الدافع يؤخذ فى الاعتبار فى تنظيم الأسواق بالمدن الإسلامية القديمة وعصور الخلافة الإسلامية المتعاقبة. وقد دعا القرآن الكريم الى الحفاظ على المصادر الطبيعية وفى مقدمتها الماء الذى ورد ذكره فى القرآن الكريم فى أكثر من ٦٠ مرة، ويخلص الباحث الى أن قضية الحفاظ على البيئة بشكل عام وحمايتها من التلوث بشكل خاص ترتبط بالعقيدة الإسلامية وتعد جزءا من إيمان المسلم.

وتناول الدكتور محمد الاسكندرانى مسالة اكتشاف رأس الرجاء الصالح وأثره على العلاقات التجارية بين العالم الإسلامى والغرب، فبين أنه فى أعقاب الفتوحات الإسلامية لبلاد فارس والشام ومصر وأفريقيا غدت الدولة الإسلامية وريثة نشاط الفرس التجارى فى الشرق الأقصى كما غدت مطلة على البحر المتوسط بحيث تحولت ثغور البحر المتوسط الى محطات لتوزيع ما يجلبه المسلمون من تجارة الشرق الأدنى، بينما كان اكتشاف رأس الرجاء الصالح بداية النهاية للازدهار الاقتصادى فى العالم الإسلامى وبداية سيطرة الغرب على التجارة الدولية.

وتحت عنوان "ميناء جدة وأهميته الاقتصادية لمكة المكرمة فى عهد المماليك الجراكسة" جاء بحث الدكتور ابراهيم بن حمود المشيقح رئيس قسم التاريخ بكلية العلوم العربية والاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود، حيث أوضح أن ميناء جدة اكتسب منذ منتصف القرن الثامن الهجرى أهمية دينية واقتصادية بعد أن أصبح من أهم ثغور البحر الأحمر لموقعه الاستراتيجى وكونه ميناء مكة الرئيسى ومفتاحها الى البحر الأحمر والعالم، وقد ساعد على ذلك عدة عوامل من بينها :

أولا : موقع جدة على ساحل البحر الأحمر ووجود شواطئها جعلها محطة لرسو السفن التجارية القادمة من الهند وعدن واليمن.

ثانيا : قرب ميناء جدة من مكة المكرمة، حيث يعتبر باب مكة البحرى، فالسفن المحملة بالحجاج من مصر والهند والحبشة والشام والمغرب العربى وأفريقيا لابد لها من التوقف فى جدة، ثم ينقل الحجاج الى مكة المكرمة على الجمال والحمير حيث سهولة الطريق.

ثالثا : أهمية جدة العسكرية بالنسبة لمكة المكرمة والذى تنبه اليه أمراء مكة، مما دعا الى بناء سور جديد لحمايتها من الغزو البرتغالى الذى كان ينوى السيطرة على البحر الأحمر عامة، وميناء جدة خاصة وتعطيل الملاحة البحرية فى هذه المنطقة.

ودأب الأستاذ مصطفى دسوقى كسبة رئيس قسم الاستشارات بمركز صالح كامل على التعرف على مناهج البحث وكتابة التاريخ الاقتصادى الإسلامى فأوضح أن الفكر الاقتصادى الإسلامى مر بعدة مراحل من أهمها فترة نزول القرآن والعهد النبوى، ثم فترة الخلفاء الراشدين، وحاليا فترة الدراسات الاقتصادية المعاصرة.

أما الفترة الأولى فقد أقر القرآن الكريم الفردية ووضع أصولها التى فصلها الفقهاء بما يشير الى أن القرآن اعترف بالتفاوت بين الناس وتقسيمهم الى درجات وطبقات وترتب على ذلك وجود الغنى والفقير ولكن يخفف هذا التفاوت الزكاة.

وتميزت فترة الخلفاء الراشدين بعدة خطوات اقتصادية :

– تم جعل بيت المال موردا ثابتا ينفق منه على حاجات الأمة والفقراء والمساكين وابن السبيل.

– فرض العشور على التجارة التى تمر بأراضى المسلمين على أساس المعاملة بالمثل، وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

– ثم جاءت فترة كبار العلماء التى تمتد من منتصف القرن الثانى الهجرى الى التاسع الهجرى، وظهرت فيها كتب الفقه العامة كالموطأ للإمام مالك.

ثم تناول الدكتور عمر العانى بجامعة بغداد "العلاقات التجارية بين المسلمين وغير المسلمين فى الفقه الإسلامى" فقال : إن التبادل التجارى بين الأقطار الإسلامية أمر لا يثير التساؤل والاستغراب، لذا فلا خلاف بين الفقهاء على جوازه. ولكن الفقه الإسلامى ذهب الى ما هو أبعد حيث أجاز التعامل التجارى مع دول الأعداء من أهل الحرب وللفقهاء فى حكم التصدير مذهبان : الأول أجاز أن يدخل أهل الحرب أقاليم الإسلام لأغراض التجارة تصديرا واستيرادا. وأجاز أيضا دخول المسلم بلاد الأعداء لأغراض التجارة تصديرا أو استيرادا.

والثانى، ذهب اليه الإمام مالك وابن حزم فأجاز الاستيراد ومتاجرة أهل الحرب فى بلاد المسلمين ومنعا التصدير ومتاجرة المسلم فى بلاد الحرب.

هذا ولا يختلف الاستيراد عن التصدير من حيث كونه مبنيا على تحقيق المصلحة ودرء المفسدة. والقيود الواردة على الاستيراد لا تختلف عن القيود الواردة على التصدير ويستثنى من ذلك القيد الأول إذ أن استيراد السلاح وما فيه من قوة للمسلمين من بلاد الحرب يجوز لما فيه مصلحة إعزاز الدين والأمة وحفظهما ضد أى تهديد خارجى.

"ندوة" المؤتمر الدولى للمياه العربية

القاهرة (٢٦ - ٢٨ ابريل)

احمد السيد تركى

باعتبار أن المياه تمثل أهمية محورية فى منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، استضافت القاهرة على مدى يومين أعمال المؤتمر الدولى للمياه، بهدف البحث فى السبل الكفيلة بحسن إدارة المياه وتنمية الموارد المائية.

وقد إفتتح المؤتمر وزير الأشغال والموارد المائية الدكتور محمود أبوزيد الذى تناول مجموعة من الحقائق .

فى تقرير أصدره المركز العربى لدراسات المناطق الجافة فى فبراير الماضى، أوضح أن العجز المائى العربى سوف يبلغ ٢٨٢ بليون متر مكعب سنوياً، بحلول عام ٢٠٣٠، كما قدرت الدراسة أن كمية المياه المتاحة من الموارد المائية المتجددة بالوطن العربى تقدر بحوالى ٣٣٨ بليون متر مكعب سنوياً.

وأكدت الدراسة أن إحتياجات البلاد العربية من المياه سوف تبلغ ٣٦٨ بليون متر مكعب بحلول عام ٢٠٠٠، ترتفع إلى ٤٠٢ بليون عام ٢٠١٠، ثم إلى ٤٩٢، ثم تتزايد إلى ٦٢٠ بليون عام ٢٠٣٠، فى حين عرض الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى لأبعاد مشكلة المياه فى عدة نقاط هى:

– تكمن المشكلة الأساسية فى زيادة الدول التى تعانى من نقص فى المياه على المستوى العالمى، حيث بلغ عددها أكثر من ٢٦ دولة. ويمكن أن تصل إلى ٦٦ دولة فى عام ٢٠٥٠، بالاضافة إلى مشاكل المنطقة العربية العديدة فى هذا الشأن، مثل الجفاف والتصحر وندرة المياه.

– تبلغ كمية المياه المتجددة فى العالم، كما أن ٦٢٪ من المياه العربية تأتى من الخارج، و٨٠٪ من مساحته صحراء وتبلغ المياه المستثمرة ١٦٠ متراً مكعباً، أى بمعدل ٤٧٪ من المياه الفائضة.

كما عرض المشاركون فى المؤتمر عدة قضايا جوهرية يمكن بلورتها على النحو التالى:

أولاً: مشكلة المياه فى الشرق الأوسط وكيفية معالجتها حيث تعانى منطقة الشرق الأوسط من ندرة فى المياه تهدد أمن المنطقة بأسرها، ويكثر الحديث على ما اصطلح على تسميته " أزمة أو كارثة أو حرب المياه المتوقعة" نتيجة شحها عام ٢٠٣٠، وزيادة الطلب عليها فى الوقت نفسه لتلبية متطلبات التنمية والزيادة السكانية، وفى هذا السياق تعمل الدول العربية على الاستفادة من جميع الطاقات والخبرات الغربية والعالمية المتاحة فى مجال هندسة الرى وصيانة الموارد المائية ومنع الفاقد وتحلية المياه المالحة واستغلال كل قطرة مياه فى إحداث التنمية، وهذا يأتى من خلال عدة خطوات إيجابية وهى:

– وضع ضوابط لترشيد استخدام المياه فى الزراعة والصناعة والشرب.

– الاستفادة من أحدث صيحات التكنولوجيا العالمية فى مجال زيادة وتأمين الموارد المائية المتاحة، مما يجعلها صالحة للاستخدام فى مختلف المجالات الحياة، وفى هذا الاطار تعمل وزارة الرى والموارد المائية المصرية بالتنسيق مع وزارة الزراعة على الحفاظ على الموارد المائية.

ثانياً: إسرائيل أداة للتوتر المائى فى الشرق الأوسط: فبالاضافة إلى مشكلة ندرة، ونقص المياه فى المنطقة العربية، أكدت أبحاث المشاركين فى الندوة أن إسرائيل تستولى على كميات كبيرة من المياه، سواء فى الضفة الغربية أو الجولان أو لبنان والمشروعات التركية المستثمرة للتأثير على حصتى كل من العراق وسوريا من مياه نهرى دجلة والفرات، إضافة إلى المحاولات الأثيوبية للتأثير على حصة مصر من نهر النيل، حيث تحصل إسرائيل على حوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب من مياه حوض نهر الأردن، ومن ٢٥٪ إلى ٤٠٪ من مياهها من الخزانات الجوفية فى الضفة الغربية وفى المقابل تمنع الفلسطينيين من حفر الآبار الجديدة أو تطوير القائم منها.

وقد أدى ذلك إلى تدنى نصيب الفرد الفلسطينى من المياه سنوياً بالمقارنة بنظيره الإسرائيلى، حيث أن ٢,٥ مليون فلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة يحصلون على ٢٥٠ مليون متر مكعب من المياه، بينما يحصل خمسة ملايين من سكان إسرائيل على ٢ مليار متر مكعب سنوياً، ويحصل ١٦٠ ألف مستوطن فى الضفة الغربية على ٣٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً. وقد بدأت إسرائيل فى تنفيذ سياستها الخاصة بنهب المياه العربية فى الأراضى المحتلة عبر خطط متتالية منذ عام ١٩٥٣، بداية باستنزاف الطبقة المائية الجوفية للشريط الساحلى، ثم تنفيذ خطة السنوات السبع تلتها خطة السنوات العشر، وتضمنت الاستيلاء على ٥٠٪ من مياه نهر الأردن وفى الفترة ما بين عامى ١٩٥٨ إلى ١٩٦٨، نفذت إسرائيل أكبر مشروعاتها المائية وأخطرها، وهو مشروع طابا/ النقب.

ولا تتوقف مسببات التوتر حول المياه العربية على إسرائيل، وإنما تمتد إلى تركيا وأثيوبيا، حيث تستخدم الأولى ورقة المياه كوسيلة للضغط على سوريا والعراق، من خلال التوسع فى إقامة السدود والمشاريع المائية وتلويث هذه المياه فى كثير من الأحيان، وتصر على أن النهرين نهران وطنيان على اعتبار أنهما ينبعان من أراضيها، على الرغم من أنهما نهران دوليان تنطبق عليهما قواعد القانون الدولى للأنهار فى هذا الشأن.

أما بالنسبة لأثيوبيا، فإنا تصر على عودة التفاوض حول الاتفاقيات والقواعد الحاكمة لتوزيع المياه فى حوض نهر النيل، على أساس أن مصر تأخذ كمية كبيرة من المياه، بالمقارنة بباقى الدول الأخرى فى الحوض.

وخلصت الآراء التى طرحت فى الندوة إلى ضرورة تنسيق الامكانات العربية والاستفادة من الخبرات الدولية بشأن استغلال

الموارد المائية المتاحة فى ظل الحقيقة التى تقول أن نسبة كبيرة من موارد المياه العربية تأتى من خارج الوطن العربى وهذا يتطلب:

– تفعيل التنسيق مع دول الجوار الجغرافى المهمة، وبالتحديد أثيوبيا وتركيا، حتى لا تتاح الفرصة لبعض القوى الخارجية من التغلغل فى سياسات تلك الدول.

– أن تأخذ الدبلوماسية العربية على عاتقها مهمة شرح السياسات العربية بشأن المياه، فاقامة مشروعات عملاقة داخل بعض الدول العربية، مثل توشكى أو سحارة ترعة السلام.

–أن أى إستراتيجية عربية لتامين موارد المياه العربية فى المستقبل لا يمكن لها أن ترتكن على عوامل الطبيعة وحدها، بل لابد من إيجاد شبكة مصالح اقتصادية وسياسية مع دول منابع الأنهار الرئيسية، بما يشكل مرتكزاً أساسياً لدعائم التعاون الاقليمى فى المنطقة.

وقد إنتهى المؤتمر إلى عدة توصيات هى:

– العمل على استخدام التقنيات التكنولوجية العالمية الحديثة لاعذاب المياه المالحة بالدول العربية، سواء كانت جوفية أو مياه بحر، واستخدامها كمصدر مهم من المصادر المتاحة للموارد المائية العربية، مع المضى والاستمرار فى البحوث والدراسات الخاصة بتقليل الطاقة المنتجة للمياه.

– كما طالب المؤتمر بتطوير جميع أنواع الطاقة النظيفة لانتاج هذه المياه بصورة اقتصادية مناسبة.

– أوصى المؤتمر بأن تكون التعريفة التى تدفع مقابل إستخدام المياه شيئاً أساسياً لتغطية تكاليف هذه الخدمات، وإعتبارها من العناصر المهمة فى تحديد الكفاءة العالمية لنوعية المياه، والمحافظة عليها من التلوث، وعلى أن تكون التعريفات محددة بحسب ظروف كل دولة.

"مؤتمر" مصر واقتصاد عالمى جديد التقسيم الدولى الجديد للعمل

القاهرة:(٢٨-٢٩ أبريل ١٩٩٨)

اشرف محمد ياسين

عقد مركز دراسات وبحوث الدول النامية بالتعاون مع مؤسسة كونراد إديناور على مدى يومين مؤتمر "مصر واقتصاد عالمى جديد: التقسيم الدولى الجديد للعمل وموقع مصر فيه" من ٢٨-٢٩ أبريل ١٩٩٨.

وناقش المؤتمر قضية ثورة المعرفة التى عرفها العالم فى العقود الأخيرة، وبدأ المؤتمر بجلسة افتتاحية أكدت على أهمية هذه القضية، ويمكن تقسيم المؤتمر الى المحاور الآتية :

أولا: التقسيم الدولى للعمل فى مجال البنوك والشركات الدولية:

١- المناخ العام للصناعة المصرفية فى الدول الصناعية حيث تنخفض معدل الربحية فى البنوك التجارية فى الدول الصناعية نتيجة عدة عوامل منها الأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالى وتزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية لاقتحام مجال العمل المصرفى كمنافس للبنوك التجارية، وتزايد اتجاه قطاع الأعمال الى إصدار السندات والأسهم فى أسواق رأس المال المحلية والدولية كوسيلة للتمويل.

٢- الاتجاهات العامة للعمل المصرفى حيث تتعرض هذه النقطة الى الخطوط الرئيسية للاستراتيجيات التى تتبعها البنوك التجارية للحفاظ على نصيبها النسبى من سوق التمويل ومواجهة التدهور فى معدلات ربحيتها، وتتمثل فى:

* التعامل المتزايد فى أسواق رأس المال.
* التوسع فى الخدمات الألكترونية.
* تدويل النشاط المصرفى.
* الاندماجات بين البنوك.

٣- الاتجاهات الجديدة فى الصيرفة المركزية: تتعرض هذه النقطة الى المعايير الدولية لضبط الأداء المصرفى ولأهم الاتجاهات الجديدة فى الصيرفة المركزية، والتى منها الفصل بين الصيرفة المركزية، وادارة الأمين العام وادارة محترفة لاحتياطات النقد الدولى.

٤- الصراع بين أجزاء رأس المال المصرفى وموقفنا منه.

تتعرض هذه النقطة الى دور اليابان فى اتفاقية بازل بشأن معايير كفاية رأس المال والاتجاه لتطبيق قواعد محاسبية موحدة على الصعيد الدولى.

ثانيا: البيوتكنولوجيا الزراعية والأدوية :

أ- أثر الثورة العلمية والتكنولوجية على الزراعة:

١- تطبيقات البيوتكنولوجيا فى مجال الزراعة من خلال استعراض أهم تطبيقات التكنولوجيا الحيوية فى مجال الانتاج النباتى والحيوانى.

٢- علاقة الثورة الخضراء والبيوتكنولوجيا بالتقسيم الدولى الجديد للعمل وتأثيرهما عليه، وذلك من خلال الثورة الخضراء والتقسيم الدولى الجديد للعمل وتأثير البيوتكنولوجيا على دول العالم الثالث.

٣- دور حكومات الدول والمنظمات الدولية والجمعيات غير الحكومية فى توجيه التكنولوجيا الحديثة، وتم التركيز على المنظمات الدولية مثل اليونسكو، الفاو ... الخ.

ب – التقسيم الدولى للعمل فى صناعة الدواء وموقف مصر منه

تهدف هذه النقطة الى التعرف على التقسيم الدولى للعمل فى مجالات صناعة الدواء آخذة فى الاعتبار العوامل المؤثرة فى نشأة هذا التقسيم وفى حركته، حيث يتم تناول الخلفية التاريخية لصناعة الدواء وطبيعة صناعة الدواء، ومحددات تطورها، ثم المتغيرات العالمية المختلفة وتأثيرها على صناعة الدواء.

ثم التعرض الى موقف مصر بالنسبة لهذا التقسيم الدولى للعمل وخاصة الفرص والتغييرات والآليات المطلوب الانتباه اليها واستيعابها، لاستحداث تطويرات رئيسية فى صناعة الدواء المصرية.

ثالثا: المعلومات والإعلام:

يتعرض هذا المحور الى مجال صناعة المعلوماتية وارتباط ذلك بالتقسيم الدولى الجديد للعمل. وهنا تبرز أهمية وتأثير الثورة المعلوماتية.

رابعا: وسائل النقل والتقسيم الدولى الجديد للعمل:

أ- أداء النقل البرى والسياحى فى مصر وتحديات المستقبل:

يهدف هذا الى التعرف على أداء النقل البرى والسياحى لتحديد مدى كفاءة طاقة بنية النقل المتاحة لكل من قطاع النقل البرى على الطرق وقطاع النقل بالسكك الحديدية، بالاضافة الى اقتراح التوصيات المناسبة للتعامل مع مشاكل النقل فى كافة جوانبه التنظيمية والبيئية والتمويلية.

ب - صناعة النقل الجوى:

يتعرض هذا العنصر الى:

١- التكامل الدولى فى النقل الجوى والخصائص الأساسية له من خلال الخلفية التاريخية للتكامل فى هذا المجال، والتغيرات الأساسية فى أنظمة النقل الجوى.

٢- دوافع التكامل الدولى فى النقل الجوى والقيود الواردة عليه. ومن أهم هذه الدوافع التطور التكنولوجى الحديث بالنسبة لصناعة الطائرات ونظم الحجز بالحاسب الآلى وتقلص دور الدولة والاتجاه لخصخصة شركات الطيران. أما عن القيود أهمها نقص المعلومات والبيانات فى مجال النقل عامة والنقل الجوى خاصة ومحدودية الاستثمار الأجنبى فى النقل الجوى والمعوقات المؤسسية.

٣- فرص وتحديات النقل الجوى فى مصر فى ظل التكامل الدولى من خلال عرض الوضع الحالى للنقل الجوى فى مصر، وأهم الآثار الإيجابية والسلبية للتغيرات العالمية على النقل الجوى فى مصر.

وأخيرا كيفية مواجهة هذه التحديات المستقبلية على المستوى المحلى من خلال إعادة النظر فى سياسة تحديث المطارات وتخفيف القيود الادارية وايجاد نوع من التنسيق والتعاون المشترك بين الشركة الوطنية والشركات الخاصة. وعلى المستوى العربى من خلال تحقيق التعاون مع الأساطيل الجوية العربية الأخرى. وعلى المستوى العالمى من خلال العمل على تشجيع الدخول فى تحالفات مع الشركات العملاقة أو عمليات الاندماج مع شركات الطيران الأخرى فى المناطق الجغرافية المختلفة لخلق كيانات أكبر تكون قادرة على المنافسة.

"ندوة" كوسوفا بين التاريخ والأزمة الراهنة

القاهرة (٢٩ ابريل ١٩٩٨)

شريف عبدالعزيز بدير

عقد مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالتعاون مع مركز الحضارة للدراسات السياسية ندوة بعنوان "كوسوفو بين التاريخ والأزمة الراهنة .." والتى شارك فيها مجموعة متميزة من المفكرين والأكاديميين والدبلوماسيين.

وقد أدارت الندوة د. نازلى معوض مديرة المركز، حيث ذكرت فى بدايتها أن أهمية هذا الموضوع بالنسبة لنا يمكن أن تتلخص فى مقولة لمفكر عربى تونسى هو أ. عبدالجليل التميمى جاء فيها، أن: "التنوع الحضارى والثقافى والدينى سمه بارزة لمنطقة البلقان التى يشكل الإسلام بمعناه الحضارى أحد المعطيات البارزة فيها، ويأتى أهتمامنا بها أدراكاً منا بأنها لم تكن طوال عهد العثمانيين على هامش التاريخ العربى الإسلامى حسب ما قد يوحى بها موقعها، بل كانت فى قلب الأحداث، حيث نحت أبناء البلقان جزءاً هاماً من التاريخ العثمانى وتاريخ البلاد العربية أيضاً مغرباً وشرقاً، بل ولعبوا دوراً أساسياً فى توجية الحضارة والثقافة ..".

وأكد د. محمد الأرناؤوط (مدير معهد الحكمة بجامعة آل البيت - الأردن) أن مشكلة كوسوفو/ كوسوفا ليست مشكلة أقلية تطالب بالاستقلال أو الانفصال، ولكنها بؤرة نزاع معقد بين أكبر شعبين فى غرب البلقان (الصرب والألبان)، وبالتالى لا يمكن تصور أى استقرار فى البلقان دون تصالح ما بين هذين الشعبين، وهذا لا يتحقق دون تصالح حول كوسوفو.

ومظاهر هذا التناقض تبدأ من الخلاف حول إسم الاقليم، فالصرب يتمسكون بـ (كوسوفو)، والألبان يتمسكون بـ (كوسوفا)، ويعتقد كل طرف أن تنازله عن الاسم الخاص به، إنما هو أول تنازل لابد أن تتبعه تنازلات أخرى.

وفى الوقت الذى يمثل هذا الأقليم للصرب أرضا مقدسة لما له من مكانة دينية فى التاريخ الصربى، حيث احتوى عواصم صربيا القديمة التى تتمتع بقيمة دينية وسياسية عند الصرب، فإن هذه العواصم تضم أقدم وأجمل الجوامع الإسلامية فى المنطقة منذ القرن الخامس عشر.

ويعتبر الصرب أن سكان هذا الاقليم كانت غالبيتهم من الصرب

حتى نهاية القرن الثامن عشر، حين حدثت "الهجرة الكبرى" باتجاه الشمال (النمسا)، وحين بدأ الألبان يهبطون من مرتفعات ألبانيا ليستوطنوا سهول كوسوفو، وحتى لو وجدت أغلبية ألبانية فى نهاية الحكم العثمان فإن نسبة كبيرة منها من الصرب الذين اعتنقوا الإسلام وأصبحوا من الألبان.

ومن ناحية أخرى ترى د. نادية مصطفى (أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية) أن قضية كوسوفو، هى قضية شعب مسلم يتعرض الآن كما تعرض من قبل لأعمال العنف والابادة والتهجير، ومن ثم فإن أزمته الراهنة تستوجب إلنصرة من الشعوب والحكومات الإسلامية وخاصة مصر، وهذه النصرة يجب أن تستند على أسس وركائز تحليلية، تسترشد بها نحو السبل والآليات التى تحقق المصلحة وتحفظها.

وقد أكدت إن إدارة الأزمة الراهنة تواجه معضلة أساسية تتمثل فى اختبار لمدى قدرة الجهود الدولية الخارجية على إيجاد حل لهذه المعضلة، لا يحفظ فقط الاستقرار الاقليمى البلقانى، ولكن يحفظ الشعب الألبانى من الابادة ويحمى حقه فى تقرير المصير، وبالتالى هناك ثلاثة سيناريوهات لحل المشكلة هى:

- العودة للحكم الذاتى مع درجة أوسع.
- استمرار الالبان بالتمسك بالاستقلال فى جمهورية مستقلة.
- أن تكون جمهورية مستقلة فى إطار الاتحاد اليوغسلافى على قدم المساواة مع جمهورية صربيا وجمهورية الجبل الأسود.

وهذه السيناريوهات لا تتوقف فقط على المواقف الصربية أو الألبانية، ولكن يجب فهم الاطار الدولى الذى يحيط بها.

وبالنسبة لمواقف الدول الكبرى فقد أوردت عدة ملاحظات أهمها:

١- الحل من وجهة نظرها هو إعادة نوع من الحكم الذاتى مع تشجيع الإتجاهات المعتدلة بين ألبان كوسوفو.

٢- الحرص المستمر على تحذير الجانب الصربى من أستخدام العنف ضد شعب كوسوفو والوصول فى بعض المواقف إلى إدانة الجانب الصربى، هذا مع الأشارة إلى أدانة ما يسمى بالأعمال الارهابية الألبانية.

وإذا كانت د. نادية مصطفى طرحت ثلاثة سيناريوهات لحل الأزمة، فإن السفير/ رفعت الأنصارى (مدير إدارة البلقان وجنوب أوروبا بوزارة الخارجية المصرية، قد طرح عدة سيناريوهات هى:

١- الاستقلال التام لكوسوفو، وهو مرفوض، سواء من الحكومة اليوغسلافية أو المجتمع الدولى، حيث أن أى تغيير فى الحدود، سيترتب عليه تغيير فى الحدود القائمة فى منطقة البلقان، وهو ما يشكل خطراً كبيراً على الأمن الأوروبى.

٢- وهو ما نادى به إبراهيم راجوفا، وهو أن تكون كوسوفو محمية دولية.

٣- تحويل الاقليم لجمهورية ثالثة داخل إطار الاتحاد اليوغسلافى على قدم المساواة مع صربيا، والجبل الأسود، بشرط عدم تغيير الحدود الخارجية ليوغسلافيا.

٤- تقسيم الاقليم إلى جزءين (وهو عبارة عن إجتهادات لم يتطرق إليها أحد حتى الآن).

ويتفق معه فى الرأى أ. فهمى هويدى، حيث ذكر أن مشكلة كوسوفو مشكلة بالغة التعقيد من الناحية القانونية والسياسية، وكل طرف لديه من الحجج والذرائع ما يتذرع بها فى مواجهة الطرف الأخر، ولاستمرار قبضته على المنطقة، وهذه المشكلة لن تحل إلا عن طريق موازين القوى. وهو يؤكد أن المجتمع الدولى لن يتحرك بفاعلية إلا فى احتمالين: الأول: احتمال أن تنقض الحرب إلى خارج حدود كوسوفا. الثانى: أن يتواصل النضال داخل الشعب الألبانى فى كوسوفو بشكل يظل ملحاً على الضمير الأوروبى، خصوصاً مع موقع البلقان فى قلب أوروبا، وبالتالى استمرار الشغب فيها يظل مصدر أزعاج مستمراً.

وإذا كانت د. نادية مصطفى ترى أن هذه القضية هى قضية شعب مسلم، يتعرض للأبادة، فإن السفير/ عزمى خليفة لا يتفق معها فى هذا الرأى، فنحن لسنا أمام حملة صليبية تجاه الشعوب المسلمه فى أوروبا، فهذه الأزمة هى بالأساس أزمة سياسية ومجرد حلقة من سلسلة الأزمات فى هذه المنطقة، وما يزيد من حدتها هو أن المناخ العام فى أوروبا هو الآن مناخ أزمة، وليس مناخ حل، وهو ما يتفق معه السفير/ رفعت الأنصارى، حيث أنه حتى الآن لم يثبت وجود تطهير عرقى بالمعنى المفهوم، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولكن هناك إساءة فى أستخدام العنف، وهو ما يرفضه أ/ فهمى هويدى، حيث يؤكد رفضه للأشارة المتكررة إلى إبعاد فكرة العنصر الدينى، ويتفق معه فى ذلك د/ قاسم عبده قاسم، حيث يؤكد على أن المشكلة ليست فقط بذوراً عرقية ولا تاريخية فقط، ولكنها ترتبط بالروح الصليبية التى حكمت العلاقات بين أوروبا والأمبراطورية العثمانية، وهى نوع من أنواع الموقف الثأرى من كل من ورث شيئاً عن الامبراطورية العثمانية وهو ما يتوافق مع ما ذكرته د/ هدى ميتكيس (أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية) عن البعد التاريخى للأزمة حيث أن هناك تذكيراً من جانب الصرب بالانجازات الصربية فى وقف الزحف التركى للتأكيد من جانبهم على استمرارية هذا الدور فيما يتصور بأنه مد إسلامى فى منطقة أوروبية، وهى تؤكد على أن هناك عمليات تطهير للشعب الألبانى فى كوسوفو، ولكنه نوع من أنواع التطهير العرقى الصامت على عكس ما كان يحدث فى البوسنة، وهو ما أكد عليه كذلك د/ برهان الدين فيلى (رئيس المجلس الإسلامى - الألبانى الأعلى).

وبالنسبة للبعد القانونى للأزمة، فقد أكد د/ محمد على محمود (مدير مركز القانون الدولى بلاهاى) على أنه من الناحية القانونية فان دولة كوسوفو دولة مستقلة ذات سيادة وأن هناك عدوانا صربيا واقعا عليها. فدستور ١٩٧٤ أعترف بسيادة دولة كوسوفو على أرضها وحقها فى دستور خاص وبرلمان وحكومة مستقلة وحدود معترف بها، ولا يمكن تعديلها إلا بموافقتها.

وحول أحقية شعب كوسوفو فى المطالبة بحق تقرير المصير، ومدى صحة التدخل الخارجى فى حل الأزمة من الناحية القانونية أورد د/ محمد شوقى (أستاذ القانون الدولى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية) عدة ملاحظات:

١- القضية تعدت الشأن الداخلى، فالانتهاك من جانب القوات الصربية يستدعى تدخلاً من جانب مجلس الأمن يعالج بدرجة أو أخرى هذه المشكلة حتى لا تنفجر، وبالتالى لا ينطبق عليها نص المادة ٢ فقرة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة القاضى بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول.

٢- القانون الدولى يقرر أن لكل شعب حق تقرير المصير، ولكن إذا قامت الدولة المعنية بأحترام حقوق الإنسان، وإذا قامت على حكومة داخلية تمثل الشعب كله دون تمييز، فنحن إزاء حق الشعوب فى تقرير مصيرها وبالتالى لا يحق للأقلية الدينية أو العرقية أو غيرها الحق فى الانفصال تحت دعوى الحق فى تقرير المصير.

٣- حقوق الشعب الكوسوفى تنتهك بشكل جلىّ (إنتهاك لحقوق الانسان) وهو ما يستدعى تدخلاً خارجياً.

وبالطبع فإن السفير اليوغسلافى فى القاهرة كان رأيه مخالفاً لأغلب الآراء السابقة، حيث أكد أن كوسوفو جزء من جمهورية صربيا منذ ٨٥٠ سنة منذ أيام الأمبراطورية الصربية ما عدا ٥٠٠ سنة هى التى قضتها تحت الحكم العثمانى وأن الألبانيين فى كوسوفو هم مواطنون صربيون لهم جميع الحقوق التى لغيرهم من المواطنين فى جميع أنحاء الدولة، واصفاً حركات الاستقلال ومنها (جيش تحرير كوسوفو)، بأنها حركات ارهابية تقوم بأعمال ارهابية من قتل لمواطنين ورجال شرطة أبرياء.

"مؤتمر" فلسطين بين الإسرائيلية والصهيونية

جنيف (١٤ - ١٥ مايو ١٩٩٨)

د. وليد عبدالناصر

في إطار موازنة احتفاليات نظمتها عدة منظمات يهودية وصهيونية في سويسرا بمناسبة مرور ٥٠ عاما على إنشاء دولة إسرائيل، قامت لجنة تضم أكاديميين عرب وسويسريين بجامعة لوزان السويسرية وعدد من الشخصيات العربية والسويسرية المستقلة رأسها د. أحمد بناني بتنظيم مؤتمر بفندق بنتا بجنيف خلال يومي ١٤ و١٥ مايو ١٩٩٨ بعنوان "فلسطين بين الإسرائيلية والصهيونية". وتميز المؤتمر بتنوع المشاركين. فمن الأردن جاء رئيس الوزراء السابق طاهر المصري، ومن مصر شارك كاتب هذه السطور مع الدكتور عبدالوهاب المسيري، ومن الولايات المتحدة الأستاذ الجامعي فيليب ستروم ود. هشام شرابي مدير مركز الدراسات الفلسطينية بجامعة جورج تاون، ومن سوريا الكاتب والأستاذ الجامعي برهان غليون، ومن لبنان الباحث والخبير الاقتصادي على قادري، ومن المغرب على أومليل، ومن إيران ممثلين لمعهد نداء للأبحاث السياسية. وكان عدد المشاركين كبيراً من فلسطين : د. غادة خرمي، راجي سوداني، محمد شتايه، هديل قزاز ود. صالح عبدالجواد ويحيى حبش بالاضافة إلى كلوفيس مقصود الممثل الدائم السابق لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة في نيويورك ود. أسعد عبدالرحمن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأيضا من إسرائيل جوزيف الجازى وعزمى بشارة عضو الكنيست وميشيل وارشافكي وليا تسيميل وسونيا ديان ويورى دافيس. وأخيراً جاء من سويسرا الدولة المضيفة للمؤتمر الصحافي البارز أرنولد هوتينجر والمؤرخ المعروف وليف بيسون أحد كبار مسئولي الأنروا سابقاً، ومن أساتذة جامعة جنيف شاركت فرانواز والبرت دى بورى، ومن أساتذة جامعة لوزان شارك بييردى سينل كحلين وجان باتو. كما شارك باحثون من بلجيكا وفرنسا.

إلا أن تنوع المشاركين في المؤتمر لم يقتصر على الجانب الجغرافي بل امتد إلى التنوع في التخصص ما بين أكاديميين وباحثين وممارسين للسياسة ومسئولين سابقين في منظمات دولية معنية بالقضية الفلسطينية. ولقد أضفى هذا التنوع على المؤتمر قدراً من الثراء والافادة والامتاع في آن واحد.

وعلى المستوى الموضوعي عقد في إطار المؤتمر وعلى مدى يومين، سبعة ورش عمل: تناولت الأولى تاريخ وواقع الصهيونية ونوقشت فيها مسألة الصهيونية بين النظم القيمية والمؤسسات، والعلاقة فيما بين الصهيونية والاستيطان والعداء للسامية، والصهيونية بين المنفى وحدود الدولة، والانتقال من العداء للسامية ولليهودية إلى الصهيونية، ومدى تحقيق الصهيونية لحلمها وأزمة الصهيونية.

وتناولت ورشة العمل الثانية تاريخ فلسطين بين التعددية والتنوع وفي إطارها تعرض المشاركون لتاريخ فلسطين ما بين عامي ١٨٠٠ و١٩١٤، والمساعادت الأوروبية للأراضي الفلسطينية ما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٩٧ وفلسطين بعد خمسون عاما من النكبة.

وخصصت الورشة الثالثة لموضوع الصراع والعنف حيث تناولت أسباب هروب الفلسطينيين من ديارهم عام ١٩٠٨ وما أرتكب من مذابح بحقهم حينذاك، واستراتيجية الصهيونية في ايجاد حالة توتر دائم، وموقف الصهيونية تجاه حقوق الانسان "للآخر"، وسياسة الاستيطان والتطهير العرقي بين واقع الصهيونية وتناقضات السياسة الإسرائيلية، وواقع ممارسات التعذيب في إسرائيل ومستقبل عملية السلام.

وكان موضوع اللاجئين الفلسطينيين هو محور ورشة العمل الرابعة حيث تم تناول العلاقة بين حق تقرير المصير وعودة اللاجئين الفلسطينيين، كما تناول اللاجئين الفلسطينيين بين حق العودة والتعويض، ثم الهوية الفلسطينية واللاجئون في الأردن بين حق العودة واعادة التوطين.

وفي إطار ورشة العمل الرابعة الخاصة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية جرت مناقشات للاقتصاد السياسي لطلب إسرائيل للعمالة الفلسطينية والتنمية في ظل عدم الاستقرار وغياب الملكية، ثم مناقشات حول دولة إسرائيل وحق الإقامة بين السكان الأصليين، والمهاجرين والملاك والمستأجرين.

وقدمت ورقة حول الغموض القانوني والسياسي لجذور الأحقية في الأراضي المقدسة، ثم التاريخ والذاكرة والهوية والميراث في الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي، وأخيراً إسرائيل والبحث عن هوية في أوروبا ما بعد الحداثة.

* * *

وأخيراً كانت هناك ورشة عمل سابعة حول آفاق عملية السلام حيث تناول المشاركون المسئولية عن فشل عملية السلام وسبب رفض أطراف فلسطينية وأطراف أخرى لاتفاقية أوسلو، كما تناولوا قراءة لبناء هوية يهودية فلسطينية معادية للصهيونية، ثم آفاق الأمن والسلام، وأخيرا فرص تشكيل الدولة الواحدة الديمقراطية والعلمانية على كامل أرض فلسطين.

"مؤتمر" العنف السياسى والدينى فى مصر: الدوافع والآفاق

القاهرة (١٩-٢٠ مايو ١٩٩٨)

بدر حسن شافعى

ناقش هذا المؤتمر الذى نظمته جمعية تنمية الديمقراطية على مدى يومين - ١٧ بحثا مختلفا عن قضية العنف السياسى والدينى فى مصر، أسبابه وأفاقه المستقبلية، وقد دارت مناقشات ساخنة فى هذا المؤتمر حول تشخيص الأسباب وطرق العلاج، وانقسمت محاور المؤتمر الى سبعة محاور أساسية:

المحور الأول: الإعلام والفنون وظاهرة العنف:

ناقش هذا المحور موضوعين: الأول دور البرامج الدينية فى الراديو والتليفزيون، والثانى قضية العنف فى السينما.

وقد خلصت الورقة الأولى من تحليل لبعض البرامج الدينية فى الاذاعة والتليفزيون - خلال شهر مارس ١٩٩٨ - الى عدة نتائج من أهمها أن مشكلة العنف والتطرف لم تنل اهتماما كافيا يتناسب مع أهميتها الراهنة، بالاضافة الى البرامج الدينية التى تركز على الثقافة الإسلامية فى الماضى، مما يجعلها بعيدة عن الواقع بعض الشىء ولذا كانت من أهم التوصيات ما يلى:

١- ضرورة زيادة الفترة الزمنية للبرامج الدينية.

٢- ضرورة ربط عناصر الثقافة الإسلامية بمستجدات العصر وحاجياته.

٣- ضرورة اهتمام البرامج الدينية بمشكلة العنف بمعناه العام، وليس العنف الدينى فقط. أما الورقة الثانية فقد حاولت الاجابة على السؤال الخاص بدور السينما فى زيادة العنف أو الاقلال منه، أو بمعنى أخر هل السينما تعكس العنف السائد فى المجتمع، أم أنها تساهم فى زيادة عنف المجتمع، وخلصت الدراسة الى أن السينما تعكس العنف السائد فى المجتمع، وبالرغم من وجود بعض الدراسات فى الاتجاه المعاكس (أى السينما بسبب العنف)، إلا أنها مبررات غير منطقية، وتعرض الدراسة بعدم الركون الى هذا التفسير فى الحديث عن العنف، وإنما لابد من بحث الأسباب الحقيقية وراء لجوء الشباب للعنف كالأسباب السياسية والاقتصادية.

المحور الثانى: التعليم والمناهج الدراسية وظاهرة العنف:

ناقش هذا المحور ورقتين، الأولى بعنوان "تحليل المناهج الدراسية لمرحلة التعليم الأساسى" والثانية بعنوان "التعليم الدينى بين تأكيد التسامح وتغذية العنف المدرسى"، وترى الورقة الأولى أن هناك مجموعة من الملامح العامة فى المحتوى التعليمى المدرسى للمرحلة الأساسية الابتدائية - الإعدادية، وقد تؤدى الى زرع بذور العنف فيما يتعلق بالآخر، بدءا من رفضه وتهميشه، وصولا الى العنف المادى متى توفرت الظروف والدوافع المستفزة لظهوره، إذ أن هذا المحتوى يؤدى الى بروز سمات التسلط - أحادية الرأى، والركون الى الحقائق الجاهزة واعتمادها كمواقف نهائية. وتخلص الدراسة الى ضرورة معالجة هذه الاختلالات فى المحتوى التعليمى من أجل جعلها أداة لاحتواء العنف بدلا من إذكائه. أما الورقة الثانية فقد ركزت على مناهج التربية الدينية، وهل تؤدى الى التسامح أم الى العنف. وقد تم تناول هذا الموضوع من خمس زوايا مختلفة، الأولى طبيعة المناخ الدراسى وانعكاسه على القضية، الثانية قضية العنف المادى والموقف من المجتمع المدنى والمواطنة، الثالثة، الموقف من التعصب والتسامح، والرابعة منهج التربية الدينية بين النجاح والرسوب، ثم الخامسة بعض التوصيات والتى من أهمها تنقية مناهج التربية الدينية من كل ما يتعارض مع حقوق الانسان والمواطنة، عدم اعتبار التربية الدينية مادة نجاح ورسوب.

المحور الثالث: المؤسسة الدينية وظاهرة العنف:

يعد هذا المحور من أهم المحاور التى دار حولها النقاش، نظرا لتعرضه للمؤسسات الدينية فى الدولة (الأزهر- الكنيسة) ودور كل منهما فى مناقشة قضية العنف، فكانت الورقة الأولى بعنوان الأزهر الشريف، بين الاستنارة والرقابة. أما الورقتان الأخريان فكانتا عن دور الكنيسة فى هذه القضية، الأولى بعنوان الكنيسة القبطية بين الاستنارة والراقبة، والثانية بعنوان التسامح والعنف: وجهة نظر مسيحية محايدة.

فبالنسبة للورقة الأولى تناولت الدور المستنير للأزهر فى الحياة الدينية والسياسية، وكذلك دوره الرقابى وأثر ذلك فى انهاء أو إذكاء ظاهرة العنف فى مصر، وقد تناولت الورقة هذا الموضوع من خلال أربع نقاط أساسية:

١- التعليم الأزهرى (المعاهد - جامعة الأزهر) وأثر ذلك على ظاهرة العنف.

٢- مشيخة الأزهر، وذلك من خلال دراسة لنموذجين الأولى للدكتور عبد الحليم محمود الذى رأس الأزهر فى الفترة من ٧٣-٧٨، والتى كانت من أصعب الفترات التى شهدتها البلاد، لأنها كانت بداية ظهور جماعات العنف، والنموذج الثانى هو لشيخ الأزهر الحالى الدكتور محمد سيد طنطاوى.

٣- مجمع البحوث الإسلامية، وتم التركيز فى دراسته على ادارة التاليف والترجمة والنشر على اعتبار أنها المسئولة عن اصدار تصاريح الكتب، والثانية مجلة الأزهر.

٤- أما القضية الرابعة التى ركزت عليها الورقة، فهى دراسة لجبهة علماء الأزهر باعتبارها تمثل الدور الرقابى داخل الأزهر.

أما الورقة الثانية، فكانت بعنوان الكنيسة القبطية بين الاستنارة والرقابة، وقد ركزت الورقة على الممارسات القمعية فى الكنيسة والمتمثلة فى البابا. والتى أفقدت الكنيسة هيبتها ومشروعيتها. وقد

تمت دراسة هذه الممارسات من خلال أربع نقاط هى الادارة الكنسية، المحاكمات الكنسية، الادارة المالية، الأحوال الشخصية.

وقد خلصت الدراسة الى عدم وجود لوائح جزاءات في الكنيسة، كما أن الترتيبات الأمنية حول البابا قد عزلته عن الشعب، ولابد من اعطاء المدنيين دورا فى الكنيسة بدلا من القول بأن الكنيسة هى البابا، وذلك حتى يتفرغ رجل الدين للدعوة والارشاد، وأخيرا توصل الباحث الى القول بأن الأوضاع فى الكنيسة الآن تعود بنا الى صكوك القوانين السائدة إبان العصور الوسطى.

أما الورقة الثالثة فترى أن أى دين لا يدعو فى جوهره أو تعاليمه للعنف، وهو ما ينطبق على المسيحية، ولكن هذا لا يمنع وجود عنف من جانب الأقباط - استثناء وليس قاعدة - لكن ينبغى القول أن هذا العنف هو محصلة نهائية للعديد من الضغوط والمشاكل التى يعانى منها الأقباط.

المحور الرابع: العوامل الاقتصادية والاجتماعية وظاهرة العنف:

ناقش هذا المحور موضوعين الأول بعنوان الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلى، والثانى عن ظاهرة العشوائيات وثقافة العنف، وقد خلص البحثان الى وجود مجموعة من العوامل الاقتصادية والثقافية قد تدفع بالعنف، خاصة فى ظل تردى الأوضاع الاقتصادية، كما أن عدم التخطيط الجيد للمساكن ومن ثم انتشار ظاهرة العشوائيات، من شأنه الدفع فى اتجاه العنف، حيث أن هذه العشوائيات غالبا ما تكون أوكارا للارهابيين يقوموا بالاختباء داخلها بعد تنفيذ عملياتهم، وقد تجد قوات الأمن صعوبة فى القبض عليهم داخلها.

المحور الخامس: الجمود السياسى وعنف الدولة:

ركزت الأوراق المقدمة فى هذا المحور على بحث مدى مساهمة الدولة فى إذكاء العنف من خلال عمليات قمع المعارضة السياسية، وكبت الحريات، بما قد يدفع المواطنين الى اللجوء للعنف تعبيرا عن سخطهم هذا، وركزت الورقة الأولى بعنوان تراجع الهامش الديمقراطى ومكامن العنف السياسى على إبراز مرتكزات النظام المصرى، حيث أن هذه المرتكزات لا تقوم على وجود أيديولوجية واضحة من ناحية، وعلى وجود عجز على ادارة التفاعلات التى تعمل فى المجتمع السياسى من ناحية ثانية، علاوة على ضعف النظام الواضح فى مجال ادارة العلاقة بين الدولة والمجتمع، هذا فضلا عن الفشل فى عملية توزيع الموارد المحدودة، كل هذه العوامل من شأنها الدفع فى اتجاه العنف، خاصة إذا ما تبين لنا أن النظام السياسى لا يسعى الى تجديد دمائه من حين لآخر لضم العناصر الشبابية التى تحمل فكر قطاعات واسعة من الشعب المصرى، وخلصت الدراسة الى أن النظام ساهم فى توليد العنف بسبب تخليه عن السياسات التى تصب فى صالح الشعب.

المحور السادس: الاقباط وقضية العنف:

ناقش هذا المحور ثلاث أوراق كلها تدور فى اطار واحد وهو: هل يمكن أن تظهر جماعات عنف مسيحية؟ وقد خلصت الأوراق الثلاث المقدمة الى نتيجة واحدة وهى تضاؤل احتمالات نشوء جماعات عنف مسيحية لعدة اعتبارات دينية ووطنية وسياسية ولكن هذا لا يمنع من ضرورة السعى الى تغيير المناخ السلبى الذى تحيا مصر فيه منذ زمن من خلال الحوار الوطنى حول قضية المواطنة، وما يستتبع ذلك من دراسة واعية لمشكلة الأقباط من أجل تذليل مشاعر الغضب الداخلية عندهم.

المحور السابع: مستقبل ظاهرة العنف:

ناقش هذا المحور موضوع مستقبل ظاهرة العنف فى مصر، ولكن من خلال اجراء دراسة مقارنة بين العنف فى مصر والعنف فى الجزائر، وهل يمكن أن تتحول مصر الى جزائر أخرى، وقد قدمت ورقتان فى هذا الشأن، الأولى بعنوان نظرة مقارنة بين مصر والجزائر، والثانية هل يمكن أن تكون مصر جزائر أخرى. وخلصت الدراستان الى نفى هذا الأمر، لعدة اعتبارات تتعلق بالشخصية المصرية التى لا تميل الى العنف بطبيعتها، على عكس الحال بالشخصية الجزائرية الكفاحية، حيث ارتبطت هذه الشخصية بالاستعمار، كما أن الأوضاع الجيوسياسية فى الجزائر قد ساهمت فى إذكاء العنف حيث اقتراب الصحارى من السهول على عكس الطبيعة الجيوسياسية فى مصر، وربما يحدث هذا التقارب فقط فى محافظتى المنيا وبنى سويف. ثم هناك العامل الخارجى والذى تمثل فى دعم القوى الخارجية للعنف فى الجزائر فى حين يوجد نوع من التنسيق بين هذه القوى (الولايات المتحدة - بريطانيا) وبين الادارة المصرية فى مجال مكافحة الارهاب.

"ندوة" الحوار العربى - الكردى الجولة الأولى

القاهرة (٢٧ - ٢٨ مايو ١٩٩٨)

محمود صلاح الدين ثابت

فى ضوء العلاقات والروابط التاريخية بين الشعبين العربى والكردى بدأت فعاليات "ندوة الحوار العربى - الكردى" ضمن مختلف التيارات والتنظيمات السياسية الكردية وعلى رأسها الحزب الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى.

وأكد سامى عبدالرحمن - رئيس وفد الحزب الديمقراطى الكردستانى خلال الكلمة الافتتاحية، أن الحوار العربى الكردى مستمر عبر التاريخ باشكال مختلفة وصور شتى، ورمزه الخالد هو صلاح الدين الأيوبى، وقال إن بقاء القضية الكردية قد الحق أفدح الأضرار بالعراق سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وفى عصرنا هذا عصر ما بعد تحرر الشعوب يناضل الشعب الكردى فى العراق من أجل التمتع بحقوقه القومية والديمقراطية. وفى إطار الوحدة العربية وتعزيزها وحل المشكلة على أساس الفيدرالية ضمن إطار الدولة العراقية. وأوجز سامى عبدالرحمن النقاط الخلافية فى الآتى:

١- إقليم كردستان العراق: حيث يرى أنه يجب أن يشمل المناطق المعروفة تاريخياً وجغرافياً بالمناطق الكردية، وكذلك ديمغرافياً قبل محاولات تغيير الواقع الديمغرافى.

٢- صيغة التمتع بالحقوق القومية: وهى الفيدرالية التى أقرها

برلمان كردستان كصيغة مثلى للحكم الكردى فى كردستان العراق.

٣- التوجه الديمقراطى: نحو التعددية الحزبية وضمان الحريات الفردية.

وقد إرتكزت الندوة حول ثلاثة محاور، ودارت جلسة العمل الأولى حول "العلاقات التاريخية بين العرب والأكراد".

وقال جلال طالبانى - رئيس الاتحاد الوطنى الكردستانى الديمقراطى، أن العلاقات العربية الكردية قد إمتزجتا منذ دخولهما الإسلام، هذه العلاقة التى عمدت بالدماء المصرية والكردية منذ عهد صلاح الدين دفاعاً عن الإسلام وحتى عصرنا هذا.

وتناول طالبانى الروابط التاريخية بين الشعبين المصرى والكردى مدللاً على عمق الروابط بينهما، فقد خصص الأزهر الشريف رواقاً للأكراد منذ عهوداً تخرج منه الكثير من العلماء كما صدرت أول صحيفة كردية فى مصر عام ١٨٩٨، وقد أولى الرئيس الراحل جمال عبدالناصر إهتماماً خاصاً بالقضية الكردية حيث أمر بفتح إذاعة كردية فى القاهرة عام ١٩٥٧.

وأكد طالبانى أن المساندة المصرية للقضية الكردية خلال الفترة السابقة تؤكد أن الإلتجاء للقاهرة ليست مؤامرة بل محاولة قومية لانقاذ الأخوة العربية الكردية وإختيار المسار الصحيح فى إطار فيدرالى كأصوب حل للعلاقة مع الحكومة المركزية فى العراق. وقد ثبت أن الحملات العسكرية والقمعية لم تنجح فى إنقاذ العراق من مشاكله بل عرضته للمخاطر والتدخلات الأجنبية. وإقرار الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردى هو تعزيز للوحدة العراقية.

وذكر عزيز محمد - أن الحكام فى العراق قد مارسو على فترات متعاقبة ولسنوات طويلة سياسة القوة والحرب ضد الشعب الكردى، وفى إطار سياسة إعلامية خاطئة مضللة زوروا فيها أصلهم وتاريخهم وثقافتهم وشوهوا كذلك كفاحهم المشروع.

وقدمت د. درية عونى ورقة بحثية بعنوان "العلاقات العربية الكردية منذ فجر التاريخ إلى اليوم"، تناولت فيها مراحل تشابك العلاقات بين الشعبين العربى والكردى التى قسمتها إلى ثلاثة مراحل: المرحلة الأولى: تمتد منذ السنوات الأولى لهجرة الرسول (ص) حتى نهاية الدولة الأيوبية.

والمرحلة الثانية: قبيل إنهيار الأمبراطورية العثمانية، حينما كان العرب والأكراد فى خندق واحد ضد طغيان الباب العالى فى الأستانة.

والمرحلة الثالثة: بعد تفكك الدولة العثمانية حيث تطلع الأكراد إلى تأسيس كيان لهم. وقد نصت بنود اتفاقية سيفر ١٠ أغسطس ١٩٢٠ على تعهد دولى بإعطاء الشعب الكردى الحكم الذاتى.

وتؤكد دكتورة درية انه ليس هناك مبرر لهذا الوضع التصادمى وحروب الإبادة التى تمارسها الأنظمة العراقية المتعاقبة ضد الشعب الكردى لأن ما يجمع بين الشعبين سواء كان تاريخياً أو جيوسياسياً، أو استراتيجياً يفوق بكثير ما يفرق بينهما.

وارتكزت جلسة العمل الثانية حول محور "كردستان الحاضر والمستقبل فى إطار العراق" حيث قدم الاستاذ رجائى فايد ورقة بحثية بعنوان "المشكلة الكردية والأمن القومى العربى"، أشار فيها أن بقاء المشكلة الكردية بلا حل فى ظل حكومات ونظم عراقية متعاقبة فى توجهاتها أدى إلى حدوث تدخلات خارجية أغلبها من دول الجوار إيران وتركيا ومن دول أخرى تأتى فى مقدمتها إسرائيل .. كل هذه الدول سعت لإستخدام الورقة الكردية للضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة من أجل النيل من قوتها أو التأثير على توجيهها القومى والحصول على تنازلات.

وقدمت د. نادية الشاذلى ورقة بحثية بعنوان "أكراد العراق بين النظام الدولى الجديد والنظام العالمى الجديد" ذكرت فيه :

* أنها منذ أن تشكلت الجبهة الكردستانية عام ١٩٨٨ انحصرت المطالب الكردية فى إسقاط النظام العراقى وتمتع الأكراد بحكم ذاتى حقيقى فيدرالى.

* إن إقامة كيان كردى مستقل تعارضه الدول الاقليمية إيران وتركيا وسوريا بسبب تخوفها من انعكاس ذلك وتأثيره على أوضاع الأقلية الكردية فيها.

* ثبت أن الحركة الكردية ضمانة أكيدة لحصول الشعب الكردى على حقوقه.

* أن الحركة القومية الكردية فى العراق جزء من الحركة التحررية الكردية فى المنطقة وحل هذه القضية يجب أن يرتبط بحل سياسى.

واستطردت د. نادية أن الأكراد نجحوا بعد انتفاضة مارس ١٩٩١ فى إقامة المؤسسات الشرعية والتمتع بالحريات العامة والسياسية فى حدود تجربة ديمقراطية وليدة نالت إعجاب المجتمع الدولى إلا أنها سرعان ما تعرضت لهزة نتيجة الممارسات الديمقراطية الخاطئة التى تمثلت فى الأخذ بمبدأ المناصفة فى البرلمان والحكومة بين الحزبين الكبيرين، واتباع سياسة الكسب الحزبى الضيق لكلا الطرفين المتنافسين على السلطة، وتعطيل المؤسسات الشرعية وخاصة البرلمان وتشكيل حكومتين الواحدة فى أربيل والأخرى فى السليمانية، واستمرار حالة اللاحرب واللاسلم بين الحزبين.

وأكدت د. نادية أن أستمرار القتال الكردى - الكردى أدى إلى خسران أكراد العراق لقاعدة هامة لقوتين رئيسيين فى مقاومة النظام العراقى.

وأكد سيد نصار فى ورقة بحثية بعنوان "القضية الكردية أمس واليوم وغدا .. !" إن المجتمع الدولى بأسره متفق على عدم إقامة دولة كردية يمكن أن تتعارض مع مصالحه فى المنطقة وقال إننا نرى إحتلالاً أمريكياً وبريطانياً وفرنسياً بشكل أقل فى الشمال العراقى تحت زعم ضرورة إيجاد منطقة أمنية للأكراد.

الانتشار النووى فى جنوب آسيا

القاهرة (٣٠ مايو ١٩٩٨)

وجيه عبد العاطى

عقد مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ندوة "الانتشار النووى فى جنوب آسيا" وناقشت التفجيرات التى أثارت ردود فعل عالمية واسعة.

وفى الجلسة الأولى للندوة التى رأسها الدكتور محمد شاكر سفير مصر السابق فى لندن وتحدث فيها كل من الدكتور قدرى سعيد مستشار الشئون العسكرية لمركز الدراسات السياسية بالأهرام والدكتور نصيف حتى الأستاذ بالجامعة الأمريكية والدكتور فوزى حماد الرئيس السابق لهيئة الطاقة النووية، أشار السفير محمد شاكر الى أنه حتى شهر مايو الماضى كانت هناك خمس دول تمتلك السلاح النووى بشكل معلن الى أن أجرت كل من الهند وباكستان تفجيراتهما النووية، وهنا تساءل السفير شاكر: ماذا سيحدث فى الغد؟ هل نحن مقبلون على عالم تتزايد فيه الدول المسلحة نوويا؟

ومن ناحيته، عرض الدكتور قدرى سعيد لظاهرة الانتشار النووى فى العالم منذ بداياتها وحتى الآن والعوامل التى أدت الى هذا الانتشار بعد أن كانت المسألة قد بدأت تحت شعار الاحتكار النووى. وقال الدكتور قدرى سعيد أن اتفاقية منع الانتشار النووى (NPT) التى تعد أهم الاتفاقيات الخاصة بوسائل ضبط الانتشار النووى متهمة بعدم قدرتها على محاصرة ظهور قوى نووية جديدة، وأن هناك انتقادات عديدة موجهة لها فهى لم تستطع وقف هذا الانتشار سواء على المستوى الأفقى - حيث لدينا الهند وباكستان وإسرائيل وكوريا وغيرها من الدول التى يمكن أن تنضم للنادى النووى - أو على المستوى الرأسى داخل الدول النووية الخمس فلم يتوقف فيها البحث عن تطوير الرؤوس النووية بصرف النظر عن عملية توقف التجارب. وقال الدكتور سعيد أن من أكبر الانتقادات الموجهة للاتفاقية تمييزها بين الدول النووية الخمس وبين الدول النووية غير المنضمة اليها وهذا تمييز فاضح للغاية، فكل شىء متاح للدول النووية الخمس ويحظر هذا على غيرها.

وقال الدكتور ناصيف حتى ربما تكون الايجابية الوحيدة للتفجيرات النووية الأخيرة هى طرح موضوع الانتشار النووى بشدة على الأجندة الدولية بعد أن كان هناك شعور عربى أننا كما لو كنا نصرخ فى صحراء قاحلة وأشار الدكتور نصيف الى أننا نعيش فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهى مرحلة تتسم بسيولة دولية سواء فى القوى أو المفاهيم والقواعد المستقرة التى تحكم العلاقات الدولية، هذه السيولة سمحت بالتشكيك بوجود نوع من الطبقية الدولية، من يحق له ومن لا يحق له.

وقال الدكتور فوزى حماد أن المشكلة هى أننا نشهد هذا السباق بين دول متجاورة كالهند والصين وباكستان فى منطقة تعدادها ٢ مليار نسمة أى تضم حوالى ثلث سكان العالم ولنا أن نتصور ماذا ينجم من خسائر بشرية ومادية لو وقعت حرب نووية فى هذه المنطقة؟ تساءل الدكتور فوزى حماد وقال ندين من؟ هل ندين الهند أم باكستان أم من؟

وأجاب بقوله: قطعا لا يمكننا أن ندين باكستان لأن تفجيراتها جاءت كرد فعل لتفجيرات الهند. وقال هل نستطيع أن ندين الهند وباكستان فى ضوء التراجع العالمى الذى حدث بعد تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥ لأن هذه المعاهدة أصبحت فى عرف الكثيرين - وبالذات أمريكا - كتابا مقدسا. معاهدة تم تمديدها الى ما لا نهاية ووصل أعضاؤها الى ١٨٥ دولة، وكان عام ١٩٩٥ هو فرصة الدول غير النووية لأن تاخذ التزاما قويا جدا من الباب العالى النووى - الدول الخمس التى تمتلك السلاح النووى - بنزع هذا السلاح فى العالم بنشر عالمية المعاهدة.

وتساءل الدكتور حماد هل كانت الدول النووية الخمس غير قادرة على تنفيذ هذا المبدأ؟ إنهم نجحوا بداية من عام ١٩٩٠ نجاحا باهرا، فجنوب أفريقيا كانت دولة نووية غير معلنة مثل الهند وباكستان وإسرائيل لكنها انضمت لـ (NPT) وكذلك الأرجنتين والبرازيل فى الطريق وكانت هناك ثلاث جمهوريات إسلامية وسط آسيا لديها قدرات نووية عالية أصرت الولايات المتحدة على أن تعود أسلحتها النووية الى روسيا ثم نقلت ما تبقى من اليورانيوم الى كازاخستان وفى عملية عسكرية هائلة الى الولايات المتحدة.

وفى الجلسة الثانية للندوة أشار السفير الباكستانى فى القاهرة طيب الى أن البلدين - الهند وباكستان - بينهما ميراث أليم ملىء بالتوتر والصراع وثلاثة حروب آخرها عام ١٩٧١، فقدت فيها باكستان نصف أرضها بانفصال دولة بنجلاديش التى كانت تمثل الجزء الشرقى من باكستان. فى هذا الوقت أرسلت باكستان رسائل الى كل الدول الكبرى نوويا تطالبها بالانتباه والحذر مما يحدث لكن هذه الدول التى احتفظت لنفسها بقدرات نووية لم ترع انتباها وكررنا مثل هذه التحذيرات كثيرا فيما بعد لكن أحدا لم ينتبه وكانت النتيجة بعد سنوات طويلة. إن الأمر وصل الى المرحلة الخطيرة حاليا من تطور السلاح النووى فى منطقتنا. وقال السفير الباكستانى أننا خلال الـ ٢٤ عاما الماضية أعلنا باستمرار وفى جميع المناسبات والمحافل الدولية مدى حرصنا على اعلان المنطقة خالية من السلاح النووى وكنا نصوت على كل القرارات الدولية الخاصة بهذا الشأن ونعلن تأييدنا لها، لكن ثلاث دول حرصت فى مجلس الأمن على التصويت ضد ذلك من بينها بالطبع الهند وطوال هذه الفترة قدمت باكستان ثمانية اقتراحات ومبادرات للسلام فى المنطقة وجعلها خالية من أسلحة الدمار الشامل لكنها فشلت جميعا بسبب رفض الهند، وللأسف وصل الأمر الى أن البلدين أجرتا التفجيرات الأخيرة.

وأشار سفير باكستان الى دعوة مصر لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وقال: نحن نعلم بالطبع لماذا لم يتحقق هذا الهدف حتى الآن؟

وقال لأن كل مبادراتنا واقتراحاتنا السلمية قد قوبلت بالرفض فإننا اضطررنا وأجبرنا على السير قدما فى الطريق النووى وأجرينا تجاربنا النووية حينما لم نجد رد فعل دوليا كافيا إزاء التفجيرات التى أجرتها الهند يومى ١١ و ١٣ مايو الماضيين. فقد شعرنا أن

بلادنا قد أصبحت مهددة وأن التوازن الاستراتيجي في المنطقة أصبح مختلا ومن هنا هرعنا الى زعماء العالم وأجرينا معهم اتصالات مكثفة للتحذير من خطورة ما حدث لكن الجميع كانوا ينصحوننا بضبط النفس. وعدم الرد على الهند بنفس الطريقة ولم يتجاوز رد الفعل عقوبات ضعيفة وغير كافية بالمرة ولم تنجح هذه الدول في تهدئة مخاوفنا من تجارب الهند النووية ومن هنا وبالنظر لخلفية الصراع الطويل بين البلدين ولوجود مشكلة مزمنة لم يتم حلها – كشمير – لقد أجرينا تفجيراتنا.

وفي الواقع فإن تفجيرات الهند لم تكن مفاجئة لنا فقد كان رئيس وزراء باكستان قد أرسل يوم ٣ أبريل خطابات الى العديد من زعماء العالم – في أمريكا وفرنسا والمانيا وايطاليا وأسبانيا وبلجيكا وغيرها – ينص على أن السياسة الحالية التي أعلنتها الحكومة الهندية الجديدة من تسليح جيشها نوويا قد أحدثت تغيرا نوويا كبيرا في التوازن الاستراتيجي في المنطقة وأنها بذلك وجهت ضربة قاضية للجهود المبذولة لعدم الانتشار النووي بالمنطقة وحذرت هذه الرسائل من الخطوات التصاعدية التي اتخذتها الهند نحو هدف التشغيل الفعلي لقدراتها النووية وناشد رئيس وزراء باكستان في رسائله هذه زعماء العالم بأن يمارسوا ضغوطا على الهند حتى تمتنع عن المضي في هذا الطريق، لكن هذه التحذيرات كلها فوجئت هي الأخرى بتجاهل. كانت هذه الرسائل يوم ٢ أبريل أي قبل حوالي خمسة أسابيع من قيام الهند بتفجيراتها النووية. ولم يكن هذا التجاهل لتحذيراتنا فقط قبل تجارب الهند النووية لكن حتى بعد هذه التفجيرات لم يكن هناك رد فعل يتناسب مع خطورة ما حدث وتهديده للأمن في المنطقة.

وقال سفير باكستان أن ما أثار مخاوفنا بشكل حقيقي أيضا تلك البيانات التي أصدرتها الحكومة الهندية في أعقاب التفجيرات، منها على سبيل المثال ما قاله رئيس وزراء الهند بأن هذه التفجيرات جاءت لتسكت أعداء الهند. كذلك قال وزير الداخلية الهندي أنه على إسلام أباد الآن أنت تدرك أن التفجيرات النووية الهندية قد غيرت من التوازن الاستراتيجي الجغرافي في المنطقة. وأن خطوة الهند الشجاعة والحاسمة قد جاءت بمرحلة جديدة في العلاقات بين الهند وباكستان وأن على باكستان أن تدرك ذلك بشكل خاص فيما يتعلق بمشكلة كشمير، وأننا سنتعامل مع هذه المشكلة بشكل قوي وحاسم. وتساءل سفير الهند كيف يمكن أن تتخيلوا معنى هذه الرسالة؟ وغيرها من الرسائل التي جاءت على ألسنة مسئولين هنود؟ لقد تعرضت الحكومة في باكستان لضغوط شعبية كبيرة تنادي بالرد بالمثل على ما أحدثته الهند.

وقال سفير باكستان أن هناك نفاقا في السياسة العالمية، فالهند كانت قد أجرت تفجيرا نوويا عام ١٩٧٤ ولم يحدث رد فعل إزاءه، لكن باكستان لمجرد الاعتقاد أنها تسير في الطريق النووي – وكان ذلك منذ ١٥ عاما – فرضت عليها عقوبات لدرجة أن الولايات المتحدة قد أصدرت ثلاثة قوانين وثلاثة تعديلات في قوانينها خصيصا لعقاب باكستان. ومن بين هذه العقوبات أن باكستان كانت قد اتفقت مع أمريكا على صفقة طائرات إف ١٦ قيمتها ٦٣٥ مليون دولار دفعتها باكستان من قوتها وقوت شعبها بالكامل ثم فوجئت بإيقاف هذه الصفقة ولم تسترد أموالها ولم تتسلم هذه الطائرات. كان هذا لمجرد الاعتقاد بأن لدينا قدرات نووية في الوقت الذي لم يقابل تفجير الهند النووي عام ١٩٧٤ بأي عقوبات !

وحول ما إذا كان بإمكان العرب الاستفادة من التفجير النووي الباكستاني أم لا؟ قال الدكتور محمد سليم أنه من المعتقد أن هذه الاستفادة ستكون بشكل غير مباشر من حيث أنها تنشيء توازنا في الجنوب، فهي بذلك تطرح الأمل في أن هناك دولة اسلامية يمكن أن تصبح قوة نووية لكن إذا كان هناك هاجس لدى البعض في أن هذا سيفيدنا تكنولوجيا بشكل مباشر، فهذه مسألة يجب أن توضع عليها علامة استفهام كبيرة لأنه ليس هناك دولة تفيد دولة أخرى تكنولوجيا خاصة على المستوى النووي، إلا إذا كانت هناك شراكة استراتيجية كاملة بين الدولتين على النحو القائم بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وللأسف فإننا نحن العرب ليس لدينا وبين باكستان شراكة استراتيجية، حتى حجم العلاقات التجارية معها لازال محدودا رغم كل التقارب الثقافي والديني والحضاري والأيديولوجي.

وأضاف د. سليم أن مناقشات الندوة تبين منها أن التفجير النووي الباكستاني كان شيئا ايجابيا حيث أعاد التوازن في المنطقة وخلق نوعا من الشعور لدى الرأي العام العربي والإسلامي بأن المسلمين والعرب قادرون على الوقوف أمام قوة نووية أخرى. لكن إذا أردت أن تطور تكنولوجيا نووية ليس أمامك سوى ما فعلته الهند وباكستان أو الاعتماد على المقدرات الذاتية والمحلية وأعتقد أننا قادرون على ذلك.

وحول الدروس المستفادة مما حدث يقول الدكتور سليم إنها عديدة منها أن ما تم في البلدين يؤكد أهمية التصميم القومي على سياسة قومية عامة يتم في اطارها اجماع وطني حقيقي ويتم تنفيذها بصرف النظر عن الخلافات السياسية والأيديولوجية بين الفئات السياسية المتناحرة أو بين الأحزاب، حدث هذا في الهند وحدث هذا في باكستان.



الحوار المصرى الكورى

Mohamed El-Sayed Selim & Ibrahim Arafat, editors, "The Egyptian-Korean Dialogue", Published by the Center for Asian Studies, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 1997.

حدثت عدة تطورات على الساحة العالمية من انهيار للمعسكر الاشتراكى وتفكك الاتحاد السوفيتى، وسيطرة وهيمنة الدول الغربية على الاقتصاد العالمى، وانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمى الجديد، وتسارع الخطى نحو إتمام الوحدة الأوروبية، وانتشار صيغ للتعاون المشترك على أساس غير اقليمى، وهيمنة النماذج الليبرالية - الرأسمالية كأنجح الطرق للتنمية الشاملة.

ولم تكن مصر وكوريا بعيدتين عن هذه التطورات، فحققتا تقدما ملحوظا فى مجالات: تحرير الاقتصاد، وتعزيز الديمقراطية، والاندماج فى الاقتصاد العالمى، وخلق أطر للأمن والسلام الاقليمى. ولزيادة التقارب وتدعيم الأطر المشتركة بين مصر وكوريا، اتفق مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة (CAS)، والمعهد الكورى لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا (KIMA)، على عقد جلسات وندوات ومؤتمرات مشتركة بينهما، تعقد بشكل دورى فى القاهرة وسول، وهما يطمحان من هذا التعاون المشترك الى تحقيق ثلاثة أهداف، تتمثل فى: ١- تشجيع التفاهم المشترك. ٢- تحديد مساحات الاتفاق والاختلاف، والمساعدة فى ابتكار الميكانزمات التى تمكنهما من تحقيق التعاون المشترك وتضييق هوة الاختلاف واللبس بينهما. ٣- بناء قاعدة معلومات عن العلاقات المصرية الكورية بكافة صورها وأشكالها تساعد صانعى القرار والباحثين الأكاديميين فى البلدين فى هذا الحقل الذى تندر فيه المعلومات والبيانات الموثقة.

وقد عقد المؤتمر الأول للحوار المصرى - الكورى بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤، ونشرت الدراسات والأبحاث التى قدمت فى هذا المؤتمر فى كتاب نشره مركز الدراسات الأسيوية تحت عنوان "العرب والكوريتان" وطرح فى هذا المؤتمر اقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين مصر وكوريا، والتى تمت اقامتها بالفعل بعد هذا المؤتمر بستة أشهر، وهو ما شجع الباحثين المصريين والكوريين على طرق آفاق جديدة للحوار بينهما. وعقد المؤتمر الثانى فى سول فى سبتمبر ١٩٩٥، ونشر المعهد الكورى لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا KIMA، أعمال المؤتمر من بحوث ودراسات فى كتاب تحت عنوان "مصر وكوريا: التغير والاستمرار فى سياساتهما وتعاونهما المشترك".

وعقد المؤتمر الثالث بمدينة بورسعيد فى سبتمبر ١٩٩٦، وشارك فيه باحثون مصريون يمثلون أغلب الجامعات المصرية والمراكز البحثية، وعدد من رجال المال والأعمال من مصر وكوريا.

ويضم هذا الكتاب - محل العرض - عددا من الأوراق البحثية التى قدمت فى المؤتمر المصرى - الكورى الثالث. وقسم الكتاب الى ثلاثة أقسام يحتوى كل قسم منها على ثلاثة فصول. فتم تخصيص القسم الأول لقضايا الاستراتيجية والأمن وضبط التسلح، والوحدة الوطنية، وفى الفصل الأول من هذا القسم أكد البروفسور "ين دوكمن" على أن منطقة شرق أسيا من أعلى المناطق شراء للأسلحة. وقد مكنها النمو الاقتصادى وتراكم الثروة من الإقبال على شراء الأسلحة بشراهة خاصة فى ظل وجود توترات اقليمية بالمنطقة، مما ساهم فى زيادة عدم الاستقرار الاقليمى بها، واقترح الباحث لحل هذه المعضلة إنشاء مناطق منزوعة السلاح فى شرق أسيا.

وعالج د. محمد السيد سليم هذه القضية أيضا فى منطقة الشرق الأوسط، وأكد على أن هناك سباقا محموما للتسلح فى منطقة الشرق الأوسط، مما أثر بالسلب على معدلات التنمية الاقتصادية وزيادة احتمال اندلاع الحروب فى هذه المنطقة، وأرجع د. محمد أسباب هذا السباق فى

التسلح الى وجود صراعات سياسية اقليمية بين عدة أطراف فى المنطقة. وعلى الرغم من اقتراح البعض ضرورة ضبط التسلح في هذه المنطقة، إلا ان الباحث يشكك فى مصداقية تنفيذ هذا الاقتراح، ما لم يقترن بتحجيم، إن لم يكن القضاء على الصراعات والنزاعات الموجودة. واستعرض فى هذا الصدد المبادرات العالمية والاقليمية لإنشاء مناطق منزوعة السلاح فى الشرق الأوسط، والتى ركزت على حرمان الدول العربية من الحصول على تكنولوجيا السلاح المتطورة والصواريخ بعيدة المدى ونزع ما لديها من هذه الأسلحة فى مقابل إمداد وتعزيز إسرائيل بهذه التكنولوجيا وتوفير المناخ السياسى لها لتطوير أسلحتها التقليدية والنووية. لذا يرى د. محمد فى نهاية هذا الفصل ضرورة أن تنبع مبادرات ضبط ونزع التسلح من دول المنطقة ذاتها بعيدا عن وصاية الأطراف الخارجية، على أن تضمن التوازن بين مطالب ورغبات كل أطراف المنطقة المعنيين بهذه القضية.

وناقش الدكتور "سوك يونج شوا" فى الفصل الثالث أثر التوجهات العالمية على مستقبل العلاقات بين الكوريتين، فعلى حد قول الباحث، قامت كوريا الشمالية بتغيير وتعديل التشريعات الداخلية لجذب الاستثمارات من كوريا الجنوبية، ومع ذلك تعرقل سياسات كوريا الشمالية فى مجال برنامجها النووى وتطوير أسلحتها التقليدية امكانية توسيع التفاعل والتعامل بين الكوريتين. ويبقى الأمل فى مدى استطاعة وقدرة الاجتماعات الرباعية بين الصين والولايات المتحدة وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية على خلق قنوات وميكانزمات إعادة بدء الحوار بين الكوريتين حول قضية الوحدة والسلام بينهما.

وعالج القسم الثانى من الكتاب المنظور المصرى والكورى للشرق الأوسط عامة وتجاه عملية السلام خاصة، ففى الفصل الرابع اهتم د. "يونج يول رو" الأب الروحى لدراسات الشرق الأوسط فى كوريا - بالتوجهات الرئيسية للدراسات الشرق أوسطية فى كوريا. فعلى الرغم من أن بداية الاتصال الكورى بالشرق الأوسط كانت فى القرن الحادى عشر، إلا أن الاهتمام الأكاديمى الكورى بدراسات الشرق الأوسط بدأ بالتحديد فى عام ١٩٦٥ عندما تم انشاء قسم للغة والأدب العربى فى جامعة هانكوك للدراسات الأجنبية، وكانت هذه إحدى خطوات سياسة الجمهورية الكورية الثالثة - التى جاءت للحكم فى ١٩٦١ - فى الاقتراب من دول العالم الثالث، وسرعان ما تبع ذلك انشاء عدد من الأقسام تدرس ثقافات الشرق الأوسط فى جامعات كورية أخرى، وتم كذلك تأسيس اتحادات وجمعيات ودوريات أكاديمية جديدة لهذا الغرض، إلا أن أهمها جميعا المعهد الكورى لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، والجمعية الكورية لدراسات الشرق الأوسط. ومنذ السنوات الأولى لدراسات الشرق الأوسط كان هناك تأكيد واضح على العلوم الاجتماعية، وبزغ حديثا توجه جديد يركز على منهج أكثر تعقيدا، يتركب من العلوم الاجتماعية والانسانية فى دراسة قضايا الشرق الأوسط.

وتناول د. مصطفى علوى و د. بيونج جوها فى الفصل الخامس والسادس سياسات مصر وكوريا تجاه عملية السلام فى الشرق الأوسط. فاستعرض د. مصطفى جذور هذه العملية منذ حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، والتى أثمرت المعاهدة المصرية - الإسرائيلية للسلام عام ١٩٧٩، ولكنها فشلت فى تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى. وقد أعطت التغيرات العالمية التى حدثت فى مطلع التسعينات زخما جديدا لعملية السلام، فبدا أن عقد مؤتمر مدريد فى ١٩٩١، والمحادثات الثنائية المتعددة الأطراف يمكن أن تحيى عملية السلام فى الشرق الأوسط إلا أنها سرعان ما عادت الى أدراجها بعد فوز الليكود فى الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٩٦، وتولى بنيامين نيتانياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية. واستعرض د. مصطفى المواقف والسياسات المصرية تجاه اعلان المبادىء بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى ١٩٩٣، والاتفاقات التى وقعت بينهما، ومحاولة مصر اقناع نيتانياهو بتنفيذ الاتفاقات التى وقعها الطرفان الفلسطينى والإسرائيلى. وقدم د. بيونج عرضا لتطور السياسة الكورية نحو عملية السلام فى الشرق الأوسط منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن، فبعد حرب ١٩٦٧ اتبعت كوريا سياسة "التأييد الشامل والأعمى" لإسرائيل، وبعد حرب ١٩٧٣ وإبرام كوريا لعدد من اتفاقات البناء والمقاولات وشراء البترول من الشرق الأوسط، اتجهت كوريا الى إحداث نوع من التوازن فى سياستها تجاه الصراع العربى - الإسرائيلى.

وركز القسم الثالث على قضايا الاستثمار ونقل التكنولوجيا، واحتوى على ورقتين عن الاستثمارات الكورية فى مصر - وتكمل كل منهما الأخرى فى هذا الشأن، فركزت الورقة الأولى على العقبات والعراقيل التى تواجهها الاستثمارات الكورية عند عملها فى مصر، أما الثانية فتناولت البيئة والسياسات المصرية التى تم وضعها لجذب الاستثمارات اليها. ففى الفصل السابع حلل دكتور "دونج جو جو" آراء الكوريين فى فرص الاستثمار بمصر، وقدم عددا من الاحصاءات الخاصة بالاستثمارات الكورية الخارجية المباشرة "FDI"، وظهر منها أن نصيب الشرق الأوسط لا يتعدى نسبته ٦ر٣٪ من اجمالى الاستثمارات الخارجية الكورية. وعرض الباحث لنتائج استقصاء أجراه على مجموعة شركات كورية حول آرائها فى فرص الاستثمار فى مصر، واعتبرت أغلب الشركات الكورية أن فرص الاستثمار فى مصر ايجابية عامة على الرغم من ذكر أصحاب الشركات أن هناك بعض القيود السلبية التى تؤثر على حركة تدفق الاستثمارات الكورية لمصر، منها على سبيل المثال الهوة الشاسعة بين تقديم المزايا وقوانين العمل القاسية. مع ذلك يبقى هناك دافع قوى للشركات الكورية للاستثمار فى مصر، يتمثل فى التسويق فى سوق محلى واسع يمكن أن يصبح سوقا تصديريا ناجحا للمنطقة المحيطة به، لذا يرى الباحث ضرورة إعطاء المستثمرين الكوريين مزايا اضافية لجذبهم للاستثمار فى مصر. وحلل السفير حسين الكامل فى الفصل الثامن وضع وبيئة الاستثمار فى مصر، والتقدم الذى حدث فى العلاقات الاقتصادية بين مصر وكوريا بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية فى ١٩٩٥وزيارة وزير الخارجية والاقتصاد لكوريا فى ١٩٩٦، وقدم الباحث فى نهاية الفصل مجموعة من المقترحات الخاصة لترويج وجذب الاستثمارات الكورية فى مصر. وقدم الدكتور المعتصم بالله جاد الله فى الفصل التاسع دراسة عن سياسة مصر فى مجال نقل وتوطين التكنولوجيا بها من خلال عرض خبرة مصر مع الجانب الكورى فى مجال التعاون التكنولوجى المشترك، وأبرز تطبيقاته انشاء وادى سيناء للتكنولوجيا فى الإسماعيلية، والميزة المبتكرة فى هذا المشروع هو أنه يقوم بتسويق هذا المشروع للشركات الكورية ليكون قاعدتها الجديدة فى طرح منتجاتها مباشرة للأسواق الخارجية المحيطة.

ولا يبقى فى النهاية سوى الاشادة بهذا الكتاب القيم والمفيد فى مجال تندر فيه الكتابات والدراسات التى تعالج هذه القضية، علاوة على استناد هذا الكتاب على أعمال مؤتمر للحوار بين مصر وكوريا وهى تجربة مفيدة فى التحاور مع الآخرين وتعريفهم بقضايانا القومية وطموحاتنا الاقتصادية التى لن تزدهر إلا بالحوار والتعاون المشترك والبناء مع الآخرين.

رضا محمد هلال

العلاقات الباكستانية المصرية

Dr. Mohammed Noman Galal. Pakistan - Egypt Relations in World Perspective. Pakistan: Sang-E-Meel Publications, 1998.

يمثل هذا الكتاب للسفير محمد نعمان جلال، سفير مصر بباكستان نتاج الجمع بين الدراسة الأكاديمية المتعمقة فى ميدان العلوم السياسية بشكل عام، والعلاقات الدولية بشكل خاص والخبرة الطويلة بالعمل الدبلوماسي والمعرفة الجيدة بالعلوم والفلسفة الاسلامية. ويحاول فيه الكاتب استكشاف امكانية تنمية وتعميق علاقات التعاون والتكامل بين قطرين إسلاميين، مصر وباكستان. ويكتسب هذا الكتاب أهميته فى ظل التطورات التي يشهدها النظام الدولى حاليا والتى تدفع نحو المزيد من الاعتماد المتبادل الذي يمكن أن يدفع نحو التكامل أو الصراع بين الثقافات والحضارات المختلفة.

ينطلق الكاتب من فرضية أساسية مفادها أن العلاقات الدولية ليست مجرد تنظيما للمصالح الآنية، بل أنها تعكس فى الأساس المكونات الحضارية للدول المختلفة. وحيث أن كلا من مصر وباكستان ينتميان إلى الثقافة والحضارة الإسلامية، فإن المطلوب هو البحث فى كيفية إيجاد الآليات التي تتوافق مع هذا الانتماء والتى تتيح التعاون فى ظل التطورات الاقتصادية والسياسة والثقافية العالمية فى العصر الحاضر.

وفى سبيل إثبات فرضيته، جاء الكتاب فى ثلاثة أجزاء يتناول الأول الاتجاهات السياسية الجديدة فى النظام الدولى الجديد فى مطلع القرن الواحد والعشرين. ويوضح فى الجزء الثاني العناصر والأسس المشتركة المستمدة من الانتماء الحضارى المشترك والتى تتيح تنمية علاقات التعاون فى مختلف المجالات. وأخيرا، يتعرض الكاتب فى الجزء الثالث لبعض الأنشطة الأكاديمية التى عنيت بسبل ومجالات تنمية هذه العلاقات.

يشير الكاتب إلى اتجاهين رئيسيين كان لهما عظيم الأثر فى التطور المطرد فى مجال العلاقات الدولية وبالتالى المؤسسات السياسية والثقافية السياسية على وجه خاص، هما: الاتجاه نحو المصالحة - أو محاولة تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية بل ووضع أطر تعاونية لتنظيم العلاقات بين الوحدات الدولية المختلفة، والاتجاه نحو الاعتماد المتبادل. ويرجع الكاتب الاتجاه الأول إلى عدة أسباب، منها التطور الهائل فى مجال المعلومات والاتصالات، العلاقة شبه العكسية بين القدرة الهائلة لتكنولوجيا السلاح وأسعارها الفلكية من ناحية، وبين مستوى الأمن الذى يمكن أن توفره تلك التكنولوجيا للشعوب من ناحية أخرى، إلى جانب بعض التجارب الناجحة فى مجال التبادلية والمنفعة المتبادلة مثل تجربة التكامل الأوروبى إثر الحرب العالمية الثانية. أما بالنسبة للاتجاه نحو الاعتماد المتبادل، فيرجعه الكاتب لنوعية الإشكاليات والقضايا التى يواجهها العالم الآن والتى غلب عليها الطابع العالمى مثل مشكلة اللاجئين أو الإرهاب أو المخدرات أو قضية البيئة، فلما استحال التصدى لأى من تلك المشاكل أو القضايا من قبل دولة واحدة أو جهة على حدة فقد استلزم هذا مزيد من التضافر والتعاون على المستوى العالمى.

ينتقل الكاتب فى الجزء الثاني لمناقشة شروط إنتاج ثقافة جديدة تستجيب للارتباط المتزايد بين متطلبات التنمية الداخلية والسياسات الخارجية للدول المختلفة. يرجع هذا الارتباط فى الأساس إلى تنامى ظاهرة الاعتماد المتبادل. و قد ناقش الكاتب فى هذا الإطار ثلاث قضايا رئيسية :

أولا، مضمون ثقافة التنمية الجديدة موضحا أنها يجب أن تكون أكثر تكيفا مع واستيعابا للاختلافات بين الحضارات المتنوعة وأن تطرح تصورا مشتركا للتنمية يراعى تنوع وتزايد عدد الوحدات الدولية والعولمة المتزايدة للعمليات الإنتاجية والتداخل بين مصالح وتفاعلات هذه الوحدات المتمايزة.

ثانيا، موقع العالم الإسلامى من هذه التطورات. حيث يقع هذا العالم فى موقع متوسط بين أقاليم متمايزة جغرافيا وحضاريا، فضلا عن أنه يمثل بما يضمه من موارد أهمية استراتيجية لاحتياجات التنمية العالمية وموضوعا لتنافس القوى الكبرى. هذا التلاقى فى المصالح والتفاعلات من ناحية والتحولات المعرفية والمصلحية المتسارعة فى النظام الدولى من ناحية أخرى يفرضان على العالم الإسلامى مسئولية متزايدة وتحديا أكبر فيما يتعلق بإنتاج ثقافة جديدة وقادرة على تحقيق التوافق بين القيم الحضارية الإسلامية ومتطلبات التغير السريع وغير المسبوق فى هيكل وتفاعلات النظام الدولى.

ثالثا، دور البعد الحضارى فى العلاقات المصرية - الباكستانية باعتبارهما دولتين إسلاميتين رائدتين على مستوى الفكر والحركة فى إنتاج هذه الثقافة انطلاقا من تطوير المعطيات والقدرات الثقافية القائمة فعلا. وهو ما يعرض له الكاتب بشكل أكثر تفصيلا فى الجزء الثالث.

فى الجزء الثالث يتعرض الكاتب للتفاعل العلمى والثقافى بين جمهورية مصر العربية ومنطقة آسيا الوسطى التى تنتمى إليها باكستان، فمن خلال بعض الكلمات التى ألقاها سعادة السفير فى مناسبات مختلفة، أظهر الكاتب مظاهر التشابه الحضارى بين البلدين فى مجال الفكر والأدب فى العالم العربى بشكل عام وفى جمهورية مصر العربية على وجه الخصوص. كما رسم صورة مبتكرة لمظاهر التشابه والاختلاف بين اثنين من جهابذة الفكر والأدب فى مصر وقازقستان هما نجيب محفوظ ومختار أيوب، وفى كلمة أخرى أشار سعادته إلى الجهود العظيمة التى يبذلها مركز الترجمة بباكستان حيث يقوم بترجمة العديد من الكتب العربية إلى الباكستانية، مما ساهم فى بناء جسور التواصل الحضارى بين باكستان والعالم العربى والإسلامى. وفى كلمة أخرى أشار الكاتب إلى الأثر الأدبى الهائل للأديب والشاعر محمد إقبال.

كما أبرز الكاتب بعض عناصر التشابه والتقارب الإسلامى بين الدولتين مثال الحركة الصوفية المؤثرة فى الحياة الثقافية والعقائدية فى كل من مصر وباكستان.

يمثل هذا الكتاب رؤية جديدة لكيفية إدارة العلاقات الدولية. ومن شأن المنهج المقترح أن يزيد من نطاق مشاركة الجماعات المختلفة ذات المصلحة فى إدارة العلاقات بين الدول بما يحقق مزيدا من التوازن فى التعبير عن المصالح ويكسب السياسات الخارجية للدول المعنية مزيدا من التأييد والفاعلية. بعبارة أخرى يتيح هذا المنهج إمكانيات أكبر للاستجابة الفاعلة للمتغيرات الجديدة فى النظام الدولى ولمتطلبات عملية التنمية التى أصبحت أكثر تدويلا وارتباطا بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

صافيناز أمين صالح

آراء أوروبية عن قوة ألمانيا فى الساحة الدولية

Internationale Politik: Grossmacht Deutschland? Aussenansichten, Feb. 1997, #2, 52.

منذ سقوط حائط برلين وإعادة توحيد ألمانيا والآراء تتضارب حول قوة ألمانيا ومكانتها على الساحة الدولية. وقد أدت التطورات التى صحبت السنين السبع الماضية الى إعادة طرح نفس الأسئلة، فقد طرح السؤال نفسه أثناء أزمة الخليج الأولى والثانية وكذلك أثناء حرب البوسنة وأخيرا أثناء انهيار محادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين بسبب تعنت رئيس الوزراء الإسرائيلى نيتانياهو.

تزداد الأسئلة عن القوة والمصلحة والمكانة الألمانية هذه الأيام لإقتراب ألمانيا من انتخابات عامة وكذلك لإقتراب موعد تنفيذ اتفاقية توحيد العملة الأوروبية. وقد تجمع نفر من المفكرين والكتاب الألمان والفرنسيين والانجليز ونشروا سويا آرائهم في هذا الموضوع فى عدد خاص من مجلة السياسة الدولية التى تصدر بالألمانية فى العاصمة بون.

تعاون فى هذا العمل كل من كارل رودولف كوتى مدير وحدة الدراسات الألمانية بمركز الدراسات السياسية بجامعة ميونيخ شارحا أهمية الصورة الألمانية فى عيون الآخرين والدكتور نوربرت وولتر مدير مركز الأبحاث التابع للبنك الألمانى مبينا دعائم القوة الألمانية الاقتصادية والسياسية والأستاذ جريجور شولجن أستاذ التاريخ بجامعة أرلنجن الألمانية والأستاذ بول لوتزيلر أستاذ العلوم الإنسانية بجامعة واشنطن الأمريكية والأستاذ دانيل فرنت مدير قسم العلاقات الدولية بصحيفة لوموند الفرنسية وأخيرا جورج بروك رئيس تحرير مجلة التايمز الإنجليزية.

أما عن وجهة النظر الألمانية فقد مثلها كل من كوتى وولتر وشولجن الذين ركزت مداخلاتهم على الأسئلة الثلاثة الآتية : ما هى صورة ألمانيا فى عيون الآخرين وما أهمية ذلك فى عملية صنع القرار الألمانى، ما هى المقومات الاقتصادية والسياسية ؟ وللإجابة على هذا السؤال يؤكد الأستاذ كورتى أن الوحدة الألمانية كشفت عن معضلة مثيرة. فالوحدة الألمانية خلقت دولة كبيرة وقوية فى قلب القارة الأوروبية، أى أنها خلقت كيانا سياسيا جغرافيا ذوا ثقل وذوا توجهات ومصالح أوروبية عديدة. وفى مقابل هذا استمر الضمير الألمانى يعانى من عقدة الهوية وينطوى على ذاته أو يهرب الى الحلم بكيان أوروبى كبير. والآن وبعد مضى سبع سنوات على الوحدة يلاحظ المتابع للشئون الألمانية أن مفهوم "المصالح الألمانية" يتردد فى أوساط البحوث والدراسات السياسية ويعاد استخدامه ولو بتردد ملحوظ من صناع السياسة الخارجية. ولكن هذا التحول الطفيف يقابل من الأوساط الأوروبية بموجة مستمرة من التوجس والرهبة. وما الموقف الألمانى من تكون الدولة الكرواتية وانفصال سلوفاكيا من الجمهورية التشيكية إلا مثالا على هذا التخوف الأوروبى فقد اتهمت ألمانيا وقتها باستعادة سياستها الخارجية القديمة وبتشجيع جيرانها فى أوروبا الشرقية من أجل ايجاد مناطق النفوذ الألمانى التقليدية.

وأخيرا يتساءل الكاتب عن كيفية معالجة هذه المعضلة. فما العمل وما هو المخرج الألمانى ؟ يقدم الكاتب إجابته فى صورة احتمالين لا ثالث لهما. فإما أن تتشجع ألمانيا وتنهى بطريقة أو بأخرى حساسيتها الفائقة لما يقوله الآخرون أى أن لا تولى لصورتها فى عيون الآخرين الأهمية أو أنها تبقى على حساسيتها للعالم الخارجى وتبقى على اعتقادها بأنها تعتمد على صورتها الحسناء فى عيون الآخرين. وينهى الكاتب مداخلته باعترافه بأنه يفضل الاحتمال الثانى فهو يرى فى الإبقاء على التبعية الألمانية للرأى العالمى فيها ضمان بأن تبقى ألمانيا عالمية ولا تنزلق الى هوية ألمانيا قومية متمركزة حول الذات، وسياسة خارجية ألمانية يشوبها الأنانية، وهو ما يعده الكاتب خطرا على ألمانيا كما هو خطرا على جيرانها.

مقومات القوة الألمانية :

يتناول الأستاذ وولتر موضوع المقومات الاقتصادية والسياسية التى قد يرتكز عليها البعد الألمانى العالمى. يقول وولتر أن ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية قد مرت بعدة مراحل اتصفت خلالها بصفة القوة الاقتصادية دون أن يكون لها ذراع سياسة ذات أهمية ثم كانت مرحلة أخرى اتصفت خلالها ألمانيا بصفة القوة الاقتصادية والسياسية ثم جاءت فترات تضاءلت فيها القوة الاقتصادية الألمانية بينما استمرت قوتها السياسية فى الصعود أى أنه لا يمكن أن نصف القوة الألمانية بالسكون فى أى مرحلة من مراحل التطور الألمانى على مر نصف القرن المنصرم. ففى الخمسينات كانت المعجزة الاقتصادية الألمانية فى طور التكوين بينما كانت سياسة أدناور الخارجية سياسة حكيمة ومعتدلة ترقى الى مستوى السياسة الخارجية لدولة عظمى ذات مسئوليات وخبرات واضحة. فهو الذى تمكن من رسم وتنفيذ سياسة خارجية ربطت المصالح الألمانية بالسياسة الخارجية الأمريكية ووطدت دعائم المصالحة الألمانية الفرنسية. وفى أوائل الستينات اتضحت معالم المعجزة الاقتصادية بينما اتسمت السياسة الخارجية بالضعف وذلك لعجز الحكومة والمعارضة الألمانية – على حد سواء – على تحديد المصالح الألمانية. وعليه فقد اقتصرت السياسة الخارجية الألمانية على دور الدافع لمصاريف التحالف الأوروبى والوجود الأمريكى فى أوروبا ولتكاليف التنمية فى العالم الثالث.

أما فى الفترة من نصف الستينات وحتى بدايات السبعينات فقد انقلب الحال. إزدادت الأعباء الاقتصادية من بطالة الى عجز فى الميزانية بينما رسمت سياسة خارجية ألمانية جديدة تعتمد على فتح قنوات الاتصال مع الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى وهى السياسة التى جنى ثمارها هلموت كول واعتمد عليها فى إعادة توحيد ألمانيا والانفتاح على الشرق. ومع نهاية السبعينات بدأت معالم الأزمة الاقتصادية تتضح من جديد فى شكل بطالة تخطت وقتها المليونى نسمة وسعر فائدة عالية لتجنب آثار التضخم.

كانت الأزمة الاقتصادية فى السبعينات قد أثرت بالفعل على العديد من الدول الصناعية وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. لذلك اتسمت الثمانينات بمحاولات الليبرالية المحافظة

لانقاذ الاقتصاد والتى عرفت باسم الريجانية والتاتشرية نسبة الى الرئيس الأمريكى ريجان ورئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر. وفى المانيا لوحظ تحسن فى ميزن المدفوعات وميزانية الدولة كما انخفضت نسب التضخم والضرائب والبطالة وازدادت نسبة الاستثمار العام والخاص. ومع نهاية الثمانينات حدث ما لم يتوقعه أحد، سقط حائط برلين ومعه كل الموانع التى فصلت أوروبا الشرقية عن أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وعليه أعلنت نهاية الحرب الباردة.

هنا لاحظ المرء المشاهد للتحركات السياسية على الساحة الأوروبية درجة عالية من الكفاءة فى ادارة عملية المفاوضات مع أطراف متعددة لإعادة ترتيب البيت الأوروبى وتحقيق الحلم الألمانى بالوحدة. لقد أظهر هلموت كول المستشار الألمانى حساسية فائقة وتفهم ليس فقط لحلم بلاده الذى قارب على التحقق ولكنه تفهم المخاوف الروسية والانجليزية والفرنسية وتعامل معها بحنكة سياسية عالية فطمأن جورباتشوف، وقبل أن تدفع المانيا مصاريف الانسحاب الروسى/السوفيتى حينذاك من المانيا الشرقية. كذلك تفهم كول المخاوف الأوروبية فطمأن فرنسا ووعد بألا تتخلى المانيا الموحدة عن حلم الوحدة الأوروبية بل وعد بأن تظل المانيا الراعى لمشروع الوحدة الأوروبية.

ومع كل هذا كان واضحا أن المانيا الموحدة ستسبب متاعب كثيرة لجيرانها الذين لا يزالوا يتخوفون من العملاق الألمانى حديث الميلاد. وقد وضح الدور القيادى الذى تلعبه المانيا أثناء محادثات ماستريخت والذى لم يتقبله الانجليز ولا الفرنسيون بارتياح. كذلك وضح أن هذا العملاق الجديد مازال يخطو خطاه على الساحة الدولية مترددا وغير واضح الأهداف، وكانت الأزمة اليوجوسلافية وحرب البوسنة أكبر مثال على ذلك.

وأخيرا كانت سخرية القدر واضحة فى النصف الأول من التسعينات. فبينما ازدادت مقومات القوة السياسية الألمانية على الصعيد الأوروبى انزلقت الدولة الألمانية فى دوامة الأزمة الاقتصادية الخانقة والتى تمثلت فى العجز الكبير فى الميزانية وانخفاض نسبة الاستثمار وارتفاع نسبة البطالة الى درجات فاقت مثيلاتها فى أزمة الثلاثينات من هذا القرن. أى أن العملاق السياسى الوليد قد أصبح قزما اقتصاديا إذا هو قورن بما يتطلبه الدور القيادى السياسى من مقومات اقتصادية. فمتطلبات إعادة البناء فى المانيا الشرقية وإعادة البناء فى دول أوروبا الشرقية ومساعدة روسيا على التحديث والانفتاح الرأسمالى، ذلك الى جانب متطلبات التنمية فى العالم الثالث كل ذلك أصبح يفوق الطاقة الألمانية على الدفع رغم أنها مازالت عملاقا اقتصاديا إلا أنها عملاق ذو مسئوليات جمة لا يقوى أو لا يرغب فى تحملها. وحتى تتغير الصورة الى الأحسن يجب أن تقوى المانيا على حل مشكلاتها الاقتصادية وأن تجد القيادة السياسية التى تعرف الطريق الى الاصلاح الاقتصادى المرتقب.

عقدة التاريخ الألمانى :

يتساءل الأستاذ شولجن عن سر هذه المعضلة الألمانية التى تقوم على عاملين أساسيين هما التردد الألمانى خاصة فى مجال السياسة الخارجية والتخوف الأوروبى من إحياء الدور الألمانى الخارجى. والسر فى وجهة نظره هو التاريخ الألمانى فهو يقرر أن التخوف من المانيا والتردد الألمانى على حد سواء سببهما النزعة الألمانية لبناء امبراطورية داخل أوروبا وهى نزعة قديمة ترجع الى عهد القيصر فريدريك وظهور القوة العسكرية والادارية لبروسيا فى القرن التاسع عشر. إذن فمشكلة أوروبا مع المانيا أقدم بكثير من هتلر والنازية. والهدف الأوروبى الأمريكى فى الحرب العالمية الثانية وبعدها لم يكن مجرد هزيمة هتلر وجيوشه، بل كان تحطيم الحلم الألمانى بامبراطوريته وتحطيم القدرة على تحقيق هذا الحلم المتمثل فى قلب المانيا البروسى.

وآثار تلك العقدة مازالت حية حتى الآن ورغم تبدل الساحة الدولية وموازينها كما يقدر الأستاذ شولجن. فهناك عوامل ثلاثة قد غيرت من الوضع الألمانى ولكنها عوامل تكاد تكون منسية بسبب العقدة التاريخية سابقة الذكر. هذه العوامل الثلاثة هى : ١- الكيان الألمانى الجديد ككيان يمتلك بالفعل مقومات قوة امبراطورية ضخمة وإن كان أصغر مما تصور فريدريك أو بسمارك أو هتلر. ٢- أن قوة هذا الكيان الجديد ليست قوة عسكرية فى المقام الأول كما تصور الزعماء الألمان القدماء. ٣- أن الكيان الجديد وقيادته السياسية يعتمدان على مبدأ المسئولية العالمية والحساسية تجاه مصالح الجيران. وإن هذا المبدأ لهو أهم – من وجهة النظر الألمانية – للإبقاء على مكانة المانيا وعلى السلام فى أوروبا التصديرية وجيشها الذى مازال يعد ثانى أكبر الجيوش الأوروبية رغم أنه لا يملك القنبلة الذرية ولا يملك كرسى فى مجلس الأمن يعضد من مواقفه إن لزم الأمر.

يتناسى العالم كل هذا ويعلن من الحين للآخر مخاوف من الكيان الألمانى الجديد. لماذا ؟ يجيب الأستاذ شولجن – أستاذ التاريخ بجامعة ارلنجن – على هذا بقوله أن التفكير الألمانى الامبراطورى مازال موجوداً ويحاول كسب المزيد من الأرض هذه الأيام. وينتقد الأستاذ شولجن هذا الاتجاه الجديد القديم قائلا أن أصحابه يتناسون أن القوة الألمانية التى يتفاخرون بها قد قامت على خمسين عاما من التحالف مع الولايات المتحدة وعلى التمسك بمبدأ السلام مع الجيران (خاصة فرنسا) ولولا هذا الخط العام للسياسة الألمانية ما استطاعت المانيا أن تعيد بناء نفسها اقتصاديا وسياسيا.

ولذلك يستنتج الكاتب أن المانيا لا تملك إلا بديلا واحدا لإعادة رسم سياستها الخارجية المستقبلية. هذا البديل الأوحد هو الإبقاء على التحالف الغربى مع الديمقراطية والرأسمالية والسلام الأوروبى. أما عن شروط هذا التحالف فيجب أن تكون : ١- الكل سواء داخل هذا التحالف. ٢- توسيع رقعة التحالف لتشمل بولندا والجمهورية التشيكية. ٣- التسليم بأن قوة المانيا أو أى دولة من دول التحالف هى فى قوة الحلف كله، أى أن قوة العضو من قوة الجسم كله. وذلك لأن مشاكل المانيا بل وأوروبا هى مشاكل يصعب على أى دولة وحيدة حلها، فلا خلاص من مشاكل البطالة والهجرة والانفجار السكانى فى العالم الثالث وتدهور مستوى التعليم وسوء البيئة إلا بالتعاون المشترك داخل أوروبا. هنا لا تجدى القوة الألمانية وحدها.

وبعد هذه المداخلات الألمانية التى ألقت الضوء على معضلة الهوية والقوة فى المانيا– أكثر مما قدمت من استشراقات للمستقبل – تقدم ثلاثة من المشاركين فى هذا العمل للتعريف بوجهة النظر الأوروبية الأمريكية بخصوص المعضلة والهوية الألمانية.

وجهة نظر امريكية :

عرض الأستاذ لوتزلر من جامعة واشنطن رأيه باختصار قائلا أننا نعيش فى عالم لا يسمح لأى دولة أوروبية وحدها بأن تدعى القوة أو أن تبنى لنفسها امبراطورية مستقلة فقد ضاع وقت الباكس بريطانيا ولن يكون هناك مجال لوجود باكس جرمانيا. وهو يرى أن أوروبا لا تستطيع الصمود للتحديات التى تهدد أمنها القومى دون الإبقاء على تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهو يؤكد أن السلام والرخاء الأوروبيين هما مسألة تهم أوروبا وأمريكا على حد سواء.

ورغم هذا فهو يتطرق الى موضوع طريف لا يؤكد إلا تباعد الرأى العام الأمريكى عن أوروبا. فهو يقرر أن الاهتمام الأكاديمى بأوروبا فى معظم الجامعات الأمريكية يتدهور بشدة ويدلل على ذلك بأن أعداد الطلبة الجامعيين الذين يقبلون على تعلم اللغات الأوروبية والألمانية والفرنسية والإيطالية فى انخفاض مستمر بينما الاهتمام الأمريكى باللغة الأسبانية والصينية والعربية فى تزايد مستمر وذلك بسبب وجود جاليات أمريكية من أصل أسبانى وصينى وعربى تريد أن تتعلم لغة الآباء. وهو يؤكد أن مع استمرار هذه الظاهرة سوف تجد الكليات النظرية التى تدرس العلوم الاجتماعية والإنسانية الأوروبية نفسها فى موقف حرج حيث لا يوجد اقبال طلابى عليها.

وأنه لبحث طريف أن الكاتب لا يستخدم المعلومات نفسها لاستنتاج ضعف الأرضية الثقافية لهذا التحالف الأوروبى الأمريكى الذى يرجوه، بل على العكس من ذلك فهو يستخدم هذه المعلومات لإظهار أهمية التعاون الأوروبى من أجل إحياء الاهتمام الأمريكى (أى اهتمام الطلاب والرأى العام) بأوروبا لأنه مؤمن بأن أوروبا تحتاج الى أمريكا ولا تستطيع وحدها الحفاظ على السلام والرخاء فى المنطقة. ورغم الاستعلاء الأمريكى الواضح فى هذا الرأى إلا أن وجهة النظر هذه تجد أصداء داخل أوروبا خاصة فى انجلترا وتجد أمثلة خاصة فى الأزمة اليوجوسلافية وفى حرب البوسنة.

وجهة النظر الإنجليزية :

يقول الأستاذ بروك فى سخرية عرف بها الانجليز أن مشكلة انجلترا مع المانيا هى مشكلة انجلترا مع نفسها. وهو يؤكد أن قوة الوحدة الأوروبية كانت وستظل معتمدة على الصداقة الألمانية الفرنسية وهى الصداقة الوحيدة تقريبا فى أوروبا التى لا يريدها الانجليز ولا يعرفون التعايش معها.

كذلك فإن انجلترا تقف ما بين نارين، نار الوحدة التى لا مفر منها ونار رفض الوحدة على الأقل فى صورتها الحالية. وقد ظهر ذلك جليا بعد إعادة توحيد المانيا حيث تخوفت مارجريت تاتشر من إحياء نزعة القوة الألمانية كما تخوف جون ماجر من بعدها من توطين هذه النزعة الألمانية داخل كيان أوروبى أوسع.

يقرر الأستاذ بروك أن انجلترا والمانيا يسيران على طريق التصادم وذلك لسببين : أولا، بسبب القوة الألمانية التى تتلخص فى كونها أكبر الدول الأوروبية (بعد الوحدة) وأكبر اقتصاد فى أوروبا وتملك ثانى جيش فى أوروبا ومتزعمة حركة الوحدة الاقتصادية الأوروبية. ثانيا، إن اليورو (العملة الموحدة) قادم لا محالة وذلك بناء على وعد المانيا لفرنسا أثناء مفاوضات الوحدة الألمانية. أما انجلترا فتجد نفسها خارج هذه اللعبة تماما ولا يملك أى من الأحزاب الانجليزية تغيير هذا الوضع لأن ثلثى الرأى العام الانجليزى لا يريد اليورو ولأن المانيا وانجلترا لا يريدان الانتظار أو الإذعان لطلبات انجلترا. لذلك كله يزداد الشعور الانجليزى بالتهميش داخل أوروبا وهو شعور لا يفضى الى الحب أو التسامح لا بين الأفراد ولا بين الدول، بل ان تهميش انجلترا داخل أوروبا يؤدى الى إساءة فهم الدور الألمانى والتخوف من كل تحرك المانى يفسر فى انجلترا على أنه استعراض للقوة.

وجهة النظر الفرنسية :

يتضح من مقارنة وجهة النظر سابقة الذكر بوجهة النظر الفرنسية الكثير من اللباقة والمرونة والتفهم من قبل الفرنسيين وذلك لأنهم منذ البداية يشعرون بأنهم شركاء مع المانيا فى إعادة تعريف الهوية الألمانية وفى رسم الخط العام للسياسة الخارجية الألمانية. وما هذا إلا نتاج لسياسة هلموت كول وفرنسوا ميتران خاصة منذ اتفاق الاثنين على أن الوحدة الألمانية لا يمكن أن تكون بديلا عن الوحدة الأوروبية، بل أن الكاتب يقرر أن هذه العلاقة الالمانية الفرنسية قائمة على تاريخ طويل يعود الى السنوات التالية للحرب العالمية الثانية حين تفهم كونراد أدناور أن المصالح الألمانية لا تتحقق إلا بربطها بمصالح التحالف الغربى وحلف الأطلنطى والمصالح القومية الفرنسية، أى أنه تفهم أن المصلحة الألمانية هى فى الأساس مصلحة أوروبية. كيف ؟ لقد كان لألمانيا على الدوام مصلحة فى الاتجاه غربا وهو ما تم بعد الخمسينات عن طريق مؤسسات حلف الأطلنطى ومؤسسات التعاون والصداقة الألمانية الفرنسية. وكذلك كان لألمانيا على الدوام مصلحة فى التوسع شرقا وهو ما تم دون حرب (ولكن بعد حرب) عن طريق سياسة الانفتاح على الشرق (التى اتبعها الحزب الاشتراكى الديمقراطى). ثم سياسة الوحدة مع المانيا الشرقية دون تخويف فرنسا ولا روسيا وسياسة احتضان أوروبا الشرقية دون تخويف أمريكا (وهى السياسة التى اتبعها هلموت كول).

وأخيرا يتساءل الأستاذ ثرفت إن كان المستقبل يحمل فى طياته أوروبا المانية أو المانيا أوروبية. وإجابته هى خليط من الاثنين. فهو يعترف أن القوة الاقتصادية الألمانية تجعل المانيا قادرة على تحديد مسار الوحدة الاقتصادية وقد اتضح هذا بالفعل فى مفاوضات ماستريخت وفى تزعم المانيا لعملية إعادة تخطيط عملية توحيد العملة والسياسات الضريبية والسياسات المالية بوجه عام. ومع ذلك فإن احتمال تزعم المانيا سياسيا ضعيفة، وقد اتضح ذلك حين أرادت المانيا أن تعيد رسم المؤسسات الأوروبية على النهج الفيدرالى الألمانى. هنا فشلت المانيا ولم تحز مقترحات شويبلد - لامير عام ١٩٩٤ بهذا الشأن الكثير من الاهتمام. أما السبب فى ذلك فهو استدام المانيا أو الزعامة الألمانية السياسية لأوروبا بتاريخ أوروبى طويل قد جعل من الدولة والسيادة القومية حقيقة ثابتة على عكس الحال فى المانيا وهى من أصغر الدول السيادية داخل أوروبا الغربية.

إذن فالكاتب يرى امكانية وجود أوروبا المانية على الصعيد الاقتصادى ولكنه يستبعد وجود أوروبا المانيا على الصعيد السياسى. أما عن احتمال بناء كيان جديد المانى أوروبى الطابع فيرى الكاتب وجود العديد من الأسباب التى تؤكد هذا الاحتمال أولها أن نهاية الحرب الباردة تجعل من احتمال التعاون بين شرق أوروبا وغربها وارد دون التخوف من حرب أيديولوجية أو عسكرية وفى هذا الاحتمال السلمى خدمة للمصالح الألمانية دون أن تتفرد ألمانيا بسياسة خارجية قومية. كذلك فإنه يرى مع زميله الأمريكى أن الرخاء والسلام الأوروبيين يستدعيان التواجد الأمريكى والإبقاء على الصداقة الأمريكية. فلا يجب أن ينسى أحد أن تحقيق حلم السلام والرخاء لأوروبا كلها - أى توسيع الحلف الأوروبى ليشمل بعض دول أوروبا الشرقية - سوف يعمل على بعث مخاوف ونزاعات قديمة خاصة مع روسيا وبلاد البلقان والبلطيق وهذا قد يؤدى الى أزمات عديدة لا تريد أن تخسر أوروبا خلالها المساعدة والمؤازرة الأمريكية.

أخيرا فإن احتمال المانيا أوروبية وارد لأن المانيا وحدها لا تستطيع تحمل الأعباء المالية التى يستدعيها تحقيق حلمها فى توسع نحو الشرق والغرب مع الإبقاء على قدر عال من الرفاهية والرخاء. هنا تحتاج المانيا لأوروبا بقدر احتياج أوروبا لقوة المانيا الاقتصادية.

إذن فإن المعضلة الألمانية الجديدة على حد تعبير الزميل الفرنسى هى فى رسم سياسة خارجية لا تعبأ بالماضى المعقد ولا تستسلم للحاضر الذى يدعو الى الغرور والتفاخر بالقوة الألمانية الجديدة، أى أن المانيا فى حاجة الى سياسة خارجية مستقلة الى حد كبير عن الماضى والحاضر معا.

نهى المكاوى

تـــاريخ اســـرائيل

Martine Gilbert , Israel .. A History , Durham , Duke University Press, 1998

بمناسبة مرور نصف قرن على انشاء دولة اسرائيل ، صدر هذا الكتاب ليسترجع ذكريات ميلاد أول وطن قومي لليهود على أرض فلسطين ، والمراحل التى مر بها تطور المجتمع اليهودى ، مستشرفاً مستقبل الدولة الاسرائيلية .والكتاب يتضمن العديد من المغالطات ، والباس المفاهيم أثواباً من المعانى والدلالات لاتمثلها ، بصورة تُظهر استيلاء اليهود على الأرض الفلسطينية باعتباره تضحية يهودية ، وتنظر الى المقاومة الفلسطسنية على انها ارهاب، وتعتبرعدوان اسرائيل على الأراضى العربية حق طبيعي لدولة صغيرة ومحاصرة فى الدفاع عن أمنها ، وامتلاكها للسلاح النووى مصدر استقرار فى المنطقة ، الى غير ذلك من المغالطات التى يوردها الكتاب.

ويشير المؤلف فى البداية الى أنه منذ خمسين عاماً كان هناك ما يقرب من نصف مليون يهودى ، يعيشون فى فلسطين المحتلة ، كانوا يتطلعون الى اقامة وطن لهم ، حتى استطاعوا اعلان قيام الدولة والمؤلف لا يعتبر قيام دولة اسرائيل بمثابة اغتصاب لأراضى الفلسطينيين ، بل على العكس يراها تضحية يهودية كبرى ، حيث تدفق المهاجرون الى اسرائيل من جميع بقاع الأرض ، فقد قدموا – كما يقول المؤلف – بالبواخر والقطارات والسيارات ومشياً على الأقدام ، وهجروا الأصدقاء والأحباب وتركوا متعلقاتهم وأشياءهم الثمينة من أجل أن تكون لهم حياة جديدة فى وطنهم الجديد وكان العديد من هؤلاء الرواد والمفكرين الأوائل من روسيا ، وقد استمدوا دعمهم المادى والأدبى من يهود العالم .

ويستعرض الكتاب مراحل تطور المجتمع اليهودى ، واستقراره فى المستوطنات الزراعية بالأراضى الفلسطينية ، ويشير الى أن هذه العملية اتسمت بالتدرج وبدأت منذ مئات السنين وهؤلاء اليهود كان هدفهم اقامة الدولة اليهودية بامتدادها الاقليمى على جانبى نهر الأردن ، تحت الحماية التركية ثم البريطانية ، واستمرت عملية الاستيطان بعد ذلك فى اسرائيل لتدعيم قواعد وأسس الدولة الاسرائيلية وحمايتها من كل تهديد داخلى أو خارجي ، وتم اطلاق أسماء الزعماء الصهاينة والقادة الروحيين والأماكن المقدسة على هذه المستوطنات ، التى كانت تعكس طموحات اليهود المهاجرين وقوة عزيمتهم وذلك لفترة طويلة قبل أن تدمر معسكرات الموت (الهولوكست) حياة الملايين من اليهود فى أوربا ، وتطلق سراح الباقين لينطلقوا بعد ذلك نحو أرض الميعاد .

بعد ذلك استكملت الدولة بناء المؤسسات القومية اليهودية ، ولم يبق سوى قرار واحد فقط هو خروج بريطانيا ، حتى يتحقق الهدف القومى ، وكانت حرب الاستقلال والتحرير ، التى بدأت بعد ثلاث سنوات من انتهاء معسكرات التعذيب (الهولوكست) هى التى مهدت لتكوين الدولة .. ويشير المؤلف الى أن المجتمع الاسرائيلى واجه أصنافاً من الضغوط لم تواجهها دولة من قبل فى التاريخ الحديث ، أربعة حروب شرسة مع العرب ، وهجمات ارهابية من الحركات الاسلامية فى فلسطين ولبنان ، كما واجهت العزلة ، وتعرضت للضغوط كدولة صغيرة ، وفقدت أبناءها على مر العصور والأجيال بسبب هذه الحروب والهجمات الارهابية ، وهو يرى أن اسرائيل على مدى تاريخها حاولت أن تقنع العرب بظروفها الخاصة واحتياجاتها الأمنية التى تعتبرها ضرورية كدولة صغيرة ومعزولة ومحاطة أيضاً بجيران يعتبرونها دولة غير مرغوب فيها، ولهذا فإن العرب دائماً ما يفهمون السلوك الاسرائيلى على أنه سلوك عدوانى ، ولا يعتبرونه تصرفاً طبيعياً لدولة تفتقد الأمن ، كما أن الدول العربية ترفض أيضاً مطالب اسرائيل الأمنية لتحقيق السلام فى المنطقة وتصر على مبدأ الأرض مقابل السلام ، فى حين تطرح اسرائيل مبدأ الأرض مقابل الأمن ، فالسلام الذى تبحث عنه اسرائيل لن يتحقق الا بشروطها الأمنية التى تحافظ على وجودها وكيانها فى مواجهة أى محاولة عربية للهجوم عليها . أما السلام الذى يتحدث عنه العرب فهو وهم بالنسبة لاسرائيل ، فمعظم قادة اسرائيل لايعتبرون السلام ثمناً كافياً للتنازل عن الأرض التى يعيشون عليها ، ولاسيما بعد تجربة السلام الاسرائيلى مع مصر ، والذى أثبتت السنوات أنه مازال حتى الآن ، وبعد مرور أكثر من عشرين عاماً على توقيع معاهدة كامب ديفيد ، سلاماً بارداً ، لم تتم ترجمته الى علاقات طبيعية ومبادلات تجارية بين البلدين كما يحدث مع أية دولة أخرى . وهذا ما يجعل اسرائيل حذرة بصورة كبيرة عند دخول تجربة سلام أخرى مع احدى الدول العربية .

ويبرر المؤلف حرص اسرائيل وإصرارها على التفوق الاستراتيجى على العرب باعتبار أن هذا هو السبيل للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وهو المنطق الذى تحاول اسرائيل اقناع العالم به، فيقول ان امتلاك اسرائيل للسلاح النووى هو عامل استقرار وليس عامل اضطراب ، وبناء على هذا التصور فإن اسرائيل لن تقبل فرض قيود على قدراتها النووية الا فى نهاية عملية التسوية السلمية ، بعد أن تقبل جميع دول المنطقة صراحة ، شرعية وجود الدولة اليهودية وتقبل التوقيع على اتفاقية سلام شامل معها ، ليس هذا فقط ، بل ان المؤلف يدافع عن مطالب اسرائيل بوقف إمداد العرب بالسلاح المتقدم ، انطلاقاً من أن اعتماد الدول العربية على وجود جيوش عاملة رادعة يعطيها قدرة كبيرة على تحقيق المفاجأة ، وانزال خسائر كبيرة باسرائيل قبل قيامها بالتعبئة العامة التى تحتاج الى وقت لاتمامها . ونظراً لتنامى قدرات الصواريخ العربية فإنه سوف يكون لدى الدول العربية امكانيات اجهاض عمليات التعبئة الاسرائيلية ، ويعتبر المؤلف أن التفوق النووى الاسرائيلى ليس عامل ردع للدول العربية وانما هو عامل اجبار لها على قبول الأمر الواقع .

وعن مستقبل الدولة اليهودية يتحدث المؤلف فيقول ان اسرائيل دولة قائمة على سيادة القانون والقيم الديمقراطية والمؤسسات العديدة ، التى من بينها الكنيست ، والمحكمة العليا التى تعكس هذه الفلسفة للدولة ، وأن القوانين الاسرائيلية لا تميز فى نصها أو مضمونها بين المواطن الاسرائيلى وغيره حتى لو كان هذا الغير من العرب الذين يعادون اليهود ويحاربونهم ،كما تمتلك اسرائيل ارادة قوية للنجاح والرخاء ، ولاستمرار النمو والازدهار ، والقدرة على

مواجهة التحديات والعقبات الداخلية، والخارجية ، مشيراً الى أنه مع اقتراب اسرائيل نحو نصف القرن الثانى ، فإن هؤلاء المسئولين عن مستقبلها عليهم واجبات ومهام جسيمة لتطوير القيم الانسانية والديمقراطية وحماية المجتمع الاسرائيلى.

والكتاب بشكل عام يعتمد على استخدام اسلوب مخاطبة الغرائز والعواطف ، ويعتمد على التكرار ، واستدعاء صور اضطهاد اليهود على يد النازى بشكل متكرر وما عاناه الشعب الاسرائيلى طوال الخمسين عاماً الماضية من معاملة سيئة من الجيران العرب ، وقد استمات المؤلف فى تصوير معتنقى الصهيونية كأيديولوجية ، بوصفهم دعاة سلام ، وأن العرب هم المسئولون عن استمرار الصراع وعدم الاستقرار فى المنطقة ، بعدم تقبلهم للكيان الاسرائيلى ، والاصرار على معاداة اليهود ، واقتناص أى فرصة للهجوم عليهم ، وعلى أية حال فإن هذا الكتاب قد جاء فى وقت مناسب ليشارك اسرائيل احتفالاتها باليوبيل الذهبى ، ويواسيها عما أصابها من العرب على مدى نصف قرن ، ويتوقع لها مستقبلاً زاهراً مشرقاً على أرض فلسطين ..ولا عزاء للعرب !!

عبدالله صالح

لا حــــروب اخــرى

■■ الياهو- بن اليسار - لا حروب اخرى - سفاريم ١٩٩٧ ■■■

אליהו בן אלישר

לא עוד מלחמה

صدر كتاب جديد لالياهو بن اليسار، أول سفير اسرائيلى بالقاهرة تحت عنوان "لاحروب أخرى" يتكون الكتاب من ٢٨٨ صفحة، ويتضمن ثلاثة فصول.

يتناول الفصل الأول : وصف عملية السلام بين اسرائيل ومصر من وجهة نظر شخصية لشخص كان قريبا من مناحم بيجين ، بينما يستعرض الفصل الثانى الكثير من الذكريات والتجارب والانطباعات عن الفترة التى شغل فيها المؤلف منصب أول سفير لاسرائيل فى القاهرة حتى استقالته من منصبه استعدادا لانتخابات الكنيست فى عام ١٩٨١ أما الفصل الثالث فيستعرض وجهة نظر الكاتب ازاء مسيرة السلام الحالية بين اسرائيل وبين الدول العربية.

ويستطيع قراء الكتاب ان يقفوا على التوتر الذى كان يسود بين مكتب رئيس الوزراء وبين وزير الخارجية موشيه ديان - ولقد كان التوتر فى الاساس توترا فكريا إذ أن موشيه ديان ، على الرغم من انه كان يعارض تقسيم البلاد تقسيما اقليميا، لم يكن يؤمن بنظرية أرض اسرائيل الكاملة، التى كانت بمثابة نسمة الحياة بالنسبة لحركة حيروت وينصف الياهو بن اليسار ، ردود افعاله وكذلك ردود أفعال ميشيل كاديشاى (مدير مكتب مناحم بيجين) وشموئيل كاتس (مستشار الاعلام الخارجى) على ورقة العمل التى اعدها موشيه ديان مع الادارة الامريكية الحاكمة بزعامة جيمى كارتر ، والتى جاء فيها من بين ماجاء، أن قضايا الضفة الغربية وغزة سوف تتم مناقشتها فى مجموعة العمل التى تتكون من اسرائيل والاردن ومصر وعرب فلسطين ، وأنه عند افتتاح المؤتمر فان الأطراف العربية سوف يتم تمثيلها عن طريق وفد عربى موحد، وسوف يحتوى هذا الوفد على عرب فلسطينيين. ولقد وجه مستشارو بيجين الثلاثة النقد البالغ لموشيه ديان، وللوثيقة ، ولكن بيجين لم يقبل موقفهم، ولقد كتب الياهو بن اليسار فى هذا الصدد يقول : لأنه يدور الحديث فقط عن صورة مشتركة، وبعدها سوف ينقسم الوفد المشترك الى جماعات عمل. ومن الواضح ان هذا لم يكن كفيلا بأن يخف مرارة الدواء .

وبنظرة الى الوراء تكمن هنا جذور الخلاف الذى أدى بعد ذلك الى الخلاف حول "وثيقة لندن" التى أعدها شمعون بيرس فى شهر ابريل من عام ١٩٨٧، وأدى بعد ذلك الى سقوط حكومة الوحدة الوطنية فى شهر مارس من عام ١٩٩٠" أو ليس من الممكن ان يتمشى افتتاح المفاوضات فى المؤتمر الدولى. مع مصالح اسرائيل؟ ومن خلال وصف الياهو بن اليسار ، يتضح انه فى خريف عام ١٩٧٧ كان مناحم بيجين وموشيه ديان مستعدين لخطوة اكبر بكثير من تلك التى وردت فى وثيقة شمعون بيرس "وثيقة لندن".

وفى كتابه يصف الياهو بن اليسار العديد من الاحداث التى تسبب فيها الرئيس الامريكى جيمى كارتر فى تشدد موقف مصر . ومن أبرز أمثلة ذلك، النقاش الذى دار بين بيجين وديان وبين المصريين حول مصطلح الحقوق المشروعة للفلسطينيين ولم يكن ممثلوا اسرائيل مستعدين لقبول هذا المصطلح ، والذى من الممكن ان يشتق الأخرون منه حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية ولقد اعتمد بيجين وديان على فتوى قانونية قدمها المستشار القانونى للحكومة (وهو الآن رئيس المحكمة العليا) اهارون باراك ، والتى تقول انه لا يمكن ان تكون هناك حقوق الا اذا كانت مشروعة، ولذلك ليس هناك مجال لتعبير "حقوق مشروعة" ولكن ممثلى مصر ردوا بايجاز شديد على موشيه ديان قائلين : ماذا تريد منا جيمى كارتر نفسه قال :حقوقا مشروعه فلماذا نقول : اقل من هذا ؟ وفى نهاية الأمر - كما هو معروف - ورد هذا المصطلح فى اتفاقيات كامب ديفيد، باعتبار أنه أحد العناصر التى يجب ان ترتكز على أساسها

الاتفاقية الثابتة أو الدائمة فى المناطق.

وفى هذا الكتاب ، توجد اشارة متكررة الى العلاقات الشخصية المركبة بين جيمى كارتر وبين مناحم بيجين، وهذه الاشارات تضفى على الكتاب حتى بعد ثمانية عشر عاما بعدا دراميا . وعلى سبيل المثال، تبرز اللغة اللاذعة التى استخدمها جيمى كارتر فى حديثه مع مناحم بجين ومع موشيه ديان فى حضور المستشار القانونى للحكومة اهارون باراك والمستشار القانونى لوزارة الخارجية مينير روزين، حيث قال جيمى كارتر فى هذا الصدد : انت غير مستعد لوقف عمليات الاستيطان وانت غير مستعد لأن - تتنازل عن المستوطنات فى سيناء ، وانت غير مستعد لان تخضع المستوطنات فى سيناء لسيطرة الامم المتحدة أو للحماية المصرية وانت غير مستعد لأن تسحب السلطة الاسرائيلية من على الضفة الغربية ، حتى وان سمح لاسرائيل بان تحتفظ فيها بمناطق سيطرة عسكرية، وانت غير مستعد لأن تعترف بسريان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ على الجبهات الثلاث وانت غير مستعد لأن تعطى الفلسطينيين حق ان يختاروا بعد - نهاية الفترة الانتقالية - فيما اذا كانوا يريدون ان ينضموا الى الأردن أم لاسرائيل أو ان يستمروا فى الوضع الراهن، ولا تزال هذه الكلمات تتردد حتى الآن باعتبارها وثيقة اتهام من جانب جيمى كارتر ضد مناحم بجين . ولقد كتب الياهو بن اليسار فى هذا الصدد يقول :" ان اتهامات الادارة الامريكية التى ترددت فى هذه المرة على لسان الرئيس كارتر نفسه ، قد تسببت فى إلحاق ضرر بالغ باسرائيل ، خاصة داخل الرأى العام الامريكى . ولقد وصلت العلاقات بين الدولتين الى أدنى درجة لها".

وفى الجزء الثانى من الكتاب، يتحدث الياهو بن اليسار عن العام الذى قضاه كأول سفير لاسرائيل فى القاهرة ولقد توجه الى مصر وفقا لكل مظاهر التقاليد البيتارية (نسبة الى بيتار) فقبل سفره الى مصر زار قبر هرتزل وجابوتينسكى ، وصلى فى حائط المبكى، وزار قبر أمه فى جبل الزيتون، وودع رئيس الدولة ورئيس الوزراء والحاخامات الرئيسيين ورئيس الحركة الصهيونية ، وفى المطار ألقى كلمة قال فيها :"اننى موجود هنا الآن امامكم بفضل الكثير من الآلاف والكثير من المقاتلين الذين ضحوا بانفسهم من أجل أمن دولة اسرائيل ، ومن أجل أن نصل الى اليوم المرجو الذى سيسود فيه السلام بيد الأمتين إننى موجود هنا أمامكم بفضل ستة ملايين يهودى لم يشهدوا استئناف استقلالنا ولم يشهدوا هذا اليوم

ولقد التقى الياهو بن اليسار مع الرئيس المصرى انور السادات خلال زيارته الاولى لاسرائيل. ولقد كانت العلاقات بينهما طيبة وموضوعية ، وسرعان ما توصلا فى أحاديثهما الى درجة كبيرة من الصراحة والانفتاح ، مثلما يدل على ذلك تبادل الحديث بينهما حول شخصية ياسر عرفات . ويشير الياهو بن اليسار فى كتابه الى أن السادات ومبارك قد قالا له أكثر من مرة إن عرفات ارنب وفأر وأضافا الى ذلك الكثير من الصفات المشتقة من عالم الحيوان .

والعلاقات الطيبة على الصعيد الشخصى، لا يمكن ان تخفى الخلاف الجذرى فى وجهة النظر الأساسية الكامنة عند المؤلف فى الجزء الثالث من الكتاب . فبعد عقد السلام مع اسرائيل، استمرت مصر فى الاعتقاد بانه ما كان يجب ان تقوم دولة اسرائيل . ولقد كتب بن اليسار يقول :"المصريون مثل عرب آخرين كانوا يكرهون الصهيونية اكثر بكثير من عدم حبهم للفلسطينيين ولقد استمرت الصهيونية فى الظهور فى أعين المصريين باعتبارانها نوع اخرى بين انرع كثيرة للمؤامرة الامبريالية الاستعمارية .. للامبريالية الغربية ، وأنها ثمرة فجة من ثمار حرب العالم المسيحى ضد اليهود وهذه ايديولوجية اساسها الكذب حيث انها تزعم ان اليهود شعب يحق له ان يقيم لنفسه دولة ، وعلى وجه الخصوص دولة مستقلة فى فلسطين .

ومن وجهة نظر المؤلف ، فإن الخلاف الأساسى حول هوية اليهود القومية وحول ماهية الحركة ، هو مايميز نظرة مصر وبقية الدول العربية نحو اسرائيل الآن.. ومن هنا يتوصل بن اليسار الى النتيجة التى تقول: " ان السير نحو مصر ، وسوريا والفلسطينيين عن طريق التسوية الاقليمية ، لن يقود اسرائيل الى الراحة والى الشرعية والى التطبيع فى علاقاتها مع العالم العربى " ولقد استعرض بين اليسار الكثير من كلمات بطرس بطرس غالى بانه من الضرورى على اسرائيل ان تتغير بصورة جذرية، وان تذوب وتمتزج فى الشرق الاوسط العربى، وان تتبنى لنفسها طابعا عربيا وطالما انها لم تفعل ذلك ، فان الكثافة السكانية بسبب تفوقها الكبير ، سوف تقضى على اى صيغة من صيغ السلام، وإن عدم التناسب الكافى الديموجوافى سوف يكون هو الرد العربى على التحدى الصهيونى ، ومن بين هذه الكلمات وغيرها الكثير ، والتى تعبر عن التشدد والرفض الايديولوجى يتوصل المؤلف الياهو بن اليسار الى النتيجة التى تقول انه ليس هناك داع الى تقديم تنازلات اقليمية ، وعلى اسرائيل ان تعود الى سياسة مناحم بيجن بالنسبة لمستقبل يهودا والسامرة وتبدو الكلمات والأمور الآن بعيدة ومنفصلة عن الواقع لأن ، الواقع الذى أخذ يتبلور على اساس الاتفاقيات التى توصلت اليها حكومة اسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن من الواضح ان هذه الكلمات تمثل بصورة كاملة ومختصة الاتجاهات السائرة داخل التيار الايديولوجى فى الليكود، والذى يشغل الياهو بن اليسار منصب المتحدث باسمه فى هذا الكتاب : وهو يقول فى هذا الصدد انه يعتقد انه من الضرورى على اسرائيل ، أن تتمسك بكل قوة وبمخالبها وأظافرها بالقدس وهضبة الجولان ويهودا والسامرة ، لأن هذه المناطق كلها هى مهد قوميتها وحضارتها ومستقبل أمنها مع منح أو توفير الحكم الذاتى للسكان العرب فى يهودا والسامرة .

ولكن من يلقى نظرة متفحصة على مسيرة السلام الديناميكية ، وكل من يلقى ايضا نظرة واعية على المواقف التى تمسك بها رئيس الوزراء الراحل مناحم بيجين وطاقم وزارته ومساعدوه ومستشاروه خلال الخطوات الاولى من اتفاقيات كامب ديفيد لا يمكن ان يتوصل الى النتيجة التى تقول إلا ان أى موقف مبدأى أيديولوجى مسبق، من المنتظر ان يختار مسيرة مراجعة خلال المناقشات والمفاوضات، ومن المحتمل ان هذه هى المراجعة الحقيقية أو التنقيحية الحقيقية، حتى وأن كانت هذه التنقيحية غير مقبولة الآن من جانب من يعتقدون ويؤمنون ، بانه من الممكن ان نمنع الفلسطينيين ونحرمهم على طول الوقت من حقوقهم الشرعية أو المشروعة، وهى الحقوق التى يتمتع بها بقية شعوب العالم ، بما فى ذلك أيضا الشعب اليهودى.

كما أن كتاب الياهو بن اليسار الذى صدر تحت عنوان (لا حروب اخرى) يعد بمثابة تقدير شخصى مكتوب بلغة بليغة ويمتلئ بالكثير من التجارب الشخصية والانسانية ، والتى تقرب وتختصر المسافة بين الفكر الاستراتيجى والنشاط الدبلوماسى وبين عالم التجارب الشخصية والمفاهيم الخاصة بالقارئ .

ياسر عبد الحكم طنطاوى

مؤلفات حديثة

■ علاقات دولية :

H.D. Farbes Ethnic Conflict: Commerce, Culture and the Contact Hypothesis, New Haven: Yale University Press, 1997, 304 pages.

الحرب والسلام ونظرية الاتصال:

تدعي هذه النظرية أنه كلما ازدادت معرفتنا بالآخر كلما ازدادت قابليتنا للتعايش معه في سلام بناء على زيادة معرفتنا به وقلة رهبتنا وتخوفنا منه. ويقوم فوربس أستاذ العلوم السياسية بجامعة تورونتو الكندية بتفنيد الأدلة والبراهين لانتقاد هذه النظرية. وتنتهي مقولاته الى أن نظرية الاتصال قد تكون صحيحة على مستوى الاتصالات الشخصية بين أفراد من مختلف الجماعات الدينية والإثنية والعرقية ولكنها - أي النظرية - لا ترتبط بواقع علاقات الجماعات لا من قريب ولا من بعيد. ويعتمد الكاتب لإثبات مقولاته هذه على تحليل لعملية نمو الشعور القومي في أماكن ومراحل تاريخية مختلفة وعلى آليات الصراع العرقي والتداخلات السياسية والاقتصادية المرتبطة به. يركز الكاتب في عمله هذا على عنصر اللغة وأهميته في تكوين الذات وفي تكوين الصراع وتحديد مجراه.

Karen Berkey, After Empire: Multi-ethnic Societies & Nation-Building, Boulder, CO: Westview Press, 1997, 240 pages.

دراسة مقارنة في التعايش داخل الامبراطوريات القديمة :

تقوم الأستاذة كارن باركي (أستاذة الاجتماع بجامعة كولومبيا الأمريكية) بمقارنة ظاهرة التعايش بين أفراد من خلفيات ثقافية ودينية وعرقية مختلفة وذلك في ثلاث من الامبراطوريات القديمة وهي الامبراطورية النمساوية والعثمانية والروسية. كما تقارن تلك التجارب القديمة بمثيلتها في التجمع الثقافي الديني العرقي داخل الاتحاد السوفيتي.

يحتوي الكتاب على مجموعة قيمة من الفصول لعدد كبير من أهم أساتذة العلوم الاجتماعية ومنهم تشارلز تيلي الذي كتب عن كيفية سقوط الامبراطوريات، وإريك هوبزباوم عن ما بعد سقوط الامبراطوريات، وشريف ماردين عن الامبراطورية العثمانية.

■ اوروبا:

Marcus Tanner, Croatia, New Haven, CT: Yale University Press, 1997, 352 pages.

كرواتيا : دولة وحرب :

تحقق الحلم الكرواتي واستقلت دولة كرواتيا من يوجوسلافيا بعد ألف عام من الاحتلال. ولكن نشأة كرواتيا كان من خلال حرب دامية تدمرت فيها ثلث الدولة وتشرد خلالها ربع مليون من الأقلية الصربية التي عاشت زمنا في كرواتيا. وقد اهتم مراسل "الاندبندنت" الانجليزية بتاريخ هذه الدولة فتتبع نشأتها منذ القرون الوسطى وحتى دخولها في اطار النظام السياسي الشيوعي اليوجوسلافي مرورا بتبعيتها للامبراطورية المجرية والعثمانية والنمساوية. تتبع الكاتب كذلك نشأة وتطور الحركة القومية بعد الثورة الفرنسية وعلاقتها بالنازية الألمانية. أخيرا يقدم الكاتب تحليلا لأسباب فشل سياسة الرئيس اليوجوسلافي تيتو في ادماج عناصر الدولة اليوجوسلافية بما فيها العنصر الكرواتي. يعتمد الكاتب على معرفته القوية لكل الشخصيات السياسية المعاصرة التي تلعب دورا هاما في تشكيل السياسة الكرواتية. تلك الدول التي تأثرت بموقعها الجغرافي والسياسي بين الشرق والغرب الأوروبي من ناحية والشرق الإسلامي والغرب الأوروبي من ناحية أخرى.

Timothy Judah, The Serbs, New Haven, CT: Yale University Press, 1997, 320 pages.

الصرب :

تحوم حول الصرب الكثير من الشبهات والاتهامات. فهناك من يقول بأن الصرب هم نازيون التسعينات بينما يدعي آخرون أن الصرب ضحايا الإعلام العالمي المعادي. يناقش تيموثي يودا - مراسل التايمز والايكونوميست الإنجليزيتين كل هذه المقولات متتبعا تاريخ الصرب منذ الحكم العثماني وحتى حكم سلوبودان ميلوزيفيتش.

الولايات المتحدة الأمريكية

Michael Walzer, On Toleration, New Haven, CT: Yale University Press, 1997, 128 pages.

من التسامح :

يتناول أستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة برنستون الأمريكية - الأستاذ مايكل والتزر موضوع التعايش السلمي في كيان سياسي واحد يضم أديان وقوميات وانتماء عرقية أو اثنية متعددة. لمناقشة هذا الموضوع وتحديد معالم النظام السياسي الاجتماعي الذي قد يسمح بأكبر قدر من التسامح بين عناصره المتنوعة. يقوم الكاتب بدراسة ومقارنة العديد من النماذج السياسية والاجتماعية من الامبراطوريات متعددة الثقافات والجنسيات الى المجتمعات القائمة

على تشجيع الهجرة والتوطن/التجنس في المجتمع المتقبل للمهاجرين. ثم يركز الكاتب على حالة الولايات المتحدة تاريخيا وفي الوقت الحاضر موضحا عوامل تهديد التسامح وعوامل استتباب ظاهرة التسامح في المجتمع الأمريكي.

James Bill, George Ball: Behind the Scenes in U.S. Foreign Policy, New Haven, CT: Yale University Press 1997, 288 pages.

في كواليس السياسة الخارجية الأمريكية :

في تحليل السياسة الخارجية يتعين علينا أخذ العوامل الآتية في الاعتبار : الأهداف والوسائل، آليات صنع السياسة، مكونات السياسة الخارجية. أما كاتب هذا العمل فهو أستاذ السياسة ومدير مركز الدراسات الدولية بجامعة وليم ومارى الأمريكية ومعروف باستخدامه للاعتبارات الأربع في تحليله للسياسة الخارجية مما يعطي لأعماله البحثية طابع متوازن ومتكامل. وهذا الكتاب مثال طيب على ذلك. فهو يتتبع قصة حياة جورج بول وكيل وزارة الخارجية الأمريكية في ادارة كيندى وجونسون وصل التأثير الكبير على السياسة الخارجية الأمريكية أثناء أزمات عديدة منها أزمة كوبا وفيتنام والكونجو وقبرص. وقد تناول جيمس بيل قصة حياة هذا الشخص موضحا أن السياسة الخارجية هي خليط من الآليات والتفاعلات الشخصية وهي كذلك خليط من الاعتبارات الموضوعية والشخصية.

يميز هذا العمل القاؤه الضوء على الصف الثاني في وزارة الخارجية الأمريكية بعيدا عن الأضواء المسلطة على وزراء الخارجية ومع ذلك قريبا جدا من عملية صنع السياسة. كذلك فقد انتبه الكاتب لأثر هذه الشخصية الغير رسمي متمثلا في علاقات غير رسمية استمرت بعد خروج بول من الوزارة ولمدة ٢٥ سنة على مع العديد من رؤساء الجمهورية ووزراء الخارجية الأمريكيين.

■ افريقيا:

Crawford Young, The African Colonial State in Comparative Perspective, New Haven, CT: Yale University Press, 1994, 384 Pages.

الدولة والاستعمار في أفريقيا : دراسة مقارنة :

حاز هذا العمل على جائزة أحسن دراسة مقارنة من لجنة الحكم المقارن التابعة للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية عام ١٩٩٥. يقدم الكاتب – وهو أستاذ العلوم السياسية بجامعة وسكونسن الأمريكية – بمقارنة تجربة الاستعمار في أماكن متفرقة من العالم لإثبات قدر الضرر الذى أصاب أفريقيا من جراء الاستعمار فيها والذى اختلف بطبيعة الحال عن مثيله في القارات الأخرى. يساعدنا هذا الكتاب على تفهم التاريخ الاستعمارى في أفريقيا وعلى تفهم مشاكل التنمية ودور الدولة فيما بعد الاستقلال.

Dennis Cordell & J. Gregory & V. Piche andk Wage: A Social History of a Circular Migration, Boulder, CO: Westvies Press, 1996, 400 Pages.

تاريخ الهجرة من وإلى افريقيا :

شارك في هذا العدد لفيف من الأساتذة المتخصصين في الشئون الأفريقية من جامعة مونتريال الكندية. تقوم هذه الدراسة على بحث ميدانى تناول ظاهرة الهجرة من افريقيا إلى العالم المتقدم ثم عودة المهاجرين إلى افريقيا. تضمن البحث الميدانى ١,٥ مليون حالة هجرة ومائة الف مقابلة شخصية. ويعدد البحث أسباب الهجرة والعودة والحالة الاجتماعية التى يعيشها المهاجر في المهجر وبعد عودته إلى بلاده. وتركزت معظم الحالات في غرب أفريقيا.

Catherine Besteman, The Struggle for Land in Southern Somalia, Boulder, CO: Westview Press, 1996, 240 Pages.

الصراع في الصومال :

رغم التدخل الدولى في الصومال من أجل وقف نزيف الدم إلا أن الصومال مازال يعانى من صراعات طبقية وثقافية حادة. معظم النظريات الخاصة بالصومال تعلل هذه الحالة إما بالحرب الباردة أو بصراع الأفراد على الحكم أو بصراع القبائل. أما هذا العمل لاستاذة الانثروبولوجيا وأستاذ التاريخ بجامعة بنسلفانيا الأمريكية فيركز على مشكلة الأرض والموارد الطبيعية وحقوق الانتفاع المتنازع عليها منذ عهود طويلة.

■ آسيا:

G.N.S Raghavan, New Era in the Indian Polity: a study of Atal Bihari Vaipavee and the BJP, New Delhi: Star Publications, 1997.

عهد جديد في السياسة الهندية :

دراسة لشخصية أتال بيهارى فاجباى مؤسس حزب بهاراتيا جاناتا من وجهة نظر الذين عاشوا وعملوا معه. يتضمن الكتاب كذلك وجهة نظر هؤلاء عن ظهور وصعود الحزب في السياسة الهندية بقيادة هذا الرجل.

Umeah Kumar Jha, Opposition Politics in India, New Delhi: Star Publications, 1997.

سياسة المعارضة في الهند :

دراسة لظاهرة المعارضة السياسية في الهند في صورة حزب المؤتمر والأحزاب الأخرى خاصة الأحزاب القومية الهندوسية. يقارن الكاتب في هذا العمل بين أسلوب معارضة حزب المؤتمر والأحزاب الأخرى.

Leo Suryadinata, Ethnic Chinese as Southeast Asians, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1997, 312 Pages.

الصينيون فى جنوب شرق آسيا :

يتعرض هذا العمل لموضوع هام وهو موقف ووضع الصينيين خارج الصين والذين عاشوا عهوداً طويلة فى دول جنوب شرق آسيا لهم يكونون أكبر الاقليات فى تلك الدول. ومع ازدياد القوة الاقتصادية الصينية بعد سياسة الانفتاح الاقتصادى الصينى تزايدت حدة الخلاف بين دول جنوب شرق آسيا والشك فى ولاء القلة الصينية المتغلغلة فى التجارة فى تلك الدول.

Robert Hefner, Market Cultures: Society and Values in the New Asian Capitalisms, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1997, 336 Pages.

ثقافة السوق فى آسيا :

يتعرض هذا العمل لفرضية أساسية حكمت التفكير السائد عن اسيا قبل عقود ثلاث ألا وهى انعدام ثقافة وقيم السوق الرأسمالى فى آسيا بسبب الدين والعادات الاجتماعية المقيدة للحرية وللابداع. والآن يعيد الجميع حساباتهم لما رأوه من قدرة أسيوية جبارة على التفوق فى لعبة السوق. لذلك يتعرض الكاتب للعوامل الثقافية المتعددة التى يرى أن بعضها ساعد على تثبيت فكرة السوق فى المجتمعات الآسيوية بينما بعضها الآخر مازال يحتوى على قيم معادية للسوق.

Toh Thian Ser, Megacities, Labor, and Communications, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1997, 190 Pages.

المدن العملاقة فى آسيا :

يتعاون فى هذا العمل مجموعة من خبراء السياسة والادارة والاجتماع من آسيا والولايات المتحدة الأمريكية. المعضلة التى يتعرضون لها فى هذا الكتاب هى ظاهرة المدن العملاقة التى تنمو بسرعة فائقة فى عصر سهلت فيه حركة البشر ورأس المال والمعلومات. يتعرض المشاركون فى هذا العمل لظاهرة العولمة وآثارها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى كل من أمريكا والهند وجنوب شرق آسيا.

Wendy Cobson Multinationals and East Asian Integration, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1997, 311 Pages.

الاستثمار الأجنبى فى آسيا :

دراسة مقارنة تتعرض للدور الذى لعبة رأس المال الأجنبى كما تتعرض لأهمية السياسات الحكومية المتبعة لتشجيع وتوجيه الاستثمار الأجنبى الخاص فى كل من الصين والفلبين وهونج كونج وأندونيسيا وماليزيا.

■ الشرق الأوسط:

Development Plans of the GCC States 1962 - 1995, Slough, UK: Archive Editions Limited, 1998, 12500 Pages.

خطط التنمية فى دول الخليج ١٩٦٢ - ١٩٩٥ :

مجلد من ٢٦ جزءاً يتضمن كل خطط التنمية لكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان منذ ١٩٦٢ والكثير من خطط التنمية لدول مجلس التعاون الخليجى الأخرى. شمولية هذه الخطط تسمح بمسح شامل لكل مشاريع البناء التحتى والتصنيع والاسكان والتعليم مع بيانات احصائية واستشرافات مستقبلية حتى عام ١٩٩٥. يتضمن المجلد كذلك بيانات تفصيلية للخطط التعمير فى بعض المدن منها جدة والدوحة والكويت.

A Rush, Ruling Familles of Arabia, Slough, U.K: Archives Editions Limited, 1998, 7500 Pages.

العائلات المالكة / الحاكمة فى الخليج :

مجلد من ١٢ جزءاً يتضمن معلومات وافية من ملفات وزارة الخارجية البريطانية عن كل حكام منطقة الخليج. كل المواد الواردة بهذا الجزء لم يتم نشرها من قبل. يتضمن المجلد اجزاء خاصة بالسعودية والأردن والكويت والبحرين وقطر وعمان والامارات.

Anita Burdett, Islamic Movements in the Arab World 1913 - 1966, Slough, U.K: Archives Editions Limited, 1998, 2000 Pages.

الحركات الاسلامية فى الوطن العربى ١٩٦٦ - ١٩١٣ :

مجلد من أربعة أجزاء يضم تطور الحركات الاسلامية فى الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى وحرب ١٩٦٧. يتضمن المجلد أوراق رسمية من ملفات الخارجية البريطانية عن الحركات الاسلامية المبكرة وعلاقاتها بكل من الحركات التركية والبلشفية الروسية.

Gadi Wolfsfeld, Media and Political Conflict: News from the Middle East Cambridge: Cambridge University Press, 1997, 228 Pages.

الاعلام والصراع السياسى :

دراسة جديدة لدور الاعلام فى الصراعات السياسية فى الشرق الأوسط. على غير العادة تقوم هذه الدراسة بتحليل الدور الاعلامى

خاصة فى نشرات الأخبار على عملية الصراع بوجهها العام لا على فترات الأزمة والانفجار بصفة خاصة لذلك نرى الكاتب يبتعد عن لحظات الانفجار كحرب الخليج مثلاً ويتتبع الدور الاعلامى فى عمليات الصراع الممتدة كالانتفاضة والسلام الإسرائيلى الفلسطينى كاتب هذا العمل هو أستاذ السياسة بالجامعة العبرية بالقدس.

Sheila Carapico, Civil Society in Yemen, Cambridge: Cambridge University Press, 1998, 300 Pages.

المجتمع المدنى فى اليمن :

قليلاً ما نجد دراسة عن اليمن تستخدم المنهج السياسى الاقتصادى فى التحليل. ولذلك فهذا العمل له أهمية بمكان لأنه يتعرض لدولة عربية لا تدرس كثيراً ولأنه يستخدم منهج غير وارد فى الكثير من الدراسات عن منطقة شبة الجزيرة العربية تتبع الكاتبة – وهى استاذة العلوم السياسية بجامعة ريتشموند الأمريكية – نمو المجتمع المدنى فى اليمن فى الخمسين عاماً السابقة وحتى إعادة توحيد اليمن. توضح الكاتبة العوامل الاقتصادية والبناء الاجتماعى السياسى الذى جعل التجربة الديمقراطية فى اليمن ممكنة. كذلك يتضمن الكتاب تحليل وافياً للنشاط المدنى فى اليمن والمشاركة السياسية وتيارات المعارضة المختلفة.

دور النشر التى وردت بهذا العدد :

Yale University Press, 23 Pond Street, Hampstead, London NW3 2PN, England, Fax: 0044 - 071 - 431 - 3755.

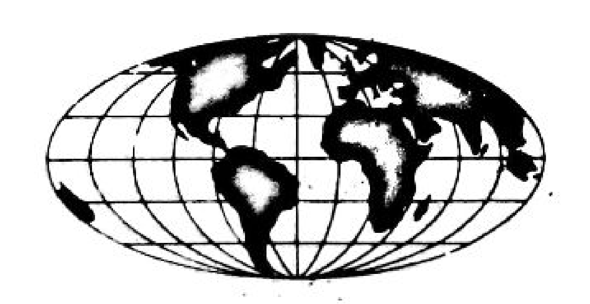
Westview Press, 5500 Central Ave, Boulder, Colorado 80301 - 2877, USA. Fax: 001 - 303 - 449 - 3356.

Institute of Southeast Asian Studies, Heng Mui Keng Terrace, Pasir Panjang Road, Singapore 119596, Fax: 0065 - 7756259.

Archive Editions Limited, 7 Ashley House, The Broadway, Farnham Common, Slough SL2 3PQ, UK, Fax: 0044 - 1753 - 646746.

Cambridge University Press, Cairo Distributer, Mohamad Hany Taha, 16 Abdel Khalek Tharwat Street, Cairo, Egypt, Fax: 393 - 3909.

Internationale Politik, Dr. Werner Weidenfeld, Adenauerallee 131, D-53113 Bonn, Germany, Fax: 0049 - 228 - 2675 - 173.



المؤلفات العربية السياسية

□□ السيد يسين وأحمد فخر (محرران) - موقع الوطن العربى على خرية القرن الحادى والعشرين - المركز العربى للدراسات الاستراتيجية - القاهرة - ١٩٩٨ □□

فى ظل التطورات الحادثة فى النظام الدولى منذ إنهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة، وإنتهاء عصر القطبية الثنائية على المستوى الدولى إلى جانب حرب الخليج الثانية وما أدت إليه من آثار سلبية على النظام العربى كله، فإن هذه التطورات تجعل مستقبل الوطن العربى يكتنفه الغموض والقلق لما لهذه التطورات من إنعكاسات سلبية على هيكل النظام العربى وآلياته فى التعامل سواء على المستوى الدولى أو المستوى الإقليمى.

وإنطلاقاً من خطورة هذه التطورات على مستقبل الوطن العربى وضرورة الوعى بها صدر هذا الكتاب الذى يحتوى أعمال المؤتمر السنوى الأول للمركز العربى للدراسات الاستراتيجية، والذى عقد بالقاهرة فى الفترة من ٢ - ٣ أبريل ١٩٩٦ بالتعاون مع مركز التوثيق والمعلومات التابع للجامعة العربية حيث كان موضوعه "موقع الوطن العربى على خريطة القرن الحادى والعشرين" وشارك فيه صفوة كبيرة من مفكرى الأمة العربية ومثقفيها من خلال أربعة محاور رئيسية.

ناقش المحور الأول التطورات الكونية الراهنية كمحددات للمستقبل العربى، فمن الناحية الثقافية والتكنولوجية يظهر هذا المحور آثار التطور العلمى والتكنولوجى ممثلاً فى ثورة الإتصالات غير المسبوقة، ويتعرض لعدة قضايا حول الكونية الثقافية، ومدى إمكانية نشاة ثقافة علمية تتضمن المعايير والقيم ما يضبط سلوك الأفراد والمجتمعات، وكذا كيفية مشاركة الثقافة العربية والإسلامية فى صياغة نسق القيم الجديد من خلال الدخول بفاعلية فى حوار الحضارات.

ويتناول هذا المحور أيضاً بالرصد كافة التطورات الكونية السياسية والعسكرية والتقنية، وإدراك القادة العرب لهذه التطورات، الأمر الذى يوفر للمستقبل العربى قاعدة واضحة من الفهم لمحددات هذا المستقبل ومواجهة التهديدات المحتملة، ويشير كاتب هذا المحور إلى عدة قضايا يجب مراعاتها لمواجهة هذه التهديدات المحتملة ومنها: ضرورة ألا يؤدى العمل العربى المنفرد إلى تفتيت قدرة العمل العربى الجماعى، والعمل على تفعيل دور الجامعة العربية ومؤسساتها القائمة، وكذلك ضرورة تدعيم القدرة الدفاعية الشرعية العربية من أكثر من مصدر من مصادر تكنولوجيا السلاح، وضرورة خلق موقف عربى موحد لمواجهة التحدى التكنولوجى الخطير المتمثل فى الإحتكار النووى الإسرائيلى وضرورة حث إسرائيل على عدم تبنيها لمفهوم إستخدام الخيار النووى العسكرى، فضلاً عن مواجهة التحدى التكنولوجى والعسكرى فى مجال الفضاء.

ويتناول المحور الثانى - العلاقات العربية - العربية وتأثيرها على مستقبل الوطن ويرمى إلى مناقشة نمط التفاعلات القائمة بين الدول العربية فى مرحلة ما بعد حرب الخليج حيث يشير الباحث إلى أن العلاقات العربية باتت تتعرض لخطر يمس إطارها العربى ذاته، ويحذر من الإستسلام لإنتظار مستقبل عربى مضمون، فهذا الإستسلام هو أولى الخطوات لضرب هذا المستقبل، ثم عرض الباحث لمعضلات خمس تقف خلف نموذج العلاقات العربية - العربية والتى يراها سبباً لنشوب النزاعات العربية، والمعضلة الأولى تمثلت فى غياب المؤسسية، فالقرار مازال بيد الفرد الحاكم وليس بيد مؤسسات، والمعضلة الثانية تتمثل فى التمايز والتباين بين الأقطار العربية مما يضع العراقيل أمام التوحد وييسر الإنزلاق إلى الصراع فى حالات معينة، كما أن إختلال ميزان القوى بين الدول العربية كمعضلة ثالثة يؤدى إلى النتيجة ذاتها: غياب الوحدة وتزايد الصراع، وتتمثل المعضلة الرابعة فى النزاع بين الفصائل القومية العربية، أما المعضلة الخامسة ممثلة فى العالم الخارجى فستظل مستمرة لوقت غير قصير بسبب تواجد إسرائيل فى المنطقة بجانب النفط والمال، والثلاثية السابقة تعتبر عناصر كونية تحسب حسابها القوى السياسية والاقتصادية الساعية للهيمنة الكونية.

ويرى أن النموذج المستمد من الخبرة المعاصرة للعلاقات العربية - العربية يدل على مؤشرات سلبية واضحة لا تعمل بإتجاه تخليص العلاقات العربية - العربية مما تعانيه من تفكك وصراع ومع ذلك يؤكد أن العودة للتضامن من جديد مسألة ليست مستبعدة ويخلص إلى المنهج الذى ينبغى فعله لتعزيز جهود التضامن العربى ويرى أن التأمين الدائم لمستقبل إيجابى للعلاقات العربية - العربية لا يمكن أن يتم إلا فى ظل تطور سياسى مؤسسى ديمقراطى.

وتعرض المحور الثالث للعلاقات الاقتصادية العربية - الدولية حيث ناقش آثار التطورات الكبرى التى يشهدها النظام الاقتصادى الدولى "كالجات" والتوجهات المسيطرة على العلاقات الاقتصادية العربية - الدولية - ويشير إلى أن الحالة الراهنة للواقع السياسى العربى ستمكن النواحى السلبية للجات من حرمان الاقتصادات العربية من جنى المكاسب الايجابية "للجات"، ويرى ضرورة التحرك وفق إرادة تعيد ترتيب الأمور العربية داخلياً، وبما يضمن حدوث إنفراجة سياسية حقيقية تضمن لعناصر الانتاج التحرك بإيجابية تحقق لها كفاءة فى الحركة وسرعة فى القرار وقدرة على المنافسة وإمكانية للإستفادة من مساحة السوق العربية، ويشير هذا المحور إلى ضرورة تطوير قاعدة التعاون والتنسيق العربى على أن تذلل فى سبيله العوائق والقيود حتى يتمكن العرب من الدخول فى مشاركات متكافئة مع أوروبا وآسيا.

ويتناول المحور الرابع التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى ويناقش الآثار المحتملة لها على هيكل وتفاعلات وقضايا النظام الإقليمى، حيث يتوقع البعض حدوث نتائج إيجابية فى حالة التوصل إلى تسوية سلمية للصراع سواء كانت نتائج إجتماعية ونفسية أو نتائج اقتصادية أو عسكرية أمنية، ولكن عرقلة إسرائيل للتسوية السلمية، فضلاً عن إستمرار بقاء الدول العظمى أسيرة إبتزار الموقف الصهيونى، فإن أياً من النتائج السابقة لن ترى طريقها للتحقيق.

ويشير هذا المحور أيضاً إلى أن الاستعداد العربى لمواجهة التطورات التى تفرض على المنطقة كان هزيلاً فضلاً عن إفتقاده التنسيق أو التصور

المشترك كما أن المواقف العربية كلها تنطلق عن رد الفعل، وعدم الفهم لمشروع كمشروع الشرق أوسطية، وعدم وضوح أهدافه وعدم الإتفاق بشأنها. ويؤكد أن وجود تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل وإقامة علاقات إقتصادية وترتيبات أمنية لا يعنى إنتهاء الصراع أو حتى الجانب الأهم منه لأن مشاريع السلام لا تنهى أسباب الصراع.

ويشير هذا المحور أيضاً إلى أن السلام لن يتحقق إلا إذا أمكن الوصول إلى ميزان قوى يجعل التسوية تأخذ فى الإعتبار المصالح الاستراتيجية والحيوية الكبرى لجميع الأطراف ولن يكون ذلك ممكناً إلا من خلال إستراتيجية تنطلق من العمل على بلورة رؤية عربية واضحة للتطورات الجديدة والعمل على التعاون فى إطار السلام والانفتاح وتعميق سياسات التعاون بين الأقطار العربية والاستفادة من الفرص والثغرات التى يمكن أن تفرزها عملية التسوية الراهنة من أجل تعديل النظام القائم إلى ما هو أكثر إيجابية.

ابوبكر الدسوقى

□□ د. أسامة عبدالرحمن - إدارة التنمية فى الوطن العربى والنظام العالمى الجديد - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - سلسلة الثقافة القومية العدد ٣٢ - ١٩٩٧ □□

تمثل قضية التنمية مطلبا عزيزاً لجميع الدول المتخلفة، حتى وإن ظل المسار التنموى المغلوط بعيداً عما تقتضيه هذه التنمية على صعيد الوطن العربى فى ظل الإنكفاء القطرى وتبديد الثروة والإتجاه إلى الاستهلاك المفرط، مع وجود فجوة بين سقوف مرتفعة للثروة، وكثرة حائرة فى ردهات الفقر.

وتبدو لنا أهمية التنمية المستقلة التى تعطى لنا قدراً من القوة ليظل العالم العربى قوة فاعلة مؤثرة لا مجرد تابع ضعيف مهمش فى النظام العالمى الجديد، بل من الضرورى معرفة كيفية تحقيق ذلك، والنجاح فى التعامل مع هذا النظام، والتمسك بجدارة بأسس وقواعد فن اللعبة، ولقيام كيان اقتصادى عربى وطنى كفء يلزمه إدارة ناجحة تحرك النشاط والقوى المنتجة، أسوة بما حدث فى الدول المتقدمة وحقق لها قفزات سريعة ومتطورة فى الارتقاء بالأداء وتأهيل الإداريين من خلال التعليم والتدريب المتواصل.

وأشار المؤلف إلى توطين التقنية الذى لا يمكن أن تقدمه الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة طواعية وإختيارا، ولا يمكن أيضا تحقيقه بأى حال من الأحوال ما لم تبذل الأخيرة جهداً شاقا وجادا فى سبيل ذلك. فالدول الغربية فى مجال التكنولوجيا لا تقدم هذا الرصيد فى البرامج الإدارية المتطورة وغيرها بسهولة ويسر، ولذلك يتحتم على الدول المتخلفة أن تسعى جاهدة لايجاد مدرسة إدارية تنهض بها.

ويرى المؤلف أن الوطن العربى قد وصل إلى مأزق حاد بوضعه الراهن المتردى، وبخاصة فى علاقاته العربية - العربية، لأنها تعتمد على المواقف الشخصية للنخب الحاكمة أكثر من إعتمادها على المصالح الحقيقية المشتركة للشعوب ذاتها، على عكس ما فى العالم الغربى المتماسك بأسس ثابتة لتحقيق مصالح شعوبه، بغض النظر عن الشخصيات الحاكمة.

ورغم أهمية التكامل الاقتصادى، وضرورة قيام سوق عربية مشتركة تقوى من مركز الأقطار العربية فى مواجهتها لتحديات النظام العالمى، فإن الكثير من هذه الاقطار العربية أخذت تسرع فى الهرولة نحو هذا النظام، وهى بذلك تقوم بتغييب التكامل العربى تارة بمشروعات الشرق أوسطية أو المتوسطية، أو بكليهما لجر العرب بعيداً عن قيام سوقهم العربية المشتركة وعرقلة تنفيذها.

ومن معوقات التنمية فى الدول المتخلفة - بما فيها الأقطار العربية - وجود علاقات وطيدة اقتصادية وسياسية بالمراكز الرأسمالية العالمية الغربية، والتى لم تقدم لها أى برامج عملية للتنمية، اللهم إلا التكالب الشرس على الاستئثار بالموارد النفطية. وهناك الكيان الصهيونى وعلاقته العضوية بالاستراتيجيات غير المسبوقة فى سجل علاقاته مع الغرب. وعن النمور الآسيوية، تحدث الكتاب عن كيفية شق طريقها للتنمية الذى تضافرت فيه عوامل خارجية وداخلية، فحققت تلك الانطلاقة ومن أهم هذه العوامل الخارجية الاستثمارات الأجنبية التى وجدت مناخا ملائما من حيث الفرص والأمان والعمالة الرخيصة، ولعبت الشركات المتعددة الجنسيات دوراً بارزاً لتحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل قدر ممكن من التكاليف، إلى جانب العوامل الداخلية: الاستقرار السياسى والرغبة الجادة فى اكتساب المعرفة والمهارة للارتقاء بالأداء والالتزام بضوابط العمل الجاده وتمت هذه التنمية فى دول النمور تحت مظلة التبعية بدرجة ما للرأسمالية الغربية، فى حين أخفقت فى نفس الوقت بعض الدول فى تحقيق هذه التنمية.

ونجحت الدول الصناعية المتقدمة فى صياغة النظام العالمى الجديد حيث وضعت ما يحلو لها من شروط وقواعد، بحيث تجد فيها تلك الدول حلا لبعض مشكلاتها الاقتصادية، وتضيف دائما رصيدا من المنافع ويرى كل من "بول هيرست" و"جراهام تومسون" أن خطاب العولمة يقدم فرصة جديدة للتنمية المتسارعة بما يسمح للشركات والأسواق بتوزيع أنتاجها لتحقق أعظم المزايا الاقتصادية دون التشوهات التى تنجم عن تدخل الدولة.

ويأتى التطور المذهل فى وسائل الاتصالات والمواصلات التى جعلت عمليات انتقال القيم والمبادىء والعادات والتقاليد وأنماط الحياة الاجتماعية المختلفة من مجتمع إلى مجتمع آخر، فتتم بسرعة فائقة، وفى سهولة. وهذه القيم المتاحة لجميع المجتمعات تعبر فى الواقع عن المجتمعات التى تحتكر الصناعة بالدول المتقدمة، مما يضع بذورا خصبة لنمو التبعية التلقائية والذوبان فى هذه الأنماط الغربية الوافدة.

والكيان الصهيونى يمتلك الخبرة التقنية المتقدمة إلى جانب التفوق النووى والمعلوماتى وقيام نظام الشراكة الاستراتيجية، مع العالم الغربى، وهذا يسهل من اختراق الاقتصاديات العربية وإعادة هيكلتها، وإختراق الأسواق العربية أمام الصادرات الصناعية وغيرهما، مما يفتح أبواب الاستثمارات الأجنبية الواسعة وجذبها للمنطقة مستفيدة من موقع الوطن العربى.

أن الدعوة إلى تكتل عربى يعتمد على موارده وطاقاته وإمكانياته أن تعود محصلة تنميتها على المجتمع العربى بكل أفراده، وذلك لأن هدفها التنمية الفعلية قد صارت بعيدة المنال، ولم تنجح فى تحقيق أية أهداف ذات قيمة تذكر. ولبقاء الحال فى الوطن العربى على هذا الوضع السيء يحاولون فى الغرب جره إلى مناطق النفوذ والسيطرة عليه كما حدث فى الحرب العراقية الإيرانية وحرب تحرير الكويت من أجل تهيئة أوضاع تخدم القوى الكبرى وتمكن لها البقاء بشكل فعلى لاستنزاف الموارد الضخمة.

أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على إمكانيات العرب النفطية، وإمعانا فى ذلك فإنها تعمل على المحافظة على تحديد سعر البترول بأستمرار، مع حرص القوى الغربية على تشجيع روح العداء العربى - العربى والتجزئة لأنهم يتصورون فى الغرب أن هذا خطر يهدد مصالحهم، لذلك فهم يعملون على التفريق بيننا وتغييب الاستراتيجيات المتكاملة للتنمية فى مختلف المجالات وفرض العزلة الاقتصادية والتحكم وإحكام الحصار المفروض على كل من العراق وليبيا والسودان ومع المستقبل سيأتى على

دول أخرى

ويعصر المؤلف قلوبنا ألماً حيث لم تنجز نحن العرب خلال نصف قرن من الزمان مضى انجازا حضاريا واحدا نابعا من تفكيرنا ولمصلحتنا فلم يتم مثلا بناء أسطول تجاري ضخم يتحرك بين الموانىء العربية لتحقيق الرواج الاقتصادي، وخلق فرص عمل شريفة لملايين من الشباب العرب بل على النقيض من ذلك هناك تراجع في إجمالي الناتج القومي العربي من ٤٤٠ مليار دولار عام ١٩٨٠، إلى ٣٧٣ مليار دولار عام ١٩٨٥. وهذا الوضع يشكل تهديدا خطيرا للمستقبل والأمن العربي، ويساعد على ذلك من جانبنا وجود تراخ في الإرادة الوطنية أو تغليب المصالح الفردية التي تقبل كل ما يفرض عليها.

ومن المعروف أن النظام العالمي يعتمد على إدارة نشطة وناجحة قادرة أن تحيط بالفرص التي يمكن إغتنامها في الدول المتخلفة ونجاحها في إستغلال هذه الفرص بشكل جيد. وتتحقق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات بالاستقلال السياسي بصفة خاصة، وهناك إعتبارات هامة نذكر منها على سبيل المثال.

- أهمية استقلال القرار السياسي وضرورة المشاركة فيه.
- وجود تراكم محلي لرأس المال الوطني.
- سوق واسعة وأيد عاملة ماهرة ومدربة مع أجور المعقولة.
- لا يفهم من وجود استراتيجية تنمية قوية وجود انعزال عن العالم، بل يحقق التعامل في ندية واحترام متبادل.
- التغلب على أسباب التخلف التي منها إصدار القوانين مع عدم تطبيقها بما فيها من ثغرات عديدة، ولا أحد يرغب في إحترام القانون.

لقد طرق المؤلف طرقات قوية على باب التنمية ومحاربة التخلف في عالمنا العربي فهل من مستجيب؟

عثمان الجوهري

□□ ثناء فؤاد عبد الله. آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٧ □□

إن الانسان الذي أحرز تقدما هائلا في مجال العلم والتقانة لم يحرز تقدما موازيا في مجال الحرية.

لقد تخلف الإبداع السياسي عن الابداع العلمي والتكنولوجي، ويشدد هذا الكتاب على أن جوهر نهضتنا واشعاع مستقبلنا يتعلق بهذا الابداع الذي يتناول الانسان والمجتمع والدولة. ومن هذا المنطلق، يجعل الكتاب من قضية الديموقراطية في الوطن العربي الموضوع الرئيسي، ويرى ان التحول السياسي الديموقراطي في أقطارنا العربية قضية ذات خصوصية معينة تتعلق بتكييف علاقات القوى الاجتماعية وتوازناتها وحركيتها داخل المجتمع، كما العلاقة بين المجتمع والدولة.

كما يتعرض الكتاب الى الدولة وطبيعة علاقة السلطات فيما بينهما ويعالج مشكلة الانفصام بين الدساتير العربية وممارستها، كما يتطرق الى دور الاحزاب العربية ومحدودية دورها في التعبير عن المطالب السياسية والاجتماعية، كما يستعرض نماذج التنمية العربية وتصورات كل منها ونقاط ضعفها.

ويحدد الكتاب آليات خمس للتحول الديموقراطي، تبدأ بالتحديث والتنمية السياسية، وتشكل دولة القانون القائمة على الدستور وحماية حقوق الانسان آليتها الثانية، ويمثل تفعيل المجتمع المدني آليتها الثالثة وتفعيل الاعلام آليتها الرابعة، ويشكل التعاطي الايجابي مع التراث الغربي والاسلامي الآلية الخامسة. انطلاقا من كون التراث يشكل واحدة من آليات الوجود القومي. تستخلص الدراسة بالنسبة لتحديد الإطار النظري لقضية الديموقراطية، ثلاث نقاط، كان لابد من البدء بنقطة اولى، وهي ضبط المفهوم من خلال تناول عناصر النمط الديموقراطي، والتي تناولت التمثيل الشعبي، والانتخابي، والنواب، والبرلمان، والفصل بين الحكومة والبرلمان، والمواطنة، والمعارضة، والعمل الجماعي، وفاعلية الأحزاب السياسية.

أما النقطة الثانية فهي أن خصوصية الطرح الديموقراطي في الوطن العربي تنبع من الجوانب التاريخية المتصلة بالإرث الحضاري في جانبه السلبي، والتي لخصت في صرفية التفسير، وتكفير المعارضة وسلطوية التصور وتبرير المعطيات وهدم العقل، وهي العوامل التي تفسر استمرار السلطوية في "الدولة" العربية. وتأتي ايضا خصوصية هذا الطرح من تعدد جوانب المعالجة لمشكلة السلطة في الوعي العربي نفسيا وسلوكيا من جانب الحاكم والمحكوم، فضلا عن الجوانب الايديولوجية والمؤسسية في تناول الفكرة الديموقراطية في الوطن العربي.

ويقودنا ذلك الى النقطة الثالثة وهي تعدد عناصر أزمات الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الواقع العربي، والتي تتصل عضويا بمشكلة الديموقراطية في الواقع العربي.

أما عن نماذج التنمية العربية، فتعرضت الدراسة للنموذج النفطي الريعي الذي لم يعرف تنمية حقيقية رغم ثرائه، والنموذج الوطني الدولي الذي يتبنى نسبيا نزعة التنمية المستقلة، وقيام الدولة بدور مباشر في توجيه الاقتصاد، والسعي للخروج من الاقتصاد الوحيد الجانب لصالح التنوع في النشاط الاقتصادي، إلا أن أزمة الديموقراطية وضعف المشاركة الشعبية تعدان من أهم اسباب تعثر التنمية في هذا النموذج، ثم النموذج الليبرالي المتبع لنمط رأسمالي تابع، يسعى الى اعتماد القوانين والأسس الاقتصادية الليبرالية، وذلك من خلال تقليص دور الدولة، وعدم الاستناد الى خطط حكومية ملزمة، إلا أن هذا النموذج يعاني اختلالات واضحة بين قطاعات الاقتصاد وضعف المردود الزراعي والصناعي.

وبوجه عام، فإن نماذج التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، تعاني العديد من نواحي القصور ذات الارتباط المباشر بآليات العمل السياسي، وتداول السلطة سياسيا وإداريا، مما ينعكس سلبيا على الواقع الاقتصادي العربي.

وعلى صعيد الممارسة الفعلية تتبعت المؤلفة مسار التجربة الديموقراطية في الواقع العربي الراهن، وذلك يتناول موجز سريع للتجربة الناصرية، وأبرز ملامح دولتي الرئيس السادات والرئيس مبارك في مصر. وتوصلت الباحثة الى الاستنتاج بأن الخط الرئيسي للحياة السياسية في مصر لم يتغير، فالسياسة تبدأ وتنتهي عند رئيس الجمهورية الذي يحتل مكانة تسمو على القانون وتتجاوز الضوابط الإدارية.

وفي اطار بحث فكرة التغيير، تناولت الكاتبة ممكنات هذا التغير في المجتمع العربي باعتباره مثل غيره من المجتمعات المؤهلة للتغيير، والتي تنطوي على روح الثورة وإمكانية توليد الخلايا الحية والقوى الجديدة وفرزها، هذا فضلا عن تمتعه بالإمكانيات التي تساعد في إحداث التغيير والنهضة ماديا وبشريا، وهو مابينت جوانب الفاعلية في الوطن العربي، وإمكانية إحداث هذا التغيير الجذري في أسسه وبناه الاجتماعية والسياسية.

ومن آليات التحول الديموقراطي ، توصلت الدراسة الى خمس آليات بدأت بالتحديث والتنمية السياسية كمدخل وآلية مهمة أولى لبدء التحول باعتبار ذلك يتطلب زيادة فاعلية سيطرة المجتمع على موارده وإمكانياته، وضبط ظروف المجتمع وتوجيهها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا ، وإشاعة عقلانية للحياة والمجتمع .

أما فيما يتعلق بجوهر قضية الإصلاح السياسي، فقد تناولت التوجه الى فلسفة جديدة لبناء الدولة العربية باعتماد نموذج الدولة الليبرالية الديموقراطية المحايدة، والقائمة على :

- حيادية الدولة تجاه الأهداف النهائية والمثل والتصورات الخاصة بالحياة الخيرة أو الفاضلة .

- ضمان التوزيع العادل والمنصف للمنافع والأعباء الاقتصادية والاجتماعية بما لا يتنافى مع ضرورة اقتصاد السوق.

ثم يستكمل الإصلاح السياسي عبر إنعاش الحياة الحزبية والسياسية تعبيرا عن التعددية الفكرية في الواقع العربي .

والآلية الثانية في التحول الديموقراطي تمحورت حول إيجاد الدولة القانونية، القائمة على الدستور وحماية حقوق الانسان، وذلك وفقا لإطار قانوني عام يستند الى المبادئ التالية:-

سيادة القانون - الفصل بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية - الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية استقلال السلطة القضائية الرقابة القضائية على دستورية القوانين - تقرير الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة وقراراتها .

أما الآلية الثالثة في التحول الديموقراطي ، فاقتضت ضرورة تفعيل المجتمع المدني، وهو مايستلزم التحديد الواضح للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني لعضوية العلاقة بينهما. ومن ثم يحتاج التفعيل الى إطار قانوني - إطار سياسي - إطار اقتصادي - إطار ثقافي وأيديولوجي بحيث يؤدي التكامل بين هذه الأطر الى بعث فاعلية المجتمع المدني ورفع مستوى الأداء الاجتماعي والسياسي دفعا للتغيير الديموقراطي الايجابي في ظل نشر القيم التي تشجع على المشاركة السياسية الموسعة.

ومن الآلية الرابعة للتحول الديموقراطي رأت الدراسة أنها تدور في إطار تفعيل الاعلام والتعليم ، لخلق قنوات الاتصال بين اطراف الحكم والجماهير ، وايجاد المناخ الملائم للمشاركة في صنع القرارات ، مع الاهتمام بجانب التنشئة السياسية ذات المضمون الديموقراطي ، والتي تساهم في كسب المواطن للإحساس بالفعالية السياسية . وفي هذا السياق نبهنا للعلاقة بين العلم والثقافة وربطهما بالتنمية ، التي عرفت بأنها العلم حين يصبح ثقافة. وتم التأكيد إبان ذلك على أن الثورة في الفكر والثقافة هي جزء من التغيير المطلوب، لتهيئة الظروف التي من دونها لا يمكن إنجاز التحرر المادي.

ثم انتهت الدراسة الى الآلية الخامسة للتحول الديموقراطي ، وهي أهمية النظرة الايجابية للتراث العربي والإسلامي ضمن آليات التحول الديموقراطي ، باعتبار التراث من آليات الوجود القومي لأي شعب.

إسلام عفيفي

◻◻ د. نصر محمد عارف - نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية (مقارنة ابستمولوجية) - جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية. فيرجينيا - الولايات المتحدة - ١٩٩٨ ◻◻

تنبع إشكالية هذه الدراسة من أطروحتين أساسيتين : الأولى، أهمية دور النظرية وخطورته في أي علم من العلوم. والثانية، أن النظريات تبدأ أمبيريقية نابعة من الواقع، ثم تتحول الى غير أمبيريقية، وأيديولوجية. وبالتالي فإن إشكالية الدراسة تكمن في فحص، وتحليل، وتفكيك، وإعادة تركيب نظريات السياسة المقارنة سعيا نحو تقديم فهم مستقيم ومتكامل لها.

وتأتي هذه الدراسة في خمسة فصول، يدور الفصل الأول منها حول موضوع الإطار المفاهيمي للبحث العلمي في نظريات السياسة المقارنة، حيث يتناول من خلال مباحثه الثلاثة، أربعة مفاهيم إطارية، تعد بمثابة مقدمة ضرورية لتحقيق دراسة ابستمولوجية فعالة لنظريات السياسة المقارنة وتتمثل هذه المفاهيم في : مفهوم العلم، حيث يستعرض الباحث في المبحث الأول تطور مفهوم العلم عبر العصور وينتهي بالعصر الحديث الذي شهد سجالا بين تقاليد علمية ثلاثة حول مفهوم العلم هي مفهوم الرشادة، والأفلاطونية المحدثة، وإسهامات أرشميدس العلمية. وفي المبحث الثاني يتناول الباحث مفهوم النموذج المعرفي، ويعرف الباحث النموذج المعرفي بأنه مجموعة متآلفة، ومنسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتكتيكات والتطبيقات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين، وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا، أو طريقة في التفكير والممارسة ومرشدا يقود الباحثين في حقل معرفي ما. وفي المبحث الثالث، يتناول مفهوم النظرية، ويعرفها بأنها "نسق من المقولات المترابطة منطقيا، وشبكة من التعميمات الاستدلالية، من خلالها يمكن اشتقاق وتفسيرات، أو تنبؤات عن أنماط معينة من الأحداث المعروفة جيدا. ثم يحدد الباحث وظائف النظرية في التعريف، والوصف، والتفسير، ثم يضع تصنيفا للنظريات.

يتناول الباحث في الفصل الثاني من الدراسة ابستمولوجيا السياسة المقارنة من خلال تحليل ماهية المقارنة، وفلسفتها، ومسلماتها، وافتراضاتها الكبرى، كما يلقي الضوء على أسس ومصادر مشروعيتها العلمية وأهدافها، وإشكالياتها المنهجية. ففي المبحث الأول، يعرف المقارنة على أنها فحص مستمر للتشابهات والاختلافات يقوم على افتراض وجود قدر من التشابه والاختلاف بين الوحدات موضوع المقارنة. وفي المبحث الثاني، يناقش الباحث مستويات المقارنة واشكالياتها المنهجية. وفيما يتعلق بمستويات المقارنة، فهناك المقارنة عبر الأنواع الحية، والمقارنة عبر الثقافية، ثم المقارنة عبر المجتمعية، والمقارنة عبر القومية، ثم عبر الدولية، والمقارنة عبر التاريخية، وبالنسبة للإشكاليات المنهجية للبحث المقارن عبر الدولي، يرى الباحث أن المقارنة عبر الدولية تستخدم الاقترابات المنهجية (الكمية والكيفية)، وهما مرحلتان متكاملتان. وفي المبحث الثالث، يناقش الباحث الانساق المعرفية في نظريات السياسة المقارنة، ويتناول فيه النسق المعرفي بصوره المختلفة، النسق المعرفي المفتوح، النسق المعرفي المغلق، ثم النسق المعرفي المختلط والمتفتح في منطلقاته، المغلق في استراتيجياته. وفي المبحث الرابع، يتعرض الباحث للمصادر المعرفية لنظريات السياسة المقارنة ثم يحدد هذه المصادر في النموذج العضوي، وأساس التحليل فيه هو الفرد والنموذج الصراعي، ومن أشهر مفكريه كارل ماركس، وهو يفترض أن

المجتمع نظام من العناصر المتنافسة على تقسيم نظام العمل، والموارد النادرة وصور الأفكار. ثم نموذج السلوكية الاجتماعية، وهو نسخة مصغرة للنموذج العضوى الطبيعى القائم على الأفكار النظمية والتطورية والمثالثة.

يتناول الباحث فى الفصل الثالث تطور نظريات السياسة المقارنة حتى المرحلة السلوكية، ويدور المبحث الأول حول اسهامات الرواد، والاقترابات التقليدية فى السياسة المقارنة، ويرى الباحث أن أرسطو مثل بداية لنموذج معرفى فى التحليل السياسى المقارن، ظل سائدا حتى بداية تشكل العلوم الاجتماعية كفروع مستقلة عن الفلسفة. المبحث الثانى يناقش قضية المنظور الطبقى والنظريات المقابلة، النخبة والجماعة، وتدور نظرية النخبة حول استخدام النخبة كوحدة للتحليل، وتتعدد اقترابات تحديد النخبة بمعانيها المختلفة ومستوياتها المتعددة من خلال أربعة اقترابات : اقتراب المنصب، اقتراب صنع القرار، اقتراب السمعة، اقتراب الملاحظة التاريخية. ثم تتحدث نظرية الجماعة عن مفاهيم ثلاثة : جماعة المصلحة، والقوة، والصرع ضمن سياق مفهوم التعددية الديمقراطية، ومن ثم فهى تركز على علاقة الجماعات بعضها ببعض وأثر ذلك على المصالح والاتجاهات المشتركة. ويدور المبحث الثالث حول الثورة السلوكية فى حقل السياسة المقارنة، ويرى الباحث أن الثورة السلوكية لم تنشأ بقرار فجائى، أو بصورة انقلابية، وإنما تمتد جذورها لفترات سابقة منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ثم يستعرض الباحث تطور الحركة السلوكية حتى هيمنتها على حقل السياسة المقارنة والعلوم الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية.

ثم يتحدث المبحث الرابع، عن نظريات السياسة المقارنة فى المرحلة السلوكية وأهمها نظرية النظم، وهى النظرية الأم التى خرجت منها نظريات السياسة المقارنة فى المرحلة السلوكية، بدءا من نموذج ديفيد ايستون، حتى كارل دويتش.

يدور الفصل الرابع حول موضوع ما بعد السلوكية فى العلوم الاجتماعية، ومنها علم السياسة وذلك عبر ثلاثة مباحث، يتناول الأول منها ما بعد الحداثة، وما بعد السلوكية، حيث يعرض الباحث أهم أفكار تيار ما بعد الحداثة، وتطورها، ثم يرى الباحث أن ما بعد السلوكية ليست واحدية الاتجاه لكنها تشمل بداخلها اتجاهات واجتهادات متعددة تحاول أن توجه حقل السياسة المقارنة. وفى المبحث الثانى، يناقش الباحث الأطر النظرية للسياسة المقارنة فى مرحلة ما بعد السلوكية، وهى كالتالى : ١- نظرية التبعية، وقد نشأت نتيجة لحالة عدم الرضا عن المنظور التنموى فى الستينيات، وتجاهله للمتغيرات الدولية فى تفسير تخلف العالم الثالث. ٢- اقتراب الماركسية الجديدة، وهو ينطلق من المقولات التقليدية للماركسية، ويتجاوز حتمياتها وقيودها النظرية. ٣- اقتراب الاقتصاد السياسى، وهو من أقدم الاقترابات المستخدمة فى تحليل النظم والظواهر السياسية. ٤- ثم الكوربورانية التى ظهرت هى الأخرى كنتيجة لحالة عدم الرضا عن المنظور التنموى، ومن ثم جاءت لتلقى الضوء على تلك الظواهر التى تناولتها السلوكية بصورة هامشية. وفى المبحث الثالث، يناقش الباحث قضية الاستمرار والتغير فى حقل السياسة المقارنة من خلال عرضه لعدة اشكاليات : أولا، مدى تغلغل الثورة السلوكية فى حقل السياسة المقارنة. ثانيا، هل حققت الثورة السلوكية فى السياسة المقارنة أهدافها ؟ ثالثا، نظريات السياسة المقارنة، ومدى الاستفادة من العلوم الاجتماعية الأخرى. رابعا، هل اكتملت الدائرة فى حقل السياسة المقارنة ؟ ثم يخلص الباحث الى أن أى نقد يوجه لأى من نظريات السياسة المقارنة لا يعنى عدم صلاحيتها، ولكنها تظل صالحة لمعالجة القضايا (التى تركز عليها، وفى السياقات الاجتماعية التى تناسبها.

يسعى الباحث فى الفصل الخامس الى تقديم صورة أكثر وضوحا لحقل السياسة المقارنة، وانعكاساته فى الأدبيات الأكاديمية العربية. وذلك من خلال ثلاثة مباحث : المبحث الأول، يدور حول المنهجية المقارنة فى دراسة النظم السياسية العربية. ويستعرض الباحث كيف استخدمت المنهجية المقارنة فى الدراسات (العربية من خلال السياق التالى :

١- معايير وضوابط اختيار الدراسات موضوع التحليل. ٢- القواعد المنهجية لتحليل الدراسات. وتوصل الباحث الى نتيجة هامة مؤداها أن الأدبيات العربية فى حقل السياسة المقارنة تعانى من ضآلة الاهتمام بالمقارنة بين النظم العربية ويعود ذلك الى بعض العيوب العالقة بدراسات النظم السياسية العربية. وفى المبحث الثانى، يناقش الباحث محاولات تكييف وتأصيل أطر نظرية لدراسة النظم السياسية العربية من خلال التركيز على محاولتين أساسيتين تمثلان نموذجين فى كيفية تكييف أو تأصيل أطر نظرية لدراسة النظم السياسية العربية وهما : المنظور الحضارى، ومحاولة لتكييف التحليل الطبقى لدراسة النظم السياسية العربية. ثم يناقش المبحث الثالث، مقدمات ابستمولوجية لتأسيس بنية نظرية لدراسة النظم السياسية العربية. هذا، وقد خلص الباحث فى نهاية دراسته الى التأكيد على مجموعة من القضايا التى يرى أنها تحتاج الى مزيد من البحث والتفكير.

أولها : أن التعامل مع معطيات الفكر الغربى - من قبل معظم الباحثين العرب - تم بصورة جزئية وغير متعمقة، ويفتقد للرؤية الشاملة والجذرية.

ثانيها : أن طبيعة العلوم الاجتماعية تتسم بالتعدد والتنوع، وفى نفس الوقت التجاوز والمراجعة المستمرة، ومن ثم فلا مجال للتحويل الأيديولوجى لمقولاتها ونظرياتها. ولذلك جاء التعامل المزدلج من جانب الباحثين العرب مع هذه العلوم ليعكس رؤية أحادية ومحدودة.

ثالثها : أن طبيعة وفلسفة المقارنة تؤكد على حتمية وجود التشابهات والاختلافات بين الدول والنظم والمجتمعات مما يبرر المقارنة بينها، ويعطى مصداقية على النتائج، ويعترف الكاتب بالاختلافات فى حياتنا، كما يعترف بإمكانية التواصل والتعايش والاستفادة المتبادلة بين الثقافات دون ذوبان حضارتنا وثقافتنا فى الآخر، وهو ما تهدف المقارنة الى تحقيقه.

ورابعها : إن التعامل البحثى مع أى نسق معرفى مغاير لا ينتمى اليه الباحث، يستلزم الأخذ بمجموعة من القيم الضابطة لمنهج البحث، والتى تحقق الأمانة العلمية، والوصول للحقيقة، وأهم هذه القيم العدل بكل جوانبه، حيث يستنبطه الباحث، ليحكم مراحل المنهج جميعها بدءا من جمع المعلومات وانتهاء بالتقويم.

بشير عبد الفتاح

□□ د. مغاورى شحاتة دياب - مستقبل المياه فى العالم العربى - الدار العربية للنشر والتوزيع - ١٩٩٨ □□

يأخذ د. مغاورى شحاتة دياب فى كتابه "مستقبل المياه فى العالم العربى" إلى حقيقة هامة ألا وهى معاناة العالم بدرجة أو بأخرى من أزمات فى مصادر المياه الصالحة للاستخدام، فهناك بعض المناطق التى تعانى من نقص كمية المياه العذبة، وبعض المناطق تعانى من نوع المياه وتلوثها، والبعض الآخر يعانى من مشكلة الكمية والنوع معاً.

تناول الباب الأول موارد المياه الطبيعية فى العالم العربى والتى تنحصر فى مياه الأمطار ومياه الأنهار والمياه الجوفية. أما عن مياه الأمطار فيصل اجمالى الهطول على الوطن العربى نحو ٢٢١.٣ مليار متر مكعب سنوياً ويحظى وسط وجنوب السودان والصومال وجيبوتى بأنه أكثر المناطق استقبالاً للأمطار، ويلى هذه المناطق إقليم المغرب العربى ثم اقليم شبه الجزيرة العربية ثم إقليم المشرق العربى. إلا أن جزءاً كبيراً من مياه

الأمطار يتعرض للبخر وتنصرف اجزاء أخرى فوق سطح الأرض في شكل سريان سطحي موسمي ليكون الوديان الموسمية أو المؤقتة.

أما المياه الجوفية فتعد من أهم مصادر المياه والتي تحدد مستقبل التنمية في العالم العربي حيث تلعب الظروف الجيولوجية والمناخية الدور الأكبر في تشكيل جغرافيا الوطن العربي، حيث تغطي الصحراء ٨٠٪ من مساحته، هذه المناطق الصحراوية لن يتم تنميتها إلا عن طريق مصادر المياه الجوفية.

ومن هنا فإن الأبواب من الثاني وحتى السادس قد تناولت المياه الجوفية بأقطار العالم العربي كله من حيث موقع كل قطر، وظروفه الجغرافية، ومستودعات المياه الجوفية فيه.

أما الباب السابع فقد تطرق لنقطة هامة جداً في قضية المياه في العالم العربي وهي الاحتياجات المائية للعالم العربي والتي تتحدد في ضوء الزيادة المتوقعة لعدد السكان وخطط التنمية لمواجهة الاحتياجات الغذائية وغيرها بفرض الارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد وباضافة الموارد المائية للحاجات المائية يمكن تعريف الموازنة المائية فاذا رجحت كفة الموارد المائية عن كفة الاحتياجات فإن ذلك يعني وجود فائض في موارد المياه لدى الدولة، أما إذا رجحت كفة الاحتياجات المائية عن كفة الموارد المائية فإن ذلك يعني وجود عجز في موارد المياه ومن خلال هذه العلاقة بين الموارد المائية والاحتياجات المائية وعدد السكان في كل قطر من أقطار الوطن العربي فقد أتضح أن أغلب الدول العربية سوف تعاني عجزاً كبيراً في موازنتها المائية حيث تزيد الاحتياجات المائية عن الموارد المائية في هذه الدول ابتداء من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٥٠.

وفي الباب الثامن تعرض د. مغاوري للمشاريع المائية حول العالم العربي والتي تؤثر بدورها على مياهه.

فنظراً للارتباط الوثيق بين المياه بالعالم العربي خاصة مياه الأنهار الكبرى، بالمياه بالدول المجاورة للعالم العربي، فإنه من الضروري الحديث عن المياه بالدول المجاورة للوطن العربي خاصة منطقة منابع نهر النيل في أفريقيا لارتباطها الوثيق بمصادر المياه في كل من مصر والسودان، ومنابع نهري دجلة والفرات بهضبة الأناضول بتركيا لارتباطها الوثيق بمصادر المياه في كل من العراق وسوريا.

وهناك بعض المعوقات لادارة الموارد المائية في عالمنا العربي ومنها تشتت مسئولية صنع القرار على عدة دوائر أو وزارات وعدم وجود تنسيق بين المؤسسات المختلفة التي تتولى بحوث ودراسات إدارة المياه، ونقص الموارد المالية اللازمة، وازدياد عدد السكان، ونقص البيانات اللازمة. أما عن مقترحات تطوير موارد المياه في العالم العربي فهناك عدة جوانب منها سياسية تتعلق بالاسراع لعقد اتفاقيات دولية تضمن حقوق الدول العربية في مياه الأنهار الدولية وتنص على عدم جواز القيام بمشروعات مائية هامة في دول المنبع من شأنها الاضرار بمصالح الدول العربية ومواردها المائية.

وأخيراً ينتقل بنا د. مغاوري للباب العاشر والأخير والذي يحدثنا عن تخطيط موارد المياه بالعالم العربي وذلك من خلال إمكانية وضع خطة عامة متكاملة للتنمية المائية تتكون من :

(١) إنشاء بنك للمعلومات يقوم بتجميع البيانات والمعلومات عن المياه بالعالم العربي ودول الجوار.

(٢) إنشاء شبكة متكاملة من محطات الأرصاد المائية.

(٣) مسح عام لنوعية المياه بهدف مراقبة نرع المياه الكيميائي وتقييم صلاحيتها للاستخدام.

(٤) عمل مسح عام للتربة.

(٥) تحليل وتركيب الموازنة المائية.

(٦) التشريع المائي لأهميته في الحفاظ على الثروة المائية وحماية حقوق المواطنين.

(٧) إدارة الموارد المائية وتطويرها وتحديث وسائلها.

(٨) التكامل والتعاون مع دول الجوار العربي خاصة التي تنبع منها الأنهار الكبرى.

(٩) إنشاء معهد دراسات وبحوث مياه الشرق الأوسط وأفريقيا.

ريهام حسن البنا

□□ د. مصطفى كامل السيد و د. صلاح سالم زرنوقة (محرران) - العرب ونظام عالمي جديد - مركز دراسات وبحوث الدول النامية - جامعة القاهرة - ١٩٩٨ □□

ترجع أهمية هذا الكتاب الى مناقشته قضية تتعلق بالمصير العربي، وهي أثر التحولات العالمية على الوطن العربي. ويتناول الباب الأول تفسير الأوضاع العالمية الجديدة، حيث يناقش الدكتور محمد السيد سعيد المتغيرات السياسية الدولية الراهنة والمتمثلة في بعدين، أولهما التغير في هيكلية المنظومة الدولية، حيث يرصد الباحث ثلاثة اتجاهات رئيسية هي: الاتجاه نحو هيكل قوة أكثر – أو أقل – تركزاً، والنزعة نحو عدم انسجام المكانة على مؤشرات القوة المختلفة ثم نهاية الاستقطاب الأيديولوجي وانهيار القطبية الثنائية. وثانيهما هو التغير في طبيعة ومضمون المنظومة الدولية وفي آلياتها. ويعالج الدكتور حسن سيد سليمان في الفصل الثاني تكييف طبيعة الأوضاع العالمية الجديدة فيستعرض الخلفية التاريخية لقيام النظام الدولي. ثم يتحدث عن تطوره بعد الحربين العالميتين من حيث الصراع بين القوتين العظميين والاستمرار في استخدام القوة الى جانب استخدام حق (الفيتو) في مجلس الأمن لحماية مصالحها ومصالح حلفائها. ثم يناقش انتهاء القطبية الثنائية وقيام النظام الدولي الجديد الذي يتميز بالأحادية لأنه يخضع لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ويرى الباحث أن معالم النظام العالمي الجديد قد تحددت بالفعل على عكس ما يزعم البعض، ويرصد في هذا المقام خمسة خيارات للمستقبل، هي: العودة الى القطبية الثنائية بعودة روسيا متزعمة كومنولث الدول المستقلة، والتعددية القطبية حيث تمثل مراكز القوى في روسيا والصين وأوروبا، وبروز ثلاث كتل اقتصادية ممثلة في الغرب (الدولار) وآسيا (الين الياباني) وأوروبا (العملة الأوروبية)، وهيمنة القطبية الأحادية بواسطة الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ثم تحدد مستويات الاعتماد المتبادل، ويؤكد في النهاية على ضرورة عدم الاعتماد على توازن القوة العسكرية التقليدية وحده وأنه لابد من استخدام الوسائل الأخرى غير العسكرية.

ويناقش الباب الثاني قطبي النظام المتحول والوطن العربي حيث يعالج الدكتور وحيد عبد المجيد في الفصل الثالث المتغيرات السياسية الدولية في الحقبة الراهنة من خلال دراسته للقوى الكبرى وعلاقتها بالعالم العربي، وهو يركز على الولايات المتحدة بوصفها القوة القائدة في النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبالتالي فإن هناك هيمنة غير مسبوقة على العالم العربي، وقد ظهر ذلك في التدخلات العسكرية المتكررة في دول عربية مثل العراق والصومال، تحت مسميات مختلفة مثل التدخل الإنساني أو محاربة الإرهاب، أو لحماية حقوق الإنسان، أو إغاثة طائفة أو فئة معينة من السكان، وذلك بهدف التدخل في شئون هذه الدول والضغط على جماعات بعينها. وتمين حالة التردي العربي العام على تيسير استخدام

الولايات المتحدة لهذه الحجج التي يهدد تكريسها بإلحاق أضرار فادحة بالمصالح العربية. كما يحاول الدكتور محمد السيد سليم في الفصل الرابع وضع استراتيجية عربية للتعامل مع ورثة الاتحاد السوفيتي، وهي الدول التي حصلت على استقلالها بعد انهياره. وقد تعرض الباحث للمشاكل التي تواجهها هذه الدول عقب استقلالها وهي: وجود جمهوريات منها تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، ووجود جمهوريات اسلامية في أسيا والقوقاز تسعى نحو التنمية المستقلة والحفاظ على هويتها المستقلة ومعاناة رابطة الدول المستقلة من هشاشة كياناتها وتباينها. ثم وجود أزمة عامة في هذه الدول وهي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل في عدم وضوح طريق التنمية، مع عدم وجود برنامج محدد للتحرك على أساسه في المستقبل، فضلا عن النقص الحاد في الغذاء. وأوضح الباحث أن هناك مصالح للدول العربية مع ورثة الاتحاد السوفيتي تتمثل في: ١- تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، والدور الروسي، وموقف هذه الدول. ٢- الهجرة اليهودية من دول الرابطة الى إسرائيل مما يؤثر سلبيا على الموقف العربي تجاه إسرائيل. ٣- المصالح العسكرية العربية، إذ يمكن للعرب الاستفادة من الترسانات العسكرية الهائلة لدى هذه الدول والتي تضم أسلحة تقليدية وغير تقليدية، خصوصا وأن تجارتها تجد رواجا في هذه الدول. ٤- المصالح الاقتصادية مع هذه الدول. ثم يطرح الباحث أسس التعامل مع هذه الدول، مركزا على ضرورة بناء قواعد معلومات عن تلك الدول بشكل متكامل، فضلا عن توثيق العلاقات الثقافية والحضارية ووضع استراتيجية للتعامل معها.

ويأتي الباب الثالث بعنوان "أوروبا كإحدى القوى الدولية الصاعدة والوطن العربي" حيث تناولت الدكتورة ودودة عبد الرحمن في الفصل الخامس العالم العربي والجماعة الأوروبية في النظام العالمي الجديد، فعرضت لسياسة الجماعة الأوروبية إزاء العالم العربي في الفترة التالية لأزمة الخليج وأشارت الى حرص هذه السياسة على مصالحها الاقتصادية مع دول الشمال الأفريقي، وعلى تقوية علاقتها مع شركائها في الخليج والمغرب العربي. كما تعرضت الباحثة أيضا للقيود المفروضة على مساهمة الجماعة الأوروبية في تحقيق الأهداف العربية، ولخصت هذه القيود في قيود تتعلق بالنظام الدولي، وأخرى بالتغيرات في أوروبا، وأخرى بالجماعة الأوروبية ذاتها، وأخرى بالانقسامات العربية. وناقش الدكتور عمر بو زيان في الفصل السادس الفرانكفونية وتأثيرها على التعاون المغاربي - الفرنسي، هل هي مؤيدة ودافعة له، أم مهددة له. واستعرض الباحث بروز الفرانكفونية وتطورها وحاضرها، وعلاقة المغرب بفرنسا، وتوصل الى أن الفرانكفونية لها آثارها الخطير على المنطقة لأنها ستكون بمثابة استعمار جديد في صورة ثقافية، وهذا لا يشكل تواصلا وتعاونا بقدر ما هو ابتزاز واستغلال.

بينما يناقش الباب الرابع: أسيا كإحدى القوى الدولية الصاعدة والوطن العربي. حيث يتناول الدكتور خليل درويش في الفصل السابع العلاقات بين اليابان والدول العربية في ظل الأوضاع العالمية الجديدة. من حيث عناصر هذه العلاقات اليابانية - العربية، ثم احتمالات التغير في السياسة الخارجية اليابانية وحدود الدور المتوقع لليابان داخل المنطقة العربية، وتوصل الباحث الى أن كلا الطرفين في حاجة لمراجعة أوراقه وترتيب أولوياته فيما يتعلق بمواجهة الأوضاع العالمية الجديدة، كما أنه بالرغم من وجود مناطق للتقابل في العمل من خلال هذا الاطار الدولي الجديد بين اليابان والمنطقة العربية، فإن المصالح العامة للعرب واليابانيين سوف تتلاقى بشكل أكثر مع حقيقة التطور الذي يحدث في أوروبا وأسواق الدول المتقدمة صناعيا. كما يناقش الدكتور جمال زهران في الفصل الثامن العلاقات العربية - الصينية، حيث تناول تطور العلاقات بين الطرفين وتطورها على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية، والموقف العربي من الاعتراف بالصين الشعبية، وموقف الصين من الصراع العربي - الإسرائيلي، ثم محددات العلاقات العربية - الصينية، وهي محددات تنبع من البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، ثم ذكر الباحث فيما يتعلق بمستقبل هذه العلاقات أن الصين على مشارف تبوؤ مكانة قوة عالمية كبرى، وبالتالي فإن العرب مطالبون بتقوية علاقاتهم مع الصين على كل الأصعدة، وتأييد موقفها تجاه قضيتي تايوان وهونج كونج.

ويتناول الباب الخامس "العرب والأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد". حيث يناقش الدكتور حسن نافعة في الفصل التاسع العلاقة بين العرب والأمم المتحدة، فيستعرض هذه العلاقة عبر مراحل التاريخ المختلفة، ويؤكد على أن هناك اتجاها قويا نحو اللامركزية حتى بالنسبة للمسائل الخاصة بالسلم والأمن الدوليين، ومن ثم فمن المتوقع أن يكون للمنظمات الإقليمية النشطة دور فاعل ومطلوب من جانب الأمم المتحدة. ثم وجه المؤلف الدعوة للجامعة العربية ومراكز البحوث المتخصصة في العالم العربي لتجميع ومناقشة كافة المقترحات لتطوير الأداء في الأمم المتحدة. بينما تناول الدكتور عمر محمد علي في الفصل العاشر العرب والأمم المتحدة (القضايا والدور) حيث استعرض فيه قضايا العرب الأمنية، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية، ثم دور جامعة الدول العربية، والوجود والنفوذ العربي في الأمم المتحدة، ثم وجه الكاتب عدة توصيات في نهاية الفصل تتعلق بإعادة الثقة الى الجامعة العربية، وعدم اللجوء الى استخدام القوة في المنازعات بين العرب، وتحقيق حد أدنى من التكامل الاقتصادي، ومعالجة قضايا الأقليات قبل تفجرها.

وأخيرا يناقش الباب السادس : "كيف يواجه العرب الأوضاع العالمية الجديدة". حيث تناول الدكتور أسعد عبد المجيد في الفصل الحادي عشر العرب وحسابات المكسب والخسارة في ظل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، حيث تحدث عن الوطن العربي كمفعول به وليس فاعلا في النظام الدولي، ثم أشار الى ضعف الكيان العربي أمام التغيرات الدولية، ثم وجه الدعوة الى ضرورة التكامل والتعاون بين الدول العربية. بينما تعرض الدكتور محمد سعيد أبو عامود في الفصل الثاني عشر لكيفية تكامل العرب بشكل ناجح مع المتغيرات العالمية الجديدة، وقد لخصها في ضرورة الارتقاء بالمواطن العربي، وتحقيق الديمقراطية، والتكامل بين الدول العربية، ووضع استراتيجية عربية محددة وموحدة، وأكد على أن ذلك لن يتم بدون المصالحة العربية والتوصل الى سياسة موحدة إزاء دول الجوار الجغرافي.

وعموما فالكتاب يعد مرجعا هاما في مجال أثر التغيرات العالمية على الوطن العربي، وكيفية التعامل معها بشكل يعظم من المكاسب، ويقلل من الخسائر قدر الإمكان.

سمر محمد فؤاد بهجت

☐☐ امين هويدى - زلزال عاصفة الصحراء وتوابعه : التحولات الاستراتيجية الخطيرة - دار الشروق - ١٩٩٨ ☐☐

في هذا الكتاب ، يتناول الكاتب العديد من القضايا الجوهرية والمتغيرات الاقليمية على ضوء هذا الزلزال الذي ارتجت له المنطقة العربية.

القضية الأولى: رؤية نقدية تحليلية لمدى فعالية النظام العربي في الأزمة وما بعدها، وذلك لانه لو كانت توجد مظلة عربية حقيقية وعمل عربي جماعي، لما حدث هذا الزلزال وإن غياب الدور العربي يجعل المنطقة مكشوفة بدون حماية أو درع، وبالتالي يتجسد الدور الاجنبي الساعي الى تحقيق مصالحه فقط. الا أنه لا يجب تجاهل الدور العربي ومشاركة الدول العربية في عاصفة الصحراء ويخلص في النهاية الى ان المظلة العربية هي

طوق النجاة لمنع أي تهديدات تواجهها المنطقة .

القضية الثانية: التحولات فى الصراع العربى – الاسرائيلى وبداية الطريق نحو المفاوضات : تمثل اتفاقية غزة – أريحا تحولا تاريخيا للصراع، وذلك بالانتقال من استخدام القتال كوسيلة الى استخدام وسائل اخرى مثل المياه النفط والاستقرار والسوق ، ولكن هذا لا يعنى نهاية الصراع فى حد ذاته .

ومن خلال كتاب "الشرق الأوسط الجديد" لشيمون بيريز ، يعرض الكاتب الرؤية الرسمية لحزب العمل لعملية السلام، وآليات التعاون مع دول الجوار . فيرى بيريز فى كتابه ان الحرب لا تحل المشكلات، والسلام هو الحل والسعى لانشاء تنظيم اقليمى واسرة اقليمية على غرار الوحدة الاوروبية . ويرى امين هويدى ان رؤية بيريز ماهى إلا مشروع لتفتيت الأمة العربية وتحويلها الى نظام إقليمى يضم دولا غير عربية مثل اسرائيل وتركيا وايران ، وان يكون التطبيع على الصعيد الاقتصادى مع تجاهل الشق السياسى، كل ذلك فى اطار احتفاظ اسرائيل بالتفوق النووى.

وعلى الصعيد الاقتصادى للقضية، يتناول الكاتب ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول : السوق الشرق – أوسطية التى يهرول نحوها بعض الاطراف العربية والتى يعد هدفها تمييع القومية العربية، وأنه يجب ان تكون نواتها نواة عربية خالصة وذلك للحفاظ على المصالح العربية .

المحور الثانى : أحلام المثلث الذهبى الذى يضم اسرائيل والاردن وفلسطين، وماهو الغرض منه هل هو حاجز لفصل الدول العربية المجاورة بعضها عن بعض، أم جسر تعبر عليه اسرائيل الى العمق العربى.

المحور الثالث : المياه كقضية جوهرية ومدى ارتباطها بالأمن القومى العربى من جانب وبالمفاوضات متعددة الاطراف من جانب آخر.

وتعد المياه فى المخطط الاسرائيلى عنصر حياة لا يجوز التفاوض بشأنها وذلك لارتباطها بثلاثية الهجرة والأرض والمياه. وتتمثل المطالب الاسرائيلية فى ضرورة التحكم فى مصادر ومنابع المياه فى الأرض المحتلة. وهذا يفسر الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان، وذلك بغرض السيطرة على مياه الجنوب، ولذلك يجب على الجانب العربى مواجهة المخططات الاسرائيلية .

القضية الثالثة : التحديات التى يواجهها الأمن القومى المصرى :

السلام الذى نعيش فيه ماهو إلا سلام واقعى ملئ بالتناقضات وذلك لأنه مبنى على قاعدة توازن القوى وليس توازن المصالح، ولذلك فإن استخدام القوة فى الأمد البعيد أو القريب يعد امرا محتملا. ومن الناحية الجيوستراتيجية، فان مصر دولة ذات ثقل اقليمى فى المنطقة ، وذلك لتحكمها فى خطوط مواصلات حيوية واهمها قناة السويس من جانب، وتحكمها فى اكبر مخزنين للمواد الأولية فى العالم، وهما نفط الخليج والمواد الأولي الافريقية . ولكن هذا لا يمنع من وجود تحديات وتهديدات تواجهها من أهمها مشروع مد قناة بين خليج العقبة والبحر الميت . هذا المشروع الأردنى – الاسرائيلى وإن كان يمثل نقطة باردة على مسرح الشرق الاوسط الا انه فى غاية الخطورة على الأمن القومى المصرى.

بالاضافة الى الخلاف النووى المصرى – الاسرائيلى ، والاحتكار النووى الاسرائيلى مع رفض الخضوع للاتفاقيات الدولية. وتمثل الاسلحة النووية الاسرائيلية مظلة نووية بهدف الهيمنة الاسرائيلية ، فهى فى الاساس اسلحة ردع وليست قتال وان كانت قد تتحول الى اسلحة قتال عند الضرورة.

وهنا يطرح الكاتب تساؤلا هاما وهو كيف يمكن الوصول الى ردع متبادل ؟؟ ويضع امين هويدى عدة خطوات لهذا الهدف منها اتباع مبدأ "قوة الضعف وضعف القوة" وذلك بوجود وسائل ردع اخرى غير نووية، ولكن قد تكون اكثر مصداقية اذا توافرت الارادة لاستخدامها ، ويعد الغاء او ابطاء التطبيع سلاحا اكثر فتكا من السلاح النووى . ويطرح الكاتب رؤية جديدة لجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من السلاح النووى وهى اعطاؤه لكافة الاطراف كخطوة أولى ثم نزعه من الجميع على قدم المساواة .

القضية الرابعة : رؤية شاملة للتحديات التى تواجهها اسرائيل :

- من حيث طريقة ادارتها للصراع وسعيها لابادة الخصم وفرض الأمر الواقع.
- ضيق مساحة اسرائيل واستحالة التوفيق بين هجرة اليهود اليها من جانب وضرورة التوسع لاستيعاب اعداد المهاجرين من جانب ثان مع عدم الاستقرار وزيادة محيط الكراهية من دول الجوار من جانب ثالث .
- اتباع اسرائيل سياسة "اقتصاد الحرب الدائمة" كمخرج من الازمات الداخلية ولذلك تعتمد اسرائيل على نشر التوتر المستمر فى المنطقة كضرورة لدفع اليهود لمناصرتها وتدفق الاموال اليها . وهذه الدورة مابين ازمة ، فحرب، فتوسع، وتوتر، فرخاء ، فازمة من جديد تستغرق سبع سنوات ، وان كان من عواقبها الانفاق العسكرى المتزايد أو مايسمى بالعسكرة المتزايدة للاقتصاد.

وفى النهاية يختتم الكاتب كتابه برؤية نقدية للنظام الاقليمى العربى الذى يصفه بانه نظام فوضوى متذبذب لأن بناء سلام فى ظل اختلال توازن القوى ماهو الا اعداد لحرب قادمة ولكن على الرغم من ان الصراع الحالى صراع بين اسرائيل التى تملك والفلسطينيون الذين لا يملكون ، الا أنه يجب عدم النظر نظرة يائسة للجانب العربى، فهو مازال يملك نواصى قدرات مختلفة مثل رأس المال والموارد البشرية والمياه والنفط، بالاضافة الى فجوات الطرف الآخر . ولا يجب اغفال محاولات تفتيت الامة القومية فى اطار نظام اقليمى جديد.

ويرى الكاتب ضرورة تقوية الجبهة العربية اولا ثم التقدم بخطى ثابتة نحو نظام اقليمى يكفل المساواة مع توحيد الرأى فى قضايا عدة منها العمل العربى الجماعى والدفاع عن المنطقة والموقف من العراق . وتعد الارادة العربية هى المخرج للتحديات التى يواجهها العرب والأرض الصلبة للانفتاح على الخارج من جانب ومواجهة الجسم الاسرائيلى من جانب آخر .

هبة سمير

□□ عبدالله مرسى العقالى - المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية - مركز الحضارة العربية - القاهرة - ١٩٩٨ □□

يذكر المؤلف فى مطلع كتابه إن قيام الدول يجد أصله الأصيل فى الحقوق المائية، فحول أحواض الأنهار قامت حضارات وشيدت مدن وتذوق الإنسان لذة الاستقرار، حول هذا المضمون تأتى هذه الدراسة المتخصصة فى المياه العربية، وكما يقول الأمريكى جيكس ليدرمان "من يسيطر على المياه يسيطر على الأرض"، ويشير الكاتب الى مقولة "لم يعد بالمستطاع التشكيك بها فى الشرق الأوسط بصفة خاصة أنه لا أمن عسكرى لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادى، وذروة الأمن الاقتصادى هو الأمن الغذائى، وعصب الأمن الغذائى ومنتجه المياه ..." وهنا يرصد المؤلف الأخطار التى تهدد الثروة المائية العربية ومنها : الخطر الداخلى ويتمثل فى السياسات العربية المتعلقة بالمسألة المكانية وكيفية ادارتها واستقلالها، والخطر الخارجى يتمثل فى تهديد دول الجوار الجغرافى للأمن المائى العربى.

ويعنى هذا فى رأى المؤلف أن المياه أصبحت تشكل رهان المستقبل فى الصراع الحضارى للأمة العربية مع أعدائها، وقد حذر بعض الدارسين من أنه ما لم يتحرك العرب وبسرعة فإن تبعية جديدة ستضاف الى أشكال التبعية القائمة فى مجالات السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا، والثقافة وهى (التبعية المائية). كما يحذر المؤلف من المخطط الإسرائيلى فى هذا المجال، ويشير الى بعض الدراسات التى تؤكد أن لإسرائيل خططا استراتيجية لتحويل - أو الحصول على -العديد من الأنهار العربية فى سوريا ومصر وأيضا تركيا، كما يشير الى الاقتراحات الإسرائيلية بشراء مقادير ضخمة من المياه التركية ونقلها عبر المتوسط، ويشير أيضا الى ما قامت به من سحب للمياه الجوفية عن طريق فتح مواسير ضخمة لسحب المياه الجوفية من داخل سيناء والاردن ولبنان، ووصل الأمر بإسرائيل الى أن داعبها الخيال لأن تسرق السحب أيضا وساعدتها التكنولوجيا الأمريكية فى ذلك فقد جذبت طبقات السحب المحملة بالأمطار الى مناطق داخل إسرائيل وعالجتها كيميائيا فأمطرت في الصحراء.

ورغم كل هذه المحاولات فإن الخبراء يؤكدون أن إسرائيل سوف تتعرض لأزمة مياه سنة ٢٠٠٠ تقدر بنحو ٨٠٠ مليون م٣ سنويا، يؤكد هذا تحذير المعهد الأمريكي للموارد المائية بشأن تجاهل الصراع على المياه فى الشرق الأوسط مشيرا الى مصاعب شعار (المياه مقابل السلام) أكثر من تطبيق صيغة (الأرض مقابل السلام) ويرجع ذلك بشكل أساسى الى حاجة الدول العربية الملحة للمياه أكثر من أى شيء آخر.

وهكذا تفرض قضية المياه نفسها على الدول العربية وتحتاج الى المزيد من الاتصال والتعاون والتنسيق بينهم، ويمكن معالجة الأزمة على نحو يحفظ الحقوق العربية ويجنب بعض الدول العربية مخاطر الدخول فى أية منازعات بشأن المياه فى ظروف قد تكون غير ملائمة.

ويرى المؤلف أن التناول الدعائى لهذه القضية الحيوية ينطوى على مخاطر عديدة الآن وفي المستقبل أيضا ويشير الى ما أوصت به مؤتمرات الموارد المائية للدول العربية بضرورة اعطاء الموارد المائية للوطن العربى وخاصة المشتركة فيها مع دول غير عربية بعدا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا كمرتكز للأمن المائى والغذائى العربى.

عادل بدوى

□□ ماجد كيالى - التسوية وقضايا الحل النهائى - مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق - بيروت - ١٩٩٨ □□

رغم كل الجهود السياسية والثقافية والاقتصادية التى بذلتها الحركة الصهيونية التى انطلقت من مؤتمر بال فى سويسرا ١٨٩٧ .. وإعلان دولتها على نحو ٧٣٪ من الأراضى الفلسطينية فى منتصف مايو ١٩٤٨ .. رغم هذه الجهود، لم تستطع هذه الحركة تأسيس كيانها إلا على أساس ركيزتين أساسيتين هما: الاستيطان والقوة العسكرية المدعومتان بضمانة الدول الكبرى وبالذات بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا يعنى، كما يقول الباحث، أن إسرائيل لم تنشأ نتيجة التطور التاريخى - الاجتماعى، الاقتصادى، والثقافى للمجتمع الاستيطانى فى فلسطين، وأنها لم تنشأ أيضا استنادا إلى قواها الذاتية، فضلاً عن كونها نشأت رغما عن إرادة أهل الأرض الأصليين، مما أثر على طبيعتها ودورها، وخلق تناقضات كثيرة فى مختلف نشاطاتها. ورغم مرور نصف قرن على إعلان قيام إسرائيل، فمازالت هناك أسئلة ملحة حول ماهية المشروع الصهيونى، مثل

- هل تمكنت إسرائيل من تحقيق المنطلقات الصهيونية خلال هذا البعد الزمنى؟ إن المتأمل فى تاريخ الحركة الصهيونية ودولتها يدرك أن العامل الذاتى اليهودى لم يستطع ولم يكن بإمكانه وحده إقامة دولة إسرائيل، كما أنها لم تستمر بفضل هذا العامل، بقدر ما قامت واستمرت بفعل الدعم الغربى من ناحية، ومن ناحية أخرى بتأثير هشاشة البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة العربية.

كما برزت فى هذا المجال أسئلة وتناقضات أخرى حول مفهوم الأمة. هل هى الأمة الدينية (اليهودية) أم الأمة العلمانية (الإسرائيلية) وصولا إلى تعريف: من هو اليهودى؟ وفضلا عن أوجه الفشل والتقصير هذه، فإن المشروع الصهيونى تسبب فى مشكلتين جديدتين بالنسبة لليهود والعلاقات الدولية والوطن العربى، والمشكلتان هما المشكلة الإسرائيلية والمشكلة الفلسطينية.

فالمشكلة الإسرائيلية هى نتاج الحل المصطنع لما يسمى "المسألة اليهودية" فى أوروبا والتى تسببت فى حروب وعدوات فى المنطقة مازالت تعيش فيها حتى اليوم.

والمشكلة الفلسطينية هى نتاج فشل المشروع الصهيونى فى تغييب الشعب الفلسطينى وطمس قضيته وإجهاض طموحاته الوطنية.

ووسط هذه المشكلات تجد إسرائيل نفسها الآن حائرة بين ضرورة مواكبة المتغيرات الدولية والاقليمية وإعادة تعريف حدودها الجغرافية والسياسية وبين الاستمرار فى لغة الاسطورة والغطرسة والقوة والخروج على الشريعة بما فى ذلك شرعيتها أيضا .. وكل ذلك يعنى أن المشروع الصهيونى رغم النجاح الظاهرى، لم يستطع حل المسألة اليهودية، لم يسفر عن وجود أمة يهودية ولم يستطع إلغاء شعب فلسطين، وبالتالى لم يتمكن من إقامة دولة يهودية خالصة .. لذلك فإن الأسئلة التى تواجه المشروع الصهيونى ازدادت تعقيداً، وتشعبت إلى أسئلة أساسية أخرى مازالت تبحث عن أجوبة .. وستبقى هذه الأسئلة قابلة للطرح إلى حين إيجاد حل لمختلف التناقضات التى وجدت فى قلب المشروع الصهيونى منذ قيامه. على أن عملية التسوية التى تجرى الآن عززت بدورها التناقضات الإسرائيلية ووضعت إسرائيل أمام ضرورة الاجابة على الأسئلة المطروحة، خاصة أن هذه العملية ليست مجرد تسوية إسرائيلية/ فلسطينية/ عربية، وإنما هى جزء من الترتيبات التى يجرى فرضها على خلفية التحولات والمتغيرات الدولية والاقليمية التى تضافرت مع الاوضاع الذاتية للأطراف المعنية مباشرة. ويمكن القول إجمالا إن إسرائيل حين انخرطت فى عملية التسوية إنما كانت تطمح إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تجاوز الاستحقاقات المطلوبة فيها ازاء الانسحاب من الأراضى التى احتلتها وإيجاد حل وسطى إقليمى لهذه المسألة.
- السعى للاستفادة اقتصاديا من تطبيع علاقاتها من محيطها الاقليمى.
- تعزيز موقعها الاستراتيجى فى إطار السياسة الأمريكية.

هذه المقدمة الطويلة تعتبرها كما اعتبرها الباحث فى غاية الأهمية لادراك المأزق الإسرائيلى وبالتالى ادراك مأزق عملية التسوية التى يبدو من سياق الأحداث الجارية على مسرح التفاوض السياسى، أنها فاجأت الأطراف المعنيين جميعا بما فى ذلك إسرائيل.

وانطلاقا من هذا الفهم يقدم الباحث التصورات الإسرائيلية المتعلقة بعملية التسوية مع الفلسطينيين مع ملاحظة مدى حساسية الموضوعات المطروحة بالنسبة للإسرائيليين، ومدى التناقض الذى يعترى إسرائيل بين ضرورة الاجابة على هذه التساؤلات والاستحقاقات وبين منطلقاتها

ومرتكزاتها الايديولوجية، كما لاحظ الباحث أن هذه التصورات مازالت حتى الآن مجرد مشاريع غير رسمية تقدم بإسم شخصيات أو مراكز أبحاث، كما أنها تتضمن محاولات جادة للتملص من القضايا المطروحة والالتفاف عليها، بما يؤكد التحليل الذى قدمه حول مأزق إسرائيل إزاء عملية التسوية، وهذا ما أوضحه الباحث مفصلا فى ثلاثة فصول حول قضايا الأرض والحدود والسيادة والقدس واللاجئين.

على أننا نحيل القارىء إلى الكتاب فى طبعته الأنيقة ليضم إلى هذا الايجاز قراءة مفصلة لفكر مؤلفه ماجد كيالى الذى يصب فى سطوره كباحث فلسطينى رؤيته السياسية للصراع العربى الإسرائيلى.

علي عياد

□□ د. ابراهيم البحراوى - دراسة مستقبلية لاحتمالات عملية التسوية السياسية حتى عام ٢٠٠٠ - كلية الآداب - مركز الاستشارات - جامعة عين شمس - ١٩٩٨ □□

لاشك أن صعود حكومة اليمين العلماني الممثل فى حزب ليكود والمتحالف مع اليمين الدينى الممثل فى الأحزاب الدينية المتطرفة، يفرض على الذهن الأكاديمى والسياسى العربى، مراجعة علمية لجميع المسلمات التى قامت عليها عملية السلام وفتح باب الاجتهاد لقراءة الاحتمالات المختلفة التى يمكن أن تتعرض لها العملية، بدءا باحتمال النجاح العربى فى انجاز عملية التسوية طبقا لمرجعية مدريد المؤسسة على القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن، ومرورا باحتمال تجميد العملية وانتهاء باحتمال نسف العملية والاقدام على عمليات عدائية من جانب حكومة اليمين تتوافق مع أيديولوجيتها المتطرفة. إن الهدف هنا هو اطلاق حرية التفكير العلمى والسياسى دون انحباس فى أطر مسلم بها.

فحزب الليكود هو آخر الصور المتطورة لمدرسة الصهيونية التنقيحية التى وضع أصولها فى العشرينات من هذا القرن "زئيف جابوتنسكى" وآخر سلسلة الحواريين فى هذه المدرسة هو "بنيامين نيتانياهو". المدرسة التى تؤمن من البداية - حتى وهى فى مرحلة الضعف السكانى والسياسى والعسكرى - أن (أرض إسرائيل) يجب أن تمتد على الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن. كما أن الأحزاب الدينية المشاركة فى الحكومة الحالية، وفى مقدمتها حزب "المفدال" أى (الحزب الدينى القومى) وفرعه الاستيطانى أى (حركة جوش أمونيم)، تؤمن جميعها أن وطن إسرائيل يجب أن يقوم طبقا لخريطة التوراة وأساطيرها التى تحد حدود هذا الوطن من النيل الى الفرات.

ومن هذا المنطلق تقوم خطة هذا البحث على اختبار الفرضية التى يحملها عنوانه لإجراء تقدير علمى ودقيق حول احتمالات توجهات حكومة اليمين فى تجميد أو نسف عملية السلام وشن حروب توسعية جديدة، وهو ما يقتضى مراجعة الفروض والمسلمات العربية التى تصرف النظر عن تحقق هذه الاحتمالات الخطرة، على أن يجرى البحث فى دائرة مغلقة لترفع نتائجه الى صانع القرار العربى.

ومن خلال أعضاء فريق البحث تم وضع العناصر التالية موضع البحث والدراسة والمتابعة :

أولا : البعد الدولى : ويشمل مراجعة موقف السياسة الأمريكية ومراجعة الفرضية القائلة بأن المصالح الأمريكية تتوافق مع حالة الاستقرار وبناء عملية السلام وضمانها. فقد تكشف المراجعة أن حكومة اليمين الإسرائيلى تكون قادرة على إغراء احتكارات السلاح وقوى العسكرية الأمريكية بأن انفجار حالة الحرب فى المنطقة لا يؤثر على المصالح الأمريكية فى تدفق النفط والسيطرة على الأسواق، بل أن هذا الانفجار قد يحمل منافع جمة للاقتصاد الأمريكى بترويج صفقات السلاح فى المنطقة.

كذلك يشمل البعد الدولى مراجعة الموقف الأوروبى ومدى تأثر المصالح الأوروبية سلبا وإيجابا بحالة الانفجار العسكرى، وكذلك مراجعة المواقف الدولية الأخرى.

ثانيا : الأبعاد الإسرائيلية : حيث يشمل البعد السياسى الإسرائيلى دراسة تاريخية مؤصلة لأيديولوجية الأحزاب الحاكمة ووسائلها السياسية ومراحل أهدافها وغاياتها والفروق بين النظرية والتطبيق. كما يشمل دراسة وضع معسكر السلام اليسارى الإسرائيلى ومدى قدرته على الصمود والمقاومة أو التآكل أمام سياسات اليمين، فى ضوء نظرية تكييف المعارضة التى أعلنها نيتانياهو.

أما البعد الاجتماعى الإسرائيلى : فيشمل دراسة ظاهرة الشقاق بين العلمانيين والدينيين التى أخذت أبعادا صدامية وما توحى به من مخرج مثالى لتوحيد قوى المجتمع بالتوجه الى العدو الخارجى. كما يشمل دراسة الثقافة الأيديولوجية الاجتماعية للأجيال الجديدة ومواقفهم من الحقوق العربية والتى تتجه أكثر فأكثر نحو ثقافة الصراع العدوانية تحت حكم اليمين وأيضا التناقض بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة والحلول المثالية التى يوفرها الاستيلاء على موارد عربية اضافية لمشكلة الصراع الطبقى.

وأخيرا يأتى البعد الاقتصادى الإسرائيلى حيث يشمل اجراء دراسة تختبر إحدى المسلمات العربية التى ترى أن اقتصاديات السلام أربح للاقتصاد الإسرائيلى وتمثل مانعا لإسرائيل من تجديد عملية التسوية أو شن الحرب طمعا فى الأسواق العربية. كما يشمل هذا البعد اجراء دراسة اقتصادية مقارنة بين عوائد اقتصاديات السلام وعوائد اقتصاديات الحرب وأيهما أكثر ربحية للاقتصاد الإسرائيلى خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار القيمة المضافة للاقتصاد الإسرائيلى من الإستيلاء على أراض عربية جديدة والحصول على دعم خارجى يهودى ودولى بسبب وضع الحرب، أو التوتر الناجم عن تجميد عملية التسوية.

ثالثا : الوضع العربى : ويشمل دراسة حالة النظام العربى وما يتضمنه من تناقضات تشجع حكومة اليمين الإسرائيلى على تمرير مخططاتها. وأيضا دراسة الوسائل الممكنة لإعادة حالة التماسك العربى وخلق وعى عربى مشترك بالمصير الواحد فى مواجهة الخطر المفزع الذى يهدد الكيان العربى.

سمير شحاتة

□□ د. سمعان بطرس فرج الله وآخرون - مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربى - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - ١٩٩٨ □□

هذا الكتاب يناقش مستقبل الترتيبات الإقليمية من خلال ثلاثة محاور وهى المحور الأمنى والمحور الاقتصادى والمحور السياسى والثقافى، ففى المحور الأمنى تقدم د. محمد نبيل فؤاد ببحث عنوانه "الحد من التسلح والاستراتيجية العامة فى المنطقة" تناول فيه ماهية مفهوم الشرق الأوسط كنطاق جغرافى جاء نتيجة لثبوت عجز النظام العربى واستعرض الباحث فى ورقته الأهداف التى تقف وراء هذا المفهوم.

أما الورقة البحثية الثانية فى هذا المحور فقد تقدم بها د. هيثم الكيلانى عن "البعد الأمنى لمعاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية والاتفاقية العسكرية الإسرائيلية التركية" استعرض فيها الباحث الظروف التى فى ظلها عقدت كلا من المعاهدتين والأبعاد الاستراتيجية والعسكرية لكل منهما وتأثير كل من هذين المعاهدتين على الأمن القومى العربى.

الورقة البحثية الثالثة فى اطار المحور الأمنى والتى تقدم بها د. أحمد ثابت حول "الترتيبات الأمنية فى الخليج .. العراق وإيران حدود الاستبعاد والاحتواء المزدوج" تناول الباحث فيها أبعاد الترتيبات الأمنية التى أقدمت عليها الدول الغربية فى منطقة الخليج إزاء القوتين الرئيسيتين وهما العراق وإيران.

أما "البعد الأمنى للشراكة الأوروبية المتوسطية" فكان عنوانا لدراسة تقدمت بها د. زينب عبد العظيم تناولت فيها الباحثة أبعاد العلاقة بين أوروبا والناتو والرؤى الأوروبية المختلفة للأمن فى منطقة البحر المتوسط على ضوء اعلان برشلونة وقامت الباحثة بقراءة تحليلية فى الاعلان النهائى لوثيقة مؤتمر فاليتا الذى عقد فى مالطا فى أبريل ١٩٩٧ وقدمت الباحثة فى نهاية ورقتها رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات العربية - الأمريكية والعربية - الإسرائيلية.

المحور الثانى الذى قدمت من خلاله أربعة أوراق بحثية كان المحور الاقتصادى، وكانت ورقة الدكتور محمود عبد الفضيل "العرب والترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة نظرة تقويمية" هى أولى الأوراق المقدمة فى هذا المحور وتناول فيها الباحث الاستراتيجية الإسرائيلية الكونية من الناحية الاقتصادية وعلاقات التشابك بين الاقتصاد الإسرائيلى.

المشاركة الثانية فى هذا المحور تقدم بها د. عبد الرحمن صبرى بعنوان "قراءة فى البعد الاقتصادى لاتفاقيات المشاركة العربية - الأوروبية" واستعرض فيها الرؤى الاستراتيجية الأوروبية للعالم العربى منذ الحظر البترولى فى عام ١٩٧٣ حتى الآن.

أما الأستاذ مجدى صبحى فقد كان عنوان ورقته البحثية "الترتيبات الإقليمية لاستخدام المياه فى الشرق الأوسط" وبدأها الباحث ببيان مدى حداثة الموضوع فى الترتيبات الإقليمية لاستخدام المياه بشكل شامل وناقش الباحث فى ورقته تطور طلب وعرض المياه فى إسرائيل خصوصا بعد استيلاء إسرائيل على موارد مائية بعد حرب ١٩٦٧.

عن المحور الاقتصادى والتى كان عنوانها "مجموعة الثمانى دول الإسلامية" تقدمت د. نيفين مسعد واستعرضت فيها مفهوم الوحدة الإسلامية فى فكر نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركى السابق منذ ظهوره على الساحة السياسية فى تركيا حتى الاطاحة به من رئاسة الحكومة فى ٩ يونيو ١٩٩٧.

المحور الثالث الذى قدمت فى اطاره مجموعة من الأوراق البحثية فهو المحور السياسى والثقافى حيث تقدم الأستاذ محمد خالد الأزعر بورقة عنوانها الترتيبات الإقليمية لتسوية مشكلة اللاجئين" وقدم الباحث فى ورقته استعراضا تاريخيا لتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين منذ قيام إسرائيل وحتى الآن، وموقع قضية اللاجئين فى المفاوضات العربية الإسرائيلية، وانتهى الباحث فى دراسته الى أن هناك اتفاقا إسرائيليا أمريكيا على وضع قضية اللاجئين فى اطار أوسع لإعادة تصنيف الأوضاع فى الشرق الأوسط فى اطار التسوية النهائية.

والورقة الثانية التى تحدثت عن "البعد الثقافى فى الشراكة الأوروبية المتوسطية" قامت بإعدادها د. نادية محمود مصطفى حيث انطلقت الباحثة فى بدايتها من تحديد المقصود بالبعد الثقافى موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية وموقع البعد الثقافى فى اعلان برشلونة والرؤى المصرية على كافة اتجاهاتها لمفهوم الشراكة الأوروبية المتوسطية. أما د.. حسن أبو طالب فقد جاءت مساهمته تحت عنوان "نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربى" وقد عقد الباحث دراسة مقارنة للتجمعات الفرعية فى النظام العربى واختار لذلك مثالين دول مجلس التعاون الخليجى ودول اعلان دمشق من ناحية الجوانب المؤسسية والتنظيمية لكل منهما.

إن تحديث أليات العمل العربى المشترك كمدخل للتعامل مع الترتيبات الإقليمية المطروحة فى الشرق الأوسط" كان عنوان الورقة البحثية التى تقدم بها د. أحمد الرشيدى والتى ناقش فيها الحاجة الى استكمال النقص فى البنية المؤسسية للعمل العربى الجماعى مثل ضرورة انشاء محكمة عدل عربية وضرورة تطوير آليات صنع القرار فى المؤسسات القائمة. أما الورقة البحثية الأخيرة فقد تقدم بها د. سمعان بطرس فرج عن "مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربى : نظرة نقدية" حيث قام الباحث بنقد مشروعى الشراكة الأوروبية والسوق الشرق أوسطية حيث أوضح أن هذين المفهومين هما مجرد تصورين ويواجهان مقاومة ضمنية من جانب شعوب ودول المنطقة.

عبد النبى يونس

□□ لواء سمير سعيد فرج - دور الإعلام فى أعداد الدولة للدفاع تحقيقاً لأمن مصر القومى - رسالة دكتوراه - أكاديمية ناصر العسكرية العليا -القاهرة - ١٩٩٨ □□

تعد هذه الرسالة فى مجملها من الدراسات الإستراتيجية التى تفتح الطريق أمام مجالات عديدة للبحث تشارك فى إعداد الدولة للدفاع . وهى تسد فراغاً وتعالج قصوراً فى الدراسات الإستراتيجية والأمن القومى وتؤكد الدراسة منذ بدايتها على أن وجود استراتيجية إعلامية متكاملة فى إطار تحقيق الأمن الأعلامى الداخلى والخارجى .. يعتبر مهمة قومية يقوم فيها الإعلام بدور رئيسى فى إطار تحقيق الإستراتيجية الشاملة للدولة من أجل تحقيق الغايات والمصالح القومية .

وجاء موضوع الباب الأول تحت عنوان " الإعلام وإعداد الدوله للدفاع ومفاهيم الأمن القومى " . وتم خلاله ثم تناول مفهوم الإعلام ووظائفه من خلال عرض أراء بعض المفكرين والمتخصصين الغربيين والعرب حيث يتفق المفكرون جميعاً فى إتجاه واحد وهو أن الإعلام هو العلم الذى يدرس

بالجمهور إتصالاً واسعاً بأبناء جنسه ، كما أنه المعبر عن سياسات وحضارة الأمة وأفكارها وميولها وثقافتها ، وتهيئة المناخ المناسب لوحدة الأمة.

كما تعرض هذا الباب لوظائف الإعلام من خلال شرح وجهة نظر بعض المدارس المختلفة وفي مقدمتها المدرسة الوضعية - التي ترى أن وظائف الإعلام تتمثل في " الخبر - الترفيه - التثقيف - التنمية - تقديم الخدمات - الوظيفة التربوية - الوظيفة الديموقراطية " كما تم شرح وظائف الإعلام طبقاً لطبيعة النظم السياسية سواء في المجتمعات الليبرالية أو المجتمعات الإشتراكية . ومن خلال الباب الأول أيضاً ، تعرضت لمفهوم إعداد الدولة للدفاع وأسلوب تنفيذه في مصر .. في إطار شرح تفصيلي للمحاور الستة التي يتضمنها هذا الإعداد والتي تتمثل في " - إعداد القوات المسلحة - إعداد الإقتصاد الوطني - إعداد السياسة الخارجية - إعداد أراضي الدولة - إعداد الشعب " فكريا ومعنويا وأمنيا " - إعداد أجهزة الدولة المختلفة

أما الباب الثاني من الرسالة، فجاء تحت عنوان " تجارب بعض الحروب المعاصرة لإستخدام الإعلام في إعداد الدولة للدفاع " من خلال :

١ - دور الإعلام لإعداد الدولة للدفاع خلال الحرب العالمية الثانية مركزاً على

أ - نظام الدعاية الألماني .

ب - البرنامج الإعلامي البريطاني .

٢ - والإعلام المصري في حربي عام ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ من خلال توضيح الآتي :

أ - طبيعة دور الإعلام المصري قبيل وأثناء حرب عام ١٩٦٧ وكيف فقد مصداقيته .

ب - أما خلال أكتوبر ١٩٧٣ ، فقد إستطاع الإعلام المصري أن يحقق عددا من المنجزات الهامة خلال تلك الحرب :

جـ - التغلب على النتائج المعنوية والنفسية التي خلفتها حرب عام ١٩٦٧ .

د - نقل المعلومات الصحيحة من خلال إستخدام أساليب موضوعية لنقل البيانات عن الخسائر وأحداث الحرب ، من خلال اللجوء إلى الصور وإعترافات الأسرى والمراسلين الأجانب .

٣ - الإعـلام وحرب الخليج الثانية وإعداد الدولة للدفاع والذي وضح من خلال الآتـي :

أ - إعتماد الإعلام في حرب الخليج على تخطيط إستراتيجي قائم على نظم ووسائل حديثة مبنية على تكنولوجيا العصر .

ب - وعلى مستوى الإعلام المصري فقد إعتمدت إستراتيجية إدارة الأزمة إعلامياً ، على المركزية في إعطاء التوجيهات اللازمة لإدارة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية كما إعتمدت السياسة الإعلامية المصرية على تنفيذ خطة إعلامية ترتكز على محورين : أحدهما فني تكنولوجي والآخر مهني إعلامي .

جـ - وإذا أنتقلنا إلى الإعلام الأمريكي يمكننا القول أن الإعلام الأمريكي إستطاع أن يؤدي دوره على الوجه الأمثل ، ونجح في تعبئة الرأي العام الأمريكي وأثر بشكل مباشر في الرأي العام الأمريكي .

تعرض الباب الثالث وموضوعه " الإعلام المصري وإعداد الدولة للدفاع لتحقيق الأمن القومي " ... فقد تم تناوله من خلال أربعة فصول مركزا خلاله على أربع قضايا رئيسية هي :

- دور الإعلام المصري في إعداد الدولة للدفاع .

- وكذا دوره لتحقيق الأمن القومي المصري .

- الإستراتيجية الإعلامية المصرية لإعداد الدولة للدفاع في إطار يتمشى مع الغايات والأهداف القومية .

ثم توصلت الرسالة في نهاية الباب إلى فصل تطبيقي عن دور وتخطيط الإستراتيجية الإعلامية المصرية تجاه دول حوض نهر النيل .

فقد تم التوصل إلى أسلوب واضح لمعالجة هذا الدور من خلال عرض عدد من القضايا الرئيسية وهي بالتحديد :

أ - كيف نواجه تطور عصر الفضاء في مجال الإعلام بما يؤدي إلى إمتلاكنا إعلاماً قادراً على المساهمة في القضايا القومية ؟

ب - ما هي الأهداف العامة لتطوير وسائل الإعلام المصري في المرحلة القادمة بحيث قادراً على المساهمة بجدية في إعداد الدولة للدفاع والتي تبلورت في ستة أهداف رئيسية :

(١) ويعني بمواكبة التطورات الحديثة والمتلاحقة في مجال تكنولوجيا الإتصال .

(٢) ويعني بالإرتقاء بمستوى الرسالة الإعلامية من حيث الشكل والمضمون .

(٣) ويهدف إلى الوصول بالإعلام المسموع والمرئي إلى أفضل أداء متطور لخدمة أهداف التنمية الشاملة للمجتمع.

(٤) ويبحث سبل المعالجة الموضوعية للقضايا الوطنية والقومية .

(٥) ويدعو إلى دعم النظام العام للمجتمع والإسهام في إثراء التطور الديموقراطي والذي يتم في إطار قيم المجتمع المصري وتقاليده وظروفه .

(٦) تحقيق أقصى إستجابة إعلامية ممكنة للمتلقي ، بما يحقق التوازن بين الإستجابة من ناحية ودور الإعلام في خدمة أهداف التنمية من ناحية أخرى .

عبدالغفار الدويك

▢▢ اسامة وفاء شريف محرم : مجموعة الخمس عشرة : الواقع والمستقبل - دراسة تحليلية لقطاع التجارة الخارجية - وزارة التجارة - القاهرة - ١٩٩٨ ▢▢

تناولت الدراسة التعرف على كيفية نشأة مجموعة الخمس عشرة والخصائص والسمات المميزة لها والأهداف والغايات المنشودة، والاطار المؤسسي التنظيمي من المشكلات والمعوقات التي تواجه هذا التكتل، واستشراف المستقبل بالنسبة للمنافع والفوائد التي ستعود على مصر من عضويتها في هذا التكتل. وتعتبر مجموعة الخمس عشرة أحد أحدث التطبيقات العملية لمفهوم التعاون والتنسيق فيما بين دول الجنوب. وقد تم تأسيسها عام ١٩٨٩ من خلال مؤتمر عدم الانحياز في دورته التي عقدت في بلجراد وتضم في عضويتها مصر، الجزائر، نيجيريا، كينيا، زيمبابوي، السنغال، الهند، أندونيسيا، ماليزيا، البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، شيلي، فنزويلا، بيرو، جامايكا. وتجدر الاشارة الى أنه قد تم ضم سيريلانكا لتصبح العضو السابع عشر في المجموعة الـ ١٥ وذلك أثناء انعقاد القمة الأخيرة في القاهرة مايو ١٩٩٨.

وقد عقد ثمانية مؤتمرات لقمة المجموعة . قمة كوالالمبور بماليزيا في

يونيو ١٩٩٠ – قمة كاراكاس بفنزويلا نوفمبر ١٩٩١ – قمة داكار بالسنغال ١٩٩٢ – قمة نيودلهي بالهند مارس ١٩٩٣ – قمة بوينس ايرس بالأرجنتين نوفمبر ١٩٩٥ – قمة هراري بزيمبابوي نوفمبر ١٩٩٦ – وقمة كوالالمبور بماليزيا نوفمبر ١٩٩٧ والقمة الثامنة بالقاهرة في مايو ١٩٩٨. أما القمة التاسعة فستعقد في جامايكا ١٩٩٩ وأما العاشرة بالقاهرة عام ٢٠٠٠. وتتمثل أهداف المجموعة في:

– دفع عجلة النمو والتنمية ليس فقط في هذه البلدان بل في مجمل بلدان العالم الثالث مشيرا الى قمة كوالالمبور الاولى التي حددت سبعة قطاعات يمكنها الإعراب عن مواقف إزاءها وهي المديونية والتجارة والتكنولوجيا البيئة، المخدرات، التعاون بين دول الجنوب وعلاقاتها بالشمال، بلورة مواقف مشتركة إزاء عدد من التطورات والتحديات الدولية والقضايا المطروحة، تحقيق الاعتماد الجماعي مع الذات في إطار عالم أكثر ترابطا وإندماجا على اعتبار أن مبدأ تعميق التعاون بين دول الجنوب من شأنه أن يستكمل مقومات التنمية والتقدم الاقتصادي بها.

وأشارت الدراسة أن الصادرات السلعية المصرية الى دول المجموعة الـ ١٥ شهدت تذبذبا واضحا بين الانخفاض والارتفاع حيث بلغت عام ١٩٨٩ نحو ١٤ مليون دولار فقط انخفضت الى نحو ١١ مليون دولار عام ١٩٩٠ ثم شهدت ارتفاعا ملحوظا بلغ ذروته عام ١٩٩٣ حيث وصلت الى نحو ١٧١ مليون دولار ثم انخفضت بشكل واضح الى ١٥٢ مليون دولار في ١٩٩٤ ثم عادت للارتفاع عام ١٩٩٥ فبلغت ١٩٤ مليون دولار. هذا وتشير الاحصائيات الى أن حجم التجارة البينية لمجموعة الـ ١٥ قد بلغ ٨ر٧١ مليار دولار في عام ١٩٩٦ بنسبة ٩٪ فقط من حجم تجارة المجموعة الكلية مع العالم الخارجي مشيرا الى صادرات مصر من الملابس الجاهزة والمنسوجات القطنية والقطن الخام الذي شكل الشطر الأعظم لدول المجموعة الى جانب البترول الخام ومنتجاته والحديد والألومنيوم والفواكه والخضروات والبلاستيك ومصنوعاته. ذلك أمام اتجاه الواردات التي شهدت تناميا واضحا خلال الفترة المشار اليها حيث ارتفعت من نحو ٣٢١ مليون دولار عام ١٩٨٩ الى نحو ١٢٣٨ مليون دولار عام ١٩٩٥. ويذكر أن مزايا ومنافع انضمام مصر لمجموعة الـ ١٥ تتمثل في: تأكيد الدور الريادي لمصر داخل مجموعة الدول النامية ودول عدم الانحياز ومجموعة السبع وسبعين، فمصر باعتبارها دولة محورية في النظام الاقليمي العربي والأفريقي والإسلامي والشرق أوسطي منوط بها دور فاعل على مختلف الأصعدة والأطر الدولية.

ويذكر أن أهم المشكلات والمعوقات التي يمكن أن تحول دون نمو التجارة والاستثمار بين دول المجموعة في نقص البيانات والمعلومات المتوافرة عن اقتصاديات دول مجموعة الـ ١٥: ضعف نشاط أجهزة وقنوات الاتصال الخاصة بها فيما بين الدول الاعضاء، وهشاشة آليات التنفيذ والمتابعة عدم مساهمة القطاع الخاص بتلك الدول بشكل كبير ومؤثر في نشاطات ومشروعات المجموعة ككل ضعف البنية الأساسية في مجال النقل المشترك فضلا عن التباعد الجغرافي الكبير وانتشار الدول الأعضاء في ثلاث قارات مختلفة محدودية الاتفاقيات المبرمة فيما بين دول المجموعة لتشجيع وتيسير التبادل التجاري ونظم التفضيلات التجارية المتبادلة.

وحول الرؤية المستقبلية لنشاط دول مجموعة الـ ١٥ أظهرت الدراسة أن طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد تفرض على الدول النامية حتمية وضرورة توثيق وتدعيم أواصر التعاون الاقتصادي التجاري فيما بينهم وتمثل التكتلات الإقليمية في هذا الصدد أداة فعالة تحول دون تهميش دورها في اطار هذا النظام الذي لا يعترف بالكيانات الصغيرة وإن عقد مؤتمرات القمة السنوية لزعماء دول المجموعة يمثل مجالا فعالا للحوار والتشاور والتنسيق والمتابعة على أعلى المستويات السياسية ويشكل اطارا مؤسسيا قادرا على إزالة كافة الصعوبات التي يمكن أن تعترض عمل المجموعة، وأكدت أن مصر من خلال رئاستها للمجموعة خلال قمة القاهرة الأخيرة يمكنها أن تلعب دورا رئيسيا في مجال تنشيط وزيادة فعالية أعمال وأنشطة المجموعة خاصة أن الرئيس حسني مبارك له دور بارز ومؤثر في هذا الصدد.

عاطف راتب

□□ د. صلاح سالم زرنوقة وآخرون (محررون) - مصر مابعد المعونات نحو مزيد من الاعتماد على الذات - مركز دراسات وبحوث الدول النامية جامعة القاهرة - سلسلة قضايا التنمية (٩) ١٩٩٨ □□

قضية المعونات الخارجية في مصر قضية لا ينبغي أن تغيب عن اهتمام الرأي العام ولا عن ذهن السياسة القومية في مصر. فالجميع يدرك أنها معونات مشروطة وأيضا يدرك الجميع أن مصر تحتاج أنواعا من المساعدة الخارجية في مجالات متعددة حتى تكفل أمنها الوطني وتحصل على التكنولوجيات المتقدمة وتسارع معدل نمو اقتصادها. ولهذا السبب لم يرفض صانع السياسة القومية في مصر مبدأ الحصول على معونة خارجية.

من هذا المنطلق لم يكن هناك مفر أمام صانع السياسة في مصر سوى أن يقبل المعونات بالشروط الضمنية أو الصريحة التي تستند إليها. وكان قطع المعونات يمثل مشكلة – إن لم تكن أزمة – على صانع القرار أن يعالجها ويكتشف حلا لها مثلما كان الحال بتمويل بناء السد العالي في ١٩٥٦ أو تلويح الولايات المتحدة وقيامها بقطع معونتها الغذائية عن مصر في ١٩٦٦.

كيف يمكن إذن الحصول من أطراف خارجية على تلك الموارد المالية والنقدية والفنية التي تحتاجها مصر في الوقت الحاضر دون أن يشكل ذلك قيودا غير مقبولة على حرية حكوماتها في صنع سياساتها الداخلية والخارجية ودون أن تؤدي هذه المعونات إلى تشكيل المجتمع المصري ونظامه السياسي على نحو قد لا يتفق مع المصلحة الوطنية؟ هذه هي القضية التي يجب أن تشغل الرأي العام وصانعي السياسة العامة في مصر حاليا أكثر من أي وقت مضى.

جاء الباب الأول بعنوان "المعونات الاقتصادية: نظرة عامة".

تناول خلاله الدكتور مصطفى كامل السيد في الفصل الأول الجوانب السياسية للمعونات الاقتصادية وتحدث عن الأبعاد السياسية للمعونات في ظل النظام الدولي ثنائي القطبية والحرب الباردة – الدول المانحة للمعونة وموقعها في هذا النظام – أبعاد المعونة السياسية في النظام المتعدد القوى – دول الجنوب والتوجهات الجديدة لسياسات المعونة الائتمانية.

وتناول الدكتور محمد دويدار في الفصل الثاني "استراتيجية الاعتماد على الذات محدداً مفهومها وعناصر الاعتماد على الذات بثلاثة عناصر هي (١) ضرورة إدخال التحولات الهيكلية، (٢) عدم فصل الوسائل عن الأهداف، (٣) ربط الاستراتيجية القومية بالاقتصاد العالمي، ثم تناول الاطار النظري لاستراتيجية الاعتماد على الذات.

وفي الفصل الثالث وعنوانه "المعونات الاقتصادية. نظرة عامة" وتناوله الباحثين لبنى عبدالحميد وعبدالله شحاتة وأوضحا أن معظم الدول النامية عندما نالت الاستقلال لجأت إلى المؤسسات الدولية والدول الكبرى لتمد لها

يد المساعدة فى تنفيذ برامجها وتوفير الموارد اللازمة لذلك، وقدم الاثنان شرحا لمفهوم القروض الميسرة، القروض الصعبة مع عرض عام للمساعدات الاقتصادية للدول النامية وأهداف الدول التى تقدم هذه المساعدات من الدول النامية المتلقية لها.

أما الباب الثانى "اعداد الاقتصاد المصرى لمواجهة توقف المعونات" ويحوى الفصول الرابع والخامس والسادس. ففى الفصل الرابع وعنوانه "المعونات والمدخرات المحلية" تحدثت الدكتورة منال متولى عن تطور المعونة الأمريكية لمصر إبتداء من ١٩٧٥ وحتى ١٩٩٤ أى عشرين عاما بدأت بـ ٨٠ مليون دولار وانتهت ٥٩٢ مع اختلاف كل عام عن الآخر مؤكدة أن العامل السياسى لعب دوراً هاماً فى تدفق وسير هذه المعونة وارتفاعها وانخفاضها من عام لآخر.

أما الفصل الخامس "التغلب على الفجوة الغذائية" تناول فيه الدكتور على عبدالعال خليفة المشكلة الغذائية عموما موضحاً زيادة الطلب عليها فى الدول النامية ونتائج الأزمة الغذائية العالمية ثم الفجوة الغذائية فى مصر بمختلف أنواعها.

وفى الفصل السادس "آفاق تطوير الصادرات المصرية" تناول الدكتور عبدالسلام سيد سلطان المعونات الدولية لمصر وأثرها على الاقتصاد القومى وأنواع ومصادر هذه المعونات – وأثر ذلك على مستقبل الصادرات وتناول الخدمات والفرص التى يمكن لمصر تصديرها لو استغلتها الاستغلال الأمثل.

والباب الثالث والأخير "ماذا بعد انتهاء المعونات العسكرية" وينقسم إلى الفصلين السابع والثامن، وفى الفصل السابع "انعكاسات توقف المعونة العسكرية على الأمن القومى المصرى" للواء دكتور محمد نبيل فؤاد طه تحدث عن تطور العلاقات العسكرية المصرية الأمريكية ثم برامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر وأهدافها وماهيتها والتوازن الاستراتيجى العسكرى فى المنطقة وآثار توقف أو خفض المعونة العسكرية الأمريكية من المنظورين الأمنى والعسكرى.

وفى الفصل الثامن تناول الدكتور إبراهيم عاصم "توقف المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر والبدائل المتاحة" وذلك من خلال عناصر رئيسية هى الانفاق العسكرى – الصناعات العسكرية – توقف المساعدات العسكرية والبدائل المتاحة. وتناول العناصر الثلاثة بالبحث والدراسة وقدم شرحا وافيا لها مع جداول توضح الانفاق العسكرى فى مصر وكذلك فى إسرائيل والمقارنة بين ما حصلت عليه مصر وإسرائيل من مساعدات عسكرية أمريكية ثم تحدث عن الصناعات العسكرية فى مصر والدول العربية وشتى أنحاء العالم.

عبدالعزيز أحمد عبدالعزيز

□□ د. امانى قنديل - العمل الأهلى والتغير الاجتماعى: منظمات المرأة والدفاع والراى والتنمية فى مصر - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - بالأهرام - ١٩٩٨ □□

تركز الباحثة فى هذا الكتاب على العمل الأهلى كآلية أساسية فى التغيير الاجتماعى، وذلك عبر ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: ويتناول دراسة منظمات المرأة والعمل الأهلى فى مصر، وذلك من خلال قراءة التاريخ الاجتماعى والسياسى لدور المرأة فى الجمعيات الأهلية منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى عام ١٩٩٦.

المحور الثانى: يتناول المنظمات الدفاعية فى مجال الرأى والتأثير والتوعية والدفاع عن الحقوق والذى تطور فى السنوات الأخيرة مع التحولات العالمية.

المحور الثالث: يتناول دراسة ميدانية لعينة من مشروعات جمعيات التنمية فى مصر، وبالنسبة للدراسة الأولى "المرأة والعمل الأهلى – قراءة فى التاريخ الاجتماعى والسياسى لدور المرأة فى الجمعيات الأهلية". نجد أنها تسعى إلى الكشف عن التطور الاجتماعى والسياسى للمرأة المصرية فى الجمعيات الأهلية، ويعود إلى البذور الأولى فى نهاية القرن التاسع عشر، والربع الأول من القرن العشرين حتى اللحظة الحالية.

وتوضح هذه الدراسة بوجه عام التفاعل بين قضايا المرأة التى عبرت عنها الحركة النسائية وبين الجمعيات الأهلية، والتى بدت آلية رئيسية للتغيير الاجتماعى، المطالبة بحقوق المرأة. كما تبرز هذه الدراسة التفاعل بين الدولة وحركة المرأة، والخطاب التنافسى الذى طرحته المرأة على الساحة – من خلال الجمعيات الأهلية – ومنذ عام ١٩٢٣ على وجه التحديد، وتمتد الدراسة لتحليل إنعكاسات السياسات الاشتراكية فى المرحلة الناصرية على الجمعيات الأهلية عامة، والنسائية خاصة، حتى تصل إلى تحليل الوضع الحالى للجمعيات النسائية ووزنها ضمن إطار الجمعيات الأهلية من ناحية، وطبيعة علاقتها بقضايا المرأة المطروحة على الساحة المصرية.

وبناء على ما سبق نجد أن هذه الدراسة حول المرأة والعمل الأهلى تنقسم إلى أربعة أقسام، سعت الدراسة فى قسمها الأول إلى تحليل التاريخ الاجتماعى والسياسى للجمعيات الأهلية النسائية، والتى بدت إرهاصاتها فى نهاية القرن التاسع عشر، ثم كان ميلادها وبذورها الأولى فى السنوات الأولى من القرن العشرين. ثم تناولت الدراسة فى قسمها الثانى الحركة النسائية وتفاعلها مع الجمعيات الأهلية، والتى بدت القنوات الأساسية التى عبرت المرأة من خلالها من قضاياها ومطالبها، وشاركت من خلالها فى النضال القومى، وفى تلك الفترة (١٩٢٣ – ١٩٥٢) برز طرح مسألة المرأة فى مصرفى إطار القضايا الوطنية، وبرز خطاب اجتماعى وسياسى متنافس حول المرأة شاركت فيه الجمعيات النسائية، وكانت ساحة رئيسية له.

وتناولت الدراسة فى القسم الثالث تحليل تطور دور الجمعيات الأهلية النسائية فى الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٧٠، والذى أسهمت فيه الدولة بالدور الرئيسى لتصيغ حدود الدور الذى يمكن لهذه الجمعيات – ولباقى مؤسسات المجتمع المدنى – أن تلعبه، وفرضت من جانبها محددات قانونية وسياسية عديدة عليها، وصلت إلى حد تصفية الحركة النسائية وقنواتها (الجمعيات) التى اعتمدت عليها، وأبرزت الدراسة التناقض فى هذه الفترة بين ما حققته السياسات الاجتماعية والاقتصادية – ذات التوجه الاشتراكى – من انجازات لدعم حقوق المرأة فى التعليم والعمل والسياسة، وبين القمع الذى تعرضت له الحركة النسائية والجمعيات التى ارتبطت بها، ثم سعت الدراسة فى قسمها الأخير إلى تحليل الفترة من ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٩٦ والتى أتسمت عموما بالتوجه نحو سياسات تحرير اقتصادى تدعم آليات السوق، وتعددية حزبية مقيدة، وهامش أكبر نسبياً من الحريات. وأبرزت الدراسة الضغوط المتعددة التى تعرضت لها المرأة فى هذه الفترة.

الدراسة الثانية التى يتضمنها هذا الكتاب محورها المنظمات الدفاعية (Advocacy Organization) فى مصر وهى منظمات الرأى والتأثير والتوعية والدفاع عن الحقوق، وهذا القطاع من المنظمات – كما يتضح من الدراسة – قد تنامى إلى درجة كبيرة منذ الثمانينيات وفى إطار عملية التحول الديمقراطى من جهة، وفى إطار التحولات الاقتصادية التى إرتبطت بالتأثير سلباً على بعض قطاعات المجتمع من جهة أخرى، ومن ثم برزت سلسلة من المنظمات – ضمن المبادرات الأهلية – تستهدف

الدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية (منظمات حقوق الانسان)، وتستهدف التعبير عن مطالب بعض القطاعات مع بذل جهد منظم للتأثير في السياسات والتوعية بالحقوق، من ذلك بعض المنظمات النسائية، وبعض المنظمات المعنية بفئات من الأطفال، كما برزت منظمات تستهدف التأثير في السياسات العامة، وتجميع وبلورة المطالب والآراء من أهمها جماعات رجال الأعمال، برزت أيضاً في العقدين الأخيرين بعض مراكز البحوث المؤثرة التي تستهدف الدفاع عن الثقافة المدنية والديمقراطية، وتوعية الرأي العام بهذا الخصوص.

وقد كشفت الدراسة عن جذور تاريخية لهذه المنظمات ارتبطت بالعمل الأهلي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وحتى منتصف القرن العشرين، ومن خلال دراسة ميدانية ضمت ١٣٨ منظمة (بعضها جمعيات أهلية والبعض الآخر مسجل كشركات مدنية)، قامت الدراسة بتحليل ملامح هذه المنظمات من حيث توزيعها الجغرافي، ومجالات نشاطها، والمنخرطين في أنشطتها، ثم ركزت الدراسة في الجزء الأخير من هذا العمل على مناقشة المحددات التي تؤثر على فعالية هذه المنظمات.

أما الدراسة الثالثة فهي دراسة ميدانية لمشروعات عينة من جمعيات التنمية، وتستهدف هذه الدراسة الكشف عن قيمة الإسهام الاجتماعي والاقتصادي لجمعيات التنمية في مصر والتي تشكل حوالي ربع اجمالي عدد الجمعيات الأهلية في مصر.

وتختبر هذه الدراسة الميدانية عدة محاور، أولها ما تعلق بالبعد الدولي وإنعكاساته على رؤية قضايا التنمية، وثانيها التفاعل والتنسيق فيما بين المنظمات الأهلية، وثالثها طبيعة المشروعات التي تقوم بها الجمعيات الأهلية من حيث التمويل والأهداف والفئات المستفيدة، ورابعها رؤيتها المستقبلية للقضايا موضع الاهتمام وخطط مشروعاتها المستقبلية.

وبالنسبة للمحور الأول: نجد أنه كان من المهم اختبار البعد الدولي في أنشطة وعلاقات الجمعيات الأهلية نظراً لارتباط هذا البعد بشكل كبير باشكالية التمويل، وترى الدراسة أن جمعيات التنمية تواجه مشكلة رئيسية - بخلاف جمعيات الرعاية الاجتماعية ومن بينها جمعيات المساعدات الاجتماعية - تتعلق بتوفير التمويل لمشروعاتها، والتي تستلزم توجيه مخصصات كبيرة لدعم هذه المشروعات، في الوقت الذي تتضاءل فيه مصادر التمويل الأهلية، وقد أبرزت نتائج هذه الدراسة اعتماد غالبية المشروعات الكبيرة التنموية للجمعيات الأهلية على الحكومة بشكل رئيسي، ويطرح ذلك إشكالية أخرى الا وهي إشكالية استقلالية المنظمات الأهلية.

وتسعى الدراسة أيضاً من خلال المحور الثاني إلى الكشف عن طبيعة علاقات التفاعل بين الجمعيات الأهلية في مصر ضمن العينة، وهو ما أتى محدوداً، وإن كان مبشراً للخير، باعتبار أن هناك وعياً متزايداً بقيمة التعاون والتنسيق، وهناك رغبة ملحة للتوصل إلى آليات تدعم من هذا التعاون والتنسيق.

وردة هاشم الجارحي

□□ عايدة العلي سري الدين- السودان والنيل بين مطرقة الإنفصال والسندان الاسرائيلي - منشورات دار الافاق الجديدة- بيروت ١٩٩٨ □□

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها ذات طابع "سياسي مائي" يتناول ما يجري في السودان الذي تحولت مشكلاته من قضية داخلية بين الحكومة والمعارضة، إلى بوابة لتدخل خارجي يتضمن مطامع اسرائيلية معلنة في السيطرة على منابع النيل، والتحكم بمستقبل السودان ومصر معا .

وتقسم المؤلفة هذه الدراسة الى ستة فصول ، يتناول الفصل الاول "أزمة النيل في افريقيا نهر النيل ودول حوضه" دول حوض النيل والاتفاقات التي أبرمتها مصر وانجلترا مع دول حوض النيل، لضمان عدم التلاعب في حصص مصر والسودان ، وبموجبها تقوم مصر بإنشاء ، والمشاركة في انشاء عدد من المشاريع المائية في دول حوض النيل إلا أن بعض دول الحوض وعلى رأسها اثيوبيا حولت التنصل من الاتفاقيات الدولية المبرمة، والتي رأت فيها اسرائيل تربة صالحة للتنسيق معها لشن حرب مائية ضد مصر .

أما الفصل الثاني، والذي جاء تحت عنوان "العرب في افريقيا عبر التاريخ" فقد تناول أرتباط العرب بافريقيا منذ عصور قديمة، وذلك عن طريق الهجرات العربية الى القارة الافريقية . كما تناولت الباحثة السياسة الاسرائيلية في القرن الافريقي ، حيث اكدت ان اسرائيل سعت الى اقامة علاقات مع دول اثيوبيا لتامين تجارتها في البحر الأحمر ، وفي مواجهة ذلك قامت الدول العربية بدعم الحركات الانفصالية في اريتريا .

وترى الباحثة أن الاهتمام الاسرائيلي بأفريقيا يرجع الى عدة عوامل:

١- موقع اسرائيل الجيوبوليتيكي، يخلق لها اهتمامات بأفريقيا .

٢- مكانة اسرائيل الدولية واستثمارها في اقامة علاقات تنموية مع الدول الافريقية .

٣ - انتشار الجالية اليهودية في افريقيا.

٤ - ثقل افريقيا السياسي دوليا .

٥- افريقيا كميدان للصراع العربي الاسرائيلي .

٦- ابعاد ومؤثرات داخلية في اسرائيل ، منها الوضع الاقتصادي والديمغرافي وعجز السياسة الاسرائيلية.

وتقول الباحثة ان التحرك الاسرائيلي في افريقيا يهدف الى :كسر الحصار العربي، وكسب مزيد من العلاقات ومحاولة فرض حصار مضاد، وتهديد حول الدول العربية، واثبات اسرائيل للدول الغربية أنها خير وريث لها يرعى مصالحها في الدول الافريقية.

وحاولت الباحثة في الفصل الثالث إلقاء الضوء على الانظمة المتباينة التي حكمت السودان بطريقة الانقلابات العسكرية في الغالب عدا فترات سادها حكم الاحزاب، واطلق عليها اسم الفترة الديمقراطية. بعد تسلم البشير لمقاليد الحكم في السودان، جمد النشاط الحزبي، واعتقل معظم قادة الاحزاب ، ومن بينهم الترابي زعيم الجبهة القومية الاسلامية، بحجة ان الاحزاب أوصلت البلاد الى حالة من الفوضى وهددت البلاد بالتفكك.

كما قامت الباحثة بالقاء الضوء على العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات "التجمع الوطني الديمقراطي" بقيادة جون جارنج في ولاية النيل الأزرق ، ووصلت حتى حدود الديمازين والروصيرص بهدف الاستيلاء على السد الذي انشئ في هذه المنطقة، ومحطته الكهربائية والذي يمد الخرطوم بثمانين في المائة من احتياجاتها من الطاقة.

وتصدت المؤلفة في الفصل الرابع لمواقف المعارضة السودانية، فمنذ بدء اليوم الاول للانقلاب العسكري الذي اطاح بالحكومة المنتخبة ووضع اعضاءها في السجون أو الإقامة الجبرية، بدأت المشكلة بين النظام السوداني بقيادة حسن البشير ومعارضيه . وتعدى الخلاف بين الحكومة والمعارضة المسائل السياسية الداخلية والخارجية لينتقل ال طبيعة النظرة الى السودان وتكوينه، وأسلوب الحكم فيه. وترى المعارضة ان النظام السوداني الذي عمل على تطبيق الشريعة الاسلامية على كل المواطنين، وفرض المركزية مما يتناقض مع طبيعة السودان الذي يمتاز بتنوعه العرقي والديني والثقافي واللغوي، أدى الى تفاقم الموقف، وتأجيج التعصب الديني والعرقي.

لذا فقد عمدت المعارضة سواء في الشمال أو الجنوب الى نبذ خلافاتها والتوحد حول هدف وحيد هو إسقاط النظام بالقوة العسكرية.

ففي الشمال فر الصادق المهدي الى اسمره واتخذ من السفارة السودانية باسمرة مقرا "للتجمع الوطني الديمقراطي المعارض، في حين اشتعلت المعارك المسلحة بين متمردي الشمال والحكومة.

وفي الجنوب ، اصبح الجيش الشعبي لتحرير السودان على مقربة من جوبا كبرى مدن جنوب السودان، واعلن جون جارنج تشكيل حكومة انفصالية كاملة في جنوب السودان باسم "حكومة السودان الجديدة" .

واستعرضت الباحثة في الفصل الخامس "موقف مصر من أحداث السودان" حيث اشارت الباحثة الى انه بالرغم من التطورات العسكرية الجارية على الحدود الاثيوبية الاريترية مع السودان، الا ان الدبلوماسيين السودانيين لم ينجحوا في اقناع عواصم عربية ، وخاصة مصر بان وحدة السودان وبالتالي وحدة النيل مهددة.

وينفي الرئيس مبارك تورط اريتريا واثيوبيا في التطورات السودانية، افقد حكومة السودان ورقة أساسية لتحشيد التأييد والدعم لموقفها القائل بأن ثمة مؤامرة تحاك ضد السودان من قبل اسمرة وأديس بخيط تمسكه اسرائيل وامريكا وتحركان به من بعيد لاشعال وادى النيل من المنبع، طبقا لسيناريو اختراق اسرائيليا ، يشكل تهديدا للأمن القومي العربي من بوابته الجنوبية .

وعقبت الباحثة بأن مصر لا تستطيع التساهل بمسألة منابع النيل، ولكنها مطمئنة فيما يتعلق بتهديد عمقها الاستراتيجي عن طريق المناورة :

١- عبر سلوك سياسة "احتواء ايجابي" للقوة العسكرية الاريترية الناشئة في المنطقة .

٢- تحتضن مصر شرائح واسعة من المعارضة السودانية باعتبار أن القاهرة هي العاصمة الاقليمية والاقتصادية والثقافية والسياسية للشعب السوداني.

٣- وجود ثقل مهم للمعارضة الشمالية العربية في التجمع الحالي للمعارضات السودانية ، يجعل لمصر دورا مؤثرا في توجه وخطط هذه المعارضة.

وفي الفصل السادس استعرضت الباحثة الوثائق والمعاهدات والاتفاقيات التاريخية بين دول حوض النيل والاستعمار الاوربي.

محمود صلاح الدين ثابت

□□ محمد عبيد احمد بدوى - النظام السياسي في المملكة المغربية (١٩٧٣ - ١٩٩٠) رسالة دكتوراه معهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة - ١٩٩٧ □□

تأتي أهمية دراسة موضوع النظام السياسي المغربي في سياق دراسة النظم السياسية الافريقية ، وفي هذا الإطار يحاول الباحث دراسة عناصر الخصوصية في ذلك النظام السياسي لاعتبارات أكاديمية وعملية . لقد سعى الباحث في رسالته الى الجمع بين مداخل العلوم الاجتماعية المتعددة فيما يسمى "التكامل بين العلوم" Interdisciplinary وذلك تحقيقا لفهم أدق وأعمق وأشمل للنظام السياسي المغربي الذي لم ينل حظه من الدراسة المتكاملة ، هذا من ناحية اخرى ، فإن دراسة النظام السياسي لإحدى الدول العربية الافريقية الهامة ذات الدور التاريخي المحوري في المنطقة والتي تعتبر عنصر استقرار اساسي في شمال افريقيا لهو من الأهمية الاستراتيجية التي يجب ان تتجه اليها الدراسات البحثية خاصة، وإننا نرتبط مع المملكة المغربية بروابط وثيقة للغاية منذ الفتح الاسلامي لتلك البلاد عامة ويعد تطور العلاقات بيننا في المجالات المختلفة خاصة.

أما عن المنهج الدراسة فقد كان من الواجب البحث عن عناصر الملاءمة المنهجية لأن قدرة المناهج الغربية - إذا ما صلحت لدراسة جملة من الظواهر داخل مجتمعاتها ، فإنه ليس من المؤكد ان تصلح في مجتمعات غيرها من دول العالم الثالث ، ولهذا اعتمد الباحث وفق هذا السياق على نوع من التعددية المنهجية في إطار من التكامل حيث تم الاستعانة بالإطار العام لمنهج تحليل النظم الذي يعتمد على المدخلات والمخرجات.

كما اعتمد الباحث على المنهج المؤسسي (القانوني) الذي يركز في البحث على الهياكل المؤسسية التي يتكون منها النظام السياسي المغربي من حكومة وبرلمان وقضاء. فضلا على ان المنهج المؤسسي القانوني يساعد في التعرف على البيئة القانونية والأوضاع الدستورية للنظام السياسي، باعتبار ذلك مقدمة اساسية ولازمة لفهم هيكل النظام.

ولقد استفاد الباحث من المنهج المقارن حينما اجرى سلسلة من المقارنات بين الدستور المغربي لسنة ١٩٧٢ وبساتير اخرى في شمال افريقيا (تونس ، الجزائر ، ليبيا) وايضا الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨.

هذا بالنسبة لدساتير التي اخذت حظها من التطبيق العملي، أما الدساتير التي لم تأخذ حظها من التطبيق العملي، وذلك كدستور مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف الدستور الاسلامي الذي اقره المجلس الاسلامي العالمي بالباكستان فقد قام الباحث بإجراء المقارنة عند لزومها بين والدستور المغربي وبينهما ، والى جانب هذه المناهج المشار اليها فلقد اعتمد الباحث على المنهج التاريخي الذي يمثل أهمية خاصة في هذا السياق، حيث يعكس التاريخ ذاكرة الأمة التاريخية ومؤثراتها على طبيعة النظام وهياكله وأفكار صانعي القرار فيه أو المؤثرين عليه.

أما عن حدود الفترة الزمنية لدراسة فهي تبدأ من سنة ١٩٧٢ وحتى سنة ١٩٩٠ وهي الفترة الخاصة باصدار وتطبيق الدستور الثالث للمملكة المغربية والذي استمر تطبقه حتى سنة ١٩٩٢. ولقد كان من الواجب على الباحث أن لا يقف ببحثه عن سنة ١٩٩٠ بل يمتد بدراسته وبحثه الى مابعد ذلك عندما يجد من الأحداث والوقائع في الحياة المغربية ما له علاقة بالفترة الاصلية للبحث ، ولذلك فقد تجاوزت فترة الدراسة والبحث في الرسالة سنة ١٩٩٠ الى سنة ١٩٩٦والرسالة مقسمة الى ثلاثة أبواب ومقدمة.

الباب الأول عن بنية وبيئة النظام السياسي المغربي ويتكون من ثلاثة فصول يتناول الفصل الأول منها الواقع الجغرافي والميراث التاريخي وذلك في مبحثين المبحث الاول عن الواقع الجغرافي الذي ينفرد به المغرب بكونه يطل على البحر الابيض المتوسط والمحيط الاطلسي مع تضاريسه من جبال وسهول ووديان، كان لذلك تأثيراته المهمة ذات الدلالات على النظام المغربي عامة. إن وقوع المغرب على البحر المتوسط جعله على اتصال دائم باوروبا خاصة عن طريق شبه جزيرة (ايبيريا) فكان التأثير والتأثر على مدى القرون والأزمان ، مما جعل للمغرب خصوصية معينة عن الدول الافريقية عامة، إنعكس ذلك على أهله الذين ورثوا طبيعة خاصة جعلتهم يختلفون بها عن سكان البلاد المغاربية الاخرى، هذا من ناحية الموقع، أما من ناحية التضاريس ، فنجد ان سكان الصحراء غير سكان المدن، وسكان الجبال غير سكان السهول، وسكان المناطق الساحلية غير سكان المناطق الداخلية، وذلك من ناحية النظرة الى السلطة الحاكمة والسلوك السياسي والثقافة العامة حيث تعتبر الثقافة السياسية أحد جوانبها. أما المبحث الثاني فيشمل الميراث التاريخي والذي هو في مجمله من نتاج الموقع الجغرافي والتركيبة الاجتماعية .

ويبدأ تاريخ المغرب حقيقة منذ الفتح الاسلامي له وذلك فيما له علاقة بتطور النظام السياسي. وعلى الرغم من وجود حضارات سادت ثم بادت

في المغرب إلا أن هذه الحضارات لم يكن لها تأثير قوى في النظام المغربي كتأثير الاسلام الذى شمل تأثيره معظمه ، إن لم يكن كل الحياة المغربية .

والفصل الثاني يتناول الثقافة السياسية والتركيبية الاجتماعية حيث يحتوى على مبحثين، الأول عن الثقافة السياسية والتى تأثرت بالدين اولا ثم بالثقافة الاوروبية خاصة الفرنسية منها والأسبانية . لقد كان ومازال الدين هو الواجهة الرسمية المستخدمة في الحياة السياسية عامة مع التنوع الثقافي والذى نجد تجسيدا له في الخطاب السياسي للملك . أما المبحث الثاني، فهو عن التركيبة الاجتماعية للمغاربة الذين هم من بربر وعرب يجمعهم الاسلام كقاسم مشترك . ويتضمن الفصل الثالث من الباب الاول مبحثين ، الأول عن القدرة الاقتصادية والثاني عن القوة العسكرية ، فالإقتصاد المغربي هو اقتصاد نام مثله في ذلك مثل اقتصاد دول العالم الثالث من جهة الاعتماد على محصول رئيسي واحد مع ميزان تجارى في غير صالح الدولة وانخفاض مستمر في قوة العملة يصاحب ذلك زيادة في عدد ومعدل المواليد وما إلى ذلك ، كل هذا وغيره له تأثير مباشر وغير مباشر على النظام السياسي. أما المبحث الثاني والأخير في الفصل الثالث، فهو عن القوة العسكرية التى تمثلها القوات المسلحة الملكية التابعة للملك مباشرة منذ أن كان وليا للعهد، لقد زاد حجم القوات المسلحة عددا وعتادا وذلك بسبب حرب الصحراء ، وعليه زاد الانفاق من الخزانة العامة حيث ألقى ذلك بتأثيره الملحوظ على الاقتصاد المغربي. إلا أنه وفي الجانب الآخر حيث الجبهة الداخلية ، فقد التقى اقصى اليمين مع أقصى اليسار في تأييدهم للملك، وذلك بضم الصحراء المغربية سلما ، فاذا لم يكن بالسلم فالقوة هي السبيل الوحيد وعليه كانت المسيرة الخضراء أولا، ثم الحرب ضد (البوليساريو) ولسنوات طويلة .

ويحتوى الباب الثاني على أربعة فصول، الفصل الأول عن موسسة الملك السياسية التي تشمل صلاحيات دينية دستورية وصلاحيات سياسية. فصلاحيات الملك الدينية الدستورية كثيرة لأن الملك (امير للمؤمنين) كما أن (شخصه مقدس) وأن كلامه للأمة لا معقب عليه، ناهيك على ان الملك هو الذى يرأس مجلس الوزراء .. كل هذا وغيره بنص دستورى . لذلك لا غرابة في أن ظهائره أى (قراراته) نهائية لا طعن فيها بالالغاء أو بالنقض من جانب الجهات القضائية .

ولقد اشتمل الفصل الثاني على السلطة التنفيذية والتى يطلق عليها في المغرب (التنظيمية) حيث يتكون هذا الفصل من ثلاث مباحث ، الأول عن الحكومة التى تضم الوزراء برئاسة الوزير الاول ، والحكومة بهذا التشكيل لا يطلق عليها مجلس وزارى الا اذا رأس الملك المجلس ، وإلا فهى (مجلس حكومى) ليس من صلاحياته اتخاذ قرارات نهائية. وحتى يقترب الباحث من حقيقة الوزارة المغربية من المنظور الاسلامي، كان المبحث الثاني عن الوزارة المغربية مقارنة بالخبرة الاسلامية . أما المبحث الثالث ، فهو عن الادارة اللامركزية المحلية فيما له علاقة بالنظام السياسي.

ويشمل الفصل الثالث من الباب الثاني موضوع (السلطة التشريعية) الذى ضم ثلاثة مباحث، الأول عن التطورات الدستورية بعد الاستقلال والمبحث الثاني عن تطور المجالس النيابية بعد الاستقلال ، والمبحث الثالث عن صلاحيات البرلمان وسلطاته.

ولقد احتوى الفصل الرابع على موضوع العلاقة بين السلطات في ثلاثة مباحث ، الأول عن علاقة السلطة التنفيذية بالملك وبالمجلس النيابي والمبحث الثاني عن علاقة السلطة التشريعية بالملك ، والمبحث الثالث عن علاقة السلطة القضائية بالملك وبالمجلس النيابي.

وتناول الباب الثالث عن المؤسسات السياسية غير الحكومية والمعارضة السياسية ، حيث يتكون من فصلين ، الأول عن الاحزاب السياسية المغربية والثاني عن جماعات المصالح والضغط المغربية، والفصل الاول يشمل ثلاثة مباحث عن نشأة وتطور الأحزاب وعن الاحزاب وأزمات النظام السياسي ، وأيضا عن ايديولوجية الاحزاب المغربية.

أما الفصل الثاني فقد اشتمل على ثلاثة مباحث ، الأول عن التنظيمات النقابية والغرف المهنية ، والمبحث الثاني عن العسكريين وجماعات المصالح التلقائية ، والمبحث الثالث عن الأصوليين والطلبة والمستقلين .

ولقد انتهت ابواب وفصول ومباحث الرسالة بخاتمة حول النقاط التالية

١- بيئة وبنية للنظام السياسي المغربي.

٢- محاولة لتوصيف النظام السياسي المغربي .

٣- وظائف وقدرات النظام السياسي المغربي .

٤- شرعية النظام السياسي المغربي.

٥- النظام السياسي المغربي بين الثبات والتطور .

أما عن محاولة التوصيف القانوني للنظام السياسي المغربي ، فهو نظام خليط بين الرئاسي والبرلماني الاستقلالي مع واجهة اسلامية غير واضحة المعالم ، وبعبارة مختصرة أنه نظام رئاسي برلماني من نوع خاص، فهو نظام ملكي وراثي من حيث مصدر السيادة واسناد السلطة على مستوى رئيس الدولة ، أما من حيث القوة والتوازن بين السلطات فإنه نظام خليط بين الرئاسي والبرلماني لان الحكومة مسئولة امام البرلمان وأمام رئيس الدولة وهو الملك .

أما من حيث الوظائف والقدرات للنظام السياسي المغربي، فنجد ان الوظيفة العقائدية (المثالية) تدور حول أن المغرب يحكمه دولة شريفة من سلالة الحسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم أجمعين.

هذا النسب الشريف له دور اساسي في النظام السياسي على طول التاريخ.

وتتلخص الوظيفة التطويرية أو التوازن للنظام في انه قد حدث تطور دستورى وبرلماني بالمغرب عبد الاستقلال تمثل في المجلس الوطني الاستشاري سنة ١٩٥٦ والعهد الملكي سنة ١٩٥٨ والمجلس الدستورى سنة ١٩٦٠ والقانون الاساسي للمملكة سنة ١٩٦١ ثم صدور الدساتير المتعاقبة بدءا بدستور ١٩٦٢ وحتى دستور ١٩٩٢ ناهيك عن الانتخابات البرلمانية لسنوات (٦٣ ، ٧٢، ٧٧، ٨٤، ١٩٩٣) وانتخابات المجالس المحلية.

وتظهر الوظيفة الجزائية في النظام السياسي من ناحية القوة في (الظهائر الشريفة) فهي كما سبق القول غير قابلة للإلغاء أو النقض بخلاف التشريعات البرلمانية فهي قابلة للطعن فيها من جانب الغرفة الدستورية بالمجلس الاعلى حسب دستور ١٩٧٢.

أما قدرات النظام السياسي المغربي، فهي تتجسد في شخص الملك من ناحية قدرته على القفز فوق الاحداث الخطيرة وتجاوزها ، وقد اتضح ذلك في محاولتي الانقلاب العسكرى الفاشلتين سنة ٧١ ، سنة ١٩٧٢، ونجد تلك القدرة ايضا عند قيام احداث الشغب والإضرابات والمظاهرات من بعض افراد الشعب وطبقاته من فقراء ومحدودى الدخل وعلى مختلف فئاته من عمال وطلبة.

ونجد قدرة النظام السياسي على اجتياز الازمات الاقتصادية الطاحنة مثل سنوات الجفاف التى تعرضت لها المملكة سنتي ٨١ ، ١٩٨٢.

إن للملك الحسن الثاني قيادة وقدرة كارزمية فهو يحتل بحق قلوب اهل القرى ومعظم عقول أهل المدن. أما عن شرعية النظام السياسي المغربي، فهي من المواضيع التى تحتاج الى دراسة مستقلة وذلك لكون مفهوم معنى الشرعية له تفسيراته ومفاهيمه الكثيرة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى، فإن النظام السياسي المغربي يستند أساسا على الدين في تبرير شرعيته، وهذا مما يجعل موضوع الشرعية في حاجة الى دراسة مستقلة وتفصيلية وتظل النقطة الاخيرة في الخاتمة وهي الاستمرارية والتغير للنظام السياسي المغربي فإنه يمكن القول بأن النظام قد استطاع

المحافظة على عدد من الثوابت الاساسية ، كما استطاع فى نفس الوقت وبعد اجراء مزيد من الاصلاحات ان يحدث بعض التغييرات التى ساهمت ، فى إكساب النظام وجها ملائما وتمكينه فى التكيف مع متغيرات العصر وبالشكل الذى حافظ على بقائه .

محمود طه شيحه

□□ بلقيس احمد منصور ابواصبع - النخبة السياسية الحاكمة فى اليمن (١٩٧٨ - ١٩٩٠) - رسالة ماجستير فى العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٧ □□

تنقسم الدراسة إلى مقدمة وستة فصول مشفوعة بالخاتمة. حيث يتناول الفصل الأول الإطار النظرى للدراسة من خلال دراسة حدود ومعنى مفهوم النخبة ومستوياتها، واقترابات النخبة وطرق دراستها، مع إلقاء الضوء على موقع النخبة فى الفكر العربى الإسلامى والملامح العامة للنخب فى الواقع العربى المعاصر.

أما الفصل الثانى، فقد تناولت فيه الباحثة بالعرض والتحليل، البناء السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى اليمن قبل وبعد الثورة، من خلال دراسة ملامح البناء المجتمعى قبل الثورة وسمات هذا البناء بعد الثورة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. فى حين أفردت الباحثة الفصل الثالث لتحليل الخلفية الاجتماعية للنخبة السياسية الحاكمة فى اليمن لمعرفة شكل النخبة وتكوينها من حيث خصائصها التعليمية وفئاتها العمرية وانتماءاتها الجغرافية والوظيفية، فضلاً عن تكويناتها الطبقية. بينما تناولت الباحثة فى الفصل الرابع، دراسة قنوات ومعايير تجنيد النخبة فى اليمن، خاصة فى الجهاز الإدارى للدولة والمؤسسة العسكرية، والسلك الدبلوماسى والمجلس النيابى.

أما دراسة معدل دوران النخبة السياسية الحاكمة فى اليمن فتم معالجتها فى الفصل الخامس، وذلك من خلال تناول معدل تدوير النخبة عامة ودوران نخبة المحافظين بشكل خاص. أما الفصل السادس، فقد أفردته الباحثة للتعرف على عناصر الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة فى اليمن، وذلك من خلال التركيز على تحليل مضمون خطاب النخبة الحاكمة ومن خلال دراسة بعض المتغيرات مثل الهوية والانتماء والعلاقة بين السلطة والشعب والاندماج والتكامل.

وتنتهى الدراسة إلى أن التوسع فى التعليم يعد أحد أبرز التحولات الاجتماعية التى أتت بها ثورة ٢٦ سبتمبر، وغدا التعليم أحد أهم معايير عملية التجنيد السياسى فى اليمن. حيث يشكل أصحاب المؤهلات العالية الشريحة الأكثر تمثيلاً فى مجلس الوزراء، بينما يسيطر العسكريون على فئة المحافظين، بينما كانت الغلبة لفئة (يقرأ ويكتب) فى عضوية المجلس الاستشارى.

وفيما يتعلق بالتوزيع المناطقى لأفراد النخبة اليمنية، انتهت الدراسة إلى أن ٥٤٪ من تلك النخبة يأتون من محافظة "صنعاء"، وحظيت محافظة "تعز" على ١٧٪، تليها محافظة "إب" بنسبة ١٠٪، فمحافظة "ذمار" بنسبة ٦٪، ثم محافظة "الحديدة" بواقع ٤٪، فى حين لم تسهم باقى المحافظات فى تشكيل النخبة اليمنية، نظراً لبعدها الجغرافى عن المركز، ولعدم تحمس الدولة كثيراً لبناء مؤسسات سياسية واقتصادية حديثة فى تلك المناطق النائية، مما أفسح المجال لاستمرار المؤثرات القبلية والتى تحظى على ولاء من الأفراد أكثر من الدولة ذاتها.

وانتهت الدراسة إلى أن الخلفية التعليمية والمهنية أصبحت أحد أهم المعايير المرعية فى اختيار أفراد النخبة الحاكمة، بحيث تحظى "الإنجاز" Achievement بقيمة يعتد بها فى عملية التجنيد السياسى. غير أن ذلك لم يؤد إلى زوال معانى "العزو" Aseription كلية، فمازالت اعتبارات الأصل القبلى والعائلى والانتماء الطبقى تفعل فعلها كمعايير للترجيح والمفاضلة فى احيان كثيرة، ومن أمثلة ذلك، هيمنة قبيلة "حاشد" على المؤسسة العسكرية وعلى المناصب الهامة فيها، بل يشكل أبناء هذه القبيلة عصب النخبة اليمنية الحاكمة. ولعل سيادة القبيلة وسطوتها تعود إلى أن غالبية زعمائها وشيوخها من كبار ملاك الأراضى الذين يعتمدون على الأعراف والتقاليد القبلية فى استثمار ملكياتهم الزراعية الشاسعة.

كما أظهر مضمون الخطاب السياسى للقيادة اليمنية أن البنية الذهنية للنخبة الحاكمة تقدم الانتماء الوطنى لليمن على الانتماءين العربى والإسلامى. وتحظى مسألة الوحدة اليمنية بأهمية قصوى، باعتبارها القضية الأولى فى اليمن، أو هى كما قيل "الوحدة أو الموت" وتولى هذه النخبة مؤسسات الدولة والمؤسسة العسكرية بالغ الأهمية، فى حين تقوم بتهميش دور الجماهير.

ومن الأمور اللافتة للانتباه، أن النخبة اليمنية تخلو تماماً من العنصر النسائى، رغم إقرار الدستور اليمنى (١٩٧٠، ١٩٧٨) بحقوق المرأة. غير أن مشاركة المرأة الفعلية فى مواقع السلطة وصنع واتخاذ القرار خلال فترة الدراسة تكاد تكون معدومة، فلم يحدث أن تقلدت امرأة منصباً وزارياً أو حتى عضواً فى مجلس الشعب. وتعزو الباحثة غياب العنصر النسائى من هيكل النخبة الحاكمة فى اليمن إلى اعتبارات اجتماعية واقتصادية وثقافية، منها ما يتعلق بحالة المجتمع اليمنى ككل، ودرجة تطوره ومنها ما يرتبط برؤية المرأة اليمنية لذاتها ومستوى تعليمها ومدى وعيها لحقوقها.

وخلصت الدراسة إلى أن النخبة اليمنية اتسمت بالانغلاق النسبى، نظراً لانخفاض معدل التدوير فيها، ولم يكن التغيير فى بعض عناصر النخبة انعكاساً للتغيرات فى القوى السياسية والاجتماعية بقدر ما كان تغيراً فى الأشخاص الذين ينتمون إلى القوى ذاتها. حيث تضمنت عملية إعادة تدوير النخبة وإعادة توزيع المناصب بين أفراد النخبة استمرار النخبة السياسية فى اليمن سواء فى المناصب التنفيذية أو التشريعية، كما أن كون نسبة أعضاء النخبة من كبار السن أكبر بكثير من الأعضاء الجدد من جيل الشباب، الأمر الذى يحد من فرص "تشبيب" النخبة فى اليمن.

فى النهاية، تشير الباحثة إلى أنه بقيام دولة الوحدة عام ١٩٩٠ تشكلت على أثرها نخبة جديدة تقوم على أساس تقاسم المناصب بين قادة الشمال والجنوب، وتأخذ بعلنية العمل الحزبى وسمحت بظهور قوى سياسية حزبية معارضة لها صحافتها الخاصة. وأنه فى هذا السياق، نادى مشروع دستور الوحدة بالتعددية السياسية واتباع أسلوب الحوار بين كافة القوى اليمنية، والسماح بتأسيس المنظمات غير الحكومية. غير أنه لتكون هذه المؤشرات متأصلة فى اليمن ولتتجاوز كافة الأزمات التى يعانى منها اليمن أوصت الدراسة بعدة نقاط، من أهمها :

- ضرورة اتجاه الدولة اليمنية إلى إصلاح النظام السياسى القائم بإحداث تغييرات سياسية واقتصادية وتفعيل المشاركة السياسية للذكور والإناث واستيعاب القوى الجديدة فى اليمن.

- لتحقيق عملية تحديث سياسى حقيقية فى اليمن، لابد من تنشيط وتدعيم مؤسسات المجتمع المدنى وحمايتها، لتأخذ دورها فى عملية التحديث والتنمية.

- العمل على سيادة القانون والتقليل من دور الزعامات القبلية، بل وإلغاء القوانين القبلية وخاصة ما يتعارض منها مع دستور وقوانين الدولة.

• ترسيخ مفهوم الديمقراطية وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الخاصة.

عبدالعزيز منصور

د. علا عبدالعزيز ابوزيد - الحركات الاسلامية فى آسيا - مركز الدراسات الآسيوية - جامعة القاهرة ١٩٩٨

شهد العالم الإسلامي على إتساعه منذ بداية السبعينات، تناميا واضحا فى التيار الديني، عبر عن نفسه فى ظهور عدد غير مسبوق من الحركات الاسلامية التى تسعى الى تسييس الدين من خلال طرح الاسلام على الساحة السياسية، كبديل للطروحات الايديولوجية الأخرى، بدعوى إخفاق تلك الطروحات فى النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإحترام الحقوق السياسية.

ويبدأ الكتاب بمحاولة تعريف الحركة الاسلامية ، والذى لم يكن سهلا بسبب تنوع هذه الحركات، واختلاف منهج التحليل الذى يتخذه الباحث فى تناوله لهذه الحركات، ولكن بأخذ الباحث بالمنهجين الوظيفى والتاريخى فى إطار مقارن، توصل الى كونها قوى سياسية فى المجتمع لها خصائصها المتميزة، وأهدافها واستراتيجيتها ، وتتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية السائدة ، شأنها فى ذلك شأن اية قوى سياسية اخرى، وما صفة الإسلامية فى هذه الحالة سوى تعبير عن الإطار الفكرى الذى تنطلق فيه هذه الحركات، فهى فى حقيقة الأمر حركات اجتماعية وسياسية فى مجتمعات اسلامية.

أما بالنسبة للعام والخاص فى دراسة الظاهرة الاسلامية، فإن القارة الاسيوية تمثل القارة الأكثر احتواء على نماذج شديدة التنوع والتعدد، بحيث أنها تعتبر بحق "معمل تجارب" وربما لاتباريها قارة اخرى فى هذا التنوع من النماذج وأنماط التفاعل. فهناك النموذج التركى والايرانى والماليزى والفلبينى والأندونيسى والأفغانى وغيرهم.

يتناول الفصل الثالث الحركة الاسلامية فى باكستان وبنجلاديش خلصت الدراسة فيه الى مجموعة من النتائج، بعض منها يؤكد فرضيات سائدة بخصوص هذه الجماعات فى كل من البلدين ومنها :

– القوى السياسية الاسلامية غير متجانسة فى أى دولة، بل هى تختلف عن بعضها البعض بشدة ، إلى حد يصل به الى التنافس العلنى على الأعضاء والموارد .

– مناخ الأزمة الاقتصادية والظلم الاجتماعى والاستبداد السياسى، مناخ ملائم تماما لصعود الحركات الإسلامية الراديكالية .

– تكتسب مثل هذه الجماعات جرأتها واستمرارها من مهادنة النظم الحاكمة لها.

– تلعب المؤسسة العسكرية دورا حاسما فى صعود تلك الجماعات سواء كانت المؤسسة فى الحكم أو خارجه.

أما القناعات التى تهدمها الدراسة فهى :

– إن التنظيمات الاسلامية الراديكالية تنظيمات غير مرنة .

– إن مثل هذه التنظيمات الراديكالية تعد قوة خارج النظام وليست فى قلبه .

– إن هذه التنظيمات الراديكالية ترفض النخب الحاكمة وترفض التعامل معها.

ويتناول الفصل الخامس الحركة الاسلامية فى إيران حيث لا تمثل الجمهورية الاسلامية الايرانية الحركة الاسلامية الثورية فى مجموعها، والتى خاضت الصراع ضد الشاه ، بل إنها تمثل بالأساس نواة هذه الحركة ، كما ظل تأثير الحركة الإسلامية الثورية على العالم الاسلامى تأثيرا فكريا وأيديولوجيا ونفسيا ومعنويا بالأساس ، وهو التأثير الذى بدأ فى الضعف مع تغير لهجة خطاب الحركة الاسلامية الايرانية الحاكمة، وتحولها لمزيد من البراجماتيه على المستوى الخارجى.

وبالنسبة للحركة الاسلامية فى اسيا الوسطى، فهى دائمة التارجح بين التغيير والاستمرار ، فلا تزال القاعدة الجماهيرية العريضة فى أسيا الوسطى تمثل تربة غير مهيأة لقبول الاسلام بالمعنى الايديولوجى الصارم كما تقدمه الحركات الاسلامية، وذلك لجهلها المطبق بالإسلام من جهة ، ولرغبتها فى عدم استبدال بديل أيديولوجى عانت منه كثيرا (الماركسية) بآخر، قد لا يكون بالضرورة أخف وطأة، كما ان السياسات المحترسة للنظم الحاكمة تجعلها شديدة الحساسية لأية تغييرات قد ينتج عنها زعزعة استقرارها اما الحركة الاسلامية فى الصين ، فهى حركة كبيرة ليست وليدة اللحظات الحاضرة. وقد اسهم المد الإسلامى العالمى فى دعم الحركة الاسلامية فى اقليم سينكيازنج (فى غرب الصين بالقرب من وسط اسيا) فى الثمانينات ، وجعل الدولة الصينية اكثر هدوءا فى التعامل مع الحركة وقياداتها وأكثر رشاده.

أما فى الفلبين ، فبعد استعراض ايديولوجية الحركات الاسلامية هناك موقف حكومة الفلبين من هذه الحركات مابين استراتيجيات الاحتواء والمجابهة ، فإن تقييم فعالية هذه الحركات يشير الى انه من عناصر النجاح إيجاد مصادر للتمويل فى البداية واكتساب تأييد منظمة المؤتمر الاسلامى، والاستمرار فى النضال الوطنى.

وعن الحركة الاسلامية فى ماليزيا، أوضح الكتاب من دراستها أن نشأة الحركة الاسلامية ليست مرتبطة بوجود اغلبية من المسلمين فى الدولة، بل من الممكن أن تنشأ فى مجتمع لا يشكل فيه المسلمون اغلبية واضحة، كما أوضح أن مشاركة الحركات الاسلامية فى العملية الديمقراطية قد أوجد لها قنوات للتعبير السياسى، ولهذا لا تستخدم العنف المسلح فى التعاون مع المجتمع أو السلطة . كما تشير الحالة الماليزية الى ان تبنى الدولة خطابا اسلاميا "حقيقيا" قد أضعف من قوة الحركات الاسلامية فمنذ أن بدأ مهاتير محمد برنامج الأسلمة سنة ١٩٨٢ ، تجمد معدل نمو الحركات الاسلامية فى ماليزيا، بل وأصبحت الحكومة اكثر قدرة على ضبط مظاهر التطرف فى تلك الحركات.

ويختتم الكتاب بدراسة الحركة الاسلامية فى اندونيسيا، والتى شهدت حركة اسلامية نشطة مارست ضغوطها على الحكومة وتأثرت بدورها بخصوصية مجتمعها ، وبخاصة فيما يتعلق بالثقافة السياسية السائدة فيها.

سالى كمال ململوم

□□ زياد عبدالله الدريس (محرر) - التعليم فى اسرائيل : دينى ام علمانى؟ - سلسلة كتاب "المعرفة" - وزارة المعارف السعودية - روناء للإعلام المتخصص - الرياض - ١٩٩٨ □□

يتساءل الكتاب : ماهى الأهداف العامة للتعليم فى اسرائيل ؟ وما ملامح البنية التعليمية والهيكل الإشرافى؟ وكيف تخطط وتصاغ المناهج والمقررات الدراسية ؟ وأى محتوى تحمله هذه المناهج؟ وكيف هى صورة العرب التى يتلقاها الطالب فى مدرسته ومقرره الدراسى ؟ وما دور المؤسسات الدينية والاجتماعية والاعلامية فى تعضيد المدرسة لتحقيق اهدافها فى إعداد الجيل الذى سيقود اسرائيل للمستقبل؟ وأى قيم تعزز وتكرس لدى الناشئة لتحقيق التفوق للشعب اليهودى ؟

وفى البداية يوضح الدكتور هيثم الكيلانى - تحت عنوان : "مؤسسات التعليم الاسرائيلية" أن مناهج التربية والتعليم فى اسرائيل حملت ثلاثة اعباء ثقيلة هى : عبء اليهودية ، وعبء الصهيونية ، وعبء التقنية الحديثة، مضيفا أن هناك ثلاث فئات من المؤسسات التعليمية فى اسرائيل هى : مؤسسات التعليم الحكومى ، وتضم الغالبية من العظمى من المدارس ، ومؤسسات التعليم الحكومى الدينى، وترتبط بمدير يتبع وزير المعارف مباشرة ، ومؤسسات التعليم المستقل التى ترتبط بالأحزاب الدينية الارثوذكسية ، ولا تتدخل الدولة فى أمورها إلا فى حالات نادرة .

ويضيف أن الارقام تدل على أن عدد العاملين فى مجال التدريس الجامعى والبحث العلمى الاسرائيلى ، يبلغ ٢٣٧٨٥ عالما ومهندسا وفنيا، مما يعني ان هناك نحو ٤٥ اسرائيليا من كل عشرة الاف اسرائيلى يعملون فى هذه المجالات وهى نسبة من أعلى النسب فى العالم .

كما تنفق اسرائيل حاليا نحو ٣٪ من اجمالى الناتج على الابحاث العلمية والتطوير ، مما يضعها ضمن قائمة الدول المتقدمة ، اذ تركز البرامج التعليمية فى اسرائيل فى مختلف مراحلها ومستوياتها على التكنولوجيا، وذلك ان الحركة الصهيونية ادركت منذ البداية اهمية التفوق النوعى باعتبار ان عدد السكان ، وتوافر المواد الخام ليس المقياس الوحيد لقوة الدولة فى العصر الحديث .

وتحت عنوان : "التربية والتعليم عند الجماعات اليهودية" تؤكد الدكتورة هدى حجازى ان "تربية يهودية" مصطلح يفترض وجود شعب يهودى، أو تاريخ مشترك ، ومصير مشترك ، ومن ثم يصبح له نوع خاص ومتميز من التربية، الا أن هذا الافترض لا تدعمه الحقائق التاريخية ، إذ الملاحظ أن الجماعات اليهودية المختلفة لم تقدم فلاسفة أو مفكرين تربويين لهم ثقلهم الفكرى العالمى فى مجال التربية ، بل ان معظم المفكرين اليهود الذين كتبوا عن التربية تبعوا النظريات الفكرية والتربوية القائمة فى المجتمعات التى ينتمون إليها .

ويكتب الدكتور سعد البازعى تحت عنوان : "المناهج الاسرائيلية فى سياق التسويه الغربى" مؤكدا أن المعلومات المتوافرة حول التعليم العالى فى اسرائيل كفيلة بتأكيد مقولة . إن اسرائيل عبارة عن مجتمع غربى أساسا ، نقل بخبرات الحضارة الغربية الى وسط حضارى ينتقل ببطء الى مستجدات الحضارة الحديثة فضخامة وقدم الجامعات ومؤسسات الابحاث الاسرائيلية لها تدل على شعب نام وإنما على مجتمع جاء مكتمل النمو تقريبا . ومن شان هذه المعلومة ان تزيل عنا الشعور بالإحباط عند المقارنة. فالجامعة العبرية أكثر تقدما من معظم - إنم يكن كل - الجامعات العربية ، ليس لشئ كامن فى اليهود ، وإنما لأنها تشكلت بالخبرات الطويلة التى شكلت كمبردج وييل وهارفارد إذ ثمة علاقة توأمية حميمة بين تلك الجامعات والمعاهد ونظيراتها فى أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية تتمثل فى تبادل الأساتذة والأبحاث مشتركة والمطبوعات المتبادلة، والدعم المالى غير المحدود ، والخبرات المتداولة والأسس المنهجية والفكرية الواحدة.

ومن جهته يوضح الكاتب زين العابدين الركابى فى بحثه بعنوان " الجذر الدينى للتعليم فى الدولة العبرية" أن الدولة العبرية فى فلسطين المحتلة تقوم على دعامتين اساسيتين هما :العقيدة ، والتكنولوجيا ، وأن الواقع الماثل شاهد قوى وفصيح على الصبغة الدينية لكيان بنى اسرائيل ، وأن التعليم الدينى - والمشرب بالدين - فى اسرائيل منبثق من طبيعة الكيان العبرى اذا التعليم فى جوهره : تعبير عن فلسفة الدولة ، وثوابتها ومقاصدها، ونظرتها الى الحياة ، والناس ، والقيم.

ويلاحظ الركابى هنا أن التعليم الدينى فى اسرائيل يتسم بخصائص ثلاث، أولاها الاستغراق الزمنى، اذ ينتظم المراحل التعليمية كافة: من رياض الأطفال الى الجامعة ، والثانية التكثيف على نحو يشبه التخصص، والثالثة : التثقيف المشبع بمعنى ان كل خريج فى اسرائيل - فى اى مرحلة كان - لا يتخرج الا بعد ان يتلقى زادا دينيا مشبعا يعبئ نفسه وشعوره بالعقائد والمفاهيم اليهودية .

وهذا - فى رأى الكاتب السعودى - سر وحدة التصور والفكر فى المجتمع الاسرائيلى .

يضم الى ذلك - كما يقول - ظاهرة "تجديد الاحساس" دوما بأهمية التعليم، أو التربية ، على صعيد أعلى جهاز يشرف على الدولة العبرية ، ويقود خطاها ، وهو : الحركة الصهيونية العالمية.

وحول تجربة "الكيبوتس" فى التعليم الاسرائيلى يقول الدكتور رشدى فكار فى بحثه :"اتجاهات الفكر التربوى المعاصر فى الكيان الاسرائيلى" إنها نظام تعليم تعاونى ، غير منفصل عن نظام التعليم الاسرائيلى العام .

وعن "الصهيونية فى الكتب المدرسية الاسرائيلية" يشيد هارون هاشم رشيد، من خلال نماذج يوردها لهذه الكتب الى ان المرتكزات التي قامت عليها العملية التربوية فى اسرائيل استهدفت ان يتخرج الطالب اليهودى فى المدارس الاسرائيلية متعصبا لعنصره اليهودى، حاقدا على الآخرين لاسيما العرب الذين اغتصب ديارهم ، وكذلك ربط كل بقعة من فلسطين التى سموها "أرض اسرائيل" بالتاريخ القديم لليهود، واعطاء هذا الربط مسحة عاطفية أو شخصية أحياناً !

كما استهدفت العملية التربوية الاسرائيلية ان يكون الاسرائيلى محبا للتوسع مع شعوره بأن كل أرض تطالها يده انما كانت لاسرائيل يوما ما ! وأن كل بقعة فيها مجبولة بدم اليهود، وعرقهم عبر العصور مع السعى الدائب لاسترداد الأرض لأن ذلك واجب مقدس يمليه الايمان الدينى، ومتطلبات الوجود المادى أو الجسدى للفرد اليهودى !

وهكذا ينشأ الطالب اليهودى متعصبا متوترا دائما ، ولديه عقدة الذعر واليأس بسبب ما تلقنه له الكتب الاسرائيلية عما قاساه اليهود من مظالم عبر العصور ، ولهذا يصبح اليهودى - بعد ان يدرس هذه المبالغات -فى وضع مستعد فيه للقتال حتى الموت ، لإحساسه بانه مهدد بالفناء كما ينشأ صهيونيا عنصريا ، عدوانى النزعة ، تواقا الى التوسع ، ضيق الأفق ، محدود التفكير متشددا فى رأية لا يعرف سياسة الحوار ، أو الاخذ والعطاء ، ولا يكترث للتعايش السلمى القائم على العدل ، لأنه يشعر بأن حياته دائما مرتبطة بموت الآخرين !

عبد الرحمن سعد

عبدالوهاب المسيرى - اليهود فى عقل هؤلاء - دار المعارف - سلسلة إقرا رقم (٦٣٠) - القاهرة ١٩٩٨

مع التحول العميق الذى شهده الصراع (العربى - الإسرائيلى)، فى إطار "السيولة" الحالية التى تميز منظومة "العلاقات الدولية"، منذ بداية التسعينات، نرى هذا التحول فى إستبدال الأداة العسكرية بالأداة "التفاوضية".

والأداة "التفاوضية" أصبحت من التعقيد بمكان، بحيث أنها تشمل عدداً من المحددات فى إطارها ومن ضمنها "معرفة الآخر"، معرفة وثيقة لإمكان التفاوض معه.

وهنا يطالعنا المؤلف، وهو خبير بكل ما هو يهودى أو صهيونى - بدراسته تلك عن تصورات عدد كبير من المفكرين - سواء أكانوا صهاينة أم غير صهاينة - حول تساؤل محدد هو: من هو اليهودى؟!

والدراسة تتكون من خمسة فصول يتناول الفصل الأول "اليهود فى عقل أوروبا الوسطى، وتطور المسألة اليهودية" حيث يؤكد الباحث بأن اليهود والمسألة اليهودية هى إشكالية أساسية فى العقل الغربى، وهذا عائد إلى طبيعة تكوين المجتمع الغربى، خصوصاً فى العصور الوسطى، ووزعت هذه الفكرة فى إطار الفصل، بين فترتين زمنيتين، أولاهما: تبدأ من العصور الوسطى فى القرن الخامس الميلادى، مؤرخاً له بسقوط الدولة الرومانية الغربية عام ٤٧٦م على يد القبائل البربرية الجيرمانية، وحتى القرن الحادى عشر الميلادى، والملاحظ أن أوضاع اليهود فى تلك الفترة، كانت محددة بطبائع دياناتهم وبطبائع الوضع من حولهم فى أوروبا.

وثانى الفترتين هى: الفترة من نهاية القرن الحادى عشر الميلادى حتى بداية عصر النهضة فى الغرب، وتميزت هذه الفترة بتردى أوضاع اليهود، عقب مجىء الحملات الصليبية على المشرق الإسلامى، والتى أدت إلى تغييرات عميقة فى أوروبا، إهتز معها مركز اليهود التجارى فى أوروبا وتحولوا من "تجار" إلى "مرابين"، لظهور قوى تجارية أقوى منهم، فى أوروبا من أمثالهم: قوى "اللومبارد" و"الكوهارسيون" التجارية، وآخر الأمر تم طردهم من دول أوروبا تباعاً من فرنسا وإسبانيا والبرتغال وألمانيا فى العقد الأخير من القرن الخامس عشر - عام ١٤٩٨م - ومن ثم أصبحت الجماعات اليهودية تلقى نظرة إحتقار من جانب المسيحيين على أساس دينى هذه المرة على أساس أنهم "قتلة المسيح" .. وفق التصور المسيحى - وبالتالى وفى نهاية هذه الفترة الزمنية أصبحت الجماعات اليهودية جسماً غريباً فى مجتمعاتهم تعيش على هوامش الدولة، وتؤمن بدين معاد لدين الدولة الرسمى، مما نتج عنه تقوقع اليهودى حول نفسه "الجيتو" و"القاهال" وغيرها من أشكال الأحياء والتجمعات اليهودية.

ويتناول الفصل الثانى "اليهود فى عقل بعض أدباء ..." ويختار الكاتب نماذج وهم أدباء يهود غير صهاينة، وهذه النماذج هى:

١- "هاينريش هاينى"، وهو شاعر رومانسى ألمانى عاش فى الفترة من (١٧٩٧ : ١٨٥٦م).

٢- "فرانز كافكا"، وهو روائى ألمانى، عاش فى الفترة من (١٨٨٣ : ١٩٢٤).

٣- "إسحق بابل"، وهو كاتب وروائى روسى وبالذات المسرحيات والقصص القصيرة وعاش فى الفترة من (١٨٤٩ : ١٩٤١).

٤- "جيرزى كوينرنسكى" وهو روائى وكاتب ذو أصل بولندى وأمريكى الجنسية، وقد عاش فى الفترة من (١٩٣٣ : ١٩٩١).

وعلى الرغم من إختلاف هؤلاء الخمسة السابقى الذكر، عن بعضهم البعض سواء فى أصولهم أو فى رؤاهم أو خلفياتهم الاجتماعية إلا أن الملاحظ عليهم أنهم:

١- غالباً متأثرون بالثقافة الشرقية ويهويتهم اليهودية، حتى أن "بابل" السوفيتى رغم كون كتاباته جاءت فى خلفية ثقافية روسية إلا أن "يهوديته" واضحة للغاية خاصة فى مجموعتيه القصصيتين: "الفرسان الحمر، أوديسا" فى عامى ١٩٢٦، ١٩٢٧ على التوالى.

٢- أيضاً تأثروا بأفكار الفلاسفة والأدباء الألمان والفرنسيين مثل: هيجل وكانط وإسبينوزا فى ألمانيا وموباسان وفلوبير فى فرنسا.

فمثلاً تأثر "هاينى" بكتابات "نيتشه" و"هيجل"، على حين كان "موباسان" هو أعلمهم الأكبر للروسى "بابل".

٣- نلاحظ أيضا مدى الضياع النفسى الذى كان مدى هؤلاء الأدباء، وكونهم دائمى البحث عن الفردوس المفقود، وأكثر من عبر عن ذلك هو "هاينى" فى قصيدته "ألمانيا: قصة شتاء"، كما أن جميع أبطال روايات "كافكا" من الرجال جاءوا «بلا تاريخ» مثل: "جوزيف. ك" فرواية "المحاكمة"، والذى مثل "الديارسبورا" كحالة بلا خلاص.

٤- وكحالة خاصة، فإن إسرائيل، والصهيونية بصورة عامة، لم تحقق الحلم المنشود لهؤلاء الكتاب - كنماذج معبرة عن المجتمع اليهودى - فى بحثهم عن المجتمع المفقود والفردوس الضائع.

يتناول الفصل الثالث "اليهود فى عقل أدباء اليهود الصهاينة" بعضاً من نماذج الأدباء اليهود والذين اعتنقوا الفكر الصهيونى واختار الكاتب ثلاثة نماذج لهم كالآتى:

١- "يهودا جوردون"، وهو من أصول شرقية، من ليتوانيا على أوجه الدقة، وهو قد عاش فى الفترة من (١٨٣٣ : ١٨٨٢م).

٢- "ميخابيرو شفسكى" هو من أصول شرقية أيضاً قريبة من أصول سابقة فهو روسى وقد عاش فى الفترة من (١٨٦٥ : ١٩٢١م).

٣- "جوزيف برينر" وهو أيضاً روسى، وقد عاش فى نفس الفترة التى عاش فيها سابقيه فى الفترة من (١٨٨١ : ١٩٢١م).

ويلاحظ على هؤلاء الكتاب أمور شديدة الأهمية مثل:

١- أنهم جميعاً يشتركون فى أصولهم الشرقية (روسيا وليتوانيا).

٢- أيضا يتبعون جميعاً حركة الفكر والتنوير اليهودى أو "الهاسكالاه".

٣- تبنى هؤلاء المفكرون مبادىء "الصهيونية" بحذافيرها من الدعوة للهجرة إلى فلسطين وإنهاء حالة "الدياسبورا" - الشتات - التى يعيشون فيها وإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وتبلورت هذه الأفكار جميعها فى أذهان كلا المفكرين: "ميخابيرد يشفسكى" و"جوزيف برينر" الروسيين.

٤- كانت فكرة "الهوية"، هو أحد الأفكار المؤرقة لهؤلاء الأدباء، خاصة فكرة: من أنا؟ ولمن أعمل؟، وما هى الأمة؟ وهى تيمان لعبت دوراً كبيراً فى أفكارهم خاصة فى فكر "بيرد يشفسكى".

ويتناول الفصل الرابع "اليهود فى عقل جمال حمدان"، وجمال حمدان كعقلية معلوماتية تراكمية، كانت له رؤياه الخاصة فى موضوع الدراسة التى بين أيدينا .. ويتضح ذلك فى كتاب جمال حمدان "اليهود انثروبولوجيا"، والملاحظ أن كل كتابات (د. حمدان) .. تتبلور حول موضوع واحد وهو "مصر" .. فى أهمية موقعها الجغرافى الوسط أو فى تاريخها أو فى دوائرها السياسية العربية والإسلامية .. وإنبعاثاً من هذا الموقف .. فإن المجال الحيوى لـ "مصر" .. هو فلسطين .. ويحدد جمال حمدان .. فى كتاباته معادلة استراتيجية بسيطة فى كتابتها عميقة فى مضمونها كالآتى:

- من يسيطر على فلسطين يهدد خط دفاع سيناء الأول .. (خط العريش - رأس محمد).

– من يسيطر على خط دفاع سيناء الأوسط تحكم فيها .. وبذلك يتحكم فى خط دفاع "مصر" الأخير ومن ثم يهدد الوادى. ولذلك لنا أن نفهم من معادلة الأمن المصرى تلك .. مدى التهديد الذى تمثله إسرائيل لمصر خاصة مع إحتلالها لفلسطين كمركز جغرافى للعالم العربى والإسلامى .. ورأس جسر ثابت لعملية استعمارية بنوع جديد له خصوصيته. واليهود هم فى الأساس ينتمون إلى وطنهم المطلق الذى هو أوروبا .. والأرقام توضح ذلك كما قال د. جمال حمدان فى كل دراساته عن اليهود .. وأماكن تجمعاتهم .. التى كانت بالأساس فى مدن أوروبا وخصوصاً مدنها الكبرى .. أو عواصم لتسهل مهماتهم وتنفيذ مخططاتهم الصهيونية. واليهودى بصفة عامة (تاجر). ومن طبقة الرأسماليين .. وأكثر تعرضاً من غيره للأفكار العلمانية .. بل انهم هم مبتدعوها .. (ماركس واسبينوزا وغيرهما).

ويدعونا الباحث فى نهاية الفصل .. إلى ضرورة التعمق والتدبر فى كتابات (حمدان) لأهميتها القصوى فى فهم العقل اليهودى.

يتناول الفصل الخامس "اليهود فى عقل جارودى" حيث يرى جارودى أن لهذا العالم رؤيتين إحداهما مادية تتعلق بوجود المادة والكون .. أما الأخرى فتتعلق بارادة الانسان .. وضميره وأساسه الربانى وهى الرؤية التى جاء بها الإسلام مقابل أفكار الفلسفة البنيوية .. ومفكريها مثل ماركس وألتوسير وأفكارهما التى بلورت طبائع الغرب.

وفى تطبيق جارودى لكلامه السابق عن الغرب يركز على الظاهرة الصهيونية واليهود فى عقل جارودى لهم تصورات كالآتى:

١– يميز جارودى بين اليهودية كعقيدة دينية وبين الصهيونية كعقيدة سياسية .. كما يميز بين التوراة وبين التصور والتفسير الصهيونى لها.

٢– وعلى ذلك يهاجم جارودى العنصرية بشتى أنواعها .. ومنها الصهيونية القبلية خاصة فى كتابه "فلسطين أرض الرسالات الإلهية".

٣– ومن ضمن "الأساطير" التى تحدث عنها جارودى فى كتابه "الأخير" الأساطير المؤسسة للسياسة اليهودية أو الإسرائيلية: أسطورة النقاء العرقى وشعب الله المختار، إبادة الآخر (كفرع من مبدأ النقاء العرقى).

احمد محمود محمد التلاوى

□□ د. إيمان حمدى – معسكر السلام الصهيونى (اتجاهات الثنائية القومية والتقسيم فى الحياة السياسية الإسرائيلية ١٩٢٥ – ١٩٩٦) – معهد البحوث والدراسات العربية – ١٩٩٨ □□

منذ بزوغ الصهيونية وهى تضم تيارات تتباين فى رؤاها قدر تباينها فى قوتها داخل نطاق الحركة الصهيونية. ومن هذه التيارات تيار حاول أن يوفق بين حق اليهود الثابت فى فلسطين وبين حق الشعب الفلسطينى الذى يقيم على نفس الأرض، ويمثل هذا الاتجاه مختلف الجماعات التى يطالب بعضها بإنشاء دولة ثنائية القومية فى فلسطين، والبعض الآخر يطالب بتقسيم مساحة من الأرض الى دولة يهودية وأخرى فلسطينية، ويطلق على أصحاب هذا الاتجاه اسم "دعاة التقسيم". ورغم وجود هذه الاتجاهات منذ بداية الصهيونية حتى الآن إلا أنها لم تحظ بالاهتمام الاكاديمى. ومن هنا تأتى أهمية هذا الكتاب الذى يتطرق الى اتجاهات الثنائية القومية والتقسيم فى إسرائيل بتتبع الجماعات السياسية الرئيسية التى تمثلها.

وتقول الكاتبة فى الفصل الأول إنه بالرغم من الدور البارز لهذه الجماعات فى الحياة السياسية الصهيونية ودورها الفعال فى انشاء دولة إسرائيل وتدعيمها إلا أنها أخفقت فى تعبئة الجماهير الإسرائيلية لتأييد رؤيتها حول النزاع الإسرائيلى الفلسطينى.

ويتعرض الفصل الثانى لمفهوم التسلط العسكرى وعلاقته بإسرائيل وتقول الكاتبة أنه توجد درجات للتسلط العسكرى منها ما يسمى "المركب العسكرى" وهو نمط يوجد فى بعض الدول الديمقراطية وفيه تتحالف الصفوة العسكرية مع مجموعات تشترك معها فى أهدافها لتكسب نفوذا كبيرا فى عملية صنع القرار. أما الشكل الآخر والذى تتبناه إسرائيل فيسمى "الدولة العسكرية" وهو حالة متطرفة يشكل فيها الجيش قوة اجتماعية مستقلة لها امتيازات خاصة وتحتكر سلطة اتخاذ القرار، ويؤكد ذلك أن إسرائيل منذ قيامها يسيطر على فكرها السياسى ما يطلق عليه اسم "العقلية العسكرية" التى تؤمن بالعنف كأفضل وسيلة لتحقيق أهداف الدولة فاحتل مفهوم العنف الأسبقية على مفاهيم السلام والتعايش.

ويتحدث الفصل الثالث عن مدى نجاح الحركة الصهيونية فى فلسطين ويقول إنه بالرغم من انشاء الدولة اليهودية فى فلسطين فإن المشروع الصهيونى لم يحقق النجاح الكامل، ويكمن العيب فى إخفاقه فى تسوية مشكلة السكان المحليين للأرض، فجاءت عسكرة إسرائيل انعكاسا لعدم قدرتها على حل علاقتها الإشكالية مع الفلسطينيين باستخدام الوسائل السياسية، فساعد العنف على قيام الدولة ولكنه فشل فى جعلها دولة نقية "عنصريا" كما ينجح فى القضاء على الطابع القومى للشعب الفلسطينى.

وتلقى الكاتبة الضوء فى الفصول الرابع والخامس والسادس والسابع على الحركات الصهيونية التى كانت تنادى بالثنائية القومية أى جمع اليهود والفلسطينيين فى دولة واحدة ذات قوميتين ومنها جماعات انتهى دورها قبل وأثناء قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ مثل جماعة بريت شالوم وجماعة ايحود، أما جماعة هاشومير هاتسعير فقد تحولت الى حزب سياسى عام ١٩٤٦. وهذه الجماعات تراجعت عن موقفها تجاه الثنائية القومية بعد قيام دولة إسرائيل واستمرت فقط تساند حقوق الشعب الفلسطينى كلاجئين وأقلية يعيشون فى الدولة اليهودية، فانضمت هذه الجماعات الى كل القوى الصهيونية فى التعبير عن ولائها للدولة اليهودية الجديدة والدفاع عنها. وبعد ٣٠ عاما من اختفاء الفكرة ظهرت امكانية أخرى لإحيائها بعد حرب ١٩٦٧ ولكن فى شكل جديد وهو تقسيم الأرض الى دولتين، وكانت هذه هى الصيغة التى تبنتها جماعات مثل ماكى وهاعولام وحركة السلام الآن وميرتيس.

ويتحدث الفصلان الثامن والتاسع عن هذه الحركات الجديدة – من دعاة التقسيم – خصوصا حركة السلام الآن وميرتيس ويهدفان الى تغيير المزاج العام فى إسرائيل حكاما ومحكومين – باتجاه السعى لتحقيق حل سلمى على أساس انسحاب إسرائيل من أرض محتلة وقيام دولتين مع الاحتفاظ بضمانات قوية لأمنها.

وفى الفصلين الأخيرين تعرض الكاتبة العوامل التى توضح مصداقية جماعات الثنائية القومية والتقسيم فى إسرائيل وأهمها : التضارب بين القيم الصهيونية التى تعطى للشعب اليهودى حقوقا دون غيره، والعيوب الهيكلية داخل هذه الجماعات ومنها – التركيبة النخبوية داخل الدوائر الصهيونية وعدم قدرتها على جذب القطاع العربى فى إسرائيل بالاضافة للانقسامات الداخلية داخل معسكر السلام ككل ونمو اليمين المتشدد الذى تحول الى ديمقراطية منقوصة. وكذلك اعطاء أهمية قصوى للقيم والمؤسسات العسكرية التى تستعين بالعنف لمواجهة "الأعداء" وهذه القيم لا تتوافق مع قيم جماعات الثنائية القومية والتقسيم التى تدعو الى التعايش. وفى النهاية تقول الكاتبة أن جماعات السلام "تتفوه بلفظ السلام" لكنها لا تبذل سوى أقل القليل لتحقيقه.

عادل الجمال

د. إيمان حمدى - ترجمة صالح عزب - معسكر السلام الصهيونى - إتجاهات الثنائية القومية والتقسيم فى الحياة السياسية الإسرائيلية ١٩٢٥ - ١٩٩٦ - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٩٧

تكتسب هذه الدراسة التى صدرت فى كتاب عن معهد البحوث والدراسات العربية - التابع لجامعة الدول العربية - أهمية كبيرة، وربما يكون من قبيل المصادفة أن تصدر فى هذا التوقيت شديد الملاءمة، حيث تمر عملية السلام بين العرب وإسرائيل بأزمة كبيرة، وتتحطم كل الجهود الرامية إلى دفعها للأمام على صخرة التعنت والغطرسة الإسرائيلية.

وفى الأصل، فإن موضوع هذا الكتاب كانت المؤلفة الدكتورة إيمان حمدى قد نالت عليه درجة الدكتوراه منذ عامين من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكانت الدراسة قد قدمت باللغة الانجليزية، وقام الاستاذ صالح عزب بترجمتها إلى اللغة العربية ليثرى بها القارىء العربى، وكل مهتم بموضوع فى غاية الأهمية من بين موضوعات الصراع العربى الإسرائيلى. وفيه تتتبع الباحثة الجماعات الصهيونية التى تمثل الاتجاه السلمى منذ بداية الحركة الصهيونية حتى يومنا هذا مروراً بعام ١٩٤٨ الذى قامت فيه دولة اسرائيل. فمنذ بزوغ الصهيونية إلى الوجود، وهى لا تتكون من عقيدة موحدة بل تضم مجموعة من التيارات التى تتباين فى رؤاها قدر تباينها فى قوتها وتأثيرها داخل نطاق الحركة الصهيونية، برغم اشتراكها فى الايمان "بحق الشعب اليهودى الثابت" فى فلسطين. ومن بين هذه التيارات تيار، كان - ولايزال - صغيراً، بل ولم يكن فى معظم الأحيان لافتا للنظر من الناحية السياسية .. حاول أن يوفق بين الحق، وحق الشعب الفلسطينى الذى يقيم على نفس الأرض.

ويمثل هذا الاتجاه مختلف الجماعات التى يطالب بعضها بانشاء دولة ثنائية القومية فى فلسطين، ويطالب البعض الآخر منها بتقسيم مساحة الأرض فى فلسطين الخاضعة للانتداب، وإلى دولة يهودية ودولة فلسطينية. وتطلق المؤلفة على الجماعة الأخيرة فى هذه الدراسة اسم "دعاة التقسيم". وقد شكلت هذه الجماعات فى نهاية الأمر ما يعرف باسم معسكر السلام الإسرائيلى، أو اليسار الإسرائيلى.

من خلال قراءة واعية لما يجرى على أرض أمتنا العربية وبرؤية ثاقبة لما يمكن أن تستقر عليه الأحوال، يقول الدكتور أحمد يوسف أحمد تقديمه لهذا الكتاب، إن جدلاً كبيراً يثور اليوم فى الساحة العربية حول سبل الخروج من المأزق العربى الراهن فى الصراع العربى - الصهيونى، ويجتهد فريق بالفكر ليقول إن واحداً من هذه السبل هو العمل فى الداخل الإسرائيلى غير أن البعض - يضيف الدكتور أحمد يوسف أحمد - ينطلق بعد ذلك إلى آفاق غير محسوبة، مبنية على انعدام المعرفة تقريبا بواقع الحركة الصهيونية عامة والقوى السياسية فى إسرائيل خاصة، ومن ثم يبنى آمالاً زائفة على إمكان قيام تحالفات عربية - صهيونية تؤدى إلى التوصل إلى الحقوق العربية! .. متذرعا بأن هذا هو النهج الأكثر ملاءمة فى واقع عالمى وإقليمى متغير.

وتتتبع الباحثة أيضا الجماعات السياسية الرئيسية التى تمثل هذه الاتجاهات وتقوم بتحليلها فى ضوء الأصول الاجتماعية لقياداتها وعقائدها الأيديولوجية وتوجهاتها السياسية فيما يتعلق بقضية العلاقات العربية - اليهودية، بالاضافة إلى دور كل منها فى رسم السياسة الصهيونية الإسرائيلية، وخاصة فيما يتصل بالقضية الفلسطينية. وتشير الباحثة إلى أن إنشاء الدولة اليهودية عام ١٩٤٨، قد أدى إلى وضع نهاية لفكرة الثنائية القومية فى فلسطين. بعد ذلك تحول أصحاب هذا الاتجاه التوفيقى إلى صيغة إقامة دولتين لحل النزاع الإسرائيلى الفلسطينى على أساس خطة الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧، التى دعت إلى تقسيم المساحة التى تكون فلسطين الانتداب إلى دولتين، إحداهما يهودية والأخرى للعرب. وخلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧، وباستثناء حزبين من دعاة السلام لم يكن حق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم مطروحاً بالمرة. لكن فكرة التقسيم عادت إلى الظهور مرة ثانية بعد حرب ١٩٦٧ التى احتلت خلالها إسرائيل كافة أراضى فلسطين الخاضعة للانتداب.

وتشير الباحثة إلى أن هذه الجماعات لم تكن تحت قيادة ساسة هامشيين، بل تحت قيادة شخصيات سياسية وفكرية بارزة قدمت إسهامات ثرية لانشاء الدولة اليهودية وتثبيت قواعدها. وعلى سبيل المثال ضمت هذه الجماعات آرثر روبين رئيس إدارة إقامة المستوطنات الزراعية فى فلسطين، وجوداه ماجنس رئيس الجامعة العبرية، بالاضافة إلى جنرالات الجيش الذين إنتموا إلى حركة السلام الآن. وتتساءل المؤلفة: لماذا إذن فشل هؤلاء فى تعبئة تأييد كبير لرؤيتهم الخاصة للصهيونية، على الرغم من قيامهم بدور أساسى فى المشروع الصهيونى؟

وتجيب بقولها إنه لدى دراسة هذه الجماعات كان من المثير للملاحظة أنها برغم تنوعها الظاهر ووجودها على مدى فترة طويلة من الزمن، اشتركت فى أوجه نقص عديدة مشتركة أثرت تأثيرا سلبيا على أدائها مثل طبيعتها النخبوية واستبعادها لشرائح هامة من السكان من عضويتها وبخاصة عرب إسرائيل، فضلا عن الانقسامات التى حدثت داخل هذه الجماعات وفشلها فى إقامة جبهة مشتركة للسلام.

ومن ناحية أخرى فإنه بسبب الطبيعة الاستعمارية الاستيطانية لإسرائيل واعتمادها على القوة العسكرية فى إنشائها وبقائها، فإن القيم العسكرية وبخاصة قيمة الأمن تحتل موقعا رئيسيا فى الثقافة السياسية لإسرائيل. فمعظم الإسرائيليين لا يفسرون أمن دولتهم إلا باللغة العسكرية، ويرون أن العرب عامة، والفلسطينيين بوجه خاص هم اعداءهم اللدودون الذين يسعون إلى تدمير إسرائيل، ويتم تقوية هذه المفاهيم وإدامتها عن طريق عملية التنشئة السياسية التى تقوم بها الدولة. ونتيجة لذلك أصبحت أجيال الشباب أكثر تشددا وعدوانية من الأجيال القديمة برغم أن الأخيرة هى التى عاصرت الحياة فى الشتات والمذابح الجماعية ودخلت فى قتال مرير مع العرب لإنشاء الدولة اليهودية. وفى هذا الاطار فإن أى جماعة سياسية تدعو إلى الصلح مع "العدو" لا ينبغى عليها أن تتوقع كسب عدد كبير من الأتباع.

كل هذا يؤكد ما قاله الكاتب الإسرائيلى دافيد جروسمان وهو أحد المؤيدين لحركة السلام الآن، حينما وصف مشاعر الإسرائيليين تجاه السلام بقوله: "إننا نحن الإسرائيليين، لا توجد لدينا عقلية الساعين الحقيقيين للسلام. وهذا لا يعنى أننا لا نريد السلام، ولكن القضية أن هناك الكثيرين الذين يقدمون على التفوه بكلمة (السلام)، ولكنهم لا يفعلون أى شىء لتحقيق السلام". هذا هو بالضبط موقف جماعات السلام فى إسرائيل فهى "تتفوه بلفظ السلام" ولا تبذل سوى أقل القليل لتحقيقه.

وجيه عبدالعاطى

□□ عماد جاد . اثر النظام الدولى على الاحلاف الدولية . دراسة تطبيقية على حلف شمال الأطلنطى . رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . مايو ١٩٩٨□□

تمثل هذه الدراسة أطروحة الدكتوراه التي تقدم بها عماد جاد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ونال بها درجة دكتوراة الفلسفة فى العلوم السياسية .

وتشمل الدراسة خمسة فصول كالتالى:

فى الفصل الأول والذى جاء تحت عنوان (المشكلة البحثية والمفاهيم المستخدمة) ، عرض الباحث لموضوعين اساسيين هما :المشكلة البحثية التى تهدف الدراسة الى معالجتها ، ثم تحديد مفهوم المصطلحات التى تم التعرض لها فى الدراسة ، وهى مفاهيم الأحلاف واشكالها والفرق بين هذا المفهوم ومفهوم الكتلة الدولية ، ومفهوم الأمن الجماعي ، وأخيرا مفهوم النسق الدولى وبنيانه .

أما فى الفصل الثانى ، والذى يمثل الإطار النظرى للدراسة، فقد تناول الباحث معاجلة قضيتين :

– الأدبيات النظرية فى دراسة الأحلاف الدولية، وفى هذا الاطار تم التعرض لموضوعات اسباب تشكيل الاحلاف الدولية ، وبنيان هذه الاحلاف وتماسكها ، وقضية تقاسم الأعباء فى الأحلاف ، وأخيرا عامل استمرار وانهيار الأحلاف الدولية، وأثر النظام الدولى على تطور الأحلاف الدولية .

– النظريات المفسرة لنشأة وتطور الاحلاف الدولية مثل النظرية الواقعية والواقعية الجديدة ونظرية ميزان التهديد .

وفى الفصل الثالث ، عرض الباحث للعلاقة بين النظام الدولى والاحلاف الدولية، وذلك فى الفترة الممتدة بين عامى ١٨١٥ حتى عام ١٩٩١ وقد شمل هذا الفصل مبحثين :

تناول المبحث الأول : الاحلاف الدولية من عام ١٨١٥ حتى عام ١٩٤٥ ، وتناول المبحث الثانى الاحلاف الدولية فى الفترة من ١٩٤٥ الى عام ١٩٩١.

وعبر هذا الفصل ، عرض الباحث برؤية تحليلية عميقة للتطورات التى لحقت بالنظام الدولى خلال هذه الفترة، وآثار هذه التطورات على الأحلاف الدولية الموجودة خلال هذا العهد .

وقد تم خلال هذا الفصل التركيز على حلفى شمال الأطلنطى ووارسو وهما الحلفان اللذان لعبا دورا كبيرا فى التفاعلات الدولية لعالم مابعد الحرب الثانية. وانتهى الباحث فى هذا الفصل الى طرح معمق لكيفية انهيار حزب وارسو ، الذى كان يمثل الرمز العسكرى للمعسكر الشيوعى .

أما فى الفصل الرابع ، فقد تناول الباحث أثر التحولات الدولية فى عالم مابعد الحرب الباردة على حلف شمالى الاطلنطى .

وفى هذا الاطار ، تم التعرض لطبيعة وحدود هذه التحولات ، ثم عالج الباحث عدة قضايا هامة مثل :

– أثر هذه التحولات على العقيدة السياسية للحلف وهيكل القوة وتقاسم الأعباء به .

– أثر هذه التحولات على عضوية الحلف، حيث تناول الباحث تحليل الجدل حول توسيع الحلف والاشكاليات المثارة فى هذا الصدد .

وفى الفصل الأخير ، عرض الباحث لمستقبل حلف شمال الاطلنطى فى ضوء تلك التحولات. وفى هذا الصدد أجرى فى المبحث الأول تحليلا للسيناريوهات المحتملة لمستقبل الحلف، والتى تتنوع مابين سيناريو سقوط الحلف، وسيناريو تحول الحلف الى منظمة للأمن الجماعى وسيناريو استمرار الوضع الراهن . وفى المبحث الثانى، عرض الباحث لقضية حدود وآفاق الحلف .

وقد انتهى الباحث الى القول بأن استمرار حلف شمال الاطلنطى فى عالم مابعد الحرب الباردة ، يمثل سابقة جديدة ، فلأول مرة فى تاريخ العلاقات الدولية يستمر حلف ما ، بعد اختفاء مصدر التهديد الذى نشأ اصلا لمواجهته .

والواقع ان ما ساعد الحلف على الاستمرار – كما خلص الباحث – أنه حلف تعددى طوعى منذ نشأته، ومن ثم فقد استمر الحلف بارادة ورغبة الاعضاء، لأنه مايزال يحقق مصالحهم المشتركة . كذلك فان الحلف اتخذ منذ نشأته الشكل المؤسسى ، ويمثل بذلك أول حلف عسكرى يتخذ شكل المؤسسة بهياكلها المعقدة ، وقد ساهم هذا البعد المؤسسى فى استمرار الحلف، كما أدى تعدد هياكله الى إتاحة الفرصة أمام ادخال تعديلات جديدة على هذه الهياكل، للقيام بوظائف جديدة، الى جانب الوظيفة الأساسية ، وهى الدفاع المشترك.

لكن فى عالم مابعد الحرب الباردة، كما يرى الباحث يواجه حلف شمال الاطلنطى اشكالية التكيف مع تحولات النظام العالمى الجديد، وفى مقدمتها الصعوبات التى تتعلق بالروابط التنظيمية بين الحلف والبنية الأمنية الأوربية. ومن هنا فان على الحلف خلق آليات فعالة للتعامل مع هذا الواقع الجديد .

احمد منيسى

□□ اسامة مخيمر- التعاون المتوسطى : المبادرات . القضايا . المستقبل- القاهرة- مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر- ١٩٩٨□□

ركز هذا الكتاب على المفاهيم الأساسية للتعاون المتوسطى ، ومشروعات هذا التعاون، وآثارها المختلفة على مصر، ومستقبل التعاون المتوسطى فى ظل الظروف الاقليمية والدولية المحيطة .

وفى هذا الاطار العام، يحاول الباحث مناقشة التعريف بالبحر المتوسط والخصائص التكوينية للدول المتوسطية، وخلص المؤلف الى وجود تعريفين للدول المتوسطية ، الأول هو التعريف الجغرافى وهو يتسم بالثبات النسبى والوضوح، ومعياره ان كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية ، وهذه الدول طبقا لهذا المعيار يبلغ عددها عشرين دولة هى (مصر ، ليبيا ، تونس ، الجزائر، المغرب ، اسبانيا ، فرنسا ، ايطاليا ، سلوفينيا ، كرواتيا ، البوسنة والهرسك، يوغسلافيا الفيدرالية، البانيا، اليونان ، تركيا ، سوريا ، لبنان اسرائيل ، قبرص ، مالطا) أما التعريف الثانى، فهو التعريف الاستراتيجى ومعياره وجود

مجموعة من المصالح بين مجموعة من الدول غير المتوسطية بالمعيار الجغرافى ، ولكن لها مصالح وأهداف تسعى الى تحقيقها مع الدول المتوسطية . ومن هذه الدول التى تدخل فى اطار هذا التعريف ، كل من موريتانيا والبرتغال والأردن .

كما يشير الباحث الى الاطار العالمى والاقليمى للتعاون المتوسطى ، سواء فى اثناء الحرب الباردة، أو فى تجربة الحوار العربى الاوروبى، او بعد انتهاء الحرب الباردة ونظام الثنائية القطبية . فقد انعكس الصراع بين القطبين على امكانية التعاون بين الدول المتوسطية، التى انقسمت على نفسها الى معسكرين ، أحدهما مؤيد، والآخر معارض لكل من القطبين مما جعل البحر المتوسط ليس فقط بؤرة للصراع بين القطبين وانما ايضا للصراع بين كافة الدول المتوسطية .

ويتتبع الباحث بعد ذلك مبادرات التعاون المتوسطى مشيرا الى مضمون كل مبادرة واهدافها ، حيث تعرض الى مبادرة الجماعة الاوروبية للتعاون المتوسطى التى تعتبر من أقدم المبادرات حيث بدأت مع توقيع اتفاق روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ المؤسس للجماعة الاوروبية ، حيث كانت توجد علاقة بين بعض الدول الموقعة على اتفاقية روما (فرنسا – ايطاليا) وبين دول المغرب العربى (الجزائر – تونس المغرب – ليبيا).

ثم تناول الكتاب المبادرة الايطالية – الاسبانية التى طرحت عام ١٩٩٠ لانشاء مؤتمر الأمن والتعاون فى البحر المتوسط على غرار مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى . ويرجع المؤلف فشل هذه المبادرة لعدة اسباب منها اتساع نطاق المبادرة لتشمل النواحى الاقتصادية والأمنية والاجتماعية ، ومعارضة الولايات المتحدة للمبادرة نظرا لأنها تضاربت مع مؤتمر مدريد فى عدة نواح ، فضلا عن انها كانت من المحتمل أن تعوق تحقيق اهداف الولايات المتحدة فى المنطقة .

ويتطرق الكتاب رصين للمبادرة الفرنسية التى ركزت على خصوصية غرب المتوسط ، وتوقفها عام ١٩٩٢ بسبب ازمة لوكيربى مع ليبيا ، ثم تطرق الباحث بعد ذلك الى مبادرة الاتحاد البرلمانى الدولى للتعاون المتوسطى والى مؤتمر برشلونة باعتباره امتداداً "للسياسة المتوسطية للجماعة الاوروبية التى تهدف الى تحويل منطقة المتوسط الى منطقة ازدهار اقتصادى، والى انشاء اكبر منطقة تجارة حرة فى العالم تشمل من ٣٠ الى ٤٠ دولة وحوالى ٨٠٠ مليون نسمة. ويركز الكتاب فى هذا السياق على أهمية اتفاقات الشراكة فى ادخال دول جنوب وشرق المتوسط الى عالم التكتلات حيث لم يعد هناك مكان للدول المنفردة الوحيدة أيا كانت ، إلا أنه يحذر من ضغوط الطرق القوى، وهو الاتحاد الاوروبى فى المفاوضات ، ويدعو دول جنوب وشرق المتوسط الى عالم التكتلات حيث لم يعد هناك مكان للدول المنفردة الوحيدة إيا كانت ، إلا أنه يحذر من ضغوط الطرف القوى ، وهو الاتحاد الاوروبى فى المفاوضات ، ويدعو دول جنوب وشرق المتوسط الى عدم الاقتصار على ردود الفعل تجاه مايراه الاتحاد الاوروبى بأنه الصواب والعدل فى شكل العلاقة بينهما، وانما يكون مشاركا فى طرح المبادرات من وجهة نظره ومصلحته .

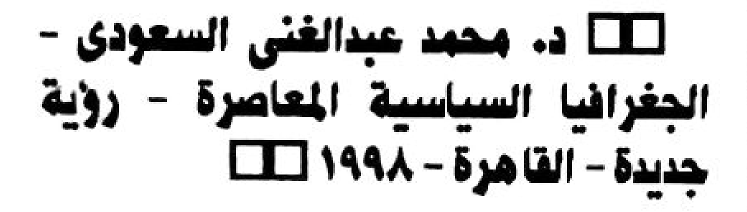
ثم يتطرق الباحث الى المبادرة المصرية لانشاء منتدى التعاون فى البحر المتوسط التى بدأت بخطاب الرئيس مبارك فى ستراسبورج فى نوفمبر ١٩٩١. وتتميز المبادرة المصرية عن غيرها من المبادرات بأنها تتبع منهج "التدرج" فى عضوية المنتدى، وفى طرح الموضوعات على بساط بحث المنتدى .

كما يتناول أهم القضايا والمشكلات المطروحة فى ميدان التعاون المتوسطى، واعتبر الكتاب أن قضية الأمن فى البحر المتوسط ، هى اكثر القضايا الحاحا فى التعاون المتوسطى باعتبار أن الأمن ليس قاصراً على الأمن العسكرى فقط، وانما يشمل كل نواحى التنمية. ثم تلى قضية الأمن قضية الهجرة التى تشغل شمال المتوسط وجنوبه على السواء، ويرى الكتاب ان الهجرة هى تعبير عن فجوة فى التنمية ومعدلات بطالة مرتفعة وزيادة غير مدروسة فى تعداد للسكان فى جنوب وشرق المتوسط فضلا عن انها تثير عدة قضايا مثل حقوق المهاجرين وغيرها من القضايا المتعلقة بها. ومن القضايا المطروحة بقوة ايضا على الدول المتوسطية ظاهرة الارهاب ، أو استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية. ويخلص الكتاب الى ان الحركات المتطرفة قد أساءت الى الاسلام، وجعلته دين قتل وتدمير ، فى حين ان الاسلام دين تسامح وسمو لا إكراه فيه ولا عدوان.

فهذه القضايا وغيرها تتطلب العمل المشترك بين كافة دول المتوسط لايجاد حلول مشتركة لها حيث ان الحلول الفردية لا تجدى فى مواجهة مثل تلك المشكلات .

وفى النهاية يقيم الباحث التعاون المتوسطى كفكرة وكواقع عملى بين دول المتوسط ، فيناقش فرص وإمكانيات وقيود ومعوقات هذا التعاون. وقد خلص الكتاب الى وجود فجوة وتوازن مفقود فى علاقات الدول المتوسطية مع بعضها البعض لصالح دول شمال المتوسط وتلك الفجوة تحول دون قيام التعاون المطلوب بين جانبى المتوسط ، لأن علاقة التعاون تبنى على التقارب الذى أساسه "التوازن" .

احمد بهى الدين



د. محمد عبدالغنى السعودى - الجغرافيا السياسية المعاصرة - رؤية جديدة - القاهرة - ١٩٩٨

لم تعد أحداث العالم وشواغله وشئون الدنيا ظاهرها وباطنها بمعزل عن البيئة الإنسانية بمعناها المتسع ما بين التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والفلك والحساب، والناس فيها منشغلون، الشيوخ منهم والقديسون واللصوص والإرهابيون. ورغم ذلك فإن الحدث أى ما كان موقعه وأى ما كان محدثه لابد أن يؤثر ويتأثر بتلك البيئة، وهنا تظهر أهمية المحدد الجغرافى وأثره المتبادل فى الأحداث الدولية والبيئات الإنسانية.

تصحب القارىء الى جولة ممتعة فى هذا الكتاب الفريد – ولا عجب – ذلك أن مؤلفه أستاذ جيل من الجغرافيين هو د. محمد عبد الغنى سعودى، ولقد تجولت بفكرى داخل فكر أكبر لأقرأ فى مدى التوافق الجغرافى بين الأمة والدولة وكيف تستطيع تلك الدولة أن تدير مواردها لتحقيق أهدافها المرتبطة برفاهية الناس وهم نسيج تلك الأمة وضمان حمايتهم، ذلك أن الإطعام من جوع والأمن من خوف يعد هدفا ساميا بزغ على الأرض وتحدث فيه الدين ومازال يعمل من أجله وسيظل حتى قيام الساعة.

ولقد تنقلت بين دفتى الكتاب لأرى كيف أن موارد الدولة تؤثر على استراتيجيتها بل تلعب دورا فى ضمان حمايتها بمعنى الحماية العامة الشاملة لكل أنماط الحياة سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية ونفسية مستخدمة فى ذلك وسائل التبادل وعلاقات التجارة والمال واستخدام عناصر الترابط القومى لخلق كيان اجتماعى متماسك يشارك مشاركة إيجابية وليست تعبئة هزلية.

قرأت جيدا كيف توضح الجغرافيا السياسية فى تحليل منهجى كمى عناصر ومرتكزات القوة للدولة وكذلك عوامل ومنطقات الخور والضعف فيها.

ودون استطراد لما تفضل به المؤلف إلا أنه فقط تلمس عناصر الإبداع الفكرى فيما ساقه عند تقسيم الدولة ، وهى عصب الحياة السياسية ومنتهى السلطة السيادية إن جاز التعبير من أسس جغرافية قائمة على تلك المرتكزات الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وكذلك تطالع تلك النماذج التطبيقية للمشكلات الدولية المعاصرة حيث عنى الدكتور سعودى بإبرازها

فى صورتين أولاهما تلك المشكلات ذات الأساس الطبيعي، كمشكلات الدول عديمة المنافذ المائية وهى ما يطلق عليها الدول الحبيسة، وكذلك تلك المشكلات المرتبطة بمسائل المياه فى الوطن العربى والتى تتحول من مسائل الى مشاكل وقضايا، ذلك أن أطرافها متعددة ومشاربها مختلفة ما بين تركيا وإسرائيل والعالم العربى والأفروعربى حيث وجود السودان، وثانى هذه النماذج المشكلات الدولية فهى تلك المتعلقة بالأساس البشرى والاقتصادى والتى حددها ذلك السفر الرصين فى ثلاث قضايا :

قضية الدين وضرب نماذج لها فى إسرائيل والبوسنة والهرسك، وأيرلندا والهند، وكذلك قضية القومية فى قبرص وادى الأكراد وفى تشيكوسلوفاكيا وبلجيكا، أما القضية الثالثة فهى المتعلقة بذلك التباين الاقتصادى والذى تظهر آثاره وتنعكس نتائجه فى تمرد الشمال الإيطالى وتمرد الهنود فى المكسيك ويربط المؤلف فى تناسق وتناغم بين تلك المشكلات التى يمكن أن توصف بكيان أى بيئة إنسانية، وكذلك تلك التى باتت أبدية لدى معظم دول الجنوب وهى المرتبطة بزيادة السكان والتى تعد واقع الأمر مشكلة سياسية لها بعديها البشرى والاقتصادى.

وإن كنا قد عبرنا فى البداية عن أهمية الحدود السياسية كمحور رئيسى وفاعل فى اطار هذا الفرع العلمى وهو الجغرافيا السياسية فقد عبر المؤلف عن ذلك بأن أفرد فصولا ثلاثة عنيت بمعالجة الحدود السياسية من منظور لا نقول جديد بقدر ما نقول ديناميكى وانتقائى حيث يربط بين هذا التنظير الاكاديمى وتلك المشكلات الطاحنة وبخاصة عبر أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ولم ينس رغم ذلك أن يعرض بإسهاب لموضوع قد يبدو كلاسيكيا إلا أنه يمثل تحديا لتفجير مشكلات عالمية، وهو المرتبط بمسائل إقليمية وهى المياه وقد حصر المؤلف تلك البؤر فى البحار الشمالية وحوض البحر المتوسط، وفى المضايق التركية، وفى النزاع اليونانى التركى.

وبدون التقليل من شأن أهل الجنوب وبدون التقليل من شأن الأقليات أو التهوين من شأن مفارقات وتباينات البناء الاجتماعى حتى للدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وأوروبا واليابان فإن المؤلف يعرض فى فصول أربعة لمفهوم القوى الدولية خاصة المعاصرة منها مبينا بالتفصيل الشيق كيف تمتزج جزئيات القوة مع التركيبة البيئية الإنسانية لتشكل كيانا ماديا قادرا ثم يأتى مسك الختام عندما نطلع بين دفتى الكتاب على ما أسماه كشف حساب القرن العشرين وتعجب من مجرد ذكر القرن القادم وكأنه بعد مسافات طويلة وأشاركه ذلك فما هى إلا أيام وشهور قلائل ويقدم علينا هذا القرن ويستبشر بجينات وراثية يحملها المولود الجديد أو القرن الجديد ستؤتى أكلها وآثارها على السكان والبيئة وعلى إبراز كهولة العالم المتقدم وصحوة الفهود فى شرقى أسيا وبروز التكتلات الإقليمية، وذلك كله مصحوب بسباق متعجل الخطى نحو أخطار نووية محدقة من كل صوب وحدب، وما يمكن أن يفرزه ذلك من مشكلات قد تعيد ذكرى ماضى الفقر والتشرد وزيادة اللاجئين، ولم ينس أن يمس مصطلحات العصر كالعولمة، حيث استمرار السيطرة من جهة والتبعية من جهة أخرى رغم ثورة الاتصال وغزو الفضاء، وذلك التطور التكنولوجى فى إطاره المادى وانعكاساته السياسية والاقتصادية والثقافية حيث صراع الحضارات.

ولا أدعى لنفسى جهد القارىء، ولكن أرد الفضل لأهله فلقد تعلمت كثيرا من هذا السفر وبدأت أطرق بداية الطريق فى تعلم الجغرافيا السياسية كمدرسة واقعية أصيلة فى ارتباطها بالبيئة الانسانية بل وبالحياة كلها.

د. عبدالرحمن اسماعيل الصالحى

▭▭ ناهد عزالدين عبدالفتاح - العلاقة بين التنمية الاقتصادية وحقوق الانسان: دراسة مقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية -رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة - ١٩٩٧ ▭▭

تنقسم الدراسة إلى أربعة فصول، يتناول الفصل الأول "العلاقة بين التنمية الاقتصادية، وحقوق الانسان المدنية والسياسية" حيث قدمت العلاقة بين التنمية وحقوق الانسان المدنية والسياسية من خلال منظور التعارض، ثم التوافق بينهما، وأخيراً علاقة التكامل والاعتماد المتبادل بين المتغيرين. والمنظور الأول، هيمن على تفكير النخب الحاكمة فى بلدان العالم الثالث غداة حصولها على استقلالها السياسى وأصبح جوهر التفكير هنا هو التغاضى عن حقوق الانسان ومقايضتها بالتنمية. وأصبح على المواطنين بدورهم التغاضى عن حقوقهم حتى لا تتحول إلى تهديد يعوق التنمية. والفكرة الأساسية التى تقوم عليها التنمية هنا، هى تنمية الموارد المادية بالأساس (تراكم السلع المادية، ارتفاع متوسط دخل الفرد ..) والغاية المحورية هى اللحاق بركب الدول الغربية المتقدمة. ولذلك يعد نقل عوامل التحديث الغربية هو أسلوب تحقيق النمو والانطلاق نحو التصدير الزراعى والتصنيع.

المنظور الثانى هو منظور، أو علاقة التوافق بين التنمية الاقتصادية وحقوق الانسان، الذى أكد على أن خريطة توزيع الدخول فى المجتمع لا تخضع للمحدد الاقتصادى، وإنما هى انعكاس لخريطة توزيع السلطة والقوة السياسية فى المجتمع. كما ذهب أنصار ذلك الاتجاه إلى أن تركيز السلطة السياسية فى يد (النخبة) هو عامل سلبى يؤثر على عوائد التنمية الاقتصادية حيث تستأثر النخبة بوضع السياسات وتخصيص الموارد، وتستأثر وحدها بعوائد الانتاج مع اقصاء الجماهير وحرمانها من المشاركة السياسية والاقتصادية. المنظور الثالث هو منظور التكامل والاعتماد المتبادل حيث تبلور هذا المفهوم نتيجة لما حدث فى مطلع الثمانينات من إخضاع مفهوم التنمية لعملية مراجعة، وإعادة تعريف.

يدرس الفصل الثانى "العلاقة بين التنمية الاقتصادية وحقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، حيث تقسم المؤلفة الفصل إلى نفس تقسيم الفصل الأول فى دراسة العلاقة بين المتغيرين، وهو منظور التعارض، منظور التوافق، منظور التكامل والاعتماد المتبادل. وإذا أخذنا منظور التعارض نجد أن هذا المنظور قد ساده نفس التعريف الكلاسيكى الجديد للتنمية والذى يرادفها بالنمو الاقتصادى وتحقيق الكفاءة والرشادة فى استغلال الموارد المالية لرفع معدلات الدخل لأقصى حد ممكن. وهنا هيمنت أفكار نظرية كورنتسى عن علاقة النمو الاقتصادى بالفوارق الاجتماعية التى تأخذ شكل حرف "U" باللغة الانجليزية. وقد لقى منظور التعارض بين التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأييد عدد كبير من المحللين الغربيين الذين أصروا على التشكيك فى الطبيعة القانونية لتلك الحقوق، كحقوق إنسان ملزمة على قدم المساواة مع الحقوق المدنية والسياسية. واستندوا فى ذلك إلى مجموعة من الحجج بعضها قانونى وبعضها الآخر سياسى عملى، وبعضها الثالث اقتصادى يرتبط بالتنمية الاقتصادية، ثم تعرض الباحثة إلى منظورى التوافق والتكامل والاعتماد المتبادل بين التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الفصل الثالث تخصصه الباحثة لدراسة العلاقة بين التنمية الاقتصادية وحقوق الانسان الجماعية (حقوق الشعوب). حيث تتطرق

الباحثة فى بداية الفصل إلى الانتقادات الموجهة لمجمل النظريات الغربية فى التنمية الاقتصادية، إذ يؤخذ عليها أنها أفرطت فى التعميم مع التركيز على البعد المادى الاقتصادي فقط، إذ قامت نظرية التحديث والليبرالية الجديدة على إفتراض وجود علم اقتصاد عالمي واحد، تحكمه قوانين وقواعد عالمية. إضافة إلى تجاهل السياق الاجتماعي السياسى، التاريخى والثقافى المحيط بعملية النمو وهى بذلك تغيب المحتوى القيمى - الاجتماعي للتنمية .. والذى لا يتلاءم مع بلدان العالم الثالث. وقد سعت الدول النامية إلى الوصول إلى تعريف للتنمية خاص بها ونابع من ثقافتها، باحياء التقاليد الأصيلة لتراث مجتمعاتهم مثل التقاليد (الكونفوشيوسية، القبلية الافريقية، والحضارية الإسلامية ..) وإعادة نقد وتقييم النظريات الغربية فى التنمية. وتتعرض المؤلفة إلى المعوقات الخارجية والداخلية التى تعوق الوصول إلى تعريف للتنمية تتبناه دول العالم الثالث.

وننتقل إلى إعادة تعريف حقوق الانسان من منظور الدول النامية، حيث تتطرق الباحثة إلى منظور الدول المتقدمة فى الشمال، ثم منظور الدول النامية فى الجنوب، ثم رد أنصار العالمية على حجج تيار النسبية فى فهم حقوق الانسان، وأخيراً إلى التوفيق بين تيارى النسبية والعالمية فى مفهوم حقوق الانسان.

الفصل الرابع، وهو بعنوان العلاقة بين التنمية وحقوق الانسان فى مصر وكوريا الجنوبية، حيث تقدم الباحثة مقارنة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية فى مصر وكوريا الجنوبية من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٩٥، ثم قامت الباحثة بدراسة متغيرين هما التعليم والصحة فى شكل مقارن بين مصر وكوريا، وخلصت الباحثة من هذا النموذج التطبيقى إلى أن النموذج الكورى فى التنمية قد نجح وفقاً لعدة اعتبارات. فصنع القرار الكورى كان يتم وفقا لاعتبارات الكفاءة والرشادة الاقتصادية فى المقام الأول، حيث راعى واضعوا الخطط كفاءة التصميم والتنفيذ، والموازنة بين أهداف النمو والعدالة التوزيعية، كما جاءت خطة التنمية ثمرة للتشاور الدائم بين ثلاثة أطراف هى الحكومة، رجال الأعمال فى القطاع الخاص، مؤسسات البحث العلمى.

بالنسبة للنموذج المصرى فى التنمية، فقد أخذت عليه الباحثة مجموعة من المآخذ مثل أن النموذج المصرى كان قد أتخذ سياسة الانفتاح الاقتصادى، ففتحت أبواب اقتصادها على مصراعيه أمام النشاط الخاص والأجنبى دون وضوابط، فشجع ذلك على قيام نشاط طفيلى غير إنتاجى صاحبه استشراء ظاهرة الفساد السياسى، كما أن مشروعات القطاع الخاص فى مصر ظل يغلب عليها الطابع الاستهلاكى الذى يستنزف الموارد، بدلاً من تنميتها. كما أن التركيز على العامل الواحد قد أدى إلى تدهور القطاع الزراعى وصعود القطاع التصنيعى.

اسامة فاروق مخيمر

□□ حسين عبد القادر - فرنسا والأديان السماوية - مركز الدراسات العربى - الأوروبى - ١٩٩٨ □□

فى البداية يوضح المؤلف حسين عبد القادر أسباب اختياره موضوع هذا الكتاب فيقول أنه لا توجد دولة فى العالم الحاضر احتلت فيها المسائل الدينية فى التاريخ المعاصر، مكانا فى الحياة السياسية كالمكان الذى احتلته فى فرنسا، لدرجة أن الصراع الدينى شكل فى فترة من الفترات خط التقاطب الفاصل والمعطيات الرئيسية فى الصراع من أجل السلطة، وبالعكس.

يتضمن الكتاب خمسة فصول، تناول فى الفصلين الأول والثانى تاريخ القوى الكاثوليكية واليسار العلمانى ضد الأكليروس منذ الثلاثينيات عندما فقدت العلمانية محتواها العدوانى، وتخلت عن شراستها، وأخذت تبدى نوعا من الاحترام لجميع العائلات الروحية التى تكون الشعب الفرنسى. تخلت عن جزء من محتواها الفلسفى الذى ورثته عن فلاسفة القرن الثامن عشر الذين اقتبست منهم مذاهب العلموية (مذهب يقرر الاكتفاء بالعلم من حيث قدرته على الذهاب الى المسائل القصوى فيما يتعلق بالمعرفة البشرية)، والعقلانية (فلسفة تعتمد على العقل فى ميادين المعرفة والتصرفات)، والفردانية (نزعة تدعو الى التفكير بالذات وحدها، وترجع تفسير الظواهر الاجتماعية والتاريخية الى تدخل الأفراد)، واعتنقت مفاهيم التعددية (نظام يرتكز على تعايش الجماعات المختلفة المستقلة فى الادارة والتمثيل) طالما أن هذه المفاهيم لا تنتهك حرمة المبادىء القضائية التى أقرها قانون الفصل بين الدين والدولة.

واستعرض المؤلف فى الفصل الثالث تاريخ الطوائف اليهودية فى فرنسا وقارن بينها وبين الطوائف اليهودية العالمية، فاليهودية الفرنسية تكونت عبر هجرات متتالية بدأت فى بداية القرن التاسع عشر، لذلك فإنها ليست كيانا دينيا فقط، بل أنها ثقافة واسلوب حياة، وبالتالى فإن الاختلافات وعدم التجانس فى صفوف الطائفة اليهودية تختلف باختلاف أصولها وبتعددية مسارات واجراءات تمثلها واندماجها فى المجتمع الفرنسى وتأقلمها مع الثقافة الفرنسية، وبالتالى فإن تطورات اليهودية عبر الزمن تعتبر أهم العناصر الضرورية لإستيعاب دور اليهود السياسى والاجتماعى.

وتناول الفصل الرابع "عداء السامية" حيث أوضح المؤلف الدور الرئيسى الذى لعبه ادوار دريمون (١٨٨٦ - ١٩١٧) فى تفاقم موجة عداء السامية الفرنسية، حيث تحول كتابه "فرنسا اليهودية" الى أيديولوجية تعتنق، كما أن قضية "دريفوس" الضابط اليهودى المتهم بالتجسس لصالح ألمانيا ونفيه فى جزيرة غويان، بالاضافة الى العديد من المطبوعات والصحف التى ساهمت على مدار عقود من الزمن فى تغذية احتلال الشعور بعداء السامية، وخلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية شهدت فرنسا مناخا اقتصاديا قاسيا أدى الى ظهور تيارات سياسية وجماهيرية تعلن مناوءتها لتراكمات رأس المال الذى اقترن باليهود. ومع بداية الثمانينيات اشتدت صلابة حزب الجبهة الوطنية وزعيمه جان مارى لوبن، مما أدى لاعتقاد الكثيرين، داخل فرنسا وخارجها، أن المسألة اليهودية عادت لتحتل مركز الصدارة فى الحياة العامة، وأن فرنسا تشهد موجة عداء سامية جديدة.

أما الفصل الخامس والأخير فإنه يؤرخ لمرحلة جديدة من الحياة الدينية فى فرنسا المعاصرة حيث شهدت فى السبعينيات صحوة دينية جديدة تلاءمت مع صحوة روحية مصيرية جديدة، فقد بدأ الدين الإسلامى فى الانتشار، ويقول الكاتب الفرنسى ورجل السياسة الشهير أندريه مالرو "سيكون القرن الحادى والعشرين قرنا دينيا، وإلا فإنه لن يكون"، كما أن المؤمنين من جميع الأديان يجدون أنفسهم أكثر ارتياحا فى مجتمع يحتاج الى الانفتاح على الآخر، لكى يكون له معنى ومغزى.

وأخيرا مازالت فرنسا ذات أغلبية كاثوليكية، ولكنها انتهجت أيديولوجية التعددية الدينية. الى جانب البرتستانت واليهود، ظهرت أديان أخرى مثل الأرثوذكس والبوذيون، والأهم من هذا، ولد دين جديد هو الدين الإسلامى ومع ذلك احتل المكان الثانى للأديان فى فرنسا.

على سالم ابراهيم

□□ د. فوزى طايل، كيف نفكر استراتيجيا، مركز الإعلام العربى، القاهرة، ١٩٩٧ □□

هذا الكتاب آخر ما خطه قلم الراحل الاستراتيجى الكبير اللواء أركان حرب الدكتور "فوزى طايل الذى رحل من عالمنا فى فبراير ١٩٩٦ عن عمر يناهز ٥٤ عاما.

يدخل الكتاب ضمن سلسلة دراسات استراتيجية اسلامية أعدها المؤلف، ومنها آثار حرب الخليج على منظومة القيم الإسلامية العليا، وآثار تفكك الاتحاد السوفيتى على أمن الأمة الإسلامية، وهذا الكتاب يشمل خمسة فصول يتناول ما يمكن تسميته أساسيات العقل الاستراتيجى الإسلامى الذى ينبغى أن ننطلق منها لنفهم ما يدور حولنا من متغيرات على الساحة السياسية عالميا.

يؤكد المؤلف فى الباب الأول، والذى يحمل عنوان " صادر الأختام ومراجع الفكر"، أن هذه المصادر تشمل منبعين أساسيين هما: "القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة. اضافة الى مصدرين آخرين هما: الاجماع والاجتهاد الفكرى. وينتهى المؤلف فى هذا الجزء الى القول بأن أحد الأسباب الأساسية وراء تخلف الأمة الإسلامية هو عدم وجود فكر استراتيجى اسلامى شامل يتعامل مع المستقبل. هذا الفكر الذى يتم من خلاله الربط بين الأهداف والإمكانات المتاحة.

ثم ينتقل المؤلف الى الباب الثانى فيعرض لمكونات منظومة القيم الإسلامية، التى هى المرجع الرئيسى للفكر الإستراتيجى الإسلامى. وفى هذا الاطار، يوضح أن أهم هذه المكونات يمثل فى العلم الذى يشكل أول قيم المنظومة الإسلامية، والعلم هنا ليس المقصود به العلم الدينى فقط، وإنما كل ما وصل اليه ادراك الانسان من معارف، مرتبة بطريقة نظامية، ومكتسبة بالملاحظة، أو التجربة، أو الاستنباط، أو التلقين، ثم الإيمان الذى يشكل ثانى أهم هذه المكونات. فالعمل، والتسليم بتكريم الله للإنسان، ثم وحدة الأمة الإسلامية، والعدل، والشورى التى تشكل المكون السابع لمنظومة القيم الإسلامية.

ويخلص المؤلف فى هذا الباب الى التأكيد على أن وحدة الأمة الإسلامية كمكون أصلى لمنظومة القيم الإسلامية إنما تقوم على أربعة أسس لا ينفصل أحدها عن الآخر، وهى:

- الأساس العقدى، فكل المسلمين أمة واحدة.
- الأساس الإقليمى، فكل الأرض التى سرت عليها أحكام الإسلام يوما هى أرض إسلامية.
- الأساس الشخصى، فكل من دخل الإسلام صار من أبنائه بغض النظر عن جنسه أو عرقه.
- الأساس التاريخى، الذى يفيد استمرارية وجود هذه الأمة.

وفى الباب الثالث، والذى يحمل عنوان "ارهاصات النظام العالمى الجديد" يوضح المؤلف كيف أن الميراث الحضارى الإسلامى كان فى العصور الوسطى نبراسا للغرب ثم كيف بدأ العالم الإسلامى يدخل مرحلة الخمول، والتى انتقل إبانها مركز الحضارة من الشرق الإسلامى الى الغرب المسيحى، وما هو الدور الذى لعبته النخب السياسية الإسلامية الانهزامية فى ترويج الانسحاق للحضارة الغربية، وأخيرا كيف ساهمت الصهيونية العالمية فى بناء النظام العالمى الجديد، والذى جاء فى الأساس موجها ضد طموحات وغايات الأمة الإسلامية.

أما فى الباب الرابع، فيعرض د. طايل لماهية النظام العالمى الجديد، ويخلص الى القول بانه ليس مختلفا كثيرا عن أهداف النظام العالمى لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية تجاه الأمة الإسلامية، وإن كان النظام العالمى الجديد، قد اتخذ من مفهوم الأصولية الإسلامية كأساس لمواجهة العالم الإسلامى.

وأما فى الباب الأخير، فيتناول المؤلف خصوصية النظام العالمى الجديد والمتمثلة أساسا فى محاربة فكرة الدولة ومواجهة خاصية الخصوصية الثقافية، وفى هذا الاطار يخلص المؤلف الى القول بأن الحضارة الغربية قد فشلت بالفعل عبر جناحها الماركسى، وهى على وشك الانهيار بجناحها الليبرالى، وحين يحدث ذلك فسوف يحدث فراغا هائلا، فهل أعد المسلمون أنفسهم لهذا اليوم.

هالة عبدالوهاب

□□ سليم مطر - الذات الجريحة: إشكاليات الهوية فى العراق والعالم العربى "الشرقانى" - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - ١٩٩٨ □□

تأتى أهمية هذا الكتاب للباحث العراقى سليم مطر من كونه يسعى - عبر منهاجية متميزة ومتسقة عبر الكتاب - إلى معالجة قضية الهوية فى الوطن العربى على الأصعدة (الفكرية والسياسية والتاريخية). ومن الطبيعى أن يتخذ الكاتب من وطنه العراق نموذجا اعتبره تمزق الهوية من خلال مفاهيم عرقية وقومية ودينية وطائفية.

وينقسم الكتاب إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة. وفى ضوء ما سبق يصبح مفهوما أن الكاتب أطلق على المقدمة عنوان: "الانسان الممزق الهوية فى العالم العربى، وجاء الفصل الأول بعنوان تجديد الهوية الفكرية داعيا إلى فلسفة وسطية مدنية بشأن مسألة الهوية ومتناولا دور كل من الثقافة والمجتمع والسياسة والدين فى بلورة الهوية وعارضا بشكل نقدى تحليلى ما أسماه بالفهم العرقى والتغريبى للهوية. ويقصر الأستاذ سليم مطر الفصل الثانى على الحالة العراقية متحدثا عن تجديد الهوية التاريخية. ويتسم هذا الفصل بالتركيز على انعكاس العلاقات بين العراق وإيران تاريخيا على إشكالية الهوية بالعراق خاصة فى ظل مدلولاتها بالنسبة للعلاقة بين الهويتين العربية والفارسية.

ويعود المؤلف فى الفصل الثالث إلى الاطار الرحب والأوسع وهو المشرق العربى وهو هنا يتعرض بجرأة وشجاعة لمسألة شائكة عادة ما يتحاشاها أو يتناساها الكثير من مفكرى وكتاب العراق وبلاد الشام، ونعنى هنا الاختيار بين الهوية العربية والهوية المشرقية الأكثر خصوصية وذات الجذور التاريخية التى لا تتطابق - وإن كانت لا تتباين تماما - مع الهوية العربية. وفى اطار هذا الفصل يطرح المؤلف أفكارا جديرة بالمناقشة، وإن لم تكن بالضرورة موضع اتفاق حول العلاقة بين كل من القومية العربية والوحدة العربية وموقف الكاتب مع كل منهما، وكذلك حول الحزب القومى السورى.

ويتسع الاطار مرة أخرى فى الفصل الرابع حيث يعرض الكاتب لتصوره لعناصر تجديد الهوية العربية وأبرزها هو ما يسميه بالتصالح مع الميراث "القبل اسلامى" وهنا يركز الأستاذ سليم مطر على فكرة التواصل

التاريخي رافضا قطعه بحجة البدء بما هو "عربي" وتجاهل ما سبق ذلك، وهو يقف هنا مرة أخرى موقفا يتسم بالشجاعة مع الذات وإن لم يحظ باتفاق واسع بشأنه. وفي السياق نفسه يتحدث الكاتب عن العلاقة بين اللغة العربية واللغات السامية وعن أصول شعوب المنطقة وتاريخ عملية التعريب بها. وأخيرا تناوله للمانوية باعتبارها حلقة مفقودة في تاريخ الاقليم.

ويعود الكاتب في الفصل الخامس من كتابه "الذات الجريحة" إلى خصوصية الحالة العراقية. ويتميز هذا الفصل بتناول عدد من الجماعات المكونة للشعب العراقي وتحديدا الشيعة والأكراد والسريان في ظل عرض شامل لتنوع الفئات اللغوية والدينية والمذهبية في العراق. ويبرز المؤلف أيضا دور المعارضة العراقية في تجديد الهوية الفكرية للعراق. وفي الخاتمة يقدم الكاتب عدد من الاقتراحات لبناء هوية وطنية عراقية.

ولاشك أن الكتاب مليء بالأفكار الجديدة وبعضها شيق، وبعضها أيضا بذل المؤلف جهدا في أخراجه بشكل ثري وتأصيله من الناحية المنهاجية. وأود أن أشير بشكل خاصة إلى بعض المفاهيم التي طرحها والتي لها فائدة بالغة إذا استخدمت في إطار البحث العلمي الخاص بالمنطقة العربية مستقبلا أذكر منها استخدام مفهوم "فئات" بدلا من جماعات عرقية أو قومية معتبرا الأخيرين نشأ في ظروف تتصف بخصوصية أوروبية، وكذلك مفهوم "الهويات الفرعية" بما يسمح بتجاوز تناقضات مزعومة أو مصطنعة بين أطر مرجعية مختلفة للهوية. وأخيراً يفيد الكتاب في إدراك أن كافة الأيديولوجيات - أيا كان منبعها - تقبل أن توظف لكي تكون متسلطة شمولية أو تعددية.

وليد عبدالناصر



رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية

نحن فى الصرب
نحب العمل المتقن

KOSOVO

التطهير
العرقى

جريدة ليبراسيون الفرنسية
(٩ يونية ١٩٩٨)



جريدة لوموند الفرنسية (٢٠ ابريل ١٩٩٨)



مجلة النيوزويك الامريكية (٢٧ ابريل ١٩٩٨)



مجلة الجيمين دجبلاد الهولندية (١١ مايو ١٩٩٨)



مجلة لوتان السويسرية (١١ مايو ١٩٩٨)



الردع النـــووى

إعداد : د . هدى راغب عوض

Orbis

Vol. 42, No. 1 Winter 1998,

The Case for Nuclear Deterrence Today,
Robert G. Joseph & John F. Reichart

قضية الـردع النووى اليوم

روبرت جوزيف وجون ريتشارت

إن أخلاقيات استخدام الأسلحة النووية كانت ومازالت موضع جدل منذ بدء تصنيعها واستخدامها فى الحرب العالمية الثانية. فقد كانت لأول قنبلة ألقيت على ناجازاجى وهيروشيما عام ١٩٤٥ تأثير مباشر على صانعى القنابل والمتفجرات، بإعادة النظر فى تطوير هذا النوع من الأسلحة حتى وإن كان استخدامها لردع وإنهاء حرب قد استمر لفترة وأزهقت أرواحا كثيرة. ولاشك أن اليابان قد سلمت بالفعل بعد انفجار القنبلة النووية على أراضيها، وبذلك أنقذت أرواح مليون أو اكثر فى أمريكا واليابان. وبالرغم من استخدام القنبلة النووية لوقف الحرب، إلا أنه لم يكن متوقعا أن يصبح هذا السلاح أمرا مقبولا أو معترفا باستخدامه فى حروب المستقبل.

وفى محاولة جادة للتحكم أو لردع انتاج واستخدام الأسلحة النووية قامت الولايات المتحدة بطرح مبادرة عاجلة "مشروع بروش" فى الأمم المتحدة، إلا أن هذه المبادرة قد فشلت، وذلك لأن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لم يكن بمقدورهما المخاطرة بالنتائج المرتقبة فى حالة إيقاف انتاج الأسلحة النووية فى ظروف الحرب الباردة التى يكتنفها جو من عدم الثقة والسرية. وبعد فشل الوصول الى اتفاق حول إمكانية التحكم فى الأسلحة.

وخلال الخمسين عاما السابقة على انتاج الأسلحة النووية فشلت محاولات الصلح بين الدول المتحاربة وقامت الحربان العالميتان الأولى والثانية ، لذلك تعتبر الأسلحة النووية هى السلاح الرادع الأساسى لتجنب نشوب حرب عالمية أخرى. وعلى مدى ثلاثة عقود تغيرت فيها مواثيق واتفاقيات الردع النووى، إلا أن الولايات المتحدة وحلف الناتو NATO يعتمدان بشكل أساسى على الأسلحة النووية فى استراتيجيتهما العسكرية.

وبالرغم من إجماع الرأى العام لصالح الأسلحة النووية فى وقت الحرب الباردة إلا أنه كانت هناك بعض المعارضة خاصة من جانب رجال الدين الذين طالبوا بإلغاء استخدام هذه الأسلحة الى جانب المنظمات التى تدعو الى السلام ، إلا أن تأثيرهم لم يكن قويا برغم مثابرتهم، ويرجع ذلك لأهمية الترسانة النووية فى حفظ استقرار توازن القوى.

هناك جدل حول ما الذى كان يمكن أن يحدث لو لم تكن الأسلحة النووية موجودة فى أثناء الحرب الباردة ، وهو الشىء الذى لا يمكن إثباته ما عدا احتمال واحد كان يمكن أن يحدث ، وهو حرب عالمية ثالثة ، وهذا يؤيده هؤلاء الذين يدعون الى وجود الأسلحة النووية كأحد سبل منع الحروب. ففى النصف الأول من القرن العشرين لقى عشرات الملايين من البشر حتفهم فى الحربين الأولى والثانية. وفى النصف الثانى من هذا

القرن قتل ملايين من المدنيين أيضا في صراعات اقليمية لم تستخدم فيها أسلحة نووية. ولاشك أن فترة الحرب الباردة شجعت على تكثيف انتاج الأسلحة النووية استعدادا لنشوب حرب ثالثة. ويرجع السبب في عدم حدوثها الى محاولات أمريكا والاتحاد السوفيتي في درء هذه الحرب والتي لو حدثت بالفعل واستخدمت الأسلحة النووية لكانت وبالا وخرابا على العالم أجمع. وربما تكون للأسلحة النووية فضيلة ردع الحروب خوفا من فناء العالم في حالة استخدامها.

واليوم يتجدد الجدل حول قضية الردع النووي، وقد فتح ملف الأسلحة النووية ودورها في استقرار وأمن البيئة. إن هذا الجدل لابد أن يعاد من جديد على ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية الحديثة. لابد أولا من فهم دور هذه السياسات واستخدامها على أن يخضع هذا الجدل لتأييد وتشجيع الرأي العام. وإذا لم يتم ذلك فهناك احتمالات لفشل السياسات التي تضمن سلامة استخدام هذه الأسلحة النووية كقوة لردع الحروب. وبدون هذا الاجماع الدولي والفهم لدور الأسلحة النووية سوف تصبح الدول الغربية الضحية الأولى لسوء استخدام هذه الأسلحة. والسؤال هنا : ما هي طبيعة هذا الجدل النووي ؟ يأتي في المقدمة هؤلاء الذين يدعون الى التخلص الكامل أو الاقلال من انتاج هذه الأسلحة كخطوة أولى لتطهير العالم من هذه الأسلحة. وقد جاءت التوصيات التي يطالب بها دعاة الحد من الأسلحة النووية كالآتي :

١- لا يجوز استخدام أو حتى التهديد بالأسلحة النووية ضد الدول التي ليس لديها هذه الأسلحة. دول مثل العراق وإيران وشمال كوريا لابد من ردعها وذلك لامتلاكها الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

٢- أن الدمار الذي تحدثه الأسلحة النووية كبير جدا لذلك لا يجب أن تستخدمه دولة ضد أخرى. وفي هذا السياق يعتبر منطق تخزين كم كبير من أسلحة الردع النووي لا محل له الآن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. كما أن روسيا التي تحاول أن تدعم الديمقراطية الليبرالية في نظامها السياسي والاقتصادي لم تعد طرفا في المنافسة كما أنها لا تستطيع أن تدفع تكاليف استمرار انتاجها للأسلحة النووية.

٣- خطر انتشار الأسلحة النووية في المناطق التي انفصلت عن روسيا ولم تعد تحت نطاق سيطرتها، وذلك يشكل تهديدا بحدوث انفجار لهذه القوى النووية نتيجة لعدم وجود صيانة مما يمكن أن يؤدي الى تسرب المادة المتفجرة. لذلك لابد من اتخاذ اجراءات أمن مشددة حتى تقلل من حجم المخاطر والخسارة الناجمة عن هذا الخطر.

٤- إن امتلاك الأسلحة النووية من بعض الدول سوف يشجع دولا أخرى على امتلاك مثل هذه الأسلحة مما يهدد الاستقرار والأمن الدولي. ولابد من وقف سياسة الكيل بمكيالين وتنفيذ اتفاقية الردع وعدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا يعني أن يكون الالتزام الأساسي لهذه الاتفاقية هو السعي للتخلص من الأسلحة النووية. وهذا التشدد في اجراءات الردع سوف يحول دون اتجاه الدول الساعية لامتلاك القوة النووية في الوصول لهذا الهدف.

وإزاء هذه التوصيات التي نصت عليها المجموعة التي تنادي بالتخلص نهائيا من الأسلحة النووية جاءت ردود كثيرة تناقض هذه التوصيات :

١- بالنسبة للأخلاق والقيم الذين يهاجمون استخدام وإنتاج الأسلحة النووية لم يطلقوا على دورها الهام في ردع الحروب. كما أن مهاجمة الأسلحة النووية والدعوة الى التخلص منها بدون قيد أو شرط لا يتفق ومبادىء الديمقراطية التي تحتمل الرأي والرأي الآخر.

إن استخدام سلاح أو حتى التهديد به يعتبر عملا لا أخلاقيا والسلاح النووي مثله مثل أي سلاح آخر إذا ما استخدم يعتبر عملا لا أخلاقيا سافرا الى جانب الأضرار التي يمكن أن تنجم عن استخدامه. وربما يكون لهذا السبب نادت الشعوب بوجود وضع محاذير كثيرة لامتلاك واستخدام الأسلحة النووية.

لذلك كان يتعين على صناع السياسات خلال الحرب الباردة أن يتخذوا قراراتهم بناء على النتائج. فمن ناحية يمكن لسياسة الردع النووي أن تفشل وتسفر عن ضحايا مدنيين. ومن ناحية أخرى إذا ما استبعدت سياسة الردع النووي واستخدمت السياسات والأسلحة التقليدية للردع فقد تفشل مرة أخرى كما سبقت وفشلت في الحربين العالمية الأولى والثانية.

ونرجع مرة أخرى للذين يدينون الأسلحة النووية ويطالبون بالتخلص النهائي منها فهؤلاء بحق مخطئون. إن الانحياز الغربي لاستخدام الأسلحة النووية إنما هو انحياز قائم على أساس أخلاقي هو ردع الدول التي يحكمها النظام الشمولي لاعتدائها المسلح على دول أوروبا الغربية ولمناهضتها للسلام وللحريات التي تنادي بها الدول الديمقراطية.

لذلك يجب على الجماعة التي تنادي بالتخلص النهائي من الأسلحة النووية أن يواجهوا خطر الدول التي لا تمتلك الأسلحة النووية لكنها تمتلك أسلحة دمار أخرى وهي الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. كما يتعين على هؤلاء الذين ينادون بالتخلص النهائي من الأسلحة النووية أن يواجهوا حقيقة أخرى وهي النتائج التي يمكن أن تترتب على مناهضة الأسلحة النووية والتخلص منها مما يجعل الدول الديمقراطية عاجزة عن مواجهة أسلحة الدمار الكيماوية والبيولوجية والتي تهدد مصالح الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص.

٢- بالنسبة لاستخدام الأسلحة النووية - كما أشرنا سابقا - فإن الهدف من عدم التخلص من الأسلحة النووية سوف يظل لردع انتشار استخدام الأسلحة النووية ضد الدول بعضها البعض. لكن تبقى حقيقة هامة وهي أن الأسلحة النووية كانت الأساس في أية خطة استراتيجية لحلف الناتو لردع الاتحاد السوفيتي تحسبا لأي هجوم على أوروبا. واليوم فإن القوة النووية تساهم في ردع الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية كما فعلت العراق في حرب الخليج.

٣- بالنسبة لاحتمال وقوع خطر غير مقصود، بمعنى تسرب مواد مشعة أو استخدام غير مسئول، وهو ما يعرف "بشعرة الزناد" Hair Trigger. وفي الحقيقة أنه لا أحد ينكر أن هناك دائما احتمالا لوقوع الخطأ غير المقصود، المهم هو كيفية احتوائه أو معالجته. إن البرامج الخاصة بتخزين الرؤوس النووية لابد أن تشمل خططا للتأمين ومعالجة أي احتمالات يمكن أن تحدث.

٤- بالنسبة لامتلاك هذه الأسلحة التي تثير رغبة الدول الأخرى في امتلاك هذه الأسلحة أسوة بالدول الغربية، لابد من أن تبدأ الولايات المتحدة والدول التي تمتلك الأسلحة النووية بتطبيق سياسة الحد من الأسلحة النووية.

في هذا السياق يجب الاشارة الى أنه في العقد السابق قامت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالحد من انتاج الأسلحة النووية. أما بالنسبة للدول التي تمتلك هذه الأسلحة سواء أوروبية أو غير أوروبية لم تتحذ نفس الحذو، وقد كتبت بعض الأقلام أنه يمكن لهذه الدول أن تخفض من انتاجها إذا ما تخلصت الولايات المتحدة من الأسلحة التي تمتلكها تماما. وكما هو واضح فإن الدول الصناعية التي تمتلك القوى النووية

والدول حديثة العهد بامتلاك هذه الأسلحة النووية إنما تتمسك بهذه القوة كنوع من الحماية والفخر أيضا. على سبيل المثال دول مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية تتمسك بأسلحة الدمار الشامل كأدوات للغزو وفرض السيطرة على الدول المجاورة، ولذلك فإنه من الصعب أن تقتنع هذه الدول بالحد مما تمتلكه خوفا على أمنها وهيمنتها في المنطقة.

لاشك أن سياسة الحد من انتشار الأسلحة النووية التي تتبعها الولايات المتحدة سوف يكون لها عواقب وخيمة على الحسابات الأمنية للدول الحليفة والتي تحتمي بالمظلة النووية التي تمتلكها أمريكا خاصة مع صعود قوى جديدة مثل الصين وروسيا. وقد تتجه الدول التي ليست لديها أسلحتها النووية بفقدان الأمان تتجه نحو امتلاك هذه القوة لنفسها لردع أي عدوان يمكن أن يقع عليها في غياب حماية القوة النووية الأمريكية. على سبيل المثال دولة مثل اليابان حليفة لأمريكا وتعتمد على قوتها العسكرية - إذ ليس لديها جيش خاص بها - قد تقرر انتاج وامتلاك الأسلحة النووية وهي قادرة على ذلك، ويمكن أن تؤثر سلبيا على المصالح الأمنية لدول العالم.

إن المنطق الأساسي الذي يعطي مصداقية للأسلحة النووية مؤسس على الحاجة الى تأمين المصالح الأمريكية والغربية بشكل عام ضد الصين وروسيا في حالة شن أي هجوم مضاد. إن حرص كل من الصين وروسيا على امتلاك الأسلحة النووية يعتبر جزءا أساسيا من استراتيجيتهما العسكرية والأمنية. ولذلك ليس من المعقول أن تتخلى كل من الدولتين عن امتلاكها للأسلحة النووية بالرغم من رغبتهما في أن تتبع الولايات المتحدة سياسة خفض انتاجها للأسلحة النووية. وفي مؤتمر القمة لدول حلف NATO بهلسنكي عام ١٩٩٧، وبينما تحاول الولايات المتحدة جاهدة أن توسع نطاق حلف NATO ليضم روسيا، وعليه يجب أن تتبع سياسة الحد من انتاج الأسلحة النووية. وجاء رد الرئيس يلتسين على هذه المحاولات بأنه يتعين على روسيا أن تبقى على أسلحتها النووية تحسبا لأي اعتداء يمكن أن يشنه NATO على أراضيها. وقد اتفق رد يلتسين مع تصريحات وزير الدفاع الروسي ايجور روديونوف الذي أوضح أن مستقبل القوات المسلحة الروسية يعتمد على الاستراتيجية التي اتبعها الاتحاد السوفيتي بشأن القوة النووية التي تضمن عدم حدوث حروب تستخدم فيها الأسلحة النووية التي يمكن أن تؤدي الى دمار العالم بأسره.

والمفارقة العجيبة أنه في الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة جاهدة أن تخفض من أسلحتها النووية أو التخلص منها بشكل نهائي، تطور كل من الصين وروسيا انتاجهما للأسلحة النووية.

ولنرجع مرة أخرى الى النقطة الأساسية وهي مساهمة الأسلحة النووية في ردع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهناك أمثلة عديدة تؤيد أهمية دور القوة النووية في انحصار العنف والدفع نحو السلام، والدليل على ذلك معركة عاصفة الصحراء والتي أوقفت العراق عن الأسلحة الكيماوية خوفا من هجوم نووي مضاد. فقد أعلن الفريق وفيق السامرائي رئيس المخابرات العسكرية أن العراق لم تستخدم الأسلحة الكيماوية في الصواريخ سكود وذلك خوفا من تهديد الولايات المتحدة والحلفاء باستخدام السلاح النووي خاصة بعد أن أعطى صدام حسين انطباعا بأنه لا حدود مطلقا على حجم القوة التي يمكن أن يستخدمها في سبيل الوصول الى أهدافه مما أثار الرأي العام الغربي ضده.

وهناك عوامل أخرى يمكن أن تؤخذ في الحسبان بالنسبة للقرار العراقي بعدم استخدام الأسلحة النووية، وهي وجود الترسانة الأمريكية في حالة استعداد قصوى - وربما لم تكن تنوي الولايات المتحدة استخدام السلاح النووي - لكن إزاء تهديد العراق بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية وفي حالة استخدامها فعلا ربما كان من الممكن، بل الحل البديل هو استخدام القوة النووية لردع العراق.

ثلاثة اختبارات لاستراتيجية نووية سليمة :

إن القرارات السياسية التي تتخذها الادارة الأمريكية اليوم بخصوص حظر انتشار الأسلحة النووية من أجل احلال السلام والاستقرار في العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين إنما تتبع من ثلاث توصيات لابد من اختبارها أولا حتى يمكن اصدار أحكام وقرارات سليمة بشأن التسلح النووي.

أولا : سياسة يمكن تنفيذها من خلال واقع التغيرات العالمية اليوم :

إن سياسة خفض الأسلحة النووية أو حتى التخلص منها نهائيا لا يجب أن يكون وقفا على دولة واحدة أو طرف واحد، إنما يجب على جميع الدول التي تمتلك الأسلحة النووية أو تتطلع الى امتلاكها أن تحذو حذو الولايات المتحدة وتساندها بهذا الصدد. وبما أن الولايات المتحدة المسئولة عن انتشار هذه الأسلحة باعتبارها أول من استخدمها لإنهاء الحرب العالمية الثانية. فهناك شعور قوي بالمسئولية من جانب الادارة الأمريكية اليوم بمحاولة التخلص أو الحد من انتشار هذه الأسلحة، إلا أنه لابد من مساندة المجتمع الدولي لهذه السياسة وإلا باءت كل محاولات الادارة الأمريكية بالفشل الذريع. وإذا ما نظرنا الى أرقام الميزانية المرصودة للتسلح النووي في الدول التي تمتلك أو تريد أن تمتلك الأسلحة النووية نجدها في تزايد مستمر. ففي أوروبا (انجلترا وفرنسا) وفي جنوب آسيا (الهند وباكستان) واللتان تتنافسان على عدد التجارب النووية والتي تعتبر نذير سوء، فقد تحدث بينهما مواجهة نووية، وفي الشرق الأوسط فهناك احتمال ضعيف أن تفرط إسرائيل في أسلحتها النووية أو مخزونها النووي وربما يرجع رفض إسرائيل لخفض تسلحها النووي لشعورها بالتهديد المستمر من انتشار هذه الأسلحة لدى جيرانها العرب، الى جانب تهافت إيران والعراق على التسلح النووي، وربما يكون الاقتراح الذي تطرحه الولايات المتحدة على الدول التي تسعى بكل طاقتها لامتلاك الأسلحة النووية يكون من السخافة أو على سبيل الدعاية التي لا يمكن أن تنفذ في الواقع.

ثانيا : سياسة يجب أن تحسب لنتائج غير متوقعة :

هناك نتائج استراتيجية لم تحسب حسابها الجماعة التي تطالب الولايات المتحدة بضرورة التخلص من الأسلحة النووية، وهناك بعض التساؤلات التي تثير قلق الادارة الأمريكية بشأن قرار الحد من الأسلحة النووية، وهي إذا ما تغيرت العلاقات مع دولة روسيا، هل يؤدي ذلك الى أزمة الاستقرار في العالم ؟ هل يمكن للدول المعادية للغرب والتي تمتلك السلاح النووي أن تتساوى مع الولايات المتحدة ؟ ماذا يحدث للدول الحليفة التي ظلت معتمدة على القوة النووية لدى الولايات المتحدة ؟

ثالثا : سياسة لدعم السلام العالمي :

إن الحركات التي تطالب بإخلاء العالم من الأسلحة النووية من أجل أن يسود نظام عالم مستقر يوفر الأمان للعالم لتجنب الحروب وويلاتها.

لكن تظل نقطة هامة ربما هي التي تقوم على أساسها سياسة الولايات المتحدة والدول الحليفة وهي الردع وليس نزع السلاح، ولكن تبقى الهوة كبيرة بين التمني والواقع في محاولة الى الوصول الى عالم أفضل.

International Security

Vol. 22, No. 4, Spring 1998, Military Reform in Russia, Dilemmas Obstacles and Prospects, Alexi Arbetov

الاصلاح العسكرى فى روسيا بين المعوقات والاحتمالات

الكس ارباتوف

لم يحدث منذ ١٩٤١ أن وصلت روسيا الى حافة الانهيار العسكرى مثلما هى عليه فى الوقت الحالى. اكثر من خمسين عاما مضت منذ أن شنت ألمانيا عدوانها المدمر ضد الاتحاد السوفيتى وفى غضون ثلاثة أشهر وصل هتلر الى مشارف موسكو. إن الجيش الأحمر كان على حافة الانهيار والعجز الكامل، وعلى عكس ما حدث آنذاك فإن الأزمة العسكرية الحالية فى روسيا ليست بسبب عدوان خارجى إنما بسبب تتابع عوامل الإهمال والفساد وإدارة غير فاعلة وبيروقراطية غير مؤهلة وانقسامات بين الصفوة الحاكمة فى روسيا. وما يحدث يعتبر بعضا من مظاهر التحول السياسى والاقتصادى والاستراتيجى التى تعيشها روسيا منذ ما يقرب من عشر سنوات. فإذا انهارت الصناعة العسكرية الضخمة التى تتميز بها روسيا، وهى وشيكة الحدوث فى غضون بضع سنوات، فلن تكون النتائج أقل سوءا مما كانت عليه عام ١٩٤١ ليس فقط بالنسبة لروسيا بل للعالم أجمع.

إن المناقشات والمجادلات حول الاصلاح العسكرى فى روسيا تعد من أولويات السياسة الداخلية الآن. وهذا ليس غريبا فى حالة روسيا التى لديها أقوى جيش ومؤسسة دفاع ظلت فاعلة ومؤثرة على مدى سبعة عقود.

لقد فشلت محاولات روسيا فى تنفيذ سياسة الاصلاح العسكرى الذى بدأته منذ ١٩٩٢ ويرجع ذلك الى المشاكل المعقدة داخل المؤسسة العسكرية لقد تفاقمت هذه المشكلات حتى أصبحت عاجزة عن ملاحقة المتغيرات التى تحدث فى المجتمع. ومن ناحية أخرى فإن محاولة تنفيذ أية خطة من الخطط المطروحة لاصلاح المؤسسة العسكرية ربما يؤدى الى انهيار اكثر.

فى مواجهة الأزمة الاقتصادية والعسكرية يتعين على موسكو أن تقترب اكثر من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلنطى وتعمل معهما وتتعاون فى تنفيذ سياسة الحد من الأسلحة النووية. إلا أن هذا لم يحدث فى الحقيقة مع أنه من المنطقى أن تتعاون موسكو مع الولايات المتحدة حتى تجتاز أزمتها.

إن الانهيار الاقتصادى والصناعى التى يزداد مع مرور الوقت قد زاد من حجم المعارضة السياسية للرئيس يلتسين وحكومته ليس فقط بين الأحزاب الشيوعية بل والوطنية وأيضا بين المعتدلين. فكثير من المحللين السياسيين يعتقدون أن المؤسسة العسكرية تنهار بسبب السياسة التى أحدثها جورباتشوف بأفكاره الجديدة. وقد انتهج يلتسين نفس الطريقة باستراتيجيته الموالية للغرب. إن ضعف المؤسسة العسكرية فى روسيا منذ ١٩٩٢ هو أحد أهم الأسباب التى جعلت روسيا تخضع للغرب، ويبدو ذلك واضحا فى الدور الثانوى الذى لعبته فى عملية حفظ السلام فى البوسنة وتراجعها عن اتمام صفقات الأسلحة النووية مع إيران والصواريخ مع الهند ومشروع المفاعل النووى مع كوريا الشمالية. ونتيجة لذلك زادت حدة المعارضة ضد يلتسين وسياسته الاقتصادية والعسكرية والخارجية.

إن الأزمة المالية التى تعانى منها جعلت المعارضة تصر على عدم تأييد اتفاقية الحد من الأسلحة. إن تكلفة تنفيذ اتفاقية الحد من الأسلحة فى الفترة بين ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ تقدر بعشرين بليون دولار، سبعة ملايين دولار من هذه الميزانية سوف تصرف على Start I وثلاثة بليون دولار على Start II. إن الأسلحة الكيماوية تكلف روسيا خمسة بلايين دولار والسماوات المقترحة تكلف بليونين دولار، بالاضافة الى أن الأسلحة والأجهزة العسكرية بشكل غير مباشر سوف يتكلف بليونين دولار.

برغم الأزمة المالية التى واجهتها حكومة يلتسين عام ١٩٩٧ مقرونة بخفض فى الميزانية الفيدرالية، إلا أنها خصصت ميزانية لاتفاقيات الحد من الأسلحة مما أثار التذمر وعدم الرضا من الأحزاب السياسية ليس فقط من أجل الميزانية المخصصة لتنفيذ اتفاقيات الحد من الأسلحة بل لأن الاستقطاعات المالية من أجل تنفيذ هذه الخطة سوف يضطر الحكومة الى أن تبحث عن أساليب أخرى من أجل تمويل هذه الخطة على حساب البرامج الاقتصادية والاجتماعية. وكثير من المواطنين الروس يعتقدون أن هذه السياسات ما هى إلا لخدمة استراتيجية الغرب فى توسيع الناتو ضد المصالح الروسية، وبذلك تصبح خطة الحد من الأسلحة النووية هى الوسيلة لخفض الميزانية المخصصة للتنمية الاقتصادية وزيادة العجز والاعتماد على المعونة الخارجية.

إن الأزمة المالية التى تعرضت لها روسيا فى ربيع ١٩٩٧ أظهرت الحاجة الى خفض الميزانية المخصصة للدفاع مما أثار معارضة العسكريين ويؤيدهم الجنرالات مثل وزير الدفاع السابق ايجور ريدينوف والكسندر ليبيد. وفى نفس الوقت أجمع القادة السياسيون على أنه إذا ما استمر تدهور الجيش فمن شأن ذلك أن يأتى بعواقب وخيمة مثل حدوث شغب أو ثورة داخل وحدات الجيش بتحريض الجناح العسكرى الشيوعى. سيناريو آخر هو الصراع بين العسكريين والسلطات المحلية على الكهرباء والماء وامدادات الجيش. ويمكن للسلطات المحلية أن تعترض إذا لم يدفع الجيش الفواتير المستحقة عليه فى مقابل استخدام هذه الخدمات. هذه السيناريوهات تشير الى انهيار الدولة، كما تؤكد على انتشار الفوضى السياسية والاجتماعية والصراع المسلح بين وحدات القوات المسلحة، وقد يؤدى ذلك الى نتائج غير متوقعة تشمل حروبا أهلية على المستوى الإقليمى والوطنى.

وبالرغم من أن هذه السيناريوهات قد تكون بعيدة الاحتمال إلا أن

القادة السياسيين بدأوا فى مناقشتها علنيا. إن المؤسسة العسكرية تعتبر مثار اهتمام الرأى العام مما أجبر الرئيس يلتسين على أن يعطى اهتماما كبيرا لضرورة عمل اصلاحات جذرية وكلف وزير الدفاع اجور سيرجيف أن يبدأ على الفور. وعلى ما يبدو فإن هناك تغيرا قد حدث بالفعل، كما أصدر الرئيس يلتسين عدة قرارات لعمل تغيرات جذرية منها قرار تخفيض حجم العاملين من ١ر٢ مليون الى ٩٠٠ر٠٠٠ شخص على سنة ١٩٩٩. وقرارا بدمج الادارات والوحدات العسكرية، فقد ضم ادارة صواريخ الفضاء الدفاعية الى قوات الصواريخ الاستراتيجية، كما أصدر يلتسين قرارا تاريخيا غير مسبوق بتقليص قوات المشاة وهو ادارة مستقلة ويعتبر من أكبر الادارات فى الجيش الروسى وأكثرها عددا الى جانب ضمها الى ادارة الخدمات العسكرية المسلحة.

إن هذه الاصلاحات الجذرية سوف تتكلف ٣ر٢ بليون دولار سنويا لمدة خمس سنوات ثم تنخفض الى ٥٠٠ مليون دولار وذلك حتى آخر سنة ٢٠٠٥. والسؤال الرئيسى هنا من أين يأتى التمويل اللازم ؟ ويعد ذلك يأتى الحافز الأساسى للاصلاح وهو النقص الشديد فى الموارد والمعدات الأساسية التى تدعم الجيش الروسى فى الظروف الاقتصادية الحالية. والإجابة هى لابد من وجود قيادة سياسية قوية ولابد من الاختيار الدقيق للبرنامج الاصلاحى الذى يساعد على خفض التكاليف الى أقصى درجة مع تنشيط الموارد بأقصى حد ممكن داخل المؤسسة العسكرية التى قد تجمدت ووهنت ادارتها. وبغض النظر عن الظروف الاقتصادية السيئة فإن الاصلاح خاصة فى المرحلة الأولى سوف يتطلب بعض الاستثمارات الخارجية التى تؤهل برنامج الاصلاح أن يولد رأس المال اللازم له من خلال المدخرات والادارة الفاعلة. ويعتقد الكسى أرباتوف كاتب المقالة أنه فى ظل السياسة الاقتصادية الحالية والاستراتيجية الجديدة للميزانية فإن التمويل لن يكون متوافرا. وأن المساعدة الوحيدة يمكن أن تأتى من الميزانية الفيدرالية بالرغم من محاولات الحكومة خفض معدل التضخم وسد عجز الميزانية كمحاولة لاستقرار الظروف الاقتصادية بقدر الإمكان. إن الذى يزيد من صعوبة الوضع الاقتصادى فى روسيا هو توزيع الميزانية على المجالات المختلفة من صحة وتعليم وخدمات اجتماعية كانت كلها أقل من معدلها ودون المستوى الذى يكفى حاجة المواطنين، وذلك قبل بدء تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى المتقشف. فقد رصدت الحكومة بليونين دولار للرعاية الصحية و ٣ر٢ بليون دولار للتعليم و ٣ر٢ بليون دولار للخدمات الاجتماعى و ٥٨٠ مليون دولار للثقافة والفنون و ٧ر٢ مليون دولار للبحث العلمى و ٤٧٠ مليون دولار للبيئة. وهذا يعنى أن برنامج ترشيد الميزانية سوف يستقطع نسبة تقدر بـ ٣٠ الى ٥٠٪ وهذا يعنى قمة التقشف لـ ١٥٠ مليون مواطن روسى. وقد لا يكون مقبولا لدى الشعب الروسى أن يربطوا الأحزمة على بطونهم من أجل اصلاح المؤسسة العسكرية.

وبالرغم من كل المحاذير التى يواجهها الاقتصاد الروسى إلا أنه ليس بديلا عن السير قدما فى برنامج اصلاح المؤسسة العسكرية لأنه لا يمكن عمل تطويرات جذرية نحو تدعيم المؤسسات الديمقراطية فى روسيا بدون اصلاح جذرى فى المؤسسة الدفاعية من ناحية واقتصاد السوق وعلاقة روسيا بالغرب من ناحية أخرى، وقد يستحق الاصلاح الثمن السياسى والاقتصادى المطلوب لانجازه.

International Affairs

Vol. 74 No. 1 January 1998

Global Utopias and Clashing Civilizations: Misunderstanding The Present John Gray

صراع الحضارات والنظام العالمى المثالى : سوء فهم للحاضر

جون جرايالكس ارباتوف

ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين أصبح النظام الليبرالى الديمقراطى هو النظام السياسى الأمثل الذى يجب أن يسود على كل الأنظمة السياسية الأخرى. وذلك على حد تعبير فرنسيس فوكوياما "إن النظام الليبرالى الديمقراطى هو الشكل النهائى لما يجب أن تكون عليه الحكومة".

ويحاول كاتب المقالة جون جراى أن يتجنب الخوض فى تقييم المؤسسات الديمقراطية وكونها النظام الأمثل، إلا أنه يبرز نقطة هامة بهذا الصدد وهى أن التبرير الأساسى للنظام الديمقراطى على أنه أفضل النظم يرجع إلى كونه يلبى احتياجات الانسان المتعددة والتى عادة ما تكون معقدة ومتشعبة وأحيانا ما تكون متناقضة. وشرعية أية حكومة أو نظام سياسى تنبع أساسا من كونها تخدم احتياجات مواطنيها، والنظم التى تفشل فى سد هذه الاحتياجات تفقد شرعيتها سواء كانت ديمقراطية أو غير ذلك. والمطلب الأساسى للمواطنين من حكوماتهم هو توفير الحماية والأمان من شرور وويلات الحروب وعدم الاستقرار والعنف ونقص الموارد الغذائية. والدور الأساسى للحكومات هو كيفية تلبية احتياجات مواطنيها ولا يهم بعد ذلك إذا كانت الدولة محكومة بنظام ديمقراطى أو أصولى أو سلطوى.

وفى هذه المقالة يجادل جراى نظرية فوكوياما فى أن الراسمالية الليبرالية هى النظام الأمثل ولابد أن يسود فى دول العالم. وينتقد جراى صفة العالمية التى نسبها فوكوياما للنظام الديمقراطى الليبرالى. فليس من المعقول أن تتحول كل الأنظمة السياسية التى تحكم دول العالم إلى هذا النظام لأنه أشبه باليوتوبيا UTOPIA "المثالية" التى لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع. أن هذا النظام قد فرضته الدول القوية ليسود الأنظمة السياسية الأخرى. وعلى مدى العصور كانت ومازالت أنظمة سياسية متعددة وهذا أمر حتمى بل ومرغوب أيضا. وبدلا من فرض نظام سياسى

واقتصادى واحد يجب على النظام العالمى الجديد أن يتعامل مع تعددية النظم السياسية واختلافاتها الثقافية والفكرية والعقائدية.

وفى الحقيقة سوف يظل النظام العالمى يحتوى أنظمة سياسية وثقافية مختلفة ذلك لأن المجتمعات الحديثة ليست كلها متشابهة أو متطابقة. وإذا رجعنا إلى التاريخ فليس هناك ما يؤيد نظريات التطور والترقى التى ظهرت فى القرن التاسع عشر وهذه النظريات تخلص إلى نتيجة واحدة وهى أن دول العالم التى أخذت من الغرب التكنولوجيا والصناعة قد تشبعت بفكر وقيم الغرب. وفى هذا الصدد يؤيد جراى صمويل هانتينجتون فى نقده نظرية فوكوياما فى أن المدنية والتغريب ليسا شيئا واحدا. فإن العالم الحديث لا يسير نحو حضارة عالمية واحدة بل العكس هو الصحيح، ويبدو ذلك واضحا فى المجتمعات حديثة التحضر التى مازالت تتمسك بثقافاتها وتقاليدها. كما أيد جراى مقولة هانتينجتون فى أن السياسة الخارجية التى تفترض اجماعا عالميا على قيم ومبادىء موحدة هى سياسة خاطئة فلن يكون هناك اجماع بين دول العالم على شكل واحد من المبادىء والثقافة والعقائد.

إن صراع الحضارات لن يكون هو أساس الصراعات الدولية بل صراع المصالح والسياسات بين الدول بعضها البعض. سوف يصبح التنافس – بالطبع – على امتلاك المصادر الطبيعية فى العالم والتبادلات التجارية إلى جانب العداءات العرقية والدينية والثقافية. كل هذه الصراعات هى التى سوف تؤدى إلى نشوب نزاعات وحروب بين الدول وليس اختلاف الحضارات.

الرجوع إلى التاريخ :

عندما أعلن فوكوياما أن التاريخ قد انتهى، فهو لم يذكر أن الحروب سوف تتلاشى وأن العالم قد أصبح على حافة التحول إلى النظام الديمقراطى أو نظام ديكتاتورى جديد سوف يظهر، إنما أبرز فكرة واحدة وهى أن نظاما سياسيا واحدا سوف يسود العالم. أن الحرب الباردة قد انتهت بانتصار الرأسمالية الديمقراطية. ان المنافسة بين الاقتصاد المقيد والاقتصاد الحر – أى اقتصاد السوق – قد انتهت.

هذا التفسير لفوكوياما عن التاريخ والأحداث التى وقعت مؤخرا بعد انتهاء الحرب الباردة تشوش فهمنا للحاضر. فكل من فوكوياما ومن انتقده قد وافقوا على نظرية هيمنة الفكر الغربى، إلا أن هذه الفكرة تنطبق بشكل غير دقيق على الاتحاد السوفيتى ١٩٨٩ – ١٩٩١ وحتى هذا التفسير يعتبر بعيدا عن الحقيقة وهى أن الايديولوجية الشيوعية التى اختفت بعد سقوط الاتحاد السوفيتى لم تكن جديدة على الحضارة الغربية، فالنظريات الماركسية تعتبر من كلاسيكيات عصر التنوير فى أوروبا وكذلك النظريات الاقتصادية لسميث وريكاردو وفلسفات هيجل وفيرباخ. هؤلاء المفكرون لم يكونوا على هامش الحضارة الغربية لقد كانت نظرياتهم وأفكارهم تنتشر من قلب الحضارة الغربية.

وفى هذا السياق يعتبر وصف فوكوياما للحرب الباردة على أنها صراع بين الغرب والشرق ليس صحيحا. عندما سقط الاتحاد السوفيتى سقطت معه إحدى التجارب الطموحة لتغريب المجتمعات الشرقية، فقد استعادت روسيا تاريخها لتجدد علاقتها مع أوروبا. أن سقوط الاتحاد السوفيتى لم يكن انتصارا للغرب وأفكاره، بل كانت هزيمة للمشروع الغربى لتحديث الشرق.

عندما عرض فوكوياما نظريته نهاية التاريخ لم يشر من قريب أو من بعيد إلى أن السلام والأمن سوف يسودان العالم إذ ليس هناك مبرر للصراع والحروب. لكنه ركز على أنه بسقوط الشيوعية آخر معاقل الايديولوجيات المناهضة للديمقراطية لا يوجد مبرر للصراع أو النزاع بين الدول بعضها البعض. وهذا يعنى أنه بفشل الشيوعية أصبحت الغلبة والسيادة لايديولوجية واحدة وهى الرأسمالية الديمقراطية.

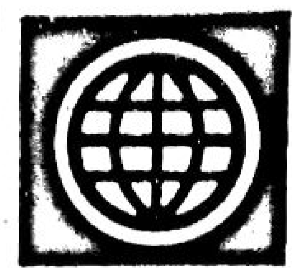
والغريب أن النظام الرأسمالى يحوى فى طياته قوى متعارضة على أن المؤسسات الديمقراطية بطبيعتها لا تتلاقى مع آليات السوق الحر وذلك لأن سياسة الديمقراطية تتجنب المخاطرة التى هى جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الحر. أن الحكومات التقليدية لا يمكنها أن تحمى مواطنيها من المخاطرة التى تنجم عن ربط اقتصاد الدولة باقتصاد السوق وهذه المشكلة تواجه النظام الديمقراطى. إذا لم تتدخل الحكومة وتترك الحرية للمواطنين لكى يفرضوا هم قوانينهم حتى يتجنبوا المخاطرة فقد يصبح الوضع فى غاية السوء كما كان فى الثلاثينيات. وقد يشجع على ظهور حركات مناهضة لليبرالية وظهور أنظمة حاكمة تتحدى النظام الديمقراطى. أن الحكومات غير الديمقراطية ليست لها المقدرة أو السلطان على مواجهة مخاطر السوق أيضا، وهذا واقع ملموس منذ بداية القرن العشرين. فقد اساءت الحكومات السلطوية إلى اقتصاد بلادها ودمرته وهذا يعنى أن شرعية النظام السياسى تستمد من قدرته على حماية مواطنيه ليس فقط من الحروب، بل أيضا من مخاطر السوق وهزاته المدمرة. فلا يمكن لأى حكومة اليوم أن تستمد شرعيتها إلا من خلال تلبيتها لاحتياجات مواطنيها الاقتصادية بمعنى آخر أن الاقتصاد هو مفتاح الشرعية لأى نظام سياسى. فإذا كان اقتصاد دولة ما ناجحا فهو يعطى مصداقية وشرعية للحكومة سواء كانت ديمقراطية أو غير ذلك.

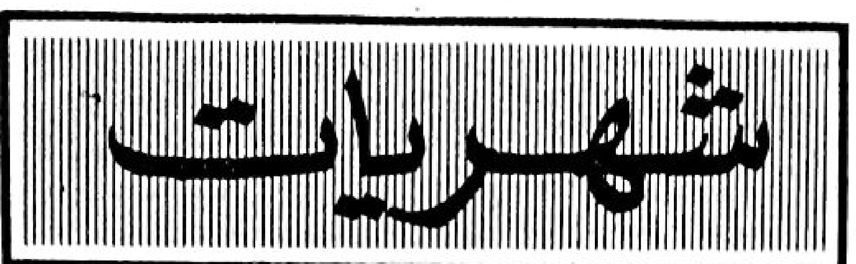
وعلى عكس ما يعتقد به فوكوياما فليس هناك مجتمعات ما بعد التاريخ، فقد تطرأ أحداث جديدة أو ظروف غير متوقعة تضعف من فاعلية الحكومات. فالدول أصبحت ضعيفة أمام آليات السوق العالمية. دول مثل ألبانيا وباكستان وأفغانستان وجورجيا وكولومبيا. هذه الدول لديها قوة عسكرية إنما حكوماتها ليست على كفاءة عالية، وكذلك فى أفريقيا وفى الجمهوريات المستقلة عن روسيا. وفى هذا الإطار ربما ظهرت جماعات عنف أو عصابات مسلحة تناهض هيمنة وسلطة الدولة وهذا هو الامتحان العسير الذى يواجهه العالم الحاضر. صحيح أن قوة الدولة قد ضعفت أمام آليات السوق العالمية التى أصبحت تفرض شروطها وقيودها على الاقتصاد المحلى. فلم تعد الدولة مثلما كانت عليه منذ ثلاثين عاما من السيطرة والهيمنة والقدرة على تأمين نظمها الاقتصادية، وعندما يفشل الحزب الحاكم وأحزاب الوسط فى مواجهة المخاطر الاقتصادية تبدأ الأحزاب المتطرفة فى مواجهة هذه المشكلات محاولة ايجاد حلول لما عجزت عنه الحكومة.

الحروب ليست بسبب الحضارات :

أن فكرة صمويل هانتينجتون "صراع الحضارات" ربما تكون صحيحة، فقد ربطت الولايات المتحدة سياستها الخارجية ببعض المبادىء التى يجب على الدول الأخرى أن تتبناها إذا ما أرادت مساندتها. أهم هذه المبادىء هى مناصرة حقوق الانسان وتدعيم المؤسسات الديمقراطية. وقد انتقد هانتينجتون هذه النظرة الضيقة من جانب الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، وذلك لصعوبة تنفيذ هذه المبادىء فى دول لها ثقافة وتقاليد ومفاهيم تختلف عن الغرب. أن ظروف نشأة الديمقراطية والليبرالية فى الغرب لم تتوافر فى دول أخرى.

لذلك أن الأوان أن يغير الغرب نظريته "الغرب وسائر الدول" The West and the Rest، ولابد من تقبل الاختلافات لأنه لا يمكن الاجماع على حقيقة واحدة.





مارس ١٩٩٨
ابريل ١٩٩٨
مايو ١٩٩٨

إعداد : أبو السعود إبراهيم

مارس ١٩٩٨

الأردن :

٢١- اريل شارون وزير البنية التحتية الإسرائيلي يعتذر للأردن عن تهديده باغتيال خالد مشعل.

٢٨- انفجار عبوة ناسفة عند مدخل مبنى روضة الأطفال الأمريكية بعمان دون خسائر في الأرواح.

٣٠- الأردن وإسرائيل تعلنان تعاونهما في معالجة تلوث خليج العقبة.

٣١- الأردن يتسلم مقاتلات أمريكية متطورة.

إسرائيل :

١- الولايات المتحدة تمنع نشر صور الأقمار الصناعية الخاصة بإسرائيل.

- إسرائيل تكشف شبكة مالية لحركة حماس يديرها مقيمون بالولايات المتحدة.

٢- إسرائيل تعرض على لبنان الانسحاب من الجنوب مقابل اتفاق أمني.

٣- الكنيست الإسرائيلي يوافق مبدئياً على تعذيب المعتقلين العرب.

٤- الكنيست الإسرائيلي يعيد انتخاب عيزرا وايزمان رئيساً لإسرائيل لفترة ولاية ثانية.

٨- نيتانياهو وبلير يبحثان بلندن تطورات عملية السلام بالمنطقة.

- إسرائيل تبدأ مشروع استيطاني جديد يحكم القبضة على بيت لحم والقدس.

٩- الكنيست يرفض طلب المعارضة لحجب الثقة عن الحكومة.

١٠- الشرطة السويسرية تعتقل ثلاثة من عملاء الموساد المتورطين بعملية التجسس في العاصمة برن.

- المقاومة اللبنانية تدمر ناقلة جنود إسرائيلية بالجنوب.

١٢- إصابة ٧٠ فلسطينياً في مصادمات بالخليل.

١٣- القوات الإسرائيلية تقصف قرى الجنوب اللبناني بالمدفعية الثقيلة.

- وزارة العدل الإسرائيلية تعلن عن خروج الجاسوس الإسرائيلي موردخاي فانونو من السجن الانفرادي وذلك للمرة الأولى منذ ١٢ عاماً.

١٤- اريل شارون وزير البنية التحتية الإسرائيلي يعلن نية بلاده اغتيال خالد مشعل.

١٥- الموساد يفشل في محاولة للتصنت على شخصية إسلامية متشددة بلندن.

١٦- نيتانياهو يعرض مجدداً الانسحاب من الجنوب اللبناني مقابل اتفاق أمني في إطار القرار ٤٢٥.

- إسرائيل توافق على زيارة روبين كوك لمستوطنة جبل أبوغنيم دون تغطية إعلامية.

١٧- روبين كوك يزور مستوطنة أبوغنيم وسط هتافات يهودية معادية.

- نيتانياهو يلغي مأدبة لتكريم روبين كوك احتجاجاً على زيارته لأبوغنيم.

- قطر تعلن وقف جميع اتصالاتها بإسرائيل احتجاجاً على التعنت الإسرائيلي في عملية السلام.

٢٢- إسرائيل تعلن رفضها المبادرة الأمريكية التي تعتزم تقديمها لدفع عملية السلام.

٢٧- اليهود البريطانيون يسحبون دعوة روبين كوك لحضور حفلهم السنوي احتجاجاً على زيارته لمستوطنة أبوغنيم.

٢٨- دينيس روس يجتمع مع نيتانياهو وعرفات كل على حدة لبحث المبادرة الأمريكية لدفع عملية السلام.

٢٩- الولايات المتحدة تهدد بالانسحاب من عملية السلام إذا رفضت إسرائيل مبادرتها.

٣٠- في ذكرى يوم الأرض:

- إصابة ١٢ فلسطينياً في مواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي برام الله.

أفغانستان :

١٦- اثنان من الفصائل المعارضة لحركة الطالبان توقعان اتفاقاً لوقف إطلاق النار.

٣٠- حركة الطالبان تعترف بإيواء أسامة بن لادن.

اندونيسيا :

١٠- المجلس الاستشاري الشعبي يعيد انتخاب سوهارتو رئيساً للبلاد لفترة ولاية سابعة مدتها خمس سنوات.

١٦- الحكومة الاندونيسية الجديدة تؤدي اليمين الدستورية أمام الرئيس سوهارتو.

إيران :

١- إيران تعد بعدم تنفيذ فتوى إهدار دم سلمان رشدي.

٦- روسيا توافق على بناء مفاعلين نوويين جديدين بمحطة بوشهر الإيرانية.

- السلطات الأمريكية تعتقل أمريكيين بتهمة تصدير قطع غيار طائرات حربية لإيران.

٧- حكومة أوكرانيا تقرر وقف التعاون النووي مع إيران استجابة للضغوط الأمريكية.

١٣- الحكومة الإيرانية تعلن عن برنامج طموح لخصخصة القطاع العام يشمل ٢٤٠٠ مؤسسة حكومية.

باكستان :

١٤- باكستان تطرد مسئولاً بسفارة الهند لاتهامه بالتجسس لصالح بلاده.

١٥- باكستان والهند تتبادلان طرد الدبلوماسيين.

بريطانيا :

٧- السلطات البريطانية تكلف إحدى محاكم لندن بالتحقيق في مقتل أحمد الجمال الباحث المصري بلندن.

٨- بلير ونيتانياهو يبحثان بلندن تطورات عملية السلام بالمنطقة.

١٧- روبين كوك يزور مستوطنة أبوغنيم وسط هتافات يهودية معادية.

٢٧- اليهود البريطانيون يلغون دعوة روبين كوك لحفلهم السنوى احتجاجاً على زيارته لمستوطنة أبوغنيم.

٣١- بريطانيا ترفض منح تأشيرات دخول المتطرفين.

تركيا :

٤- المدعى العام التركى يقرر عدم ملاحقة نجم الدين أربكان قضائياً بتهمة التحريض على الحقد.

١٨- مسعود يلماظ يطالب الجيش بعدم التدخل فى مكافحة الأصولية والتطرف الدينى.

٢٣- مسعود يلماظ يعلن إتخاذه خطوات جديدة حاسمة لمواجهة الأصوليين الإسلاميين.

الجزائر :

١٩- حكومة جنوب أفريقيا توافق على بيع صفقة أسلحة دفاعية الجزائر قيمتها ٣٥ مليون دولار.

٢٣- الجيش الجزائرى يدمر عدد من معاقل الإرهابيين فى غابات ولاية بومرداس.

جنوب أفريقيا :

١٦- مسيرات طلابية وعمالية احتجاجاً على زيارة كلينتون المقبلة البلاد.

٢٧- كلينتون ونيلسون مانديلا يبحثان العلاقات الثنائية بين البلدين فى جنوب أفريقيا.

- نيلسون مانديلا ينتقد بشدة سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا وإيران وليبيا.

٢٨- نيلسون مانديلا يرفض مبادرة التجارة الأمريكية المقدمة من كلينتون مع دول الجنوب الأفريقى.

سيراليون :

١٠- بعد عشرة شهور بالمنفى:

أحمد تيجان كباح رئيس سيراليون يعود لبلاده ليتسلم الحكم.

الصومال :

٢٠- حسين محمد عيديد يتنازل عن لقب رئيس الصومال لحين تشكيل سلطة وطنية.

٢٤- الفصائل الصومالية تتفق على تشكيل لجان لتنفيذ اتفاقية القاهرة للمصالحة الوطنية.

الصين :

٤- انتخاب لى بينج رئيس الوزراء رئيساً المجلس الأعلى البرلمان الصينى خلفاً لشياوشى.

١٦- البرلمان الصينى يعيد انتخاب جيانج زيمين رئيساً للصين.

١٧- البرلمان الصينى ينتخب زهو رونجى رئيساً للوزراء بأغلبية ساحقة.

العراق :

٣- مجلس الأمن يؤيد الاتفاق العراقى مع فرق التفتيش ويرفض استخدام القوة ضد العراق.

٢١- صحيفة واشنطن بوست:

المفتشون الدوليون لم يعثروا على أى أدلة تدين العراق.

٢٣- بدء أول محادثات بين العراق والأمم المتحدة منذ إنتهاء أزمة تفتيش القصور الرئاسية.

٢٥- وصول ٦٠ خبيراً من الأمم المتحدة لبغداد لبدء تفتيش المواقع الرئاسية.

٢٧- لجنة من مفتشى الأمم المتحدة تقوم بتفتيش قصر الرضوانية المرة الثانية خلال يومين.

فلسطين :

١- إسرائيل تعلن عن كشفها لشبكة مالية لحركة حماس مدعمة من مقيمين بالولايات المتحدة.

٧- إعادة انتخاب أحمد قريع رئيساً للمجلس التشريعى الفلسطينى.

٨- إسرائيل تبدأ مشروع استيطانى كبير يحكم الحصار على بيت لحم والقدس.

٢٥- البنك الدولى يقرر منح عشرة ملايين دولار لاقامة منطقة صناعية بغزة.

٢٨- دينيس روس يبحث مع عرفات فى رام الله سبل دفع عملية السلام.

٣٠- فى ذكرى يوم الأرض:

إصابة ١٣ فلسطينياً فى مواجهات مع قوات الاحتلال برام الله.

قطر :

١٨- قطر توقف اتصالاتها بإسرائيل وتعلن عزمها التراجع عن اقامة علاقات تجارية معها.

٢- مصر تعلق شكواها ضد قطر لدى منظمة العمل العربية.

١٥- بدء أعمال مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية.

١٦- فى اجتماعات المؤتمر:

مصر تطالب إسرائيل بوقف الاستيطان وتدعو لتطوير منظمة المؤتمر الإسلامى.

١٧- فى ختام المؤتمر:

اشادة بدور مبارك فى تسوية أزمتى الصومال والعراق.

- الدعوة لاتفاقية إسلامية ضد الإرهاب.

٢٤- مبارك وحمد بن خليفة آل ثانى أمير قطر يبحثان بالدوحة سبل دعم العلاقات الثنائية بين البلدين.

كمبوديا :

٤- المحكمة العسكرية تدين نورودوم راناريده رئيس الوزراء المخلوع.

١٨- المحكمة العسكرية تحكم على نورودوم راناريده بالسجن ٣٠ عاماً وغرامة ٥٤ مليون دولار لتآمره مع الخمير الحمر.

٢١- نورودوم سيهانوك الملك الكمبودى يعلن العفو عن أبنه نورودوم راناريده.

٣٠- بعد تسعة أشهر فى المنفى:

عودة نورودوم راناريده البلاد وسط احتجاجات قوية فى الأوساط السياسية.

الكومنولث الجديد :

٦- روسيا توافق على بناء مفاعلين نوويين بمحطة بوشهر الإيرانية.

٧- الحكومة الأوكرانية تقرر وقف التعاون النووى مع إيران استجابة للضغوط الأمريكية.

٢٣- بوريس يلتسين يقرر اقالة الحكومة الروسية ويكلف سيرجى كيرينكو بتولى مهام إدارة الحكومة.

الكويت :

١٣- لجنة تعويضات حرب الخليج تمنح الكويت ٤١ مليون دولار.

١٥- الحكومة الكويتية تقدم استقالتها.

١٦- جابر الأحمد الصباح أمير الكويت يكلف الشيخ سعد العبدالله الصباح بتشكيل الحكومة الكويتية الجديدة.

٢٣- الحكومة الجديدة تؤدى اليمين الدستورية أمام أمير الكويت.

لبنان :

٢- إسرائيل تعرض على لبنان الانسحاب مقابل اتفاق أمنى.

١٠- المقاومة اللبنانية تدمر ناقلة جنود إسرائيلية بالجنوب.

١٣- قوات الاحتلال الإسرائيلى تقصف قرى الجنوب بالمدفعية الثقيلة.

١٦- نيتانياهو يعرض مجدداً الاستعداد للانسحاب من الجنوب اللبنانى مقابل ضمان الأمن الإسرائيلى.

ليبيا :

٦- مجلس الأمن يمدد العقوبات المفروضة على ليبيا.

٢٠- مجلس الأمن يناقش طلب ليبيا برفع العقوبات بعد حكم محكمة العدل الدولية لاختصاصها فى قضية لوكيربى.

٢١- محكمة جنوب القاهرة ترفض الدعوى المقدمة من زوجة منصور الكيخيا ضد وزير الداخلية السابق حسن الألفى لاختفاء زوجها.

٢٣- القذافى يتهم أمريكا بتدبير حادث

لوكيربي لارغام ليبيا على الاعتراف بإسرائيل.
٢٩- ليبيا تتحدى قرار الحظر الجوى وترسل طائرة حجاج للسعودية.

مصر :
٧- السلطات البريطانية تكلف إحدى محاكم لندن لفتح تحقيق لكشف ملابسات وفاة باحث مصرى بلندن.
- مبارك يؤكد فى لقاء مع المجلس الأعلى للصحافة حرصه الكامل على حرية الصحافة فى إطار الدستور والقانون.
٨- مبارك والملك حسين يبحثان سبل تحريك عملية السلام ويؤكدان أهمية تنفيذ اتفاق العراق مع الأمم المتحدة.
١٢- مبارك وهنرى شيلتون رئيس هيئة الأركان الأمريكية يبحثان العلاقات الثنائية بين البلدين.
١٥- عمر البشير يأمر بإعادة الممتلكات المصرية المصادرة بالخرطوم.
٢٤- مبارك وحمد بن خليفة آل ثان يبحثان سبل دعم العلاقات الثنائية بين البلدين.
- مبارك وعرفات يبحثان المبادرة الأمريكية وسبل دفع عملية السلام.
٢٦- مجلس كنائس نيويورك ينفى مزاعم اضطهاد الاقباط فى مصر ويؤكد أن مصر تكفل الحرية الدينية لكل ابنائها وتحارب الإرهاب.

الهند :
٧- حزب بهارتيا جاناتا ينتخب اتال بيهارى فاجباى رئيساً للمجموعة البرلمانية للحزب.
١١- تكليف اتال بيهارى فاجباى زعيم حزب بهارتيا جاناتا بتشكيل الحكومة الجديدة.
١٤- اللجنة المركزية لحزب المؤتمر الهندى تقرر تعيين سونيا غاندى رئيساً للحزب.
١٧- زعماء الأحزاب الائتلافية يعلنون برنامج العمل الوطنى للحكومة الجديدة.
١٨- اتاتال بيهارى فاجباى رئيس الوزراء لا يستبعد انتاج أسلحة نووية لضمان الأمن الهندى.

الولايات المتحدة :
٦- السلطات الأمريكية تعتقل امريكيين بتهمة تصدير قطع غيار طائرات حربية لإيران.
٩- أمريكا تعرض على روسيا تعاوناً فضائياً مقابل وقف مبيعات تكنولوجيا الصواريخ لإيران.
٢١- للمرة الأولى:
كلينتون يهنئ محمد خاتمى والشعب الإيرانى برأس السنة الفارسية.

يوجوسلافيا الجديدة :
٢- مظاهرات احتجاج فى إقليم كوسوفو بعد مقتل ١٦ مدنياً البانياً.
- البانيا تطالب بتدخل أمريكى وأوروبى لوقف الممارسات الصربية فى كوسوفو.
٥- القوات الصربية تفتح النار على ثلاث قرى بمنطقة دريتيشيا بوسط إقليم كوسوفو.
١٥- ٢٠ ألفاً من مسلمى كوسوفو يقومون بمسيرة صامتة لتأبين ضحايا القمع الصربى.
١٨- الدول الكبرى تتفق على مشروع قرار دولى بفرض حظر عسكرى على صربيا وإدانة الإرهاب.
٢٠- مجموعة الاتصال الدولية تصعد من تحذيراتها لصربيا حول القمع الصربى فى إقليم كوسوفو.
٢٢- بدء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى كوسوفو، وصربيا تعلن عدم الاعتراف بالانتخابات فى كوسوفو.

ابريل ١٩٩٨

الأردن :
٦- نقابة الفنانين الأردنيين ترفض التطبيع مع إسرائيل بكل أشكاله.
١٠- مبارك والملك حسين يبحثان بشرم الشيخ الجهود الدولية لانقاذ عملية السلام وسبل دعم العلاقات الثنائية بين البلدين.
١٦- الملك حسين ونيتانياهو يبحثان بايلات تطورات الوضع بالمنطقة.
٢٨- الأردن ترسل طائرة محملة بالمساعدات الانسانية للعراق لأول مرة منذ بدء الحصار الاقتصادى على العراق.

إسرائيل :
١- إسرائيل تنفى تورطها فى اغتيال محى الدين الشريف أحد قادة حماس.
- مجلس الوزراء الإسرائيلى يقر الانسحاب المشروط من جنوب لبنان.
٢- لبنان ترفض الخطة الإسرائيلية للانسحاب من الجنوب اللبنانى.
٥- تصاعد المواجهات بين قوات الاحتلال والمتظاهرين الفلسطينيين بالضفة الغربية.
- السلطة الفلسطينية تعلن تورط حماس وبراءة إسرائيل من حادث اغتيال محى الدين الشريف.
١٣- نيتانياهو يحذر عرفات من إعلان قيام الدولة الفلسطينية ويؤكد ضرورة أخضاع الفلسطينيين لسيطرة إسرائيل فى أى اتفاق.
١٥- عشرات الفلسطينيين يتظاهرون بالقدس بمناسبة الذكرى الخمسين لمذبحة دير ياسين عام ١٩٤٨.
١٦- نيتانياهو والملك حسين يبحثان بايلات آخر تطورات الوضع بالمنطقة.
٢١- نيتانياهو وتونى بلير يبحثان بتل أبيب آخر تطورات الوضع بالمنطقة.
٢٣- إسرائيل وتركيا تعلنان اتفاقاً لانتاج منظومة مضادة للصواريخ البالستية.
٢٨- نيتانياهو ومبارك يبحثان بالقاهرة المبادرة الأمريكية للانسحاب من الضفة.
٢٩- صحيفة معاريف:
إسرائيل دفعت مليونى دولار لسويسرا للافراج عن عميل الموساد.
- عرفات يعلن قبول المبادرة الأمريكية بانسحاب إسرائيل ١٣٪ من الضفة الغربية.
٣٠- مواجهات بين المستوطنين وأعضاء حركة "السلام الآن" بالقدس الشرقية خلال الاحتفالات بالذكرى الخمسين لقيام إسرائيل.

ايرلندا الشمالية :
١٠- تونى بلير ونظيره الايرلندى بيرتى اهيرن يعلنان اتفاق السلام التاريخى فى بلفاست لانهاء ٣٠ عاماً من الصراع الطائفى فى ايرلندا الشمالية.
١١- ترحيب عالمى بالاتفاق التاريخى بينما الأحزاب الموالية للتاج البريطانى ترفضه.
١٨- الحزب الاتحادى البروتستانتى يعلن موافقته على اتفاق السلام التاريخى.

باكستان :
باكستان تقوم بتعزيزات عسكرية على الحدود مع الهند.
٦- باكستان تعلن عن اطلاقها بنجاح لصاروخ مداه ١٥٠٠كم وسط استهانة من الهند.
١٠- الولايات المتحدة تحذر وتهدد باكستان بفرض عقوبات عليها إثر إطلاقها لصاروخ طويل المدى.

بريطانيا :
١٠- تونى بلير ونظيره الايرلندى يعلنان فى بلفاست اتفاق السلام التاريخى منهياً ٣٠ عاماً من الصراع الدموى بايرلندا.
١١- ترحيب دولى بالاتفاق التاريخى بينما الأحزاب الموالية للتاج البريطانى تعلن رفضه.
١٥- تونى بلير فى حديث للأهرام:
نرفض دخول متطرفين لبلادنا وسنتقدم بمشروع قانون جديد لمكافحة الإرهاب.
١٧- مبارك وتونى بلير يبحثان بالقاهرة سبل دفع عملية السلام والدور الأوروبى بمنطقة الشرق الأوسط.
٢٠- تونى بلير وعرفات يبحثان بغزة سبل دفع عملية السلام.
٢١- تونى بلير ونيتانياهو يبحثان بتل أبيب تطورات الوضع بالمنطقة.

سوريا :
١٣- حافظ الأسد والياس الهراوى رئيس

لبنان يبحثان باللاذقية العرض الإسرائيلي بالانسحاب من الجنوب اللبناني.

١٥- مبارك وحافظ الأسد يبحثان بالقاهرة انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني وسبل دعم العلاقات الثنائية.

٢٤- مبارك وحافظ الأسد يبحثان باللاذقية سبل دفع عملية السلام.

٣٠- وفاة الشاعر الكبير نزار قباني في لندن عن عمر يناهز ٧٥ عاماً.

العراق :

٢- فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة تنهي تفتيش آخر موقعين رئاسيين بالعراق.

- فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة يغادر العراق بعد انتهاء تفتيش المواقع الرئاسية العراقية الثمانية.

١٤- وكالة الطاقة الذرية تؤكد وفاء العراق بجميع التزاماته الخاصة بتدمير برنامجه النووي.

١٦- العراق يطالب مجلس الأمن برفع الحصار بعد سماحه بتفتيش القصور الرئاسية.

٢٨- مجلس الأمن يقرر استمرار العقوبات ضد العراق.

لأول مرة منذ بدء الحصار:

الأردن ترسل طائرة مساعدات انسانية للعراق.

فلسطين :

١- إسرائيل تنفي تورطها في اغتيال محي الدين الشريف أحد قادة حماس.

- حركة حماس تفوز في الانتخابات الطلابية بجامعة الخليل.

٦- السلطة الفلسطينية تعلن تورط حماس وبراءة إسرائيل من اغتيال محي الدين الشريف.

١١- السلطة الفلسطينية تعتقل عدداً من أعضاء حركة حماس في أعقاب اغتيال محي الدين الشريف.

١٥- عشرات الفلسطينيين يتظاهرون بالقدس في الذكرى الخمسين لمذبحة دير ياسين.

٢٠- عرفات وتوني بلير يبحثان بغزة سبل دفع عملية السلام.

٢٩- عرفات يعلن قبول المبادرة الأمريكية بانسحاب إسرائيل ١٣٪ من الضفة الغربية.

كوريا الشمالية :

١١- بدء المفاوضات الرسمية بين شطري كوريا بالعاصمة الصينية بكين.

١٤- في يومها الرابع:

انهيار مباحثات السلام بين الكوريتين الخلاف حول لم شمل الأسر الكورية والمعونات الاقتصادية.

٢٩- كيم يونج إيل يدعو في خطاب مفتوح لتوحيد الكوريتين.

الكومنولث الجديد :

٥- بوريس يلتسين يصدر مرسوماً بعرض ترشيح سيرجي كيرينكو لرئاسة الحكومة على البرلمان.

١٠- مجلس النواب الروسي يرفض تعيين سيرجي كيرينكو مرشح يلتسين رئيساً للوزراء، ويلتسين يعيد ترشيحه.

١٧- للمرة الثانية مجلس النواب الروسي يرفض تعيين سيرجي كيرينكو رئيساً للوزراء.

- ويلتسين يرشحه للمرة الثالثة ويهدد بحل البرلمان في حالة رفضه.

٢٤- في التصويت الثالث:

البرلمان الروسي يقر ترشيح سيرجي كيرينكو رئيساً لوزراء روسيا استجابة لضغوط يلتسين.

- سيرجي كيرينكو يعلن اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي لتمويل الاقتصاد الروسي.

لبنان :

١- مجلس الوزراء الإسرائيلي يقر الانسحاب المشروط من جنوب لبنان.

٢- لبنان يعلن رفض الخطة الإسرائيلية للانسحاب من الجنوب اللبناني.

١٣- حافظ الأسد والياس الهراوي يبحثان باللاذقية الخطة الإسرائيلية للانسحاب من الجنوب اللبناني.

مصر :

١- مبارك وعرفات يبحثان نتائج جولة دينيس روس وسبل دفع عملية السلام.

١٠- مبارك والملك حسين يبحثان بشرم الشيخ الجهود الدولية لاحياء عملية السلام وسبل دفع العلاقات الثنائية.

١٥- مبارك وحافظ الأسد يطالبان بالانسحاب الإسرائيلي من لبنان دون شروط خلال مباحثاتهما بالقاهرة.

١٦- مصر والاتحاد الأوروبي تتفقان على تمويل برامج تطوير التعليم الأساسي تبلغ قيمته ٤٠٠ مليون جنيه.

١٧- مبارك وبلير يبحثان سبل احياء عملية السلام بالمنطقة.

١٩- مبارك ووليام كوهين يبحثان دعم التعاون العسكري بين البلدين.

٢١- مبارك ورفيق الحريري رئيس وزراء لبنان يبحثان بالقاهرة الخطة الإسرائيلية للانسحاب من جنوب لبنان.

٢٢- في اجتماع مشترك لوزراء الداخلية والعدل العرب بالقاهرة: التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بعد عشر سنوات من المباحثات.

٢٤- مبارك وحافظ الأسد يبحثان باللاذقية سبل احياء عملية السلام.

٢٨- مبارك ونيتانياهو يبحثان بالقاهرة المبادرة الأمريكية المطروحة للانسحاب من الضفة الغربية.

- إطلاق القمر الصناعي المصري "النايل سات" من قاعدة كورو الفرنسية بامريكا الجنوبية.

يوجوسلافيا :

١- مجلس الأمن يفرض حظراً عسكرياً على بلجراد.

- الولايات المتحدة تعلن تصديها للتطهير العرقي في كوسوفو.

- صربيا تؤكد استحالة قبولها انفصال اقليم كوسوفو.

١٧- مسلمو وكروات البوسنة يتفقون على عودة اللاجئين إلى مدينة موستار جنوب البوسنة.

٢٤- ألبانيا تعلن حالة التأهب القصوى على الحدود مع اقليم كوسوفو إثر انتهاك طائرتين يوجوسلافيتين للمجال الجوي الالباني.

مايو ١٩٩٨

اثيوبيا :

١٣- أثيوبيا تتهم اريتريا بالتوغل عسكرياً في أراضيها.

١٦- أثيوبيا ترد بحشد تعزيزات عسكرية تجاه الحدود مع أريتريا.

١٨- أثيوبيا تعلن فشل الوساطة الأمريكية في إنهاء النزاع الحدودي مع أريتريا.

١٩- أثيوبيا وأريتريا تحشدان قواتهما على الحدود المشتركة.

٢٣- السلطات الأريترية تغلق ميناء عصب أمام التجارة الأثيوبية.

٣١- أثيوبيا ترحب بالوساطة لحل النزاع الحدودي مع أريتريا.

الأردن :

١٢- محكمة أمن الدولة تصدر حكماً على المعارض الأردني ليث شبيلات بالسجن تسعة أشهر.

١٦- عرفات والملك حسين يبحثان بعمان سبل كسر الجمود في عملية السلام.

١٨- الملك حسين يأمر بالافراج عن المعارض ليث شبيلات.

٢١- ليث شبيلات يرفض الخروج من السجن بعفو ملكي.

اريتريا :

١٣- أثيوبيا تتهم اريتريا بالتوغل عسكرياً في أراضيها.

١٦- أثيوبيا ترد بحشود عسكرية تجاه الحدود مع أريتريا.
١٨- أثيوبيا تعلن فشل الوساطة الأمريكية في إنهاء النزاع الحدودي مع أريتريا.
١٩- أثيوبيا وأريتريا تحشدان قواتهما على الحدود المشتركة.
٢٣- السلطات الأريترية تغلق ميناء عصب أمام التجارة الأثيوبية.
٣١- أثيوبيا ترحب بجهود الوساطة لحل النزاع الحدودي مع أريتريا.

إسرائيل :
١- شيمون بيريز يعترف بامتلاك إسرائيل لقدرة نووية.
٢- المغرب تؤكد تجميد علاقاتها مع إسرائيل.
٣- تبادل القصف المدفعي بين قوات الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة اللبنانية.
٥- عرفات ونيتانياهو يفشلان في التوصل لنتائج محددة لانقاذ عملية السلام خلال اجتماعات لندن.
٦- مصرع مستوطن يهودي وضابط إسرائيلي مواجهات بالقدس والرملة.
٧- اندلاع المواجهات بين المتطرفين الإسرائيليين والفلسطينيين بالقدس.
٨- إسرائيل تعلن رفضها المشاركة في قمة واشنطن.
٩- المتحدث الرسمي باسم الحكومة المغربية يؤكد رفض بلاده استقبال نيتانياهو.
١٠- إسرائيل تفرض حصاراً مشدداً على قرية "شيحين" المحتلة بالجنوب اللبناني.
– وتواصل قصفها بالمدفعية الثقيلة على قرى الجنوب اللبناني.
١١- تعيين عبدالرحمن الزعبي كأول قاضي عربي بالمحكمة العليا الإسرائيلية.
١٦- اندلاع المواجهات بين المتظاهرين الفلسطينيين والمستوطنين بالضفة الغربية.
١٩- قوات المقاومة اللبنانية تشن هجومين على قوات الاحتلال الإسرائيلي بالجنوب اللبناني.
– إسرائيل ترد بقصف على عدة مواقع بالجنوب.
١٩- الولايات المتحدة تعترف بفشلها في اقناع إسرائيل بالانسحاب من ١٣٪ من الضفة الغربية.
٢١- إسرائيل تعلن رفضها لمبادرة مبارك وشيراك لعقد مؤتمر دولي للسلام.
٢٣- أبناء الجولان يرفضون الجنسية الإسرائيلية.
– إسرائيل تمنع الطلبة من أبناء الجولان من الالتحاق بالجامعة السورية.
– إسرائيل تقصف قرى الجنوب اللبناني أثر مصرع جنديين من ميليشيا لحد في هجوم لحزب الله.
٢٤- أستاذ جامعي من معارضي الليكود يكشف إمتلاك إسرائيل لـ ٨٠ رأساً نووياً موجهاً إلى كل العواصم العربية.
– نيتانياهو يعلن: رفضه العودة لحدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ ورفض تقسيم القدس.

أفغانستان :
٨- قوات الطالبان تستولي على المدينة الاستراتيجية ايشكيميش ببلدة طالوقان.
١٠- قوات التحالف الشمالي تشن هجوماً عنيفاً على مواقع حركة الطالبان بشمال البلاد.
١٨- الطائرات الحربية لحركة الطالبان تقصف مواقع التحالف بشمال البلاد وتصيب ٧٤ شخصاً.
٢٢- قوات الطالبان تشن هجوماً كبيراً على قوات التحالف على بعد ٢٥كم من العاصمة كابول.

اندونيسيا :
١- سوهارتو يتجاهل الاحتجاجات والمظاهرات الطلابية ويستبعد إجراء أي تغيير سياسي قبل عام ٢٠٠٣.
٦- لليوم الثالث على التوالي: المواطنون يمارسون أعمال السلب والنهب والشغب في عدة مدن احتجاجاً على السياسات الاقتصادية للحكومة.
٨- الطلاب الاندونيسيون يرفضون دعوة الجيش لوقف المظاهرات.
٩- سوهارتو يعلن برنامجاً للاصلاح السياسي عام ٢٠٠٣.
– استمرار المظاهرات الطلابية المطالبة باستقالة سوهارتو.
١٢- المظاهرات الشعبية تجتاح شوارع اندونيسيا المطالبة باستقالة سوهارتو.
١٨- مئات من الطلبة يقتحمون مبنى البرلمان ويحتلون غرفه لاجبار سوهارتو على الاستقالة.
– رئيس البرلمان الاندونيسي يطالب سوهارتو بالاستقالة.
١٩- سوهارتو يرفض الاستقالة ويتعهد بإجراء اصلاحات اقتصادية.
٢٠- ١٢ ألف طالب يعتصمون بالبرلمان رئيس البرلمان يمهل سوهارتو يوم لتقديم استقالته.
– مادلين أولبرايت تطالب سوهارتو بالتنحي حفاظاً على تراثه القيادي.
٢١- سوهارتو يقدم استقالته بعد حكم استمر ٣٢ عاماً ويسلم السلطة إلى بحر الدين يوسف حبيبي.
– يوسف حبيبي يتعهد بحكومة نظيفة.
٢٣- الطلبة الاندونيسيون يطالبون برحيل الرئيس الجديد بحر الدين يوسف حبيبي.

إيران :
٢- الولايات المتحدة ترفض عودة علاقاتها مع إيران ما لم تتخل عن رعايتها للإرهاب.
٤- إيران تفرج عن أربعة من الأسرى الفلسطينيين بناء على طلب من الشيخ أحمد ياسين.
١٨- إيران والعراق يفتحان طريق حدودي بينهما.
٢٩- صحيفة هارتس الإسرائيلية: الصين سلمت إيران ألف طن من الفولاذ المستخدم في صنع الصواريخ.
٣١- إعادة انتخاب ناطق نوري رئيساً للبرلمان الإيراني.

إيرلندا الشمالية :
١٠- في إجتماع تاريخي للجناح السياسي للجيش الجمهوري "الشين فين" يؤيد اتفاق السلام البريطاني الايرلندي.
٢٢- أربعة ملايين ناخب يصوتون في استفتاء السلام بايرلندا.
٢٣- موافقة شعبية ساحقة على اتفاق السلام التاريخي بين إيرلندا وبريطانيا.
٣١- مقتل شخص وإصابة ١٤ في مصادمات بين الكاثوليك والبروتستانت.

باكستان :
١٢- باكستان تدرس القيام بتفجير نووي رداً على التجارب الهندية.
٢٨- باكستان تجري خمسة تفجيرات نووية رداً على التجارب النووية الهندية.
٢٩- باكستان تعلن إمتلاك أسلحة نووية.
– الهند تطالب بابرام معاهدة اقليمية تمنع المبادرة بهجوم نووي.
٣٠- باكستان تجري سادس تفجير نووي وسط موجة احتجاجات من الدول الكبرى.
٣١- الولايات المتحدة تبدأ تطبيق العقوبات على باكستان رداً على تجاربها النووية.
– باكستان تخفض الاتفاق العام بنسبة ٥٠٪ لمواجهة العقوبات الدولية.

الجزائر :
٤- قوات الأمن تقضي على ١١٣ إرهابياً في حملات تمشيط واسعة.
٦- قوات الأمن تقضي على ٢٩ إرهابياً في عدة ولايات.
٢٠- السلطات الجزائرية تقرر حل ٣٠ حزباً سياسياً لعدم تكيفها مع قانون الأحزاب الجديد.
٢١- مصادر إعلامية جزائرية: ١٢٤١ شخصاً لقوا مصرعهم على إيدي الإرهابيين منذ عام ١٩٩٤.

السودان :

٤- بدء محادثات السلام بين الحكومة والمعارضة في نيروبي العاصمة الكينية.

٦- الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان يتفقان على مبدأ حق تقرير المصير لجنوب السودان.

٢٢- السلطات السودانية تقدم ٦٠ سودانياً للمحاكمة بتهمة المشاركة في تدريبات عسكرية غير قانونية.

٢٩- المعارضة السودانية تعلن مقتل ٣٠٠ جندي من القوات الحكومية بالجنوب.

فرنسا :

١٤- في احتفال كبير: تركيب قمة ذهبية على شكل هرم فوق قمة المسلة المصرية بميدان الكونكورد.

١٨- مبارك وشيراك يوجهان نداءاً لعقد مؤتمر دولي لاحياء عملية السلام واقامة الدولة الفلسطينية خلال مباحثاتهما بباريس.

١٩- مبارك وليونيل جوسبان يبحثان سبل دعم العلاقات الثنائية بين البلدين.

٢٠- في ختام زيارته لفرنسا: مبارك يلتقي مع رجال الأعمال الفرنسيين والجمعية الوطنية ومعهد العلاقات الدولية.

فلسطين :

٤- إيران تفرج عن أربعة من الأسرى الفلسطينيين بطلب من الشيخ ياسين.

١٠- الشيخ أحمد ياسين يدعو الفلسطينيين للكفاح المسلح.

١٢- قوات الشرطة الإسرائيلية تعتقل ثلاثة فلسطينيين بتهمة إحراق العلم الإسرائيلي.

١٣- مصرع وإصابة ٣٥ فلسطينياً من أعضاء حركة فتح في غارات إسرائيلية عنيفة على المخيمات الفلسطينية بلبنان.

١٤- استشهاد سبعة فلسطينيين في مواجهات عنيفة مع القوات الإسرائيلية بغزة.

١٦- اندلاع المواجهات بين المتظاهرين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود بالضفة الغربية.

١٩- الشيخ أحمد ياسين يحدد خمسة شروط للتصالح مع السلطة الفلسطينية.

الكومنولث الجديد :

١- اندلاع المواجهات بين القوات الحكومية والمعارضة في طاجيكستان مما يمثل انهياراً لاتفاق السلام المبرم منذ عشر شهور.

- اختطاف فالنتين فلاسوف المبعوث الشخصي ليلتسين في الشيشان.

٢- مصرع عشرين وإصابة ثمانين في معارك بين الجيش والمعارضة بالقرب من العاصمة دوشانبة بطاجيكستان.

١٨- الكسندر ليبيد يفوز بمنصب حاكم منطقة "كراسنويارسك" باقليم سيبيريا بنسبة ٥٧٪.

٢٩- إسرائيل واوزبكستان تتفقان على تبادل الزيارات لدعم التعاون بينهما.

لبنان :

٣- تبادل القصف المدفعي بين قوات الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة اللبنانية.

١٩- قوات المقاومة اللبنانية تشن هجومين على قوات الاحتلال الإسرائيلي.

٢٣- إسرائيل تقصف جنوب لبنان بالمدفعية الثقيلة إثر مصرع جنديين من ميلشيا لحد في هجوم لحزب الله.

مصر :

٣- مبارك وألبرت جور يبحثان سبل دعم العلاقات الثنائية بين البلدين وتحريك كل مسارات السلام.

١١- قمة مجموعة الـ ١٥ تبدأ اجتماعاتها بالقاهرة لحل مشاكل الدول النامية وتعزيز دورها في التجارة العالمية.

١٣- البيان الختامي لقمة مجموعة الـ ١٥: يدعو الدول الصناعية لحوار مشترك لمواجهة التحديات العالمية ويدين الإرهاب بكل اشكاله.

١٨- مبارك وشيراك يوجهات نداءاً لعقد مؤتمر دولي لاحياء عملية السلام واقامة الدولة الفلسطينية خلال مباحثاتهما بباريس.

٢٠- في ختام زيارته لفرنسا:

- مبارك يلتقي مع رجال الأعمال الفرنسيين والجمعية الوطنية ومعهد العلاقات الدولية.

- مبارك وعرفات يبحثان سبل مواجهة التدهور في عملية السلام.

٣١- مصر وليبيا تتفقان على إنشاء شركة مشتركة لانتاج مائة ألف سيارة سنوياً.

الهند :

٤- الهند تعلن بدء العمل في تطوير الصاروخ الباليستي "أجني".

١١- الهند تجري ثلاث تجارب نووية تحت الأرض لأول مرة منذ عام ١٩٧٤.

١٢- السلطات الهندية تعلن سرية التجارب النووية.

١٣- الهند تجري تجربتين نوويتين وسط موجة من الاستنكار العالمي.

٢٤- طائرة باكستانية حربية تنقذ طائرة مدنية من أيدي ثلاث هنود قاموا باختطافها.

٢٩- الهند تطالب مجدداً بابرام معاهدة اقليمية تمنع المبادرة لهجوم نووي.

الولايات المتحدة الأمريكية :

٢- الولايات المتحدة تعلن رفضها إعادة العلاقات مع إيران ما لم تتخل عن رعاية الإرهاب.

٧- البيت الأبيض يتنصل من تصريحات هيلاري كلينتون التي أيدت فيها قيام دولة فلسطينية ووصفها بانها رأي شخصي.

- الولايات المتحدة تطلق قمر تجسس لرصد الاتصالات بالدول المناهضة لها.

٢١- مصرع وإصابة ٣١ طالباً في مذبحة بمدرسة أمريكية بولاية أوريجون.

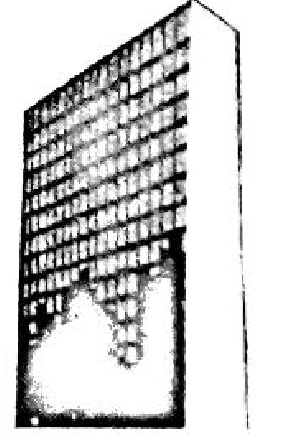
٢٤- إصابة ثلاثين شخصاً في إنفجار بكنيسة في ولاية الينوي الأمريكية.

يوجسلافيا الجديدة :

٨- صربيا ترفض الوساطة الدولية في صراعها مع إقليم كوسوفو.

١٠- القوات الصربية تواصل اعتداءاتها على إقليم كوسوفو.

٢٢- بدء أول مباحثات مباشرة بين ممثلي الأغلبية الألبانية في إقليم كوسوفو وممثلي الحكومة الصربية.





نشاط الأمم المتحدة

إعداد: أبو السعود إبراهيم

الجمعية العامة :

– قررت الجمعية العامة اعتبار عام ١٩٩٨ عام المحيطات (٣/٦).

– طلب عربي لانعقاد جلسة طارئة لبحث الوضع في الأراضي المحتلة (٣/١١).

– مخاوف أمريكية من فقدان حق التصويت بالجمعية العامة بسبب ديونها (٣/١٣).

– قررت الجمعية العامة أن أول أيام عيد الأضحى إجازة رسمية بالأمم المتحدة (٤/١).

– مصر وألمانيا وإيطاليا يبحثون توسيع عضوية مجلس الأمن (٤/١).

– مجلس الأمن يعقد جلسة خاصة في منتصف أبريل لبحث أوضاع الدول الافريقية (٤/٣).

– مجلس الأمن يحذر من خطورة الجمود في عملية السلام (٤/٣).

– مجلس الأمن يعيد فتح ملف تدفق الأسلحة على رواندا (٤/١٠).

– عمرو موسى: نثق في تمثيل البحرين للمجموعة العربية في مجلس الأمن (٤/١٨).

– إيران تقترح مقعداً دائماً لمنظمة المؤتمر الإسلامي (٥/٩).

– مجلس الأمن يستنكر أعمال العنف الأخيرة في غزة (٥/١٩).

– مجلس الأمن يدعو جماعة طالبان لاستئناف محادثات السلام في أفغانستان (٥/٢٢).

– مجلس الأمن يناقش مشروع قرار بمطالبة الهند وباكستان بوقف التجارب النووية (٥/٣٠).

انجولا :

– مجلس الأمن يقرر خطة لاستئناف انسحاب قوات حفظ السلام الدولية من انجولا (٣/٢٠).

ألمانيا :

– مطالبة ألمانيا عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لبحث الوضع في كوسوفو (٣/٦).

ليبيا :

– عصمت عبدالمجيد يتهم مجلس الأمن بالتسرع في عقوبات ليبيا (٣/٢).

– تزايد الضغوط الدولية لرفع العقوبات عن ليبيا (٣/٢).

– طلب ليبي لبحث قضية لوكيربي (٣/٤).

– مجلس الأمن يقرر تمديد العقوبات على ليبيا أربعة شهور أخرى دون أنتظار موقف محكمة العدل الدولية (٣/٦).

– مجلس الأمن يناقش طلب ليبيا رفع العقوبات عنها بعد حكم محكمة العدل الدولية (٣/٢٠).

– المتحدث باسم أسر ضحايا لوكيربي المتهمان الليبيان المشتبه فيهما ضحايا أيضا (٤/٢٢).

– مصر تطلب من مجلس الأمن بحث تسوية أزمة لوكيربي (٤/٢٥).

– بريطانيا تقيم دعوى أمام المحكمة العليا للمطالبة بتحقيق جديد حول لوكيربي (٥/٧).

الهند :

– مجلس الأمن يزمع إصدار بيان ينتقد بشدة التجارب النووية الهندية (٥/١٢).

– الهند ترفض انتقادات مجلس الأمن على التجارب النووية (٥/١٥).

يوغوسلافيا :

– ألمانيا تطلب عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لبحث الوضع في إقليم كوسوفو (٣/٦).

– مجموعة الاتصال الدولية تفرض عقوبات أولية على يوغوسلافيا لاجبارها على وقف القمع في كوسوفو إلى أكبر قدر من الاعتدال (٣/١٣).

– مجلس الأمن يحظر تصدير السلاح ليوغوسلافيا (٣/٣١).

– مجلس الأمن يفرض حظرا عسكريا على بلجراد وأمريكا لن تسمح باستئناف التطهير العرقي (٤/١).

– بلجراد ترفض قرار مجلس الأمن بحظر السلاح (٤/٢).

العراق :

– خلاف بين بتلر وبغداد حول المواقع وزعماء الكونجرس يدعون للاطاحة بصدام

حسين (٣/١).

– أسامة الباز: خلافات فى مجلس الأمن حول قرار بشأن العراق (٣/٢).

– كوفى عنان: يتعين على أمريكا الحصول على تفويض دولى قبل ضرب العراق (٣/٤).

– موسكو تطلب تعيين روسى نائبا لبتلر (٣/٦).

– العراق يجتاز أول اختبار لمدى التزامه باتفاق بغداد (٣/٦).

– أمريكا ترفض تعيين نائب روسى لبتلر وتهدد باستخدام الفيتو (٣/٧).

– كوفى عنان يدعو إلى إعلان العراق للمجتمع الدولى تحقيقاً للاستقرار فى الشرق الأوسط وصدام يؤكد استعداد بلاده للتعاون التام مع لجان التفتيش فى العراق (٣/٧).

– العراق يطالب بزيادة النفط مقابل الغذاء إلى ٥,٢ مليار دولار (٣/٩).

– واشنطن ولندن ترفضان قيام أعضاء مجلس الأمن بزيارة العراق (٣/١١).

– لجنة تعويضات حرب الخليج تمنح الكويت ٤١ مليون دولار (٣/١٣).

– اتفاق العراق والأمم المتحدة على اجراءات تفتيش القصور الرئاسية (٣/١٤).

– وليم كوهين: أمريكا راضية عن سير مهمات التفتيش (٣/١٥).

– يونيسكوم: العراق أخفى معلومات عن أسلحة بيولوجية (٤/٩).

– العراق يرفض خطة بريطانية لزيادة مبيعاته النفطية ضمن اتفاقه مع الأمم المتحدة (٤/١٠).

– العقوبات الدولية كلفت العراق أكثر من مائة مليار دولار (٤/١١).

– العراق يرفض مشروعا بريطانيا لمؤتمر دولى عن النفط مقابل الغذاء (٤/١١).

– وكالة الطاقة الذرية: العراق وفى بتعهداته الخاصة بتدمير برنامجه النووى (٤/١٤).

– بتلر: العراق لم يحقق أى تقدم عملى فى مجال نزع أسلحة الدمار الشامل وكوهين يصرح العراق لن يحصل على تخفيف العقوبات (٤/١٨).

– العراق يقاطع مؤتمر لندن بشأن المساعدات الانسانية (٤/٢٠).

– العراق يطالب بالتحقيق مع بتلر (٤/٢٠).

– مشروع قرار روسى يدعو إلى اغلاق الملف النووى العراقى (٤/٢٥).

– مجلس الأمن يقرر استمرار العقوبات ضد العراق (٤/٢٨).

– تحقيقات بالأمم المتحدة حول تسرب تقارير عن العراق قبل عرضها على مجلس الأمن (٤/٢٩).

– بتلر يؤكد إمكان الانتهاء من نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية نهاية العام الحالى (٤/٢٩).

– عنان مقتنع بالتزام العراق بتنفيذ الاتفاق (٥/١).

– جامعة الدول العربية تنتقد تقرير بتلر وتطالب برفع الحصار الدولى عن العراق (٥/٣).

– أمريكا وروسيا تستعدان لاصدار مشروع قرار يعترف بأن العراق لا يملك أسلحة نووية (٥/٦).

– بتلر يوصى برفع الحظر على سفر المسئولين العراقيين (٥/٦).

– مجلس الأمن يوافق على رفع الحظر على سفر المسئولين العراقيين (٥/١١).

– أكد أريك فالت المتحدث الرسمى باسم مكتب الأمم المتحدة للشئون الانسانية فى العراق أن العراق على وشك تقديم خطة التوزيع للأغذية والأدوية (٥/١٣).

– خلافات بين العراق والأمم المتحدة حول توزيع عائدات اتفاق النفط مقابل الغذاء (٥/١٣).

– ارجاء اغلاق الملف النووى العراقى بقرار من مجلس الأمن (٥/١٥).

– العراق يطلب ثلاثة ملايين دولار لاصلاح صناعة البترول (٥/١٧).

– العراق عارض نقل نشاط الوكالة الدولية للطاقة الذرية من مرحلة التفتيش إلى مرحلة الرقابة الدائمة (٥/١٨).

– بغداد ترفض بيان مجلس الأمن بشأن الملف النووى لعدم تلبية المطالب العراقية (٥/١٨).

– كوفى عنان أقر بوجود خلافات مع بغداد لتطبيق النفط مقابل الغذاء (٥/١٩).

– العراق يجدد رفضه استمرار اتفاق النفط مقابل الغذاء (٥/١٩).

– بتلر يطالب بغداد بتقديم معلومات جديدة حول برامج التسلح (٥/٢٦).

– ميثاق الأمم المتحدة يتيح للدول العربية رفع الحصار عن العراق فوراً ونص على نزع أسلحة الدمار فى المنطقة كلها (٥/٢٦).

– محمد سعيد الصحاف: تصريحات بتلر بشأن إخفاء أسلحة محظورة هدفها تضليل الرأى العام (٥/٢٧).

– كوفى عنان يوافق على خطة العراق لتوزيع المساعدات (٥/٣٠).

الأمانة العامة:

– كوفى عنان حذر العراق بضرورة الالتزام بالاتفاق الأخير (٣/٢).

– عمرو موسى: الأمم المتحدة تعانى من إزدواجية القرار (٣/٢).

– كوفى عنان: ينفى اعتزامه طرح خطة لانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان (٣/١١).

– كوفى عنان: الغاية الوحيدة من الاتفاق هى اذعان العراق (٣/١٢).

– قرينة عنان: جهود سوزان مبارك فى خدمة الطفولة هبة لمصر (٣/٢٠).

– الأمم المتحدة ترسل مبعوثا "مونتيش سيستارى" للتفاوض مع حركة طالبان (٣/٢٧).

– كوفى عنان يتوجه إلى موسكو وبكين ولندن للتأكد من استمرار الدعم للاتفاقية التى أبرمها مع بغداد (٣/٢٨).

– أول أيام عيد الأضحى إجازة بالأمم المتحدة (٤/١).

– بعد مباحثات مع ممثل عنان المغرب يتمسك بمشاركة الصحراويين فى الاستفتاء (٤/٨).

– إسرائيل تبلغ كوفى عنان رسمياً بقرار انسحابها من جنوب لبنان (٤/٩).

– فى تقريره لمجلس الأمن كوفى عنان يدعو إلى موقف حاسم تجاه افريقيا (٤/١٧).

– كوفى عنان يسحب بعثة التحقيق فى مجازر الكونجو (٤/١٧).

– كوفى عنان مازال متفائلا بمستقبل مهام التفتيش فى العراق (٤/١٩).

– الأمم المتحدة تلغى المحادثات المقررة مع حركة الطالبان الأفغانية (٤/٢٠).

– كوفى عنان يستعين لممثلى هوليود لتلميع صورة الأمم المتحدة (٤/٢٢).

وإنشاء مركز دولى لنزع الألغام مقره جينف (٤/٢٨).

– كوفى عنان يرأس مؤتمراً دوليا عن دور

النساء والتنمية فى افريقيا (٤/٢٨).

- كوفى عنان يدعو الفصائل الصومالية إلى المصالحة (٥/٣).

- كوفى عنان يطالب العالم بالتوبة عن تقصيره تجاه رواندا (٥/٧).

- كوفى عنان يطالب بعدم بقاء القوات الدولية فى طاجيكستان (٥/٨).

- كوفى عنان ينوه بتعاون بغداد ولا مهلة لرفع الحظر (٥/٨).

- كوفى عنان يبحث مع افورقى الخلافات مع السودان (٥/١٠).

- فشل الأمم المتحدة فى التوصل إلى اتفاق لنزع الالغام فى سريلانكا (٥/١٠).

- الأمين العام منزعج من التجارب النووية (٥/١٣).

- احتجاج فلسطينى رسمى للأمم المتحدة على المصادمات الأراضى المحتلة (٥/١٥).

- الأكراد يتظاهرون أمام مبنى الأمم المتحدة فى جنيف.

- فى اتصال مع كوفى عنان: المجموعة العربية بالأمم المتحدة تحتج على أحداث القدس (٥/١٦).

- كوفى عنان وبنيامين نيتانياهو (٥/١٦).

- كوفى عنان يدعو أثيوبيا وأريتريا إلى ضبط النفس (٥/١٩).

- كوفى عنان: نزع السلام النووى أصبح اكثر الحاحاً الآن (٥/١٩).

- أسياسى أفورقى يعتبر وساطة الأمم المتحدة فى النزاع مع أثيوبيا مضيعة للوقت (٥/٢٤).

- أمير البحرين لكوفى عنان: معاناة العراقيين تؤلمنا (٥/٣٠).

- صندوق الأمم المتحدة أعتمد صفية العمرى سفيراً للنيات الحسنة (٥/٣١).

محكمة العدل الدولية :

- المحكمة الدولية تنظر فى نزاع حول جزيرة بترولية بين الكاميرون ونيجيريا (٣/٢).

- نبيل العربى: حكم محكمة العدل الدولية يجب ان يكون حافزاً لأطراف ازمة لوكيربى (٣/٢٠).

- عمر المنتصر: قرار المحكمة يلغى العقوبات الدولية (٣/٢٦).

- البحرين تطعن فى ٨١ وثيقة قدمتها قطر للمحكمة (٤/٤).

- اتصالات لتسليم زعيم مجرمى الحرب فى صربيا (٤/١٠).

- مجلس الأمن يوافق على انشاء غرفة جديدة فى محكمة الجزاء الدولية فى لاهاى المكلفة محاكمة مرتكبى جرائم الحرب فى يوغوسلافيا (٥/١٣).

- محكمة العدل حددت عام ٢٠٠٠ موعداً للرد الأمريكى على دعوى إيرانية (٥/٢٧).

قوات حفظ السلام الدولية :

- كوفى عنان يطالب بقاء القوات الأمريكية فى الخليج (٣/٤).

- تعيين الميجور جنرال تيموثى فورد استرالى الجنسية رئيساً جديداً للإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة فى الشرق الأوسط (٣/٤).

- القوات الدولية بلبنان مستعدة لتنفيذ مهماتها بعد الانسحاب الإسرائيلى (٣/٩).

- القوات الدولية بالبوسنة تصادر أسلحة صربية (٤/٢٦).

- كوفى عنان يوصى بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة فى مرتفعات الجولان (٥/١٨).

صندوق النقد الدولى :

- الرئيس سوهارتو يتهم صندوق النقد بالفشل فى حل الأزمة الاقتصادية فى أندونيسيا (٣/١).

- ثورة ضد صندوق النقد الدولى فى فنزويلا (٣/٥).

- مجلس النواب الأمريكى يعتمد ١٨ مليار دولار اضافية للصندوق (٣/٦).

- المدير التنفيذى لصندوق النقد: الاجراءات الاجتماعية لمصر نجحت فى حماية محدودى الدخل (٣/٦).

- صندوق النقد يربط بين السلام فى الشرق الأوسط وتحسن خطط الاقتصاد الإسرائيلى (٣/١٢).

- أندونيسيا ترفض تنفيذ جميع بنود الاصلاح الاقتصادى (٣/٢٠).

- زعيم الاغلبية فى مجلس الشيوخ الأمريكى يطالب بعزل مدير صندوق النقد (٣/٢٠).

- محافظ البنك المركزى المصرى: مصر ليست مدينة لصندوق النقد الدولى (٣/٢١).

- صندوق النقد يشيد ببرنامج الاصلاح فى السودان (٣/٢٢).

- صندوق النقد يحذر روسيا من الفساد وسوء الإدارة (٤/٢).

- صندوق النقد يؤكد انحسار سوء مراحل الأزمة المالية الآسيوية (٤/٦).

- اندونيسيا توقع مذكرة تفاهم أولية مع الصندوق تتضمن ١١٧ إجراء اقتصادى (٤/٩).

- الصندوق ينفى مطالبته مصر بخصخصة الضرائب والجمارك (٤/٩).

- كيريينكو يعلن الاتفاق مع الصندوق على صفقة لتمويل الاقتصاد الروسى (٤/١١).

- نواب أمريكيون يطالبون طرد العراق من عضوية الصندوق (٤/١٤).

- تقرير متشائم يتوقع انخفاض النمو العالمى الاقتصادى وقد يبلغ صفر فى اليابان و٣,٣٪ فى الشرق الأوسط (٤/١٤).

- تحسين قيمة الجنيه المصرى بسبب انخفاض الديون (٤/١٧).

- الإدارة الأمريكية ترفض ربط مساعدات الصندوق للدول النامية بحظر الاجهاض ومكافحة الفساد (٥/٢).

- تقرير للصندوق يشير إلى أرتفاع القيمة السوقية للأوراق المالية بالعالم العربى إلى ١٢٤ مليار دولار (٥/٣).

منظمة حقوق الانسان :

- محمد خاتمى يرفض مقابلة رئيسة لجنة حقوق الانسان احتجاجا على تدخلها فى شئون إيران (٣/٢).

- المنظمة تدين إسرائيل لانتهاكها حقوق الانسان فى فلسطين بموافقة ٣١ دولة وامتناع ٢٠ دولة (٣/٢٧).

- الموافقة على الغاء عقوبة الاعدام (٤/٤).

- كمبوديا تندد بكشف الأمم المتحدة حوادث العنف السياسى المتزايد بها (٤/٧).

- بغداد تشجب تقرير للمنظمة الذى يدعم حملة أمريكية لقلب نظام الحكم فى العراق (٤/١٤).

- مصر تؤكد سعيها لمكافحة ظاهرة تشغيل الأطفال (٤/٢٠).

- لجنة حقوق الانسان ترفض توجيه بادانة قطر (٤/٢٥).

- عرفات يجدد التزامه بالاعلان العالمى لحقوق الانسان (٤/٢٧).

- رواندا تعلن رسميا مهمة المفوضية

العليا لحقوق الانسان (٥/٨).

– وزير داخلية البحرين: منظمات حقوق الانسان تستهدف العرب لاعتبارات سياسية (٥/١٧).

منظمة العفو الدولية :

– منظمة العفو الدولية تنتقد حبس سجناء الرأى (٤/٢١).

– منظمة العفو الدولية تعلن أن دولا فى المنطقة العربية وشمال افريقيا سمحت بمحاكمات جائرة أو شجعتها (٤/١٥).

– وفد من منظمة العفو الدولية يحضر جلسات محاكمة المتهمين فى محاولة الانقلاب بقطر (٤/١٥).

– منظمة العفو تدين تعذيب إسرائيل للمعتقلين الإسرائيليين (٥/١٥).

– الأمم المتحدة تطلب من إسرائيل التوقف عن اساليب التعذيب ضد المعتقلين الفلسطينيين (٥/١٨).

– أشار تقرير لمنظمة العفو الدولية إلى أن ما يزيد على ٢٠٠ من الصحفيين العاملين فى الصحف الخاصة فى أثيوبيا تعرضوا للاعتقال على مدى السنوات الخمس الماضية (٥/٢٧).

وكالة غوث اللاجئين (الاونرو) :

– قدمت الوكالة لروضا بقيمة ١٩,٢١٨ مليون دولار لمشاريع فى غزة (٤/١٥).

– عودة أكثر من ٤٠٠ لاجىء ليبيرى إلى ديارهم حول العاصمة مونروفيا (٤/٢١).

– إنشاء مساكن مؤقتة لحوالى مليونى شخص طردوا من ديارهم فى دول البلقان (٤/٢٢).

– افتتاح مكتب للمفوضية العليا لشئون اللاجئين فى شمال ألبانيا (٥/٢٧).





Chairman of the Board and General Editor :

Ibrahim Nafei

Al Siyassa al Dawlya :

- Political quarterly published by Al-Ahram Foundation, Cairo, Egypt.
- First issue, July 1965.

Chief Editor

Dr. Osama El Ghazali Harb

Managing Editor

Ahmed Youssef Al Karic

Editorial Consultant

Nabya Asfahany

Sub - Managing Editor

Sawsan Hussein

Correspondance, Subscription and Advertising Office:Al-Ahram Foundation, Al Galaa Street, Cairo

Tel. 5786022, 5786100, 5786300, 5786400, 5786500

Fax: 5786833-5786023

Telex. 92001 - 92544 Ahram UN

Annual Subscription : - Egypt 24 L. E.

· Arab and African Countries 50 $

· Other Countries 80 $

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

CONTENTS